

حواش

على شرح الكبرى للسنوسى

تأليف

الأستاذ الجليل الشيخ

اسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدى

على

عمدة اهل التوفيق والتسديد

شرح

عقيدة اهل التوحيد الكبرى

للإمام أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى

رحمهم الله تعالى آمين



الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لأبجال المؤلف

مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٦٧٣

ترجمة حياة

الأستاذ المحقق المرحوم الشيخ إسماعيل الحامدي

بقلم نجله الأستاذ الشيخ عبد العزيز إسماعيل الحامدي

أحد علماء الأزهر الشريف وشيخ مسجد العارف بالله الأستاذ السيد عبد الوهاب العنبي
بهايتي بالقاهرة

كانت حياة حافلة بالمفاخر، زاهرة بآثاره الجليلة، المسجلة على جبين الدهر بمداد من نور، يشهد بها أولو الفضل من العلماء الأعلام، ويمجزون الإحاطة بها مداد وأقلام، ولا بد في هذا المقام من الاختصار والتفريب، إذ مالا يدرك جله لا يترك كله. وعساي بهذه الإمامة القصيرة، أكون قد وفقت إلى رسم حدود ما يراه نظري الضعيف، وأكون قد مهدت الطريق لمن هم أحده بصراً ممن عاشروا الأستاذ أو تلمذوا له ليدلوا بدلائمهم في هذا البحر الفياض ويظهروا ما خفي من درره ولآلئه، فغنا الله به في الدارين، إنه سميع مجيب.

اسمه ولقبه

هو العلم الفرد، التقى النقي، إسماعيل بن موسى بن عثمان بن محمد بن جوده الحامدي لقباً وقبيلة، الأشعري عقيدة، للمالكي مذهباً، الأحمدى طريقة، العباسي نسباً وأصلاً.

مولده ونشأته

ولد رحمه الله تعالى من والدين كريمين، يمتان بنسبهما إلى العباس بن عبد المطلب (عم النبي عليه الصلاة والسلام)، فبرز نوره في فجر النهضة العلمية في سنة ١٢٤٥ هجرية

بناحية (الكرك) إحدى ضواحي مدينة الأقصر ذات الآثار الخالدة في صعيد مصر ،
ولما شب وترعرع في أحضان الكرامة ، تقياً ظلال أرواح المعارف سنة ١٢٥٣ هـ بمغلوط
حيث يقيم شقيقه البكري - الحاج حسان موسى عتيان كبير المعسكر بها - فرعاه حق
الرعاية ، ولحظه بعين العناية ، رغبة منه في تحقيق رؤيا رآها للأستاذ صاحب الترجمة ،
فاستبشر بها خيراً ، وعمل على تنفيذ رغبته ، وسرعان ما أيقمت ثمار غرسه ، ودان قطافها ،
إذ أحسن الأستاذ - طيب الله ثراه - القراءة والكتابة ، وأتم حفظ القرآن الشريف في ريعين .

بدء تلقيه العلوم بالأزهر الشريف

وشاءت عناية القدير أن ترفعه إلى مصاف علماء الإسلام العاملين فيسرت له الالتحاق
بالأزهر الشريف في سنة ١٢٥٥ هـ بنقل أخيه الحاج حسان إلى قلعة القاهرة ، فاصطحبه
معه لیتم تحقيق رؤياه ، فكان مارأى وتمنى ، واغترف الأستاذ من بحار العلم رياً شهياً سما به
إلى فلك الحكمة ومناط الأبرار ، بهدى أعلام ذلك العصر الذين كانوا يشار إليهم بالبنان ،
كالولي التقي الشيخ محمد الاسماعيلي ، والشهاب المنير الشيخ محمد عليش ، وإمام المحققين
الشيخ إبراهيم السقا ، وشيخ الإسلام والمسلمين الشيخ إبراهيم الباجوري ، وغيرهم من
شموس ذلك الزمان .

أجازته بالتدريس

رشدنا ، ورأوا منه علماً وفضلاً ، التفوا حوله في يوم مشهود ،
يل ومعقول ، فبذ الأمثال ، وحال قصب السبق في الديدان ، ولم
تنبو جسر علمه يتدفق راحراً بألوان الفصاحة والبلاغة ، إلا أن أجازوه
بمدرّيس على أرائك الأزهر ، وهو لم يشأ ، فكان رحمه الله أحد الخمسة
الطلاب الذين اختارتهم مشيخة الأزهر على إرادة ولي الأمر ساكن
الجنان [عباس باشا الأول] ، ومعه من إمامه الكريم باعتماد هذا الاختيار في سنة ١٢٦٤ هـ .

صفاته الخلقية

كان الأستاذ رحمه الله ، أبلج الوجه يضيء في غير شقرة ، عريض الجبهة
عن ذكاء وفضيلة ، مستدير الوجه يشرق بشراً ، كث اللحية رسلها ، مستوي القامة . طويل

في غير تخطيط ، بعيد ما بين المتكئين ، رجب الصدر ، تخاله بديناً وهو ليس بدين ، إذا مشى
في طريق يشي مشياً سجعاً في غير تكلف ، جامعاً نحو اليقين بعنفه تواضعاً ، لا يكاد يلتفت
يمنة أو يسرة إلا بمقدار ، تعلوه المهابة والوقار .

صفاته الخلقية

كان رحمه الله وديعاً في غير لين ، حلماً في غير تكلف ، موطاً الأكناف ، تنطق
أسارير وجهه بما تنطوي عليه نفسه ، كيتاً حازماً ، لا يعرف للمطل سبيلاً ، طيب القلب
ظاهر النفس راضياً قائماً سمحاً لا يقل يده عن يقصده في قليل أو كثير . نيف على السبعين
وليس له من دهره عدو أو خصم ، بل شمله رضاء الصغير والكبير (ورضاء الخلق غاية
قل أن تدرك)

نبوغه

كان المترجم له من القلائد الذين شهد لهم الزمان بالنبوغ والعبقرية . إذ وعى من علوم
الدين : حديث الرسول الكريم دراية ورواية ، وانكشف له من أسرار التنزيل ما لم
ينكشف لغيره ، فكان آية عصره في : التفسير ، وفقه الامام مالك ، والأصول والتوحيد .
وجهة أهل زمانه في : النحو ، والصرف ، وعلوم البلاغة ، و

ذلك عن النضج في العلوم العقلية كالمنطق والرياضيات ، فكان
والجبر ، والهندسة ، والطبيعة ، والنجوم ، وما يتصل بذلك من : كنه

تجلت تلك العلوم ١١٠٦ بعبارة واضحة ، وتأليفه ، واتخذت سبيلها إلى :
عن طريق الالتقاء والتحرير ، فكل
الجليلين ، والمهدين على ناصية الحال في الميدانين .

الشيوخ الذين تلقوا العلم عنه

الأستاذ الأكبر لمن صاروا سادة العلماء كالقائمة للدق الأستاذ الجليل
الشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء بالأزهر ، والورع الكامل السيد محمد

سبيع الذهبي شيخ السادة الحنابلة بالأزهر ، والقاضي العادل الشيخ موسى النواوي رئيس محكمة مصر الشرعية العليا سابقاً ، والشيخ حسن البرادعي وكيل مشيخة القسم العالي بالأزهر حالاً . وهؤلاء على قيد الحياة أطال الله حياتهم وأدام النفع بهم كما نفع بمشايخهم .

أما من اختارهم الله ممن تلقوا عليه في مقدمتهم الإمام المغفور له الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً ، وقد تلقى على الشيخ مذهب الإمام مالك حتى النهاية كما تلقى عليه المطول لسعد الدين التفتازاني في علوم البلاغة ، وجمع الجوامع في علم الأصول ، وكذا الشيخ عبد الله القيومي ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، ومن مثلهم من طبقهم ، ومن المتأخرين الأستاذ المحدث الشيخ محمد السمالوطي ، والربّي الكامل الشيخ بسيوني عسل ، والعلامة الشيخ أبو الحاج علي السبكي ، والشيخ مصطفى الهياوي ، وغيرهم ممن لهم في العلم والفضل كعب عال ، وقدم راسخ .

مؤلفاته

أما جهوده في عالم التأليف فقد تكاثرت بالنجاح والتوفيق ، ونظرة واحدة في مرآة مؤلفاته المجلّوة ، تملأ صدرك يقيناً بأن الأستاذ كان بحراً مسجوراً ، حوى صدره من الآلئ ما لا يحجود بمثله الزمان [من ذلك] .

١ - شرحه عقيدة العارف بالله القطب الدريد ، وهو أول مؤلفاته ؛ وقد فرغ منه في يوم

الجمعة غرة ذي الحجة سنة ١٣٦٧ هـ بعد أن وشّاه بخاتمة جليّة في التصوف .

٢ - الكوكب المنير فيما افتتح به كتابه المولى الخبير ، تكلم فيه على البسطة من علوم النحو

والفقه والتوحيد وتكلم في مقدمه على حديث « كل أمر ذي بال الخ » بما لم يسبق

جمعه في كتاب ؛ وفرغ من تصنيفه عام ١٣٦٩ هـ .

٣ - حاشية على شرح الشيخ حسن الكفراوي على منن الآجرومية في النحو ، وفرغ منها

عام ١٣٧٢ هـ . [مطبوع]

٤ - شرح مسألة الحالة التي ذكرها العارف بالله الصاوي في حاشيته على الشرح الصغير

لشيخه القطب الدريد ، وفرغ من تأليفها في شهر ربيع الآخر عام ١٣٧٤ هـ . [مطبوع]

- ٥ — حاشية على خاتمة الشرح الصغير رجاء تحقيق دعوات مؤلفه رضى الله عنه ، وكان ذلك عام ١٢٧٤ هـ .
- ٦ — تقرير على حاشية المحقق الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، فرغ من تأليفه في شعبان سنة ١٢٨٠ هـ . [مطبوع]
- ٧ — مذاييك الحج المسماة بالرحلة الحامدية إلى الأقطار الحجازية ، صاغها رحمه الله عام حجة سنة ١٢٩٧ على صورة حكاية من أول عزمه على الخروج من منزله إلى أن رجع إليه مع بيان أحكام الحج . بعبارة سهلة تنتفع بها الخاصة والعامة
- ٨ — حاشية جلية على شرح الامام السنوسى على عقيدته الكبرى ، فرغ من تأليفها يوم الخميس ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ . (وهى هذه) مطبوعة
- ٩ — حاشية على شرح القطب على متن الشمسية للكاتبى فى المنطق ، وفرغ من تأليفها فى شهر صفر سنة ١٣١١ هـ .
- ١٠ — تقارير على نسخته شرح المجموع للعلامة المحقق الأمير فى فقه السادة المالكية وكذا تقارير على حاشيته .
- ١١ — تقارير على الشرح الصغير وحاشيته وكذا الشرح الكبير وحاشيته فى فقه السادة المالكية .
- ١٢ — تعليقات على حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد على الآجرومية . وتعليقات على حاشية العطار على شرح الأزهرية ، والسجاعي على القطر ، وابن عقيل ، والأمير على الشذور فى النحو .
- ١٣ — تقارير على حاشية البنائى على شرح السعد المختصر ، وعلى المطول ، وعلى حاشيته لعبد الحكيم والسيد فى علوم العافى والبيان والبديع .
- ١٤ — تقارير على حاشية البنائى على شرح جمع الجوامع فى الأصول .
- ١٥ — تعليقات على حاشيتى الخيالى وعبد الحكيم على العقائد النسفية فى التوحيد .
- ١٦ — تعليقات على مختصر السنوسى ، وعلى حاشيته للشيخ الباجورى ، وعلى حاشية الصبان على شرح السلم للملوى فى المنطق .
- ١٧ — تقارير على شرح الأمير على غرامى صحيح فى المصطلح .
- ١٨ — تقييدات على شرح الزرقانى على البيهقونية فى المصطلح .

- ١٩ — تقييدات قليلة على متن الأربعين النووية ومختصر ابن أبي حجرة ، والشئائل المحمدية وموطأ الإمام مالك ، وصحاح البخارى ومسلم والترمذى فى الحديث .
- ٢٠ — وله تعليقات قليلة على المدخل لابن الحاج ، وقد انفرد الأستاذ على ما أعتقد بتدريسه فى الأزهر .
- ٢١ — تعليقات على شرح النزهة فى علم الحساب واليسمينية فى الجبر .
- ٢٢ — تعليقات على حاشية الصبان على ملا حنفى فى آداب البحث .
- ٢٣ — تعليقات على حاشية الجمل على الجلالين فى التفسير .

حياته العملية

بعد ما تزود رحمه الله من ثروة العلوم وكنوزها حتى أصبح فيها للجل ، وتصدى للتدريس فى الأزهر الشريف حتى كان يبرأس الحكمة ومشكاة الفلاح ، فاج أوج فضله وتضوع شذى زهره ، فاصطفاه شيخ الإسلام ليكون علماً بين أعلام امتحان العلماء وطلاب الإحفاء من القبة العسكرية ، كما اختارته وزارة المعارف ليثقل رجال الدين فى امتحان دار العلوم .

وما زالت كعبه تتسامى حتى بذ الأثراب ، ورأت مشيخة الأزهر الجليلة أنه خير من تستند إليه مشيخة رواق السادة الصاعدة ، إذ هو ابن بجدتها ، فتولى أمرها سنة ١٣٠١ هـ فلم تك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها .

الابل هو الصمصامة فى يد الفوار لا يعرف الكلل أو اللل .

قام بأعبائها ، فأصلح ما أفسده الأيام من جهاتها ، واشتت فيها بسنة العمرين ، وكان من آثاره فيها أن حصر أعيان الوقف وشرح معالمها فى كتاب اتخذ الخلف من بعده نبراساً يهتدون به فى تعرف أوقاف الرواق وضبط غلاته .

وفاته رضى الله عنه

كان رحمه الله عامراً الأوقات بالخيرات والطاعات ، دائماً على فعل للبرات سجيةً لا تكلفاً ، إلى أن أربى على السبعين من عمره فى حياة طيبة وجهاد مستمر فى إعلاء كلمة

الدين ونشر لوائه ، فوافاه القدر المحتوم واصطفاه الله لجواره في صبيحة الأحد لعشر بقين من رجب سنة ١٣١٦ هـ .

وما ذاع خبر وفاته حتى هرع الناس زرافات ووحدانا إلى داره المقابلة لمسجد السلطان الأشرف بصحراء قايتباي شرق القاهرة ، واجتمعوا في تلك الفيحاء في جمع لا يدرك العين أقصاه ، والكل بين عالم تحرير ، وطالب ووجيه مشفق وجازع من هول الصدمة ، وقد شيعوا قيس الفضل والعلم إلى جنة النعيم إلى مسجد الأستاذ الشيخ المفيد حيث صلى عليه العلماء الأعلام وأبته الأدياء الأجلاء ، ثم سدوه الثرى بين العبرات والزفرات ، أسفاً على أقول بدر منير وعالم جليل ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فراديس جناته هو وشيوخه وجعلهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، وأحسن الله لنا وله وللمسلمين الختام آمين .

عبد العزيز الحامدي

تحريراً في أول القعدة سنة ١٣٥٤ هجرية



فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة الصدر الأوحد أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الولي العارف الرباني أبي يعقوب يوسف بن عمر السنوسي الحسني رحمه الله تعالى وغفر له عنه وكرمه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
[أما بعد] فيقول الفقير اسماعيل الحامدي المالكي غفر الله له ولوالديه ولمشايعه واخوانه آمين :
هذه حواش على شرح الكبرى للامام السنوسي رضي الله عنه جمعها من كلام الأساتذة على
هذا الشرح المنيّف لنفسي ولئن هو قاصر مثلي ، وأسأل الله أن ينفع بها وعلى الله الاعتماد .
(قوله بسم الله الخ) هذه بسملة المصنف اكتفى بها عن بسملة للشرح ، لأنهما له وهما كشيء
واحد (قوله قال الخ) من كلام بعض التلامذة غير محتاج له لأنه قد عرّف نفسه فيما بعد (قوله
الشيخ) تعورف فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيرا ، وأصله من طعن في السن (قوله الامام)
أي المقننى به المقلم على غيره يستعمل مفردا وجعا (قوله العلامة) التاء زائدة لتأكيد المبالغة
وأتى به بعد قوله العالم لإفادة أنه جمع بين المعقول والمنقول تحقيقا (قوله الصدر) أي المصدر
في مجالس الأكابر والعلماء (قوله الأوحد) أي المتوحد المنفرد بمعرفة العلوم العقلية والنقلية
والدنية (قوله أبو عبد الله) كنيته ، وقوله محمد اسمه (قوله الولي) أي المتولي لأوامر الله ،
ويلزم أن يكون مجتنباً لنواهيه ، وأمن تولى الله أمره على وجه خاص فلم يكلفه غيره طرفة عين
فعلى الأول فعيل بمعنى فاعل وعلى الثاني بمعنى مفعول (قوله العارف) أي بربه ، وهو من اشتغل
بربه بحيث صار لا يلتفت لغيره من الأكوان (قوله الرباني) نسبة للرب على غير قياس والنسبة له
من حيث شدة تمسكه بدينه (قوله السنوسي) نسبة لبني سنوس قبيلة من العرب بالمغرب (قوله
الحسني) نعت لمحمد ، لأن المقام مقام توضيحه نسبة للحسن بن علي من جهة أم أبيه (قوله
رحمه الله) في نسخة رضي الله عنه ، والرحمة والرضى بالنسبة لله بمعنى الانعام (قوله وغفر له عنه
وكرمه) في بعض النسخ إسقاطه ، والمغفرة ستر الذنب ، ويلزمه عدم المؤاخذه به ، وقيل محو الذنب

[الحمد لله] الذى شرح صدور العلماء الراسخين ، لقبول أنوار المعارف مستمدة من سواطع البراهين ، وظهر لهم بآيات مصنوعاته ، لكل على ما قسم له بفضلته فى سابق قضائه ، ومن عليهم فيها بالنظر القويم ، فأشرفوا على ما لا يحاط به ولا يكيف من عظيم جلاله وكبريائه ، فتأهوا فى ذلك الجلال والجلال حتى أذهلهم بعد عن عجائب أرضه وسجانه ، فسبحان

من صف الملائكة ، والملك والكرم الانعام (قوله شرح) أى هيا بازالة الرعونات البشرية . ثم فى ذكر الشرح أول كلامه براعة استهلال بحسب التأليف ، وفى ذكر البراهين والنظر القويم فيما بعد براعة بحسب الفن (قوله صدور العلماء) جمع صدر أريد به القلب مجازا لعلاقة الحلية . ثم أريد بالقلب العقل الذى هو النور الروحاني لعلاقة الحلية أيضا ، فهو مجاز على مجاز إن لم نقل ان إطلاق القلب على العقل حقيقة . ثم ان إسناد الشرح للعقل مجاز عقلى من إسناد ما للشيء إلى آله لان الشرح بمعنى التبيين إنما هو للنفس (قوله الراسخين) أى الثابتين فى العلم (قوله لقبول الخ) متعلق بشرح : أى قبول معارف أقوى مما ثبت لهم إذ الغرض أنهم راسخون أرباب معارف (قوله أنوار المعارف) أى المعارف والعلوم الشبيهة بالأنوار (قوله مستمدة) حال من المعارف : أى مأخوذة منها فهو بفتح الميم ، ويصح الكسر على أنه حال من الصدور : أى محصلة المعارف من البراهين الساطعة (قوله من سواطع البراهين) من إضافة الصفة للموصوف ، والسواطع جمع ساطع ، وهو لغة المرتفع من الحسيات ، أريد به الظاهر لعلاقة الزوم ، والبراهين جمع برهان ، وهو الدليل المركب من مقدمات يقينية (قوله وظهر) أى الله ، وقوله : لهم : أى العلماء الراسخين عطف على شرح عطف مسبب على سبب ، والمراد بالظهور العلم ، وقوله : بآيات مصنوعاته الاضافة بيانية : أى وعلموه سبحانه وتعالى بسبب النظر فى الآيات والعلامات التى هى مصنوعاته الدالة على وجوده (قوله لكل) متعلق بظهر وهو بدل من قوله لهم : أى وظهر لكل واحد منهم ظهور علم على الوجه الذى قسمه : أى أثبتته فى الأزل ، فظهور البارى لعباده متفاوت الرتب ، فكل واحد يعلمه على الوجه الذى سبق فى الأزل على ما اقتضته الحكمة (قوله بفضلته) أى إحسانه متعلق بقسم أو ظهر (قوله فى سابق قضائه) أراد بالسبقية الأزلية أى فى قضائه الأزل وفى معنى الباء والجار والمجرور متعلق بقسم بمعنى ثبت ، والقضاء الإرادة الأزلية أو العلم (قوله ومن عليهم) عطف على شرح وضمير عليهم للعلماء ، وقوله : فيها : أى المصنوعات وقوله : بالنظر القويم : أى الصحيح الموصول لوجود الصانع ، وهو النظر فيها من جهة الخلق أو الامكان (قوله فأشرفوا) أى فتسبب عن ذلك أنهم أشرفوا : أى اطلعوا (قوله على الخ) أى على شيء لا يمكن العلم به على وجه الاحاطة لكثرتة (قوله ولا يكيف) أى لا يمكن وصفه لعظم كيفيته (قوله من عظيم جلاله) بيان لما ، وهو من إضافة الصفة للموصوف . واعلم أن لله صفات جال : كاليسر والرحمة ، وصفات جلال : كالتقهر والكبرياء عبارة عن الصفات الجامعة لصفات الجلال والجلال ، والمراد بها هنا ما قابل الجلال الذى هو صفات الجلال (قوله فتأهوا) أى غابوا ، وقوله : فى ذلك الجلال والجلال : أى اللذين أشرفوا عليهما ، والجلال مأخوذ من الكبرياء (قوله فسبحان الخ) أفاد به أنه لا يمكن إدراك حقيقته سبحانه دفعا لما يتوهم

من ظهوره لأوليائه عين خفائه ، وقربه عين بعده ، والعجز عن ادراك لسعة جلاله نزهة
لا تكيف وغاية كمال لأصفيائه ، والصلاة والسلام على من خص من رتب المعارف بأعلاها ،
ورقي في درج التخصيص والتقرب مراق لا تكتنه ، بل وقفت العقول بمراحل دون أدنى أدناها
ورضى الله عن آله وصحبه الذين شرفوا غاية الشرف بمشاهدة طاعته العليا ، والاقتباس من عظيم
أنواره ، فكان لهم شمسا وهم أنجم يهتدى بهم في دياجى ظلم الجهل

من قوله : وظهر لهم من إدراك حقيقته (قوله عين خفائه) أراد به لازمه ، وهو عدم إدراك
حقيقته (قوله وقربه) أى المعنوى لأن قربه منا من حيث علمه بنا ، وقوله : عين بعده أراد
بالعدم لازمه وهو عدم الادراك (قوله والعجز) أى عجز الخلاق كلهم أو الأكابر والأصفياء عن
إدراك حقيقته ، وقوله : نزهة اسم مصدر بمعنى المصدر ، وهو التنزيه خبر عن العجز : أى والعجز
عن إدراك حقيقته تنزيه له تعالى وتبعيد له عما لا يطبق به من صفات الحوادث (قوله لسعة جلاله)
أى وجاله ، والمراد بالسعة العظم ، وقوله : لا تكيف صفة للنزهة : أى تنزيه لا يمكن ادراك
كيفيته (قوله وغاية كمال لأصفيائه) لأن من عجز عن ادراك حقيقته فقد أدرك اتصافه تعالى
بصفات التقديس والتنزيه عن الحوادث وإدراك ذلك كمال ، والأصفياء جمع صفي بمعنى فاعل : أى
من أحب الله وأخلص فى محبته ، أو مفعول : أى المصطفى والمختار من بين خلقه (قوله من خص)
أى خصه الله (قوله من رتب المعارف) بيان الأعلى وأل جنسية أو استغراقية ، والاضافة على
الأول من اضافة الجزئيات للكل ، وعلى الثانى للبيان : أى بالأعلى من رتب المعارف أو رتب
هي المعارف (قوله ورقى) أى صعد (قوله فى درج) فى معنى من البيانية مشوبة بقبض ،
والدرج بضم ففتح جمع درجة بضم فسكون وفتح الراء مخففة ومشددة وفتحهما : المرقاة التى
يصعد عليها استعارها للمرتبة ، وقوله : مراق معمول لرقى (قوله والتقريب) أى إلى الله من
عطف المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر ، لأنك تقول خص فلان بالتقريب والتخصيص
متعلق بالتقريب (قوله لا تكتنه) أى المراق التى رقاها : أى لا يمكن ادراك كنهها وحقيقتها
(قوله بل وقفت) أى تباعدت ، وقوله : العقول : أى عقول الخلق ، وقوله : مراق : أى
مسافات ، وقوله : دون أدنى أدناها : أى المراتب ، فالعقول لا تقدر على إدراك أدنى الأدنى من
تلك المراتب لوجود الفاصل من المسافات بينها وبين تلك المرتبة الأدنى ، ويحذف فى بالك بالمرتبة
العليا (قوله رضى) أى أنعم أو أراد الانعام (قوله شرفوا) بفتح فضم أو ضم فكسر مع
شد (قوله طلعت) الطلعة الوجه ، والمراد الذات والعلاقة الجزئية (قوله العليا) أى المرتفعة
(قوله والاقتباس) أى الأخذ عطف على مشاهدة (قوله من عظيم أنواره) من اضافة الصفة
والمراد بالأنوار العلوم الشرعية والمعارف الالهية ، وفى الكلام استعارة مصرحة والجامع الاهتداء
فى كل (قوله فكان لهم شمسا) أى كالشمس ، فزمانه عليه الصلاة والسلام كالتنهار لكثرة النور
وظهور الأحكام من جانبه ، وهو كالشمس يبدى لهم ماخفى عليهم (قوله أنجم) أى كالأنجم
فزمانهم لغية النبى صلى الله عليه وسلم عنه وعدم وجوده فيه بمنزلة الليل (قوله دياجى) قيل
جمع ديجوج ، وفيه أن مقتضى هذا أن الجمع دياجيج ، فلهذا جمع ديجوج شذوذا ، والدياجى فى

وتثبت القدم باقتفاء آثارهم في مزالق أوعاره .

[و بعد] فيقول العبد الفقير الى ربه ، المشفق من خبث صنيعه وسوء كسبه : محمد بن يوسف السنوسي الحسني غفر الله له بلائحته ولأبويه ولاخوته وذريته وأحبته ، وجع الجميع بفضل في أعالي الفردوس مع المقربين من أصفائه وأهل محبته وشريف قربته : لما وفق الله سبحانه وتعالى لوضع العقيدة المسماة بعقيدة أهل التوحيد ، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وورقة التقليد ، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع عنيد ، طلب مني بعض من اعتنى بقراءتها ، أن أضع له عليها مختصرا يكمل مقاصدها

الأصل الأشياء الحسية المظلمة مستعارة هنا للأزمنة المظلمة . وقوله : ظلم الجهل من اضافة التشبه به للمشبه ، والمعنى حينئذ يهتدى بهم في الأزمنة المظلمة ، وهي أزمنة الجهل التشبيهية بالظلم ، والمراد بأزمنة الجهل الأزمنة الكائنة بعد موته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي ، فصار الناس يرجعون للصحابة في النوازل وبهم يهتدون (قوله وثبت القدم الخ) استعار القدم للعقل والباء في باقتفاء سببية والاقتفاء الانبعاث والآثار جمع أثر : أي أثر المثنى ، والمراد به هنا العلوم ، والمزالق جمع مزلق أي مكان الزلق أريد به هنا الخطأ و اضافته للأوعار التي هي الأمكنة الصعبة للبيان ، والأوعار مستعار للمسائل الصعبة ، والضمير في أوعاره للجهل و اضافة الأوعار للجهل باعتبار أنه سبب في الزلق وحينئذ فالمعنى : وثبت العقل بسبب اتباع علومهم في المسائل الصعبة التي يحصل الخطأ فيها بسبب الجهل (قوله العبد) أي لله بسبب إيجاده له (قوله الفقير) أي المحتاج (قوله إلى ربه) أي مالكة (قوله المشفق) أي الخائف عذاب ربه (قوله من خبث صنيعه) أي من أجل سوء مصنوعه : أعني الأفعال الصادرة منه ، وقوله : وسوء كسبه : أي مكسبه مما داف لما قبله (قوله بلائحته) أي اختبار له بضرر في بدنه وأمواله (قوله وذريته) أي نسله ذكره كان أو أنثى (قوله وأحبته) أي كل من يحبه ولو بعد عصره (قوله وجع الجميع) أي نفسه وإخوته وأبويه وذريته (قوله بفضل) الباء للملابسة : أي لا وجوباً عليه (قوله في أعالي) جمع أعلى (قوله من أصفائه) بيان للمقربين (قوله وأهل محبته) عطف عام على خاص (قوله وشريف قربته) المراد بالقرابة الطاعة : أي ومن أهل قربته : أي الله : أي طاعته الشريفة (قوله لما وفق الله) أي وفقني مقول الثقل (قوله لوضع) أي تأليف (قوله المخرجة) من الماسند للسبب لكن باعتبار معناها لا لفظها ، والمخرج الحقيقي هو الله (قوله بعون الله) أي بأعانه (قوله من ظلمات الجهل) من إضافة المشبه به للمشبه (قوله وورقة التقليد) من اضافة المشبه به للمشبه والورقة جبل يحمل في رقبة الحيوان الصغير يسحب به ، فصاحب التقليد ينقاد الى مقلده في كل ما يريده منه بسبب تقليده كما أن الحيوان ينقاد مع كل من سحبه من رقبته (قوله المرغمة) أي المالصقة بالرغام بفتح الراء : أي التراب أنف الخ ، والمعنى على التشبيه : أي ان تلك العقيدة لما احتوت عليه من الأدلة القاطعة كالمرغمة الخ ، ويحتمل أن المرغمة بمعنى المذلة (قوله مبتدع) أي في السنة ما ليس منها (قوله عنيد) أي معاند لا يمثل للحق (قوله بقراءتها) المراد بالقراءة ما يشمل الحفظ والمطالعة (قوله يكمل مقاصدها) أي العقيدة والاضافة من اضافة المدلول للدال :

ويسهل المشعر الى ما عذب من مواردها . فأجبت الى ذلك طالبا من المولى الكريم حسن المعونة . والتسديد للصواب في الظواهر والبواطن التي هي عن كثير من العاقل غير مصنونة . وسميته عمدة أهل التوفيق والتسديد . في شرح عقيدة أهل التوحيد ، والله تعالى أسأل أن ينفع به وبأصله . ويمن على من سعى في تحصيلها ببلل مراتب أهل العرفان والفوز بكمال الدارين بحوله وطوله . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد أفضل لهالم بعنه وكنه . (ص) الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وإمام المرسلين . ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وعن التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . اعلم

أى يكمل المقصود منها الذى هو المعاني (قوله المشرع) أى الشروع : أى التوجه (قوله الى ما الخ) أى الى اندراك معان عذبت : أى شبيهة بالماء العذب ، وقوله : من مواردها من بيانية والمورد مكان الورد ، أريد به نفس الماء لعلاقة المجاورة . ثم أريد بالماء المعاني بجامع أن كلابه الحياة ، وحيث قد المعنى : ويسهل التوجه الى الادراك المتعلق بالمعاني الخلة (قوله الى ذلك) أى مطلوبه المستفاد من قوله : طلب منى (قوله طالبا) حال من فاعل أجبت (قوله حسن المعونة) أى المعونة الحسنة : أى التي لم تشب بمثقة (قوله والتسديد) أى التوفيق (قوله الظواهر) أى الجوارح الظاهرة كاللسان . وقوله : والبواطن : أى كالقلب وعبر بجمع نظرا له ولاخوانه (قوله التي هي) أى البواطن (قوله عن كثير) متعلق بمصونة (قوله من العاقل) أى الأمراض اللاطية كالخقد والرياء والنجب والحسد (قوله والتسديد) عطف مرادف (قوله في شرح) متعلق بعمدة : أى ايضاح (قوله وبأصله) أى المآل (قوله في تحصيلهما) أى المآل والشرح (قوله بفيل) أى تحصيل (قوله مراتب أهل العرفان) أى المعرفة من الكمالات المعنوية كالعلوم والحسية كالدرجات في الجنة (قوله والفوز) عطف على فيل (قوله بكمال الدارين) أى بالأشياء الكاملة في الدنيا من امتثال الأوامر واجتناب النواهي والاستقامة ظاهرا وباطنا على الدوام ، وفي الآخرة من المنازل والدرجات والنظر لوجه الله (قوله بحوله) متعلق بمن : أى بقدرته ، وقوله : وطوله : أى احسانه ، ويطلق أيضا على القدرة وكل صحيح هنا (قوله العالم) هو ماسوى الله (قوله بعنه) أى جزئه (قوله العالمين) من العلامة بمعنى الدليل لانه دليل على وجوده تعالى ، أو من العلم لانه بقيد العلم بوجوده تعالى ، ففي ذكره براعة استهلال لانه يشير الى أن كتابه هذا يبحث عن الدليل الموصل للعلم بوجوده تعالى (قوله سيدنا) أى جميع المخلوقات ، والسيد هو الذى يفرع اليه عند الشدائد ، وقدمه على مولانا : أى ناصرنا لأن الفرع مقدم على النصر (قوله محمد) الأولى قراءته بالرفع خبرا لمخدوف ليكون اسمه صلى الله عليه وسلم عمدة كذاته (قوله خاتم) بكسر التاء : أى متمم ، وبقمتها : أى محسن (قوله وإمام المرسلين) أى المقدم عليهم فعلى خبرهم بالأولى (قوله أصحاب رسول الله) أظهر مع أن المحل للضمير فلذا باسمه تعالى (قوله ومن تبعهم) أى التابعين (قوله الى يوم الدين) راجع لعموم من : أى ومن تبعهم طائفة بعد طائفة وهكذا الى يوم الدين : أى قربه (قوله باحسان) الباء للملابسة ، والمراد بالاحسان أصل الايمان المنجى فيشمل العصاة (قوله اعلم)

شرح الله صدرى وصدرك ويسر لنيل الكمال في الدارين أمرى وأمرى : أن أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ أن يعمل فكره فيما يوصله إلى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة إلا أن يكون حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليستغل بعده بالأهم فالأهم .
(ش) الكلام فيما يتعلق بالحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم شهير فلا نطيل به ولا يخفى هنا حسن مناسبة الدعاء بشرح الصدر الذي هو تهيئته لقبول المعارف .

خطاب لكل مكاف أول كل مطلع على هذا التأليف ، وإن كان أصل الخطاب أن يكون لمعين (قوله شرح الخ) المراد بالصدر القلب بمعنى النفس ، والمراد بشرحها توسيعها وتهيتها وجعلها مستعدة لقبول المعاني والمعارف بإزالة الرعونات منها (قوله ويسر) أى سهل (قوله في الدارين) متعلق بالكمال أو بفيل (قوله أمرى) أى حالى : أى الأسباب المحصلة لنيل الكمال من إرادة الطاعات والقدرة عليها (قوله أن أول ما يجب) معمول لقوله اعلم : أى أن أول الأشياء الواجبة بعد التكليف إعمال الفكر الخ ، وقوله : قبل كل شيء : أى قبل مزاوله كل شيء من أكل وشرب وصلاة وغير ذلك ، وأفاد بقوله قبل كل شيء أن وجوب هذا الأمر فورى ، قيل إن وجوب النظر وجوب الأصول فتاركه كافر ، وهو ما مشى عليه المصنف هنا ، وقيل وجوب الفروع فيثاب عليه ويعاقب على تركه والمقلد إيمانه صحيح (قوله على من بلغ) أى وعقل (قوله فكره) أى قوته المفكرة (قوله فيما الخ) أى في تحصيل الدليل الذى يوصله الخ ، لأن الإنسان أولاً يعمل فكره فيأتى بالصغرى ثم يعمله في الأتيان بالكبرى ثم بالترتيب وملاحظة اندراج الحق الأصغر في الأكبر ، ثم إن في الكلام حذفاً ، والأصل فيما يوصله إلى العلم بمعبوده والتصديق به هذا ، ويصح إرادة الدليل الأصولى وهو مفرد كالعالم وإعمال الفكر فيه بالنظر إلى جهة كالحديث وجعلها (١) عليه نحو العالم حادث ثم جعلها موضوعاً ويحمل عليه المطلوب نحو وكل حادث لا بد له من صانع (قوله القاطعة) أى المقطوع بها : أى بمقدماتها ووصف البراهين بالقاطعة كاشف (قوله الساطعة) أى المرتفعة ، والمراد لازم الارتفاع وهو الظهور : أى الظاهرة التى لا خفاء فيها (قوله إلا أن يكون الخ) فلا يجب عليه أن يشغل فكره بعد ذلك فيما يوصله بل يشتغل الخ ، وقوله : حصل : أى قبل البلوغ ، وقوله : بذلك : أى بمعبوده (قوله بالأهم) أى بالنسبة لتلك المكاف فالأهم : أى وهكذا فإذا بلغ في وقت الصلاة فالأهم به تعلم ما يتعلق بها من طهارة وغيرها ، وإذا بلغ في وقت الصوم فالأهم في حقه تعلم ما يتعلق به وهكذا (قوله بالحمد الخ) أى والترضى ومعنى الاتباع (قوله فلا نطيل به) أى فلا نذكره حتى نطيل بذكره (قوله شهير) أى مشهور (قوله ولا يخفى) الخ وجه المناسبة أن هذا الفن يبحث عن أحوال ذات الآله وأحوال ذات الآله غير مألوفة للصدر فيضيق عن تحملها لأن الوهم يتازع فيها ويريد أن يثبت لله ما هو مألوف له من التمجيدات والتشكلات والتغيرات ونحو ذلك فدعا بشرح الصدر لأجل أن يتحمل ما ثبت لله تعالى ، وإن كان تصدير الكتب بهذا الدعاء غير معهود المصنفين (قوله حسن مناسبة الدعاء) أى المناسبة الحسنة والوصف كاشف (قوله الذى الخ) لا التوسع الحسى (قوله لقبول المعارف) أى العلوم

(١) قوله : وجعلها : أى الجهة . وقوله : عليه : أى العالم أم منه

وفهمها وإزالة ضيقها عن حل ذلك وحرجها (قوله) أن أول ما يجب : أى شرعا ، وإنما لم أقيده بذلك كما وقع في الارشاد وغيره لعدم اختصاص القيد بهذا الواجب بل الاحكام كلها إنما تثبت عند أهل السنة بالشرع وحكمت المعتزلة فيها العقل وسيأتى أن شاء الله تعالى الرد عليهم فى محله إلا أنهم خصوا هذا الموضوع باعتراض ، وهو أن قالوا لو لم يجب النظر عقلا للزم إغلام الرسل ، وبيان الملازمة أن المكلف

كالعلم بوجود الله والعلم بقدمه (قوله وفهمها) عطف على قبول : أى تهيته لفهم المعارف بمعنى المعلومات على الاستخدام (قوله وإزالة) عطف سبب على التهيئة (قوله وإزالة ضيقها الخ) أنت مع أن المرجع وهو الصدر مذكر مراعاة لكونه بمعنى اللطيفة الربانية (قوله عن حل ذلك) أى القبول والفهم : أى والمراد بحمله الاتصاف به وعبر عنه بالحل إشارة الى نقل ذلك عليه ، والخرج أشد الضيق فهو من عطف الخاص ، والمراد هنا بالضيق الرعونات البشرية المانعة من ادراك المعارف (قوله كما وقع فى الارشاد الخ) راجع للنفي ، والارشاد كتاب لامام الحرمين فى الأصول الفقهية والدينية (قوله بهذا الواجب) الانسب بهذا الحكم (قوله بل الاحكام كلها الخ) سواء كانت إيجابا أو نديا أو تحريما أو كراهة إنما تثبت الخ والباء داخلة على المقصور عليه : أى أن هذا القيد ليس مختصا بهذا الواجب بل يتعداه لغيره (قوله بالشرع) أى النبي صلى الله عليه وسلم والباء بمعنى من متعلقة بثبت بمعنى فعل ، ويصح أن يراد بالشرع الألفاظ الواردة كالقرآن وغيره (قوله وحكمت المعتزلة فيها) أى فى الأحكام سائرهما العقل : أى جعلت العقل حاكما بها : أى مدركا لها بنفسه والشرع مؤكد (قوله فى محله) أى محل الرد عليهم فى ذلك وهو مبحث التحسين والتقيج العقليين (قوله الا أنهم) أى المعتزلة خصوا هذا الموضوع : أى موضع وجوب النظر الذى هو مبنى الأحكام الأصلية والفرعية باعتراض : أى ولم يذكروه فيها يأتى وهذا استدراك على ما يتوهم من قوله : وسيأتى الخ فانه يوهم أنهم لم يذكروا هنا شيئا فدفع ذلك بقوله الا أنهم الخ (قوله ولم يجب الخ) هذا قياس استثنائى حذفوا فيه الاستثنائية مع دليلها والنتيجة ، ولما كانت هذه الملازمة ليست بينة بينها بقولهم وبيان الملازمة الخ وهذا الدليل الذى أقاموه من قبيل دليل الخلف الميث للمطلوب بإبطال نقيضه وتقريره أن يقال لو لم يجب النظر عقلا للزم إغلام الرسل : أى يحجزهم عن اثبات نبوتهم فى مقام المناظرة لكن التالى باطل لما يلزم عليه من عدم الفائدة فى البعثة وإذا بطل التالى فالمقدم وهو لم يجب النظر عقلا مثله وإذا بطل لم يجب النظر عقلا الذى هو المقدم ثبت نقيضه وهو يجب النظر عقلا وهو المطلوب (قوله وبيان الملازمة) أى بيان أنه يلزم من انتفاء الوجوب العقلى إغلام الرسل (قوله أن المكلف الخ) توضيحه أن المكلف لو وجب عليه النظر شرعا ، وقال له الرسول : يجب عليك شرعا أن تنظر فى معجزتى لتعلم صدق دعواى وتنظر فى جميع ما يتوقف عليه ثبوت الصانع لتعلمه وتعلم صفاته لقال المكلف المرسل اليه لا أنظر حتى يجب على النظر : أى حتى يثبت وجوبه على وأكاف به اذ الوجوب شرعى والشرع لم يثبت عندى ولا يجب على النظر حتى أعلم بوجوده ولا أعلم وجوبه حتى أنظر فآل الامر الى أن النظر موقوف على النظر بواسطة أن النظر

لا ينظر مالم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه مالم ينظر . وأجيب بأنه مشترك والمشارك ملزم اذ لو رجب عقلا لأختم أيضا لأن وجوب النظر غير ضروري عندهم لتوقفه على مقدمات تفقر الى أنظار دقيقة ، والحق أن النظر لا يتوقف على العلم بالوجوب لاعادة ولا شرعا . أما عادة فلا أن الله تعالى أجرى عادته وطرده سنته بعدم تواطىء العقلاء على الاعراض عن النظر في عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك

موقوف على وجوبه ، ووجوبه موقوف على العلم بالوجوب ، والعلم بالوجوب موقوف على النظر والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء . وتوقف الشيء على نفسه باطل فما أدى اليه وهو كون وجوب النظر شرعيا باطل ، وهذا الدليل حجة لا قدرة للشيء على دفعه وهو معنى إقامه (لا ينظر إلخ) فيه حذف ، والأصل لا ينظر مالم يجب ولا يجب مالم يعلم وجوبه (قوله وأجيب بأنه) أى هذا الاعتراض بإخام الرسل (قوله مشترك) أى بيننا وبينكم كما يلزمنا معاشر أهل السنة على قولنا بوجوب النظر شرعا يلزمكم على قولكم بوجوبه عقلا والاعتراض المشترك غير ملزم للخصم اذ لا حجة فيه لاثبات المطلوب بل الكل في ورطة فكأنه قال ما ألزمتونا به يلزمكم وما هو جوابكم فهو جوابنا (قوله لأختم أيضا) أى لاستلزم الإخام كما يستلزمه لو وجب شرعا (قوله لأن وجوب إلخ) لأنه ليس مستفادا من المشاهدات ولا من المحسوسات ولا من المتواترات ولا من الحدسيات التي هي أقسام العلم الضروري (قوله غير ضروري) لأنه لو كان ضروريا لم يلزمهم ذلك الاعتراض (قوله يتفقر لأنظار دقيقة) أى عندهم ، وذلك لأن وجوب النظر عندهم يتوقف على كون النظر يفيد المعرفة ، وأن المعرفة واجبة وأن النظر طريق إليها ولا طريق إليها سواء وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله والحق إلخ) أى والجواب التحقيقي لأنه يحل مأمرك به الخصم بخلاف الجواب الأول فإنه مفيد لاسكات الخصم ولا يثبت مذهب الحبيب ، وهم أهل السنة . والحل يكون بأمور : إما بإبطال ما حكمت به الشرعية من الزوم . وإما بإبطال الاستثنائية أو دليلها إذا كان الدليل استثنائيا كما هنا (قوله والحق أن النظر) أى من حيث ذاته ومن حيث حكمه لا يتوقف إلخ ، فقولنا من حيث ذاته ناظرين فيه لرد قولهم في الدليل النظر موقوف على وجوبه الذي هو المقدمة الأولى وقولنا من حيث حكمه ناظرين فيه لرد المقدمة الثانية : أعني قولهم ولا يجب النظر إلا اذا علم وجوبه (قوله أما عادة فلا إلخ) أى فلو كان النظر يتوقف على ثبوت وجوبه على الناظر لم تطرد العادة بل كان لا ينظر الانسان إلا اذا ثبت عنده وجوب النظر عليه بغير ان العادة بتواطىء العقلاء على النظر من غير أن يقول أحد لا أنظر حتى يثبت عندى وجوبه على مبطل للمقدمة الأولى من قولهم النظر موقوف على وجوبه ، ثم ان المراد بقوله بعدم تواطىء العقلاء على الاعتراض إلخ تواطؤهم على النظر إلخ كما علمت فلا وضع اسقاط عدم والاعراض (قوله وطرده سنته) أى طريقته : أى جعلها مطردة دائما . وأما العادة فتصدق بمرتين (قوله عجائب الكائنات) من اضافة الصفة للموصوف ، والكائنات جمع كائنة بمعنى موجودة بعد عدم (قوله وغرائب المصنوعات) عطف تفسير من اضافة الصفة (قوله ومن أعظم ذلك) أى ومن أعظم الأمور

ماتاقى به الرسل من خوارق العادات ، وأما شرعا فلائق النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم لاعلى العلم ، وقوله : أن يعمل فكره خبر أن . وحاصله أن أول واجب النظر وحقيقة النظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعمال مائيس معلوم كذا عرفه البيضاوى وغيره . وأحسن منه وأسلم أن تقول النظر وضع معلوم أو ترتيب معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به الى المطلوب وأو للتويع فيشمل ناقص الحجة والرسم ، فإن وصلت تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرفقا وقولا شارحا ، وإن وصلت الى تصديق وهو العلم بنسبة أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفي

الغريبة التي تواطوا على النظر فيها ما يأتى به الرسل من خوارق العادات فقد جرت العادة أن النفوس تلتفت الى النظر لذلك ولم يقع أن المكلف يقول لا أنظر حتى يجب على النظر فهذا كله مما يدل على اشكال المقدمة الأولى (قوله وأما شرعا الخ) هذا رد للمقدمة الثانية القائلة ولا يجب على النظر إلا اذا علمت بالوجوب ، وحاصل الرد أنا لانسلم ذلك بل الوجوب متوقف على التمكن من العلم : أى التأهل له بأن يكون أهلا لذلك ، وتحصل الأهلية بالعقل والبالغ و بالغ السعرة لا أنه موقوف على العلم بالفعل (قوله وجوبه بالنسب) يدل من النظر أو بالرفع على الابتداء خبره متوقف ، والجملة خبر أن (قوله وحاصله) أى حاصل أن يعمل فكره : أى حاصل معنى الجملة التي قوله أن يعمل فكره الخ جزء منها (قوله النظر) أى الاصطلاحى ، وقوله : وحقيقة النظر : أى الاصطلاحى وأظهر لنسكتة ، وهي افادة أن التعريف حقيقة النظر لا للنظر الخاص المتصف بأنه أول الواجبات (قوله أمور) نحو فلان يطوف بالسلاح ليلا وكل من هو كذلك فهو سارق وكل سارق تقطع يده : أى أو أمرين نحو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله معلومة) أى حاصلة فى العقل بالفعل (قوله على وجه الخ) كايجاب الصغرى و كلية الكبرى (قوله الى استعمال) أى اعلام : أى احضار ، وقوله : مائيس معلوم : أى مائيس بمستحضر ، والمراد باعلامه واحضاره ادراكه وحصول صورته فى الذهن (قوله وأحسن منه) أى لشموله للتعريف بالمفرد ، وقوله : وأسلم : أى من الاعتراض الوارد على الأول بعدم شموله للتعريف بالمفرد ، وعبر بأحسن وأسلم لامكان أن يجاب عن الأول بأن قوله ترتيب أمور : أى صريحا أوضحنا ، فالأول كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، والثانى كقولنا : فى تعريف الانسان انه ناطق فهو مركب ضمنا لأنه فى قوة ذات ثبت لها النطق والذات التي ثبت لها النطق لا تكون إلا حيوانا ناطقا (قوله وضع معلوم) أى اثباته ولو غير مطابق كاثبات ناطق فى تعريف الانسان ، وهذا فى التعريف بالمفرد ، وقوله : أو ترتيب معلومين : أى أمرين حاصلين فى العقل وقوله إلى المطلوب : أى التصورى أو التصديق (قوله للتويع) أى لا للشك (قوله فيشمل الخ) كما أنه شامل للمحتمل التام وللرسم التام (قوله تلك الأمور) أى تصورهما (قوله مفرد) أى تصويره (قوله سميت معرفقا) أى لتعريفها وتعيينها الماهية الحقيقية والعرضية ، وقولا شارحا : أى لشرحها للماهية الحقيقية والعرضية (قوله وإن وصلت) أى وإن وصل التصديق بها (قوله وهو) أى التصديق وقوله أمر هو المحمول ، وقوله : إلى أمر هو الموضوع ، وقوله : على جهة الثبوت : أى على جهة هى الثبوت فى الموجبة

سميت حجة ودائلا ، فمثال الأول قولك في شرح الانسان انه الحيوان الناطق ، ومثال الثاني قولك في بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله عز وجل العالم متغير وكل متغير حادث ، فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص ، وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم حادث لاندراج الصغرى في حكم الكبرى ، وهل الربط بين الدليل والنتيجة عادى فيمكن تخلفه أو عقلي فلا يمكن عندنا في الآفات العامة كالموت ونحوه التخلف أو بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها في النظر أو بالإيجاب بمعنى أن النظر علة أثرت في وجود المعلول ؟ أربعة مذاهب : الأول مذهب الأشعرى ، والثاني مذهب امام الحرمين وهو الصحيح والقاضى القولان ، والثالث مذهب المعتزلة واستدلوا من ذلك النظر المذكور فقالوا فيه بقول الامام لأنه كالنظر المذكور : أى

أو على جهة هي النتيجة : أى الاتقاء في السالبة (قوله سميت حجة) لأنه يحتاج بها على الخصم ، وقوله : ودائلا لأنه يستدل بها على ثبوت المطلوب (قوله فمثال الأول) أى ما يوصل إلى تصور مفرد (قوله في شرح الانسان) أى توضيح ماهيته الحقيقية (قوله ومثال الثاني) أى للوصول إلى تصديق (قوله في بيان حدوث العالم) أى في التصديق بحدوث بعض العالم وهو الأعراض لأن الدليل الآتى إنما يدل على حدوثها ، وأما الأجرام فيستدل على حدوثها بقولنا : الأجرام ملازمة الأعراض الحادثة ، وكل ما كان ملازما للحدث فهو حادث ، ويحتمل أن يراد بالعالم خصوص الأعراض مجازا (قوله وهو) أى العالم ، لكن بالمعنى الشامل للأجرام والأعراض (قوله المعلومتين) أى علما تصديقا (قوله وهو كون الخ) أى وكون موضوع الصغرى مندرجا في موضوع الكبرى (قوله بالبرهان) الأول حذفه لأن ثبوت تغير الأعراض ضرورى لعلبه بالمشاهدة (قوله الصغرى) أى موضوعها (قوله في حكم الكبرى) أى في متعلق حكم الكبرى الذى هو موضوعها (قوله بين الدليل والخ) أى بين العلم بهما أو الظن (قوله الآفات) أى التى تحصل عقب النظر وقبل استنتاج النتيجة (قوله العامة) أى المانعة من الإدراك مطلقا كالموت فإنه مانع من الإدراك مطلقا . وأما الخاصة كالعلم بالمطلوب فإنها لا تمنع من الإدراك مطلقا بل من العلم بذلك الشيء فقط لأن العلم بالشيء مانع من تجدد العلم به من الدليل لما يلزم من تحصيل الحاصل (قوله ونحوه) أى كالجنون (قوله أو بالتولد) هو أن يوجد فعل لمفاعله فعلا آخر كحركة اليد لحركة المفتاح وهو معطوف على محذوف والتقدير ، وهل الربط عادى متلبس بفير التولد أو عادى متلبس بالتولد ولابد خاف بقدرته الحادثة العلم بالدليل والعلم بالدليل بشأ عنه العلم بالنتيجة (قوله أو بالإيجاب) عطوف على محذوف والتقدير أو عقلي متلبس بفير الإيجاب أو متلبس بالإيجاب : أى التعليل ، فالعلم بالنظر واقع بقدرته العبد وهو علة في العلم بالنتيجة مؤثر فيه والربط عقلي لامتناع تخلف المعلول عن علته المؤثرة (قوله بمعنى أن النظر) أى التصديق به (قوله في وجود المعلول) أى الذى هو العلم بالنتيجة (قوله وهو الصحيح) الأولى الأصح لأن قول الأشعرى صحيح لا فاسد (قوله المذكور) هو الذى تقدم للنفس إدراكه واسترجعته بعد نسيانه (قوله الامام) أى امام الحرمين المتقدم ذكره قريبا (قوله كالنظر المذكور) هو

الضرورى ، والرابع مذهب الحكماء ، والرد على الأخيرين بما يأتى من وجوب استناد وقوع
الممكنات كلها الى الله تعالى ابتداءً وإبطال أصل التولد والتعليل على سبيل التأثير ، وأما مذهب
السمنية المانعين افادة النظر مطلقاً والمهندسين المانعين افادته فى الالهيات فلا يخفى فسادهما
وضرورة العلم بافادته المستفادة من التجربة كافية فى الرد عليهما . لا يقال الضرورى لا يختلف فيه
العقلاء وهذا قد اختلفوا فيه . لأننا نقول ذلك فى الضرورى الذى ليس له سبب ككون الكل
أعظم من جزئه . أما ماله سبب كهذا فلا يدركه ضرورة الا من شاركه فى السبب كحلولة هذا
الطعام مثلاً

الذى تقدم للنفس ادراكه ثم غفلت عنه ولم تنسها وأنها من غير استرجاع (قوله الضرورى)
وصف كاشف : أى الذى يحصل بفتنة بدون إعمال فكر (قوله أصل التولد) الاضافة للبيان
(قوله على سبيل التأثير) أما بمعنى الربط العادى أو الشرعى فهو صحيح نحو احراق الثوب متولد
من اساس النار له ، وحرمة الخمر متولدة من اسكارها ونحو العلة فى حرمة الخمر اسكارها ، والعلة
فى احتراق الثوب اساس النار له ، فقوله على سبيل التأثير راجع لكل من التولد والتعليل
(قوله وأما مذهب السمنية) عطف على محذوف : أى وما ذكر من أن النظر يفيد العلم مطلقاً
فى الالهيات وغيرها هو مذهب أهل السنة وأما الخ ، والسمنية بضم السين المهملة وفتح الميم اسم
لطائفة من الأوائل أنكروا افادة النظر العلم ، وزعموا أن طريق افادته الخراس : السمع والبصر
الخ . قبل نسبة لسنن كعمر اسم صنم كانوا يعبدونه ، وقيل نسبة لسومان بلدة بالهند على
غير قياس (قوله المانعين افادة النظر) أى المانعين افادة النظر العلم ، وقوله : مطلقاً : أى
فى الالهيات وغيرها . وأما افادته الظن فلا يمنونها (قوله والمهندسين) جمع مهندس : أى أصحاب
الهندسة ، وهى علم يعرف به خواص المقادير : أعنى الخط والسطح ، والجسم التعليلى . وقائده
معرفة كمية مقادير الاشياء (قوله المانعين افادته) أى افادة النظر العلم ، وهم كفار (قوله فلا
يخفى فسادهما) فسادهما ضرورى لاحتياج لدليل ، فقوله وضرورة الخ تنبيه على ذلك لادليل
إذ الضروريات قد ينفى عليها ازالة لما فى بعض الأذهان من الخفاء (قوله وضرورة العلم) فى قوة
التعليل والاضافة من اضافة المصفة : أى لأن العلم الضرورى الخ ، وهو تعليل لعدم خفاء فساد
القول بأن النظر لا يفيد العلم مطلقاً أو فى الالهيات فقط ، وقوله : بافادته : أى النظر للعلم ، وقوله :
المستفادة نفت لضرورة ، وقوله : من التجربة : أى تجربة النظر : أى أننا جربنا النظر مراراً
فوجدناه يفيد العلم ولا شك أن العلم المستفاد من التجربة ضرورى (قوله كافية فى الرد عليهما)
لأن من أنكر الأسمى الضرورى لا يلتفت اليه (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على كون العلم
بافادة النظر ضرورياً وتقرير ذلك الاعتراض أن يقال لافهم أن ذلك العلم ضرورى إذ لو كان
ضرورياً لما اختلف فيه العقلاء لكن التالى باطل فكذا المقدم . (قوله وهذا) أى العلم بافادة
النظر العلم (قوله اختلفوا فيه) أى بالافادة وعدمها (قوله لأننا نقول الخ) منع للشرطية ،
وحاصله أما لانسلم أن كل ضرورى لا يقع فيه الاختلاف بل قد يقع فيه (قوله ذلك) أى عدم
اختلاف العقلاء (قوله كهذا) أى ما ذكر من العلم بافادة النظر العلم (قوله إلا من شاركه فى السبب)

فلا يدرك ضرورة الا من شاركه في سببه الذي هو الذوق والسبب في مسئلتنا العنور على النظر الصحيح المطلع على وجه ادليل . وأما ما احتج به المهندسون من أن الحكم على الشيء فرع تصوره وحقيقة الاله يستحيل تصورهما فلا يدرك بالظر الحكم عليها ، وبأن أقرب الأشياء الى الانسان هو يته التي يشهر اليها بأما وفيها من كثرة الخلاف ما علم فما ظنك بأبعدها عن الأوهام والعقول فمنوع . أما الأول فلأن الحكم إنما يتوقف على تصور ما وهو موجود لاعلى كمال التصور . وأما الثاني فلا يفتح الامتناع بل العسر

أى وباشره (قوله فلا يدرك) الأولى لا يدركها : أى الخلاوة ولعله ذكر نظرا الى أن الخلاوة شيء مذوق وسبب حلاوتها ذوقها (قوله فى مسألتنا) هى إفادة النظر العلم (قوله العنور) أى الاطلاع والمراد بالاطلاع المباشرة والمبس ولا شك أن كل من باشر النظر الصحيح أفاده العلم بالمنظور فيه (قوله المطلع) أى المؤدى صفة كاشفة (قوله على وجه الدليل) الدليل كالعالم وجهته الحدوث والخبر والوجود والامكان ثم تحمل الجهة عليه نحو العالم حادث ثم تجعل موضوعا ويحمل عليها المطلوب بأن تقول وكل حادث لا بد له من محدث ، وكون الدليل مفردا مذهب الأصوليين ، والمراد بجهته عندهم ما يجعل حقا وسطا عند التركيب وكونه صحيحا أن يكون النظر فيه من الجهة الموصلة للمطلوب (قوله وأما ما احتج به المهندسون الخ) حاصله أنهم احتجوا على أن النظر لا يفيد العلم فى الإلهيات : أى لا يفيد العلم بالأحكام النابتة للإله باحتجاجين ، تقرير الأول منهما أن يقال حقيقة الاله يستحيل تصورهما وكل ما يستحيل تصوره لا يدرك : أى لا يعلم بالنظر الحكم عليه يفتح ذات الله لا يدرك بالظر الحكم عليها والصغرى ظاهرة والكبرى دليها أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فقول الشارح من أن الحكم الخ هو فى الحقيقة دليل الكبرى ، وقوله : وحقيقة الاله الخ هو الصغرى ، وقوله : فلا يدرك الخ هو النتيجة وحذف الكبرى للعلم بها من دليها ، والمراد بالحكم فى قوله لا يدرك الخ النسبة كثبوت الوجود : أى فلا يعلم بالظر ثبوت شيء لها ، وتقرير الثانى مهما أن يقال أقرب الأشياء الى الانسان هو يته ولم يكن النظر فيها مفيدا العلم بها إذ لو كان مفيدا للعلم بها لما اختلف العقلاء فيها والالزام باطل فسكنا المنزوم وإذا كان النظر لا يفيد العلم بما هو أقرب الأشياء للانسان وهو هو يته فلا يفيد العلم بما هو أبعد الأشياء اليه كذات الله وصفاته بالأولى . أما الملازمة فظاهرة ، وأما بطلان اللازم فلأنك ترى فى مباحث النفس اختلافات كثيرة فى أن النفس هل هى عرض أو جوهر مجرد أو جزء لا يتجزأ أو أجزاء سارية بالبدن ولم يحصل الجزم فيها بشيء (قوله وبأن أقرب الخ) عطف على المعنى والباء بمعنى من وهو احتجاج ثان كما هو المتبادر وهو فى الحقيقة علة لصغرى ما قبله لادليل ثان (قوله هو يته) عند المهندسين هى الروح نسبت الى هو لأنه يعبر به عنها ، وعند أهل السنة يشار بأننا وهو للهيكل المخصوص المركب من روح وبدن (قوله بأبعدها) هو الذات العلية (قوله لممنوع الخ) أى لا يفيد مدعاهم (قوله أما الأول) أى مامنع الاستدلال به ، وقوله : لاعلى كمال التصور : أى لاعلى التصور الكامل وهو تصور الذاتيات فحينئذ يدرك بالنظر الحكم على الذات العلية لأنها تصور بوجه ما (قوله وأما الثانى الخ) ظاهره أن المعنى . وأما منع الثانى

وهو مسلم لاشك فيه اذ الوهم يلبس العقل في مأخذه والباطل يشاكل الحق في مباحثه ولهذا كان أهل الحق في غاية القلة ومنع أن يخوض فيها زاد على الضروري ، من هذا العلم الا الأفراد من الأذكاء . ثم اختلف القائلون بأفادته هل العلم بالنتيجة يعقب العلم بوجه الدليل أم يحصل معه دفعة وعليه فهل بعلم واحد أم بعلمين فيه خلاف وزعم ابن سينا أن حصول العلمين بالمقدمتين في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة ، بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى

فلا يفتح وهو لا يصح ، فالأولى أن يقال ، وأما ذات الثاني ، أو وأما الاحتجاج بالثاني فلا يفتح ؛ امتناع إفادة النظر العلم الذي هو متعدهم ، وإنما يفتح أن إفادة النظر للعلم عسر لأن الوهم يلبس العقل الخ ثم ان في هذا الرد نظرا لأنه يفيد أن النظر في ذات الاله يفيد العلم بحقيقتها لكن ذلك العلم عسر فقط وليس كذلك بل هو مستحيل (قوله وهو) أي العسر (قوله اذ الوهم الخ) أي ان الوهم يعارض العقل في مأخذه ، وهو القضايا التي يستتج ويأخذ منها ما يحكم به ، فالجبة مثلا إذا رأيتها قال العقل : هذه دويبة يحركها القضاء والقدر ، وكل ما كان كذلك فلا يضر ، فهي لا تضر فيحكم بعدم الانزعاج منها ، والوهم ينزع العقل في تلك القضايا ، فيحكم بالانزعاج منها بحيث يقول : هذا ثعبان وكل ثعبان يضر ، ينتج أن هذا الثعبان مضر ، فالوهم قد عارض العقل في القضايا التي استتج منها ما حكم به ، وهذا تعليل لقوله عسر لأنه إذا كان الباطل يشاكل الحق والوهم يلبس العقل تعسر إدراك الصواب من الخطأ فلهذا كان النظر يفيد العلم بعسر (قوله والباطل يشاكل الحق) أي يشابهه ، وذلك كقول أهل السنة : الله موجود وكل موجود يصح أن يرى ، فأنه يصح أن يرى ، وكقول المعتزلة : الله ليس في جهة ، وكل ما كان كذلك لا يرى ، فالكبرى باطلة لأنها نشأت من الوهم ، لأن الوهم إنما يحكم بما جرت به العادة فهي باطلة (قوله في مباحثه) أي في قضايا : أي القضايا الموصلة إليه ، فالقضايا الموصلة لكل من الحق والباطل على صورة قياس ينتج ، فأنه لا يعرف يقول : ان كلا دليل ، والعارف يقول : ان ما قاله أهل السنة دليل ، وما قاله المعتزلة شبهة لبطلان الكبرى لأن بعض ما ليس في جهة يرى مثل كرة العالم (قوله أهل الحق) أي من سلم من الزنق ولم يلبس الوهم عقله في مأخذه (قوله ومنع) بالبناء للمفعول عطف على كان ، والممانع أهل القرن الثالث (قوله على الضروري) أي الواجب الذي لابد منه على كل عاقل ، وهو معرفة الله ولو بدليل اجالي (قوله العلم) أي علم الكلام (قوله من الأذكاء) بيان الأفراد : جمع ذكي من الذكاء ، وهو حجة العقل (قوله بأفادته) أي إفادة النظر العلم (قوله هل العلم الخ) أي أهل التصديق بالنتيجة يعقب التصديق بوجه الدليل ، ولا يجتمع معه في الزمن (قوله أم يحصل) أي العلم بالنتيجة (قوله معه) أي العلم بوجه الدليل (قوله وعليه) أي الثاني (قوله فهل بعلم) أي فهل النتيجة والوجه الحاصلان دفعة بعلم واحد ، وهذا القول خلاف الصواب (قوله وزعم ابن سينا الخ) هذه فائدة جديدة ، وليس مقابلا لما تقدم ، والمراد بالزعم القول (قوله أن حصول الخ) أي ان التصديق بهما ، وقوله : في حصول النتيجة : أي التصديق بها (قوله وهو التفطن الخ) أي التصديق بذلك الاندراج : أي اندراج موضوع الصغرى

تحت الكبرى كما اذا ادعيت أن هذه بغلة ، وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى يتفطن الى أن هذه البغلة فرد من أفراد هذه الكلية ليلزم الحكم على الفرد . قال شرف الدين بن التلمساني وما ذكره حتى فانك إذا قلت النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلا بد من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو ذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه . قلت وعبارته في الطوالع الأشبه أنه لابد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الاتاج وخفائه انتهى .

تحت موضوع الكبرى (قوله البغلة) بدل من اسم الإشارة لبيان المحمول في الصغرى (قوله من أفراد هذه الكلية) أي من أفراد موضوع القضية الكلية (قوله على الفرد) أي الفرد المعين (قوله قال شرف الدين) هو المسمى بالفهرى بكسر الهمزة وفتح الهمزة واداءة ماكي ، وقوله : التلمساني نسبة للتلمسان (قوله وما ذكره) أي ابن سينا (قوله وكل مسكر) أي شربه (قوله النبيذ) أي شربه (قوله له) أي الاندراج (قوله إلا أنه) أي كون النبيذ فردا من أفراد المسكر ، وقوله : معلوم الخ : أي موجود في ضمن متعلق العلم : أعني المقدمتين والاندراج فالتفطن موجود ضمنا ، فيكون ابن سينا صريح بما يعلم ضمنا ، وحينئذ فلا اعتراض على من لم يصرح بذلك من الأئمة ، فقوله إلا أنه الخ ليس اعتراضا على ابن سينا ، بل هو اعتذار عمن لم يصرح به من الأئمة ، ويحتمل أن الضمير في قوله : إلا أنه راجع للتفطن : أي التفطن للاندراج معلوم في ضمن الخ (قوله عن ذلك) أي الاندراج والأولى عنه لأن الحمل للضمير لتقدم مرجعه الذي هو الاندراج ، ويحتمل أن قوله عن ذلك : أي عن التفطن للاندراج ، وقوله : على هذا الوجه : أي على أنه ترتيب منتج . أما اذا ذكر لاعلى هذا الوجه بأن لوحظ أنهم اقضيتان فقط كان ذهن خاليا عن التفطن للاندراج (قوله قلت) من كلام الشارح تقوية لكلام ابن سينا ، وقوله : وعبارته : أي البيضاوي ، ولوقال عبارة الطوالع كان أحسن إذ عبارته توهم أن الضمير للتلمساني مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله الترتيب) من تقديم الصغرى على الكبرى ، وقوله : والهيئة : أي الحاصلة من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، ومن كون الحد الوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه (قوله وإلا الخ) أي والا نقل أنه لابد من ملاحظة ما ذكر من الترتيب والهيئة لما تفاوتت الأشكال الخ مع أن الشكل الأول أجلى ، يليه الثاني ثم الثالث ثم الرابع والمراد لما تفاوتت عند الناظر لا في الواقع لأن تفاوتها في الواقع لا يتوقف على ذلك . ثم ان ملاحظة الترتيب والهيئة يستلزم ملاحظة الاندراج ، لأن شأن الصغرى أن يأتيها الحكم من اندراج موضوعها في موضوع الكبرى ، فاندفع بهذا ما يقال عبارة الطوالع ليس فيها تعرض للاندراج المذكور فلا يناسب الايمان بها تقوية لكلام ابن سينا ثم أنت خبير بأن الحق للتفاوت في الجلاء إنما هو الهيئة فقط لا هي مع الترتيب خلافا لظاهره ، وهذا ظاهره أن كل شكل فيه جلاء وخفاء ، وليس كذلك بل الأول جلي فقط والرابع خفي فقط . وأما الثاني ففيه خفاء بالنسبة للأول وجلاء باعتبار الثالث ، والثالث فيه جلاء باعتبار الرابع وخفاء باعتبار الثاني (قوله انتهى)

هذا كله في النظر الصحيح . أما الفاسد فإن كان لعدم تمامه لم يستلزم شيئا انفاقا ، وكذلك ان كان لفساد نظمه كالاستدلال بجزئيتين أو سالتين ، وإن كان خلل في مادته فقولان مشهورهما أنه لا يستلزم الجهل ، وهو رأى المتكلمين ، وقيل يستلزمه وهو رأى المنطقيين وهو الصحيح ، وما احتج به المتكلمون من اختلاف الشبهة بحسب أن الناظر فيها

أى كلام الطوالع (قوله هذا) أى ما ذكر من أن النظر يفيد العلم في المنظور فيه مطلقا أو لا يفيد مطلقا أو لا يفيد في الالهيات في النظر الصحيح ، فالإشارة راجعة الى ما تضمنه البحث السابق من قوله : حقيقة النظر الخ (قوله أما الفاسد) أى أما النظر الفاسد (قوله فإن كان) أى فساد (قوله لعدم تمامه) بأن لم يذكر بعض مقتضاته كالكبرى لموت أو جنون أو نسيان أو تركها اختيارا وتسمية غير التام نظرا بحسب قصد المتكلم ، فإنه أراد ابتداء النظر ثم عرض له ما يمنع التمام (قوله وكذلك الخ) تشبيه غير تام لوجود الخلاف حينئذ بالاستلزام وعدمه ، وإن كان يتوهم من التشبيه أن عدم الاستلزام في هذا متفق عليه أيضا (قوله لفساد نظمه) أى هيئته وصورته (قوله كالاستدلال بجزئيتين) نحو : بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان فرس ، فالنتيجة وهى بعض الانسان فرس كاذبة . فلو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عدم استلزامه لشيء (قوله أو سالتين) نحو : لاشيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بناطق ، فالنتيجة : وهى لاشيء من الانسان بناطق كاذبة ، ولو قلت بدل الكبرى : ولا شيء من الفرس بحجر كانت النتيجة : وهى لاشيء من الانسان بحجر صادقة ، فعدم اطراد صدقها دليل على عقم القياس المركب مما ذكر وعدم استلزامه لشيء (قوله وإن كان) أى فساد الدليل (قوله خلل في مادته) بأن كانت المقدمتان كاذبتين أو إحداهما كاذبة (قوله فقولان) أى باستلزامه لشيء معين وعدم استلزامه لذلك (قوله أنه لا يستلزم الجهل) أى لا يستلزم النسبة الباطلة ، بل تارة ينتج الباطل وتارة لا ، وذلك نحو : كل انسان ماء وكل ماء ناطق ، فالنتيجة : وهى كل انسان ناطق صادقة والمقدمتان كاذبتان ولو قلت بدل الكبرى وكل ماء فرس ، فالنتيجة كاذبة كالمقدمتين ، ومثال ما اذا كانت احدهما صادقة كل انسان حيوان ، وكل حيوان فرس ، فالنتيجة وهى كل انسان فرس كاذبة . ولو قلت كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق كانت النتيجة صادقة ، هذا ولو أبدل قوله الجهل بقوله شيئا لوافق مذهب المتكلمين فى أنه لا يستلزم شيئا لاضطراب نتيجته واضطرابها داليل على عقمه وعدم استلزامه لشيء ، ولك أن تقول فى الكلام حذف ، والأصل لا يستلزم الجهل ولا غيره (قوله وقيل يستلزمه) أى فى بعض الاوقات إذ هو قد يستلزم الصدق فى بعض آخر إذ المنطقيون يقولون باستلزامه شيئا آخر تارة يكون صادقا وتارة يكون كاذبا (قوله وما احتج به المتكلمون) أى على عدم استلزام الدليل فاسد المادة لشيء . وحاصل الاحتجاج أما وجدنا فاسد المادة تارة يستلزم الجهل وتارة يستلزم الشك وتارة لا يستلزم شيئا ، فله ثلاثة أحوال مختلفة وما اختلف حاله لا يرتبط بشيء معين ، وحينئذ فلا يصح القول بأنه يستلزم الجهل (قوله من اختلاف الشبهة الخ) بيان لما ، والشبهة النظر الفاسد كقول الفلاسفة : العالم معقول لعله قديمة ،

ابتداء تقوده الى الجهل . والناظر فيها بعد العلم لا تقوده إلى شيء . ، والناظر فيها عقيب نظره في شبهة على القيص تقوده الى الشك ، وما اختلف لم يرتبط بشيء فغير مسلم . لأننا نقول إن لازمها على الحقيقة الجهل ، وإنما اتفق عن العالم اعتقاد صدق نتيجتها في نفسها للعلم بضدها لالعدم العلم بالربط بينهما ، وكذلك الناظر فيها عقيب النظر في شبهة ، وليس شكه من مجرد الشبهة بل من تعارض الشبهتين ، وهو في الحقيقة تعاقب رأيين لاسترابة بين معتقدين الذي هو الشك

وهو الاله وكل ماهو كذلك فهو قديم يفتح العالم قديم (قوله ابتداء) أى قبل النظر في غيرها (قوله بعد العلم) أى بحدوث العالم بالدليل ، وهو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله لا تقوده إلى شيء) أى لما تقرر عنده من العلم بحدوث العالم من الدليل الذى نظره فيه أولا (قوله والناظر الخ) كأن ينظر أولا في شبهة ، وهى الاله موجود وكل موجود جسم . ثم ينظر ثانيا في شبهة أخرى كالاله علم وكل علم معنى ، فيحصل له حيفئذ الشك في كون الاله جسما أو معنى (قوله على القيص) أى المنافى لما دلت عليه الأخرى (قوله لم يرتبط بشيء) أى معين ، وحيفئذ لما اختلفت مادته لا يستلزم الجهل (قوله فغير مسلم) خبرنا من قوله : وما احتج به وقرن الخبر بالغاء لشبهه بالشروط في العموم (قوله ان لازمها الخ) أى في الأحوال الثلاثة . أما استلزامها للجهل فيما إذا نظر فيها ابتداء فظاهر ولذا تركه الشارح . وأما استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر في الدليل وخصل له العلم ، وكذلك استلزامها للجهل إذا نظر فيها بعد أن نظر في شبهة أخرى لما كان خفيا أشار له الشارح بقوله : وإنما اتفق الخ (قوله لا لعدم العلم بالربط بينهما) عطف على قوله : للعلم بضدها : أى لالعدم حصول العلم منه بالربط بل العلم بالربط حاصل ، فالعالم يعتقد أن الشبهة منتجة للجهل وأن النتيجة غير صادقة لحصول العلم عنده بضدها وفي بعض النسخ لا العلم بالربط بينهما ، وهو عطف على فاعل اتفق : أى إنما اتفق عنه اعتقاد صدق النتيجة لما ذكر ولم ينف العلم بالربط بينهما : أى الشبهة والنتيجة ، بل هما صربطان ويعلم أنها نتيجة ولكن لم يعتقد صدقها للعلم بضدها (قوله وكذلك الخ) أى ومثل الناظر فيها بعد العلم في كون المنفى عنه إنما هو اعتقاد صدق النتيجة في نفسها لا العلم بالربط بينهما الناظر فيها عقب النظر في شبهة أخرى ، فالمنفى عنه اعتقاد صدق نتيجتها في نفسها لما تقدم له من النظر في الشبهة الأولى لا العلم بالربط بينهما (قوله وليس الخ) أى لأن الشبهة لا تفتج الشك وإنما تفتج الجهل ، فشكل شبهة إنما تفتج الجهل ، فقوله : وليس الخ تعليل لما قبله (قوله بل من تعارض الشبهتين) أى فهو جازم بالربط وغاية ما هناك أنه يعتقد عدم صدق إحداها ، فكل شبهة إنما أنتجت الجهل وعدم جزمه بأحد الجهلين لتعارضهما فقط (قوله وهو في الحقيقة الخ) هذا اضطراب ابطالى ، لأن مامر يفيد أن الناظر في شبهة بعد أخرى عنده شك الآن ذلك الشك إنما هو من تعارض ما أنتجه الشبهتان . ثم أضرب عن ذلك بما أحصله أنه ليس عند ذلك الناظر في الشبهتين شك ، وإنما الحاصل عنده تعاقب رأيين : أى معتقدين ، فقول الشارح : وهو في الحقيقة الخ معناه ، بل ذلك الشك في الحقيقة الخ ، والضمير في قوله : وهو الخ للشك بمعنى الأمر الحاصل عنده لا بالمعنى المتقدم ففيه استخدام (قوله تعاقب رأيين) أى معتقدين : أى حدوث

وما احتجوا به أيضا من أن الشبهة لو كان لها ارتباط بعقد معين لكانت دليلا ، والتالى باطل لأن حقيقة الشبهة ما أشبهه أسرها على الناظر ، فاعتقدها دليلا وليست بدليل فلا يلزم لجواز اشتراك المختلفات في بعض اللوازم ، فإن الدليل يفارق الشبهة وإن اشتركا في صورة الظن ، فإن مقدمات الدليل ضرورية أو تنتهى إلى الضرورة والشبهة ليست كذلك . واعلم أن للنظر في الشيء أصدادا تخصه وأصدادا تعمه وغيره ، فالخاصة كل ما يوجب إخطار المنظور فيه بالبال كالعلم به ،

رأى بعد رأى آخر وليس عنده شك ، لأن الذى حصل له أولا رأى فجزم به ثم حصل له رأى آخر فجزم به بعد أن كان جازما بالأول لأن الشبهة تفتج الجهل وكلا الأخصين باطل ، وهذا حاصل كلامه وقد يقال عليه لا نسلم أن الناظر في شبهة بعد نظره في أخرى يحصل عنده دائما تماق رأين ، بل تارة يكون الحاصل عنده ذلك إذا ذهب الأول وخلفه الثانى . وتارة يكون شكا إذا طرأ الثانى على الأول في وقت واحد (قوله وما احتجوا به الخ) أى على أن فاسد المادة لا يستزم الجهل (قوله الفاسد (١)) أى لمادته . هذا هو المراد هنا دون الفاسد لصورته (قوله بعقد معين) أى اعتقاد : أى معتقد معين وهو الباطل ، وسماه عقدا لأنه يعتقد (قوله والتالى باطل) أى فالقديم وهو أن لها ارتباطا بعقد معين باطل (قوله لأن حقيقة الخ) هذا دال للاستثنائية (قوله وليست بدليل) أى لكون المقدمات كاذبة (قوله فلا يلزم) خبر مافى قوله وما احتجوا (قوله لجواز اشتراك المختلفات في بعض اللوازم) أى النبوتية والسلبية : أى وحيث جار اشتراك المختلفات في بعض الأمور فلا يلزم من ارتباط الشبهة بعقد معين أن يكون دليلا لجواز اختلافهما ، لكون الدليل مقدماته صادقة والشبهة مقدماتها كاذبة ، ويجوز أن يشتركا في استلزام النتيجة (قوله فإن الدليل الخ) علة لمحذوف : أى والشبهة والدليل مختلفان لأن الدليل الخ (قوله وإن اشتركا الخ) الأولى وإن اشتركا في الدلالة على عقد معين ليناسب ماسبق من قوله لو كان لها الخ (قوله فإن مقدمات الدليل) علة ليفارق ، وقوله ضرورة الخ الأولى أن يقول فإن مقدمات الدليل صادقة ومقدمات الشبهة كاذبة ليناسب ماسبق (قوله والشبهة ليست كذلك) أى وحيث فلا يلزم من ارتباطها بعقد معين أن تكون دليلا (قوله واعلم أن للنظر في الشيء) كحدوث العالم الذى تعلق العلم به في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، وكقدمه الذى تعلق الجهل به : أى الاعتقاد غير المطابق في قول الفلاسفة : العالم معلول لعلة قديمة ، وكل ما كان كذلك فهو قديم . ثم إن النظر لم يتعلق بالحدوث أو التقدم مثلا ، بل بالدليل أو الشبهة الموصلة لما ذكر فى معنى بآه السببية أو الكلام على حذف مضاف : أى في شأن الشيء وتقدم تعريف النظر (قوله كل ما يوجب الخ) هذا ضابط للأصداد الخاصة لا تعريف فلذا أتى بكل ، والمراد بالاجباب الاستلزام والكلام على حذف مضاف : أى ما يستلزم جواز إحضار الخ ، وقوله : المنظور فيه : أى بسببه (قوله إخطار المنظور فيه) أى بسببه أو في شأنه ، لأن المنظور فيه هو نفس الدليل ، لأن النظر تعلق به ، والمنظور بسببه هو المطلوب كحدوث العالم (قوله كالعالم به) أى كالعالم بالمنظور لأجله ، فالعلم بالحدوث يضاد النظر في الدليل الموصول له ، لأن النظر لأجل تحصيله فيقتضى انعدامه حين النظر وإلا كان النظر طلبا لتحصيل الحاصل . ثم إن هذا مثال لقوله : كل ما يوجب الخ ، فالعلم بحدوث العالم يوجب

والجهل به : أعنى المركب لأنه لو نظر معهما لكان تحصيل الحاصل . قالوا ونظر العالم في دليل آخر إنما هو لاختبار دلالته لا الاستدلال به ، وكالشك فيه والظن فيه والوهم لأنه متى نظر في طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر ، وهل عدم الخطور للطرف الثاني الموجب للتناقى عقلى أو عادى ؟ فيه تردد للتكلمين ، والأضداد العامة مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال : كاللوت والثوم والنيان وما في معناها

إحضار الحدوث الذى وقع النظر بسببه بالبال ، وهذا بالنسبة للدليل القائل العالم متغير الخ (قوله والجهل به) أى والجهل بالمنظور في شأنه : أعنى اعتقاد القدم فهو يضاد النظر في الشبهة الموصلة له ، وهذا بالنسبة للشبهة القائلة العالم معلول بعله قديمة الخ (قوله أعنى المركب) أى وأما البسيط فلا يتناقى النظر بل يجامعه ، وأتى بالعناية مع أن الجهل إذا أطلق انصرف للمركب نظرا للقول بأنه مشترك بين البسيط والمركب (قوله لكان) أى النظر (قوله تحصيل الحاصل) أى ذا تحصيل الحاصل ، فالكلام على حذف مضاف إذ النظر غير تحصيل الحاصل (قوله قالوا الخ) جواب عما يقال كيف يكون النظر مضادا للعلم مع أن العالم بالشيء ينظر فيه مع كونه عالما به ، نحو هذا يجب البعد عنه ، لأنه نعام وكل نعام يجب البعد عنه ، ولأنه زان وكل زان يجب البعد عنه ، ولأنه سارق وكل سارق يجب البعد عنه ، فنحن نعلم من الدليل الأول أنه يجب البعد عنه ، فمقتضاه منع النظر في الدليل الثاني والثالث لما فيه من طلب تحصيل الحاصل مع أنه صحيح ، وإذا كان العالم بالشيء ينظر فيه مع كونه عالما به فأين التضاد (قوله ونظر العالم) أى ولو بحسب الاعتقاد ليشمل الجاهل ، وقوله : في دليل آخر : أى كنظر العالم بوجود البعد عن هذا في الدليل الثاني والثالث فيما تقدم (قوله إنما هو لاختبار دلالته) أى الدليل الآخر : أى هل يستلزم تلك النتيجة العلم بها أولا (قوله لا للاستدلال به) أى لأجل تحصيل العلم ولو قال لاختبار دلالته لا لتحصيل العلم به لكان أوضح (قوله وكالشك فيه) عطف على قوله : كالعلم به ، والفاء في قوله : فيه للسببية : أى وكالشك في المنظور بسببه ومن أجله ، وهو حدوث العالم ، وقوله : والظن فيه : أى للمنظور بسببه كحدوث العالم ، وقوله : والوهم : أى للمنظور بسببه كحدوث المذكور (قوله لأنه) أى الناظر ، وهذا بيان لوجه التضاد بين النظر وبين ما ذكر ، وقوله : متى نظر في طرف : أى بسبب طرف كحدوث ، وقوله : لم يخطر بباله : أى الناظر ، وقوله : الطرف الآخر : أى الذى هو القدم : أى وهذه الثلاثة من لوازمها خطور الطرفين بالبال ، فهذه الثلاثة لوازمها منافية للزوم النظر ، وتنافى اللوازم يوجب تنافى الملزومات (قوله وهل عدم الخطور) أى في بال الناظر ، وقوله : الموجب بالرفع صفة لعدم ، وقوله : الموجب للتناقى : أى بين النظر وبين كل من الظن والشك والوهم ، لأن عدم خطور الطرف الثاني بالبال منافي للزوم الظن والشك والوهم ، وتنافى اللوازم يوجب تنافى الملزومات (قوله أوعادى) هو المعتمد فيمكن أن يتخلف بحيث يخطر ببال الناظر الطرف الثاني (قوله والأضداد العامة) أى المافية للنظر وغيره كالادراك سواء كان نظريا أو من الخواص كالارادة بخلاف الأضداد الخاصة ، فانها لاتضاد الادراك والارادة (قوله المنظور فيه) أى لأجله : أى الذى ركب الدليل لأجله وهو النتيجة (قوله وما في معناها) كالذهول

وبالجملة فالنظر يضاد العلم وجلة أضداده .

(تنبيه) ما سررنا عليه في هذه العقيدة من أن أول واجب النظر هو مذهب جماعة منهم الشيخ الأشعري ، وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن أول واجب القصد إلى النظر : أي توجيه القلب إليه بقطع العلائق المنافية له ، ومنها الكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله سبحانه وتطهير القلب من هذه الاخلاق أول هداية الله تعالى للعبد . وقال القاضي : أول واجب أول جزء من النظر ، وقيل أول واجب المعرفة ، ويعزى للشيخ أيضا ، وهو في الحقيقة غير مخالف لما قبله لأنه نظر إلى أول ما يجب مقصدا ، وغيره نظر إلى أول ما يجب امتثالا وأداء ، وإنما اخترت

والغفلة (قوله وبالجملة) أي الاجال وعدم التفصيل والباء للملابسة (قوله وجلة أضداده) أي من الجهل المركب والظن والشك والوهم .

(قوله تنبيه) هو اصطلاحاً عنوان بحث لاحق يفهم من البحث السابق بحيث لو لم يصرح به لفهم من الأول بطريق الاجال ، ولفظة الايقاظ ، وهو المراد هنا وهو خبر المحذوف : أي هذه الألفاظ الذهنية تنبيه : أي إيقاظ : أي موقظة ، ولا يراد الاصطلاح هنا لأنه لم يعلم من البحث السابق كون القول الأول لجماعة منهم الأشعري على أنه لم يعلم مما سبق أن في المسألة خلافاً (قوله أول واجب) أي أول فرد من أفراد الواجب (قوله وذهب الأستاذ) هو أبو اسحاق الاسفرائيني ، هذا هو المراد منه متى أطلق في هذا الفن ، وهو شافعي كأمام الحرمين (قوله عبد الملك ^(١) الجويني) لقب بذلك لجوارته بها (قوله القصد إلى النظر) أي ارادته كما أشار اليه بقوله : أي توجيه القلب ، لأن التوجيه هو الارادة (قوله بقطع العلائق) أي توجيهها ملابسة لترك الأمور المنافية له (قوله ومنها الكبر الخ) الضمير للعلائق ، ومنها الاشتغال بالأمور الدنيوية ، وإنما كان الكبر مانعا من القصد المذكور ، لأن النظر في الغالب لا يكون إلا بمعلم وهو العالم ، والكبر مانع من الاخذ عنه ، وكذا يقال فيما بعده (قوله الداعين الخ) وصف كاشف إذ لا يقال عالم إلا لمن كان كذلك (قوله وتطهير الخ) تعليل أي وإنما قيدنا توجيه القلب بما ذكر لأن تطهير القلب الخ (قوله أول) أي أس وأصل خبر تطهير (قوله وقال القاضي) أي أبو بكر الباقلاني ، وهو مالكي كالأشعري (قوله أول جزء من النظر) النظر القياس المركب من مقدمتين ، وأول جزء منه المقدمة الأولى وقد يقال قدأمرنا بالنظر ، وهو متوقف على مجموع المقدمتين ، فيكون الواجب جلته لا أوله فقط (قوله المعرفة) أي الجزم بعقائد الإيمان المطابق للواقع عن دليل (قوله أيضا) أي كالقول الأول (قوله وهو) أي القول بأن أول واجب المعرفة (قوله في الحقيقة) أما بالنظر للظاهر فهو مخالف (قوله غير مخالف لما قبله) أي من جميع الأقوال ، فمن قال أول واجب النظر أراد الوسيلة القريبة ، ومن قال القصد أراد الوسيلة البعيدة ، ومن قال أول جزء من النظر أراد الوسيلة المتوسطة ، ومن قال المعرفة أراد المقصد فاختلف لفظي (قوله لأنه) أي القائل بأن أول واجب المعرفة ، فالضمير راجع لمفهوم من الكلام (قوله وغيره الخ) عطف الاداء على الامتثال مرادف ونصبهما على التمييز المحوّل عن الفاعل : أي ما يجب امتثاله وأداؤه : أي فعله ولو وسيلة وهي قريبة وبعيدة ومتوسطة كما سبق (قوله وإنما اخترت الخ) أي مع أنه قد ظهر من كلامي

(١) [قوله عبد الملك الجويني] غير موجود بنسخة التمرح التي بأيدينا اهـ مصححه

من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر لتكرار الحث على النظر في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد بخلاف ما قبله من الوسائل ، فأنما أخذ من قاعدة أن الأمر بالشيء أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف ، وفي تلك القاعدة نزاع . ثم هذا النظر كاف في معرفته تعالى وإن كان بغير علم خلافا للإسماعيلية ، نعم حصوله بغير معلم عسير في غاية العسر . وقالت المعتزلة : أول واجب الشك وهو فاسد . أما على أصلنا فلا أن الشك مطلوب بالشرع زواله ، فكيف يطلب حصوله . أفى الله شك . . وأما على أصلهم فلا أن الشك كفر ، وهو قبيح عندهم لعينه

أن لكل قول وجهاً (قوله لتكرار الحث الخ) أى وذلك يوجب الاعتناء به ، واختياره على غيره . ثم إن النظر الذى وقع الحث عليه كتاباً وسنة بمعنى حركة النفس في العقليات لا نفس القياس الذى هو المطلوب ، فلا يتم ما قاله الشارح من تعليل الاختبار إلا أن يقال المطلوب النظر بمعنى القياس قوة أو فعلاً ومن حرك نفسه في العقليات يوجد عنده قياس بالقوة فتم ما قاله الشارح (قوله حتى كأنه مقصد) قد يقال إن المعرفة مقصد حقيقة ، فالأولى اختيار القول بأنها أول واجب (قوله بخلاف ما قبله) أى النظر بتمامه من الوسائل الصادق ذلك بأول جزء من النظر وبالتوجه إليه ولا بين ما قبل النظر بالأقوال لأنها بعده (قوله أخذ الخ) أى أخذ وجوبه ، وأما المقصد وهو المعرفة فوجوبه من النص (قوله من قاعدة الخ) إضافة قاعدة للبيان ، وقوله : إن الأمر بكسر الهمزة إن جعلت إن من جملة القاعدة وإلا فبالفتح ، والقاعدة الأمر الخ بدون أن (قوله بالشيء) أى المقصد كالصلاة (قوله بما) أى الوسائل التى يتوقف : أى المقصد فالصلة أو الصفة جرت على غير من هى له ، فالأولى الإبراز بأن يقول يتوقف هو (قوله من فعل المكلف) خرج نحو الزوال من كل ما يتوقف عليه المأمور به ، ولكن ليس مقدوراً للمكلف ، فليس واجبا بوجوب الأمر بالمطلوب قصداً ، بل ولا بوجوب غيره (قوله نزاع) حاصله أن ما يتوقف عليه الواجب هل هو واجب بوجوب ذلك : أى أن الأمر المتعلق بالمقصود متعلق بالوسيلة أو أنه واجب بوجوب غيره : أى أن المقصود متعلق به أمراً ، وكذا الوسيلة المقدورة للمكلف متعلق بتحصيلها أمراً آخر (قوله ثم) للترتيب الذى ذكرى (قوله خلافا للإسماعيلية) فرقة ضالة أثبتت الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق وقالت : النظر لا يكفى في المعرفة إلا إذا كان من معلم معصوم للأمن من الخطأ ، ومادام الزمان موجوداً فلا بد من وجود معصوم فنفتش عليه حتى نجده ونطلب منه أن يعلمنا النظر ، والعصمة عندهم ليست خاصة بالأنبياء والملائكة ، وهذا وظاهر كلام الشارح أنهم يقولون بكفاءة مطلق معلم ، وليس كذلك كما علمت ، بل لابد من كونه معصوماً (قوله في غاية العسر) لأن العلم محتاج إليه في الإرشاد للمقدمات وفي بيان كيفية النظر (قوله الشك) أى التردد لأنه موقع في الحيرة الحاملة على النظر الموصل للمعرفة (قوله أما الخ) أى أما بيان فساده على قاعدتنا من أن الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع (قوله فكيف يطلب حصوله الخ) أى فلا يصح طلب حصوله لأنه ليس في الله شك فلا يكون الشك مطلوباً ، فالاستفهام في الموضعين إنكارى بمعنى النفي ، والثانى علة للأول (قوله وأما الخ) أى وأما بيان فساده على أصلهم من أن العقل محسن ومقبح (قوله وهو قبيح عندهم لعينه) أى ذاته وحيث كان قبيحاً

فلا يكون مأثورا به ، وقيل ان أول واجب الاقرار بالله وبرسله عن عقد مطابق وان لم يكن علما ، وسيأتى إبطال القول بصحة التقليد ، فهذه أقوال ستة في أول ما يجب ، وهي أقرب ما قيل فيه . قوله : من البراهين القاطعة والأدلة الساطعة بيان لما وقعت عليه ما ، والبراهين جمع برهان ، وهو أحد أقسام الحجّة العقلية ، لأنّ الحجّة تنقسم أولا بحسب مادتها قسمين عقلية وتنقلية ، والأولى خمسة أقسام : برهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة ، فالبرهان متركب من مقدمات كلها يقينية ،

لذاته فيكون قبحه عقليا وحيث كان قبحه عقليا فلا يتعلق به الأمر فضلا عن أن يكون واجبا فقول الشارح فلا يكون مأثورا به لوسلك طريق الترقى فقال : فلا يتعلق به الأمر فضلا عن أن يكون واجبا لكلا أحسن ، هذا ، وقد يقال يمكن أن مرادهم قولهم : أول واجب الشك : أى الشك الذى يكون وسيلة إلى المقصود لأن الشك مقصود لذاته الذى هو كفر وقيح ، لأن العاقل إذا شك يجعل بالنظر ولا يرضى بالبقاء على الشك (قوله عقد) أى اعتقاد (قوله وان لم يكن علما) أى بل كان تقليدا (قوله وسيأتى إبطاله) أى هذا القول لكن باعتبار ما بعد المبالغة ، لكن الراجح أن المعرفة واجبة وجوب الفروع ، وحيث أن التقليد عاص لا كافر ، فالقول السادس غير باطل (قوله وهي) أى الأقوال الستة (قوله أقرب إلخ) أى أقرب الأقوال التى قيلت في أول واجب على المكلف ، وقيل أول واجب الاسلام : أى الانقياد للأعمال ، وقيل اعتقاد وجوب النظر ، وقيل التقليد ، وقيل الإيمان : أى قول النفس آمنت وصدقت ، وقيل ما هو من وظيفة الوقت ، فإذا كلف عند الزوال مثلا ، فأول واجب عليه الصلاة ، وما تنوق عليه وقيل التخيير بين التقليد والمعرفة ، فالجمله اثنا عشر قولاً (قوله جمع برهان) من أبره إذا غلب ، لأن التمسك به يغلب خصمه (قوله لأن الحجّة إلخ) علة لتخصيص الحجّة بالعقلية (قوله بحسب مادتها) مادة الشيء مابه الشيء بالقوة لا بالفعل كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث قبل التركيب ، وكالتحسب بالنسبة للسرى فهو مادة قبل التركيب وتنقسم باعتبار صورتها إلى ثلاثة أقسام : قياس منطوق وهو ما كان مركبا على طريق شكل من الأشكال الأربعة أو من شرطية واستثنائية . وقياس استقرائى وهو قضاياء حرة يثبت بها حكم كلئى نحو هذا الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهذا الحيوان كذلك وهكذا ، ونتيجة هذا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ . وقياس تمثيل وهو القياس الأصولى وهو إلحاق فرع بأصل لمشاركته له في العلة نحو النيد كالتخرق في الاسكار والأرز كالتقمص في الاقيات والادخار ونتيجة الأول النيد حرام ، ونتيجة الثانى الأرز ربوى (قوله والأولى إلخ) هذا تقسيم ثانوى (قوله متركب من مقدمات) المراد بالجمع ما فوق الواحد لأن البرهان إنما يكون مركبا من مقدمتين ، وأما ما يوجد مركبا من ثلاث مقدمات أو أربع فذلك قياس واحد بحسب الظاهر ، وفى الحقيقة هو قياسان ، جعلت كبرى الثانى ثالث المقدمات مع حذف نتيجة الأول التى هى صغرى الثانى (قوله كلها يقينية) أى مفيدة لليقين : أى الاعتقاد الجازم المطابق سواء كان اليقين ناشئا عن ضرورة ابتداء أو مالا فدخل المركب من ضرورية ونظرية ، نحو : العالم متغير

واليقينيات ستة أقسام : أوليات لأنها تدرك بأول توجه العقل ، وتسمى أيضا بديهيات ، وهي ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه ، ومشاهدات وتسمى أيضا حسيات ، وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس كقولنا :

وكل متغير حادث ، والمركب من نظريتين ، نحو : العالم حادث وكل حادث له صانع فان ذلك ينتهي للضرورة مالا ، ومفهوم قوله : كلها يقينية أنه لو كان بعضها يقينيا وبعضها ظنيا فلا يسمى برهانا نحو هذا يطوف بالسلاح في الليل بالمشاهدة وكل من هو كذلك فهو سارق ، فالأولى ضرورية لثبوتها بالمشاهدة ، والثانية ظنية (قوله واليقينيات ستة) أى وكلها ضرورية : أى لا تتوقف على نظر واستدلال ، وان توقفت على حدس أو تجربة فان قلت : من الضروريات المشاهدات ، وهي قضايا تتوقف على قياس مصحوب معها ، وحينئذ فهي متوقفة على النظر الذي هو القياس . قلت : أجب عن ذلك بأن القياس المذكور معها ليس استدلالا بل هو تقيسه والضروريات قد ينبه عليها إزالة لما في بعض الأذهان من الخفاء المتعاقب بها (قوله أوليات) بضم الهمزة وفتح اللام مخففة : أى مقدمات أوليات ، وضبطه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الواو نسبة الأول ، ويدل لهذا قول الشارح لأنها تدرك بأول توجه العقل (قوله لأنها الخ) علة لحدوف : أى إنما سميت أوليات لأنها الخ ، وقوله : تدرك : أى تدرك بنسبتها ، والمراد بالادراك التصديق : أى لأن العقل يصدق بنسبتها عند أول توجهه : أى انك متى تصورت الموضوع والمحمول حكم العقل بثبوت المحمول للموضوع من غير توقف على شيء كتجربة وحدس (قوله بديهيات) جمع بديهية ، وهي التي تهجم على النفس بأن تحصل عند العقل من غير استعمال فكر (قوله وهي ما يجزم الخ) أى وهي قضايا يجزم العقل بها : أى بنسبتها بمجرد تصور طرفيها : أى الموضوع والمحمول لكن مع تصور نسبتها أيضا فكان عليه أن يقول ما يجزم العقل بنسبتها عند تصور طرفيها ونسبتها ، واسناد الجزم للعقل من اسناد الشيء إلى سببه ، والجازم حقيقة النفس ، وذكر الضمير في بد نظرا للفظ ما لالامعناها وهو القضايا (قوله كقولنا الواحد الخ) هذا مثال للقضايا الأولية ، فاذا تصور الواحد وتصور نصف الاثنين : أى المضاف والمضاف إليه جزم العقل بالحكم وهو ثبوت نصف الاثنين للواحد ويقال نظرهذا في المثال بعده ، وحينئذ فيقال في تركيب البرهان من هذه المقدمة وغيرها هذا واحد وكل واحد فهو نصف الاثنين ينتج هذا نصف الاثنين (قوله والكل أعظم من جزئه) يقال في القياس المركب من هذه المقدمة وغيرها : هذا كل وكل أعظم من جزئه ينتج هذا أعظم من جزئه فهو مركب من مقدمات أولية ضرورية (قوله ومشاهدات) أى ومقدمات مشاهدات لكون جزم العقل بنسبتها يتوقف على مشاهدة (قوله وتسمى أيضا حسيات) أى لتوقف جزم العقل بنسبتها على احساس : أى ظاهري . أما لو توقف جزم العقل بنسبتها على احساس باطني كقولهم إن لنا جوعا أو حزنا قسمي مشاهدات ووجدانيات ولا تسمى محسوسات ، وحينئذ في إطلاق قوله الحسيات شيء (قوله وهي ما يجزم به العقل الخ) أى وهي قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حس : أى أى حاسة كانت (قوله كقولنا الخ) مثال للمقدمات المشاهدات ، ومثال البرهان المركب منها أن يقال : هذه شمس وكل شمس مشرقة

الشمس مشرقة والنار محرقة ، وقضايا قياساتها معها ، وهي ما يجزم بها العقل بواسطة وسط يتصور معها كقولنا الأربعة زوج فإنه بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين ، وتجريبات : وهي ما يجزم به العقل بواسطة تجربته صارا كثيرة بحيث يجزم العقل بأنه ليس على سبيل الاتفاق كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء ، وحديثات : وهي ما يجزم به العقل لترتب دون ترتب التجريبات مع مصاحبة القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ، ومتواترات : وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس السمع ، ووسط حاضر في الذهن ، وذلك أن يخبر عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير من يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب

وهذه نار وكل نار محرقة يفتح الأول أن هذه مشرقة والثاني أن هذه محرقة ، فالحكم على النار بالاحراق وعلى الشمس بالاشراق يتوقف بعد تصور الطرفين على إدراك ذلك بحاسة اللمس وحاسة البصر (قوله قياساتها معها) أي ملحوظة معها ، والقياس ما تركيب من مقدمات متى سلمت لزمها قول آخر (قوله وهي ما) أي قضايا (قوله بها) أي بنسبتها (قوله بواسطة وسط) أي بواسطة قياس ذي وسط ففي الكلام حذف (قوله يتصور معها) أي يلحظ معها ، والأولى أن يقول يصدق به معها إلا أن يقال أراد بالنصور التصديق (قوله كقولنا الأربعة زوج) هذه قضية والحكم فيها وهو ثبوت الزوجية للأربعة متوقف بعد تصور الطرفين على قياس حاضر في الذهن ملحوظ معها وهو الأربعة منقسمة بمساويين وكل مقسم بمساويين زوج (قوله فإنه) أي حكمه : أي الحكم فيه بالزوجية (قوله وسط) أي واسطة (قوله وهو الخ) الأولى وهو أنها منقسمة بمساويين وكل ما هو كذلك فهو زوج (قوله وهي ما) أي قضايا ، وقوله : به : أي بنسبته ، وقوله : بواسطة تجربته : أي لتلك النسبة : أي لمتعلقها ، فالأولى ما يجزم العقل بنسبتها بواسطة ثبوت المحكوم به صارا كثيرة ، فالجزم بأن السقمونيا مسهلة للصفراء إنما يحصل عند الحاكم بواسطة ثبوت ذلك عنده صارا لا أن ذلك أمر اتفاق (قوله السقمونيا) نبات يستخرج من جوفه رطوبات وتجفف (قوله تسهل الصفراء) أي تزيلها : أي تزيل الزائد منها على باقي الأمثلة من البلغم والدم والسوداء لأنها تزيلها من أصلها (قوله وحديثات) نسبة إلى الحدس وهو معرفة الانتقال من المبادئ إلى المطالب ، ومعناه لغة التخمين (قوله وهي ما الخ) أي قضايا يجزم العقل بنسبتها لوجود ترتب : أي تكرار لحكمها دون الترتب الكائن في التجريبات مع مصاحبة القرائن وهي شيء يجده الشخص في نفسه (قوله دون) أي أقل (قوله كقولنا الخ) فهذه قضية حدسية لأن الحكم باستفادة نور القمر من نور الشمس متوقف بعد تصور الطرفين على ترتب المبادئ : أي اختلاف تشكيلات للقمر النورية قوة وضعفا بسبب القرب والبعد من الشمس فإنه كلما بعد منها وقابلها أكثر نوره وكلما قاربها قل نوره ويجزم القمر عند الحكماء أسود مظلم مصقول بالمرآة ونوره مستفاد من نور الشمس (قوله وهي الخ) أي وهي قضايا يجزم العقل بنسبتها بواسطة حس السمع مثلا وبواسطة واسطة حاضرة في الذهن (قوله وذلك) أي التواتر (قوله عن محسوس) أي بحاسة السمع والبصر مثلا ، خرج المعقول كخبر الفلاسفة بأن العالم قديم فلا يفيد الجزم (قوله بامتناع الخ) أي عادة . أما العقل

كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المجيزة على يده . وهذا القسم مركب من القسم الثاني والثالث ، فهذه الأقسام الستة منها يتركب البرهان والغرض منه حصول العلم اليقيني . وأما الجدل : فهو ما تألف من مقدمات مشهورة والمقدمات المشهورة ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو لسبب رقة أو حجة كقولنا هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ، وهذا كشف لعورته ، وكل كشف لعورته فهو مذموم فهذا مذموم ، وهذا فقير وكل فقير تحمد مواساته ، فهذا تحمد مواساته ، وهذا قتل أخوه ظلما ، وكل من قتل أخوه ظلما حسن أن يقتل قاتله ، فهذا حسن أن يقتل قاتله ، والغرض من الجدل إما اقناع قاصر عن البرهان أو الزام الخصم ودفعه .

فيجوز ذلك (قوله كقولنا الخ) فالحكم بدعواه النبوة واطهار المجيزات على يديه إنما يجزم به العقل بواسطة حسن السمع من الخبرين وبواسطة القياس ذى الوسط الحاضر فى الذهن ، وهو أن ذلك الخبر خبر جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب وكل ما هو كذلك فهو مقطوع به (قوله الثانى) هو الحسيات : أى ما كان الجزم فيه بواسطة الاحساس بالحاسة ، وقوله : والثالث هو ما كان الجزم فيه بواسطة قياس ذى وسط حاضر فى الذهن ملاحظ مع المقدمات وهو القضايا التى قياساتها معها (قوله اليقيني) نسبة لليقين بمعنى العلم فيه نسبة الشيء لنفسه مبالغة ، والمراد باليقين متعلقه وهو العالوم (قوله وأما الجدل الخ) عبر بآما لتغاير المتعاطفين لأن البرهان نظر فى مقدماته لإفادة اليقين ، وأما الجدل فقد لوحظ فى مقدماته الشهرة ، وإن كانت فى الواقع يقينية (قوله فهو ما) أى قياس منطقي (قوله من مقدمات) المراد بالجمع ما فوق الواحد ، وقوله : مشهورة : أى كلها أو بعضها : أى منظور فيها للشهرة وإن كانت فى الواقع يقينية وكان عليه أن يزيد أو مسامة كقولنا استصحاب الحكم الأصل حجة ليكون التعريف جامعاً (قوله الجمهور) أى الكثير من الناس (قوله لمصلحة الخ) أى أوشرع أو عادة (قوله أو لسبب رقة) أى شفقة والاضافة للبيان (قوله حجة) أى تعصب (قوله كقولنا هذا ظلم الخ) هذا وما بعده المشهور من مقدماته الكبرى فقط وشهرتها بسبب المصلحة العامة ، لأن الاعتراف بقبح الظلم يؤدي لعدمه فيرتفع البلاء عن الناس ويكثر الخصب ، والاعتراف بدم كشف العورة يؤدي لعدم كشفها وذلك يؤدي لعدم الشهوة وهو يؤدي لعدم الزنا وهو يؤدي لعدم اختلاط الانساب وهو يؤدي لتعاهد الآباء لأولادهم بالانفاق وهو يؤدي لحفظهم (قوله وهذا فقير الخ) هذا القياس مقدمته الكبرى مشهورة بسبب الشفقة لأن قوله : وكل فقير الخ . الحامل على الاعتراف به الرقة والشفقة (قوله وهذا قتل الخ) كبراه مشهورة ، والحامل على الاعتراف بها الحجة على الأخذ بالتأثر (قوله حسن أن يقتل قاتله) حسن فعل ماض أو صفة مشبهة خبر عن كل ، ويقتل مبنى للفاعل وفاعله ضمير عائد على المبتدأ وقاتله مفعوله وضمير قاتله عائد على الأخ المقتول (قوله اقناع الخ) من اضافة المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل : أى أن يقع مقيم القياس الجدلي من هو قاصر عن إدراك البرهان (قوله قاصر عن البرهان) أى عن ادراكه لذكر له لبلادته مثلا (قوله أو الزام الخصم) كما لو ادعى مالكى طهارة فضلة بهيمة الأنعام ، فقال شافعى لانسلم ذلك ، فيقول الأول للثاني أنت قاصر عن إدراك الدليل لو كانت نجسة للزم الحرج فى الدين لكثرة ملابسة الناس لها

وأما الخطابة : فهي مأتلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه الصدق لئلا يطلع عليه أو لصفة جيلة كزيادة علم أو زهد أو نحوه أو من مقدمات مظلونة ، مثل هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص ، والغرض من الخطابة ترغيب السامعين . وأما الشعر : فهو مأتلف من مقدمات متخيلة لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه فالأول كقولنا : هذه خيرة وكل خيرة باقوتة سيالة ، فهذه باقوتة سيالة والثاني كقولنا : هذا عسل وكل عسل مرة مهوعة فهذه مرة مهوعة ، والغرض من الشعر انفعال النفس . وأما المغالطة : فهي مأتلف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به ، وتسمى سفسطة

لكن التالي باطل فبطل المقدم فهذا إلزام للشافعي وإسكات له وإن كان يمكن المناقشة فيه .
 (قوله وأما الخطابة الخ) سمي هذا النوع بالخطابة لأن ترغيب السامعين في الأشياء أو عنها من شأن الخطباء (قوله فهي ما) أي قياس (قوله من مقدمات) المراد بالجمع مازاد على الواحد (قوله مقبولة) أي كلها أو بعضها (قوله من شخص معتقد فيه الصدق) بيان لجهة قبولها ، وقوله : لسر الخ علة لاعتقاد صدق قائلها : أي إنما اعتقد صدقه لسر الخ كعوض العوام الذين يلبسهم الله ثوب القبول بين الناس بحيث يقع صدق كلامهم في القلوب (قوله كزيادة علم) كقول الشيخ لتلاميذه يحثهم على المشاركة في المطالعة : المطالعة مع الاخوان تؤثر نفعا وكل ما هو كذلك ، فينبغي أن لا يترك ينتج المطالعة مع الاخوان ينبغي أن لا يترك (قوله أو زهد) كقول الزاهد : القناعة عما في أيدي الناس تؤثر الحبة وكل ما يؤثر الحبة ينبغي أن لا يترك (قوله أو نحوه) بأن كانت القضايا صادرة من شخص شأنه النصح للمسلمين (قوله ترغيب السامعين) نحو هذا يعاونك في المطالعة وكل من كان كذلك ينبغي مواساته ، فالقصد الترغيب في الشيء ، ومثله التنفير كما في هذا يدور الخ (قوله فهو ما) أي قياس (قوله من مقدمات) الجمع لما فوق الواحد (قوله متخيلة) أي لا ثبت لها في الواقع بل هي مرتسمة في الخيال فقط (قوله كقولنا) أي مشيرين بخر (قوله هذه خيرة الخ) التخيل الكبرى لأنه لاصحة لها في الواقع ولما جعلت الخيرة من أفراد الياقوت الذي هو من الأمور التي ترغب فيها النفس فقد رغب فيها (قوله كقولنا) أي مشيرين لعسل نحل (قوله مرة) بكسر الميم مافي المرارة من الماء : أي أنه يشابه ماء المرارة ، وقوله : مهوعة بكسر الواو : أي مثيرة للقي ، وبصح فتحها : أي النحل تقاها من فيه وشأن ما يتقاه الحيوان فنور النفس عنه (قوله انفعال النفس) أي تأثيرها بالترغيب أو التنفير ، والتأثير شأن الشعراء والأدباء فلذا سمي هذا النوع شعرا ومرجعه الترغيب والترهيب لموى النفس بخلاف الخطابة فرجعه ترغيبا وترهيبا إصلاح الحال (قوله فهي ما) أي قياس ، وقوله : شبيهة بالحق : أي بالمقدمات الحق وليست تلك المقدمات بحق ثم إن هذا بيان لنوع من أنواعها لالحقيتها ، والنوع الثاني المشابهة وهي ما تتركب من مقدمات شبيهة بالمشهورة ، والثالث ما تتركب من مقدمات وهمية (قوله وتسمى) أي المغالطة (قوله سفسطة) كلمة يونانية معناها عندهم العلم والحكمة الموهوبة ، فالعنى هنا بالقياس المزين الظاهر الفاسد الباطن

كقولنا في صورة فرس في حائط : هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال ، أو شبهة بالمقتضات المشهورة ، وتسمى مشاغبة : كقولنا في شخص يخط في البحث هذا يكلم الدماء بألفاظ العلم حتى يسكتوا ، وكل من يكلم العلماء بألفاظ العلم حتى يسكتوا فهو عالم فهذا عالم ، أو من مقتضات وهمية كاذبة : كأن تقول : هذا ميت وكل ميت جاد فهذا جاد ، أو تقول : هذا الميت جاد وكل جاد لا يفرغ فهذا لا يفرغ ، فإن النفس قد لا تقبل هذا الدليل الصحيح لمقتضات تنوهمها كاذبة فتقول هذا إنسان يمكن قيامه و بطشه ، وكل من يمكن قيامه و بطشه فليس بجما ، أو فهو مفرغ فهذا ليس بجما أو فهو مفرغ ، وكما إذا رأيت جبلا مصنوعا على شكل حية فتعلم أنه جبل ، وإذا ألقى عليك خفت منه ، لأن الوهم يغلب كثيرا على العقل ما فادك شيء مثل الوهم ، تقول النفس : هذا يشبه الحية ، أو هذا شكل الحية ، وكل ما يكون كذلك فهو مخوف ، أو فالخزم الفرار منه ، فهذا مخوف ،

(قوله هذا فرس الخ) المغالطة جاءت من الصغرى لأن الفرس حقيقة الحيوان الصاهل والصورة التي على الحائط ليست كذلك ، فالصغرى شبهة بمقدمة حقة ، وهي هذه فرس مشيرا إلى فرس حقيقة (قوله أو شبهة الخ) أي من حيث كثرة الاستعمال في كل (قوله وتسمى) أي المقتضات المذكورة (قوله مشاغبة) من الشغب بمعنى الجدل والشر ، ولما كان الاتيان بهذا القياس يعين على إثارة الشرعى مشاغبة (قوله يخط في البحث) البحث إثبات المحمول للموضوع والتخبط فيه إرادته على غير الوجه المستقيم بأن يكون غير فاهم للموضوع ، ويتكلم بكلام خارج عنه (قوله هذا يكلم الخ) المغالطة جاءت من الكبرى لكذبها ، وهي شبهة بالمشهورة التي يعترف بها جمهور الناس (قوله وهمية) أي حكم بها الوهم لا العقل (قوله كاذبة) صفة لوهمية بأن كان حكم الوهم متعلقا بغير محسوس ، لأن حكمه في غير المحسوس باطل أو صفة لمقتضات (قوله هذا ميت) أي هذا الشخص الذي قام به الموت ميت الخ ، وهذه مقدمة ضرورية ، وقوله : وكل ميت جاد مقدمة صادقة ، لأن المراد بالجاد بالارواح فيه لاما اصطلاح عليه الفقهاء . ثم إن هذا القياس والذي بعده ليسا من المغالطة في شيء بدليل قوله : فإن النفس الخ ، بل ذكرنا توطئة للمثالين بعد وعلاهما بقوله : فإن النفس الخ (قوله هذا الدليل الصحيح) الإشارة راجعة لما ذكر من القياسين (قوله لمقتضات تنوهمها كاذبة) أي لمقتضات كاذبة تنوهمها صادقة : أي تحكم بصدقها بواسطة الوهم (قوله فتقول الخ) أي فبسبب توهمها تقول الخ والمغالطة في هذا القياس جاءت من الصغرى ، لأن المراد بالامكان فيها الامكان الوقوعي ، وهو العادي لا العقلي ، والا كانت صحيحة . وأما الكبرى فصادقة إن أريد بالامكان العادي (قوله فهذا ليس بجما) نتيجة كاذبة ، لأن الميت جاد بمعنى لاروح فيه ، وفسادها جاء من فساد الصغرى (قوله فتعلم) أي بالعقل (قوله خفت منه) أي بسبب اتباعك للوهم : أي القوة الواهمة (قوله ما فادك الخ) أي ما صيرك متقادا لأكثر الأشياء شيء مثل الوهم كخوف الفقر والإبذاء من الناس ، وهذا من الحكم أتى به الشارح دليلا لما تقدم من غلبة الوهم للعقل (قوله تقول الخ) مفرغ على قوله : خفت منه ، فلو صرح بالفناء لكان أولى (قوله هذا يشبه الخ) المغالطة جاءت من الكبرى

أو فالحزم الفرار منه ، وبمثل هذا الوهم وقع أكثر الناس في أنواع البدع والضلالات ، حتى وقفوا مع المعتادات ، واشتغلوا بالأشياء كوان عن مكوثها ، فاعتقدوا نافعاً ما ليس بنافع ، وضاراً ما ليس بضر ، فأشركوا مع الله غيره ، وأثبتوا الوسائط بينه وبين خلقه ، وأسندوا التأثير إلى من ليس له تأثير ، وتوكلوا على من ليس له حول ولا قوة ولا تدبير ولا تقدير ، ولم يعلموا أن الممكنات كلها خيالات تنادى بلسان الحال الذي هو أفصح من لسان المقال من يقف عندها : انظر المقصد أمامك - إنما نحن فتنة فلا تكفر - ،

لحكم الوهم فيها بالخوف أو الفرع منه . وأما الصغرى فصادقة (قوله فالحزم) أي الأمر الذي تنهت به أو فالأمر الصواب (قوله وبمثل الخ) لا تعلق له بالمغالطة ، بل هو استطراد : أي وقع أكثر الناس في أنواع البدع بسبب الوهم الحاصل لهم المماثل لهذا الوهم : أي توهم أن الحبل الذي على صورة الحية مفزع ومؤذ (قوله في أنواع البدع) كتأثير الماء في الرى والنار في الاحراق والأكل في الشبع وإضافة أنواع للبيان ، حكيمهم بأن المؤثر هذه الأسباب إنما جاءهم من الوهم . أما العقل فيحكم بأنه لا مؤثر إلا الله (قوله حتى وقفوا الخ) أي حتى جزموا بتأثير الأمور المعتادة ، ومن المعتاد أن النار تحرق ، فقالوا بتأثيرها في الاحراق ، وأن الماء يروى ، فقالوا بتأثيره في الرى وهكذا (قوله واشتغلوا بالأشياء كوان) أي المكونات مثل الماء والنار ، فثبتوا للآثار تأثيراً في الاحراق وهكذا (قوله فاعتقدوا الخ) مفرع على اشتغالهم بالأشياء كوان : أي اعتقدوا أن الأكل نافع في الشبع مع أن النافع هو الله وهكذا (قوله فأشركوا) مسبب عن اعتقادهم أي أشركوا مع الله غيره كالنار ، فقالوا إنها مؤثرة بطبيعتها . أما اعتقاد أنها مؤثرة بقوة أودعت فيها فسق على المعتمد (قوله وأثبتوا الوسائط) أي كالنار ، فقالوا إنها مؤثرة والخالق لها الله ، وأثبتت الوسائط يؤدي لعدم الالتفات لله (قوله إلى من ليس له تأثير) أي كالماء والنار ، فهم يقولون إن ذلك هو المؤثر ، والأولى إبدال من بما إلا أن يقال إن من جملة من يسند له التأثير عندهم العقلاء فغلبوا على غيرهم (قوله وتوكلوا الخ) أي إن المعتزلة يقولون : العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، فيتوكلون ويعتمدون عليه مع أنه لا تحول له عن المعصية ولا قوة له على الطاعة إلا بالله ولا تدبير له : أي لا نظره في عواقب الأمور لتقع على الوجه الأكمل ، ولا تقدير أي تعيين وتحديد للأشياء بفعل بعضها في غداً أو بعد غد مثلاً ، فتحديد الأشياء من الله ، أما العبد فعاجز عن ذلك (قوله خيالات) أي كالأموال المتخيلة التي لا وجود لها من حيث أن وجودها ليس من نفسها بل من الله ، فليس بيدها نفع ولا ضرر (قوله بلسان الحال) أي بلسان حالها (قوله أفصح) أي أقوى في الدلالة لأنه صادق دائماً بخلاف لسان المقال فقد يكذب (قوله من يقف) مفعول تنادى (قوله انظر الخ) أي وتقول له انظر : أي في أحوالي لأوصلك إلى المقصد وهو الله تعالى ، والمراد بالوصول إليه معرفته ، ومن جملة معرفته معرفة أنه المفرد بالتأثير في الأشياء (قوله المقصد أمامك) أي قدامك لا ما أنت واقف عليه من الأمور المعتادة ، ويصح أن يكون هذا مقولاً لمخدوف ، وانظر مقدمة من تأخير : أي تنادى من يقف عندها وتقول له المقصد كائن أمامك انظر في أحوالي لتصل إليه (قوله فتنة) أي ذوات افتتان وامتحان أو مفتتن بنا ، وقوله

فهذه أقسام الحجّة العقلية ، وجعلها البيضاوى فى الطوائع ثلاثة أقسام : البرهان والخطابة ، وتسمى أيضا الأمانة والمغالطة ، لأن الحجّة العقلية ، إما أن تتركب من مقدمات قطعية ، أو من مقدمات ظنية ، أو من شبهة بأحدهما ، وتسمى الأولى : برهانا ودليلا ، والثانية : خطابة وأمانة ، والثالثة : مغالطة ، وبالحجّة فالعتمد من هذه الأقسام فى تصحيح العقائد الدينية القسم الأول الذى هو البرهان ، فلذا قلت من البراهين ووصفتها بالقاطعة لكشف معناها ، وإعما عطف عليها الأدلة عطف عام على خاص لتدخل فى ذلك الأدلة النقلية فيما تقبل فيه من العقائد ، وذلك كل ما لا تتوقف المعجزة عليه كتنفى النقائص عنه تعالى وثبوت الوحدانية له

فلا تكفر : أى باعتقاد تأثير الأمور المعتادة بذاتها : كاعتقاد أن النار تؤثر بطبيعتها (قوله فهذه) أى الخمسة المذكورة أقسام الحج ، وهذا قد علم مما تقدم ، وذكر توطئة لقوله وجعلها الحج والمراد أنه جعل هذه الثلاثة أقساما للحجّة من حيث المادة ، وتقدم أن لها ثلاثة أقسام أخرى من حيث الصورة (قوله وجعلها) أى الحجّة (قوله الأمانة) لأنها لكون مقدماتها غير قطعية علامة على النتيجة (قوله قطعية) أى مقطوعا ومجزوما بها ابتداء بأن كانت ضرورية أو انتهية بأن كانت نظرية و انتهت إلى الضرورة (قوله ظنية) أى كلها أو بعضها : أى مضموننا ثبوت نسبتها ، وأسقط الشارح من عبارة الطوائع أو مشهورة (قوله بأحدهما) عبارة الطوائع بأحدها : أى العقلية والظنية والمشهورة (قوله ودليلا) هذا اسم عام له ولغيره فلا يلتفت إليه (قوله مغالطة) ويدخل فيها الشعر . وأما الجدل : فيدخل فى البرهان إن تركب من مقدمات يقينية مشهورة ، وفى الخطابة إن تركب من مقدمات ظنية مشهورة (قوله وبالحجّة) أى وأقول قولنا متلبسا بالاجال بقطع النظر عن كون أقسام الحجّة خمسة أو ثلاثة (قوله فالعتمد) أى المعول عليه من تلك الأقسام (قوله العقائد الدينية) أى المنسوبة للدين من نسبة الجزئى للسكى ومراده بتلك العقائد التى يعتمد فى تصحيحها على البرهان خصوص ما تتوقف المعجزة عليه لتعبيره بالبرهان الذى هو الدليل العقلى . وأما العقائد التى لا تتوقف المعجزة عليها : كالسمع والبصر والحشر والنشر ، فتصحيحها لا يتوقف على البرهان ، بل على الدليل القلبي ، والمراد بتصحيح العقائد إثباتها على وجه الجزم بها . ثم إن جعل العمدة فى تصحيح العقائد البرهان الذى مقدماته يقينية مبنى على القول بأن التقليد لا يكتفى ، وأن المقلد كافر ، وهو قول ضعيف (قوله ووصفتها الحج) لأن القاطعة معناها المقطوع بها ، والبرهان هو القياس الذى مقدماته مقطوع ومجزوم بها (قوله لتدخل الحج) أى فالباست على ذكر الأدلة التى هى عامة دخول الأدلة النقلية فيها (قوله فيما تقبل) أى فى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها ، فقوله : من العقائد بيان لما ، وقوله : تقبل صلة أوصفت جرت على غير من هو له ، فكان الواجب الإبراز (قوله وذلك) أى العقائد التى تقبل الأدلة النقلية فيها (قوله كل ما) أى كل عقيدة (قوله كتنفى النقائص) أى التى يكون فيها بالدليل النقلى ، وهى الصمم والبكم والعمى ، لأن أضدادها من السمع والبصر والكلام إنما ثبت بالدليل النقلى ، فلا يرد أن من جلة النقائص العجز والجهل ، ونفى ذلك تتوقف المعجزة عليه ، لأن نفى العجز بالقدرة ونفى الجهل بالعلم والمعجزة تتوقف عليهما ، ولو قال الشارح بدل قوله : كتنفى

على رأى ، وكوقوع بعض المكنتات من الحشر والرؤية ونحوهما ، ووصفتها بالسطوع إشارة إلى اشتراط القطع فيها أيضا ، ولو كان بدل هذا الكلام أن يقال من البراهين العقلية والأدلة القواطع السمعية لكان أبين وأحسن . قوله : إلا أن يكون حصل له العلم بقييد لما أطلق في الارشاد وغيره . قوله : فليستقل بعده : أى بعد الباريخ .

(ص) ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فانها في الآخرة غير مخصصة عند كثير من المحققين .

(ش) اعلم أن الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسة : علم ، واعتقاد ، وظن ، وشك ، ووهم

لأن الحاكم بأمر على أمر

الفاصل كشبوت السمع والبصر والكلام لكارأظهر وأنسب بقوله : بعد وثبوت الوجدانية (قوله على رأى) أى قول من يقول إنها ثبتت له بالدليل القلى ، والمعتمد أن ثبوتها بالدليل العقلى (قوله من الحشر) أى من وقوعه . أما جواز وقوعه : فدليله العقل ، وكذا يقال في النشر ، وهذا بيان لبعض المكنتات (قوله إشارة إلخ) فيه إيماء إلى أن دلالة الوصف المذكور على القطع بطريق الاستلزام ، لأن السطوع معناه الارتفاع ويلزمه الظهور ، وظهور الدليل مرجعه لكونه قاطعا (قوله أن يقال) أى امتلئ أن يقال (قوله من البراهين العقلية) أى بدل القطعية المحجج المجاز ، وفيه أن البراهين لا تكون لإعقلية فلا حاجة لذكر قوله العقلية ، فقد قرئ من شيء ووقع في شيء آخر (قوله والقواطع السمعية) فيه أن القواطع : جمع قاطعة بمعنى مقطوع بها ، فالتجوز الذى قرئ منه في قوله البراهين القطعية قد وقع فيه في قوله والقواطع ، لأنها بمعنى المقطوع بها (قوله أئين) لأن ما فى المتن ليس فيه تصريح بالقطع في الدليل القلى ، وإنما فيه إشارة لذلك من قوله : ساطعة ، وقوله : وأحسن ، لأن في عطف العلم على الخاص شبه تكرار ، وما سلم من ذلك أحسن ، وهذان الوجهان للإينية والاحسنية بالنظر للطرف الثانى ، وهو القواطع السمعية . وأما وجههما بالنظر للطرف الأول ، وهو البراهين العقلية ، فهو المقابلة لأن العقلية تقابل السمعية (قوله تقييد لما أطلق) لا يعترض على من أطلق للعلم بأن الحاصل لا يطلب تحصيله وإنما يطلب هنا الثبات عليه (قوله ولا يرضى) فاعله ضميره يعود على البالغ ، وهو عطف على أن يعمل فكره : أى ويجب عليه أن لا يرضى إلخ : أى وجوب أصول الدين فلا يكتفى بالتقليد ، ويحتمل أنه مستأنف خبرا مضافا لشيء معنى : أى إنه ينهى عن ذلك (قوله لعقائده) جمع عقيدة بمعنى معتقدة واللام بمعنى فى (قوله حرفة التقليد) الإضافة للبيان أطلق على التقليد حرفة لحسة مرتبة صاحبه ، لأن الحسة شأن الحرفة : أى الصنعة غالبا (قوله فاتها إلخ) علة لقوله ولا يرضى إلخ (قوله فى الآخرة) أى لافى الدنيا (قوله أن الحكم الحادث) المراد به هنا النسبة ، وهى ربط المحمول بالموضوع إيجابا أو سلبا ، وخرج بالحادث القديم ، وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكافين ، فليس ناشئا عن واحد من هذه الحسة ، بل ليس ناشئا عن شيء أصلا (قوله ينشأ عن أمور) الأولى يتعلق به أمور لأن النسبة يتعلق بهاتلك الأمور (قوله وشك ووهم) قضية كلامه أن الشاك والمتوهم كل منهما حاكم بناء على أن الشك اعتقادان تقاوم سببهما فيكون حاكما بهذا وهذا ، لاعلى أنه التردد فى الوقوع وعدمه إذ لا حكم حينئذ ، وبناء على أن العقل

ثبوتاً أو نفيًا : إما أن يجد في نفسه الجزم بذلك الحكم أولاً . والأول إما أن يكون لسبب ، وأعني به إما ضرورة أو برهاناً أولاً ، وغير الجزم إما أن يكون راجحاً على مقابله أو مرجوحاً أو مساوياً فأقسام الجزم اثنان ، وأقسام غير الجزم ثلاثة ، ويسمى الأول من قسمي الجزم علماً ومعرفةً وثانياً ، والثاني اعتقاداً ، ويسمى الأول من أقسام غير الجزم : ظناً ، والثاني وهماً ، والثالث شكاً ، إذا عرفت هذا ، فالإيمان إن حصل عن أقسام غير الجزم الثلاثة ، فالاجماع على بطلانه ، وإن حصل عن القسم الأول من قسمي الجزم وهو العلم ، فالاجماع على صحته . وأما القسم الثاني وهو الاعتقاد ، فيقسم قسمين : مطابق لما في نفس الأمر ، ويسمى الاعتقاد الصحيح : كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين ، وغير مطابق : ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب : كاعتقاد الكافرين

يحكم بالمرجوح ، وأن الوهم منشأ الحكم لأعلى أن الوهم ملاحظة المرجوح (قوله ثبوتاً أو نفيًا) أي انتفاء منصوبان على التمييز : أي من جهة ثبوته له أو انتفائه عنه (قوله بذلك الحكم) أي نسبة المحكوم به للمحكوم عليه (قوله والأول) هو ما إذا جزم بالحكم : أي أدركه إدراكاً جازماً (قوله يكون) أي الجزم (قوله ضرورة) نحو الواحد نصف الاثنين ، فإن الحاكم بثبوت النسبة جازم بتلك النسبة بسبب الضرورة : أي البداهة (قوله أو برهاناً) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع ، فلحكم بثبوت صانع للعالم جازم بتلك النسبة بسبب البرهان المذكور (قوله أولاً) أي ألا يكون جزمه لسبب ، بل لاشئ أصلاً أو لشبهة (قوله وغير الجزم) أي والادراك للحكم إدراكاً غير جازم (قوله الأول) أي الجزم بالحكم لضرورة أو برهان (قوله والثاني) أي الجزم للضرورة ولا برهان بل ناشئ عن شبهة أو لاشئ أصلاً (قوله الأول من أقسام غير الجزم) أي ادراك الحكم الراجح على مقابله (قوله والثاني) أي ادراك الحكم المرجوح على مقابله (قوله والثالث) أي ادراك الحكم المساوي لمقابله بناءً على أن الشك إدراك بسيط لأعلى أنه ادراك لمجموع شيئين وأنه التردد في الوقوع وعدمه (قوله فالإيمان إن حصل الخ) أي إن تعلق به شيء من غير أقسام الجزم ، فالمراد الإيمان الصوري بحسب الظاهر ، وهو العقائد كشبوت القدرة والإرادة لله . أما الإيمان بمعنى الإذعان المصاحب للاعتقاد الجازم المطابق للناسئ عن دليل فلا يتعلق به ظن ولا شك ولا وهم (قوله على بطلانه) أي عدم الاعتداده في خلوص صاحبه من الخلود في النار (قوله وإن حصل الخ) أي وإن تعلق به القسم الأول (قوله وهو العلم) أي مع الإذعان : أي قول النفس قلت ذلك (قوله وأما القسم الثاني) أي وأما إن تعلق به القسم الثاني (قوله وهو الاعتقاد) أي الجزم لغير ضرورة أو برهان (قوله مطابق لما في نفس الأمر) أي علم الله أو اللوح المحفوظ ، والمراد بمطابقة الاعتقاد لما في نفس الأمر مطابقة متعلقه ، وإلا فهو مبين (قوله ويسمى الاعتقاد الصحيح) أي الموافق لما في نفس الأمر ، وهو النسبة الخارجية : أي الموافق متعلقه لما في نفس الأمر ، وإن كان صاحبه كافراً كاجري الشارح عليه فيما سيأتي ، فكون صاحب هذا الاعتقاد مؤمناً إنما هو بحسب الظاهر ، وقوله : عامة المؤمنين جعله العامة مؤمنين بالنظر للظاهر والافهم كفار عنده (قوله وغير مطابق) أي وغير مطابق متعلقه لما في نفس الأمر (قوله كاعتقاد الكافرين) أي اعتقادهم الموجب للكفر . أما اعتقادهم

فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه ، وأنه آثم غير معذور بخلافه في النار اجتهد أوفقه ، ولا يستد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة ، واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد ، فالذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة : كالشيخ الأشعري والأستاذ والقاضي وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة أنه لا يصح الاكتفاء به في العقائد الدينية ، وهو الحق الذي لا شك فيه ، وقد حكى غير واحد الإجماع عليه ، وكأنه لم يعتد بخلاف الحشوية وبعض أهل الظاهر ، إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه ، أو لانقضاء إجماع السلف قبله على ضده ، وحصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال : الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر . الثاني أنه مؤمن لكنه عاص أن ترك النظر مع القدرة . الثالث أنه كافر ، ونصه في شامله الذي حاذى به طوابع البيضاوي التقليد

أن الواحد نصف الاثنين مثلا فطابق (قوله فالعاص) أي فالاعتقاد الفاسد (قوله أجمعوا على كفر صاحبه) يقتضي أن كل اعتقاد فاسد أجمعوا على كفر صاحبه مع أنه ليس كذلك ، كاعتقاد المعتزلة أن العبد يخلق أفعال نفسه ، ففي إطلاق الشارح نظر (قوله وأنه آثم) لازم لما قبله أتى به لأجل قوله : اجتهد أو قل (قوله بخلاف من خالف الخ) كالقائل أن اجتهد الكافر ينفعه (قوله الذي حصل الخ) وصف كاشف (قوله بمحض التقليد) أي التقليد المحض ، والتقليد الأخذ بقول الغير (قوله من أهل السنة) متعلق بكل من الجمهور والمحققين ، وعطف المحققين من عطف الخاص ، والمراد بأهل السنة علماء الكلام لا ما يشمل الفقهاء والمحدثين إذ مذهبهم أن المقلد مؤمن ناج (قوله أنه لا يصح الخ) الحق أن التقليد يكفي في عقائد الإيمان ، وأن إيمان المقلد صحيح ، وقد نقل عن الأشعري أنه رجع لهذا القول ، وكذلك المصنف في شرح الصغرى والمقدمات (قوله لا يصح الخ) أي لا يتحقق معه النجاة من الخلود في النار (قوله وهو الحق الخ) من عند الشارح أتى به ترشيحا لما قبله (قوله وكأنه) أي من حكى الإجماع (قوله لم يعتد الخ) والا فاختلاف موجود (قوله بخلاف الحشوية) أي القائلين بكفاية التقليد في العقائد والحشوية بسكون الثنين نسبة للحشول لقولهم : في القرآن كلام حشول لا معنى له ، وفتحها نسبة للحشا ، وهو الجانب ، لقول الحسن البصري حين تكلموا معه ، وكانوا يجلسون في حلقة بين يديه ، فتكلموا بكلام ساقط ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة : أي جانبها (قوله أما الخ) أي لمخالفتهم لا تبطل الإجماع (قوله فساده) أي الخلاف (قوله وعدم الخ) عطف على معاول أي وعدم قوة علمه توجب عدم الوثوق بقوله (قوله قبله) أي قبل ظهور خلاف الحشوية ، بخلافهم خارق للإجماع فلا يعتد به (قوله وحصل) أي جمع (قوله الأول الخ) سواء قدر على النظر وتركه أم لا ، وهذا على أن النظر مستحب (قوله الثاني الخ) هذا هو المعتمد خلافا للشارح وهذا مبنى على أن النظر واجب وجوب الفروع بدليل عصيانه لأجوب الأصول بدليل الحكم عليه بالإيمان (قوله مع القدرة) هذه زيادة من عند الشارح ، وليست في كلام ابن عرفة ، ولعل ابن عرفة تركها نظرا إلى أن كل بالغ عاقل له قدرة على النظر ، وأولى أن الشخص لا يخاطب إلا بما هو قادر عليه (قوله الثالث الخ) مبنى على القول بأن النظر واجب وجوب الأصول كالإيمان (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله حاذى الخ) أي سلك فيه مسلك الطوابع في

اعتقاد جازم لقول غير معصوم ، فيخرج اعتقاد قول الرسول والاجماع ومعرفة مدلول الشهادتين والمعاد والفتنة ، إما بدليل إجمالى مجوز عن تقريره وحل شبهه ، أو تفصيلي مقدور عليهما فيه ، ففي إيمان ذى التقليد

التراجيح والأبواب والمسائل (قوله جازم) وصف كاشف (قوله لقول) متعلق باعتقاد واللام للتقوية . ثم إن المصدر الموصوف يعمل إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وإن كان الجار هنا زائداً للتقوية (قوله فيخرج الخ) من كلام ابن عرفة أتى به تفرعاً على التعريف الذى ذكره : أى يخرج بقوله : اعتقاد جازم الخ ، فهذا علم لا تقليد (قوله قول الرسول) أى قوله المتعلق بما لا يتوقف المعجزة عليه كقوله : الله سميع بصير مستكم ، فاعتقاد ذلك بعد سماعه لا يقال له تقليد ، بل علم أما إذا قال الرسول : الله حي قادر مثلاً ، فالسامع إذا اعتقد ذلك من غير نظر فى الدليل العقلى كان مقلداً لأنه لم تثبت رسالته إلا بالمعجزة ، والمعجزة متوقفة على هذه الصفات وحيث فلا يحصل العلم بهذه العقائد من قوله (قوله والاجماع) أى وخرج اعتقاد قول الاجماع : أى أهله لأنهم معصومون فيما أجهوا عليه لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تجتمع أمتى على ضلالة » (قوله ومعرفة الخ) أى وخرج عن التعريف معرفة مدلول الخ : أى خرج عن قوله : اعتقاد الخ ، لأن المعرفة غير الاعتقاد لأنها حكم الذهن للطابقين عن دليل . وأما الاعتقاد فلا دليل معه ، وقوله : ومدلول الشهادتين المراد مدلولهما التزاماً ، لكن يرد أن من أقر بأنه رسول الله ، فقد صدقه فى كل ما جاء به ومن جلته المعاد والفتنة ، وحيث فلا حاجة لذكرهما إلا أن يقال ذكرهما اهتماماً بأحوال الآخرة . وأما أن أريد المدلول الصريحى ، وهو ثبوت الوحدانية لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فمفاده أن معرفة العقائد المغايرة لهذه العقيدة بالدليل لا تكون خارجة مع أنه ليس كذلك (قوله والمعاد) أى ويخرج معرفة أحوال القيامة من الحشر والنشر والصراط وقوله : والفتنة : أى ويخرج معرفة الفتنة : أى سؤال الملكين . هذا والأولى حذف المعاد والفتنة لأنهما من السمعيات المستفادة من قول الرسول فيدخلان فيه ، لأن المراد بقول الرسول ما جرى على لسانه قرآناً أو سنة (قوله لما بدليل الخ) راجع لقوله معرفة (قوله بدليل إجمالى) كالأول فى ما الدليل على وجود الله ؟ فقول العالم من غير معرفة ذلك القائل دلالة العالم على وجود الله ، هل من جهة إمكانه أو من جهة حدونه ، وعلى فرض معرفته الجهة لا يعرف تركيب الدليل من مقدمتين ، ولا يقدر على دفع الشبه الواردة على هذا الدليل ، وعلى فرض قدرته على التركيب لا يقدر على دفع الشبه كالوقال العالم حادث ، وكل حادث لابد له من محدث ، نورد عليه لا نسلم الصغرى ، وما المانع من أن يكون قديماً لأنه مستند للقديم لتأثيره فيه بطريق التعليل ، وكل ما كان مستنداً للقديم فهو قديم (قوله مجوز عن تقريره) أى تركيبه من صغرى وكبرى ، وهذا بيان للاجبالى كما أن قوله : مقدور الخ بيان للتفصيلي (قوله وحل الخ) وكذلك المعجز عن أحدهما ، قالوا بمعنى أو التى لمنع الخلو (قوله عليهما) أى التقرير والحل (قوله فيه) أى فى هذا التفصيلي (قوله فى إيمان الخ) هذا شروع فى الكلام على حكم صاحب التقليد : أى على حكم المتصف به بعد أن تكلم على حقيقة التقليد والجار والمجرور خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، وفى الكلام أيضاً

ففيها لامع عصيانه بترك نظره إن قدر أو معه . ثالثها هو كافر لنقل المقترح مع عز الدين والآمدى .
محتجين بأن أكثر من دخل في الاسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا عارفين
بالمسائل الأصولية ، وحكم صلى الله عليه وسلم بسلامتهم ، ونقل الآمدى عن بعض المتكلمين وأبي
هاشم مع مقتضى قول الفهرى اكتفاه صلى الله عليه وسلم بالنطق بالشهادتين إغماها في الأحكام
الظاهرة لافيا ينجي من الخلود في النار ، وقول الشامل : من مات بعد مضي ما يسع نظره وتركه
اختيارا كافر ، وإن مات قبل مضي ما يسع ذلك مع تركه النظر اختيارا فيما أدرك منه قول القاضى
الأصح كفره بعد قوله : يمكن أن لا يكفر . وفي وجوب المعرفة

حذف الوار مع ما عطف وحذف مضاف ، والأصل في صحة إيمان ذى التقليد وعدم صحته أقوال
ثم أن المحذوف مع الواو القول الثالث ، ولما لم يصرح به أولا صرح به بعد ذلك بقوله : ثالثها الخ
(قوله فيهما) متعلق بالتقليد : أى في العقائد العقلية والعقائد السمعية المشار لهما فيما سمر بقوله :
مدلول الشهادتين الخ (قوله إن قدر) الأولى ولو قدر : أى ولو كان قادرا (قوله أو معه) أى
أو يكون مؤمنا مع العصيان إن قدر على النظر (قوله ثالثها الخ) هذا أضعف الأقوال (قوله
لنقل المقترح الخ) شروع في عزو الأقوال التي نقلها في حكم المقلد على سبيل اللاب والنشر المرتب
فقوله : لنقل المقترح الخ سند للقول الأول وهو صحة إيمانه وعدم عصيانه ، والمقترح بفتح الراء
(قوله محتجين) يقرأ بالثنية راجعا إلى عز الدين والآمدى لأنهما اللذان تصديا للاحتجاج ، وأما
المقترح فناقض فقط ، ولم يتصد للاحتجاج لذلك القول ، ولذا عبر بجمع دون الواو (قوله لم يكونوا
عارفين الخ) أى بل هم مقلدون فيها لغير النبي ، أو مقلدون للنبي في العقائد التي أدلتها العقل
والتقليد فيها لا يسمى معرفة ، والمراد بالمسائل الأصولية العقائد : كثبوت القدرة والارادة (قوله
وحكم الخ) أى حكمه بسلامتهم دليل على أن المقلد مؤمن غير عاص ، وقد يقال إن الحكم
بذلك منظور فيه للظاهر ، وحيفئ فلا يصح الاحتجاج بهذا على المدعى من أن المقلد مؤمن غير
عاص وأن النظر غير واجب (قوله ونقل الآمدى الخ) عطف على قوله لنقل المقترح ، وهو
سند للقول الثانى : أى أن الآمدى نقل عن بعض المتكلمين أن المقلد مؤمن عاص بترك النظر
فنقل الآمدى ذلك عنهم يدل على وجود ذلك القول وأنه ليس من عنديات ابن عرفة (قوله وأبى
هاشم) عطف على نقل الآمدى على حذف مضاف وحذف المقول أيضا : أى ولقول أبى هاشم
أن المقلد كافر مع مقتضى قول الفهرى ، وهو شرف الدين بن التلمسانى من تلامذة المقترح شافى
المذهب مصرى ، وهو سند للقول الثالث (قوله اكتفاه الخ) مقول الفهرى (قوله لا فيها
ينجي الخ) وأما المنجي من الخلود فلا بد فيه من المعرفة (قوله وقول الشامل) عطف على
مقتضى قول الفهرى : أى مع مقتضى قول الفهرى ، ومع قول الشامل ، والشامل كتاب لامام
الحرمين (قوله وإن مات الخ) جواب أن الجلة الاسمية : أعنى قوله قول القاضى الخ ، فإن قوله
قولا القاضى مبتدأ حذف خبره : أى وإن مات الخ ، ففي ذلك قول القاضى الخ ، والمراد بالقاضى
متى أطلق في هذا الفن أبو بكر الباقلانى (قوله الأصح كفره) مقول القاضى (قوله وفي وجوب
المعرفة الخ) لما أنهى ابن عرفة الكلام على عزو الأقوال المتقدمة لأربابها ، أتبع ذلك بالكلام

على الأعيان بالدليل الاجالى وعلى الكفاية بالتفصيلي ، أو على الأعيان بالتفصيلي نقلا الآمدي عن الامام وغيره قائلا : من كان اعتقاده دون دليل ولا شبهة ، فهو مؤمن عاص بترك النظر . الفهرى ولا نزاع بين المتكلمين في عدم وجوب المعرفة بالدليل التفصيلي على الأعيان ، وإنما هو كفاية ، وظاهر قول ابن رشد في نوازله إنما هي بالدليل التفصيلي مندوب اليه لا فرض كفاية انتهى . قلت : وبالجملة ، فالنبي حكاه غير واحد عن جمهور أهل السنة ، ومحققهم أن التقليد لا يكفي في العقائد ، ولهذا قال ابن الحاجب في العقيدة المنسوبة اليه بعد قوله : إن الإيمان هو التصديق ، وهو حديث النفس التابع المعرفة لا المعرفة على الأصح قال : ولا يكفي التقليد في ذلك على الأصح اهـ . قلت : ويبدل على

على وجوب المعرفة ، وما للائمة في ذلك من الأقوال المناسبة ، فقوله : وفي وجوب الخ من كلام ابن عرفة وهو خبر مقدم ، وقوله : بعد نقلا الخ مبتدأ مؤخر ، والمعرفة هي الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ووجوبها وجوب الفروع بمعنى أنها ليست شرطا في الإيمان ولا جزءا منه (قوله على الأعيان) أى على كل واحد بعينه (قوله وعلى الكفاية الخ) فيجب على أهل كل قطر أن يكون فيهم من يعرف الدليل التفصيلي (قوله عن الامام) راجع للقول الأول ، وقوله : وغيره راجع للقول الثاني (قوله قائلا) حال من الغير (قوله دون دليل) أى تفصيلي ، والمراد بالدليل ما كانت مقدماته يقينية ، وقوله : ولا شبهة المراد بها المقدمات المشهورة المنتجة لنتيجة صحيحة . وأما لو كان الاعتقاد لدليل أو شبهة بمعناها المتقدم كان صاحبه مؤمنا غير عاص ، فاندفع ما يقال الشبهة محرر للجهل المركب ، وحينئذ فلا يكون من اعتقد اعتقادا جازما للشبهة مؤمنا (قوله الفهرى) مبتدأ حذف خبره تقديره قال ، وهذا من كلام ابن عرفة قصد بنقله معارضة القول الثاني الذي نقله الآمدي من وجوب المعرفة بالدليل التفصيلي (قوله وظاهر قول ابن رشد) هذا مبتدأ خبره قوله : إنما هي الخ ، وهو قول ثالث في المعرفة (قوله إنما هي) أى المعرفة (قوله بالدليل التفصيلي) أى على كل أحد ، أو على أهل كل قطر (قوله انتهى) أى كلام الامام محمد ابن عرفة في شمله (قوله وبالجملة) أى قولنا متلبسا بالاجال : أى بقطع النظر عن كلام ابن عرفة وغيره ، وهذا راجع للكلام الذي ذكره قبل كلام ابن عرفة (قوله عن جمهور الخ) المراد بهم علماء الكلام (قوله لا يكفي في العقائد) أى وحينئذ فالقول كافر (قوله ابن الحاجب) اسمه عثمان ولقب بابن الحاجب لأن والده كان حاجبا : أى بوابا لأمر قوص ووالده كردى ، وولد هو بقوص ودفن بالأسكندرية (قوله المنسوبة له) إنما قال ذلك لعدم الجزم بنسبتها له ، فقد قيل إنها لغيره (قوله حديث النفس) أى الكلام النفساني : أى قول النفس آمنت وصدقت (قوله التابع للمعرفة) أى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل (قوله لا المعرفة) أى لأن التصديق هو المعرفة فقط التي هي لازمة لحديث النفس ، ولا أنها أيضا حديث النفس التابع للاعتقاد (قوله قال ولا يكفي الخ) هذا هو المقصود بالفتاوى للشارح من نقل عبارة ابن الحاجب والناسب فلا يكفي ليتفرع هذا الكلام على ما قبله إلا أن يقال لاحظ ابن الحاجب أن تلك القضية

مذهب الجهور - قوله تعالى - فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله الا هو - فأمر بالعلم لا بالاعتقاد وقد علمت الفرق بينهما ، وقوله - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقوله تعالى - لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما - وقوله - ليستيقن الذين أوتوا الكتاب - الآية ، واليقين بمعنى العلم ، وقوله - قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني - والبصيرة معرفة الحق بدليله ، فمن لم يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعا للنبي صلى الله عليه وسلم عملا بمقتضى عكس النقيض لموافق ، فلا يكون مؤمنا عند بعضهم ، ويدل أيضا عليه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله أمر عباده المؤمنين بما أمر به عباده المرسلين » ومعلوم أن التقليد لا يصح في حق عباده المرسلين ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله

حق في ذاته يبدون الالتفات لما قبلها (قوله مذهب الجهور) أى من أن المقلد كافر (قوله فأمر بالعلم الخ) فيه أن الآية لا تدل على أن العلم واجب وجوب الأصول بحيث إن من لم يحصل له العلم يكون كافرا فلا استدلال بها لا يتم (قوله الفرق بينهما) أى العلم والاعتقاد ، فإن العلم هو الجزم المطابق لدليل ، والاعتقاد الجزم لغير دليل (قوله فاعلم الخ) أى وخطاب الرسول خطاب للعرسل إليهم ، ويأتى البحث السابق هنا (قوله ليستيقن) أى يتيقن (قوله قل هذه سبيلي الخ) ظاهر على أن الوقف على اسم الجلالة ، وقوله : على بصيرة خبر مقدم لقوله أنا ، وقوله : ومن اتبعني مبتدأ خبره محذوف : أى على بصيرة : أى علم ، ومن المعلوم أن من من ألفاظ العموم ، فالعنى كل متبع على بصيرة ، فإذا جازنا على عكس النقيض الموافق الذى هو تبديل كل واحد من طرف القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف ، فنقول جفت كل من ليس على بصيرة ليس متبعا لى فتضم هذا العكس كبرى (١) إلى مقدمة صفرى مسلمة قائمة المقلد ليس على بصيرة ، وكل من ليس على بصيرة ليس بمتبع لى ينتج من الشكل الأول المقلد ليس بمتبع لى ، وإذا اتقى عن المقلد الاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، وإذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة بين الإيمان والكفر ، فالآية تدل على المدعى بواسطة القياس المنتج لما يستلزم المدعى (قوله الموافق) صفة لعكس معنى بذلك موافقته الأصل فى الكيف ، وهذا ليس بقيد إذ يصح عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الأول بنقيض الثانى والثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف ، فيقال هنا لاشئ من ليس على بصيرة بمتبع لى ، فتضم كبرى للصفرى السابقة ، هكذا المقلد ليس على بصيرة ولا شئ من ليس على بصيرة بمتبع لى ينتج من الشكل الأول لاشئ من المقلد بمتبع لى وإذا اتقى عن المقلد الاتباع له صلى الله عليه وسلم كان غير مؤمن ، وإذا كان غير مؤمن كان كافرا إذ لا واسطة ، لكن قد يقال الاتباع المنفى فى الموافق والمخالف هو الاتباع الكامل فلا ينتج الكفر ، بل عدم الإيمان الكامل (قوله فلا يكون مؤمنا) أى بل هو كافر إذ لا واسطة ، وهذا لازم النتيجة لانفسها ، فليس مفرعا على قوله : فمن لم يكن اسخ الذى هو عكس النقيض الموافق بل هذا مفرع على نتيجة القياس المطوى (قوله والبصيرة) أى هنا ، وقد تطلق على عين قائمة بالقلب (قوله المؤمنين) أى ما لا إلههم عند أمرهم بالإيمان ليسوا مؤمنين (قوله ومعلوم أن التقايد لا يصح في حق المرسلين) أى فكذلك فى حق المؤمنين ، وهذا توجيه الاستدلال بالحديث

دخل الجنة ، ولم يقل وهو يعتقد ، وكل آية في القرآن دامة للتقليد وأمرة بالنظر والاعتبار دليل على ذلك كقوله تعالى - قل انظروا - ، وقوله جل وعلا - أولم يتفكروا - وقوله سبحانه - إن في خلق السموات والأرض - الآية ، وحذر سبحانه المتأني بالنظر بخوف قرب موته ، فيفوته النظر بتأني ، فيموت غير مؤمن عند بعضهم ، فقال بعد قوله - أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء * وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم - وإجماع الصحابة أيضا دليل على وجوب النظر ، فإنها لم تزل تدم التقليد وتحذر منه ، وهو قول شائع بينهم من غير تكثير . وقال القاضي رضي الله عنه : التقليد في علم التوحيد محال ، لأنه إما أن يؤمر بتقليد من شاء ، أو بتقليد

لكن قد يقال المرسلون لم يقر بهم إلا العلم فلا يصح التقليد منهم بخلاف غيرهم ، فالحديث حينئذ لا يدل على أن التقليد لا يكفي (قوله دخل الجنة) أي ومن مات ولم يعلم بذلك لم يدخلها ، ولو كان معتقدا ذلك فيكون كافرا ، وقد يجاب بأن قوله : دخل الجنة : أي مع السابقين ، فإذا مات ولم يعلم بذلك بل اعتقده لم يدخل مع السابقين ، وهذا لا يدل على كفره (قوله وكل آية) مبتدأ خبره دليل ، والمناسب تقديم هذا قبل الاستدلال بالسنة لأنه من جملة الاستدلال بالكتاب (قوله دليل على ذلك) أي على مذهب الجمهور من كفر المقلد ، وفيه أن النعم كما يكون على ترك الواجب الأصلي يكون على ترك الواجب الفرعي ، وحينئذ فالآيات الدالة على التمسك لا تدل على كفر المقلد (قوله قل انظروا الخ) أي فهذا أمر بالنظر والأمر بالشئ نهي عن ضده ، فهذه الآية دامة للتقليد وأمرة بالنظر (قوله إن في خلق السموات الخ) هذه الآية لا تقتضي أن من لم يكن عنده الآيات الدالة على الصانع يكون كافرا (قوله وحذر الخ) أي أن التأخر بالنظر خوفاً من الله بقرب موته فيفوته النظر بسبب تأنيه وتأخيره فيموت كافرا (قوله المتأني) أي المتأخر ، وقوله : بالنظر متعلق به ، وقوله : بخوف متعلق بتحذر (قوله عند بعضهم) يقتضي أنه مؤمن عند البعض الآخر ، فلا يناسب موضوعه من تأييد القول بكفر المقلد ، فالأولى بإدخاله بقوله على الصحيح أو حذفه (قوله وأن عسى الخ) مقول قال : أي قال وأن عسى الخ بعد قوله : أولم ينظروا ، هذا بالنظر لعبارة الشارح . وأما بالنظر لنظم الآية فقوله : وأن عسى عطف على قوله - في ملكوت السموات والأرض - أي - أولم ينظروا - أي يتفكروا في قرب أجلهم المترقب حصوله بعسى (قوله أيضا) حقها التأخير عن قوله : دليل على وجوب النظر ، لأن معناها على التقديم كما أن غير الصحابة أجمع على ذلك ، مع أن غيرهم لم يجمع على ذلك (قوله فإنها) أي الصحابة الخ حلة لقوله دليل الخ ، وقد تبين بذلك العلة المجمع عليه : أي وإجماع الصحابة على ذم التقليد دليل الخ ، لكن قد يقال إن الوجوب فرعي ، وحينئذ فلا يكون الإجماع دليلا على الكفر كما أن التمسك على التقليد كذلك (قوله من غير تكثير) أي ممن سمع التمسك به بل أقره ، والإجماع السكوني حجة (قوله وقال القاضي الخ) الأولى إسقاطه لأنه إنما يناسب الرد على من يقول : إن التقليد في الأحكام الأصلية مأمور به ولا كلام لنفيه ، ولا يناسب الاتيان به دليلا على الدعوى التي هي عدم صحة الاكتفاء بالتقليد (قوله التقليد) الأولى الأمر بالتقليد ليناسب قوله : لأنه إما أن يؤمر الخ

الحق ، والأمر بتقليد من شاء يلزم منه أن من قلده كافرا يكون ممثلا ، وهو خلاف الاجماع ، وإن أمر بتقليد الحق : فاما أن يؤمر بتقليد الحق عند الله تعالى ، وإن لم يعلم هو كونه محقا أو بشرط علمه بكونه محقا . والأول من تسكين الحال . والثاني لا يعلم كونه محقا إلا بعد النظر القويم ، وإذا نظر خرج عن كونه مقلدا ، وإن قيل يؤمر بتقليد من غلب على ظنه أنه على الحق كما في الفروع لزم أن يكون كل من قلده مبتدعا ، أو كافرا بذاته على رجحان قوله في ظنه ممثلا ، والاجماع على خلافه اه . وأما ما اغتر به القائل بصحة التقليد من اكتفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم بإجراء أحكام الاسلام ، ورفع القتال بمجرد النطق بكلمتي الإيمان من غير بحث منهم على السرائر ، فلا دليل فيه ، لأن ذلك إما هو من باب اجراء الأحكام على المظان والظواهر ، وليس كلامنا فيه ، وإما كلامنا فيما بين العبد وربّه وفيما ينجمه من الخلود مع سائر الكفرة في النار ، وقد أجرى النبي صلى الله عليه وسلم أحكام الاسلام على من قطع فيه بأردى كفر من المنافقين ، ولم يدل ذلك على أنهم كذلك في الآخرة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : فانها في الآخرة غير مخلصة عند كثير من المحققين : أي وأما في الدنيا : فبني أحكامها على الظواهر ،

(قوله الحق) أي القائل بالحق (قوله وهو خلاف الاجماع) أي ومخالفه باطل وإذا كان اللازم وهو أن مقلد الكافر يمثل باطلا ، فيلزم المزموم ، وهو الأمر بالتقليد لمن يشاء كذلك (قوله هو) أي من أمر بالتقليد (قوله والأول من تسكين الحال) أي وهو باطل ، فالمزموم وهو الأمر بالتقليد كذلك ، والأولى أن يقول : والأول من التسكين بما لا يطاق لأنه ليس في قدرته العلم بالحق عند الله ، والتسكين بما لا يطاق باطل (قوله إلا بعد النظر القويم) أي في أقواله التي يقلده فيها حتى يعلم حقيقتها ، ولا شك أنه إذا نظر فيما ذكر وعرف حقيقته كان عارفا ، والترض أنه ليس يعارف . هذا خلف لأنه جمع بين النقيضين (قوله ممثلا) خبر يكون ، وقوله : مبتدعا مفعول قلده ، وقوله : على رجحان قوله : أي المبتدع ، وقوله : في ظنه : أي المقلد (قوله بكلمتي الإيمان) من إضافة الدال للسندول والدلالة ظنية ، والمراد بهما كلمتا الشهادتين (قوله من غير بحث منهم على السرائر) أي عن عقائد الناطق بالشهادتين السرورة : أي الخفية في قلبه ، هل هي عن دليل أم لا ؟ فلو لا أن التقليد كاف لما اكتفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمجرد النطق بما ذكر ، بل سألوا عن السرائر ، هل هي عن دليل أم لا ؟ (قوله على المظان والظواهر) أي لأعلى البواطن ، فقد سكت عن الباطن ولم يتعرض له ، فهو محتمل لأن يكون مافيه كفرا ، والمظان جمع مظنة : أي الحل الذي يظن منه أنه عالم في الباطن ، فعطف الظواهر عليه مرادف (قوله وإما كلامنا الخ) أي هل يكفي فيه التقليد أو لابد من المعرفة (قوله وقد أجرى الخ) علة لقوله إنما هو الخ ، فهو من جهة مستند قوله : فلا دليل عليه (قوله بأردى كفر) هو النفاق (قوله ذلك) أي إجراء الأحكام (قوله على أنهم كذلك) أي مسلمون : أي ومثلهم المقلدون ، فأجرى الأحكام عليهم لا يدل على أنهم مسلمون في الآخرة (قوله وإلى هذا المعنى) أي الاكتفاء بالتقليد نظرا للظواهر (قوله أشرت الخ) المراد بالإشارة ما قبل الصريح ، لا ما لا يدل

وعلى هذا قال الغزالي : لا تحرك عقائد القوم ويتركون على ما هم عليه : يعني لأن السنة مضت بعدم البحث عن الضائر ، وإنما تنكشف في الآخرة يوم تبلى السرائر ، وإنما يجب بث العلم لمن سأل وكان أهله لا لمن أعرض عنه أولم يكن أهلا ، ويعنى والله أعلم ما لم يظهر المنكر في عقائدهم كزماننا هذا ، فيجب تغيير المنكر والتلطف في تعليمهم الحق بما تسعه عقولهم ، وقد جعل الله تعالى في الألفاظ والأدلة سعة ، فكل يخاطب على قدر فهمه والله المستعان ، واحتج بعضهم ممن يميل إلى صحة القول بالتقليد ، بل ويرى رجحانه على درجة الاجتهاد والنظر في علم التوحيد بأوجه : أحدها : أنا نقطع أن أبا بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

عليه اللفظ إلا بالقرآن البعيدة ، وهذا المعنى مفهوم قوله : غير مخصصة في الآخرة (قوله وعلى هذا) على للتعليل : أى ولكون الأحكام الدينية مبنية على الظواهر ، أولكون السنة جارية على اناطة الحكم بالظاهر وعدم البحث عن السرائر ، فارجع اسم الإشارة محتمل لما ذكر (قوله قال الغزالي) بتشديد الزاى وتحقيقها (قوله لا تحرك الخ) أى لانصلهم الدليل العقلى ، بل نبقى عقائدهم على ما هم عليه من صحة أو فساد في الباطن لبناء الأحكام الدينية على الظواهر ، هذا مراد الشارح بقول الغزالي ، لكن فيه أن مراد الغزالي أن اعتقاد العوام صحيح لكفاية التقليد فلا تحرك عقائدهم لأنها لو حركت ربما تخلخل اعتقادهم (قوله يعنى) أى يقصد الغزالي ببقاء عقائد العامة على ما هم عليه (قوله لأن السنة الخ) وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تحرك عقائد العوام ، بل يتركون على ما هم عليه من صحة أو فساد ، وليس مراد الغزالي بقوله : لا تحرك الخ كون التقليد كافيا بحيث يكون كلامه دليلا على الاكتفاء بالتقليد . هذا مراد الشارح ، وفيه أن التقليد عنده كاف والنظر مستحب كما علمت (قوله يوم تبلى) أى تختبر (قوله وإنما يجب الخ) جواب عن سؤال ورد على ظاهر كلام الغزالي . وحاصله أن قوله : لا تحرك الخ يقتضى النهى عن بث العلم مع أن السنة ثبت فيها بث العلم (قوله لا لمن أعرض الخ) أى والعوام لا يخلو حالهم عن أحد هذين الأمرين ، وحينئذ فلا يجب بث العلم لهم فلا تحرك عقائدهم . لكن قد يقال من العوام من يسأل ويكون فيه أهلية (قوله المنكر) كاعتقاد أن الصحابي نبي (قوله تغيير المنكر) وذلك يكون بتعليم العلم (قوله والتلطف) أى الرفق وعدم العنف (قوله وقد جعل الخ) الواو تعليلية أى فالطريق الموصلة للعلم لهم واسعة ، لأن الله قد جعل الخ ، وهذا دفع لما يقال ان قوله : والتلطف الخ يناق ماصرا من أن العوام ليسوا أهلا للتعلم . وحاصل الجواب أنه جعل في الأدلة سعة ، فما القاطع ويحمل عليه ماسبق ، ومنها إقناعي وعليه يحمل قوله : بما تسعه الخ ، فتخاطب العوام بالإقناعي (قوله والأدلة) عطف مرادف (قوله ممن يميل إلى صحة القول بالتقليد) هذا صادق بأن يكون ذلك القائل يرى أن النظر واجب وجوب الفروع ، وأن المقلد مؤمن عاص ، وصادق بأنه يرى أن النظر مستحب أو مكروه أو خلاف الأولى (قوله بل ويرى الخ) اضراب انتقالي أى حيث كان يرى رجحانه ، فالتقليد مندوب والنظر مكروه أو خلاف الأولى (قوله درجة الاجتهاد) الاضافة للبيان وعطف النظر عليه عطف تفسير ، فالمراد النظر في علم

ماتوا ولم يعرفوا الجواهر والعرض ، ونقل عن الأستاذ ابن فورك أنه قال : لولم يدخل الجنة التي عرضها السموات والأرض الا من يعرف الجواهر والعرض لبقيت خالية . الثاني أنه حكى عن بعض السلف أنه قال : عليكم بدين العجائز ، وحكى عن الامام الفخر أنه قال عند موته : اللهم ايمان العجائز . وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لرجل سأله عن الأهواء : عليك بدين السبي الذي في الكتاب ودين الاعرابي ودع ماسواهما . الثالث : أنا نجد بعض المقلدين أقوى ايمانا وأرسخ اعتقادا ممن نظر في علم التوحيد . قلت لا يخفى فساد ما تمسك به على كل موقف . أما الثالث : وهو رجحان ايمان بعض المقلدين على ايمان من نظر ، فهو من المصادر

التوحيد ، لا يذلل الوسع في تحصيل الأحكام الفرعية وغيرها (قوله ماتوا ولم يعرفوا الخ) فالحالة القائمة بهم حالة تقليد ، فلولا أنها أشرف الحالات لما ارتكبوها ، فهذا يدل على أن التقليد أرجح مع أن الاستدلال على حدوث العالم المتوقف عليه الاستدلال على وجود الله متوقف على معرفة حقيقتهما (قوله الجواهر والعرض) أى حقيقتهما ، وحقيقة الأول مقام بنفسه ، سواء كان مركبا وهو الجسم ، أو بسيطا وهو الجوهر الفرد ، وحقيقة الثاني مقام بغيره (قوله ونقل) أى بعضهم ففاعله مستتر عائد على البعض ، ويقرأ أيضا بالبناء للمجهول (قوله ابن فورك) بضم الفاء وفتح الراء من تلامذة الأشعري (قوله خالية) أى في حكم الخالية لأنه لا يدخلها حيث لا العارفون لا المقلدون ، والعارفون قليل ، وإذا كان أكثر الأمة المشرفة على التقليد ، فيكون التقليد أرجح (قوله عليكم بدين العجائز) أى والعجائز شأنهن التقليد ، وحيث أن يكون هو الأرجح لأنه قد أمر به بعض السلف (قوله اللهم ايمان العجائز) هو الايمان التقليدى : أى اللهم ارزقنى إيمانا كإيمانهم في التقليد ، فالنخر قطع عمره في النظر والاشتغال بعلم الكلام ، وقد طلب التقليد عند القدوم على الدار الآخرة ، فلولا أنه أرجح ما طلبه (قوله عن الأهواء) أى عن أهل الأهواء جمع هوى ، والمراد بهم أهل الآراء الذين يقعون رأيهم في العقائد ، والسؤال عن اتباعهم وعدمه فقال للسائل : لا تتبعهم وعليك بدين السبي الخ (قوله بدين السبي) المراد بدينه التقليد (قوله الذى في الكتاب) بضم الكاف وشد الناء : أى المكتب : أى محل التعليم ، ويحتمل أنه جمع كاتب ، وفي معنى من : أى الذى من جهة الكائين ، واحتراز بهذا القيد عن الأولاد الذين شأنهم اللعب ، فإنه لا يؤمن عليهم من الاعتقاد الفاسد لعدم وجود مؤدب لهم يعلمهم (قوله ودين الاعرابي) أى الذى هو التقليد ، فلولا أن التقليد أرجح ما أمر به عمر بن عبد العزيز الذى هو عدل قبل كلامه ويحتج به (قوله ماسواهما) أى ماسوى دينهما (قوله أقوى الخ) فالتقليد أرجح (قوله على كل موقف) وأما غير الموفق فر بما يعتقد صحته ، وفيه تلويح بدم المستدل بتلك الأدلة حيث جعله غير موفق (قوله أما الثالث) أى أما بيان إبطال الدليل الثالث (قوله وهو رجحان الخ) هذا هو الدعوى لا الدليل ، فالأولى أن يقول : وهو قوة ايمان بعض المقلدين وأرسخية اعتقادهم (قوله من المصادر) هى أخذ المدعى جزءا من الدليل ، وهنا جعل صغرى الدليل نفس الدعوى ، لأن الصغرى قائلة بعض المقلدين إيمانه أقوى ، وأقوى بمعنى أرجح ،

عن المطلوب لأن جمهور الأئمة يرون وجوب النظر وتحريم الاقتصار على التقليد ، وبعضهم يرى أن لا إيمان المقلد أصلاً ، فكيف يدعى رجحانه ، وأيضاً فلما لا يدخل تحت فهم عاقل أن الجزم المستند إلى مجرد التقليد ، ومن لازمه قبول احتمال النقيض يكون مساوياً للجزم الذي أنتجته البراهين بحيث لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه ، ولعله أراد بعض من لم ينظر من أولياء الله تعالى وخرقت في حقه العادة ووهب له من المعارف ما لا يتوصل إليه بالنظر حتى صارت علوم الناظرين بالنسبة إلى ما أعطى من العلوم كلاً شيئاً ، وإذا أراد هذا فليس هو من محل النزاع لأن نزاعنا في المقلد . وهذا الذي ذكر ليس بمقلد ، بل هو كالناظر في أن الحاصل له علم لا اعتقاد وتوقف العلم غير الضروري على النظر إنما هو بحسب العادة ، ويجوز في قدرة الله تعالى أن يجعل العلوم النظرية لمن شاء ضرورة بحيث لا يفتقر في تحصيلها إلى نظر الآن تجوز مثل هذا الخارق الذي لم يعط إلا للنادر من الأولياء لا يسقط وجوب النظر في حق من لم يحصل له هذا المقام ، والذي جرت به العادة وأمر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة ، وهو الاجتهاد في النظر والتعلم من العلماء والتزام التعبد في الدرس .

فتكون نفس الدعوى ، وهي إيمان المقلد أرجح (قوله لأن جمهور الأئمة الخ) فيه أن هذه العلة في مقام ، والمصادرة ، وهي المعلل مقام آخر ، فالمناسب في التعليل أن يقول : لأنه قد أخذ المدعى جزءاً من الدليل إلا أن يقال في كلام الشارح حذف واو ، والأصل ولأن جمهور الخ ، فهو بيان ثاب لنسب الثالث . وحاصله أن العلماء قسمان : منهم من جعل التقليد كفراً ، ومنهم من جعله حراماً ، فكيف يجعله هذا المستدل راجحاً . ثم إن قوله : لأن الخ يهدم ما أسسه في هذا الكتاب من أن المقلد كافر ، وكذا قوله : وبعضهم الخ ، حيث حكاه عن البعض (قوله وجوب النظر) أى وجوب الفروع بدليل قوله : وتحريم الخ (قوله أصلاً) أى لا كاملاً ولا متأسلاً (قوله فلما لا يدخل الخ) حاصله أنه لا يدخل تحت فهم عاقل أن التقليد مساو للنظر فضلاً عن أن يكون راجحاً عليه ، فكيف يدعى ذلك القائل أنه راجح عليه جزماً (قوله ومن لازمه الخ) فيه أن اللازم نفس الاحتمال ، فالأولى إسقاط قبول (قوله احتمال النقيض) أى بتشكيك مشكك (قوله بحيث لا يحتمل الخ) أى لا يحتمل متعلقه الخ ، مثلاً الجزم بوحداية الله الحاصل بالدليل لا يحتمل النقيض لاذنها لكونه جزماً ولا خارجاً للمطابقة ولا بتشكيك مشكك للدليل ، فالذي يحتمل هذه الأمور إنما هو متعلق الجزم كالوحداية . أما الجزم فيتعلق به وجه واحد وهو عدم الاحتمال فاندفع بتقدير متعلقه ما يقال قضية كلام الشارح أن الجزم المستند للبراهين يتعلق به وجوه ، وذلك الجزم لا يحتمل النقيض بوجه من تلك الوجوه مع أنه لا يتعلق به الاوجه واحد وهو عدم الاحتمال (قوله ولعله) أى المستدل (قوله أراد) أى بالمقلد بعض الخ ، وهذه ارادة بعيدة لأن الجماعة الذين خرقت في حقهم العادة لا يقال لهم مقلدون (قوله في أن الحاصل الخ) بيان لوجه الشبه (قوله وتوقف العلم الخ) جواب عما يقال : كيف هذا مع أن العلم النظري يتوقف على نظر (قوله ويجوز الخ) تعليل لقوله إنما هو بحسب الخ (قوله بحيث الخ) وليس المراد أن ذاتها نصير ضرورية لثلاً يلزم قلب الحقائق (قوله لا يسقط الخ) فالنظر واجب عليه ، وكله وعدم تطايه للنظر محذوراً تحرق العادة حرام عليه (قوله في النظر) أى في المطالعة (قوله التعبد في الدرس)

والرحلة في طلب الفوائد ، وقد روى في الحديث « لا يستطاع العلم براحة الجسم ، واطلبوا العلم ولو بالصين » وورد « انما العلم بالتعلم » . وقال الله تعالى لنبيه يحيى عليه السلام - يا يحيى خذ الكتاب بقوة - وقال لكليمه موسى عليه السلام - وكتبنا له في الألواح - الى قوله - فخذها بقوة - وقال جلّ وعلا - فاولا نفر من كل فرقة منهم - الآية ، وكان السلف الصالح يرحل أحدهم لطلب الفائدة الواحدة مسيرة شهر ، ولقد سافر كليم الله عليه السلام مع ما أعطى من علم كل شيء للقاء الخضر عليه السلام حتى مسه التعب في ذلك . وقال - لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا - وان أراد بالإيمان ما ينشأ عنه من أعمال البر ، وأن بعض المقلدين يتحفظ من المعاصي ويلتزم من القيام بالأوامر ما لا يوجد في كثير من العلماء فسلم ، لأن الانتفاع بالعلم انما هو بيد الله وليس بين العلم والعمل ربط عقلي إلا أن هذا لا يقدح في وجوب العلم ولا في شرفه ، وليس العلم هو الذي حمل العالم على المخالفة حتى يقدح في شرفه ، ولا التقليد هو الذي حمل المقلد على الموافقة حتى يدهي شرفه ، بل انما يحمل العلم في الحقيقة لوصاحبه التوفيق على الموافقة . ثم إن هذا العالم المخالف بالجوارح هو أحسن حالا من المقلد الموافق ، لأن المقلد قال الجمهور بعدم صحة إيمانه فلا يكون له عمل ، ولقليل العمل مع العلم أفضل من كثير العمل بلا علم بل لا أثر للعمل الخالي عن العلم أصلا

أى في حالة التدريس بأن يصفى لكلام شيخه ويترك الكلام والنوم والتفكير مثلا (قوله والرحلة) أى ان لم يكن في بلد المتعلم من يعلمه وإلا فلا (قوله وقد روى الخ) شروع في الاستدلال على أن العلم لا يحصل إلا بالطرق المذكورة (قوله لا استطاع) أى يحصل (قوله براحة الجسم) الباء بمعنى مع : أى بل لابد من الاجتهاد في النظر والتعب في المرس (قوله ولو بالصين) أى التي هي بلدة بعيدة ، ففيه دليل على طلب الرحلة لتلقى العلم (قوله بالتعلم) أى فلا بد من التلقى عن الأشياخ (قوله بقوة) أى اجتهاد فهذا دليل للاجتهاد والتعب (قوله فاولا نفر الخ) دليل على الرحلة (قوله مسيرة شهر) المراد مدة طويلة (قوله علم كل شيء) أى ما يحتاج له في دينه ، وأما سفره للخضر فامعرفة العلوم الباطنية (قوله الخضر) بفتح فكسر المعتمد أنه نبي ، وقيل ولى (قوله وإن أراد الخ) أى من قال إنا نجد بعض المقلدين أقوى إيمانا من بعض الناظرين (قوله بالإيمان) الأولى بقوة الإيمان (قوله ما ينشأ) الأولى كثرة ما ينشأ (قوله من العلماء) المناسب من الناظرين ، وان كان الناظرون هم العلماء (وليس الخ) علة لكون الانتفاع بيد الله (قوله عقلي) أى ولا عادى (قوله إلا أن هذا) أى عدم وجود كثرة العمل في كثير من العلماء مرتبط بقوله فسلم ، وقوله : في وجوب العلم : أى المعرفة بالنظر (قوله في شرفه) أى العلم على التقليد (قوله وليس الخ) تعليل لما قبله (قوله على المخالفة) أى للشارع أو لأمره (قوله على الموافقة) أى موافقة الأمر أو الشارع ، وهذا متعلق بقوله يحمل (قوله ثم ان هذا العالم الخ) دفع لما يتوهم أن المقلد العامل أفضل من العالم غير العامل لأن ثمرة العلم العمل (قوله هو أحسن الخ) لأنه اتفق على صحة عمله ، والمقلد قيل بعدم إيمانه فلا صحة لعمله ، وقيل بسعتهما والعمل المتفق على صحته أحسن من المختلف فيه (قوله بل لا أثر للعمل الخالي عن العلم) وذلك كعمل المقلد ،

وقد شدّد رهبان النصارى ومن في معناهم من الجبهة على أنفسهم في الدنيا تشديدا عظيما ، ومع ذلك لا ينفهم شيئا في الآخرة . ثم لوجئنا لعدّ المحاسن والأعمال التي اتصف بها أكثر العلماء من أئمة المسلمين ومشايخ الأولياء الذين هم قدوة المتقين ومالهم من العلوم ، ثم بثنا تعليمنا وتأليفنا وجهادا لكل مبطل حتى انقطع من كل جاهل ومبتدع التشوف الى الاختلاس من الدين لغاب في أدنى مكرمة لهم جيع أعمال عامة المسلمين . لكن مشاهدة هؤلاء المتشبهين بأهل العلم وليسوا منهم ، وعزة وجود أهل العلم على الحقيقة هي التي جسرت الجاهل بمناقب من مضى من أئمة المسلمين على ذكر

والمراد بالعلم : العلم المتعلق بالعمل ، وقوله : أصلا راحع لقوله لا أثر الخ (قوله وقد شدّد الخ) تحليل لقوله ، بل لا أثر الخ ، وفي هذا التحليل نظر إذ فيه جعل الدليل عين الدعوى ، وهي أعمال المقلدين لا تنفعهم (قوله ومن في معناهم) أي كالمقلدين فانهم كالرهبان في أن كلا كافر وإن اختلف المعتقد (قوله تشديدا عظيما) أي بكثرة العمل (قوله لا ينفهم شيئا في الآخرة) أي لكونهم كفارا في الواقع (قوله ثم الخ) أي ثم بعد ذكر ماضى أقول لك لوجئنا الخ ، فالترتيب ذكرى (قوله لعدّ المحاسن) أي الأعمال الحسنة فعطف ما بعده عليه تفسيرى (قوله ومشايخ الأولياء) أي كبارهم كالأئمة المجتهدين (قوله الذين هم) أي مشايخ الأولياء (قوله المتقين) هم الأولياء فيما مر (قوله ومالهم) عطف على المحاسن (قوله ثم بثنا) عطف على العلوم (قوله وجهادا لكل مبطل) أي من المعتزلة والفلاسفة ، فكل ما يقيم واحد منهم شبهة يبطلها العالم فابطالها جهاد (قوله من كل جاهل ومبتدع) المحل للضمير بأن يقول منه : أي المبطل ، وأظهر إشارة إلى أن ذلك المبطل جاهل : أي جهلا مركبا لأنه الذي له قدرة على إقامة الشبه ، ومبتدع (قوله إلى الاختلاس) أي الاختطاف ، وقوله : من الدين : أي من أطرافه وهذا كناية عن أخذهم شيئا من أمور الدين وتأويلهم لها لأجل احتجاجهم ، وذلك كقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - فاقولوا ناظرة بمنظرة انعام ربها (قوله اغاب الخ) جواب لو من قوله ، ثم لوجئنا الخ : أي تعرضنا والبكرمة بضم الراء الوصف الحميد من علم أو عمل ، وقوله : جميع أعمال الخ فاعل غاب ، ومعنى غياب جميع أعمال العامة الخ أن ثواب الخصلة الواحدة أعظم من ثواب فعل جميع العامة وهم من عرفوا العقائد بالأدلة الاجالية ، وإلا فالمقلد لأعمل له (قوله لكن الخ) أي اقاتل بأن عمل المقلد أكثر من عمل العلماء له عذر وهو مشاهدة الناس المتشبهين في الهيئة بالعلماء وليسوا بعلماء في الواقع فاعتقد أنهم علماء لكونهم على هيئتهم وهؤلاء الناس تصدر عنهم المعاصى بكثرة فلذا قال ان عمل المقلد أكثر من عمل العلماء (قوله وعزة) عطف على مشاهدة (قوله هي الخ) المناسب هما اللتان جسرتا : أي مشاهدة ما ذكر وعزة وجود من ذكر ، وقد يقال أفرد باعتبار رجوع الضمير للحالة المشتملة على الأمرين ، والمراد بالجاهل اين ذكرى القائل ان عمل المقلد أكثر من عمل العالم ، وكان معاصرا للمؤلف (قوله بمناقب الخ) متعلق بالجاهل : أي انه جاهل بذلك فقط لأنه غير عالم إذ هو من أكابر العلماء ، والمناقب جمع منقبة وهي الخصلة الحميدة كالعلم والعمل الصالح (قوله على ذكر) متعلق

مترهني العامة في معرض ذكر العلماء الراسخين رضى الله عنهم ونفعنا بهم وحشرنا في زميرتهم .
 وأما الثاني : وهو محاكاة عن بعض السلف من قوله : عليكم بدين العجائز فلا دليل فيه أيضا على
 صحة التقليد ، لأن مراد هذا القائل الأمر بالتمسك بما اجتمع عليه السلف الصالح من الصحابة
 والتابعين حتى وصل علمه إلى من ليس أهلا للنظر كالعجائز والصبيان في الكتاب ، والأعراب
 أهل البدو ، وترك ما أحدثته المبتدعة من القدرية والمرجئة والجبرية والروافض وغيرهم عن
 لوجوده في أعصار السلف الصالح خاصهم وعامهم ، وذكر أمثلة ذلك على الاستيفاء بطول .
 ولتذكر البعض ليتبين به المراد ، فمن ذلك ما أحدثه

يجسرت (قوله مترهني العامة) من اضافة الصفة : أى العامة المترهين : أى المتشبهين بالرهان
 من جهة أن علمهم لا ينفعهم (قوله في معرض الخ) المعرض بكسر الميم وفتح الراء الثوب الذى
 تعرض فيه العروس ليلة السخول على زوجها استعير هنا للصفة وفى معنى الباء متعلقة بذكر الأول
 و اضافته لذكر بيانية : أى تجسر على ذكر العامة بوصف العلماء الذين شأنهم أن يوصفوا به
 فقال لهم محافظون على الأوامر واجتنب النواهي أكثر من العلماء (قوله في زميرتهم) أى
 جماعتهم (قوله وأما الثانى) أى ، وأما بيان فساد الدليل الثانى : أى بعضه لأنه لم يبين فساده
 كله كما هو ظاهر (قوله فلا دليل الخ) أى فنقول فيه انه لا دلالة فيه (قوله أيضا) أى كالثالث
 (قوله على صحة التقليد) ويلزم من نفي دلالة على صحة التقليد نفي دلالة على أرجحته على
 الظرف تم رد دعوى المحتج بتمامها (قوله لأن الخ) توجيه لقوله فلا دليل فيه الخ (قوله هذا
 القائل) أى الذى قال عليكم بدين العجائز وهو بعض السلف (قوله بما) أى بالعتقاد الذى الخ
 والمراد التمسك بها على وجه النظر لاعتلى وجه التقليد (قوله حتى وصل علمه) الاضافة بيانية
 والعلم بمعنى المعلوم لأن الصبيان في الكتاب والعجائز والأعراب ليسوا أهلا للعلم (قوله أهل
 البدو) وصف كاشف (قوله وترك الخ) عطف على التمسك : أى والأمر بترك الخ (قوله
 القدرية) أى القائلين ان للعبد قدرة اختيارية مؤثرة (قوله والمرجئة) أى القائلين ان الوعيد
 الواقع في القرآن والسنة ليس على حقيقته بل المقسود منه الزجر عن المعصية فأرجحوا النص : أى
 أحروه وألغوه عن الاعتبار (قوله والجبرية) أى القائلين ليس للعبد قدرة أصلا وانه مجبور
 ظاهرا وباطنا (قوله والروافض) رفضوا بيعة زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن
 علي حيث لم يوافقهم على النحرى من أنى بكر وعمر وقال لهم كانا وزيرى جدى (قوله وغيرهم)
 كالحرورية نسبة لحرورة قرية قريبة من الكوفة خرج أهلها على سيدنا على وخالفوه في أحكامه
 وقالوا بتكفير مرتكب الكبيرة (قوله ممن لا وجود له الخ) أى لا وجود لمجموعهم ، وإلا فقد
 أدرك على زمن المبتدعة وأفحمهم وهذا بيان المبتدعة وأفرد ضمير له نظرا للعظم من (قوله
 خاصهم الخ) بدل من السلف الصالح ، وخاصهم من كان منهم مجتهدا ، وعامهم من ليس كذلك
 (قوله وذكر أمثلة ذلك) أى المحدث الذى أحدثته المبتدعة ، وظهره أن المحدث أمر كل من يقين
 بالأمثلة مع أنه جزئيات ، فالأولى حذف أمثلة (قوله ليتبين به المراد) أى في الجملة ، وإلا فالمحدث
 كثير ، فذكر بعضه لا يتبين به جميع الجزئيات الخارجية (قوله فمن ذلك) أى المحدث

المعتزلة من تقييد إرادة الله جلّ وعلا بالطاعة ، وأن الكفر والمعاصي لم يردهما الله تعالى ، وإنما العباد أوقعوا ما لم يرد الله جلّ وعلا ، ومعلوم أن هذه ضلالة لامستند لها ، وإنما الذي اشتهر في زمن السلف الصالح ، وتلقاه منهم الخلف ، ولهج به الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، والحرّ والعبد والحاضر والبادي حتى صار كأنه معلوم من دين أئمة المسلمين ضرورة يلهج به من عرف معناه ومن لم يعرف : وقوع الكائنات كلها بإرادة الله تعالى ، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن حتى أن جهلة العصاة يعتذرون عن معاصيهم بإرادة الله تعالى ذلك منهم ، ولو أراد الله بهم خيرا لما عصوا ، ونحو هذا ما أنكره المعتزلة من جواز العفو عمن مات مصرا على المعاصي وانكار الشفاعة له ، وإنكار خلق الجنة والنار ومثل هذا كثير في العقائد ، ويدل قطعا على هذا التأويل الذي ذكرناه إتيان عمر بن عبد العزيز بمثل هذا جوابا للسائل عن الأهواء ، فكأنه قال له عليك في الدين بما كان عليه السلف الصالح ، وتلقاه منهم الخلف ودع ما يناقض ذلك مما أحدثه المبتدعة بل تقول هذه الألفاظ التي اغتر بها من مال إلى التقليد

(قوله المعتزلة) فرقة من القدرية (قوله من تقييد إرادة الله الخ) أي كونه مريدا فلا بد من التأويل بذلك لأنهم يثبتون ذلك دون الإرادة لانكارهم صفات المعاني (قوله أن هذه) أي المقالة وهي أن الكفر والمعاصي الخ (قوله لامستند لها) أي في الشرع ، وإنما مستندهم أن الأمر هو الإرادة : أي عين كونه مريدا وهذا باطل (قوله ولهج به الصغير) بكسر الهاء كفرح : أي فطق به نطقا متكررا متولعا به (قوله حتى صار كأنه الخ) محط الكائنية قوله : ضرورة (قوله من عرف معناه) أي تصوّره وأدركه عن دليل (قوله ومن لم يعرف) أي بالدليل (قوله وقوع الكائنات) خبر عن قوله الذي اشتهر (قوله وأن الخ) عطف على وقوع (قوله حتى أن جهلة العصاة الخ) وصفهم بالجهل مع أن اعتذارهم حتى لأنهم قصدوا إثبات الحجة لأنفسهم ولا حجة للعبد على الله ، ولأن مقتضى الشرع نسبة العصية للنفس والتوبة منها (قوله ونحو هذا) أي ما أحدثته المعتزلة من القول بعدم إرادة الله للمعاصي والكفر (قوله وانكار الخ) بالرفع عطف على ما في قوله ما أنكره ، والضمير في له لمن مات مصرا (قوله وانكار خلق الجنة والنار) أي الآن فلا ينافي أنهم يقولون بوجودهما في المستقبل (قوله ومثل هذا) أي الحديث المذكور (قوله كثير) منه قول المعتزلة إن العبد يخلق أفعال نفسه (قوله ويدل قطعا الخ) فيه فظهر لأن ما قاله عمر بن عبد العزيز من جلة ما استدلل به القائل بصحة التقليد وأرجحيته على النظر فهو محتاج للتأويل أيضا فكيف يدل قطعا على التأويل بل في كلام بعض السلف مع أنه محتاج للتأويل أيضا . وأجيب بأنه وإن كان محتاجا للتأويل في حدة ذاته لكن إتيان عمر به جوابا للسؤال عن أهل الأهواء دلّ على ما قاله الشارح وإن تمسك به المخالف (قوله بمثل هذا) أي بمثل قول بعض السلف عليكم بدين الهجاء ، والمراد المبالغة من حيث المعنى لا اللفظ لأن عمر قال عليكم بدين الصبي والأعرابي ، ولم يقل عليكم بدين الهجاء (قوله فكأنه قال الخ) فهو أمر بما تمسك به السلف على وجه النظر لاعلى وجه التقليد (قوله بل تقول الخ) اضرب انتقالي وفيه أن ما قبل بل من أن المراد الأمر بالتمسك بما عليه السلف لا الأمر بالتقليد يستفاد منه أن

وحذر من النظر في التوحيد هي في الحقيقة حجة عليه لاله ، لأن علماء السنة رضى الله عنهم إنما ألفوا في علم التوحيد ليثبتوا للناس ما كان عليه السلف الصالح ، وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع دينا لعجائزهم وامأئهم وأهل بدوهم وسبيان كتابهم ، وزادوا بأن حصنوه بالبراهين العقلية التي تنتهى إلى ضرورة العقل بحيث يخرج من أنكرها من ديوان العقلاء ، وبالأدلة النقليّة القطعية فما تقبل فيه منهم رضى الله عنهم ، فهم جعلوا على حوز دين الاسلام أسوارا لما قدمت جيوش المبتدعة التي لا تحصى كثرة تريد استلاب ذلك الدين وإبداله بجهالات

هذه الألفاظ حجة عليه لاله فما قبلها عين ما بعدها وهذا لا يصح . ويجب بأن قوله بل نقول : أى صراحة بخلاف ما قبل بل فإنه يعلم منه ضمنا أنه حجة عليه (قوله وحذر من النظر) لأنه يرى أنه مرجوح (قوله هي في الحقيقة الخ) مقول القول ، وقوله : حجة عليه : أى بعد التأويل الذى قلناه وإلا فهي بحسب ظاهرها حجة له (قوله لأن علماء السنة الخ) فيه أن هذا ينتج أنه حجة له لا عليه حيث قال وزادوا الخ فإنه يقتضى أنه كان قبل أن يحصنوه خاليا من البراهين فيكون تقليدا لمقتضاء أن السلف كانوا يعتقدونه على وجه التقليد وحينئذ فهو حجة للقاتل بصحة التقليد لاحجة عليه كما قلنا أولا . ويجب بأن المراد بدين العجائز الخ الذى كان عليه السلف الصالح الدين الخالص ، والمعرفة الصافية من الشبه أى الاعتقاد الجازم عن دليل اجالى مركوز في نفوسهم والذى زاده النظر إنما هي براهين تفصيلية على طريق المناطقة صونا لها عن الشبه وحينئذ فالأمور به المعرفة لا التقليد فصار هذا المستدل يستدل على الاكتفاء بالتقليد وعدم وجوب المعرفة بالأمر بالمعرفة ولا يخفى أن الأمر بالمعرفة حجة عليه لاله (قوله حصنوه) أى ما عليه السلف (قوله العقلية) وصف كاشف (قوله إلى ضرورة) أى مقدمات ضرورية : أى يحكم العقل بضرورتها (قوله بحيث يخرج الخ) أى لانتهاؤها للضرورة ، وهذه الحجة لازمة لما قبلها وحيث خرج عن ديوان العقلاء فلا يلتفت لدعواه (قوله ديوان العقلاء) الديوان الدفتر الذى تضبط فيه الأشياء فشبّه العقلاء بتلك الأشياء واثبات الديوان تخيل ، فالعقلاء كأهم مكتوبون في دفتر ومن أنكر تلك البراهين محي من ذلك الدفتر لكونه صار غير عاقل (قوله فيما الخ) أى في العقائد التي تقبل الأدلة فيها ، فالصلة جرت على غير من هي له فكان عليه الابرار بأن يقول تقبل هي ، والعقائد المذكورة هي السمع والبصر والكلام ومعنوياتها وأحوال الآخرة (قوله فهم جعلوا الخ) إضافة حوز بيانية وهو بمعنى محروز ، وقوله : أسوارا : أى أدلة ففيه استعارة مصرحة ، والجامع الصون من الخلل ، وحينئذ فقوله فهم جعلوا الخ راجع في المعنى لقوله بأن حصنوه الخ ، فلو حذفه لكان أحسن لخلق الكلام من التكرار ويكون قوله لما قدمت الخ طرفا لحصنوه (قوله دين الاسلام) أى دين أهله ، والمراد بالدين النسب التامة الاعتقادية ، والمراد بالاسلام الاقياد (قوله لما) أى حين ، وقوله : قدمت : أى ظهرت (قوله جيوش المبتدعة) أى الجماعات الكثيرة منهم (قوله كثرة أفرادها) أى كثرة أفرادها أو من جهة كثرتها فهو نصب على نزع الخافض أو تمييز (قوله استلاب) أى اختطاف (قوله وإبداله بجهالات) تفسير لقوله استلاب الخ ، والمراد بالجهالات المعتقدات الفاسدة كإبدال الله برى بقولهم

يهلك من اتبعها . ثم لما أنت المتدعة بمعاول الشبهات تهدم به أسوار الأدلة ، وبسلام الأوهام والتخيلات لتجاوز بها إلى حوز الدين ، بالفت العلماء رضى الله عنهم في الاحتياط للدين ، ونظرت بعين الرحمة لجميع المسلمين ، فأفسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الأوهام والتخيلات بأجوبة قاطعة لا يجد العاقل عن الاذعان لها سبيلا ، وأنفقوا رضى الله عنهم في جميع ذلك النشائر التي حصلت لهم من الكتاب والسنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم القدوة لهذه الأمة ، ولقد كان حوز الدين محفوظا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتجاسر عليه أحد يروم الاختلاس منه ، وإنما تجاسر من تجاسر عند غيبته . لكن لم يمت صلى الله عليه وسلم حتى ورت علماء أمته وأهل سنته من المعارف ما يدفعون به كل عدو

الله لا يرى (قوله يهلك الخ) المراد بالهلاك ما يشمل العذاب وإن لم يكن دائما ، فإن معتقد المعتزلة فيه عذاب غير دائم (قوله من اتبعها) أى اعتقدها (قوله ثم الخ) للترتيب الذى ذكرى والمعنوى : أى انهم أتوا أولا يريدون فساد الدين فرد عليهم أهل السنة بالأدلة ، ثم أتوا ثانيا يريدون خدش الأدلة ، وإليه أشار بقوله ثم لما أنت الخ (قوله بمعاول الشبهات) من إضافة المشبه به للمشبه بجامع الخدش بكل ، جمع معول بوزن منبر : حديدة يقطع بها في الجبل فهى تخدشه كما أن الشبهة تخدش الأدلة وتهدمها ، مثلا قول أهل السنة الله يرى لأنه موجود وكل موجود يصح أن يرى ، خدشه بقولهم الله لا يرى لأنه لو كان يرى لكان في جهة لكن التالى باطل فبطل المقدم فرد عليهم أهل السنة بأن الرؤية لا تستلزم الجهة عقلا بل عادة فيجوز خرق العادة ولا يرى في جهة ولا مانع من ذلك (قوله أسوار الأدلة) أى الأدلة الشبيهة بالأسوار (قوله وبسلام الأوهام والتخيلات) أى الموهومات والتخيلات التى هى الشبه الشبيهة بالسلام (قوله لتجاوز الخ) أى لتوصل بها إلى حوز الدين فتفسده وحز بمعنى محروز وإضافته للبيان (قوله في الاحتياط) أى الحفظ (قوله ونظرت) عطف سبب على قوله بالفت (قوله ونسخت الخ) عطف مرادف (قوله قاطعة) أى للخصم فهى أجوبة متلبسة بأدلة عقلية ، ويحتمل أن قاطعة بمعنى مقطوع بها عقلية كانت أو عقلية (قوله لا يجد الخ) وصف كاشف ، وقوله : عن الاذعان : أى القبول والتسليم متعلق بمحذوف : أى لا يعد العاقل طريقا يخرج به عن الاذعان لتلك الأجوبة (قوله وأنفقوا) أى العلماء المناسب تفريره (قوله ذلك) أى ما ذكر من تقرير العقائد وإقامة الأدلة ورد الشبهات (قوله النشائر) أى العلوم والمعارف المدخرة ففقدشها بشيء نفيس يدخر للعاقبة (قوله الذين هم القدوة) صفة للصحابة ومن العلوم أن علوم الأئمة الأربعة لا تخرج عن علوم الصحابة ، والمراد أن الصحابة قدوة في مجموع الفروع والأصول لأن الأصول لا يخلد فيها (قوله أن يتجاسر) أى من أن يتجاسر (قوله يروم الاختلاس) أى الأخذ والسرقة بمعنى الإبطال بعقيدة فاسدة وفي تعبيره بالاختلاس إشارة إلى أنهم يطلون العقيدة بحيلة فهم يشبهون المحتلس الذى يأخذ الشيء خفية (قوله عند غيبته) لم يقل عند موته إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره ، وأن الأحسن في حقه أن يقال غاب عنا لآلمات وإن لحقه الموت ، وعند معنى بعد لأن التجاسر كان في آخر عصر الصحابة كمدة خلافة علي لا بمجرد موته صلى الله عليه وسلم (قوله من المعارف) أى الرابانية فنشأ عنها قوتهم على تقرير البراهين ورد الخصوم

يريد الاختلاس من دينه .

أحل أمته في حرز ملته كاللث حل مع الأشبال في أجم
 خين قام الأعداء بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لهدم حصن الدين ، أنفقوا في تحصينه
 أعظم تحصيلين : تلك الذخائر التي ورثوها ، واستعملوا آلات عقولهم في وجوه اتفاقها ، ولم تزل أرباح
 تلك الذخائر من زيادة تلك المعارف تتوالى عليهم وينفقونها عند الاحتياج إليها ، فهذا حل علماء
 أهل السنة الذين تكلموا في علم التوحيد وألفوا فيه التأليف جزاهم الله أفضل جزاء ، فبالله أيها
 المقلد الذي يستدل بما لم يحط به علما ، من كان يقف لذة أهل البدع حين خاضوا مع كثيرهم
 وعظيم احتياهم في شهادتهم ، ولهم المنزلة في الدنيا بحيث يتمكنون بها من سوق الناس إلى أغراضهم
 لولا ما نهض لهم رجال الله من العلماء الراسخين

(قوله في حرز) بمعنى محرز وحافظ : أى في المحرز والحافظ للته وهى المعارف ، وقوله : كاللث :
 أى الأسد ، وقوله : مع الأشبال جمع شبل : ولد الأسد ، وقوله : في أجم جمع أجة بمعنى الغابة :
 أى أن الأسد حل مع أولاده في الغابة : أى الشجر الملتف وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 أحل أمته المعتبرة وهم أهل السنة في محرز ملته لأجل أن يحفظوها (قوله خين قام الأعداء الخ)
 أى أعداء الدين وهم المعتدعة وهذا مكرر مع ما قبله إذ هذا قد تقدم تفصيلا ، وأعاده بطريق
 الاجمال (قوله حصن الدين) أى محصون هو الدين أو الدين المحصون (قوله آلات عقولهم)
 الشبهة بالآلات (قوله في وجوه) أى كيفيات اتفاقها بأن ردوا هذه الشبهة بالذخيرة الغلانية
 لتكونها يناسب ردها بها وهكذا (قوله أرباح تلك الذخائر) أى ما ينتج لهم من المسائل عند
 تفكيرهم فيما ورثوه من المعارف : كقول شراح البخارى مثلا هذا الحديث يؤخذ منه كذا
 وكذا فهذا المأخوذ بطريقى الانتاج يقال له ربح (قوله من زيادة المعارف) أى من المعارف
 الزائدة بيان لأرباح الذخائر (قوله فهذا) أى ماسبق من تقرير العقائد وإقامة الأدلة ورد الشبه
 (قوله فبالله) أى فأسألك بالله وهو قسم استعطفى (قوله أيها المقلد) مراده به عصره ابن
 ذكرى القائل أن التقليد كاف بل هو أرجح من النظر وتسميته مقلدا بالنظر لكونه قلدا غيره
 ممن سبق في القول بأن التقليد كاف (قوله الذى يستدل الخ) أى الذى يستدل بكلام لا يحيط
 علمه به : أى يعناه فهو حجة عليه لاله وهو لم يفهم ذلك (قوله علما) تمييز محول عن الفاعل
 (قوله من كان الخ) أى أسألك جواب هذا الاستفهام وهو العالم الراسخ وحيث لم يكن أهل
 التقليد أرجح من العلماء الراسخين فكيف تقول برجحان التقليد على النظر اللازم له أن
 المقلدين أرجح من العلماء (قوله وعظيم احتياهم) من إضافة الصفة (قوله في شهادتهم)
 متعاقبا بخاضوا شبه المصنف شهادتهم بطين يخاض فيه واثبات الخوض تخييل والجامع القبيح في
 كل (ولهم المنزلة الخ) أى والخال للمبتدعة الجاه في الدنيا لأن رؤساء والسلطين منهم في ذلك
 الزمن فاشتدت شوكتهم وكانوا يجبرون أئمة الدين على متابعتهم في أهوائهم كجبرهم الامام أحمد
 على القول بخلق القرآن (قوله بحيث الخ) أى حال كونهم متلبسين بحالة هى تمكهم بذلك
 للمنزلة (قوله الى أغراضهم) أى اعتقاداتهم الفاسدة (قوله لولا الخ) مرتبط في المعنى بقوله بحيث

وأى دين يبقى لعجوز أوصي أو مقلد لولا بركة أولئك العلماء ، وأى جهاد يوازي جهاد هؤلاء
 وأى رباط يماثل رباطهم وعكوفهم على استعمال العقول وتحسيسها مدة الحياة على الجولان فيما
 يحفظ دين المسلمين ، فهما لاح لحم مختلس يريد شيئا من الدين قابله بشهاب من
 نيران البراهين ، فردوه خاسئا لم ينقلب إلا بأعظم فضيحة ، وأين هذا الجهاد والرباط من جهاد
 السيوف ورباط النغور الذى غايته حفظ نفس أو مال لا بد فى الدنيا من فراقهما ، وهذا حفظ
 دين لو ذهب لهلك الناس فى عذاب جهنم أبدا لأبدى . وقد روى أن الأستاذ أبا اسحاق الاسفراينى
 رضى الله عنه سعد فى زمن

يتمكنون ، ومصدرية يؤول ما بعدها بمصدر ، وهو مبتدأ خبره محذوف كجواب لولا : والتقدير
 لولا نهوض رجال الله : أى إسماعيلهم ثابت لتمكنوا بالفعل من سوق الناس إلى أغراضهم الفاسدة
 وقوله : رجال الله : أى الرجال المنسوبون له ، لكونهم على دينه : كالأشعرى والماتريدى وإمام
 الحرمين ، وقوله : الراسخين : أى الثابتين فى العلم وهم القائمون مقام الأنبياء (قوله وأى دين)
 استفهام إنكارى بمعنى النبى (قوله أو مقلد) فيه أنه يفيد أن المقلد له دين مع أنه يصدد إثبات
 كفره كما هو مذهبه ، فهذا يعكس عليه (قوله لولا بركة الخ) أى لولا بركة أولئك العلماء موجودة لم
 يبقى دين لعجوز الخ (قوله وعكوفهم) عطف مرادف (قوله على استعمال الخ) تنازعه رباط
 وعكوف . لكن التعذية بعلى تناسب العكوف إذ الرباط يعتدى بقى ، وقوله : العقول : أى
 عقولهم (قوله على الجولان) أى الانتقال من محل إلى آخر ، كاتقال العقل من دليل إلى آخر
 والجار والمجرور متعلق بتحسيس معنى جنس ووقوف (قوله فيما) أى الأدلة التى تحفظ (قوله يريد شيئا)
 أى من الدين لأجل اختلاسه (قوله قابله) أى المختلس ، وقوله : بشهاب : أى شعله ، شبه
 المختلس بشيطان تشبها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الشهاب تخييل
 والشهاب مستعار من ملائم الشبه به الذى هو الشيطان للملائم المشبه : أعنى المختلس وملائمه هو
 البرهان (قوله من نيران البراهين) أى من البراهين الشبيهة بالنيران (قوله فردوه خاسئا) أى
 مطرودا مفرقا على قوله : قابله بشهاب (قوله وأين هذا الجهاد الخ) أى لا قرب بينهما وإعما بينهما
 بون بعيد ، فأفاد بهذا أنه لا قرب بين الجهادين ولا بين الرباطين بخلاف قوله سابقا : وأى جهاد
 يوازي الخ فإنه إعما فى المساواة ، ولما كان يتوهم أن بينهما قربا دفعه بقوله : وأين الخ (قوله
 النغور) جمع نغر بتسكين العين ، وقد تحرك وهو موضع الخافة من فروج البلدان (قوله
 الذى غايته) المناسب للذات غايتهما بالثنية إذ المتقدم شيان جهاد ورباط إلا أن يقال أفرد باعتبار
 ماذكر (قوله حفظ نفس أو مال) وأما إعلاء كلمة الله فلا يتوقف فى نفس الأمر على جهاد ولا رباط
 فلم يبق إلا إعلاؤها ظاهرا وإعلاؤها كذلك بعلو من قال بها يحفظ نفسه وماله (قوله لهلك الناس الخ)
 المراد بالهلاك العذاب المستمر ، وقوله : أبدا لأبدى : أى زمن الأبدى ، وهو الدهر الطويل الذى
 لا غاية له ، والمعنى لاستمرار الناس فى عذاب جهنم الدهر الطويل الذى لا غاية له ، وهذا باعتبار العقائد
 (قوله وقد روى الخ) مرتبط بقوله سابقا : لولا ما نهض لهم رجال الله الخ بين به بعض آحاد
 هؤلاء الرجال ، فهو تعليل لثبوت نهوضهم (قوله الاسفراينى) نسبة لاسفراين بفتح الفاء ومثناة

هيجان المتدعة إلى جبل لبنان ، وهو متعبد لأولياء الله تعالى وخلوة لهم عن الناس ، فوجدهم هنالك يتعبدون فقال لهم يا أكلة الخشيش هر بتم إلى هذا الموضع تتعبدون وتركتم أمة النبي صلى الله عليه وسلم في أيدي المتدعة ، فقالوا له : يا أيها الأستاذ لاقدرة لنا على مخالطة الخلق ، وأنت الذي أقدرك الله على ذلك ، فأنت أهل ، فرجع رضى الله عنه واشتغل بالرد على المتدعة وألف كتابه [الجامع بين الجلى والخفى] . وروى أن الأستاذ أبا بكر بن فورك لما قرأ من العلوم ماقدمله اعتزل عن الناس للعبادة فسمع هاتفا يقول : الآن إذ صرت حجة من حجج الله تعالى على خلقه صرت تهرب من الخلق فرجع إلى التعليم . فان قلت : إذا كان مراد عمر بن عبد العزيز ، ومن ذكر معه مانأولت عنهم ، فما بال اللفظ عدل به عن صريح المراد ، وذلك أن يقال في جواب السائل مثلا عليك بما كان عليه الصحابة والسلف الصالح إلى أن قال :

تحية بعد الألف ولا همزة فيه بلدة بالعراق (قوله هيجان) أى انتشار (قوله جبل لبنان) بضم اللام وسكون الباء ممنوع من الصرف ، وهو بالشام ولا مانع من كون الشيخ أبى اسحاق سافر من العراق للشام للتعبد به (قوله فوجدهم) أى وجد الأولياء الذين كانوا أزلا مشغولين بمعاونة العلم (قوله يا أكلة الخشيش) أى عشب الجبال ، وهذا توبيخ لهم (قوله لاقدرة لنا الخ) فهم لا صبر لهم على الرد على المتدعة ، وإن كان فيهم أهلية لذلك (قوله على ذلك) أى مخالطة الخلق بحيث ترد شبه المتدعة (قوله أهل) أى الاختلاط (قوله فرجع الخ) فهذا عالم حفظ الله به الدين ، فلو كان التقليد أرجح لبعه الناس ولم يوجد من يرد على المتدعة (قوله الجامع الخ) يحتمل أنه اسم للكتاب الذى ألفه فى الرد على المتدعة ، وقوله : بين الجلى والخفى أى من المعاني (قوله وروى الخ) هذا بيان أيضا لبعض العلماء الذين تصدوا للرد على المتدعة (قوله هاتفا) هو الذى يسمع صوته ولا يرى شخصه ، يحتمل أنه إنسى من الأولياء أو ملك أوجى صالح (قوله الآن) ظرف لقوله الآتى صرت ، وقوله : إذ بدل منه مرادا بها مجرد الزمان (قوله من حجج الله) أى من الذين يحتاج الله بهم على عبادة إذا قالوا لم يكن فى زماننا نبى ، فيقول الله لهم : قد كان فى زمانكم خلفاؤهم وهم العلماء (قوله تهرب) من باب نصر : أى مع أنه لا ينبغي لك الهروب ، بل ربما كان حواما (قوله ومن ذكر معه) أى من بعض السلف القائل عليكم بدين العجائز . وأما الفخر القائل : اللهم إيمانا كإيمان العجائز ، فانه وإن ذكر معه لكن لم يذكر تأويله فيما مضى بل سياتى فى قول الشارح : ولهذا أيضا مال الفخر الخ (قوله مانأولت عنهم الخ) فيه أنه حيث كان ماقاله الشارح تأويلا : أى صرفا للفظ عن ظاهره فليكن المتبادر من عباراتهم طلب التقليد ، وحيث فلا يظهر ما قاله سابقا من اعتراضه على ابن ذكرى من أن ما استدله به حجة عليه لاله ، لأن التأويل لا يكون حجة على الغير وإن سقط به الاستدلال فكلام الشارح هنا يناقض كلامه السابق ، وقوله : مانأولت بفتح التاء : أى من أن المراد طلب الدين الخالص (قوله وذلك) أى صريح المراد (قوله مثلا) راجع لقوله : أن يقال (قوله والسلف الصالح) عطف عام (قوله إلى أن قال) متعلق بعدل : أى عدل إلى قوله : عليكم الخ

عليكم بدين العجائز ، وعليك بدين الصبي إلى آخره . قلت : سب ذلك والله أعلم أن تلك المقالات صدرت منهم في زمان هيجان البدع ، ويدل على ذلك سؤال الرجل عمر بن عبد العزيز عن الأهواء ، وكان الزمان إذ ذاك لم يحل عن بقية السلف الصالح المعتين بالدين ، بتعليمه للأهل والولد والأمة والعبد ، حتى كان الجميع يعرفون ما يخصهم في دينهم أكل معرفة امتثال قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا - وليتأ كابر علماء زماننا كانوا في معرفة السنن مثل إمام علماء السلف الصالح أو نسائهم أو صبيانهم ، فلما هاجت البدع وخيف على من هو ضعيف النظر أن يخرج إلى شيء منها قيل له عليك بدين العجائز والصبيان لأنهم إنما اكتسبوه من تربية الصحابة والتابعين لهم باحسان ، والابتداع من قبلهم مأثوم ، وأهل البدع لا يقصدونهم بالمخالطة ، فأمنوا من التلوث بأفذار البدع على عقائدهم التي اتقنوها بما يحتاج إليه من البراهين على حسب ما أخذوه من السلف الصالح وفهموه من الكتاب والسنة

(قوله عليكم الخ) قول بعض السلف ، وقوله : وعليك الخ قول عمر بن عبد العزيز (قوله سب ذلك) أي العدول (قوله المقالات) أي مقالة بعض السلف ومقالة عمر ، لأن الكلام الآتي يناسب ذلك دون مقالة الفخر ، فهي غير مرادة هنا لأن كلامه ليس مع أحد (قوله هيجان البدع) أي انتشارها (قوله ويدل على ذلك) أي على صدورها زمن الهيجان (قوله عن الأهواء) أي عن أهلها هل تبعهم في اعتقادهم أم لا (قوله إذ ذاك) أي وقت السؤال (قوله لم يحل الخ) التعبير ببقية يقضى وجود قليل من السلف الصالح في زمن السؤال وهو زمن عمر مع أنه ليس كذلك ، فالناسب إسقاط بقية (قوله الجميع) أي من الأهل والأولاد والإمام والعبد (قوله ما يخصهم) أي ما يحتاجون إليه (قوله أكل معرفة) لأنها معرفة بدليل إجمالي وخاصة من الشبه (قوله امتثالا الخ) عليه لقوله المعتين الخ (قوله وأهليكم) محل الشاهد (قوله وليتأ كابر الخ) قصده بهذا التعريض إبان ذكرى وتغييره عنه بأ كابر العلماء بسبب اشتغاره في زمانه بالعلم ، والمراد بزمانه القرن التاسع (قوله في معرفة السنن) مراده بها العقائد ، لأن الكلام فيها (قوله مثل إمام الخ) أي مثل معرفة إمام الخ من جهة كونها صافية خالية عن الشبه بخلاف معرفة علماء زماننا (قوله فلما هاجت البدع) أي في زمن عمر بن عبد العزيز وهذا صائب على قوله : في زمان هيجان البدع وما بينهما اعتراض (قوله ضعيف النظر) أي الذي لا يقدر إلا على الدليل الإجمالي (قوله منها) أي البدع (قوله لأنهم الخ) فيه أنهم حيث اكتسبوه من ذكر ، فكيف يكونون ضعفاء النظر وهم من السلف الصالح (قوله من قبلهم) أي العجائز والصبيان (قوله وأهل البدع الخ) تعليل (قوله لا يقصدونهم بالمخالطة) أي وإنما يصدون العلماء بالمناظرة معهم (قوله فأمنوا) أي العجائز والصبيان (قوله من التلوث) أي التخليط على عقائدهم (قوله بأفذار البدع) أي بالبدع الشبيهة بالأفذار (قوله من البراهين) أي الأدلة الإجمالية وإلا فالبرهان بالمعنى الحقيقي لم يكن موجودا في زمن السلف (قوله على حسب ما أخذوه) حال من عقائدهم : أي حال كونها آتية على حسب العقائد التي أخذوها : أي على قدرها ، ومثلها في كونها صافية لا يخالطها شبه (قوله وفهموه الخ) عطف على أخذوه

لسهولة ذلك عليهم إذ هم عرب لم تستول على ألسنتهم العجمة ، ولاصعد على قلوبهم ران الجود ولاظلمة الغباوة ، فعقائدهم أسلم شيء وأحسنه ، فلهذا أمر ضعيف النظر أن يفتحن إلى حرز دينهم المأدون لعدم المخالطة لأهل البدع ، ولوقوف أئمة زمانهم المتسعين في الأنظار ولهم القوة العظمى في الذهن واللسان رضى الله عنهم أمام حرز دينهم يدفعون عنه كل مبتدع وضال وتحملوا في ذلك رضى الله عنهم من مشاق النظر والأذية في الأنفس والمال مايعظم الله به أجورهم ، ولو قيل لضعيف النظر الذى حيرته الأهواء عليك بما عليه الصحابة رضى الله عنهم لكان إحالة على جهالة إذ كل من أهل البدع يدعى أن مايفتحه هو مذهب الصحابة رضى الله عنهم ، فكان من الخزم والصواب ما أمر به علماء السلف من الانحياز إلى الحرز المأمون الذى وقفت أبطال العلماء المناضلة أعداء الدين أمامه ، والضعيف إذا لم يدخل الحرز

فالجائز والصبيان جمعوا بين أخذ العقائد من السلف وفهمها من الكتاب والسنة (قوله لسهولة ذلك عليهم) علة لقوله : على حسب ما أخذوه وعلى حسب ما فهموه ، فقوله : ذلك : أى ما ذكر من الأخذ عن السلف والفهم من الكتاب والسنة (قوله إذ الخ) علة لسهولة ، وعرب بضم فسكون وفتحتين (قوله لم تستول على ألسنتهم العجمة) أى عدم الفصاحة ، فلساتهم فصيح والفصاحة تعين على الأخذ والفهم (قوله ران الجود) الران الصدا ، والجود عدم جولان الذهن في المعارف والاضافة من إضافة المشبه به (قوله ظلمة الغباوة) من إضافة المشبه به ، والغباوة : هى عدم الفطانة (قوله عقائدهم) أى حينئذ تكون عقائدهم (قوله شيء) المراد به العقائد (قوله فلهذا) أى فلكون عقائدهم أحسن العقائد وأسلمها (قوله ضعيف النظر) هو من له قدرة على الدليل الاجالى فقط (قوله حرز دينهم) أى محروز هو دينهم (قوله المأمون) أى من التغير (قوله لعدم الخ) علة لقوله المأمون (قوله أئمة) أى علماء كسيدنا على ومن مائله من الصحابة (قوله في الأنظار) أى حركات النفس في المعقولات لأجل ترتيب الأدلة (قوله أمام) معمول لوقوف وقوله حرز دينهم : أى الجائز والصبيان : أى أمام محروز هو دينهم الذى تلقوه عن الصحابة والتابعين (قوله في ذلك) أى بسبب ذلك : أى دفع كل مبتدع وضال (قوله من مشاق الخ) بيان لما مقدم عليه (قوله والأذية الخ) هذا كان بعد موت مالك والشافعي رضى الله عنهما (قوله في الأنفس) فمنهم من قطعت رأسه ، ومنهم من قيد عليه بالكبريت حتى مات (قوله والمال) فمنهم من نهبت أمواله لعدم قوله بخلق القرآن (قوله أجورهم) أى ثوابهم (قوله إن مايفتحه) أى يختاره ويذهب اليه من العقائد الفاسدة ، وعبر عنه بالاتحال : أى السرقة ، لأن أموالهم سرقة لأصل لها (قوله والصواب عطف تفسير) أى فكان من الخزم : أى الصواب ما أمر به الخ ، وفيه أنه كما أن للسلف مجاز وصبيان كذلك لأهل البدع ، ففي الأمر باتباع دين الجائز والصبيان إحالة على مجهول (قوله السلف) كهم بن عبد العزيز (قوله إلى الحرز) أى المحروز (قوله المأمون) أى من التغير (قوله أبطال العلماء) جمع بطلانفة : الشجاع والمراد به هنا كثير العلم (قوله لمناضلة الخ) المناضلة : الرمي بالسهام استعبرت لاقامة الدليل على أعداء الدين وهم المبتدعة (قوله والضعيف) أى ضعيف النظر كالذى سأل عمر بن عبد العزيز

ووقف موقف الأبطال خيف عليه أن يهلكه العدو لضعفه ، ولهذا أيضاً مال الفخر في موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به لأنه موطن يتشفت فيه الفكر لعظيم هوله ، فيخشى إن أقبلت فيه واردات الشبه أن يضعف العقل عن دفعها ، وأقل ما فيها تكدر العقل بظلمتها ، والزمان والفكر ضاقتا في ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك ، فدعا بصفاء المعرفة والحفظ عما يكدرها كما هو شأن عجائز تلك الأزمنة وضعفتهم لأنهم عرفوا العقائد بما لا بد منه من أدلتها ، ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة أهل البدع ، فصفت عقائدهم حتى ماتوا على ذلك . هذا مراده والله أعلم .

عن أهل الأهواء (قوله ووقف موقف الأبطال) فيه أن ضعيف النظر الذي لا يقدر على إقامة الأدلة كيف يتأتى وقوفه موقف الأبطال بحيث برز على أهل البدع ويقاثلهم ، فالمناسب حذفه (قوله ولهذا) أى لما تقدم من أن عقائد العجائز أحسن العقائد الخ (قوله أيضاً) أى كما أمر بعض السلف ضعيف النظر بدين العجائز والصبيان لهذا : أى لكون عقائدهم أحسن العقائد (قوله في موطن الموت) أى موضعه ، وفي الكلام استعارة بالكناية ، لأن الموت عرض لا موضع له فشبهه بأنسان يحل في موضع وإثبات الموطن تخيل (قوله لحرز الضعفاء) متعلق بمال : أى لدين الضعفاء : أى العجائز ، فالأولى أن يقول لحرز العجائز لأن الفخر إنما يطلب لإيمان العجائز ودعا به : أى حيث قال : اللهم إيمان العجائز (قوله لأنه موطن الخ) علة للمعلل مع علته : أى وإنما مال لما ذكر المعلل بما تقدم لأنه الخ (قوله لعظيم هوله) أى بسبب خروج الروح واثبات الفتنات ، وهذا من إضافة الصفة للموصوف (قوله فيخشى) أى يظن (قوله أقبلت) أى أنت (قوله فيه) أى ما ذكر من مواطن الموت (قوله واردات الشبه) أى الشبه الواردة على القلب (قوله يضعف الخ) أى فيلجأ إلى اعتقاد مدلول تلك الشبه فيؤديه إلى الكفر أو المعصية (قوله وأقل الخ) أى إنه وإن لم يضعف العقل عن دفعها لكن أقل ما فيها تكدر العقل الخ : أى أقل حالاتها : أى واردات الشبه (قوله بظلمتها) الباء للسيئة (قوله والزمان الخ) جواب عما يقال تكدر العقل يدفعه الفكر واتساع الزمان (قوله ضاقتا عن حمل ذلك) فافكر ضاقت عن حمل التكدر لعدم جولانه حيفتد ، والزمان ضاقت عن حمله لأنه لا يسهه حتى يزيله لأنه زمن الموت ، والأولى ابدال حمل بدفع بأن يقول ضاقتا عن دفع ذلك : أى التكدر لأن الكلام في الدفع (قوله فدعا بصفاء المعرفة والحفظ) أى لزوماً ، وإلا فهو قد دعا بصفاء الإيمان (قوله تلك الأزمنة) أى أزمنة السلف ، لا أزمنة الفخر (قوله وضعفتهم) المراد بهم الصبيان ، والأولى وضعفتها أى الأزمنة (قوله من أدلتها) أى الاجالية (قوله عن الزائد) هو الأدلة التفصيلية وردت الشبه (قوله لمناظرة أهل البدع) أى بإقامة الأدلة التفصيلية وردت الشبه عليهم (قوله فصفت) أى عن الشبه (قوله على ذلك) أى الصفاء المفهوم من صفت عقائدهم (قوله هذا) أى ما ذكر من طلب الإيمان الصافي ، وهو معرفة العقائد بالأدلة الاجالية لا التقليد كما فهم ابن ذكوى (قوله مراده) أى الفخر الرازى وتعبيره بمراده يفيد أن ظاهر كلام الفخر طلب التقليد للإيمان الصافي وحيفتد فلا يصح قول الشارح السابق : إن كلام الفخر حجة على ابن ذكوى لاحجة له ، لأن الكلام المؤول لا يكون حجة على الخصم . نعم يسقط الاستدلال به بسبب التأويل (قوله والله أعلم)

وأما حله على طلب الاعتقاد التقليدى ، فهو دعاء بسلب المعرفة والعياذ بالله والانتقال إلى ماهو أدنى ، وفى إيمان صاحبه من الخلاف ما علم ، والدعاء بمثله لا يرضه عاقل ، ولوسعنا أنه أراد المعجائر المقسدرات لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهن ، وهو عدم خطور الشبهات بالبال مضموما إلى كمال معرفته هو لتكون عقيدته إذ ذاك صافية عن كل مكدر ، وقد يحتمل أن يكون سبب دعائه بهذا ما علم من حاله من الولوع بحفظ آراء الفلاسفة ، وأصحاب الأهواء وتكثير الشبه لهم ، وتقوية إرادتها مع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها على ما يظهر من تأليفه ولقد استرقوه فى بعض العقائد ، فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم ، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر فى كثير من تأليفه . قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ التمساني رحمه الله ورضي عنه : من تحقق

أى بما ذكر من التأويل هل هو صواب أم لا (قوله وأما حله) أى كلام الفخر ، وجواب أما محذوف تقديره فلا يصح ، لأن القائم بالمعجائر الإيمان التابع المعرفة لا التقليد وإلا فلا يصح الدعاء به لأنه دعاء الخ (قوله على طلب الاعتقاد التقليدى) أى بحسب اللزوم ، لأن صريح قوله اللهم إيمان المعجائر طلب الإيمان التابع للاعتقاد التقليدى لا للمعرفة ، ويلزمه طلب الاعتقاد التقليدى (قوله والعياذ بالله) بكسر العين : التحصين مبتدأ وخبره محذوف : أى والتحصين بالله من سلب المعرفة كائن بالله (قوله والانتقال) عطف على سلب (قوله وفى إيمان الخ) الواو للحال (قوله والدعاء) المناسب التفريع على ثبوت الخلاف (قوله بمثابة) مثل زائدة (قوله عاقل) أى كامل العقل (قوله ولوسعنا الخ) أى إن ماسبق مبنى على أن المعجائر عارفات غير مقلدات ولوسعنا الخ (قوله على طلب لازم اعتقادهن) أى فكأنه قال : اللهم إيماننا خالصا من الشبه (قوله مضموما إلى كمال معرفته) وكلها ناشئة عن الدليل التفصيلي ، فأصل المعرفة يحصل بالدليل الاجمالي ، والكمال يحصل بالدليل التفصيلي ، فكأنه يقول : اللهم ارزقنى إيمانا خالصا ناشئا عن أدلة تفصيلية (قوله لتكون عقيدته الخ) وهذا بيان للسبب الحامل على طلب اللزوم المذكور (قوله إذ ذاك) أى وقت موته (قوله من الولوع) بيان لحاله (قوله آراء) أى معتقدات (قوله وأصحاب الأهواء) عطف عام (قوله وتكثير) عطف على حفظ ، وكذا قوله وتقوية (قوله على ما يظهر الخ) متعلق بقوله الولوع (قوله من تأليفه) أى لامن مشاهدته لأن المصنف متأخر عنه (قوله ولقد استرقوه) أى سرق الفلاسفة الفخر وأدخلوه فى عقائدهم ، فقال : إن صفات الله حادثة بالذات بمعنى أن الذات أثرت فيها بطريق التعليل قديمة بالزمان : أى لا ابتداء لوجودها . وقالت الفلاسفة : الأفلاك حادثة بالذات لافتقارها لمؤثر أثر فيها بطريق العلة ، قديمة بالزمان بمعنى أنها لا أول لوجودها لاستنادها لعلة قديمة لا أول لها ، والله تعالى قديم بالذات : أى لا يشتقر لمؤثر ، وبالزمان : أى لا ابتداء لوجوده . لكن قولهم مكفر بخلاف قوله (قوله إلى قريب) هو قوله السابق (قوله من شنيع أهوائهم) هو قولهم فى الأفلاك السابق (قوله ولهذا) أى لتكون الفخر كان كثير الولوع بحفظ آراء الفلاسفة الخ (قوله قال الشيخ الخ) هذا دليل لما ذكره من تحذير الشيوخ عن النظر فى كتبه (قوله المقرئ) بفتح القاف مشددة

كلام ابن الخطيب وجده في تقرير الشبه أشد منه في الانفصال عنها ، وفي هذا ما لا يخفى أنشدني شيخى أبو عبد الله الأبلئ . قال أنشدنى عبد الله بن محمد بن إبراهيم الزمورى . وقال أنشدنى تقي الدين بن تيمية لنفسه شعرا :

محصل في أصول الدين حاصله من بعد تحصيله علم بلا دين
أصل الضلالة في الأفك المبين فما فيه فأكثره وحى الشياطين

قال : وكان بيده قضيب ، فقال لو أدركت بغير الدين لضربت به بقضيبى هذا على رأسه اه . قلت : فاعل المخز رجه الله تعالى حضر له عند الموت من الشبه التى عسر عليه الانفصال عنها ما حمله الخوف منه أن تمنى أن يكون في درجة الاعتقاد التقليدى ، لأن رأيه فيه أنه كاف ، وقد روى عنه أنه أشد عند الموت شعرا :

نهاية أقدام العقول عقال

(قوله كلام ابن الخطيب) المراد به العنصر الرازى لأنه يكنى بذلك (قوله أشد منه) أى من نفسه وقوله : في الانفصال عنها : أى في دفعها : أى أنه يقرر الشبهة بوجه قوى ، ويردّها بردة ضعيف لا يهدمها (قوله وفي هذا) أى كونه أشد الخ (قوله ما لا يخفى) أى من التحذير من المطالعة في كتبه والاعتراض عليه وقصوره (قوله أنشدنى) أى قال المقرئ أنشدنى (قوله الأبلئ) بضم الهيمزة وتشديد الباء الموحدة (قوله قال) أى الأبلئ (قوله الزمورى) بفتح الزاى وشدة الميم المضمومة (قوله ابن تيمية) أى الحنبلى المشهور زنديق وبغضه للدين وأهله لا يخفى فلا عبرة بكلامه في الفخر (قوله محصل) اسم كتاب للفخر ، وقوله حمله : أى حاصل ذلك الكتاب وقوله : من بعد تحصيله : أى التعب في تأليفه ، وفي قوله حاصله وتحصيله تورية لأنهما كتابان للامذنة اختصارا للمحصل فهو يورئى بأن الحاصل والتحصيل ما بهما باطل كما أن المحصل كذلك (قوله بلا دين) لأن ما فيه باطل (قوله في الأفك) هو أشد الكذب ، فالحصل أصل الضلالة فالتحصيل والحاصل كذلك إذ هما فرعان منه (قوله المبين) أى الظاهر (قوله وحى الشياطين) لأن المذكور فيه عقائد زائفة ألقها له الشياطين لأنها عقائد صحيحة لقتها له الملائكة (قوله فما فيه) مبتدأ أول ، وقوله : فأكثره مبتدأ ثان ووحى الشياطين خبر الثانى والجملة خبر الأول (قوله قال) أى الزمورى (قوله بيده) أى ابن تيمية (قوله فقال) أى ابن تيمية (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال عين الاحتمال الذى ذكره سابقا وردّه بقوله وأما حمله الخ ، وذكره هنا لتصحيحه فكأنه يقول محل كونه فاسدا ان لم يوجد له عذر وعذره هنا حضور الشبه عند الموت وذلك الجأء إلى طلب التقليد ، ولو قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه طلب أن يكون مقلدا حقيقة لأجل ما حصل له عند الموت من الشبه لكان أولى لصراحته في أنه احتمال آخر غير ما تقدم كما هو الواقع (قوله ما حمله) فاعل حضر ، وقوله : من الشبه بيان لما حمله ، وقوله : الانفصال عنها : أى التخلص منها ، وقوله : أن تمنى : أى على أن تمنى متعلق بمحمله (قوله الانفصال) (١) التقليدى أى التقليد المنفصل : أى الخالص : أى الحقيقى (قوله لأن رأيه) أى الفخر (قوله أنه) أى التقليد ، وقوله : كاف أى فلهذا تمناه لكن هذا ينافى ما سبق من أن العجائز عارفات لامقلدات (قوله نهاية) أى غاية

وأكثر سعى العالمين (١) ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسوننا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جعنا فيه قبل وقالوا
وكم من رجال قد رأينا ودولة فبادروا جميعا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفانها رجال فماتوا والجبال جبال

فعلى هذا الاحتمال يكون الفخر تنمى لعظم الخوف الدخول في حرز المثلدين حقيقة ، أو على معنى التاهف والندم على مافات ، ويحتمل أن يكون مع هذا أراد بالعجائز العجائز المقتصرات على القدر الضروري في تصحيح العقائد إذ هو حال عجائز ذلك الزمان وما قبله من الأزمنة الفاضلة كما قلنا ، وبهذا تعرف أن هذا الحرز في زماننا ليس بمأمون

وقوله : أقدام بفتح الهمزة جمع قدم وإضافته لما بعده من إضافة المشبه به ، وقوله : عقال : أى حبس ومنع عن إدراك الذات العلية فينبغي للانسان إذا حصلت له المعرفة المطلوبة الاعراض عن الشبه ، ويصح كسر الهمزة على أنه مصدر أقدم (قوله وأكثر سعى العالمين) بكسر اللام فغيرهم أولى : أى ومنه الاشتغال بالشبه ، وقوله : ضلال : أى غير موافق لرضا الله (قوله في وحشة) أى توحش لمفارقها محلها الأصلي الذي كانت مستقرة فيه وهو السموات وإذا كانت في وحشة حصل لها خلل (قوله من جسوننا) أى من أجل ادخالها في جسوننا . واعلم أن الأرواح خلقت قبل الأجسام بألفي عام (قوله وحاصل دنيانا) أى ما اكتسبناه فيها (قوله أذى ووبال) أى منكرات عاقبتها الأذى : أى العذاب وتفويت الدرجات وعطف الوبال تفسير (قوله قبل) أى إذا أريد بناء الفعل للمجهول ، وقوله : وقالوا : أى إذا أريد البناء للمعلوم (قوله وكم من رجال) كم للتكثير (قوله قد رأينا) أى رأيناهم وهلكوا ، وقوله : ودولة : أى تصرف بالأمم والهي : أى وكم تصرف رأينا حاصل من خلائق كثيرين (قوله شرفانها) جمع شرفة أعلا الجبل (قوله والجبال جبال) أى باقية على حالها (قوله فعلى هذا الخ) معلوم من قوله قلت ولعل الخ (قوله في حرز المثلدين) أى في اعتقادهم (قوله أو على معنى الخ) احتمال مستقل فكان الأولى أن يقول ويحتمل أن الفخر ليس مراده بقوله . اللهم إيمان العجائز طلب التقليد حقيقة بل مراده التلهف وإضافة معنى للتلهف بيانية ، والعجائز على هذا الاحتمال مقلدات ولكن الفخر لم يقصد التقليد بل التلهف (قوله والندم) عطف تفسير أو لازم على ملزوم (قوله ويحتمل الخ) حاصله أنه أراد بالعجائز العارفات بالذليل الاجالى فهو طالب لأن يكون عارفاً بالذليل الاجالى ومتندم على اشتغاله بالشبهات (قوله مع هذا) أى التلهف على مافات (قوله على القدر الضرورى) هو المعرفة بالذليل الاجالى (قوله وبهذا) أى يكون الفخر مع غزارة علمه طلب التقليد حقيقة أو أنه تلهف وتندم عند الموت على ما حصل منه تعرف الخ فاسم الإشارة ليس راجعاً للاحتمال القريب ، وقوله : ان هذا الحرز المراد به ما يعتقد في شأن المولى وان كان مخالفاً لما مر من أن الحرز معناه الاعتقاد فيه شبه استخدام ، وقوله : ليس بمأمون : أى لجواز أن يكون

إذ لاتقان فيه للعقائد ولو بالتقليد ، فلا مدخل له في ذلك الأمر لعدم الاعتناء بتعليم عقائد الدين لاسيما النساء والصبيان . أما الاماء والعبيد في زماننا فلا يقصدون بتعليم أصلا ، وكأنهم عند مالكهم حيوان بهيمي لا تكليف عليهم ، ولهذا نجد الجهل بكثير من العقائد في كثير من يتعاطى العلم من أهل زماننا ، فكيف بالعامه ! فكيف بالنساء والصبيان ! فكيف بالاماء والعبيد ! أما أهل البادية ومن بعد عن سماع مطلق العلم فلا تسأل عن حالهم ، وتجد أذهان أكثر أهل هذا الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم ، ماثلة أبدا لما لا يعنى ، ان نصحت لم تقبل وان علمت لم تعلم ، وان فهمت لم تفهم ، وان فهمت تفلت منها فهمها عن قرب ، وان بقي شيء منه بطرت وجعلته سلما للدنيا ولصحبة الظمة والتقرب اليهم ، الامن عصمه الله بفضلہ وما أندر وجوده اليوم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وبالجملة فهذا الزمان هو الذى هول أمره في الأحاديث وحذر منه السلف الصالح ، وخافوا أن يدركوه على غزارة علمهم وقوة دينهم وهانحن أدركناه مع شدة ضعفنا علما ودينا ، والله المستعان .

فأما الأول : وهو قوله مات أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ولم يعرفا الجوهر والعرض وكذلك

الاعتقاد غير مطابق للواقع (قوله إذ لاتقان فيه) أى في ذلك الزمان علة للعطل مع علته : أى وإنما عرف بما ذكر أن هذا الحرز ليس بـمؤمن لأنه لاتقان الخ ، والمراد بالاتقان الصحة : أى لأنه لاصحة فيه للعقائد ، وإنما حل الاتقان على الصحة لأجل قوله ولو بالتقليد لأن الاتقان لا يكون إلا مع العلم : أى المعرفة (قوله فلا مدخل الخ) علة لقوله إذ لاتقان الخ : أى لاتقان في ذلك الزمان للعقائد لأنه لا مدخل لتلك الزمان : أى أهله في الاتقان : أى لاتوجه لهم إليه وإذا اتنى التوجه له اتنى هو أيضا (قوله لعدم الاعتناء) أى في ذلك الزمان علة لقوله فلا مدخل الخ (قوله لاسيما الخ) أى خصوصا ما ذكر فأنهم أشد بعدم الاعتناء (قوله فلا يقصدون الخ) بخلاف النساء والصبيان فقد يقصدون ، وان لم يكن لهم اعتناء (قوله ولهذا) أى عدم الاعتناء بتعليم العقائد في ذلك الزمان (قوله بالعامه) أى كالسوقة (قوله أما أهل البادية) أى الذين شأهم البعد عن أهل العلم (قوله ومن بعد الخ) أى من أهل القرى (قوله فلا تسأل الخ) لأن حالهم من عظم جهلهم معلوم لكل أحد (قوله جامدة) أى واقفة عن الفهم ، وبس انقيادها له بغريب كما أفاده بقوله صعبة الانقياد (قوله لما لا يعنى الخ) أى من حب الرئاسة والشهوات ونحو ذلك (قوله ان نصحت الخ) من آثار قوله ماثلة (قوله تفلت) بالقاء : أى ذهب (قوله بطرت) أى نسكت (قوله للدنيا) أى نحصيلها (قوله عصمه الله) أى حفظه من البطر وغيره (قوله وجوده) أى من عصمه الله (قوله اليوم) أى زمانه (قوله وبالجملة) أى الاجال وعدم تفصيل المنكرات الواقعة في هذا الزمان (قوله فهذا الزمان الخ) فيه أنشد بعضهم :

هذا الزمان الذى كنا نحاذره فى قول كعب وفى قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم يحدث له غير لم يبك ميت ولم يفرح بمولود

اه يوسى (قوله هول أمره) أى عظم فى القبح بسبب وقوع المنكرات فيه (قوله على) أى مع (قوله غزارة) أى كثرة (قوله دينهم) أى تدينهم وتقواهم (قوله فأما الأول) أى

سائر الصحابة رضوان الله عليهم ، فأنا أعجب أن يذكر مثل هذا دليلا على التقليد من له أدنى تمييز ، فأى مدخل للألفاظ المصطلح عليها في شيء من أدلة العقائد - حتى يلزم من الجهل بشيء منها الجهل بشيء من الأدلة ، وما أشبه هذا بقول من يقول : إن الصحابة رضوان الله عليهم كانت تجهل المقصود من علم العربية ، لأنهم ماتوا ولم يعرفوا حقيقة الفاعل ولا المفعول ولا الحال ولا التمييز المصطلح عليها عند علماء العربية ، أو كانوا يجهلون المقصود من فن البلاغة ، لأنهم كانوا يجهلون ألفاظا فيها أحدثها من بعدهم اصطلاحا ، وهل هذه الأقوال تصدر من عاقل ، وإنما يصح له الاستدلال لو ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم ماتوا ولم يعرفوا الله إلا بمجرد التقليد ، وأعرضوا عن النظر الذي حض الله تعالى عليه في آي من كتابه ، وأن أدلة العقائد التي لأخصي كثرة في القرآن كانت تمر عليهم ولا يفهمون وجه دلالتها ،

وأما بيان فساد الدال الأول : أي بعضه والبعض الآخر سيأتي بيان فساد عند قوله ولهذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك الخ (قوله ولم يعرفوا الجوهر والعرض) أي بمعناها المصطلح عليه عند المتكلمين من أن الأول مقام بذاته والثاني مقام بغيره ، والآخر لاجوهر لمة : الشيء الفيس ، والعرض : الأمر المعارض لغيره وهما عارفان بالذات (قوله فأنا أعجب الخ) أي فأقول فيه أنا أعجب الخ ، وقوله : على التقليد أي على صحته (قوله على التقليد) أي على أرجحيته (قوله من) فاعل يذكر (قوله تمييز) أي عقل (قوله فأى مدخل الخ) استفهام إنكاري أتى به سندا لقوله : فأنا أعجب الخ (قوله في شيء من أدلة العقائد) أي لاقى موضوع ولا محمول ، وهذا ظاهر إن أريد بالدليل الدليل الموصل للمطلوب . أما إن أريد به الدليل المركب من صغرى وكبرى ، فالألفاظ المصطلح عليها لها مدخل في أدلة العقائد المصطلح عليها المركبة من صغرى وكبرى . لكن الصحابة كانوا مستغنيين عن تلك الأدلة بمعرفة العقائد بالأدلة الاجالية (قوله حتى يلزم الخ) مفرع على المنفي فهو منفي (قوله وما أشبه هذا الخ) ما تعجبية وفي الكلام حذف مضاف : أي ما أشبه قول هذا بقول الخ أي في القبح لأن هذا يقتضي أن الصحابة يقع منهم اللحن ، ونسبة ذلك اليهم قبيحة والسابق يقتضي أنهم لا معرفة لهم بأدلة العقائد ونسبة ذلك اليهم قبيحة أيضا (قوله المقصود من علم العربية) هو حفظ اللسان من اللحن (قوله ولم يعرفوا الخ) جملة حالية (قوله الفاعل) أي الاصطلاح ، وهو الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة (قوله المقصود من فن البلاغة) هو الاحتراز من التعقيد اللغوي والمعنوي (قوله فيها) أي البلاغة : أي فيها مثل مسند ومسند إليه وقصر وفصل ووصل (قوله أحدثها) أي تلك الألفاظ (قوله وهل هذه الأقوال) أي الثلاثة ، وهي القول بأنهم كانوا يجهلون حقيقة الجوهر والعرض ، وكانوا يجهلون المقصود من فن العربية ومن فن البلاغة والاستفهام إنكاري (قوله وإنما يصح له) أي الخلف (قوله الاستدلال) أي على صحة التقليد وأرجحيته (قوله لو ثبت الخ) أي لصكته لم يثبت بل الثابت خلاف ذلك (قوله ولم يعرفوا الخ) الواو للعالم ، والمراد بالمعرفة الاعتقاد (قوله إلا بمجرد التقليد) أي التقليد المجرد عن المعرفة ، ووصف التقليد بما ذكر كاشف (قوله عن النظر) أي المفيد للمعرفة (قوله في آي) جمع آية (قوله كثرة) أي من جهة كثرتها (قوله وجه دلالتها) هو الامكان أو

وصحة هذا عنهم عما يباه كل مؤمن ، وما أحوج من تعرض بمثل هذه النقيصة في على مناصبهم التي لا تلحق لعظيم الأدب ، ولقد قطع أن كبار علماء زماننا لم يحصل لهم من العلم بالدين وسننه ما حصل لأدنى أمة من إمام الصحابة رضى الله عنهم ولا صبي مميز من صبيانهم ، وكذا التابعون وتابعهم بإحسان ، ولقد أدرك على رضى الله عنه زمن المبتدعة وأخفهم بما لم يقدروا أن يجيبوا معه جوابا ، وحكى عنه رضى الله عنه أنه قال : لو أذن لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أضع على الفاتحة وقر سبعين بعيرا لفعلت ، وقال صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » وقد نقل عنه رضى الله عنه في كل علم العجب العجائب حتى افتتنت به طوائف من المبتدعة

الحدث أوهما معا (قوله وصحة هذا الخ) علة لمخدوف ، والتقدير لو ثبت الخ . لكنه لم يثبت لأن صحة هذا : أى ما سبق من أنهم لم يعرفوا الله إلا بمجرد التقليد الخ (قوله وما أحوج الخ) ما تعجبية : أى ما أحق هذا القائل لهذا الكلام ، وهو أن الصحابة ماتوا الخ المعرض بالنقيصة من أنهم كانوا مقلدين للأدب العظيم . (قوله على مناصبهم) أى مناصبهم العلية (قوله التي لا تلحق) بالبناء للمجهول : أى التي لا يصل إليها أحد غيرهم حتى إنها توصف بالنقص (قوله لعظيم الأدب) متعلق بأحوج وهو من إضافة الصفة (قوله ولقد قطع الخ) علة لقوله وصحة هذا الخ ، أو علة لقوله : ما أحوج الخ (قوله بالدين) هو الأحكام الشرعية اعتقادية وفرعية (قوله وسننه) أى الدين من إضافة البعض للكل ، والمراد بالسنن الأحكام المتلقاة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ففظفها من عطف الخاص (قوله لأدنى أمة) أى فكيف بالصحابة ، وفيه أن علماء زمانه كانوا فضلاء راسخين في العلم ، فكيف يقال فيهم أنهم لم يحصوا ما حصله أدنى أمة (قوله بإحسان) أى بالعمل الكامل (قوله ولقد أدرك الخ) شروع في ذكر ما أثر الصحابة ، وقدم عليا لكونه أدرك زمن المبتدعة بخلافهم فله شهيد اختصاص بالقلم ، ولوراعى التفاوت في الفضل لذكر أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليا (قوله على) الأولى نصبه على المفعولية ورفع زمن على الفاعلية لأنه إذا دار الأمر بين الإسناد للذات والمعنى ، فالأولى الإسناد للمعنى (قوله وأخفهم) أى حيث أبطل دعواهم ، والمنعهم لا يكون مقلدا بل عارفا حق المعرفة (قوله بما) أى بأدلة (قوله جوابا) أى مشتق على رد الأدلة (قوله وقر سبعين الخ) الوفر بكسر الواو الخ ، وهذا كناية عن الكثرة فيصدق بالزائد ، وحيث كان قادرا على ذلك كان عارفا لا مقلدا ، وما قاله على ليس بمستبعد في حقه ، لأن الفاتحة تضمنت الفصل المتمض للفرقان المتمض للتوراة والإنجيل والزبور المتضمنة للعائنة كتاب ، والمنزل من الكتب السماوية مائة وأربعة (قوله أنا مدينة العلم وعلى بابها) أى فمن أراد الوصول إلى علم النبي صلى الله عليه وسلم فعليه بعلى يوصله إليه لكونه عنده وحيث كان كذلك فلا يكون مقلدا ، وهذا الحديث موضوع لا أصل له على التحقيق ، وقيل صحيح ، وقيل ضعيف ، وقيل حسن (قوله العجب) أى ما يتعجب منه (قوله العجائب) أى المبالغ في الإعجاب منه (قوله حتى افتتنت الخ) فقال بعضهم : إن جبريل أرسله الله إلى على فغلط فترل على محمد . وقال بعضهم : كل من محمد وعلى نبى مرسل إلا أن محمدا فطق بأنه رسول

وادمي بعضهم فيه ما ادعته النصارى في عيسى عليه السلام ، ومن عجيب أمره رضى الله عنه أن معضلات المسائل التي لا يتوصل إلى جوابها إلا بالأنظار الدقيقة في السنين المتطاولة إذا شغل هو عنها أجاب عنها بديهية من غير تأمل ولا تعظيم لشأنها كأنها عنده سؤال عن الأمور الضرورية ككون الاثنين مثلاً أكثر من الواحد ، وقضاياه في ذلك مشهورة مسطورة في الكتب ، وتأمل جوابه رضى الله عنه على المنبر في الفريضة المنبرية ، وهي زوجة وابنتان وأبوان وقوله على البديهة بلا تأمل ولا تأخر في ذلك الموقف الصعب صار ثمنها تسعا . ثم اعرض على عقول أكثر الناس ذلك وانظر أين هم من ذلك ، وكذا فتواه في رجلين لأحدهما ثلاثة أرغفة وللآخر خمسة هجم عليهما ثالث ففقدما له ماعدهما واستوعبوا ثلاثتهم ذلك أكلا ، فلما قام عنهما جازاها بثمانية دراهم فقال صاحب الثلاثة هي بيننا نصفين ، وقال الآخر : بل على عدد أرغفة كل واحد ، خلف الأول أن لا يأخذ إلا ما أعطاه صميم الحق فرفعه إلى على رضى الله عنه فقال : خذ ما أعطاك ، فقال إن كان بصميم الحق ، فقال على بديهية إذا ليس لك إلا درهم واحد ، فقال كيف ؟ فقال أكلتم ثلاثكم ثمانية أرغفة ، وقدر ما أكل كل منكم غير معلوم فتحملون على السواء ، وثمانية على ثلاثكم ثمانية ، فتضرب فيها فتصير أربعة وعشرين ، فتضرب أرغفة كل منكم فيها ضربت فيه الثمانية المجموع فلك ثلاثة تضرب في الثلاثة التي ضربت فيها الثمانية ، فذلك تسعة أكلت منها ثمانية

وعلى سكت وكل هذا كفر (قوله وادمي الخ) فقال إنه إله كما قالت النصارى إن عيسى إله (قوله التي الخ) تفسير لمعضلات المسائل (قوله إلا بالأنظار) أى الأدلة (قوله من غير تأمل) تفسير لبديهية (قوله ولا الخ) لازم لقوله من غير تأمل (قوله كأنها) أى كأن السؤال عنها (قوله وقوله الخ) عطف على جواب عطف (قوله الموقف) هو الوقوف على المنبر (قوله صار ثمنها تسعا) أى واسترسل في خطبته ، وكانت عيفة أو لها : الحمد لله الذى يحكم فى الخلق قطعاً ، ويجزى كل نفس بما تسعى ، وله المآب والرجى ، وضمير ثمنها للزوجة ، ووجه كون ثمن الزوجة صار تسعا أن المسألة من أربعة وعشرين : للبنتين الثلاثين وللأبوين السدسان ، وتبقى الزوجة فيعمل لها فيزداد ثمنها ثلاثة فتصير السهام سبعة وعشرين ، فصار ثمن الزوجة تسعا ، لأن الثلاثة تسع السبعة والعشرين ، فالمسألة عالت بتسعها فينقص لكل وارث تسع ما بيده (قوله ثم أعرض الخ) عطف على وتأمل الخ ، وقوله : أين هم : أى جواب أين هم : أى عقولهم ، وقوله من ذلك : أى من عقل على ، والجواب بينهما بعد لأنهم إن أجابوا عن تلك المسألة فبعد تأمل طويل (قوله وكذا فتواه) أى تأملها (قوله هجم عليهما) أى ورد عليهما بفتة (قوله ثلاثهم) بدل من الواو (قوله ذلك) أى جميعه (قوله بيننا) أى تلك الدراهم بيننا (قوله نصفين) حال : أى مناصفة (قوله صميم الحق) أى الحق الصميم : أى الجازم : أى المجزوم بكونه حقا (قوله خذ ما أعطاك) لعله أمره بذلك لكونه فهم سماحة الآخر (قوله إن كان الخ) أى أخذته إن كان الخ (قوله وقدر الخ) حال (قوله أربعة وعشرين) أى ثلثا ، فالتمييز محذوف (قوله فذلك تسعة) أى تسعة أثلاث (قوله أكلت منها ثمانية)

وبقي لك واحد ولصاحبك خمسة تضرب له في الثلاثة ، فذلك خمسة عشر أكل منها ثمانية وبقي له سبعة ، فقد أكل لك الوارد جزءا ولصاحبك سبعة ، وانما وهبكا لذلك فافقهما ما منحكما على قدر ما منحتهما . وقد روى أنه جاءت امرأة تشكوه قالت : مات أخي وخلف ستائة درهم ولم يعطوني إلا درهما واحدا ، فقال لها رضى الله عنه على الفور لعل أخاك خلف من الورثة كذا وكذا ، وفي رواية أنه قال لها : لعل أخاك خلف سواك زوجة وأما وابنتين وأتى عشر أخا ، فقالت نعم ، فقل ذلك حقا لم يظلموك ، وأمثال هذه مما روى عنه خارج عن الحصر ، فانظر هذا الإدراك القدسي الفائق الذي صارت العلوم النظرية الصعبة ضرورية عنده ، كيف يكون إدراكه لما كثرت الشواهد عليه وامتلأ القرآن والحديث بأدلة ، وبه أولع وعليه ربي من لدن إنعازه ، وذلك معرفة المولى جل وعز ،

أى برغيفين وثلثين (قوله وبقي لك واحد) أى ثلث واحد أكله القادم (قوله وبقي له سبعة) أى سبعة أثلاث أكلها القادم ، فكل واحد من الثلاثة أكل ثمانية أثلاث برغيفين وثلثين (قوله لذلك) أى لما أكله (قوله ما منحكما) أى أعطاكما من البراهم ، وقوله : ما منحتهما : أى أعطيتاه من الأربعة ، فمن أخذ منه ثلثا يأخذ منه درهما ، ومن أخذ منه سبعة أثلاث يأخذ سبعة دراهم (قوله كذا وكذا) اجل من الراوى عن على ، وإلا فعلى صرح بالورثة (قوله ذلك) بكسر الكاف خطاب للمرأة والاشارة بهذا الدرهم (قوله لم يظلموك) لأن أصل المسألة من أربعة وعشرين ونصف من ستائة للزوجة الثمن من ثمانية ، وللأم السدس من ستة ، وللبنتين الثلثان من ثلاثة ، وهى داخله في الستة فتكتفى بها ، وهى مع الثمانية متوافقة بالأنصاف ، فاضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يخرج أربعة وعشرون : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبنتين ستة عشريقى واحد للعصبة ، وهم اثنا عشر أخا وأختا - للذكر مثل حظ الأنثيين - وهو منكسر مابين ، فتضرب عدد رؤوسهم وهو خمسة وعشرون في أصل المسألة يخرج ستائة قدر التركة ومنها تصح ، فمن له شئ في أصل المسألة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسألة ، فللزوجة ثلاثة في خمسة وعشرين بخمسة وسبعين ، وللأم أربعة في ذلك بمائة . وللبنتين ستة عشر في ذلك بأربعمائة ، وللعصبة واحد في ذلك بذلك لكل ذكرانين وللأخت واحد (قوله مما الخ) حال (قوله خارج عن الحصر) أى لا يمكن حصره (قوله القدسي) أى المنزه : أى المظهر صاحبه ، فاسناد القدس إلى الإدراك مجاز عقلى ، وقوله : الفائق : أى العائق صاحبه : كالتفسير لما قبله (قوله عنده) متعلق بضرورية : أى عند ذلك الإدراك : أى عند صاحبه (قوله كيف) خبر يكون مقدما عليها أحوال وكان تأمة : أى يكون ذلك الإدراك عظيما (قوله لما) أى للذات العلية : أى من حيث اتصافها بالصفات ، لأن الأدلة لم تقم على التلات من حيث كنهها (قوله الشواهد) أى الأدلة (قوله بأدلتها) أى بالأدلة الدالة عليه (قوله وبه الخ) أى بما كثرت الخ : أى بمعرفة صفاته (قوله أولع) أى تولع (قوله وعليه) أى على معرفته (قوله ربي) بضم الراء وكسر الباء المشددة وفتح الياء : أى تربي ، وفتح الراء والباء بعدها ألّف : أى نما (قوله وذلك) أى ما كثرت الشواهد عليه ، وهو العلية على حذف مضاف :

ثم هو مع هذا كله كان يقول في عمر رضى الله عنه لمهمات مات أعرفنا بالله تعالى . وقال سعيد ابن المسيب رضى الله تعالى عنه : مارأيت أعرف من عمر . وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم رأى أنه شرب لبنا حتى كاد الرى يخرج من أظفاره وأعطى فضلة ذلك اللبن لعمر ، وأول صلى الله عليه وسلم تلك الرؤيا بالعلم ، وكان عمر رضى الله عنه مكاشفا لا يقدر بذهنه شيئا إلا كان كذلك فإذا كان يرتسم في مرآة ذهبه الصافية مالا دليل عليه ولا أمانة ، فكيف يكون ذهنه بعرفة من الكائنات كلها مطقة على واضح الدلالة عليه جل وعز ، وانظر قوله رضى الله عنه لما أخبره النبي صلى الله عليه وسلم بقتة القبر وسؤال الملكين وصفتهم ، فقال أ يكون معى عقلى ؟ فقال نعم فقال إذا أ كفيكهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن عمر لموقن مصدق ، فانظر إلى وثوقه رضى الله عنه بنظر عقله وعدم أكثراته بمناظرة من علمه مترق من علم اليقين إلى عين اليقين ، وهم الملائكة ولم يخف أن يشغل فكره هول منظرهما ولا فظاعة القبر الذى هو أول منزل من منازل الآخرة ، وهل تصدر هذه المقالة إلا من مناجت معرفة الله تعالى بلحمه ودمه حتى تلاشى عنده كل ماسوا ، ولم يخف غيره ، وانظر قول النبي صلى الله عليه وسلم إن عمر

أى ومتعلق ذلك (قوله ثم هو) أى على (قوله مع هذا) أى ما ذكر من الآثار الدالة على كمال معرفته (قوله مات أعرفنا) وإذا كان كل عارفا وعمر أعرف ، فلا يصح القول بأنهم متلدون (قوله مارأيت) أى علمت (قوله الرى) أى اللبن الذى حصل به الارتواء (قوله بالعلم) أى فيدل على أن عمر عارف لا مقلد ، لأن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم حق (قوله مكاشفا) بفتح الشين : أى مكشوفاته الأمور المغيبة وبكسرهما : أى مطلقا على الغيبات (قوله لا يقدر) أى يلاحظ (قوله فى مرآة ذهبه) من إضافة المشبه به (قوله مالا دليل عليه ولا أمانة) أراد بالدليل ما يدل على سبيل القطع ، وبالأمانة ما يدل على سبيل النظر ، نحو هذا يطوف فى الليل بالسلاح ، وكل من هو كذلك فهو سارق (قوله فكيف يكون ذهنه الخ) أى فكيف يكون ذهنه بعرفة الله الذى أطبقت الكائنات على الدلالة عليه دلالة واضحة : أى فتسكون تلك المعرفة منسمة فى ذهنه بالطريق الأولى ، وحينئذ فلا يكون مقلدا (قوله وانظر قوله) أى قوله الآتى : أى إذا أ كفيكهما (قوله وسؤال الملكين) عطف تفسير (قوله وصفتهم) أى من كون أعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف (قوله إذا أ كفيكهما) أى إذا كان معى عقلى فلا أفتقر لمن يهينى عليهما ولا أبالى بهما (قوله لموقن) أى لعارف بالله ، ومن وصفه صلى الله عليه وسلم بالمعرفة لا يكون مقلدا (قوله فانظر الخ) شرح لقوله : وانظر قوله الخ (قوله أكثراته) أى مبالته (قوله مترق الخ) المراد أن الحاصل لهم ابتداء عين اليقين التى هو أرقى وأعلى من علم اليقين (قوله علم اليقين) هو العلم الحاصل بالأدلة والمكاشفات بخلاف عين اليقين فإنه العلم الحاصل بالمشاهدة أو الخواس . وأما حق اليقين فهو العلم بالله الحاصل عند فناء صفات العبد فى صفات الرب بأن يذهل عن ذاته وصفاته ، ويلاحظ أن سمعه هو سمع الرب ، وبصره بصره وهكذا كما وقع للحلاج حيث قال : مائى الجبة إلا الله (قوله فظاعة) أى بشاعة وقبح (قوله مناجت الخ) كناية عن تمكنه من المعرفة بالله (قوله تلاشى) أى اضمحل

لموقن ، وهو الصادق المصدوق - وما ينطق عن الهوى - وقال عليه الصلاة والسلام في عثمان رضي الله عنه انه لتستحي منه ملائكة السماء . وروى أنه لم يكن يرفع رأسه إلى السماء حياء من الله ، وذلك ثمرة المراقبة التي هي ثمرة كمال المعرفة ورسوخ اليقين حتى كأنه يعاينه . وقال صلى الله عليه وسلم في أبي بكر رضي الله عنه « لو كشف الغطاء عن أبي بكر ما ازداد يقينا » وقال « ما فضلكم أبو بكر بكثير صلاة ولا صيام ، وإنما فضلكم بشيء وقر في قلبه » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام عن فضائل عمر رضي الله عنه ، فقال لوليت فيكم مالمث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما ما وقيت بفضائل عمر ، وإنه لحسنه من حسنات أبي بكر ، وما عسى أن أعدت من محاسن الصحابة وما أثرهم ، ويكفي في رسوخ معارفهم وقوة إيمانهم قوله تعالى - وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها - ، فانظر هذه الشهادة العظمى في حقهم

وذهب عنده كل ماسواه فلم ير إلا الله (قوله لموقن) أي متيقن وعالم (قوله وهو) أي النبي صلى الله عليه وسلم والواد للخال (قوله الصادق) أي فيما أخبر الناس به ، وقوله : المصدوق : أي الخبر بفتح الباء عن الله بالصدق : أي إن ما أخبره به الملك عن الله صدق (قوله لتستحي الخ) واستحيائها إنما يكون من عارف لا مقلد جاهل (قوله لم يكن الخ) وذلك لأن الطور الحسيّ الثابت للسماء لما كان مشعرا بالعلق المعنوي الذي هو وصف للرب صار النظر للسماء كأنه فطر للرب ، فلم يرفع نظره إليها حياء من الرب لا لكون المولى فيها تعالى عن ذلك (قوله وذلك) أي عدم الرفع لأجل الحياء (قوله المراقبة) أي مشاهدته تعالى واستحضاره (قوله هي) أي المراقبة (قوله كمال المعرفة) أي المعرفة الكاملة ، وقوله : ورسوخ اليقين : أي اليقين الراسخ القوي ، وهو عين المعرفة الكاملة ، وإذا كان كذلك فلا يكون مقلدا (قوله كأنه) أي عثمان ، وقوله : يعاينه : أي الله (قوله لو كشف الغطاء) أي عن بصره ما ازداد يقينا : أي يقينه الحاصل بمشاهدة بصيرته ، لأن الحاصل بالبصيرة عين اليقين : كالحاصل ببصره بعد كشف الغطاء (قوله الغطاء أي الحجاب (قوله ما فضلكم) أي ما زاد عليكم في الفضل ، وقوله : وقر بالبناء للمفعول : أي وضع في قلبه وهو المعرفة ، وحفظ لا يكون مقلدا (قوله مالمث) أي الزمن الذي لبثه ، وقوله : ألف سنة بدل من ما (قوله وإنه) أي عمر (قوله وما عسى الخ) من كلام الشارح : أي وما أترجى عدما اتصفت به الصحابة من المآثر والمحسن ، فالترجي منتف لعدم تأني العدة ثمانية ومن زائدة أو يائية مبنية لمفعول أعد المحذوف ، وهو ما اتصفت به الصحابة ، وهذا شروع في ذكر مآثرهم عموما بعد ذكر مآثر الخلفاء خصوصا (قوله وما أثرهم) عطف تفسير (قوله معارفهم) أي اعتقاداتهم الجازمة الناشئة عن دليل (قوله وقوة إيمانهم) عطف ملزوم على لازم لأن الإيمان يلزمه المعرفة (قوله وألزمهم كلمة التقوى) المراد بالكلمة الشهادتان ، وإضافتهما من إضافة السبب ، والمراد بالتقوى البعد عن النار ، والمراد بقوله ألزمهم جعلهم ملازمين لها ، وليس المراد إيجابها عليهم إذ لا خصوصية لهم بذلك (قوله وكانوا الخ) أي ولا يكونون كذلك إلا إذا كانوا عارفين بمضمونها لامةلدين فيه (قوله وأهلها) أي وكانوا أهلها تفسير لقوله وكانوا أحق بها (قوله في حقهم) أي في الحكم الثابت لهم ، ففي بمعنى الباء أو في ذاتهم ففي بمعنى اللام

الصادرة من ملك الملوك العالم بخفيات الضمائر ، ويكفي في إمامتهم لجميع الخلق ولا يكون كذلك إلا من بلغ المرتبة العليا في الاجتهاد قوله صلى الله عليه وسلم « أتصحابي كالسجود بأيمهم اقتديتم اهتديتم » ، ولقد كانوا رضى الله عنهم متعرضين لدعاء جميع الخلق إلى الله تعالى وإقامة حجة الله تعالى عليهم ، وإليهم المرجع في أزمتهم في المسائل المعضلة وجميع الحوادث النازلة ، وقد أساء الفخر الأدب في حقهم ، وهى خلصة اختلسها الشيطان منه ، فقال الصحيح عندنا أن المقلد من أهل النجاة ، وإلا يلزمنا تكبير أكثر الصحابة والتابعين إذ نعلم بالضرورة أن أكثرهم لم يكن عالما بهذه الأدلة ، فانظر هذه المقالة ما أشنعها وله زلات في العقائد معروفة به عليها ابن التلمسانى وغيره وكأن مقالته هذه مقالة من توهم أن العقائد انما تعرف بالتمشيد باصطلاحات أحدثها التأخرون وصور تركيبات للأدلة

(قوله بخفيات الضمائر) من إضافة الصفة ، وهى صفة كاشفة لأن الضمير ما يضره : أى يخفيه الانسان فى نفسه (قوله ولا يكون كذلك) أى إماما لجميع الخلق ، وهذه جملة اعتراضية بين يكفى وقاعله وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله فى الاجتهاد) أى الذى من لوازمه المعرفة بالله التى الكلام فيها (قوله ولقد كانوا الخ) أى ولا يكون كذلك إلا للعارف (قوله إلى الله) أى إلى معرفته (قوله وإقامة الخ) عطف على دعاء : أى وكانوا متعرضين لإقامة الحجة الدالة على وجود الله للناس فبعد أن يدعوهم يقيمون لهم الحجة ، فقوله حجة الله : أى الحجة الدالة على وجوده وعلى من قوله عليهم بمعنى اللام ، ويصح بقاؤها على ظاهرها وذلك عند عدم تسليم من دعى فبعد أن يدعوهم يقيمون عليهم الحجة ان أبوا (قوله وإليهم المرجع) أى لا إلى غيرهم وذلك لكونهم عارفين ، والمرجع بمعنى الرجوع والمعضلة بمعنى المشكلة (قوله وجميع الحوادث النازلة) عطف عام لشموله المسائل وغيرها (قوله أساء) أى أخلّ وزك ، ويحتمل أن الأدب نصب بنزع الخافض وهو على ، وحينئذ فقد شبه الأدب بأنسان (قوله وهى) أى الإساءة المفهومة من أساء (قوله خلصة) بضم الخاء ما يؤخذ خفية فالشيطان حسن له تلك الكلمة ثم حاوله على النطق بها فأخذها منه وأذاعها فقوله اختلسها الشيطان منه : أى أخذها منه وأذاعها (قوله عندنا) أى معاشر أهل السنة (قوله النجاة) أى من النار فلا يعذب تعذيب كفر ولا عصيان (قوله وإلا الخ) أى وإلا تقل بأنه من أهل النجاة بأن قلنا إنه غير ناج من النار يلزمنا الخ (قوله يلزمنا تكفير الصحابة) أى أو عصيانهم لكن اللازم باطل لأن النبي صلى الله عليه وسلم شهد لهم بالخيرية (قوله إذ نعلم الخ) بيان للملازمة فى الشرطية (قوله بالضرورة) أى علما متلبسا بالضرورة لا يقتصر لاستدلال (قوله بهذه الأدلة) ان أراد بها الأدلة الاصطلاحية المنطقية : فالأولى حذف لفظ أكثر إذ لا فرق بين الأكثر وغيرهم لعدم وجود هذه الأدلة فى ذلك الزمان ، وان أراد بها الأدلة الاجالية فقوله إذ نعلم الخ ممنوع (قوله هذه المقالة) أى القول بأنهم مقلدون (قوله ما أشنعها) أى ما أقبحها لما يلزم عليها من تكفير الصحابة (قوله من توهم) أى وقع فى وهمه وذهنه (قوله بالتمشيد) هو التكلم بالأشداق ، والمراد منه هنا ملائمة بكلام غير معتبر (قوله باصطلاحات) أى مصطلحات ككون الدليل الذى يستدل به اقترانيا أو استثنائيا (قوله وصور تركيبات) أى مركبات عطف على اصطلاحات : أى وهيئة قضايا مركبة ، وقوله للأدلة :

على نهج أصول المنطق لم يعن بها المتقدمون ، لأن المقصود انما هو معرفة الحق بما يستلزمه قطعاً فكيفما حصل بلفظ أو بغير لفظ بتركيب مخصوص أو غيره حصل المقصود ولا حاجة إلى زيادة ، والنفوس الزكية القدسية غنية في أنظارها عن تلك القوانين المصطلح عليها كلها ، بل عقل من استنبطها بالنسبة إلى تلك النفوس كنقطة من بحار الدنيا كلها ، وقد سمعت بعض أجوبة على رضى الله عنه على البدئية فيما سبق ، وانما أحدث المتأخرون من الاصطلاحات ما أحدثوه لتخف المؤنة عليهم في التعلم والتعليم لأن معرفة الحق موقوفة عليها ، والى هذا المعنى أشار أبو بكر بن فورك بقوله : لو لم يدخل الجنة إلا من عرف الجوهر والعرض لبقيت خالية ، ونحن نقول بموجبه ونقول مع ذلك لا يدخل الجنة إلا من هو عارف بالله تعالى ولم يقلد في ذلك أحداً عرف الجوهر والعرض أم لم يعرفهما ، فليس في قول ابن فورك ما يبدل على صحة التقليد ولا في عدم اطلاع الصحابة

أى راجعة للأدلة من رجوع العام للخاص (قوله على نهج الخ) النهج الطريق ، وإضافة أصول للمنطق يمانية (قوله لأن المقصود الخ) علة لعدم الاعتناء بها (قوله معرفة الحق) أى الله تعالى (قوله بما) أى بأمور تستلزم الحق : أى يلزم من وجودها وجوده (قوله فكيفما حصل) أى الأمر المستلزم للحق عند العقل (قوله أو بغير لفظ) كإشارة وكتابة (قوله بتركيب مخصوص) كالإدليل عند المناطقة (قوله أو غيره) كأن يقال الدليل على وجود الله هذا العالم (قوله حصل المقصود) أى معرفة الله فالإتيان بالقياس المنطقي ليس مضطراً له لقيام غيره مقامه ، فقوله إلى زيادة : أى كقياس اقتراني أو استثنائي (قوله والنفوس الزكية) كنفوس الصحابة والناهبين (قوله القدسية) مرادف لما قبله : أى المطهرة من وساوس الشيطان (قوله عن تلك القوانين) أى الأدلة الاقترانية والاستثنائية (قوله بل الخ) ترق في زيادة معارف الصحابة (قوله الى تلك النفوس) أى إلى عقول تلك النفوس (قوله كنقطة الخ) فهى كالعدم (قوله وقد سمعت الخ) دليل لقوله بل عقل الخ (قوله وإنما أحدث الخ) جواب عما يقال إذا كان السلف غنيون عنها فلا حاجة لأحداث المتأخرين لها (قوله في التعلم) أى منهم ، وقوله والتعليم للغير (قوله لأن الخ) أى لأن الأحداث لكون معرفة الحق الخ (قوله وإلى هذا المعنى) أى كون المقصود معرفة الحق بما يستلزمه بأى وجه كان وهذا هو البعض الآخر من الأدليل الأول (قوله لو لم يدخل الجنة الخ) مراده بمن عرف الجوهر والعرض من كان عارفاً بالدليل . والمعنى لو لم يدخل الجنة إلا من كان عارفاً بالأدلة المصطلح عليها لبقيت الجنة خالية : أى وبقاؤها خالية باطل وحيث فلا يشترط في دخولها المعرفة بالأدلة المصطلح عليها ولما كانت المعرفة بالأدلة المصطلح عليها غير شرط فر بما يتوهم كفاية التقليد قال ونحن نقول الخ (قوله بموجبه) بفتح الجيم : أى بمقتضى هذا الدليل وهو أنه لا يشترط في دخول الجنة المعرفة بالأدلة المصطلح عليها (قوله ونقول) أى ونزيد على ذلك الموجب التصريح بقولنا لا يدخل الخ ومحط الزيادة قوله ولم يقلد ولو اقتصر عليه لكفى (قوله إلا من هو عارف بالله) أى بأى وجه كان (قوله ولم يقلد في ذلك) أى فيما ذكر من المعرفة وحيث فلا يقلد كافر (قوله عرف الجوهر والعرض) المراد عرف الدليل المصطلح عليه (قوله فليس الخ) هذا بحسب ما حمله عليه وإلا فالتبادر من عبارة

على اصطلاحات أحدثها المتأخرون ما يدل على أنهم كانوا مقلدين . ومن ظن بالصحابة رضى الله عنهم أنهم كانوا في إيمانهم مقلدين ، فقد أعظم عليهم الفرية وجهل قدرهم الأعظم ، وقد كان سائر الكفرة من الأعاجم يذنون عن دينهم ودين آبائهم بالسيف وبغيره ، و يرضون بالموت وسبي النساء والثرية دونه ، فمأرجعوا الأبعد ظهور الحق وقيام علم الصدق ، فكيف بالعرب المعروفين بأعظم حجة لدينهم ، ولقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم -أمة من حواشي الأعراب فظالمه بالآية الدالة على صدقه ، فأظهر لهم ما قامت به الحجة عليهم ، ولقد كانوا يفهمون السلام العربي فهما وافيًا بالمعاني حاويا لمقاصد الخطاب ، والقرآن العظيم مملوء بالحجج والبراهين التي لا تحصى كثرة ولقد أقام بينهم المعلم الأكبر المبعوث لسياسة الخلق ، أفصح الخلق ، والمعطي جوامع الكلام والشفقة التامة على عباد الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة من غير قتال ، يوضح الأدلة ويقيم الحجة إلى أن ظهر الحق ظهورا لم يبق معه إلا المعادة مع كمال المعرفة والنزول اليسير من هذه المدة يحصل بتعليم الألسن وذى الهى

ابن فورك صحة التقليد ودخول المقلدين الجنة ، نعم للشارح منع الاستدلال به على صحة التقليد لاحتماله غير مدعى المستدل به (قوله ومن ظن) أراد بالظن الاعتقاد ولو عبر به لكان أولى (قوله فقد أعظم الخ) المقصود منه المبالغة في الرد على الفخر وإلا فالفرية الكذب عن عمد وما قاله الفخر إنما هو باعتبار ما ظهر له من الدليل (قوله وقد كان الخ) دليل لما تقدم من أن الصحابة كانوا عارفين وأن القول بأنهم كانوا مقلدين كذب (قوله يذنون) أى يدفعون (قوله دونه) أى دون دينهم : أى دون إبطاله (قوله فما رجعوا) أى عن دينهم (قوله علم الصدق) أى علامته وهى المعجزة ، وحينئذ فهم عارفون (قوله فكيف بالعرب الخ) أى فهم أخرى بذلك من العجم فلا يرجعون عن دينهم إلا بعد معرفتهم الحق معرفة كاملة ، ثم إن صراحه بالعرب مطلق الصحابة الشامل للعرب والعجم لأن المدعى أن الصحابة عموما غير مقلدين كما أنه أراد بالأعاجم فى قوله : وقد كان الخ من تقدم الصحابة (قوله حواشي الأعراب) كإعادة الذين شأنهم البلادة (قوله ما قامت الخ) أى آية عظيمة قامت الخ (قوله بالمعاني) أى معانيه (قوله لمقاصد الخطاب) أى الكلام المخاطب به ومقاصده أغراضه التى تقصد منه فيعرفون وجه التقديم والتأخير والتعريف والتكثير وهكذا (قوله والقرآن) الخ جملة حالية ، وإذا كان القرآن كذلك وصاروا عارفين بحججه الدالة على وجوده تعالى متصفا بصفات الكمال فلا يصح وصفهم بالتقليد والبراهين الواقعة فى القرآن مثل قوله تعالى - فلما جن عليه الليل - الخ فانه اشارة إلى برهان تقريره هكذا ، الكوكب آفل وربى ليس ما آفل (قوله المعلم الأكبر) هو النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لسياسة الخلق) أى ارشادهم إلى الحق بلى (قوله جوامع الكلام) أى الكلمات الجامعة لمعان كثيرة (قوله ثلاث عشرة الخ) مفعول أقام : أى وأقام بعد ذلك عشر سنين مع القتال (قوله ويقيم الحجة) أى على وجود الله وقدرته وهكذا (قوله مع كمال المعرفة) أى كمال معرفتهم فهم غير مقلدين (قوله والنزول اليسير) وصف النزول باليسير للتأكيد لأن النزول معناه اليسير : أى القليل : أى وبالزمن القليل اليسير والباء بمعنى فى متعلقة ببعض (قوله بتعليم الألسن)

وقصور العقل من المعلمين للأبله والبليد من المتعلمين ما يخرج به عن التقليد في عقائده خروجا تاما ، فكيف ترى حال من تلقى العلم مباشرة عن عم نوره البسيطة كلها ، بل من نوره أصل الأنوار كلها ، ومن العقول كلها بالنسبة إلى عقله كمن أخذ حصاة من رمال الدنيا كلها على مارواه وهب بن منبه . ولقد كان أجلف العرب يسلم ويشاهد طلعه العلية ، فيفيض من حينه بحقائق العلوم الجلة ، وغرائب الحكم الفاخرة ، ويرق طبعه وتهذب أخلاقه من نوره ، ولهذا قال جمهور الأصوليين والمحدثين : إن الصحابي هو من اجتمع مؤمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه وإن لم تطل صحبته له ، مع أن هذا القدر لا يحصل الصحة في حق غيره لغة ولا عرفا ، وما ذلك إلا لما عرفت من أن اللحظة من مشاهدته صلى الله عليه وسلم يحصل بها من الأنوار والبركات مالا يقدر على حصره

من اضافة المصدر لفاعله ، والمراد بالألكن من لا يحسن العربية لهجة لسانه سواء كان عربيا في النسب أم لا ، والمراد بذى القى من يخرج الكلام بمشقة (قوله وقصور العقل) الواو بمعنى مع فهو نصب على المعية (قوله من المعلمين) معلوم من قوله بتعليم وكذا قوله من المتعلمين (قوله للأبله الخ) الجار والمجرور متعلق بالمعلمين والأبله المغفل أو الأحمق الذي لا يتميز عنده والبليد جامد القريحة (قوله ما يخرج الخ) فاعل يحصل وفاعل يخرج ضمير الأبله وما معه وضميره عائذ على ما الواقعة على الشيء المتعلم (قوله حال من) أى الفصيح الذى الخ ، وفيه أن هذا يقتضى أن جميع الصحابة تلقوا العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة وذلك ممنوع (قوله نوره) هو القرآن أو شريعته ، أو الرحمة العائمة الحاصلة للناس بسببه (قوله البسيطة) أى الأرض (قوله بل من نوره) هو القرآن ، وقوله : أصل الأنوار : أى العلوم الشرعية ، ويحتمل أن نوره عبارة عن النور المحمدي الذى هو حقيقة من الحقائق لا يعلمها إلا الله التى هى أصل ومبدأ لجميع الكائنات ، والأنوار على هذا يراد منها العلوم وغيرها (قوله كمن أخذ الخ) أى كما أخذ من أخذ الخ : أى كالحصاة المأخوذة من رمال الخ : أى ان العقول بالنسبة لعقله كالحصاة المأخوذة بالنسبة للرمال كلها (قوله على مارواه الخ) أى عن الكتب القديمة النازلة على الأنبياء فقد ذكر فيها أن عقول الخلق بالنسبة لعقل نبي آخر الزمان كحصاة مأخوذة من رمال الدنيا (قوله أجلف العرب) أى أقسامهم قلبا (قوله طلعه) أى وجهه : أى ذاته (قوله العلية) أى المرتفعة (قوله فيفيض الخ) أى ينطق بكثرة ، وإذا كان هذا حال الجلف فكيف بغيره (قوله من حينه) أى وقته (قوله من حينه) أى من ساعة مشاهدته (قوله الجلة) أى الكثيرة (قوله وغرائب الحكم) مرادف لما قبله ، لأن الحكمة هى العلم والفراغ بمعنى الدقائق لأن غرائبها لدقتها (قوله الفاخرة) أى المرتفعة (قوله ولهذا) أى لتكون أجلف الأعراب الخ (قوله قال الخ) أى ولم يقولوا هو من طالت صحبته (قوله القدر) أى الاجتماع به من غير طول (قوله لغة ولا عرفا) إذ لا بد فيهما من الاجتماع مدة طويلة ، والمراد بالعرف عرف عامة الناس (قوله وما ذلك) أى نحصيل الصحة بالاجتماع في زمن يسير (قوله اللحظة) أى الزمن اليسير (قوله من مشاهدته) أى من زمنها (قوله من الأنوار) أى العلوم ، وعطف البركات مرادف

و يغيب في نور تلك اللحظة أنوار العماء كلهم غاية الأمر أن القوم الذين شاهدوه رضى الله عنهم لما أن أشرقت عليهم أنوار النبوة ، وتلاشت معها غلصات الجهل والوساوس ، ووجدت عندها نيران شياطين الانس والجن لم يفهوا صريحاً على دقائق الشبه وخفيات الأمراض التي ابتلى بها من بعدهم ، لأنها لم تطرق منبع ساحتهم ، ولا حلت برفيع جوارهم ، ولا لاح قرعها في صفاء شمسم وارتفاع نهارهم ، وإنما الناس في ذلك الزمان أحد رجلين مؤمن تقي أو كافر شقي . وأما أزممتنا هذه ، فالسنة فيها بين البدع كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ، فمن لم يجاهد اليوم نفسه في تعلم العلم وأخذه من العلماء الراسخين ، وما أندر اليوم وجودهم وأعز لقاءهم ، لاسيما في هذا العلم مات على أنواع من البدع والكفرات وهو لا يشعر ، وأكثر الناس اليوم ليس في درجة الاعتقاد

(قوله ويغيب) عطف على يحصل فهو خبر ثان لأن ، وقوله : في نور الخ المقام للاضطرار لتقدم المرجع فالأولى ويغيب في نورها (قوله أنوار النبوة) أى أنوار صاحبها أى علومه ومعارفه معها : أى مع وجودها (قوله ظلمات الجهل) من إضافة المشبه به لشيء (قوله والوساوس) أى وظلمات الوسواس : أى الأمور التي يلقبها في قلب الانسان من وصف الرب بما لا يليق (قوله نيران الخ) المراد بالنيران الجهالات بمعنى الشبهات التي تلقبها الشياطين للشخص ، ولما كانت عاقبة هذه الشبه الاحراق الحسى أطلق عليها نيران ، وقوله : شياطين الانس فيه استعارة حيث شبه أهل الضلال بهم واستعار اسم المشبه به للمشبه (قوله دقائق الشبه) من إضافة الصفة للموصوف (قوله وخفيات الأمراض) أى الأمراض الخفية أعني الشبه القائمة بالقلب فهي كالمرض القائم بالجسم يجامع القيام في كل (قوله لأنها) أى تلك الشبه ، وقوله : لم تطرق : أى تحل وتزل ، وقوله : منبع ساحتهم : أى ساحتهم المنبعا : أى المصونة ، والمراد بالساحة هنا القلوب مجازاً بجامع مطلق الاتساع لأن اتساع القلوب معنوى والساحة التي هي ما بين البيوت حسى ، والمعنى لأن تلك الشبه لم تحل بقلوبهم المصونة من وساوس الشياطين (قوله ولا حلت) أى تلك الشبه ، وقوله : برفيع جوارهم : أى بالمكان المرتفع المجاور لهم : أى بقلوبهم الشبيهة بذلك (قوله قرعها) جمع قرعة وهي القطعة من السحاب تغطي الشمس والضمير راجع لتلك الشبه ، والمراد بالقرع الشبه وحينئذ فاضافتها للضمير من إضافة المشبه به للمشبه : أى ولا ظهرت لهم تلك الشبه الشبيهة بالقرع بجامع التغطية في كل (قوله في صفاء شمسم) أى في شمسم الساقية ، والمراد بالشمس العلوم ، وفي معنى على : أى ولا لاح قرع تلك الشبه على شمسم الساقية (قوله وارتفاع نهارهم) أى أزممتهم المرتفعة بوجودهم فيها ، والمراد بمجموع أزممتهم فلا يرد زمن سيدنا على فانه قد وقع فيه الشبه (قوله في ذلك الزمان) أى زمن الصحابة : أى في غالبه لوجود أهل الاعتزال زمن على رضى الله عنه (قوله شقي) وصف كاشف (قوله هذه) أى أزممة المصنف وهي القرن التاسع (قوله وأخذه الخ) تفسير (قوله مات الخ) جواب من من قوله فمن لم يجاهد الخ ، وأما قوله : وما أندر الخ فاعتراض بينهما (قوله وهو لا يشعر) أى والحال أنه لا يشعر في حال حياته بتلك الحالة التي يموت عليها فلا ينافي أنه يشعر بها بعد الموت (قوله اليوم) المراد به زمن المصنف (قوله لبس الخ) إضافة درجة للاعتقاد يانية ، وفي معنى باه الملابس : أى لبس متلبسا بالاعتقاد

التقليدى المطابق ، بل في درجة الاعتقاد الفاسد والجهل المركب ، وماذا لك إلا لتقرب هجوم أشرط الساعة الكبرى ، وقلة العلماء العاملين العارفين ، وانعدام المتعلمين الصادقين الفطنين ، وكثرة أبناء الدنيا المعجبين بأرائهم الفاسدة الضالين المضلين ، وتعرض الدجاجة عن اتحي إلى الرهبانية على غير أصل علم لقطع طريق السنة بحبائل نصبوها مزخرفة من حبائل مردة الشياطين ، نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضل وكرمه . وإذا عرفت ضعف القول بصحة التقليد ، فأضعف منه في غاية قول من قال : النظر في علم الكلام حرام ، بل لا يشك عاقل في فساد هذا القول إن حل على ظاهره لأنه مصادم للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة ، ويلزم هذا القائل أن يجعل الأوامر التي في الكتاب والسنة بالنظر والاعتبار منسوخة ، إذ علم الكلام إنما هو شرح لها والاجماع

التقليدى المطابق بل بالاعتقاد الفاسد والتقليدى نسبة للتقليد من نسبة الشيء لنفسه مبالغة (قوله والجهل المركب) عطف تفسير (وما ذاك إلخ) أى وما حصول ذلك الاعتقاد الفاسد لعامة الناس إلا إلخ (قوله هجوم أشرط الساعة) أى إتيان علاماتها الدالة على قرب حصولها بغتة من غير ميعاد ، وقوله : الكبرى صفة لأشراط (قوله وانعدام) الأولى بل الصواب وعدم لأن انفعل فيما يدل على العلاج كأنكسر (قوله الصادقين) أى في التعلم لارادتهم به وجه الله (قوله أبناء الدنيا) أى الساعين في تحصيلها بعلمهم (قوله المعجبين) أى المسرورين . (قوله الفاسدة) أى في نفس الأمر (قوله الضالين) أى في أنفسهم لعدم معرفتهم في الواقع للعلم (قوله المضلين) أى غيرهم بتعليمهم العقائد الفاسدة (قوله وتعرض الدجاجة) أى الكذابين جمع دجال على غير قياس (قوله عن اتحي إلخ) بيان للدجاجة (قوله إلى الرهبانية) أى الانصراف للتعبد في الصوامع ونحوها والانتطاع عن الدنيا ، والمراد هنا ما يشبه ذلك من زى أهل البدع ظاهرا وباطنا (قوله أصل علم) الإضافة بيانية (قوله لقطع) متعلق بتعرض وإضافة طريق للسنة بيانية : أى لقطع السنة بحيث يمنعون من يريد معرفتها ، وقوله : بحبائل متعلق بقطع جمع حباله وهى شبكة يصاد بها ، والمراد بها هنا العبارات المزخرفة التى يمنعون بها الطالب للعلم ، وقوله : نصبوها صفة للحبائل : أى يلقونها ، وقوله : مزخرفة حال من ضمير نصبوها : أى مزينة الظاهر فاسدة الباطن (قوله من حبائل) متعلق بمحذوف صفة ثانية للحبائل (قوله مردة الشياطين) أى الشياطين المردة : أى المتجبرين . والمراد شياطين الانس أو الجن أو مملعا فان لكل حبائل : أى عبارات مزخرفة يفسدون بها على الناس ما فيه مصالحهم (قوله ضعف القول) المناسب فساد القول (قوله من قال) هم المبتدعة (قوله بل إلخ) إضراب إبطالى من ضعف هذا القول الى ابطاله (قوله ان حل على ظاهره) أى بأن أريد بالنظر في علم الكلام تعلمه والاشتغال بتقرير الأقوال الفاسدة وأدلتها والرد عليها (قوله لأنه مصادم) أى معارض مخالف للكتاب إلخ : أى وكل ما كان كذلك فهو فاسد فهذا القول فاسد (قوله الأوامر) نحو قل انظروا (قوله ويلزم إلخ) أى لكن اللازم باطل فكذا المزوم وهو القول بجرمة النظر في علم الكلام (قوله والاعتبار) عطف مصادف (قوله إذ علم الكلام إلخ) أى وإذا كان شرحا لها وقلنا إن النظر

على بطلان ذلك ، بل يلزمه أشنع من هذا ، وهو أن يحرم قراءة القرآن إذ هو مخلوق بالحجج والبراهين والرد على فرق الكفرة بعد حكاية أقوالهم وشبهها ، وذكر مناظرة الأنبياء مع أممها ولم يزد علماء الكلام من أهل السنة في كتبهم الكلامية شيئا على نهج القرآن من حكاية الأقوال الفاسدة وشبهها ، ثم ذكر البراهين القطعية لابطالها . وقصارى الأمر أنهم أحدثوا اصطلاحات تليق بضبط العلم لأهل الزمان ، ولا حرج اجتماعا في الأوضاع والعبارات ، والتصرف فيها بحسب ما يليق بمصالح الأقضية الزلات . نعم لو أراد هذا القائل أن النظر في دقائق الشبه اتى لا يتخلص منها إلا بقوص عظيم يحرم على من هو بليد الطبع جامد القريحة ، بحيث يخشى أن يرسخ منها شيء في نفسه ويمعز عن دفعه لقرب إذ ليس ذلك من فروض الأعيان عندنا ، بل هو من فروض الكفاية وإنما فرض العين في حق كل مكاتب أن يعرف كل عقد من عقود الإيمان يبرهان ما ، وذلك سهل على كل من وفق .

(ص) ويخشى على صاحبها الشك عند عروض الشبهات وزول الدواهي المضلات

في علم الكلام حرام فليكن الأمر بالنظر منسوخا (قوله على بطلان ذلك) أى اللازم (قوله بل الخ) أى بل يلزمه أقبح من هذا الإلزام أعنى إلزام نسخ الأوصاف بالنظر التى فى الكتاب والسنة (قوله وهو) أى الإلزام الأشنع (قوله والرد) أى بالحجج والبراهين (قوله بعد حكاية أقوالهم) أى الظاهرة الفاسد (قوله وشبهها) أى الكفرة : أى كلامهم المزخرف (قوله ولم يزد الخ) فعلم الكلام مثل القرآن فى حكاية الأقوال الفاسدة والشبه ثم رد عايبها ، وإذا حرم أحد التلحين حرم الآخر ، فإما حرم علم الكلام حرم القرآن (قوله نهج) أى طريقة (قوله من حكاية الخ) بيان لهج القرآن (قوله وقصارى) أى غاية (قوله أنهم) أى علماء الكلام (قوله اصطلاحات تليق) ككون الدليل من الشكل الأول (قوله العلم) أى مسائله (قوله فى الأوضاع) أى العبارات الموضوعية المصطلح عليها (قوله والعبارات) تفسير (قوله بحسب ما يليق) أى يناسب من قياس من الشكل الأول أو غيره والجار والمجرور متعلق بالتصرف (قوله الأفضية) أى الحوادث (قوله الزلات) أى الوقائع (قوله نعم الخ) استدراك على قوله بل لا يشك عاقل فى فساد هذا القول إن حمل على ظاهره الخ (قوله جامد القريحة) أى الذهن بيان لقوله بليد الطبع (قوله بحيث الخ) توضيح لقوله بليد الطبع (قوله ذلك) أى النظر فى الشبه وردّها (قوله يبرهان ما) أى جليا أو تفصليا (قوله فرض العين) أى الفرض المتعلق بكل ذات (قوله عقد) أى عقيدة بمعنى معتقده كشبوت الوجود لله (قوله وذلك) أى معرفة كل عقد يبرهان ما (قوله ويخشى) أى يخاف على صاحبها : أى حرفة التقليد معطوف على قوله سابقا غير مخرصة فى الدارين الواقع خبرا لأن من قوله ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد فإنها فى الآخرة غير مخرصة (قوله الشك) أى مطلق التردد فى شمل الظن والوهم (قوله عند عروض الشبهات) أى للجنس بعروض شبة واحدة ، والمراد بالشبهة هنا ما تؤثر خلافا فى الجزم : أى الاعتقاد لما اشتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس فى الواقع بدليل (قوله وزول الدواهي) جمع داهية : الأمر العظيم المكرب معطوف على عروض الشبهات وأل للجنس ، وقوله : المضلات بكسر الضاد :

كالقبر ونحوه مما يفتر فيه الى قول ثابت بالأدلة وقوة يقين وعقد راسخ لا يتزلزل : لكونه نتج عن قواطع البراهين)

(ش) الضمير في صاحبها يعود على حرفة التقليد : يعنى أن التصميم على العقائد من غير تحصيلها بالدلائل لا يأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله عند عروض أدنى شبهة وعلى تقدير أن يقابل ذلك ويكابر نفسه بالتصميم اللسانى ، فأتى ينفعه ذلك والقلب الذى هو محل الايمان مريض متعجب يقول : لا أدري ، فيدخل فى زمرة المنافقين الذين يخالف ألسنتهم قلوبهم قال الله تعالى فى حقهم - فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا - أى لما مرضت قلوبهم لم ينتفعوا

أى المتعجات (قوله كالقبر) تمثيل لمخدوف . والأصل ونزول الدواهي المضلات فى بعض المواضع كالقبر فالإنسان حاله فى حال حياته كحالته فى حال قبره وفى حال موته فإذا كان مقلدا فكما يخشى عليه الشك فى حال الحياة يخشى عليه الشك فى حال الموت وفى القبر (قوله ونحوه) أى كحالة الموت والقريب منها مما قبلها (قوله مما يفتر الخ) أى من الأمكنة التى تفتر الخ ، وهذا بيان للنحو ثم ان الأولى الالتفات لحالة الموت لأنها الأصل فهى أولى بالتقديم بأن يقول ونزول الدواهي فى بعض المواضع كحالة الموت والقبر ويفتر إن بنى للفاعل ففاعله ضمير عائد على صاحب حرفة التقليد وان بنى للمفعول فالجار والمجرور بعده نائب الفاعل (قوله إلى قول) أى اعتقاد (قوله بالأدلة) آل للجنس (قوله وقوة يقين) أى ويقين : أى جزم قوى . ثم اعلم أن أصل اليقين كاف فى حالة الموت والقبر وقوته للكمال فقط فلو حذف لفظ قوة لكان أحسن (قوله وعقد) أى اعتقاد راسخ : أى ثابت وهذا هو اليقين المعطوف عليه المقيّد بالقوة فهو عطف عام (قوله لا يتزلزل) وصف كاشف لما قبله (قوله لكونه نتج) أى نشأ علة لكونه راسخا (قوله عن قواطع البراهين) أى البراهين القاطعة : أى القاطع صاحبها وآل للجنس لأن الاعتقاد ينشأ عن برهان واحد (قوله يعود على حرفة التقليد) أى على أن إضافة حرفة بيانية أما على أنها من إضافة المشبه به فهو عائد على التقليد وتأنيث الضمير العائد عليه لاكتسابه التأنيث من المضاف (قوله لا يأمن صاحبها) أى العقائد والأولى صاحبها كما فى بعض النسخ : أى التصميم لأنه المحدث عنه (قوله زواله) أى التصميم (قوله أدنى شبهة) أى مقتضية للزلزل . أما التى لا تقتضيه فصاحبها آمن عند عروضها (قوله وعلى تقدير الخ) مرتب على مخدوف . والأصل لا يأمن صاحبها على تقدير صحة القول بالتقليد من زواله فالزوال مترقب فإذا حصل كان كافرا وعلى تقدير الخ ، وقوله : أن يقابل ذلك : أى الأدنى من الشبه العارض له (قوله ويكابر نفسه) عطف تفسير ، والمكابرة أن يظهر الشخص خلاف ما فى ذهنه (قوله بالتصميم اللسانى) عبر بالتصميم نظرا للحالة التى كان عليها أولا وإلا فالآن لا تصميم عنده لكنه أطلقه على النطق اللسانى تجوزا (قوله فأنى الخ) أى لا ينفعه ما ذكر من المكابرة والمقابلة (قوله والقلب الخ) حال ، (قوله مريض) أى متردد ، وقوله متعجب تفسير له (قوله يقول) أى قولاً قلبياً ، وان كان لسانه مصمماً (قوله فيدخل) أى بقوله لا أدري فى زمرة المنافقين : أى من حيث إن لسانه مصمم وقلبه متردد مثلهم (قوله مريض) أى شك ونفاق (قوله فزادهم الله مرضا) أى شكاً ونفاقاً جزاء على كفرهم (قوله أى لما الخ) مراده بذلك أنهم لما لم توافق قلوبهم ألسنتهم لم ينتفعوا بما فى ألسنتهم كما قال تعالى - ولهم عذاب

بما في ألسنتهم ، وهذا المريض القلب المرتاب هو من القائلين في القبر عند سؤال الملكين « لأدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته » إذ هذا حال قلبه في حياته وعند موته ، واللسان في ذلك الموطن لا يترك كما في الدنيا أن يتشبع بما ليس في القلب . قال ابن دهاق رحمه الله ورضي عنه في شرح الإرشاد لما تكلم على فتنة الملكين في القبر وساق الحديث وفي آخره « وأما المناق أو المرتاب فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته » فيقولان له لادريت ولا تليت ويضربانه بالمقمع من الحديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الجن والانس » وفي حديث « إلا النقلين الجن والانس » وفي الحديث المشتمل على عذاب القبر في وصف الملكين « انهما أسودان أزرقان ينحطان الأرض بأنيابهما ويطآن في شعورهما وأعينهما كالبرق الخاطف وأصواتهما كالرعد القاصف » قال رحمه الله : وهذه الفتنة فتنة القبر لا ينجو منها من أخذ في دينه بالتقليد وترك النظر في أدلة الرسالة والتوحيد

أليم - فكذلك هذا الذي وقع الشك في قلبه والتحير لا ينفعه أن يسمم بلسانه ويكابر وليس مراده تفسير الآية بذلك كما فسره المعتزلة بناء على مذهبهم من أن الله لا يخلق الشر فأخرجوا الآية عن ظاهرها ولا مانع عند أهل السنة من إبقائها على ظاهرها إذ هو الخالق للخير والشر (قوله المرتاب) تفسير لما قبله (قوله واللسان الخ) جملة مستأنفة أتت بها جوابا عما يقال يمكن أن يقول للملكين أنا مؤمن مخالف لما في قلبه فكيف يقال إن هذا حاله عند موته (قوله أن يتشبع) أي يملأ فله : أي ينطق ويتكلم (قوله قال الخ) دليل لما قبله ، وهو أن اللسان في ذلك الموطن لا يقدر أن ينطق بما ليس في القلب بخلافه في دار الدنيا (قوله في القبر) أي الكائنة فيه (قوله وساق الحديث) أي المتعلق بذلك (قوله وفي آخره) الواو للحال (قوله أو المرتاب) أو للشك من الراوي ، والمرتاب من لاجزم معه (قوله فقلته) أي من غير معرفة (قوله لادريت) من الدراية بمعنى العلم : أي لاعلمت ، وقوله : ولا تليت قياسه نلت من تلا يتلو أبدلت الواو ياء لمشاكلة دريت : أي لاتبع من يعلم ، ويؤخذ منه أن من قلد وتبع من يعلم نجح فيعكر على مذهب المصنف من أن المقلد غير ناج (قوله بالمقمع) بكسر الميم الحديد التي يضرب بها (قوله إلا النقلين) لنقل الأرض بهما إذ هما عمارها أو لثقلهما بالتكاليف فكانها فوقهم مثقلة لهم (قوله الجن والانس) بدل من النقلين : أي وأما هما فلا يسمعان تلك الصيحة ولو سمعاها لكان إيمانهما بالمشاهدة (قوله وفي الحديث) خبر مقدم ، وقوله : انهما الخ مبتدأ مؤخر (قوله أسودان أزرقان) أي انهما قام بهما سواد مشوب بزرقة ، أو المراد أسودان من جهة الجسم أزرقان من جهة الأعين (قوله ينحطان الخ) بكسر الحاء : أي يحفران الأرض بأنيابهما فيدخلان القبر (قوله ويطآن) أي يمشيان على شعورهما فهي لطولها نازلة عن الأرض (قوله كالبرق) أي في اللمعان ، وقوله : الخاطف : أي الذي يخطف الأبصار ، وقوله : القاصف : أي الذي يقصف الجسم ويقطعه (قوله وهذه الفتنة الخ) مقول قول ابن دهاق السابق وأعاد قوله قال رحمه الله تأكيذا لطول الفصل بين القول والمقول وما بينهما اعتراض ، وقوله : الفتنة : أي المحتوية على لا أدري (قوله أخذ) أي تمسك أو رضى ليصح تعديته بالباء (قوله في أدلة الرسالة) هي

ولذلك قيل : النفاق نفاقان . نفاق يعرفه صاحبه من نفسه ، وهو نفاق الذين كانوا في عهد رسول
 صلى الله عليه وسلم ومن في معانهم من الزنادقة . ونفاق لا يعرفه صاحبه من نفسه ، وهو أن يولد
 الرجل أو المرأة بين أبوين مسلمين ، فيسمع قول لإله إلا الله محمد رسول الله ، فيقول نحو ما سمع
 اتباعا وتقليدا لهم حتى لو تصور أن يولد بين النصارى لقال مثل أقوالهم اتباعا لهم وتقليدا في ذلك
 من غير أن ينظر في خلقه ، ومن أى شيء خلق ، وكيف انتقل من طور إلى طور ، ولذلك قال
 عليه الصلاة والسلام « من عرف نفسه عرف ربه » وربما يعربى باله التفكير في خلق الله ، فبردة
 الشيطان من الانس والجن ، فيقول له إن تفكرت فقد تشككت ، فيعرض عن النظر إلى الموت
 فإذا بلغت الروح الحلقوم أثناء الشيطان في ذلك المضيق حين لا فكر ويشكك في دينه فيموت
 بشكك والعياذ بالله من ضروب الشكوك ، فإذا كان في القبر ختم على الأفواه ونطق بما عنده
 من غير زيادة ولا نقصان ، فإن كان عارفا نطق بالحق وإن كان بشا كغير عالم قال لا أدري ،
 وكذلك كان يقول بقلبه في حياته لا أدري ، وكان يطرقه الشك أحيانا فلا يبحث عليه ولا يداوى
 سقام سريره ، فإذا مات لحقه الدم حين لا ينفعه واعتذر إلى من لا يسمعه

المجهزات ، وقوله : والنوحيد : أى كون الله واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله والأدلة الدالة على ذلك
 هى المصنوعات (قوله ولذلك) أى ما تقدم من آية - في قلوبهم مرض - ومن قوله وهذا المريض
 القلب الخ (قوله وهو نفاق الذين كانوا الخ) وهذا هو المشار له بالآية السابقة (قوله من الزنادقة)
 وهم الذين يخفون الكفر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فالخفى للكفر يقال له هنا منافق في
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزنديق في زماننا (قوله وهو أن يولد الخ) أى وهو ذو أن
 يولد (قوله الرجل) أى الذكر بالغا أم لا (قوله أو المرأة) أى الأنثى ولو صغيرة (قوله فيقول
 الخ) أى من غير تصميم واعتقاد (قوله تصور) بفتح التاء : أى أمكن أمكانا وقوعيا (قوله
 أن يولد) أى المولود بين المسلمين (قوله في خلقه) أى ذاته المخلوقة وما احتوت عليه (قوله ومن
 أى شيء خلق) أى وهو النطفة (قوله طور) أى حال (قوله ولذلك الخ) علة لمحذوف
 تقديره ولو نظر لكان عارفا (قوله من عرف نفسه) أى عرف كونها حادثة مخلوقة من نطفة
 وأنه انتقل من طور إلى طور (قوله عرف ربه) أى عرف كونه موجدا للعالم قديما الخ (قوله
 بياله) أى بال من ولد بين المسلمين (قوله التفكير الخ) أى الذى يصير به عارفا (قوله المضيق)
 أى المكان الضيق (قوله ويشكك) الأولى حذف الواو (قوله حين لا فكر) أى حين
 لا يمكن الفكر لضيق الوقت (قوله فيموت الخ) أى فيموت كافرا (قوله من ضروب الشكوك)
 الإضافة بيانية وأل للجنس (قوله فإذا كان) أى المكلف من حيث هو سواء كان عارفا أو مقلدا
 فهو أعم مما قبله لأنه في المقلد ، وكان بمعنى ثبت أو حل (قوله ختم على الأفواه) المراد بالختام
 عليها أنه لا ينطق إلا بما عنده ، فقوله ونطق الخ تفسير (قوله ونطق) أى المكلف من حيث
 هو (قوله وإن كان شاكا الخ) كالقلد (قوله وكان) أى حال حياته (قوله أحيانا) أى في
 بعض الأحيان وذلك حين عروض الشبه له (قوله عليه) أى عنه (قوله سقام) بفتح السين :
 أى مرض وإضافته لسريره : أى ما يسره وهو الشك بيانية (قوله واعتذر إلى من لا يسمعه)

وهلاك والعباد بالله من سخط الله تعالى . وقوله إلى قول ثابت بالأدلة يشير إلى معنى قوله تعالى - ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة - قال ابن دهاق رحمه الله : لامعنى للتثبيت في الحياة إلا معرفة الحق يبرهان ، والثبوت في الآخرة لامعنى له إلا الطيق على نحو ما كان يعرف ، لأن العبد يبحث على نحو مامات عليه ، وقد قيل في معنى الآية غير هذا ، والله الموفق . نسأله سبحانه أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأن ينيلنا من مراتب أوليائه وأجابه في حياتنا وبعد مماتنا المراتب العاقرة .

(ص) ولا يفتقر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوة تصميمه وكثرة عبيده للنقض عليه بتسميم اليهود والنصارى وعبد الأوثان ، ومن في معناهم تقليدا لأجبارهم وآبائهم الصالحين المضلين .

(ش) يعنى أن تصميم المقلد على الحق وعدم رجوعه عنه ولو نشر بالمنشير ، وكثرة عبادته لا يدل على أنه على بصيرة من دينه ، إذ ليس حزمه وتصميمه

أى إلى من لا يجيبه وهم الملائكة ، ويحتمل أن المعنى إلى من لا يسمعه سماعا نافعا (قوله يشير) أى بقوله إلى قول ثابت بالأدلة لكن مع مراعاة مضاه لأن قول المصنف إلى قول الحق وحده من غير التفات لمعناه لا يشير لمعنى الآية (قوله لامعنى للتثبيت) أى بالقول الثابت والكلام على حذف مضاف : أى لمتعلق القيت الذى هو صفة المولى وذلك المتعلق هو التثبيت (قوله إلا معرفة الحق) أى إلا وجود القول المصاحب لمعرفة الحق (قوله يبرهان) غير محتاج إليه لأن المعرفة هى الاعتقاد الجازم الشئى . عن الدليل (قوله إلا النطق الحق) بأن يقول الله رضى ومحمد رسوله (قوله وفي الآخرة) أى القبر (قوله ولا يفتقر المقلد الحق) نفي بمعنى التهمى وهذا شروع فى دفع شبهة يأتى بها المقلد مستدلا بها على دعواه من أنه على الحق وتقريرها أنا مصمم بعقائد ديني لأرجع عنها وكثير التعبد لله وكل من هو كذلك فهو على الحق فأنا على الحق (قوله ويستدل الحق) عطف تفسير على يفتقر لأن الاغترار الاستناد لما لا يكتفى (قوله للنقض عليه الحق) أى بإبطال الكبرى القائلة وكل من هو كذلك فهو على الحق فيقال من اليهود والنصارى جازم بعقائد دينه ومصمم عليها ولا يرجع عنها وكثير التعبد لله ومع ذلك فليس على الحق (قوله ومن في معاهم) أى من ذوى الجهل المركب من المؤمنين (قوله يعنى الحق) إشارة لنياس حاصله أنا مصمم على الحق وكل من هو كذلك فهو على بصيرة من دينه وأنا على بصيرة من ديني . وحاصل إبطاله أنا لان لم أن كل من كان مصمما على الحق على بصيرة من دينه إذ ليس تصميمه بالحق من حيث كون المجزوم به حقا بأن كان ثابتا بالدليل بل من حيث فشانه بين قوم يقولون ذلك هذا وظاهر كلام الشارح أن المستند من المصنف هو هذا القياس بعينه وليس كذلك لأن الصغرى فى قياس المصنف أنا مصمم بعقائد ديني ، وفى قياس الشارح أنا مصمم على الحق : أى وهو ضد الباطل وأيضاً المقلد لم يدع أنه على بصيرة لأنها معرفة الحق بالدليل والمقلد خال من ذلك فلا يدعيه ، وإنما يدعى أنه على الحق فأدولى بحجارة المصنف (قوله على بصيرة) أى

على الحق من حيث كونه حقا ، بل من حيث كون نشأته بين قوم يقولون ذلك ، والنشأة والمخالطة
لهما أثر عظيم في التسميم حقا كان المسمم عليه أو باطلا ، بدليل أن مثل هذا التسميم يوجد
كثيرا في ذوى الجهل المركب كعامة اليهود والنصارى ونحوهم ، وإذا كان مجرد الوهم الكاذب
له أثر في التسميم ، فما بالك بما فوقه ، ولهذا قالوا من جزم في قلبه بالحق ولم يدرك لذلك سببا
خاصا يرجع اليه فهو مقلد لابصرة له ، فاذن لامتزجة بين الجزم الاعتقادي وكون المجزوم به حقا ،
وإذا اتفت بينهما الامتزجة وجب أن يأتي بما بينه وبين الحق ملازمة ليميز ما هو عليه من الدين ،
أهو من الحق أم من الباطل ؟ ليكون على بصيرة في دينه ، وليس ذلك إلا بالنظر الصحيح في
البراهين ، فتعين النظر وهو المطلوب . وأما من زعم أن الطريق بدا إلى معرفة الحق الكتاب
والسنة ويحرم ماسواهما ، فالرد عليه أن حجتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي ،

معرفة الحق بدليل (قوله على الحق) أى الحكم الموافق للواقع (قوله ذلك) أى الحق (قوله)
بدليل الخ) راجع لقوله والنشأة الخ ، وقوله : ان مثل هذا التسميم : أى المسمم فيه بقولنا حقا كان
المسمم عليه أو باطلا (قوله يوجد كثيرا في ذوى الجهل الخ) أى وهم ليسوا على بصيرة من
الدين وحيفت فلا يصح الاستدلال بما سبق على أن المقلد على بصيرة من الدين (قوله وإذا كان
مجرد الوهم الكاذب) أى الوهم الكاذب المجرد عن المخالطة والنشأة كوهم المعتزلة بأن الرؤية
تستلزم الجهة فهذا الوهم أثر في التسميم عندهم بأن الله لا يرى وهذا دليل آخر على أن للنشأة
والمخالطة تأثيرا مطلقا في المسلمين كانت أو في اليهود والنصارى (قوله بما فوقه) هو النشأة
والمخالطة (قوله ولهذا) أى لكون التسميم على الحق لا يدل على وجود البصيرة (قوله بالحق)
أى النسبة الموافقة للواقع (قوله لذلك) أى الجزم (قوله سببا خاصا) هو الدليل المنتج له ،
وأما المخالطة فهي سبب عام (قوله يرجع) أى الشخص (قوله إليه) أى الى ذلك السبب
(قوله فاذن لامتزجة الخ) أى اذ كان التسميم على الشيء لا يستلزم أن يكون حقا وهذا يناسب ما في
المتن من أن التسميم لا يدل على الحق : أى الذى هو هذا الباطل ولا يناسب حله السابق (قوله
أن يأتي) أى المقلد (قوله بما) أى يجزم مع دليل (قوله من الحق) أى من الجزم الحق
(قوله ليكون) الام للعاقبة (قوله وليس ذلك) أى الجزم الذى بينه وبين الحق ملازمة (قوله
إلا بالنظر الخ) معنى النظر فيها تركيبها وترتيبها وجعلها قياسا (قوله بدا) فعل ماض بمعنى ظهر جملة
حالية ، وقوله : إلى معرفة الحق متعلق بالطريق : أى ومن زعم أن الطريق إلى معرفة الحق ظاهرة
الكتاب (١) الخ ، وفي بعض النسخ بدا : أى ابتداء قبل النظر العقلي وهذا يفيد أن معرفة الحق
لها طريقان احدهما للابتداء والثانية للانتهاء مع أنه ليس لها إلا طريقة واحدة (قوله ويحرم
ماسواهما) أى يحرم أخذ العقائد ماسواهما وهو علم الكلام (قوله أن حجتهما) أى كون
كل منهما حجة ودليلا ، وقوله : لا تعرف الخ بأن يقال هذا خبر من يستحيل عليه الكذب
وكل ما كان كذلك فهو صدق أو يقال هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل ما كان كذلك

وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها فقد كفر عند جماعة وابتدع ولا يحسن تأويلها إلا الراسخ في علوم النظر المرتاض في علمي اللسان والبلاغة . وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن ، فيقال له الرياضة عبارة عن ملازمة العزلة والخلوة ، وتناول الحلال والجوع ، والتقليل من الدنيا على سبيل الزهد فيها ، ومداومة التعب والذكر ، وكيف يمكن التعب لمن لا يعرف معبوده ، والذكر لمن لا يعرف مذكوره ، والتقوى لمن لا يعرف أمره ونهيه ، أو طلب مباح لمن لا يعرف المييح . نعم لا ينكر أن الاستعانة بذلك بعد معرفة الله تعالى وأحكام ما يتقرب به إليه سبب لرسوخ المعرفة ، والزيادة في المعارف وتعرض لكثير من المواهب

استحال كذبه وحيث كان حجتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي صار الأمر موقوفاً على النظر العقلي فهو الطريق لمعرفة العقائد لاهما وهو لا يعلم إلا من علم الكلام ثم إن الالتفات لهما عند هذا الزاعم من حيث انهما طريق لمعرفة الحق لامن حيث الخفية وعدمها فالأولى أن يقول فالرد عليه أنا لانسلم أنهما طريقان لمعرفة الحق بل الطريق إنما هو النظر العقلي (قوله وأيضاً الخ) رد ثان (قوله ظواهر) أي قضايا دالة بحسب الظاهر على عقائد فاسدة نحو الرحمن على العرش استوى ، يد الله فوق أيديهم (قوله من اعتقدها) أي اعتقد ظاهرها (قوله فقد كفر الخ) الأولى حذف قوله عند جماعة والواو في قوله وابتدع بمعنى أو ، والمراد فقد كفر ان اعتقد معنى مكفراً كاعتقاد أن الله جسم كالأجسام وابتدع ان اعتقد معنى غير مكفر ككون الله جسماً ليس كالأجسام (قوله تأويلها) أي صرفها عن ظاهرها الفاسد (قوله في علوم النظر) أي العلوم المؤلفة في المناظرة الواقعة بين أهل السنة وغيرهم المذكور فيها عقائد وأدلة كل (قوله المرتاض) أي المتمرن (قوله في علمي اللسان والبلاغة) علم اللسان : النحو واللغة ، وعلم البلاغة المعاني والبيان (قوله المعرفة) أي بعقائد التوحيد (قوله والمجاهدة) من عطف الجزء على الكل لأن الرياضة ملازمة العزلة لعبادة مع مجاهدة النفس بالعبادة من ذكر وصلاة وصوم ونحو ذلك (قوله وتصفية الباطن) أي من الحسد والكبر والرياء والعجب (قوله عبارة) أي معبر بها (قوله وتناول الخ) عطف على العزلة (قوله على سبيل الزهد فيها) للامتناع كبرض (قوله ومداومة) عطف على ملازمة وهي بمعناها فقد تفان فراراً من ثقل التكرار (قوله وكيف الخ) استفهام انكاري بمعنى النفي : أي ولا يمكن التعب الخ لأن التعب فرع المعرفة والمراد التعب الكامل والافاضل التعب المدار فيه على الجزم بوجود المعبود ولو من غير دليل (قوله والتقوى) هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي (قوله أو طلب مباح) أي تناوله من حيث أنه مباح شرعاً (قوله نعم الخ) استدراك على قوله : وأما من زعم أن طريق المعرفة الرياضة الخ (قوله لا ينكر أن الاستعانة بذلك) أي المذكور من الرياضة والمجاهدة والتصفية (قوله بعد معرفة الله) أي بعد حصولها فالرياضة وما عطف عليها ناشئة عن أصل المعرفة (قوله وأحكام الخ) أي وبعد معرفة أحكام العبادات التي يتقرب بها إلى الله من صلاة وصوم مثلاً فهو بفتح الهمزة ويصح كسرهما بمعنى اتقان عطفاً على معرفة (قوله لرسوخ المعرفة) أي السابقة (قوله في المعارف) أي غير المعرفة الأصلية (قوله وتعرض) عطف على سبب (قوله لكثير من المواهب) أي المعارف فكثرة

والترقى من مقام الإيمان الى مقام الاحسان ، فالبحث عن ذلك فرع تحصيل أصل الإيمان بالنظر الصحيح ، وتحصيل علوم يطول تتبعها ، والتقدم لمعالى الأمور قبل اتقان أصولها وضبط طرقها عجلة وشهوة نفسانية توجب لصاحبها الفضيحة دنيا وأخرى ، والا فالبراهمة والنصارى قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة ، فلم يزددهم ذلك الاضلالات ، وكثيرا ما يفتخر أصحاب هذه الطريق بالتحيلات الشيطانية أو النفسانية نوما ويقظة ، ويعتدونها كرامات ، وهى فى الحقيقة استدراج وزيادة لهم فى أنواع الضلالات ، ففسأله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشداً أنفسنا ، وسنعرض ان شاء الله لذلك شروط الولى فى فصل النبوة عند بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة ، ومن قال من الهنود : ان طريق المعرفة الالهام ، وعنوا به أن النفس اذا تجردت للشيء وأزالت الشواغل البدنية

المواهب ترجع لكثرة المعارف (قوله والترقى) أى وتعرض للترقى : أى الانتقال (قوله إلى مقام الاحسان) بحيث يصبر ملاحظا ومستحضرا لمولاه عند كل شيء وفى كل حال (قوله فالبحث عن ذلك) أى فالتفت لما ذكر من الرياضة وما عطف عليها (قوله فرع الخ) أى لافرع لتحصيل الإيمان الكامل (قوله بالنظر الصحيح) متعلق بمحذوف : أى فرع تحصيل الإيمان المصاحب للمعرفة الكاثبة بالنظر الصحيح (قوله وتحصيل الخ) أى وفرع تحصيل علوم : أى مسائل علمية وهى مسائل علم الفقه وعلم التصوف (قوله والتقدم الخ) المعالى جمع معلاة : الأمر المكسب للشرف كالذكر وتناول الحلال والعزلة (قوله أصولها) من معرفة الله والأحكام الشرعية والمسائل الصوفية (قوله وضبط) عطف على اتقان مرادف له (قوله طرقها) أى تلك الأصول أى طرق هى تلك الأصول فالإضافة للضمير بيانية (قوله عجلة) خبر قوله والتقدم : أى استعجال على تحصيل الشيء قبل أوانه (قوله الفضيحة) أى عند امتحان غيره له (قوله وإلا الخ أى وإلا نقل ان الرياضة ناشئة عن المعرفة بأن قلنا انها محصلة للمعرفة كما قال هذا الزاعم لمنع ذلك لأن البراهمة الخ (قوله فالبراهمة) قوم من اليهود منسوبون الى رجل اسمه برهم (قوله قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة) كاعتقاد النصارى أن المسيح ابن الله واعتقاد البراهمة قسم العالم ونفى الرسالة (قوله أصحاب هذه الطريق) هم المرتاضون قبل المعرفة (قوله بالتحيلات الشيطانية) أى بالأمور الخارقة للعادة التى يظهرها الشيطان لهم (قوله أو النفسانية) أى بحيث ان النفس تظهر لهم فى النوم أو اليقظة حالة حسنة (قوله كرامات) جمع كرامة ، وهى أمر خارق للعادة يظهر على يد ظاهر الصلاح غير الأنبياء (قوله استدراج) هو الأمر الخارق للعادة الذى يظهر على غير يد مدعى الصلاح معنى بذلك لأنه يفتريه صاحبه حتى يدرجه ويوقعه فيها هو أعظم مما هو عليه من المعاصى فيأخذ الله أخذاً لا يمكن إفلاته (قوله رشداً أنفسنا) أى ما به صلاح حالنا (قوله وسنعرض الخ) وعدد يذكرها ولم يتعرض لها فيما يأتى سهوا منه ولم يذكر هناك إلا تعريف الكرامة ، والمراد بالشروط العلامات وهى امتثال الأوامر واجتناب النواهي وعدم الانهماك فى الشهوات (قوله وعنوا به الخ) وليس مرادهم بالالهام إلقاء معنى فى القلب بطريق الفيض (قوله للشيء) أى وتوجهت للشيء فهو متعلق بمحذوف (قوله وأرالت الشواغل البدنية) أى القائمة بالبدن ظاهرة أو باطنية معطوف على تجردت عطف تفسير ولا يخفى أن التجريد غير

أدركته ، فانها في أصل خلقتها مستعدة لقبول المعارف ، فالرد عليهم أن مجرد إزالة الشواغل لا يحصل المطلوب الخاص بالإمع حصول علوم إما ضرورية أو غير ضرورية يترتب عليها المطلوب وهو النظر والتجريد لازمه . وأضعف من هذا قول بعض المعاصرين لامتلاك المؤمنين عامهم وخاصهم وإن جميعهم حصلت له المعرفة ، وإنما يختلفون في القدرة على التعبير عما في ضمايرهم وعدم ذلك وإنما قلنا إن هذا أضعف من القول الذي حكى عن بعض الهنود ، لأنهم اشترطوا في حصول المعرفة إزالة الشواغل ، وهذا لم يشترط شيئا ، بل جعل المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه اسم الإيمان ، وأن مؤنة النظر لا يحتاج اليهما : وهذا قول لاختفاء في بطلانه وانعقاد الاجماع على خلافه ، إذ معلوم قطعا أن عقائد الإيمان ليست كلها ضرورية ، بل منها ما يفترق إلى دقيق النظر

الرياضة المتقدمة (قوله أدركته) أى حصلت ذلك الشيء سبب إزالة تلك الشواغل (قوله مستعدة) أى متهيئة لقبول المعارف وأطلق الاستعداد للقبول على حصوله بالفعل مجازا لأنها من أصل خلقتها قائمة بها المعارف بالفعل (قوله أن مجرد الخ) أى إن إزالة الشواغل وحدها (قوله الإمع الخ) أى إلا إذا زالت الشواغل مع الخ (قوله علوم الخ) أى تصديقية وهى العلم بالصغرى والكبرى (قوله يترتب عليها) أى تلك العلوم (قوله المطلوب) هو التصديق بالنتيجة والجزم بها بقوله وهو النظر : أى والمطلوب هو النظر لا يصح بل الأولى أن يقول وهو المعرفة لأن المطلوب نشأ عن النظر لأنه نفسه وقد يقال الضمير راجع لترتيب المأخوذ من قوله يترتب : أى إن ترتيب تلك العلوم هو النظر (قوله والتجريد لازمه) أى لازم للنظر الذى يترتب عليه المطلوب وحينئذ فلا يكون التجريد هو المحصل للمطلوب ولا يتم قول القائل إن طريق المعرفة التجريد (قوله من هذا) أى طريق بعض الهنود (قوله بعض المعاصرين) هو ابن ذكرى ، وفيه أنه لم يفرد بهذا القول بل قال به جماعة (قوله عامهم) هو من لا قدرة له على التعبير عما في ضميره (قوله وإنما يختلفون الخ) فالذى يتعاطى علم المنطق له قدرة على التعبير عنه والذى لا يتعاطاه لا يقدر على التعبير عنه (قوله لأنهم الخ) فيه أنهم لم يجعلوا ذلك شرطا بل جعلوه أسا وطريقا للمعرفة فالمناسب أن يقول لأنهم جعلوا إزالة الشواغل طريقا للمعرفة وهذا لم يجعل لها طريقا بل جعلها حاصلة الخ (قوله وهذا) أى بعض المعاصرين (قوله اسم الإيمان) الإضافة للبيان ، والأولى أن يقول اسم مؤمن (قوله وإن مؤنة النظر) اضافته بيانية وهذا معمول لمحسنوف : أى ويلزمه أن مؤنة النظر الخ ، وذلك أن بعض المعاصرين لم يصرح به بل صرح بأن المعرفة حاصلة لكل مؤمن وحينئذ فيلزمه عدم الاحتياج إلى النظر (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن كل مؤمن عنده معرفة وأن النظر لا يحتاج إليه (قوله وانعقاد الخ) أى ولا خلاف في انعقاد الخ ، لكن فيه أنه قال بخلافه جماعة وأن أبا منصور المازيندى حكى الاجماع عليه (قوله إذ معلوم الخ) تعليل لقوله لاختفاء الخ (قوله ليست كلها ضرورية) محتمل لأن يكون كلها نظرية ، ولأن يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا مع أنها كلها نظرية. فلذا أضرب لبيان المراد بقوله بل الخ (قوله بل منها الخ) أى ومهما ما يفترق إلى مطلق النظر ، وقد يقال لان لم أن ما يحتاج إليه من

وكيف لا ، وقد اختلفت هذه الأمة المشرفة وحدها في العقائد اختلافا كثيرا حتى أنها افرقت على ثلاث وسبعين فرقة ، والمصيب منها فرقة واحدة ، ولهذا حكم صلى الله عليه وسلم بأن جميعها في النار إلا واحدة ، وأيضا فهذا القول يؤدي إلى أن حقه سبحانه على النظر في آيات كثيرة من كتابه العزيز وأمره بذلك أمر بتحصيل الحاصل ، وكذا ما قرره سبحانه في كتابه العزيز من أدلة العقائد كأدلة الوحدةانية والبعث والنشأة تقرير لما هو معلوم للكل . وهذا مما يباه كل عاقل وأيضا فليس الخبر كالبيان ، ونحن قد شاهدنا كثيرا ممن لم يأخذ في هذا العلم وله نجابة في غيره من العلوم لا يحسنون العقائد تقليدا فضلا عن أن يحسنوها بالنظر ، بل وشاهدنا كذلك بعض من أخذ في هذا العلم ولم يتقنه . أما العامة فأكثرهم ممن لا يمتنى بحضور مجالس العلماء ومخاطبة أهل الخير يتحقق منهم اعتقاد

تحقيق أصل الإيمان من النظر الدقيق بل هو سهل (قوله وكيف لا الخ) أي وكيف لا يفترق بعضها إلى دقيق النظر والحال أنه قد اختلف الخ : أي واختلافها إنما هو لدقة النظر وهذا ردة على من يقول أنها كلها ضرورية ، وقد يجاب بأن بعض المعاصرين وهو ابن ذكوى لم يدع أن المعرفة ضرورية وأن النظر لا يحتاج إليه ، بل يقول المعرفة تتوقف على نظر لكنه سهل شأن العقلاء أن يذهبوا إليه فحكمه بأن المعرفة حاصلة للكل لا يقتضي أنها ضرورية (قوله المشرفة) أي بعضها وهو الناجي منها دون الكافر والمبتدع (قوله فرقة واحدة) هي أهل السنة والجماعة (قوله ولهذا) أي لكون المصيب فرقة واحدة (قوله حكم) أي أخبر (قوله إلا واحدة) أي فلا تدخل النار من حيث الأصول فلا ينافي دخولها من حيث المخالفة في الفروع إن لم يحصل عفو الله (قوله وأيضا الخ) ردة آخر على بعض المعاصرين (قوله أمر بتحصيل الحاصل) فيه أن بعض المعاصرين ادعى أن المعرفة حاصلة لكل مؤمن فلا يلزمه أن يكون الأمر بالنظر أمرا بتحصيل الحاصل إلا أن ادعى أن النظر حاصل من كل أحد وهو لم يدع ذلك واللازم له على دعواه الأمر بتحصيل ما هو سهل وهذا لا ضرر عليه فيه (قوله وكذا ما قرره الخ) أي وكذا يؤدي إلى أن ما قرره الخ وكذا رابطة لما بعدها بما قبلها وما قرره الله مبتدأ ، وقوله : تقرير خبره (قوله تقرير الخ) قد يقال لا يلزم من القول بأن كل مؤمن عارف أن ما قرره الله تقرير لما هو معلوم بل هو تقرير لما يسهل علمه (قوله وهذا) أي ما ذكر من التأييدتين (قوله وأيضا فليس الخبر) أي خبر بعض المعاصرين بأن كل مؤمن عارف ، وقوله : كالبيان بكسر العين : أي المشاهدة ، وقوله : ونحن الخ : أي لأننا شاهدنا بعض المؤمنين على خلاف ما أخبر به بعض المعاصرين ومعلوم أن الموجبة السالبة يناقضها سالبة جزئية وحيث فآخاره باطل لكن قد يقال مقتضى هذا الحكم على كلام بعض المعاصرين بالبطلان لا بالأضعفية (قوله ممن لم يأخذ) أي ممن لم يحصل في هذا العلم وهو علم الكلام (قوله في غيره) كالنحو والبيان (قوله لا يحسنون الخ) أي لكونهم يعتقدون اعتقادات فاسدة : أي وحيث فكيف يقال كل مؤمن عارف (قوله كذلك) أي من لا يحسن العقائد تقليدا الخ (قوله أما العامة الخ) مقابل لحذوف : أي ما ذكرناه حال من خالط العلماء وهو قليل أما العامة الخ (قوله العلماء) أي علماء الشريعة (قوله وأهل الخبر) هم العلماء

التجسم والجهة ، وتأثير الطبيعة وكون أفعال الله تعالى معللة لفرض وكون كلامه جل وعلا حرقا وصوتا ومرة يتكلم ومرة يسكت كسائر البشر ، ونحو ذلك من اعتقادات أهل الباطل ، وبعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقدها ، وبعضها اختلفوا فيه ، وكثير من أهل البادية ينكر البعث ، ولقد أخبرني بعض من أثق به أنه سمع ذلك صريحا منهم ، قال : وبعضهم من يحفظ لفظ القرآن ، ولقد حكى لي بعض أصحاب مثل ذلك عن لا يظن به ذلك عن يتعاطى العلم باللسان وله أصل في رياسة العلم قال : وصرح لي بأن رأيه وعقيدته والعياذ بالله منه ومن عقيدته نفي المعاد البدني كراى الفلاسفة بعدهم الله تعالى وأخلى منهم الأرض ، قال : وجادلته في ذلك صمرا فطبع على قلبه ولم يقبل ، وأظن أن المصيبة جاءت الرجل من مطالعته بعض كتب الفلاسفة قل انتان علم التوحيد على شيخ عارف ، وهذا شأن المتشككين الخائضين فيما لا يعينهم قبل انتان ما يعينهم ورددوا على العامة بالجدال في الباطل والتكبر على الانصاف للحق ، ومن ثم حرموا - سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق - اللهم أدخلنا في زمرة المفلحين في الدنيا والآخرة ولا تهلكنا مع المهلكين يا أرحم الراحمين ، وبعض المقلدين ينطق بكلماتي الشهادة من غير أن يعرف معناها أولا أن يميز الرسول من المرسل ، وفي مثله وقعت أجوبة علماء

فهو عطف مرادف بحسب المراد وبعده أن يراد بهم الأولياء لأن شأنهم عدم التعليم لاعتقائهم (قوله التجسم) أى إن الله جسم ، فإن اعتقد أنه كالأجسام كان كافرا (قوله والجهة) أى العليا لأن الشأن اعتقادها لا السفلى ومعتقد السفلى كافرا اتفاقا ، وفي العياخلاف (قوله وتأثير الطبيعة) من يعتقد تأثيرها كافر (قوله من أهل البادية) وكذا القرى (قوله عن يحفظ لفظ القرآن) أى ولا يعرف معناه (قوله مثل ذلك) أى انكار البعث (قوله وله أصل) أى شهرة (قوله قال) أى بعض أصحابنا (قوله وصرح) أى ذلك الشخص الذى لا يظن به ذلك وهو العقباتى من تلمسان (قوله وعقيدته) أى معتقده عطف تفسير (قوله البدني) أى لا الروحى (قوله وأخلى الخ) تفسير لما قبله وليس المراد بعدهم مع وجودهم (قوله وجادلته) أى نازعته ، وقوله : في ذلك أى رأيه الفاسد فأثبت له بالأدلة وهو يأتينى بالشبه (قوله فطبع على قلبه) أى ختم عليه بحيث لا يصل اليه ما ذكرته له من الأدلة لمنايع الحجاب (قوله أن المصيبة) أى العقيدة التى يعتقدونها (قوله وهذا) أى ما ذكر من مطالعة كتب الفلاسفة الخ (قوله المتشككين) أى الذين يعلنون شذيقهم : أى فهم بالكلام (قوله وزادوا) أى أنهم وافقوا العامة في عدم حسن العقائد وزادوا الخ (قوله على الانصاف) أى على أهل (قوله ومن ثم) أى من أجل ذلك التكبر (قوله حرموا) أى من النظر في الآيات الدالة على وجوده تعالى وبقية صفاته (قوله سأصرف الخ) دليل لقوله : حرموا : أى الذى يتكبرون أصرفهم عن النظر في آياتي الدالة على فيموتون كفارا غير عارفين في ، والذين لا يتكبرون على أهل الانصاف وهم العارفون بعلوم الأصول والفروع أوجههم إلى النظر في الآيات ، فيعرقوننى حق المعرفة ، فيموتون على أحسن حالة (قوله أدخلنا) أى الجنة (قوله في زمرة) أى جماعة (قوله المفلحين) أى العائزين في الدنيا بمعرفة الله وفي الآخرة بدخول الجنة والنظر لوجه الله عز وجل (قوله وبعض) مبتدأ خبره ينطق ويصح نصبه عطفا على كثيرا من قوله : وشاهدنا كثيرا الخ (قوله من غير أن يعرف الخ) أى من غير أن يصدق

بجاية وغيرهم من المحققين أن مثل هذا لا يضرب له في الاسلام بنسب ، والعاقل في الحقيقة من أنصف من نفسه ، فوالله لو لافضله تعالى وتوفيقه لمخالطة العلم وأهله لما كنا نحسن عقائد الايمان بمجرد التقليد فضلا عن النظر ، ولكننا في أودية من اعتقادات أهل الباطل نهيم ، فباغيا لعاقل يجهل الضروريات حتى لم يشعر بحال نفسه قبل مخالطة العلم ولا شعر بحال العوام ، ومن أعرض عن النظر جلة ، ولقد ألف علماء السنة رضي الله عنهم كابن أبي زيد وابن الحاجب وغيرهما تأليف مختصرة اقتصرنا فيها على سرد العقائد مجردة عن الأدلة لتحفظها العامة ، ومن قصر عقله عن النظر ليرتقوا من معرفتها تقليدا الى البحث عن أدلتها ، وماذا لك إلا أنهم رأوا أكثر العامة لا يحسن العقائد ولو بالتقليد ، فارادوا من نصحتهم أن ينقلوهم من مرتبة يخشى عليهم فيها أن يكونوا على اعتقاد يجمع فيه على الكفر الى مرتبة مختلف فيها ، ولعلها تكون سلة الى المعرفة ، وبالجملة فأهل النظر لم يصلوا كلهم

بمعناها من ثبوت الألوهية لله والرسالة لسيدنا محمد ، وقوله : ولا أن يميز الخ لما كان قوله من غير الخ صادقا بما إذا جزم بالمدلول تقليدا أتى بقوله : ولا الخ ليفيد أنه ليس عنده ادراك للمعنى أصلا . ثم انه يرد على الشارح أن من كان بهذه المثابة لا يقال له مقلد ، وحينئذ فالتفسير بقوله : وبعض المتقليدين الخ لا يناسب ، فالأولى أن يقول : وبعض من يطلق عليه اسم الايمان ، أو بعض العامة ينطق الخ (قوله بجاية) بكسر الباء وفتح الياء بلدة بالمغرب (قوله بنصيب) أي حظ من إرث وصلاة وغيرهما (قوله والعادل الخ) تعريض بآين ذكرى بأنه لو أنصف من نفسه لما قال ما قال (قوله لمخالطة العلم) أي بالاشتغال به ، وقوله : وأهله : أي ومخالطة أهله بالأخذ عنهم (قوله لما كنا الخ) بل كنا نفتقد أن الله ليس بقادر أو أنه جسم مثلا (قوله ولكننا الخ) الأودية جمع واد وهو الحقل المنخفض الواسع الذي هو بمظنة الهلاك ، وقوله : من اعتقادات الخ بيان للأودية وقوله : نهيم : أي نسير ولا ندرى أين توجه (قوله لعاقل) تعريض بآين ذكرى ، وقوله : يجهل الضروريات مثل توقفت المعرفة على النظر ، وقوله : حتى لم يشعر بحال نفسه : أي من كونه كان عانيا ذا حرفة قبل مخالطته للعلم وأهله . ثم أنعم الله عليه بالعلم والحال أن علم الشخص بحال نفسه من الضروريات (قوله ولا شعر) بضم العين المهملة : أي علم عطف على لم يشعر (قوله ومن أعرض الخ) أي ولم يشعر بحال من أعرض الخ (قوله جلة) أي بالكيفية إجمالا وتفصيلا (قوله لتحفظها العامة) أي مع فهم معانيها . وهذا علة غائية كقوله ليرتقوا الخ (قوله عن النظر) أي الاجالى والتفصيلي (قوله من معرفتها تقليدا) أي من إدراكها تقليدا ، لأن المعرفة لا تجامع التقليد ، ولو عبر بالادراك لكان أحسن (قوله وما ذاك) أي وما سبب ذلك الاقتصار على العقائد مجردة الا الخ ، فهو بيان للعة الباعثة (قوله من مرتبة يخشى عليهم الخ) فيه أهم إذا كانوا لا يحسنون العقائد فهم كفار ، فلا يحسن التعبير حينئذ بقوله يخشى ، فالأولى أن يقول عن مرتبة يجمع فيها على الكفر الى مرتبة مختلف فيها ، وهي التقليد (قوله ولعلها) أي المرتبة المختلف فيها تكون الخ ، وهذا الترجي الواقع من الشارح يشعر بأن هؤلاء الجماعة المؤلفين لا آلف المذكورة يقولون بالاكتفاء بالتقليد ، فيعكروا على مذهبه من عدم كفايته (قوله فأهل النظر)

إلى الحق وإنما وصل القليل ، فكيف من لم ينظر ؟ وما ذاك إلا لما علم أن أحكام الوهم ورسومه العوائد والمألوفات تراحم النظر الصحيح في هذا العلم مناجاة لا ينفك الحق عنها إلا بعسر ليس فوقه عسر ، ولولا التوفيق الإلهي والتأييد الرباني لما أدرك الخلق شيئا من معرفة من لا تكفيه العقول ولا تحته الأوهام - ليس كذلك شيء وهو السميع البصير - ولولا فضل الله عليكم ورحته ما زكي منكم من أحد أبدا - .

فان قلت : قد نقل عن القاضي أبي بكر بن الطيب رضى الله عنه أنه قال : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله إلا أن أحوالهم مختلفة في ذلك ، فثم قوى القريحة على أن يعبر على ما في قلبه ويبرهن عليه ، ومنهم من عرف الله يقينا ولا قدرة له أن يعبر على ما في قلبه ، ونقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل وأنه غرز معرفة وجوده في خلقه ، وما أقيم من الأدلة

أى فمن فهم قوة على النظر كالفلاسفة والمعتزلة (قوله إلى الحق) أى النسبة المطابقة للواقع (قوله وإنما وصل الخ) لما كان قوله لم يصلوا كلهم يصدق بوصول الصنف أتى بقوله : وإنما الخ دفعا لذلك ، والمراد بالقليل أهل السنة الأشعرية والماتريدية (قوله فكيف من لم ينظر) أى فعند وصوله للحق أولى (قوله وما ذاك) أى سبب عديم وصولهم إلى الحق (قوله أن أحكام الوهم الخ) المناسب أبى أحكام الوهم الناشئة عن العوائد والمألوفات تراحم أحكام العقل الناشئة عن النظر الصحيح ، لأن أحكام الوهم تراحم أحكام العقل لا النظر ، ومثال ذلك حكم الوهم بعند رؤية المولى مستندا في ذلك الحكم لما جرت به العادة من أن المرئى لا يكون الا في جهة وحكم العقل برؤيته مستندا في ذلك للنظر الصحيح ، وهو أن المولى موجود وكل موجود يصح أن يرى فقد تراحم حكم الوهم حكم العقل (قوله ورسوم العوائد) أى ورسوم الأمور المعتادة في الأذهان ككون المرئى لا يكون إلا في جهة (قوله والمألوفات) عطف مرادف (قوله في هذا السلم) أى مسائله (قوله لا ينفك) أى يفصل (قوله الحق) أى النسب انطباقا لما في الواقع (قوله عنها) أى المزاحمة (قوله لما أدرك الخ) الأولى من صفات إذ المعرفة هي الإدراك (قوله من لا تكفيه) أى تسفه العقول بالكيفيات الغير الالفة ، وهذا لا يباقي أمها تصفه بالصفات الالفة كصفات المعاني (قوله ولا تحته الأوهام) أى لا تدرك له الأوهام حدا ونهاية (قوله ولولا فضل الله الخ) دليل لقوله لولا التوفيق الإلهي الخ (قوله ما زكي) أى ما ظهر أحد منكم بالمعرفة .

(قوله فان قلت الخ) هذا السؤال تقوية لمن عرض له الشارح سابقا ، وهو ابن ذكرى ورد لا تكاره عليه (قوله القاضي) أى الباقلاني (قوله أنه قال الخ) أى وهذا القول عين ما نقل عن ابن ذكرى فيكون ما قاله ابن ذكرى حقا ، فكيف يدعى الشارح بطلانه (قوله إلا أن أحوالهم) أى المؤمنين (قوله في ذلك) أى المعرفة (قوله القريحة) أى العقل (قوله على ما في قلبه) أى من العقائد التي في قلبه (قوله ويبرهن) أى يقيم الرهان (قوله ومنهم من عرف الله يقينا) أى قام بقلبه المقنن وأدلتها (قوله على) أى عن (قوله ما في قلبه) أى من العقائد وأدلتها (قوله معروف الخ) أى معروف بالعقل معرفة ضرورية لا تتوقف على دليل (قوله غرز) أى أثبت (قوله وجوده) أى وجود ذاته وصفاته (قوله في خلقه) أى مخلوقاته (قوله وما أقيم الخ) جواب عما يقال إذا كان المولى قد غرز معرفة وجوده في خلقه . فلا حاجة

على ذلك إنما هو استدلال على أنواع الضرورة ، وظاهر هذا عين ما أنكرت . قلت : ليس هذا عينه ولا يدل عليه . أما قول القاضى فهو جار على أصله وأصل الجمهور من أن التقليد لا تحصل معه حقيقة الايمان وإنما تحصل مع المعرفة ، ولهذا كانت حقيقة الايمان عند القاضى هو التصديق التابع للمعرفة ، واحترز بقوله : التابع للمعرفة من التصديق التابع للاعتقاد التقليدى أو التابع للظن أو الشك أو الوهم ، فعنى قوله : لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله تعالى لا يوجد مؤمن شرعا : أى فى حكم الله تعالى المبني على التحقيق وما فى نفس الأمر ، لا فى حكمنا نحن المبني على الظواهر إلا وهو عارف : أى فمن ليس بعارف كالملك ونحوه فليس بمؤمن عند الله سبحانه وتعالى . فالقصر فى لفظه قصر أفراد ردّا

حيث أن الأدلة المذكورة فى القرآن والسنة (قوله استدلال على أنواع الضرورة) مراده بالأشياء الجزئيات ، وبالضرورة الضرورى ، قسوت القدرة جزئى من جزئيات الضرورى وهكذا : أى وليس استدلالا لتحصيل أصل المعرفة ، وقد يقال حيث أن يكون الاستدلال عبثا إذ الضروريات لا تحتاج لأدلة ، فالأولى أن يقال إنها لزيادة التقوية (قوله وظاهر هذا عين ما أنكرت) أى من كلام البعض المعاصر وهو ابن ذكرى ، وحيث أن الانكار لم يتم ، بل ذلك القول الذى قاله ابن ذكرى حتى لموافقة أبى بكر بن الطيب له ، وموافقة الطائفة الذين من أهل العلم له أيضا (قوله ليس هذا) أى ما قاله ابن الطيب والطائفة الذين من أهل العلم ، وقوله : عينه : أى عين ما قاله البعض المعاصر الذى أنكرت ، بل القول الذى أنكرت غير هذا ، لأن البعض المعاصر قال لا مقلد ، والمصنف قال هناك مقلد إلا أن إيمانه غير صحيح (قوله على أصله) أ قاعدته (قوله حقيقة الايمان) الاضافة بيانية ، والايمان هو التصديق القلبي التابع للمعرفة (قوله وإنما تحصل) أى تلك الحقيقة مع المعرفة ، وفيه أن تلك الحقيقة هى التصديق التابع للمعرفة ، وحيث أن هذه المصاحبة معلومة من نفس الحقيقة إلا أن يراد بالحقيقة هنا مجرد التصديق (قوله هو التصديق الخ) ظاهر على القول بعدم كفاية التقليد . أما على مقابله فهو تعريف للايمان الكامل ، وأصل الايمان التصديق التابع للجزم (قوله أو التابع للظن الخ) فيه أن التصديق هو الاذعان : أى قول الشخص فى نفسه قبلت ، ولا يعقل تبعية ذلك للظن وما عطف عليه ، فالأولى جذفه مع ما عطف عليه (قوله فعنى قوله) أى القاضى لا يوجد الخ ، وليس معناه كما فهم البعض المعاصر (قوله أى فى حكم الله) أى بحسب إخبار الله عنه بأنه مؤمن وإخبار الله بذلك مطابق للواقع تفسير لقوله شرعا أشار إلى أنه ليس المراد به الأحكام الشرعية من النسب المنظور فيها للظاهر (قوله وما فى نفس الأمر) عطف تفسير (قوله لا فى حكمنا) أى لا بحسب حكمنا : أى إخبارنا عنه بأنه مؤمن المبني على الظاهر لا على ما فى نفس الأمر فإنه لا يكون مطابقا للواقع (قوله المبني على الظاهر) وصف كاشف (قوله عارف) أى جازم بالعقائد جزما ناشئا عن الأدلة (قوله أى فمن ليس الخ) لازم لقولنا لا يوجد مؤمن عند الله إلا وهو عارف (قوله ونحوه) أى كالظان والشاك والواهم ، والأولى اسقاطه لأنه لا كلام لنا فيه والنزاع إنما هو فى المقلد وكل من ذكر كافر

على من يتوهم اشتراك العارف والمقلد مثلاً في صدق حقيقة الإيمان ، فنه بقصر المؤمن على العارف على خروج غير العارف من حقيقة الإيمان . هذا اذا نظر في اللفظ بطريق فنّ البلاغة ، وإن نظر فيه بطريق فنّ المنطق ، فهو في قوة قضية كلية موجبة قاتلة كل مؤمن فهو عارف ، وهذه القضية يلزمها بعكس النقيض الموافق كل من ليس بعارف فليس بمؤمن ، وبالعكس النقيض المخالف لاشيء . من غير العارف بمؤمن تجعله كبرى لقضية صادقة ، وهي قولنا : كل مقلد فهو غير عارف ينتج من الأول لاشيء من المقلد بمؤمن ، وأخرى من كانت حالته دون درجة التقليد الصحيح كما هو حال كثير من ينطق بكلماتي الشهادة . وأما قول القاضي : فمنهم قوى القريحة إلى آخره فيبين لأن المعرفة محلها القلب وسببها العادى وهو النظر عقلى أيضاً والنطق باللسان لا أثره فيهما ، فلهذا لم يكن شرطاً فيها ، بل المقصود حصول العقائد في القلب بأدلتها

اتفاقاً (قوله على من يتوهم) أى يقع في ذهنه ذلك ولو على سبيل الجزم (قوله مثلاً) أراد به الظان والشاك والواهم والأولى إسقاطه لما علمت (قوله في صدق الخ) أراد بالصدق الانساف تسميحاً وإلا فالصدق هو الحل والحقيقة لا تحتمل ، إنما الذى يحتمل هو المشتق من الإيمان ، وهو مؤمن إلا أن يقدر مضاف : أى في صدق ذى الإيمان (قوله بقصر المؤمن على العارف) أى قصر أفراد من قصر الصفة : أى المؤمن على الموصوف : أى العارف لأن ما بعد إلا هو المقصور عليه (قوله غير العارف) أى من المفلد والظان والشاك والواهم (قوله هذا) أى التقرير السابق (قوله فهو) أى قول أبى الطيب لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف (قوله بعكس النقيض الموافق) العكس قلب جزئى القضية مع بقاء الكيف والصدق ، والموافق صفة لعكس : أى الموافق للأصل وهو المعكوس في الكيف ، وعكس النقيض الموافق هو تبديل نقيضى الطرفين بأن يجعل نقيض الجزء الأول ثانياً ونقيض الجزء الثانى أولاً (قوله وبالعكس النقيض المخالف) أى لأصله في الكيف هو أن يجعل نقيض الجزء الثانى أولاً وعين الأول ثانياً (قوله صادقة) أى مسلم صدقها لأنها لا تحتاج لدليل (قوله ينتج من الأول) أى من الشكل الأول ، وهو أن يكون المحمول في الصغرى موضوعاً في الكبرى . ثم إن هذه النتيجة الحاصلة إنما هي من ضم المقدمة المسماة بالصدق إلى القضية الحاصلة من عكس النقيض المخالف ، وترك الشارح ذكر النتيجة الحاصلة من ضم تلك المقدمة المسماة بالصدق للقضية الحاصلة من عكس النقيض الموافق ، لأن معنى النتيجةين واحد ، لأن النتيجة حينئذ كل مقلد ليس بمؤمن ، وهي عين قولنا لاشيء من المقلد بمؤمن (قوله وأخرى) أى أولى في كونه ليس مؤمناً من كانت حالته الخ كالشاك والظان والمتوهم والأولى إسقاط ذلك لأنه لا نزاع فيه (قوله وأما قول القاضي الخ) شروع في توجيه قول القاضي إلا أن أحوالهم مختلفة فمنهم الخ (قوله فبين) أى واضح (قوله محلها القلب) لأنها عقلية والعقل قائم بالقلب (قوله أيضاً) أى كما أنها عقلية كما علم ذلك من قوله محلها القلب وإن لم يصرح أولاً بأن المعرفة عقلية (قوله والنطق باللسان لا أثر له فيهما) أى في المعرفة والنظر حينئذ فلا يتوقف كل منهما عليه (١) (قوله فلهذا) أى لأجل كونهما لا يتوقفان عليه لم يكن شرطاً فيهما

المنتجة لها عقلا قدر أن يعبر عن ذلك من حصلت له أم لا ، ولا ريب في حصول حقيقة الإيمان
لمثل هذا ، وليس نزاعنا فيه ، وإنما نزاعنا في أن المعرفة هل يقول القاضي إنها حاصلة لكل من
نطلق عليه نحن اسم الإيمان بناء على الظاهر أم لا ، وعلى القطع أن هذا مما لا يقوله القاضي
ولا غيره ، بل كل عاقل يجوز فيمن يظهر الإيمان أن يكون فيه مقلدا أو ظانا أو شاكا أو متوهما ،
بل ويجوز أن يكون كافرا زنديقا ، بل لو نطق مظهر الإيمان بأدلتها وأنقن براهينه لما قطعنا في
حقه بالإيمان ولا المعرفة لاحتمال أن يكون في قلبه شبهات أوجبت له شكاً ولم يدها لنا ، أو حفظ
تلك الأدلة تقليدا ولم يتحققها إلا أن قرائن الأحوال تعلب الظن بأحد الأمرين ، وبالجملة فالإيمان
لما كان مرجعه إلى المعرفة والمعرفة من السرائر والله سبحانه متوليها فلا تعرف إلا من قبله ،
ولهذا زجر النبي صلى الله عليه وسلم سعاداً رضي الله عنه عن جزمه بالإيمان في حق الرجل الذي
أمسك أنبي صلى الله عليه وسلم عن اعطائه ، فقال له سعد مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً

فقول الشارح فيها الأولى فيهما (قوله المنتجة لها عقلا) مبنى على أن لزوم النتيجة للدليل عقلي -
(قوله عن ذلك) أي العقائد بأدلتها (قوله من حصلت) أي المعرفة والأولى حصلنا : أي
المعرفة والنظر (قوله لمثل هذا) أي لهذا الذي حصلت له معرفة العقائد بأدلتها ومن ماثله لكن
إيمان هذا وأمثاله شرطه الاذعان والقبول وإن فقد ذلك فهو كافر ولا تمنعه المعرفة بدون اذعان
(قوله وليس نزاعنا فيه) أي فيمن حصلت له المعرفة بالأدلة لأن إيمانه متفق عليه (قوله
وإنما نزاعنا في أن المعرفة الخ) الأولى وإنما نزاعنا في أن قول القاضي لا يوجد مؤمن إلا وهو
عارف هل يدل على أن كل من يطلق عليه اسم الإيمان عارف أولاً ؟ فالبعض المعاصر يقول بالدلالة
وأنا أقول بعدمها (قوله حاصلة الخ) كما يقول البعض المعاصر (قوله بناء على الظاهر) مرتبط
بقوله نطلق عليه : أي نظرا لظاهر حاله (قوله وعلى القطع) خبر مقدم وأن هذا الخ مبتدأ
مؤخر والتقدير وكون هذا : أي حصول المعرفة لكل من يطلق عليه اسم الإيمان نظرا لظاهر
حاله مما لا يقوله القاضي ولا غيره حاصل على القطع خلافاً للبعض المعاصر الغائل أن القاضي يقول
بحصول المعرفة له (قوله بل كل عاقل يجوز الخ) أي وحينئذ فلا يصح قطعاً أن القاضي يقول
أن المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه أنه مؤمن في الظاهر (قوله بالإيمان) أي حديث
النفس التابع للمعرفة فقوله والمعرفة من عطف المغاير (قوله شبهات) أي وردت على الأدلة
(قوله أو حفظ) عطف على قوله في قلبه (قوله قرائن الأحوال) الإضافة للبيان وآل للجنس
(قوله الظن) أي ظننا (قوله بأحد الأمرين) المراد بهما المعرفة في نفس الأمر وعدمها فيه
(قوله وبالجملة الخ) راجع لقوله وعلى القطع الخ (قوله مرجعه) من رجوع المشروط للشرط
(قوله والمعرفة) مثلاً الإيمان فلا وجه للتخصيص (قوله من السرائر) أي الأمور الخفية
(قوله متوليها) أي مطلع عليها بحدده (قوله فلا يعرف) أي الإيمان ، وفي نسخة فلا تعرف :
أي المعرفة والفاء زائدة في جواب لما (قوله إلا من قبله) بكسر القاف وفتح الباء : أي الله
تعالى كأن يخبر نبيه بأن فلاناً مؤمن (قوله ولهذا) أي لكون المعرفة من السرائر الخ (قوله
عن اعطائه) أي من المال (قوله عن فلان) أي تعرض عنه حيث لم تعطه من المال

بفتح همزة أراه : أى أعمه ، فقال صلى الله عليه وسلم أو مسلما بأركان الواو على الاضراب عن قوله إلى الحكم باظهار ، فكأنه قال بل تراه مسلما ، فما مالك تقطع بإيمانه لأنه من الباطن الذى لا يعلمه إلا الله عز وجل . والحديث حرجه البخارى ومسلم وغيرهما . هذا كله فى حق الغير المظهر للإيمان . وأما الانسان فى نفسه ، فهو أعرف بحاله ان كان عاقلا ، ومن الجهلة من لم يعرف حال نفسه فهو فى درجة التقليد المختل بها ويتوهم أنه فى درجة المعرفة ، ولهذا قال بعض الأئمة من ظن أنه عرف ولم يدرك كيف عرف فلم يعرف ، ومنهم من لم يتقن العقائد ولو بدرجة التقليد وهو كثير ، وهذا الذى جئنا عليه قول القاضى من أن مراده بالمؤمن المؤمن عند الله ، وفى شرعه ، لامن نطلق عليه نحن لنظ المؤمن بناء على الظاهر قد صرح بمعناه شرف الدين بن التلسانى فى شرح المعالم حيث تعرض لمن يحكم عليه بالإيمان ولمن يحكم عليه بالكفر ، فقل عن القاضى أن حقيقة الإيمان الشرعى ترجع الى المعرفة والتصديق بالقلب ، قال : فالكفر يرجع إلى الجهل بما شرط علمه فى الإيمان

(قوله أو مسلما) أى بل تراه مسلما : أى منقادا للظاهر الذى نطلع عليه ولم تره مؤمنا : أى منقادا فى الباطن إذ لا اطلاع لنا عليه (قوله عن قوله) أى سعد (قوله خرجه) أى ذكر له مخرجا وسندا (قوله هذا كله) أى من قوله وعلى القطع إلى هنا (قوله فى حق الغير الخ) أى فى حق غيرك المظهر للناس بانقياده الظاهرى أنه مؤمن باطنا (قوله فى نفسه) أى باعتبار نفسه وذاته (قوله فهو أعرف الخ) أى هل عنده معرفة أم لا (قوله ومن الجهلة) أراد بهم الذين لا معرفة عندهم وهذا فى قوة الاستدراك على ما قبله (قوله من لم يعرف حال نفسه) أى من الجهل القائم به فيدعى العلم : أى ومنهم أيضا من يعرف حال نفسه من أنه جاهل لا يعرف شيئا وهذا هو المنصف (قوله فهو الخ) فيه تقديم وتأخير والأصل فيتوهم أنه فى درجة المعرفة وهو فى درجة التقليد (قوله المختل فيها) صفة كاشفة (قوله ولهذا) أى لكون من ذكر يتوهم أنه فى درجة المعرفة : أى مع أنه ليس كذلك (قوله ولم يدرك الخ) أى لم يدرك جواب هذا الاستفهام ، وجوابه هو التصريح بالدليل لأنه إذا قيل له كيف عرفت ربك ؟ قال بأبحاثه هذا العالم قال لم يعرف الجواب كان عبر عارف (قوله ومنهم) أى الجهلة (قوله من لم يتقن العقائد الخ) بأن يكون عنده شك فيها أو ظن أو وهم أو جهل (قوله من أن مراده الخ) بيان للذى الخ (قوله وفى شرعه) أطلق الشرع على الحقيقة وهى ما نظر فيها للباطن ، ولو قال وفى الحقيقة لكان أولى (قوله قد صرح الخ) خبر عن قوله وهذا الذى الخ (قوله المعالم) كتاب لفخر الدين الرازى (قوله بالإيمان) أى بما اشتق منه وهو مؤمن وكذا يقل فى قوله بالكفر (قوله أن حقيقة الإيمان) الاضافة للبيان (قوله ترجع الخ) من رجوع الكل إلى أجزائه بناء على أن الإيمان هو التصديق : أى الاذعان والمعرفة ، وقيل انه التصديق القلبي بشرط تبعيته للمعرفة ، وقيل انه المعرفة بشرط أن يتبعها حديث النفس : أى التصديق القلبي (قوله قال) أى ابن التلسانى (قوله يرجع إلى الجهل بما شرط الخ) أى إلى الجهل بعقائد شرط العلم بها الخ من رجوع الكل إلى جزئياته ، وأراد بالشرط ما توقف عليه حقيقة الإيمان فلا يتأنى ما تقدم من أنها جزء منه

اجماعاً أو التكذيب به ، وكذلك الاعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل ، وكذلك الشك والظن فانهما يستلزمان انتفاء المعرفة ، والتقليد عند القاضي ومن تابعه من الجمهور كذلك فانظر عزوه كفر المعرض عن النظر والمقلد الى القاضي والجمهور ينبغي أن القاضي والجمهور لا يمتنعان وجودهما ، بل إيمانهما . وأما ما نقل عن طائفة من أهل العلم أن الله معروف بضرورة العقل الخ ، فإن أرادوا أن النظر في معرفته تعالى ينتهي الى الضرورة فسلم ، لأن معرفته جل وعلا ، بل ومعرفة جميع عقائد الإيمان إنما هي بالبراهين ، والبراهين لا بد وأن تنتهي الى مقدمات ضرورية ، والا لزم التسلسل ولم تنتج القطع الذي كلفنا به في العقائد ، وإن أرادوا أنه معروف بضرورة العقل بدءاً بحيث لا يقتصر الى نظر أصلاً فلا خفاء في بطلان هذه المقالة ، وقد اختلف الأئمة بعد تحقيق الاستدلال على حدوث العالم ببراهنه هل دلالة بعد على وجود محدثه .

(قوله اجماعاً) راجع لقوله شرط ولقوله يرجع (قوله أو التكذيب به) أى بما شرط علمه الخ وهو عطف على الجهل (قوله في التوحيد) أى في مسائلها كلها لخصوص اعتقاد أن الله واحد (قوله من الجهل) أى بالعقائد التي شرط العلم بها في حقيقة الإيمان (قوله وكذلك) أى كفر لما يلزمه من انتفاء المعرفة (قوله عزوه) أى ابن التماسي (قوله والمقلد) هو فرد من أفراد المعرض صدقه به وبخالي الذهن فلا حاجة لذكره (قوله ينبغي) أى إذا تأملت فيه (قوله لا يمتنعان وجودهما) أى فكيف يقول البعض المعاصر لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف (قوله أن النظر) أى الدليل ، وقوله : في معرفته في معنى اللام ، والمراد الموصل لمعرفة فهو متعلق بمحذوف (قوله الى الضرورة) أى الى برهان مقدماته ضرورية (قوله الى مقدمات الخ) أى الى أدلة مقدماتها ضرورية (قوله وإلا الخ) أى والا بأن كانت البراهين التي مقدماتها نظرية لا تنتهي الى أدلة مقدماتها ضرورية بل الى براهين مقدماتها نظرية لزم التسلسل اذا كان يستدل على كل نظرية بدليل مقدماته نظرية وهكذا : أى أو يلزم الدور اذا رجع الأمر الى المقدمات النظرية التي تركب منها الأول (قوله ولم تنتج القطع) أى الجزم بالعقائد ، والمراد بالجزم بها علمها بالدليل وكما أنها لم تنتج القطع لم تنتج الظن بالعقائد والأولى فلم تنتج القطع تفريعا على قوله وإلا لزم الخ (قوله وإن أرادوا الخ) هذا هو مراد الطائفة لا الأول لأن قولهم وما أقيم من الأدلة الخ يقيد ذلك (قوله بضرورة العقل) أى بالعقل على طريق الضرورة (قوله بدءاً) أى ابتداء من غير توقف على شيء تفسير للضرورة (قوله وقد اختلف الخ) من عطف العلة على المعلوم وهي تنبيه لادليل اذ المعلوم ظاهر ، والأمور الظاهرة قد ينه عليها بعد تحقيق الاستدلال : أى بعد تحقيقنا الاستدلال فهو من اضافة المصدر لمفعوله (قوله يبرهانه) أى الحدوث ، والاضافة للجنس المتحقق في متعدد لأن العالم لا يتم الاستدلال على حدوثه الا ببراهين لأنه أجرام وأعراض فتقول الأعراض متغيرة من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان متغيراً فهو حادث فالأعراض حادثه ثم تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ما كان ملازماً للحادث فهو حادث فالأجرام حادثة (قوله هل دلالة) أى ذلك العالم من حيث كونه محدثاً (قوله بعد) الأولى محذوفه

ضرورية ، واليه ذهب الفخر ، أم نظرية يحتاج معها الى ضمنية شيء آخر ، واليه ذهب امام الحرمين وجاعة من المحققين على ماسياتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، فاذا كان هذا الخلاف بعد علم الحدوث للعالم المتضيق بحسب الظاهر دلالاته في أظهر العقائد ، وهو علم وجوده جل وعلا الذي اتفقت عليه جميع العقلاء الامن لا يعتد به - ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم - فكيف بأغضض منه ، ولئن سميت الضرورة في هذه العقيدة الواضحة تسليما جدليا وأن كل مظهر للإيمان لا يقلد فيها ، فمن أين تلزم الضرورة في سائر العقائد المشتقة في الإيمان ، وقد علم تشتت أنظار العقلاء فيها ووقوع الغلط فيها لأكثرهم وبوفق لاصابة الحق فيها إلا الأقل . والحق في المسألة كان أوضح من أن تفتقر معه إلى مثل هذا الطول . لكن قد يضطر إلى بيان الواضح بسبب خفائه لجود القرائح ، نسأله سبحانه أن يرينا الحق حقا وبوفقنا لاتباعه ، وأن يرينا الباطل باطلا ويعيننا على اجتنابه .

اذ لا حاجة له مع قوله سابقا بعد تحقيق الاستدلال الخ (قوله ضرورية) أى لا يحتاج معها الى ضمنية شيء آخر بل متى ثبت عند العقل حدوث العالم بالدليل انتقل الذهن لوجود محدثه وصدق به (قوله شيء آخر) هو الامكان يقال العالم حادث ممكن وكل من كان كذلك فله محدث ينتج العالم له محدث (قوله دلالاته) أى على وجود محدثه (قوله في أظهر العقائد) متعلق بمحذوف خبر كان : أى موجودا في أظهر العقائد (قوله وهو) أى أظهر العقائد (قوله علم وجوده) من اضافة الصفة للموصوف : أى وجوده المعلوم (قوله الذى اتفقت الخ) توضيح لقوله أظهر العقائد (قوله الامن لا يعتد به) وهم الدهرية فاهم أنكروا وجود الصانع لأن العالم عندهم أجزاءه قديمة وتركبه منها عارض على وجه الاتفاق (قوله ولئن سألتهم الخ) شاهد لقوله اتفقت عليه جميع العقلاء (قوله فكيف بأغضض منه) أعنى باقى الصفات . وفيه أنه أظهر العقائد فلا غموض فيه . وبجواب بأن المراد بأغضض منه أن لو كان فيه غموض أو أن أغضض بمعنى غامض (قوله في هذه العقيدة) أعنى وجود المولى (قوله تسليما جدليا) أى تسليما لأجل الإلزام (قوله الضرورة) أى العلم الضروري (قوله في سائر) أى باقى (قوله وقد الخ) حال (قوله فيها) أى في تلك العقائد : أى في شأنها فبعضهم قال انه قادر بذاته وبعضهم قال قادر بقدرته زائدة على ذاته وهكذا (قوله إلا الأقل) أعنى أهل السنة (قوله والحق في المسألة) أى مسألة هل كل مؤمن عارف أولا ، أو مسألة التقليد هل هو كاف أم لا (قوله كان أوضح) كان زائدة وأوضح بمعنى واضح (قوله من أن تفتقر الخ) أى وضوحا غنيا عن أن تفتقر معه الى مثل هذا الطول للمصاحب لها (قوله بسبب خفائه) أى على بعض الناس (قوله لجود القرائح) تعريض بالغصم المنازع في تلك المسألة أعنى ابن ذكرى (قوله الحق) أى في نفس الأمر (قوله حقا) أى ظاهرا (قوله الباطل) أى في نفس الأمر (قوله باطلا) أى ظاهرا .

(فصل) ينبغي أن تقدم قبل الشروع في شرح مسائل الفصل مقدمتين تمس الحاجة إليهما المقدمة الأولى في حد علم الكلام و بيان موضوعه ، وفي تفسير ألفاظ تستعملها العلماء في هذا العلم . أما حقيقة علم الكلام ، فهو العلم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل وصدقها في كل أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه خلاصا به

فصل

(قوله ينبغي) أى يستحسن (قوله تمس) أى تدعو ، وبإبه فرح ونصر (قوله المقدمة الأولى الخ) هى مقدمة علم من حيث احتوائها على الحد والموضوع ، وترك العاية وهى تصحيح الإيمان ، والاسم وهو علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام ، والحكم هو الوجوب العيني على كل مكلف ، والواضع وهو أبو الحسن الأشعري ومن تبعه بمعنى أنهم دونوا كتبه وردوا شبه وإلا فمعلوم أنه جاء به كل نبي ، والمسائل وهى القضايا المثبتة فيه بالإبراهين العقلية ولقلية ، والاستمداد وهو مستمد من الكتاب والسنة ، والنسبة وهى أنه أصل الملوك الدين وما سواه فرع عنه ، والفضل وهو أنه أشرف العلوم لكونه متعلقا بالله ورسله وما يتبع ذلك وهى مقدمة كتاب أيضا من حيث احتوائها على ألفاظ يتوقف الشروع في ذلك الكتاب عليها (قوله علم الكلام) الاضافة بيانية (قوله وبيان موضوعية أى موضوعية موضوعه ، والمراد بيان موضوعية الموضوع التصديق بموضوعية الموضوع : أى التصديق بأن كذا موضوع العلم ، وإنما قدرنا موضوعية لأن التصديق إنما يتعلق بموضوعية الموضوع لا بالموضوع فال موضوع من قبيل التصديقات بخلاف الحد فإنه من قبيل التصورات (قوله أما حقيقة علم الكلام) أى حقيقة التفصيلية وهى عين الحد ولوعبر به لكان أحسن لتقدم ذكره (قوله فهو العلم الخ) الأحكام جمع حكم بمعنى النسبة القائمة فإن أريد بالعلم النسب فالإله للتصوير ، وإن أريد به التصديق بالنسب فالإله للتعدية وإن أريد به الملكات فالإله للعبادة ، والألوهية هى كون الذات إلها : أى معبودا بحق ، ثم إن المراد بأحكام الألوهية الأحكام التى تضمنتها الألوهية مثل ثبوت القدرة والارادة ، وإيس المراد الأحكام المتعلقة بالألوهية من حيث كونها معنى من المعانى وأنها أمر اعتبارى وأنها لا تنقسم لأن هذه الأحكام لا يتكلم عليها فى هذا الفن (قوله وإرسال الرسل) عطف على الألوهية : أى والعلم بأحكام إرسال الرسل : أى الأحكام التى تضمنها إرسالهم من وجوب الصدق والأمانة الخ واستحالة أضدادها وعلى هذا فقوله : وصدقها من عطف الخاص صرح به لأجل قوله : فى كل الخ (قوله فى كل أخبارها) أى سواء كانت متعلقة بالأحكام أولا (قوله وما يتوقف الخ) عطف على الأحكام : أى والعلم بالشيء الذى يتوقف عليه أحكام الألوهية . وما عطف عليها من أحكام الإرسال ضمير عليه راجع لما وقوله من ذلك راجع لأحكام الألوهية وما عطف عليه ، وقوله : خلاصا به حال من ما : أى حال كون ذلك الشيء الذى هو مصدوق ما خلاصا بذلك الأحكام . ثم إن المراد بالشيء الذى هو مصدوق ما حدوث العالم أو ثبوت إمكانه اللذان يتوقف عليهما ثبوت بعض أحكام الألوهية كثبوت القدرة والارادة الخ مما كان دليله العقل نفع السمع والبصر والكلام ، وثبوت بعض

وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن عرفة قال :
فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على أهل كل قطر ينشئ الوصول منه
إلى غيره ، وحدّه ابن التلمساني بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه
من جواز العالم وحدونه وإبطال ما يناقض ذلك ، ورد الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج
أحكام المعاد ،

أحكام الرسالة كتبوت صدق الرسل في الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية فانه متوقف على المجيزة
المتوقفة على حدوث العالم . أمّا الصدق في الأخبار التي ليست دالة على حكم شرعي فدلله الشرع
كالعصمة والتبليغ ، وخرج بهذه الحال علم المنطق فانه وإن توقف عليه شيء في أحكام الألوهية
وأحكام الرسالة إلا أنه ليس خاصا بذلك الذي توقف عليه ، بل يخدم في جميع العلوم (قوله
وتقرير أدلتها) عطف على أحكام : أي والعلم بتقرير أدلة الأحكام : أعني ثبوت القدرة لله وهكذا
(قوله بقوة) الباء للملابسة أي متلبسا بذلك التقرير بقوة : أي إدراك قوى تام (قوله هي) أي
تلك القوة مظنة لرد الشبهات جمع شبهة ما يظن دليلا وليس بدليل (قوله وحل الشكوك) كقول
الفلسفي للسني الذي يعتقد الصانع لم لا يكون العالم قديما وما المانع من قدمه ، فقد أوجب الفلسفي
شكاً وما قاله ليس شبهة (قوله الشيخ ابن عرفة) هو الامام أبو عبد الله محمد بن عرفة (قوله
ومن ثم) أي من أجل تعريف علم الكلام بما سبق الذي لا يعرفه إلا القليل من الناس حيث
زيد فيه العلم بتقرير أدلة الأحكام بقوة الخ (قوله هو) أي علم الكلام بالمعنى المذكور (قوله
فرض كفاية) أي لا فرض عين لأنه لا يقدر عليه كل أحد (قوله قطر) أي مكان ، وليس المراد
به الاقليم ، وقوله : ينشئ الخ بأن كان بينه وبين الآخر يومان مثلا (قوله بثبوت الألوهية) أي
بثبوت أحكام الألوهية : أي الأحكام التي تضمنتها الألوهية . والمراد بالأحكام هنا المحكوم به كالقدرة
وقوله : والرسالة : أي والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة كالعصمة والتبليغ والصدق والأمانة (قوله
وما يتوقف الخ) أي والعلم بما يتوقف الخ : أي بالأمور التي يتوقف عليها معرفة ما تضمنته
الألوهية والرسالة ، فقوله : معرفتهما : أي معرفة ما تضمنتا (قوله من جواز الخ) بيان لما ،
والمراد بالجواز الامكان بأن يكون جائز الوجود والعدم ، وقوله : وحدونه : أي وجوده بعد عدم
والواو بمعنى أولاً لأن أحد الامميين كاف (قوله وإبطال ما يناقض ذلك) أي والعلم بإبطال ما يناقض
ثبوت الأحكام التي تقتضيها الألوهية والرسالة ، والذي يناقض ذلك هو الشبه والشكوك ، والمراد
العلم بالأدلة التي بها إبطال ما يناقض ذلك ، فاندفع ما يقال لإبطال صفة قائمة بالمبطل والعلم بذلك
ليس من علم الكلام (قوله بفساد عكسه) أي جمعه : أي برده بأنه غير جامع (قوله لخروج
أحكام المعاد) أي الأحكام المتعلقة بسود الأجسام لما كانت عليه وثبوت الفتنة عند خروج الروح
والصراط والميزان وغير ذلك بخلاف تعريف ابن عرفة ، فان أحكام المعاد داخلة فيه بقوله وصدقها
في كل أخبارها ، فان من جملة أخبارها أحكام المعاد ، وقد يجب أن يكون داخلة في قوله والرسالة لأن
المراد والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة ولا شك أنه شامل لجميع ما ذكر ، وحينئذ فلا فرق بين تعريف

وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن عرفة قال :
فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على أهل كل قطر يشق الوصول منه
إلى غيره ، وحده ابن التماساني بأنه العلم بثبوت الألوهية والرسالة وما يتوقف معرفتهما عليه
من جواز العالم وحدوته وإبطال ما يناقض ذلك ، ورده الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج
أحكام المعاد ،

أحكام الرسالة كشوت صدق الرسل في الأخبار الدالة على الأحكام الشرعية فانه متوقف على المجزة
المتوقفة على حدوث العالم . أما الصدق في الأخبار التي ليست دالة على حكم شرعي فدليلة الشرع
كالعصمة والتبليغ ، وخرج بهذه الحال علم المنطق فانه وإن توقف عليه شيء في أحكام الألوهية
وأحكام الرسالة إلا أنه ليس خاصا بذلك الذي توقف عليه ، بل يخدم في جميع العلوم (قوله
وتقرير أدلتها) عطف على أحكام : أي والعلم بتقرير أدلة الأحكام : أعني ثبوت القدرة لله وهكذا
(قوله بقوة) الباء للعلاصة أي متلبسا ذلك التقرير بقوة : أي إدراك قوى تام (قوله هي) أي
تلك القوة مظنة لرد الشبهات جمع شبهة ما يظن دليلا وليس بدليل (قوله وحل الشكوك) كقول
الفلسفي للسني الذي يعتقد الصانع لم لا يكون العالم قديما وما المانع من قدمه ، فقد أوجب الفلسفي
شكا وما قاله ليس شبهة (قوله الشيخ ابن عرفة) هو الامام أبو عبد الله محمد بن عرفة (قوله
ومن ثم) أي من أجل تعريف علم الكلام بما سبق الذي لا يعرفه إلا القليل من الناس حيث
زيد فيه العلم بتقرير أدلة الأحكام بقوة الخ (قوله هو) أي علم الكلام بالمعنى المذكور (قوله
فرض كفاية) أي لا فرض عين لأنه لا يقدر عليه كل أحد (قوله قطر) أي مكان ، وليس المراد
به الاقليم ، وقوله : يشق الخ بأن كان بينه وبين الآخرين مانعا مثلا (قوله بثبوت الألوهية) أي
بثبوت أحكام الألوهية : أي الأحكام التي تضمنتها الألوهية ، والمراد بالأحكام هنا المحكوم به كالقدرة
وقوله : والرسالة : أي والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة كالعصمة والتبليغ والصدق والأمانة (قوله
وما يتوقف الخ) أي والعلم بما يتوقف الخ : أي بالأمور التي يتوقف عليها معرفة ما تضمنته
الألوهية والرسالة ، فقوله : معرفتهما : أي معرفة ما تضمنته (قوله من جواز الخ) بيان لما ،
والمراد بالجواز الامكان بأن يكون جائز الوجود والعدم ، وقوله : وحدوته : أي وجوده بعد عدم
والواو بمعنى أولان أحد الأمرين كاف (قوله وإبطال ما يناقض ذلك) أي والعلم بإبطال ما يناقض
ثبوت الأحكام التي تقتضيها الألوهية والرسالة ، والذي يناقض ذلك هو الشبه والشكوك ، والمراد
العلم بالأدلة التي بها إبطال ما يناقض ذلك ، فاندفع ما يقال لإبطال صفة قائمة بالمبطل والعلم بذلك
ليس من علم الكلام (قوله بفساد عكسه) أي جمعه : أي برده بأنه غير جامع (قوله لخروج
أحكام المعاد) أي الأحكام المتعلقة بعود الأجسام لما كانت عليه وثبوت الفتنة عند خروج الروح
والصراط والميزان وغير ذلك بخلاف تعريف ابن عرفة ، فإن أحكام المعاد داخلة فيه بقوله وصدقها
في كل أخبارها ، فإن من جملة أخبارها أحكام المعاد ، وقد يجاب بأنها داخلة في قوله والرسالة لأن
المراد والعلم بثبوت ما تضمنته الرسالة ولا شك أنه شامل لجميع ما ذكر ، وحينئذ فلا فرق بين تعريف

ومنها لفظ الدائم ويعنون به الموجود الذي لا ينقضى وجوده : أى لا يلحقه عديم ، ويسمونه أيضا الأبدى ، ومنها لفظ الحادث ويعنون به ما وجد بعد أن كان معدوما ، ومنها لفظ الجوهر ويعنون به ما كان جرمه يشغل فراغا بحيث يمتنع أن يحل غيره حيث حل وهو معنى المتحيز ، وذلك كالإنسان والحجر لا كالعلم واللون ، فإن كان الجوهر دقيقا بحيث انتهى في الدقة إلى أنه لا يقبل الانقسام بوجه فهو المسمى بالجوهر الفرد ، وإن كان يقبل الانقسام فهو المسمى بالجسم ويسمى كل واحد من أجزائه جسما ، وإنما يمتنعون من تسمية الدقيق جسما حال انفراجه أما إذا انضم إلى غيره سموا كل واحد منهما جسما لأن حقيقة الجسم المأثبات وكل من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف ، ومنها لفظ العرض ويعنون به ما كانت ذاته لا تشغل فراغا ولا له قيام بنفسه ، وإنما يكون وجوده تابعا لوجود الجوهر كالعلم الذي يقوم بالجوهر والحركة والسكون ، فاما لا تشغل فراغا ، بل الفراغ الذي يشغله الجوهر قبل انصافه بها هو الفراغ الذي يشغله مع انصافه بها من غير زيادة ، ومنها الأكوان ويعنون بها أعراضا مخصوصة وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، ومنها لفظ الواجب

أن هذا يفيد أن القديم والأزلى مترادفان مع أن الذى يفسر القديم بالموجود الذى لا أول لوجوده يجعل الأزلى أعم لانفراجه في أعدادنا قبل وجودنا فانها أزلية لا قديمة لأنها ليست موجودة ، وأما قدرة المولى مثلا فهى قديمة وأزلية ، وأما من يقول بترادفهما فيفسر الأزلى بالموجود في أرمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضى (قوله ويعنون به الموجود الذى لا ينقضى وجوده) هذا على القول بنفى الأحوال . وأما على القول بها فيفسر بأنه الثابت الذى لا انتفاء لنبوته (قوله ويعنون به ما وجد الخ) ويطلق مجازا على المتجدد بعد عدم كالأبوة التى توصف بها إذا ولد لك ولد (قوله ما كان جرمه الخ) أى شيئا كان جرمه : أى ذاته الخ ، وفيه أن الجوهر جرم ولا جرم له إلا أن تجعل الإضافة للضمير بيانية ، والأولى أن يقول ويعنون به الجرم الذى يشغل فراغا (قوله فراغا) أى خلوا (قوله بحيث الخ) حيفة توضيح لا تنقيد (قوله بمعنى المتحيز) أى بذاته لا بالتبع وإلا فهو العرض وهو لا يشغل فراغا (قوله كالإنسان والحجر) أى أفرادها لأنها المتصفة بالجرمية لاحقيقة كل وكذا قوله لا كالعلم واللون (قوله بوجه) أى لا طول ولا عرضا ولا عمقا (قوله وإن كان يقبل الانقسام) أى طول فقط أو طول وعرضا فقط أو طول وعرضا وعمقا (قوله هو المسمى) أى عند أهل السنة (قوله ويسمى الخ) أى كما تسمى الهيئة الاجتماعية بالجسم كذلك كل جوهر باعتبار ضمه يقال له جسم وقيل الجسم هو الهيئة الاجتماعية من الجواهر وأما كل جوهر ولو باعتبار انضمامه إلى غيره فلا يقال له جسم (قوله ما كانت ذاته الخ) الأولى أن يقول مالا يشغل فراغا لأن العرض ليس ذاتا بل معنى (قوله ولا له قيام الخ) أخرج الذات العلية لأنها قائمة بنفسها (قوله وإنما يكون الخ) من تمة التعريف مخرج لصفات البارى فلا تسمى عرضا لاختصاصه بالصفات الوجودية الحادثة (قوله قبل انصافه بها) أى عند اعتباره مجردا عنها ، وقوله : مع انصافه بها : أى عند اعتبار انصافه بها (قوله ومنها الأكوان الخ) الكون فى الاصطلاح هو حصول الجرم فى الحيز المخصوص ، فإذا حصل فى الحيز المخصوص قلما أن يكون حصوله فيه من غير سببية حصول آخر فى ذلك الحيز المخصوص فهو الحركة وعلمه

ويعنون به مالا يتصور في العقل عدمه اما بالضرورة كالتحيز للجوهر . واما بالنظر كوجوده تعالى وثبوت صفات ذاته ، ومنها لفظ المستحيل ويعنون به مالا يتصور في العقل وجوده اما ضرورة كوجود الضدين في محل واحد وزمان واحد أو نظرا كوجود الشريك له جل وعلا ومنها لفظ الجائر ويعنون به مالا يلزم من تصور وجوده ولا عدمه محال لذاته إما بالضرورة كوجود زيد ونحوه ، واما بالنظر كالثواب للمطيعين والعقاب للكافرين واحترز بقوله : لذاته من ضرورة الجائر واجبا لأمر خارج عن ذاته وهو تعلق علم الله تعالى بوجوده كالجنة والنار أو مستحيلا لتعلق علم الله بعدم وقوعه كوجود الثواب للكافرين وحصول العقاب للمطيعين .

السكون وان كان حصوله في ذلك الحيز مع حصول جرم آخر فان كان بحيث لا يمكن أن يتخللها ثالث فهو الاجتماع وان كان بحيث يمكن أن يتخللها ثالث فهو الافتراق (قوله مالا يتصور الخ) ماواقعة على شيء سواء كان ذاتا كذات الله أو صفة كالقدرة أو معنى ككونه قادرا . والمراد بالتصور هنا التصديق ولا شك أن القدرة مثلا لا يصدق العقل بعدمها وان كان يتصوره لأجل الحكم عليه بالاستحالة في نحو قدرة الله عدمها مستحيل وإطلاق التصور على التصديق لاضرر فيه لأنه يطلق على مقابل التصديق وعلى ما هو أعم أعنى مطلق إدراك لكن يرد حينئذ أنه من استعمال الكلّي في بعض جزئياته بدون قرينة وهذا غير سائق في الحدود . واعلم أنه قيل ان أريد بالكلّي نفس ذلك الجزئي كان مجازا فلا بد له من قرينة معينة لذلك الجزئي . وقيل ان استعمال الكلّي في الجزئي حقيقة مطلقة سواء استعمل فيه من حيث تحقق الكلّي في ذلك الجزئي أو أريد بالكلّي نفس ذلك الجزئي ويكون من استعمال المشترك المعنوي في فرد من أفراد ولا بد فيه من قرينة معينة ، ثم ان المراد بتصور العدم المنفي المصاحب لتحقيق النقيض ولا شك أن الصفات السلبية لا يصدق العقل بعدمها مع تحقق النقيض وكذا يقال في الصفات المعنوية ، وقوله : عدمه نائب فاعل يتصور ان قرئ بالبناء للمجهول أو فاعله إن قرئ بالبناء للفاعل بمعنى يمكن ، وعلى الثاني لا حاجة لقوله في العقل لأن الواجب لا يمكن عدمه وجد عقل أم لا (قوله اما بالضرورة) أي بداهة العقل فلا يتوقف على نظر واستدلال والباء للملازمة : أي إمامتلبس بالضرورة (قوله كالتحيز) هو أخذ الجوهر قدرا من الفراغ (قوله وجوده) أي تحققه فخرجت الصفات السلبية والمعنوية لأن العقل يصدق بتحقيق كل لا يعلمه فهما ليسا من أفراد المستحيل (قوله الضدين) كالبياض والسواد (قوله مالا يلزم الخ) أي مالا يلزم من التصديق بوجوده ولا من التصديق بعدم وجوده محال وهذا التعريف مبني على القول بنفي الأحوال أو ان المراد بالوجود الثبوت مجازا وارنكبه في التعريف لشهرته (قوله كوجود زيد) أي فان عدم لزوم المحال لتصور وجوده ضروري (قوله ونحوه) يفنى عنه الكاف (قوله كالجنة والنار) أي فان وجودهما باعتبار تعلق علم الله به واجب لأنه يلزم من عدم وجودهما محال وهو انقلاب العلم جهلا (قوله لتعلق الخ) فيه أن العلم بوجود الثواب للكافرين والعقاب للطاعتين علم تصديقي : أي مشابهة لعلنا التصديقي ولم تعلق به الارادة فلا تعلق به العلم فكان المناسب للشارح أن يقول اعدم تعلق علم الله بوجوده . وأما علم الله المشابهة لعلنا التصوري فلا يفتني أصلا لتعلقه بجميع أقسام الحكم العقلي (قوله كوجود الثواب الخ) الأولى أن يمثل بعكس

[المقدمة الثانية] اعلم أن الاستدلال على أربعة أضرب . الأول الاستدلال بالسبب على المسبب كالاستدلال بحس النار مثلا على احتراق المسوس . الثاني عكسه وهو الاستدلال بالمسبب على السبب كالاستدلال باحتراق الشيء مثلا على مس النار له ، ومنه الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر . الثالث الاستدلال بأحد مسببي سبب واحد على المسبب الآخر كالاستدلال بغليان الماء المركب في آنية على النار مثلا على حرارته ، فإن غليانه وحرارته مسببان على سبب واحد وهو مجاورة النار . الرابع الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر كالاستدلال بوجود كونه جل وعلما على وجوب قيام العلم به ، ومنهم من رده هذا إلى القسم الثاني وهو الاستدلال بالمسبب على السبب وحصر الاستدلال في الثلاثة الأول ، فإذا عرفت هذا فالتى يصلح من هذه الأنواع لمعرفة تعالى النوع الثاني والرابع . أما الأول وهو الاستدلال بالسبب على المسبب فمحال في حقه تعالى لوجوب وجوده فيستحيل أن يكون له سبب ، وبين هذا يبطل في حقه القسم الثالث .

هذا المثال دفعا لعدم توهم الجواز في كل ، والمراد بالمطيع ما قابل الكافر فيشمل العاصي (قوله المقدمة الثانية الخ) المناسب لقوله سابقا المقدمة الأولى في كذا أن يقول هذا المقدمة الثانية في أضرب الاستدلال اعلم الخ (قوله الاستدلال بالسبب الخ) نحو هذا الحجر شر به حرام لاسكاره . فقد استدلل بالسبب وهو الاسكار على المسبب وهو الحرمة ونحو هذا الثوب محترق لماسة النار له وهذه طريقة الفقهاء والأصوليين وإن جعلت العلة حدا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول الحجر مسكر وكل مسكر حرام وهذا الثوب مسته النار وكل مامسته النار فهو محترق ، ويسمى هذا الدليل عند الأصوليين قياس العلة وعند المناطقة البرهان اللمى لأن الحجة الأوسط فيه يصلح جوابا للسؤال بلى ، فإذا قيل لم كان الحجر حراما فيقال لأنه مسكر (قوله كالاستدلال باحتراق الشيء الخ) فتقول هذا الجسم مسته النار لاحتراقه وإن جعلت السبب حدا وسطا كان قياسا منطقيا فتقول هذا الجسم محترق وكل محترق مسته النار فينتج هذا مسته النار وهذا يقال له برهان إثني لأن الحجة الأوسط فيه يفيد إثنية النسبة : أى تحققها (قوله ومنه الخ) وهذا شأن أهل هذا الفن وذلك كقولك العالم صنعة وكل صنعة لها صانع ينتج العالم له صانع فالأثر كالعالم والمؤثر كالنولى فالنولى يقال له سبب ومؤثر (قوله بأحد مسببي الخ) فإذا كنت عالما بالغليان دون الحرارة لبعده عن الماء مثلا فتقول كلما وجد الغليان وجدت المجاورة للنار وكلما وجدت المجاورة النار وجدت الحرارة ينتج كلما وجد الغليان وجدت الحرارة فقد استدلل بأحد المسببين على وجود المسبب الآخر وهذا القسم مأخوذ من القسمين قبله لانه تقول كلما وجد هذا المسبب وجد سببه وكلما وجد ذلك السبب وجد المسبب الآخر وبالعكس (قوله فإن غليانه الخ) فيه أن الغليان مسبب عن الحرارة القوية المسببة عن مجاورة النار فالاستدلال بالغليان على وجود الحرارة من الاستدلال بالمسبب على السبب لكن هذا بحث في مثاله وهو لا يضر (قوله وبين هذا الخ) أى وبالعلة التى قيلت في الأول يبطل الثالث ، فيقال في بطلانه انه ليس هناك سبب أثر في الله عز وجل وفي غيره حتى يستدل بذلك المسبب الآخر على الله لانه لوجوب وجوده يستحيل أن يكون له سبب مؤثر فيه

(ص) إذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فأقرب شيء يخرجك عن التقليد بعون الله تعالى أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك وذلك نفسك . قال الله تعالى - وفي أنفسكم أفلا تبصرون - فتعلم على الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك موجدًا أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك وإلا لا يمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الامكان ، وإنما قلنا هو أهون عليك لما في إيجادك نفسك من زيادة النهاية والجمع بين متافين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبق الفاعل على فعله فإذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور .

(ش) الإشارة بهذا راجعة إلى مضمون ماسبق وهو ضعف التقليد والخشية على صاحبه وكيفية النظم للاستدلال بالنفس أن تقول أنا لم أكن ثم كنت أو أنا موجود بعد عدم أو أنا حادث وكلها بمعنى واحد وكل لم يكن ثم كان أو كل موجود بعد عدم أو كل حادث

(قوله إذا عرفت الخ) شروع في بيان النظر الموصل لمعرفة وجود الصانع (قوله أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة) الإضافة لادنى ملائسة : أي المقلد الحامل له على النظر لنفسه بعين بصيرته الشفقة عليها (قوله فأقرب شيء) الإضافة للاستغراق : أي فأقرب الأشياء وهذا مبتدأ خبره أن تنظر ، وقوله : يخرجك صفة شيء (قوله يخرجك عن التقليد) أي في عقيدة الوجود لافي جميع العقائد كما هو ظاهر العبارة (قوله وذلك) أي أقرب شيء (قوله نفسك) أي هيكلك المخصوص المركب من الجسم والروح (قوله وفي أنفسكم) خبر لمحدوف : أي آيات وعلامات دالة على وجود الصانع ، وقوله : أفلا تبصرون : أي أفلا تنظرون نظر متبصر والفاء عاطفة على محذوف هو مدخول همزة الاستفهام : أي أعميتم فلا تبصرون (قوله على الضرورة) أي بالضرورة وبداهة العقل (قوله أنك الخ) أي وكل من لم يكن ثم كان لابق له من موجد فقد ذكر المصنف الصغرى وحذف الكبرى ، وقوله : فتعلم أن لك الخ هو النتيجة (قوله لاستحالة الخ) تعليل لمحدوف . والأصل فتعلم أن لك موجدًا أوجدك ولا بد أن يكون غيرك لاستحالة الخ (قوله وإلا الخ) أي وإلا يستحل أن توجد نفسك بأن أمكن ذلك (قوله لما في إيجادك الخ) بخلاف إيجادك لغيرك فلا تهافت فيه فلذا كان إيجاد الغير أهون من إيجاد النفس (قوله من زيادة التهافت) أي التافى والتساقط وإضافة زيادة لما بعده للبيان ، وقوله : والجمع الخ عطف تفسير (قوله وهو تقدمك على نفسك) أي من حيث الفاعلية ، وقوله : وتأخرك عنها : أي من حيث المفعولية فالمراد التقدم والتأخر في الزمان : أي وإذا بطل كون الفاعل مفعولا لنفسه بطل كون الشخص موجدًا لنفسه كما أشار له المصنف بقوله فإذا كانت الخ (قوله نفس فعله) أي مفعوله فأراد بالفعل الحاصل بالمصدر (قوله ماسبق) أي من العبارات (قوله وهو الخ) بيان لمضمون ماسبق ، وقوله : وهو ضعف التقليد : أي ضعف القول به ، والأولى أن يقول : وهو أن التقليد لا يكفي وأن صاحبه لا ينجو من النار ، لأن هذا مذهب المصنف (قوله النظم) أي نظم القياس (قوله للاستدلال) أي لأجل الاستدلال على وجود الصانع (قوله أن تقول) خبر كيفية ، والقول بمعنى المقول إذ هو الكيفية (قوله وكلها بمعنى واحد) أي ما لا وإن اختلف المفهوم ، لأن الأولى ملحوظ فيها

فله موجد أوجده فيفتح هذا البرهان أما لي موجد أوجدني . أما المقدمة الأولى وهي الصغرى فلا
تفتقر إلى دليل لأنها معلومة بالضرورة لأن كل عاقل لا يرتاب في أن هيئته المخصوصة التي هو عليها
وبها تحققت حقيقته الانسانية مثلا كانت معدومة ثم كانت . وأما المقدمة الثانية وهي الكبرى
الحاكمة بافتقار كل حادث إلى محدث بكسر الدال ، فمنهم من يدعى أنها ضرورية لا تفتقر إلى
دليل حتى قال الفخر في المعالم ان العلم بها مركوز في فطرة طامع الصبيان ، فانك إذا لظمت وجه
الصبي من حيث لا يراى ، وقلت له إنما حصلت هذه اللطمة من غير فاعل ألست لا يصدقك بل في
فطرة البهائم ، فان الحمار إذا أحس بصوت الخشبة فزع لأنه تقرر في فطرته أن حصول صوت
الخشبة بدون الخشبة محال ، ومنهم من يقررها بوسط : أى بدليل فيقول ان الحادث إذا حدث
في الوقت المعين فالعقل لا يمنع صحة تقديمه على الوقت الذى وجد فيه بأوقات أوتأخره عنه بساعات
فاختصاصه بالوجود في ذلك الوقت بدلا عن العدم المجوز يفتقر إلى مخصص ، وإلا لكان أحد
الأمرين المتساويين مساويا لذاته راجعا لذاته وهو محال ضرورة ، فتعين أن يكون الترجيح

أولا العدم بخلاف الثانية والثالثة ، فالملحوظ فيهما أولا الوجود (قوله فيفتح هذا البرهان الخ)
جعل ما ذكر برهانا واحدا نظرا للمعنى ، وإلا فهى في اللفظ ثلاثة براهين (قوله لأن الخ)
تنبيه لأدليل إذ الضرورى لا يحتاج لدليل (قوله هيئته) أى هيكله المخصوص (قوله وبها) أى
بتلك الهيئة التي هى من جزئيات الحقيقة (قوله تحققت) أى في الخارج (قوله مثلا) راجع
لقوله في أن هيئته الخ : أى لا يرتاب في أن هيئته ولا في أن هيئة زيد أو عمرو كانت الخ (قوله
كانت معدومة الخ) هذا يناسب القضية الأولى التي لوحظ العدم فيها أولا (قوله الحاكمة الخ)
يناسب المشى على الاستدلال بالحدوث لا الامكان (قوله لا تفتقر الخ) لأن لزوم الموجد للحادث
بين (قوله حتى قال) أى انتهى الأمر إلى أن قال (قوله في فطرة الخ) أى في خلقه هى
سجية الصبيان (قوله من حيث) أى من مكان : أى في مكان (قوله لا يصدقك) أى بل
يكذبك (قوله في فطرة البهائم) أى في خلقه هى البهائم (قوله فان الحمار) أى الذى هو أبدا
الحيوانات (قوله ان حصول صوت الخ) أى فذلك القضية مركوزة في غير العاقل ، وحينئذ
فالكبرى القائلة وكل حادث فله محدث معلومة للبهائم (قوله بدون الخشبة) أى التي هى فاعل
الصوت (قوله ومنهم من يقررها الخ) المناسب لما سبق أن يقول ، ومنهم من يقول انها نظرية
(قوله من يقررها) أى يثبتها (قوله في الوقت المعين) أى كيوم الجمعة (قوله فالعقل لا يمنع
الخ) أى بل العقل يجوز وجوده يوم الخميس أو يوم السبت (قوله بأوقات) أى أوقات (قوله
بساعات) هى المعبر عنها أولا بالأوقات ، فقد تفان (قوله المجوز) بفتح الواو المشددة (قوله
لكان أحد الأمرين الخ) المراد بهما الوجود في الوقت المعين وعدم الوجود فيه ، والمراد بأحدهما
الوجود ، وقوله : مساويا : أى غيره ، وهو العدم ، وقوله : لذاته : أى لأجل ذاته لا لأمر
خارجي ، وقوله : راجعا : أى عن العدم لأجل ذاته ، وقوله : وهو محال ضرورة : أى لمافيه
من الجمع بين متنافيين ، وهو كون المساوى الذى هو غير راجع راجعا (قوله الأمرين) هما
الوجود والعدم ، وقوله : وإلا الخ : أى وإلا قل انه يفتقر الخ بل قلنا بعدم الافتقار (قوله فتعين الخ)

للوجود بدلا عن العدم يرجح منفصل عن الحادث وهو الفاعل المختار جلا وعلا ، هذا ان قلنا ان الوجود والعدم بالنسبة إلى الممكن متساويان وهو المختار أما ان قلنا ان العدم أولى به من الوجود لقبوله إياه بلا سبب ، فأظهر في الاحتياج إلى الصانع لتلازم ترجيح الوجود المرجوح بلا مرجح والصحيح أن العلم بتلك المقدمة الكبرى نظري إلا أنه يحصل بنظر قريب كما قررناه الآن ولأجل قربة ظن قوم أن ذلك العلم ضروري ، وأما المبالغة الفخر الرازي بأنه في فطرة الصبيان ممنوع عمومته في جميعهم ، وإن أراد في فطرة أكثرهم فليس كذلك لأن العلم لا يعلم لمميزهم إلا الضروري حتى يلزم ما ذكر كيف ونحن نرى الصبيان لا ينفكون عن علوم نظرية لاسمها القربة التي لاتعارضها شبهة ويتمحض العقل فيها ، وأما المبالغة بأنه مركز أيضا في فطرة البهائم بدليل ما ذكر في صوت الخشبة فمن أعجب ما يذكر أن البهائم تدرك قضايا كلية ولوازمها

من هنا إلى قوله يرجح هو ما أتجه إليه الدليل المنتقم . وأما قوله : منفصل الخ فدعوى أخرى يأتي دليلها ، وكذلك كون ذلك المرجح هو الفاعل المختار ، ومعنى كون المولى منفصلا عن الحادث أنه ليس جزءا منه ولا قائما به كالعرض (قوله هذا) أي الاستدلال على الكبرى بهذا الدليل (قوله بالنسبة إلى الممكن) نظر إلى أن منشأ احتياج العالم للصانع الامكان (قوله لقبوله) أي الممكن إياه : أي العدم بلا سبب ، وهذا بخلاف الوجود فإنه يقبله لسبب ، والمراد بالقبول الحصول بالفعل : أي أن العدم يحصل بدون سبب بخلاف الوجود فلا بد له من سبب (قوله فأظهر الخ) أي فالممكن من حيث وجوده أشد ظهورا في الاحتياج إلى الصانع الخ لأنه إذا كان على القول بالتساوي يحتاج وجوده لصانع ، فاحتياج وجوده لصانع على القول بعدم التساوي أولى (قوله لتلازم الخ) أي بخلافه على الأول ، فإن فيه ترجيح الوجود المساوي (قوله والصحيح) أراد به الراجح ، لمقابله حيث قد مرجوح لافساد : ولو عبر بالراجح لكان أولى (قوله أن العلم) أي التصديق (قوله ممنوع عمومته) في الكلام حذف أي فلا تصح لأنه ممنوع عمومته في جميعهم وفيه أن الفخر لم يدع العموم ، فمن الجائز أنه أراد الجنس ، وحيث فلا يرد عليه ذلك المنع (قوله وإن أراد الخ) قول الشارح لكن لا نسلم الخ يقتضي أن الأولى حذف قوله أكثر (قوله إلا الضروري) أي بل يحصل عندهم العلم النظري أيضا (قوله ما ذكر) أي من أن العلم بها ضروري (قوله كيف الخ) الاستفهام للاستبعاد : أي كيف لا علم لهم إلا الضروري . والخال أن نرى الصبيان لا ينفكون الخ : أي ومن الجائز أن يكون من ذلك علمهم بأن كل فعل لا بد له من فاعل موجد له ، وقد يقال ان الفخر غاية ما قال ان العلم بالكبرى ضروري حتى عند الصبيان ، وكون الصبيان عندهم علوم نظرية أولا فشيء آخر فمن الجائز أن يجوزه فيهم ، ويقول ان العلم بتلك المقدمة ليس منه (قوله ويتمحض الخ) أي بحيث لا يعارضه الوهم ، فهذا يرجع لقوله : التي لا يعارضها شبهة (قوله وأما المبالغة الخ) في الكلام حذف ، والتقدير فلا تتم لأن من أعجب الخ وقوله : بأنه أي العلم بتلك المقدمة (قوله أيضا) مقدمة من تأخير ، والأصل مركز في فطرة البهائم أيضا : أي كما أنه مركز في فطرة الصبيان (قوله تدرك قضايا كلية) أي تصدق بها كادراك الحمار أن هذا صوت الخشبة ، وكل صوت للخشبة بدون الخشبة محال ، فقد أدرك

فلو قدر جاز أو حيوان غيره لم يضرب قط بخشبة لم يفر من صوتها ألبتة ، ولكن إذا تكرر عليه ذلك التآلم عند سماعها تخيل من حسها الآلم لمقارنته المؤلم وعدم التمييز والانفكاك في خياله كما أن السليم يفر من الجبل المبرقش لمقارنته الأذى عنده لهذا الشكل وهذا من الخيالات لامن التمييز العلمي والله أعلم . قال معناه شرف الدين بن التماساني وهذه الطريقة : أعني طريقة من يستدل على افتقار الحادث إلى سبب طريقة من يشوب الحدوث بالامكان عند الاستدلال على وجود الصانع وعلى هذه الطريقة عول امام الحرمين . وقد اختلف المتكلمون في منشأ احتياج الحادث إلى الصانع فقليل الامكان وهو اختيار ناصر الدين البيضاوي وجاعة ، وقيل الحدوث وهو عمدة أكثر المتكلمين ، وقيل مجموعهما وقيل الامكان بشرط الحدوث ،

الكبرى وهي كلية ، وأدرك لازم ذلك وهو النتيجة (قوله فلو قدر الخ) علة اقله فمن أعجب الخ ومعالم أن النتيجة ليست لازمة للسكية التي هي الكبرى فقط بل لازمة لها وللصغرى ، فقوله : ولوازمها : أى مع الصغرى (قوله لم يفر الخ) غير مسلم للمشاهدة (قوله عند سماعها) فيه أن المسموع الصوت لا خشبة ، فالأولى عند سماعه (قوله تخيل من حسها) أى من الاحساس بصوتها : أى تخيل من سماع صوتها الآلم (قوله لمقارنته) أى الخس ، وقوله : المؤلم وهو الخشبة ، والأولى أن يقول الآلم (قوله وعدم التمييز) أى تميز الآلم عن الخس : أى وعدم انفصال الآلم عن سماع الصوت (قوله والانفكاك الخ) عطف تفسير : أى إن الآلم لا ينفك عن الخس في خياله ، فمتى وجد الخس فيه وجد الآلم (قوله السليم) أطلق على المددوغ تفاؤلاً (قوله يفر الخ) أى مع علمه بأنه جبل ، وقوله : المبرقش ، وفى نسخة المرقش : أى مختلف اللون (قوله لمقارنته الأذى عنده) أى عند المددوغ ، وهذا من إضافة المصدر لفاعله (قوله وهذا) أى تخيل الآلم الحاصل للحيوان من سماع صوت الخشبة ، وتخيل الأذى للسليم من رؤية الجبل المبرقش (قوله العلمى) أى المنسوب للعلم نسب التمييز بمعنى العلم لنفسه مباغة (قوله معناه) أى ما ذكر من قوله : وأما مباغة الفخراخ (قوله وهذه الطريقة) أى القائلة ان الكبرى نظرية ويستدل عليها بوسط (قوله إلى سبب) أى فاعل مختار وهو الله (قوله من يشوب) أى يخلط الحدوث بالامكان ويضمه له . لكن الأهم هو الحدوث ، ومن لوازمه الامكان ، وقد استدل به فى قوله : أنا لم أكن ثم كنت . ثم اعتبر الامكان في تحقيق الكبرى والاستدلال عليها فيما سبق بقوله : ان الحادث إذا حدث في الوقت المعين ، فالعقل لا يمنع صحة تقدمه الخ والصحة هي الامكان (قوله وعلى هذه الطريقة) أى طريقة من يستدل على افتقار الحادث لسبب (قوله وقد اختلف الخ) كلام مستأنف (قوله احتياج الحادث) الأولى احتياج العالم لأنجل أن يأتى على كل من الطرق الأربعة إلا أن يراد بالحادث الذات بقطع النظر عن التمييز عنها بهذا العنوان (قوله قليل الامكان) فنقول العالم ممكن وكل ممكن لا بد له من سبب يرجع وجوده على عدمه (قوله الحدوث) فنقول العالم حادث وكل حادث له صانع (قوله وقيل مجموعهما الخ) ونقول على هذا والذي بعده : العالم ممكن حادث وكل ما هو كذلك فله صانع ، فعلى القولين الأخيرين هيئة الدليل واحدة كما سيأتى للشارح ، ولا نقول على الأخير العالم ممكن بشرط الحدوث ، وكل

والحق أن كلها طرق موصلة إلى العلم بالصانع ، وهي إما أن تعتبر في الذات أو الصفات فتكون الطرق الموصلة ثمانية من ضرب أربعة في اثنين ، فإن أسقط منها طريق الامكان بشرط الحدوث لأنه يرجع في الصورة إلى طريق الاستدلال بمجموع الامكان والحدوث سقط بسببه من الثمانية طريقان فبقى ستة طرق وكذا عدّها الفخر في الأربعين وعدّها في العالم أربعة لأنه أسقط منها الطريقين الأخيرين لتركبهما من الأولين ، والفرق بين الاستدلال بطريق الامكان المجرد وبين غيره من الطرق أن العلم بحدوث العالم يتأخر في طريق الامكان المجرد عن العلم بالصانع ، وفي غيره يتقدم ، ويانه أما إذا حققنا أن العالم ممكن وجوده وعدمه لأرجحية لأحدهما على الآخر بذاته وببدل على ذلك افتقاره ، وأن كل ممكن بذاته من حيث هو هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس له الوجود من ذاته فالوجود له من غيره ثم ذلك الغير لابد أن يكون واجب الوجود لذاته وإلا لافتقر إلى ما افتقر إليه العالم ودار أو تسلسل على ماسياتي إن شاء الله تعالى بيانه في دليل قدم الصانع والدور والتسلسل محالان فثبت العلم بوجود مؤثر واجب لذاته

ما كان كذلك فله صانع (قوله كلها الخ) أي كل واحد منها طريق موصلة ، وليس أحدها أرجح من الآخر (قوله في النوات) أي الأجرام (قوله أوفي الصفات) أي الأعراض (قوله سقط طريقان) هما الاستدلال بالامكان بشرط الحدوث في خصوص الأجرام وخصوص الأعراض (قوله وكذا) أي مثل عدتها ستة (قوله في الأربعين) أي في كتابه المسمى بالأربعين مسألة (قوله لتركبهما من الأولين) أي من الامكان فقط أو بالحدوث فقط ، وفي العبارة تسامح لأن المركب من الأولين حقيقة هو الأول من الأخيرين لا كل منهما (قوله والفرق الخ) لما كانت هذه الطرق منها ما يتأخر فيه العلم بحدوث العالم عن العلم بالصانع ، ومنها ما يتقدم فيه العلم بحدوث العالم على العلم بالصانع أشار الشارح لتلك بقوله : والفرق الخ (قوله المجرد) أي عن اعتبار الحدوث شطرا أو شرطا (قوله من الطرق) أي الثلاثة ، وهي الاستدلال بالحدوث فقط وبالحدوث والامكان معا ، وبالامكان بشرط الحدوث (قوله أن العلم الخ) لأننا إذا تأملنا وعلمنا أن العالم ممكن لافتقاره ، وقلنا كل ممكن له صانع ، فغاية ما علم أن العالم له صانع . وأما كون العالم حادثا أولا فثبي آخر (قوله حققنا) أي أثبتنا بالدليل بأن قلنا العالم ممكن وكل ممكن قابل للوجود والعدم ، ثم قلنا العالم قابل للوجود والعدم وكل ما هو كذلك فوجوده ليس من ذاته ، ثم قلنا العالم وجوده ليس من ذاته وكل ما كان كذلك فوجوده من غيره ينتج العالم وجوده من غيره (قوله لا أرجحية الخ) أي بل الأرجحية من حيث تعلق العلم والارادة (قوله وأن كل ممكن الخ) عطف على أن العالم ممكن الخ (قوله بذاته من حيث هو) هذه حيثية اطلاق : أي سواء كان موجودا أو معدوما ، وقوله بذاته مقدمة من تأخير ، والأصل وكل ممكن من حيث هو قابل للوجود والعدم بذاته : أي بحسب ذاته بقطع النظر عن عارض تعلق العلم والارادة بوجوده (قوله وإلا لافتقر الخ) أي والا بأن لم يكن واجب الوجود لذاته ، بل وجوده من غيره لافتقر إلى من أوجد العالم ، ولا بد أن ينتهي إلى واجب الوجود لأنه إذا لم ينته إليه لازم أما الدور إن رجع للأول أو التسلسل إن لم يصل إلى نهاية وكل منهما محال ، فما أدى إليه وهو عدم الانتهاء إلى واجب الوجود محال ، وإذا كان عدم

فقد خرج لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال أن يكون صانعا باللازوم الذاتي فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما تقول الفلاسفة واحتمال أن يكون صانعا بالاختيار ، فيكون العالم حادثا فيحتاج الى دليل آخر لإثبات هذا المطالب : أعني مطلب حدوث العالم بعد ما فرغت من مطلب وجود الصانع الذي نظرت فيه ونظر الفيلسوفى واحد ، وإماما نفرد عنه بهذا المطلب الثانى فإنه لم يهتدهو اليه فتقول صانع العالم إما أن يكون أوجده لذاته أو اقتضاه بطبيعته أو أوجده باختياره وجهات التأثير منحصرة في هذه الأوجه الثلاثة ووجه الحصر أن كل مؤثر لا يتخلو إما أن يصح منه الترك أولا - والأول الفاعل المختار ، والثانى إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع أولا والأول الطبيعة والثانى العلة ثم تقول لا جائز أن يكون المؤثر في هذه الممكنات موجبا لها بذاته كانه ولا مقتضيا لها بطبعه لأن ما يؤثر كذلك لا يجوز أن يخصص مثلا عن مثل لاستحالة الاختلاف في معالول العلة الواحدة

الانتهاء المذكور محالا كان تقيضه وهو الانتهاء واجبا (قوله صانعا باللازوم الذاتى) أى بحيث يكون الصانع وهو الاله عله أو طبيعة فى وجود العالم (قوله فلا يكون العالم حادثا بل قديما) أى لقدم علته وطبيعته ، لأن المعالول يقارن علته والمطبوع يقارن طبيعته (قوله الفلاسفة) أراد بهم ما يشمل الطبيعيين (قوله واحتمال الخ) مقابل للزوم الذاتى (قوله فيكون العالم حادثا) أى لأن الفاعل بالاختيار لا يقارنه مفعوله وإلا لما كان مختارا (قوله الذى نظرت الخ) فالسنى والفيلسوفى كل منهما يقول فى الاستدلال على وجود الصانع العالم يمكن . لكن الكبرى عند الأول وكل ما كان كذلك فهو قابل للوجود والعدم ، وعند الثانى وكل ما كان كذلك فله موجد أوجده ، والممكن عنده ما كان وجوده من غيره لكونه علة فيه أو مؤثرا فيه بطبيعته ، فثبت بهذا الدليل العلم بوجود الصانع عند كل (قوله لم يهتد هو اليه) لأنه يقول بقدم أنواع العالم وقدم الأفلاك ، وأتى بضمير الفصل تأكيذا لعدم الاهتداء (قوله أوجده لذاته) أى فيكون علة فيه ولا حاجة لقوله لذاته وفى بعض النسخ أوجده بذاته وهى ظاهرة (قوله أو اقتضاه بطبعه) أى أوجده بذاته . لكن مع توقف على شروط وانتفاء موانع (قوله وجهات التأثير منحصرة الخ) من انحصار العام فى الخاص ، لأن جهات التأثير أعم من الثلاثة باعتبار العقل لأنه يجوز أكثر من ذلك وإن كانت فى الواقع لا تخرج عن ثلاثة ، فالحصر استقرائى لاعقلى ، وفى بعض النسخ وجهة التأثير منحصرة الخ ، وعليها يكون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته (قوله الترك) أى والفعل (قوله أولا) يصح أى الترك (قوله والأول) أى المؤثر الذى يصح منه الترك ، وقوله : والثانى : أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، وقوله : اقتضاؤه أى تأثيره ، وقوله : والأول : أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، ويتوقف تأثيره على شرط وانتفاء مانع ، وقوله : والثانى : أى وهو المؤثر الذى لا يصح منه الترك ، ولا يتوقف تأثيره على شرط ولا على انتفاء مانع (قوله والثانى العلة) فيه أن قوله : أولا يحتمل أولا يتوقف على شئ أصلا أو يتوقف على شئ لكن ليس شرطا ولا انتفاء مانع ، وحينئذ فلا يصح قوله : والثانى العلة ، لأن العلة قاصرة على الأمر الأول (قوله كالعلة) الكاف استقصائية (قوله بطبعه) أى ذاته ، والأولى أن يزيد كالطبيعة ليعادل قوله : كالعلة (قوله لاستحالة الاختلاف الخ) لأن تأثيرها

ومطبوع الطبيعة الواحدة وفاعل العالم قد خصص مثلا عن مثل فتعين أن يكون موجدا بالاختيار فتقول حينئذ العالم موقع بالاختيار وكل موقع بالاختيار حادث إذ اختيار وجوده يستلزم سبق عدمه وإلا كان تحصيل الحاصل في الوجود وثبت تمكن مما لا يصح كونه في العدم فينتج العالم حادث فأنت ترى كيف تأخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع فقد ظهر الفرق بين هذه الطريقة وغيرها من الطرق (قوله فتعلم أن لك موجدا أوجدك) يعني غيرك بدليل ما بعده وهذا نتيجة الدليل المذكور لأنه استغنى فيه بذكر المقدمة الصغرى وهي قولنا أن لم أكن ثم كنت وحذف السببى وهي قولنا وكل من لم يكن ثم كان فله موجد أوجده للعلم بها (قوله لاستحالة أن توجد نفسك) يعني أنك لما احتجت الى مرجح لوجودك على عدمك السابق لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك (قوله وإلا لا يمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك) تقريره أن تقول لو أمكن أن توجد نفسك لا يمكن أن توجد ذات غيرك ، والثالث باطل فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة أن القدرة على اختراع أحد المتلين

بالمناسبة الذاتية ، ومن كان تأثيره كذلك لا يؤثر في المختلفات لما يلزم عليه من الجمع بين الضدين (قوله حينئذ) أى حين إذ كان الفاعل موجدا بالاختيار (قوله موقع) بفتح القاف (قوله إذ اختيار الخ) دليل للكبرى (قوله وإلا كان) أى اختيار الوجود (قوله تحصيل الحاصل) أى ذا تحصيل الحاصل ، وقوله : في الوجود ظرف للحاصل من ظرفية الموصوف في الصفة : أى وإلا كان اختيار الوجود صاحب تحصيل العالم المتصف بالوجود ، فالحاصل مصدوقه العالم ، فالعالم إذا كان موجودا كان اختيار وجوده اختيارا لايجاد شيء موجود ، وهذا عبث باطل (قوله وثبت) بالنصب عطفا على تحصيل : أى وكان اختيار وجوده ذا ثبوت تمكن : أى تأثير فتراده بالتمكن التأثير ، ولوحذف ثبوت كان أظهر ، وقوله : مما من بمعنى في وماواقعة على موجود : أى وكان اختيار وجوده تأثيرا في موجود ليس متصفا بالعدم بل بالوجود ، وإذا كان اختيار الوجود تأثيرا في موجود متصف بالوجود كان ذلك تحصيلا للحاصل ، فهذا راجع لما قبله (قوله كيف تأخر الخ) وذلك لأنك تقول العالم يمكن وكل يمكن فله موجد . ثم تبطل كون ذلك الموجد علة أوطبيعة ، فيثبت أنه فاعل بالاختيار ، وهذا يستلزم أن يكون العالم موقعا بالاختيار ، فنضم لذلك كبرى قائلة ، وكل موقع بالاختيار حادث ينتج العالم حادث ، فقد تأخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع بخلاف غيرها من الطرق ، لأن حدوث العالم إمداد على وجود الصانع أوجزه دليل عليه أوشرط في دليله ، وعلى كل فاعل به من باب العلم بالدليل والعلم بالصانع من باب العلم بالمندلول ، والعلم بالدليل سابق على العلم بالمندلول (قوله يعني غيرك) آتى بالعناية ، لأن كونه غيرا لم يعلم من الدليل المتقدم ، بل من شيء آخر (قوله بدليل ما بعده) هو قوله : لاستحالة أن يوجد الإنسان نفسه (قوله وهذا) أى قولك ان لك موجدا الخ ، فالإشارة لصدر الكلام ، فالأولى تقديمها على العناية (قوله يعني الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف لاستحالة الخ علة لمحدوف ، فكان الأولى زيادة قوله : لاستحالة الخ بعد قوله : لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك ليربط العلة بالمعلول (قوله فالمقدم مثله) أى وإذا بطل المقدم ، وهو إمكان إيجاد الانسان

قدرة على اختراع مثله ، والممكنات متساوية في الامكان المصحح لتعلق القدرة ، فالقدرة على إيجاد بعضها اختراعا قدرة على إيجاد جميعها والى بيان الملازمة أشار بقوله لمساواته لك في الامكان : أى مساواة غيرك لك في الامكان . وأما بطلان التالى وهو أن إيجاد الانسان ذات غيره متمتع فلا يفتقر الى بيان لأن كل عاقل يدرك من نفسه العجز عن ذلك (قوله وإنما قلنا ما هو أهون عليك) لما اشتملت الملازمة على دعوتين إحداهما أن من أمكن أن يوجد نفسه أمكن أن يوجد غيره . الثانية أن إيجاد غيره أهون عليه من إيجاد نفسه احتاج الى الاستدلال عليهما فاستدل على الأولى بقوله : لمساواته لك في الامكان ، واحتج هنا على الثانية ، فبين أن وجه الأهوية في إيجاد الغير سلامته من محال يختص بإيجاده نفسه وهو الجمع بين أمرين متنافيين من حيث انه يجب أن يتقدم على نفسه لكونه فاعلا لها والفاعل قبل فعله ضرورة ، ويجب تأخره لكونه عين فعله وهو قول متهافت : أى متساقط ، ومنه تهافت الفرائض في النار : أى تساقط .

(ص) فان قلت كيف أعلم : ضرورة سبق عدمى وقد كنت ماء في صلب أبى وكذا أبى في صلب أبيه وهلم جرا

نفسه ثبت نقيضه وهو استحالة إيجاد الانسان نفسه وهو المطلوب ، فقد جرى في هذا الدليل على طريق الخلف ، وهى اثبات الشيء بإبطال نقيضه (قوله قدرة على اختراع مثله) إن قيل القدرة للعبد عرض لبقاء لها فكيف تتعلق بشيء وبمثله . قلنا الكلام مفروض فيما لو كان له قدرة يصح بها التأثير باقية على أنه لو فرض في الزائلة ، لكان المعنى من يقدر على شيء يقدر على مثله ، ولا يلزم من ذلك اتحاد المتعلق بالشيء وبمثله (قوله والممكنات الخ) علة لكون القدرة على اختراع أحد المتلين الخ (قوله فالقدرة الخ) أى وإذا كانت الممكنات متساوية فالقدرة الخ (قوله على إيجاد جميعها) أى الذى منه البعض الآخر (قوله يدرك من نفسه العجز الخ) يعنى فتتنفى القدرة عليه وكل مالا قدرة عليه يتمتع إيقاعه بالاختيار (قوله على دعوتين) أى الأولى مصرح بها والثانية ضمنية (قوله بين أمرين متنافيين) أى لأنه من حيث انه فاعل يقتضى تحققه في الخارج قبل ومن حيث كونه مفعولا يقتضى تحققه في الخارج بعد فآل الأمر إلى أنه متحقق في الخارج قبل لا قبل ومتحقق في الخارج بعد لا بعد ، وهذا تناقض (قوله والفاعل قبل فعله) أى لأن الفاعل يجب أن يكون قبل مفعوله (قوله ويجب تأخره الخ) الأنسب بما قبله أن يقول : ويجب تأخره لكونه مفعولا لها والمفعول بعد فاعله (قوله متهافت) أى لكونه آل الأمر إلى أنه قبل لا قبل بعد لا بعد (قوله ومنه) أى المتهافت : أى من مصدره وهو التهاافت (قوله الفرائض) طير صغير إذا رأى نارا سقط فيها (قوله فان قلت الخ) لإبطال للمقدمة الصغرى السابقة في المتن القائلة أما لم أكن ثم كنت وإبطال لكونها ضرورية . وحاصله أنا لأسلم أن العدم سابق على الوجود بل الذات الموجودة باقية من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، مثلا القمع يجعل دقيقا ثم خبزا ثم يصير عذرة ، فالذات باقية والمتغير إنما هو الصور ، وكذا أنا كنت ماء في صلب أبى الخ ، فذات النطفة على حالها موجودة من قبل ، والمتغير إنما هو الصور المتواردة عليها ، وحينئذ فالصغرى القائلة أنا لم أكن ثم كنت لا تسلم فضلا عن كونها ضرورية (قوله وهلم) يعنى

غاية الأمر إلى أعلم ضرورة تحقلى من صورة إلى صورة لامن عدم الى وجود كما ذكرت . فالجواب أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التى نشأت عنها قطعاً ، فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوماً ثم كان وإذا كان معدوماً ثم وجد فلا بد له من موجود ، فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد من ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره .

(ش) هذا اعتراض على المقدمة الصغرى القائلة : أنا لم أكن ثم كنت وتقريره أن يقال لأنسلم أتى لم أكن ثم كنت قولكم ان ذلك معلوم بالضرورة ممنوع ، وسند المنع أتى أعلم أن مادتي التى تكوّنت منها كانت ماء فى صلب أبى وكذا مادة أبى التى تكوّنت منها كانت ماء فى صلب أبيه ولعل الأمر كان هكذا الى غير نهاية وإذالاح الاحتمال سقط الاستدلال غاية الأمر أتى أعلم ضرورة تبدل الصور على لاسبق العدم لذاتى ودليلكم مبنى على أن نفس الذات لم تكن ثم كانت لا على أن صورتها لم تكن ثم كانت . أجاب بما حاصله أن الذات من باب الكل المجموعى والماهية المركبة ومن لازمها انعدامها بانعدام جزئها ، ومن المعلوم ضرورة أن جزءها الأكبر الزائد على النطفة لم يكن ثم كان فصديق

أقبل ، والمراد استمر ، وجزءاً مصدر جزؤه إذا سحبه ، والمراد التعميم ، وهو مفعول مطلق : أى وجزءاً ، والمعنى استمر على هذا الحكم استمراراً (قوله غاية الأمر الخ) أى والذى لم يكن ثم كان واتصف بالضرورة هو التحول من صورة إلى صورة لا التحول من عدم إلى وجود (قوله فالجواب الخ) حاصله أنا نسلم أن المتغير إنما هو الصور . وأما الذات فهى موجودة من قبل لكن ليس كلامنا فى تلك النطفة الموجودة من قبل ، بل كلامنا فى الزائد على النطفة ، فذلك الزائد لم يكن ثم كان ، فقولنا فى الصغرى : أنا لم أكن ثم كنت : أى باعتبار ذلك الزائد (قوله فقد تم لك البرهان) أى من حيث ان الصغرى قد علم صحتها من هذا الجواب (قوله بهذا الزائد الخ) أى فالذى علم به وجود الصانع إنما هو حدوث الزائد (قوله وسند المنع) أى منع الضرورة ، وهو سند أيضاً لمنع الصغرى من أصلها (قوله قولكم) المناسب وقولكم لأنه انتقال لمنع آخر (قوله ولعل الخ) هذا ترجع ، وما فى المصنف جزم ، والأولى عدم الجزم (قوله الاحتمال) أى المشار اليه بقوله : ولعل الأمر الخ (قوله تبدل الصور) أى وأما الميولى فلم تبدل (قوله أجاب) أى المصنف (قوله بما حاصله الخ) هذا الجواب غير جواب المتن ، لأن جواب المصنف نظر فيه للزائد ، وهذا نظر فيه للهيئة ، فما ادعاه الشارح من أنه حاصله لا يتم لأنه يقتضى أن المعنى واحد (قوله والماهية المركبة) عطف تفسير : أى المجتمعة من نطفة وزائد عليها ، وهو العظم واللحم والعروق والنسج (قوله ومن لازمها) أى الماهية المركبة المفسرة للكل المجموعى ، فهما شئ واحد فلذا لم يقل ومن لازمهما (قوله بانعدام جزئها) أى وهو الزائد . وأما النطفة فهى موجودة ولا أول لها ، والذى وجد بعد عدم إنما هو الزائد (قوله ومن المعلوم الخ) أى وأما النطفة فيحتمل وجودها من قبل على ما فى الشارح أو تقطع به كفاي المتن (قوله الزائد) صفة للأكبر (قوله فصديق الخ) المناسب أن يقدم قوله الآتى ، وإذا ثبت أن جزءاً من ذاتى الخ على قوله : فصديق الخ ، لأن الصديق متفرع على ثبوت أن ذاتى لم تكن ثم كانت المتوقف على ثبوت أن جزءاً

قولنا في الصغرى أننا لم أكن ثم كنت وأن العلم بذلك ضروري إذا أنا ونحوه من الكليات عبارة عن الهيكل المخصوص من روح وبدن لاعتن بعضه عند المحققين على ما تقرر في محله ، وإذا ثبت أن جزءا من ذاتي لم يكن ثم كان فذاقي لم تكن ثم كانت فأحتاج الى موجد لذاتي ، وبتعيين أن يكون غيرها مثلا يلزم التهافت المذكور ، قصارى الأمر تطرق احتمال أن بعض ذاتي في الأصل كالنطفة مثلا أثر في فعل البعض الزائد عليها لأنها مغايرة لمجموع ذاتي ، لكن سند ذكر بعد هذا برهان بطلانه لأن الذي قصدنا أن نستنتج من البرهان السابق إنما هو احتياج الذات الى موجد ، وأما تحقيق ذلك الموجد ماهو وتحقيق حدوث كل جزء من أجزاء الذات بل وكل جزء من أجزائه العالم فسيتبين بعد إن شاء الله تعالى على السكال على أن اسناد إيجاد شيء من الذات لبعضها يندرج بطلانه فيما ذكرناه من البرهان على بطلان إيجاد الذات نفسها وهو ما أقرناه على ذلك التقدير من صحة إيجادها غيرها إذ لو كان لبعض الذات خاصية الاختراع للسكن لأمكن للذات أن تخرج غيرها من حيث اشتغالها على ذلك البعض الذي يصح منه الاختراع وهو باطل على الضرورة .

من ذاتي لم يكن ثم كان (قوله فصدق قولنا) أي مقولنا ، وقوله : أنا الخ يدل منه ، وقوله : في الصغرى في بمعنى من بيان للقول بمعنى القول (قوله ونحوه) أي كأت وهو (قوله من الكليات) أي الضمائر (قوله من روح وبدن) أي المركب من روح وبدن ، والبدن مركب من النطفة والزائد عليها (قوله فذاقي) أراد بها الهيئة المركبة فلا ينافي أن جزءها ، وهو النطفة موجود (قوله فأحتاج الخ) نتيجة الدليل السابق ، وهي قد علمت مما سبق فأدولى حذفه (قوله تطرق الخ) لأن النطفة سابقة من قبل والحادث هو الزائد ، فيحتمل أن النطفة موجدة للزائد (قوله كالنطفة مثلا) الأولى حذف مثلا ، وتجعل الكاف استغنائية ، لأن الجزء المفروض في المقام أنه قديم هو النطفة ليس إلا (قوله في فعل البعض) الأولى حذف فعل ، لأن التأثير ليس في الفعل بل في البعض (قوله لأنها مغايرة لمجموع ذاتي) أي لأن الجزء يذير السكل ، وكان المناسب أن يقول لأنها مغايرة للزائد ، لأن الموضوع أن النطفة يحتمل أن تكون مؤثرة في الزائد لا في المجموع (قوله بطلانه) أي بطلان تأثير النطفة في الزائد (قوله لأن الذي الخ) علة لحذف : أي وإنما ذكرنا بطلانه بعد ولم نذكره هنا ، لأن الذي الخ (قوله إنما هو احتياج الذات الى موجد) أي وهذا صادق بأن يكون ذلك الموجد للذات نفسها أو غيرها ، وعلى أنه غيرها ، فيحتمل أن يكون جزءها وأن يكون غير منفك عنها (قوله وأما تحقيق ذلك الموجد) أي للذات : أي وأما تحقيق جواب ماهو ذلك الموجد للذات وتحقيق حدوث كل جزء الخ (قوله من الذات) متعلق بمحذوف : أي كائن من الذات كالنطفة ، وقوله : لبعضها : أي كالزائد (قوله وهو) أي البرهان (قوله إذ لو كان الخ) علة لقوله يندرج بطلانه الخ (قوله خاصية الاختراع) الإضافة بيانية (قوله للممكن) المناسب للزائد (قوله وهو) أي التالي باطل : أي فبطل المقدم وهو امكان أن النطفة توجد الزائد ، فصار بطلان تأثير النطفة في الزائد قد علم مما هنا فلا حاجة لما يأتي من البرهان على بطلانه ، وقوله : وهو باطل في قوة استثنائية صغرى : أي

فإن قيل لعل ذلك البعض إنما أثر بالطبع بشرط الاتصال والكيونة في الرحم . قلنا فيلزم أن ينقطع تأثيره بعد الانفصال عن الرحم كيف ومعظم الذات بعد الانفصال وجد على أن اختلاف الذات وتخصيص كل جزء منها بما يجوز على غيره يمنع قطعاً أن يكون لعل أو لطبيعة فيها تأثير قعنين أن التأثير فيها إنما هو بالاختيار والممكنات بالنسبة إلى الفاعل المختار سواء وهو الله تعالى فظهر أن البرهان السابق يقتضي أن الموجد للذات ليس نفسها ولا جزءاً من أجزائها وسنزيد ذلك بياناً بعد أن شاء الله تعالى (قوله فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوماً كان) يعني

لكن التالي باطل . وأما الشرطية القائلة إذ لو كان النطفة تأثير في الزائد لسكانت الذات تؤثر في غيرها ، فهي كبرى ، فهو قياس استثنائي وكبراه مقدمة أولى وصغراه ثانية عكس القياس الاقتراني (قوله فإن قيل الخ) هذا شروع في منع قوله : لا يمكن للذات الخ (قوله بشرط الاتصال) أي الكيونة في الرحم . وأما إذا خرجت فلا تؤثر ، حينئذ لا يلزم من تأثير النطفة في الزائد أن تكون الذات من حيث اشتغالها على النطفة مؤثرة في غيرها ، وهذا أغنى قوله : بشرط الاتصال محط الفائدة . وأما قوله أولاً بالطبع فليان الواقع ، لأن التأثير بشرط هو التأثير بالطبع عندهم ، وقوله : والكيونة تفسير للاتصال (قوله قلنا فيلزم الخ) أي قلنا لوضح ذلك نأزم الخ . وحاصل ما ذكره الشارح قياس شرطي تقديره : لو كان تأثيرها بشرط الاتصال لانقطع التأثير بعد الانفصال . لكن التالي باطل فكذلك المقدم ، وهو كون النطفة تؤثر بشرط الاتصال ، فسقط ذلك الاعتراض .

واعلم أن الطبائعين يرون أن النطفة تؤثر في الزائد عليها في الرحم وبعد الانفصال عنه ، وإن كان تأثيرها في الرحم عندهم مشروطاً باعتدال المزاج لأنهم يقولون تؤثر في الرحم خاصة كما يوهمه كلام المصنف ، فالسؤال والجواب غير محررين . والجواب لا يرد عليهم وإنما الرد عليهم يكون بالبرهان المتقدم ، وهو لو كان للنطفة تأثير في الذات لا يمكن للذات أن تؤثر في غيرها لكن التالي باطل ، وبقول الشارح بعد على أن اختلاف الذات الخ (قوله وتخصيص كل جزء) أي من الذات عطف تفسير على ما قبله ككون هذا العضو للشم لاغير مع جواز أن يكون للابصار ، وكون هذا العضو للابصار مع كونه صالحاً ، لأن يكون للسمع وكون هذا العضو يدا لارجال مع أنه صالح لكونه رجلاً ، وهكذا فكل هذا دليل على أن الفاعل مختار (قوله لعل) متعلق بتأثير : أي يمنع أن يكون في الذات تأثير لعل أو طبيعة ، لأن معلول اللة الواحدة ومطبوع الطبيعة الواحدة لا يختلف (قوله فيها) أي الذات (قوله إنما هو بالاختيار) أي والنطفة لا اختيار لها فلا تكون مؤثرة (قوله والممكنات الخ) مرتبط بمحذوف : أي والذات من الممكنات والممكنات الخ أو منصوب عطفاً على تأثير (قوله سواء) أي في التأثير فيها بالاختيار (قوله أن البرهان السابق) أي أنا لم أكن ثم كنت (قوله يقتضي) بالنظر لما يتعلق به من الأطراف كقوله : واستحالة أن توجد نفسك ، وإلا البرهان السابق إنما يفتح كون الذات لها موجد ، وكونه ليس نفسها ولا جزءاً منها شيء آخر (قوله يعني الخ) قصد بذلك تطبيق الجواب الذي في المتن على الجواب الذي في الشارح ، فليس بالحكم عليه بالعدم ثم الوجود مجرد الزائد كما هو ظاهر المتن بل الحكم عليه المجموع . لكن هذا

وبسبب ذلك صدق مادعيناه من كونك تعلم ضرورة أنك لم تكن ثم كنت لأن المركب لوجود له إلا بجميع أجزائه .

(ص) ثم إذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يعمر فراغا يجوز أن يكون على ماهو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وأن يكون على خلافهما ، فتعلم قطعا أن لصانعك اختيارا في تخصيص ذاتك ببعض ماجاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على أن النطفة التي نشأت عنها قطعا يستحيل أن تكون هي الموجدة لذاتك لعدم إمكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ماجاز عليها ، وأبضا لا طبع لها في وجود ذاتك وإلا لكنت على

التطبيق لا يتم مع قول المآل فقد تم البرهان القاطع بهذا الزائد فانه يقتضى أن المحكوم عليه بالعدم ثم الوجود الزائد فقط لا لمجموع ، وعلى كل حال فالمآل واحد وهو تسليم قسم النطفة وحدوث الزائد .

(قوله ثم إذا نظرت الخ) هذا ما وعد به سابقا بقوله لكن سنذكر بعد هذا برهان بطلانه وبقوله : وسنزيد ذلك بيانا ونم للترتيب الاخباري ، والمراد بالنظر التأمل (قوله من ذاتك) إن كان المراد بالذات النطفة ، فمن ابتدائية متعلقة بمحذوف : أى حال كون ذلك الزائد ناشئا من ذاتك ، وإن كان المراد من الذات الهيئة الاجتماعية ، فمن بمعنى في والظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو على حالها : أى الكائن من ذاتك ، أو بمعنى بعض : أى الذى هو بعض ذاتك (قوله يعمر فراغا) صفة كاشفة للجرم (قوله يجوز الخ) صفة أيضا للجرم (قوله من المقدار المخصوص) كثلاثة أذرع ، وقوله : والصفة المخصوصة ككونه أبيض (قوله قطعا) أى قاطعا وجازما حال مؤكدة (قوله لصانعك) أى صانع الزائد منك ، لأن الكلام فيه (قوله ببعض الخ) أى من المقدار والصفة المخصوصين (قوله من هذا) أى من أن لصانعك اختيارا الذى هو نتيجة قياس قائل : الزائد من ذاتك قد اختص بمقدار وصفة بدلا من خلافهما ، وكل ما هو كذلك فله صانع مختار يفتح الزائد من ذاتك له صانع مختار ، وهذا مستلزم لقولك صانع الزائد من ذاتك مختار ، فقول المصنف : وإذا نظرت الخ متضمن للصغرى ، وحذف الكبرى للعلم بها (قوله البرهان القاطع) فاعل يخرج فتأخذ لازم نتيجة القياس السابق ، فتجمله صغرى لكبرى قائلة لاشئ من النطفة بمختار ، فتقول صانع الزائد من ذاتك مختار ولاشئ من النطفة بمختار يفتح من الشكل الثانى صانع الزائد من ذاتك ليس بنطفة ، وتنعكس تلك النتيجة إلى قولك النطفة ليست بصانع الزائد من ذاتك (قوله على الخ) متعلق بالبرهان (قوله لذاتك) أى للزائد منها لأن الكلام فيه (قوله لعدم الخ) علة لقوله : يستحيل الخ (قوله وأبضا الخ) دليل آخر لإبطال تأثير النطفة في الزائد بالطبع . وحاصله أن النطفة لو كانت مؤثرة بالطبع في وجود ذاتك لكانت على شكل الكرة . لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله لا طبع لها) أى لا تأثير لها بالطبع ، وانما اقتصر على إبطال تأثير النطفة بالطبع دون العلة لأنه لم يقل أحد بتأثير النطفة في الزائد بالعليل إذ لو أثرت فيه به لزم أن يوجد المعلول بتمامه كالإنسان مثلا بنفس وجوده . وهذا باطل

شكل الكرة لاستواء أجزاء النطفة ولا في نموها ، وإلا لكانت تنمو أبدا .

(ش) تقدم انحصار جهات التأثير في أوجه ثلاثة : وهي التأثير بالاختيار والتأثير بالطبيعة والتأثير بالعلة ، وأن وجه الحصر أن كل مؤثر : إما أن يصح منه الترك لأثره : أى ما أثر فيه : كالكتاب مثلا للكتابة والمنحرك غير المرتعش مثلا لحركته عند القدرى لاعند السنى القائل بعدم تأثير القدرة الحادثة أولا . والأول الفاعل المختار ، ويلزمه أن يكون حيا عالما قادرا مريدا . والثاني إما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع كما يقول الطبايعى في إحراق النار ونفع الأدوية مثلا فانه قد يمنع منها مانع أولا كما يقول الفيلسوفى في حركة اليد مع حركة المفتاح مثلا فانه يستحيل أن يمنع من حركة المفتاح أو اختتام الكائنين في اليد

ضرورة (قوله لاستواء أجزاء النطفة) أى ، وحيث كانت أجزاؤه مستوية في التأثير فليس جزء منها يؤثر في الرأس وجزء يؤثر في الرجل وهكذا يلزم أن يكون ما أثرت فيه مستويا غير مختلف ولا يكون مستويا إلا إذا كان على شكل الكرة ، لأن الكرة الحقيقية مستوية المقادير من كل وجه . لكن قد يقال الحصر لا يسلم استواء أجزاء النطفة في التأثير ، بل يقول بعض أجزائها يؤثر في الرأس مثلا وبعضها في غيرها (قوله ولا في نموها) عطف على وجود (قوله وإلا لكانت الخ) هذا دليل استثنائي لا بطلان كون النطفة تؤثر بطبيعتها في نحو الذات . وحاصله أنها لو كانت مؤثرة في نحو الذات لكانت الذات دائما تنمو وتزيد . لكن التالى باطل لأن الشخص يقف في النمو على قدر مخصوص ولا يزيد عليه ، وبيان الملازمة أن العلة النطفة ، وهى دائمة بدوام الذات لأنها جزؤها ، والمعلول النمو والمعلول يجب دوامه بدوام علته (قوله جهات) أى طرق (قوله بالطبيعة) أى الطبع ، وقوله : بالعلة : أى التعليل ، لأن هذا هو المقابل للاختيار (قوله وأن وجه الحصر الخ) الحصر استقرائى (قوله أن كل الخ) الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد ، وهى غير مرادة بل المراد المؤثر في حد ذاته بقطع النظر عن أفرادها (قوله مثلا) يعنى عنه الكاف وكذا يقال فيما بعد (قوله للكتابة) أى بالنسبة لكتابتها فانه أثرفها على كلام المعتزلة ويقدر على تركها (قوله غير المرتعش) أما هو فحركته اضطرارية لم يؤثر فيها باتفاق ولا يقدر على تركها (قوله عند القدرى) راجع لكل من المتأين (قوله أولا) يقابل قوله : إما أن يصح منه الترك (قوله ويلزمه) أى عقلا (قوله قادرا مريدا) الأولى مريدا قادرا لأن القدرة تابعة في التعقل للإرادة (قوله والثانى) أى المؤثر الذى لا يصح منه الترك لأثره (قوله اقتضاؤه) أى تأثيره (قوله في إحراق النار) أى فانه متوقف على المماسه لها وانتفاء البلل (قوله مثلا) راجع للأشربين قبله (قوله قد يمنع منها مانع) كان المناسب أن يقول منهما إلا أن يقال ان لفظ مثلا لما كان مدخلا لأفراد أخر غير بقوله : منها هذا ، والماسب أن يقول قد لا يوجد الشرط أو يوجد ويمنع مانع (قوله أولا) ظاهره أولا يتوقف على شرط ولا على انتفاء مانع ، بأن توقف على غيرهما أولا يتوقف على شيء أصلا وهذا غير مراد ، والمراد أولا يتوقف على شيء أصلا لا على شرط ولا على انتفاء مانع ولا غير ذلك (قوله كما يقول الفيلسوفى الخ) فيقول ان حركة اليد أثرت في حركة الخاتم . أما السنى فيقول كل من الحركتين وان كان بينهما لزوم عقلى فعل للرب (قوله الكائنين) الأولى

عند حركته مانع ، والأول الطبيعة والثاني العلة ، فإذا عرفت هذا ، فهذه الأوجه الثلاثة كلها مستحيلة في النطفة : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار ، فضروري البطلان إذ الحياة والقدرة والارادة والعلم لازمة للمؤثر بالاختيار ، وهي جاد لا تنصف بشئ من ذلك قطعا ، وأيضا لو أثرت النطفة بالاختيار لما اقتص تأثيرها بهذه الذات التي تكونت عنها دون غيرها ، ولما كانت هذه الذات الكاملة أخرى أن تؤثر في إيجاد الذات لاشتمالها على النطفة ، مدعى لها استدرة على التأثير ولما فيها أيضا من الأوصاف المناسبة للتأثير : كأنهم والقدرة والارادة والحياة وغير ذلك وعجزها عن ذلك معلوم بالضرورة فأخرى ما هو أضعف منها : وإنما تأثيرها بالطبع ، وفي معناه العلة فيأبطل لاختصاص هذه الذات بمقدار مخصوص وصفة مخصوصة واسمها : أعني النطفة إلى جميع المقادير والصفات نسبة واحدة ، فتعين أن يكون الفاعل مختاراً له إرادة يرجح بها بعض الجائز على بعض ، وأيضا فكل من النطفة والذات جواهر متماثلة ، ومع ذلك قد اقتص بعضها بقوة السمع وبعضها بقوة البصر وبعضها بقوة الشم وبعضها بقوة العقل إلى غير ذلك من الاختلافات التي لا تخصي ، وكلّ يجوز أن يكون في مكان صاحبه ، وأن يكون

الكائن كما في بعض النسخ لأن العطب بأو (قوله عند حركته) الأولى حركتها : أي اليد (قوله والأول) أي المؤثر الذي لا يصح منه الترك ، ويتوقف تأثيره على وجود شرط وانتفاء مانع ، وقوله : والثاني : أي المؤثر الذي لا يصح منه الترك ولا يتوقف تأثيره على شئ . (قوله فيما ينشأ عنها) أي وهو الزائد (قوله إذ الحياة الخ) تنبيه للاستدلال لأن الضروريات لا تقام عليها الأدلة (قوله وهي) أي النطفة (قوله جاد) أي لارواح فيه (قوله وأيضا لو أثرت النطفة) أي في الزائد ، وقوله : بهذه الذات : أي وهي الزائد (قوله ولما كانت هذه الذات الكاملة) أي الهيئة المجمعة المركبة من النطفة والزائد عليها (قوله أخرى الخ) فيه أن الذات الكاملة ليست متصلة بغيرها من الذوات حتى يكون تأثيرها فيه أخرى من تأثير النطفة وحدها المشترط فيها اتصالها بالمؤثر فيه (قوله وغير ذلك) أي من الأمور المناسبة للذات الكاملة كاليد عند القتال بتأثيرها ، ولو حذف قوله وغير ذلك لكان أولى ، لأن إقادة الأخرى في التأثير إنما تتوقف على القدرة والارادة والعلم والحياة فقط (قوله عن ذلك) أي التأثير (قوله ما هو أضعف منها) هو النطفة (قوله وأما تأثيرها بالطبع) عطف على قوله أما تأثيرها فيما ينشأ عنها بالاختيار (قوله وفي معناه) أي التأثير بالطبع ، وقوله : العلة : أي التعليل : أي التأثير به ، وإنما أتى به هنا مع أنه لم يقل به أحد استيفاء للأقسام (قوله لاختصاص هذه الذات) أراد بها الزائد (قوله بمقدار الخ) أي مع جواز عروض ما يقابلها عليها (قوله نسبة واحدة) أي فلا يكون ما أثرت فيه إلا على حالة واحدة بأن يكون كره ولا يكون غيرها (قوله الفاعل) أي فاعل الذات (قوله مختاراً الخ) أي دون النطفة (قوله وأيضا الخ) دليل ثان لإبطال كون النطفة مؤثرة بالطبع أو التعليل (قوله من النطفة) الأولى حذفها لأن الكلام في الزائد عليها (قوله والذات) أراد بها الزائد على النطفة (قوله متماثلة) أي بالنسبة لحقيقتها (قوله وبعضها) أي الجواهر (قوله من الاختلافات التي لا تخصي) أي وكل قد اقتص بمكان مخصوص (قوله وكل) أي والحال أن كل واحد من هذه (قوله في مكان صاحبه) بأن تكون العين موضع النظم وهكذا

على خلاف ماهو عليه ، والطبيعة والعلة يستحيل أن يخصا مثلاً على مثل (قوله : فتعلم قطعاً أن لسانك اختياراً) ادعى دعوتين على الترتيب الأولى أن صانع ذاتك فاعل مختار ، واحتج عليها بيهان من الشكل الأول حذف فيه الكبرى للعلم بها ، وتقريره أن تقول ذاتك قد اختصت بجائز بدلاً عن جائز باعتبار مجموعها وباعتبار أجزائها ، وكل ما كان كذلك ففاعله مختار لفاعله ، فينتج ذاتك فاعلها مختار لفاعله ، ودليل الصغرى ظاهر ، فإن مجموع الذات قد اختص ببعض المقادير من كونه ذا طول مخصوص وعرض مخصوص ، والطول أكثر من العرض مثلاً مع جواز أن يكون على خلاف ذلك والأشكال الهندسية كلها في حقه جائزة لا رجحان لبعضها على بعض باعتبار ذاته ، وكذا أيضاً قد اختص ببعض الأعراض من الألوان والأصوات ونحوهما دون بعض وأما باعتبار أجزائها فقد اختص بعضها

(قوله على خلاف الخ) أى على خلاف الحالة التى هو عليها كأن يقوم بالعين الشم وبالأنف البصر ، وهذا لا يسلمه الخصم لكون ماعليه المطبوع واجبا عنده وغيره متمتع ومقاله الشارح فرع الجواز ، فالنطقة عند الخصم ذات أجزاء متعددة مختلفة وكل جزء قام به أمر أوجب له صدور ما نشأ عنه (قوله والطبيعة الخ) تعليل لحذف : أى وفاعل ذلك لا يكون إلا مختاراً لا النطقة بالطبع ولا بالتعليل لأن الطبيعة والعلة يستحيل أن يخصا مثلاً عن مثل ، وحينئذ فلا تكون النطقة مؤثرة في الزائد بالطبع ولا بالتعليل (قوله ادعى دعوتين) أشار للأولى منهما بقوله : فتعلم أن لسانك اختياراً ، وللثانية بقوله : على أن النطقة التى نشأت عنها الخ (قوله على الترتيب) أى ثانيتهما مرتبة على الأولى منهما (قوله ذاتك) أى الزائد على النطقة (قوله قد اختصت الخ) كاختصاصها بالطول المخصوص بدلاً عن غيره (قوله باعتبار مجموعها الخ) فهى باعتبار مجموعها : أى الهيئة الاجتماعية من الزائد قد اختصت بجائز بدلاً عن جائز من كونها ذات مقدار مخصوص ووصف وزمان ومكان كذلك دون مقابل ذلك ، وباعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد لأن الزائد في حد ذاته له أجزاء فإذا اعتبرتها مجتمعة كانت هيئة اجتماعية ، وإن اعتبرتها منفردة كانت أجزاء لذلك الزائد قد اختصت بجائز بدلاً عن مقابله من اختصاص كل جزء منها بما اختص به من سمع وبصر وشم وذوق وغير ذلك (قوله ذاتك) أراد بها الزائد على النطقة (قوله والطول) أى ومن كون الطول (قوله مع جواز الخ) بأن يكون العرض أكثر من الطول ، والجواز المذكور لا يسلمه الخصم (قوله والأشكال الخ) أى وإنما حكنا بجواز أن يكون على خلاف ماهو عليه لأن الأشكال الخ جمع شكل : الهيئة الحاصلة من إحاطة الحد أو الحدود بالجسم ككونه دائرة أو مثلثاً أو مربعاً فكل جسم قابل لأن يتشكل بكل من هذه الأشكال بدلاً عن مقابله فلا يختص ببعضها إلا بمخصص مختار ، وهذا لا يسلمه الخصم : أعنى الطبائعى القائل أن النطقة تؤثر في الزائد بطبعها وذلك لأنه يقول بوجود ما تقتضيه الطبيعة فغيره متمتع فلا يتم القول بأن ذاتك اختصت بجائز بدلاً عن جائز (قوله باعتبار ذاته) أى ذات الزائد على النطقة (قوله قد اختص) أى مجموع الذات (قوله وأما باعتبار أجزائها الخ) مقابل أما محذوف : أى أما باعتبار مجموع الذات فقد علم مما سبق ، وأما باعتبار أجزائها : أى الذات بمعنى الزائد على النطقة الخ

مع استوائها بأن كان عيناً ، وبعضها بأن كان أذناً ، وبعضها بأن كان يداً إلى غير ذلك من الاختلافات ، وكل في محل مخصوص وله عرض مخصوص ومقدار مخصوص مع جواز غير ذلك في الجميع . وأما دليل الكبرى فلأن تأثير الطبيعة والعلة لما كان بالمناسبة الذاتية فيستحيل أن يناسب السدين وأن يخصص مثلاً عن مثل ، فتمين أن يكون المخصص لذاتك مختاراً . الثانية من السعوتين وهي المقصودة . والأولى وسيلة لها أن صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفي معناها نفي أن يكون طبيعة أو علة على العموم ، ودليل هذه الدعوى من الشكلى الثانى أن تقول : صانع ذاتك قاعل مختار ولاشئ من النطفة وفي معناها كل طبيعة أو علة بفاعل مختار ، فينتج صانع ذاتك ليس بنطفة ، وفي معناه ليس بطبيعة ولا علة عموماً ودليل الصغرى والكبرى سنن (قوله : وأيضاً لاطبع لها في وجود ذاتك وإلا لكانت على شكل الكرة) هذا إلزام على مذهب الخصوم فانهم

(قوله مع استوائها) أى فى الجزئية (قوله بأن كان) متعلق باختصاص (قوله إلى غير ذلك من الاختلافات) أى بأن كان بعضها رجلاً وبعضها بطناً وبعضها فخفاً وبعضها دباً وهكذا (قوله مع جواز غير ذلك فى الجميع) أى بأن تكون الرجل موضع العين والعرض القائم بالعين قائماً باليد وهكذا ، والجواز المذكور لا يسلمه الخصم لأن كون العين على الحالة التى هى عليها من الواجبات عنده وهكذا (قوله فلأن تأثير الطبيعة والعلة) ذكر العلة زيادة فائدة وإلا فالخصم المردود عليه إنما يقول تأثير النطفة فى الزائد بطريق الطبيعة (قوله بالمناسبة الذاتية) أى بين المؤثر والمؤثر فيه وهى التى إذا وجد المؤثر وجد الأثر كالمناسبة بين الحار المؤثر للتسخين والاحراق والبارد المؤثر للرطوبة (قوله فيستحيل الخ) المناسب إسقاط القاء والتعبير بالماضى لأن جواب لما لا يكون إلا ماضياً ، وإنما استحال ما ذكر لأن النطفة إذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى العين فلا يصح أن تؤثر فى الرجل أو الرأس وإذا كانت فيها مناسبة ذاتية للتأثير فى السواد استحال أن تبيض أو تصفر لأن من صفتها أن تسود ، فإذا ابيضت أو اصفرت فارتقت صفتها وهى التسويد (قوله أن يناسب) أى التأثير (قوله الضدين) أى أو الخلافتين كالعين والرأس (قوله وأن يخصص مثلاً عن مثل) لا يسلمه الخصم ، فالأولى إسقاطه (قوله المقصودة) أى بالذات (قوله أن صانع ذاتك) أى الزائد (قوله وفى معناها الخ) زيادة فائدة لأنه لا نزاع فى ذلك ، وكلامه على حذف مضاف : أى وفى معنى نفيها الخ (قوله أن يكون) أى الصانع (قوله على العموم) أى لا يقيد كونه نطفة (قوله وفى معناها) أى النطفة التى وقع النفي عليها (قوله بفاعل مختار) خبر لاشئ (قوله سبق) وذلك لأن النياس السابق دليل للصغرى لأنها نتيجة ، وقوله : أما تأثيرها فيما ينشأ عنها الخ ، وقوله : وأما تأثيرها بالطبع الخ دليل للكبرى (قوله وأيضاً لاطبع لها) أى لا تأثير لها بالطبع فى وجود ذاتك : أى الزائد على النطفة ، وقوله : وإلا لكانت : أى لكان الزائد منك الخ ، وهذا دليل استثنائى أتى به المصنف لإلزام الطبائعيين القائلين أن النطفة تؤثر بطبيعتها فى وجود الزائد ، وتقريره لو كانت النطفة تؤثر فى وجود الزائد بطبيعتها لكان الزائد على شكل الكرة ، لكن التالى باطل بالشاهدة فبطل المقدم (قوله هذا الخ) أى هذا الدليل المقصود به بيان إلزام الخصم : أى للطبائعيين ، وليس المقصود

يقولون ان الطبيعة المتساوية من كل وجه تقتضى شكلا متساويا من كل وجه ، وهو الكرى في المركبات ، ولذلك زعموا أن جوهر الفلك لما كان طبيعة واحدة كان كريا ، وإذا اتقى الطبع لها ، فأحرى العلة (قوله : ولا فى نموها) هذا مبالغة فى الرد لما يتوهم أن الفاعل المختار خصص بعض النطفة بكونه يدا ، والبعض بكونه رجلا ، والبعض بكونه رأسا ، والبعض بكونه أذنا إلى غير ذلك إذ لا تأثير لنطفة ، بل ولا لطبيعة ولا لعلة فى شيء من ذلك لما ذكر قبل

به تحقيق دعوانا من أن النطفة ليست مؤثرة فى وجود الزائد أصلا (قوله إن الطبيعة المتساوية من كل وجه) أى بأن تكون لحرارة فيها ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة : أى والنطفة كذلك لكن قد يقال الخصم لا يرى أن النطفة متساوية من كل وجه حتى يلزمه هذا الالتزام (قوله يقتضى شكلا الخ) أى يقتضى أن يكون المؤثر فيه شكلا الخ (قوله وهو) أى الشكل المتساوى من كل وجه (قوله فى المركبات) أى الكائن فى المركبات من العناصر الأربعة ، وهذا وصف كاشف (قوله ولذلك) أى لأجل قولهم : إن الطبيعة المتساوية الخ (قوله أن جوهر الفلك) أى ذات الملك كالعرش والكرسى والسماء السابعة (قوله لما كان طبيعة واحدة) فيه حذف أى لما كان مقتضى له والمؤثر فيه وهو العقل طبيعة واحدة : أى متساوية من كل الوجوه ، والعقل عندهم كل جوهر مجرد عن المادة متعلق بغيره تعلق التأثير ، ومعنى كونه مجردا عنها أنه ليس مركبا ولا داخلا فى جسم فهو قائم بنفسه ، قالوا : الله واحد لا يصدر عنه إلا واحد ، فصدر عنه جوهر يقال له العقل الأول ، والعقل الأول من حيث وجوده فى نفسه صدر عنه عقل ثان ، ومن حيث وجوبه بالغير صدر عنه النفس المجردة للفلك الأول ، ومن حيث إمكانه لذاته صدر عنه جسم هو الفلك الأول ، ثم صدر عن العقل الثانى على هذا الوجه عقل ثالث وفلك ثان ونفس مجردة للفلك الثانى ، وهكذا إلى العقل العاشر الذى هو فى مرتبة التاسع من الأفلاك : أعنى فلك القمر ، وسعى العقل الفعال المؤثر فى هوى العالم المفيض للصور والنفس والأعراض على العناصر البسيطة والمركبة ، والأفلاك هى العرش والكرسى والسموات السبع (قوله كان) أى جوهر الفلك (قوله كريا) بضم فكسر : أى على شكل الكرة (قوله وإذا اتقى الطبع لها) أى للنطفة : أى وإذا اتقى كون النطفة مؤثرة بالطبع فى الذات بمعنى الزائد (قوله فأحرى العلة) أى فأولى انتفاء كونها مؤثرة فيها بطريق التعليل ، لأن تأثير الطبيعة يصح تأخيرها بخلاف تأثير العلة ، فبنفس وجودها يوجد معلولها ، فتأثير الطبيعة أوسع ، فإذا اتقى اتقى الأضيق من باب أولى (قوله هذا مبالغة الخ) الأولى إسقاط قوله مبالغة ، ويقول هذا رد لما يتوهم الخ لأنه لم يتقدم له رد حتى يكون هذا من المبالغة فيه ، وقد يقال المراد هذا رد على وجه مبالغ فيه : أى أنه رد قوى لا يقبل ردا ولا خدشا ، لكن سيأتى ما فيه (قوله خصص بعض النطفة) الأولى بعض الزائد ، لأن الكلام فيه (قوله بل ولا لطبيعة الخ) توسعة دائرة ، لأن النزاع مع الخصم فى تأثير النطفة فى الزائد وعدم تأثيرها فيه (قوله لما ذكر قبل) أى من قوله : صانع الذات فاعل مختار ، ولا شيء من النطفة ولا من الطبيعة ولا من العلة بفاعل مختار ينتج صانع

وإنما طبعها في نمو تلك الأجزاء المختصة بالغير ، والنمو معنى واحد فلم يلزم من تأثير النطفة والطبيعة فيه اختلاف مطبوعها ، ووجه الرد بما ذكر أن الوقوف على مقدار مخصوص في النمو وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازہ يمنع أن يكون النمو أيضا أثرا للطبيعة ، وفي معناها الدلة إذ لو كان أثرا لهما للزم أن لا تقب الذات في نموها ، ولكانت تنمو أبدا على أن تقديرها مؤثرة في النمو لا يدفع لزوم اختلاف مطبوعها أيضا ، لأن النمو الذي في اليد مثلا يخالف في انتهائه لنمو الأذن ، وكذا نمو الأنف والرجل وغيرهما تختلف ، بل أصابع اليد المتحدة المحل وأصابع الرجل وأسنان القم مختلفة في نموها ، وترى بعض الأجزاء تنموها في الطول أكثر من العرض وبعضها بالعكس إلى غير ذلك من صفات اختلاف النمو ، وكل على أبلغ ما يكون من المناسبة لمسلحته الخاصة به ، أيرضى عاقل أن يسند هذا الصنع العجيب والشكل الغريب لشيء من العالم منفردا أو مجتمعا فضلا أن يسنده إلى خصوصية موات لا يسمع ولا يبصر ولا يفنى شيئا ، كلا والله إنما يليق أن يفعله من ليس

الذات ليس بنطفة ولا طبيعة ولا علة (قوله وإنما طبعها الخ) أي وإنما تأثير النطفة بالطبع في نحو الخ لا في كون هذا العضو بهذا وهذا رجلا الخ ، لأن المؤثر في ذلك الفاعل المختار دون النطفة . ثم إن قوله : وإنما طبعها الخ هو المقصود بالرد من هذا التوهم (قوله معنى واحد) أي لامعان متعددة (قوله فلم يلزم الخ) أي وحيد فليقال لو كانت النطفة مؤثرة في النمو لما اختلف مطبوعها . لكن التالي باطل فبطل المقدم (قوله فيه) أي النمو (قوله ووجه الرد الخ) حاصله أن هذا التوهم لا يتم . وذلك لأن وقوف الزائد على مقدار مخصوص في النمو ، وانقطاعه عما فوق ذلك مع جوازہ يمنع أن يكون النمو أثرا لها بطريق الطبيعة ، إذ لو كان أثرا لها يلزم أن لا تقب الذات على حد ، بل تنمو دائما لوجوب دوام المطبوع بدوام الطبيعة ، واللازم باطل فكذا الملزوم ولكن هذا الرد لا يسلمه الخصم لأنه يرى أن الوقوف على هذا المقدار من النمو واجب لأنه هو الذي افتضته الطبيعة بالمناسبة الذاتية وما عداه فهو ممنوع ، وحينئذ فلا يحسن الرد عليهم بما ذكر فضلا عن كون ذلك قويا ، فما ادعاه من أن هذا الرد قوى لا يمكن خدشه قد علمت ما فيه (قوله تقديرها) أي فرضها (قوله لا يدفع لزوم الخ) أي ورود لزوم الخ (قوله وأصابع الرجل) أي المتحدة المحل (قوله وبعضها بالعكس) أي وترى بعض الأعضاء متلبسا بعكس ذلك : أي إن نموها في العرض أكثر من نموها في الطول (قوله من صفات اختلاف النمو) فيه أن اختلاف النمو شيء واحد ليست له صفات إلا أن تجعل إضافة صفات للبيان ، وفي الكلام حذف : أي من اختلاف النمو : أي من الأجزاء صاحبة النمو المختلف (قوله وكل الخ) أي فاليد مثلا يناسبها الطول الذي هي عليه لتعاطيها الأفعال ، وهكذا (قوله أيرضى الخ) استفهام إنكاري (قوله الصنع) أي المصنوع (قوله والشكل الغريب) عطف تفسير (قوله لشيء) أي عاقل (قوله منفردا) أي ذلك الشيء عن الغير : وقوله : أو مجتمعا : أي مع الغير (قوله إلى خصوصية موات) الإضافة للبيان ، والمراد بالخصوصية الحقيقة ، وبالموات ما لا يتصف بحياة ، وإنما وصفه بقوله : لا يسمع ولا يبصر مع أنه لا يناسب هنا إذ المناسب هنا إنما هو قوله : ولا يفنى عنك شيئا لمحاكاة الآية (قوله كلا الخ) أي ارتدعوا وانزعجوا أيها الخصوم عن مقاتلتكم ان النطفة تؤثر

كشله شئ* مالك الملك المحيط علمه بكل شئ ، الذى لا يتعاضى على قدرته التامة وارادته النافذة شئ من الكائنات ، فتبارك الله أحسن الخالقين ، وللطبايعين هنا تقريرات وهوس يمج ذكره وتسويد الصحف به ، وهدم أساساتهم الواهية مستقين لكل موفق ، والاطلاع على مذاهبهم يدل على عظيم ما ابتلاوا به والعياذ بالله من سلب العقل والإيمان والاتصاف بصفات المجانين والبله والصياني . نسأله سبحانه وتعالى أن يمن علينا بحسن المعرفة ، ويختم لنا بأشرف الخواتم عند محامتنا ، ويحفظنا من البدع ظاهرا وباطنا فى جميع حالاتنا وأوقاننا ، فانه لاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العروة الوثقى والعصمة الكبرى لمن تمسك بسفته وسنة الراشدين من آله وصحبه .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان إذ كله مثلك جرم يعمر

والله إنما يطبق الخ ، وعبر يلقى دون يجب مع أنه هو الأنسب بالفاعل المختار لمجازاة الخصوم ، فظرا إلى أن تأثير النطفة هو الألىق عندهم بطريق النظر (قوله أحسن الخالقين) أى المقترين والمحدثين للأشياء مثل الخياطين والنجارين ، أو المخرجين للأشياء من العدم للوجود بحسب الفرض والتقدير : أى أنه لو فرض أن هناك أحدا خالقا غير الله فأنه أحسنهم (قوله هنا) أى فى مقام النطفة والزائد عليها (قوله تقريرات) أى مسائل مقررة ، وقوله : وهوس عطف مرادف ، وهو نوع من الجنون ، فجعل الشارح مسائلهم التى قرروها نوعا من الجنون باعتبار أن شأنها الصدور من المجانين (قوله يمج ذكره) المج طرح من الفهم ، فقد شبه تلك المسائل بشئ مستقيم الطعم على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المج تخييل (قوله وتسويد الصحف) أى ويمج تسويد الصحف به ، وفيه إشارة إلى أن رسمها فى الورق قبيح شبهه بالشئ* الذى يمج لتبجح طعمه (قوله من سلب العقل) أى كماله ، وقوله : والإيمان : أى سلبه عنهم فهم كفار (قوله والبله) أى الغافلين الذين يرتكبون الأمور التى فيها الفساد والضرر من غير أن يقبها لفساده (قوله بحسن المعرفة) أى بالمعرفة الحسنة : أى الكاملة (قوله بأشرف الخواتم) أى الموت على أصل الإيمان أو على الإيمان الكامل (قوله ظاهرا) بأن لا يجرى على ألسنتنا ما يغضب الله وباطنا بأن لا يقوم بقلوبنا شئ* من الشبه المخالفة لما تقوله أهل السنة (قوله والعصمة الكبرى) عطف مرادف : أى الحافظ لمن تمسك بسفته الخ من النفس والشيطان : أى السبيل فى ذلك ، والمراد بسفته ما جاء عنه من الأحكام صريحا وبسنة الراشدين ما استنبطوه من الأحكام فالعطف مغاير (قوله من آله وصحبه) من بالنظر للآل بيانية مشوبة بتبويض ، وبالنظر للصحب بيانية إن قلنا أنهم كلهم راشدون : أى مجتهدون وإلا فتبضية أيضا (قوله ومن هنا) أى من أجل أن الزائد على النطفة حادث وأن المؤثر فيه الفاعل المختار لا النطفة ولا الطبيعة ولا العلة (قوله أيضا) مقدمة من تأخير ومحلها بعد تعلم ، والأصل ومن هنا تعلم أيضا أن النطفة الخ : أى كما علمت أن الزائد حادث (قوله وسائر العالم) أى باقيه ماعدا النطفة والزائد (قوله لم يكن) أى ما ذكر من النطفة وما عطف عليها ، وكذا تقول فى قوله : إذ كله مثلك : أى كل ما ذكر من النطفة وسائر العالم مماثل لك : أى للزائد منك (قوله جرم يعمر الخ) هذا توضيح لجهة المثلية

فراغا يمكن وجوده وعدمه واتصافه به هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها ، فحتاج كما احتجت إلى تخصيص يخصه بما هو عليه لوجوب استواء المثليين في كل ما يجب ويحوز ويستحيل ، وقد وجب لذاتك سبق العدم ، فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك ، إذ لوجار أن يكون بعض العالم قديما والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتي للزم أن يختص أحد المثليين عن مثله بصفة واجبة ، وهو محال لما يلزم من اجتماع متنافيين ، وهو أن يكون مثلا غير مثل ، نخرج لك بالنظر في ذاتك ، وانقاد التمثيل بينك وبين سائر الممكنات البرهان القاطع على حدوث العالم كله علوه ومفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه ، وأن جميعه عاجز عن إيجاد نفسه وعن إيجاد غيره كعجزك ، وأن الجميع مفتقر إلى فاعل مختار كافتقارك وإن من شيء إلا يسبح بحمده .

(قوله يعمر فراغا) أي يحل فيه (قوله وبغيرها) أي غير ما هو عليه ، وأنت الضمير باعتبار معنى ما (قوله) فيحتاج كما احتجت إلى تخصيص يخصه بما هو عليه) ليس كلاتنا في ذلك ، بل في أن النطقة وسائر العالم يجب له سبق العدم ، فالمناسب إسقاط هذا ويقول بدله : وقد وجب لذاتك سبق العدم فكذلك يجب للنطقة وسائر العالم سبق العدم ، ثم يستدل على ذلك بقوله : لوجوب الخ (قوله) وقد وجب لذاتك) أي لازائد منها (قوله لسائر العالم) أي ماعدا الزائد (قوله المماثل لك) أي المماثل للزائد منك (قوله إذ لوجار الخ) هذا دليل آخر منتج للمطلوب بطريق اللزوم بخلاف الذي قبله فانه ينتجه صراحة ، وحيث كان هذا دليلا على إثبات المطلوب ، فكان الأولى أن يأتي به على أسلوب يفيد ذلك بحيث يقول : وأيضا لوجار الخ (قوله بعض العالم) أراد ببعضه النطقة وباقي العالم غير الزائد (قوله والقدم الخ) دليل للملازمة وسطه بين اللقديم والتالي ، وكان الأولى تأخيرها إلا أنه قدّمه للاهتمام به (قوله لما يأتي) أي للدليل الآتي : أي إن ما ذكر من أن القديم لا يكون إلا واجبا للقديم لاجازته يدل عليه ما يأتي (قوله أحد المثليين) المثلان هما الزائد ومقابله : أعني النطقة وباقي العالم ، ومصادره بالأحد مقابل ذلك الزائد ، وقوله : عن مثله أراد به ذلك الزائد ، وقوله : وهو أن يكون مثلا : أي للزائد لأنه هو الموضوع ، وقوله : غير مثل : أي للزائد من جهة كونه قديما (قوله في ذاتك) أي الزائد منك (قوله بينك) أي بين الزائد منك (قوله وبين سائر الممكنات) أي باقيا وأراد به ماعدا الزائد : أعني النطقة وسائر العالم (قوله البرهان القاطع) فاعل خرج ، والقاطع بمعنى المقطوع به (قوله على حدوث العالم) من النطقة والزائد وغيرهما (قوله علوه) أي العالي منه ، وهو السموات وما فوقها (قوله وسعوله) أي السافل منه ، وهو ما تحت فلك القمر (قوله عرشه وكرسيه) راجع للعالم العلوي (قوله أصله) هو كالنطقة بالنسبة للحيوان والماء بالنظر للنبات ، وقوله : وفرعه كالزائد على ما ذكر بالنسبة للحيوان والنبات (قوله كعجزك) أي كعجز الزائد منك (قوله وأن الجميع) أي من النطقة وسائر العالم (قوله كافتقارك) أي كافتقار الزائد منك (قوله وإن من شيء الخ) مفعول يسبح محذوف : أي الله ، وباء بحمده للملابسة : أي وإن من شيء إلا يسبح الله حال كونه متلبسا بحمده والثناء عليه ، وهذا دليل على افتقار الجميع بناء على أن المراد بالتسبيح الدلالة ، وأنه ليس

(ش) حاصله أنه بعد ما استبان لك حدوث الزائد من الذات على النطفة بالضرورة ، وأن النطفة ونحوها مما يقدر من الطبائع لا أثر لها في شيء من الذات ، وأن فاعل الذات فاعل مختار انعطف هنا بالاستدلال بذلك الزائد من الذات على حدوث تلك النطفة وسائر العالم ، وأن احتياج الجميع إلى فاعل مختار على حد سواء ولا أثر لبعض منه في بعض ألبته ، ووجه الاستدلال بتحقيق المماثلة بين هذا الزائد والعالم كله ، إذ هذا الزائد أجرام متحيزة ، وأعراض قائمة بها وسائر العالم كذلك ، والمثلان يجب استواءهما فيما يجب ويجوز ويستحيل ، وقد وجب الحدوث لذلك الزائد قطعاً ، فكذلك يجب لسائر العالم لمماثلته إياه إذ لو اختلف العالم بأن يكون بعضه قديماً وبعضه حادثاً لكان مختلفاً فيما يجب ، وبيان الملازمة أن القدم لا يكون إلا واجباً للقديم ، وبرهانه ما يأتي من كون القدم لو كان جائزاً للقديم لجاز عليه سبق العدم ، فيحتاج إلى شخص يخصه بالوجود بدلاً عن العدم المجوّز وهو

بلسان المقال : أي وإن من شيء إلا وهو دال على أنه مقرر إلى فاعل مختار لما اشتمل عليه من الصنع البديع الذي لا يكون إلا عن فاعل مختار (قوله حاصله أنه) أي الحال والشأن (قوله بعد ما استبان) أي بعد ما بان وظهر ظهوراً تاماً (قوله من الذات) ان أريد بالذات ما يشمل النطفة والزائد فن تبعية ، وإن أريد بها الزائد على النطفة فقط فهي لليان ، وقوله : على النطفة متعلق بالزائد ، وقوله : بالضرورة متعلق باستبان ، وقوله : وأن النطفة الخ عطف على حدوث ، وكذا قوله وأن فاعل الذات الخ (قوله مما يقدر) أي يفرض وعبر بذلك إشارة إلى أنه غير واقعي (قوله من الطبائع) أراد بها ما يشمل العلل (قوله من الذات) أي الزائد على النطفة (قوله وأن فاعل الذات) أي الزائد (قوله انعطف) أي رجع (قوله بذلك) أي يحدث ذلك (قوله وسائر العالم) أي ماعدا النطفة (قوله وأن احتياج الجميع) أي النطفة وباقي العالم عطف على حدوث (قوله ولا أثر) أي تأثير لبعض ما ذكر من النطفة وباقي العالم في بعض قطعاً (قوله والعالم كله) مراده به ماعدا الزائد (قوله متحيزة) وصف كاشف (قوله وأعراض قائمة بها) زيادة على ما في المتن لأنه في المتن التفت في الدليل للأجرام فقط (قوله والمثلان الخ) علة مقدمة على معاولها وهو قوله وقد وجب الخ ، وحيث أن لمماثلته إياه مستغنى عنه (قوله إذ لو اختلف الخ) دليل ثان مفيد المطلوب بالضرورة ، وحيث أن الأولى أن يقول ، وأيضاً لو اختلف الخ (قوله بأن يكون بعضه) يعني مقابل الزائد (قوله وبعضه) يعني الزائد (لكان مختلفاً الخ) أي لكن التالي باطل لأنه لو اختلف العالم ، فيما يجب لزم أن يكون بعضه مثلاً غير مثل وإذا بطل التالي بطل المقدم وهو جواز كون بعض العالم قديماً ، وإذا بطل ذلك تعين حدوثه ، ويلزم من كونه حادثاً سبق العدم له وهو المطلوب ثم ان هذا التالي الذي ذكره الشارح غير التالي الذي ذكره المصنف بقوله للزم أن يخص الخ وكل جائز جعله تالياً (قوله وبرهانه) أي برهان ما ذكر من أن القدم لا يكون إلا واجباً للقديم لا جائزاً له (قوله لجاز عليه سبق العدم) أي لكن التالي باطل (قوله فيحتاج الخ) أي فيكون حادثاً (قوله وهو)

نقيض التقدم المفروض ، فيلزم أن يكون قديماً غير قديم وهو تهافت ، وهذا معنى قولي
والندم لا يكون إلا واجبا للقديم لما يأتي ، فهو مقترض بين الشرط وجوابه لبيان تلازمهما
(قوله : لما يلزم عليه من اجتماع متافيين) هذا بيان لبطلان التالي ، وهو جواب الشرط : أى
يلزم على اختصاص أحد المثلين بحكم واجب أن يكون مثلاً غير مثل : يعنى لأن التماثل يقتضى
استواء المثلين فى جميع صفات النفس : أى الصفات التى ليس لها وجود زائد على الذات ،
واختصاص أحدهما بحكم واجب ، وهو لا يكون إلا صفة نفسية أو لازماً لها يرجب أفراد أحدهما
عن مثله بصفة نفسية ، فلا يشتركان فى جميع صفات النفس ، فلا يكون اذن مثلاً له ، كيف
وقد تحقق أنه مثل له ، فقد لزم أن يكون مثلاً غير مثل وهو تهافت (قوله : أصله وفرعه) يعنى
بالأصل ما ينشأ عنه غيره بحسب مجرى العادة من غير تأثير له أصلاً ، وبالفرع انغير النشأ كالماء
للنبات ونحو ذلك (قوله : وأن الجميع منقر إلى فاعل مختار) يعنى لأن الطبيعة والفعلية
لا يختصان مثلاً عن مثل ، والعالم كله متماثل ، ومع ذلك قد اختص كل جزء منه بما لم يثبت
لماثله ، وقد سبق تقرير ذلك

أى العدم المجوز (قوله نقيض التقدم) أى منافيه (قوله وهذا) أى مضمون قولنا وبيان
الملازمة الخ (قوله فهو) أى قوله واقدم لا يكون إلا واجبا (قوله بين اشترط) أى لو جاز
أن يكون بعض العالم قديماً ، وقوله : وجوابه : أى وهو قوله لازم أن يخص أحد المثلين عن
مثله بصفة واجبة (قوله لبيان تلازمهما) فيه أن يبان التلازم يقتضى تأخيره لا اعتراضه ، فالأولى
أن يقول اهتماماً ببيان التلازم (قوله وهو) أى التالي : أعنى قوله لازم أن يخص الخ (قوله
جواب الشرط) أعنى لو (قوله أى الصفات الخ) هذا على القول بنفى الأحوال . وأما على
مقابله ، فالصفة النفسية هى ما لا تتحقق الذات بدونها ، وإن كان لكل من الذات والصفة تحقق فى
نفسه ولكن لا انفكاك لأحدهما عن الآخر (قوله ليس لها وجود الخ) أى ليس لها تحقق
زائد على تحقق الذات وذلك كصفة الوجود فإنها صفة للمولى لا تعقل الذات بدونها (قوله
واختصاص) مبتدأ ، وقوله : يوجب خبره (قوله وهو) أى الحكم الواجب (قوله إلا صفة
نفسية) كالناطقية للإنسان والهاقية للحمار والتحيز للجرم ، وقوله : أو لازماً لها كقبول صفة
العلم والكتابة فإنه لازم للناطقية وكالحدوث والافتقار لللازمين للتحيز وعدم قبول العلم والكتابة
لللازمين للهاقية (قوله وهو تهافت) أى والتهافت باطل (قوله أصله وفرعه) أى الأصل منه
والفرع منه (قوله ما ينشأ عنه غيره) أى ما كان سبباً لغيره كالماء (قوله من غير تأثير الخ)
بيان لقوله بحسب مجرى العادة (قوله انغير النشأ) بنصبهما (قوله كالماء للنبات) مثال
للأصل والفرع على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ونحو ذلك) كالطفة للحيوان (قوله
لا يختصان مثلاً) أى بشئ بدلاً عن مقابله (قوله والعالم كله) أراد به ما عدا الزائد (قوله ومع
ذلك) أى التماثل (قوله قد اختص الخ) فاختص بعضها بالسمع وبعضها بالبصر وبعضها
بالشم وهكذا (قوله وقد سبق تقرير ذلك) أى سبق تقرير نظير ذلك الدليل المذكور هنا إذ
ما سبق عند قول المصنف ثم إذا نظرت الخ دليل حدوث الزائد وما هنا دليل حدوث النطفة وسائر

في فاعل ذاتك والحال واحد ، ولهذا المعنى استغنى عن ذكر ذلك هنا ، وهو مندرج في التثنية بقوله كافتقارك (قوله : وأن جميعه عاجز) يعنى ومن هذا المعنى وجب أن يكون صانع العالم ليس شيئا منه لوجوب عموم العجز لجميعه فلا يكون فاعله جرما ولا قائما به ولا لعجزه كعجزه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى (قوله : وان من شيء الا يسبح بحمده) يعنى لما وجب الحدوث للعالم وهو كل ما سوى الله جل وعلا ، ووجب عجز جميعه عموما عن التأثير في شيء أى شيء كان وكانت الدلالة على ذلك من جهة فطرته ، صار كل جزء من أجزائه وكل صفة من صفاته يبنى عظيم افتقاره الى مبدع له غاية الكمال ، ويبنى على ذاته العلية وصفاته الكاملة بلسان الحال أو بلسان المقال ، ويعترف بالعجز عن الادراك والشكر لمن تحببت العقول في كنهه جلالة ، ونزهه أن يكون له من جميع ما يتخيل مثال ، تبارك الله رب العالمين . وقيل ان التيسيع في الآية على ظاهره في جميع الموجودات إذ لا يشترط في الحياة والعلم وغيرها من الصفات

العالم ماعدا الزائد (قوله في فاعل ذاتك) أى في اختيار الفاعل لذاتك : أى للزائد من ذاتك (قوله والحال) أى بين ذاتك وغيرها واحد وهذا جواب عما يقال هلا ذكرت هذا الدليل هنا كما ذكرته فيما تقدم (قوله والحال واحد) أى فلم يحتاج لاعادته صراحة ، وان كان مذكورا ضمنا (قوله ولهذا المعنى) أى كون الحال واحدا (قوله استغنى عن ذكر ذلك) أى الدليل : أى صراحة (قوله وهو) أى الدليل على حدوث النطفة وباقي العالم (قوله مندرج في التشبيه الخ) أى فيكون مذكورا ضمنا لاصراحة ، وإنما كان مندرجا في ذلك لأن معناه أن النطفة وسائر العالم مثلك في الافتقار للفاعل المختار ، وحينئذ فيكون الدليل الدال على حدوثك دالا على حدوث النطفة وسائر العالم وافتقارهما للفاعل المختار لأنهما مماثلان لك (قوله ومن هذا المعنى) أى ومن أجل هذا المعنى وهو أن الجميع عاجز (قوله صانع العالم) أى النطفة وبقية العالم ماعدا الزائد (قوله لجميعه) أن العالم بالمعنى المتقدم (قوله فلا يكون فاعله جرما) لأن الجرم من بقية العالم الذى عمه العجز ثم ان قوله فلا يكون الخ عين المفرع عليه في المعنى فالأولى ابداله بقوله : فثبت كون الفاعل قديما (قوله وإلا لعجز كعجزه) أى وإلا ثقل إنه لا يكون فاعله جرما بل قلنا انه يكون جرما فلا يصح إذ لو كان فاعله جرما لعجز كعجزه (قوله للعالم) أى الزائد والنطفة وغيرها (قوله ووجب عجز جميعه) فيه أن المتبادر من المتن تعلق الآية بالافتقار الى الفاعل المختار دون العجز (قوله على ذلك) أى المذكور من حدوثه وعموم عجزه (قوله فطرته) أى خلقته (قوله يبنى) أى يدل (قوله له غاية الكمال) الجملة صفة لمبدع (قوله ويبنى) عطف مرادف (قوله بلسان الحال) هذا في الجميع ، وقوله : أو بلسان المقال : أى فيمن له لسان ، ولواقصر على الأول لكان أولى اعمومه (قوله عن الادراك) أى لكنه ذاته (قوله والشكر) عطف على العجز (قوله من جميع ما يتخيل) متعلق بمثال وكما أنه ليس له مثال في الخيال ليس له مثال في الواقع (قوله على ظاهره) أى من كونه بلسان المقال بأن تقول : سبحانه الله وبحمده (قوله إذ لا يشترط الخ) فلان من قيام الحياة والعلم وباقي الصفات التى يتوقف عليها الفعل بالأحجار وغيرها من الجادات (قوله من الصفات) أى التى يتوقف

بنية مخصوصة عند أهل السنة . فإن قلت : برهانكم السابق والآتي بعده إنما ينتجان الحدوث لجميع الجواهر وأعراضها ، والمطلوب أعم من هذا ، وهو حدوث كل ماسوى الله تعالى ، فلو قدر فيما سواه جل وعلا ما ليس بحرم ولا قائم به لم ينهض فيه دليلكم . قلت : مذهب المتكلمين انحصار العالم في الجواهر وأعراضها ، ولهم في إبطال الزائد طرق كلها ضعيفة من أشهرها طريق التقسيم . قالوا كل موجود إما أن يكون متحيزاً أو غير متحيز . وغير المتحيز إما أن يقوم بمتحيز أولاً ، فالمتحيز هو الجوهر والقائم به هو العرض ، وبالمثل بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله جل وعلا وصفاته ذاته ، فهذه القسمة وإن كانت دائرة بين النفي والاثبات ضعيفة لأن ما انتهى إليه التقسيم ، وهو ما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز ليس نفس حقيقته جل وعلا ولا نفس حقيقة صفاته ذاته فله خصم أن يمنع تخصيصه بهما فلا تفيد القسمة المطلوب ، والذي اختاره بعض محقق المتأخرين في هذه المسألة الوقت في وجود هذا الزائد وهو الظاهر عندى . فإن قلت : فبم نفون على هذا الرأي قدم الزائد إذا قدر وجوده . قلت : مختارنا فيه اللجأ إلى السمع كان الله ولا شيء معه ، وأجمع المسلمون على حدوث ماسوى الله تعالى وحدث هذا الزائد

عليها العمل (قوله بنية مخصوصة) أى وهو الجسم الذى فيه روح (قوله برهانكم السابق الخ) أراد به ما تقدم من الاستدلال على وجود السانع بحدوث أجزاء العالم نحو أنا لم أكن ثم كنت وكل من كان كذلك فله موجد أو حده (قوله والآتي بعده) هو قوله وأيضاً لو نظرت الخ (قوله إنما ينتجان الحدوث الخ) لكن البرهان الآتى ينتج ذلك صراحة . وأما السابق فباللزام لأنه أتيح كما تقدم ذاتي لا بد لها من موجد وهذا مستلزم حدوثها وأن مائت لغاته ثبت لما مائتها (قوله لجميع الجواهر وأعراضها) أى فقط (قوله أعم) أى أكثر أفراداً (لأنه أجرام وأعراض وجواهر مجردة وما تقدم لوحظ فيه خصوص الأولين فقط : قوله كل ماسوى الله) أى من الجواهر والأعراض وغيرهما كالجردات (قوله ما ليس بحرم الخ) بأن كان جوهر مجرداً كاللائكة عندهم (قوله قلت الخ) لا يتم إلا إذا كان الخصم من المتكلمين (قوله انحصار الخ) وليس هناك جوهر مجرد عن الجسمية والعرضية (قوله في إبطال الزائد) أى في إبطال وجود الزائد على الأجرام والأعراض وهو ما ليس بمتحيز ولا قائم به وهو الجوهر المجرد (قوله من أشهرها) أى في إدستمال فلا ينافى أنها كلها ضعيفة (قوله قالوا الخ) هذا بيان لطريق التقسيم (قوله وإن كانت الخ) الواو للمحال (قوله ليس نفس حقيقته الخ) أى وإنما هو وصف سلبي صادق عليهما (قوله المطلوب) أى إبطال الزائد (قوله الوقت في وجود هذا الزائد) أى وعدم وجوده فالتوقف في الوجود وعدمه لافى الجواز وعدمه إذ هو جائز لامانع منه (قوله على هذا الرأي) أى التوقف (قوله فيه) أى في نفي قدمه (قوله اللجأ) أى الاستناد (قوله إلى السمع) فهو الدليل لا البقل (قوله كان الخ) بدل من السمع وهو حديث كما نقله شيخ الإسلام زكريا : أى كان الله في الأزل ولا شيء معه في الأزل غيره وهذا شامل للأجرام والأعراض والزائد عاينها على فرض وجوده ، وإذا كانت هذه الثلاثة لم تكن في الأزل ثم كانت بعد ذلك كانت حادثة ضرورة كونها مسبوقة بعدم (قوله وحدث الخ) جواب عما يقال إن صحة السمع تتوقف على حدوث الأجرام والأعراض والزائد

لا يتوقف عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه ، ومن المتكلمين من أثبت حدوثه بالعقل ، فقال هذا الزائد لا يصح أن يكون إلما لوجوب الوحدة له جل وعلا وسأتي دليلا ، وإذا لم يكن إلما لم يتوقف على وجوده وجود العالم ، فلا يجب وجوده إذ لا يلزم من عدمه محال ، فيكون ممكنا وكل ممكن حادث ، فهذا الزائد حادث وهو المطلوب . قلت : وهو ضعيف لأنه تمسك بعكس الدليل وهو لا يلزم عكسه وإنما يلزم طرده ، وذلك أن توقف وجود العالم على وجود فاعل له يقتضي وجوب وجوده ، لئلا يلزم التسلل أو الدور لو قدر جواز وجوده ، ولا يلزم من عدم توقف العالم على شيء عدم الوجوب لذلك الشيء ، إذ لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وقد كان جل وعلا واجب الوجود لذاته قبل أن يوجد العالم وتوجد دلالته .

(ص) وأيضا لو نظرت الى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لذلك ذلك على حدوثها لما أتت من استحالة تغير القديم ، وذلك حدوثها على حدوث

فإذا استدلل على حدوث الزائد بالسمع كان دورا لتوقف صحة السمع على حدوث الزائد بالواسطة وتوقف حدوث الزائد على السمع (قوله لا يتوقف الخ) لأن صحة السمع متوقفة على المعجزة الدالة على أن الرسول صادق فيما أخبر به وهي متوقفة على وجود الباري موصوفا بالصفات المسححة للفعل وهو متوقف على حدوث مطلق شيء من الأجرام أو الأعراض ، وحينئذ فيصح الاستدلال على حدوث الزائد وغيره من بقية الأجرام والأعراض التي لم يقع الاستدلال بها على وجود الباري بالسمع (قوله به) أي السمع ، وقوله : عليه : أي الزائد (قوله ومن المتكلمين الخ) مقابل قوله محارنا الخ (قوله وكل ممكن) أي وكل موجود ممكن أو كل ممكن موجود ، ففي الكلام حذف الموصوف أو الصفة لأن بعض الممكن وهو المعدوم ليس بحادث (قوله قلت الخ) حاصله أنه يلزم من وجود الدليل وجود المدلول ولا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، وحينئذ فقول المستدل فلا يجب الخ لا يسلم إذ لا يلزم من كونه لا يتوقف على وجوده وجود العالم أن لا يكون واجبا لجواز أن لا يتوقف وجود العالم على وجوده ومع ذلك هو واجب الوجود . فالخلاص أنه يلزم من توقف وجود العالم على شيء أن يكون ذلك الشيء واجب الوجود ولا يلزم من عدم التوقف عدم وجوب وجوده (قوله وهو) الواو للحال والضمير للدليل بمعنى الأمانة والعلامة على الشيء . فيلزم طرده لا عكسه أما بمعنى الموجد والعلة أو بمعنى ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فيكون مطردا منعكسا (قوله لا يلزم عكسه) المراد بالعكس التلازم في الانتفاء : أي لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، بل قد يعدم الدليل ويوجد المدلول فإن العالم دليل على وجود الله ولا يلزم من عدم العالم عدم المدلول (قوله وإنما يلزم طرده) هو التلازم في الثبوت فيلزم من وجود الدليل وجود المدلول (قوله وذلك) أي بيان كونه تمسك بعكس الدليل الخ (قوله أن توقف الخ) فالدليل هو توقف وجود العالم على شيء ، والمدلول هو وجوب وجوده (قوله وقد كان الخ) الواو للتعليل : أي لأنه قد كان الخ (قوله صفات العالم) أراد بالعالم الأجرام بدليل إضافة الصفات إليه (قوله قبولا وحصولا) تمييز حول عن المضاف فالتغير بالقبول كما في البياض القائم بالشخص فإنه قابل للتغير بغيره كالسواد والتغير بالحصول كما في الحركات والسكنات ، والمراد

موصوفها لاستحالة عروته عنها .

(ش) هذا دليل آخر على حدوث العالم ، والفرق بينه وبين الأول أن المستدل في هذا لم يخص نظره ببعض العالم دون بعض ، بل نظر في جميعه نظرا واحدا وبروجه واحد ، وفي الأول نظر في بعضه ، وهو ذات الانسان ، حتى إذا حصل العلم بحدوثها ضرورة ودانته على وجود فاعل مختار ليس ذاته ، ولا جزءا منها انعطف على سائر العالم ، فأثبت حدوثه بحدوثها لتحقيق المماثلة بينهما وحقق أن صانعه لا يمكن أن يكون ذاته ولا شيئا من العالم ، فيئس في جميع الأمور من نفسه ومن جهة العالم لنفسه ولغيره ، وانصرف النظر كله إلى من ليس كمثل شيء الغنى عن كل شيء المفقور إليه جميع ماسواه جل وعلا ، وتقرر الدليل الذي أشار إليه هنا أن تقول : العالم كل صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فينتج العالم كله حادث . أما كون صفات العالم حادثة فدليلة أهمها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود قبولا وحصولا ، وكل ما كان كذلك فهو حادث ، فينتج صفات العالم حادثة ، ودليل التغير المشاهدة في بعضها كالحركات والأصوات ونحوها ، فانها تشاهد طارئة بعد عدم ومعدومة بعد طروق ، والقبول فيها لا يشاهد فيه التغير كسكون الأرض والألوان ونحو ذلك ، فان الأرض يجوز أن تتحرك ، وينعدم سكونها كما جار ذلك فيما مائلها ، من متحرك الأجرام كالفلك ، وذا اللون المخصوص مثلا يجوز أن يعدم لونه ويتصف بغيره من الألوان كما تصف به مماثلة من الجواهر والجواهر كلها مماثلة ، فيستحيل أن يجوز في بعضها ما لا يجوز في الآخر من حيث ذاته ، فاستبان أن صفات العالم كلها تتغير إما بالحصول أو بالقبول ،

القبول في البعض والحصول في البعض (قوله موصوفها) أي الموصوف بها وهو الأجرام (قوله وهو ذات الانسان) المراد ذات الناظر ، والمراد بذاته الزائد على النطفة (قوله بحدوثها) أي الذات : أعني ذات الناظر ، والمراد بها الزائد (قوله على وجود فاعل) أي لتلك الذات (قوله ليس) أي ذلك الفاعل المختار (قوله على سائر العالم) أي ماعدا الزائد (قوله انعطف) أي ذلك المستدل بذلك الزائد (قوله فأثبت حدوثه) أي العالم : يعني النطفة وبقيّة العالم ماعدا الزائد (قوله بحدوثها) أي الذات بمعنى الزائد على النطفة (قوله بينهما) أي بين سائر العالم وبين ذاته (قوله وحقق) عطف على أثبت (قوله أن صانعه) أي صانع ذاته بمعنى الزائد (قوله من العالم) أي غير ذاته (قوله فيئس) أي الناظر (قوله من نفسه الخ) أي من نفع نفسه لنفسه ولغيرها وأيس من نفع بقية العالم لنفسها ولغيرها (أما كون الخ) هذا دليل الصغرى (قوله ومعدومة الخ) حال من فاعل تشاهد ، والمراد بالمشاهدة بالنسبة للمعدوم الإدراك (قوله والقبول) بالرفع على عطف على المشاهدة . واعترض بأن التغير إما أن يكون بالحصول أو بالقبول والأول دليله المشاهدة كما تقدم والثاني لا يصح أن يكون دليله القبول لما يلزم عليه من الاتحاد بين الدليل والمندلول إلا أن يراد بالقبول في جانب الدليل المكان العقلي وفي المستدل عليه القبول الاستعدادي وهو القريب من الحصول بالفعل مثلا سكون الأرض قابل للتغير بالاستعداد بدليل إمكانه عقلا إذ تحركها جائز لا يلزم عليه محال ، وكذا يقال في الألوان فهي قابلة للتغير بالاستعداد لامكانه عقلا (قوله يجوز أن تتحرك الخ) أي فتتحرك الأرض يمكن إمكانا استعداديا ألا نرى

وهذا من غير التفات الى دليل استحالة بقاء الأعراض . أما اذا التفطنا اليه ، فصفات العالم حينئذ كلها تتغير بالحصول لا بالقبول الى العدم والى الوجود تغيرا واجبا . وأما كون التغير يستلزم الحدوث فدليله أن التغير مطلقا يستحيل على القديم لأنه ان كان من عدم الى وجود كان وجوده طارئا بعد عدم : وهو عين الحدوث ، وقد فرض قديما ، هذا خلف ، وان كان من وجود الى عدم كان وجوده جائزا بدليل قبوله العدم وكل جائز لا يقع بنفسه ، فيلزم أن يكون وجوده وقع بمقتضى ، والفرض أنه قديم هذا أيضا خلف . فان قلت : لعله جائز الوجود من حيث ذاته وقديم لعدم علته أو طبيعته ، فلم يلزم من جوازه حدوثه . قلنا قد سبق البرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لهما ألبتة في شيء من الكائنات ، ولهذا أعرضنا في الأصل عن هذا السؤال وجوابه ، وأيضا فتقدير عدم القديم مع وجود علته أو طبيعته محال لما يلزم عليه من نفي السبب مع وجود السبب ، فان قدر أن

تزلزلا (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن صفات العالم كلها متغيرة اما بالحصول واما بالقبول (قوله من غير التفات إلخ) بأن قلنا بقاء الأعراض زمانين (قوله أما إذا التفطنا إليه إلخ) وحاصل ذلك الدليل أن نقول : البقاء صفة وجودية فلو كان العرض يبق زمانين للزم عليه قيام البقاء بالعرض وهو باطل لما يلزم عليه من قيام العرض بالعرض لكن الحق أن البقاء صفة سلبية ولا ضرر في اتصاف العرض بالصفة السلبية (قوله وأما كون التغير إلخ) هذا بيان لكبرى القياس الثانى المستدل به على الصغرى من القياس الذى أثبت به حدوث الأجرام (قوله يستلزم الحدوث) أى والخصم يقول الصفات متغيرة ومع ذلك هي قديمة ، وحينئذ فلا يتم قولكم كل ما كان متغيرا كان حادثا (قوله مطلقا) أى من عدم إلى وجود وبالعكس (قوله لأنه) أى التغير (قوله وجوده) أى المتغير (قوله وهو) أى الوجود بعد العدم (قوله وقد فرض) أى فرضه الخصم (قوله هذا) أى اجتماع القدم والحدوث (قوله خلف) بضم الخاء : أى قول رديء لتناقضه ، ويفتحها : أى مرمى خلف الظاهر لبطالانه لما فيه من الجمع بين متنافيين (قوله وان كان) أى التغير (قوله فيلزم إلخ) أى وإذا كان كذلك كان : أى المتغير حادثا وهذا هو المقصود فالواجب ذكره (قوله وجوده) أى المتغير (قوله فان قلت إلخ) وارد على قوله وان كان من وجود إلى عدم إلخ . وحاصله أنا لانسلم أن وقوع الوجود لمقتضى يقتضى الحدوث لجواز أن المقتضى له علة أو طبيعة فيكون قديما بقدم علته أو طبيعته بمعنى أنه لا أول له وان كان بطرا عليه العدم (قوله من حيث ذاته) أى من حيث أن ذاته أثر فيها الغير (قوله قلنا إلخ) جواب بالمنع . وحاصله أنا لانسلم جواز كون المقتضى علة أو طبيعة لما سبق بالبرهان أن العلة والطبيعة لا أثر لهما (ولهذا) أى سبق ما ذكر (قوله فى الأصل) أى المثل (قوله وأيضا إلخ) جواب بالتسليم . وحاصله أنا نسلم جواز كون المقتضى للتغير علة أو طبيعة لكن لو كان الأمر كذلك ما طرأ العدم على المقتضى بالفتح لكن التالى باطل فيطل المقدم (قوله فتقدير إلخ) مراده بالتقدير : التقدير الوقوع لأنه المحال لا الفرضي : أى وأيضا فوقع عدم القديم : أى الذى هو المقتضى بالفتح (قوله من نفي السبب) أى المعلوم والمطوبوع (قوله السبب) أى العلة والطبيعة (قوله فان قدر إلخ) حاصله أن الخصم يقول ان المحالية التى قلموها

سببه انتفى أيضا نقلنا الكلام الى نفيه وتسلسل ، وان قدر أن النفي مع وجود الطبيعة لطريان ضده كان محالا ، لأن الضد ان طرأ قبل عدم القديم لزم اجتماع الضدين وان طرأ بعده عدمه لزم عدم القديم لالسبب ، وأيضا ففيه ترجيح المرجوح إذ منع القديم السابق وجوده لتجدد وجود هذا الضد أولى من منع الضد الطارئ لوجود القديم ، فخرج بهذا البرهان صدق الصغرى ، وهي قولنا : العالم كله صفاته حادثة . وأما دليل الكبرى وهي قولنا : وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فهو ما أشرنا اليه في الأصل من استحالة عرو الموصوف عن صفاته ، وهذه الاستحالة معلومة في أ كوان العالم بالضرورة لأنه لا يمكن أن يتقرر في العقل جزم ليس بتحريك ولا ساكن ولا مجتمع ولا مفترق ، وهي تكفي في الاستدلال بها على حدوثه ، فنقول العالم ملازم ضرورة للأ كوان الحادثة ، وكل ملازم للأ كوان الحادثة فهو حادث فاعالم حادث ، وان شئت فاستدل باستحالة عرو الأجرام عن الأ كوان على استحالة عروها عما عداها من أجناس الأعراض ،

إنما جاءت من نفي المقتضى بالفتح مع بقاء العلة أو الطبيعة ونحن نفرض انتفاء ذلك كما انتفى المقتضى ، وحيفئذ فنى السبب لنفى السبب (قوله نقلنا الخ) أى فقول نفى ذلك المسبب لانتفاء سببه ثم نقل الكلام إلى ذلك السبب وهكذا والتسلسل باطل فم أدنى اليه وهو أن انتفاء المقتضى لانتفاء سببه باطل (قوله وان قدر أن النفي الخ) حاصله أن الخصم أن يقول ان المقتضى بالفتح عدم مع وجود علة ، ولكن السبب في انتفائه طرأ ضده لذلك المقتضى ، فلما طرأ ذلك الضد عدم إذ لا يجتمع الضدان (قوله قبل عدم القديم) أى قبل عدم المقتضى القديم : أى انعدامه (قوله وأيضا الخ) هنا لإبطال ثان لنقول الخصم يجوز أن يكون المقتضى انعدم مع وجود طبيعته أو علة لطريان ضده لذلك المقتضى . وحاصله أنه لو كان كما قال للزم ترجيح المرجوح لأن القديم السابق وجوده قد ترجع عن ضده بالوجود أولا فهو الحقيق بأن يمنع ضده من الوجود لأنه مرجوح ، لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله إذ منع الخ) مصدر مضاف لفاعله ، وقوله : لتجدد مفعوله واللام زائدة وكذا يقال في قوله من منع الخ (قوله بهذا البرهان) يعنى دليل الصغرى (قوله فهو ما أشرنا الخ) حاصله أن الموصوف بالصفات الحادثة لو كان قديما لكان في الأزل قبل حدوثها عاريا عن تلك الصفات وعرو الموصوف عن صفته محال للتلازم بينهما (قوله وهذه الاستحالة) أى استحالة عرو الموصوف عن صفته (قوله في أ كوان العالم) أى التى هى من جملة صفاته والأ كوان أربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، والحق في الأخيرين أنهما من الأمور الاعتبارية لامن الصفات الوجودية (قوله لأنه لا يمكن الخ) هذا تنبيه لادليل لأن الأمور الضرورية لا يستدل عليها (قوله وهي) أى الأ كوان من حيث استحالة عرو الأجرام عنها (قوله تكفى الخ) أى من غير التفات إلى الصفات كيباض أو سواد (قوله على حدوثه) أى العالم (قوله العالم) أى الأجرام (قوله عما عداها) أى الأ كوان (قوله من أجناس الأعراض) بحيث لا يتصف بذلك العرض ولا بضده فان لم يكن

وذلك أن قبول الموصوف لجميع صفاته نفسى لذاته لا يختلف فيها ، ولا يطرأ على الذات لئلا يلزم التسلسل في احتياج القبول الى قبول وهلم جرا ، فلو جاز العرو عن بعضها لجاز العرو عن جميعها لكن العرو عن جميعها باطل على الضرورة لما عرفت من استحالة عرو الأجرام عن الأكوان وعن الحوادث ، فيلزم أن لا يجوز عرو الأجرام عن غيرها ، وإذا عرفت استحالة عرو الأجرام عن الحوادث لزم حدوثها ضرورة إذ لو كانت الأجرام موجودة في الأزلى وصفاتها لأجل حدوثها لا توجد الا فيما لا يزال للزم عرو الأجرام عن جميع صفاتها ، وهو الذى فرغنا قبل من بيان استحالة ، هذا بيان ما يتعلق بالدليل الذى أشرنا اليه في الأصل . واعلم أننا أطلقنا فيه لفظ العالم وأردنا به بعضه وهو الأجرام بدليل جعله موصوفا بصفات . وقوله : لاستحالة عروها الضمير في عروها يعود على الموصوف ، وفي عنها يعود الى الصفات .

(تنبيه) اعترض

للعرض ضد فلا يخلو الجرم عنه أو عن مثله وهذا فيما يقبله الجرم ، وإلا فالجبر مثلا لا يتصف بالعلم ولا بالجهل (قوله وذلك) أى وطريق ذلك : أى الاستدلال باستحالة العرو عن الأكوان على استحالة العرو عن أجناس الأعراض (قوله نفسى) أى ثابت لذلك الموصوف لذاته لا لأمر خارج ، فقوله لذاته تفسير لقوله نفسى (قوله لا يختلف) أى ذلك القبول فيها : أى فى صفاته جميعها بحيث ثبت فى بعضها دون بعض ، وهذه الجملة وصف كاشف لقوله نفسى (قوله ولا يطرأ) أى القبول (قوله لئلا يلزم التسلسل) هذا سند لقوله ولا يطرأ على الذات . وحاصله أن القبول : أى الذى هو من جهة الصفات المحتاجة للقبول لو كان طارئا على الذات لتوقف اتصاف الذات به على أن تتصف بقبول آخر لأن الطارئ على الشيء لا يحصل له إلا بعد قبوله له ، وهذا القبول الثانى طارئ أيضا فيتوقف اتصاف الذات به على قبول آخر وهلم جرا (قوله فلو جاز الخ) هو المقصود بالاستدلال وان كان مفرعا على قوله نفسى (قوله عن بعضها) هو ما عدا الأكوان (قوله عن جميعها) هو الأكوان وغيرها (قوله باطل على الضرورة) أى وانكار الضرورى لاسبيل إليه ، وحيث فلا يلتفت لمن ادعى جواز العرو عن الأعراض من الأكوان وغيرها من المبتدعة إذ هو جحد للضرورة (قوله وإذا عرفت الخ) القصد من هذا اثبات حدوث العالم بملزمته لجميع الصفات بعد أن أثبت حدوثه أولا بملزمته لخصوص الأكوان (قوله هذا) أى قولنا أما كون صفات العالم حادثة إلى هنا (قوله بيان ما يتعلق بالدليل) أى من جهة برهان مقدمته لأنه أولا ذكر الدليل بقوله العالم كله صفاته حادثة وكل ما هو كذلك فهو حادث ثم بين الضمير بقياس والكبرى كذلك (قوله وأردنا الخ) فهو مجاز مرسل ويصح أن يكون من مجاز الحذف : أى ولو نظرت إلى تفسير صفات أجرام العالم .

(قوله تنبيه الخ) ذكر الشارح فى هذا التنبيه أربعة مطالب من المطالب السبعة التى يتوقف عليها صحة الدليل المذكور المستدل به على حدوث العالم ، والأربعة التى ذكرها : اثبات زائد على الأجرام تتصف به ، وباطال انتقال ذلك الزائد ، وباطال قيام ذلك الزائد بنفسه ، وباطال كون ذلك الزائد صفة وظهوره أخرى ، والخامس اثبات استحالة عدم القديم ، والسادس اثبات أن

على الصغرى بأنها لا نسلم أن لذوات العالم صفات زائدة على وجودها حتى يستدل بحدوثها على حدوث موصوفها ، سامنا وجودها لكن لا نسلم أنها حادثة . قولكم انها متغيرة من عدم إلى وجود وبالعكس ممنوع ، لأننا نقول لاعدم لها أصلا ، بل هي دائمة الوجود إماى موصوفها لكن تارة تكمن فيه بظهور حكم ضدها وتارة تظهر بانتفائه . وأما مع الانتقال من محل إلى محل أو من قيام بنفسها إلى القيام بمحل أو بالعكس . والجواب عن الأول أن كل عاقل يحس أن في ذاته معاني زائدة عليها كالعالم وأضداده والصوت ونحو ذلك ، ولهذا قال بعض أذكىاء المتأخرين : في جواب من منع وجود الأعراض نزاعكم لنا وقولكم لانسلم وجود الأعراض : إما أن تقولوا ان هذا النزاع منكم لنا موجود أو معدوم . فان قلتم : لاوجود له خرجتم عن طور العقلاء ، وسقطت عنا وظيفة جوابكم من وجهين : أحدهما أنكم في عداد من لاعقل له ، لأن من لاعقل له هو الذى يقول كلاما ثم يردفه على الفور بقوله ماقلت شيئا ، ومن لاعقل له لا يحتاج إلى جوابه . وثانيهما اقراركم بأنكم لم تنازعونا ولا خالفتمونا فقدد كفيتمونا مؤنة جوابكم ، وان سلمتم أن نزاعكم لنا وجد منكم ، فلا شك أن ذلك النزاع أمر زائد على الذات ، وهو الذى نغنى بالعرض فقد سلمتم وجود العرض ، فان قالوا نحن ممن يقول بالحال والواسطة بين الوجود والعدم ، فنسلم أن للأجرام صفات زائدة عليها ، ولا يلزم من زيادتها وجودها لاحتمال أن تكون واسطة بين الوجود والعدم . قلنا المحققون أن الحال محال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم ، سلمنا ثبوت الواسطة ، فيلزم أن الأجرام تلازم صفات ثابتة وجب لها الحدوث فيلزم حدوثها ضرورة ، فقد تم البرهان على حدوث العالم على أكس وجه بمجرد ثبوت هذه الصفات ، وإن لم يثبت

الأجرام لا تنفك عن هذا الزائد ، وقد تضمنها كلامه قبل التنبيه ، والسابع إبطال حوادث لا أول لها ، وسبأنى في قوله : وتقديرها حوادث الخ (قوله على الصغرى) أى القائلة العالم كله صفاته حادثة (قوله بأنها لا نسلم الخ) أى فليس هناك إلا الأجرام (قوله حادثة) أى موجودة بعد عدم (قوله قولكم) أى في بيان الحدوث (قوله لكن تارة يكمن الخ) فاذا تحرك الجسم فالكسكون لم ينعدم بل استمر ، ومعنى استناره أن حكمه ، وهو كون الشخص ساكنا لم يظهر ، والظاهر إنما هو حكم ضده وهو كون الشخص متحركا ، والكسكون في الأصل الاستنار ، وهو ظاهر في الأجسام لا الأعراض ، فعناء هنا ما أشار إليه الشارح بقوله بظهور الخ ، فالباء لتصوير (قوله بحس) يقال حسست بفتح العين وأحسست بمعنى (قوله وأضداده) كالجهل والظن والشك ، فالإنسان يجد من نفسه العلم بالمسألة الفلانية والجهل بكندا وأنه ظان لها أو شاك فيها (قوله والصوت) فيجد من نفسه أن الصوت قائم به (قوله ونحو ذلك) يعنى عنه الكاف (قوله خرجتم عن طور العقلاء) أى صفاتهم : أى صرتم غير متصفين بها (قوله أنكم في عداد الخ) أى انكم تعدون من أفراد من لاعقل لهم (قوله وثانيهما الخ) لا داعى له بعد أن بنى ما تقدم على عدم العقل (قوله وهو) أى الأمر الزائد (قوله والواسطة) عطف تفسير (قوله بين الوجود والعدم) أى بين الموجود والمعدوم (قوله وجودها) أى في الخارج (قوله قلنا الخ) لهم الجرى على خلافه (قوله الحدوث) أى الثبوت بعد عدم (قوله العالم) أى

إلى درجة الوجود ، فالقدح بعلم وجودها مع تسليم ثبوتها لا يضر شيئا في دلائل الحدوث ، وإنما يضر بالدلائل الاصرار على عدمها وهو باطل على الضرورة ، وقد أطل المتكلمون معهم في الاستدلال على وجودها من غير حاجة إليه أصلا . والجواب عن الثاني : وهو ادعاء الكمون والظهور أنه يؤدي إلى اجتماع الضدين في المحل الواحد ، لأن الجوهر إذا تحرك والسكون كامن فيه زمن حركته اجتمع الضدان فيه ضرورة ، وأيضا فالكمون والظهور المذنان قما بالعرض ويتعاقبان عليه إن كان ينعدم أحدهما عند وجود الآخر ، فقد نقضوا أصلهم في كون الأعراض ولزمهم ما فروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث . وإن قالوا بكمونهما وظهورهما أيضا لزم التسلسل . والجواب عن الثالث : وهو انتقال الأعراض من محل إلى محل ، وعن الرابع : وهو انتقالها من قيام بنفسها إلى قيام بمحل ، وبالعكس أن كلا من الأمرين يؤدي إلى قلب حقيقة العرض ، فإن الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز ، فلو قامت هي بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة ، وأيضا لو انتقلت لزم قيام انتقال بها ، وذلك الانتقال يقتل أيضا فيقوم به انتقال ، وذلك يؤدي إلى التسلسل وقيام المعنى بالمعنى .

الأجرام (قوله إلى درجة الوجود) الإضافة للبيان (قوله بالدليل) أي دليل حدوث العالم المذكور هنا (قوله على عدمها) أي انتفائها (قوله على وجودها) أي الأعراض (قوله من غير حاجة إليه) أي إلى الاستدلال لأنه ضروري أو من غير حاجة إلى الطول ، لأن القدر الذي قلناه كاف (قوله اجتمع الضدان) أي في محل واحد واجتماع الضدين في محل واحد محال ، فما أدى إليه وهو الكمون باطل (قوله وأيضا الخ) أي والجواب أيضا عن الثاني (قوله قما بالعرض) كالحركة فإنها عند حصولها اتصفت بالظهور ، وعند كونها حال حصول السكون قد اتصفت بالكمون ، فالحركة قام بها الكمون والظهور في آنين (قوله فقد نقضوا أصلهم الخ) لأن أصلهم أن الأعراض تكمن ولا تنعدم ، والكمون والظهور من جهة الأعراض الزائدة ، ومعنى ثبت أن الكمون أو الظهور ينعدم ثبت حدوثه وهما ملازمان للجزم وملازم الحوادث حادث ، فقد ثبت المطلوب الذي فروا منه ، وهو ملازمة الجواهر للحوادث (قوله في كون الأعراض) في بمعنى من البيانية (قوله وإن قالوا الخ) مقابل قوله إن كان ينعدم الخ فالأولى وإن كان لا ينعدم عند وجود الآخر بأن كمن (قوله بكمونهما) أي بأن كان الكمون يكمن عند وجود الظهور والظهور يكمن عند وجود الكمون (قوله وظهورهما) أي بأن الكمون يظهر عند عدم الظهور ويظهر الظهور عند عدم الكمون (قوله لزم التسلسل) مثلا لو كانت الحركة كامنة أو ظاهرة فلا بد من قيام كون أو ظهور بها أوجب لها ذلك الحكم . ثم ذلك الكمون أو الظهور لا بد أن يكون كامنا أو ظاهرا ولا يكون ذلك إلا بقيام كون أو ظهور به أيضا وهم جرا (قوله لزم قلب هذه الحقيقة) أي لأن الانتقال من لوازم الأجرام ، فقد قلبوا الحقيقة ، فجعلوا لازم الجرم لازما للعرض ، وهذا قلب لحقيقة العرض ، لكن للخصم أن يمنع ذلك ، ويقول هذا إنما جاءكم من جعل الحركة انتقال الجوهر من حيز إلى حيز ، ونحن لا نقول بذلك لجواز أن تكون غير هذا ، والمانع لا يلزمه البيان (قوله وقيام المعنى بالمعنى) هو قيام الانتقال بالانتقال

(ص) وتقديرها حوادث لا أول لها يؤدي إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل ماوحد منها الآن . لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه ، ففراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محال فما توقع الآن عليه من وجود الحوادث يجب أن يكون محالا ، فيلزم أن تكون عدما مع تحقق وجودها .

(ش) اعلم أن الملل كلها جمعت على حدوث كل ماسوى الله جل وعلا حتى اليهود والنصارى وحتى المجوس ولم يخالف في ذلك الاشرذمة من الفلاسفة وتبعهم على ذلك

(قوله وتقديرها حوادث) دفع لاعتراض من الفلاسفة وارد على كبرى الدليل المستدل به على حدوث العالم القائلة ، وكل من صفاته حادثة فهو حادث . وحاصل الاعتراض أن هذه الكبرى لا تتم إلا لو كانت هذه الصفات الحادثة لها أول ، والموصوف بها كذلك لأنه لو كان قديما لزم عروء عنها قبل حدوثها ، وعروء الموصوف عن صفته باطل ، مثلا الفلك قديم وحركته حادثة لا أول لها لأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة ولا مبدأ لتلك الحركات ، وإن كانت حادثة ، فلم يلزم من حدوث الأعراض حدوث الأجرام التي لازمت . وحاصل الدفع أن تقول بوقدرت صفات العالم لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ مالا نهاية له عددا قبل الموجود منها الآن . لكن فراغ مالا نهاية له باطل ، فبطل وجود حوادث لا أول لها ، فقول المصنف : وتقديرها حوادث لا أول لها مقدم الشرطية . وقوله : يؤدي الخ هو التالي لأنه في قوة قوله : لو كانت الأعراض حوادث لا أول لها لأدى ذلك إلى فراغ الخ . وقوله : وفراغ الخ هو الاستثنائية ، فكان الواجب ادخال لكن عليها ، والمصنف أدخله على دليلها وهو غير مناسب . وحاصل دليل هذه الاستثنائية أنه إنما كان فراغ مالا نهاية له من عدد الحوادث محالا لأنه متى فرغ العدد وانتهى طرفه استلزم انتهاء طرفه الثاني فيكون له أول وآخر والفرض أنه لا نهاية له ولا أول فيلزمه الجمع بين متناقضين ، وقد يقال لا يلزم من انتهاء طرف شيء انتهاء طرفه الثاني ، فالأولى أن يقال في دليلها إنما كان فراغ مالا نهاية له باطلا للجمع بين النقيضين لأن الفراغ يقتضي النهاية وكون الشيء لا نهاية له يقتضي عدم الفراغ وعدم النهاية ، وقد يقال شرط التناقض اتحاد الجهة وهي هنا غير متحدة لأن عدم النهاية من جانب المبدأ : أي الأول ، والفراغ والنهاية من جانب مالايزال : أي من جانب المستقل (قوله فما توقع الآن عليه) أي على الفراغ ، وهذا إشارة إلى لازم ثان فكان عليه أن يأتي به على وجه يشير إلى ذلك بأن يقول وكما لزم عليه محال من جهة الثاني يلزمه محال آخر من جهة اقتضائه عدم وجود حركة لذلك اليوم مثلا مع أنها موجودة بالمشاهدة ولكنها متوقفة على فراغ ما قبلها من الحركات التي لا أول لها وفراغ الحركات التي لا أول لها باطل للتناقض والمتوقف على الباطل باطل (قوله أن الملل) أي الأديان : أي أهلها (قوله الاشرذمة) أي طائفة قليلة من الفلاسفة فإنها لا تقول بحدوثه : أي وجوده بعد عدم وهذه الشذمة افرقت إلى ثلاث فرق إذ منها من قال ان بعضه قديم بالزمان : أي لا أول له وبعضه حادث بالذات والزمان فان الغير أثر فيه بالطبع أوالعنايل . ومنها من قال ان العلوي منه كالأفلاك قديم بالذات والصفات ، والسفلى منه بعضه قديم بالزمان وبعضه حادث بالذات والزمان ، ومنها من قال انه قديم بالذات حادث بالصفات فهو أول الفرق الثلاث

بعض من ينسب نفسه للإسلام وليس له فيه نصيب ، والاشتغال بتفصيل مذاهبهم في ذلك يطول .
والحاصل منه أن قدماءهم أثبتوا قدماء خمسة : واجب الوجود ، وسموه عقلا ثم نفسا وهيولى ودهرا
وخلاء ، وصار جماعة من متأخريهم إلى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته إلا الحركات فانها حادثة
بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا حركة الاوقبلها حركة لآلى أول . وأما العالم السفلى وهو عالم
الكون والفساد ، وهو ماتحت مقعر فلك القمر ، فقالوا ان هيولاه قديمة ، وكل ما فيه من الصور
والاعراض حادثة بأشخاصها قديمة بأنواعها ، فلا ولد الا وقبله والد ، ولا بيضة الامن دجاجة ،
ولا دجاجة الامن بيضة ، ولا زرع الامن برز ، وتوقف جالينوس في قدم ما ادعوا قدمه ومذاهبهم
ركيكة جدا لا يرضى بمقاتلتهم مؤمن ، بل ولا مطلق عاقل الا من سلب عقله وإيمانه فانه لاحول
ولا قوة الا بالله ، فاذا عرفت هذا فقولنا وتقديرها حوادث لامبدأ لها : أى تقدير صفات العالم
اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذى استدللنا به على حدوث العالم ، وهى قولنا وكل من
صفاته حادثة فهو حادث ، ووجه الاعتراض أنهم قالوا لانسل أن من صفاته حادثة فهو حادث قولكم

كلهم أقل ممن يقول من الفلاسفة ماسوى الله مسبوق بالعدم (قوله بعض الخ) كابن سينا
والفارابى (قوله فى ذلك) أى قدم العالم (قوله والحاصل) أى على طريق الاجال (قوله منه)
أى من تفصيل مذاهبهم (قوله أن قدماءهم) أى الفلاسفة : أى القدماء من هذه الشريعة
(قوله خمسة) أى وما عداها حادث : أى موجود بعد عدم (قوله واجب الوجود) أى القديم
الأول وهوائه ، وهو عندهم قديم لذاته وما عداه فهو قديم بالزمان حادث بالذات (قوله وسموه
عقلا) ليس أحد العقول العشرة عند من أثبتها لأنها أثر واجب الوجود ولا يسميه عقلا (قوله
ثم نفسا) عطف على واجب الوجود ، والمقصود به مقبول واجب الوجود الأول ، وعبر بهم لأن
النفس وما بعدها عند هذه الفرقة أثر واجب الوجود أثر فيها بطريق التعليل مباشرة فى أولها
وبالواسطة فى غيره فكل واحد أثر فيما بعده ، والنفس عندهم جوهر مجرد من الجسمية والعرضية
يدبر الجسم لعلاقته به (قوله وهيولى) أى المادّة التى تتوارد عليها الصور كالخشب والشريط
للسرير (قوله ودهرا) المراد به الزمن وهو الفلك عندهم (قوله وخلاء) هو الفراغ الذى
وراء العالم فهو موجود متصف بالقدم بمعنى أنه لا أول له وأهل السنة لا يثبتونه (قوله العالم
العلوى) أى الأجسام الفلكية (قوله إلا الحركات) أى حركات الأفلاك (قوله وهو عالم
الكون والفساد) أى العالم الذى يحصل فيه الكون : أى الوجود ، والفساد : أى عدم الصور
الشخصية ، وأما الهيولى فهى باقية على حالها لا يقع فيها فساد (قوله مقعر) أى أسفل (قوله
فلك القمر) هو سماء الدنيا (قوله هيولاه) أى مادته (قوله من الصور) جمع صورة وهى
عندهم جوهر مجرد لا يمكن انفكاك الهيولى عنه ولا انفكاكه عن الهيولى فالهيولى كالماتية
فاذا انقلبت لبنا كان هو الصورة (قوله والاعراض) كالبياض والسواد (قوله فلا ولد الخ)
أى لأنه إذا كانت الهيولى قديمة ونوع الصور والاعراض كذلك كان حينئذ مامن ولد الخ
فالأشخاص كزيد وهمرو حادثة ونوعها قديم ، وسيأتى إبطال هذا بأن النوع لا يتحقق له إلا فى
أفراده ومضى كانت الأفراد حادثة كان النوع كذلك (قوله جالينوس) بفتح اللام كان فى زمن
عيسى عليه السلام (قوله اعتراض الخ) أى منع منهم لتلك الكبرى (قوله قولكم) أى

لأنه لا يعرى عنها مسلم ، وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع ، لأن ذلك إنما يلزم لو كانت الحوادث التي لازمت الأجرام لها مبدأ يفتح به عددها ، ونحن نقول لامفتتح لتلك الحوادث ، بل مامن حادث إلا وقبله حادث لا إلى أول ، فلم يلزم من قسم الأجرام على هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها ، لأن نوعها الذي لا تنفك عنه الأجرام قديم . والجواب من أوجه : الأول أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل في الوجود وفرغ من حركات الأفلاك وأشخاص الحيوان ونحوها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له ، والجمع بين السراخ وعدم النهاية جمع بين متناقضين ، فيكون محالا على الضرورة ، ويلزم عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا لتوقفه على المحال ، وهو فراغ مالا نهاية له وإلى هذا الجواب أشرنا في العقيدة بقولنا : يؤدي الخ ، ومن في قولنا من وجود الحوادث لبيان ما الموصولة قبلها والضهير في عليه يعود على فراغ مالا نهاية له : أي فما توقف على فراغ مالا نهاية له التي انضحت استحالة يجب أن يكون محالا ، لأن ما توقف على المحال محال ضرورة أن المتوقف لا يوجد بدون المتوقف عليه ، والمتوقف في قضيتنا هو وجود الحوادث الآن واسم نكون في قوله : ويلزم أن نكون عدما يعود على الحوادث الموجودة الآن . وقد أوردت الملمحة على ما منناه من حوادث لا أول لها سؤالا ، فقالوا

بمعشر أهل السنة في دليل الكبرى (قوله لأن ذلك) أي كونه حادثا مثلها (قوله لامفتتح) بفتح التاء مصدر ميمي : أي لا افتتاح (قولك لتلك الحوادث) أي الأعراض الملازمة للأجرام (قوله بل مامن حادث) أي بل مامن وصف حادث (قوله فلم يلزم الخ) مرتب على محذوف والأصل بل مامن وصف حادث إلا وقبله حادث ، وحينئذ فنقول الأجرام قديمة والحوادث ملازمة لها ولم يلزم من قدم الأجرام على هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها (قوله من قدم الأجرام) أي الأفلاك والهبول وأنواع العالم كالأناس لأشخاص الأنواع لأن هذه عندهم حادثة بالذات (قوله على هذا التقدير) أي كون الصفات اللازمة للأجرام حوادث لانهاية لها (قوله لأن نوعها الخ) كيف يكون قديما وأفراده حادثة ولا وجود للنوع إلا في أفرادهم ثم إنه لا حاجة لهذا التعليل لأنه متى حكم بأنه مامن حركة إلا وقبلها حركة لم يلزم من قدم الأجرام حينئذ عروها عن الحوادث اللازمة لها وإن لم يلاحظ قدم النوع وإن كانوا يقولون به (قوله من أوجه) أي أربعة مذكورة في المتن (قوله دخل في الوجود) أي انصف به (قوله وفرغ) أي انتهى (قوله وأشخاص الحيوان) هذا مما انجزت إليه الكلام فهو توسعة دائرة لأن الموضوع في حوادث لا أول لها من الصفات لا من أشخاص الحيوانات (قوله عدد لانهاية له) مرفوع تنازع فيه دخل وفرغ (قوله جمع بين متناقضين) قد يقال كما صر الفراع في المستقبل وعدم النهاية في الماضي فلا تناقض (قوله ويلزم عليه) أي على وجود حوادث لا أول لها أن يكون وجودنا الخ ، والمناسب لكون الكلام في صفات الأحرام أن يقول ويلزم عليه أن يكون وجود حركة الفلك الآن محالا (قوله وهو فراغ الخ) إنما كان محالا لمافيه من الجمع بين متنافيين وقد علمت أن اللازم الأول غير لازم وهذا مبني عليه فيكون غير لازم أيضا (قوله وإلى هذا الجواب) يعني الأول (قوله بقولنا يؤدي الخ) الخ الأولى بقولنا وتقديرها الخ (قوله الملمحة)

ما ألزمتونا من استحالة وجود حوادث لانهاية لها يلزمكم مثله في نعيم الجنة ، اذ قد قلتم ان حوادث نعيمها ومتجددات أفرحها وسرورها لانهاية له ، وجوابه أن يقال لهم : لبستم بلفظ مشترك وهو لفظ حوادث لانهاية لها ، فانها تطلق على وجهين بمعنى لانهاية لها بحسب المبدأ : أى حوادث لأوّل لها ، وبمعنى لانهاية لها بحسب الآخر : أى حوادث لا آخر لها ، والذي قلتم به ورددناه الأوّل ، وفيه وجدت أدلة الاستحالة من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين وغير ذلك وانعدم فيه دليل الجواز . وأما ما قلناه في نعيم الجنة من الحوادث ، فهو من القسم الثاني : أى الحوادث التي فيها لا آخر لها بمعنى أنها لا تنقطع أبداً حتى لا يتجدد بعدها شيء . وأما كل ما وجدنا منها فيما مضى الى زمن الحال فهو متناه له مبدأ ومتنهي فلم يلزم فيه الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين ولا غيره من أنواع الاستحالة كالأزم فيما ادعيتم ، وليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر ، ومن حقيقته أن يكون له أول ، فقد ظهر انتفاء أدلة الاستحالة فيما ادعينا من ثبوت حوادث لا آخر لها . وأما دليل جوازه فما تقرر وسيأتي برهانه من وجوب العموم في تعلق قدرته جل وعلا وارادته بكلّ ممكن ، وكذا سائر صفاته فيما يتعلق به ، فلو وجب أن يكون للحوادث آخر لزم عجز القدرة والارادة عن أمثال ما وقع

أى الخصوم من الاحاد وهو الخصومة (قوله اذ قد قلتم الخ) تعليل (قوله ان حوادث نعيمها) من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالجمع لسكثرة أفراد النعيم (قوله وسرورها) مرادف (قوله ومتجددات أفرحها) من اضافة الصفة ومن عطف الخاص (قوله بمعنى الخ) الباء زائدة واطافة معنى للبيان (قوله الأوّل) خبر الذي (قوله من الجمع الخ) بيان لأدلة الاستحالة التي وجدت فيه (قوله وغير ذلك) بالجر عطف على الجمع وذلك كعدم مأتحق وجوده (قوله وانعدم الخ) عطف على وجدت الخ عطف لازم على مازوم (قوله بمعنى الخ) أى لا بمعنى استمرار الشيء الواحد الى ما لانهاية له (قوله حتى الخ) أى بحيث لا يتجدد الخ وهذا تفسير للمعنى (قوله وليس الخ) جواب عما يقال كيف يكون نعيم الجنة حوادث لا آخر لها مع أنه اذا كان الشيء حادثاً يكون له آخر (قوله ومن حقيقته الخ) عطف على ليس ، وفيه تسمح إذ حقيقته الموجود بعد عدم ومن لازمها أن يكون له أول (قوله وأما دليل جوازه الخ) زيادة للإيضاح وتحقيق المقام ، لأنه متى انتفت أدلة الاستحالة ثبت الجواز فلا حاجة لدليله (قوله فما تقرر) أى في الخارج (قوله وسيأتي) أى في المتن (قوله برهانه) أى ذلك المتقرر في الخارج (قوله من وجوب الخ) بيان لما (قوله بكلّ ممكن) أى ومن جلته نعيم الجنة (قوله وكذا سائر صفاته) فالعلم يجب عمومه في أقسام الحكم العقلي ومثله الكلام وأما السمع والبصر فيجب عموم تعلّقهما بالموجودات ، وقد يقال ان الحادث من حيث التأثير فيه لا يتعلق به إلا القدرة والارادة ولا دخل لبقية الصفات فيه . وحينئذ فالأولى حذف قوله وكذا سائر صفاته : أى باقيا (قوله فلو وجب) أى عقلا (قوله للزم الخ) والتالي باطل فبطل المقدم وهو وجوب الآخر للحوادث وثبت الجواز ، وقد يقال ان التلازم في الشرطية ممنوع إذ متى وجب أن يكون للحوادث آخر لازم أن وجود شيء بعد الآخر مستحيل وعدم تعلّق القدرة به ^(١) لا يعدّ عجزا (قوله عن أمثال ما وقع) أى عن تعلّقها بشيء

(١) (قوله به) الضمير عائد على مستحيل : أى وعدم تعلّق القدرة بالمستحيل لا يعدّ عجزا اهـ منه

وهي ممكنة ضرورة . وأما حوادث لا أول لها فهي من المحال الذي ليس متعلقا للقدرة والارادة ، وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ، ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه ، فثبتوا الأول بملتزم قال : لأعطي فلانا في اليوم الثلاثي درهما حتى أعطيه درهما قبله ، ولا أعطيه درهما قبله حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الى الأول ، فمن العلوم ضرورة أن اعطاء الدرهم الموعود به في اليوم الثاني محال لتوقفه على محال ، وهو قراع مالا نهاية له بالاعطاء شيئا بعد شيء ، ولا ريب أن ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال ، فإن اعطاء الفاعل لذلك مثلا الحركة في زماننا هذا أو في غيره من الأزمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئا بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة للفلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمن المخصوص والحركات التي لا تنهاى قبلها نظير الدراهم التي لا تنهاى قبل ذلك الدرهم ، فيكون وجود الحركة لذلك في هذا الزمان مثلا مستحالة كما استحال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين للشخص ، وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلا لتوقفنا على وجود آبائنا قبلنا لانهاية لهم وتوقف الزرع على بذور قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالغيان ، ومثال ما ادعيناه نحن في نعيم الجنة كما لو قال الملتزم لأعطي فلانا درهما في زمن الا وأعطيه درهما بعده وهكذا الى آخر ، فهذا لا ريب لعادل في جوازه إذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتدائه ، فإذا كان ممن

من أفراد النعيم يقع بعد الآخر مماثل لما وقع منها قبل الآخر (قوله وهي ممكنة ضرورة) حال من أمثال ما وقع ، وفيه أن ما بعد الآخر صار مستحيل الوجود لأن الآخر واجب عقلا ، وحينئذ فلا خصم أن يمنع إمكانها وضرورتها إلا أن يقال قوله وهي ممكنة : أى ثبت إمكانها بالأدلة فهي نظرية ابتداء ضرورية انتهاء (قوله من المحال) أى لذاته (قوله يستبين) السنين والتاء زائدتان (قوله مطابق لهذا المثال) فيه أن هذا المثال غير مطابق لما قالوه لأن الاعطاء في المثال متوقف ، وما قالوه في الحركات اتفاق من غير أن تتوقف اللاحقة على السابقة . ويجب أن التوقف في الحركات حاصل أيضا ، وهم وإن لم يصرحوا به ، لكنه لازم لهم ضرورة أن الحركة يتوقف وجودها على محل ، وقد قالوا يقدم هذا المحل وأنه لا ينفك عن الحركات ، فلزم أن كل حركة تتوقف على حركة قبلها وهكذا (قوله فالحركة) مبتدأ خبره نظير (قوله وكذا يلزم) أى على وجود حوادث لا أول لها (قوله أن يكون الخ) المناسب أن يقول عدم حركة هذا اليوم التي هي موجودة ، لأن الكلام في التسلسل في الحركات ، وحينئذ فاللازم هو عدم حركة الخ . وأما استحالة وجودنا ووجود سائر الحيوانات ، فهو لازم من شيء آخر ادعوه ليس الكلام فيه ، وهو أنه ما من شخص إلا وقبله شخص (قوله لتوقفنا الخ) فتوقف وجود الانسان على وجود آبائنا قبله لا تفرغ يلزم عليه أن لا يوجد الانسان لتوقفه على ما لا يفرغ ، وتوقف وجود النبات على وجود بذور قبله لا يفرغ يلزم عليه أن لا يوجد لتوقفه على ما لا يفرغ (قوله ولا خبر) بضم الخاء كإروى عن المصنف معناه العلم ، وهو لا يناسب هنا إلا أن يقال أراد به المخبر : أى لا يخبر بفضيحتهم مثل الغيان ، بل العيان أقوى (قوله ومثال ما ادعيناه) المناسب

لا يمرض لئله خلف في وعده ولا موت لذاته ولا يحجز يمنع نفوذ قدرته وإرادته ، فإنا نقطع بوقوع ذلك منه أبداً ونؤمن به ، وليس ذلك إلا بالله مولانا جل وعلا ، فهذا المثال لا تخفى مطابقتها لما ادعيناه في نعيم الجنة للمؤمنين ، ولأما ندعيه في عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم من الطبائعيين وسائر الكافرين ، نسأله سبحانه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يارب العالمين .

(ص) وأيضا يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يقارن الوجود الأزلي عدمه .

(ش) هذا وجه ثان لا بطل حوادث لا أول لها ، وتقريره أن تقول لو كانت الحوادث لا أول لها لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه ، وبيان الملازمة أن كل حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لا أول له ، وتلك العدمات كلها مجتمع في الأزل إذ لا ترتيب فيها ، وجنس الحوادث أزلي أيضا لأنها لا أول لها ، وذلك الجنس لا يتحقق وجوده إلا في حادث من أفرادها ، فيلزم أن يكون ذلك الحادث أزليا . لكن عدمه السابق عليه أيضا أزلي لما سبق أن عدم كل حادث أزلي ، فقد لزم مقارنة وجود الشيء لعدمه ، لأنهما أزليان معا واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال على الضرورة ، وفيه أيضا مصاحبة السابق ،

لما سبق أن يقول ومثلوا لما ادعيناه (قوله وأيضا يلزم الخ) لكن المقارنة باطلة فبطل وجود حوادث لا أول لها وثبت أن لها أولا (قوله الأزلي) صفة للوجود (قوله عدمه بالرفع) فاعل يقارن ويصح نفسه ورفع وجود على الفاعلية (قوله وجه ثان) بل هو ثالث ، والأول فراغ مالا يقناهي عددا قبل الموجود الآن . والثاني لزوم عدم ماهو محقق الوجود ، وكل منهما باطل كما تقدم (قوله لزوم الخ) أي لكن التالي باطل فبطل المقدم (قوله وبيان الملازمة الخ) الملازمة امتناع انفكاك الشيء عن الشيء : أي وبيان امتناع انفكاك التالي عن المقدم (قوله وتلك العدمات الخ) هذا لا يسلمه الخصم إلا لو فرضنا زمانا يتخلو عن الوجود ، وهو لا يقول بذلك ، بل يقول : ما من حادث إلا وقبلة حادث إلى غير نهاية . ثم ان قوله : وتلك الخ توطئة لقوله فيلزم الخ (قوله إذ لا ترتيب فيها) أي في العدمات المجتمعة في الأزل بحيث يتقدم بعضها على بعض ، ولو قال إذ لا ترتيب فيه : أي الأزل لكان أحسن لأن عدم الترتيب في العدمات سببه عدم الترتيب في الأزل (قوله أيضا) أي كما أن العدمات أزلية : أي غير مسبوقة بوجودات (قوله فيلزم أن يكون ذلك الحادث) أي الذي هو من أفرادها (قوله أزليا) لأن الجنس أزلي ولا تحقق له إلا في فرد من أفرادها وما تحقق فيه الأزلي يلزم أن يكون أزليا (قوله لكن عدمه) أي عدم ذلك الفرد الذي تحقق فيه الجنس (قوله أيضا) أي كما أن وجوده أزلي (قوله فقد لزم الخ) تفريع على بيان الملازمة (قوله واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال) هذا في قوة استثنائية حذفها الشارح ، وحينئذ فهذا مرتبط بقوله أولا لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه ، ويسمح أن يجعل هذه مقدمة كبرى حلية ، وقوله : أولا لو كانت الحوادث لا أول لها لزم اجتماع الوجود الأزلي مع عدمه مقدمة صغرى شرطية فعلى هذا يكون الذي ذكره الشارح قياسا اقترانيا من الشكل الأول مركبا من شرطية وحملية (قوله وفيه) أي في كون الحوادث لا أول لها (قوله أيضا)

وهو العدم المسبوق وهو الوجود الحادث ، وفيه الجمع بين متناقضين وهو الحدوث والأزلية فإن قالوا لانسلم أن العدم يصاحبه شيء من الحوادث ، بل العدم قبل جميعها لزم أن يكون لجميع الحوادث أول وهم يقولون لا أول لها ، هذا خلف ونهافت في القول ، ويلزمهم وجود سابق ومسبق في الأزل وذلك لا يعقل .

(ص) وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العديدين من وجوب المساواة أو نقيضها .

(ش) هذا طريق ثالث لا يبطل حوادث لا أول لها ، ويسمى هذا البرهان برهان القطع

أى كما فيه ما تقدم من مقارنة وجود الشيء لعدسه (قوله وهو العدم) أى الأزل لذلك الفرد (قوله وهو الوجود) أى للفرد الذى تحقق فيه الجنس (قوله وفيه) أى ما ذكر من المصاحبة (قوله الجمع الخ) للخصم أن يقول ان الموصوف بالأزلية غير الموصوف بالحدوث لأن الموصوف بالحدوث الأشخاص والموصوف بالأزلية الأجناس ، ويستند فلا تناقض لعدم الاتحاد (قوله وهو) الأولى وهما : أى المتناقضان ولعله أفرد باعتبار ما ذكر (قوله فإن قالوا لانسلم الخ) أى حتى يلزم عليه الجمع بين متناقضين وهما الحدوث والأزلية وهذا وارد على قوله : وفيه أيضا مصاحبة الخ (قوله ويلزمهم الخ) هذا لازم ثالث فالأولى ذكره عقب الأول والثاني أعنى قوله لزم مقارنة الخ ، وقوله : وفيه أيضا الخ ولبس معطوفا على قوله لزم أن يكون الخ : أى ويلزمهم على القول بوجود حوادث لا أول لها وجود الخ لأن العدم سابق ، وقد قلنا انه صاحب الوجود الذى هو مسبوق ولا يتكرر مع قوله : وأيضا الخ لأنه اعتبر أولا اجتماع السابق والمسبوق باعتبار ما بينهما من التنافي والتناقض وهنا اعتبر وجود السابق والمسبوق في الأزل باعتبار أن الأزل لا يتعقل فيه سابقة ومسبوقية وترتيب (قوله وأن يستحيل الخ) حاصله أن العديدين إما أن يكونا متساويين أولا فلو وجدت حوادث لا أول لها للزم انتفاء وصف العديدين بالمساواة والأكثرية والأقلية واللازم باطل فكذلك الملزوم ، وبيان الملازمة أنك إذا أخذت سلسلة من حركات الفلك واعتبرت من الطوفان مثلا منسجبة إلى الأزل واعتبرتها بذاتها من الآن منسجبة إلى الأزل أيضا كان المأخوذ حينئذ سلسلتان متغيرتان لأن الأولى جزء الثانية والجزء يغير كاه ، فإذا شرعت في التطبيق بين هاتين السلسلتين وصرت تأخذ حركة من الطوفانية مبتدئا بحركة زمن الطوفان وفي مقابلتها حركة من الآنية مبتدئا من الحركة الواقعة الآن وأنت نازل فيما مضى إلى الأزل فبالضرورة لا تنتهى لحد إذ هى حوادث لا أول لها ، وحينئذ فالمساواة بين السلسلتين مفقودة لأن الآنية تزيد على الطوفانية بحركات من الطوفان إلى الآن وكذلك الأقلية والأكثرية مفقودة لعدم فناء إحدى السلسلتين قبل الأخرى الذى هو شرط في تحقق الأقل والأكثر وانتفاء المساواة والأقلية والأكثرية عن العديدين محال لما فيه من ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضه ، وحينئذ فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيل أيضا (قوله عند تطبيق ما فرغ منها) أى الحوادث ، والمراد بما فرغ منها ما اعتبرناه ناقصا بدون الزيادة كالسلسلة الطوفانية ، والمراد بالتطبيق ملاحظة المقايسة بين السلسلتين بالقلب بأن يلاحظ أن كل حركة من إحدى السلسلتين في مقابلة حركة من السلسلة الأخرى (قوله برهان القطع) لأنه

والتطبيق وتقريره أن تقول لو وجدت حوادث لا أول لها لازم أن يوجد عددان متغايران ، وليس أحدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له ، والتالى باطل على الضرورة لما علم من وجوب إحدى النسبتين بين كل عددين ، فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها باطلا ، وبين الملازمة أننا لو نظرنا عدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الأزل مع عددها من الآن مثلا الى الأزل . لكان عددين متغايرين على الضرورة ، ويستحيل بينهما المساواة لتحقيق الزيادة في أحدهما ، والشئ دون زيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد زيادة ، ويستحيل أيضا أن يكون أحدهما أكثر من الآخر لعدم تناهي أفراد كل واحد منهما ، فلا يفرغ أحدهما بالعد قبل الآخر ، وحقيقة الأقل ما يصير عند العد فانيا قبل الآخر والاكثر ما يقابله ، ونحن لو فرضنا الآن شخصين أحدهما يعد الحوادث من الطوفان الى الأزل والآخر يعدها من الآن الى الأزل لاستحال على مذهبه أن ينفي أحد العددين بالعد قبل الآخر ، فيمتنع أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ، فقد اتضح لك أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة فتولى وأن يستحيل معطوف على أن يقارن الذى هو فاعل يلزم ، والضمير المحرور في منها يعود على الحوادث وبدون زيادة حال من فاعل فرغ . وقوله : على نفسه يتعلق بتطبيق والتطبيق جعل شئ على شئ . والمراد هنا نظر أحد العددين مع الآخر وما الموصولة في قولى ما علم فاعل يستحيل ، والمطبق من الحوادث نظيره في مثالنا ما فرضناه من عدد الحوادث من زمن الطوفان الى الأزل ، والمطبق عليه ما فرضناه من عدد الحوادث من الآن الى الأزل ، وهو في الحقيقة عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه ، وهو ما من الطوفان الى الآن ولأجل قطعنا في هذا

اعتبر فيه قطع إحدى السلسلتين عما بعدها من الحوادث كالسلسلة الطوفانية فانها اعتبرت من الطوفان الى المانهاية له وقطعناها عما بعدها من الحركات لأجل أن نحصل سلسلة أخرى من الآن الى المانهاية له ، وقوله : والتطبيق : أى لا أننا اعتبرنا فيه التطبيق بين السلسلتين (قوله متغايران) أى تغايرا حقيقيا لأن الجزء يفاير كاه أو اعتباريا لأن هذه السلسلة وهى الآتية عين الأخرى وهى الطوفانية غير أنهما مختلفان باعتبار زيادة الآتية على الطوفانية من الطوفان الى الآن (قوله وليس أحدهما أكثر من الآخر) أى ولا أقل ولم يصرح به لانه لازم لنى المساواة والاكثرية ثم ان هذا مبنى على أن المراد بالأقل ما يصير فانيا عند العد قبل الآخر والاكثر مقابله ، وللخصم أن يقول الأقل ما كان غيره أكثر منه ولو لم يحصل له فراغ قبل ذلك النبر عند العد والاكثر ما زاد على غيره ولو لم يحصل له فراغ عند العد بعد ذلك الغير ، وحيث قد وجدت المفاضلة بين السلسلتين ، وحيث فالملازمة الشرطية في قولكم لو وجدت حوادث لا أول لها لازم أن يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ممنوعة ولذا قرره السعد بوجه آخر لا يرد عليه ما ذكر وسيأتى (قوله في أحدهما) هو السلسلة الآتية (قوله والشئ الخ) هو السلسلة الطوفانية (قوله أحدهما) هو السلسلة الآتية (قوله جعل الخ) غير مراد هنا ولذا قال ، والمراد الخ (قوله والمطبق الخ) الأنسب أن يكون ما جعله مطبقا عليه وما جعله مطبقا عليه مطبقا لأن الملاحظ تطبيقه إنما هو ما فرض طويلا (قوله ولأجل قطعنا الخ) أى لأجل

البرهان المطبق عن زيادة حوادث لينظره مع نفسه بعد زيادتها سمي برهان القطع والتطبيق .
(ص) وأن يصح في كل حادث ثبوت حكم بفرغ الملائمة له قبله ، وهكذا لا إلى أول في
الأحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ ، فيلزم أن يسبق أزل

قطعنا المطبق بالفتح عن الزيادة بسبب ملاحظة السلسلة من الطوفان فبسبب ملاحظتنا له من
الطوفان قد قطعناها عما بعدها ليحصل سلسلة أخرى من الآن إلى مالا نهاية ، وفي كلام الشارح
حذف الماطف والمطوف : أي ولاجل قطعنا وتطبيقنا الخ يسمى الخ . واعلم أن برهان القطع
والتطبيق إنما يدل على استحالة حوادث موحودة لا أول لها ، وأما أمور اعتبارية لا أول لها فلا
ضرر فيه لأن الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع الاعتبار كما أنه لا ضرر في ثبوت أمور اعتبارية
لا تنتهي باعتبار الآخر كما في العدد فانه أمر اعتباري ولا ينتهي بمعنى أنه لا يقف على حد بحيث
لا يتصور فوقه غيره ، وكذا لا ضرر في ثبوت حوادث وجودية لا تنتهي بحسب الآخر كما في نعيم
الجنة ومعومات الله ومقدوراته فانها لا تنتهي بمعنى أنها لا تقف على حد وإن كان كل ما وجد منها
بالفعل متناه .

﴿ تنبيه ﴾ قرر السعد برهان القطع والتطبيق على طريق أخرى غير التي ذكرها الشارح
ولا يرد عليها ما تقدم . وحاصلها أن تقول لو وجدت حوادث لأول لها لا يمكن أن يفرض سلسلة
من الطوفان إلى الأزل ومن الآن سلسلة أخرى كذلك ، فإذا فرضنا ذلك وطبقنا بينهما وصرنا
نأخذ حركة من إحدهما وتقابل بها حركة من السلسلة الأخرى وهكذا مستمرين ونازلين إلى
الأزل فلا يخلو حال هذه الطوفانية من أمرين فاما أن لا تنفرغ ولا تقف على حد ، بل كلما أخذنا
واحدة من الآنية نجد في مقابلتها واحدة من الطوفانية وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة
الزائد للناقص وهو محال ، وإن باطل اللازم وهو مساواة الزائد للناقص بطل الملزوم وهو وجود
حوادث لا أول لها ، واما أن تنفرغ الطوفانية وتقف عند حد بأن اتفق أننا أخذنا واحدة من
الآنية فلم نجد في مقابلتها واحدة من الطوفانية ، فنقول ان الآنية قد زادت على الطوفانية التي
قد تنهت ، والزيادة إنما هي بقدر متناه والزائد بمتناه فليزم من هذا أن مالا أول له له أول
وهذا تنهات باطل ، فالملزوم وهو وجود حوادث لا أول لها باطل (قوله وأن يصح الخ) حاصل
هذا الدليل أن تقول لو وجدت حوادث لا أول لها لزم اما سبقة الأزل على الأزل أو صيرورة
ما ينتهي لا ينتهي بزيادة واحد لكن اللازم باطل فبطل الملزوم (قوله في كل حادث) في بمعنى
عند (قوله بفرغ) متعلق بحكم (قوله ما) أي حوادث كالحركات (قوله قبله) متعلق بفرغ
والضمير للحوادث (قوله وهكذا الخ) أي ويستمر الأمر في الأحكام هكذا لا إلى أول بأن يقف
عند كل حادث كالحركة حكم بأنه مضي قبلها حركات لانهاية لها ، ثم ان قوله لا إلى أول يبين لقوله
وهكذا ، وقوله : وهكذا يعني عنه قوله : وأن يصح الخ لأنه شامل لأي حادث كان ، وقوله : في
الأحكام الأولى الحوادث ويلزمها أن لا أول للأحكام ولعله عبر بالأحكام لأجل قوله ومن لازمها الخ
(قوله ومن لازمها) أي تلك الأحكام الخاصة عند كل حادث بفرغ حوادث لا أول لها قبله
(قوله سبق محكوم عليه) هو الحوادث (قوله أزل) هو جنس الحوادث المحكوم عليها

أزليا وإن أُجيب بالنهاية في الأحكام لزم أن ما ينتهي لا ينتهي بزيادة واحد .
 (ش) هذا طريق رابع أيضا للرد على الفلاسفة ، وتقريره أن نقول : لو وجدت حوادث لا أول لها لزم أن يصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ مالا نهاية له ، والملازمة ظاهرة لأن صحة الحكم تتبع صحة المحكوم به ، والمحكوم به وهو فراغ مالا نهاية له قبل كل حادث صحيح على أصلهم فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة . لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك ، فيكون ملزومه ، وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمه ، فالحوادث إذن كلها لها أول ولا وجود لنفسها ولا لشيء منها في الأول وهو المطلوب ، وبيان استحالة وجود ذلك الحكم أنه لو وجد لم يخل : إما أن يكون له أول أولا ، والثاني باطل بقسميه ، فالملزوم وهو وجود الحكم باطل أيضا والملازمة ظاهرة . وأما بطلان الثاني فأنما يستبين ببطلان كل واحد من قسميه ، فنقول : أما كون الحكم لا أول له فباطل لأن من ضرورة هذا الحكم أن يسبق

(قوله أزليا) هو جنس الأحكام (قوله وإن أُجيب) أي عن سبق الأزلي للأزلي الذي ألزموا به (قوله بالنهاية في الأحكام) أي وأنها ليست بأزلية بل لها مبدأ كألف حركة ماضية اعتبر نهايتها من الآن ، فيصح الحكم عند نهاية هذه الحركات الألف : أعني حركة اليوم الحاضر أنه انقضى قبلها حركات لانهاية لها ، ويصح الحكم كذلك عند حركة البارحة وكذلك عند حركة اليوم الذي قبله وهكذا إلى مبدأ الحركات الألف فلا يكون جنس تلك الأحكام أزليا فلا يلزم سبق أزلي أزليا (قوله لزم أن ما ينتهي) كالحركات التي قبل الحركة التي هي مبدأ الألف في الفرض الآتي في كلام الشارح ، وقوله : بزيادة واحد : أي وهو الحركة التي هي مبدأ الألف (قوله أيضا) الأنسب تأخيرها بعد قوله للرد على الفلاسفة لأن ما تقدم من الطرق ليس رابعا (قوله ظاهرة) أي ليس فيها خفاء شديد ولما كان فيها أصل الخفاء أتى بقوله لأن صحة الخ تنبئها لأن الأمور الضرورية قد ينبئ عليها إذا كان فيها نوع خفاء (قوله قبل كل حادث) أي قبل كل حركة في الفرض الآتي (قوله على أصلهم) أي قاعدتهم من وجود حوادث لا أول لها (قوله ضرورة) أي وجوبا ، وليس المراد بها ماقابل النظري (قوله لكن هذا الحكم) أي عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لا أول لها (قوله لما نذكره) أي من قوله وبيان الاستحالة الخ (قوله ولا وجود لنفسها الخ) هذا قد علم من قوله قبل لها أول فهو نأ كيد له . (قوله ذلك الحكم) أي الحكم عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله لو وجد) أي الحكم (قوله أولا) أي أولا يكون له أول ولا واسطة بين الأمرين (قوله وهو وجود الحكم) أي عند كل حادث بأنه فرغ قبله حوادث لانهاية لها (قوله والملازمة ظاهرة) إذ لا واسطة بين الأولية وعدمها (قوله يستبين) أي بيقين ويظهر (قوله أما كون الحكم الخ) لف ونشر مشوش (قوله لأن من ضرورة هذا الحكم الخ) أي من لازمه الضروري أن يسبق الخ . وحاصله أنه إذا كان الحكم لا أول له بحيث يقال ما من حكم إلا وقبلة حكم لزم من ذلك أن كل حكم تقدمه محكوم عليه لأن وجود الحكم فرع وجود المحكوم عليه فيكون المحكوم عليه أيضا لا أول له فإما من محكوم

كل فرد من أفراد حوادث ليحكم عليها بالانقضاء ، فيلزم أن يسبق جنس المحكوم عليه وهو أزلى جنس الحكم وحال هو أزلى أيضا ، وسبق الأزلى على الأزلى محال على الضرورة ، وأما كون الحكم له أول فباطل أيضا لأنه يلزم عليه أن يوجد عدد متناه في نفسه . لكن زدنا عليه واحدا فصار الجميع غير متناه ، وبطلان هذا اللازم ظاهر ، لأن زيادة الواحد على عددا ما ز يادة شيء متناه ، والفرض أن المزيد عليه متناه أيضا ، فيكون مجموعهما متناهيا ضرورة ، فالحكم بأن المجموع غير متناه واضح البطلان . وأما بيان لزوم هذا المحال على تقدير انتهاء الحكم فلنفرض مثلا على أصلهم يتضح فيه ذلك ، وذلك أن يفرض في حركة البتة مثلا وجود حكم في يومنا هذا بانقضاء ما لا نهاية له من الحركات قبله . ثم كذلك حكم آخر في الحركة التي تلي حركة يومنا هذا قبله ثم هكذا ما تواتر الأحكام ، فإن فرض تواليا أبدأ بحيث لا أول لها حال ، وقد عرفت أن الحركات المحكوم عليها بالانقضاء سابقة أبدا على الزمان الذي يوجد فيه الحكم عليها فهو القسم الأول من قسمي التالي الذي بينا أنه يلزم عليه سبق أزلى ، وهو جنس الحوادث المحكوم عليها على أزلى وهو جنس الحكم عليها بالانقضاء ، وإن فرض أن الأحكام انقطعت بحيث كان لها أول فهو القسم الثاني من قسمي التالي الذي قصدنا الآن بيان بطلانه فلنفرض أن تلك الأحكام تواتر

عليه إلا وقبله محكوم عليه فيكون هنا أصرا أن أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه ويلزم سبق الثاني على الأول لكن سبق الأزلى على الأزلى محال (قوله كل فرد) مفعول مقدم وحوادث فاعل مؤخر (قوله فيلزم الخ) إنما فرض الكلام في الجنسين لأنهما الأزليان عند الخصم . وأما الأشخاص فهي حادثه اتفاقا (قوله وسبق الأزلى الخ) للخصم أن يقول إنما يكون محالا إذا كانت السببية زمانية لأنها تنافي الأزلية ، وسببية جنس المحكوم عليه ذاتية لانتافي الأزلية (قوله عدد متناه في نفسه) أي وهو الحركات التي قبل الحركة التي هي قبل مبدإ الألف (قوله واحدا) هو الحركة التي قبل مبدإ الألف (قوله بان المجموع) أي المزيد والمزيد عليه كالحركة التي قبل مبدإ الألف والحركات التي قبلها (قوله وأما بيان الخ) مقابله أما محذوف : أي أما بيان لزوم المحال على تقدير عدم انتهاء الحكم فقد علم . وأما بيان الخ (قوله هذا المحال) هو أن ما يقتضاه صار لا يقتضاه زيادة عدد متناه (قوله فلنفرض مثلا) قد بين فيه اللازم الأول والثاني فهو أعم من قوله : وأما بيان الخ (قوله على أصلهم) أي من وجود حوادث لا أول لها (قوله في حركة الفلك) أي عند حركة النلك في يومنا هذا (قوله قبله) ظرف للحركات : أي قبل يومنا هذا : أي قبل حركته (قوله قبله) متعلق بتلي فالمراد تلييه من جهة الماضي (قوله في الحركة) أي عند الحركة التي تلي يومنا هذا (قوله ثم هكذا الخ) الأولى ثم هكذا تفرض أحكاما ما تواتر الحركات فالأحكام تابعة لها (قوله تواليا) أي الأحكام (قوله على الزمان الخ) فهي سابقة على الحكم عليها حينئذ (قوله فهو) أي فرض تواليا أبدا (قوله انقطعت) أي بالعدم (قوله بحيث كان لها أول) أي ويعتبر ذلك الأول فيما مضى . كما فرضنا أن الألف آخرها معتبر من الآن وأولها فيما مضى (قوله فهو) أي فرض أن الأحكام

على الوجه السابق الى تمام ألف حركة مثلا حكم عندها أنه فرغ قبلها من حركات الفلك مالا نهاية له ثم انقطع الحكم بحيث لم يحكم عند الواحد وألف بأنه فرغ قبلها مالا نهاية له من الحركات ، فيلزم على هذا أن يكون ما قبل الواحد وألف من حركات الفلك عددا متناهيا ، إذ لو كان غير متناه لما انقطع الحكم عليه بذلك كما لم ينقطع فيما دونه . لكن قد حكم عليه عند تمام الألف مجموعا الى الحركة الواحدة التي تلي الألف قبلها بعدم النهاية ، إذ الفرض أن أول الأحكام الحكم الذي وجد عند تمام الألف ولا حكم قبله ، فتمحض أن عدم النهاية المحكوم به على مجموع الحركات التي قبل الألف انما جاء من الزيادة فيها للحركة الواحدة التي تلي الألف قبلها ، بل وعدم النهاية للحركات في سائر الأحكام تقول ان سببه زيادة هذه الحركة الواحدة فيها ، لأن ما قبل هذه الحركة متناه ، والالوجد الحكم عليه بعدم النهاية والمرض وجوب انقطاعه وما بعدها متناه أيضا ، إذ أعلاه ألف حركة ولا ريب أنها متناهية ، فاذن لا سبب لعدم النهاية في جميع الأحكام إلا لازيادة تلك الحركة الواحدة ، فقد لزم أن ما ينتهى ، وهو ما قبل تلك الحركة الواحدة وما بعدها من الحركات صار لا ينتهى بسبب زيادة حركة واحدة فيه ، وهي الحركة التي تلي الألف قبلها ، وان شئت فاقصر على ذكر ما قبل هذه الحركة فإنه ينتهى ، وقد صار لا ينتهى عند زيادة تلك الحركة عليه ، وهو أقرب وأظهر ، والله أعلم ، ولا يخفى عليك إجراء مثل هذا في سائر ما قالوا به من حوادث لا أول لها

قد انقطعت (قوله على الوجه السابق) أى عند قوله أولا فلنفرض مثالا الخ وذلك بأن نفرض عند وجود حركة الفلك في يومنا وجود حكم بأنه فرغ قبل تلك الحركة حركات لانهاية لها ثم نفرض عند وجود الحركة الحاصلة في الأمس وجود حكم آخر ، وكذا في حركة اليوم التي قبله وهكذا الى تمام الخ (قوله ثم انقطع الحكم) أى عند التي قبل الألف (قوله بذلك) أى بالفراغ عند الواحد (قوله فيما دونه) أى دون حركة الواحد وهو حركات الألف (قوله عليه) أى ما قبل الواحد (قوله عند الخ) أى عند الحكم على تمام الألف والظرف متعلق بقوله : حكم عليه (قوله مجموعا) حال من الضمير الجورر (قوله قبلها) حال من الواحدة : أى حالة كونها قبل الألف من جهة الماضي (قوله على مجموع الحركات الخ) أى الشامل للواحدة التي قبل الألف ولما قبلها (قوله قبلها) أى حالة كون تلك الواحدة الوالية للألف قبلها (قوله بل الخ) أى بل تقول ان عدم النهاية للحركات في كل فرد من أفراد الألف حكم بسببه الخ (قوله لأن الخ) المراد القبلية من جهة الماضي (قوله انقطاعه) أى عند الحركة التي قبل الألف (قوله إلا زيادة تلك الحركة) أى على ما بعدها (قوله وهو ما قبل تلك الحركة) الخ هذا على أن ما في قول المصنف ما ينتهى مصدوقها ما قبل الواحدة الزائدة وما بعدها وهو الألف ، وأما قوله وان شئت فاقصر الخ فهو على أن مصدوقها ما قبل الواحدة الزائدة (قوله وهو أقرب) لعدم اعتبار كثرة العدد فيه (قوله وأظهر) أى من جهة أنه هو المتنازع في تناهيه لسكون الحركة المزبونة وسيلة لعدم تناهيه ، وأما الألف الأخيرة فهي منحصرة بالضرورة وليست محل النزاع (قوله في سائر ما قالوا به) أى ان كل ما قالوه في العالم السفلى من كونه حوادث لا أول لها يجري فيه هذا البيان

وبعد هذا البيان لا يبقى عليك إشكال في لفظ العقيدة ، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(ص) فصل : ثم نقول : يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما : أى غير مسبوق بعدم وإلا لافتقر إلى محدث ، وذلك يؤدى إلى التسلسل ان كان محدثه ليس أثراله أو إلى الدور ان كان ، والتسلسل والدور محالان لما فى الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد . وفى الثانى من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها .

(ش) اعلم أن القدم يطلق فى مقتضى اللسان بأزاء معينين ، يطلق

كما جرى فى حركات الأفلاك (قوله وبعد هذا البيان الخ) لا يخفى عليك البحث السابق فى محالية سبق الأزل الأزلى (قوله العقيدة) أى المثلن .

(قوله : فصل)

أى فى صفة القدم (قوله ثم نقول الخ) ثم للترتيب الذكرى والمعنوى أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن ما تقدم فيه اثبات وجود الصانع ، وما هنا فيه اثبات لصفاته ، وقدم الكلام على صفات السلوب لأنها من باب التخلية بانتهاء المعجزة ، وقدم القدم والبقاء لأنهما يدلان على ما بعدهما فهو كتقديم الدليل على المدلول ، ولهذا المعنى قدم القدم على البقاء لأن من ثبت قدمه استحال عدمه ، والنون فى نقول للمتكلم ومعه غيره من أهل السنة لأن هذا القول ليس مبتكرا للمصنف (قوله لذاتك) أى جسمك وروحك^٢ (قوله ولسائر العالم) أى ماعدا ذاتك (وإلا الخ) أى وإلا يكن قديما ، بل كان حادثا لافتقر الخ إشارة الى قياس شرطى حذف استثنائته ، وتركيبه لو لم يكن قديما لافتقر الى محدث لكن افتقاره الى محدث باطل فبطل المقدم وهو لم يكن قديما وثبت نقيضه وهو أنه قديم وهو المطلوب ، فهذا من قبيل برهان الخلف وهو المنبث للمطلوب بإبطال نقيضه (قوله وذلك) أى افتقاره إلى محدث (قوله محدثه) أى محدث صانع العالم (قوله ليس أثراله) أى للصانع : أى لامباشرة ولا بالواسطة (قوله ان كان) أى محدث صانع العالم أثرا للصانع : أى مباشرة أو بواسطة (قوله من فراغ الخ) أى من انتهاء مالا نهاية له ، وذلك باطل لما فيه من الجمع بين النقيضين ، وللخصم أن يقول ان النهاية من جهة المستقبل وعدمها من جهة الماضى فلم تتحد الجهة حتى يلزم التناقض (قوله بالعدد) أى واحدا بعد واحد مبتدأ من جانب الماضى إلى الصانع الأخير الذى صنع العالم مباشرة (قوله سابقا على نفسه الخ) وذلك لأن الشخص من حيث انه خالق للغير الخالق له فهو سابق على نفسه ، ومن حيث انه مخلوق للغير المخلوق له فهو مسبوق على نفسه (قوله فى مقتضى اللسان) فى سببية واللسان هو اللغة (قوله بأزاء معينين) لكن أحدهما وهو ما توات على وجوده الأزمنة حقيقية عند اللغويين مجاز عند المتكلمين ، والثانى وهو مالا أول له حقيقة عند المتكلمين مجاز عند اللغويين ولكن قوله : بأزاء معينين يفيد بظاهره أنه مشترك عند أهل اللغة مع أنه ليس كذلك

على ما تواتر على وجوده الأزمنة ، وكرر عليه الجديدان الليل والنهار ، ومنه قوله تعالى - كالمرجون القديم ، وبهذا الاعتبار يقال : أساس قديم وبناء قديم - وهذا الاعتبار مستحيل في حقه جل وعلا إذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نسبة للزمان الى وجوده ألبة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة ، فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لتجدد : أى حادث لحادث كقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا ، فتبوتة فرع وجود حادثين مقترني الوجود لأنه نسبة بينهما ، والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد في الأزل فلا زمان ، والتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال ، فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الإطلاق في الأزل وفيها لا يزال ، واما عبارة عن حركات الأفلاك وما يرجع اليها من الساعات وأجزائها

(قوله على ما تواتر الخ) هذا تفسير للقديم وكلامنا في القدم فالأولى على توالى أزمنة على وجود الشيء (قوله الأزمنة) أى سنة فأكثر، وان صدقت الأزمنة في كلامه على أقل من ذلك (قوله وكرر الخ) أراد بالكرر تكرار المرور : أى ومرت عليه الجديدان : أى الليل والنهار مرارا عديدة إذ من كثر عليه الليل والنهار مرة ليس بقديم خلافا لظاهر كلام الشارح (قوله ومنه الخ) الأولى تأخير عن قوله وبناء قديم لأنه يكون كالدليل لقوله وبهذا الاعتبار يقال الخ (قوله كالمرجون القديم) أى مثل سباطة البسح التي تعاقبت عليها الأزمنة حتى اعوجت واصفرت (قوله وبهذا الاعتبار) أى إطلاق القدم على ما تواتر على وجوده الأزمنة والباء سببية (قوله وهذا الاعتبار) أى المعنى المعبر في تعريف القدم وهو توالى الأزمنة على وجود الشيء (قوله زمانيا) أى تتوالى عليه الأزمنة (قوله ولانسبة للزمان إلى وجوده) يعنى أن وجوده لم يتغير بالزمان كوجود الحوادث فلا يقال ان وجوده منذ ألف سنة مثلا إذ وجوده قبل الزمان وبعده ومنه (قوله إذ الخ) علة مقدمة على معلولها أعنى قوله فيكون الخ ، وقوله : هو : أى الزمان ، وقوله : من صفات المحدث بفتح الدال : أى من شأنه ، وقوله : فان الزمان الخ بيان لكون الزمان من صفات المحدث (قوله عن مقارنة متجدد) أى موهوم لمتجدد : أى معلوم ، فالزمان عبارة عن نفس المقارنة ، وقيل الزمان المتجدد المعلوم المقتر به المتجدد الموهوم (قوله كقارنة الخ) السفر مجهول وطلوع الشمس معلوم وتلك المقارنة هي نسبة المتجددين (قوله فتبوتة) أى الزمان الذي هو المقارنة المذكورة (قوله يتأخر وجودها الخ) المراد التأخر في التعقل (قوله عن وجود المنتسبين) مراده بالمنتسبين مجرد الذاتين وإلا فهذا الوصف انما جاء بعد الانتساب (قوله فلا زمان) أى في الأزل (قوله فنسبة الخ) تفرع على قوله : ولا متجدد الخ ، وعلى قوله : والتجدد الخ على طريق اللف والنشر المرتب ، فقوله وفيها لا يزال مفرع على قوله : والتجدد الخ ، وقوله : قبله محال على الإطلاق في الأزل مفرع على قوله : ولا متجدد الخ (قوله محال) لأن الزمان مقارنة متجدد لمتجدد ، ووجود المولى الآن غير متجدد فلا يعقل وصفه بالمقارنة ، وحيفئذ فلا يتصف وجود المولى بكونه مقارنا لمتجدد آخر إذ لا تقوم المقارنة إلا بمتجددين (قوله عن حركات الأفلاك) المراد جنس الأفلاك ، وهو الفلك الأعظم وهو العرش (قوله وما يرجع إليها) أى الحركة من رجوع الأجزاء للكل ، لأن الزمن الذي هو الحركة معتبر على أنه هيئة اجتماعية (قوله وأجزائها) هي الدرج

وتعاقب الليل والنهار إذ الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق ، والنهار عبارة عن ظهورها فوق الأفق ، وذلك في الحقيقة عبارة عن سير الفلك الأعظم معدل الليل والنهار بها تحت الأفق أو فوقه على ما نزع الفلاسفة ، والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة : أي خمسة عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية قسموا الفلك بها اصطلاحا ، والزمان بهذا المعنى هو الوجود كثيرا في تعاريف أهل العادات ، ولا شك في انعدام الزمان بهذا المعنى أيضا في الأزل إذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ماسوى الله جل وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى ، لأنه إنما يمر على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن في جوفها حتى تمر عليه الأزمنة من الساعات والليال والنهار ، وفصول السنة وأشهرها بحسب تحرك الأفلاك فوقه وتحتة وظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق وغيبها وانخفاضها تحت الأفق لتقيد بذلك أعراضه المتجددة

(قوله وتعاقب الليل الخ) من إضافة العسفة للموصوف ، لأن الذي يكون جزءا للزمان ويرجع إليه إنما هو الليل والنهار لأنهما عبارة عن دور الفلك دورة كاملة لا التعاقب بمعنى التوالي والتتابع (قوله عبارة عن مغيب الخ) أي عن مقدار غيبوبة الخ ، وكذا يقال في النهار لأن الليل والنهار من أجزاء الزمان الذي هو الحركة ، وليسا عبارة عن الحدث : أي الغيب والظهور (قوله وذلك) أي ما ذكر من الليل والنهار (قوله في الحقيقة الخ) أي وأما ما قلناه في معانيه فلي طريق التسامح (قوله الفلك الأعظم) أي العرش (قوله معدل الليل والنهار) صفة للفلك الأعظم أو بدل كل من كل لكن كونه معدلا إنما هو على طريق المجاز لأن المعدل حقيقة منطقته : أي دائرته ، فالمعنى الذي يعتدل الليل والنهار عند سير الشمس على منطقته ، وذلك في أول يوم من برج الحمل وأول يوم من برج الميزان (قوله بها) أي الشمس ، وهذا متعلق بقوله : سير ، ثم إن سير الفلك الأعظم بالشمس مع أنها في الفلك الرابع من جهة أن حركة الفلك الأعظم مقتضية لحركة فلكها ، فكان الأعظم سائر بها (قوله تحت الأفق) المراد به هنا الفراغ السكمن بين السما والأرض : أي تحته بحسب رؤية الرائي ، والأفق عند أهل الهيئة دائرة تفصل بين الظاهر من الفلك وما خفي منه ، وعند أهل اللغة الناحية وما ظهر من نواحي الفلك ومهب الجنوب والشمال والديور والصبأ (قوله والساعة الخ) عطف على الليل من قوله : إذ الليل الخ (قوله معدل النهار) هو الفلك الأعظم (قوله أي خمسة عشر) تفسير لقوله درجة (قوله بهذا المعنى) هو الحركة (قوله في تعاريف أهل العادات) أي أهل الهيئة ، لأن العوام لا يعرفون هذا المعنى (قوله بهذا المعنى) أي الحركة (قوله أيضا) أي كانه دامه بالمعنى الأول (قوله على الأفلاك) أي التي في جوف الفلك الأعظم (قوله حتى تمر) أي الأزمنة ، وحتى تعليلية متعلقة بقوله سجن (قوله عايه) أي على ما في جوفها (قوله وفصول السنة) يرجع للأزمنة (قوله فوقه) أي فوق ماسجن ، وكذا قوله : تحته (قوله وظهور الشمس) بالجر (قوله وارتفاعها) عطف تفسير كما أن قوله : وانخفاضها تفسير لما قبله (قوله لتقيد الخ) علة لمرور الأزمنة على ما في جوفها : أي لتتضبط (قوله بذلك) أي المرور (قوله أعراضه) أي ما سجن في جوفها

من يقظة ونوم وصحة وسقم وحياء وموت ونحو ذلك ، وتنقيد معاشه المقدرة خريفا وصيفا وربيعا ومشتى بتدبير من ليس كمثل شيء لاله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى ، ومن تنزه عن أن تحيط به الأمكنة أو تتجدد أو تتغير له صفة كيف يتصور أن يكون له مع شيء من العالم اتصال أو انفصال ، فقد انضح لك أن الزمان على كلا الاعتبارين إنما هو من صفات الحوادث ولا يتقيد به الا ماهو حادث ، فالقدم اذا باعتبار خاص بالحوادث ، وقد يطلق القدم على مالا أول لوجوده أى وجوده أزلى لم يسبقه عدم ، والقدم باعتبار هذا المعنى الثانى هو الثابت له جل وعلا ، والدليل على وجوبه له جل وعلا أنه لو لم يكن قديما لكان حادثا إذ لا واسطة بينهما فى حق كل موجود لكن كونه حادثا محال ، لأنه يوجب افتقاره إلى محدث لما عرفت من وجوب افتقار كل حادث الى محدث ثم تنقل الكلام الى محدثه فيكون حادثا

(قوله من يقظة الخ) بيان للأعراض بأن يقال استيقظ ساعة أو عاشى سنة أو مرض شهرا مثلا (قوله خريفا وصيفا) كستيقيد الزروعات ، فإن بعضها مقيد بالخريف وبعضها بالصف (قوله ومشتى) هو فى الأصل مكان الشتاء ، والمراد به هنا وقت الشتاء (قوله بتدبير الخ) أى وذلك التثيد بتدبير الخ (قوله ومن تنزه الخ) مبتدأ خبره قوله : كيف الخ (قوله أن تحيط به الأمكنة) جمع مكان ، وهو الفراغ عند أهل السنة ، وفيه أن المكان لا يحيط ، بل هو الذى يحل فيه الشيء ، وقد يقال يلزم من كون المكان ما يحل فيه الشيء أن يكون محيطا به (قوله اتصال أو انفصال) لا يقال هذا يقتضى ارتفاع الشيء والمساوى لنقيضه وهو محال ، لأن ذلك بالنسبة لما يقبلهما كالأجسام والله ليس بجسم فيصح ارتفاعهما عنه : كالحركة والسكون والجوع والشبع والعطش والرى (قوله فقد انضح لك الخ) هذا نتيجة الدليل الذى استدلت به على قوله : إذ هو من صفات المحدث ، وهو قوله : فإن الزمان الخ (قوله إنما هو من صفات الحوادث) أى وهما المتجددان إن فسر الزمان بالمقارنة أو الفلك إن فسر بالحركة (قوله ولا يتقيد به الا ماهو حادث) وهو المتجددان أو الأفلاك ، وما أحاطت به مما سجن فى جوهرها (قوله خاص بالحوادث) أى فقولك هذا بناء قديم معناه طویل الزمن (قوله على مالا أول لوجوده) فيه أن هذا تفسير للقديم . أما القدم فهو عدمه أولية الوجود (قوله أى وجوده أزلى) تفسير لقوله : لا أول لوجوده وقوله : لم يسبقه عدم تفسير للأزلى (قوله وجوبه) أى القدم ، والمراد بالوجوب عدم قبول الانتفاء (قوله فى حق كل موجود) اقتصر على الموجود جويا على ما اشتهر من أن القدم والحدوث لا يتصف بهما إلا الوجود ، فالحدث هو الموجود بعد عدم ، والقديم هو الموجود الذى لا أول لوجوده . وأما إذا قلنا ان الحادث هو المتجدد بعد عدم كان موجودا أم لا ، والقديم مالا أول له كان موجودا أم لا فلا واسطة حيفئذ لا فى حق كل موجود ولا فى حق غيره (قوله لأنه) أى حدوته يوجب الخ ، وهذا دليل على صحة الاستثنائية ، وقد اختصره الشارح ولو بسطه لقال إذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث . لكن افتقاره الى محدث باطل إذ لو افتقر الى محدث لازم الدور أو التسلسل . لكن الدور أو التسلسل باطلان ، فبطل المألوم وهو كونه مفقرا للمحدث فبطل ما استلزمه ، وهو كونه حادثا فبطل ما استلزمه ، وهو لم يكن قديما ، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه

كالأول حيثقرر أيضا الى محدث ، فان كان محدثه الأول الذى كان أثره له لزم الدور وان كان غيره لزم فى الغير ما لزم فيه وتسلسل ، والتسلسل محال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها ، والخصوم القائلون بذلك سلموا أن التسلسل فى الأسباب والمسببات مستحيل . فان قيل اذا قلتم بتقديم لا أول له فيه اثبات أوقات متعاقبة لا أول لها ، لأن الموجود لا يعقل إلا فى وقت وثبوت أوقات لا أول لها ممنوع لما قررتم فى حوادث لا أول لها . فقد قررتم من التسلسل ورفعتم فيه . فالجواب منع الملازمة لما عرفت أن حقيقة الوقت والزمان لا وجود لها قبل وجود العالم ، فقوله : ان الموجود لا يعقل إلا فى وقت باطل ، وإلى ابطال التسلسل أشرت بقولى فى العقيدة : لما فى الأول أعنى التسلسل من فراغ مالا نهاية له : أعنى وقد صرنا بيان استحالة ، والباء فى قوله بالعدد بمعنى فى : أى مالا نهاية له فى عدده . وأما ابطال الدور فاليه أشرت بقولى فى العقيدة : وفى الثانى : يعنى الدور من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها . أما لزوم سبقته على نفسه فلا ناصفه أثره فيجب أن يتقدم على صانعه لوجوب سبق المؤثر على الأثر ، لكنه هو أيضا أثر لسانه ، فيجب أن يتقدم أيضا صانعه عليه لعين ما ذكر ، فلزم أن يتقدم على نفسه بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه

وهو أنه قديم (قوله كالأول) أى للعائلة (قوله والخصوم الخ) جواب عما يقال هذا الدليل ظاهر ان كان الخصم يسلم محالية التسلسل مع أنه يقول بجوازه ، وحينئذ فلا يتم الدليل فى الرد عليه (قوله بذلك) أى بحوادث لا أول لها (قوله فى الأسباب) أى العلل ، وقوله : والمسببات : أى المعادلات ، وقوله : مستحيل : أى وأما التسلسل فى غيرهما ، فيقولون بجوازه كالتسلسل فى الحركات الفلكية ، وهو ليس من هذا القليل الذى نحن بصدده ، إذ التسلسل اللازم فيما نحن بصدده تسلسل فى الأسباب والمسببات : أى وحينئذ فيلزمهم أن صانع العالم لا يكون إلا قديما وإلا لزمهم المحال الذى قالوا به (قوله فان قيل الخ) هذا شروع فى ابطال الدليل السابق وتقضه نقضا اجاليا . وحاصله أن دليلكم وإن أنتج مدعاكم ، وهو وجوب تقدم اصانع العالم إلا أنه ينتج المحال من جهة أخرى . ثم بين المحال بقياس اقتراى مركب من قضية شرطية صغرى وحلية كبرى واستدل على كل منهما ، ومصورته هكذا متى كان صانع العالم قديما لا أول لوجوده لزم ثبوت أوقات متعاقبة لا أول لها ، وثبوت أوقات لا أول لها ممنوع فكون صانع العالم قديما ممنوع (قوله فقد قررتم من التسلسل) أى بابطال حوادث لا أول لها بالأدلة المتقدمة ، وقوله : فرفعتم فيه : أى بقولكم صانع العالم قديم لا أول لوجوده : أى وحينئذ فيكون ذلك القول الموجب للوقوع فيه باطلا (قوله فالجواب الخ) حاصله ابطال الصغرى وهى الشرطية ، وقوله : بعد ذلك ، فقوله الخ ابطال استدها : أى أن الشرطية لا تسلم ، وقولكم فى دليلها كذا باطل ، وكان الأولى أن يقول وقوله الخ بدون تفريع ، لأن المقصود به ابطال السند ، وإن كان فى الواقع متفرعا على منع الملازمة (قوله وإلى ابطال التسلسل) أى وإلى دليل ابطال التسلسل ، وكذا تقول فى قوله : وأما ابطال الدور ، والمراد بالابطال فى الموضعين البطلان (قوله لكنه الخ) لاموقع لهذا الاستدراك (قوله لعين ما ذكر) أى من وجوب سبق المؤثر على الأثر (قوله بمرتبتين) متعلق بتقدم والباء للعلاصة ، والكلام على حذف مضاف : أى تقدما متلبسا بملاحظة مرتبتين ، والمراد بالمرتبة

المقدم على نفسه ، والمقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة ، وكذلك أيضا يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين ، وهو الذي عنيت بقولي : مسبوqa بها ، وذلك لأنه أثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه أثر له فيتأخر عنه ، والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة . وبالجملة فاللازم في الدور أن يتقدم حصول الشيء على نفسه بمرتبتين ، وأن يتأخر حصوله عن حصول نفسه بمرتبتين ، والتقدم والتأخر على ما ذكر متلازمان ، ولظهور برهان قدم الصانع وانتفاء الشبهة فيه لم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم (قوله : في تفسير القديم : أي غير مسبوq بعدم) تنبيه منه على أن المختار في القدم أنه صفة سلبية ، وقد اختاره المحققون من المتأخرين ، وقيل هو صفة نفسية : أي ليس بزائد على الذات ومراجع إلى الوجود المستمر أزلا ، ورد بأنه

الحالة والحيثية ، مثلا زيد خلق عمرا وعمرو خلق زيدا ، فزيد من حيث كونه خالقا وعمرو مقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا وعمرو ، وعمرو من حيث كونه خالقا لزيد متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقا لزيد ، فكل منهما متقدم على نفسه بمرتبتين (قوله المقدم) بالجر نعت لصانعه (قوله والمقدم) كزيد في المثال السابق ، وقوله : على المقدم هو عمرو ، وقوله : على الشيء هو زيد ، وقوله : مقدم على ذلك الشيء هو زيد ، وحيث فيقال زيد مقدم على عمرو باعتبار كونه موجدا له وعمرو مقدم على زيد باعتبار كونه : أي عمرو موجدا له : أي لزيد ، وحيث فيقولهم المقدم الخ يفيد أن زيدا مقدم على زيد وكذا يقال في عمرو . ثم إن التقدم منظور فيه للخالقية ، والتأخر منظور فيه للمخلوقية (قوله بمرتبتين) متعلق يتأخر ، فيقال في المثال السابق زيد من حيث كونه مخلوقا وعمرو متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا وعمرو ، وعمرو من حيث كونه مخلوقا لزيد متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقا لزيد (قوله والمؤخر) كزيد في المثال السابق وقوله : عن المؤخر : هو عمرو ، وقوله : عن الشيء هو زيد ، وقوله : عن ذلك الشيء هو زيد وحيث فيقال زيد متأخر عن عمرو باعتبار كونه مخلوقا له ، وعمرو متأخر عن زيد باعتبار كونه مخلوقا لزيد ، وحيث فيقولهم المؤخر الخ يفيد أن زيدا مؤخر عن زيد ، وكذا يقال في عمرو (قوله متلازمان) أي فتم حصل التقدم على النفس بمرتبتين حصل التأخر عنها بمرتبتين والعكس (قوله لم يقل أحد الخ) لما ص من اتفاقهم على بطلان الدور والتسلسل وعلى احتياج الممكن إلى سبب ، والمراد لم يقل أحد بحدوث صانع العالم : أي بدون انتهائه لقديم فلا ينافي أن بعض العقلاء قال بحدوث صانع العالم وانتهائه إلى القديم واجب الوجود ، ويعلم من قوله : لم يقل الخ أن قوله : سابقا فإن قيل الخ شبهة لم تصدر من أحد وإنما آتى بها استشعارا لورودها (قوله تنبيه منه الخ) كون هذا المعنى هو المختار لا يشير إليه تفسيره ، فالأحسن أن يقول : جرى منه على المختار الخ (قوله على أن المختار الخ) أي مع التنبيه على أن المراد القدم بالمعنى الثاني لا الأول ، وهذا هو المقصود الأهم (قوله وقد الخ) تعليل (قوله أي ليس الخ) أي لا تحقق له خارجا حالة كونه زائدا على الذات فلا ينافي أنه مغاير للذات في المفهوم ، وظاهر الشارح أنه عين الذات وليس بمراد لأنه يجب مغايرة السفة للموصوف (قوله ومراجع إلى الوجود المستمر) من رجوع المبهم

لو كان نفسيا للوجود لما عرى عنه ، كيف والجوهر في أول أزمنة وجوده لا يتصف بالقدم ، وإنما يطرأ عليه بعد ذلك إذا تواترت على وجوده الأزمنة ، والصفة النفسية لا تكون طارئة ، وقيل هو صفة معنى : أى صفة وجودية زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني ، ورد بأنه يلزم أن يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالى قديما لاستحالة انصافه تعالى بالحوادث ، ولأنه لا يعقل وجود في الأزل عاريا عن وصف القدم ، ويجب أن يكون بقدم موجود زائد على ذلك القدم قائم به واللازم بنقض الدليل . ثم ننقل الكلام الى قدم القدم ، فيلزم فيه مثل ما لزم في الأول ثم كذلك ويلزم التسلسل

المفصل ، وأراد بالمرجع ما يتحقق فيه القدم : يعنى أن القدم يتحقق بالوجود المستمر ، وقوله : ألا احتزبه عن البقاء فإنه الوجود المستمر فيما لايزال على القول بأنه صفة نفسية . ثم ان تفسيره باستمرار الوجود مبنى على نفي الأحوال كالمعنوية . وأما على القول بنبوتها فيجب لها القدم ، ويفسر على القول بأنه صفة نفسية باستمرار الثبوت ألا (قوله لو كان نفسيا الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : كيف الخ دليل الاستثنائية المحذوفة ، وقوله : والصفة النفسية الخ دليل الشرطية (قوله لما عرى) بكسر الراء بمعنى خلا . أما بفتحها فعناء طرأ (قوله كيف الخ) هذا الرد لا يتم إلا لو كان القائل بأنه صفة نفسية يقول : انه صفة نفسية لكل موجود قديما كان أو حادثا مع أنه قد خصه بالقديم (قوله لا يتصف بالقدم) أى مطلقا سواء كان بمعنى عدم الأولية أو بمعنى تطاول الزمان ، وإذا كان الجوهر لا يتصف به ، فكيف يكون صفة نفسية لكل موجود (قوله وإنما يطرأ) أى القدم بمعنى تطاول الزمان فقط (قوله وقيل هو) أى القدم (قوله وجودية زائدة على الذات) أى لما تحقق في الخارج غير تحقق الذات بحيث يمكن رؤيتها (قوله قديما) أى متصفا بالكون قديما لا بالكون حادثا لاستحالة الخ ، فقوله لاستحالة الخ علة لمحذوف كما علمت (قوله لاستحالة الخ) بيان ذلك أن القدم الذى هو صفة له تعالى لو انصف بالكون حادثا لكان الكون حادثا صفة للمولى ، لأن صفة الصفة صفة والمولى يستحيل انصافه بالحوادث (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله لاستحالة الخ ، والضمير للحال والشأن . وحاصله أن الذات في الأزل متصفة بالقدم ، فالقدم ثابت في الأزل فهو قديم ، فمن لوازمه الكون قديما لاحداثا (قوله ويجب أن يكون الخ) مرتبط بقوله : يلزم أن يكون الخ (قوله زائد على ذلك القدم) أى فانصاف القدم بالكون قديما فرع عن انصاف القدم بالقدم ، لأن ثبوت الأحوال دليل على ثبوت المعاني (قوله وإلا) أى وإلا يكن القدم متصفا بقدم آخر ، وقوله : لزم نقض الدليل : أى الدليل على أن القدم صفة معنى ، والمراد بنقضه وجوده بدون مدلوله . وحاصله أن من جعل القدم صفة معنى استدلت على ذلك بانصاف المولى بكونه قديما ، والبدون قديما صفة معنوية معللة بالقدم ، فتكون دالة على قيام القدم بذاته كما أن العالمية : أعنى كونه عالما تدل على قيام العلم بذاته ، فنقول : هذا القدم الموجود في حقه تعالى كما قلت موصوف بكونه قديما كالكائنات ، فيلزم أن يكون قائما به قدم ثان وإلا لزمك نقض دليلك : أى وجود الدليل ، وهو المعنوية دون وجود المدلول ، وهو المعاني (قوله ثم ننقل الخ) أى ثم إذا انصف هذا القدم

وقيام المعنى بالمعنى ، وهذه الأقوال الثلاثة مقررة أيضا في صفة البقاء . قيل هو نفسى : أى عبارة عن الوجود المستمر فيما لا يزال ، وقيل صفة معنى : أى موجود زائد على وجود الذات كالعلم ونحوه ، وقيل صفة سلب : أى عبارة عن نفي العدم اللاحق بعد الوجود وهو التحقيق أيضا ، والاعتراض على الأولين هنا كالاختراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء .

(فائدة) حقيقة الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه إما مرتبة أو بمراتب ، وحقيقة التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ووجه استحالتها قد تقدم .

(ص) فصل : ثم نقول ويجب أن يكون باقيا : أى لا يلحق وجوده عدم والا لكانت ذاته قبلهما ، فيحتاج في ترجيح وجوده الى محض ، فيكون حادثا كيف وقد صرح بالبرهان آتقا على وجوب قبسه ، ومن هنا

بالقدم نقل الكلام إلى ذلك القدم الثاني فنقول : يجب انصافه بالكون قديما ، وإلا لزم انصاف الذات بالحوادث ، ويلزم من انصافه بالكون قديما انصافه بالقدم لحاصر وهكذا ، فيأتى التسلسل وهو باطل ، وما أدى الى الباطل ، وهو كون القدم صفة معنوية باطل أيضا (قوله وقيام المعنى بالمعنى) أى القدم بالقدم : أى وهو باطل فما أدى له كذلك (قوله أيضا) أى كما أنها مقررة في القدم ، وبقي قول رابع فيهما من أنهما أمر اعتبارى (قوله عن الوجود المستمر) يعنى استمرار الوجود (قوله عبارة) أى معبر به (قوله عبارة عن نفي العدم الخ) فيه أن نفي النفي اثبات ، فيرجع لاستمرار الوجود فيما لا يزال ، فهو عين القول بأنه صفة نفسية ، فالأولى أن يقول عبارة عن عدم الآخرة للوجود (قوله اللاحق) أى الحاصل بعد الوجود : أى وبعد الثبوت أيضا يشمل بقاء المعنوية (قوله حقيقة الدور) أى معناه الذى وضع بازائه (قوله توقف الشيء على ما) أى شيء آخر يتوقف : أى هذا الشيء الآخر عليه : أى ذلك الشيء . (قوله إما بمرتبة) أى إذا كان التوقف بين أمرين كما إذا خلق زيد عمرا وخلق عمرو زيدا ، فكل منهما متوقف على الآخر (قوله أو بمراتب) المراد بالجمع مازاد على الواحد ، فيشمل المرتبتين نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد زيدا ، والأكثر نحو زيد أوجد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد خالدا وخالد أوجد زيدا .

فصل

أى في صفة البقاء (قوله ثم نقول الخ) ثم للترتيب الذكرى (قوله أى لا يلحق الخ) ويطلق البقاء على طول الزمان في المستقبل وهذا محال في حقه تعالى (قوله وإلا) أى وإلّا يجب له البقاء (قوله لكانت ذاته قبلهما) أى الوجود والعدم : أى لكن هذا التالى باطل (قوله فيحتاج الخ) هذا تال لشرطية حذف مقدمتها مع الاستثنائية ، والأصل إذ لو كانت الذات قبلهما لاحتاجت الى محض لكن التالى باطل (قوله فيكون حادثا) فيه حذف لمقدم الشرطية مع الاستثنائية . والأصل إذ لو احتاج الى محض لكان حادثا لكن التالى باطل ، وقد استدل على بطلانه بقوله : كيف وقد الخ فهو دليل الاستثنائية المحذوفة (قوله ومن هنا) أى

نعم أن كل مائت قدمه استحالة عدمه

(ش) قد بينا قبل أن المختار في البقاء أنه عبارة عن سلب لعدم اللاحق للوجود . والدليل على وجوب هذه الصفة له جل وعلا أنه لو قدر لحق عدمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، لكأن ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ، ولا تتصف ذاته بصفة حتى تقبلها ، لكن قبوله جل وعلا لعدم محال ، إذ لو قبله لكان هو الوجود بالنسبة إلى ذاته سيان إذا القبول للذات نفسى لا يختلف ، فيلزم افتقار وجوده إلى موجد يرجعه على انعدم الجائر ، فيسكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه ، فيان لك بهذا البرهان أن وجوب القدم يستلزم أبدا وجوب البقاء ، وأن تجويز لعدم اللاحق يوجب ثبوت لعدم السابق ، فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية ، وهى أن كل مائت قدمه استحالة عدمه ، لأن القدم لا يكون أبدا الا واجبا للقديم ، وهذا البرهان الذى ذكرنا لوجوب البقاء مختصر ، وهو مع اختصاره قطعى لاشبهة فى شيء من مقدماته ، والدليل المشهور بين المتكلمين فيه طول وتقسيم لم يجمع على بطلان جميع أقسامه ، وذلك أنهم يقولون لو طرأ العدم على القديم لوجب أن يكون له مقتضى إذ طرأ أمر لنفسه بغير مقتضى لاسما ان كان مرجوحا كهذا محال ضرورة ، والمقتضى

من هذا الدليل المقام على ثبوت البقاء (قوله تعلم الخ) لأن القدم يقتضى وجود البقاء ، وجود البقاء يقتضى نفي العدم اللاحق (قوله أن المختار) أى من الأقوال (قوله في البقاء) أى فى تفسيره (قوله عبارة) أى معبر به (قوله لو قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله لفرض اتصافه بهما) المراد الفرض الوقوعى وهذا دليل للشرطية (قوله لكن الخ) حق الاستثنائية أن يقول لكن قبوله تعالى للوجود والعدم محال (قوله سيان) حقه سيان إلا أن يقال مشى على لغة من يلزم المثني الألف فى الأحوال كلها (قوله إذ الخ) علة لقوله سيان (قوله لا يختلف) أى فليس القبول للوجود بأولى من قبول العدم (قوله فيلزم الخ) جعل افتقاره إلى الموجد مرتبا على الاستواء ، وفى المثني جعله مرتبا على القبول ، فاعل الشارح أشار إلى أن فى المثني حذف (قوله فيكون حادثا) مفرع على قوله فيلزم افتقاره ، لكن كونه حادثا محال فبطل المقدم (قوله لأن القدم الخ) علة لقوله أن كل شيء الخ (قوله لوجوب البقاء) أى لاثبات وجوب البقاء (قوله لم يجمع على بطلان جميع أقسامه) بل بعضها أجمع على بطلانه والبعض الآخر لم يجمع على بطلانه ، والأول هو المشار إليه بقوله وغير المختار الخ ، والثانى هو المشار إليه بقوله والمقتضى المختار لا يفعل العدم والصحيح عدم بطلانه ، وأن الفاعل يتعلق فعله بالعدم (قوله على القديم) إذا كان أوصفة (قوله لوجب الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو طرؤ العدم على القديم فثبت البقاء (قوله أن يكون له) أى لتلك العدم الطارئ (قوله إذ طرؤ أمر الخ) هذا دليل على الملازمة فى الشرطية ، والمراد بالأمر هنا العدم (قوله بغير مقتضى) تفسير لقوله لنفسه (قوله ان كان) أى ذلك الأمر الطارئ (قوله مرجوحا) أى لتحقق سبق ضده ، وقوله : كهذا : أى العدم فانه مرجوح لتحقق سبق ضده وهو وجود القديم (قوله والمقتضى الخ) دليل للاستثنائية المحذوفة : أعنى قوله لم يكن طرؤ العدم على القديم باطل . وحاصل ذلك الدليل

إما بالاختيار أولا ، والمقتضى المختار لا يفعل العدم إذ ليس بفعل ، وغير المختار إما عدم شرط أو طريان ضد باطل أن يكون عدم شرط ، لأن ذلك الشرط أن كان قديما نقلنا الكلام الى عدمه ولزم التسلسل ، وإن كان حادثا لزم وجود القديم في الأزل بدون شرطه وهو محال ، وباطل أن يكون طريان ضد ، لأنه إن طرأ قبل انعدام القديم لزم اجتماع الضدين ، وإن طرأ بعد انعدامه ، فقد انعدم القديم بغير مقتض لاستحالة تأخر المقتضى عن أثره ، وأيضا يلزم في الضد ترجيح المرجوح ولا أقل من التساوي ، إذ دفع القديم السابق وجوده لطريان ضد

أن المقتضى محصور في أمرين وكل منهما باطل ، وحينئذ فبطل طرق عدم القديم لمقتض . وأراد بالمقتضى المقتضى لذلك العدم الطارئ على القديم (قوله إما بالاختيار) أى إما أن يكون اقتضاؤه بالاختيار الخ ، ثم إن المقتضى يحتمل أن يكون نفس القديم فكان عليه أن يبين بطلانه وحينئذ فالأولى أن يقول والمقتضى إما نفس القديم أو غيره ، باطل أن يكون اقتضاؤه لنفسه لوجوب وجود الفاعل حال فعله والفعل هنا الاعدام للنفس ولا يمكن أن يكون الفاعل موجودا حال ذلك الفعل ، وغيره إما مختار أو غيره والمقتضى المختار الخ (قوله إذ ليس بفعل) أى مفعول فلا يتعلق به فعل ، والحق أن المقتضى يتعلق فعله بالعدم إذا كان عدما مقيدا فزيد الموجود كما تعلق فعل الفاعل بوجوده يتعلق فعله بعدمه . أما العدم المطلق فلا يتعلق به فعل (قوله إما عدم شرط الخ) أى إما أن يكون هو : أى المقتضى غير المختار لطريان العدم على القديم عدم شرط : أى للقديم أو طريان مانع من بقاء القديم ، وأراد بالشرط ما يلزم من عدمه العدم فيشمل السبب (قوله أن يكون) أى المقتضى لطريان العدم على القديم (قوله نقلنا الكلام الى عدمه) أى فيقال لم انعدم ذلك الشرط ؟ فيقال لعدم شرطه ، ولم انعدم شرطه ؟ فيقال لعدم شرطه وهلم جرا ويلزم التسلسل (قوله وإن كان) أى ذلك الشرط الذى جعل عدمه مقتضيا لطرق العدم على القديم (قوله لزم الخ) مثلا القدرة قديمة فلو ثبت أن استمرار وجودها مشروط بشرط حادث لجاز حقوق العدم لها لفقد ذلك الشرط الحادث ، وكانت موجودة في الأزل بغير شرط ووجود المشروط بدون شرطه باطل (قوله وباطل أن يكون) المقتضى لطرق العدم على القديم طريان ضد لذلك القديم ، فالقدرة مثلا باطل انعدامها لوجود العجز لأن طرق العجز إن كان قبل انعدام القدرة لزم اجتماع الضدين ، وإن كان بعد انعدامها لزم أن انعدامها حصل بدون مقتض ، وذلك لأن المقتضى يجب تقدمه على أثره والعجز هنا تأخر عن انعدام القدرة فلا يكون مقتضيا له ، وحينئذ فيكون انعدام القدرة من غير مقتض وطرق ما ذكر من غير مقتض محال (قوله لاستحالة الخ) علة لحذف ، والتقدير ولا نقول إن المعدم كالقدرة قد انعدم بالتأخر كالعجز لكن انعدامه به قبل حصوله لاستحالة الخ (قوله في الضد) أى فيما إذا كان المقتضى لطرق العدم على القديم طريان ضد للقديم (قوله ترجيح المرجوح) وذلك لأن القديم السابق وجوده هو الأولى لسبقه من ضده الطارئ عليه ففى طرد الضد الطارئ الذى هو مرجوح للقديم ترجيح للمرجوح (قوله ولا أقل الخ) على حذف الحمزة ومن لليبان ، وفى الكلام حذف . والأصل والاتق العكس وهو ترجيح الراجح أفلا أقل من ذلك وهو التساوى يحصل (قوله إذ دفع الخ)

أولى من العكس ، وأيضاً فالضد ان قام بالقديم لزم اجتماع الضيقين وإبطال اقتضاؤه لعدم الاختصاص واعلم أن يمثل هذا البرهان استدلال أئمة السنة رضى الله تعالى عنهم على استحالة بقاء الأعراض . قالوا بل بنقس وجودها تنعدم فلا بقاء لها أصلاً وسواء ما شوهد فيه ذلك : كالحركات والأصوات أولاً كالألوان والاعتقادات . قالوا لأنها لو بقيت لاستحال عديمها لما ذكر في التقسيم ، فأنزمو مثل ذلك في الجواهر مع أنها تبقى ويصح عديمها ، فأجابوا بأن شرط بقائها امدادها بالأعراض ، فإذا أراد الله اعدامها قطع عنها خلق الأعراض ، ومذهب القاضى أن الاعدام

مصدر مضاف لفاعله واضاعة طريان لما بعده من اضافة الصفة واللام زائدة لتقوية وهذا تعليل لقوله يلزم الخ (قوله أولى من العكس) أى دفع الطارئ للقديم : أى وحينئذ فدفعه له ترجيح للمرجوح (قوله فالضد الخ) يعنى أن الضد : أى العدم ان قام بالقديم سواء كان ذاتاً أو صفة : أى قام به قبل اعدام القديم لزم اجتماع الضدين : أى وجود القديم وعديمه والايقم الضد وهو العدم بالقديم ذاتاً أو صفة ، والحال أن القديم انعدم بطل اقتضاؤه حكماً وهو كونه معدوماً لأن المعنى إنما يوجب حكماً لمن قام به ، ثم ان قوله : وأيضاً فالضد الخ مكرر مع قوله سابقاً لأنه لو طرأ الخ أعاده توطئة لقوله وإلا بطل الخ ، وقوله : لعدم الاختصاص : أى لعدم قيامه به (قوله واعلم أن الخ) اسم أن ضمير الشأن (قوله أئمة السنة) المراد بهم غير قدماء الأشعرية بدليل قوله بعد وقدماء الأشعرية الخ وهم المتأخرون من الأشاعرة والمتقدمون والمتأخرون من غيرهم (قوله بقاء الأعراض) أى بقائها زمانين فأكثر (قوله قالوا) أى أئمة السنة (قوله بل الخ) أى أنها بعد تحقق وجودها تنعدم ويوجد نظيرها فالاعدام صفة نفسية للأعراض من غير تأثير مؤثر ، وحينئذ فلا تتعلق به القدرة (قوله فلا بقاء لها أصلاً) أى لازمانين ولا أكثر على حسب ما اقتضته الأدلة عندهم ، وان كان المشاهد فيها خلاف ذلك (قوله ذلك) أى الاعدام (قوله كالحركات والأصوات) وتقدم أن بعضهم يقول بكمون الأعراض حركات أو غيرها (قوله كالألوان) فالسواد مثلاً بمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وتعلق قدرة الله بوجود سواد آخر فبمجرد وجوده وقيامه بالجسم ينعدم وهلم جرا ، وكذا يقال فى الاعتقادات (قوله قالوا) أى فى الدليل على عدم بقائها زمانين (قوله لأنها لو بقيت الخ) لكن التالى باطل فانه شوهد عدم بعضها بمجرد حصوله كالحركات وما ثبت لأحد المثليين ثبت للآخر فبطل المقدم (قوله لما ذكر فى التقسيم) أى من أن العدم لابد أن يكون لمقتضى وهو اما مختار الخ وهذا دليل الملازمة التى فى الشرطية لكن بيان الشرطية هنا فيه نوع مخالفة لما سبق بالنظر للشرط لأنه لا يقال فيه هنا ان كان قديماً الخ بل الذى يقال إما أن يكون الشرط موجوداً معها فيفتقل الكلام لعدمه وإلا لزم وجودها بغير شرطها (قوله مثل ذلك) أى مثل ماقلوه فى الأعراض (قوله فى الجواهر) فيقال فيها لو بقيت لاستحال عديمها لأن عديمها إنما يكون لواحد من الثلاثة : أى المقتضى المختار الخ التى علم بطلانها لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو عدم بقائها مع أنها تبقى زمانين فأكثر باتفاق (قوله قطع عنها خلق الأعراض) ومذهب المعتزلة أن الجواهر تنعدم بطريان ضد : أى فناء يصادها ولا يجوز عندهم أن تنعدم بعض الجواهر دون بعض لأن الفناء المضاد لها لا اختصاص له بجوهر دون جوهر (قوله ومذهب القاضى الخ) هو المعتمد وان كان

يصح أن يكون متعلقا للقدرة ، وألزم صحة اضافة العدم السابق الى المؤثر ، فان معقول العدم لا يختلف ، وفرق بأن السابق مستمر والمستمر يستغنى عن المرجح واللاحق طارئ ، ومقتضاه ترجيح طرف الممكن ، وترجيح طرف الممكن لا يستغنى عن المؤثر ، فلاجل هذا تردد في بقاء الأعراض . وجزم الفخر في العالم بصحة بقاءها ، وقدماء الأشعرية لما اعتقدوا أن الباقي باق ببقاء وأن الجواهر إنما صح بقاؤها لقيام البقاء بها . قالوا لو بقيت الأعراض لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال ، وقد تقدم أن التحقيق في البقاء

مانتقد من أن العرض لا يبق زمانين وأن انعدامه بمجرد وجوده واجب فلا تتعلق به القدرة لأنها تتعلق بالممكن هو مذهب الأكثر (قوله يصح أن يكون الخ) أى فيبقى زمانين ، والمراد بصحة تعلق القدرة به الصحة الواقعية ، وهذا ظاهر في القدم اللاحق للوجود فتتعلق به القدرة تعلق تأثير بمعنى أنها تزيل وجود الممكن فيتحقق عدمه . وأما العدم فما لا يزال السابق على الوجود كعدمنا في زمنه صلى الله عليه وسلم فتتعلق به القدرة لاعلى وجه التأثير ، وإلا لوجدنا في زمنه صلى الله عليه وسلم بل بمعنى أن ذلك العدم في قبضة القدرة إن شئت أبقتة مستمرا وإن شئت أزالته بالوجود ، وأما عدمنا في الأزل فواجب فلا تتعلق به القدرة (قوله وألزم الخ) أى اعترض على القاضى القائل ان القدرة تتعلق بالأعدام بأن القدرة لو تعلقت بالعدم اللاحق تعلق تأثير لزم أن تتعلق بالسابق فيما لا يزال كذلك (قوله فان معقول العدم الخ) أى فان مفهوم العدم المتصور في العقل لا يختلف ، بل السابق واللاحق متساويان فلا معنى لكوننا نقول بالتأثير في اللاحق دون السابق فيما لا يزال (قوله وفرق) بالبناء للسهول لأن هذا الفرق لم يثبت عن القاضى : أى فرق بين العدم السابق واللاحق (قوله بأن السابق) كعدمنا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله مستمر) أى ليس له أول بالنسبة لجانب الماضى ، وليس المراد أنه لا ينقطع لانقطاعه بوجودنا (قوله واللاحق طارئ) أى على الوجود فهو مرجوح والوجود راجع لكونه قد تحقق ، فإذا حصل هذا المرجوح وأزال الراجح فلا بد ترجيح هذا المرجوح من مرجح (قوله ومقتضاه) أى مقتضى كونه طارئا (قوله ترجيح طرف الممكن) أى ترجيح طرف من طرفي الممكن الذى هو العدم وهو اظهر في محل الاضمار . والأصل ومقتضاه ترجيحه . (قوله وترجيح طرف الممكن) أى ترجيح أحد طرفيه خصوصا إذا كان ذلك الطرف مرجوحا كالعدم هنا (قوله فلاجل هذا) أى الخلاف بين القاضى وغيره . (قوله تردد الخ) بالبناء للسهول : أى وقع التردد : أى الاختلاف ممن جاء بعد القاضى وغيره ، فمن نظر لكلامه قال ببقائها ، ومن نظر لكلام غيره قال بعدم بقاءها (قوله وجزم الفخر الخ) فهو موافق للقاضى في بقاءها زمانين وفي عدمها بالقدرة (قوله وقدماء الأشعرية) أى القائلين بعدم بقاء الأعراض واستدلوا على ذلك بدليل آخر غير ما سبق ، وأشار اليه الشارح بقوله قالوا لو بقيت الخ ثم ان دليلهم هذا مبنى على أن البقاء صفة معنى ، وألحق أنه صفة سلب ، وحيفئذ فلم يلزم على بقاءه زمانين قيام المعنى بالمعنى (قوله لزم قيام المعنى) أى وهو البقاء بالمعنى : أى وهو العرض (قوله وهو محال) أى لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح ، إذ كون هذا العرض حالا وهذا محلا ترجيح بلا مرجح

خلافه .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم وجوب تنزهه تعالى أن يكون جرمًا أو قائما به أو محاذيا له أو في جهة له أو مرتعا في خياله ، لأن ذلك كماه يوجب مماثلته للحوادث فيجب له ماوجب لها ، وذلك يقدر في وجوب قدمه وبقائه ، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته

(ش) يعني أنك إذا علمت وجوب وجوده جل وعلا ، وأنه لا يقبل العدم السابق لوجوب قدمه ، ولا العدم اللاحق لوجوب بقاءه علمت استحالة هذه الأمور كلها في حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حضوره ، وهو الجواهر والأعراض ، فقلوه : ومن هنا إشارة الى وجوب قدمه وبقائه ، وقوله : جرمًا : أي مقدارًا يشغل فراغًا ، فيتناول الجوهر الفرد والمركب منه وهو الجسم ، وذلك لأن الجرم ملازم للحركة أو السكون ، لأن التحيز صفة نفسية له

(قوله خلافه) أي خلاف معتقدهم من أن البقاء صفة معنى بل التحقيق أنه صفة سلبية ، وحينئذ فلا يلزم من بقاء العرض زمانين قيام المعنى بالمعنى (قوله أيضا) أي كما علمت من دليل البقاء أن كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه (قوله أو قائما به) أي بالجرم بأن يكون عرضا (قوله أو محاذيا له) أي للجرم : أي مقابلا له بأن يكون فوقه أو تحته مثلا (قوله أو في جهة له) هذا يعني عما قبله بلا عكس إذ لا يلزم من نفي المحاذاة نفي الجهة فإذا كان منحدرًا عن مقابله فهو في جهته وليس مقابلا له أو مرتعا في خياله : أي الجرم ، وأراد بالارتسام التصور بالكس . أما التصور بوجه ما فواقع (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من كونه جرمًا الخ (قوله ماوجب لها) أي من الحدوث وهو وإن كان مقابلا للقدم مقابل البقاء أيضا لأن وجوب القدم يستلزم وجوب البقاء لاستحالة عدم القديم وما نافي الملزوم يناقض لازمه (قوله وذلك يقدر الخ) المناسب وذلك باطل لما سبق من وجوب قدمه وبقائه لأن ما سبق ثابت متقرر لا يتخذه ، فالمناسب أن يكون ما نتقم يتخذ ما هنا المخالف له (قوله بل الخ) أي بل ويقدر في وجوب كل وصف من الأوصاف التي تضمنتها ألوهيته لأن الأوصاف للذات لا للألوهية : أي كونه إلها : أي معبودا بحق (قوله يعني الخ) التفت الشارح لوجوب الوجود لتضمنه ما التفت إليه المصنف من وجوب القدم والبقاء فهو الأصل (قوله وأنه لا يقبل الخ) تفصيل لما قبله (قوله لاستلزامها مماثلته) أي والمماثلة تقتضي الحدوث : أي والحدوث باطل لوجوب القدم وهذا المخدوف هو محط الفائدة (قوله لما قام) متعلق بالمماثلة ، وقوله : وهو : أي ما قام البرهان على حدوثه (قوله الجواهر والأعراض) اقتصر عليهما لعدم تحقق زائد عليهما ولو سلم وجوده كان الباري منزها عن مماثلته أيضا (قوله أي مقدارا الخ) أراد بالمقدار الذات الشاغلة لفراغ ، لانحوال طول والعرض فقلوه يشغل الخ تفسير للمقدار تفسير مراد (قوله والمركب منه) أي من الجوهر الفرد : أي من جنسه لأن التركيب ليس من جوهر واحد (قوله وذلك) أي كونه منزها عن أن يكون جرمًا (قوله ملازم للحركة أو السكون) أي على طريق البدلية وإلا لاجتماع الضدان (قوله لأن التحيز الخ) دليل لما ادعاه من ملازمة الجرم للحركة والسكون (قوله صفة نفسية له) أي فتكون ملازمة له ويستحيل

فان بقي في حيزه ، فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان ، وقد سبق برهانه ، وأخصر شيء في ذلك أن نقول : الحركة لا تكون أزلية لعدم امكان بقائها وللمزومتها سبق السكون في الحيز المنتقل عنه ، والأزلى لا يكون مسبوقا بغيره ، والأزلى أيضا يلزم بقاؤه . وأما السكون أيضا فلا يكون أزليا وإلا لاستحال عدمه ، فيستحيل أن يتحرك الجرم دائما ، والعقل والمشاهدة يكذبان ، فنقول على هذا في نظم الدليل على حدوث الأجرام : لو وجد جرم في الأزل لم يخل : اما أن يكون متحركا أو ساكنا ، لكن التالي باطل بقسميه ، فالقدم مثله . وبالجلة فالحركة والسكون لا يكونان الاحاديين

أن تفارقه (قوله فان بقي الخ) هذا لا يفتج المدعى من أن الجرم ملازم للحركة والسكون لأنه مخرج لما إذا وجد الجرم وبمجرد وجوده عدم فلم يبق في حيزه من غير انتقال ولم ينتقل فلا يتصف بحركة ولا سكون فهو واسطة ، وحينئذ فلا ملازمة ، وبعضهم أدخل هذه الصورة في السكون وعرفه بأنه الحصول في الحيز مطلقا أولا كان أو تانيا وعرف الحركة بأنها الحصول الأول في الحيز الثاني باعتبار الانتقال . أما باعتبار أنه حصول في حيز فهو سكون فلا تفرد الحركة في حالة ولا واسطة (قوله فهو ساكن) فالسكون على هذا هو البقاء في الحيز الأول : أى الحصول تانيا فيه (قوله فهو متحرك) فالحركة على هذا هي الانتقال للحيز الثاني : أى الحصول فيه (قوله والحركة والسكون حادثان) أى فالجرم الملازم لما حادث والله تعالى ليس بحادث فليس يجرم (قوله وأخصر شيء في ذلك) أى في بيان حدوث الحركة والسكون ، وإنما كان هذا أخصر لأنهما من جهة الأعراض التي يتوقف حدوثها على ما فيه طول وهو المطالب النسبة السابقة (قوله لا تكون أزلية) أى فهي حادثة (قوله والأزلى لا يكون الخ) راجع للتعليل الثاني ، وقوله : والأزلى أيضا الخ راجع للتعليل الأول ففيه مع ماقابلة اف ونشر معكوس وكأنه استدل على عدم أزلية الحركة يبرهانين اقترانيين من الشكل الثاني : أحدهما الحركة لا يمكن بقاؤها والأزلى واجب البقاء ينتج الحركة غير أزلية . الثاني الحركة مسبوقه والأزلى لا يكون مسبوقا ينتج الحركة لا تكون أزلية والمصنف ذكر كلا من صغرى الدليلين وكبراهما (قوله وإلا لاستحال عدمه) أى لكن التالي باطل وإلا لاستحال التحرك وهو باطل فبطل ما استلزمه وهو استحالة عدمه فبطل ما استلزمه أيضا وهو كونه أزليا فثبت نقيضه وهو أنه ليس بأزلى (قوله وإلا لاستحال عدمه أيضا) أى وإلا بأن كان السكون أزليا استحالة عدمه أى وإذا استحالة عدمه لزم بقاؤه ولا توجد الحركة أصلا ، فيستحيل أن يتحرك الجرم أبدا (قوله والعقل الخ) أى فبطل كون السكون أزليا وثبت حدوثه (قوله فنقول على هذا) أى الأخصر في بيان حدوث الحركة والسكون (قوله في نظم الدليل الخ) هذا غير ماسبق من قوله الجرم ملازم الخ (قوله لم يخل الخ) لأن الحركة والسكون ملازمان للجرم كما علمت (قوله متحركا) أى على الدوام ، وقوله : أو ساكنا : أى على الدوام (قوله لكن التالي باطل بقسميه) أى لأنه لو كان متحركا في الأزل لكانت الحركة أزلية والحركة لا تكون أزلية لعدم امكان بقائها والأزلى يلزم بقاؤه ولو كان ساكنا في الأزل لكان سكونه أزليا والسكون لا يكون أزليا إذ لو كان أزليا لاستحال عدمه لكن التالي باطل (قوله فالقدم) أى وهو وجود جرم في الأزل متحركا أو ساكنا ،

ضرورة ، فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ، ويتعالى من وجبه القدم والبقاء أن يكون حادثا ، وأيضا فلو كان جرما لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لانهاية له ، فيحتاج إلى مخصص يخصصه بما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائرة ، فيكون حادثا وهو محال . وأيضا فلو كان جسما مركبا من جزئين فأكثر للزم أن يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفات الاله لاستحالة وجود قديم غير له ، ولذا يلزم الافتقار إلى المخصص في ترجيح بعض الأجزاء بقيام الصفات بها دون بعض . لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الآلهة ، وسيأتي برهان وجوب الوحدةانية له جل وعلا . وأما ادعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه ، وأنه يلزم عليه انقسام ما لا يصح انقسامه ، وإذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة التي أثبتها النصارى لآلهتهم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ،

وقوله : مثله : أى باطل ، وحينئذ فيكون الجرم حادثا وهو المطلوب (قوله ضرورة) أى بعد الدليل السابق أو أراد بالضرورة الوجوب فاندفع ما يقال ادعاء ضرورة حدوثها ينفي ماس من الدليل (قوله فما لازمهما الخ) لأنه لو كان قديما للزم وجود الملزوم في الأزل بدون لازمه ووجود الملزوم بدون لازمه باطل (قوله أن يكون حادثا) أى فلا يكون أيضا جرما وهو المطلوب (قوله وأيضا فلو كان جرما الخ) هذا دليل آخر على استحالة كونه جرما (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف ، والأصل لجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر للزم اختصاص الجرم بمقدار والمقدار لا يكون إلا متناهيا لاستحالة الخ ، وإنما استحالة وجود جرم لانهاية له : أى من سائر الجهات لأن وجوده يقتضى منع وجود غيره من الأجرام لأنه لو وجد غيره من الأجرام ، والحالة هذه لزم تداخلها ويلزم على تداخلها خلوقها من المكان وهو باطل لأن التحيز صفة نفسية للجرم لا يمكن انفكاكه عنها (قوله فيحتاج إلى مخصص) لا يقال بفرض هذا المقدار المخصوص واجبا فلا يحتاج إلى مخصص . لأننا نقول التحال مانع من ذلك (قوله وأيضا الخ) دليل على استحالة الجسمية والتركيب وما قبله دليل على استحالة كونه جرما مطلقا (قوله كان) أى الاله (قوله مركبا) صفة كاشفة (قوله من جزئين) أى جوهرين فردين (قوله صفة العلم) الاضافة بيانية (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف تقديره لا يفيض الأجزاء (قوله لاستحالة وجود قديم) أى من الأجزاء تركبت منها ذات الاله على هذا الفرض وتلك الأجزاء هي التي لم تقم بها الصفات ، وبقولنا : أى من الأجزاء الخ اندفع ما يقال قد وجد قديم غير له وهو صفات الله فلا يتم قول الشارح لاستحالة الخ (قوله تقوم بالمجموع) أى الهيئة الاجتماعية بأن تكون صفة القدرة مثلا قائمة بمجموع الأجزاء بحيث ان الصفة تنقسم على الأجزاء فيخصص كل جزء من الذات جزء من الصفة (قوله فلا يخفى بطلانه) فيه أن بطلان ما قبله كذلك ثم يرد أنه إذا كان كذلك فلا حاجة للتعليل بقوله وأنه يلزم الخ إلا أن يجعل من باب التنبيه (قوله انقسام الخ) أى انقسام كل صفة كالحياء والعلم والقدرة إلى أجزاء وانقسام الصفات إلى أجزاء باطل (قوله وإذا عرفت هذا) أى بطلان كون الاله جرما مركبا من أجزاء (قوله عرفت استحالة التجزئة الخ) لأن التجزئة يلزمها التركيب ، وقد عرف بطلانه وممراده

فأنهم اعتقدوا أن معبودهم جوهر : أى أصل الأقانيم ، وذلك أن له عندهم ثلاثة أقانيم : أقنوم الوجود ، ويعبرون عنه بالأب . وأقنوم العلم ، ويعبرون عنه بالابن والكلمة . وأقنوم الحياة ، ويعبرون عنه بروح القدس . ثم قالوا : إن مجموع الثلاثة إله واحد ، فجمعوا بين تقيضين : وحدة وكثرة ، وجعلوا الذات تتركب من مجرد أحوال لا وجود لها وأو وجوه واعتبارات لا توجد إلا في الازدهان ، وذلك غير معقول لعقل . والأقنوم كلمة يونانية ، والمراد بها في تلك اللغة أصل الشيء ، ويعنى بها النصارى الأصل الذى كانت منه حقيقة إلههم ، وقد طولبوا في دليل الحصر في الثلاثة ، فقالوا : لأن الخلق والإبداع لا يتأتى إلا بها ، فقليل لهم : والارادة والقدرة لا يتأتى الخلق إلا بهما ، فأجابوا بأن الأقانيم خمسة ، وإذا استحال أن يكون تعالى جرما استحال وصفه بالصغر والكبر اللذين هما من أوصاف الأجرام (قوله : أوقائما به) يعنى بالجرم

بالتجزئة جعل الإله ذا أجزاء ثلاثة ، وإن كانت الأجزاء هنا من قبيل الصفات والأجزاء التى عرف بطلان التركيب منها من قبيل الجواهر (قوله فأنهم الخ) علة لقوله أثبتنا الخ (قوله جوهر) أى شئ نفيس ، ومعنى نفاسته أنه أصل للأقانيم الثلاثة من حيث أنه محتو عليها لأنه مركب منها والكل محتو على أجزائه فهو أصل لها باعتبار احتوائه عليها وإن كان كل واحد أصلا لتركيب الكل منه مع غيره (قوله وذلك) أى وبيان كون معبودهم أصل الأقانيم (قوله أن له) أى لمعبودهم (قوله أقنوم الوجود) الإضافة للبيان (قوله ويعبرون عنه) بالأب لأنه أصل وغيره من القدرة وسائر الصفات فرع ثبوته فهو شبيه بالأب من حيث أنه الأصل وغيره يطرأ عليه (قوله ويعبرون عنه بالابن) لقيام ذلك الوصف بعيسى الذى ادعوا أنه ابن الله ، وقوله : والكلمة لقيامه بمن ذكر الذى نشأ من قول الله كن (قوله ويعبرون عنه بروح القدس) لما كانت الحياة تنشأ عن الروح عبروا عنها بالروح (قوله ثم) للترتيب الاخبارى (قوله فجمعوا بين تقيضين) أى بين الشئ والمساوى لقيضه ، وقد يقال لا يلزم الجمع المذكور لأن المراد بالوحدة : الوحدة بالشخص وبالكثرة التركيب ولا تنافي بينهما فزيد مثلا واحد بالشخص ومع ذلك هو مركب (قوله وجعلوا الذات) أى ذات الجوهر الذى هو الإله عندهم (قوله تتركب من مجرد أحوال الخ) هى العلم والقدرة والحياة فهى عندهم صفات نفسية وهى من صفات الأحوال وقوله : أو وجوه الخ إشارة لقول ثان عندهم وعطف الاعتبارات على ما قبله تفسير (قوله لا وجود لها) أى خارجا ولها ثبوت (قوله وذلك) أى ما ذكر من الجمع بين التقيضين وجعلهم الذات تتركب من أحوال أو اعتبارات (قوله غير معقول لعقل) لأن الصفات الوجودية لا تقوم بنفسها فأولى الأحوال والاعتبارات فكيف تكون الأحوال أو الاعتبارات إلها قائما بنفسه ، وأيضا يلزمهم أن الإله تتركب من صفاته النفسية ولا يعقل تتركب الشئ من صفاته إذ الصفة غير الموصوف (قوله في دليل الحصر) فى معنى الباء (قوله والإبداع) تفسير (قوله إلا بهما) أى مع ما قبلهما وليس المراد إلا بهما دون غيرهما (قوله فأجابوا) فى نسخة فأحكموا : أى أجابوا جوابا محكما وحققوا الأمر فرجعوا عما قالوه أولا وقالوا بهذا ثانيا (قوله وإذا استحال الخ) أى فلا حاجة للنص على استحالهما (قوله اللذين هما من أوصاف الأجرام) احتراز بهذا عن الكبر

لأنه يوجب أن يكون عرضا مفتقرا إلى محل يقوم به ، وقد سبق برهان حدوث الأعراض بتغيرها قبولاً وحصولاً ، والربّ جل وعلا يستحيل عليه التغير مطلقاً ، ويجب له القيام بنفسه أي لا يفترق إلى محل ولا مخصص . أما عدم افتقاره إلى مخصص فواجب القدم والبقاء لذاته وصفاته . وأما عدم افتقاره إلى محل ، فواجب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام ، ولو كان مفتقراً إلى محل لكان صفة معنى من المعاني ، والصفة لا تنصف بشيء مما سبق ، وأيضاً فلو كان مفتقراً إلى محل لم يكن بالألوهية أولى من المحل الذي افتقر إليه ، فلو فرض أنهما إلهان لزم تعدّد الآلهة ، وإذا استحال افتقاره إلى محل استحال اتحاده به ، ومعنى الاتحاد صيرورة الشيئين شيئاً واحداً ، وهو محال مطلقاً في القديم والحادث وبرهانه أن أحد

بمعنى العظم والشرف ثم إن الصفر المستحيل هو قلة الأجزاء أو المدة والكبر كذلك : أي المستحيل هو كثرة الأجزاء أو طول المدة (قوله لأنه) أي كون الاله قائماً بالجزم (قوله مفتقراً إلخ) وصف كاشف (قوله إلى محل) أي ذات يقوم بها قيام الصفة بالموصوف فيحل العرض هو الذات بخلاف محل الجرم فانه المكان (قوله بتغيرها) الباء سببية (قوله والرب إلخ) فليس بعرض فليس قائماً بالجزم (قوله ولا مخصص) أي فاعل ، وهذا يستغنى عنه بالقدم لكن زاده الشارح لاخراج الجوهر فانه قائم بنفسه لكن يحتاج إلى مخصص ، والقيد الأول مخرج للصفات قديمة أو حادثة (قوله ولو) الوارد للمحال (قوله لكان صفة معنى) بالإضافة التي لليسان أو بتكوين صفة على أن معنى بدل أو عطف بيان (قوله والصفة إلخ) حال ، والمراد الصفة الوجودية (قوله لا تنصف إلخ) أي وإلا لزم قيام العرض بالعرض (قوله بشيء مما سبق) هو صفات المعاني أما اتصافها بالصفات السلبية كتصاف القدرة والبقاء والقدم فواقع (قوله وأيضاً إلخ) دليل ثان لعدم افتقاره إلى محل (قوله لم يكن بالألوهية أولى إلخ) أي بل يكون المحل أولى لأنه يفترق إليه والمفتقر إليه يناسبه وصف الألوهية (قوله فلو فرض إلخ) أي فإن فرض أن قائلاً قال إن جعل الصفة إلهاً ليس فيه انكار لألوهية المحل بل كل من الصفة والمحل إله (قوله لزم إلخ) أي وتعددها باطل بدليل الوجدانية (قوله وإذا استحال إلخ) بني استحالة اتحاده بالمحل على استحالة افتقاره إلى المحل ، وفيه نظر لأنه يمكن أن لا يفترق إلى محل ، ولكن يتصل به فيتحد به اتفاقاً واختياراً من غير افتقار ثم إن استحالة اتحاده بالمحل علمت مما سبق من اثبات كونه ذاتاً لا عرضاً ، وإذا كان ذاتاً فلا محل له حتى يتحد به فالأولى أن يقول وكما يستحيل افتقاره لمحل يستحيل اتحاده بغيره (قوله به) أي المحل (قوله ومعنى الاتحاد) أي الذي يذكر في العقائد أنه يستحيل على الباري وهو الذي أشار إليه أولاً بقوله ، وإذا استحال افتقاره إلى محل استحال اتحاده به . أما الاتحاد بمعنى المزج والاختلاط فلا يتعرض له إذ هو من خصائص الأجسام ، وأما الاتحاد الذي يقول به النصاري فسيأتي (قوله وهو محال مطلقاً) ومن اعتقده في الباري فهو كافر اتفاقاً بخلاف معتقد الجسمية ونحوها مما يصح في الحادث فإن كفره خلافاً (قوله في القديم والحادث) تفسير للإطلاق على حذف أي التفسيرية (قوله وبرهانه) أي برهان كون الاتحاد بهذا المعنى محالاً

الشئين إذا تحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد ، وان هلما كان الموجود غيرهما وان عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد ، لأن المعدوم لا يكون عين الموجود . واذا عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به ، فكذا يستحيل قيام صفاته بذات غيره واتحاده به فبطل ما قال الصارى - أهلكهم الله - : أن أقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام ، واختلفوا فى معنى الاتحاد ، فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجواهر وهذا يوجب مفارقتها لذات الجوهر الذى هو مجموع الأقاليم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ، فيكون الباقي بعض إله لا إله ، وعيسى أيضا قام به بعض الإله فلا يكون إله ، وقد لزم على مذهبهم عدم الإله ، وفيه أيضا القول بانتقال المعنى ، وهو محال على الصفات العرضية ، فكيف بما هو نفسى عندهم ، وأيضا فاختصاص الاتحاد بأقنوم الكلمة دون روح القدس الذى هو أقنوم الحياة ،

(قوله فان بقيا على حالهما) أى بأن اتصل أحدهما بالآخر مع امكان افراز أحدهما عن الآخر وهذا توسيع دائرة إذ لا يتأتى هذا بعد فرض الاتحاد (قوله وان عدما الخ) فيه أن مقابل قوله بقيا على حالهما عدم بقائهما على حالهما بأن عدما أو عدم أحدهما أو بقيا معا ولكن صارا شيئا واحدا والشارح أبطل الأول والثانى فيمكن اختيار الثالث وحيفئذ فما قاله لا ينهض دليلا ، وقد استدلل العضد على استحالة الاتحاد بالمعنى المذكور بأنه يؤدى إلى اجتماع الوحدة والكثرة وهو محال (قوله واذا عرفت الخ) تمهيد لاستحالة قيام صفاته بذات غير ذاته واتحاده بتلك الذات المغايرة لذاته (قوله واتحاده به) أى وعرفت استحالة اتحاده به (قوله فكذا الخ) لا يترتب على ما قبله كما هو ظاهر فالأولى وكما استحالة افتقاره لمحل واتحاده به كذلك يستحيل قيام صفته بذات غيره واتحاده بها (قوله أن الخ) بفتح الهمزة على تقدير من بيان لما (قوله أقنوم الكلمة) اضافة بيانية والمراد بالكلمة صفة العلم الذى هو أحد أجزاء الإله الثلاثة عندهم (قوله بناسوت) أى جسد وذات (قوله قيامها) أى الكلمة (قوله به) أى بناسوت عيسى (قوله كما يقوم العرض بالجواهر) تشبيه فى مطلق القيام بالتفسير وإلا فالعرض موجود وأقنوم الكلمة اما حال أو اعتبار عندهم (قوله وهذا) أى الاتحاد بالمعنى المذكور (قوله مفارقتها) أى أقنوم الكلمة (قوله ضرورة) مفعول لأجله : أى لضرورة : أى وجوب (قوله أن المعنى الواحد) وهو أقنوم الكلمة ، والمراد بالمعنى ما قابل الذات فيصدق بالخال عندهم والاعتبار فليس المراد بالمعنى الصفة الوجودية (قوله بذاتين) أى شيئين كعيسى والإله ، فالمراد بالذات الشيء لا ما قابل العرض لأن الأقاليم ليست ذاتا مقابلة للعرض (قوله فيكون الباقي) أى بعد مفارقة ذلك الأقنوم للجواهر وذلك الباقي هو الوجود والحياة (قوله قام به بعض الإله) أى وهو الكلمة : أى العلم (قوله وفيه أيضا) أى ولزم أيضا على مذهبهم وهو الاتحاد بمعنى القيام (قوله القول) أى صحة القول (قوله المعنى) أى العلم (قوله وهو) أى الانتقال (قوله العرضية) أى الوجودية كالسواد والبياض (قوله فكيف بما هو نفسى) أى وهو العلم لأنه حال أو اعتبار عندهم (قوله دون روح القدس الخ) أى ودون الوجود أيضا ، وكان عليه أن يزيد

بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص ، وأيضا فالاتحاد ان كان واجبا لم قدم الناسوت ، وان كان جائزا افتقر الى مخصص ، ويلزم منه جواز زواله فتكون ألوهية عيسى جائزة ، وذلك ينفي الى مثله في واجب الوجود وهو محال ، وأيضا الاتحاد إما أن يكون وصف كمال فيجب للذات الأزلية أزلا ، وان كان صفة ذم فقد وصنوه بالنقص ، وأيضا يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره ، فان قالوا : وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من إحياء الموتي ونحوه رد عليهم ما ظهر على يد موسى عليه السلام من إحياء العسا فنعانا ونحوه ، بل ويلزمهم أن يجوزوا اتحاد الكلمة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات ، لأن قسارى ما تقدم منها على أصلهم دليل الاتحاد وباجتماع أرباب العقول أن الدليل

ذلك (قوله بل ودون الجوهر نفسه) أى المركب من الأقسام الثلاثة الحياة والوجود والعلم (قوله فالاتحاد) أى اتحاد الكلمة بذات عيسى (قوله ان كان واجبا) أى لذات الكلمة : أى لا يقبل الانتفاء فيكون أزليا (قوله لم قدم الناسوت) أى ذات عيسى لأن وجوب اتحاد الكلمة بذات عيسى يصير ذلك الاتحاد قديما فتكون ذات عيسى قديمة والا فلا اتحاد مع أنهم يقولون بحديثه (قوله وان كان) أى الاتحاد (قوله افتقر) أى الاتحاد : أى موصوفه وهو الكلمة الى مخصص يخصها دون عدمها بذات عيسى أو يخصها بعيسى دون غيره وذلك تأثير فيها والتأثير فيها يقتضى حدوثها ، وإذا كانت حادثة كان الاله المركب منها مع غيرها حادثا لأن المركب من القديم والحادث حادث وكانت ألوهية عيسى حادثة والألوهية لا تكون حادثة لذاته (قوله ويلزم منه) أى من جواز الاتحاد أو من الافتقار ، وقوله : جواز زواله : أى الاتحاد ونحو حذف قوله ويلزم الخ لكان أحسن لعدم الاحتياج له (قوله فتكون ألوهية عيسى جائزة) لأن ألوهيته جاءت من الاتحاد الجائز فتكون جائزة ، وفيه أن هذا لا يتوقف على جواز زوال الاتحاد بل يعلم من جواز الاتحاد (قوله وذلك) أى جواز ألوهية عيسى (قوله ينفي الخ) أى يؤدى الى مثله في واجب الوجود فتكون ألوهيته جائزة لأنه مركب من العلم الحادث وغيره وحدوث العلم إنما جاء من اتحاده بعيسى وألوهية عيسى إنما جاءت من الاتحاد ، فصار جواز الاتحاد يؤدى لجواز ألوهية عيسى وجواز ألوهية عيسى يؤدى لجواز ألوهية واجب الوجود لأنه مركب من العلم الذى حله الحدوث من اتحاده بذات عيسى (قوله الاتحاد) أى اتحاد الكلمة بناسوت عيسى ، وقوله : وصف كمال : أى للجوهر بتمامه المركب من الأمور الثلاثة ، وقوله : فيجب الخ : أى وحينئذ يلزم عليه أن تكون ذات عيسى أزلية لأن الاتحاد أزلى وهو متعلق بذاته مع أنها حادثة بانفاقهم (قوله وان كان الخ) المناسب في المقابلة ، وإما أن يكون الخ (قوله وصفوه) أى الجوهر وهو المجموع (قوله ونحوه) كبراء الأئمة والأبرص (قوله ونحوه) كصبرورة يده بيضاء جدا (قوله بل ويلزمهم الخ) وذلك لأنهم جعلوا الدليل على الاتحاد خرق العادات ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، فالخنافس مثلا لم يقيم بها الدليل لكن يجوز أن تكون الكلمة متحدة بها ، وحينئذ فيجوز أن تكون آلهة (قوله لأن قسارى الخ) أى لأن غاية ما فقد في الخنافس مثلا دليل اتحاد العلم بها ، والحال أنه لا يلزم من عدم الدليل

يلزم طرده لاعكسه ، فلا يلزم اذا من عدم دليل الاتحاد في هذه الحوادث عدم المدلول الذي هو اتحاد الكلمة بها ، وما أحسن مذهبا يفضي الى تحوير أن تكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهة ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الحجر والماء ونحوهما من المائعات وجميع ماورد على الأول يرد على هذا ويزيد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام ، فكيف يعقل في الكلمة التي هي خاصة بالذات الأزلية . قال المقترح : وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول : نسبته كنسبة أضواء الشمس من الشمس ، فهي مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا أن أضواء الشمس أجسام مضيئة كثيرة بعضها يتصل بما أشرق عليه وبعضها يتصل بغيره ، وأين هذا من الخاصية المتحدة ، ومنهم من فسره بالانطباع كأنطباع صورة النقش

عدم المدلول باجتماع أهل العقول ، وإذا كان لا يلزم ذلك فيجوز الاتحاد في الخنافس مثلا فيجوز أن تكون آلهة ، فمن من قوله منها بمعنى في ، والواو من قوله وباجتماع للحال (قوله يلزم طرده) أى يلزم من وجوده وجود المدلول فالطرد التلازم في الثبوت (قوله والجعل) بضم ففتح : الحراباء وهي دوية تستقبل الشمس وتدور معها مهما دارت وتلقون ألوانا وجع الجعل جعلان بكسر فسكون وجع الحراباء الحرابى كما في المصباح (قوله وغيرهما) كالوزغ والعقوب (قوله والمزج) عطف تفسيره ، فمعنى اتحاد الكلمة بناسوت عيسى امتزاجهما حتى صارا شيئا واحدا (قوله على الأول) أى على التفسير الأول للاتحاد ، وهو أن المراد به القيام كقيام العرض بالجواهر (قوله من أحكام الأجسام) أى من أوصافها فالذى يتصف بكونه مختلطاً مع غيره ما كان من الأجسام كالماء والعسل (قوله خاصة بالذات) أى التي هي وصف نفسى للذات : أى مجموع الأفانيم الثلاثة ، والوصف النفسى عندهم : أما حال أو اعتبار (قوله قال المقترح) بفتح الراء شروع في تفسير الاتحاد بوجه آخر غير ما تقدم ، وأن المراد به الانصال (قوله نسبته) أى أقنوم العلم المعبر عنه بالكلمة : يعنى من عيسى (قوله كنسبة أضواء الشمس) أى منا (قوله من الشمس) حال من أضواء أوصفت لها (قوله فهي) أى الأضواء (قوله ولم تفارق الشمس) أى لكونها أجزاء لها : أى فكذلك أقنوم العلم مشرق على عيسى ولم يفارق الذات لكونه جزءا منها (قوله ولم يعلموا الخ) في العبارة حذف . والأصل وهو باطل إذ لم يعلموا الخ (قوله أجسام) أى مركبة من جواهر فردة كثيرة متصل بعضها ببعض ، وقيل ان الضوء عرض قائم بكرة الهواء كالظلمة وهو الحق (قوله بما أشرق عليه) هو الأجسام المضيئة التي على وجه الأرض (قوله بغيره) أى بغير ما أشرق عليه من الأجسام المضيئة إذ الضوء كالخيط الممتد طرفه واصل إلينا وطرفه متصل بالشمس فالطرف الواصل إلينا متصل بما أشرق عليه وبعض تلك الأجزاء كالتى في وسط ذلك الخيط متصلة بغير ما أشرق عليه وهو بعض تلك الأجزاء المضيئة (قوله وأين هذا الخ) أى فهو قياس مع الفارق واسم الإشارة راجع لأضواء الشمس ، وقوله : من الخاصية : أى من أقنوم العلم الذى هو خاصة للذات : أى وصف نفسى لها لا تعدد فيه ولا تنكث (قوله فسره) أى الاتحاد بالانطباع فمعنى اتحاد العلم بذات عيسى انطباعه فيه (قوله صورة النقش) أى صورة

في الشمع ، وهذا باطل لأن نفس النقش لم يحصل فيها طمع فيه وإنما حصل فيه مثاله . فتيقن أن المذهب غير معقول ، وهم أخس الفرق وأرذلها أفهاما وإدراك الحقائق على مثلهم عسير ، وقد قالوا : إن عيسى صاب ، فقل لهم كيف يصب الإله ؟ فقالوا بالصليب الناسوت . فتيقن لهم كيف يتفرد بالصليب الناسوت دون اللاهوت وقد اتخذنا . ثم قد ورد في إنجيلهم ما يشير إلى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى ، والتزامه أحكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال : أناض إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم ، فإن كانوا يمسكون بلفظ أبي ، فقد قال وأبيكم ، فبالعنى الذى أثبت الأبوة لهم من الترية وللطف يثبت له به ، وقوله : وإلهي تصرح بأثبات الألوهية لغيره ، وعزى بعض أصحاب المقالات إلى بعض الصوفية القول بالاتحاد ، وربما أخذوا

هي النقوش : أعنى الهيئة القائمة بانخاتم (قوله في الشمع) متعلق بانطباع (قوله لأن نفس النقش الخ) فإذا كان العلم انطبع في عيسى كان العلم غير حاصل فيه ولم يفتل إليه (قوله النقش) أى الكتابة التى فى الخاتم (قوله فيما طبع فيه) هو الشمع مثلا (قوله مثاله) أى مثال النقش الذى فى الخاتم ومثال الشيء غيره (قوله المذهب) أى مذهب النصارى من اتحاد الكلمة بناسوت عيسى بجميع تعابيرها (قوله على مثلهم) أى على ذاتهم ، فالمثل بمعنى ذات أو المراد عليهم وعلى من ماثلهم فى رداءة الفهم (قوله وقد قالوا الخ) هذا يقتضى أيضا بطلان مذهبهم مع زيادة التشنيع عليهم (قوله كيف يصب الإله) أى بعنفسه لأنهم يقولون إن بعض الإله وهو العلم قام بعيسى وعيسى قد صلبه اليهود وقتلوه (قوله الناسوت) أى ذات عيسى بدون وصفه وهو العلم القائم به (قوله دون اللاهوت) أى دون الإله : أى بعنفسه (قوله وقد اتخذنا) أى والحال أنهما متعندان فإذا اتحدا فكيف يعقل صلب واحد دون الآخر ، وفى الصارة حذف أى فبهتوا (قوله ثم قد ورد الخ) رد لما ذهبوا إليه من ألوهية عيسى ويلزمه رد الاتحاد ويزيد هذا على ما سبق رد كون عيسى ابن الله فتم للترتيب الاخبارى (قوله وطلب الجزاء) هذا تواضع منه من حيث نزل نفسه منزلة عامة للناس الذين يعبدون الله لطلب الجزاء ورد عليهم فى اعتقادهم أنه غير محتاج لله (قوله حتى قال الخ) غاية لالتزامه أحكام العبيد (قوله أنا ماض) أى ذاهب إلى السماء لا تقطع للعبادة والتذلل لله عز وجل (قوله فبالعنى) أى السبب (قوله أثبت) أى المعنى لا عيسى كما قيل (قوله الأبوة) أى أبوة الله تعالى لهم (قوله من الترية الخ) بيان للعنى فاطلاق الأبوة فى حقه تعالى مجاز عن الترية لكن شرعا يمنع إطلاق الأب على الله ولو بهذا المعنى لا يهامه (قوله وعزى الخ) لما أنهى الكلام على الاتحاد على مذهب النصارى وكان الاتحاد قد نقل عن بعض الصوفية أتى بذلك ، فقال وعزى الخ (قوله أصحاب المقالات) أى الكتب المؤلفة فى مقالات الفرق الضالة وأرباب الملل كاليهود والنصارى والمجوس (قوله القول بالاتحاد) أى اتحاد ذات الإله بذات الحوادث هذا هو المراد هنا لا الاتحاد السابق من أن أنتمو العلم اتحد بناسوت عيسى كما هو المشهور عن النصارى وذهب بعض منهم إلى أن عيسى هو الله وبعض منهم إلى أنه ابن الله ، وبعض منهم إلى أن الله إله وعيسى إله ومريم إله (قوله وربما الخ)

ذلك من شطحات تقل عن بعضهم كقولهم : مافى الجبة الا الله ، وأنا الحق ونحو ذلك ، وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل هذه المقالة ، ويقول ان السالك ربما طرأت عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى ، فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ، ويسبرون عن هذه الحالة بالفناء ، فيجربى على لسانه مثل هذه الألفاظ وهى حالة سكر وغلبة ، واذا رجع الى صحوه واحساس نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك ويعذر بذلك ، ومنهم من أخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى العلاج (قوله : أو محاذيا له) أى قريبا منه إما قرب اتصال حتى يكون الجرم مكابا له يتمكن عليه ، أو قرب اتصال حتى يكون فى جهة له ، وكلاهما محال لأنهما من خواص الأجرام (قوله : أرفى جهة له) أى للجرم ، فليس فوق شيء من العالم ولا تحت ولا أمامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله ، لأن الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز فهو جرم ، والله جل وعلا ليس بجرم ، وقد سبق بيانه ولم يقل بالجهة إلا طائفتان من المتدعة ، وهم الكرامية والحشوية ، وعينوا من الجهات جهة فوق . ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك ، فمنهم من قال : انه عماس للعرش ، تعالى عن ذلك ، ومنهم من زعم أنه مبين له . ثم اختلف هؤلاء ، فمنهم من زعم أنه مبين بمسافة متناهية ،

سند لقوله : وعزى الخ (قوله ذلك) أى الاتحاد (قوله من شطحات) جمع شطحة ، هى الأقوال التى تصدر عن الشخص فى حالة الغلبة والخروج عن الاحساس ، وتطلق فى عرف الصوفية على حالة الخروج عن الاحساس والغلبة ، والمراد هنا الأول (قوله مافى الجبة إلا الله) من المساوم أن النى فى الجبة ذات القائل فيكون الله اتحد به (قوله ونحو ذلك) كقول بعضهم سبحانه ما أعظم شأنى ، وقول آخر : أنا من أهوى ومن أهوى أنا (قوله بمثل هذه المقالة) أى القول بالاتحاد لا الألفاظ المشعرة به فانها واقعة منهم قطعا (قوله ان السالك) أى فى طريق القوم وهو من أفيضت عليه المعارف والكمالات بفتة أو باستعمال الذكر (قوله ربما طرأت الخ) بأن يزيل الله عنه الحجاب فيشاهد ذاته العلية فيدهش عن كل شيء مغاير لها (قوله عنه) أى عن نفسه (قوله بالفناء) أى فناء ذاته رأسا (قوله ومنهم الخ) عطف على قوله وبعض علماء الخ (قوله بذلك) أى بما صدر منهم من القول المشعر بالاتحاد (قوله أى قريبا منه) تفسير مراد إذ المحاذاة فى الأصل المقابلة (قوله حتى يكون الخ) لا وجه لهذا التبريع لأنه لا يلزم من اتصاله بالجرم كون الجرم مكانا له لأن اتصاله بالجرم يصدق بكونه بجانبه ملاصقا له (قوله الجرم) كالعرش (قوله يتمكن) أى يستقر (قوله أو قرب اتصال حتى يكون الخ) وعلى هذا فذكر الجهة بعد من ذكر الخاص بعد العام للرد على المخالف (قوله وكلاهما) أى المكان والجهة (قوله محال) أى على الله (قوله لأنهما الخ) أى والمولى ليس بجرم (قوله فليس فوق شيء الخ) أى فلا يلزم من نفي هذه الجهات نفي الاله إذ لا يتقيد بذلك إلا الأجرام والمولى ليس بجرم (وقد سبق بيانه) أى بيان أنه ليس بجرم لأن الجرم ملازم للحركة والسكون الحادثين فيكون حادثا والمولى ليس بحادث والجرم حادث فالمولى ليس بجرم ، ويحتمل أن ضمير بيانه لاستلزام الجهة للتحيز وما بعده (قوله الكرامية) بتشديد الراء طائفة منسوبة الى محمد بن كرام القائل ان معبوده فوق العرش وانه جوهر ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله مبين له)

ومنهم من زعم أنه مبين بمسافة غير متناهية . والحشوية جلت الاستواء في الآية على ظاهره ، وامتنعت من التأويل ، وسيأتى ان شاء الله تعالى الكلام على بعض ما أشكل من ظاهر القرآن والحديث في موضع أبقى به من هذا (قوله : أو صرحتها في خياله) الضمير يعود على الجرد : أى ان كان له خيال لأنه لا يرسم في الخيال إلا الأجرام وأعراضها . وبالجملة فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها ، وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والمجهز بعد هذا عن الادراك واجب ولا يعرف الله الا الله جل وعلا ، وأنشد أبو الفتح :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسرحت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعا ككف حائر على ذقن أوقارعا سن نادم

(قوله : لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث) أى مساواته لها في صفاتها الفنية . لأن

كل موجودين : إما أن يتساويا في صفة النفس أولا ، فإن تساويا فهما مثلان ، وإن لم يتساويا في صفات النفس فلا يتخلو : إما أن يصح اجتماعهما أولا ، فإن لم يصح فضدان ، وإن صح غلافان وكل مثلين فإنه يلزم استواءهما في كل ما يجب لأحدهما وفي كل ما يجوز عليه

أى منفصل عنه (قوله على ظاهره) هو الاستقرار عليه (قوله ما أشكل الخ) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله في خياله) يحتمل أن المراد بالخيال العقل ، ويحتمل أن المراد به القوة التي يرسم فيها صور المحسوسات المتأدية إليها من طريق الحواس (قوله إن كان له) أى للجرم كالإنسان (قوله إلا الأجرام وأعراضها) أى إلا صورهما بعد رؤيتهما (قوله القطعية) وصف كاشف (قوله موصوفة) حال (قوله كاملة) أى تدل على كماله (قوله لا يحاط بها) أى لا كما ولا كيفاً فهى غير متناهية في نفس الأمر والمولى يعلمها تفصيلاً (قوله لكل ما يخطر بالبال) أى من الأجرام والأعراض (قوله بعد هذا) أى قيام البراهين على وجود ذاته العلية وقيامه بنفسه الخ (قوله عن الادراك) أى ادراك حقيقة الاله (قوله واجب) أى أمر لا بد منه ولا يحيد عنه لا أنه واجب وجوب تكليف إذ ليس باختيارى (قوله لعمري) العمر الحياة والمراد بالمعاهد والمعالج الأدلة الموصلة لمعرفة الله ، والمراد بالطرفان بها الاطاعة بها والتصرف فيها بذهنه ، والمراد بالطرف البصيرة لا البصر ووضع الكف على الذقن كناية عن الحيرة لأن هذا شأن المتحير عادة ، وقرع السن كناية عن الندم ، وكأنه يقول لحياتي لقد اطلعت على الأدلة وتصرفت ذهني فيها وسرحت بصيرتي فيها فلم أدرك الكنه ولم أر إلا شخصا حائرا في تفكيره في حقيقة المولى فلم يعلمها أو شخصا ضيع عمره في حقيقة المولى فلم يعلمها ثم ندم على ذلك ورجع لاعتقاده أنه لا يعلم الله إلا الله (قوله أى مساواته لها الخ) أى فالمراد بالمثالة ما ذكر لا المشاركة وإلا صدق بالتبنيين (قوله لأن كل موجودين الخ) علة لتفسير الماثلة بما ذكره (قوله فهما مثلان) كزيد وعمرو (قوله فضدان) كالبياض والسواد (قوله غلافان) كاضحك والكتابة (قوله وكل مثلين) أى كزيد وعمرو ، ولما أفاد معنى المتساويين أفاد هنا حكما آخر ، وإن كان

أو يستحيل ، فلهذا لو اتصف جل وعلا بشيء مما سبق لزم مماثلته للأجرام أو أعراضها ، وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لها من الحدوث ، وقد سبق وجوب قدمه وبقائه ، وهنالك معنى قولي : فيجب له ماوجب لها ، وذلك يقدح الخ ، والاستدلال على هذا المطلب بالقياس الاقتراني ينظم من الشكل الثاني ، فتقول : الله جل وعلا ليس بمحدث وكل متصف بواحد من تلك الأمور المذكورة فهو حادث ، فينتج : الله جل وعلا ليس بمتصف بواحد من تلك الأمور المذكورة ، هذا إن أثبت بالدليل بجملها جميعها ، وإن فصلته لكل واحد . قلت في الأول وهو استحالة أن يكون جرما : الله جل وعلا ليس بمحدث وكل جرم فهو حادث ، فينتج الله جل وعلا ليس بجرم . ثم امض على ذلك الى آخرها (قوله : بل وكل وصف من أوصاف ألوهيته) يعني كوجوب الوجدانية له ووجوب نفوذ قدرته وإرادته في كل ممكن ووجوب إحاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك ، لأن هذه الأوصاف لا يجب للحوادث فكذا لا يجب لما مثلها .

(ص) فصل : ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لما أوجدك .

(ش) تقرير البرهان الذي أشار إليه بالقياس الاقتراني

يفهم بالاتزام مما مر (قوله أو يستحيل) المناسب الواو (قوله بشيء مما سبق) أي من كونه جرما أو قائما به الخ (قوله على هذا المطلب) أي مطلب تنزهه تعالى عن كونه جرما أو قائما به الخ (قوله بالقياس الاقتراني) أي كما يكون بالقياس الاستثنائي أيضا كما هو المقاد من المتن ، والاستثنائي ما ذكرته فيه النتيجة بالفعل أو نقيضها ، والاقتراني ما لم تذكر فيه كذلك (قوله بواحد) أي بكونه واحدا (قوله بجملها) بكسر الميم حال من فاعل أثبت : أي حال كونك بجملها في الاستدلال (قوله ثم امض على ذلك) بأن تقول في الاستدلال على استحالة قيامه بالجرم : الله ليس بمحدث وكل قائم بالجرم حادث فأنه ليس بقائم بالجرم ، وعلى استحالة الجهة : الله ليس بمحدث وكل من كان في جهة أوله جهة أو محاذيا للجرم أو مرتسما في خياله حادث فأنه ليس في جهة ولا له جهة ولا محاذيا للجرم ولا مرتسما في خياله (قوله من أوصاف ألوهيته) أي من الأوصاف التي تضمنتها ألوهيته لأن الألوهية من الصفات الجامعة كالعظمة والكبرياء فاندفع ما يقال إن وجوب الوجدانية وما معها أوصاف لذاته للألوهية (قوله نفوذ) أي تفعل بالفعل أو الصلاحية (قوله فكذا لا يجب لما مثلها) أي فلو كان الله مماثلا للحوادث لم يجب له تلك الصفات لكن التالي باطل فكذا المقدم ثبت نقيضه .

فصل

(قوله ويجب لهذا الصانع الخ) استعمال اسم الإشارة في الذات العلية مع أنها غير محسوسة بالبصر مجاز ثم إن هذا شروع في ذكر الصفات المعنوية وتقديم الصفات السلبية عليها لكونها من باب التخلية بالخلاء المعجزة وهذه من باب التحلية بالخلاء المهمة وآخر الوجدانية عن أخواتها لأنه يوصف بها كل صفة من صفاته تعالى كما توصف بها ذاته ، وقدمها على صفات المعاني للاتفاق عليها (قوله أن يكون قادرا) أي الكون قادرا (قوله تقرير البرهان الخ) المراد بالبرهان جنس

لأنه أسهل وأوفق ، وإن كان الموافق للفظه إنما هو الاستثنائي وسنبينه آخره عند شرح لفظه
أن نقول : الله تعالى موجب بالاختيار ، وكل موجب بالاختيار فهو قادر بفتح الله تعالى قادر ، ودليل
الصغرى يستبين بإبطال أن يكون فعله جل وعلا بطبيعة أو علة موجبة ، وقد سبق برهان ذلك
عند ذكر دليل حسوث العالم ، وسنعيد قريبا برهان ذلك بأنهم مما سبق عند كلامنا على كونه
تعالى صريدا . وأما الكبرى فواضحة ، لأن الموجد بالاختيار هو الذي يصح منه الفعل بدلا عن
الترك والترك بدلا عن الفعل ، وهذا بعينه معنى القادر ، وإنما قيسنا الإيجاد بالاختيار لأنه هو
المستلزم للقوة وسائر الصفات الآتية : أما الإيجاد بالذات كتوحيد العلة والطبيعة لوضح فلا يستلزم
أن تكون تلك العلة أو الطبيعة قادرة ولا صريدا ولا عالة ولا حجة ، فالإيجاد بالاختيار لما حقق
بالبراهين القاطعة سهل معه إثبات هذه الصفات سهولة لاحتاج معها إلى كبير نظر (قوله : والا لما
أوجدك) يعنى الإيجاد الذى سبق بيانه عند الاستدلال بالنفس ، وهو الإيجاد بالاختيار ، ونظم
الدليل على لفظه أن نقول : لو لم يكن صانعك قادرا لم أوجدك ، وبيان الملازمة أنه إذا لم يكن قادرا

البرهان ، وقوله : الذى أشار إليه : أى فى المتن : أى إلى جزئى من جزئياته وهو الاستثنائي ،
وقوله : بالقياس الافتراضى متعلق بتقرير (قوله لأنه أسهل) أى فى العمل علة لتقرير الكلى
وهو جنس البرهان بهذا الجزئى وهو القياس الافتراضى دون الآخر وهو الاستثنائي الذى أشار
إليه فى المتن (قوله وأوفق) أى بالطبع لأنه ينتج المقصود مطابقة بخلاف الاستثنائي فإنه ينتج
المقصود التزاما لأنه إذا بطل التالى يبطل المقدم فيثبت المطلوب بإبطال نقيضه (قوله أن نقول الخ)
خبر تقرير ، والأولى تقديمه على العلة لأجل عدم الفصل بين المبتدأ والخبر (قوله ينتج الخ)
أى يثبت له كونه قادرا (قوله بطبيعة أو علة) يعنى بذاته على أنها علة أو طبيعة فى فعله (قوله
موجبة) أى محسلة لمطوعها أو معلوما بالاختيار (قوله ذلك) أى الإبطال : قوله بأنهم الخ)
لأنه محله الاصل ، وذكره فيما مضى استطراد (قوله فواضحة) أى بعد ذكر الدليل المشار إليه
بقوله لأن الموجد الخ (قوله بدلا عن الترك) ظاهره أن الترك ليس من أفراد الفعل وقيل أنه
من أفراد الفعل لأنه الكف والامساك عن الفعل ، وحيث فلا استبعاد فى اسناده للفعل المختار
ولا يلزم من كونه مقدورا له أن يكون أثرا وجوديا (قوله وهذا) أى الذى يصح منه الفعل الخ
والكلام على حذف مضاف : أى وما صدق هذا بعينه هو معنى القادر : أى ما صدقه إذ معنى
القادر ذات ثبت لها القدرة (قوله للقدرة) المناسب للكون قادرا لأن الكلام فى المعنوية
لا المعانى (قوله وسائر الصفات الآتية) أى التى يتوقف عليها الفعل فيخرج السمع والبصر
والكلام (قوله كإيجاد العلة والطبيعة) الكاف استقصائية لأن الفاعل إما بالاختيار أو بالعلة
أو بالطبيعة (قوله فلا يستلزم الخ) بل هى غير قادرة الخ جزما لأن الخلق متى كان بالعلة
أو الطبيعة انتفت القادرية وما معها رأسا ، وإن كان قوله فلا يستلزم الخ صادقا بصحة ذلك لاعلى
جهة الزوم كما أنه صادق بعدم تلك الصحة لكن المراد الثانى كما علمت (قوله قادرة الخ) أى
كونها قادرة الخ (قوله هذه الصفات) أى كونه قادرا وصريدا وعالا وحيا (قوله معها) أى تلك
السهولة (قوله على لفظه) أى المآل من المقام (قوله لو لم يكن الخ) قد اختصر الشارح فى الدليل
لو لم يكن صانعك قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا باطل إذ لو كان عاجزا لما أوجدك لكن التالى

كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك . فان قيل لعل الصانع طبيعة أو علة فلا يلزم من عجزه عدم فعله . فالجواب أنه سبق أن صانع ذاتك وسائر العالم لا يكون الا مختارا ، ويستحيل أن يكون طبيعة أو علة ، وبطلان التالي وهو عدم إيجادك ظاهر مما سبق أول العقيدة من البرهان على وجود الصانع .

(ص) ومريدا والا لما اختصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن بدلا عن نقائصها الجائزة فيلزم إما قدمك أو استمرار عدمك .

(ش) المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفي الممكن ، وإن شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفي الممكن ، ونظم الدليل على أنه تعالى مرید . لكن على غير النظم الذي أشرنا إليه في العقيدة أن نقول : الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليها وكل من كان كذلك فهو مرید فيفتح الله جل وعلا مرید . أما الصغرى فواضح إذ لا يخفى أنه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة إليها سواء لا يجب أحدهما ولا يستحيل ، بل هما جائزان على حد السواء ، ثم أنه جل وعلا أوجد هذا الممكن في الضرورة أنه تعالى هو الذي خصصه بأحد الطرفين الجائزين عليه ، وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر الجائز وهو العدم ، وكذا أوجده على مقدار مخصوص في ذاته ، فخصه أيضا بذلك بدلا عن الطرف الآخر الجائز وهو أن يكون أكبر من ذلك المقدار أو أصغر ، وكذا خصه بالوجود في ساعة كذا من يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا بدلا عن الوجود المتقدم على ذلك أو المتأخر ، وكذا ما يتعلق بالألوان وسائر الأعراض

باطل (قوله ولا ترك) لأن تاتي ترك الشيء إنما يكون بالقدرة ولا قدرة للعاجز وعدم صدور الفعل عند العجز لا يقتضي صدور شيء من العاجز وإنما ذلك عدم صدور لاصدور العلم (قوله فان قيل الخ) وارد على الملازمة في قوله لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك . وحاصله أنا لانسلم الملازمة ما المانع من أن يكون عاجزا ويوجدك بطريق التعليل أو الطبع فلا يلزم من عجزه عدم فعله ، ثم ان هذا السؤال يرد على ظاهر عبارة المتن بقطع النظر عن تقييد الشارح فيما سبق الإيجاد بالاختيار وإلا اندفع هذا السؤال كما يندفع أيضا بجواب الشارح هنا (قوله فالجواب الخ) حاصله أنه قد صرح بابطال كون الموجد علة أو طبيعة ، وحينئذ فلم يبق إلا الإيجاد بالاختيار ولا شك أنه يلزم من عدم القدرة عدم الإيجاد بالاختيار (قوله وهو عدم إيجادك) أي عدم إيجاده إياك : أي عدم كونه موجدا لك ، وليس المراد عدم كونك موجودا إذ هذا باطل بالمشاهدة لا بالبرهان السابق (قوله بوجود الخ) ترك المصنف من الممكنات الست المتقابلات الجهة والمكان (قوله عن نقائصها) أراد بها مطلق المنافيات (قوله فيلزم اما قدمك الخ) أي أنه إذا اتفق الاختصاص يلزم الخ (قوله من له صفة) أي ارادة (قوله يرجح بها) أي صالحة لأن يرجح بها فهو إشارة للتعلق بالصالح القديم (قوله وإن شئت الخ) إشارة للتعلق بالتجيزي القديم ، فقوله هو القاصد : أي بالفعل في الأزل (قوله لكن على غير النظم الخ) أي لأن الذي في العقيدة استثنائي وهذا اقتراني (قوله الله جل وعلا مرید) أي متصف بكونه مریدا (قوله إليها) أي الممكنات (قوله السواء) أي على الراجح ، وقيل العدم أولى من الوجود (قوله وسائر الأعراض) أي

خصه بنوع من ذلك بدلا عن تركه الى مقابله . واما بيان الكبرى : فلأن ترجيح وقوع أحد الطرفين المستويين بغير مرجح محال ، ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجحا لذاته ، وأيضا فلائه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته ، فيلزم قسمه وان ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه ، فلا يوجد أبدا لأن المرجح الذاتي يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل ، فتعين أن يكون المرجح خارجا عنه من جهة فاعله ، والسبب يقتضى أن لا مرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله إلا الإرادة ، وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز ، وان شئت قلت : اختياره له . فان قلت لعل المرجح لو وقع لأحد الطرفين صفة القدرة . فالجواب أن القدرة نسبتها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة فإبطالها تعلق بإيجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابله ، وفي هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر ولأزمان كلها بالنسبة إلى القدرة القديمة سواء فلا بد إذن من ترجيح الفاعل هذا الزمان للفعل ، وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه ، وكذا لا بد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ، ثم تتفق به القدرة ، وقس على ذلك كل ممكن ، ولهذا يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة

باقيا كالكون في الجهة والكون في المكان المخصوصين (قوله خصه الخ) على حذف أى التفسيرية توضيح لقوله وكذا الخ : أى نفسه بالبياض مثلا بدلا عن غيره (قوله محال) أى وحينئذ فلا بد له من مرجح (قوله ويستحيل الخ : المراد بالممكن أحد الطرفين كالوجود (قوله مساويا) أى لمقابله (قوله راجحا) أى على مقابله (قوله لذاته) أى بلا سبب (قوله فلائه) أى الممكن بمعنى الذات الموصوفة بقبول الطرفين : أعنى الوجود والعدم (قوله فتعين أن يكون المرجح) أى لو وقع أحد الطرفين (قوله عنه) أى الممكن (قوله من جهة فاعله) أى الممكن والذى من جهة فاعله مثل القدرة والإرادة والعلم (قوله والسبب) هو لفة الاختيار ، واصطلاحاً ذكر مجموع أوصاف فيبطل منها ما يصلح للعلية ، ويثبت منها ما يصلح لها بأن يقال جهة الفاعل المرجحة لأحد طرفي الممكن : اما قدرته أو ارادته أو علمه مثلا ، لاجاز أن تكون القدرة لكذا ولا العلم لكذا ، فتعين أن تكون الإرادة (قوله يقتضى الخ) فتبنت الكبرى القائلة ، وكل من خصص الممكن بأحد الطرفين الجائزين عليه فهو مريد (قوله إلا الإرادة) الأولى إلا الكون مريدا (قوله فان قلت الخ) المناسب لقوله : والسبب الخ أن لا يأتي بهذا السؤال بل يأتي بالتعليل ، فيقول لأن القدرة الخ . وهكذا يقال فيما بعد (قوله صفة القدرة) الأولى الكون قادرا (قوله نسبة واحدة) لأن بالقدرة وجود الممكنات وعدمها فهما سواء بالنسبة إليها فلا وجه لترجيحها أحد الأمرين على الآخر (قوله فإبطال الخ) استفهام انكارى بمعنى التثني : أى فلا وجه لتعلقها بإيجاد الخ (قوله بإيجاد) الأولى بوجود (قوله على الخصوص) متعلق بإيجاد ويعنى عنه ما بعده (قوله بدلا عن مقابله) هو عدمه (قوله وفي هذا الزمان الخ) أى ومابالها تعلق بوجوده في هذا الزمان الخ (قوله والأزمان الخ) جملة حالية (قوله للفعل) أى للفعل فيه (قوله وحينئذ) أى وحين إذ خصص الفاعل هذا الزمان للفعل فيه (قوله ثم) للترتيب الذكري فقط (قوله كل ممكن) أى من الممكنات المتقابلات (قوله عبارة عن الصفة المؤثرة الخ) فالقدرة

على وفق الإرادة . فإن قلت . لعل المرجح تعلق العلم بوقوع ذلك الممكن في الزمن المخصوص . على الصفة المخصوصة ، لأن وقوع الممكن على خلاف علم الله مستحيل . قلنا التخصيص للممكن بالزمن المخصوص والصفة المخصوصة تأثير فيه بإيقاع بعض الجائزات عليه فلا يتعلق بهما إلا الصفة المؤثرة ، والعلم ليس من الصفات المؤثرة بدليل تعلقه بالواجب والمستحيل ، فلم يبق إلا القدرة والإرادة ، وقد بطل بما سبق تعلق القدرة بالتخصيص ، فتعين أن المتعلق بذلك الإرادة ، وهو المطلوب . فإن قلت : لقاتل أن يقول المرجح لوقوع أحد الجائزين اشتغاله على المصلحة المعلومة لفاعله تعالى . قلنا هذه مقالة اعتزالية : أعني مراعاة المصلحة ، وسيأتي برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح في حقه تعالى ، وإذا بطل مراعاة المصلحة ختما لم تصلح لترجيح الفعل بها . فإن قلت ماذا كرموه من أن تخصيص أحد طرفي الممكن بالوقوع في حق المختار لا يكون إلا بصفة الإرادة ينتقض عليكم بالمختار منا ، فإنه يوقع أفعالا في زمن مخصوص على صفة مخصوصة وهو ذاهل عنها لاشعوره بها فضلا عن أن يقصد إليها ويريدها . والجواب أن كلامنا إنما هو في المختار الموجد للفعل والمختار منا

مرتبها التأثير ، والذي جعلها تؤثر في هذا دون هذا هو الإرادة التي جعلت هذا الأمر راجحا ، وقوله : المؤثرة : أي التي تؤثر الذات بها ، فاستاد التأثير لها مجاز من باب الاسناد إلى السبب (قوله على وفق الإرادة) أي فتعلق القدرة التمييزي الحادث على وفق تعلق الإرادة التمييزي قديما وحادثا (قوله لعل المرجح تعلق العلم الخ) سكت الشارح عن الكلام والسمع والبصر ، لأن تعلق الكلام تعلق دلالة وتعلق السمع والبصر تعلق انكشاف لا تعلق تأثير ، وسكت عن الحياة لأنها لا تتعلق بشيء ، وهذا والمناسب تعلق الكون عالما ، لأن الكلام في المعنوية (قوله على الصفة المخصوصة) أراد بها ما يشمل اللون والمقدار والكون في المكان والكون في الجهة (قوله لأن وقوع الممكن) أي وقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة وفي الزمن المخصوص (قوله بالزمن المخصوص) أي بالوقوع فيه (قوله والصفة المخصوصة) أراد بها ما يشمل الكون في المكان والجهة وما يشمل اللون والمقدار (قوله تأثير فيه الخ) أي تأثير فيه بوقوعه حال كونه على الصفة المخصوصة (قوله بالواجب والمستحيل) أي وليس فيهما تأثير (قوله فإن قلت الخ) كان المناسب أن يقدم هذا السؤال على قوله : فتعين أن يكون المرجح الخ ويأتي بهذا التفريع بعد جوابه ، لأن المقام مقام السبر (قوله وإذا بطل مراعاة المصلحة ختما الخ) لفظ ختما راجع إلى المراعاة لا إلى بطل . أما جوازها فيصح أن يراجع الله الصلاح والأصلح لعباده تفضلا وامتنانا ، ويصح أن لا يراعيه . فإن قلت : إذا صحت مراعاة المصلحة فلم لا تكون مخصصة وإن لم تنسب إلى حد الوجوب لأن الصحة تكفي ، فالجواب أنه إذا جازت مراعاتها جاز عدم المراعاة فلم تصلح للتخصيص (قوله وهو ذاهل) كالفافل يكون مشتغلا بالفكر في شيء فيسهو فيفعل بيده فعلا فقد خصص ذلك الفعل بالوجوب من غير إرادة وقصد له (قوله إلا بصفة الإرادة) أي كونه مريدا وإضافة صفة بيانية (قوله فضلا عن أن يقصد إليها) أي فالشعور بها مستف فأولى قسدها ، فما بعد فضلا أولى بالنفي مما قبلها (قوله أن كلامنا الخ) أي أن قولنا أن التخصيص إنما يكون

لا يوجد فعلا أصلا لا في حق نفسه ولا في حق غيره ، وإنما المراد للذات الخادئة وجميع أفعالها
عموما هو الله جل وعلا ، وسيأتي برهان ذلك في فصل خلق الأعمال ، فالفعل إنما يستدل باختصاصه
بما اختص به من الجائزات على أن فاعله الموجد له ، وهو الله جل وعلا مرید لا على أن فاعله
الذي قام به الفعل وأوجده الله تعالى فيه ، وهو الفاعل من مرید لأننا لا نوجد شيئا من أفعالنا ،
بل الله جل وعلا يبرجدها فينا إلا أنه تارة يبرجدها سبحانه ويرجدها معها صفة تسمى قدرة نحس
بها تيسر ذلك الفعل لنا ، ولاتأثير لهذه القدرة في الفعل أصلا ، بل هي مثله فعل الله جل وعلا
خلق مقارناله ، وفي هذه الحالة التي يخلق الله جل وعلا مع الفعل قدرة مقارنته يسمى العبد في
الاصطلاح مختارا ومكتسبا وفاقلا ، والا يسمى مضطرا ومجبورا ، ثم قد يخلق الله سبحانه مع
هذين الفعلين ، وهما القدرة والمقدور علما للعبد واردة لما خلق فيه وتارة لا يخلق له ذلك كما أنه
تعالى مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق للعبد شعورا بذلك وقد لا . وبالجملة فالذوات
كالظروف للأفعال المخلوقة فيها يخلق الله تعالى

بالإشارة إنما هو بالنسبة للمختار الموجد للفعل لأنه الذي خصص الفعل بالوجود (قوله لا يوجد
فعلا) أي حتى يكون مخصصا له بالوجود (قوله عموما) أي اختيارية أو اضطرارية (قوله هو
الح) أي وحينئذ فيكون هو المخصص لها بالوجود دون غيره (قوله من الجائزات) أي المتقابلة
(قوله مرید) لأنه قد خصه بالوجود ، والتخصيص إنما هو بالإرادة (قوله وأوجده) أي
أوجد ذلك الفعل (قوله لأننا لا نوجد الح) علة لقوله : لا على أن فاعله الح : أي إنما كان الفعل
لا يدل على أن الفاعل الذي قام الفعل به مرید لما استفيد مما تقسم أننا لا نوجد شيئا من أفعالنا
والتخصيص إنما هو بالإرادة ، حيث انتفى التخصيص انتفت الإرادة ، فتعوله : لأننا لا نوجد الح
مستفاد مما سبق ، وأتى به الشارح علة لقوله : لا على أن فاعله الح (قوله ويوجد معها صفة الح) فأنه
يخلق الفعل والقدرة مقررين زمانا مرتبين تعقلا (قوله نحس بها) أي ندرك بسببها (قوله بل
هي) أي القدرة (قوله مثله) بالنسبة حال : أي والقدرة حال كونها مثل الفعل ، وقوله : فعل
الله : أي مفعولة له ، وبالرفع خبر هي ، وقوله : فعل الله بدل منه : أي إن القدرة مماثلة للفعل في
أن كلامهما فعل الله (قوله خلق) أي ذلك الفعل بمعنى القدرة ، وقوله : مقارناله : أي للفعل
بمعنى المقدور (قوله وفي هذه الحالة) أي حالة وجود القدرة المقارنة للفعل (قوله التي يخلق)
أي التي هي أن يخلق (قوله قدرة) أي قائمة بالعبد (قوله والا) أي والابأن خلق الفعل مجردا
عن قدرة حادثة كما إذا سقط شخص من علو إلى سفلى ، فقد خلق الله الفعل وهو الحركة دون
قدرة (قوله الفعلين) أي المفعولين (قوله وتارة لا يخلق له ذلك) أي بل يخلق فعلا وقدرة
بدون علم وإرادة كاللنا كش في الأرض يعود ، والحال أنه ذاهل عن ذلك النكس لتفكره في شيء
آخر (قوله مع إفراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق الح) وذلك كحركة المرتعش ، فإن الفعل
قد وجد بدون قدرة مع الشعور بتلك الحركة ، وقوله : وقد لا : أي وقد لا يخلق ، وذلك كحركة
النائم الساقط من علو إلى سفلى (قوله للأفعال) مرتبط بالذوات ، وقوله : المخلوقة فيها صفة
للأفعال وضمير فيها للذوات : أي فالذوات بالنسبة للأفعال المخلوقة فيها كالظروف بالنسبة لما

متها ما يشاء وكيف شاء ، والظرف والمظروف فعل الله تعالى لا تأثير لبعض في بعض ، فتبارك من لا شريك له في ملكه ولا مدبر معه سواء ولا يسأل عما يفعل جل وعلا (قوله : والا لما اختصت الى آخره) نظم الدليل على لفظه من الاستثنائي ، وذلك أن يقال لو لم يكن فاعل ذاتك مریدا لما اختصت بوجود إلى آخره ، وبيان الملازمة أنك عرفت فيما سبق أنه لا سبب لاختصاص الممكن ببعض ما جاز عليه الإرادة فاعله ، فإذا قدر أن الفاعل غير مرید لزم استحالة وجود ممكن بعينه بدلا عن مقابلة ضرورة عدم الاختصاص عند عدم التخصيص . وأما بطلان اللازم فوجهين : أحدهما : مشاهدة الاختصاص في الممكنات . والثاني : وهو ما أشار إليه في العقيدة من لزوم انصاف ذات الممكن بأحد أمرين : وجوب التقدم أو استمرار العدم ، وكلاهما محال في حقه . أما الأول فلما مضى من برهان حدوث الممكنات كلها . وأما الثاني فللمشاهدة الوجود فيها ، وبيان لزوم أحد الأمرين عند تقدير عدم الاختصاص بممكن دون تمكن أن عدم الاختصاص بالوجود وما يتبعه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة يوجب استمرار العدم ، وعدم الاختصاص بالزمن المعين يوجب التقدم أو استمرار العدم ، لأن الزمن لما كان لا يتصف به الا المتعدد

احتوت عليه (قوله منها) أي الأفعال (قوله لبعض) هي الظروف (قوله في بعض) هي المظروفات : أعني الأفعال (قوله نظم الدليل) مبتدأ خبره قوله : من الاستثنائي ، وقوله : على لفظه صفة للدليل : أي الجاري على لفظ المتن ، وهذه الجملة مقول قول محذوف خبر قوله : أي قوله : والا لما اختصت الخ ، نقول في بيانه نظم الدليل الخ (قوله وذلك) أي نظمته (قوله لما اختصت بوجود الخ) أي لكن التالي باطل لأنك لو لم تختص بالوجود للزم إما قدمك أو استمرار عديمك والتالي باطل ، فبطل المقدم وهو عدم الاختصاص فبطل ما استلزمه وهو لم يكن مریدا فثبت كونه مریدا وهو المطلوب (قوله أنه لا سبب الخ) فإذا اتقى السبب الذي هو الإرادة اتقى المسبب الذي هو التخصيص (قوله فإذا قدر) أي تقديرا وقوعيا (قوله لزم الخ) فيه أنه في المتن جعل اللازم لعدم كونه مریدا عدم الاختصاص لا الاستحالة فالأولى أن يقول لزم عدم اختصاص الممكن ، وإذا لم يكن هناك تخصيص استحالة وجود ممكن بعينه (قوله بعينه) قيد بذلك ، لأن نفي الإرادة انما يستلزم انتفاء التخصيص بحيث لا يوجد ممكن بعينه : كاليابض بدلا عن مقابلة الجائر الامع صفة الإرادة ، ولا يستلزم نفي مطلق الوجود لأنه يكون مع التعليل أو الطبع عند الخصم (قوله اللازم) أي التالي وهو عدم التخصيص (قوله وهو الخ) خبر قالوا زائدة والمناسب حذفها (قوله في حقه) أي الممكن : أي ذاته (قوله أما الأول) أي استحالة قدم الممكنات (قوله وأما الثاني) أي استحالة استمرار عدم الممكنات (قوله والصفة المخصوصة) أراد بها ما يشمل اللون والكون في المكان والجهة (قوله يوجب الخ) سكت الشارح عن اللازم لعدم التخصيص بالمقدار المعين وحده ، وهو عدم وجود المقدار أصلا أو وجوده بدون نهاية وكلاهما باطل ، وعن اللازم لعدم التخصيص بالصفة المعينة وحدها ، وهو عدم وجود اللون أصلا أو كون الشيء أبيض

فلا ينتفى عنه الا القديم أو المستمر العدم اذ لا تجدد لهما ، فظهر أن لزوم الاتصاف بأحد الأمرين عند عدم اختصاص تلك الأمور المذكورة بتعين فيه أحدهما ، وهو استمرار العدم فيما عدا الزمان ، ويلزم أحدهما لا يعينه في الزمان . لكن لم يفصل في العقيدة لأنه قصد ما يلزم في عدم الكل من حيث هو كل لا ما يلزم في عدم كل واحد ، ويصح عطف قوله : فيلزم إما قدمك الخ بالواو بدل الفاء ، وهو أحسن وأفيد ويكون دليلا آخر مستقلا بنفسه معطوفا على الأول ، ونظمه على هذا أن يقال : لو لم يكن فاعلك مريدا للزم إما قدمك أو استمرار عدمك ، وبيان الملازمة أن الفاعل اذا لم يكن مريدا ، فإن كان وجود الممكن لازما لوجوده أو لوجود صفة من صفاته بحيث لا يحتاج في وجود ذلك الممكن الى قصد لزوم قدم ذاتك وقدم سائر الممكنات لاستحالة وجود الملزوم بشون اللازم ، وقد مر وجوب تقدم لفاعلك ولفصاته ، فما لزمهما يجب أن يكون كذلك وان لم يكن وجود الممكن لازما لوجود ذاته ولا لوجود صفة من صفاته لزم استمرار عدم ذاتك وعدم سائر الممكنات لاستحالة ترجيح زمن أو مقدار أو صفة بلا مرجح .

(ص) ومن هنا أيضا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة . فإن أجب

أسود مثلا ، وهو جمع بين الضدين باطل وعن اللازم لعدم التخصيص بالمكان المعين وحده وهو عدم وجود الشيء في مكان أصلا أو كون الشيء في جميع الأمكنة وهو باطل ، وعن اللازم لعدم التخصيص بالجهة المعينة وحدها وهو عدم الوجود في جهة أو الوجود في جميع الجهات وهو باطل (قوله فلا ينتفى عنه) أي فلا يخرج عنه : أي عن الوصف بالزمن (قوله الأمرين) أي القدم واستمرار العدم (قوله يتعين فيه) خبر أن الرابط الضمير الزاجع للزوم الانساف (قوله أحدهما) أي الأمرين (قوله فيما عدا الزمان) أي من الوجود وما يتبعه من المقدار والصفة ، هذا هو المراد وان كان ماعدا الزمان يصدق بالصفة وحدها والمقدار وحده وبهما معا (قوله في عدم الكل) أي الهيئة الاجتماعية من عدم الوجود والمقدار والصفة والزمان (قوله لا ما يلزم من عدم كل واحد منها) أي بخصوصه ، ولا شك أنه يلزم على عدم الكل : إما القدم أو استمرار العدم بخلاف ما لو اعتبرت كل واحد منها ، فانك لا تجد فيه هذين اللزيمين معا ، بل منها ما يوجدان فيه معا كالزمان ، ومنها ما يتعين فيه استمرار العدم وهو ما سواه (قوله ويصح الخ) مقابل المحذوف تقديره ، فظهر أن قول المصنف : فيلزم الخ من تمام الدليل قبله (قوله أحسن وأفيد) عليهما بقوله ، ويكون الخ ، ويحتمل أن أفيد علة لأحسن ، وقوله : ويكون علة لقوله : أفيد (قوله على الأول) أي على لازمه : أي اللازم فيه وهو التالي منه ، فالمقدم وهو لو لم يكن مريدا يلزم عليه لازمان ، وبذلك يحصل الديلان ويكون اللزيمان في كلامه متعاطفين (قوله لوجوده) أي الفاعل (قوله بحيث لا يحتاج الخ) لازم لما قبله (قوله وقد مر الخ) علة لقوله : لزم قدم ذاتك (قوله فما لزمهما) أي فاعلك ولفصاته ، وهو وجود الممكن (قوله وان لم يكن الخ) مقابل قوله : فإن كان وجود الممكن الخ (قوله ذاته) أي الفاعل (قوله أيضا) أي كما علمت استحالة أنه غير مريد (قوله موجبة) أي مؤثرة صفة كاشفة للعلة ، وقد حذفها من الأول : أي الطبيعة دلالة الثاني (قوله فان أجب) أي من طرف الخصم حيث قلنا في الرد عليه : لو كان

عن التأخير في الطبيعة بالمانع أو قووات الشرط لزم عدم القديم أو التسلسل لنقل الكلام إلى ذلك المانع أو ذلك الشرط .

(ش) الإشارة بهذا راجعة إلى لزوم قدمك أو استمرار عدمك : أي بهذا اللازم يستدل أيضا على امتناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة ، وقد عرفت فيما مضى أن من يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ، ومن لا يتأتى منه الترك فإن لم يمكن أن يمنع مانع من الفعل يسمى علة ، وإن أمكن يسمى طبيعة ، وبيان لزوم أحد الأمرين إذا قدر صانع العالم طبيعة أو علة أن الطبيعة والعلة لا يتخلو : إما أن تكونا قديمتين أو حادثتين ، فإن كانتا قديمتين لزم قدم العالم ، لأن فعل العلة والطبيعة إنما هو باللزوم لا بالاختيار وقدم الملزوم

صانع العالم غير مرید بأن كان طبيعة للزم : إما قدم العالم أو استمرار العدم . وحاصل جوابه الذي هو ردّ علينا أن صانع العالم طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجوده أزلا ، أو قووات شرط ، فلما اتقى المانع ووجد الشرط فيها لا يزال وجد العالم وهو المطبوع ، فلا يلزم على هذا قدمه ولا استمرار عدمه (قوله عن التأخير) أي تأخير المطبوع عن طبيعته (قوله بالمانع) أي بسبب وجود مانع في الأزل منع من وجود المطبوع (قوله لزم عدم القديم) أي إن كان المانع قديما لأنه إذا كان ذلك المانع قديما لزم عند وجود العالم عدم ذلك المانع ، إذ لو استمر باقيا لما وجد العالم : أي وعدم القديم باطل ، وقوله : أو التسلسل : أي إن كان المانع من وجود العالم في الأزل حادثا لأنه إذا كان كذلك يحتاج إلى طبيعة تؤثر فيه ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلا ، وهذا المانع حادث فيحتاج إلى طبيعة أخرى تؤثر فيه ، وقد منعها من التأثير فيه مانع ، وهذا المانع يقال فيه ما قيل فيما قبله وهكذا ، وإن قلنا إن التأخير لقوات شرط ، فتخلف ذلك الشرط إما أن يكون لمانع أول قووات شرط أيضا ، فإن كان قوواته لمانع لزم ما تقدم من عدم القديم أو التسلسل ، وإن كان قوواته لقوات شرط فتخلف ذلك الشرط إما المانع أو لقوات شرط وهكذا ، فظهر أن قوله : لزم الخ راجع للمانع وقوات الشرط معا (قوله لنقل الكلام الخ) مرتبط بقوله لزم الخ (قوله أو ذلك الشرط) أي الذي فرض قوواته ، فيقال قوواته إما لعدم شرط له أو لوجود مانع له ، فإن كان لعدم شرط له فهذا الشرط قوته عدم شرط له وشرطه قوته عدم شرط له أيضا وهكذا إلى غير نهاية ، فيلزم التسلسل وإن كان المقوت لهذا الشرط مانعا ، فإن كان ذلك المانع قديما لزم عدم القديم عند وجود العالم لأنه إنما وجد لوجود شرطه ، فللمانع انقطع عند وجود الشرط ، فعدم القديم إنما يتأتى في الشرط إذا نقل الكلام إلى مانع ذلك الشرط ، وإن كان ذلك المانع حادثا فلا بد من استناده لطبيعة ، وقد منع من تأثيرها فيه مانع أو فقد شرط ، فإن كان شرطا مفقودا نقلنا الكلام لذلك الشرط ، وإن كان مانعا نقلنا الكلام له ، ويلزم إما عدم القديم أو التسلسل (قوله إلى لزوم الخ) أي إلى بطلان لزوم الخ (قوله بهذا اللازم الخ) هذا حل للمعنى بحسب المعنى ، لأن لفظة جار على التعليل ، فالمناسب أن يقول : أي ومن أجل هذا اللازم يستدل الخ (قوله وقد عرفت الخ) غرضه بذلك بيان أن فاعل العالم مختار وإبطال ماعداه (قوله أحد الأمرين) هما وجوب القدم واستمرار العدم (قوله لا يتخلو) المناسب لا يتخلو لأن متنى ولا نافية (قوله وقدم الملزوم) أي

يتقضى بقدم لازمه ، وقد عرفت بالبرهان حدوث العالم وإن كانتا حادثتين افتقرتا الى علة أو طبيعة ودار أو تسلسل ، وقد سبق بيان ذلك عند بيان كون فاعلاك قديما ، والصور والتسلسل محالان على ماضى ، فكون العلة والطبيعة حادثتين محال ، فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليهما محال والمحال مستمر العدم ، فقد لزم استمرار العدم لذاتك وسائر العالم ، والعيان يكذب ذلك . والحاصل أنه يلزم قدم العالم إن فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين أو استمرار عدمه إن فرضتا حادثتين ، وكلا اللزيمين باطل ، فاللزوم وهو كون صانع العالم طبيعة أو علة باطل ، فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب - وربك يخلق ما يشاء ويختار - ويلزم أيضا على تقدير العلة أو الطبيعة قديمتين وجود مالا نهاية له ، لأن نسبة العلة والطبيعة الى جميع الممكنات نسبة واحدة والممكنات لا نهاية لها ، فيلزم وجود جميعها دفعة ، وهذا المحال في الحقيقة لا يختص لزومه بفرض قدم العلة أو الطبيعة بل يلزم أيضا في فرض حدوثهما (قوله : فإن أجيب عن التأخير في الطبيعة الخ) هذا اعتراض من الطبيعيين على الدليل السابق ، وهو لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وتقريره ان قالوا نختار أن الصانع للحوادث طبيعة وأنها قديمة . قولكم : فيلزم قدم تلك الحوادث غير مسلم ، لأن عدم المفارقة انما يلزم في العلة مع معلولها ، لأن تلازمهما لا يتوقف على شيء أما ملازمة الطبيعة مطبوعها

العلة أو الطبيعة (قوله يقضى) أى يستلزم (قوله بقدم لازمه) هو العالم (قوله بيان ذلك) أى الدور والتسلسل (قوله وهو المطلوب) فيه أن المطلوب نفي كون الصانع علة أو طبيعة لا اثبات كون الصانع فاعلا بالاختيار وإن كان لازما له (قوله وربك الخ) تقوية للدليل العقلي السابق (قوله ويلزم الخ) الثبوت لأمر آخر محال لازم لكون صانع العالم علة أو طبيعة مغاير لما التفت له في الآن من لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : أيضا : أى كما لزم قدم العالم أو استمرار عدمه ، وقوله : على تقدير العلة أو الطبيعة : أى على تقدير كون صانع العالم علة أو طبيعة (قوله نسبة واحدة) فيه أن تأثير العلة أو الطبيعة بالمناسبة الثانية عند القائل بتأثيرهما ، فإذا أثرت في البياض أو الطول مثلا للمناسبة فلا يتأثر التأثير في ضد ذلك ، وحينئذ فليست النسبة لجميع الممكنات واحدة ، وحينئذ فلا يلزم وجود الممكنات دفعة (قوله فيلزم وجود جميعها الخ) أى وذلك محال لما فيه من اجتماع البياض والسواد مثلا والحركة والسكون والاجتماع والافتراق . ثم ان قوله : فيلزم الخ مرتب على قوله : أولا وجود مالا نهاية له الخ (قوله دفعة) بفتح الدال أى مرة واحدة (قوله وهذا المحال الخ) على هذا كان الأحسن عدم التقييد فيما سبق بقوله : قديمتين ليشمل الكلام السابق القديمتين والحادثتين (قوله هذا اعتراض) أى باعتبار أنه قاذح فيما ألزموا به ، وعبر عنه المصنف بأنه جواب باعتبار أنه دافع لما ألزموا به ، فهو اعتراض وجواب باعتبارين مختلفين (قوله على الدليل السابق) أى لو كان صانع العالم طبيعة لزم قدم العالم أو استمرار عدمه . لكن التالى باطل والاعتراض في الحقيقة على الملازمة في الشرطية بمنعها فالحصم يقول الملازمة ممنوعة لم لا يجوز أن يكون الصانع طبيعة قديمة وتأخر مطبوعها بحيث لم يكن قديما لمانع أو فقد شرط (قوله وهو لزوم الخ) أطلق عليه دليلا مع أن الدليل قياس مركب من

فتوقف على عدم الموانع ووجود الشرائط كلها كما تقول مثلا : تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة أبعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط ، وهو مسها مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع ، وهو بلل ذلك المسوس مثلا أما إذا وجد مانعها أو اتقى شرطها فتوجد هي مع عدم مطبوعها الذي هو الاحتراق . قالوا فإذا تقرر ذلك فنقول : صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة . لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجوده أزلا أو فوات شرط ، فإنا اتقى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت تلك الحوادث ، فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما زعمتم ، وجوابه أننا ننقل الكلام معهم الى هذا المانع من وجود الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده ، فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة في وجود الحوادث أزلا لا يتجاوز إما أن تقدره قديما أو حادثا ، فإن كان حادثا افتقر الى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة قديمة ، فتحتاجون إلى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث أزلا ، والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم أنه حادث فيكون هذا المانع الثاني حادثا ، ويقتصر أيضا في تأخير وجوده عن طبيعته القديمة إلى تقدير مانع آخر حادث . ثم كذلك هذا المانع الآخر ، ويسلسل فيلزم وجود حوادث لا أول لها ، وقد سبق برهان استحالة ذلك ، وإن منعوا التسلسل في الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدأ لزم قدم حوادث العالم لعرو الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع أزلا ، وإن كان المانع من وجود العالم قديما لزم أن لا يوجد شيء من العالم حتى ينعم مانه القديم . لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه ، فوجود العالم المتوقف عليه محال ، وهكذا تقول في الشرط المتأخر وجوده عن الطبيعة أنه حادث فيفتقر الى محدث ، والمحدث على أصلهم طبيعة قديمة ، فيحتاجون أيضا الى تقدير مانع من وجود هذا الشرط أزلا أو فوات شرط لم يوجد إلا فيما لا يزال ، وننقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط

مقدمتين باعتبار أن الذهن ينتقل منه للمطلوب الذي هو استحالة كون صانع العالم طبيعة (قوله بطبعها) أي ذاتها (قوله على مذهب الفلاسفة) الأولى على مذهبهم : أي الطبائعيين (قوله مثلا) الأولى حذفه لأنه لا شرط عندهم غير المس (قوله لمانع الخ) والمانع من وجوده أزلا لا يكون إلا أزليا (قوله ووجد الشرط) الواو بمعنى أو (قوله فيما لا يزال) تنازعه اتقى ووجد (قوله أو الشرط) أي أولى ذلك الشرط المشترط لتأثير الطبيعة الذي فوت عدمه وجود الحوادث في الأزل (قوله أو حادثا) توسعة دائرة اذ المانع من وجود العالم في الأزل أزلي عندهم (قوله برهان استحالة) أراد بالبرهان الجنس والضمير لوجود الحوادث التي لا أول لها (قوله وإن منعوا الخ) توسعة دائرة في الرد عليهم اذ التسلسل في الموانع لا يحيد عنه . وليس لهم منعه إلا على سبيل الفرض (قوله لها) أي الحوادث ، وقوله : مبدأ : أي أولا (قوله حوادث العالم) الإضافة للبيان (قوله لعرو الطبيعة) علة لقوله : لزم الخ : أي لصيرورة الطبيعة خالية عن مانع فيقارنها المطبوع ، وهو العالم فيكون العالم قديما (قوله أنه حادث) أي ولا يمكن دعوى قدمه افترض طريقه وتأخر وجوده عن الطبيعة ، وحينئذ فيصير كسائر العالم (قوله الى مانع الشرط) فإن كان قديما لزم عدم القديم وإن كان حادثا لزم التسلسل (قوله والى شرط الشرط) أي فتقول

ويلزم ما لزم أولا من التسلسل إن قدرت الشروط أو الموانع حادثة ، وعدم القديم إن قدر منع الشرط قديما ، وإلى هذا الاعتراض وحوابه أشرت بقولي : فإن أجيب عن التأخر في الطبيعة الخ وانما خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتى تقدير المانع أوفوات الشرط في تأثير العلة ، فالدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه جواب . وإذا عرفت هذا عرفت أن تركيب امتزاج العناصر التي يذكرها الأطباء والطبائعيون وانحلالها لا تأثير له في وجود شيء ولا في فساده ولأن باعتماد الطبائع يكون صحة الجسم ، ولا أن بغلبة بعضها تكون الأمراض كما يزعمون ، بل لو كان الجسم بسيطا لم يتركب الا من نوع واحد لقبل من الكون والفساد عند أهل الحق والسنة ما يقبل عند تركيبه من الأنواع ، واختياره جل وعلا خلق شيء عند خلقه شيئا آخر لا يدل على أن لأحد مخلوقه أثرا في مخلوقه الآخر لا بالاختيار ،

شرط الشرط يقتدر الى طبيعة قديمة ، وانما لم يوجد في الأزل مع الطبيعة : اما المانع أو فوات شرط فان كان الأول فيلزم إما عدم القديم أو التسلسل وإن كان لفوات شرط حادث لأنه طارئ على الطبيعة فيفتقر الى طبيعة قديمة ولم يوجد معها في الأزل إما المانع أو فوات شرط وهكذا فعلم القديم والتسلسل كما يأتيان في وجود المانع من مفارقة المطبوع : أعني العالم لطبيعته القديمة يأتيان في فوات الشرط لكن بالنظر لمنافعه (قوله ويلزم الخ) المناسب ويلزم ما لزم أولا من التسلسل في الشروط وكذا في الموانع إن قدرت حادثة لأن كلامه يقتضى أن الشروط تقدر تارة قديمة مع أنها لا تكون إلا حادثة (قوله لعدم تأتى تقدير الخ) فيه أن التقدير يتأى في المستحيل فكان الأولى أن يقول لعدم تأتى اعتبار المانع الخ (قوله فالدليل السابق) أى المشار إليه بقوله ومن هنا (قوله وإذا عرفت هذا) أى استحالة كون صانع العالم علة أو طبيعة (قوله أن امتزاج العناصر) وفي نسخة أن تركيب امتزاج العناصر : أى تركيب هو امتزاج العناصر : أى أصول المركبات وموادها وهي الماء والتراب والهواء والنار ، فامتزاج هذه الأمور الأربعة يؤثر عندهم في إيجاد الأشياء وانحلالها يؤثر في عدها ، فإذا اجتمع الماء والتراب مع تخلل الهواء وفيضان حرارة الشمس حصل النبات من غير فعل فاعل مختار وإذا لم يوجد منها إلا واحد فقط فسد النبات والامتزاج عندنا سبب عادي في إيجاد الأشياء والمؤثر هو الله وحده (قوله التي يذكرها الخ) أى التي يذكرون أنها مؤثرة بواسطة الامتزاج (قوله وانحلالها) أى افتراقها (قوله لا تأثير له) أى لما ذكر من الامتزاج والانحلال (قوله ولا في فساده) أى إعدامه (قوله ولأن الخ) الطبائع الأربع الصفراء والبلغم والسوداء والدم واعتدالها عدم غلبة بعضها على بعض (قوله كما يزعمون) أى في الطرف الأول : أعني التركيب والانحلال والزاعم لتلك الطبائعيون ، وفي الطرف الثاني : أعني اعتدال الطبائع وغلبة بعضها على بعض والزاعم لتلك الأطباء (قوله بل لو كان الجسم الخ) راجع للطرف الأول (قوله لم يتركب الا من نوع واحد) وصف كاشف للبيسط والأولى أن يقول لم يكن إلا نوعا واحدا بأن كان ماء أو ترابا أو هواء أو نارا (قوله لقبل الخ) لأن المؤثر هو الله لاجتماع العناصر وانحلالها (قوله من الكون) أى الوجود (قوله والفساد) أى العدم (قوله عند تركيبه الخ) أى وانحلاله (قوله خلق شيء) أى مثل وجود الذات أو إعدامها وقوله عند خلقه شيئا آخر هو التركيب في الأول والانحلال في الثاني (قوله لا يدل على أن لأحد مخلوقه) أى

ولا يغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ، ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منهج
الطبايعيين مع ادعائه الاسلام ونسبته بظاهرة في الدنيا ، حيث يقول في رسالته الطبية :

وقول بقراط بها صحيح ماء ونار وثرى وريح

دليله في ذا أن الجسم اذا توى عاد اليها رغما

ولو يكون الجسم منها واحدا لم تر بالآلام حيا فاسدا

(تنبيه) يدل على أن امتزاج العناصر لا أثر له في حصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة
سوى ما قدمناه في ابطال تأثير الطبيعة والعلّة ما أشار اليه شرف الدين بن التماساني في شرح المعالم

كالاتحاد والانحلال وقوله تأثير في مخلوقه الآخر أى مثل وجود الذات أو اعدامها (قوله ولا يغيره) أى
كالعلّة والطبيعة (قوله بل وجوده) أى تركيب العناصر بالنسبة لوجود الشيء وانحلالها بالفلسفة
لعدمه ، وعد وجودهما بالنسبة لما ذكر سواء من جهة التأثير (قوله ولقد ضل ابن سينا) هو الحسين
ابن عبد الله بن سينا ضلله بمقتضى قوله * ولو يكون الجسم منها واحدا * البيت لا في أن الجسم مركب
من العناصر لأن هذا مما لا ينكره المصنف . قال بعضهم الأليق بحسن الظن بمن تربي على الاسلام
حل قول ابن سينا وقول بقراط الخ على الأمور العادية لا التأثيرات الضالّة (قوله بقراط) بضم الباء
اسم حكيم من حكماء الفلاسفة يمنع من الصرف للعلمية والعجمة وصرف هنا للضرورة (قوله
بها) أى بالأركان الأربعة السابقة في البيت الذي قبل هذا ، وهو قوله :

أما الطبيعات فالأركان تقوم من مزاجها الأبدان

أى وقول بقراط بتقوم الجسم منها ، وقوله : ماء الخ بيان الأركان الأربعة المذكورة (قوله في
ذا) أى في أن الأبدان تقوم من مزاجها (قوله توى) بالياء الفوقية وفتح الواو : أى هلك (قوله
عاد اليها رغما) فتجد الحيوان اذا مات يخرج منه ماء وهواء وخارّة ، ثم بعد ذلك يصير ترابا
فعوده اليها مما يدل على تركيبه منها . وقال تعالى - هو الذى خلقكم من تراب - ثم قال : من
طين ، وهو امتزاج الماء بالتراب . ثم قال : من جأ مسنون ، وهو المتغير الريح ، وهو الجزء الهوائى
الذى فيه . ثم قال : من صلصال ، وهو الجزء النارى (قوله رغما) أى كرها (قوله منها) أى الأركان
(قوله لم تر الخ) لأنهم يقولون إن تركيب الجسم من العناصر سبب في هلاكه : كالإنسان ، واذا كان
نوعا واحدا : كالخجر ، فذلك سبب لعدم هلاكه (قوله بالآلام) الباء سيّية (قوله على أن
امتزاج العناصر) أى أصول الأشياء ، وإن لم تكن الأربعة السابقة : كاللبن والعسل ، فإن
لكل واحد منهما كيفية : أى طعما قائما به على انفراده ، فاذا مزجا حصلت كيفية أخرى مغايرة
للكيفيتين حال الانفراد بالشخص لا بالنوع ، واذا نظرت الى هذه الكيفية الحاصلة من امتزاجهما
ونظرت الى الكيفية الحاصلة من امتزاج اللبن بالخل كانتا متباينتين نوعا وشخصا ، واذا خلط لبن
وعسل في إناء ، ثم كذلك في إناء ثان ، فالكيفية الحاصلة من مزج اللبن بالنسل في أحد الإناءين
مختلفة للآخر شخصا (قوله في حصول الأنواع الخ) الأولى القاب ، فيجعل الأشخاص مختلفة
والأنواع متباينة ، لأن الأنواع يناسبها التباين لأنها حقائق مختلفة والأشخاص يناسبها الاختلاف
لأن حقيقتها متحدة ، وانما تختلف بالعرضيات (قوله ما أشار اليه) فاعل يدل ، وقوله : سوى

قال الامتزاج الموجب لحصول الأنواع المختلفة والأشخاص المتباينة إذا حصل في العناصر لا يتخلو إما أن يبقى كل عنصر على ما كان عليه أولا ، فإن لم يبق فما الموجب لانتفاء صورته التي كان عليها وتماس الأجسام لا يوجب نفي ما فيها من المعاني لعدم التضاد والتنافي مع تعدد المحال ، فانه إن اتحد محلها لزم تداخل الأجرام وهو محال ، إذ لو جار ذلك لجز وجود جلة العالم في حيز خردلة وإن لم تنتف صورتهما وجب بقاء الأمر فيها على ما كان قبل الامتزاج ، فإن قالوا الماء الحار إذا لاقى الماء البارد مثلا أكسب الحار من سورة البارد ، والبارد من سورة الحار ، فتحصل كمية ثالثة وهي كونه قاترا . قلنا تأثير إحدى الكيفيتين في الأخرى : إما أن يكون في زمن واحد أو على التعاقب ، فإن كان في زمن واحد لم أن يجمع وجود كل واحد منهما عنده ضرورة أن المؤثر لابد وأن يكون حاصلا حال حصول أثره ، فيكون كل واحد منهما من حيث كونه مؤثرا موجودا ومن حيث كونه أثرا معدوما ، وإن كان على التعاقب وجب وجود الأول حال عدمه

ما قدمناه حل من ما مقدمة على صاحبها (قوله الموجب) عبر به محاكاة لكلامهم لرد عليهم ، والا فشرّف الدين لا يقول بأنه موجب (قوله في العناصر) أي الأصول : كالعسل والخل (قوله إما ان يبقى الخ) بأن يبقى العسل على حاله من الخلوة والخل على حاله من الجوضة (قوله أولا) بسكون الواو : أي أولا يبقى (قوله فما الموجب الخ) أي فلا موجب الخ (قوله صورته) أي كيفيته كالخلوة في العسل والجوضة في الخل (قوله وتماس الخ) جواب عن سؤال . حاصله أنه انما اتفت الكيفية القائمة بكل عنصر ، لأن ملاقة جسم لجسم سبب لازالة ما فيه من الكيفيات (قوله الأجسام) كالخل والعسل ، وقوله : من المعاني : أي الكيفيات كالجوضة والخلوة (قوله والتنافي) عطف تفسير (قوله مع تعدد المحال) أي الفوات كذات الخل وذات العسل ، وهذا ظرف لعدم (قوله فانه الخ) جواب عما يقال : ما المانع من اتحاد المحل عند الامتزاج (قوله الأجرام) كالعسل والخل (قوله إذ لو جار الخ) سند لاستحالة تداخل الأجرام (قوله وجب الخ) وحيث أن فالامتزاج لم يؤثر شيئا (قوله فان قالوا) أي قاطعين النظر عن ما تقدم من التردد من مستندين للبيان (قوله مثلا) أي أو اللين البارد (قوله سورة) أي شدة (قوله فتحصل كيفية ثالثة) أي أثر فيها الامتزاج ولم تبق الأولى من كل ، فالترديد الأول لازم لهم ، وليس هذا القول اختيارا لأحد الشقين من التردد ، ويسمح أن يجعل قوله : فإن قالوا الخ اختيارا للشق الثاني من أن كيفية كل واحد من العنصرين باقية بعد الامتزاج ، وقولكم : انه اذا كان كذلك لم يؤثر الامتزاج شيئا ممنوع ، وذلك لأن العنصرين اذا امتزجا وكانت كيفية كل واحد منهما قائمة به أثرت كيفة كل واحد منهما في كيفة الآخر ، فتكسر شدتها فتوجد كيفة أخرى مغايرة للكيفيتين ، فذلك الكيفية حاصلة بتأثير الامتزاج (قوله قلنا) أي زيادة على ما مر من الرد عليهم ، فالرد الأول بالترديد لازم لهم وكذا هذا (قوله لزم أن يجمع الخ) فكيفية الحار تكون موجودة ومعدومة في آن واحد ، وكذا كيفة البارد ، وهذا باطل فيبطل تأثير إحدى الكيفيتين في الأخرى في زمان واحد (قوله ضرورة الخ) هذا وجه اللزوم (قوله ومن حيث كونه أثرا معدوما) لأن تأثير كيفة الحار في البارد تكون باعدام البرودة وبالعكس (قوله حال عدمه) الأولى بعد عدمه

ليتحقق اعدامه الثاني ، وهو محال باتفاق انتهى . قلت : ولو فرض وجود الأول بعد عدمه أو عدم الثاني لزم أيضا أن يوجد الثاني بعد عدمه لعدم الأول ويسلسل ، فلا تحصل الكيفية الثالثة أبدا . ومما يبطل مذهب الفلاسفة القائلين بالتعليل النافين عن الصانع الاختيار والارادة ، أن يقال لهم ما بال الأفلاك وقفت على عدد مخصوص ولم تكن أكثر منه ولا أقل ، ولم كانت على تلك المقادير المخصوصة ولم تكن أكبر منها ولا أصغر ، وما بال الأعلى منها يتحرك حركة واحدة من المشرق إلى المغرب وباقي الأفلاك يتحرك حركتين أحدهما الحركة اليومية من المشرق إلى المغرب والأخرى حركتها في البروج من المغرب إلى المشرق ، وما بال الحركات كلها اختصت بما بين المشرق والمغرب ولم تكن فيما بين الجنوب والشمال مثلا ولم اختص كل واحد من السبعة السيارة بفلكه المخصوص مع جواز أن يكون في غيره ولم اختص سائر الكواكب الثابتة

(قوله ليتحقق اعدامه الثاني) أي لا جل أن يتحقق اعدام الأول الثاني (قوله قلت الخ) غير محتاج إليه ، لأن المقصود قد تم بالحكم بالمخالفة على وجود الشيء بعد عدمه (قوله ويسلسل) لأن كيفة الحار تؤثر في كيفة البارد فتعدها ، ثم توجد كيفة البارد فتعدم كيفة الحار ، ثم بعد ذلك توجد كيفة الحار وتعدم كيفة البارد وهكذا (قوله فلا تحصل الكيفية الثالثة) أي والمشاهدة حصولها ، فتعين أن المؤثر فيها هو الله بالاختيار (قوله ومما يبطل الخ) شروع في الرد على الفلاسفة القائلين بالتعليل بعد الفراغ من الرد على الطبايعين (قوله بالتعليل) أي بأن واجب الوجود علّة مؤثرة في جميع العالم مباشرة بالنسبة للعقل الأول وبواسطة فيما عداه (قوله النافين الخ) وصف موضح (قوله ما بال الأفلاك) أي التسعة : السموات السبع والكروني والعرش (قوله وقفت على عدد مخصوص الخ) المناسب أن يقول : كانت عددا مخصوصا الخ ، لأن ما عبر به لا يناسب إلا في الكثرية (قوله ولم تكن الخ) مفرّع على ما قبله ، فالمناسب الفاء (قوله ولم كانت الخ) استفهام عن الكيفية وما مرّ استفهام عن الكمية (قوله وما بال الأعلى) أي وهو المسمى في لسان أهل الشرع بالعرش ، ويسمى في عرفهم بالفلك الأطلس وبفلك الأفلاك لأنه محيط بغيره من الأفلاك ومحرك لها ، وزعموا أن حركة الأفلاك كلها من المشرق للمغرب ، وأن حركتها تقطع الدورة ، وهي ثلاثمائة وستون درجة في اليوم واللييلة ، وهو معنى الحركة اليومية بخلاف حركة الكواكب السيارة ، فإنها بطيئة ، فالقمر يقطع دورة الفلك في كل شهر ، والشمس تقطعها في سنة ، وزحل في ثلاثين سنة ، والمشتري في اثنتي عشرة سنة ، وفلك الثوابت ، وهو الثامن في ست وثلاثين ألف سنة (قوله حركتها في البروج من المغرب إلى المشرق) فيه شيء ، لأن المتحرك في البروج عندهم من المغرب للمشرق هو الشمس والقمر وباقي الكواكب السيارة ، فالقمر عندهم كالساقية المتحركة حركة قوية من المشرق للمغرب ، والكواكب كالثقل المشاية على تلك الساقية بعكس حركتها ، فالقمر هو المتحرك من المشرق للمغرب . وأما الكواكب فحركاتها الثانية من المغرب إلى المشرق ، والبروج : جمع برج ، وهو عبارة عن ثلاثين جزءا من الفلك لأنه قسم إلى ثلاثمائة وستين جزءا (قوله ولم اختص كل واحد الخ) فالقمر اختص بسما الدنبا ، وعطارد بالثانية ، والزهرة بالثالثة ، والشمس بالرابعة ، والمريخ

بالملك الثامن ولم تكن في غيره ؟ ولم كان ذلك التاسع أطلس من الكواكب ؟ ولم كان بعض الكواكب أكبر من بعض ؟ ولم كان بعضها إلى القطب الشمالى : وبعضها إلى القطب الجنوبى ، وبعضها على سمت الرموس ، وبعضها مائلا عنه ، ولا مرجح للتخصيص بجميع ما ذكر على أصلكم ، وهل مذهبكم فى اسناد ذلك الى غير القاعل المختار الذى يخص ما شاء الا تلاعب لا يرضى بقوله الامسلاوب العقل والایمان ، ومن لم ينفعه الله بشيء مما تعب فى تعلمه ، وصار يهذو هذيان المجانين وغير المميز من الصبيان ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم : اللهم عافنا بفضلك من كل آفة فى ديننا ودنيا وآخرتنا يا أرحم الراحمين يا ذا الجلال والاكرام .

(فائدة) قال ابن دهاق فى شرح الارشاد حين تعرض لأصناف الشرك : وصنف آخر من الشرك ، وهو اضافة الفعل لغیر الله سبحانه وتعالى قال : وهذا الصنف ثلاثة أنواع : أحدها إضافة الفعل إلى الأفلاك ، وأنها تؤثر فى العالم السفلى تأثيرات فى الأجسام والنسبات والمركبات ، وأن البعض يتولد عن البعض ، وهذا النوع يختص به الفيلسوفى ، ومن تابعه من عاصتهم وقال :

بالخامسة ، والمشتري السادسة ، وزحل بالسابعة (قوله بالفلك الثامن) هو الكرسى عندنا ، لجميع الكواكب غير السبعة السيارة السابقة ثابتة فى الفلك الثامن ، وليس لها حركة ذاتية ، بل تحركها تابع لحركة فلكها ، ولذا قيل لها ثابتة وتحركها عندنا بذاتها ولا حركة للفلك (قوله أطلس) أى أسود ، وقوله : من الكواكب : أى من أجل خلود منها ، فى الكلام حذف أوضمن أطلس معنى متجرد أوعار فعدى بمن (قوله الشمالى) تكسر الشين من جهة القبلة (قوله على سمت الرؤوس) أى فوقها (قوله مائلا عنه) أى عن سمت الرأس الى جهة الشمال أو الجنوب (قوله على أصلكم) أى من القول بالتأثير بالعلة لأن نسبة العلة الى جميع معلولاتها نسبة واحدة عندهم فلا وجه لترجيح واحد منها على الآخر (قوله بقوله) أى بالتلفظ به (قوله مما تعب فى تعلمه) أى حتى أيقن البراهين ثم لم ينتفع بذلك (قوله يهذو) أى يتكلم بغير معقول لمرض ونحوه ويقال يهذى والشارح أتى بالفعل من الراوى وبالمصدر من الباقى فلو قال هذو المجانين كان أنسب (قوله وغير المميز) عطف على المجانين (قوله من كل آفة إلخ) الآفة فى الدين مخالفة الشرع ، وفى الدنيا سلب المال والاخراج من المنزل قهرا والقتل مثلا وآفة الآخرة العذاب (قوله وصنف آخر إلخ) مقول للقول (قوله اضافة) أى نسبة (قوله قال) أى ابن دهاق وكرر قال لئلا يتوهم أن قوله وهذا الصنف إلخ من كلام الشارح (قوله إلى الأفلاك) أى العقل القائم بها فعقل كل فلك يؤثر فى الفلك الأسفل منه وفى عقله ، وأما العقل الفيض القائم بسماء الدنيا فهو المؤثر فى عالم الكون والفساد : أعنى كل ماعلى وجه الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن (قوله وأنها تؤثر إلخ) تفسير لاضافة الفعل إلخ (قوله تأثيرات) مفعول مطلق (قوله فى الأجسام إلخ) بدل مفصل من مجهول وهو العالم السفلى ، والمراد بالأجسام ما يشمل الأعراض فهو بمعنى الموجودات وعلى هذا فقله : والنباتات إلخ عطف خاص ، وقوله : والمركبات : أى من العناصر الأربعة (قوله وأن البعض إلخ) عطف على اضافة الفعل (قوله الفيلسوفى) أى العالم من

عمى القلوب عموما عن كل فائدة لأنهم كفروا بالله تقليدا

الثاني ما أضيف من أفعال بعض الى بعض من أن النار تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات حتى ظنوها واجبة ، وتلك ضلالة تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة المسلمين . قلت : بل وكثير من المتفقيين المشتغلين بما لا يعنيه من العلوم ، وعن مرآشدهم عمين ، قال : وهم فيها على اعتقادات ، فمن قال بطبعها تفعل فلا خلاف في كفره ، ومن قال بقوة جعلها الله فيها كان مبتدعا ، وقد اختلف الناس في كفره . قلت : وهذا القسم هو اعتقاد أكثر عامة المتفقهة في زماننا ، ومن في معناه من جهة المقلدين قال : ومن قال ان الأكل دليل عقلي على الشبع دون أن يكون معتادا كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية ، ومن علم أن الله سبحانه وتعالى ربط بعض أفعاله ببعض ، وكلما فعل هذا فعل هذا باختياره ، وإذا شاء خرق هذه العادة فعل ، فهذا هو المؤمن الذي سلم من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى . ثم ذكر أن النوع الثالث من هذا الصنف ما نقوله المعتزلة ويعتقده أكثر من جهل هذا العلم من المسلمين ان العبد يوجد أفعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وأمره أن يتصرف بها في غير ما نهاه عنه

الفلاسفة (قوله عمى القلوب الخ) هذا البيت لسيدى عبد الحق الأشبيلي مناسب لقوله ومن تابعه من عامتهم لأنهم هم الذين كفروا بالله تقليدا لرؤسائهم ، وأما رؤسائهم فليسوا مقلدين لأحد وان كانوا عميا عن الحق أيضا (قوله ما أضيف) أى اضافة ما أضيف لأن المقسم للاتواع الثلاثة الاضافة (قوله من أفعال) بالتونين بيان لما أضيف ، وقوله : بعض إلى بعض بدل من أفعال : أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض فقولهم مثلا الأكل مشبع والشرب مروي الأكل كل فعل والشبع فعل وكذلك الشرب والرأى فقد نسبوا فعلا لفعل لكن جعل الشبع والرأى من الأفعال على وجه التسميح (قوله من أن النار الخ) ههنا بيان للفعل المضاف ، ويراد النار من حيث إيقادها والطعام من حيث أكله والثوب من حيث لبسه لأن النار وما بعدها من قبيل النوات لا الأفعال ثم ان المناسب سلوك التمثيل بأن يقول مثل أن النار الخ لاطريق البيان (قوله ظنوها) أى اعتقدوها (قوله واجبة) أى لازمة عقلا لا تتخلف فيلزم عقلا من الأكل الشبع وهكذا (قوله وتلك) أى اضافة بعض الأفعال إلى بعض (قوله الفيلسوفى) أى بعض الفلاسفة فلا ينافى ما مر من أن الفيلسوفى يضيف الفعل للافعال لأن المراد به بعضهم أيضا (قوله من المتفقيين) أى المتكافين التلبس بالفقه ولا فقه عندهم (قوله بما لا يعنيه) من العلوم هو علم الحكمة (قوله وعن مرآشدهم عمين) المناسب اسقاط الواو لأن عمين حال مفردة وهى لاتقترب بالواو (قوله قال) أى ابن دهاق ، وإنما أعاد الشارح أداة الحكاية لفصله بين كلام ابن دهاق بقوله قلت الخ وكذا يقال فيما يأتى (قوله وهم) أى المضيفون بعض الأفعال إلى بعض (قوله فيها) أى تلك الاضافة (قوله على اعتقادات) أى أربع (قوله فمن قال) أى اعتقد (قوله بطبعها) أى ذاتها (قوله وقد اختلف الخ) والمعتمد عدم كفره (قوله عقلى) أى يلزم من وجوده وجود الشبع (قوله دون أن يكون معتادا) أى منظورا فيه للعادة : أى للتلازم العادى (قوله كان جاهلا بمعنى الدلالة العقلية) الاضافة يمانية ، وإنما كان جاهلا بها

وذکر خلاف أهل السنة في تكفيرهم قال : والأظهر أنهم كافرون اتهمي . قلت : فانظر هذا الخطر العظيم في العقائد ، وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر في علم التوحيد للعذاب المؤبد والحزى السرمدي في نار جهنم مع كل كافر وجاحد : اللهم أصلح ظواهرنا وبواطننا ، واهدنا في الدنيا والآخرة صراط الدين أعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين يا أرحم الراحمين .

(ص) ثم يجب أيضا صانعك أن يكون عالما ، وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنهجه الخاصة به وإمداده بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الاطاعة بأسرارها .

(ش) نظم الدليل على لفظه أن يقال : لو لم يكن صانعك عالما لم تكن متصفا بما أنت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التي يعجز عن حصرها ، وبيان الملازمة أنه معلوم بالبدية أنه لا يحكم الفعل ويبرزه في غاية الكمال وما لا يحاط به من أنواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة . وأما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة ، ولا يخفى

لأنها لا تستنتج من المعتادات بل من الفعل ، وهذا القائل لما رأى أن الأكل مشبع اختج منه أن الدلالة عقلية ، وهذا والظاهر أنه غير كافر بالفعل نعم كفره مترقب ، فإن أنكر شيئا مما أنكاره كفر من خوارق العادات كالمعجزة والعت كفر ، وإلا فلا لأنه يعتقد أن المؤثر في تلك المسببات هو الله بقدرته مباشرة ، لكن الربط بين الأسباب ومسبباتها عقلي لا يمكن تخلفه (قوله والأظهر أنهم كافرون) المعتمد خلافه لأنهم لا يقولون بوجوب وجود العبد ولا باستحقاقه العبادة مع قولهم بقدرته خلقها الله في العبد (قوله هذا الخطر) هو الاشراف على الملاك أريد به هنا الاعتقاد الذي يترتب عليه الكفر (قوله في العقائد) أي الكائن في الاعتقادات : أي المعتقدات (قوله وكيف) أي وانظر كيف ، وقوله : للعذاب متعلق بعرض (قوله وإلا الخ) أي وإلا يكن متصفا بالكون عالما لم تكن الخ ، لكن التالي باطل (قوله من دقائق الصنع) أي من المصنوعات الدقائق (قوله في اختصاص) في معنى من بيان للصنع بمعنى المصنوع (قوله وإمداده) عطف على اختصاص (قوله بما) أي شيء (قوله يحفظها) أي المنفعة كالشم والبصر (قوله عليه) أي على ذلك الجزء كالأنف والعين (قوله ونحو ذلك) أي نحو الاختصاص والإمداد (قوله بأسرارها) أي حكمها (قوله لم تكن الخ) أشار بذلك إلى أن على في المتن بمعنى الباء وخبر تكن محذوف (قوله من غاية الاحكام) أي من أثر غاية الاحكام : أي من أثر الاحكام الغائي : أي الذي لا إحكام ولا اتقان فوقه وبتقدير أثر اندفع ما يقال الاحكام صفة للرب وليس قائما بالعبد (قوله ودقائق المحاسن) أي والمحاسن الدقيقة وهذا العطف تفسيرى لأن المحاسن المذكورة أثر الاحكام (قوله عن حصرها) أي وعن الاطاعة بأسرارها أيضا كما في المتن (قوله ويبرزه الخ) عطف خاص على عام لأن الاحكام يتحقق ولولم يكن في الغاية (قوله وما لا يحاط به) عطف على غاية : أي لا يبرزه متلبا بغاية الكمال ومتلبسا بالاول وصف التي لا يحاط بها التي هي أنواع المحاسن فقوله من أنواع يان لما (قوله الا من هو عليم الخ) أي وحيثذ فلا كان صانعك غير عالم لكنك غير متصف بما أنت عليه من دقائق الصنع (قوله الا من هو عليم أيضا) أي

أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف واصف ، ومن جوز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن حدة الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا للضرورة ، وسقطت مكالاته لخروجه عن حيز العقلاء ، وقول من قال : قد يقع الفعل المحكم من الجاهل سرّة على سبيل الاتفاق ولا يدل ، فكذا يجب أن لا يدل إذا وقع مرّات : هو نظير قول القائل : إذا لم يفد خبر الواحد للعلم فلا يفيد خبر الجماعة ، وإذا لم يرو قليل الماء فلا يروى كثيره ، وإذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان ، والتسوية في ذلك خلاف الحسن والعادة والعقل . فإن قيل : ينتقض هذا الدليل بما تتخذة التحل بعبر آله من البيوت المحكمة المستدسة التي لا يعرف وضع مثلها إلا المهندسون ، واختارت خصوصية هذا الشكل لجمع بين مصلحتين ، وهما قرينة من شكل الدائرة القريب من شكل النحلة ، والأمن معه من فرج تبقى بين الأشكال ضامة لغير فائدة ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصا بهذا

علما كاملا (قوله أن عجائب مصنوعاته) أى مصنوعاته العجيبة التي احتوى عليها ابن آدم لأن سياق الكلام فيه (قوله ومن جوز الخ) إشارة لدفع مناقشة واردة على الملازمة في الشرطية . وحاصلها لانسليم هذه الملازمة لم لا يجوز أن يصدر الفعل في غاية الكمال متصفا بما لا يحاط به من أنواع الحسن من الجاهل على سبيل الاتفاق ، وحينئذ فلا يدل الأحكام والاتقان على العلم (قوله وسقطت الخ) المناسب للتفريع (قوله وقول من قال الخ) قدح في الملازمة في الشرطية أيضا والفرق بين هذا وبين ما قبله أنه التفت هنا للقياس على شيء دون ما قبله (قوله ولا يدل) أى ولا يدل وقوع ذلك الفعل منه على علمه (قوله فكذا يجب الخ) أى فكذا يجب أن لا يدل على العلم إذا وقع منه صمات لأن الأمور المتماثلة حكمها واحد (قوله الجماعة) أى الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب (قوله خلاف الحسن والعادة والعقل) جمع بين هذه الثلاثة لأنها منشأ العلم الحادث فمن أنكر مقتضاها خرج عن طور العقلاء هذا ، وقوله خلاف الحسن والعادة راجع للاولين وهما خبر الجماعة والارواء بمعنى أن العادة جارية بأن خبر الجمع الكثير يفيد العلم والماء الكثير يروى ويجد الانسان في نفسه العلم والرى عند ذلك ، فالمراد بالحسن الحسن الباطني والاخير وهو قوله والعقل راجع للاخير : أعنى قوله إذا لم تنتج الخ بناء على القول بأن الربط بين المقدمتين والنتيجة عقلي كما أن العادة يصلح رجوعها له أيضا بناء على القول بأن الربط بين ما ذكر عادي (قوله فإن قيل الخ) هذه مناقشة في الملازمة إذ محصل الشرطية انه متى اتقى العلم انتفت دقة الصنعة ومحصل هذا منع الملازمة بأن النحلة اتقى فيها العلم دون دقة الصنعة فقوله ينتقض : أى نقضا تفصيليا لأن هذا منع للشرطية (قوله إلا المهندسون) أى العارفون بعلم الهندسة وهو علم يبحث فيه عن أحوال المقادير ، والمهندس لغة المقدر مجازى القنا حيث تحفر (قوله القريب من شكل النحلة) أى لأن النحلة مستديرة الشكل فيناسبها بيت مستدير الشكل ، وإنما عبر بالقرب لأن النحلة ليست دائرة حقيقة لاشتمالها على بعض الطول ولكنها قرينة منها (قوله والأمن معه الخ) هو بالرفع عطف على قرينة وسبب الأمن المذكور أن الشكل على قدرها وصورته هكذا () (قوله ومعرفة الخ) الأولى اسقاط معرفة لأن المستخرج

الشكل المقدس مما لا يستخرجه الأذكىاء المهندسين بعد سبر وبحث عظيم ، ومعلوم أن النحلة من الحيوان غير العاقل ، وقد صدر من فعلها ماصر ، فكيف يصح مع هذا أن يستدل بأحكام الفعل ، واشتغاله على دقائق الصنع على علم صانع . فالجواب أنك قد عرفت أن معتقد أهل السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره في شيء أيا كان ، وأن الأفعال التي تنصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة إلى الله جل وعلا خلقا واختراعاً ، وإن كان بعضها ينسب إلى بعض من تصف بها كسبها من غير تأثير أصلاً ، وسأبقى في فصل خلق الأفعال تفسير معنى الكسب ، فليس في الوجود عند أهل السنة إلا الله جل وعلا ، وصرفاً بصنائه العلية ، وكل ما سواه من الكائنات فهي أفعاله ، فالشكل المقدس الذي اتخذته النحلة إذن ليس لها فيه تأثير أصلاً ، بل ولا كسب من غير تأثير لما يأتي في فصل إبطال التولد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محنها ، وأما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه ، وألم النحل لاتخاذ مسكن كما ألهم سائر الحيوانات لمصالحها الذي خلق كل شيء ثم هدى ، فهو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى ، ولوسلنا أنه من فعلها فلا سلم أنها غير عالمة به حينئذ ، بل خرقت في حقها العادة ، وألهمت علم ذاك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسلطان عليه السلام وبجنوده حتى قالت - يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم - ثم تعليم دقائق العنوم وخلقها لمن ليس أهلاً لمطلق العلم ، فكيف بدقائقه من أدل دلائل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذه وإنياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى ، وقد ضعف امام الحرمين في البرهان دلالة الأحكام على العلم وقال : لا معنى للأحكام سوى أن الأكوان خصصت الجواهر بأحياء

الجمع بين هاتين المصلحتين لنفس المعرفة (قوله مما لا يستخرجه الخ) وأما غير الأذكىاء منهم فلم يهتد لذلك (قوله بعد سبر) أي اختبار (قوله فالجواب الخ) هذا إنما يتم على مذهب أهل السنة فهو بيان لمذهبهم لا أنه الزايم إذ الخصم يمنع ذلك (قوله معنى الكسب) الإضافة للبيان والكسب تعلق القدرة الحادثة بالقدور ، والمراد بالتعلق المقارنة (قوله من الكائنات) أي الحوادث (قوله أفعاله) أي مفعولاته (قوله المسدس) أي المشتتمل على ست زوايا : أي أركان (قوله بل ولا كسب من غير تأثير الخ) أي لأن ذلك الفعل خارج عن محل قدرتها كما أشار إليه في بيت النحلة مثلاً غير محل القدرة (قوله الذي الخ) فاعل ألهم (قوله ولوسلنا أنه من فعلها) أي كسباً ويحتمل اختراعاً وهو المتبادر (قوله فلا نسلم الخ) أي وحينئذ فقد تم الدليل على المدعى وبطل كلام المعارض (قوله وخلق الخ) بالبناء للمجهول : أي خلق الله الخ وهذا تفسير لما قبله (قوله لمن ليس الخ) كأنه نحن وعبر عن لسوق ذلك في مساق ذوى العلم (قوله فكيف بدقائقه) أي فكيف يكون أهلاً للعلم بالدقائق والاستهتام إنكارى (قوله على شرف علمه) أي كما له حيث علم ما ذكر (قوله وباهر قدرته الخ) هذا زائد على المقصود لأن الكلام في كونه عالماً فالذي يناسب المقام هو قوله على شرف علمه فقط (قوله وقد ضعف الخ) فيه أنه أبطاه في ذلك الكتاب لكن لما لم يظهر لا بطلاله وجه عبر بالضعف (قوله لا معنى للأحكام الخ) الأكوان جمع كون وهو حصول الجرم في حيز : أي مكان فصول زيد في الحيز المخصوص

حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للأشياء بالدلالة على العلم ، وإنما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا والاختيار دليل كونه عالما ، واعتراض عليه شرف الدين بن التلساني بأن الأحكام لا نسلم رجوعه إلى مجرد تخصيص الجواهر بأشياء كوان ، بل هو يرجع إلى اختصاص بأشياء كوان وكيفيات خاصة ، وضرب من الصفات والأعراض على مقدار - وكل شيء عنده بمقدار - ثم دلالة غير الأحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار ، وإن كان مشبعا لا يمنع من دلالة الأحكام عليه ، بل دلالة الأحكام أوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر

خصمه بذلك الحيز فالذي خصص الذات بالحيز هو حصولها فيه وحصولها فيه المخصص لها به هو نفس إحصائها (قوله حتى انتظم منها) أي من الجواهر حين خصصت بالأحياز خطوط مستقيمة لأن الخط متركب من جوهريين فأكثر عند أهل السنة وعند الحكماء متركب من نقطتين فإذا حصل الجوهر في محل مخصوص وحصل جوهر آخر بلمسها انتظم خط وإذا حصل جوهران بلمس ذلك الخط حصل خط آخر وذكر الاستقامة فرض مثال لا للاحتراز عن غير المستقيمة وهي المستديرة والخط المستقيم هو الذي لا يمكن تلاق طرفيه والمستدير هو الذي يمكن تلاق طرفيه كالقوس (قوله ولا اختصاص للأشياء كوان الخ) في العبارة حذف والأصل ولا اختصاص لتخصيص الأشياء كوان الجواهر بالأحياز بالدلالة على العلم وهذا محط التضعيف فالأشياء كوان معنى من المعاني فثقلها غيرها كاليأس والسواد فيدل كل منهما على العلم وذلك لأن التخصيص بواحد من لوازم الإرادة والاستقامة مستلزمة للعلم ، وكذا يقال في غيرها ، وحينئذ فتخصيصهم الأحكام بالدلالة لا وجه له على أن الأحكام في حد ذاته لا يدل على العلم بل لأنه مستلزم للإرادة وهي مستلزمة للعلم فهو كغيره لا يدل إلا بملاحظة الاختيار ولا دلالة له بذاته على المطلوب ، وحينئذ فالدليل في الحقيقة على المطلوب وهو كونه عالما إنما هو بالاختيار وهذا هو المشار إليه بقول الشارح وإنما الكلام مع الخصم الخ (قوله وإنما الكلام الخ) أي وإنما الدليل الذي يقال للخصم الذي يمنع كونه عالما ويسلم كونه صانعا مختارا (قوله بعد كونه الخ) أي بعد تسليم الخصم ذلك ، وقوله : والاختيار الخ هذا هو الكلام مع الخصم (قوله لا نسلم الخ) في الكلام حذف . والأصل لا نسلم رجوعه إلى مجرد تخصيص الأشياء كوان الجواهر بأشياء كوان : أي أحياز ، وإنما فسر أ كوان بأحياز لأن الإمام يقول الأحكام عبارة عن تخصيص الأشياء كوان الجواهر بأحيازها (قوله بل الخ) أي وإذا كان الأحكام يرجع إلى حصول الجوهر في هذا المكان دون غيره وإلى كونه أبيض أو أسود مثلا كان دالا بذاته على ثبوت العالمية للصانع من غير التفتت للإرادة (قوله إلى اختصاص) أي اختصاص الجواهر (قوله بأشياء كوان) أي حيزات (قوله وكيفيات) أي أعراض وصفات ، وقوله : وضرب الخ عطف تفسير (قوله على مقدار) أي حال كون الجميع كائنا على مقدار (قوله دلالة غير الأحكام) أي على العلم (قوله من وقوع الفعل) بيان لغير الأحكام (قوله مشبعا) أي غير متمن (قوله عليه) أي العلم (قوله لأنه يدل على العلم بالضرورة) أي فلا يحتاج لدليل إذ من المعلوم بدهاء أنه لا يحكم الفعل ولا يبرزه في غاية الكمال إلا العلیم الحكيم ، وإذا كانت دلالة الأحكام على العلم بالضرورة اندفع اعتراض

اتهى . قلت : نخرج من هذا أنه يصح الاستدلال على كونه جل ودلا علما بوجهين : الاحكام والاختيار ، وأن الأول أوضح من الثانى ، ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره ابن التلصافى فى شرح المعالم أنه قد تقرر فيما مضى بالبراهين القاطعة أن الله تعالى فاعل بالاختيار ، والفاعل بالاختيار لابد وأن يكون قاصدا الى مايفعله ، والقصد الى الشيء مع الجهل به محال ، ولا يتصور القصد من الله تعالى إلا مع العلم بالمقصود ، وإن كان يتصور من الحادث مع العقد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك لاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه . وهو نقص يتعالى الله عنه ، فتعين أن يكون عالما . ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها فى الوجود الام مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار ، وكل وجه وجدت عليه

امام الحرمين عليهم وصح ما ذكره من أنه دليل تلم (قوله اتهى) أى ما ذكر من الاعتراض وحواله (قوله أوضح من الثانى) لأن الأول يدل عليه بالبدهة وهذا يقتضى أن الثانى فيه وضوح وهو كذلك لكن بعد الاستدلال (قوله ووجه) أى كيفية (قوله أن الله الخ) أشار لقياس من الشكل الأول ، وقوله : بالاختيار : أى لا بالعلة والطبع ، وقوله : والفاعل : أى وكل فاعل فآل للاستغراق لأن كبرى الشكل الأول يجب أن تكون كلية ، وقوله : والقصد الخ إشارة لقياس آخر حذف صفراء وهى نتيجة القياس الأول القائلة : الله تعالى قاصد لما يفعله ونتيجة القياس الثانى الله تعالى عالم بما يفعله وهو المطلوب ، وقوله : والقصد الخ دليل لسكبراه (قوله قاصدا) ضمنه معنى متوجها فعداه بالى (قوله مع العلم) أى مع كونه عالما (قوله مع العقد) أى الاعتقاد (قوله والظن الخ) أى والشك (قوله فلا يتصور الخ) مفرع على قوله ولا يتصور القصد من الله إلا مع العلم وضمير يتصور يعود على القصد (قوله بناء على ذلك) أى على فرض ذلك : أى قيام العقد الخ به تعالى (قوله لاحتمال وقوع ذلك) أى ما ذكر من العقد الخ لكن بمعنى المعتقد والمظنون والموهوم (قوله وهو) أى وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه (قوله عالما) أى بما يقصده (قوله الماهيات المطلقات) أى كالانسانية والحيوانية والوصف بالمطلقات ككشف (قوله لا يمكن دخولها فى الوجود الخ) فالانسانية مثلا التى هى ماهية كلية لا يمكن أن تنصف بالوجود إلا بعد تخصيصها بزمان معين دون غيره من الأزمنة ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بهذا الزمن وبعد تخصيصها بمحل كزيد ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بزيد وبعد تخصيصها بالكيفية المخصوصة كالبياض ولا يتأتى تخصيصها بالبياض إلا بعد العلم بذلك البياض وبعد تخصيصها بالوضع : أى الهيئة التى تعرض للجسم باعتبار نسبة بعض أجزائه إلى بعض من كون الرأس أعلى والرجلين أسفل مثلا ولا يتأتى تخصيصها بذلك إلا بعد العلم بذلك الوضع وبعد تخصيصها بمقدار كآر بمة أذرع ولا يكون ذلك إلا بعد العلم بذلك المقدار وهكذا فتحصيلها بما ذكر لازم للعلم بما ذكر ، وقيل ان الماهيات لا وجود لها فى الخارج أصلا وإعماهى من الأمور الاعتبارية وعلى هذا فعنى كون زيد فردا من أفراد الانسان أنه يتصف بالانسانية كما يتصف بها غيره وعلى هذا فالانسانية وصف لزيد لاقطعة منه وعلى كلام الشارح الماهية لها وجود فى الخارج فى ضمن الأفراد بمعنى أن زيدا مثلا يتركب من الانسانية ومن الشخص الخارجى بحيث تكون الماهية

أمكن في العقل وقوعها على خلافه أو مثله ، ولا يتخصص الا بالقصد اليه ، وجب أن يكون عالما بها من كل وجه ، وذلك أدل دليل على أنه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة إن علمه لا يكون الا كليا - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا - (قوله : وامداده بما يحفظها عليه) الضمير في إمداده يعود على الجزء والمنسوب في يحفظها يعود على المنفعة ، ويان ما ذكر على سبيل الإشارة أن تقول : جسد الانسان مركب من أصول أربعة : الأرض والماء والهواء والنار . ثم تفصلت هذه الأربعة إلى العظم والمخ والعصب والعروق والسم واللحم والجلد والظفر والشعر ، ووضع كل واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة ، فالعظام منها هي عمود الجسد فضم بعضها الى بعض بمفاصل وأقفال من العضلات والعصب ربطت بها ، ولم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشب لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالفه الواحد الأحد القويم ، وجعل العصب على مقدار مخصوص ، فلو كان أقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تصرفه في منفعه . ثم خلق تعالى المخ في العظام في غاية الرطوبة ليرطب بيس العظام وشدها وتقوى العظام برطوبته ، ولولا ذلك لضعفت قوتها وانحرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم

الانسانية جزما وقطعة من زيد كالخيط بالنسبة للحصير (قوله أمكن الخ) أى جاوز العقل وقوعها على خلاف هذا الوجه الذى وجدت عليه ووقوعها على مثل الوجه الذى وجدت عليه (قوله ويان ما ذكر) أى فى المتن من قوله وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع الخ (قوله على سبيل الإشارة) أى لأعلى سبيل التفصيل إذ لا يعلم جميع ما احتوى عليه البدن من المحاسن إلا الله (قوله جسد الانسان مركب الخ) والتركيب مما ذكر واجب عند الأطباء ومن وافقهم وجسد الانسان عند أهل السنة مركب من جواهر فردة ويجوزون تركيبه من العناصر (قوله ثم تفصلت الخ) فيه نظر إذ المتفصل إنما هو النطفة إلا أن يقال هذه النطفة ناشئة عن الأغذية بالنبات الناشئة عن الأمور الأربعة فكل شيء حدث بعد التركيب من الأمور الأربعة فهو ناشئ عنها ولو بواسطة (قوله ووضع) أى خلق (قوله لم يكن) أى لم يوجد (قوله بمفاصل) جمع مفصل ملتقى العظمين ، وقوله : وأقفال جمع قفل وهو العصب الكائن بين ملتقى العظمين (قوله من العضلات الخ) بيان لما قبله جمع عضلة بفتحين عصب عليه لحم غليظ فعطف العصب من عطف العام (قوله ربطت) أى العظام بها : أى الأعصاب وهذا تفسير لقوله ضم بعضها الخ (قوله ولم يجعل) أى الجسد (قوله يكون) أى الجسد على الفرض المذكور (قوله لا يتحرك) أى لا تتحرك أجزاؤه وإلا فما كان مثل الخشب يتحرك ولكن برمته (قوله ولا يجلس الخ) أى على الهيئة التى تقع من الانسان وإلا فكل ما ذكر يمكن مع كونه عظما واحدا (قوله فلو كان أقوى الخ) المناسب لقوله على مقدار مخصوص أن يقول ولو كان أعظم أو أكثر مما هو عليه وإن كان العصب يناسب القوة من جهة المعنى وكذا الحكم لو كان أضعف مما هو عليه (قوله ثم خلق الخ) ثم للترتيب المذكور (قوله ليرطب) أى بسبب رطوبته (قوله بيس العظام) من إضافة الصفة للموصوف أى العظام اليابسة ، وقوله : ولتقوى

وعبأه على العظام وستة به خلل الجسد كله ، فصار مستويا لجهة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ، ثم خلق العروق في جميع الجسد حداول لجريان الغذاء فيها إلى أركان الجسد لكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صفارا وكارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هي عليه أو أنقص أو على غير ما هي عليه من الترتيب لما صح من الجسد بحسب العادة شيء . ثم أجرى الدم في العروق سيلا خائرا ، ولو كان يابسا أو كنف ما هو عليه لم يجر في العروق ، ولو كان ألطف ما هو عليه لم تتغذ به الأوصاء . ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ، ولولا ذلك لكان قشرا أحمر ، وفي ذلك هلاكه عادة . ثم كساه الشعر وقاية للجلد وزينة في بعض المواضع ، وما لم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضا منه ، وجعل أصوله مفروزة في اللحم لئتم الانتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الأبر ، ولو كان كذلك لم يهنه عيش . وجعل الحواجب والأشعار وقاية للعين ، ولولا ذلك لأهلكها الغبار والسقط ، وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها عن الناظر عند قصد النظر ، ومن إرضائها على جميع العين عند إرادة إمساكها النظر إلى ما تؤذي رؤيته دينا أو دنيا ، ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها . ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الخلق والقم من الرياح والغبار ويفتحان بسهولة عند الحاجة إلى الانفتاح ، ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها . ثم خلق بعدهما الأسنان ليتمكن بها من قطع ما كوله وطحنه ، وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من الماء كوله في أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للتبلاع بطحن الأجزاء ، وخلق فيه معنى التوق لكل ما كوله ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الإنسان في أول الخلقة لئلا يضر بأهله في حال رضاعه بالعض ولأنه

الح تفسير لما قبله (قوله وعبأه) بالتخفيف والمعز أو بالتشديد بدون همز : أى سواء على العظام وسترها به (قوله وستة به الخ) أى ستة به الفرجة الخالية التي بين العظام ، في المصباح التحلل بفتحيتين الفرجة بين الشفتين والجمع خلال مثل جبل وجبال (قوله هيئة الجسد) اظهار في محل الاضمار للايضاح . والأصل هيئته به (قوله جداول) أى مجارى : أى محلات للجري (قوله لجريان الغذاء) أى ما به قوام الجسد (قوله إلى أركان الجسد) أى أعمده وهى العظام وهذا يقتضى أن العروق واسطة في غذائها وهو يعارض ما بعده من أن المتغذى هو العروق وهذا هو الظاهر (قوله خائرا) أى غليظا نضجا (قوله لكان) أى اللحم ، وقوله : قشرا : أى مقشرا وظاهرا من غير ساتر (قوله في بعض المواضع) متعلق بكسائه وذلك البعض كالرأس واللحية (قوله وما لم يكن فيه شعر) أى كالظهر والبطن (قوله لئتم الانتفاع ببقائه) أى لأنه تخرج منه الأبخرة المحبوسة في البدن (قوله لم يهنه عيش) أى لم يهتن ولم يرتفع في معيشته لما يحصل له من التألم بنخس رؤوس الشعر (قوله ولولا ذلك) أى الحواجب والأشعار (قوله والسقط) أى النشء الساقط (قوله وجعلها) أى الأشعار (قوله عن الناظر) هو العين أو النقطة السوداء فيها أو البصر نفسه (قوله طبقا واحدا) أى كالمسجوع (قوله لينظر) اللام للعاقبة (قوله بعدهما) بعدية مكان لاختلق (قوله في أرجاء الفم) أى نواحيه (قوله بطحن الأجزاء) متعلق بتسهيل ، والأجزاء بالحاء المهمة الأضرار (قوله معنى التوق) الإضافة بيانة

لا يحتاج لها حيثئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التي تفنقروا إلى الأسنان ، فلما ترعرع وصلح للغذاء خلق له الأسنان ، وجعلها نوعين بعضها محدودة الأطراف ، وهي التي للقطع بقطع بها المأكول وبعضها منبسطة وهي التي للطحن ، فسيحانه ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة عليه ولكننا لا نبصر شيئا إلا بتوفيق الله تعالى . ثم لما كان المأكول شديدا كثيفا ولم يكن ليحجرى في الفم إلى الخلق ، وهو كذلك على يسه أنبع الله تعالى في الفم عينا نابعة على الدوام ، أحلى من كل حلوا وأعذب من كل عذب ، فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك الماء فيعود زائفا فيحدر في الخلق بلامؤونة ، ولهذا إذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض على الخلق شيء وإن مضى فيمشقة عظيمة ، ومن عجائب هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن مأوها يلا الفم في كل وقت حتى يتكاف الإنسان مؤنة عظيمة في طرح ذلك عنه ، بل جرت على وجه ألجت فيه أن تتعدى وجه منفعتها - فبارك الله أحسن الخالقين - ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتستد بها أطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها في الأمور وليحك بها ويفتق بها في موضع الحاجة ، وانظر إلى خلق الأصابع ، وجعلها مفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبسطها بحسب الحاجة ، ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما في طولهما من المصالح لبعض الناس في بعض الأوقات ، وكان جزهما مما يحتاج إليه في بعض الأوقات لم يجعل كسائر الأعضاء في تألم الإنسان بقطعهما ، فانظر إلى دقائق هذا الصنع الجليل ، وحسن معاملة المولى الرحيم هذا العبد الكفور الآمن عصمه الله تعالى باللفظ الجليل . ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أو كثير من الجسد على هذه الحكمة وأكثر ، وقد أشرنا إلى نزر يسير من بحر لاساحل له ، هذا في جسد الإنسان وحده . ثم إذا تتبع عجائب الملك في الأرضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها . ثم عجائب الملك في السموات وملائكتها وعرشها وكرسيها

(قوله لا نبصر) أى بصراعتبار (قوله على يسه) تفسير لقوله كذلك فهو على حذف أى التفسيرية (قوله أحلى الخ) المراد بذلك لازمه وهو عدم السآمة من ذلك الماء وإلا فالريق لا طعم له أصلا حتى يتصف بالحلوة وجع بين أحلى وأعذب لأن العذوبة أخص إذ هي حلوة مع برودة (قوله زلقا) بكسر اللام : أى رطبا طريا (قوله بلا مؤونة) أى كلفة (قوله ولهذا) أى لأجل كون الغذاء إنما يصير زلقا بمزجه بماء العين النابعة في الفم (قوله شيء) أى من الغذاء (قوله حتى يتكاف) تفريع على المنق (قوله ألجت) أى منعت (قوله الخالقين) أى المقدرين أو الموجدين لشيء على سبيل الفرض (قوله لكثرة حركتها) أى وإنما احتيج لشد تلك الأطراف لكثرة الخ (قوله وليحك الخ) أى ولأجل أن يحك بالأظفار في موضع الحاجة للحك وهذا عطف على قوله لتستد الخ (قوله ليتمكن الخ) علة لكونها ذات مفاصل (قوله الكفور) أى شديد الكفر بنعمه حيث لم يشكره عليها (قوله وقليل) عطف على عظم (قوله على هذه الحكمة) أى جار على جنس هذه الحكمة لأن كل واحد له حكمة خاصة به (قوله الملك) هو الأمور المشاهدة بخلاف الملكوت فهو ما غاب عنا (قوله في الأرضين) أى المتحقق فيها وكذا يقال في قوله في السموات (قوله وعرشها الخ) أضافهما

ثم عجائب الجنة وسكانها . ثم أهوال النيران وعظيم زبانيها واختلاف أنواع العذاب لأهلها اطلعت على ما تشجّر فيه العقول وتدهش لسماعه الأبواب - خلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون - هذا وكل ما اطلع عليه جميع البشر من ذلك شيء يسير جدا لا يزال له في جنب ما غاب عنهم من ملك الله تعالى .

(ص) وحيا وإلا لم يكن بهذه الأوصاف التي سبق وجوبها

(ش) يعنى ويجب أيضا لصانعك أن يكون حيا وإلا لزم ما ذكر ، وبيان الملازمة أن تلك الأوصاف السابقة ، وهي كونه قادرا وما بعده مشروطة عقلا بكون المصنف بها حيا ، فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء الشروط عند انتفاء شرطه . لكن انتفاء تلك الأوصاف المشروطة محال لوجوبها على ما تقدم ، فنفي شرطها ، وهو كونه تعالى حيا محال .

(ص) وسميها بصيرا متكلما وإلا لاتصف لكونه حيا بأضدادها وآفات ونقص ، وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله ، كيف وهو الغنى باطلاق المفترق إليه كل ما - واه على العموم .

(ش) أى ويجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما

لضمير السموات لكونهما في جهتها (قوله ثم عجائب الجنة) الانسب بما قبله ثم في الجنة وسكانها (قوله خلق السموات الخ) هذا ترق لما هو أعلى من الانسان المحتوى على تلك الحكم والأسرار (قوله بهذه الأوصاف) متعلق بمحذوف تقديره متصفا خبر يكن (قوله مشروطة عقلا الخ) الشرطية ثابتة بين المعاني في الأصل وبين المعنوية تبعاً لمعانيها (قوله فلو قدر عدمه) أى عدم الصانع : أى تقديره وقوعها ، وهذا إشارة لشرطية القياس الاستثنائي الذي أشار له المصنف . وقوله : لكن الخ إشارة الى الاستثنائية المحذوفة (قوله فنفي الخ) أى ثبت المطلوب وهو كونه حيا (قوله وسميها بصيرا) قدم الأول على الثاني لتقدمه في القرآن وآخر الكلام أطول الكلام عليه (قوله وإلا الخ) أى لو لم يكن متصفا بهذه الصفات الثلاثة لاتصف بأضدادها لكن التالي باطل (قوله لكونه حيا) بيان للملازمة التي في الشرطية ، قدمه قبل تمامها للاهتمام به ، وبسط هذا البيان أن تقول : الله تعالى حي والحي قابل للاتصاف بهذه الصفات والقابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ، وحينئذ ثبت الشرطية القائلة لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها (قوله وأضدادها الخ) الواو للتعليل وهذا دليل للاستثنائية المحذوفة من القياس الأول (قوله وهي الخ) أى الآفات والنقص ، وهذا إشارة الى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول ، وقوله : وهي يفسر بجمع معرف وهو من صيغ العموم لأن كبرى الشكل الأول لابد أن تكون كلية وصغرى هذا القياس هي قوله وأضدادها آفات ونقص (قوله لاحتياجه حينئذ) أى حين إذ لم تستحل واتصف بها وهذا دليل للكبرى القائلة وهي عليه محال ، وتقريره أن يقال : لو اتصف بالناقض لاحتاج لمن يكمله لكن احتياجه باطل (قوله كيف الخ) أى كيف يحتاج لمن يكمله والاستفهام انكاري بمعنى النفي : أى لكنه لا يحتاج لمن يكمله لأنه هو الغنى الخ (قوله المفترق الخ)

لأن كل شيء قابل لصفة فانه لا يخلو عنها إلا إلى مثلها أو ضدها لما عرفت فيما سبق ، وسنعيده فيما يأتي من استحالة عرو القابل عن جنس المقبول ، ودليل أن كل شيء قابل للاتصاف بهذه الصفات أو أضدادها امتناع اتصاف الموتى بها ، وصحة اتصاف الأحياء بها ، فالصحيح إذن لقبول هذه الصفات إما الحياة أو أمر يلزم الحياة ، وأياها كان يلزم عليه قبول اتصاف كل شيء بها ، فإذا لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا متكما لزم أن يتصف بأضدها ، وهي كونه أصم أعمى أبكم ، لكن هذه الأضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ونقائص ، وهو جل وعلا منزّه عن كل نقص نقلا وعقلا ، لأن الناقص يقتدر إلى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه ، والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغني باطلاق المفتقر إليه كل ما سواه مستحيلان على الضرورة ، ويلزم على تقدير تلك النقائص أن يكون المخلوق المتصف بالكلمات أضدادها أكمل من الخالق ، وذلك مما لا يعقل .

(ص) والتحقيق الاعتماد في هذه الثلاثة على الدليل السمعي ، لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها

فغيره هو المحتاج دونه (قوله لأن كل شيء في الكلام حذف : أي يجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكما لأنه شيء وكل شيء في الح ، ثم ان قوله لأن كل شيء في الح بيان للملازمة في الدليل الآتي : أعني قوله فإذا لم يتصف الحي الح فكان المناسب تأخير عنه (قوله قابل) بالجر نعت لحي واختبر قوله فانه لا يخلو الح (قوله إلا إلى مثلها) زاد المثل على كلام المتن لأن الكلام الآن في مطلق شيء قابل لصفة فالخروج عنها تارة يكون إلى المثل وتارة يكون إلى الضد بخلاف صفات الله تعالى فالخروج عنها إنما يكون إلى الضد لأنها لا مثل لها (قوله فيما سبق) أي عند شرح قوله : وأيضا لو فطرت إلى تغير صفات العالم الح (قوله وسنعيده الح) أي في مبحث قدم الصفات (قوله من استحالة الح) بيان لما عرفت الح (قوله عرو القابل) أي لشيء (قوله عن جنس المقبول) أي الصادق بالشيء القابل له ومثله وضده فالجسم القابل للبياض الخصوص يستحيل عرو عنه وعن مثله وعن ضده (قوله أو أضدادها) أي أو أمثلها (قوله وصحة الح) المراد الصحة الفعلية : أي الاتصاف بالفعل وهذا يغير المدعى الذي هو قبول الاتصاف فلا مصادرة حينئذ (قوله أو أمر الح) أي وان لم نطلع على هذا الأمر (قوله وهي كونه الح) التصاد في المعنوية باعتبار لازمها : أعني المعاني لأنها من الأمور الوجودية بخلاف المعنوية (قوله نقلا) الأولى حذفه إذ الكلام الآن في الدليل العقلي (قوله والحدوث والافتقار الح) هذا مخالف لما في المتن لأنه جعل الغنى دليلا على نفي الاحتياج ، وهنا جعل الحدوث مستحيلا باعتبار ذاته لا من حيث معارضته لوجوب الغنى له (قوله على الضرورة) أي بعد إقامة الأدلة السابقة وعلى معنى الباء (قوله ويلزم الح) الأولى حذف تقدير لأن اللازم الذي ذكره إنما يترتب على اتصاف الخالق بالنقائص بالفعل (قوله أضدادها) بالجر بدل من الكلمات (قوله مما لا يعقل) أي مما لا يقبله العقل ويحكم به وإلا فهو يتصوره ويقدره (قوله والتحقيق) أي في هذه الصفات الثلاثة (قوله الاعتماد الح) لضعف الدليل العقلي السابق ، ثم أشار إلى وجه ضعفه بقوله لأن ذاته الح

عند عدمها .

(ش) يعنى أن الاعتماد في ثبوت تلك الأوصاف على الدليل العقلى من كون تلك الأوصاف كمالات ، فيجب اتصافه بها وإلا لا تصف بأضدادها ، فيكون ناقصا لأنه قد فاته الكمالات وفوت الكمالات نقصان ضعيف لأنه إنما ثبت لتلك الأوصاف الكمالات في الشاهد ولا يلزم من كون الشيء كمالات في الشاهد أن يكون في الغائب كذلك . ألا ترى أن الملة والألم في الشاهد كمالات وهما متنعان على الله تعالى لأنهما من عوارض الأجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم أن هذه الأوصاف كمالات في حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم إذا لم يتصف بها أن يتصف بأضدادها ، وإنما تعرف من صفاته جل وعلا بالعقل مادلت عليه أفعاله ، فإن لم يبدل الفعل لجأنا إلى السمع ، فإن لم يرد وجب الوقف ولا شك أن السمع وارد في هذه الصفات الثلاث ، فمنه في إثبات كونه تعالى سمعا بصيرا قوله تعالى - أنتى معكما أسمع وأرى - وكقوله تعالى - وهو السميع البصير - وكقوله جل وعلا - ألم يعلم بأن الله يرى - وكقوله جل اسمه - الذى يراى حين تقوم - واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام في نفي آلهية الأصنام في قوله تعالى - لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر - ولو كان معبوده كذلك لم تتم له حجة ، وقد قال تعالى - وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه - وإذا ثبت

(قوله عند عدمها) أى عند عدم الانصاف بها (قوله يعنى الخ) لما اقتضى قوله في المتن والتحقيق الاعتماد الخ ضعف الدليل العقلى أخذ في بيان ضعفه قبل التكلم على الدليل السمعى فقال يعنى الخ (قوله من كون الخ) بيان للدليل العقلى فقوله تلك الأوصاف كمالات صفراء وأما كبراه القائلة وكل كمال يجب اتصافه به فهى مطوية للعلم بها ، وأما قوله فيجب اتصافه بها فهو إشارة للنتيجة ، وهذا دليل اقترانى والذى في المتن استثنائى لكن هو دليل واحد عقلى وإن اختلف التعبير به (قوله ضعيف) خبران من قوله : يعنى أن الاعتماد (قوله لأنه إنما ثبت الخ) هذا إشارة لوجه ضعفه ومحصله المناقشة في الكبرى : أى لانسلم أن كل كمال يجب اتصافه تعالى به ألا ترى إلى الملة فانها كمال في ذاتها ولم يجب اتصافه بها (قوله في الشاهد) أراد به الحادث وأراد بالغائب القديم ، وفي التعبير به عن القديم ما لا يخفى (قوله ألا ترى الخ) سند لقوله ولا يلزم الخ والملة ادراك ونيل لما هو عند المسترك كمال وخير والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر ، ووجه كون الملة والألم كمالات أنه لا يتصف بهما إلا من كان صحيح الجسم لم تتم به آفة تمنعه من ادراك اللذيق والمؤلم (قوله وذاته الخ) تعليل وسند لقوله لأنه إنما ثبت الخ (قوله فإن لم يرد الخ) كصفة الادراك (قوله فمنه) أى السمع (قوله وكقوله الخ) لاحاجة للكاتب (قوله واحتجاج ابراهيم الخ) بالرفع عطفا على المبتدأ الذى هو قوله تعالى وبالجور عطفوا على مدخول الكاف (قوله لم تعبد الخ) يشير إلى قياس من الشكل الثانى ونظمه الله بسمع ويبصر ومعبودك لا يسمع ولا يبصر يفتح الله ليس معبودك (قوله كذلك) أى يسمع ويبصر (قوله لم تتم له) أى لابراهيم (قوله وقد قال تعالى الخ) علة لكون قول ابراهيم المذكور احتجاجا : أى إنما كان كذلك لأن الله قد أطلق عليه حجة أو حال : أى كيف لا تتم له الحجة والحال أن الله قال الخ (قوله وإذا ثبت) أى من خارج لا مما تقدم وآتى الشارح بهذا تيمنا للاستدلال في

أن الانصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلا على الاتصالات الجسمانية ودلّ التصريح بهما على أنهما صفتا كمال وجب اعتقاد مادلت عليه الآية ، ولا محوج للتأويل (١) لاعقلا ولا سمعا ، وحل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ، ومع عدمها لا يجوز المصير إليه لما فيه من إثبات المشروط بدون شرطه ، فتعين البقاء مع تلك الظواهر ، وهكذا القول في جميع ما ورد من أحكام الآخرة متى كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده إلا أن يدلّ دليل على امتناعه . وأما دليل كونه تعالى متكلماً من السمع ، فقال الامام الفخر : أجمع الأنبياء والرسل على كونه تعالى متكلماً . قال ابن التلساني : وقد أجمع المسلمون أيضاً على ذلك على الجملة وإن اختلفوا في تفسير الكلام . فإن قيل يرد على إثبات كونه جل وعلا متكلماً بطريق السمع أن يقال

المقام (قوله لا يتوقف عقلا الخ) أى وأما العادة فتقتضى توقف الانصاف بهاتين الصفتين على الاتصالات الجسمانية ومرجع الاتصالات الجسمانية في البصر الى انطباع الشعاع المنبعث في الحدقة في المرتى وعدم قرب المرتى جداً من الحدقة وعدم بعده جداً منها ومرجع الاتصالات الجسمانية في السمع الى قرع الهواء المتكثف بالصوت محل السمع وهو الصياح (قوله الجسمانية) نسبة الى الجسمان ، بضم الجيم بمعنى الجسم (قوله ولا محوج الخ) فيه أن ما تقدم ينتج عدم الصحة لعدم الحاجة اليه فالأولى فلا حاجة للتأويل : أى تأويل السميع بالعالم بالسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات (قوله لاعقلا) راجع لقوله ثبت الخ ، وقوله وسمعا راجع لقوله ودلّ الخ : أى لا محوج للتأويل من جهة العقل لما ثبت الخ ولا من جهة السمع لدلالة التصريح الخ (قوله وحل الخ) أى فهذا التأويل باطل لما فيه من إثبات المشروط وهو المجاز بدون شرطه وهو القرينة لأنه غير محتاج إليه مع كونه صحيحاً في ذاته كما أفهمه قوله ولا محوج الخ (قوله وهكذا الخ) أتى به الشارح لكمال الفائدة (قوله جائزاً) أى عقلا كروية الله للمؤمنين في الآخرة (قوله إلا أن يدلّ دليل) أى عقلي وهذا استثناء منقطع لأن مقابله في الجائز : أى لكن إن دلّ الخ (قوله أجمع الأنبياء والرسل) أما إجماع الرسل فلا لأن كل رسول كان يخبر قومه بأن الله متكلم ، وأما إجماع الأنبياء فانهم وإن كانوا غير مأمورين بالتبليغ إلا أنهم قد يخبرون الناس بذلك تبرعاً منهم أو أن إجماع الأنبياء مستفاد من قول الرسل إن الأنبياء أجمعوا على ذلك (قوله وقد أجمع المسلمون أيضاً) لما وقع الخلاف بين المسلمين في تفسير الكلام ربما يتوهم أن بعضهم لم يقل به فأتى بهذا دفعا لهذا التوهم فاندفع ما يقال إجماع الرسل منسحب على المسلمين فلا حاجة لقوله وقد أجمع المسلمون أيضاً واقتصر الشارح في الاستدلال على الكلام بالاجماع فقط مع أن في الكتاب والسنة ما يدلّ لذلك أينما كقولته تعالى - وكلم الله موسى تكليماً - لأن الخصم لا سبيل له في التحدث في الاجماع بخلاف غيره فانه يؤوله (قوله على الجملة) إنما أتى بذلك لأجل قوله بعد ذلك وإن اختلفوا الخ (قوله وإن اختلفوا الخ) فقيل متكلم بكلام نفسى قديم وهو مذهب أهل السنة وقيل بألفاظ قديمة ، وقيل بألفاظ حديثة ، وقيل معنى كونه متكلماً أنه خالق للكلام (قوله في تفسير الكلام) الأولى في تفسير كونه متكلماً لأن الكلام فيه (قوله فإن قيل الخ) حاصله أن

(١) وقوله : ولا محوج للتأويل : أى تأويل السمع بالعالم بالسموعات والبصير بالعالم بالمبصرات .

إن قول الرسول لا يدلّ مالم يثبت صدقه ، ولا يثبت صدقه إلا بالمعجزة ، والمعجزة لا تثبت مالم يثبت كون الباري متكلماً ، وإن دلالة المعجزة تنزل منزله قول الله تعالى لمدهي الرسالة صدقت أو أنت رسولي فما لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصداقاً لرسوله فلا أثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار . قلت : قال ابن التلمساني : إنه سؤال قويّ وجوابه أن من ادعى أنه رسول الملك يبرأى من الملك وسمع ، وقال آية صدق أن يغير الملك عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال أيها الملك إن كنت صادقاً في دعواي فافعل لي ذلك ففعل ذلك على الوجه الذي التمس فيه فيعلم جميع الحاضرين أنه رسول وأنه صادق وإن كان فيهم من ينفي كلام النفس ، ويكفي في العلم بتصديقه إيجاد الفعل الدالّ

كونه متكلماً مأخوذ من قول الرسول ودلالة قول الرسول متوقف على الصدق والصدق متوقف على المعجزة والمعجزة لا تثبت إلا بعد ثبوت كونه تعالى متكلماً ، وذلك لأن المعجزة تدل على أن الله تعالى قال : صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ، وحيفئذ قال الأصم إلى أن المعجزة متوقفة على كونه متكلماً ، وحيفئذ فلا يصح اثبات كونه متكلماً بالسمع المتوقف ثبوته على المعجزة المتوقفة على كونه متكلماً وإلا لزم الدور . واعلم أن هذا السؤال مبني على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق وضعية لاعقلية أو عادية (قوله إن قول الرسول) أي من ادعى أنه رسول (قوله لا يدل) أي على كونه تعالى متكلماً (قوله صدقه) أي الرسول (قوله والمعجزة الخ) هذه القضية غير بينة وهي روح الإراد فلذا أثبتنا بالسند فقال إن دلالة المعجزة الخ (قوله فإن دلالة المعجزة) من إضافة الصفة للموصوف : أي فإن المعجزة الدالة : أي على الصدق (قوله فإن دلالة المعجزة الخ) الأولى فإن المعجزة تدل على أن الله قال بالفعل صدقت لأجل أن يأتي الدور إذ لا يتأتى الدور إلا بملاحظة ذلك (قوله فما لم يثبت الخ) مفرع على قوله فإن دلالة المعجزة الخ وما مصدرية ظرفية والكلام فاعل والصدق بمعنى الصادق صفة للكلام : أي فمدّة عدم ثبوت الكلام الصادق لله لم يكن مصداقاً لرسوله (قوله فلا أثبتنا الكلام) الأولى كونه متكلماً لأن الكلام في المعنوية (قوله لدار) أي لتوقف السمع على الكلام (قوله قلت الخ) حاصله أنا لأنسلم أن المعجزة لا تثبت مالم يثبت كونه متكلماً بل ثبوت المعجزة لا يتوقف على ذلك ، وحيفئذ فلا يلزم دور على اثبات كونه متكلماً بالسمع وما يوضح ذلك عدم توقف الصدق على كونه متكلماً أن من ادعى الخ (قوله آية صدق) أي على أنه أرسلني لكم وقال لي قل لهم افعلوا كذا وكذا (قوله أن يغير الخ) كأن يقوم من مكانه ويجلس في مكان آخر (قوله ففعل الخ) أي ولا شك أن هذا الفعل من الملك يدل على صدق ذلك الشخص في دعواه أنه رسوله وإن لم يحصل من الملك تكلم أصلاً (قوله التمس) الأولى طلبه (قوله فيعلم الخ) خبران من قوله إن من ادعى والناسب اسقاط الفاء والتعبير بقدر والفعل الماضي (قوله وإن كان فيهم الخ) أي وإن كان في الحاضرين من ينفي كلام النفس : أي عن الملك وقيد بذلك نظراً لكون الموضوع في كلام الباري وإلا كان المناسب أن يقول وإن كان فيهم من ينفي الكلام عنه أصلاً بأن كان أبكم أو يقول وإن لم يحصل منه تكلم أصلاً بدل قول وإن كان الخ (قوله ويكفي في العلم الخ) هذا

على إرادة تصديقه كما يدلّ التخصيص في الأفعال على إرادة وقوعها على ذلك الوجه ، وقولهم إن المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ، ولكن تنزل منزلة المواضعة على قول يدلّ على إرادة ذلك كما يدلّ بعض الإشارة على ذلك ، والكلام المستدل على نبوته الله تعالى بالسمع في دعوى الأشعرية هو القول النفسى والنزاع فيه لافى العبارات الخادئة المتواضع عليها ، والأفعال كثيرا ما تدلّ على الإرادة وإن لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة كذلك ، وقد احتج الأستاذ أبو إسحاق على أنه تعالى متحكم بآئنه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بامر ونهى

يدلّ على أن دلالة المعجزة على تصديق الله للرسول عقلية وهو قول والسؤال مبني على قول آخر كما سبق (قوله على إرادة تصديقه) فيه نظر لأنه يدلّ عقلا على إرادة وجوده لا على ما ذكر ولقد أضعفوا القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عقلية (قوله كما يدلّ الخ) كتخصيص الله زيدا بالوجود في زمن كذا على صفة كذا ، فانه يدلّ عقلا على إرادة الله إيجاده ووقوعه والأفعال بمعنى المفعولات (قوله وقولهم الخ) هذا شروع في ابطال السند الواقع في السؤال الذي استدلل به المعارض ، وكان على الشارح أن يأتي بهذا بعد قوله : انه سؤال قوى ، فكان يقول قلت : قال ابن التلمساني : انه سؤال قوى وجوابه أن قولهم الخ ، ويجعل قوله أن من ادعى الخ سندا للجواب بأن يقول : ألا ترى أن من ادعى الخ (قوله منزلة التصديق بالقول) أى منزلة قول الله صدق عبدي (قوله ولكن تنزل الخ) المواضعة بمعنى الوضع وعلى زائدة ، وفي الكلام قلب : أى ولكن تنزل منزلة قول موضوع يدلّ على إرادة ذلك : أى التصديق مثل قوله : صدق عبدي فالمعجزة لم تدلّ على أن الله قال ذلك بالفعل ، وحيث فلا يتأتى الدور (قوله كما يدلّ بعض الإشارة على ذلك) أى التصديق كما لو قلت ان فلانا قال لى افعل كذا فكذلك زيد مثلا ، فقلت للذى نقلت عنه ، هل قلت لى افعل كذا ، فأشار لك برأيه ، فذلك الإشارة تنزل منزلة قوله نعم أولا سواء كان ذلك المشير يتأتى منه الكلام أو أ بكم ولا تدلّ على أنه في الجواب قال نعم أولا بالفعل ، فاذا نزلت الإشارة منزلة ذلك سواء كان المشير منكما أولا فكذلك المعجزة (قوله والكلام الخ) استئناف كلام زائد على السؤال وجوابه (قوله بالسمع) أى بالدليل السمعي (قوله والنزاع فيه) أى في إثباته لله (قوله لا في العبارات الخ) هي الألفاظ التي تقرؤها إذ لا خلاف في أنها يدلّ لها كلام الله (قوله المتواضع عليها) أى المتفق على وضعها (قوله والأفعال كثيرا الخ) هذا إشارة الى جواب ثان يمنع قوله : في السؤال والمعجزة لا تثبت الخ ، وهذا الجواب مبني على القول بأن دلالة المعجزة على الصدق عادية ، وبهذا صارت الأقوال فيما ذكر ثلاثة (قوله على الإرادة) أى إرادة التصديق ، والمناسب للمقام أن يقول على التصديق (قوله والمعجزة كذلك) أى تدلّ على الإرادة نظرا للعادة : أى عادة الله مع من ظهرت المعجزة على يديه (قوله وقد احتج الأستاذ الخ) جاب الشارح هنا ما للأستاذ من الدليلين العقليين على كونه متكاملا ليردّهما معا ويقرر ما يردّان به ، وإن كان أحدهما يردّ بما يردّ به الدليل العقلي السابق (قوله ولا يتم الخ) أى ولا يكمل الملك بفتح فكسر : أى من حيث ملكه ، ويصح بضم فسكون ، وهذا هو الدليل الأول ، وتقريره أن نقول : الله ملك وكل ملك لا يكمل ملكه الا بامر ونهى ينتج الله لا يكمل

ويعجز تردّد الخلاق بين أمر مطاع ونهي متبع ، وقال كل صفة جائزة لابد وأن تستند إلى صفة
أزلية والاستحالة ما علم جوازها ، ويستحيل ردّ الأمر والنهي إلى الإرادة أو العلم وسائر الصفات
غير الكلام النفسي على ما سمينه عند اثبات صفة الكلام في فصل صفة المعاني ، فيجب إثباته لله
تعالى ، والطريقة الأولى تقول إلى نفي النقائص ، وقد عرفت ما في الاستناد في نفيها إلى العقل ،
والاعتراض على الثانية أن يقال : لا مانع أن يكون هذا الجواز لتردد الخلاق بين أمر مطاع
ونهي متبع يستند إلى صحة أمر بعضها إلى بعض . فإن قيل : يلزم عليه الدور أو التسلسل لأننا
ننقل الكلام إلى الأمر منا الذي استند إليه المأمور المطيع له ، فانه يجوز أن يكون ذلك الأمر
أيضا مأمورا مطيعا لغيره ، فإن كان الغير مأموره لزم الدور والالزم التسلسل . قلنا لا يلزم ذلك
إلا لو كان يجب أن يكون كل شخص أمرا ومأمورا . أما مطلق الجواز فيكفي في صحته ما سبق ،
واحتج الأستاذ أيضا على إثبات الخبر لله تعالى

ملكه الأمر ونهي : والأمر والنهي من أقسام الكلام ، فيكون الله متكهما وهو المطلوب
(قوله ويجوز الخ) عطف على قوله : بأنه سبحانه الخ فاللام بمعنى الباء ، وهذا إشارة إلى الدليل
الثاني : أي أن العقل يجوز كونهم مترددين : أي يحكم بجواز ذلك الكون لا باستحالته ولا
بوجوبه (قوله متبع) أي يمثل مطاع (قوله وقال الخ) من قيمة الدليل ، وعبر بقال وإن كان
يفهم بدونها أن هذا من كلام الأستاذ نظرا إلى أن الاعتراض الآتي وارد على ذلك (قوله كل
صفة جائزة) أي ومن جعلها كون الخلاق مترددين الخ (قوله لابد الخ) أي لابد وأن نكون
متعلقة بصفة أزلية ، وهي هنا أمر ونهي (قوله والا الخ) أي والاستناد الصفة الجائزة إلى صفة
واجبة بأن لم تثبت الصفة الواجبة التي تستند إليها الجائزة (قوله استحالة ما علم جوازها) وهو
هنا كون الخلاق مترددين الخ ، وحينئذ يجب أن يكون كون الخلاق مأمورين أو منهيين
مستندا إلى أمر ونهي ثابتين لله في الأزل ، والأمر والنهي من أقسام الكلام ، فيكون الله
متكهما وهو المطلوب (قوله فيجب إثباته لله تعالى) هذا نتيجة دليل الأستاذ (قوله والطريقة
الأولى) هي الاستدلال بأن الله تعالى ملك الخ (قوله تقول إلى نفي النقائص) لأن الملك إذا لم
يأمر ولم ينه كان أبكم وأبكم نقص في حقه ، فيجب له الكلام الذي هو كمال في حقه (قوله
وقد عرفت) أي من قوله سابقا والتحقيق الاعتقاد الخ (قوله ما) أي الضعف الذي (قوله
في نفيها) أي النقائص (قوله والاعتراض على الثانية) أي على قوله فيها وكل صفة جائزة الخ
(قوله لتردد الخ) أي المتعلق بتردد الخ (قوله إلى صحة) الأولى حذف صحة (قوله يلزم عليه)
أي على استناد تردد الخلاق بين أمر مطاع ونهي متبع إلى أمر بعضها لبعض (قوله فإن كان
الغير مأموره) أي مباشرة أو بواسطة أو وسائط (قوله لا يلزم ذلك) أي الدور أو التسلسل
(قوله إلا لو كان يجب الخ) أي ومعلوم أن ذلك لا يجب (قوله أما مطلق الجواز) أي المتحقق
في كون بعض الأشخاص أمرا فقط وبعضهم مأمورا فقط (قوله فيكفي الخ) أي فلا يلزم
عليه دور ، وحينئذ فيكفي الخ (قوله ما سبق) أي من استناد كون بعضها مأمورا إلى أمر
بعض (قوله الخبر) أي الذي هو أحد أقسام الكلام ، وقد أفاد فيما سبق الأمر والنهي

بأن كل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه بالضرورة ، ولا معنى للكلام النفس الا ذلك . واعترضه شرف الدين بن التلمساني بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساعد الخصم على تسليمه وأخذ القضايا الكلية عن المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات ، وانبات أحكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ من القضايا العاديات ، فالوجه الاعتماد على السمع ، وسننقح ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جلّ وعلا .

(ص) ولا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا لما نجد من الفرق الضروري بين علمنا بالشئ . حال غيبته عنا وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل .

(ش) اعلم أن العقلاء قد اختلفوا في معنى هاتين الصفتين ، فذهب الجبائي وابنه ومن تبعهما الى أن معنى السمع البصير شاهدا أو غائبا هو الحى الذى لا آفة به ، وهذا معنى باطل فإن الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات المتعلقة

(قوله بأن كل الح) هذه كبرى وحذف الصغرى القائلة الله عالم فالنتيجة انه يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه ولا معنى للكلام النفسى الخبرى إلا الحديث المذكور (قوله بأن اثبات قضية كلية) هي هنا كل عالم يجد في نفسه حديثا الح ، وفي بعض النسخ أنه : أى الحال والشأن (قوله من قضايا) من بمعنى الباء (قوله وجدانية) أى من الأمور الباطنية (قوله قد لا يساعد الخصم على تسليمه) أى الاتبات هذا اعتراض أول : أى ، وحينئذ فيجوز القدح بأن يقول الخصم أنا عالم بكذا ولا أجد في نفسى حديثا مطابقا له فلا تتم القضية الكلية ، وإنما تتم الجزئية ومنى كانت كبرى الشكل الأول جزئية كان فاسد النظام (قوله وأخذ القضايا الح) اعتراض ثان (قوله) عن المحسوسات (نحوكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فهذه قضية كلية مأخوذة من محسوسات لأنك تقول أولا الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والبغل كذلك والجار كذلك والفرس كذلك وهكذا فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ (قوله والوجدانيات) أى كما إذا قلت كل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه فإن هذه قضية كلية وجدانية مأخوذة من قضايا جزئية بأن تقول أنا عالم بكذا واجد في نفسى حديثا مطابقا له وزيد يقول كذلك وبكر يقول كذلك وهكذا فكل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لمعلومه (قوله عادات) أعم من أن تكون وجدانية أو حسية : أى استقراء جميع أفرادها (قوله لما نجد الح) سند لقوله ولا يستغنى الح (قوله الضروري) أى البديهي (قوله قبل) أى قبل غيبته عنا (قوله أن العقلاء) أى من المسلمين ولو بحسب الظاهر (قوله هاتين الصفتين) أى كونه سميعا وكونه بصيرا (قوله الجبائي) نسبة لجبى بالقصر قرية من أعمال خراسان واسمه حسن (قوله وابنه) اسمه هاشم (قوله شاهدا) أى مشاهدا لنا ، وقوله : أو غائبا : أى عنا (قوله هو الحى الح) فقد فسروها بتفسير مركب تركيبا توصيفيا (قوله وهذا) أى التفسير بطرفيه (قوله فإن الحياة الح) الأولى فإن كونه حيا وهذا اعتراض على التفسير . وحاصل قياس من الشكل الثانى وهو أن تقول الحياة ليست من الصفات المتعلقة باتفاق والسمع والبصر من الصفات المتعلقة باتفاق ينتج

وسلب الآفة لاختصاص له بغير من سلب عنه ، ولأن الانسان يحس من نفسه كونه سمياً بصيراً والعدم لا يحس ، ولأنه لو صح ذلك اصح أن يقال : العالم والقادر هو الحى الذى لا آفة به ولم يقولوا به ، وذهب الفلاسفة الى أن معنى الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصر فيها ، ولهم قولان أحدهما : أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع ، وهو الشيء المطابق لما فى الخارج الخالى عن المادة والثانى أن المدرك لنا عين ذلك الشيء بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك الذى هو مركب من عضلتين مجوفتين على صورة صليب فى مقدم الدماغ .
قالوا : وأما السمع

الحياة ليست السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة إلى قولك السمع والبصر ليسا الحياة وهو المطلوب (قوله وسلب الآفة الخ) هذا اعتراض على الجزء الثانى ، وحاصله قياس من الشكل الثانى ، وتقريره أن تقول سلب الآفة ليس له تعلق بغير محله وهو المساوب عنه الآفة والسمع والبصر يتعلقان بغير محلهما فينتج سلب الآفة بغير السمع والبصر وتنعكس هذه النتيجة إلى قولك السمع والبصر ليسا سلب الآفة وهى السم والعمى (قوله لاختصاص له الخ) أى لا تعلق له بغير محله وهو من سلبت عنه تلك الآفة (قوله من سلبت) أى الآفة ، وفى بعض النسخ من سلب عنه : أى من وقع السلب عنه فيكون المجزور نائبا عن الفاعل (قوله ولأن الانسان الخ) اعتراض ثان على الطرف الثانى وهذه مقدمة صغرى من قياس من الشكل الثانى ، وقوله : والعدم الخ : أى عدم الآفة ، وقوله : لا يحس : أى لا يحس الانسان به من نفسه وهذه كبراه فينتج السمع والبصر بغير سلب الآفة (قوله ولأنه لو صح الخ) اعتراض على الطرفين معا ، وقوله : ذلك : أى نفس السمع والبصر بالحى الذى لا آفة به (قوله لصح أن يقال الخ) أى لصح أن يفسر العالم والقادر بالحى الذى لا آفة به لأنه لا فارق بين تلك الصفات (قوله ولم يقولوا) أى الجبائى وولده ومن معهما (قوله أن معنى الرؤية) الاضافه بيانية ، والمراد بالرؤية البصر (قوله تأثر الخ) فإذا نظرت إلى زيد فانه يرسم فى حدقتك صورة زيد التى لامادة لها فى الخارج فالرسم فى الحدقة إنما هو الصورة لانفس زيد ، فإذا ارسمت هذه الصورة فى الحدقة حصل للحدقة تأثير فتأثر الحدقة هو نفس الرؤية (قوله أن المدرك لنا) أى بالرؤية ، وقوله : نفس المثال المنطبع : أى المرسم فى الحدقة : أى فإذا وقع بصرى عليك فلا أدرك إلا مثالا : أى صورتك التى ارسمت فى الحدقة ولا أدرك ذاتك (قوله المنطبع) أى فى الحدقة (قوله وهو) أى المثال المنطبع (قوله المطابق لما فى الخارج) أى خارج الأعيان وهو المرنى (قوله الخالى عن المادة) صفة لشيء وذلك لأن مادة المرنى كالانسان لا يمكن ارتسامها فى العين ، وإنما يرسم فيها مثال له خال عن المادة فهو مجرد خيال مطابق له (قوله والثانى الخ) هذا هو الأقرب فانا جازمون بأن ترى وتذكرك الشيء لامثاله (قوله فى الرطوبة) أى محل الرؤية من العين وهو الناظر ، وقوله : الجليدية : أى النسيجه بالجليد فى المعان (قوله المؤدية الى الحس المشترك) أى المؤدية للقوة الباصرة التى فى الحس المشترك واطلاق الحس المشترك على العضلتين المذكورتين غير معروف (قوله عضلتين) أى عضبتين (قوله على صورة صليب) أى متقاطعتين

فإن الصوت وما يتركب من الحروف والأصوات اذا صادمت الهواء الراكد في الصماخ المجاور للعصبة المفروشة في أقصى الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين ، فنشعر به القوة المدركة المودعة في تلك العصبة على رأى أو توديه الى الحس المشترك على رأى ، والحس المشترك على هذا الرأى كحوض تمسب فيه خسة أنابيب ، وهى الحواس الخمس ، ولذا سمى مشتركا ، والنفس هى للمدركة بواسطة كايح تقرأه ، ومذهب أهل السنة أن السمع والبصر إدراك لا يتوقفان إلا على وجود محل يقومان به ، واختصاص بعض الأشياء بالادراك فى حقنا إنما هو بأجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أو عنده ، وحجتهم أن قبول المحل للادراك نفسى له فلا يشترط فيه شرط لزوم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال ،

على هيئة الصليب وقيل على صورة دالين إحداهما في ظهر الأخرى هكذا مد (قوله فإن الصوت) أى البسيط وأشار للمركب بقوله وما تركب الخ فما تركب من الحروف هو صوت الانسان كزيد قائم وما تركب من الأصوات كنعيق الغراب (قوله إذا صادمت الهواء) أى لاقتنه : أى لاقى الهواء المتكثف بها الهواء الراكد في الصماخ ، وإنما قدرنا ذلك لأن الصوت كيفية قائمة بالهواء فهو عرض (قوله الراكد) هو والمجاور وصفان للهواء (قوله فى أقصى) أى داخل (قوله الممدودة عليه) أى على أقصى الصماخ تفسير للمفروشة الخ (قوله حصل فيه) أى فى الصماخ الممدود عليه العصبة (قوله طنين) أى صوت (قوله كايح تقرأه) أى فكما أن الانسان إذا فطر للوح أدرك ما فيه كذلك النفس تدرك ما فى الحس المشترك (قوله ادراكا) أى صفتا ادراك : أى صفتان يحصل بهما الادراك : أى الكشف والايضاح (قوله لا يتوقفان إلا على وجود محل) أى لأنهما عرضان ولا يتوقفان على اتصال أشعة تخرج من الحدقة تتصل بالمرئى ولا على انطباع صورة المرئى فى الرطوبة الجليدية الكائنة فى الحدقة ولا على مصادمة الهواء المتكثف بالانط للهواء الذى فى الصماخ (قوله واختصاص الخ) جواب عن سؤال وارد على أهل السنة . وحاصله حيث كانا لا يستدعيان محلا مخصوصا بل مطلق محل فلم يختص ببعض الحالات دون بعض وما وجه تحققهما عند بعض الأمور دون بعض فقوله بعض الأشياء صادق بالمحل الذى فيه الادراك وبما هو شرط فى الادراك ولذلك فرع على ذلك قوله فيه أو عنده ، فالأول ناظر للمحل كالأذن بالنسبة للسمع والعين بالنسبة للبصر ، والثانى ناظر للشرط كالمقابلة ونفى البعد جدّا بالنسبة للرؤية (قوله إنما هو الخ) فيجوز أن يحتاج الله السمع فى نحو اليد وتجوز الرؤية مع البعد جدّا (قوله وحجتهم) أى على أن اختصاص بعض الأشياء بكون الادراك فيه أو عنده أمر عادى (قوله أن قبول المحل) كالأذن والعين ، وقوله : للادراك : أى الذى هو السمع والبصر (قوله نفسى له) إنما كان قبول الادراك نفسيا للمحل لأنه لو لم يكن نفسيا لاحتاج ذلك القبول الى قبول آخر وهلم جرا فيؤدى إلى محال وهو الدور أو التسلل وهما باطلان فما أذى اليهما وهو كون القبول ليس نفسيا للمحل باطل فثبت أن القبول أمر نفسى للمحل فلا يحتاج لشرط كالمقابلة لأن ما بالذات لا يحتاج لشرط فثبت ما قلناه من أن اختصاص بعض الأشياء بأن الادراك يكون عنده أمر عادى (قوله وهو محال) أى لأن الصفة النفسية لو توقفت

وقد اعترض الامام على من قال : إن الرؤية بسبب الانطباع بأننا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم في الصغير محال ، وهذا الالتزام صحيح على من يقول : ان للدرك المثال المنطبع لمطابقة الخارجى لبالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة الادراك ، وألزم الامام أيضا عدم رؤية الأطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد في نقطة الناظر ، واعترضه ابن النجاشي بأنه إن أراد الانطباع بكيفية العظم ، فهو من معنى ماقبله وإن أراد مطلق الانطباع ، لأن الناظر نقطة والنقطة لا امتداد لها ، فكيف ينطبع فيها سائر امتداد فيقال : إنما تمتع لو كانت كرة حقيقية بحيث لا يقابل البسيط منها إلا نقطة . أما إذا كان فيها انطباع مع استدارتها كلبضة مثلاً فلا مانع من انطباع المثال الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ،

على شرط لا تنف باتقاء ذلك الشرط ، لكن الصفة النسبية لا تنف لأن اتقاءها يوجب اتقاء الذات فلزم أن لا تتوقف على شيء . (قوله وقد اعترض الامام) أى النحر الزارى إذ هو المراد عند الاطلاق ، والرازى نسبة للرأى بفتح الراء على غير قياس قرينة من قرى العجم وهذا الاعتراض أورده الامام على مذهب الفلاسفة فكان المناسب للشارح تقديم كلام الامام بعد ذكر كلام الفلاسفة (قوله بسبب الانطباع) أى مشرطة بانطباع صورة المرئى في الحدقة (قوله بأننا نرى نصف كرة العالم) أى ما ظهر لنا من ذلك القمر والتعبير بالنصف للتقريب لا التحديد لأن المرئى أكثر منه (قوله وهذا الالتزام الخ) هذا ليس من كلام الامام بل من كلام ابن النجاشي اعترض به على الامام فكان على الشارح أن يبين ذلك (قوله على من يقول الخ) لأن مثال الشيء يجب مطابقته ومساواته في المساحة لذلك الشيء وانطباع الكبير في الصغير محال (قوله لا بالنسبة الخ) عطف على من يقول ، وذلك لأن الواسطة في الشيء لا يشترط فيها المساواة له فالمنطبع حينئذ يكون صغيراً جداً وهو واسطة لرؤية الكبير (قوله الأطوال) جمع طول (قوله والعروض) جمع عرض (قوله لاستحالة الخ) أى فإذا كان شيء طوله مائة ذراع وقلنا إن الرؤية لا تحصل إلا بسبب ارتسام صورة المرئى في الحدقة يلزم على ذلك ارتسام صورة مقدرة بمائة ذراع في الناظر الصغير جداً وهذا محال (قوله هذه الأبعاد) أطلق الجمع على ما فرق الواحد إذ لم يذكر إلا بهذين الطول والعرض ولم يذكر العمق فالبعد المفروض أولاً طول والمفروض ثانياً عرض والمفروض ثالثاً عمق (قوله في نقطة الناظر) الإضافة بيانية (قوله إن أراد) أى بقوله لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد في نقطة الناظر (قوله فهو من معنى ماقبله) أى فيتعلق به البحث المتعلق بما قبله بأن يقال هذا الالتزام إنما يأتي على قول من يقول ان المدرك نفس المثال الخ (قوله مطلق الانطباع) أى وإن لم يكن بكيفية العظم (قوله نقطة) أى جوهر فرد (قوله فيقال) أى في الرد عليه (قوله إنما تمتع) أى ارتسام ماله امتداد (قوله لو كانت) أى النقطة : أى الناظر (قوله بحيث لا يقابل الخ) هذا كالتفسير للكرة الحقيقية (قوله البسيط) أى الجوهر الفرد (قوله إلا نقطة) أى من السطح الذى توضع عليه (قوله أما إذا كان الخ) فيه أن الامام يقول ان الناظر جوهر فرد فيمتنع ارتسام ماله امتداد فيه فكيف يرد عليه ذلك (قوله انطباع) أى انبطاح واتساع بحيث لو وضعت على سطح لكان يقع الشمس بأكثر من جزء

والزم الامام أيضا على القول بالانطباع في السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه نظر ، وأن لا نسمع الحروف وراء الجدار ، وفيه أيضا بحث ، هذا ما يتعلق بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وذهب أبو القاسم السكعي وأبو الحسن البصري إلى ردهما إلى العلم بالمبصرات والمسموعات : كالشهود والخبر ، فانهما يرجعان إلى تعلق العلم على وجه خاص ، وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة بأننا إذا علمنا شيئا ، ثم أبصرناه أو سمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية ، وذلك مما يدل على أن الابصار والسمع مغايران للعلم ، وإلى هذه الحجة أشرت في أصل العقيدة بقولي : لما يجده من الفرق الضروري الخ إلا أني فرضت تأخير العلم بالشئ عن تعلق السمع والبصر به والامام فرض العكس ، ولا فرق في الحجة بين الوجهين ، واعترض شرف الدين بن التلساني هذه الحجة بأن مجرد التفرقة لا ينتج أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ، ولا أنهما نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع .

(قوله والزم الامام أيضا) أى الزم الفلاسفة (قوله أيضا) أى كما ألزمهم في البصر (قوله بالانطباع في السمع) المراد بالانطباع الصدم لأن الصوت إذا خرج من الصوت يصادم الهواء المتكثف به الهواء الراكد في الأذن فيحصل في الصماخ طنين فتشعر به القوة المدركة أو تؤديه إلى الخس المشترك فتدركه النفس (قوله أن لا يعرف جهة الصوت) لأن المعروف هو مافي الصماخ فقط وهو الطنين (قوله وفيه نظر) لأن جهة الصوت تابعة لجهة الصوت فعرفة الأولى تابعة لمعرفة الثانية وجهة الصوت معروفة لأن الهواء وارد على الصماخ من جهته (قوله وأن لا نسمع الحروف الخ) لأن الجدار يرد الصوت عن مصادمته للهواء الراكد في الصماخ (قوله وفيه أيضا بحث) أى لأن الصوت يسمع من وراء الجدار إن كان هناك منفذ ما فيخرج الصوت من ذلك المنفذ ويصادم الهواء الراكد في الأذن (قوله وذهب أبو القاسم السكعي الخ) هما معتزليان (قوله إلى ردهما) أى السمع والبصر (قوله إلى تعلق العلم) أى ذى تعلق العلم : أى للذات من حيث كونها عالمة على وجه خاص فالشهود هو العالم بما حضر والخبر هو العالم بخفيات الأمور كما أن السميع هو العالم بالمسموعات والبصير هو العالم بالمبصرات (قوله إذا علمنا) أى بالأخبار (قوله ثم أبصرناه) أى أدركناه ببصرنا (قوله أو سمعناه) أى أدركناه بسمعنا (قوله بين الحالتين) هما الإدراك بالأخبار والإدراك بالسمع والبصر (قوله أن الابصار) أى الإدراك بالبصر (قوله والسمع) أى الإدراك بالسمع (قوله مغايران للعلم) أى وإن كان كل إدراكا : أى ويلزم من مغايرة الابصار والسمع للعلم أن يكون السمع والبصر مغايران للعلم وهو المطلوب (قوله بأن مجرد التفرقة) أى بين السمع والبصر وبين العلم (قوله لا ينتج أن تكون التفرقة بينهما) أى بين السمع والبصر وبين العلم تفرقة نوعية : أى لا ينتج أن كلا من الثلاثة نوع مستقل من الإدراك وله حقيقة تباين حقيقة الآخر كما يقول أهل السنة (قوله ولا أنهما الخ) ولا ينتج أن السمع والبصر الخ (قوله عن نوع العلم) الإضافة بيانية (قوله وهو) أى خروجهما من نوع العلم (قوله محل النزاع) حاصلة أن مذهب أهل السنة والامام أن كل واحد من السمع والبصر والعلم ادراك مغاير للآخر ومذهب السكعي ومن تبعه أن العلم مطلق الإدراك وهما نوعان له ، واحتج الامام على مذهبه

ولامانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقتها ، فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك في حال الغيبة ، ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ، أو يقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين ، فعند الرؤية يكون العلم حاصلًا بالقلب والعين ، وعند الغيبة يبقى في القلب بخلق أمثاله ويعدم من العين . وللتبنيح أبي الحسن الأشعري قولان . أحدهما : أنهما ادرا كان بخلافان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم في أهمهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشيء على ماهو عليه . والقول الثاني : أنهما من جنس العلم إلا أنهما لا يتعلقان إلا بالوجود المعلوم ، والعلم يتعلق بالوجود والمعدوم والمطلق والمقيد ، وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك

بما ذكره من التفرقة فاعترض عليه بأن هذه التفرقة لا تقتضي أنهما نوعان خارجان عن العلم مع أنه محل النزاع فاحتجاجة لم يوافق مدعاه (قوله ولا مانع الخ) الواو للتعليل سند لقوله أن مجرد التفرقة الخ (قوله الى كثرة الخ) وإذا كانت التفرقة ترجع لكثرة المتعلقات وقتها كانت تفرقة اعتبارية لانوعية وكونها اعتبارية لا يناق في أن العلم جنس لهما (قوله المتعلقات) أى متعلقات العلم (قوله فان البصر) أى فان العلم المسمى بالبصر وهذا تعليل لقوله لا مانع الخ (قوله يتعلق الخ) وحينئذ فتعلقاته كثيرة لأنه على سبيل التفصيل ، وقوله : ولا يتعلق العلم : أى الذى لا يسمى بصرا وهو الحاصل بالآخبار ، وقوله : بذلك : أى بالهيئة الاجتماعية : أى وحينئذ فتعلقاته قليلة لأنه على سبيل الاجمال ، وحيث كان الاختلاف بين العلمين المذكورين باعتبار كثرة المتعلقات وقتها كانت التفرقة بينهما اعتبارية لانوعية (قوله ولذلك) أى لأجل كون التفرقة لكثرة المتعلقات وقتها (قوله ليس الخبر) أى ليس العلم الحاصل بالخبر (قوله كالعيان) أى كالعلم الحاصل بالعيان : أى للمعينة والابصار (قوله أو يقال) أى فى سند قوله ان مجرد التفرقة لا ينتج الخ (قوله ما المانع الخ) وحينئذ فالتفرقة اعتبارية (قوله بالقلب) الباء بمعنى فى (قوله يبقى) أى العلم (قوله بخلق أمثاله) مبني على أن العرض لا يبقى زمانين (قوله قولان) أى فى شأن تحقيق هاتين الصفتين (قوله بجنسهما) أى ذاتهما والاضافة للبيان (قوله كاشفتان) أى يحصل بهما كشف الشيء وانضاحه (قوله بالشيء) هو الموجود فقط بالنسبة للسمع والبصر . أما بالنسبة للعلم فيراد بالشيء ما يشمل المعدوم (قوله على ماهو عليه) أى تعلقا آتيا على الحالة التى هو متلبس بها ذلك الشيء (قوله أنهما من جنس العلم) الاضافة للبيان : أى انهما فردان من أفراد العلم وليست حقيقتهم مباينة له (قوله إلا بالموجود) أى فى خارج الأعيان (قوله المعلوم) أى المتعين المشخص فى الخارج بأن لا يكون كلياً كأفراد الانسان وهذا وصف كاشف (قوله والمطلق) أى الحقيقة الكلية وهذا من عطف الخاص ان أريد بالمعدوم ما لا وجود له فى الخارج كان له وجود ذهنا أم لا أما ان أريد به ما لا وجود له مطلقا كان من عطف المغاير (قوله والمقيد) أى المماهية الجزئية المقيدة بالشخصات : أى الجزئيات الموجودة خارجا التى هى أفراد المطلق (قوله مع ذلك) أى مع كونهما فردين من أفراد العلم (قوله زائدتان على علمه) أى مغايرتان له فى المفهوم لامتيابنتان له لأن الأفراد لا تباين الجنس (قوله واحتج) أى الأشعري (قوله على ذلك) أى على ما ذكر من القول الأول القائل إن حقيقة كل منهما مباينة حقيقة العلم لأن هذا هو الذى قاله الفخر الرازى ، واحتج له بما مر ،

بما احتج به الفخر . قال ابن التلمساني : وما ذكرناه من الاشكال وارد عليه ، ومن قال من المعتزلة إنه صحيح بصير لنفسه ، فهو يردما الى العلم ، وصار بعض المعتزلة الى أن الباري جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، لا يرى كما أنه لا يرى ، وهو قياس مذهبهم في اشتراط اتصال الأشعة وانبعائها من بنية مخصوصة والمقابلة أو ما في حكمها في الرؤية ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في فصل الرؤية لإبطال مذهبهم في ذلك بأشجع قول .

(ص) وبهذا ثبت كونه مدركا عند من أثبتته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من أن التحقيق في نفي القائص الاعتماد على السمع ، وقد ورد في السمع والبصر والكلام ولم يرد في الادراك وجزم بعضهم

ويحتمل أن اسم الإشارة للقول الثاني وهو المتبادر فيكون احتجاجا على الزيادة : أي على كونهما صفتين زائدتين على العلم (قوله بما احتج به الفخر) هو ما ذكره الشارح سابقا بقوله ، وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة الخ ، والمراد بقوله بما احتج الخ بدليل اتفق أن الفخر احتج به لأن الفخر من أنباع الأشعرى فاحتججه متأخر عن احتجاجه (قوله من الاشكال الخ) هو ما ذكره الشارح سابقا بقوله : واعترض شرف الدين ابن التلمساني هذه الحجة ، وقوله : يأتي عليه : أي على ذلك الاحتجاج بأن يقال ان مجرد هذه التفرقة لا ينتج الخ هذا على احتمال كون الاحتجاج للقول الأول وعلى احتمال كون الاحتجاج للقول الثاني لقال إن التفرقة لا تنتج الزيادة إذ لا مانع من رجوع التفرقة لكثرة المتعلقات وقتها (قوله لنفسه) أي لذاته لا لأجل سمع ولا لأجل بصر قام به فاللام للتعليل (قوله يردما) أي السمع والبصر (قوله الى العلم) الذي يناسب الموضع عليه الى الذات ، وقد يقال المراد الى الذات من حيث كونها عالمة بالمسموعات وعالمة بالمبصرات (قوله وصار) أي ذهب (قوله لا يرى) يفتح أوله (قوله لا يرى) بضم أوله (قوله قياس) أي مقتضى (قوله اتصال الأشعة) أي يارئي (قوله وانبعائها) أي خروجها (قوله من بنية مخصوصة) أي عضو مخصوص ، وهو الحديقة (قوله والمقابلة) أي مقابلة المرئي للأشعة الخارجة من حديقة الرائي (قوله أو ما في حكمها) كروية الانسان نفسه في المرآة أو الماء ، ففي هذه الحالة يصير الرائي في حكم المقابل للأشعة (قوله وبهذا) متعلق بقوله : ثبت ، وتقديم المعمول لافادة الحصر : أي إن ثبوت كونه مدركا إنما هو بهذا الدليل دون غيره ، وقد صرح ضعف هذا الدليل العقلي (قوله عند من أثبتته) أي الادراك : كالقاضي أبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين والفخر الرازي (قوله والتحقيق) هو ذكر الشيء على الوجه الحق فيقابلة الباطل ، وقد يطلق على ذكر الشيء بدليله (قوله فيه) أي الادراك (قوله الوقف) أي الامساك عن القول بثبوت أو نفيه (قوله لما تقدم الخ) أي المقتضى لاتفائه ، وفي العبارة حذف : أي وللدليل السابق العقلي الذي يدل على ثبوت ، فاندفع بهذا ما يقال إن قوله : لما تقدم الخ إنما يفتح النفي لا الوقف (قوله في نفي النقائص) أي السابقة من البكم والصمم والعمى . أما غيرها كالعجز والجهل ، فالعمدة في انتفائها الدليل العقلي (قوله وقد ورد في السمع) أي الدليل السمعي والواو للحوال (قوله ولم يرد)

بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالأجسام : يعنى ويدخل فى العلم والحق أنه لا يستلزمه . وبالجملة
فمجموع ما فيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقت كما قدمناه .

(ش) الإشارة بهذا راجعة الى دلائل كونه تعالى سمعيا بصيرا وهو كونهما كمالين فى حق الحى
زائدين على العلم للفرقة الضرورية بين العلم وبينهما ، وهذا المعنى ثابت الإدراك ، فيجب ثبوته
عند من سلك هذا الطريق العقلى ، وقد قدمنا ما فى ذلك ، ويعنون بالإدراك إدراك المسموعات
والمشمومات والمذوقات ، فقولى : وبهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبتته معناه أن دلائل الإدراك
عند القائمين به ان قالوا : ان الإدراكات المتعلقة بهذه الأشياء زائدة على العلم بها للفرقة
الضرورية بينهما كما سبق قبل فى زيادة إدراك السمع والبصر على العلم ، وإذا كانت زائدة على
العلم لا يستغنى به عنها وهى كالات وكل حى فهو قابل لها ،

أى السمع (قوله بنفيه) أى انتفائه (قوله لما رآه) أى الإدراك : أى اعتقده (قوله ملزوما
للاتصال الخ) أى ملزوما عقلا للاتصال بالأجسام ، فالمشموم لابد فى إدراك راحته من اتصال الهواء
المتكيف برائحته الى الأنف ، والمذوق لابد فى إدراك طعمه من اتصال الجسم الذائق بالمذوق ،
والملموس لابد فى إدراك كيفيته من اتصال الجسم اللامس بالملموس (قوله يعنى) معموله محذوف
أى يعنى أنه غير زائد (قوله ويدخل) أى الإدراك : أى متعلقه من المشمومات والمذوقات
والملموسات ، وقوله : فى العلم : أى فى متعلقه ، فكل ما أدرك به على فرض ثبوته ، فهو مدرك
بالعلم ، وحينئذ فيستغنى عنه بالعلم ، فتكون صفة الإدراك غير ثابتة . ثم ان المراد بالعلم هنا الـكون
عالما ، وبالإدراك كونه مدركا لأن الكلام فى المعنوية (قوله أنه) أى الإدراك (قوله لا يستلزمه)
أى لا يستلزم الاتصال ، بل الاتصال سبب عادى لا أنه لازم عقلا لا يمكن تخلفه (قوله وأقربها
الوقت) أى أقربها للصواب . ثم إن هذا يقتضى أن غيره قريب للصواب مع أن قوله أولا
والتحقيق الخ يقتضى أن غيره باطل اذ التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق ، وأيضاً قوله :
كما قدمناه لا يلائم هذا إذ الذى قدمه هو قوله : والتحقيق فيه الوقت ولم يتقدم له أن أقربها
الوقت ، فالناسب والتحقيق منها الوقت كما قد ساء اللههم إلا أن يكون استعمل قوله وأقربها
الوقت بمعنى والتحقيق منها الوقت (قوله وهو كونهما الخ) أى وكل كمال فى حق الحى
يجب للمولى ، فالكبرى محذوفة (قوله للفرقة الخ) وقيل لزيادتهما على العلم (قوله وهذا
المعنى) أى كونهما كمالين الخ (قوله وقد قدمنا ما فى ذلك) أى من البحث بأن ذاته تعالى لم
تعرف لنا حتى نحكم عليها بأن السمع والبصر كالات فى حقها وأن ضد ذلك نقص فى حقه (قوله
ويعنون) أى المثبتون للإدراك المتسكون بالدليل العقلى (قوله إدراك الملموسات) أى إدراك
كيفياتها (قوله والمشمومات) أى وإدراك المشمومات : أى إدراك روائحها فهو نوع ثان من
مطلق الإدراك وما بعده نوع ثالث (قوله والمذوقات) أى وإدراك المذوقات : أى إدراك طعومها
(قوله ان قالوا) أى قولهم فهو فى تأويل مصدر خبران (قوله بهذه الأشياء) أى الملموسات والمشمومات
والمذوقات (قوله بينهما) أى بين العلم بها وبين إدراكها (قوله به) أى العلم (قوله عنها)
أى عن الإدراك المتعلق بهذه الأشياء (قوله وهى) أى الإدراكات المتعلقة بهذه الأشياء كالات :

فاذا لم يتصف بها اتصف بأضدادها وأضدادها نقص ، لأن فيها فوت كمال ، والنقص في حقه جل وعلا محال ، فوجب أن يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا . لكن على ما يليق به تعالى من نفي الاتصال بالأجسام ونفي الذات عن ذاته العلية والآلام ، ولهذا أجمعوا أن لفظ الشم والذوق واللمس لا يصح إطلاقه في حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات ، وكل ذلك في حق من تنزه عن الحدوث في ذاته وصفاته محال ، وإنما الادراك المتنازع في إثباته في حقه تعالى أمر وراء الشم والذوق واللمس ، وليست هذه الثلاثة نفس الادراكات ولا لازما عقليا لها ، وإنما هي في حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ، ويدل على أن الادراك أمر زائد عليها ، أنك تقول شممت التفاحة فلم أجد لها ريحا ، وكذا لمسيت وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض العلماء الملازمة العقلية بين الادراك وبينها ، وإيهام ذلك منع أيضا إثبات هذه الادراكات له جل وعلا ، وجعل الاساطة بمتعلقاتها داخلا في علمه تعالى ، وإلى هذا القول أشرت بقولي : وجزم بعضهم بنفيه : أي بنفي الادراك المتعلق بالمشمومات والمذوقات والملموسات .

أي وكل كمال يجب لله وهذا شروع في دليل ثبوت الادراك له تعالى بعد أن أثبت زيادته على العلم ، وأشار لنتيجته بقوله بعد فوجب أن يتصف بتلك الادراكات ، ولما كانت الكبرى نظرية أقام عليها دليلا بقوله وكل حي الخ حذف صفراء . والأصل الله حي وكل حي قابل للانصاف بالحكمالات فأنه قابل للانصاف بالحكمالات (قوله فاذا لم يتصف الخ) من قمة دليل كبرى القياس الأول : أي وحيث ثبت أنه تعالى قابل للانصاف بالحكمالات لو لم يتصف بها بالفعل لانصاف بأضدادها لكان التالي باطلا فبطل المقدم ، وقوله : وأضدادها نقص أي وكل نقص في حقه محال وهذا دليل للاستثنائية ، وإذا استحال الانصاف بأضداد الحكمالات وجب الانصاف بها وهو المطلوب (قوله ونفي الذات الخ) أي ونفي تكيف ذاته بالذات والآلم ، وليس المراد نفي ادراك ذلك (قوله ولهذا) أي لقولنا لكن على ما يليق به تعالى الخ (قوله لما يؤذن) أي لما يورمه الاطلاق (قوله من الاتصالات) لأن الشم تطلب رائحة الجسم واللمس ملاقة جسم لآخر لمضي فيه والذوق ملاقة عضو مخصوص للجسم لطلب معنى فيه (قوله وتجدد الكيفيات) أراد بها الذات والآلام وكما أن تجددها مستحيل كذلك أصل الكيفية مستحيل في حقه تعالى (قوله وراء) أي غير (قوله ولا لازما) الأولى ولا ملزوما بدليل آخر الكلام (قوله وإنما هي) أي الشم والذوق واللمس (قوله أسباب) أي للادراك (قوله غالبا) أي وقد يتخلف الادراك عنها (قوله أمر زائد عليها) أي أمر مغاير لها (قوله غير زائد عليها) أي بل هو عنها (قوله وبينها) أي الثلاثة اللمس والذوق والشم (قوله وإيهام) عطف على الملازمة وهو مصدر مضاف المفعول : أي واعتقد أن إثبات هذه الادراكات يورهم الملازمة العقلية بين الادراك وبين الشم والذوق واللمس هذا ، والأولى الاقتصار على الأول لأن الإيهام المذكور لا ينتج المدعى : أعني القول بنفيها (قوله أيضا) أي كما منع إثبات الشم والذوق واللمس له تعالى اتفاقا (قوله وجعل الخ) أي وجعل الادراك لمتعاقباتها مثل السكر والمسك (قوله داخلا في علمه) أي انه فرد من أفراد

يعنى ويستغنى عنه بالعلم ، وقولى لما رآه ملزوما للاتصال هذه حجة الثانى ، وقوله : والحق أنه لا يستلزمه : أى الإدراك لا يستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن الإدراك أس وراء الاتصال ، والاتصال شرط فيه بالنسبة اليها عادة لاعقلا ، وقولى والتحقيق فيه الوقف : أى فى الإدراك بمعنى لا ندرى أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا ، فيترك الجزم بأحد الأمرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وابن التلسانى ، وحجتها ما أشرنا اليه بعد ، وهوان التحقيق عندهما فى نفي القائص الاعتماد على الدليل السمعى ، وقد ثبت فى السمع والبصر والكلام كما قديناه فيها ولم يثبت فى هذا الإدراك ، فوجب الوقف عن اثباته ونفيه .

(ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى ، فيكون قادرا بقدرة ومهيذا بإرادة ثم كذلك الى آخرها .
(ش) يعنى بالأوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادرا . ثم كذلك الى متكلم ، وانما لم يعدها ثمانية بزياة كونه مدركا لما رأى من التنازع فى هذه الصفة الثامنة ، ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف . وأما كونه قديما وباقيا

علمه فالعلم الذى هو الإدراك له أفراد من جللتها المتعلق بالسكر والمسك مثلا فالعلم يتنوع لأنواع اعتبارية بحسب المتعلق لكن مرّا فى تقرير كلام المصنف أن متعلق الإدراك هو الداخلى فى متعلق العلم (قوله يعنى الخ) معمول يعنى محذوف : أى يعنى أنه غير زائد على العلم ، وحينئذ فيستغنى عنه به (قوله لا يستلزم) أى عقلا (قوله وراء الاتصال) أى مغاير له متفك عنه (قوله أم لا) أى أو ليس بثابت فهو مقابل قوله أهو ثابت (قوله لعدم ظهور دليله) أى خلفاء دليل الجزم بكل من الأمرين فوجب الوقف (قوله وحجتها) أى المقترح وابن التلسانى للقول بالوقف (قوله ما أشرنا اليه الخ) مقتضى هذا أن قوله بعدم ظهور دليله ليس حجة لهما مع أنه نفس الحجة لهما للقول بالوقف ، وأما ما ذكره من أن التحقيق أن يعتمد عليه فى نفي القائص الدليل السمعى الخ فنقول هذا لا يظهر حجة للقول بالوقف بل إنما يظهر حجة للقول بعدم الإدراك .

فصل

(قوله ثم نقول الخ) ثم للترتيب الاخبارى والنون للتكلم ومعه غيره من أهل الفن (قوله يتعين الخ) قدح فى نفي المعتزلة صفات المعانى (قوله الأوصاف السبع) هى المعنوية ، ونسمى أحكاما والأولى السبعة لأن الحدود مذ كر (قوله تلازمها معان) جمع معنى وهو الصفة الموجودة فى الخارج القائمة بالهل الموجبة له حكما (قوله تقوم بذاته) وصف كاشف (قوله بزياة كونه الخ) الباء سببية ومدخولها مصدر مضاف لمفعوله (قوله لما رأى الخ) فيه أن وجود التنازع لا ينتج عدم ذكرها لجواز ترجيح فى أحد القولين ، فالأولى الاقتصار على التعليل الثانى لظهوره (قوله ثمانية) لكن الإدراك تحته صفات ثلاث ، وزاد بعضهم رابعا وهو الإدراك للذات والآلام

فقد تقدم ما في ملازمتها اصفى القدم والبقاء . واعلم أن هذه الصفات السبع التي فرغ من برهان ثبوتها تسمى لأجل ملازمتها معاني أخرى ، هي علل لها صفات معنوية وأحوال معنوية نسبت إلى المعاني التي هي عليها ككونه قادرا علته القدرة وكونه عالما علته العلم وهكذا إلى آخرها ، وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعاني ، فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تنصف بوجود ولا عدم معللة بمعنى قائم بالذات وعليها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكما ، وهو تلك الصفة المعنوية . هذا كله على القول بصحة الوساطة بين الوجود والعدم . وأما على القول بنفيها فليس ثم إلا الذات وصفات المعاني الوجودية ، ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم والقدرة به فلا حال عندهم لامعنوية ولا نفسية . وبالجملة فالتسكلمون على فريقين فريق ينفي الحال وفريق يقبها ، وحقيقة الحال صفة اثبات لا تنصف بالوجود ولا بالعدم ، فالتقائلون بنفي الأحوال كالشيخ أبي الحسن

فالمعنوية حينئذ إحدى عشرة صفة (قوله فقد تقدم الخ) أي فقد تقدم الخلاف في كونها ملازمين للقدم والبقاء على أن القدم والبقاء صفتان وجوديتان وعليه فيكون كونه قديما وباقيا حالين أو ليسا ملازمين للقدم والبقاء بناء على أنهما صفتا سلب والصفة السلبية لا توجب حكما لموصوفها وعلى هذا فكونه قديما وباقيا اعتباران لاحال (قوله أي) أي المعاني الأخرى ، وقوله : علل لها : أي ملازمات للصفات السبع التي فرغ من البرهنة على ثبوتها وجملة قوله هي الخ صفة لمعان آخر (قوله نسبت) أي الصفات التي فرغ من البرهنة عليها ، وهذا بالنظر لما قبل التسمية بالمعنوية ، وإلا فالمراد الآن بالمعنوية المعنى العلمي وهذا لم يلاحظ فيه نسبة (قوله ككونه قادرا الخ) الأولى التعبير بالفاء بدل الكاف واسقاط الكاف فيما بعد (قوله علته القدرة) أي فالقدرة مستلزمة للكون قادرا والكون قادرا لازم لها وهكذا (قوله صفات المعاني) من إضافة العلم للخاص وهي الإضافة التي للبيان (قوله ثابتة) أخرج به السلبية (قوله لا تنصف بوجود الخ) إنعاني الوجود عنها بعد وصفها بالثبوت لأن الثابت عند مبنى الوساطة قد يكون موجودا فحجج لإخراجه ، وأما عند غيرهم فالثابت مرادف للموجود ، وأما في العدم عنها فزيادة بيان لأن الثابت لا يكون معدوما لكنه لما في الوجود عنها فربما يتوهم ثبوت العدم فتعرض له (قوله معللة الخ) أخرج به الصفة النفسية على القول بأنها من الأحوال لامن الاعتبارات (قوله موجودة) أي في الخارج بحيث يمكن رؤيتها ، وقوله : قائمة بالذات لازم لما قبله (قوله موجبة لها حكما) صفة للمعنى القائم بالذات ، والمراد بإيجابها الحكم استلزامها للحكم لا التأثير بطريق العلة أو الطبع ، وقوله : حكما الأولى أحكاما لأن الكلام جار في الجميع (قوله وهو) أي ذلك الحكم (قوله فهذا) أي كون المعنوية صفة ثابتة للذات الخ (قوله بصحة الوساطة) المراد من الصحة الثبوت (قوله فليس ثم الخ) أي ليس ثم إلا الذات وصفات المعاني لا المعنوية فلا ينافي أن هناك الصفات النفسية والسلبية فالخصر إضافي لأن نافي الأحوال يقول بالنفسية والسلبية (قوله الوجودية) صفة كاشفة للمعاني (قوله إلا قيام العلم الخ) أي والقيام إضافة واعتبار وهو غير الأحوال (قوله ينفي الحال) هو المعول عليه فلذا قدمه (قوله وحقيقة الحال) أي التي وقع النزاع في ثبوتها ونفيه (قوله صفة اثبات)

الأشعري وكثير من المحققين ليس عندهم من الصفات إلا صفات المعاني ، والقائلون بثبوت الحال كإلحاقى وإمام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة أقسام : نفسية ومعنوية ومعاني ، ووجه الحصر أن المتحقق إما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتبار غيره . الأول الموجود والثاني الحال ، وهو إما أن يكون الغير الذى تحقق به ذات موصوفة أو معنى يقوم بموصوفه . الأول الحال النفسية . والثاني الحال المعنوية ، وقد جعلها بعض المتأخرين ستة أقسام ضم الى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى : وهى السلبية والفعلية والجامعة لجميع الأقسام ، ولهم فى تعريف هذه الأقسام عبارات . أما الصفات السلبية ، فقالوا إنها عبارة عن كل ما يمنع أن يوصف به البارى جل وعلا ، والتحقق أنها عبارة عن نفي كل ما يمنع الخ ، وذلك كسلب الشريك والجسمية والمرضية ونحو ذلك ، وقد تكون بعض السلب جائزة فى حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث ، وذلك كعفوه تعالى وحاميه بعد الجناية فانه عبارة عن إسقاط العقوبة مع تحقق الجناية .

أى صفة ثابتة (قوله ليس عندهم من الصفات) أى الثبوتية التى يتصف بها المحل على وجه القيام بها لامتلاق فلا ينافى أنهم يقولون بصفات السلب والصفات النفسية وصفات الأفعال (قوله يقسمون الصفات) أى الثبوتية القائمة بالمحل كما يرشد لذلك ما بعده من الحصر (قوله أن المتحقق) أى الوصف الثابت موجودا كان أم لا (قوله الأول الوجودية) أى المعاني ، وفى بعض النسخ . الأول الموجود : أى الوصف الموجود كالعلم والقدرة وباقى صفات المعاني (قوله الذى تحقق به) أى ثبت بسببه (قوله ذات موصوفه) المراد بذات موصوفه حقيقة الموصوف كأن الموصوف ذاتا أو صفة ألا ترى أن القدرة من الصفات ولها تعلق بالموجودات ، وهذا التعلق حال نفسى وشأنه أن يتحقق بالقدرة (قوله الأول الحال النفسية) أى الوجود والتجيز للحزم واللونية لليباض والانسانية وتعلق القدرة بالموجودات (قوله الحال المعنوية) كالكون قادرا والكون أبيض (قوله وجعلها بعض المتأخرين الخ) هذا التقسيم بالنظر لصفة الاله لأنه المقصود أولا وبالذات ، وإن كان يوجد أيضا فى الحادث ثانيا وبالعرض (قوله أما الصفات) الأولى الصفة بالافراد لأن المعرفة الماهية لا الافراد كما أن الأولى أيضا حذف كل لأنها لا تستغرق الافراد ، والمقصود بيان الماهية المجملة (قوله عبارة) الأولى إسقاطه لأن العبارة فى الأصل مصدر عبر ثم توفرت فى الألفاظ المعبر بها والصفة السلبية ليست لفظا (قوله عن كل ما يمنع الخ) فيه أن الحدوث والعجز والجهل يمنع أن يوصف بها البارى مع أنها ليست من الصفات السلبية (قوله والتحقيق) أى تحقيق ما تقدم وتوضيحه بحيث لا يرد عليه شيء (قوله ونحو ذلك) كسلب الحدوث وسلب افتتاح الوجود وسلب انتهاء الوجود وسلب العجز والجهل (قوله جائزة) أى لا واجبة كما هو شأن صفاته تعالى (قوله عنها) أى عن بعض هذه السلب جائزة (قوله بالحدوث) أى بالاشتق منه بأن يقول هذه الصفات حادثة (قوله وذلك) أى ما ذكر من بعض السلب الحادثة (قوله فانه) أى ما ذكر من العفو والحلم فهما صفة واحدة جائزة فى حق المولى لا واجبة له فهى حادثة : أى متجددة بعد عديم .

وأما الصفات النفسية ، فقيل انها عبارة عن كل حال ثبتت للذات غير معطلة ، وقيل هي كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات ، وقيل هي كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفاؤها مع بقاء الذات الموصوفة بها ، وهي في الحقيقة راجعة إلى شيء واحد ، ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود أزليا أبديا وفيه نظر ، والتحقيق رجوع هذه الصفات إلى السلب ، وقد سبق ذلك والمحققون يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شيء ، ولوعرفناها لكننا قد عرفنا

وقد يقال حيث قسر العفو والحلم بإسقاط العقوبة كانا من صفات الأفعال لا من صفات السلوب لأن صفات السلوب عبارة عن نفي أمور لا تنطبق والاسقاط ليس نفي بل هو عبارة عن الكف عن الفعل أي عن الترك له والكف فعل (قوله وأما الصفات النفسية) الأولى الأفراد كما في بعض النسخ لأن التعريف للماهية والنفسية نسبة للنفس بمعنى الذات لأن الذات لا تعقل بدونها من نسبة المتعلق بالكسر له يتعلق بالفتح (قوله عبارة) الأولى حذفه كما أن الأولى حذف كل لما علمت آ نفا (قوله غير معطلة) بالجزم صفة لحال أو بالنصب حال من فاعل ثبتت وخرج بهذا الأحوال المعنوية كما أنه خرج بقوله ثبتت المعاني والسلبية وهذا التعريف مبنى على أن الصفة النفسية حال لها ثبوت في الخارج غير ثبوت الذات (قوله كل صفة اثبات) أي كل صفة ثابتة والأولى حذف كل وخرج بقوله اثبات الوجودية والسلبية (قوله من غير معنى زائد على الذات) أي من غير أن تكون هذه الصفة تابعة لمعنى زائد على الذات هذا هو المراد فخرج بهذا القيد المعنوية وليس المراد عدم مصاحبها لصفة أخرى من صفات المعاني (قوله ثبوتية) أي ثابتة في الخارج (قوله زائدة على الذات) وصف كاشف (قوله لا يصح توهم انتفاؤها الخ) المراد بالتوهم الوقوع في الوهم : أي الذهني على طريق الحكم : أي لا يصح أن التوهم يحكم بانتفاؤها حكما مستقيا مع بقاء الذات الموصوفة بها ، والمراد أيضا لا يصح توهم انتفاؤها الخ : أي بالنظر للذات لا لأمر خارج وحيث خرج بهذا القيد المعنوية ، وذلك لأن الصفة النفسية مقومة للذات والمقوم للشيء لا يصح انتفاؤه مع تحقق المقوم به بخلاف الصفات المعنوية فإنه لا يصح انتفاؤها من أجل كونها من صفات اللاهوتية ، ويصح انتفاؤها عن الذات بالنظر لكونها ذاتا من غير نظر لللاهوتية (قوله وهي) أي تلك الأقوال (قوله في الحقيقة) أي وأما بحسب اللفظ فمختلفة (قوله ويمثلون) أي للصفة النفسية في جانب الاله (قوله أزليا أبديا) لازم لقوله واجب الوجود لأن معناه الذي لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا قيا لا يزال (قوله وفيه) أي في التمثيل بما ذكر للنفسية (قوله والتحقيق الخ) سند لقوله وفيه نظر فالراو للتعليل (قوله هذه الصفات) أي كونه واجب الوجود الخ (قوله إلى السلب) أي الانتفاء : أي وإذا كانت ترجع إلى صفات سلبية فلا يصح جعلها نفسية (قوله وقد سبق ذلك) أي رجوع هذه الصفات إلى السلب لأن واجب الوجود هو الذي لا يقبل الانتفاء والأزلي والأبدي يرجعان إلى القدم والبقاء ، وتقدم أنهما سلبيان على الصحيح (قوله والمحققون الخ) إشارة لمعصوى واستدل عليها بدليل الخلف وهو اثبات المدمي بإبطال قبيضه (قوله لم يعرف الخ) أي لم يعرف بالسكنة ، والحقيقة لا بالرسم وإلا فهمي معروفة مثبتة في كتب الكلام ولا خصوصية للنفسية بذلك بل مثلها المعاني فانها لم تعرف بالسكنة بل بالرسم أيضا (قوله ولوعرفناها)

الذات ، ولا يعرف الله الا الله . وأما الصفات المعنوية ، فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات ، وقيل هي كل صفة لازمة للذات لأجل معنى قائم بالذات . وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما ، وقيل هي المعاني الموجبة للأحوال ، فيبين المعاني والمعنوية تلازم عند أهل السنة تلازم العلة لمعلولها . وأما صفات الأفعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته وإرادته جل وعلا . وأما السفة الجامعة لجميع الأقسام : فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة ، ومثال الصفات المعنوية كونه عالما قادرا صريدا حيا الى آخرها ، ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع أو الثمان ، ومثال صفات الأفعال خلق الله جل وعلا ورزقه وإحسانه ، ومنهم من يمثلها بالأسماء الدالة عليها : كالخالق والرازق والمحيي والمميت ، ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك .

أى بالكنه لكننا قد عرفنا الذات : أى لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وقوله : ولا يعرف الله إلا الله دليل للاستثنائية وإطلاق المعرفة على الله مشاكلة ، ثم ن الضمير في قوله ولو عرفناها الخ ان كان راجعا للصفات النفسية كلها فالدليل غير مطابق للمدلول إذ المدعى أننا لم نعرف منها شيئا والسالبة الكلية إنما يناقضها الموجبة الجزئية لا الموجبة الكلية ، وإن كان راجعا إليها باعتبار بعضها : أى ولو عرفنا شيئا منها فلا نسلم الملازمة إذ لا يلزم من معرفة بعض نفسيات الشيء أن يعرف ذلك الشيء ، ويجب أن المراد الثانى والملازمة صحيحة بمعنى أن معرفة البعض تستلزم إمكان معرفة الباقي إذ لا فرق وذلك يؤدى إلى معرفة الموصوف لكن ثابت الضمير بعده أو بأن الضمير للجنس من غير قيد التعميم ولا التبعض وذلك يستلزم ما ذكرتم اللازم المذكور في كلام المصنف هو معرفة الحقيقة لا العين إذ لا يلزم من معرفة الصفة النفسية للشيء معرفة عينه (قوله ثبتت للذات) قيد لبيان الواقع (قوله معللة) بالجر صفة لحال أو بالنصب حال من ضمير ثبتت وقوله : قائم بالذات صفة كاشفة (قوله حكما) أى صفة معنوية (قوله وقيل هي المعاني الخ) هذا تعريف لفظي (قوله فيبين الخ) تفريع على التعريفين جميعا (قوله تلازم) التعبير به يقتضى أن كلا لازم وملزوم مع أن المعروف أن المعاني ملزومة والمعنوية لازمة (قوله تلازم العلة لمعلولها) أى كتلازم العلة المؤثرة لمعلولها عند القائل بها (قوله وأما صفات الأفعال) الأولى وأما صفة الفعل بالافراد (قوله عبارة) الأولى حذفه (قوله صدور الآثار الخ) الأولى صدور الآثار عن الله بواسطة قدرته وإرادته والصدور عن الإرادة من حيث التخصيص وهو من قبيل التأثير . بقى أن صفة الفعل صفة للمولى وصدور الأثر صفة للآثر لا للمولى ، فالمناسب أن صفة الفعل هي تعلق قدرة الله بالمقدور (قوله لجميع الأقسام) أى ما عداها (قوله عبارة) الأولى حذفه (قوله سائر) أى باقى (قوله ومنهم من يمثلها الخ) فيه أن الخالق مثلا هو الذات التي ثبت لها الخلق وهذا ليس صفة فعل (قوله عزة الله) تكون بقدرته وعلمه وهكذا وبكونه عالما وهكذا وبخلقها بدائع المصنوعات وإحيائه الأموات وهكذا ، ويقال أيضا : عز عن الشريك والصاحبة والولد والحدث ونحو ذلك من صفات السلوب وكذا يقال جل وعظم مثلا عن كذا ؛

ومن المحققين من يقسم صفات الباري جل وعلا باعتبار آخر غير ماسبق الى قسمين : الى اضافات لوجود لها في الأعيان : كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة ، والى حقيقة كنفس العلم والقدرة والارادة ، وهذه قديمة لا تتغير ولا تبدل .

(نفيه) احتج القائلون باثبات الأحوال وأنها واسطة حقيقة بين الوجود والعدم بأن الوجود مشترك زائد على الماهية ليس بموجود والساوى وجوده وجود غيره فيزيد وجوده ، فننقل الكلام الى هذا الوجود الثاني : ثم كذلك ويتسلسل

وبكذا ، فلما كانت العزة الخ محتملة للتجليات والنزبهات سميت جامعة (قوله ومن المحققين) كالامام الرازي ومن تبعه كالعضد والسعد والبيضاوى ، وهذا اشارة الى تقسيم ثالث ، وتقدم التقسيم الى ثلاثة والى ستة (قوله الى اضافات) أى نسب لوجود لها في خارج الأعيان (قوله كتعلق العلم الخ) فيه أن التعلق من أوصاف الصفة لامن صفات الذات ، وكيف يعدون هذه التعلقات من صفات الله . وأجيب بأن الصفة لما لم يكن لها قيام بنفسها ، بل هي قائمة بالذات كانت صفتها صفة للذات أيضا بهذا الاعتبار (قوله وهي متغيرة متبدلة) ولا يلزم منه التغير في الذات أو الصفة ولا قيام الحوادث بذاته ، لأن التعلق أصم اعتبارى عدى ، فاذا تعلق علم الله بعدم دخول زيد النار يوم الجمعة . ثم حدث التعلق بالدخول يوم السبت ، فقد تغير تعلقه فقط . وأما على القول بأن التعلق نفسى فلم يحصل تغير أصلا في ذلك التعلق ، ففي يوم الجمعة علم بأنه يدخل يوم السبت ، وفي يوم السبت علم عدم دخوله يوم الجمعة ، والقدرة لها تعلق تنجيزى حادث : أى متجدد بعد عدم وصوله قديم لا يقبل التغير ، والارادة لها تعلق تنجيزى قديم وتنجيزى حادث وصوله قديم ، والسمع والبصر لكل منهما تعلق تنجيزى قديم وصوله كذلك وتنجيزى حادث ، والعلم له تعلقان تنجيزى قديم وتنجيزى حادث : كتعلقه بالارادة بحياة زيد ، فاذا مات بعد ذلك فقد تعلق بموته فقد تغير التعلق . وأما العلم فلم يتغير لكن التعلق الثانى على قول ضعيف وأما الكلام فغير الأصم والنهى إنما له تعلق تنجيزى قديم . وأما الأمر فله تعلقان : وصوله قديم وتنجيزى حادث ، ومثله النهى والتغير والتبدل في كلام الشارح بالنظر للتعلق التنجيزى الحادث في جميع ما ذكر (قوله باثبات الأحوال) الأولى بثبوت لأن الاثبات فعل من الأفعال (قوله بين الوجود والعدم) أى بين الموجود والمعدوم (قوله مشترك) أى اشتراكا معنويا بين جزئيات فالقائم بالواجب والممكن كان كل منهما صفات أودوات كزيد والمولى ، والمعانى القائمة بهما جزئيات للوجود ، وحينئذ فقول الشارح زائد الخ : أى زائد جزئياته على الماهية : أى الذات . ثم إن هذا الجزئى الذى هو من جزئيات الوجود الزائد على الذات يحتمل أن يكون موجودا ، ويحتمل أن يكون معدوما ، فأخذ الشارح في إقامة الدليل على بطلان الاحتمال الأول وهو أنه موجود ، فقال : ليس بموجود الخ (قوله ليس بموجود الخ) أى لو كان الموجود موجودا لساوى وجود ذلك الوجود وجود الذات من جهة أن وجود الوجود زائد عليه كما أن وجود الذات زائد عليها . لكن التالى باطل لأننا ننقل الخ ، غذف الشارح الاستثنائية وذكر دليلها (قوله والا) أى والا لو كان موجودا (قوله وجوده) أى الوجود (قوله وجود غيره) أى كالثبات (قوله فيزيد الخ)

ولا معدوم والا لاتصف الشيء بنقيضه إذ المعدوم تقيض الموجود فكيف يكون صفة له ، فاذن
تعين أنه واسطة وهو المطلوب ، وأيضا السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السوادية
فيتقاربان ضرورة مخالفة مابه التمايز لما به التشارك ، فاما أن يوجد هذان الوصفان للسواد فيلزم
قيام العرض بالعرض ، أو عندما فيتركب الموجود من المعدوم ، ورد الأول بأن الوجود عين ذات
الموجود وتميزه عن غيره سلب فلا تسلسل ،

أى من جهة أن كلا منهما يزيد وجوده عليه (قوله ولا معدوم الخ) ابطال للاحتمال الثانى : أى
لو كان الوجود معدوما لزم اتصاف الوجود بالعدم لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت أنه واسطة
بين الموجود والمعدوم (قوله والا لاتصف الشيء بنقيضه) أى بما يصدق عليه نقيضه لأن العلم
على تقدير الواسطة ليس تقيضا للوجود إذ هو أخص من نقيضه ، لأن نقيضه وهو لا وجود صادق
بالعدم وبالواسطة ، وصراد الشارح بالشيء الوجود بنقيضه العدم (قوله وأيضا السواد الخ)
ما تقدم دليل ثبوت الحال النفسية ، وهذا اشارة لدليل ثبوت الحال المعنوية ، وحيث فلا وجه
للاتيان بأى (قوله ويخالفه في السوادية) أى كما أن البياض يخالف السواد في البياضية
(قوله فيتقاربان) أى اللونية والسوادية كما يفهمه ما بعده من السند : أعنى قوله : ضرورة الخ
(قوله مابه التمايز) هو الفصل كالسوادية في المقام . لكن الفصل الحقيقى للسواد هو القابض
للبصر واليباض هو المفرق : أى المضعف للبصر ، واللون جنس لهما (قوله لما به التشارك)
هو الجنس كاللونىة في المقام (قوله فاما أن يوجد الخ) أى وكلا الأمرين باطل ، فتعين المطلوب
وهو الواسطة (قوله هذان الوصفان) أى اللونية والسوادية (قوله للسواد) أى لأجل تحصيل
ماهية السواد بحيث يكون مجموعهما سوادا (قوله فيلزم قيام العرض بالعرض) أى اللونية
بالسواد أو العكس : يعنى لأنه يجب أن يقوم أحدهما بالآخر اذ لو لم يتم أحدهما بالآخر لاستغنى كل
منهما عن الآخر فلانتم منها حقيقة واحدة (قوله أو يعد ما) من باب فرح ، ومثله ما إذا عدم
أحدهما ، وقوله : فيتركب الموجود : أى هذا السواد الموجود ، وقوله : من المعدوم هو السوادية
واللونية : أى أو من الموجود والمعدوم وذلك باطل فتعينت الواسطة . لكن قد يقال يلزم على هذا
أن الموجود يتركب من أجزاء غير موجودة مع أن الأجزاء اذا كانت غير موجودة لزم أن الشكل
كذلك إلا أن يقال : ان الحال إذا ضم إلى مثله ارتقى لدرجة الوجود (قوله ورد الأول بأن
الوجود الخ) فوجود زيد عين ذاته وعمرو كذلك وهكذا ، وعلى هذا فليس الوجود أصرا كليا
مشتركا إنما الاشتراك فى لفظ وجود فقط ، فهو موضوع بأوضاع متعددة ، وحيث تمييز زيد
عن عمرو ليس بفصل إنما هو بالسلب بأن يقال : هذه الذات مقابلة لهذه الذات ، وهذا الوجود
مقابل لهذا الوجود لمقابلة هذا الموجود لهذا الموجود . ثم انه قد يقال ان هذا الرد مبنى على القول
بأن الوجود عين ذات الموجود ، وكلام المستدل مبنى على القول بأن الوجود غير ذات الموجود
وأن الوجود حال (قوله عين ذات الموجود) أبقاء بعضهم على ظاهره ، وقال بعضهم : معناه
أن الوجود ليس له ثبوت فى الخارج مغاير لثبوت الذات فلا ينافى أنه حال واعتبار (قوله
وتميزه) أى الموجود (قوله فلا تسلسل) صرحت على ما قبل قوله : وتميزه الخ ، فالناسب تقديمه

والثاني بتجوز القيام وفيه نظر . قال بعض الشيوخ من نصر القول بثبوت الأحوال : ان القول بنفيها يستد باب التعليل والحدود والمقدمات الكلية في الأدلة وهو ظاهر ، والمسئلة لها تعلق بمسئلة أصولية وهي كون العموم هل هو من عوارض المعنى أم لا ؟ فعليك بها ، وإذا عرفت هذا كله فمقصودنا من هذا الفصل إقامة البرهان على ثبوت صفات المعاني له جل وعلا

عليه (قوله بتجوز القيام) أى قيام العرض بالعرض ، ألا ترى الحركة فانها عرض وتتصف بالسرعة والبطء وهما عرضان قائمان بها (قوله وفيه) أى فى تجوز قيام العرض بالعرض (قوله نظر) لأن معنى قيام العرض بالغبر أن يكون العرض تابعا له فى التحيز ، والعرض لا تحيز له حتى يقوم به عرض آخر . هذا والحق أن معنى قيام العرض بالعرض اختصاصه به اختصاص التبع بالمتبع ، وحينئذ فيجوز قيام العرض بالعرض إذ ليس يلزم أن يكون المتبع متحيزا (قوله بعض الشيوخ) كالغزالي والمقترح (قوله بنفيها) أى بنفى ثبوتها (قوله يستد باب التعليل) لأن القائل بنفى الحال لا يمكنه أن يعمل شيئا ، لأننا اذا قلنا هذا عالم لقيام العلم به أوقادر لقيام القدرة به فلا بد من المغايرة بين العلم والعالمية ، والالزم تعليل الشيء بنفسه ، ولا تحصل المغايرة الا اذا أريد بالمعلول أمر وجودى ، وبالعلة الكون علما ، والكون علما حال لم تصل لمرتبة الوجود فصحت العلة للمغايرة بين العلة والمعلول حينئذ ، ولا يصح حل كل منهما على أنه أمر وجودى وإلا لزم تعليل الشيء بنفسه ولا حل الأول على حالة معدومة ، لأن الأعدام لا تعمل ولا يصح أن يكون الثانى عدما لأنه لا يكون علة للوجودى (قوله والحدود) لأن من نفى الأحوال لا يمكنه أن يحدد شيئا من الحقائق ، لأن الحدود مبنية على الاشتراك فى أمر كل بعم المعرفة وغيره ، والأمر العام لا يكون إلاحالا لأنه لو كان موجودا لكان وجوده زائدا عليه ، فيحتاج وجوده لوجود ويتسلسل ولو كان معدوما لزم تركب الموجود من المصنوع (قوله فى الأدلة) أى التى شأنها الوقوع فى الأدلة : يعنى أن نافي الأحوال لا يمكنه فهم مقدمة كلية ، لأنها مبنية على اشتراك الأفراد فى أمر معنوى نحو : كل انسان حيوان ، والأمر العام الكلى لا يكون إلاحالا ونافي الأحوال ليس عنده أمر كلى ، بل زيد وعمرو لا اشتراك لهما الا فى لفظ انسان ، بمعنى أنه وضع لكل واحد بوضع مستقل والانسانية التى فى زيد وعمرو لا اشتراك لهما الا فى لفظ انسان ، وعلى هذا فلامعنى للكلية ، وقد يقال من نفى الأحوال لا يلزم عنده أن يكون هذا الأمر العام الذى يقع فيه الاشتراك حالا ، بل يصح أن يكون أمرا اعتباريا لا ثبوت له الا فى ذهن ، وعليه فتصح التعاليل والحدود والكمالات (قوله والمسئلة) أى مسئلة الأحوال (قوله بمسئلة أصولية الخ) الحق أن مسئلة نفى الأحوال وثبوتها لاتعلق لها بالمسئلة الأصولية المذكورة ، بل هذه على حدة وهذه على حدة إذ من يقول بنفى الأحوال له أن يقول : بعموم المعنى ويجعل العموم من الأمور الاعتبارية ، ألا ترى أنه جعل اللفظ متصفا بالعموم ، ولا يسعه جعل اللفظ عاما الا اذا جعل العموم أمرا اعتباريا (قوله هل هو من عوارض المعنى) أى يقال : معنى عام سواء كان المعنى ذهنيا بمعنى الانسان أو خارجيا عينيا كالطير أو عرضيا كالنصب ، وقوله : أم لا : أى أم لا يعرض للمعنى أصلا ، فمن قال بالعموم فى المعنى قال بثبوت الأحوال ، ومن قال بعدم عمومها نفى الأحوال (قوله على ثبوت صفات المعاني)

والرد على المعتزلة المنكرين لها مع موافقتهم على وجوب كونه جل وعلا قادرا مريدا عالما حيا الى آخرها . قالوا وهذه الأوصاف واجبة له تعالى لذاته لا لمعنى ملازم لها يقوم بذاته جل وعلا كما في حقنا ، واستثنوا من ذلك كونه تعالى متكهما ، فوافقوا على أنه تعالى متكلم بكلام . لكن خالفوا أهل السنة في معنى الكلام الثابت له تعالى ، فهم جعلوه حروفا وأصواتا يخلقها جل وعلا في محل من الأجرام ويتكلم بها ولا يقوم به هذا الكلام عندهم لأنه لا يكون الاحداثا وقيام الحوادث بذاته محال ، فعنى كونه متكهما عندهم أنه خالق للكلام في غيره ، وجاءهم هذا الفساد من حصرهم الكلام في الحروف والأصوات ، وسيأتى تحقيق القول معهم في ذلك إن شاء الله تعالى واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مريدا ، فقالوا مريد بارادة حادثة لافى محل ، فألزموا في ذلك ثلاثة أمور كلها مستحيلة . أحدها تجديد الاحوال الحادثة على الأثرى جل وعلا ، وذلك يقضى الى حدوث من وجب قدمه ، وقد تقدم بطل ذلك في حدوث العالم والثانى قيام المعنى بنفسه ، وهو محال . والثالث عود حكمه الى ما لم يقم به مع نفي اختصاصه به وهو محال وألزموا أيضا مخالفة أصلهم

الأولى على وجود المعانى وثبوتها لله تعالى (قوله والرد الخ) من عطف اللازم على الملزوم (قوله لها) أى لوجودها (قوله مع موافقتهم الخ) أى فانكارهم لالمعنى له إذ لا معنى لعالم في اللغة إلا ذات ثبت لها العلم وهكذا (قوله وهذه الأوصاف) أى كونه قادرا الخ (قوله لذاته) أى لأجل ذاته لا لمعنى زائد عليها (قوله ملازم) الأولى ملزم (قوله لها) أى لتلك الصفات (قوله كما في حقنا) فقالوا زيد مثلا قادر بقدرة وهكذا ، فقد وافقونا في الحدث وخالقونا في جانبه تعالى ، فقالوا قادر بذاته الخ فرارا من تعدد القدماء (قوله بكلام) أى زائد على ذاته العلية (قوله جعلوه) أى الكلام الثابت له تعالى (قوله وأصواتا) عطف عام ، فالأولى تقديمه على الخاص وهو الحروف (قوله ويتكلم) أى ذلك المحل : كالشجرة في قصة موسى (قوله أنه خالق للكلام) . وأما ذاته فلم يقم بها كلام لا نفسى ولا لفظى (قوله هذا الكلام) أى المركب من الأصوات والحروف (قوله عندهم) بل وعند غيرهم أيضا (قوله معتزلة البصرة) كأبى على الجبائى وابنه وعبد الجبار (قوله بارادة حادثة) قالوا لأنه لو كان مريدا بذاته لعمت مريدته لكل ممكن لأن ما بالذات لا يختلف ، وهم يقولون بخروج بعض الممكنات عن ارادته كالعاصى ، وقالوا حادثة فرارا من تعدد القدماء (قوله لافى محل) أى بل قائمة بنفسها لأنها لو قامت بمحل فإن كان غير الذات العلية لا وجبت الحكم لذلك المحل لالذات العلية ، وإن كان ذلك المحل هو الذات العلية لزم انصافها بالحوادث (قوله كلها مستحيلة) أى كل واحد منها مستحيل (قوله تجديد الاحوال الحادثة) لأن علة الكون مريدا حادثة ، فليكن العلول كذلك حادثا : أى متجددا بعد عدم وهم وإن لم يقولوا بقيام الإرادة الحادثة به إلا أنهم قد قالوا بقيام حكمها وهو الكون مريدا به ولا فرق في حدوث الذات بين تجديد المعانى عليها وتجدد المعنوية عليها (قوله ذلك) أى الاضاء (قوله عود حكمه) أى عود حكم المعنى وهو الكون مريدا ، وقوله : إلى ما : أى ذات ، وقوله : لم يقم به : أى لم يقم ذلك المعنى بتلك الذات : أى مع أن المعنى لا يوجب الحكم إلا للذات القائم بها ذلك المعنى (قوله مع نفي اختصاصه به) أى مع نفي اختصاص الحكم بما لم يقم به

فى نفي صفات المعاني من حيث لم يقولوا مريدا لنفسه كما قالوا قادر لنفسه وعالم لنفسه ، بل بارادة
 فأجابوا بالفرق فقالوا انه لو كان مريدا لنفسه كما تقول : عالم مثلا لنفسه لم يمر يديته كل يمكن ،
 وأصلهم خروج كثير من الممكنات : كالعاصي ونحوها عن كونها مرادة لله تعالى أن يكون فى
 ملكه ما لا يريد ، وما يخيلوه فى ذلك باطل إذ إرادته تعالى عامة التعلق بكل يمكن على ما يأتى برهانه
 وتحكمهم بأن النفسى هو الذى يعم لا يخفى فساد ، وهم قد نقضوه فى القادرية فاسم زعموا أنه
 تعالى قادر بنفسه مع أن أفعال العباد الاختيارية غير مقدورة عندهم لله ، تعالى الله عما يقول
 الظالمون علوا كبيرا ، وأيضا يلزمهم فى حدوث الارادة التسلسل من حيث انها حادثة تختص
 بوجود بدلا عن العدم وزمان معين بدلا عن غيره ، فتفتقر الى ارادة حادثة كما افتقرت سائر
 الحوادث اليها . ثم ننقل الكلام الى تلك الارادة ، فيلزم فيها ما لزم فى الأولى وهكذا أبدا ، ولهذا
 قال مشايخنا إن كل صفة له تعالى يتوقف الفعل عليها ولا يصح ثبوته بدونها ، فالقول بحدوثها
 يؤدى إلى التسلسل ، وما أجابوا به من الهوس الذى لا يتخيله عاقل ، وهو أن الارادة لاتراد كما أن
 الشهوة لاتشتهى ظاهر الفساد لكل ناظر ، فان الارادة الحادثة وجد فيها دليل الافتقار الى ارادة
 أخرى ، والدليل العقلى يستحيل وجوده بدون مدلوله والشهوة لادليل

المعنى : يعنى أنه تعالى إذا كان مريدا بارادة غير قائمة به فلا وجه لكون حكمها ثبت للذات
 العلية دون غيرها من القوات فثبوت حكمها للذات العلية دون غيرها تحكم لأن نسبة الحكم
 لجميع من لم يقم به معناه واحدة فتخصيص ذلك الحكم بواحد دون غيره تخصيص بلا تخصيص
 (قوله فى نفي الخ) بيان لأصلهم فى معنى من البيانية (قوله من حيث الخ) تعليل (قوله لم
 يمر يديته كل يمكن) لكن التالى عندهم باطل فبطل المقدم (قوله وأصلهم الخ) تعليل الاستثنائية
 المحذوفة (قوله ونحوها) أى كالمكروهات (قوله فى ذلك) أى الدليل وفى معنى من البيانية
 وذلك الدليل هو قولهم لو كان مريدا بنفسه لم يمر يديته كل يمكن (قوله إذ إرادته الخ) سند
 للبطلان والأولى إذ مر يديته لأن الكلام فيها (قوله وتحكمهم) أى تمسكهم واستدلالهم على
 قولهم لو كان مريدا بذاته لم يمر يديته كل يمكن (قوله بأن النفسى) أى ما يرجع من الصفات
 إلى النفس : أى الذات كالمريدية (قوله هو الذى يعم) بخلاف ما يرجع من الصفات إلى المعانى
 فانه لا يعم فالكون مريدا إذا رجع للذات بأن قيل كونه مريدا لذاته فانه يعم جميع الممكنات وان
 رجع لصفة معنى بأن قيل كونه مريدا بارادة فلا يعمها (قوله وهم قد نقضوه الخ) كلام
 مستأنف حاصله أن ما قالوه فى القادرية يعارض استدلالهم على الشرطية القائلة لو كان مريدا بنفسه
 لم يمر يديته كل يمكن لأنهم قالوا انه تعالى قادر بنفسه وقالوا بعدم عموم القادرية لأن أفعال العباد
 الاختيارية غير مقدورة لله عندهم (قوله فى حدوث الارادة) أى فى القول به وفى معنى على
 (قوله حادثة) أى توجد بعد عدم (قوله تختص الخ) هو عين حادثة (قوله مشايخنا) أراد
 بهم أهل السنة (قوله ثبوته) أى الفعل (قوله من الهوس) بيان لما وهو بفتح الواو طرف
 من الجنون ورجل مهووس بفتح الواو المشددة أصابه ذلك (قوله وهو) أى ذلك الهوس الذى
 أجابوا به عما لزمهم من التسلسل على قولهم بحدوث الارادة (قوله دليل الافتقار الخ) وذلك

على افتقارها الى شهوة أخرى ، بل يجوز أن تنتهي وأن لا تنتهي ، وقد وقع في العادة الاصران
فالشهوة عما يجوز أن تتعلق بها الشهوة والارادة الحادثة مما يجب أن تتعلق بها الارادة فظهر
الفرق . ثم يلزمهم أيضا قيام الحوادث بذاته تعالى إذ الارادة الحادثة وان لم يقولوا بقيامها بذاته جل
وعلا ، فقد قالوا بقيام أحوالها الحادثة بذاته تعالى ، ولا فرق في الدلالة على الحدوث بين تجدد
الأحوال المعنوية الحادثة على الذات وبين تجدد معانيها ، وذهب الكعبي والتجار وأتباعهما
إلى إنكار هذه الصفة أصلا ، وتأولوا كونه مريدا لما ورد السمع باطلاقه ، فقال الكعبي :
معناه بالنسبة إلى أفعاله أنه خالقها ومنشئها ، وبالفسة إلى أفعال عبيده أنه أمر بها . وقال
التجار : معنى كونه مريدا أنه غير مغلوب ولا مستكره ، وفسر الصفة الوجودية المتعلقة بصفة
سلبية لاتعلق لها أصلا بغير من انصف بها ، والدليل على رد هذا المذهب هو الدليل على ثبوت
كونه تعالى مريدا وقد تقدم . وأما الفلاسفة فأنكروا صفات الباري كلها قالوا ولا يتصف إلا بسلب
كتسميتهم له عاقلا لذاته ومعنى عقلية لذاته عندهم

الدليل هو تخصيصها بالوجود بدلا عن العدم (قوله على افتقارها) أى على استحالة افتقارها
لأن مدعاهم الاستحالة (قوله بل يجوز أن تنتهي) أى كما في المريض المنقطع الشهوة فإنه
يشتهي شهوة الأكل وحيث جاز أن الشهوة تنتهي كان الحكم غير مسلم في المقيس عليه حتى
يثبت في المقيس على أنه لا جامع بين المقيس والمقيس عليه فلا وجه لقياس أحدهما على الآخر
حيث (قوله وقد وقع الخ) تعليل أو اضراب (قوله الاصران) أى اشتاء الشهوة وعدم
اشتهائها (قوله فالشهوة الخ) كالحاصل لما تقدم (قوله فظهر الفرق) أى بين الارادة الحادثة
والشهوة وحيث كان بينهما فرق فلا يصح ماذكروه من القياس (قوله ثم يلزمهم أيضا الخ)
تكرار مع قوله سابقا : أحدها تجدد الأحوال الحادثة الخ (قوله أحوالها الحادثة) أراد بأحوالها
الكون مريدا ، وحيث فالمراد جنس أحوالها وأراد بالحادثة الثابتة في الخارج بعد عدم
لا الموجودة بعد عدم هذا على القول بثبوت الأحوال وأن القدرة تؤثر فيها وعلى القول بنفيها
فالحدث هو الموجود بعد عدم وكذا على القول بثبوتها وأن القدرة لا تؤثر فيها (قوله إلى
إنكار هذه الصفة) هي الكون مريدا ، والمراد بالإنكار بالمعنى الذي ذكره أهل السنة وهو
القصد إلى التخصيص فلا ينافي قوله بعد وتأولوا الخ المقتضى عدم الإنكار (قوله أصلا) أى
مطلقا : أى سواء قلنا ان الكون مريدا تابع للذات أو للارادة (قوله معناه) أى الكون
مريدا (قوله أفعاله) أى الله (قوله أنه أمر بها) تأويل الارادة بالأمر يقتضى أنها غيره
مع أن الأمر والارادة عند المعتزلة شيء واحد فيلزم على هذا التأويل خروجهم عن أصلهم
(قوله انه الخ) تفسير باللازم (قوله وفسر) أى التجارى والأولى التفريع (قوله الوجودية)
الأولى التبوئية مثل الكون مريدا (قوله بصفة سلبية) هو قوله غير مغلوب الخ (قوله لاتعلق
الخ) كعدم مضروبة زيد فانه صفة لازمة لاغيره ، وأما مثل الكون مريدا فيتعلق بالغير
كأكل كل والشرب (قوله وقد تقدم) أى في قول المصنف ومريدا وإلا لما اختصت بوجود
الخ (قوله صفات الباري) أى الذاتية بدليل السياق (قوله كتسميتهم الخ) وإذا كان مسمى

تجرده عن المادة أو باضافة كنسبتهم له مبدأ أو بقضية مركبة من سلب واضافة كنسبتهم له جوادا ، ومعناه أنه يعطى من غير محل ، وقد سلكت المعتزلة آثارهم بتغيير ما نفوذ بالله من الفتن المضلة والأهوال المردية ، وأحيانا الله وأماننا على اتباع السنة ، وأنالنا من عصمته ونوفيقه ما يكون لنا في الدنيا والآخرة أعظم جنة آمين يارب العالمين .

(ص) إما لتحقق تلازمهما في الشاهد . وإما لاشها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة ارادة عالما . ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها ، وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يصاد وأن لا يصاد وأن يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه ، وذلك جمع بين متناقضين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفى الأحوال ، وأصل ذلك

بذلك فيلزم اتصافه بذلك لأن الكلام في الوصف لافي التسمية (قوله تجرده عن المادة) أى عن أجزاء تمتد الذات منها وتتركب ولا شك أن التجرد عن المادة صفة سلبية (قوله أو باضافة) عطف على سلب (قوله مبدأ) أى لكونه قام به المبدئية : أى كونه مبدأ للخلائق . وأثر فيهم تأثير العلة في المعلول والمبدئية نسبة واضافة بين الخلائق والمولى (قوله أو بقضية مركبة) أراد بالقضية اللفظ دون المعنى المشهور (قوله أنه يعطى الخ) الاضافة الصدر لأن الاعطاء أمر اعتبارى ونسبة يتوقف تعقلها على تعقل الغير والسلب العجز (قوله بتغيير ما) أى قليل وفيه أنهم خالفوه في كثير فقد خالفوه في اثبات المعنوية والاختيار وفي القول بقدم العالم وفي القول بتأثير العلة والطبيعة فلو قال الشارح وسلكت المعتزلة آثارهم في الجملة لكان أولى (قوله والأهوال المردية) أراد بها العقائد من الرداء وهو الهلاك (قوله جنة) يضم الجيم الوفاة من الفتن (قوله إما لتحقق الخ) علة لقوله سابقا يتعين أن تكون هذه الصفات السبع تلازمها معان تقوم بها ، ولما كانت العلة متعددة ناسب ارتكاب أداة التفصيل وهى إما (قوله تلازمهما) أى المعاني والمعنوية (قوله في الشاهد) أى قالغائب كذلك (قوله لأنها) أى المعنوية (قوله للزم الخ) لكن التالى باطل فبطل المقدم فتعين أنها ثابتة بغير الذات بل بمعان زائدة على الذات وهو المطلوب (قوله لثبوت الخ) دليل للشرطية ، والمراد بهذه الصفات صفات المعاني المفادة بقوله وأن تكون الذات قدرة الخ ، والمراد بخاصية هذه الصفات أخص أوصافها بخاصية القدرة . تأتى وجود الممكن بعد عدم وخاصة العلم بالكشف به فإذا أثبتنا الخاصية للذات فيلزم إذا لم يكن للذات صفات زائدة عليها أن تكون هى بنفسها علما وقدرة وهكذا لأن من ثبت له خواص الشيء كان ذلك الشيء بعينه (قوله وكون الشيء الخ) المناسب وكون الذات قدرة الخ محال . لأنه قال فيما سبق للزم أن تكون الخ (قوله وذلك) أى ما ذكر من كونه يصاد وأن لا يصاد . وكونه يستلزم محلا وأن لا يستلزمه (قوله وأن يكون الوجودان الخ) يعنى لو كانت الذات نفس القدرة الخ لصار وجود القدرة الخ هو بعينه وجود الذات ، وقوله : فأكثر ناظر لوجود الذات مع وجود جميع الصفات (قوله على القول بنفى الأحوال) الأولى اسقاطه لأنه لو كانت الذات نفس القدرة لزم أن الوجودين وجود واحد سواء قلنا بنفى الأحوال أو ثبتوها (قوله وأصل ذلك) أى إحالة كون الشيء الواحد ذاتا وصفة المسئلة المشهورة الخ . وحاصلها أن السواد الذى هو صفة

المسئلة المشهورة بسواد حلاوة .

(ش) اعلم أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الخي المريد في الشاهد عالم يعلم وقادر بقدرة ومريد بارادة وحى بحياة ، أزمهم أهل السنة رضى الله تعالى عنهم اعتبار الغائب بالشاهد قالوا : والجمع بين الغائب والشاهد يقتصر الى جامع وإلّاجر الى التعطيل والنشيه ، وعنوا بالشاهد الحادث والغائب القديم . وقيل المراد بالشاهد ما علمناه وبالفائب ما لم نعلمه . قالوا والجوامع أربعة جمع بالحقيقة : كقولهم العالم شاهد

وجودية هل يصح عقلا أن يكون نفس الحلاوة أولايصح فن قال لا يصح قال بإحالة كون الصفة أو الذات عين الصفة الأخرى ودليله أن السواد من حيث انه سواد يضاد البياض ولا يضاد الحلاوة ومن حيث انه حلاوة لا يضاد البياض فيلزم أن يكون السواد مضادا للبياض وغير مضاد له وكذا السواد من حيث انه حلاوة يضاد المرارة ومن حيث انه سواد لا يضاد المرارة فيلزم مضادة السواد للمرارة وعدم مضادته لها وهو باطل (قوله ساعدت) أى وافقت (قوله عالم يعلم) أى لا بداته وكذا تقول فى الباقي (قوله اعتبار الغائب بالشاهد) أى قياس الغائب على الشاهد ، فإذا كانت العالمية فى الشاهد لابد لها من علم زائد على الذات فلتكن كذلك فى الغائب إذ لا فرق بين عالمية وعالية (قوله قالوا) أى أهل السنة ، وقيل المعتزلة والاحسن عود الضمير لأهل الفن مطلقا (قوله والجمع) أى فى الحكم (قوله وإلا) أى بأن قسنا من غير جامع (قوله جو) أى أدى ذلك القياس (قوله الى التعطيل) أى نفى الكمالات عن الغائب كما نفيت عن الشاهد فعلم زيد مثلا لا إحاطة له وقدرته لا تأثير لها فلا قياس الغائب على الشاهد فى العلم والقدره بأن قيل علم زيد لا إحاطة له وقدرته لا تأثير لها فكذا علم الله وقدرته لأدى الى تعطيل الرب عن صفات الكمال لأنه إذا جعل علمه تعالى غير محيط وقدرته غير مؤثرة كان تعطيله عن صفات الكمال وكان قياسا بدون جامع (قوله والنشيه) مثلا لو قيس كلام الرب على كلام العبد الذى يحرف وصوت لأدى الى التنبيه الفاسد المؤدى الى ثبوت الجسمية وكان قياسا بدون جامع (قوله القديم) أى الذات العلية (قوله ما علمناه) أى بالفعل خرج به ما فوق السماء وأوتحت الأرض فهو من الغائب على هذا مع أن الغائب عندهم خاص بالقديم فلذا حكى الشريف الثانى بقيل والاول هو الصريح فى بيان المقصود من الشاهد والغائب فلذا قدمه . ويحتمل أن معنى قوله ما علمناه : أى ما شأنه أن يتعلق به علمنا وان لم نعلمه بالفعل فيساوى الاول بعد التأويل (قوله قالوا) أى أهل السنة (قوله والجوامع) جمع جامع وهو الاسم الذى يكون سببا فى انسحاب حكم القيس عليه على القيس فالجامع غير الحكم (قوله جمع بالحقيقة) أى جامع مصور بالحقيقة : أى مصور باطلاق اللفظ الدال على الحقيقة التى يندرج تحتها كل من الشاهد والغائب على كل من الشاهد والغائب . بيان ذلك أن تقول الحادث الذى أطلق عليه لفظ عالم قام به العلم والرب يطلق عليه لفظ عالم فيكون قام به علم أيضا بجامع اطلاق اللفظ الدال على الحقيقة على كل . فقد ظهر لك أن الجامع ليس نفس الحقيقة خلافا لظاهر الماشرح (قوله كقولهم) أى كفى قولهم : أى أهل السنة (قوله العالم) أى لفظ العالم شاهدا : أى يطلق فى الشاهد

من له العلم أو ذو العلم والبارئ عالم فله علم ، وهذه عمدة من ينفي الأحوال والجمع بالليل كقولهم الأحكام شاهدا دليل في العقل على أن لفاعله علما به ، والبارئ تعالى محكم متقن لأفعاله فدل على أن له علما ، والجمع بالشرط كقولهم البارئ تعالى صريد وكل صريد قاصد لفعله ، والقصد مشروط بالعلم ، فالبارئ تعالى له علم والا ثبت المشروط بدون الشرط والجمع بالعلة ، وهو عمدة من يثبت الأحوال كقولهم : العلم والعالية متلازمان والعالية مرتبة على العلم ، وقد ساعدتم على اثبات العالمية غائبا فيلزم من اثبات العالمية العلم فإن التلازم ثابت بينهما من الجانبين فلو صح وجود عالية ولا علم لصح ثبوت علم ولا عالية ولا يقولون به ، وإلى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم أشرت بقولي : إما لتحقق تلازمهما في الشاهد : أى تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعاني ، وقد عرفت فيما مضى تفسيرهما والمجورور وهو قولي لتحقق يتعلق بالفعل من قولي قبل تلازمها معان وقولهم ان الأحكام إنما عللت في الشاهد لجوازها والجواز منتف في أحكامه تعالى

(قوله على من له العلم) أى على من قام به العلم (قوله أو ذو العلم) تنويع في التعبير ، والمعنى واحد (قوله والبارئ عالم) أى يطلق عليه لفظ عالم ، وقوله : فله علم هذا هو النتيجة (قوله وهذه) أى الطريقة من جعل الجامع إطلاق اللفظ الدال على الحقيقة (قوله عمدة الخ) أى أنها معتمده في الاستدلال على نفي الأحوال لأنه أثبت فيها العلم فقط دون العالمية (قوله بالليل) الباء للتصوير فالأحكام للصفة مثلا دليل على العلم بها (قوله الأحكام) بكسر الهمزة : أى الاتقان (قوله شاهدا) منصوب بنزع الخافض : أى في الشاهد (قوله علما به) الكلام مع خصم مسلم أن للشاهد صفة وجودية تسمى علما (قوله لأفعاله) أى مفعولاته (قوله بالشرط) أى المشروط والباء للتصوير (قوله المشروط) هو القصد وهو الجامع (قوله بدون الشرط) هو العلم (قوله بالعلة) الباء للتصوير (قوله العلم والعالية) أى مثلا (قوله متلازمان) أى في حق الشاهد (قوله غائبا) أى في حق الغائب (قوله من اثبات العالمية) أى للغائب ، وقوله : العلم : أى ثبوت العلم له (قوله وجود عالية) أراد بالوجود الثبوت (قوله ولا يقولون الخ) في قوة قولك لكن التالي باطل ، وحينئذ فيبطل المقدم وهو صحة وجود عالية بلا علم (قوله وإلى هذا البرهان) أى الاستدلال فأراد بالبرهان معناه المصدري (قوله بهذا الطريق) أى طريق التلازم : أى كما أن المعاني تلازم المعنوية في الشاهد فكذلك في الغائب والأولى أن لا يعبر بالتلازم لأن المعنوية لازمة ومسببة والمعاني سبب وملزوم (قوله تفسيرهما) أى المعاني والمعنوية (قوله والمجورور) وأما الجار فهو آلة للارتباط بالعامل (قوله وهو قولي لتحقق) أى وهو مدخول قولي لتحقق والمدخول هو المجورور (قوله يتعلق بالفعل الخ) الذى يظهر تعلقه بقوله يتعين لأن المدعى تعين كون الأوصاف المعنوية تلازمها معان قائمة بذاته (قوله وقولهم) أى المعتزلة في رد الاستدلال على ثبوت المعاني بهذا الدليل وهو التلازم فهم الخصوم في هذا المقام (قوله ان الأحكام) أى الصفات المعنوية كالكون قادرا الخ (قوله إنما عللت في الشاهد) أى بالمعاني (قوله لجوازها) أى تلك الأحكام لأن كون زيد قادرا مثلا أصح جائز يجوز عدمه (قوله والجواز منتف في أحكامه تعالى)

الزام منهم لعكس الدليل وهو لا يلزم وإبطال لعكس العلة وهو لازم فإن الجواز في الشاهد دليل على تعليل الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه في حق الغائب عدم المدلول الذي هو التعليل لأنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعاني علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها عدمها لأنه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لأنهم نفوا في حق الغائب صفات المعاني ، وأثبتوا معلولاتها وهي الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول وأما قولي وأما لأنها لو ثبتت بالذات فهو دليل آخر على اثبات الصفات ، وتقريره أن يقال : لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى آخرها - وبيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك في الأخص الذاتي يلزم منه الاشتراك في الأعم الذاتي كالاشتراك في الناطقية مثلا يوجب الاشتراك في الأعم الذاتي وهي الحيوانية

أى منتف في المعنوية المنسوبة له تعالى ، وحينئذ فلا نعلل بالمعاني (قوله الزام منهم لعكس الدليل) الأولى أن يقول التزام لعكس الدليل وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول مع أنه لا يلزم انعكاسه فلا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول ألا ترى إلى العالم فانه دليل على وجود المولى وقبل وجود العالم كان المولى موجودا هذا ، ويحتمل أن معنى قوله الزام الخ الزام منهم لأنفسهم : أى أنهم ألزموا أنفسهم القول بعكس الدليل (قوله وهو لا يلزم) أى والحال أن عكس الدليل لا يلزم فيجوز أن ينعدم الدليل ولا ينعدم المدلول (قوله وإبطال الخ) عطف على إلزام الخ (قوله وهو) أى عكس العلة (قوله فإن الجواز) أى جواز المعنوية المنسوبة للعبيد (قوله دليل على تعليل الأحكام) أى بحيث يقال الدليل على تعليل المعنوية بالمعاني جواز المعنوية (قوله من عدمه) أى من عدم الجواز الذي هو دليل على التعليل (قوله لأنه الخ) من قبيل التعليل بالعلم للخاص (قوله وهم الخ) أى وهم قالوا صريحا بلزوم ذلك في هذا الجزئي الذي نحن بصده (قوله لأنه يلزم الخ) من قبيل تعليل اخص بالعلم (قوله وهم قالوا بعدم لزوم ذلك) لأنهم قالوا لا يلزم من عدم المعاني عدم المعنوية (قوله فقد عكسوا المعقول) إذ من القواعد العقلية أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا باللزوم وأنه يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول وهم قالوا لا يلزم فقد عكسوا القاعدتين العقليتين عكسا لغويا (قوله على اثبات الصفات) أى صفات المعاني وأراد بالاثبات الثبوت لأنه الذي يقام عليه الدليل (قوله تلك الأوصاف السبع) يعنى المعنوية (قوله من غير معان) على حذف أى التفسيرية (قوله بها) أى بالذات (قوله لزم الخ) أى لكن التالى باطل (قوله وبيان الملازمة) البيان لصفة الوضوح أراد به هنا ما به البيان وهو الدليل : أى والدليل الذي يبين ويوضح الملازمة الخ (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله قد تقرر) أى في فن المنطق (قوله أن الاشتراك الخ) اعلم أن كل صفة لها وصف عام وهو كونها صفة ولها وصف خاص وهو التعلق بالخصوص والذات لما ثبت لها هذا الوصف الخاص وهو التعلق ثبت لها أنها صفة لائن الاشتراك في الأخص يستلزم الاشتراك في الأعم ، فالعلم صفة ذات لها تعلق بخصوص ، وقد ثبت هذا التعلق للذات فيلزم أن تكون الذات صفة العلم وكذا يقال في غير العلم (قوله في الأعم الذاتي) الأولى حذف الذاتي من جانب الأعم.

وذلك عين حقيقة الانسان فيلزم أن المشارك للانسان في الناطقية يكون انسانا ، وقد ثبت للذات العلية في مسئلتنا خاصية العلم من التعلق بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هي نفسها علما قدرة على الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الالتزام في باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة ألزم فإن الاشتراك في الأخص يوجب عندهم الاشتراك في الأعم إذ هو علة له ، ونحن نقول يلزمه لأنه علة له وسبأى الاعتراض عليهم في ذلك ، وبالجملة فيلزم على كلا القولين أن الذات التي ثبت لها في نفسها خواص تلك المعاني يجب أن تكون نفس تلك المعاني . وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعاني فاليه أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد الخ : يعنى أنه يلزم على كون الذات نفس المعنى لو ازم كلها مستحيلة . أحدها كون الذات ضدا للشيء غير ضده ، وذلك أن الذات اذا كانت نفس العلم لزم أن تضاد الجهل مثلا لأنها علم والعلم يضاد الجهل وأن لا تضاده لأنها ذات والذات لا تضاد الجهل ولا غيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تنصف به الذات وأفهم مثل هذا في القدرة والارادة وباقى الصفات . الثانى من اللوازم وجود المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزوم لوجود المحل والذات ملزمة لعدمه ، فإذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميهما المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه . الثالث

إذ لا مفهوم له إذ متى حصل اشتراك في الأخص الذاتى حصل اشتراك في الأعم مطلقا ذاتيا كان أو عرضيا بل لا مفهوم له في جانب الأخص أيضا ، إذ يلزم من الاشتراك في الأخص مطلقا الاشتراك في الأعم مطلقا ألا ترى أنه إذا حصل الاشتراك في الضحك حصل الاشتراك في الأعم مطلقا كالحوانية والشيء والتنفس (قوله وذلك) أى ما ذكر من الحيوانية والناطقية (قوله للانسان) أى لفرد من أفراد كزيد (قوله من التعلق) بيان خاصية العلم (قوله من تأتى الخ) الراجح أنها تؤثر في كل من وجوده وعدمه (قوله فيلزم الخ) فيه نظر بل هذا اللزوم حاصل مطلقا كان للذات صفة زائدة أم لا فحتى حصلت المشاركة في الأعم والأخص ثبت هذا اللزوم مطلقا . واعلم أن المعتزلة يقولون بالعلم وغيره من المعاني والذي ينكروه إنما هو زيادتها على الذات فرارا من تعدد القسما فاندفع ما يقال المعتزلة ينكرون المعاني فلامعنى لقوله فيلزم الخ إذ هم لا يقولون بالعلم ولا غيره (قوله فى باقى الخ) أى ما عدا الحياة فانها لاتعلق لها (قوله وهذا) أى كون الذات إذا لم يكن لها صفات زائدة عليها ، وثبت لها خواص الصفات تكون الذات بعينها نفس الصفات فلاشارة راجعة لمضمون قوله فيلزم الخ (قوله ألزم) أى أشد لزوما وقوة على قاعدة المعتزلة في هذا المقام وهى ما أفاده بعد بقوله فإن الاشتراك الخ (قوله فإن الاشتراك الخ) أى فهم يعبرون بالإيجاب الدال على التأثير ونحن نعبّر باللزم (قوله إذ هو) أى الأخص (قوله علة له) أى للأعم (قوله يلزمه) أى واللزوم لا يبدل على التأثير (قوله فى ذلك) أى فى أصلهم المذكور (قوله على كلا القولين) أى العبارتين الواقعتين من أهل السنة وأهل الاعتزال (قوله وأما بيان) أى وأما دليل (قوله لزم أن تضاد الجهل) أى من حيث إنها صفة ، وقوله : وأن لا تضاده : أى من حيث إنها ذات (قوله وجود لازميهما)

من اللوازم اتحاد الوجودين بل الوجودات : أى صيرورتها وجودا واحدا لأن الذات إذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك الصفات : أى صار الجميع وجودا واحدا ، وقد قدمنا رهان استحالة اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالة فى حقه تعالى ، وذلك لأن الشيء لو اتحد بغيره : أى صار معه شيئا واحدا لم يخل إما أن تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما دون الآخر والأقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم إليها يكون باطلا ضرورة أن انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل . أما بطلان انعدام الحقيقتين فلائنه يلزم أن يكون الموجود غيرهما واتحادهما يمنع من ذلك ، وأما بطلان وجودهما معا فلائنه يوجب أن يكون الموجود اثنين ، والاتحاد يوجب أن يكون الموحود واحدا لاثنين ، وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر ، فلائنه الاتحاد يقتضى تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد لاعداد أحدهما وبقاء الآخر ، ويلزم أيضا على الاتحاد فى تلك الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد ، فإن بعضها يتعلق وبعضها لا يتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا ، وبعضها يضاف مالا يضافه الآخر ، وبالجملة فاتحاد الشيء مع غيره مما لا يعقل مطلقا وإلى الأول من هذه اللوازم أشرت بقولى لأنه يلزم أن يضاف وأن لا يضاف ، وإلى الثانى أشرت بقولى ، وأن يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه وإلى الثالث أشرت بقولى : وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا (قوله أصل ذلك المسئلة المشهورة بسواد حلاوة) يعنى أن مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أو الصفات لشيء واحد على هذه المسئلة .

أى لازمى المعنى والذات : أى وجود المحل من حيث انها صفة وعدم وجوده من حيث انها ذات (قوله عند ذكرنا استحالة) أى استحالة اتحاد الشيء بغيره فى حقه تعالى ، وذلك فى شرح قوله : ومن هنا تعلم أيضا وجوب تنزهه تعالى عن أن يكون جرما الخ (قوله وذلك) أى وبيان ذلك : أى استحالة اتحاد الشيء بغيره (قوله المقسم إليها) المناسب أن يقول المستلزم لها لأن ما ذكر ليس أقساما للاتحاد بل لوازم له (قوله من ذلك) أى من كون الموجود غيرهما (قوله والاتحاد الخ) الأحسن والاتحاد يوجب وجودهما لا بصفة الانثنية ، والوجود بصفة الانثنية مناف للوجود لا بصفة الانثنية وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات : أعنى الاتحاد ووجودهما معا وإذا كانا متنافيين فكيف يجعل وجودهما معا من أقسام الاتحاد وهو مناف له (قوله لاعداد الخ) عطف على تحقق الوجود الخ (قوله ويلزم أيضا الخ) هذا من تفاريع الشارح ، وهذا اللازم على اتحاد الصفات بعضها ببعض فقط بخلاف ما قبله فإنه على الاتحاد مطلقا (قوله مطلقا) أى فى النوات والصفات ولا فى أحدهما مع الآخر (قوله بسواد حلاوة) بتوניהما أو فتحهما بلا تنوين على أنه من قبيل المركبات (قوله مبنى الكلام الخ) الكلام بمعنى التكلم ، وفى معنى الباء والصفان كالسواد والحلاوة وخاصية الأول الكون سوادا وخاصية الثانى الكون حلاوة وخاصية الشيء غيره (قوله أو الصفات) أى أو خواص الصفات مثل الكون سوادا والكون حلاوة والكون ناعما فإنه خاصية للنعومة (قوله لشيء واحد) أى فى شيء واحد وذلك كالسواد (قوله على هذه المسئلة) خبر أن فالأولى اسقاط على

المشهوره ، وذلك أن العقلاء اختلفوا هل يجوز أن يكون خاصيتا عرضيين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لاجتماع خاصيتي السواد والحلاوة أم لا ، فالذي أحال ذلك وهو الحق الذي لا صيرية فيه طرده في الصفات الأزلية ، ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة أنه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد ، فإن السواد لا يضاف للحلاوة ويضاف للبياض والحلاوة لا تضاده فإذا اجتمعت الخاصيتان لذات واحدة ثبت التضاد ، وانتفاؤه وذلك محال قال المقترح : واعلم أن مسألة سواد حلاوة إنما تلزم على مذهب من قال بثبوت الأحوال . أما من نفاها وقال أخص وصف الشيء وجوده فمحصول القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجودان وجودا واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد في الصفات الأزلية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة ، والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وأن لا يضافه وذلك محال ، ويلزم أن يكون الوجودان وجودا واحدا وهو محال .

(ص) قالوا ويلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازه .

(قوله المشهوره) أي بين العقلاء (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان كون التكلم بالمنع مبناه هذه المسألة المشهوره (قوله خاصيتا عرضيين مختلفين) أي في الحقيقة ، وليس بينهما غاية التناقى كالسواد والحلاوة وخاصيتهما الكون سوادا والكون حلاوة (قوله ثابتين) خبر يكون (قوله لذات واحدة) المراد بالذات الحقيقة الشاملة لحقيقة الذات والصفة (قوله كسواد الخ) تمثيل للذات الواحدة التي ثبت لها خاصية العرضيين المختلفين ، والمراد بالسواد المعين (قوله لاجتماع الخ) : علة لمخدوف : أي وهذا التمثيل صحيح لاجتماع الخاصتي السواد والحلاوة وهما الكون سوادا والكون حلاوة ويلزم من اجتماع الخاصيتين اتحاد العرضيين (قوله على ابطال) أي بطلان (قوله على موضوع واحد) على بمعنى في والموضوع بمعنى المحل : أي في شيء واحد معين كالسواد الجزئي (قوله فإن السواد) أي من حيث اتصافه بالكون سوادا (قوله لذات واحدة) هي السواد (قوله المقترح) هو الفهرى (قوله ان مسألة الخ) أي حكمها وهو ثبوت التضاد وعدمه في محل واحد (قوله إنما يلزم الخ) لأن السواد من حيث اتصافه بالكون سوادا يضاف للبياض ومن حيث اتصافه بالكون حلاوة لا يضافه وهذان الوجودان من الأحوال (قوله أخص وصف الشيء وجوده) أي وليس ثم وصف خاص به غيره لا أكون ولا غيرها والشيء إنما يتميز عن غيره بالسلب لا بالفصول (قوله أن يكون الوجودان الخ) والوجود عين الموجود ثم ان قوله أن يكون الخ يتأتى على القول الأول أيضا (قوله وهذا كله) أي لزوم اتحاد الوجودين فأكثر ولزوم التضاد وعدمه (قوله يطرد الخ) فليس قاصرا على السواد والحلاوة ونحوهما بل يأتي في الصفات الأزلية أيضا (قوله للزم الخ) أي ان قلنا بثبوت الأحوال (قوله ويلزم الخ) أي ان قلنا بثبوت الأحوال أو نفيها كما علمت (قوله قالوا) الضمير للمعتزلة النافين لوجود المعاني (قوله ويلزم الخ) إشارة إلى شرطية قائلة لو وجدت المعاني لازم تعليل الواجب وحذف الاستثنائية القائلة لكن تعليل الواجب باطل وذكر دليلها وأقامه مقامها وهو قوله وذلك الخ (قوله من وجودها) أي المعاني (قوله الواجب) أي المعنوية (قوله وذلك) أي تعليل الواجب (قوله يستلزم جوازه)

قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا إفادة العلة معلولها الثبوت .

(ش) احتج القائلون بنفي الصفات بأنها لو وجدت للزم تعليل الواجب والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ، وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو علل سكان ممكنا من حيث إن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره ، فيكون له العدم باعتبار ذاته بمعنى أنه لو خلى وذاته لم يكن إلا معدوما وهو حقيقة الممكن والامكان يتأني الوحوب لاحالة ، وأيضا فالبارئ جل وعلا لا يمتص بصفة ممكنة فاذن كون الشيء واجبا لا يجمع كونه معللا . أجاب أئمتنا رضى الله تعالى عنهم بمنع الاستثنائية ، وذلك لأن التعليل اذا أطلق في صفات البارئ تعالى على القول بثبوت الأحوال ، فليس معناه إلا التلازم : أى هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعالم مثلا تلازم صفة أخرى واجبة له جل وعلا تسمى حالا كالعالية مثلا ، وليس معناه أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت

أى وجواز الواجب باطل بالضرورة لما فيه من الجمع بين متنافيين (قوله قلنا الخ) رد للإستثنائية . وحاصله أنا لانسلم أن تعليل الواجب باطل مطلقا لأن المراد بالتعليل هنا الاستلزام ولا محذور في استلزام بعض الصفات لبعض ، وليس المراد بالتعليل هنا إفادة العلة لمعلولها الثبوت المستلزم لجواز المعلول ، وحينئذ فالاستثنائية باطلة لبطلان دليلها (قوله هنا) أى في صفات الواجب (قوله لا إفادة العلة الخ) من إضافة المصدر للفاعل ومعلولها مفعول أول والثبوت مفعول ثان : يعنى ليس التعليل هنا بمعنى أن صفة العلم أفادت العالمية الثبوت بل ذلك التعليل راجع لمعنى الاستلزام ولا يلزم منه تأثير العلة في معلولها والتلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما فى الآخر كالجواهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا فكما أن إرادته تلازم علمه كذلك إرادته تلازم مراديته على القول بأن المرادية حال (قوله احتج القائلون) أى المعتزلة (قوله بنفى) أى انتفاء ، وقوله : الصفات : أى المعاني (قوله ظاهرة) لأنها لو وجدت إنما توجد على أنها علل للمعنوية (قوله فلأن الواجب) أى المعنوية (قوله لو علل) أى بالمعاني (قوله لكان ممكنا) أى لكن التالى باطل (قوله من حيث الخ) تعليل للتلازم الذى فى الشرطية القائلة لو علل الواجب لكان ممكنا (قوله بمعنى الخ) أى بمعنى أن الممكن لو خلى مع ذاته : أى بقطع النظر عن علته المتقتضية لوجوده لم يكن إلا معدوما (قوله وهو) أى ما كان العدم ثابتا له باعتبار ذاته فالضمير راجع لما استفيد من قوله ان ثبوته حينئذ الخ (قوله والامكان الخ) مرتبط بقوله : لكان ممكنا وهو سند أول لاستثنائية الدليل الذى حذفها الشارح وهى لكن كون الواجب ممكنا محال ، وقوله : وأيضا الخ سند ثان لها (قوله فاذن الخ) مفرع على قوله فلأن الواجب لو علل لكان ممكنا فهو اشارة إلى النتيجة بالمعنى فهو فى قوة قولنا فبطل المقدم وهو تعليل الواجب (قوله بمنع الاستثنائية) أى استثنائية الدليل الأول وهو المشار له بقوله لو وجدت للزم تعليل الواجب لكن التالى باطل فمثله المقدم (قوله على القول بثبوت الأحوال) وأما على القول بنفيها فلانلازم إذلتاير والشيء لا يلازم نفسه (قوله كالعالية مثلا) أدخل مثلا القادرية اللازمة للقدرة والارادية اللازمة للإرادة لأن القدرة والارادة دخلتا بمثلا

بعد أن كانت معدومة واللازم سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على أثره ، ويلزم أيضا اتصافه تعالى بالحوادث وذلك كله محال ، وإذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه تأثير العلة في معلولها لأن التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما في الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا كما تقول إرادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلزم كلامه ويلزم عالميته على القول بأن العالمية حال ثابتة وقس على هذا وإلى هذا الجواب أشرت بقولي : قلنا معنى التعليل الى آخره ونكتة التقييد بالطرف في قولي معنى التعليل هنا الإشارة الى مالا يحابنا من الاختلاف في معنى تعليل الأحوال المعنوية في الشاهد ، وذلك لأنهم قد اختلفوا إذا خلق الله في ذوات الجواهر علما مثلا ، ولزم ذلك العلم ثبوت عالميته على القول بثبوت الحال فهل الصاح تعالى فعسل المعنى ، والحال اللازمة ، وإنما فعل المعنى والمعنى لللازمة الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذي أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون إلى الأول وهو الحق الذي لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما في طرفي النفي والاثبات لا أزيد ، وأما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى ، والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقلوه في ذلك باطل قطعا

الأولى (قوله بعد أن كانت معدومة) المناسب حذفه لأن الخصم لا يقول به (قوله واللازم الخ) أى لكن التالى باطل لما يلزم عليه من حدوث العالمية (قوله ضرورة الخ) لا يسلم الخصم السبقية لأنها سبقية تعقل كسبق حركة الأصبع لحركة الخاتم فهي مقارنة لكنها سابقة تعقلا (قوله الى معنى التلازم) الاضافة بيانية (قوله لم يلزم منه) أى من التعليل بمعنى التلازم (قوله وعلمه يلزم كلامه) أى باعتبار الأدلة الدالة على أن له علما ، وأن له كلاما (قوله ويلزم عالميته) الاثبات بهذا الكلام في هذا الأسلوب غير مناسب لأنه المدعى فلا يناسبه العطف على التنظير ، والمناسب أن يأتي به في أسلوب التفريع بأن يقول فعله يلزم عالميته كما يقول إرادته الخ (قوله على القول بان العالمية حال ثابتة) وأما على القول الآخر فلا تلازم إذ لا تغاير بينهما والشئ لا يلزم نفسه ، وأما الوجه والاعتبار فكالعدم (وقس على هذا) أى على وعلمه يلزم عالميته فتقول وقدرته تلازم قدريته وإرادته تلازم مريدته (قوله ونسكت) أى فائدة (قوله الى مالا يحابنا) أى أهل السنة لكن صرح بعض حواشي أم البراهين بأن القول الثانى للمعتزلة (قوله وذلك) أى بيان الملم من الخلاف (قوله على القول بثبوت الأحوال) أما على مقابله من أنها وجه واعتبار ولا ثبوت لها في نفسها بل في ذهنه ، فالأصح ظاهر لأن القدرة لاتعلق بالأمور الاعتبارية قولنا واحدا (قوله والمعنى) مبتدأ وقوله لللازمة الخ علة مقدمة على معلولها ، والخبر قوله هو الخ (قوله هو الذى أفاد ثبوت الحال) أى فالرب خلق المعانى ، والمعانى هى المؤثرة في المعنوية (قوله عند هؤلاء) أى المحققين (قوله شاهدا الخ) نصب بنزع الخافض (قوله ثبوت التلازم) الأولى الاستلزام (قوله في طرفي النفي الخ) أى بحيث متى انتفت المعانى انتفت المعنوية ومتى ثبتت المعانى ثبتت المعنوية وازدادة طرفي لما بعده للبيان (قوله وأما الخ) المناسب وذهب غيرهم إلى الثانى وهو باطل قطعا (قوله الفاعل) أى الله (قوله فقلوه في ذلك) المناسب

لأن تلك العلة إن أثرت في ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر المعلوم عن علته بالزمان وهو محال وإن أثرت في الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ، ولزم التحكم إذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهي أفادت ثبوت الحال بالأولى من اسناد ثبوت الحال للماعل وهي أفادت ثبوت تلك العلة ، بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لأن الحال لا تعقل متميزة إلا باعتبار معناها بخلاف العكس ، فإن أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها أصلا قيل لهم لامتزامة بين كون الشيء أصلا وكونه مؤثرا ، وإنما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الألوهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوحدانية الى غير ذلك من الصفات التي لا تليق إلا بالله جل وعلا ولو كان كون الشيء أصلا لغيره يقتضى استقلاله بانيات غيره الملائم له للزم أن يكون تعالى إنما أوجد الجواهر وهي تستقل بإيجاد الأعراض ، وذلك معلوم البطالان

استقاط (قوله لأن تلك العلة) أى المعنى الموجب للحال (قوله مع التقدم) أى تقسمها عليه في الزمان (قوله وهو) أى تأخر المعلوم عن علته زمانا (قوله محال) لوجوب التقارن بين العلة والمعلوم في الوجود (قوله وإن أثرت) أى العلة وهي المعاني (قوله في الثبوت) أى ثبوت الحال (قوله لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال) أى لوجوب تقدم المؤثر على أثره ثم إن أراد عدم تقدمه عليه بالذات فلا يلزم مع المصاحبة في الوجود ، وإن أراد عدم تقدمه بالزمان فلا نسلم استحالة الا لو كان التأثير بالاعتبار بل عدم التقدم حيث وجب والموضوع التأثير بالعلة ولو قال الشارح وإن أثرت في الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم أن الأثر وجد بعد عدم المصاحبة تقتضى أنه لم يسبق بعدم وهذا تهافت لكان أولى (قوله وجود العلة) وهي المعنى الموجب للحال (قوله وهي) أى العلة والواو للحال (قوله إلا باعتبار معناها) أى باعتبار المعنى المستلزم لها فلا تعقل العالمية إلا بعد تعقل العلم (قوله بخلاف العكس) فما تعقل المعاني متميزة لا باعتبار حالها فتعقل العلم مثلا وإن لم تعقل العالمية (قوله فإن أجابوا) أى عن لزوم التحكم (قوله بترجيح العلة) أى المعاني (قوله لكونها أصلا) أى للمعنوية فتكون أرجح منها فلذا أسند وجودها لله وكانت مؤثرة في المعنوية (قوله قيل لهم) أى في رد هذا الجواب ، وحاصل هذا الرد أن التأثير إنما يكون لمن وجبت له صفات الألوهية والمعاني ليست لها هذه الصفات ، وحيث فلا تكون مؤثرة ، ثم إن هذا الرد لا يثبت التحكم حتى يكون ردا لجوابهم بإبطاله ، وإنما يبطل اثبات التأثير لغير الله ولا كلام لنا فيه ، وحيث لجوابهم عن التحكم بجميع (قوله وإنما يصح الخ) تعليل لما قبله (قوله ولو كان الخ) أى لو قلنا إن الأصلية هي مقتضية للتأثير لزم ما ذكره الشارح (قوله وهي تستقل الخ) لأن الأعراض أوصاف للجواهر والوصف تابع للموصوف والمتبوع أصل للتابع (قوله وذلك معلوم البطالان) أى فبطل كون الأصلية مقتضية للتأثير ، وثبت أن الخلق للمعاني والمعنوية هو الرب ، ولكن إذا تعلقت القدرة بأحدهما لزم تعلقها بالآخر ولا يعقل تعلقها بأحدهما دون الآخر إذ هذا من المستحيل وهو لا يتعلق به القدرة ، وإنما لم يكفر من قال إن المعاني أثرت في المعنوية لأنه يقول إن المعاني المؤثرة في المعنوية مخلوقة لله كما أن الله خلق قدرة

وبالجملة فهذا القول باطل وعلى تقدير صحته ، فأنما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هي وأحوالها فأمكن اسنادها الى مؤثر ، وأما صفاته جل وعلا فكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء إذ الوجوب نفي قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا ، وفي ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتضى أصلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها إلا التلازم وظاهر كلام المقترح أن الخلاف جار أيضا في تعليل الواجب فانه قال في تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التي سبق تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد يتلازم الواجبان ولا منافاة ومن قال بأن المعنى يوجب قال الحكم لا يجب إلا باعتبار وجوب معناه فأننا قلنا انه لا يعقل متميزا إلا باعتباره ولا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته ،

العبد وهي المؤثرة في فعله عند المعتزلة (قوله فهذا القول) أى القول بتأثير المعاني في المعنوية (قوله وعلى تقدير صحته الخ) هذا لامعنى له لأن أصل الكلام في صفاتنا الحادثة ، وقوله : إنما يصح الخ يقتضى أن هذا القول قبل به في صفاته تعالى وفي صفاتنا الحادثة وليس كذلك (قوله فأمكن اسنادها الى مؤثر) أى امكانا وقوعيا وهذا تفريع على قوله فأنما يصح الخ (قوله والواجب) أى الواجب مطلقا لخصوص الصفات ، وإن كان الكلام أولا في الصفات (قوله نفي قبول الانتفاء) أى أزلا وفيها لا يزال (قوله فلا انتفاء له) أى فلا يقبل الانتفاء (قوله وفي ذلك) أى في انتفاء قبول الانتفاء سابقا ولاحقا (قوله تحقيق الخ) أى تحقيق وجوب قدمه وبقائه ، والضمير للواجب الشامل للصفات (قوله فلم يصح اسناده لمقتضى أصلا) أى لمقتضى يؤثر فيه اليجاد بعد العدم أو العدم بعد الوجود (قوله فيها) أى في صفاته جل وعلا (قوله أن الخلاف الخ) أى الخلاف السابق في معنى تعليل المعاني المعنوية في الشاهد هل المراد به التلازم أو التأثير لكن كلام المقترح ليس فيه تعرض ولا إشارة للقول بأن المعاني مؤثرة في المعنوية (قوله جار) أى في الجملة لأن الخلاف المتقدم في صفات الحوادث هو أن الصانع فعل المعنى ، والحال اللازمة أو أحدهما فقط والخلاف في صفات القديم هو هل كلاهما قديم أو أحدهما فقط (قوله في تعليل الواجب) أى فى تعليل الواجب (قوله الذى سبق تقريرها) أى بقوله لو وجدت المعاني للزم تعليل الواجب لكن التالى باطل فلهذا المقدم ثبتت بقبضه وهو أنها ليست بموجودة (قوله قد تتلازم الممكنات) أى كالمعاني القائمة بالعبد والمعنوية القائمة به (قوله وقد تتلازم الواجبات) وذلك كالمعاني القائمة بالرب والمعنوية القائمة به (قوله ولا منافاة) أى بين الاتصاف بالوجوب والاتصاف بالتلازم فإن المعنوية واجبة وملازمة للمعاني (قوله ومن قال بأن المعنى يوجب) أى يوجب الحال المعنوية : أى ومن قال إن تعليل الحال بالمعاني معناه إيجابها لها لا ملازمتها فليس مراده بالإيجاب التأثير بل مراده أن العلم بوجود المعاني يفيد العلم بثبوت الحال بالمعنوية في الخارج (قوله الحكم) أى المعنوية ، وقوله : لا يجب : أى لا يعلم وجوبه : أى ثبوته ، وقوله : إلا الخ : أى إلا باعتبار العلم بوجود معناه (قوله فأننا قلنا الخ) هذا سند لكون المراد بالإيجاب إفادة العلم لا التأثير (قوله انه) أى الحكم وهو المعنوية (قوله باعتباره) أى باعتبار معناه (قوله فيه) أى الحكم (قوله باعتبار معقوليته) أى مفهومه في حد ذاته بقطع النظر عن معناه

وإنما ثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفي ما باعتباره وجب انتهى . وحاصل جوابه أن الامكان الذي ألزمته المعتزلة في تعليل الأحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين في معنى التعليل لأن الممكن هو الذى يقبل العدم لذاته وأحكام البارئ تعالى لا تقبل العدم لذاتها أما على القول الأول في معنى التعليل فظاهر ، وأما على الثانى فاما كانت لا تعقل إلا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذ لذات للأحوال متميزة حتى يقال انها ذات تقبل العدم فى ذاتها ، وإنما استفادت الوجوب من غيرها فتكون ممكنة . والحاصل أن التعليل فى صفاته تعالى بمعنى إفادة الاثبات عن عدم لا يصح بإجماع أهل السنة بل بإجماع المسلمين وبقى النزاع فى مجرد إطلاق لفظى والحق منع لفظ كل ما يورهم

(قوله وإنما ثبت الخ) فالعالية مغايرة للقادرية باعتبار تغير العلم للقدرة وكذلك العالية القائمة بزيد تماثل القائمة بعمره باعتبار أن العلم القائم بزيد يماثل العلم القائم بهذا العنوانية لا تعقل متميزة لضعفها وعدم وصولها لحالة الوجود ولا يعقل فيها تماثل ولا تخالف بحسب ذاتها بل بحسب المعانى الملازمة لها (قوله ذلك) أى الاختلاف والتماثل (قوله معناه) هو صفات المعانى (قوله فكيف الخ) أى وإذا كان التعليل بمعنى التلازم أو بمعنى الإيجاب المفسر بما تقدم فكيف ينفي المعانى : أى فكيف يصح نفي المعانى التى باعتبارها وجب الحكم : أى التى باعتبار العلم بوجودها يحمل العلم بثبوت الحكم فى الخارج والاستفهام انكارى للرد على المعتزلة فى انكارهم المعانى ، فيقال لهم كيف تثبتون الحال وتنكرون المعنى مع أن الحال إنما وجب بوجود المعنى (قوله ينفي ما الخ) ما واقعة على المعانى (قوله جوابه) أى المقترح على الشبهة المذكورة (قوله ألزمته) أى لأهل السنة (قوله فى تعليل) فى بمعنى على (قوله على كلا المذهبين) أى مذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعنى معناه التلازم ، ومذهب من يقول ان تعليل الأحكام بالمعنى معناه إيجاب المعانى للأحكام (قوله لأن الممكن الخ) تعليل المحذوف . والأصل وحاصل جوابه أن الامكان المتأني للوجوب الذى ألزمته المعتزلة على تعليل الأحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين الخ (قوله على القول الأول) أى وهو أن معنى التعليل التلازم (قوله فظاهر) أى فظاهر أنه لا يلزم عليه الاسكان إذ كما يتلازم الممكنان يتلازم الواجبان (قوله وأما الخ) أى وأما عدم لزوم الامكان على القول الثانى وهو أن معنى تعليل الأحكام بالمعنى أن المعانى توجبها (قوله كانت) أى الأحكام المعنوية (قوله فوجوب معانيها الخ) أى فالعلم بثبوت المعانى علم بوجودها : أى المعنوية : أى يفيد العلم بثبوتها (قوله فكأنها) أى المعانى مع المعنوية (قوله اذ لذات الخ) علة للعلية وهى قوله فوجوب الخ (قوله متميزة) أى بحيث يثبت لها تماثل أو تخالف بقطع النظر عن المعانى فلا ينافى أنهما فى الحقيقة ذاتان متميزتان (قوله أنها) أى الأحوال (قوله فى ذاتها) فى بمعنى الباء (قوله فتكون ممكنة) مفرع على المنفى وهو الذات المتميزة (قوله والحاصل) أى حاصل ما فى المبحث السابق لا بالنظر لكلام المقترح فقط (قوله إفادة الاثبات) أى الثبوت (قوله المسلمين) شامل للمعتزلة (قوله فى مجرد إطلاق لفظى) أى لفظ الإيجاب بأن قيل المعانى توجب المعنوية فهل يجوز أن يقال ذلك أو يمنع ؟ والحق أنه يمنع وظاهر كلام الشارح أن النزاع فى

حدوثنا أو نقصا في ذاته تعالى أو في صفاته جل وعلا . واعلم أن الفلاسفة قد احتجت على نفي الصفات بما يقرب من شبهة المعتزلة السابقة فقالوا لو وجدت الصفات للزم أن تكون مفتقرة إلى الذات لاستحالة قيام الصفة بنفسها ولأن بعضها شرط في الباقي كالحياة التي هي شرط في القدرة والعلم والارادة فيلزم أن يكون المشروط مفتقرا إلى الشرط أو متأخرا عنه في العقل والافتقار ينافي الوجوب إذ الواجب مستغن على الإطلاق وذلك مناف الافتقار والحاجة والتقدم على واجب الوجود محال . والجواب منع الملازمة فإن الافتقار إلى الغير يقتضى أن المفتقر يفقده الغير الوجود فيكون حادثا ، ونحن لاندعى ذلك بل نقول ان صفاته تعالى كلها واجبة الوجود غنية عن المفتضى بالإطلاق ، وإن عنيتم بالافتقار الملازمة وهدم انفكاك أحد الوجودين عن الآخر منعنا

اطلاق لفظ التعليل بأن يقال المعاني علل للمعنوية مع أن اطلاق التعليل بمعنى التلازم شائع في كلامهم فالنزاع حينئذ في لفظ الإيجاب ، وقد يقال مثله التعليل لأنه بمعناه ولا مانع من أن يراد به التلازم فلا فرق حينئذ (قوله حدوثنا أو نقصا) تنويع في التعبير وهو من عطف الملزوم على لازمه (قوله احتجت على نفي الصفات) أى كلها (قوله بما يقرب إلخ) وجه القرب أن كلا من الشبهتين فيه لزوم الامكان لوجود صفاته تعالى لأن الفلاسفة يقولون متى ثبتت الصفات لزم إمكانها والمعتزلة يقولون متى وجدت المعاني لزم إمكان المعنوية (قوله لو وجدت الصفات) أراد بالوجود الثبوت فيشمل المعاني والمعنوية (قوله لزم إلخ) أى ولزم أيضا أن يفقر بعضها إلى بعض ففي كلامه حذف ويكون قوله ولأن بعضها إلخ دليلا لهذا المحذوف ، وأما قوله لاستحالة إلخ فهو دليل للذكور (قوله كالحياة) السكاف استقصائية (قوله القدرة) أى مثلا اذهى شرط للكل (قوله المشروط) هو جميع الصفات ماعدا الحياة (قوله في العقل) أى وإن تقارنا في الخارج (قوله والافتقار إلخ) في قوة التعليل للاستثنائية المحذوفة وكأنه قال لكن التالى وهو كون صفاته مفتقرة الى الذات أو إلى صفة أخرى متقدمة عليها باطل لأن الافتقار والتقدم على واجب الوجود محالان (قوله وذلك) أى الاستثناء (قوله والحاجة) أى الاحتياج عطف تفسير (قوله والتقدم إلخ) عطف على الافتقار إلخ وهذا راجع لقوله أو متأخرا عنه فكان الأولى أن يقول وتأخر واجب الوجود محال هذا ومحل المحالية اذا كان التأخر في الزمن لا في التعقل لأن الشأن أن تتعقل الذات قبل الصفات مع أن كلا واجب الوجود هذا ، وقول الشارح والتقدم إلخ ان أريد به التقدم العقلى الذى جرى عليه الكلام في الدليل فلا يسلم وإن أريد به التقدم في الخارج فسلم لكن لا يطابق ما جرى عليه الدليل (قوله منع الملازمة) أى ان عنيتم بالافتقار الاحتياج للغير ، وكان على الشارح أن يزيد ذلك ويوجهه بقوله لأن الافتقار إلخ (قوله ونحن لاندعى ذلك) أى الافتقار للغير المودى للحدوث ، والأولى حذف هذا لأنهم ألزمونا الافتقار لأنهم قالوا أتم أدعيتم ذلك حتى زد عليهم بأننا لم ننع ذلك (قوله بالإطلاق) أى في جميع أحوالها كالتعلقات ونحوها (قوله وإن عنيتم بالافتقار) أى الذى ألزمتمونا به وهذا عطف على المحذوف السابق (قوله وعدم إلخ) عطف تفسير (قوله الوجودين) أى وجود الذات ووجود

الاستثنائية ولم يكن الافتقار بهذا المعنى يناقض الوجوب فلم قلتم ان هذا التوقف في العلم أو الوجود الذي سمعتموه أتم افتقارا يناقض وجوب الوجود أو يستلزم الامكان ، فان الامكان إنما يتحقق بصحة الارتفاع ، وإذا كانا واجبين فلا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما فلا إمكان ولا احتياج لكل منهما فتركوا إذن عنا لفظ الافتقار والامكان الموهمين لما تقررت استحالة من الاحتياج إلى المؤثر وقولوا كل موجودين متلازمين لا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع أحدهما ففرض وجودهما محال أو قولوا لا يمكن ثبوت واجب يلزمه واجب آخر ولا يصح ثبوت واجب إلا خاليا عن واجب آخر ، وحيث نذهب ففرضتكم بادعائكم مالا تجدون إلى تصحيحه سبيلا سوى المغالطة بلفظ الافتقار الموهوم واستعماله لمطلق التوقف ومطلق التوقف لا يقتضي الحاجة إلى المؤثر إلا إذا صح النفي

الصفات (قوله الاستثنائية) هي لكن لزوم الافتقار باطل (قوله ولم يكن الخ) تعليل : أي لأنه لا يكون الافتقار بمعنى الملازمة منافيا للوجوب لأنه كما يتلزم ممكنان يتلزم واجبان (قوله فلم قلتم الخ) استفهام انكاري بمعنى النفي : أي فلم قلتم ان هذا التوقف : أي الافتقار بمعنى التلزم يناقض الوجوب : أي قولكم ذلك لا يصح (قوله ان هذا التوقف في العلم أو الوجود) المراد بالتوقف في العلم أن لا تصور ذاته تعالى إلا موصوفة بالصفات ، والمراد بالتوقف في الوجود أن لا توجد ذاته تعالى إلا موصوفة بها كما تقول في الجوهر والعرض انه لا يتصور أحدهما إلا مقارنا للآخر ولا يوجد أحدهما خارجا إلا مع الآخر ، وليس المراد بالتوقف في الوجود أن يكون الشيء معدوما ويتوقف على الآخر ليفيده الوجود ، وإذا كان المراد بالافتقار أن الوجودين لا يعقل أحدهما بدون الآخر ولا ينفك أحدهما في الوجود عن مقارنة الآخر لم يكن في هذا استحالة ولم يكن إلا مجرد اللزوم فوجب ترك لفظ الافتقار والتعبير بالتلازم ولا استحالة فيه (قوله أو يستلزم الامكان) في بعض النسخ ويستلزم الامكان بالواو وهو تعليل لما قبله (قوله فان الامكان) أي للشيء وهذا علة لعدم صحة قولهم ان هذا التوقف يستلزم الامكان (قوله الارتفاع) أي ارتفاعه (قوله منهما) أي الواجبين (قوله فتركوا الخ) أي وحيث كان المراد بالافتقار التلازم وهو لا يناقض الوجوب فتركوا الخ ، وأما قوله والامكان فالأولى إسقاطه لأنهم لم يردوا به بل جعلوه لازما للافتقار (قوله من الاحتياج الخ) بيان لما (قوله وقولوا الخ) الأولى وقولوا لا يعقل واجب موجود يلزمه واجب آخر لأن هذا هو الواقع منهم مع أنه لا مانع من أن الواجب يلزمه واجب آخر (قوله ثبوت واجب) كالدات (قوله واجب آخر) أي كالصفات (قوله سوى المغالطة) من تأكيد النعم بما يشبه المدح نحو فلان لا خبر فيه إلا أنه سيء الأخلاق (قوله الموهوم) أي للاحتياج (قوله واستعماله) أي لفظ الافتقار ، وقوله : لمطلق اللام بمعنى في (قوله ومطلق الخ) الواو للحال (قوله لا يقتضي الحاجة) أي لأن التوقف يصدق بالتلازم (قوله إلا إذا صح الخ) مثلا العالم متوقف على الذات العلية ولما كان يصح عقلا نفيه أزلا صح وجود الباري في الأزل واقتضى ذلك التوقف الحاجة إلى المؤثر وصفات الباري ، وإن كانت متوقفة على الذات لكن لا يصح عقلا نفيها عنه في الأزل فلا يقتضي هذا التوقف الاحتياج إلى المؤثر وكذلك العرض متوقف على الجوهر ولا يصح

عقلا لاتقدرا في الخيال أو خطورا بالبال كما تخطر المستحيلات عند إعراض العقل عن وجه استحالتها ، وبالجملة فالقوم حكموا التخييلات على ضعفها وجعلوها أدلة فيما لا يهتدى في فيج محراثه الصعبة المسالك إلا العقل النافذ المؤيد بهديته تعالى . قال شرف الدين ابن التلساني ولما اعتقد الفخر صحة هذه الحجة يعني شبهة الفلاسفة في أن الافتقار بمعنى مطلق التوقف يوجب الامكان ، وأن كل مركب يفتر إلى جزئه وجزؤه غيره والمفتقر إلى الغير لا يكون إلا تمكنا وتوهم التركيب باعتبار الصفات ، واستعمل هذه المقدمات في الاستدلال على امكان كل ماسوى الله تعالى استشعر النقص بصفات الله تعالى فقال مرة هذا مما نستخير الله تعالى فيه يعني القول بامكانها من حيث ذاتها وجزم أخرى وصرح والعياذ بالله بكلمة لم يسبق إليها فقال هي ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجود ذاته جل وعلا وضاهها في ذلك قول الفلاسفة

فيه عنه عقلا فلا يقتضى هذا التوقف الاحتياج لتأثير الجوهر فيه (قوله عقلا) احتريز به عن النفي في الخيال فلا عبرة به إذ قد يقع في الوهم ابتداء نفي الصفات عنه تعالى في الأزل وكذلك العرض بالنسبة للجوهر (قوله أو خطورا بالبال) عطف تفسير (قوله فالقوم) أى الفلاسفة (قوله التخييلات) أى الأمور المتخيلة وهى الشبه (قوله فيما) أى القديم الذى ، وقوله : في فيج محراثه بكسر الفاء جمع فيحا : الصحراء الواسعة فيجرد عن بعض معناه بأن يراد منه الواسعة والاضافة من اضافة الصفة والمقصود تشبيه العقائد بالصحراء الواسعة التى لاتسلك إلا بالسلاح الماضى فكذلك العقائد لاتسلك إلا بالأدلة القوية وهؤلاء القوم مشوا في الصحراء الواسعة : يعني الصفات القديمة بالآراء الضعيفة : يعني الشبه (قوله النافذ) بالذال المجعلة : أى الماضى الناطع (قوله في أن الافتقار الخ) في بمعنى من بيان للحجة وهذه مقدمة أولى ، وقوله : وأن كل الخ مقدمة ثانية ، وقوله : وجزؤه غيره مقدمة ثالثة ، وقوله : والمفتقر الخ يرجع للأولى لأن المفتقر للغير متوقف على ذلك الغير وبقيت مقدمة رابعة وهى تركيب الصفات بوجب تركيب الموصوف وهذه أشار إليها بقوله : وتوهم التركيب الخ (قوله وتوهم التركيب) أى في الذات وهذا معطوف على اعتقد (قوله واستعمل هذه المقدمات) أى المذكورة سابقا في الاستدلال الخ بأن قال كل شيء ماسوى الله مركب باعتبار صفاته وكل مركب مفتقر إلى جزئه وجزء المركب غيره والمفتقر للغير لا يكون إلا تمكنا فكل شيء سوى الله ممكن والشارح لم يأت بهذه المقدمات على هذا الترتيب لعدم قصد الاستدلال بها في هذا المقام والفخر اعتقد صحة هذه المقدمات كلها والأولى غير صحيحة : ألا ترى أن الجوهر الفرد غير منقسم وفي جهة مثلا ومع ذلك هو غير مركب والثانية مسلمة لكن لا من حيث أنه يفيد الوجود بعد العدم بل بمعنى أنه لاتحصل خارجا لإلابة والثالثة مسلمة والرابعة غير مسلمة لأن الافتقار بمعنى مطلق التوقف لا يقتضى امكان المتوقف لجواز أن يكون التوقف بمعنى التلازم والافتقار بهذا المعنى لا ينافى الوجوب والشارح فيها يأتى اقتصر على بطلان الأولى (قوله استشعر النقص الخ) جواب لما اعتقد الخ : أى استشعر أن المقدمة القائلة والمفتقر للغير لا يكون إلا تمكنا تجرى في صفات الله (قوله هذا مما نستخير الله فيه) تسييره بالاستخارة يقتضى أنه غير جازم بالقول بامكانها ولذا قال وجزم أخرى الخ (قوله بكلمة) أى كلام (قوله ممكنة الخ) فيه أنها لو كانت ممكنة لكان مقابلهما كالعجز والجهل كذلك (قوله وضاهها الخ) أى من جهة أنه قائل

ان العالم يمكن باعتبار ذاته واجب بوجود مقتضيه ونعوذ بالله من ذلة العالم . قلت وأشنع من هذا ونعوذ بالله تعالى ، تصرّحه بأن الذات قابلة لصفات فاعلة لها ومن شنيع مذهبه أيضا ردة الصفات إلى مجرد نسب وإضافات وتسميته لها في بعض المواضع مغايرة للذات مع ما علم من أن أئمة السنة ينعون اطلاق الغيرية في صفاته تعالى لما يؤذن به من صحة المفارقة كما ينعون أن يقال هي هو لما يؤذن به من معنى الاتحاد والذي قاده إلى أكثر هذه الآراء الفاسدة باجتماع قراره من التركيب الذي توهمته الفلاسفة لارما لثبوت الصفات ولأجل ذلك نفوها هذا مع أن الشيء لا يتكرر بتكثير صفاته كما لا يتكرر بتكثير اعتباراته . قال شرف الدين بن التلمساني : والتركيب في الذات لازم له أيضا فان ماهية كل صفة من الحياة والعلم والقدرة والارادة متميزة عن الأخرى في العقل فان منها ما لا يتعلق وهي الحياة ومنها ما يتعلق ولا يؤثر كالعالم ومنها ما يتعلق ويؤثر كالقدرة والارادة فاذا تمايزت واختلفت اقتضت وجوها مختلفة في المقتضى ولم تستشهرت الفلاسفة

بتأثير الذات في الصفات بطريق العلة كما تقول الفلاسفة بتأثير الذات في العالم بطريق العلة (قوله ان العالم) أي الافلاك والاجناس والانواع ، وأما الأشخاص فيقولون بحدوثها بالذات والزمان (قوله ونعوذ الخ) لأن العالم إذا زل تبعه الناس (قوله وأشنع الخ) إما كان هذا أشنع من الأول لأن الصفات على هذا حادثة بالذات والزمان وعلى الأول حادثة بالذات فقط ، ثم ان المشهور عن الفخر أنه يقول ان الصفات ممكنة لذاتها واجبة بوجود ذاته تعالى كما تقدم في كلام ابن التلمساني (قوله فاعلة لها) أي للصفات بالاختيار ، وحينئذ فتكون الصفات حادثة بالذات والزمان لأن أثر المختار لا يكون إلا حادثا بالذات والزمان ، وهذه الصفات عنده نسب وإضافات ولا يلزم من حدوثها حدوث من قامت به بخلاف الصفات الوجودية فانه يلزم من حدوثها حدوث الذات القائمة بها (قوله ومن شنيع الخ) هو شنيع جدا لكنه رجع عنه كما قال بعضهم (قوله نسب) أي لاثبوت لها في الخارج ، وإعما هي اعتبارات عقلية (قوله وإضافات) عطف تفسير (قوله وتسميته الخ) عطف على ردة (قوله إلى أكثر هذه الآراء) الأولى حذف لفظ أكثر لأن قراره المذكور قاده إلى كلها وآراؤه هي ما تقدم عنه (قوله مع أن الشيء الخ) فان الجوهر الفردي واحد لا تركيب فيه ومع ذلك يتصف بالامكان وبكونه في جهة وبكونه في حيز وبكونه لا يقبل القسمة وبكونه متحركا أو ساكنا وهذا سند للمقدمة الأولى القائلة الموصوف متركب باعتبار صفاته واستدل على فسادها دون غيرها من المقدمات لأنه مبني عليها ، ويلزم من فساد المبني عليه فساد المبني وان كان بعضه صحيحا في نفسه (قوله كما لا يتكرر الخ) أي باجتماع منا ومن الفخر فالشبه به متفق عليه (قوله اعتباراته) ككونه سميا بصريا متكلما (قوله لازم له) أي للفخر أيضا فلا ينفع القول بهذه الآراء الفاسدة فرارا من التركيب فقد وقع فيما قرأ منه (قوله كالعلم) أي والسمع والبصر (قوله كالقدرة الخ) الكاف استقصائية (قوله فاذا تمايزت) أي الصفات باعتبار لوازمها ، وقوله : واختلفت : أي باعتبار الذات (قوله اقتضت) أي تلك الصفات وجوها مختلفة في المقتضى : أي لها : أي الصفات وهو الذات فقد قام بها وجوه مختلفة حتى أنها أثرت في صفاتها المختلفة فالوجه الذي أثرت بسببه في الحياة غير الذي أثرت به في العلم وهكذا فيلزم

ذلك لم يسعهم إلا نفي الصفات ولبسوا على المسلمين باطلاقها مع نفي حقائقها وفسروها بأمور مباحنة لمهايتها كتفسيرهم كونه عالما بأنه ليس بجسم ولا جسماني وهم مساعدون على هذا التنزيه ومطالبون بانبات أنه عالم بمادات عليه الأفعال من الاحكام والاتقان . اللهم إنا نعوذ برضاك من غضبك ومن أن نفتنا عن ديننا وثبتنا على طريق معرفتك وملازمة الاستقامة على سنن شرع رسولك صلى الله عليه وسلم ظاهرا وباطنا حتى نلقاك على ذلك يا أرحم الراحمين .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تكثر القديم بها والاجاع أن القديم واحد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ، ومعنى الاجاع أن الموصوف بصفات الألوهية واحد .

(ش) هذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارئ تعالى معاني موجودة لكان معه تعالى في الأزل قدماء

التركيب في الذات باعتبار هذه الوجوه وهو لا يقول بتركبها ومتى كانت الذات مركبة كانت ممكنة عنده لأنه جعل علة الامكان التركيب مع أنه لا يقول بإمكان الذات ، وإنما اقتضت تلك الصفات وجوها مختلفة في المقتضى لأن الواحد من كل وجه لا يصدر عنه بطريق العلة عند من قال بها إلا شيء واحد ولا يصدر عنه أكثر من ذلك إلا بوجوه مختلفة (قوله ذلك) أي ان التركيب باعتبار الصفات يستلزم الامكان (قوله ولبسوا الخ) أي بعضهم والبعض الآخر صرح بالتعطيل : أي نفي الصفات (قوله باطلاقها) أي الصفات (قوله ولا جسماني) أي قائم بالجسم بأن يكون عرضا ولما قام العرض بالجسم نسب إليه بزيادة الألف والنون (قوله بمادات) متعلق بيطالبون والباء سببية (قوله الأفعال) أي المفعولات (قوله من الاحكام) بكسر الهمزة ، وقوله : والاتقان تفسير : أي وذلك يستلزم العلم (قوله برضاك) أي الحاصل بالشيء على العقائد القويمة (قوله على طريق معرفتك) الاضافة للبيان ، ويصح أن يراد بالطريق الأدلة : أي ثبتنا على الأدلة الموصلة لمعرفةك بحيث لا تلحقنا شبهة (قوله وثبتنا الخ) جملة انشائية معطوفة على نعوذ الخ وهي جملة انشائية أيضا لكن في المعنى (قوله قالوا الخ) دليل ثان للمعتزلة (قوله وجدت) أي المعاني (قوله للزم الخ) أي لكن التالي باطل (قوله والاجاع الخ) تعليل للاستثنائية المحذوفة (قوله قلنا الخ) مناقشة في الشرطية والقديم فيها بمعنى الذات العلية وتكثره بمعنى تركبه بسبب وجود الصفات (قوله عديدة) تأكيد لصفات (قوله وهو واحد) جملة حالية من الفرد وهو تصريح بما علم التزاما من قوله الفرد (قوله ومعنى الخ) مناقشة في الاستثنائية على تقدير أن يريدوا بتكثر القديم تعدده ووجود معناه وهو القدم في أكثر من حقيقة واحدة (قوله الملحدة) من الاتحاد وهو الزيغ ، والمراد بهم هنا المعتزلة بقرينة السياق (قوله لو كانت الخ) الأولى لو كان له صفات معان الخ لأن الخلاف إنما هو في اثباتها (قوله لكان معه الخ) أي لكن التالي باطل ثم ان قوله لكان الخ إنما يناسب المناقشة في الاستثنائية دون ما ذكره المصنف من المناقشة في الشرطية فالأولى أن يقول للزم تكثر القديم لأن تكثره محتمل أن يكون بمعنى التركيب وكثرة الأجزاء ، ويحتمل أن يكون بمعنى وجود معناه وهو القدم في متعدد ، وقوله : لكان الخ لا يحتمل غير المعنى الثاني

وهو معنى قولى للزم تكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لأن صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث وأما بطلان التالى فلاجتماع على أن القديم واحد . والجواب منع الملازمة إن أردتم بتكثر القديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات ، فإن كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها إنه كثير لافاة ولا عرفا ولا عقلا ألا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة ، وإن اتصف بصفات عديدة وإن أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على أن القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الأزلى الموصوف بصفات الألوهية جل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القدم لا تثبت إلا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفاً أو صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه فأزيلوا الاشتراك من اللفظ الذى لبستم به وقلوا الأمة مجمعة على أنه لاصفات له فلا تجدون حينئذ الى صحتة سيلا وكيف يصح أن يتعمد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافه . واعلم أن هذه الشبهة هى التى غرت الفلاسفة حتى أنكروا جميع الصفات وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال - والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل - .

(ص) قالوا لو وجدت للزم تعدد الآلهة لمشاركتها له فى أخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب

وهذا لا يناسبه الطرف الأول من طرفى الجواب الذى هو قوله منع الملازمة إن أردتم الخ (قوله وهو معنى الخ) فيه أنه بعض معناه (قوله وكثرة أجزائه) فيه أن التركيب يتحقق بجزئين (قوله فإن كثرة الخ) سند لمنع الملازمة (قوله فيه) أى الموصوف (قوله بسببها) أى الصفات (قوله بصفات عديدة) أى من التحيز والحركة أو السكون وكونه فى جهة وعدم قبوله الانقسام (قوله وجود معناه) أى القدم المفهوم من القديم وهو عدم الأولية للوجود (قوله ولزمتكم المصادرة) هى أخذ الدعوى جزءا من الدليل ودعواهم هى أن تعدد القديم باطل ، ودليلهم لو وجدت الصفات للزم تكثر القدماء لكن تكثر القدماء باطل ولا يخفى أن الاستثنائية هى عين الدعوى (قوله عن المطلوب) أى مطلوبكم وهو تكثر القدماء (قوله والاجماع الخ) لما منع الاستثنائية وكان سندها الاجماع شرع فى تأويله بقوله والاجماع الخ (قوله لفظ الواحد) الأولى لفظ أن القديم واحد إذ هو المشترك لالفظ الواحد (قوله فأزيلوا الخ) أى فأزيلوا اللفظ المشترك من دليلكم (قوله وقلوا الخ) الأولى وأتوا بدله بلفظ صريح فى اثبات مدعاكم ، وقوله : لكن التالى باطل للاجتماع على أن حقيقة القديم لا تثبت إلا لشيء واحد فلا تجدون الخ (قوله وكيف الخ) تعليل لقوله فلا تجدون الخ (قوله البراهين القطعية) أى التى تقدمت عند اثبات صفات المعانى (قوله أن هذه الشبهة) هى أنه لو وجدت الصفات للزم تكثر القديم بها (قوله حتى قال ما قال) أى من امكان الصفات (قوله لو وجدت) أى المعانى (قوله للزم الخ) أى لكن تعدد الاله باطل فبطل المقدم وهو وجودها وثبت نقيضه وهو مطلوبهم (قوله تعدد الآلهة) الأولى الاله لأن الآلهة معلوم تعددها (قوله لمشاركتها) أى الصفات (قوله له) أى الاله وهو الذات العليا (قوله وذلك) أى الاشتراك فى الأخص ، وقوله : فى الأعم كالكون عالما وقادرا وإذا كانت المعانى مشاركة

الاشتراك في الأعم : قلنا ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صفة نفسية فضلا عن أن يكون أخص .

(ش) هذه شبهة أخرى لهم وتقريرها أنهم قالوا لو كان له تعالى صفة موجودة لازم تعدد الآلهة والتالي معلوم الاستحالة فالمقدم مثله ، و بيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لا تكون إلا قديمة لاستحالة انصافه جل وعلا بالحوادث ، وأخص وصف البارئ جل وعلا القدم لانفراده تعالى به والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ، فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة للبارئ تعالى في سائر صفاته فتكون عالة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة إلها فقد لزم من وجود الصفة تعدد الاله ، وأيضا اذا كفرت النصارى باثباتهم الأقانيم الثلاثة وهي الذات والحياة والعلم فأنتم الذين أنتمت ذلك وزيادة أولى بالكفر . والجواب منع الملازمة فإن القدم لا يكون أخص وكيف وهو سلب لأنه عبارة عن نفي سبق العدم ونفي هذه الاضافة سلب لاحتمال والبارئ جل وعلا موجود وأخص وصف الموجود لا يكون عدما لأن الأخص مقوم للشيء والشيء لا يتقوم بنقيضه الذي هو العدم ، وبالجمله فالأخص لا يكون الاوصاف ثابتا ذاتيا ، وليس أيضا كل ذاتي أخص فإن الحيوانية ذاتية للانسان وليست أخص وصف بل الأخص هو الذاتي الذي به تقومت الماهية وامتازت عن غيرها كالفنفس الناطقة للانسان مثلا فإذا كان الوصف سلبيا فينه وبين الأخص مراحل

الاله في أخص أوصافه كانت آلهة والأخص ما انفرد به الموصوف وتميزه عن غيره والأعم بخلاف ذلك (قوله قلنا الخ) ابطال للشرطية بإبطال سندها (قوله ممنوع أن القدم صفة ثبوتية) أى لما سبق أنه صفة سلبية على التحقيق : أى وأخص الأوصاف هو الصفة الثبوتية المقومة للماهية المميزه لها عن غيرها والقدم ليس كذلك فمشاركة الصفات لاله في القدم لا تقتضى أنها مشاركة له في أخص أوصافه اللازم له مشاركتها له في أهمها اللازم له كونها آلهة (قوله نفسية) أى ذاتية مقومة للذات وجزء منها (قوله لهم) أى المعتزلة النافين المعاني (قوله لانفراده الخ) فيه أن انفراده بالقدم لا ينتج أنه أخص أوصافه لأن الشيء الوجودى قد ينفرد بوصف سلبى وهو لا يكون أخص لكونه ليس نفسيا (قوله تلك الصفة) أى الوجودية كالعلم والقدرة (قوله وأيضا الخ) استدلال آخر من المعتزلة والزام لأهل السنة (قوله كفرت) بضم الكاف وكسر الفاء المشددة أى حكمتم بتكفيرهم ووافقتمونا على ذلك (قوله وهى الذات) أراد بها الوجود (قوله ذلك) أى هذه الثلاثة (قوله أولى) خبرتان عن أتم (قوله منع الملازمة) أى لعدم تسليم دليلها (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما (قوله نفي) أى انتفاء (قوله ونفي هذه الاضافة) أى وانتفاء الاضافة وهى سببية العدم (قوله بنقيضه) أى بوصف مساو لنقيضه ، هذا هو المراد لأن العدم مساو لنقيض الوجود لأنه نقيضه (قوله ثابتا) أخرج السلبى (قوله ذاتيا) كالناطقية للانسان أخرج غير الذاتي كالقدرة (قوله وامتازت الخ) خرج به الذاتي الأعم كالحيوانية إذ لا يقع به امتياز (قوله كالفنفس الناطقة) أراد بها القوة المدركة كالنفكر بالقوة ولم يرد بها الروح (قوله فينه) أى الوصف السلبى (قوله مراحل) أى ثلاثة لأن الأخص قد اتصف

وإلى هذا أشرت بقولي في العقيدة ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون أخص :
 أي لم يثبت للقدم أول مراتب الأخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعلاها وهو الأخصية
 وفضلا مصدر فعل محذوف : أي فضل فضلا بمعنى بقي وضميره يعود على المنع أو على النفي الذي فهم
 مما قبله لأنه إنما يقع متوسطا بين نفي واثبات لفظا نحو فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن إعطائه
 أو بمعنى نحو تقاصرت المهم عن أدنى العدد فضلا عن أن تترقا : أي لم تبلغه فضلا عن الترقى
 ونحوه امط العقيدة إذ معناه لم يتصف القدم بالثبوت فضلا عن الأخصية والقصد فيه استبعاد
 الأدنى : أعني ما دخله النفي بمعنى عده بعيدا عن الوقوع كالنظر إلى الفقير وبلوغ المهم في المثالين
 واستحالة ما فوقه : أعني ما دخلته عن بمعنى عده بمنزلة الحال الذي لا يمكن وقوعه كالأعطاء
 والترقى فيهما ، وهو من قولهم أنفقت السراهم ، والذي فضل منها كذا : أي بقي ، فالمعنى في المثالين
 انتفى العطاء بالكلية ، والذي بقي منه عدم النظر ، وانتفى الترقى وبقي منه التقاصر ، والمعنى في تركيب
 العقيدة انتفى في القدم الأخصية وبقي منه عدم الثبوت ، والأحسن أنه لا يحل لهذه الجلة ،

بالثبوت وبالذاتية وبالتمييز به والسلب لم يثبت له هذه الثلاثة (قوله وهو الأخصية) الأولى وهو
 التمييز (قوله وضميره) أي الفعل وهو فضل بمعنى بقي (قوله يعود) أي في عبارة المصنف (قوله
 على المنع) أي المفهوم من ممنوع (قوله أو على النفي) أي في عبارة غير المصنف (قوله مما قبله) أي
 فضلا (قوله لأنه) أي فضلا (قوله لفظا) أي صريحا ذلك النفي (قوله نحو فلان الخ) أي فضل
 عدم النظر فضلا عن إعطائه : أي إن الإعطاء لم ينتف بالمرّة بل بقي منه بقية وهي عدم النظر له
 وجعل عدم النظر من جهة الإعطاء على طريق التهكم (قوله أو معنى) عطى على لفظا (قوله
 أي لم تبلغه) أي لم تبلغ المهم أدنى العدد (قوله ونحوه) أي المثال المذكور في كون النفي فيه
 معنى لا لفظا (قوله والقصد فيه) أي منه أي من التركيب الذي وقع فيه لفظ فضلا (قوله عده
 بعيدا) أي وليس المراد بالاستبعاد طلب البعد ، ثم إن عده بعيدا إنما هو من سياق الكلام ، وإلا
 فالعبارة إنما تفيد انتفاء الأدنى فقط ، وعدم حصوله ثم إن استبعاد الأدنى يجمع إمكانه (قوله
 واستحالة ما فوقه) أي ما فوق الأدنى وهو الأعلى (قوله بمعنى عده الخ) أي وليس المراد أنه من
 أفراد الحال (قوله وهو) أي فضلا (قوله في المثالين) أي فلان لا ينظر الخ وتقاصرت المهم الخ
 (قوله بالكلية) الأولى حذفه لأنه يناقض قوله والذي الخ (قوله منه) أي العطاء بمعنى الإعطاء
 (قوله عدم النظر) جملة من الإعطاء على طريق التهكم (قوله وبقي منه) أي الترقى (قوله
 التقاصر) أي عدم بلوغ الأدنى وجعل التقاصر من جهة الترقى على جهة التهكم (قوله وبقي منه)
 أي المتني وهو الأخصية (قوله والأحسن أنه لا يحل لهذه الجلة) أي جلة فضل فضلا فتجمل
 مستأنفة ووجه الأخصية أن الاستئناف أوكد وأفيد لرجوعه إلى إقامة برهان على المدعى ، فإذا قلت
 فلان لا يعطى الفقير درهما فضلا عن دينار فكأنك قلت : فلان لا يعطى دينارا لأنه لا يعطى
 درهم الأقل فلان لا يعطى الدينار أولى ، وإذا قلت : فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن إعطائه ،
 فكأنك قلت : فلان لا يعطى الفقير لأنه لا ينظر إليه مع خفته فلان لا يقع منه إعطاء أولى ،

وان جعلها بعضهم حالا ، ومن الخطأ في حل هذا التركيب ما يقال إن فضلا بمعنى تجاوزا وإن
المستبعد في المثالين هو عدم النظر وقصور الهمم . قاله التفاتاني في حاشيته على الكشاف ،
وأما قولهم كفرت النصارى بآبائهم الذات والعلم والحياة خطأ إذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات
ذلك ، بل بآبائهم آلهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ، وقد قدما
شرح مقالاتهم التي لا يرضى بها يميز من الصبيان فضلا عن فوقه ، وفي معنى شبهة المعزلة السابقة
وهي الزام الاشتراك في الأعم لأجل الاشتراك في الأخص الذي هو التقدم احتجاجهم بأنه لو كان
لله تعالى علم لكان علمه يتعلق بعين ما يتعلق به علمنا وأخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين
والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم فيجب إذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا ، فيلزم إما
قدمهما وإما حدوثهما وكلاهما محال . والجواب أن هذا مشترك الإلزام لأنه يلزمهم مثله فيما أثبتوه
لله تعالى من العالمية فإن عالميته تعالى إذا تعلقت بالمعلوم المعين وتعلقت عالميته به لزمهم عين ما ألزمونا
وهذا جواب جدلي ، والجواب الحق

فالدعوى تؤخذ من حاصل المعنى ، وفيه تقديم الدليل على المدلول (قوله وإن المستبعد
الح) الواو للحال والخطأ إنما جاء من هذه الحال لا من تفسير فضلا بالتجاوز (قوله في المثالين)
أي فلان لا ينظر الح ، وتقاصرت الهمم الح ، ومعنى المثال الأول على هذا القول فلان لم
يقع منه اعطاء للفقر فتجاوز : أي انتقل من عدم الاعطاء إلى عدم النظر ، ومعنى المثال
الثاني لم يقع من الهمم الترقى فتجاوزت : أي انتقلت من عدم الترقى إلى قصورها لا أدنى العدد
(قوله هو الح) أي فيكون نظره للفقر وبلوغ الهممة لا أدنى قريبا مع أنه ليس كذلك (قوله
وقصور الهمم) أي وعدم بلوغ الهمم أدنى العدد (قوله قاله) الضمير راجع لقوله ، ومن الخطأ
الح (قوله الذات) أراد بها الوجود (قوله بل بآبائهم آلهة ثلاثة) تقدم أن الآلهة عندهم واحد
مركب من أجزاء ثلاثة : الوجود والعلم والحياة فقوله آلهة ثلاثة لا يناسب ما تقدم الأعلى جعل جزء الآلهة
إلها (قوله وفي معنى الح) لما ذكرنا لهمم من الاحتجاج على نفي المعاني جملة وكان لهم احتجاج
بالنسبة إلى بعضها وهو العلم قال : وفي معنى الح ، وإنما كان هذا الاحتجاج في معنى ما سبق
نظرا إلى كون الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم (قوله احتجاجهم) مبتدأ مؤخر
خبره قوله وفي معنى الح (قوله بالمعلوم المعين) أي الشخص مبنى على أن كل معلوم له علم ، وقيل
علمنا واحد كعلم الله يتعلق بالمعلومات المتعددة (قوله في الأخص) هو يتعلق بالمعلوم المعين
(قوله في الأعم) هو كونه صفة (قوله فيلزم) أي حيث تماثلا وكانت حقيقتهم واحدة (قوله
وكلاهما محال) أي وما أدى إلى المحال محال فيكون وجود علمه تعالى محالا (قوله مشترك الإلزام)
أي لازم لنا ولهم (قوله لزمهم عين ما ألزمونا) أي من حدوثهما أو قدمهما ، وهذا اللزوم صرت
على المماثلة في الحقيقة المترتبة على الاشتراك في الأخص والأعم (قوله جدي) أي المقصود
به الإلزام لإثبات المدعى (قوله والجواب الحق) أي التثبت للمدعى . وحاصله أن الأعم تارة يكون
ذاتيا ، وتارة يكون غير ذاتي ، والاشتراك في الأخص إنما يوجب الاشتراك في الأعم الذاتي

إن الاشتراك في الأخص إنما يستلزم الاشتراك في الأعم الناقى ، والحدوث والقدم ليسا بذاتين لعدم توقف فهم المساهية عليهما ، فإنا نتعلل العلم مع الدهول عن كونه قديما أو حادثا . ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على أنه قديم أو حادث .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف الناس في أخص وصف الباري جل وعلا ، فقال قوم من المعتزلة : إنه القدم وقد سبق رده ، ومنهم من زعم أنه حال توجب له تعالى كونه حيا عالما قادرا صريحا ، ولا إفصاح في هذه المقالة عن هذه الصفة ، وقيل عن الشيخ أن خاصية الاله القدرة على الاختراع واختاره الفخر في بعض كتبه ، واحتج له بأن موسى صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه أجاب فرعون لما سأله عن حقيقة رب العالمين قال له - رب السموات والأرض وما بينهما - فلو لا أن ذلك خاصية الاله لما كان الجواب لا نقا . قال ابن التماساني : ولا حاجة له في ذلك ، فإن ما كما يسأل بها ، ويراد بالسؤال فهم الحقيقة كذلك قد تطلق لطلب تمييز الحقيقة ، وما ذكره موسى عليه السلام يصلح لتمييزه تعالى عن سائر الممكنات . وأما قول الشيخ أن تلك خاصية الاله : لعلة أراد أن هذا الوصف لا يثبت لغير الله تعالى ردا على المعتزلة ، إذ تزعم أن العبد يشارك الله تعالى في ذلك باعتبار أنه يوجد أفعاله عندهم ولم يرد أنه أخص وصف ذاته ، فإن القدرة على الاختراع

والحدوث والقدم ليسا ذاتين ، وحينئذ فلا يلزم من اشتراك علمه تعالى مع علمنا في أخص أوصافه اشتراكهما في الحدوث أو القدم ، وفي هذا الجواب نظر لأنه لم يطابق ما تقرّر من الشبهة لأنهم جروا في تقريرها على تفريع القدم والحدوث على مماثلة علمه لعلمنا ولو جعلوا مجرد الاشتراك في الأخص المذكور يوجب اما قدمهما واما حدوثها لكان هذا الجواب نافعا فالأولى الجواب بأننا لانسلّم أن أخص أوصاف العلم تعلقه بمعلوم معين (قوله وقد سبق رده) أى بأن الوصف الأخص لا بد أن يكون وصفا ثبويا ذاتيا والقدم وصف سلبى (قوله ومنهم) أى من المعتزلة أو من الناس (قوله حال) أى وصف ثابت في نفسه لاموجود ولا معدوم (قوله عن هذه الصفة) أى عن هذه الحال وقد فسرنا بعضهم بالألوهية (قوله عن الشيخ) أى الأشعري (قوله واحتج) أى الفخر (قوله له) أى لكلام الشيخ (قوله لما سأله) أى بقوله ما رب العالمين (قوله رب السموات والأرض) أى الخالق لهما بقدرته (قوله فإن ما) أى لفظ ما (قوله ذلك) أى كونه رب السموات والأرض اللازم له القسرة (قوله ويسأل بها الخ) نحو ما الانسان فيجيب بحيران ناطق (قوله لطلب تمييز الحقيقة) بأن يقال ما الانسان في ذاته أو عرضه ، فيجيب بناطق أو ضاحك (قوله وما ذكره موسى يصلح الخ) فبكون فرعون سائلا عن المميز للحقيقة بدليل الجواب إذ لو كان سائلا عن الحقيقة كان جواب موسى غير مطابق له ، وحيث كان جواب موسى بالمميز عن سائر الممكنات فلا دلالة فيه على أن القدرة أخص أوصافه تعالى هذا ، وقال بعضهم ان فرعون إنما سأل عن الحقيقة وموسى أجابه بالمميز اشعارا بأنه لا ينبغي له أن يسأل عن الحقيقة إذ هي لا تدرك ، وإنما ينبغي السؤال عن المميز (قوله ان تلك) أى القدرة (قوله له الخ)

عنده من صفات المعاني التي يستدعي الاتصاف بها تقرر الذات بدونها في العقل فلا تكون أخص وصف الذات وإلا لدار ذلك والله أعلم . قلت ، وإذا تبين لك أن أخص وصف الباري جل وعلا مجهول عرفت أن ذاته غير معروفة للبشر ، وهو الأصح من القولين وإليه ذهب القاضي وإمام الحرمين وحجة الاسلام والامام المخر في أكثر كتبه ، واختار في كتاب الاشارات وهو من أول مصنفاته أنها معلومة وعلى المنع فهل هو مطلقا ولو في الآخرة أو إنما هو في الحال ، ويجوز أن يصير معلومة بعد ، نقل سيف الدين عن الامام الغزالي المنع مطلقا ، ونقل فيه الوقف عن القاضي وضرار ، واحتج من قال بأن حقيقة الذات السكرية معلومة بما تقدم من جواب موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون حين سأله عن الحقيقة وقد سبق رده ، واحتجوا أيضا بأننا نحكم على الذات العلية بأحكام ، والحكم على الشيء فرع معرفته ، وهو محدود بأن الحكم على الشيء فرع الشعور به بوجه ما ولو بوجه خارجي إجمالي لافرع معرفة ذاته التي هي محل النزاع ، واحتج القائلون بأنها غير معلومة بالمقول والمقول . أما المنقول : فقوله تعالى - ولا يحيطون به علما - وقوله - لا تدركه الأبصار - على وجهه ، وقد قيل إنما سمي الله إلها من وله العقول ونحوها في كنه

فهو مؤول ولا يحمل على ظاهره (قوله عنده) أي الشيخ (قوله وإلا لدار ذلك) لأن القدرة عند الشيخ من صفات المعاني ، وهي متوقفة على الذات من حيث تعقلها لأن تعقلها فرع تعقل الذات فلو كانت أخص وصف الذات بأن كانت صفة نفسية تقوم بها الذات لزم أن لا تعقل الذات بدونها فيلزم الدور (قوله وإذا تبين لك) أي من الأقوال في أخص وصفه تعالى وتقدم ما فيها من الخدش في بعضها وصرف بعضها عن ظاهره هذا ، والحق أنه لا يثبت للأخص الذاتي في حقه تعالى إذ لو ثبت الأخص لثبت الأعم فيجب التركيب وهو محال ، وما اقتضاه كلام الشارح وغيره من أن له تعالى وصفا أخص ثابتا في نفس الأمر مجهولا فهو خلاف الحق (قوله غير معروفة) أي بالفعل بالكنه (قوله للبشر) أي وغيرهم من الخلق (قوله وحجة الاسلام) أي الغزالي (قوله واختار) أي الفخر (قوله معلومة) أي بالفعل بالكنه لبعض البشر (قوله وعلى المنع) أي وعلى القول بمنع معرفة ذاته بالكنه هل المنع مطلقا ، وقوله : ولو في الآخرة بيان للاطلاق (قوله أو إنما هو) أي المنع (قوله في الحال) أي الدنيا (قوله بعد) أي في الآخرة (قوله ونقل) أي سيف الدين (قوله فيه) أي العلم بكنه الذات (قوله الوقف) أي الامساك عن القول بأنه يعلم في الآخرة بالكنه ، وعن القول بعدمه (قوله وضرار) من أكبر المعتزلة (قوله معلومة) أي بالكنه لبعض البشر (قوله بما تقدم من جواب الخ) وذلك أنه أجابه بالضرورة على الاختراع فهي أخص وصف له تعالى وأعم أوصافه الوجود . ولولا أنها أخص الأوصاف ماصح الجواب بها عن السؤال عن الحقيقة (قوله وقد سبق رده) بأن فرعون إنما سأل عن المميز الخ (قوله بأحكام) جع حكم بمعنى محكوم به نحو الله قادر (قوله خارجي) أي خارج عن الحقيقة (قوله بالمتقول) أي من الشرع أو اللغة كقوله بعد ، وقد قيل إنما سمي الخ (قوله ولا يحيطون به) أي بحقيقته (قوله لا تدركه) أي على وجه الاطاعة به (قوله على وجهه) وقيل لا تدركه الأبصار في جميع الأزمنة ، وقيل في الدنيا (قوله من وله العقول) أي لأخذه من

جلاله تعالى . وبالجملة فحجز العقول عن الاحاطة بعظيم كبريائه جل وعلا وباهر جلاله وعلى جلاله ، بل يحجزها عن عجائب صنعه في مخلوقاته يكاد أن يكون معلوما من الدين ضرورة . وأما العقول : فقال الامام نضر الدين : الدليل عليه أن المعلوم عند البشر أمور أربعة : اما الوجود ، واما كيفيات الوجود : وهي الأزلية والأبدية والوجوب ، واما السلب : وهي أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، واما الاضافة : وهي العالمية والقادرية والذات المخصوصة الموصوفة بهذه المفهومات مغايرة لها لاحالة ، وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة إلا أنها ذات لا ندري ماهي إلا أنها موصوفة بهذه الصفات ، وهذا يدل على أن ذاته المخصوصة غير معلومة . وقال أيضا كلما عرفناه من صفات الله ، فإن مفهومه غير مانع من وقوع الشراكة : يعني لأننا بعد معرفة تلك الأوصاف نحتاج إلى إقامة الدليل على وحدانيته تعالى ومعرفة حقيقته تعالى مانعة من وقوع الشراكة : يعني لأن ذاته جزئي حقيقي ، فالمعلوم لنا منه غير حقيقته . قال وهذا قياس جلي من الشكل الثاني . قلت : ووجه نظمه أن يقال لا شيء مما عرفناه في حقه تعالى بمانع من وقوع الشراكة ، وحقيقته تعالى مانعة من وقوع الشراكة ينتج لا شيء مما عرفناه بحقيقته تعالى وهو المطلوب ،

ذلك ، وقوله : وتخيرها عطف تفسير : أي ومعلوم أن تخير العقول في كنه جلاله لعدم العلم كنه ذاته وكذا يقال في قوله فحجز الخ (قوله بعظيم كبريائه) من اضافة الصفة للموصوف وكذا يقال فيما بعد (قوله يكاد الخ) خـر يحجز (قوله الدليل عليه) أي على القول بأن ذات الله غير معلومة بالكنه بالفعل (قوله أن المعلوم) أي في جانبه تعالى (قوله عند البشر) فيه أنه ليس كل واحد من البشر عنده علم بهذه الأمور الأربعة (قوله إما الخ) لاحاجة في العدد لأداة الانفصال وان كان قصده الحصر فلا نسلم أن المعلوم عند البشر في جانبه تعالى هذه الأمور الأربعة فقط (قوله واما كيفيات الوجود) التعبير بذلك يقتضي أن الأزلية الخ من الصفات الوجودية والحق خلافه (قوله وهي العالمية والقادرية) أي وبقية الممنوية فالعالمية عنده نسبة بين العالم والمعلوم والقادرية نسبة بين القادر والمقدور ، وهكذا كما هو ظاهر جعلها من الاضافات ، وسيأتي للشارح مناقشة في هذا (قوله والذات المخصوصة) أي المميزة في نفسها وفي الواقع وهي الذات العلية (قوله مغايرة لها) أي للامور الأربعة المعلومة عند البشر (قوله عندما) أي معشر البشر (قوله من تلك الذات) أي من شأن وحال تلك الذات (قوله إلا الخ) استثناء منقطع (قوله وهذا) أي كون الذات مغايرة للامور الأربعة المعلومة للبشر ، وان الذات لا يدري ماهي (قوله وقال) أي الفخر (قوله من صفات) كعالم وقادر (قوله فإن مفهومه) أي حقيقته (قوله غير مانع من وقوع الشراكة) أي فيه لأنه كلي والكلية غير مانع من وقوع الشراكة فيه (قوله على وحدانيته) أي توحيده تعالى بها (قوله ومعرفة حقيقته) الأولى حذف لفظ معرفة (قوله منه) أي الله (قوله قال) أي الفخر (قوله وهذا) أي ما ذكر من المقدمتين : أعني قوله كل ما عرفناه الخ ، وقوله : ومعرفة حقيقته الخ (قوله من الشكل الثاني) لكن لما كان يشترط في الشكل الثاني اختلاف المقدمتين بالكيف ، وكان ذلك واردا على الفخر دفع هذا بقوله قلت : ووجه نظمه : أي المطابق للقواعد (قوله مما عرفناه) أي من الصفات (قوله وهو المطلوب) فيه

واعترض عليه بأنه لازع بأنه تعالى يميز في وجوده بهذه الأوصاف عن سائر الموجودات ، وإنما النزاع في أن هذا التمييز تمييز بالحقيقة أو بأمور لازمة للحقيقة مع أن الحقيقة غير معلومة لنا من حيث هي وإن كانت معلومة في الجملة . فإن قال : إن لفظ الاله غير مانع من الشركة من حيث الوضع ، وإن قام القاطع على امتناع الشركة فيه عقلا فهو كافي . قلنا هذا راجع إلى اصطلاح في التسمية وتلقيب ، وإلا فالعلم بالتمييز في الوجود يستدعي امتناع الشركة العقلية وقد سلم ذلك ، وعليه في الدليل الأول أيضا مناقشات لفظية ومعنوية أشار إليها شرف الدين رحمه الله تعالى فيها إطلاق الكيفيات على بعض صفات الله تعالى ، وهو لفظ موهوم للتجديد والتعبير ولم يرد به شرع فلا يجوز إطلاقه في حقه تعالى ولا يسأل به عنه ، وإنما حله على إطلاقه أن الحكماء وسعوا الكيفية على وجه لا يوهم نقصا ، فقالوا هي صفة لا تستدعي نسبة

أن المطلوب هو ذات الله غير معلومة لنا . نعم هذه النتيجة مستلزمة للمطلوب ، فالكلام على حذف مضاف : أي وهو مستلزم المطلوب (قوله واعترض عليه) أي الفخر في قوله : كل ما عرفناه الخ (قوله يميز الخ) وحينئذ فلا تكون هذه الأوصاف كلية (قوله في أن هذا التمييز) أي الحاصل بهذه الأوصاف التي عرفناها (قوله تمييز بالحقيقة) أي بحيث صارت حقيقة الذات معلومة لنا (قوله من حيث هي) أي من حيث نفسها ، وإن كانت معلومة لنا بالنظر للتمييز (قوله في الجملة) أي بالنظر للتمييز الحاصل بالأمور اللازمة لها (قوله فإن قال) أي الفخر جوابا عن هذا الاعتراض (قوله إن لفظ الاله) أي ومثله عالم وقادر وهكذا (قوله من حيث الوضع) لأنه موضوع لأمر كافي : أي لامن حيث الاستعمال لأنه يستعمل في جزئي (قوله وإن قام الخ) لأن المتصف به في الواقع واحد وألوا للحال (قوله قلنا) أي للفخر (قوله هذا) أي جوابك (قوله إلى اصطلاح الخ) أي إلى ما اصطلاح عليه الواضع في حال وضعه وتسميته لا إلى حال الاستعمال الذي الكلام فيه إذ لا تصح الكلية بالنظر له (قوله وتلقيب) عطف تفسير ، فالأولى والتلقيب (قوله فالعلم) أي علمنا (قوله بالتمييز) أي تمييز الذات العلية في الاستعمال بهذه الصفات (قوله يستدعي الخ) أي يستلزم عدم وقوع الشركة في تلك الأوصاف ، وحينئذ فتكون جزئية لا كلية (قوله سلم) أي الفخر (قوله ذلك) أي أن العلم بتمييز الاله بوصف من أوصاف الألوهية يستلزم عدم وقوع الشركة في ذلك الوصف (قوله وعليه) أي الفخر خبر مقدم لقوله مناقشات (قوله في الدليل الأول أيضا) الدليل الأول هو قوله إن المعلوم للبشر أمور أربعة الخ ، والدليل الثاني هو قوله سابقا ، وقال أيضا : كلما عرفناه الخ (قوله لفظية ومعنوية) وقدم الكلام على اللفظية لقلته (قوله على بعض صفات الله) هي الأزلية والأبدية والوجوب وجعلها صفات لله مع أنها صفات للوجود لأن صفة الصفة صفة للموصوف بتلك الصفة (قوله لم يرد به) أي بإطلاقه (قوله في حقه) أراد به هنا الصفات دون الذات (قوله ولا يسأل به) أي بلفظ الكيف المأخوذ من الكيفية فلا يقال كيف الله ولا كيف صفاته لأنه إنما يسأل بكيف عن الأحوال المتجددة المتغيرة (قوله لا تستدعي نسبة) أي بعدم توقف تعقلها على الغير كالعلم وغيره من الصفات الوجودية فإن كلا منها صفة لا تستدعي وخرج بهذا نحو الأبوة

ولا قسمة لذاتها . وهذا القسم من الصفات كذلك إلا أن الفلاسفة زعموا أن الكيفيات من أقسام المعاني الموجودة ، وسماء الامام بالكيفية من الأزلية والأبدية ، والوجوب يرجع الى تقدسات في الذات وسلب عند المحققين ، فعنى الأزلية : هو القدم وهو سلب العدم السابق ، ومعنى الأبدية : هو البقاء وهو سلب العدم اللاحق ، ومعنى الوجوب : أنه لا يقبل الانتفاء بحال ، ومن احتج على أنه ثبت بأنه يؤكد به الوجود ، ونأكد الشيء بحقيقته والشيء لا يتحقق بنقيضه ، بجوابه أنه يتحقق بسلب نقيضه ، كقولنا : هذا حق لاشك فيه كذا نقول وجود واجب : أى لا يفتنى بحال ، ومنها تسمية الصفات بالاضافات ، وهى عند الأشعرية إما حقائق ذات اضافات أو أحكام لمعان ثابتة ذات اضافات ، وقد ردها إلى الاضافات أبو الحسن البصرى من المعتزلة ، وهو كثيرا ما يهتج منهج الفلاسفة ، فإن أراد الامام ذلك ، فالكلام معه لا يرجع الى مجرد مناقشة لفظية ، بل هو فى مؤاخذة معنوية ، وقد صرح بذلك فى المعالم ، فيقال له معقول العلم مثلا فى الشاهد لا يرجع إلى نسبة ، بل هو حقيقة ذات نسبة . وحقيقة العلم لا تختلف بالقدم والحدوث وكثرة المتعلقة وقتها ، فكيف يثبت على وجه يخالف حقيقته فى الشاهد ، والشاهد سلم يرتقى به إلى اثبات الحقائق

(قوله ولا قسمة) خرج المقدار كالطول والعرض والعمق ، وقوله : لذاتها مدخل للبياض ونحوه من الألوان فإن انقسامها لذاتها بل بواسطة انقسام محلها (قوله وهذا القسم من الصفات) أعنى الأزلية والأبدية والوجوب (قوله كذلك) أى صفات لا تستدعى نسبة ولا قسمة لذاتها (قوله تقدسات) أى تنزيهات فى الذات (قوله وسلب) أى لما لا يليق بالذات عطفت تفسير (قوله فعنى الأزلية) أى عند المحققين (قوله سلب الخ) الأولى عدم افتتاح الوجود أو عدم الأولية لأن ما ذكره يقتضى أن القدم ثبوتى لأن سلب العدم ثبوت (قوله السابق) أى على الوجود (قوله وهو سلب العدم اللاحق) الأولى وهو عدم الآخرة لما تقدم (قوله أنه) أى الشيء المفهوم من المقام (قوله بحال) أى لا أزلا ولا أبدا (قوله على أنه) أى الوجوب (قوله بأنه يؤكد الخ) فيقال هذا وجود واجب (قوله بنقيضه) أى بمنافيه (قوله كقولنا الخ) أى فقد أكد الخق بسلب الشك الذى هو نقيض الحق : أى مناف له (قوله وهى) أى الصفات : أعنى الثابتة فى الخارج رقبته اما حقائق الخ وهى المعاني (قوله ذات اضافات) أى تعلق فيما عدا الحياة (قوله وأحكام الخ) هى المعنوية (قوله وقد ردها) أى الصفات معانى أو معنوية (قوله الى الاضافات) فقال : إن العلم والعالمية نسبة بين العالم والمعلوم وهكذا وحينئذ فلا وجود لها (قوله فإن أراد الامام) أى يكون المعانى والمعنوية اضافات (قوله ذلك) أى ردها إلى الاضافات وجعلها منها حقيقة فالكلام الخ وحذف المقابل وتقديره ، وإن أراد بكونها اضافة أن لها تعلقا كانت المناقشة معه لفظية لأنه لفظ يرهى أنها نفسها اضافة (قوله بل هو الخ) أى بل الكلام معه راجع الى مؤاخذة (قوله وقد صرح) أى الفخر (قوله بذلك) أى برده الصفات الى اضافات (قوله فيقال له) أى الفخر ردا عليه (قوله معقول العلم) أى مفهومه المتعلق منه (قوله إلى نسبة) أى بين العالم والمعلوم (قوله ذات نسبة) أى صاحبة تعلق بمعنى أنه أمر وجودى صاحب تعلق (قوله يثبت) أى العلم بالنظر للغائب (قوله والشاهد الخ) حال

غائبا على وجه الكمال والتزيه ، ومنها اطلاقه أن صفاته تعالى مغايرة لذاته ، وأئمة السنة رضوان الله تعالى عليهم ممنعون من اطلاق ذلك لما يوهم لفظ الغير من صحة المفارقة ، ولم يرد الشرع باطلاقه فلا يصح هذه الاعتراضات اللفظية . ثم الاعتراض الجلي المعنوي على هذا الدليل أن الامام إن ادعى في استقرائه أنه لا علم عند أحد من البشر من آدم الى آخر مما يوجب من البشر سوى ما ذكره فلا يخفى سقوط هذه الدعوى ، وإن ادعى أن هذا هو الذي وجده فبمن استقرأه من البشر ، فلا يقيد أن الحاصل لجميع البشر ليس إلا ذلك ، ويعارضه ما تدعيه الصوفية من أن الرياضة بعد تصحيح العقيدة ، وإحكام الفرائض ، وتناول الحلال بالخلوة والعزلة والصوم ، ودوام الذكر على طهارة الظاهر والباطن ، وصدق الافتقار إلى الله تعالى بترك الدعوات ، والتبصر من الحول والقوة ظاهرا وباطنا سبب بمشيئة الله تعالى للزيادة في المعارف كما قال تعالى - والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا - وقال تعالى - أولئك كتب في قلوبهم اليمان وأيدهم بروح منه - ويعبرون عن ذلك الروح والنور بعين السر وهو سر آية تجليات وكشوف لأموال بخلق علوم (سبيل

(قوله وأئمة السنة الخ) حال (قوله لما يوهم) أى يوقع في الوهم : أى الذهن (قوله فلا يصح) أى الاطلاق (قوله هذه الاعتراضات) أى المناقشات كما عبر بذلك سابقا ، وقوله : هذه الخ : أى هذه هي الاعتراضات الخ ، وهذا دخول على قوله : ثم الاعتراض الخ ، وليس مرتبطا بقوله : فلا يصح الخ وفاعل يصح ضمير يرجع للاطلاق (قوله الجلي) أى الاجالى لتعلقه بمجموع المقدمة الأولى من الدليل الأول بخلاف المناقشات اللفظية فاما متعلقة بكل لفظ منه (قوله على هذا الدليل) أى الأول ، وهو أن المعلوم عند البشر أمور أربعة (قوله إلى آخر مما يوجب) قيد به لأن غيره لا عبرة به (قوله سوى ما ذكره) أى من الأمور الأربعة (قوله فلا يخفى سقوطه) لأن هذه دعوى لكون الاستقراء تاما ، وذلك ليس في قدرته لأنه محال عادة (قوله فلا يفيد الخ) لأنه استقراء ناقص (قوله إلا ذلك) أى العلم بالأمور الأربعة (قوله ويعارضه) أى الفخر أو ما اقتضاه كلامه من الحصر (قوله ما تدعيه الخ) عبر بذلك لكون ما قالوه لم يتم عليه حجة ولا سند له عند علماء الظاهر (قوله من أن الرياضة) أى تأديب النفس وتذليلها (قوله واحكام) أى اتقان (قوله بالخلوة) متعلق بالرياضة (قوله والعزلة) عطف مرادف (قوله على طهارة الظاهر) أى بإزالة الأحداث والأخبات ، وقوله : والباطن : أى بإزالة الكبر والحقد والحسد والرياء والسمعة (قوله وصدق الافتقار) عطف على الرياضة : أى والصدق في دعوى الافتقار (قوله بترك الخ) تصوير لصدق الافتقار (قوله ظاهرا وباطنا) بأن يكون باطنه موافقا لظاهره في ترك الدعوى والتبصر من حوله وقوته (قوله سبب) خبر أن من قوله أن الرياضة (قوله للزيادة في المعارف) أى وزيادة المعارف تقتضى زيادة المعلوم ، وحيث فلا يكون معلوم البشر في جانبه تعالى محسورا في الأمور الأربعة (قوله سبلنا) أى الطرق الموصلة إلينا (قوله عن ذلك الروح) أى المذكور في الآية (قوله والور) عطف تفسير (قوله بعين السر) الإضافة بيانية (قوله وهو) أى ما ذكر من عين السر (قوله وكشوف) تفسير لتجليات (قوله لأموال) هى المعلومات ، والمجروح متعلق بمرة ، وقوله : بخلق علوم تصوير للمرآة والاضافة

للاطلاع عليها بالاستدلال ولا بطريق الاعتبار ، بل بمحض انعام وإلهام بخلق علوم لم يجر العادة
بخلقها ولا يعرفها إلا أهلها ولا يعرفها غيرهم كما لا يعرف الأكمة حقائق الألوان ولا سبيل إلى تعرفها
بالقول للغير ، بل بإشارة العارف للعارف كما قيل :

تشير فأدري ما تقول بطرفها وأطرق طرفي عند ذلك فتفهم

ويقال : لن يفهم منك إلا من أشرق فيه مثل ما أشرق فيك ، ولا يعنون بذلك حلولا كما
يفهمه بعض الملبسين ، بل يريدون تلك البصرة الباطنة والموهبة الربانية التي لا ريب فيها ولا شك
كما وصف بذلك نبيه عليه الصلاة والسلام فقال - ما زاغ البصر وما طغى - فأتى له الجزم بنفى
جميع ما يدعون به . ونحن لانسكت أن يخص الله تعالى عبدا من عبده بعلم ما كماله تعالى والخضر
- وعلمناه من لدنا علما - وإنما نسكت على من يدعى رؤية عاجلة أو تقصدا على درجة النوة
أو مشاركة فيها أو أنه عالم بالله تعالى علم احاطة ، وإذا جاز خلق ادراك لنا بالله تعالى في الآخرة هو
أنهم إدراكا من ادراكنا الذي هو معرفة المؤثر بأثره فلا يجزم العقل

من اضافة الصفة : أى بعلوم مخلوقة ، فكأنه قال وهو : أى عين السر علم ينجلي وينكشف به
الأمر كما أن المرأة الحسية تظهر صور الأشياء (قوله للاطلاع عليها) أى على تلك العلوم : أى
متعلتها من المعلومات (قوله بل الخ) أى بل الاطلاع عليها بالانعام المحض المصور بخلق علوم الخ
ولا حاجة لقوله : بخلق علوم بعد ما تقدم الا أن يكون ذكره للتوطئة لما بعده (قوله والهام)
هو الانعام (قوله ولا يعرفها) أى العلوم : أى متعلقها (قوله الأكمة) من خلق أعشى (قوله
ولا سبيل الخ) لأن الله لم يخلق ما يؤديها من القول (قوله تشير الخ) القرض من ذكره أن
هذه العلوم لا يمكن التعبير عنها بالقول ولا سبيل إلى تعرفها الا بإشارة العارف للعارف (قوله بطرفها)
أى المحبوبة متعلق بتشير (قوله وأطرق) أى أرخى وأسدل (قوله مثل الخ) أى علوم مثل
العلوم التي حلت في قلبك (قوله بذلك) أى بقولهم لن يفهم منك الخ (قوله حلولا) أى
حاول الرب بحيث يكون المعنى لن يفهم منك الا من حل فيه الرب كما حل الرب فيك (قوله
الملبسين) جمع ملبس وهو الموقع تغيره في اللبس (قوله يريدون) أى بالاشراق (قوله تلك
البصرة) أى العلوم (قوله والموهبة) أى العطية عظم تفسير (قوله بذلك) أى بما ذكر
من البصرة الباطنية (قوله ما زاغ البصر) أى بصر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حين أراه الله
مجائب الملكوت ، وقوله : - وما طغى - أى ما عدل عنها وتجاوزها : أى وكما أن البصر لم يطغ
فكذلك بصيرته لاتزوغ عن الأمور التي عرفها بها (قوله فأتى له الجزم الخ) هذا مفرغ على
مضمون قوله : ويعارضه الخ والاستفهام انكاري والضمير المجرور عائد على المخبر ، والضمير في
يدعونه عائد على الصوفية (قوله ونحن) أى معشر أهل العلم الظاهر والواو للتحال (قوله بعلم ما)
أى بعلم خاص به (قوله رؤية) أى لله تعالى في البقطة (قوله عاجلة) أى في الدنيا (قوله أو
أنه عالم الخ) هذا هو المناسب لما نحن فيه بخلاف ما قبله (قوله وإذا جاز الخ) تقوية لما قبله
(قوله بالله) أى لذات الله (قوله هو أنم الخ) الجلة في محل جر صفة لادراك (قوله إدراكا)
الأولى حذفه (قوله من إدراكنا) أى في الدنيا (قوله فلا يجزم العقل الخ) وإذا لم يجزم العقل

بإستحالة خلق شيء مثل ذلك في القلب ، وتكون نسبة ما تعلق به في الوضوح والجلال كنسبة
الحاصل عن الرؤية ، فالخلق إذاً أن نجزم بجواز ذلك ولا استحالة وإذا كان ذلك يرجع إلى
الوجدان ، وفضل الله تعالى لا نهاية له فلا علم لى إلا بحال نفسى وحال غيرى لأعرفه إلا بأبناء
صادق في العادة ولم يوجد ، وما تدعيه الصوفية لم يميزه ، فنعلم أن ذلك المدرك يرجع الى الذات
من وجه أو إلى ترقى في العلم بالصفات والأسماء ، فكيف لنا بالجزم أن الله تعالى لم يخلق لصديق
ولا لنبي مرسل سوى ما نعلمه نحن من الله تعالى ، والله تعالى عز وجل يقول لأعلم الخلق :
- وقول رب زدني علماً - ومتعلق السؤال بالمأمور به يمكن ، والله أعلم ، واحتج الفخر
أيضاً بأننا لا نتصور إلا ما أدركناه بالحس ومثاله معلوم ، أو بالوجدان : كالآلام والملاذات ،
أو ببديهة العقل : كبسائط القضايا الأولية ، وهو قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
فهذه طرق معرفة التصورات ،

بإستحالة مثل ذلك فهو ممكن وإذا كان ممكناً فلا يهض نفي وقوعه من غير دليل ، وبهذا تم الرد على
الفخر (قوله بإستحالة خلق شيء مثل ذلك) أى بإستحالة خلق إدراك لذاته مثل الإدراك الذي يخلق
في الآخرة (قوله ما تعلق به) أى ذلك الإدراك الذي يخلق في القلب والذي تعلق به ذلك الإدراك
كنه الرب (قوله فالخلق إذن) أى إذ كان العقل لا يجزم بإستحالة خلق إدراك في القلب مثل
ذلك (قوله أن نجزم الخ) أى وحينئذ فلا يهض نفي الوقوع له من غير دليل (قوله وإذا كان
الخ) أى فنسلم ولا نتكسر لأنه لا علم للشخص إلا بحال نفسه (قوله فلا علم لى إلا بحال نفسى) أى
مثل كوفى لا أعلم من جانب المولى إلا الأمور الأربعة المذكورة ، وقوله : وحال غيرى : أى من
علمه بزيادة عليها مثلاً (قوله إلا بأبناء) أى أخبار (قوله وما تدعيه الصوفية) أى من زيادة
العلوم والمعارف بالرياضة ، وقوله : فنعلم أن ذلك المدرك : أى من العلوم والمعارف الزائدة بالرياضة
مفرع على المنفى (قوله من وجه) أى لا يالكنه لأنه لا يمكن (قوله فكيف الخ) أى وإذا
كان حال الغير لا أعرفه فكيف الخ (قوله ومتعلق السؤال) هو زيادة العلم (قوله يمكن)
أى لعدم صحة طلب ما لا يمكن من الله : أى والنبي صلى الله عليه وسلم سأل زيادة العلم قطعاً امتثالاً
للأمر ، فإذا سأل فهو يجب بزيادة العلم ، ومن البين أن زيادة العلم تقتضى زيادة المعلوم وحينئذ
فكيف يصح للفخر أن يقول : ان المعلوم للبشر في جانب الله تعالى أمور أربعة فقط (قوله
واحتج الفخر) أى على أن ذاته تعالى غير معلومة لنا بالكنه (قوله أيضاً) أى كما احتج بما
سبق (قوله بأننا الخ) أى بأننا لا نتصور حقيقة الشيء إلا إذا أدركناه بالحس : أى الظاهرى
كالبصر (قوله ومثاله معلوم) أى كالشمس والقمر وزيد وعمرو (قوله أو بالوجدان) أى
القوة الباطنية المدركة للذة والألم مثلاً (قوله كبسائط القضايا) أى كالتقضايا البسيطة والكلام على
حذف مضاف : أى كأطراف القضايا البسيطة ، وذلك كالنفي والاثبات والاجتماع والافتراق واحتجز
بالبسائط (١) فانه قضايا مركبة ويرجع فيه لما تركب منه ، فان كان ضرورياً فهو كذلك
(قوله الأولية) أى التي تدرك من أول الأمر ولا تحتاج الى نظر (قوله معرفة التصورات) أى

(١) محل تأمل ، الظاهر أن في العبارة سقطاً ما .

وماهية الباري تعالى غير مدركة بالحس ولا بالوجدان ولا ببداهة العقل فليست مدركة لنا ، والاعتراض منع حصر مدارك التصورات فيما ذكر بناء على رأيه في التصورات أنها كلها غير مكتسبة وهو ممنوع . ثم إذا سلم أن من طرقها العلم الضروري ، فأى مانع من أن يخلق الله تعالى لبعض عبيده علما ضروريا بأمر ما لم تجر العادة بخلق العلم بمثله ، وفضل الله بؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

(ص) ثم الإيجاب للأخص في باب القائل ممنوع لوجود الاشتراك في الأعم مع اتفائه في الأخص .

(ش) هذا اعتراض على المعتزلة في قولهم : إن الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم : أى هو علة له ، ولهذا قالوا حقيقة المثلين هما المشتركان في الأخص واشتراكهما في الأخص علة لاشتراكهما في الأعم ، وتقرير الاعتراض عليهم أن الاشتراك في الأخص لو كان موجبا للاشتراك في الأعم : أى علة له كما زعموا لم وجد الاشتراك في الأعم بدون الاشتراك في الأخص لاستحالة وجود العلول بدون علته . لكن التالي باطل ، فاقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والانسان مشتركان في الأعم الذاتي ، وهى الحيوانية ، وليسا مشتركين في الأخص : كالتأطية والصاهلية ، وكذا البياض والسواد يشتركان في اللونية وهى ذاتي أعم ، ولا يشتركان في الأخص

التصورات وإلا فالمعرفة والتصور شيء واحد (قوله وماهية الباري) أى حقيقة ذاته (قوله فليست مدركة لنا) أى أصلا لعدم إدراكها بطريق من طرق الإدراك الثلاثة (قوله والاعتراض) أى على الفخر في هذه الحجة (قوله منع حصر الخ) إذ من جهة الطرق الموصلة للتصور الفكر وهو ترتيب أمور للتأدى إلى مجهول كترتيب الجنس مع الفصل (قوله فيما ذكر) أى من الأمور الثلاثة (قوله غير مكتسبة) وحينئذ فالفكر لا يوصل للتصور لأن المدرك بالفكر لا يكون إلا نظريا (قوله وهو) أى كونها كلها غير مكتسبة (قوله ممنوع) أى بأن الفكر طريق للتصور (قوله أن من طرقها) أى التصورات العلم الضروري فيه أن الفخر لم يجعل العلم الضروري من طرق التصور بل الذى جعله منها بداهة العقل ، فكان الأولى للشارح أن يقول ثم إذا سلمنا أن طرق التصور منحصرة في الثلاثة كما قال فنقول إنها طرق عادية ، فأى مانع من أن يخلق الله في بعض عبيده علما ضروريا بحقيقة ذاته على وجه لم تجر العادة بخلق مثله من غير توقف على شيء . من تلك الطرق الثلاثة ثم بعد هذا كله قد يقال هذا الكلام لا يرد على الفخر لأنه إنما نفى وقوع العلم بالفعل ولم ينف إمكان وقوعه ، وهذا الكلام إنما يرد نفى الامكان (قوله ثم الإيجاب) أى إيجاب الاشتراك في الأعم ، وقوله : للأخص : أى لأجل الاشتراك في الأخص (قوله في باب القائل) أى المذكور في مبحث اثبات القائل بين شيئين حيث يقال المثلان هما المشتركان في الأخص واشتراكهما في الأخص موجب لاشتراكهما في الأعم (قوله ممنوع) الأولى ممنوع لأن التعبير بممنوع يقتضى أنه ممنوع لذاته مع أنه ممنوع بمنعنا (قوله لوجود الخ) أى فلو كان الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم لوجد العلول بدون علته (قوله ولهذا) أى ولأجل تفسيرنا الإيجاب بالعلة (قوله واشتراكهما الخ) مستأنف بيان لقاعدة

وهو السوداء والبياضية ، وإنما الواجب أن يقال : الاشتراك في الأخص الذاتي ملزوم للاشتراك في الأعم الذاتي ، فيلزم من وجود الاشتراك في الأخص وجود الاشتراك في الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك في الناطقية التي هي للانسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك في الأعم الذي هو الحيوانية ، ولا يلزم من وجود الاشتراك في الأعم الذاتي : كالحوانية للانسان مثلا وجود الاشتراك في الأخص كالناطقية له ، إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم . والحاصل أن الذي تنكره عليهم جعلهم الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم أما كونه ملزوما له فما لاشك فيه (ص) فصل : ثم نقول يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة ، إذ لو كان منها شيء حادثا للزم أن لا يعبرى عنه أو عن الانصاف بضده الحادث ، ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة ، وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم .

(ش) لما فرغ من إقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع في اثبات أحكام واجبة لها ، فمن ذلك القديم ، ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى أنه لو كان شيء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالي باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالقديم مثله

(قوله والبياضية) الواو بمعنى أو (قوله إذ لا يلزم الخ) أى لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم كما يكون مساويا له (قوله أما كونه ملزوما الخ) لقائل أن يقول ماذا كره المعتزلة من التعليل لا يريدون به ان العلة تفيد المعلول الثبوت إذ لا يعرف من مذهبهم الايجاب الذاتي لشيء فلا يبقى بعد هذا إلا التلازم العقلي ، وحينئذ فهذا الاعتراض الذي ذكره المصنف لا يتوجه عليهم .

فصل

(قوله ثم نقول) أى معشر المتكلمين (قوله هذه الصفات) أى صفاته تعالى معاني وغيرها (قوله قديمة) أى أزلية لا أول لها وجودية كانت أولا (قوله إذ لو كان الخ) فيه حذف والأصل إذ لو كان شيء منها حادثا لزم حدوثه تعالى لكن التالي باطل إذ لو كان شيء منها حادثا لزم أن لا يعبرى الخ فما في المصنف بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية المطوية مع استثنائيتها (قوله أن لا يعبرى) أى الموصوف وهو الله (قوله عنه) أى عن ذلك الشيء الحادث : أى عن الانصاف به (قوله الحادث) صفة للضد (قوله وما لا يتحقق الخ) عطف على محذوف . والأصل للزم أن لا يعبرى عنه أو عن الانصاف بضده الحادث ، فيلزم أن لا يتحقق ذاته بدون حادث وما لا يتحقق الخ (قوله مثل ذلك) اسم الإشارة راجع لضمون قوله وما لا يتحقق الخ (قوله على حدوث العالم) أى الأجرام فانه قد استدل على حدوثها بحدوث الأعراض للملازمة لها وعدم تحققها بدونها وما لا يتحقق بدون الحادث فهو حادث (قوله البرهان) أل للجنس ، وفي بعض النسخ البراهين وهي ظاهرة (قوله في اثبات) أى في الكلام على اثبات (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به كالقدم والبقاء (قوله واجبة لها) أى لا تقبل الانتفاء (قوله فمن ذلك الخ) أى وإن أردت معرفة تلك الأحكام فمن ذلك الخ (قوله ودليل وجوبه الخ)

وبيان الملازمة ما أشرنا اليه في أصل العقيدة من أنه لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت فيما مضى ، وسنعيد أيضا برهانه فيما بعد من أن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ، وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها ، وهو معنى قولى : وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة : أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة ، إذ لو كان هو قديما ووصفه الملازم له حادثا لكان مفارقة لوصفه اللازم . كيف وقد تحقق أنه لا يفارقه . وأما قولى : ودليل حدوثه طريان عدمه ، فهو جواب عن سؤال مستتر من قولى : للزم أن لا يعرى عنه أو عن الانصاف بضده الحادث ، وتقريره أن يقال : لانسلم أنه لو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه . قولكم لأنه لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث تمنع أن ضده حادث ، بل يجوز أن يكون قديما ، فحينئذ انما يلزم أن لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم ، وذلك لا يستلزم حدوثه ، لأنه لم يلزم إذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عرقه عن جميع أوصافه لفرض التقدم في بعضها وهو تضاد تلك الأوصاف الحادثة ، وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما ، وذلك لأنه لو كان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم ، فإذا لا يمكن الانصاف

المناسب ودليله وهذا الدليل قد ركه الشارح على أصله والمصنف قد حذف منه كما سبق فهذا مع قوله بعد لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى الخ دليل واحد (قوله وبيان الخ) أى ومبين : أى والدليل الذى يبين الملازمة الخ (قوله أشرنا اليه) الأولى صرحنا به لكن المؤلفون يتساهلون ويطلقون الإشارة بمعنى الذكر مطلقا (قوله فى أصل العقيدة) الاضافة للبيان (قوله وسنعيد أيضا الخ) الأولى حذف أيضا لأنه لم بعده نائيا فيما مضى بل إنما ذكره فيما مضى مرة واحدة وأعاد بعد مرة واحدة (قوله وهو) أى قوله وما لا يعرى عن الحوادث الخ ، وقوله : معنى قولى الخ فيه أنه ليس معناه ، فالأولى أن يقول : وهو وجه قولى الخ ، وبحسب هذا يظهر لك أنه لا يحتاج مع هذا الى قوله بعد إذ لو كان الخ الذى أتى به سندنا لقوله وما لا تتحقق ذاته الخ (قوله فهو جواب الخ) المناسب لما يأتى من قوله وتقريره الخ أن يقول فهو رد لمنع وارد على الملازمة فى قولنا لو كان شيء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى الخ بدل قوله فهو جواب الخ لأن السؤال يقال فيه إن قلت : ومقتضى قوله وتقريره أن يقال لانسلم الخ أنه منع لسؤال (قوله قولكم الخ) توجيه لقوله لانسلم الخ (قوله بل يجوز أن يكون) أى الضد كالعجز ، وقوله : قديما نم : أى ثم طرأت عليه القدرة (قوله حينئذ) المناسب وحينئذ إذ لا وجه للتفريع (قوله وذلك) أى اللازم المذكور (قوله لفرض التقدم فى بعضها) أى كالعجز فيجوز أن يكون المولى فى الأزل متصفا بهذا القديم (قوله وجوابه) أى جواب السؤال على ما قال الشارح أو جواب المنع على ما قلنا انه المناسب (قوله لصفة) كالقدرة ، وقوله : أن يكون ضدها : أى كالعجز (قوله لأنه الخ) لأن القدرة مثلا لا ينصف الشيء بها إلا بعد انعدام العجز ، فيلزم أن يكون العجز حادثا أيضا لأنه لا ينعدم إلا بالحادث (قوله لو كان قديما لما طرأ عدمه) أى على

بصفة حادثة إلا وضدها أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ، ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة أن ما ثبت قدمه استحالة عدمه . هذا معنى قولى : ودليل حدوثه : أى حدوث ضد الوصف الحادث طريان عدمه ، يعنى بدليل الاتصاف بهذا الوصف الحادث ، إذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذى اتصف به قبل وإلا اجتمع الضدان ، وقولى : لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طريان عدمه على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه ، وقوله : وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم ، يعنى تقدم له فى الدليل الثانى لحدوث العالم حيث استدلل على حدوثه بحدوث صفاته : أى فلو كان شئ من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كإدلال حدوث صفات العالم على حدوثه إذ وجه الدلالة واحد ، والدليل يجب طرده فيستحيل أن يوجد فى موضع ولا يدل على مدلوله .

(ص) فإن قلت : إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشئ لا يخلو عنه أو عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا . ثم يطرأ الاتصاف بهما فتتحقق ذاته دونهما فلا يلزم الحدوث ، فالجواب أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما لجاز أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات إذ القبول لا يختلف لأنه نفسى واللازم الدور أو التسلسل ، وخلق القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا .

الذات العلية ، وهذا بعد بيان أن صفاته تعالى لا تقوم إلا بذاته وإبطال ما تزعمه المعتزلة من أن له إرادة حادثة غير قائمة بذاته (قوله بصفة حادثة) أى كالقدرة (قوله على حدوث العالم) أى الأجرام (قوله فى الدليل الثانى) أى وهو قوله سابقا ، وأيضا لو نظرت الى صفات العالم قبولاً وحصولاً الخ (قوله إذ وجه الدلالة واحد) المراد بالوجه الملازمة بين حدوث الصفة والموصوف أى إنه يلزم من حدوث الصفة التى هى دليل حدوث الموصوف الذى هو المدلول ، فيلزم من حدوث صفة الرب حدوثه كما أنه يلزم من حدوث صفة الأجرام حدوثها (قوله والدليل) هو هنا حدوث الصفات (قوله طرده) هو التلازم فى الثبوت (قوله على مدلوله) هو هنا حدوث الذات (قوله إنما يتم ذلك) أى ملزومية حدوث الصفات لحدوث الموصوف إذا وجب الخ لأنه إذا وجب أن القابل للشئ لا يخلو عنه أو عن ضده ، وكان ذلك الشئ وضده حادثين فلا يكون ذلك القابل سابقا على الحادث وما لا يسبق الحادث فهو حادث مثله (قوله عنهما) أى عن الضدين الحادثين (قوله ثم يطرأ) بالنصب عطف على جواز على حد • • • • • ولبس عبادة وتقر عيني • • • • •

(قوله ذاته) أى الله (قوله دونهما) أى دون الوصف الحادث وضده (قوله فلا يلزم الحدوث) أى فلا يلزم من حدوث الصفات حدوث الموصوف وهو ذاته تعالى (قوله إذ القول الخ) فإذا جاز خلق القابل عن القدرة مثلاً جاز خلقه عن غيرها من جميع ما يقبله (قوله لأنه نفسى) أى وشأن النفسى عدم الطريان وعدم التغير (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن كان القبول غير صفة نفسية بأن كان صفة حادثة لزم اقتضاه لقبول آخر ، وهذا القبول أيضاً حادث غير نفسى فيحتاج لقبول آخر وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان ، فما استلزمهما من كون قبول الذات العلية للصفات غير نفسى باطل ، فثبت أنه نفسى وهو المطلوب (قوله وخلق القابل الخ) فى قوة قولنا

في الحادث لوجوب اتصافه بالأ كوان ضرورة ، وفي القديم نوجوب اتصافه بما دلّ عليه فعله كالعلم والقدرة والارادة ، ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها .

(ش) هذا اعتراض آخر على الملازمة في قولنا : لو كان شيء من صفاته تعالى حادثا لزم حدوثه وتقريره أن يقال : لانسلم ملازمة حدوث الصفات لحدوث الموصوف ، قواكم : لأنه لا يعبرى عنها أو عن أصدادها الحادثة دعوى قولكم في بيانها : لأن الموصوف بها قابل لها والقابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده غير مسلم ، وما المانع أن يقال : بجواز خلوّ القابل للصفة عنها أو عن ضدها ، ويكون قديما عاريا في الأزل عن جميع أوصافه الحادثة التي يقبلها ، ثم يتصف بها أو ببعضها فيما لا يزال فلا يلزم حينئذ أن اتصافه بالحادث حدوثه لما ذكرنا من صحة مفارقتها لجمعها ، وجوابه أن قبول كل ذات لما تنصف به من الصفات لا يكون أبدا إلا نفسيا لذلك الذات : أى يجب لها ذلك القبول مادامت الذات غير معطل بمعنى ، والدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات ، بل كان يطرأ عليها بعد أن لم يكن لتوقف في طرؤه على الذات

لكن التالي باطل ، وإذا بطل التالي بطل المقدم ، وهو الخلق عن الشيء وضده (قوله في الحادث الخ) على حذف أى التفسيرية وهو تفسير للاطلاق (قوله لوجوب اتصافه بالأ كوان) هذا دليل على استحالة خلق الحادث عن جميع ما قبله من الصفات . وحاصله انانعلم بالضرورة منع خلق الجواهر عن جفس الأ كوان : أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق (قوله ضرورة) أى بالضرورة وعدم الافتقار لنظر (قوله كالعلم الخ) دخل تحت الكاف الحياة دون السمع والبصر والكلام (قوله ولو فرضت الخ) جواب عما يقال إن فعله لا يدل على الانصاف بالصفات المذكورة إلا وقته فقط لامطلقا ، بغض احتمال أن يخلو عنها ، وحينئذ فلا ينهض الاستدلال . وحاصل الجواب أنا لو فرضنا أن فعله يدل على القدرة والارادة وغيرهما ، وقلنا انها حادثة لأن فعله لا يدل عليها إلا حالة النعل فقط لتوقفت على أمثالها لحدوثها وأمثالها تترقب على أمثالها وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل (قوله عليها) أى على أمثالها (قوله هذا اعتراض آخر) أى ثان وقد تقدم الأول أول الفصل كما وضعه الشارح في شرح قوله : ودليل حدوثه طريان عدمه الخ (قوله على الملازمة) أى على بيان الملازمة ودليلها ، وهو قولنا لأنه لا يعبرى عنها أو عن أصدادها الحادثة (قوله لانسلم الخ) من البين أن مقدم الشرطية ملزوم والتالى لازم : وحينئذ فقوله حدوث الصفات على حذف مضاف : أى حدوث بعض الصفات لأناجعلنا الملزوم كونه شيء من صفاته حادثا لاجمع صفاته . ثم إن أل في الصفات عوض عن المضاف اليه الضمير : أى حدوث بعض صفاته : أى الموصوف ، لأن الكلام في حدوث صفات الموصوف لامطلقا (قوله ويكون قديما) التقييد بالقديم المناسبة للمقام ، وإلا فالكلام السابق شامل للقديم والحادث (قوله وجوابه) أى الاعتراض المذكور (قوله كل ذات) أى حقيقة كانت ذاتا أو صفة (قوله إلا نفسيا) الحال النفسية هي الحال الواجبة للذات من غير أن تكون معالة بمعنى قائم بالذات (قوله أى يجب الخ) تفسير لكون القبول نفسيا (قوله غير معطل) حال من القبول ، وقوله : بمعنى : أى قائم بالذات احترز بذلك عن الحال المعنوية ، فانها تجب للذات مع كونها معالة بمعنى (قوله والدليل الخ) عبارة تقتضى أن

على قبولها ايها ، فيكون قبول هذا القبول صفة للذات طارئاً ايضاً عليها ، فيحتاج في طرؤه على الذات الى قبولها ايضاً له ، فان كان القبول الأول لزم الدور وان كان قبولاً آخر غيره نقلنا الكلام اليه ايضاً ولزم التسلسل ، والى هذا أشرت بقولي : لأنه نفسى واللازم الدور أو التسلسل ، وإذا ثبت أن القبول نفسى للذات لزم أن يكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولاً واتصافاً نسبة واحدة ، فلو جاز خلؤها عن بعض أجناس صفاتها التي تقبلها لجاز خلؤها عن جميع تلك الأجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلوا الذات عن جميع مانقبله من أجناس الصفات محال مطلقاً : أعني في حق الحادث وفي حق القديم تغلواهما عن بعض أجناس صفاتها التي تقبلها محال . أما استحالة الخلوا عن الجميع في حق الحادث فلا ، ما نعلم على الضرورة استحالة عروء الجواهر عن جنس الأكوان . وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لا تسمى عن سائر أجناس الأعراض التي تقبلها . وأما في حق القديم جلّ وعلا فلا ، ما نعلم قطعاً استحالة عروء عما دل عليه فعله من العلم والقدرة والارادة والحياة إذ لو انتفت في حقه هذه الصفات لاستحال أن يوجد فعلاً من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على الضرورة ، وإذا استحال عروء عن هذه الصفات لزم استحالة عروء عن سائر الصفات التي يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها ، وإذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التي يتصف بها لزم أن تكون كلها قديمة ، إذ لو كان شيئاً منها حادثاً والفرض أنه لا يمكن أن يعزى عن صفة من صفاته لزم أن يكون وجود ذاته حادثاً لكن الحدوث على ذاته مستحيل لما عرفت من وجوب قدمه ففرض الحدوث في صفة من صفاته تعالى مستحيل فهذا تعرف أن استحالة عروء القابل عما يقبله من الصفات قاعدة يثبت لناها مطلبان . أحدهما في الشاهد وهو

كل ما اتصف بالطرؤه فهو غير نفسى ومالم يطرأ فهو نفسى مع أن القدم مثلاً غير طارئ على الذات وهو غير صفة نفسية ، فالحق أن الصفة النفسية هي التي لا تتحقق الذات في الخارج بدونها أو الحال الواجبة للذات من غير أن تكون معللة بعلة بناء على الخلاف في ثبوت الأحوال وعدم ثبوتها (قوله على قبولها) أى لأنه مائلاً على الذات إلا لكونها نقيضه ، وهذا القول ايضاً مائلاً عليها إلا لكونها نقيضه وهكذا (قوله وإلى هذا الحق) أى إلى قولي : والدليل الحق (قوله صفاتها اليها) الضميران عائدان على الذات (قوله قبولاً الحق) أى من جهة قبولها لها واتصافها بها بالفعل (قوله نسبة واحدة) أى حالة واحدة لا تختلف (قوله فلو جاز) تفريع على ما قبله (قوله عن جنس الاكوان) الأولى عن جنس الاكوان ، فالحركة والسكون جنس والاجتماع والافتراق جنس ، فالمراد بالجنس هنا الشيء ومقابلته (قوله قطعاً) لم يقل بالضرورة لأن صفاته تعالى علمت بالدليل (قوله وهو) أى الجمع بين الوجود والعدم (قوله فهذا) أى بما ذكر من أن قبول الذات لما تتصف به من الصفات نفسى ، وأنه لو جاز خلؤها عن بعض ما يقبله من الصفات لجاز خلؤها عن جميعها لكن التالى باطل (قوله قاعدة) أى مضمون قاعدة قائمة كل قابل يستحيل

حدوث العالم لأنه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات ، والثاني في حق الغائب وهو وجوب التقديم لجميع صفاته تعالى لأنه لما قام البرهان على وجوب قدمه جلّ وعلا عرفنا منه وجوب التقديم لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات . والحاصل أنه لما انعقد التلازم بين كل ذات وبين كل أجناس مقبولها من الصفات صحّ أن يستدلّ بما علم من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدلّ بما علم من قدم أحدهما على قدم الآخر . وقوله : ولو فرضت حادثة لازم الدور أو التسلسل لتوقف احداثها عليها . هذا جواب عن سؤال استشعرت وروده ، وتقريره أن يقال : ما ذكرتم في حق الحادثة من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما قبله وهو الأكواف فيلزم أن لا تعرى عن سائر ما قبله مسلم لأن استحالة عروها عن الأكواف معلوم بالضرورة وما ذكرتم في حق القديم من استحالة عروّه تعالى عن العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروّه عن سائر ما قبله من الصفات قد لا يسلم لكم القول باستحالة عروّه عن الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروّه عن سائر صفاته . قولكم في دليل استحالة عروّه عن الأوصاف المذكورة : ان فعله الموجود دلّ عليها من حيث توقف إيجاده الاختياري على اتصافه بتلك الصفات المذكورة ، نقول إنما يدلّ الفعل على وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا : أعني وقت إيجاده ذلك الفعل لا وجوبا مطلقا بحسب الذات ، والذي يوجب استحالة العرو الثاني لا الأول لما علمت أن الوقتية المطلقة أعم من الضرورية المطلقة

عروّه عما يقبله من الصفات (قوله حدوث العالم) أي حدوث أجزائه (قوله وبين كل أجناس مقبولها) أي الذات ، والمراد بالأجناس الأعراس كالحركة والسكون والعلم والجهل وإضافة أجناس لما بعده بيانية (قوله من الصفات) بيان لمقبولها (قوله عليها) أي على أمثالها (قوله معلوم) صفة لموصوف محذوف خبر إن : أي أسر معلوم فاندفع ما يقال لم لم يقل معلومة مع أن اسم أن مؤنث (قوله في حق القديم) أي الله تعالى فلو حذف قوله بعد تعالى ماضر (قوله أن فعله) أي مفعوله (قوله توقف إيجاده) الاختياري من إضافة المصدر لمفعوله ، والضمير للفعل والاختياري بالجر صفة لايجاد (قوله بحسب الذات) تفسير للوجوب المطلق فهو على حذف أي التفسيرية (قوله بوجب) أي يقتضي (قوله الثاني) أي الوجوب المطلق بحسب الذات المعبر عنه بالضرورية المطلقة لا الأول : أي الوجوب الوقتي المعبر عنه بالوقتية المطلقة إذ لا يلزم من وجوب الشيء في وقت أن يكون واجبا بحسب الذات حتى يثبت الوجوب دائما (قوله أن الوقتية المطلقة) هي التي يجب محمولها لموضوعها في وقت معين ، وقوله : أعم من الضرورية المطلقة هي التي يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته إذ كل ماوجب المحمول للموضوع بحسب الذات وجب بحسب الوقت ، وليس كلما وجب بحسب الوقت وجب بحسب الذات فيصدقان في نحو كل إنسان حيوان لأنه يصح أن تقول بالضرورة كل إنسان حيوان مادامت ذات الإنسان فتكون ضرورية مطلقة ، ويصح أن تقول بالضرورة كل إنسان حيوان وقت كونه إنسانا فتكون وقتية وتنفرد الوقتية المطلقة

وملزوم الأعم غير ملزوم الأخص . والحاصل أن الذي أنتجه دليلكم أعم من مدعاكم . جوابه منع أن الأفعال إنما دلت على وجوب تلك الصفات لماعلمها وجوبا وقتيا بل وجوبا مطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عروا الفاعل عن تلك الصفات مطلقا ، وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الأفعال الحادثة ضرورة أن كل ممكن حادث ، فيجب أن يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ، ثم ننقل الكلام إلى تلك الصفات الأخرى ، فإن قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثها أيضا ، ولزم انصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ، ولزم الدور أن كانت هذه الصفات هي الأولى أو التسلسل أن كانت غيرها ، فاذن الأفعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات في حقه جائزة . لا يقال نحن إنما اعترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذي أجبتم به لم يصحح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو أنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل . لأننا نقول إنما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل جائز لا يكون إلا فعلا حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام إليها . ويلزم الدور أو التسلسل فصيح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الذات ، وذكر الدور أو التسلسل في هذا الوجه بيان لوجه دلالة على ذلك ، والله الموفق ، وقوله : لتوقف أحداثها عليها : أى على أمثالها .

في قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة (قوله وملزوم الأعم غير ملزم (الأخص) أى أن ما كان ملزوما للأعم لا يكون ملزوما للأخص فكما تقول ان الفرسية ملزمة للحيوانية ولا يلزم أن تكون الفرسية ملزمة للإنسانية التي هي أخص من الحيوانية فالفرسية تكون دليلا على الحيوانية ولا تكون دليلا على الإنسانية ، فكذلك تقول هنا إن إيجاد الأفعال وهو الدليل الذي ذكره المصنف ملزوم لوجوب الصفات في الوقت ولا يلزم أن يكون ملزوما لوجوبها بحسب الذات الذي هو أخص من وجوبها بحسب الوقت فيكون الإيجاد المذكور دليلا على الوجوب الوقتي للصفات ولا يكون دليلا على وجوبها بالذات (قوله دليلكم) هو إيجاد الفعل ، وقوله : أعم من مدعاكم أى لأن الدليل أنتج الوجوب الوقتي للصفات وهو أعم من وجوبها بحسب الذات الذي هو المدعى (قوله بل وجوبا مطلقا) أى بل دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا مطلقا (قوله بحسب الذات) على حذف أى التفسيرية : أى وإذا كان بحسب الذات فلا يتقيد بوقت (قوله لو قدر) أى تقديرا وقوعيا (قوله إن كل ممكن) أراد به الممكن الذي ثبت له تقرر في الخارج وإلا لم يصح انصافه بكونه حادثا : أى موجودا بعد عدم (قوله على وجوبها) أى الصفات (قوله بمجرد الفعل) أى بأن الفعل إنما يدل على وجوبها للفاعل وجوبا وقتيا لا وجوبا مطلقا (قوله وهذا الذي أجبتم به) أى من منع كون الأفعال تدل على وجوبها وجوبا وقتيا بل تدل على وجوبها وجوبا مطلقا لأنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل ، وقوله : لم يصح الاستدلال به على ذلك : أى على وجوبها وجوبا مطلقا ، والأولى أن يقول والذي أجبتم غير دافع للاعتراض على استدلالكم (قوله بل حاصله) أى حاصل ما أجبتم به (قوله على تلك الصفات) أى على أمثالها (قوله بيان لوجه دلالة) أى دلالة الدليل الأول لادليل

(ص) وإذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة
العدم على القديم .

(ش) هذا ظاهر وقد قدمنا برهان القاعدة السكية وهي أن كل مائت قدمه استحالة عدمه
(ص) نخرج لك بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا . أما في ذاته فالوجوب قدمه وبقائه
لما سر . وأما في صفاته فلما ذكر الآن ، ومن ثم استحالة على علمه أن يكون كسبيا : أي يحصل
له عن دلائل أو ضروريا : أي يقارنه ضرر كمالنا بأننا أويطراً عليه سهوا أو غفلة ، واستحالة على
قدرته أن تحتاج إلى آلة أو معاونة ، وعلى إرادته أن تكون لغرض ، وعلى سمعه وبصره وكلامه
وإدراكه على القول به أن يكون بجراحة أو مقابلة أو اتصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا أو يطرأ
عليه سكوت لاستلزام ذلك التغير والحديث .

(ش) هذا كله ظاهر ، ولنزده بياناً نقول : أما وجه استحالة التغير على الذات العليا وعلى صفاتها ،
فلأنه إن كان من عدم إلى وجود ، فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه

أحر كما فهم المفترض . والحاصل أن قولهم في الجواب لو كانت جائزة الخ ليس دليلاً آخر بل بيان
لكون الدلائل الأول يدل على المطلوب وهو وجوب الصفات المذكورة للقاعل وجوبا مطلقا
(قوله هذا) أي كلام المصنف (قوله ظاهر) أي لا يحتاج لتوضيح لأنه قدم برهانه فقوله وقد
قدمنا الخ تعليل لما قبله (قوله نخرج لك بهذا) أي بما ذكر من اتصاف الذات بالقدم والبقاء
واتصاف الصفات بهما أيضا (قوله على القديم) أي الله تعالى (قوله مطلقا) راجع للقديم : أي
باعتبار نفسه وباعتبار صفاته كما يشير له قوله أما في ذاته الخ (قوله لما سر) أي للدليل الذي
صرح الدال على وجوب قدمه وبقائه (قوله وأما في صفاته) أي وأما استحالة تغير القديم في
صفاته من عدم إلى وجود وبالعكس (قوله فلما ذكر الآن) أي من الدليل الدال على قدمها
وأن القديم يستحيل عدمه ، وأراد بالآن ماعدا الزمن الماضي ببعد فيصدق بالماضي القريب وهو
حال عرفا فلا معارضة بين التعبير بالفعل الماضي والتعبير بالآن (قوله ومن ثم) أي من هنا
وهو استحالة التغير على صفات الله (قوله أويطراً عليه) أي على علمه تعالى (قوله سهوا أو غفلة)
السهو الذهول عن الشيء بعد الشعور به . والغفلة الذهول عن الشيء سواء سبق الشعور به
أم لا فهي أعم ، وقيل مترادفان ، وأما النسيان فهو زوال الشيء من الحافظة والمدركة
معاً ، وهذا أشد استحالة من السهو لأنه زوال الشيء من المدركة دون الحافظة فلذا لم
يذكره لعلم استحالاته بالأولى (قوله واستحال على قدرته الخ) اسناد الاستحالة للقدرية فيه
تسمح ، والمناسب اسناد ذلك للذات ، وهذا معطوف على استحالة على علمه وأعاد الفعل لطول
الفصل (قوله لغرض) أي باعث على الفعل (قوله على القول به) راجع للإدراك (قوله أن
يكون بجراحة) راجع للعجب ، وقوله : أو مقابلة راجع للبصر (قوله أو اتصال) راجع
للإدراك (قوله أو يكون الخ) أو بمعنى الواو ، والمراد واستحال أن يكون كلامه الخ وحذف
العامل الباقي معموله بعد الواو جاز في كلامهم (قوله أو صوتا) من عطف العام (قوله سكوت)

عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود ، وإن كان من وجود إلى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود ، وقد سبق في العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلوية واصفاتها ، ولما كان ذكره في الصفات قريبا من هذا الموضع . قلت : وأما في صفاته فلما ذكر الآن : ولما كان مذكوره في الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت في الإشارة إلى ماسبق من برهان قدمها بقولي : فلما صر وأماما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبي لا يكون لإحداثا وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد ، وأما قلنا إن الكسبي لا يكون لإحداثا ، لأنه إما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر ، وهو الذي غلب عليه العرف ، أو بما تعلقت به القدرة الحادثة ، ولا يخفى تجرده وحدوثه على كلا التفسيرين ، وهذا الثاني هو معناه الأصلي ، وهل يستلزم سبق النظر عقلا أو عاده ، فيجوز في العقل أحداث علم واحداث قدرة عليه من غير تقدم نظر قولان ، والثاني مذهب امام الحرمين وهو الحق ، لأن قبول الجوهر للعلم والقدرة عليه نفسى له ، وتقدم النظر لا يصح أن يكون شرطا للقدرة على العلم لأن القدرة مقارنة للعلم والنظر يناهيه ، ولا يصح أن يكون شرط الشيء ما لا يوجد إلا حال عدمه . وأما عدم اشتراط النظر في العلم ، فلا تنافي على أن العلم الظري يجوز أن يقع ضروريا ، وإذا عرفت استحالة الكسب على علمه تعالى لا يذانه بسبق الجهل واتصاف الذات العلوية بوصف حادث عرفت أن ما وقع في الكتاب والسنة مرهما ظاهره حدوث العلم وكسبه يجب القطع بأن ظاهره غير مراد ، وذلك كقوله تعالى - ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين -

هو الكف عن الكلام (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما هنا وفيما بعد (قوله ذكره) أى ذكر برهان وجوب القدم والبقاء (قوله من برهان قدمها) أى وبقائها (قوله لا يتجدد) لازم لما قبله (قوله الحاصل عن النظر) أى سواء قلنا إن العلم الحاصل عقب النظر تتعاقب به القدرة الحادثة أو قلنا إنها لا تتعاقب به ، بل بالنظر والعلم حاصل بقتة (قوله أو بما الخ) أى أو يفسر بالعلم الذى الخ كالعلم الحاصل عن الحواس حيث - صل بالاكتساب كصرف الوجه وتقليب الحديقة (قوله هو معناه الأصلي) أى لأن الكسب هو تعاقب القدرة الحادثة بالمقدور : أى مقارنتها له (وقوله وهل يستلزم) أى المعنى الأصلي من حيث حصوله (قوله فيجوز الخ) مفرع على القول الثاني (قوله نفسى له) أى صفة نفسية له وهى لا تتوقف على شيء (قوله والنظر يناهيه) أى يناهى العلم : أى لا يجامعه لأنه إنما يحصل بقتة ، وحينئذ فتتأق القدرة عليه لمقارنتها للعلم (قوله شرط الشيء) الشرط كالنظر والشيء كالقدرة ، وقوله ما : أى شيئا كالنظر وقوله لا يوجد : أى الشيء كالقدرة والصفة أو الصلة جرت على غير من هى له ، وقوله : إلا حال عدمه : أى إلا حال عدم ذلك الشرط كالنظر (قوله وأما عدم الخ) لما كانت القدرة مقارنة للعلم ، وقد أقام الدليل على ابطال شرطية النظر في القدرة على العلم شرع فى إقامة الدليل على عدم اشتراطه فى حصول العلم عقلا (قوله يجوز أن يقع ضروريا) أى فيجوز على الانسان أن يدرك المعنى الدقيق بدون نظر ، وحينئذ فتكون شرطية النظر عادية يجوز تحلفها (قوله لا يذانه الخ) علة للاستحالة (قوله واتصاف الخ) عطف على سبق (قوله وكسبه) عطف على حدوث والكلام

فليس المراد أنه تجدد له تعالى بالفتنة علم بالصادق والكاذب من خلقه ، كيف وعلمه جل وعلا
أزلى محيط بكل معلوم ، وعلى وفق علمه القديم وإرادته السافذة تجرى أحكام الكائنات كلها ،
- ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير - وتأويل الآية أن المراد الاخبار بأنه تعالى يجازي
المسكين بما علمه منهم أولا من خير أو شر ، فأطلق العلم على الجزء المتأخر عن وقوع أمارته من
خير أو شر ، لأن وقوع ذلك كله على وفق علمه جل وعز وتسمية الجزء بالعلم من باب تسمية
المتعلق باسم المتعلق ، وهو مجاز شائع في اللسان . والفتنة قال الرمنشيري : هي الامتحان بشدائد
التكليف من مفارقة الأوطان ، ومجاهدة الأعداء وسائر الطاعات الشاقة ، وهجر التسهيلات والملاذ
وبالفقر والفحط ، وأنواع المصائب في الأنفس والأموال ، ومصاراة الكفار على أدهم وكبدهم
وضررهم ، والمعنى أحسب الذين أجروا كلمة الشهادتين على ألسنتهم وأظهروا القول بالإيمان
أنهم يتركون

في بني كونه كسبا لافي نفي حدوثه ، فالنائب الاختصار على هذا (قوله فليس المراد) أي كما هو
ظاهر الآية (قوله بالفتنة) أي بسببها (قوله كيف الخ) الاستهزاء إنكارى ، والوارى للحال :
أي كيف يصح أن يكون علمه مكتسبا : أي لا يصح ذلك ، والحال أن علمه تعالى الخ (قوله
بكل معلوم) أي بكل أسرار تصف بالمعلومية سبب تعلق العلم به (قوله أحكام الكائنات) أي
ما حكم به على الموجودات (قوله كلها) تأكيده للكائنات أو الأحكام (قوله ألا يعلم الخ) دليل
نقلى ذكره بعد الدليل العقلي ومن فاعل يعلم ومصدوقه الذات العلية ومفعوله محذوف : أي مخلوقه :
أي جميع مخلوقاته من ذوات وأفعال . وقال المعتزلة : المعنى ألا يعلم الله الذوات التي خلقها ففاعل
يعلم عندهم ضمير عائد على الله ومن واقعة على الذوات ، وأما أفعال العباد عندهم فهي مخلوقة
لغيره فلا يعاها ، قبضهم الله (قوله الخبير) أي العالم بذواتهم وأفعالهم علما تاما ومناسبة الخير
لمقام ظاهرة ، وأما مناسبة اللطيف فباعتبار أن الله مع علمه التام بأحوال عباده شأنه الرفق بهم
(قوله أن المراد الخ) أي الخلل على أن المراد الخ ، فصح الاخبار عن تأويل (قوله بما) الباء
بمعنى على (قوله فأطلق العلم على الجزء) أي لأنه هو المتجدد دون علمه تعالى (قوله أمارته)
أي الجزء (قوله من خير أو شر) بيان لامارة الجزء (قوله لأن الخ) علة لقوله فأطلق الخ ،
واسم الإشارة يعود للجزء والتأكيده بكلمة ، وإن كان الجزء واحدا باعتبار جزئياته (قوله وتسمية
الخ) مفرغ على ما قبله ، فالأولى العناء (قوله عن تسمية المتعلق بفتح اللام وهو الجزء ، وقوله :
باسم المتعلق بكسر اللام وهو العلم لأن العلم متعلق بالجزء لأن الجزء معلوم كغيره من سائر
المعلومات (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور (قوله مجاز) أي مرسل (قوله شائع الخ) أي
فلا ضرر في وقوعه في القرآن ، والمراد باللسان اللثة (قوله بشدائد التكليف) أي بالأمور
الشديدة التي تعلق بها التكليف وبنها بقوله من مفارقة الأوطان الخ (قوله ومجاهدة الأعداء)
عطف خاص (قوله وبالفقر الخ) أعاد الباء إشارة لعطفه على شدائد التكليف لأعلى مفارقة
الأوطان لأن كلا من الفقر والفحط غير مكلف به (قوله ومصاراة الكفار) الأولى تقديمه على
قوله : وبالفقر الخ لأنه من الطرف الأول المكلف به على أن الأولى حذفه لأنه يرجع لمجاهدة

كذلك غير متحيزين ، بل يتمتعهم الله بضروب الخن حتى يلبسهم ، وثبات أقدامهم ، وجمعة عقائدهم ، وخالص نياتهم ، ليميز المخلص من غير المخلص ، والراسخ في الدين من المضطرب ، والمتمكن من العابد على حرف انتهى . قال ابن عطية : والصدق والكذب على باهما : أى من صدق فعله قوله ومن كذبه انتهى . وأما ما ذكرته من استحالة كون علمه تعالى ضروريا ، فذلك انما يقين بمعرفة الضرورى ماعو ، فنقول : قال المقترح الضرورى يطلق على أربع معان : ما ليس بمقدور بالقدرة الحادثة ونقيضه المكتسب وهو المقدور بها ، وهذا لا يختص بالعلم ، بل يقال حركة ضرورية : أى غير مقدورة بالقدرة الحادثة . الثانى ماعلم بغير دليل . الثالث ماعلم من غير تقدم نظر ، وهذان يختصان بالمعلوم . الرابع ما قارنه ضرر وحاجة ، كعلم الانسان جوعه وألمه ، وهذا المعنى الأخير هو المستحيل فى حق علم البارى جل وعلا دون المعانى الثلاثة ، ولأجله امتنع اطلاق لفظ الضرورى عليه ، وكذا يتمتع اطلاق لفظ البديهى على علمه تعالى ، وهو كالضرورى

الأعداد (قوله كذلك) أى على ذلك الاجراء (قوله غير الخ) على حذف أى التفسيرية (قوله بضروب) أى أنواع (قوله حتى يلبسهم) أى حتى يختبرهم هل يصبرون أم لا وهذا شروع فى تفسير قوله : ولقد فتنا الخ (قوله وثبات أقدامهم) أى ويختبر ثبات أقدامهم : أى ويختبرهم هل يثبتون على الشهادتين أم لا ، وكذا يقال فيما بعد (قوله المخلص) أى فى النطق بالشهادتين (قوله والمتمكن) يرجع للراسخ (قوله على حرف) أى جانب لأن الحرف الجانب من الشيء بحيث يكون قريبا من الزوال (قوله أى من صدق فعله قوله) بيان لباهما ، فعنى فليعلمن الله الذين صدقوا الخ فليميزن الله الذين صدقت أفعالهم أقوالهم ، والذين كذبت أفعالهم أقوالهم ، وتصدق الفعل للقول أن يجعله صادقا وإسناد التصديق للفعل مجاز بمعنى أن من فعل ذلك الفعل يصدق الناس فى قوله بسبب الفعل ، فوقع الاسناد للسبب ، ومثله اسناد التكذيب للفعل (قوله فذلك) أى فاستحالة كون علمه ضروريا (قوله بمعرفة الضرورى) أى بمعرفة حقيقته الجملة ما هو تفصيلها (قوله الضرورى) أى هذا اللفظ بدليل قوله بطلق ، وأراد به أولا الحقيقة الجملة المبينة بالمفصلة (قوله ما ليس بمقدور الخ) مصدوق مامعنى أعم من أن يكون حكما كالعلم الالهي ، والعلم الحاصل بالبصر من غير قصد أو غيره كالسقوط من فوق سطح بغير اختيار بدليل قوله : وهذا لا يختص بالعلم (قوله وهو المقدور بها) شامل للعلم الحاصل بمباشرة الأسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر فى المقدمات فى الاستدلالات والاصغاء وتقليب الحديقة فى الحسيات وشامل لغير العلم كالفعل الاختيارى (قوله وهذا) أى الضرورى المفسر بهذا التفسير لا يختص الخ (قوله بل يقال حركة ضرورية) أى كحركة المرتش والساقط من علو إذ كل من الحركتين مجبوز عنه (قوله ماعلم الخ) أى علم حصل بغير دليل احتاج لتجربة أو حدس أولا كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين (قوله ماعلم الخ) أعم مما قبله لصدقه بالعلم الحاصل بالبداهة مع مقارنة دليل لا يغيب عن الخاطر (قوله كعلم الانسان جوعه) راجع لما قارنه حاجة ، وقوله : وألمه راجع لما قارنه ضرر (قوله ولأجله) أى ولأجل استحالة المعنى الرابع (قوله امتنع الخ) دفعا لتوهم إرادة المعنى الرابع (قوله وهو كالضرورى) أى فيفسر بما فسره ماعدا الرابع

إلا أنه لا يقترب بضرر ولا حاجة ، وإعما استحالة إطلاقه على علمه جلّ وعلا لأنه يشعر بالحدوث إذ يقال بده النفس الأسمى إذا أنها بفتة بغير سابقة شعور بمقدمات تغلب على الظن وجوده .
والحاصل أن العلم الحادث ينقسم ثلاثة أقسام : ضروري وبديهي وكسبي ، ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى ، وأما ما ذكرت من استحالة طرق السهو والغفلة على علمه تعالى فظاهر ، لأنهما يستلزمان الانصاف بالجهل ، وذلك في حق من نزه عن كل نقصة محال ، ولأن ماسهي أو غفل عنه فقد انعدم علمه تعالى به ووجوب البقاء لعلمه تعالى ولجميع صفاته يدفع تجويز ذلك ، والسهو والغفلة متقاربان في المعنى إلا أن السهو كثيرا ما يستعمل عرفا في الذهول مع اعتقاد ما يصاده والغفلة أعم ، فلهذا جمعت بينهما (قوله : واستحال على قدرته أن يحتاج إلى آلة أو معاون)
يعنى لأن ذلك يفضى إلى حدوثها إذ يكون قادرا عند وجود تلك الآلة أو المعاون وعاجزا عند عدمهما ولا يجاب بادعاء قدم الآلة والمعاون لما علم من وجوب الحدوث لكل ماسواه تعالى ، وأيضا لو توقفت تعلق قدرته تعالى بشيء من الممكنات

(قوله إلا أنه الخ) المناسب إلا أن يفسر بالرابع (قوله وإعما استحالة الخ) الأولى وإعما منع إطلاقه وإلا فالإطلاق ممكن لاستحالة (قوله إطلاقه) أي البديهي (قوله لأنه) أي الإطلاق (قوله إذ يقال) أي في اللغة (قوله بغير الخ) بيان لانيانه بفتة (قوله بمقدمات) متعلق بشعور (قوله تغلب) بضم أوله وكسر ثالثة المشدد : أي تغلب تلك المقدمات وجود الأسمى (قوله على الظن) على بمعنى في والظن بمعنى الزهن (قوله والحاصل) أي حاصل قوله : وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه إلى هنا (قوله أن العلم الخ) تهديد لقوله ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى (قوله ولأن الخ) يناسب ما في المتن دون ما قبله (قوله ماسهي أو غفل عنه) ما واقعة على المعارف والفعلان المبنيان للمجهول تنازعا قوله عنه (قوله يدفع تجويز ذلك) أي تجويز انعدام علمه والأولى يدفع جواز ذلك لأن وجوب البقاء إعما يمنع الجواز لا التجويز لأن التجويز من الممكنات لأنه فعل الفاعل (قوله متقاربان) أي لامتحدان ولا متساويان (قوله إلا أن السهو الخ) هذا يفيد أن بينهما العموم والخصوص المطلق والغفلة أعم ولا شك أن العام والخاص لاترادف بينهما ولا تساوى الخ (قوله كثيرا الخ) وقيل مترادفان وأنها الذهول عن الشيء سواء اعتقد ما يصاده أو لم يعتقد شيئا (قوله ما يصاده) الضمير راجع للذهول عنه (قوله والغفلة أعم) فهي الذهول عن الشيء سواء اعتقد ما يصاده أو لم يعتقد شيئا (قوله أن يحتاج الخ) أي أن يحتاج في تحصيل الفعل إلى مصاحبة آلة كما في القدرة الحادثة لأتري لقدرة الكاتب فأنها تحتاج في تحصيل الكتابة إلى مصاحبة القلم والآلة هي الوساطة بين الفاعل ومفعوله (قوله أو معاون) هي مشاركة الفاعل في الفعل بأن يكون صادرا من اثنين أو أكثر (قوله إلى حدوثها أي القدرة) (قوله إذ يكون الخ) تعليل لكون احتياج قدرته إلى آلة أو معاون يفضى لحدوثها (قوله قد يكون قادرا الخ) أي فتتحقق القدرة ، وقوله : وعاجزا عند عدمها : أي فلا تتحقق القدرة (قوله ولا يجاب) أي عن ما لزم من حدوث القدرة عند احتياجها لآلة أو معاون (قوله لكل ماسواه تعالى) أي ومن جملة ماسوى الله الآلة والمعاون (قوله وأيضا الخ) دليل ثان لاستحالة

على واسطة آلة يفعل بها أو معين يشاركه في الفعل للزم توقف سائر الممكنات على مثل ذلك لوجوب استواء الممكنات كلها بالنسبة الى قدرته جل وعلا ، وذلك يؤدي إلى التسلسل لأن تلك الوسائط المقدرة هي من جملة الممكنات الحادثة إذ لا يجب الوجود الذاته العلية وصفاته ، فيجب أن يتوقف إيجادها أيضا على وسائط حادثة أخرى ثم كذلك ، وبهذا تعلم أن اختياره سبحانه وتعالى لا يجاده ممكنا مع ممكن آخر كاختياره جل وعلا إيجاد الشج مع الأكل والرى مع الشرب والاحراق مع مس النار ، وتفرق الأجزاء مثلا مع حدة السيف وحز العضو ، والمقدر مع القدرة الحادثة ، ونحو ذلك مما لا ينحصر لا يدل جميع ذلك على أن تلك الأمور المقارنة تأثيرا فيما اقترنت به لا استقلالها ولا معاونه ، بل وجودها وعدمها بالنسبة إلى التأثير سواء وإيجاده جل وعلا الممكن مع ممكن يقارنه كإيجاده له تعالى منفردا بدون مقارنة ممكن آخر ، فتعالى أن يكون فعله بواسطة أو علاج - إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون - بلا كاف ولا نون . وقال جل من قائل - ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب - أى مامسنا في خلقها من تعب ، فتبارك الله رب العالمين (قوله : وعلى إرادته أن تكون لغرض) يعنى لغرض يبعثه على إيجاد الفعل ، وهو محال في حقه تعالى سواء كان الغرض راجعا إليه أو إلى خلقه

احتياج القدرة إلى واسطة (قوله على واسطة آلة) الاضافة لليان (قوله إلى التسلسل) أى أو السور (قوله المقدرة) أى المفروض توقف تعلق القدرة عليها (قوله ثم كذلك) أى فإن كانت تلك الواسطة هي الأولى فالدور وإلا فالتسلسل (قوله وبهذا) أى بما تقدم من عدم احتياج قدرته تعالى إلى آلة ولا معين ، وقوله : تعلم الخ العلم في الحقيقة مأخوذ من نفى الاحتياج إلى المعين فالرب الذى أوجده الله بقدرته لم يستعن عليه بالرب وكذا لم يستعن عليه بالأكل وهكذا (قوله مع ممكن آخر) أى مصاحبا لممكن آخر (قوله مثلا) أتى به لأن حدة السيف وحز العضو كما يكون سببا في تفرق الأجزاء يكون سببا في غيره كالأم (قوله والمقدور) أى كالحركات المصاحبة للقدرة الحادثة فالقدرة المصاحبة لها غير مؤثرة فيها (قوله لا يدل الخ) خبر أن من قوله أن اختياره سبحانه واسم الإشارة الراجع للاختيار هو الرابط لخبر أن باسمها ولما كان الاختيار متعلقا بأمر صحيح التعبير بجميع (قوله بل وجودها) أى تلك الأمور المقارنة (قوله وإيجاده الخ) في قوة التعليل لقوله سواء (قوله كإيجاده الخ) أى في أن التأثير لله وحده (قوله فتعالى الخ) نفي على العلة (قوله بواسطة) أى معين وهو السبب المؤثر لامطلق الواسطة التى اقتضتها الحكمة (قوله أو علاج) هو الفعل بشدة (قوله إنما أمره الخ) دليل لقوله فتعالى أن يكون فعله الخ (قوله بلا كاف ولا نون) على حذف أى التفسيرية ، وأشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد لفظ كن بل هو كناية عن تعلق القدرة : أى إنما أمرنا وحالا بالنسبة لأى شيء إذا أردنا وجوده أن تتعلق قدرتنا بوجوده فيوجد بسرعة (قوله جل من قائل) أصل التركيب جل قائلا أى جل الله من جهة كونه قائلا : أى عظم من حيث كونه قائلا فجر التمييز بين وتوّن للتعظيم (قوله ولقد خلقنا الخ) دليل لما تضمنه قوله لا يدل جميع ذلك الخ من أن الأسباب العادية لا تأثير لها في المسببات عموما وأن المؤثر في جميع ذلك هو الله (قوله أى مامسنا الخ) هذا يدل على أن

أما وجه الاستحالة في الغرض الراجع إليه ، فلا أنه إن كان ذلك الغرض قديما وجب قدم العالم ولزم الفعل بالايجاب وجاء مذهب الفلاسفة ، وذلك بما قد فرغنا من إبطاله ، وإن كان حادثا يتصف به بعد الإيجاد لزم نقصه وحاجته قبل إيجاد أفعاله التي حصلت له غرضه ، ولزم اتصافه بالحوادث لتجدد الكمالات له حيثئذ بواسطة خلقه ، وذلك كله مفض إلى حدوثه ، ويتعالى عن ذلك من لا أول لوجوده الغنى الذي يقتدر إليه كل شيء ولا يفتقر هو إلى شيء . وأما وجه الاستحالة في الغرض الراجع إلى خلقه فإنه لا يجب عليه تعالى مراعاة صلاح ولا أصلح ، وقد تكلمنا في العقيدة على برهان استحالة الأمرين في فصل خلق الأفعال بأنهم من هذا ، وسنشرح ذلك في محله شرحا يزيد عنه كل غطاء إن شاء الله تعالى (قوله : وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدراكه على القول به أن يكون بجارحة) هذا راجع إلى الجميع ، وقد قدمنا البرهان على استحالة الجريمة في حقه تعالى ، فهو يسمع بغير أذن ولا صاخب ، ويرى بغير حدة ، ويتكلم بغير فم ولا لسان ، ويدرك على القول بزيادة الإدراك بغير الآلات المعتادة للشم والنوق واللمس (قوله : أو مقابلة) راجع إلى الرؤية (قوله : أو اتصال) راجع إلى الإدراك عند من أثبتته (قوله أو يكون كلامه حرفا أو صوتا) لأنه لو كان كلامه يترك من الحروف والأصوات ، لكان ذلك الكلام حادثا ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر في محل واحد فلا توجد الحروف في محل واحد حتى ينعدم سابقها ويتجدد لاحقها وكل ماسبق وجوده العدم أو طرأ على وجوده العدم فهو حادث ، فالحروف والأصوات لا تكون أبدا

المؤثر هو الله وحده إذ لو كان للأسباب العادية أو غيرها توسط في خلقها لحصل التعب لأن شأن ما كان بالواسطة والعلاج التعب (قوله وجب قدم العالم) أي لأن الغرض الباعث على الفعل وجوده في الخارج متأخر عن الفعل ، وإن تقدم عليه في العقل ، وقد فرضنا أن ذلك الغرض قديم ، فيلزم أن الفعل السابق عليه قديم (قوله ولزم الفعل بالايجاب) لأن الفعل الاختياري لا يكون إلا حادثا . وقد قلنا إن العالم قديم فيكون المولى سبحانه فاعلا بالايجاب (قوله وجاء مذهب الفلاسفة) أي من لزوم الفعل بالايجاب (قوله وإن كان) أي الغرض (قوله بعد الإيجاد) أي إيجاد الفعل (قوله بالحوادث) هي الأغراض (قوله لتجدد الكمالات) أي وهي الأغراض الراجعة له ، فقد أظهر في مقام الاضمار (قوله وذلك كله) أي ما ذكر من الأمور الثلاثة من نقصه وحاجته واتصافه بالحوادث (قوله فإنه لا يجب الخ) فيه أن هذا لا ينافي جواز مراعاتهما ، وحيثئذ فلا يصح أن يكون هذا دليلا لاستحالة الغرض الراجع لخلقته (قوله بأنهم الخ) أي بكلامهم من الكلام الذي ذكر في هذا المبحث (قوله ذلك) أي الكلام الأتم (قوله هذا) أي قوله أن يكون بجارحة (قوله إلى الجميع) أي السمع وما بعده (قوله وقد قدمنا) أي في قوله سابقا : ومن هنا يعلم وجوب تنزهه عن أن يكون جرمًا أو قائما به الخ (قوله على استحالة الجريمة) أي الشاملة للجارحة (قوله المعتادة) لا يقتضى ثبوت آلة أخرى غير معتادة والواقع أنه لا آلة مطلقا (قوله حرفا) أي من جنس الحرف (قوله ضرورة الخ) دليل لملازمة وهو أخص من الدعوى لأن الصوت ذكر في الدعوى دون الدليل ثم إن مراده بالاستحالة الاستحالة العقلية (قوله وكل ماسبق وجوده العدم) راجع

الإحادثة ، فلو تركب الكلام منها لكان حادثا ضرورة أن المركب من الحوادث حادث ، وذهب
 الحشوية المنتمون إلى الظاهر إلى أن كلام الباري تعالى القائم بذاته حروف وأصوات ، ومع كونه
 حروفاً وأصواتاً هو قديم أزلي ، وهؤلاء أصحاب غاية في الضلالة ، وتورط في بحبوحة الجهالة ، فإن
 من سواهم من أهل البدع ربما تعق لهم شبهة مخيلة لا تهدم من أول مرة صراحة بالضروريات . أما
 هؤلاء فلم يراعوا ضروريات العقول ، ولا وقفوا من أول مرة عند شيء منها فعوذ بالله من الخذلان
 كاعتقادهم أن الباري تعالى جسم مستو على العرش باللماسة والاستقرار ، ثم ينقل كل ليلة
 جعة عند ما يبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه إلى السماء ، ثم يعود عند الفجر إلى مكانه ، وهم
 على صنفين : صنف منهم قالوا بتحيزه وتصوره وتشكله على شكل الانسان ، وهؤلاء مساوون
 لليهود في هذا الاعتقاد ، وصنف آخر منهم قالوا بتحيزه من غير شكل ولا جارية . ثم اتفقوا
 على أن كلامه سبحانه قديم : حروف وأصوات متقطعة يتكلم بها شاء منها باللسان العربي
 والعجمي وضروب الألسنة الموضوعة لأهل الأرض ، فيقولون انه ينطق بالباء والميم وسائر الحروف
 لا على مخارج الحروف ، والذين قالوا بأنه على شكل الانسان ، قالوا انه يتكلم بالحروف على
 مخارجها وجلتها قديمة ، وهو ينظمها كيف يشاء وعلى أي لغة يشاء ، وكيف تدخل المشيئة القديمة
 لولا أن الله يسلب

لقوله ويتجدد لاحقها ، وقوله : أوطراً على وجوده العدم راجع لقوله ينعدم سابقها فهو نف
 ونشر مشوش (قوله فلو تركب الخ) صرحت بمحذوف : أي وإذا ثبت ما ذكرناه من الدليل
 صح ما ذكرناه من الشرطية القائلة لو تركب الكلام منها لكان حادثا (قوله المنتمون الخ)
 فهم من الظاهرية الذين يسمكون بالظواهر نحو الرحمن على العرش استوى (قوله أصحاب
 غاية الخ) جمعهم بين النقيضين لأن مقتضى كونه حروفاً وأصواتاً حادثاً أن يكون غير قديم
 وهذا مناقض لقدمه وأزليته (قوله وتورط الخ) التورط الوقوع في الشيء بحيث يسر
 التخلص منه وبجوبة الشيء وسطه : أي وأصحاب وقوع في وسط الجهل ، فقد شبه الجهالة
 بمكان منقح وأثبت للمشبه شيئا من لوازم المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية (قوله
 تعق) بفتح أوله وكسر ثانيه : أي تعرض وتظهر (قوله شبهة) هي ما يظن دليلا وليس بدليل
 (قوله مخيلة) بضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه المشدد : أي موقعة للدعوى التي يدعونها في
 الخيال (قوله لا تهدم الخ) بل تهدم بالنظريات لكونها شبهة قوية . وأما هؤلاء فشبهم تهدم
 بالضروريات لضعفها (قوله ضروريات العقول) أي القضايا الضرورية التي يحكم بها العقل بمجرد
 توجهه إليها نحو الجمع بين القيين محال (قوله كاعتقادهم) في بعض النسخ فاعتقادهم : أي
 إن أردت بيان اعتقادهم فاعتقادهم الخ (قوله عند ما يبقى) ما مصرية (قوله وهم الخ) هذا
 تعرض لما للحشوية على سبيل التفصيل (قوله بتحيزه) أي أخذه قلدا من الفراغ (قوله
 وتشكله) عطف تفسير (قوله وضروب الألسنة) أي أنواع اللغات ، وهذا عين ما قبله لأن المراد
 بالعجمي ماعدا العربي (قوله وكيف الخ) يعني أنه إذا كان كلامه مركبا من حروف كان حادثا
 لا قديما ، وكيف يكون قديما والمشيئة لا تتعلق بالقديم (قوله لولا الخ) جواب لولا محذوف :

عقل التمييز لمن يشاء ، وهو عندهم يتكلم إذا يشاء ويسكت إذا يشاء ، فإذا سكث لا ينعدم كلامه ولكنه صمت وأكنه ، تعالى الله عن قولهم ، ومن شنيع مذهبهم أن القارئ إذا قرأ من كتاب الله تعالى آية ، فإذنى يسمع منه هو الكلام القائم بالله سبحانه ، وقد وجد في محل هذا القارئ ولم ينتقل عن ذات الاله ، وزعموا أن حروف المصحف عين كلام الله تعالى من غير أن ينتقل أيضا عن ذاته ، وهذا قول النصارى بتدرع عيسى عليه السلام بالصفة الأزلية التي هي العلم من غير أن تفارق الاله . ولكن النصارى خصصوا بذلك واحدا من الخلق وهو عيسى عليه السلام ، وهؤلاء حكموا بذلك في حق كل قارئ يتلو آية من كتاب الله ، والحكم بقدم حروف وأصوات تتجدد والعدم سابق لها ولاحق ، وكون الشيء الواحد يحل محلين خروج عن دائرة العقل وجعله للضروريات ، وكيف يوسم بالعقل من يقول : إن الحروف إذا صيغت من زبر الحديد حتى يفهم منها آيات من كتاب الله تعالى فهمى بأعيانها عين كلام الله تعالى ، وكانت إذ كانت زبرا حادثه ، فلما صارت حروفا انقلبت قديمة ، وأطلقت طائفة منهم القول بأن الحروف المكتوبة الدالة على اسم الله تعالى هي الله المعبود بحق ، وإن كتبت في أما كن فهو واحد في أما كن . قال أبو حامد : ويلزمهم أن يحرق ما يكتب فيه اسم النار ، والقوم مبتلون بعظيم العقاب . قال ابن ذهاق : وهذه الطائفة أجهل الناس في طريق النظريات ، وأكثر خلق الله جودا على الحسيات ، حتى جعلهم ذلك على انكار وجوب

أى ما نطقوا بهذه الدعوى (قوله عقل التمييز) من إضافة السبب للسبب (قوله صمت) أى سكث (قوله وأكنه) أى ستره وأخفاه ، والسكوت لم ينعدم عنده الكلام حتى يكون حادثا بل هو كامن (قوله وقد وجد) أى ماسم في محل القارئ : أى في محل هو القارئ فالصفة ثبت لها محلان (قوله ولم ينتقل إلخ) أى كما أن ما سمع من القارئ لم ينتقل عن ذات الله (قوله قول النصارى) أى كقولهم (قوله بتدرع عيسى) أى اتصاف عيسى مأخوذ من تدرع : أى لبس السرعة ، فاطلاق التدرع على الاتصاف مجاز (قوله ولكن النصارى إلخ) زيادة في التشنيع عليهم (قوله في حق كل قارئ) لافهم لذلك ، بل وكذا كل مصحف وكاغد (قوله من دائرة العقل) أى عن الأحكام التي يدور : أى يحول فيها العقل (قوله يوسم) أى يوصف (قوله من زبر الحديد) بأن يؤتى بالحديد بعد إذابته ، ويوضع في القالب المنقوش فيه الآية ، ومثل زبر الحديد قطع الطين والحجارة (قوله عين كلام الله) أى القائم بذاته (قوله وكانت) أى الحروف (قوله زبرا) أى قطعاً (قوله فلما إلخ) لاجل هذا عن تجوز : أى فلما انتظمت وفهم منها بعض من كتاب الله (قوله الدالة إلخ) وهي حروف الجلالة (قوله وإن كتبت) أى وقالوا إن كتبت وهو عظم على أطلقت (قوله أبو حامد) أى الاسفرائينى لا الغزالي (قوله ويلزمهم إلخ) لأن الاسم عندهم عين المسمى ، ويلزمهم أيضا بل ما يكتب فيه اسم الماء (قوله والقوم إلخ) من كلام أبي حامد (قوله بعظيم العقاب) من إضافة الصفة (قوله في طريق النظريات) في معنى الباء والإضافة بيانية : أى أهم لا يدركون الأمور النظرية فهم أجهل الناس بها ، ويحتمل أن المراد بطريق النظريات الأدلة الموصلة لها فالإضافة حقيقية (قوله جودا) أى اقتصارا على

النظر في المخالقات ، وقالوا ان الاشتغال بالنظر في العقليات بدعة وضلالة وريب في الدين وتشكيك في مذهب المسلمين ، وتسموا بالسبية المتورعين بترك النظر في آت رب العالمين - وما يجحد بآياتنا الا الكافرون - قال : وهم عامة محضة لا يفهمون حقيقة ولا مجازا ولا يفرقون بين واجب ولا ممكن ولا مستحيل ، ولهذا يقولون ان الله تعالى قادر على قلب الحقائق وأن يوجد المستحيلات اذا ارادها كالجوع بين الضدين ، وانما يتمتع عندهم الحال في عقول الخلق وقدرة الله تعالى صالحة لا يقاها ، وانما منع من ذلك أنه لم يرد له ولو اراده ان كان فلاحا عندهم بوجه من الوجوه ، وانما هو لو اراده لكان ، واعتقاداتهم موجودة كثيرة في العامة وفي جلالة طلبة العلم ، ولهذا صرح بعض المتفهمة في زمان الغزالي بقرئب من مذهبهم ، فقال في قوله تعالى - لو اراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء - وفي قوله - لو اردنا أن نتخذ لهما - وهو الزوج - لا نتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين - فقال مامنع من ذلك إلا أنه لم يرد ، فلما بلغ ذلك حجة الاسلام الغزالي رحمه الله قال : وهلا انتبه هذا النبي لقوله - ان كنا فاعلين - أنه لو كان فعلا من أفعالنا تناله هذه التسمية ، ولقوله - لاصطفى مما يخلق ما يشاء - أي لو اراد ذلك لكان خلقه يسميه ابتاعني الرأفة والرحمة لا بمعنى التولد على حقيقة النبوة ، وعليه أنه سبحانه بقوله - ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا - تنبها على أن النبوة والعبودية لا يجتمعان ، وكذلك الرق والزوجة

الحسيات فلا يدركون البظريات فلا يدركون الاله المتصف بالصفات الأزلية (قوله النظر) نحو العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بدعة وضلالة) أي انه حرام عندهم (قوله وريب في الدين) أي إنه يؤدي لذلك (قوله وتشكيك الخ) عطف سبب (قوله وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون) أي وهؤلاء كذلك وهذا من كلام ابن دهاق ، والمراد بالآيات ما دل على وجوده تعالى (قوله حقيقة) أي معنى حقيقيا (قوله ولا يمكن الخ) لازائدة فيهما لتأكيد النفي (قوله على قلب الحقائق) بأن يوجد المستحيل ويعلم الواجب (قوله وأن يوجد المستحيلات) كالزوجة والولد والشريك ، وهذا أخص مما قبله لأن قلب الحقائق أعم لأنه يفرد في إعدام الواجب (قوله في عقول الخلق) متعلق بمتن : أي وأما بحسب نفس الأمر ، فيوجد إذا اراد الله ذلك (قوله وقدرة الله الخ) كالتعليل لما قبله (قوله من ذلك) أي من وقوعه (قوله اراده) أي اراد وقوعه (قوله وإنما هو) أي الحال والشأن (قوله لو اراده) أي الحال : أي اراد وقوعه (قوله وفي جلالة الخ) جمع جملود ، وهو الحجز فيه تنبيه بليغ (قوله المتفهمة) أي المتكلمين الفقه وليسوا بفقهاء (قوله لا نتخذناه الخ) أي لكن ليس من مفعولاتنا وليس مما يمكن أن نفعله فلا يمكن أن نزيد اتخاذه (قوله إلا أنه لم يرد) أي ولو اراده لكان (قوله لقوله) أي لعنى قوله (قوله أنه الخ) أي ومعناه أنه الخ (قوله لو كان) أي الزوج (قوله فعلا) أي مفعولا من مفعولاتنا (قوله تناله هذه التسمية) أي بحيث يقال له زوج (قوله ولقوله لاصطفى الخ) أي وهلا انتبه لقوله اصطفى الخ (قوله أي لو اراد ذلك) أي اتخاذه ولد ، وقوله : لكان : أي الولد الذي يريد اتخاذه ، وقوله : خلقا : أي من جملة المخالقات (قوله بمعنى الرأفة) في العبارة حذف : أي من النبوة بمعنى الرأفة لا بمعنى التولد كما فهم هذا البعض من المتفهمة (قوله وعليه)

لا يجتمعان ، وزعموا أن القديم سبحانه لولم يوصف بالاقتدار على ذلك لكان عاجزا ، وذلك منهم جهل بما يتعلق به الاقتدار والعجز ، ويلزمهم على هذا أن يكون سبحانه قادرا على اختراع إله مثله قديم لا أول له ، فإن امتنعوا من ذلك أئزموا كونه عاجزا على مقتضى رأيهم ، والعاجز ليس باله وإن حكموا باقتداره على ذلك لزمهم من الكفر ما لزم من قال بوجود مثل الله تعالى ، إذ لا فرق في الكافرين بين من يجوز في حق الله تعالى ما يقدح في ألوهيته وبين من يحكم بوقوع ذلك ، فتركب مذهب الحشوية من ثلاث جهالات : إحداها : جهلهم باللسان والفرق بين مجازه وحقيقته ، ولهذا حكموا بظاهر ما ورد من الاستواء على العرش والتزول إلى السماء في الثالث الأخير من الألى ، وكون القرآن كلام الله محفوظا في الصدور مقروما بالألسن مكتوبا في المصاحف وما ورد من نداء الله في الآخرة بصوت يسمعه من قرب ومن بعد ، وغير ذلك مما لا يحصى . الثانية جودهم على ماسبق اليهم من ظاهر اللفظ . الثالثة مغالطتهم العقول حذرا من ترك الظاهر ، ولا شك أن الجهل باللسان ، وعدم اتقان فنى البلاغة والبيان ، والبعد من ممارسة العلوم العقلية على مقتضى التنبهات الشرعية . ثم التجاسر مع عدم ذلك كله على الجحوض فيها يحتاج إلى علوم عديدة وفكرة متقدمة وتأيد إلهي ، من غير أخذ عن أهل العلم ، وحسن أدب في التآقي منهم أصل لكل ضلالة وكفر والعياذ بالله . وبالجلة فاعتقاد الحشوية نائف من ضلالات ثلاث : من تهود وتنصر واعتزال ،

أى على ما ذكر في الآيتين (قوله بالاقتدار) أى القدرة (قوله على ذلك) أى قلب الحقائق (قوله بما يتعلق به الاقتدار والعجز) فالأقتدار لا يتعلق إلا بالممكن ، والعجز لا يكون إلا عن الممكن الذى يتعلق به القدرة (قوله على هذا) أى على القدرة على قلب الحقائق ، وقوله : أن يكون الخ لأنه لا فرق بين مستحيل ومستحيل (قوله من ذلك) أى من القول بأنه قادر على اختراع إله مثله . (قوله على ذلك) أى اختراع إله مثله (قوله من الكفر) أى من الحكم به (قوله بوقوع ذلك) أى ما يقدح في ألوهيته (قوله فتركب الخ) يقتضى أن الجهالات أجزاء لمذهبهم وليس كذلك بل مذهبهم نشأ منها (قوله باللسان) أى اللغة العربية (قوله ولهذا) أى لأجل جهلهم بالفرق بين مجاز اللسان وحقيقته (قوله من الليل) أى ليلة الجمعة كما مر (قوله كلام الله) بدل من القرآن (قوله الثانية جودهم الخ) أى وقوفهم ، وفيه أن الثانية ناشئة عن الأولى فلا يظهر جعلها جهالة مستقلة (قوله مغالطتهم العقول) أى تخطئهم لها لأن العقل إذا خلى ونفسه يحكم بعدم استواء الإله على العرش مثلا (قوله وعدم الخ) بالنصب عطفا على الجهل (قوله فنى البلاغة) أى علم المعانى (قوله والبعد) عطفا على الجهل (قوله على مقتضى التنبهات) أى ممارسة آنية على ما نهت عليه النصوص الشرعية ، فإضافة مقتضى لما بعده بيانية (قوله مع عدم ذلك) أى الجهل باللسان وعدم اتقان البلاغة والبيان ، والأولى اسقاط عدم لأن أصل الضلالة والكفر انما هو التجاسر مع وجود الجهل وعدم اتقان فنى البلاغة والبيان الخ (قوله فيما يحتاج الخ) هو علم التوحيد (قوله وفكرة) أى فى تلك العلوم (قوله مقدمة) أى على الاشتغال بعلم التوحيد (قوله من تهود) أى من معتقد اليهود وكذا

فهم مع اليهود في اعتقادهم الجسم في حق الآلهة ، ومع النصاري في اعتقاد حلول الكلام في الأجسام ، وأنه لا يفارق مع ذلك الآلهة ، ومع المعتزلة في اعتقاد أن كلام الله تعالى حروف وأصوات وهو نص مذهب اليهود أيضا غير أن المعتزلة لم يقولوا بقيام الحروف والأصوات به سبحانه وتعالى لما تفتنوا لحدوثها وأدركوا أن قيام الحوادث بذاته تعالى محال ، وهؤلاء حكموا بذلك لعظيم غباوتهم وجهلهم الضروريات التي تدرك بأوائل العقول ، واشترك الجميع في عدم تعقل ما قاله أهل الحق من اثبات كلام ليس بحرف ولا صوت قائم بنفس المتكلم ، يعبر عنه بالكلام اللفظي والكتابة والرموز والاشارات ، واحتج أهل الحق على اثباته شاهدا بأن الأمر والنهي يجحد حالة أمره ونهييه من نفسه طلبا جارما بالضرورة ، ويدل عليه بالعبارات المختلفة ، وما يعرض له الاختلاف مقابرا لما لا يعرض له الاختلاف ، ولأن العبارات بالحمل والمواضعة والتوقيف ، وما في النفس حقيقة عقلية لا بالجعل والتوقيف ، وزعمت المعتزلة أن ما يجده الطالب في نفسه يرجع

يقال فيما بعده (قوله مع اليهود) أي مشاركون لهم (قوله في اعتقاد حلول الكلام الخ) فيه أن النصاري يقولون بحلول علم الله في جسم عيسى مع عدم انتقاله عن الله فأدولى إبدال الكلام بالصفة القائمة بذاته تعالى وهي تشمل العلم والكلام (قوله وأنه لا يفارق) أي الكلام (قوله مع ذلك) أي حلوله في الأجسام (قوله غير أن المعتزلة الخ) دفع به ما يتوهم من أن المشاركة من جميع الوجوه (قوله حكموا بذلك) أي بقيام الحروف والأصوات بذاته تعالى (قوله وجهلهم الضروريات) ظاهره أن استحالة قيام الحوادث بذاته ضروري مع أنه ليس كذلك (قوله واشترك الجميع) أي الحشوية والمعتزلة واليهود (قوله من اثبات) أي ثبوت (قوله يعبر عنه) أي يدل عليه : أي على الكلام الذي ليس بحرف ولا صوت القائم بذاته تعالى (قوله بالكلام اللفظي) كالقرآن والتوراة ودلالة الكلام اللفظي على النفس مباشرة ، وأما دلالة الكتابة عليه فبواسطة دلالتها على الكلام اللفظي ، وأما الرموز والاشارات فدلاتها على الكلام النفسي بواسطة دلالتها على النقوش وهي تدل على الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي والرموز جمع رمز وهو الإشارة بالحاجب ، والاشارات جمع إشارة وتكون باليد وغيرها فهي أعم (قوله على اثباته) أي الكلام النفسي الذي ليس بحرف ولا صوت (قوله شاهدا) أي في الشاهد ويقاس عليه الغائب (قوله بأن الأمر والنهي) أي من الخلق (قوله يجحد) أي من ذكر من الأمر والنهي (قوله حالة أمره) أي الأمر ، وقوله : ونهييه : أي النهي (قوله من نفسه) أي فيها (قوله طلبا جازما) وهو الطلب النفسي الذي ليس بحرف ولا صوت (قوله ويدل عليه الخ) أي بحيث يقال : فهمني المسألة وعلمني المسألة فتلك عبارات مختلفة دالة على مآل النفس من الطلب (قوله وما يعرض الخ) تعليل لما اقتضاه الكلام السابق من المغايرة بين النفسي والمغايرة (قوله ولأن الخ) دليل ثان للمغايرة بين مآل النفس والعبارات : أي ولأن دلالة العبارة بالجعل : أي الوضع ، وقوله : والمواضعة عطف تفسير والمغايرة على غير بابها (قوله والتوقيف) أي الاعلام والاطلاع لأن السامع لا يدرك معنى اللفظ إلا بموقف يقول له هذا اللفظ موضوع لكذا وذلك المعنى موضوع له كذا (قوله حقيقة عقلية) أي دلالاته على معناه عقلية

الى ارادة الامتثال ، ويردون الخبر الى العلم بنظم الصيغة . فالحاصل الاتفاق على وجدان أصل المعنى في النفس ، وإنما النزاع في تمييزه عن الارادة والعلم ، واحتج الأصحاب على مغايرته للارادة بوجود الأمر بدونها ، وبينوه بوجوده : الأول : أن الله تعالى أمر الكفر بالإيمان والعصاة بالطاعة ولم يرد وقوع ذلك منهم إذ لو أراد ذلك لوقع والالزم النقص بنفوذ مشيئة العبد بدون مشيئة الله تعالى وقد اتفق السلف قبل ظهور البدع على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن . الثاني : أن الأمر يتعلق بفعل العبد والارادة لا بمعنى الشهوة ، والمحبة لا تتعلق بالفعل المرید . الثالث : أن من حلف ليقض غريمه دينه غدا إن شاء الله ، فتمكن من قضائه ولم يقضه لم يحث مع أن الله تعالى قد أمره بذلك ، فلو تضمن الأمر الارادة لكان قد شاء الله قضاءه ، فكان يجب أن يحث ولم يحث بالاجماع . قالوا : ولأن المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده أنه إذا اعتذر بأنه يخالفه فلم يصدقه ، فأراد تمهيد عذره فإنه يأمره بحضرتة ويريد مخالفته ، فإذا أمره فقد تحقق الأمر بدون الارادة

لا بالوضع والتوقيف فدلالة لفظ زيد على معناه بالوضع ، وأما ما في نفس الأمر فبالعقل ، وحيث أنه فهما متغايران (قوله إلى ارادة الامتثال) أي لا إلى كلام نفسي (قوله ويردون الخبر) أي ويردون ما يجده الخبر في نفسه عند الخبر القولي ، وكان الأولى أن يقول وما يجده الخبر في نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة : أي بمدلولها ليناسب قوله أن ما يجده الطالب الخ (قوله بنظم الصيغة) الاضافة للبيان (قوله الاتفاق) أي بيننا وبين المعتزلة ، وقوله : وإنما النزاع : أي بيننا وبينهم ، وقوله : في تمييزه : أي أصل المعنى الموجود في النفس (قوله على مغايرته) أي على مغايرة أصل المعنى الموجود في النفس للارادة بالنسبة للطلب الشامل للأمر والنهي (قوله بدونها) أي الارادة (قوله وبينوه) أي بينوا وجود الأمر بدون الارادة (قوله ذلك) أي الإيمان والطاعة (قوله إذ لو أراد الخ) أي لكنه لم يقع فلم يرد (قوله والالزم النقص) أي والنقص عليه محال (قوله بنفوذ) الباء سببية (قوله وقد اتفق الخ) دليل قولي (قوله على أن ما شاء الله الخ) أي فلو شاء الله إيمان الكافر أو طاعة العاصي لوقع فقد تحقق الأمر بدون الارادة (قوله والارادة) أي بمعنى القصد فقوله لا بمعنى الخ عطف على هذا المذروف (قوله لا بمعنى الخ) أي وأما الارادة بهذا المعنى المحال في حق الله فتعلق بفعل الغير (قوله فتمكن من قضائه) أي بأن كان موسرا ووجد رب الدين أو وكيله (قوله فلو تضمن الأمر الخ) الأولى فلو كان الأمر نفس الارادة كما هو مدعى الخصم (قوله بذلك) أي قضاء الدين حيث أمكنه (قوله فكان يجب أن يحث) أي ونجب عليه السكفارة لوجود المعلق عليه (قوله ولم يحث) جملة حالية (قوله قالوا الخ) من جملة الوجوه المقتضية لوجود الأمر بدون الارادة فكان الأولى أن يقول الرابع قالوا الخ ، وإنما عبر بقالوا الخ المقتضى للتبري لما في هذا الوجه من الخدش الآتي (قوله أنه) أي المعاتب وهو السيد (قوله بأنه) أي العبد (قوله فلم يصدقه) أي فلم يصدق السلطان السيد (قوله فأراد) أي السيد (قوله تمهيد عذره) أي تقريره واظهاره (قوله فإنه) أي السيد (قوله بحضرتة) أي السلطان (قوله ويريد الخ) أي فقد تحقق الأمر بدون الارادة ، وقوله : فإذا الخ مستثنى عنه

للامتثال . قال ابن التلساني : وهذا لاحجة فيه ، فان عذره يتمهد باظهار أنه أمر ولا يتوقف على أنه أمر حقيقة ، ومثله لازم للأشعرية في الطلب النفسي الذي أثبتوه : أي إن هذا الأمر لم يوجد معه الطلب النفسي . قالوا ومن الدليل على المغايرة أنه يحسن أن يقال : أريد منك فعل هذا ولا أمرك به ، ولو كان كل أمر صريدا لتناقض ، وهذا أيضا ضعيف لأنه يمكن أن يحمل قوله أريد منك على أنني أحب ذلك وأشتهيه ، فلا ينافي ذلك نفي الأمر . وأما رد الخبر إلى العلم بنظم الصيغة فباطل أيضا لأن نظم الصيغة يختلف باختلاف الصيغ الدالة على المعنى ، والخبر النفسي لا يختلف ، ولأن الصيغة الواحدة قد تستعمل في الخبر والطلب معا ، والعلم بنظمهما لا يختلف وما في النفس يختلف ، وإذا ثبت أن لا قولاً نفسياً قسميته كلاماً مأخوذاً من موارد اللغة ، وقد قال تعالى - ويقولون في أنفسهم - وقال - إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله

(قوله لامتثال) متعلق بالإرادة (قوله يتمهد) أي يقرر (قوله باظهار الخ) بأن يقول يا عبادي أفعال كذا (قوله ولا يتوقف الخ) أي ولا يتوقف على وجود أمر نفسي والكلام فيه فلم يوجد الأمر كما لم توجد الإرادة وكلامنا في وجود الأمر النفساني بدون الإرادة (قوله على أنه أمر حقيقة) أي أمراً نفسانياً (قوله ومثله لازم للأشعرية) فيقال لهم كما أنه لا يلزم من قول السيد لعبده : أفل كذا وجود الإرادة لامتثال لا يلزم من الأمر اللفظي الأمر النفسي ، فإذا أمر الله العبد في القرآن بشيء . ولم يرد فعله لعلمه عدم وقوعه فلم يطلبه طلباً نفسياً فقد وجد الأمر اللفظي دون النفسي فكيف يقولون : إن الأمر اللفظي يستلزم الطلب النفسي (قوله أي إن هذا الأمر) أي الوارد في الكتب السماوية كأمراً أي جهل بالإيمان (قوله لم يوجد الخ) فقد انفرد الله عني عن النفسي كما انفرد عن الإرادة (قوله قالوا) أي الأصحاب (قوله على المغايرة) أي مغايرة أصل المعنى الموجود في النفس للإرادة (قوله ولو كان كل أمر الخ) الأولى ولو كان الأمر نفس الإرادة لتناقض لأن عبارته لا تقتضي أن الأمر نفس الإرادة لاحتمال تغيرهما مع تلازمهما في الوجود الخارجي (قوله لأنه يمكن) بل يتعين لأن الإرادة هنا متعلقة بفعل الغير نظراً لقوله : أريد منك فهمي بمعنى المحبة والشهوة فقط ، ولا يصح حمل الإرادة على القصد بحيث تتعلق بفعل المريد كما هو ظاهر عبارته حيث عبر بممكن (قوله على أنني أحب الخ) أي لأعلى أي أفضده (قوله وأما رد الخ) الأولى وما يجده المخبر في نفسه قبل الاخبار يرجع للعلم بالصيغة لأن هذا هو الذي عبر به المعتزلة (قوله إلى العلم بنظم الصيغة) أي وأنه ليس هناك كلام نفسي بل الموجود العلم بتلك العبارة الموجودة في الخارج كآتي أمر الله (قوله لأن نظم الخ) أي لأن العلم بنظم الصيغة الخ . فالعلم بقولك جاء زيد غير العلم بقولك ذهب عمرو (قوله ولأن الصيغة الواحدة) كقولك قم للصلاة وللأكل (قوله والعلم الخ) لاتحاد الصيغة (قوله وما في النفس يختلف) لأن ما فيها خبر وطلب وهما مختلفان ضرورة ، وحيث أن العلم بنظم الصيغة ليس هو ما في النفس فما في النفس ليس هو العلم بنظم الصيغة وهو المطلوب (قوله وإذا ثبت الخ) هذا شروع في وجه تسمية ما أثبت أهل السنة من القول النفسي كلاماً وبيان مأخذ ذلك (قوله مأخوذ) أي أمر مأخوذ فصح الاخبار به عن تسمية (قوله من موارد اللغة) الإضافة بيانية (قوله ويقولون الخ)

يشهدان المنافقين لكاذبون - لم يكذبهم بالنسبة الى القول بألسنتهم ، وإنما كذبهم بالنسبة الى ماكنه ضمائرهم . وقال الأخطل :

ان الكلام لنى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على ما في النفس وعلى اللفظ بطريق الحقيقة ، أو هو حقيقة في القولى مجاز في النفسى أو بالعكس ثلاثة أقوال ، والذي استقر عليه رأى الشيخ أبى الحسن الأشعرى أنه مشترك واختار المعتزلة أنه حقيقة في اللفظ بدليل تبادره عند الاطلاق الى الفهم ، ولا يمتنع أن يكون حقيقة لقوية في النفسى وحقيقة عرفية في اللفظى ، وإذا عرفت مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى عرفت أن اطلاق السلف على كلام الله أنه محفوظ بالصدر ومقرره بالألسنة ومكتوب في المصاحف لا يحتمل على الحلول الذى فرغنا من بيان استحالة ، بل لما كانت هذه الأشياء دالة على كلامه جل وعلا أطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم المدلول على الدال

والقول النفسى هو الكلام النفسى (قوله لم يكذبهم الخ) أى وذلك لأنه لم يكذبهم في قولهم بألسنتهم إنك لرسول الله وإنما كذبهم في الوارد على قلوبهم وهو أنه ليس رسول الله : يعنى والكذب لا يكون في الكلام الخبرى لكن كون الكذب متعلقا بالخبر النفسى بعيد بل المتبادر تعلقه بالخبر اللفظى من حيث عدم مطابقته لما في القلب بهذا والمدعى تسمية القول النفسى كلاما ، والآية لا تدل على ذلك ، وإنما تدل على تسميته خبرا وهو أخص من الكلام لصنقه بالخبر والانشاء (قوله وإنما جعل اللسان) أراد به القول اللفظى الثانى عن اللسان من اطلاق المحل على الحال وأطلق على ما في الفؤاد وهو القول النفسى كلاما وهو محل الشاهد (قوله وهل اطلاقه) أى اطلاق الكلام بمعنى اللفظ : أى وهل اطلاق لفظ كلام (قوله بطريق الحقيقة) الاضافة للسان وعلى هذا فهو مشترك بين اللفظى والنفسى (قوله في القولى) المناسب لقوله أولا وعلى اللفظ أن يقول في اللفظى ، ولأن القولى يصدق على القول النفسى كما يصدق على اللفظى (قوله مجاز في النفسى) أى فيكون من اطلاق اسم الدال على المدلول ، وقوله : أو بالعكس : أى فيكون من اطلاق اسم المدلول على الدال (قوله والذي استقر الخ) وكان يقول أولا انه حقيقة في النفسانى مجاز في اللسانى (قوله أنه مشترك) أى فيكون حقيقة فيهما لاطلاقه على كل منهما . والأصل في الاطلاق الحقيقة (قوله انه حقيقة في اللفظ) أى ومجاز في النفسى من اطلاق اسم الدال على المدلول وهو القول الثانى (قوله بدليل تبادره الخ) أى والتبادر من علامات الحقيقة ، وقد يقال ان اللفظ قد يشتر في معناه المجازى حتى يتبادر (قوله ولا يمتنع الخ) هذا اختيار شرف الدين وهو غير القول بالاشتراك السابق لأن ذلك على أنه حقيقة فيهما معا لغة فاشتركا أصلى وهذا عارض (قوله وإذا عرفت مذهب أهل الحق في كلام الله) أى من أنه صفة قديمة خالية من الحروف والأصوات (قوله على كلام الله) أى الذى هو صفة قديمة قائمة بذاته (قوله لا يحتمل الخ) أى لا يحتمل على ظاهره من الحلول في الثلاثة إذ لا يصح القول بأنه حال في أحدها فضلا عن الحلول في جميعها (قوله بل لما كانت هذه الأشياء) أى المحفوظ في القلوب وهو ما يجري على القلب والمقرره بالألسن والمكتوب في المصاحف (قوله أطلق عليها كلامه) هذا خلاف المشهور من اطلاقه على ما في النفس وعلى ما في

وأطلق على أنه موجود فيها : أى فهماء وعلماء ، لأن الشيء له وجودات أربع : وجود فى الأعيان
وجود فى الأذهان ، ووجود فى اللسان ، ووجود بالبنان وهو الكتابة ، وبهذا تعرف أن التلاوة
غير المتلو ، والقراءة غير المقرؤ ، والكتابة غير المكتوب ، لأن الأول من كل قسمين حادث
والثانى قديم ، وهو كلام الله جلّ وعلا ، والتلاوة والقراءة والكتابة متناهية ، والمقرؤ والمتلو
والمكتوب لانهاية له . وبالجملة فالاطلاقات اللفظية تابعة للنقل من حيث إطلاقها ، ومعانيها تابعة
للعقل من حيث الحسّل عليها فلا بد من فهمها على ما يصحّ لأن الألفاظ متبوعة مطلقا برفض
لظواهرها قواطع العقل والا

اللسان فقط (قوله وأطلق على أنه موجود فيها) أى ووقع الإطلاق على أن الكلام بمعنى الصفة
القديمة موجود فيها : أى فى هذه الأشياء المذكورة فهو موجود فى مصاحفنا بأشكال الكتابة
وصور الحروف المعدلة عليه وموجود محفوظ فى قلوبنا بالألفاظ المتخيلة مقرؤ بالسفنا بالألفاظ
المسموعة المحسوسة (قوله فهماء وعلماء) أى لاجلها ، تمييز محمول عن الماعل : أى موجود فيها
فهمه وعلمه (قوله لأن الشيء) كالصفة القديمة وقوله له وجودات أربع الأولى أربعة لأن المعداد
مذكر ، وهذا تعليل لصحة إطلاق أن الكلام موجود فى الأذهان وفى اللسان وفى البنان (قوله
وجود فى الأعيان) كوجود زيد فى الخارج ووجود صفات الله فى ذاته بحيث لا تنفارقها (قوله
وجود فى الأذهان) أى بحيث أن الشيء يدرك من الألفاظ المتخيلة الجارية على القلب (قوله
وجود فى اللسان) أى بحيث يدرك الشيء من الألفاظ الخارجة (قوله بالبنان) البنان الأصابع
ولست هى الكتابة لكن الوجود بالبنان معناه الوجود بالكتابة الناشئة عنها (قوله وبهذا)
أى يكون الصفة القديمة يدلّ عليها بالألفاظ الذهنية والألفاظ اللسانية وبالكتابة بمعنى الحروف
لا بمعنى المصدر (قوله أن التلاوة إلخ) التلاوة والقراءة كل منهما عبارة عن إجراء الحروف على
اللسان والتلفظ بها وتردادها والمتلو والمقرؤ هو الحروف والكتابة عبارة عن وضع الحروف فى
الصحيفة مثلا والمكتوب هو النقوش الموضوعة ، وحينئذ فكل من التلاوة والمتلو والقراءة
والمقرؤ والكتابة والمكتوب حادث ومتناه ولا قديم هناك ولا غير متناه ، لكن أريد بالقراءة
والتلاوة الألفاظ والمقرؤ والمتلو الصفة القديمة وكذلك أريد بالكتابة النقوش وبالمكتوب الصفة
القديمة لافادة التباين بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقرؤ والكتابة والمكتوب فى الأحكام والوزن
كالحدوث والقدم لاقى المفهوم لأن هذا بديهى (قوله فالاطلاقات اللفظية) أى كقوله تعالى -
الرجن على العرش استوى - وكقولهم الصفة القديمة مكتوبة فى المصاحف مقرؤة بالألسنة (قوله
تابعة للنقل) أى عن الشارع والسلف (قوله من حيث إطلاقها) الإطلاق بمعنى المطلقات
(قوله ومعانيها) أى الإطلاق بمعنى المطلقات (قوله تابعة للعقل) يقال معنى قولهم الصفة القديمة
مكتوبة فى المصاحف أن المكتوب دالها ولا يحمل على المتبادر من الحمول وهكذا (قوله من حيث
الحل) أى حل تلك الإطلاقات (قوله عليها) أى على تلك المعانى (قوله لأن الألفاظ متبوعة
مطلقا) أى سواء كان معناها موافقا للعقل أم لا (قوله برفض) أى بترك والكلام فى معنى النفاية :
أى حتى يرفض (قوله قواطع) أى مقطوعات (قوله وإلا إلخ) أى والابان قلنا انها تتبع مطلقا

لزم كل ضلال وكفر والألفاظ وجوه دلالتها متكررة ، وإنما تنضبط بطول ممارستها مع إتقان القوانين العقلية . واعلم أن مسألة الكلام ذات تشعب كثير وبحث مع المتدعة منشتر شهير ، حتى قيل إنما سمي فن أصول الدين بعلم الكلام لأجله ، وقد استبان الحق بما ذكرناه في المسئلة فرأينا الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة فيها للمحافظة من التطويل ، بل لا كبير جدوى له ، ولهذا قال بعض المحققين الحق " أن التطويل في مسألة الكلام ، بل وفي جميع صفاته تعالى بعد ما يستبين الحق في ذلك قليل الجدوى ، لأن كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل ، وعلى تقدير التوصل إلى شيء من معرفة الذات ، فهو ذوق لا يمكن التعبير عنه والله سبحانه أعلم (قوله : أو يطرأ عليه سكوت) إشارة إلى مذهب الحشوية الذين وصفوا كلامه تعالى بالسكوت ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا ، بل لم يزل سبحانه متكلماً ولا يزال إذ لو جاز أن يسكت جل وعلا عن كلامه لجاز أن يتصف كلامه تعالى بالعدم ، وذلك يوجب حدوثه وما ادعاه الحشوية

(قوله لزم الخ) لحل الرجن على العرش استوى مثلاً على ظاهره (قوله والألفاظ الخ) كالبيان لقوله فلا بد من فهمها الخ ، وقوله : وجوه دلالتها مبتدأ ثان خبره كثيرة ، والجملة خبر الألفاظ (قوله متكررة) أي منها حقيقة ومنها مجاز ومنها كناية (قوله تنضبط) أي تفهم دلالتها على الوجه الصواب (قوله بطول ممارستها) أي لأجل بطول تفهم معانيها اللغوية ثم تعرض على القوانين العقلية فإن صح حلها على المعنى اللغوي حلت عليه وإلا صرفت لمعنى يقتضى العقل صحة حله عليه (قوله وبحث مع المتدعة) من عطف السبب (قوله حتى قيل الخ) وقيل لترجمة المتكلمين كتبهم بقولهم الكلام على كذا ، وقبل لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم (قوله لأجله) أي لأجل ما ذكر من التشعب الخ في مسألة الكلام التي هي من جملة مسائله (قوله فيها) أي مسألة الكلام (قوله من التطويل) مراده به الاطناب وهو بجامع كبير الفائدة وصغرها فصيح ما بعده من الاضراب ، وليس المراد به الزائد لغير فائدة حتى يقال إن الاضراب يقتضى ثبوت أصل الجدوى فيعارض ما قبله (قوله له) أي الكثير من المباحث المعترض عليها (قوله ولهذا) أي لأجل كون الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة في مسألة الكلام أولى من التطويل بذكرها (قوله محجوب عن العقل) أي خفي عنه ، وحيفئذ فكرتة الكلام في ذلك عبث (قوله وعلى تقدير الخ) التوصل إلى الشيء إدراكه ومن المعلوم أن الإدراك متعلق بالذات لا بمعرفتها ، فالأولى اسقاط لفظ معرفة إلا أن تجعل بمعنى المعروف ونكون الاضافة بيانية والأحسن لو قال وعلى تقدير الوصول إلى شيء من ذلك : أي من كنه الذات وكنه الصفات (قوله فهو) أي التوصل (قوله ذوق) أي أسر قلبي (قوله لا يمكن التعبير عنه) أي كما يقع الأولياء أنهم يدركون الذات العلية ولا يمكن التعبير عن هذا الإدراك ولا عن هذا المدرك بعبارة (قوله إشارة الخ) أي إشارة إلى مذهبهم على وجه الرد والابطال (قوله بالسكوت) أي عنه : أي الكلام (قوله متكلماً) أي متصفا بصفة الكلام (قوله ولا يزال)

من كون الكلام مع السكوت هوس لاحصل له ، إذ لا معنى للسكوت إلا انعدام الكلام ، فإن كان السكوت قبل وجود الكلام لزم سبق العدم عليه ، وذلك نفى لقدمه وإثبات لحدوثه ، وإن كان بعد وجود الكلام فقد طرأ على الكلام العدم وذلك ينفي بقاءه ، وإذا انتفى البقاء انتفى التقدم لما عرفت أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه ، وينعكس بعكس القبيض الموافق إلى أن كل ما لم يستحل عدمه لم يثبت قدمه ، وإذا انتفى التقدم أيضا لزم ضده الذى هو الحدوث . وبالجملة فالسكوت يستلزم عدم الكلام السابق وتجدد الكلام اللاحق ، فيكون اللاحق حادثا بغير واسطة والسابق حادثا بواسطة ، وأن ملاحقه العدم لزم أن يسبقه العدم ، وإذا لزم من السكوت حدوث الكلام لزم منه حدوث الذات الموصوفة به لما عرفت أن قيام الصفة الحادثة بشئ، يوجب حدوث ذلك الشئ ، ودعوى الانصاف بذلك لمن تنزه عن الحوادث في ذاته وجبعت صفاته جلّ وعلا كفر لا محالة . وما ورد في الحديث مما يخالف هذا الذى قررناه فزول ، فنه ماورد في الحديث « إن الله يسمع السامع يوم القيامة » فلا يقول : يقول الله سبحانه أنستوا كما أنست لكم أما اليوم ظالم إن جازنى ظلم ظالم » قال ابن دهاق : يرجع معنى الحديث إلى

أى في المستقبل متصفا بصمة الكلام (قوله من ككون الكلام الخ) أى وليس معدوما حين السكوت (قوله هوس) أى ضرب من الجنون (قوله إذ لا معنى للسكوت) أى عند العقلاء لنخرج الحشوية (قوله إلا انعدام الكلام) أى لا كونه واستناره (قوله فإن كان السكوت) هو الكف عن الكلام ، ويلزمه عدم الكلام وهو المراد بالسكوت (قوله لما عرفت الخ) سند لقوله : وإذا انتفى البقاء انتفى التقدم لكن بضميمة ما بعد من قوله وينعكس الخ ، فتكون الجملة حالية على تقدير مبتدأ بعد الواو : أى وهو ينعكس لأن المضارعية المثبتة المقرونة بالواو لا تكون حالية ، قال ابن مالك :

وذا ت بدّه بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وذات واو بعدها أنو مبتدأ الخ (قوله بعكس القبيض الموافق) هو تدبيل كل واحد من الطرفين بنقض الآخر (قوله أيضا) أى كما انتفى البقاء ولو أحر قوله أيضا عن قوله لزم ضده الذى هو الحدوث كان معناه كما لزم الحدوث على مقاله وهو كون السكوت قبل الكلام (قوله عدم الكلام السابق) أى انصافه (قوله بواسطة الخ) هذا إشارة لكبرى قياس وحذف صفراء لظهورها وتقريره أن تقول ملاحقه العدم لزم أن يسبقه العدم بكل ما سبقه العدم فهو حادث ينتج كل ملاحقه العدم فهو حادث (قوله حادثا بغير واسطة) أى من غير حاجة إلى دليل لأن ذلك حقيقة الحدوث بخلاف السابق فانه محتاج إلى وسط وهو أن لحوق العدم يلزم منه سبق العدم الذى هو الحدوث (قوله لزم منه) أى من السكوت (قوله بذلك) أى الحدوث (قوله وجبعت صفاته) فيه أن الكلام في الذات فقط (قوله فنه ماورد في الحديث) معلوم مما قبله فالأدلى أن يقول نحو ان الله الخ (قوله أنستوا الخ) فهذا يقتضى حدوث الكلام وأنه يوجد تارة وبعدهم أخرى (قوله ان جازنى ظالم الخ) أى ان فانتى ظلم ظالم : أى ان تركت مؤاخذته على ظلمه (قوله قال ابن دهاق) أى في تأويل

أن الباري سبحانه وتعالى يعلم ويرى ويسمع ، ومع ذلك لا يخلق لهم سمعا لخبره بأعمالهم لا أن الله تعالى يجوز عليه أن يصمت ، فإن ذلك كان يكون من انعدام كلامه وكلامه تعالى قديم ، وقد تقدم ذكر الدليل القاطع على أن القديم لا يتقدم عند ذكرنا حدوث العالم انتهى . قلت : يعني أنه تجوز باطلاق الصمت على لازمه وهو عدم ادراك ما عند الصامت من الخبر ، وبهذا تعرف أنه ليس معنى - كلم الله موسى تكليما - أنه ابتداء الكلام له بعد أن كان ساكنا ولا أنه بعد ما كلفه انقطع كلامه وسكت ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وإنما المعنى أنه تعالى يفضل أزال المانع عن موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى أدرك به كلامه القديم . ثم منعه بعد ذلك وردّه إلى ما كان قبل سماع كلامه ، وهذا معنى كلامه لأهل الجنة . وروى أن موسى عليه السلام عند قدومه من المناجاة كان يده أذنيه لئلا يسمع كلام الخلق ، إذ صار عنده كأشد ما يكون من أصوات البهائم المنكرة حتى لم يكن يستطيع سماعه بحدثنان ما ذاقه من اللذات التي لا يحاط بها . ولا تكيف عند سماع كلام من ليس كمثل شيء جل وعلا ، ولولا أنه سبحانه يغيه عما ذاق عند مناجاته عما لا يقدر على وصفه لما أمكن أن يأنس إلى شيء من الخلوقات أبدا ولما انتفع به أحد ، فسبحانه من لطيف ما أوسع كرمه وأعظم جلاله ، ومن أعجب الأمور في هذا عدم ذوبان الذات من موسى عليه السلام

الحديث المذكور (قوله أن الباري يعلم ويرى) بالبناء للمجهول المناسبة قوله : ويسمع : أي أن الله تعلم ذاته وترى آياته الدالة عليه واستفادة أن الله يعلم ويرى من خارج لامن الحديث ويحتل بناؤهما للأعمال : أي يعلم المعلومات ويرى الموجودات ، وقوله : ويسمع بالبناء للمجهول : أي وتسمع أوامره اللفظية ، وأما النسبة فلا تسمع لأنه لم يخلق فيهم سمعا لها وهو المراد بانصاته تعالى (قوله ومع ذلك الخ) هذا روح التأويل ، فمعنى كما أنصت لسمعكم كما لم أسمعكم كلامي في الدنيا : أي كما أخلق فيكم في الدنيا سمعا لخبري الدال على أعمالكم . فمعنى الحديث أطلب منكم الانصات كما وقع مني الانصات : أي عسلم الخلق لسماع كلامي (قوله لخبره) متعلق بسمعا ، وقوله : بأعمالهم متعلق بالخبر ، وقوله : أن يصمت : أي يسكت (قوله كان يكون) كان زائدة (قوله انتهى) أي كلام ابن دهاق (قوله قلت الخ) توضيح لكلام ابن دهاق (قوله يعني) أي ابن دهاق (قوله تجوز) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه المشدد (قوله وبهذا) الإشارة راجعة لمضمون قوله : لم يزل سبحانه متكلمي إلى قوله وما ورد الخ أوراجعة لمضمون قوله أو يطرأ عليه سكوت (قوله وخلق له سمعا) أراد به القوة لا الإدراك بدليل قوله يدرك به (قوله وقواه) أي وقوى الله ذلك السمع أو قوى موسى (قوله أدرك به) أي بسمعه (قوله وردّه الخ) عطف تفسير على قوله منعه (قوله إلى ما كان الخ) أي من الحجب عن كلامه (قوله وهذا) أي ما ذكر من إزالة المانع الخ (قوله وروى الخ) حكاية لما وقع لموسى (قوله إذ صار) أي كلام الخلق (قوله المنكرة) صفة لأصوات (قوله بحدثنان) أي قرب والباء سببية وهو بكسر الحاء وسكون الدال وهو متعلق بقوله صار عنده (قوله يغيه) بضم أوله وتشديد ثالثه مكسورا : أي يزيه عنه شيئا فشيئا (قوله أن يأنس) أي يركن (قوله به) أي بموسى (قوله عدم الخ) أي مع وجود ما يقتضي الذوبان

وتلاشيها حتى تصير عدما محضا عند اطلاعها من ذى الجلال على ما اطاعت ، لولا أنه ثبتها وأمسكها
الذى أمسك السموات والأرض أن تزولا . وأما تأويل المعتزلة كلام الله سبحانه لموسى عليه
السلام بخاق حروف وأصوات في الشجرة يسمع منها ما أراد الله تعالى أن يوصله إليه ، فبأنهم
على مذهبهم الفاسد من انكار الكلام القديم القائم بذاته تعالى ، وقد سبق رد ذلك عليهم وأيضا
فالذى يدل عليه قوله تعالى - انى اصطفتك على الناس برسالاتى وبكلامى - وتسميته عليه
السلام بكليم الله أنه خص بسماع كلام الله القديم القائم بذاته ، وهو الذى نقل عن السلف ودرج
عليه الخلف ودلت عليه السنة والقرآن ، ولو كان اصطفاؤه بمجرد سماعه كلاما حادثا خلقه الله في
جسم من الأجسام لكان كل من سمع كلاما من مخلوق قد شاركه في ذلك ، لأن النوات الحادثة
وصفاتها مخلوقة لله تعالى ، فإن أجابوا بأنه خص بخاق الله الكلام فيما لا يعتد منه الكلام ، قبل
لهم وهذا أيضا لخصوصية فيه لوجود مثله في سائر الأنبياء ، وأيضا فاطلاق كلم الله موسى بمعنى
خلق الكلام مجاز وتوكيد الفعل بالفعل بالمصدر في الآية

(قوله وتلاشيها) أى اضمحلها عطف تفسير (قوله حتى يصير عدما محضا) أى كما صار الجبل
دكا مع أنه أعظم بأضعاف من ذات الانسان (قوله من ذى الجلال) من ابتدائية : أى اطلاعا
ناشئا من ذى الجلال (قوله على ما اطاعت) أى عليه من اللذات العظيمة (قوله لولا أن ثبتها)
أى ذات موسى وجواب لولا محذوف : أى لذات (قوله وأما تأويل المعتزلة الخ) الحاصل لهم
على ذلك التأويل أنهم ينقون كلامه تعالى بناء منهم على أن الكلام لا يكون إلا بحروف وأصوات
وذلك محال على الله فعارض مذهبهم مسألة موسى عليه السلام فأولوها فتوجه المصنف إلى
الكلام معهم في ذلك التأويل وإبطاله عليهم بقوله : وأما تأويل المعتزلة الخ (قوله ما) أى
حروفا وأصواتا (قوله إليه) أى موسى (قوله فبأنهم) أى فبنى منهم بناء وهذا جواب أما (قوله رد
ذلك) أى انكارهم الكلام القديم القائم بذاته تعالى (قوله وأيضا الخ) وجه ثان لا بطلان
للتأويل المذكور (قوله وتسميته) بالرفع عطفا على قوله تعالى (قوله انه الخ) خبر النى (قوله وهو
الذى نقل عن السلف) ونقل عن أنى اسحاق الاسقرائى وأنى منصور الماتريدى ومن تبعه أن
موسى سمع صوتا من سائر الجهات على خلاف العادة دالا على كلام الله ، لكن لما كان بلا واسطة
الكتاب والمالك خص باسم الكليم (قوله ولو كان الخ) هذا إلزام للمعتزلة رشح به ما جرى عليه
المبحث من ابطال مذهبهم (قوله لكان كل الخ) فيلزم أن زيدا مصطفى إذا كله غيره من
الأشخاص وسمع كلامه لأن الاصطفاء يحصل بمجرد سماع الكلام المخلوق في أى شخص كان ،
وقد وجد الكلام المخلوق فيمن كلم زيدا (قوله قد شاركه) أى شارك موسى (قوله في ذلك)
أى الاصطفاء (قوله لأن النوات الخ) بيان للضرورة التى حكمت بها الشرطية (قوله وصفاتها
مخلوقة) أى ومن جنسها الكلام (قوله فيما لا يعتد منه الكلام) أى وهو الشجرة ، وأما خلق
الكلام في زيد فاعتاد (قوله لوجود مثله في سائر الأنبياء) فقد خلق الله كلاما في جبريل
خاطبهم به وجبريل غير معتاد كلامه مع البشر وقد يقال جبريل قد اعتد الكلام معه بالنسبة
للأنبياء وإن كان غير معتاد بالنسبة إلينا فكأن الشارح اعتبر جانبنا (قوله وأيضا فاطلاق الخ)
هنا وجه ثالث لا بطلان تأويل المعتزلة المذكور ثم استقصر سؤاله على هذا الوجه فتوجه لتقريره

بمنه . فان قلت : لا نسلم أن التوكيد يدفعه لوقوعه مع المجاز ، ومنه :

بكي الخز من عون وأنكر جلده . وعجت عجيجا من جذام المطارف

سلمنا دفع التوكيد المجاز . لكن انما يدفعه في الآية أن لو وقع بالمعنى الذى يدفع توهم المجاز في النسبة إذ فيها وقع النزاع في الآية لاقى المسند ، لأن الكلام حقيقة قد وقع وانما النزاع عن وقع ؟ . قلت الجواب عن الأول أن البيت من باب الاستعارة التبعية لوقوعها في الفعل ، والاستعارة مطلقا مبينة على تناسى التشبيه حتى قال فيها طائفة من علماء البيان إنها حقيقة لغوية ، فيصح التوكيد فيها للمبالغة في دخول المشبه في جنس المشبه به والآية لا قرينة فيها على الاستعارة بخلاف البيت ، فان قرينة الاستعارة فيه اسناد العجيج الى ما لا يتأتى منه حقيقة الا أنه لا يسلم هذا الجواب من ورود الاعتراض عليه بالمصادرة عن المطلوب إذا خصم يدعى أن الكلام ليس بالحروف والأصوات وقد أسند في الآية الى ما لا يتأتى منه ، فهو عنده كاسناد العجيج في البيت الى المطارف لكن أهل السنة رضى الله عنهم انما استدلوا بالآية بعد أن قام لهم البرهان القطعى على عدم انحصار الكلام

ودفعه بقوله ، فان قلت : الخ (قوله بمنه) أى يمنع من الحمل على المجاز فيتعين الحمل على الحقيقة (قوله بكي الخز الخ) من كلام هند بنت النعمان بن بشير تهجو زوجها عونا وقيبلته جذاما (قوله وأنكر) أى الخز جلده : أى كره جلده لخشوته ، وقوله : وعجت : أى صوتت وأطلق الفعل مجازا على عدم ملازمة الثياب لمن ذكر ومع ذلك قدأ كده بالمصدر والآية مثله فكلام بمعنى خافى الكلام مجازا وأكد بالمصدر ، وقوله : المطارف جمع مطرف : رداء من خز مريع فيه أعلام (قوله بالمعنى) أى بالتوكيد المعنوى كالنفس والعين نحو جاء زيد نفسه دفعا لما بتوهم أن الجائى رسوله أو كتابه ، وأما التوكيد اللفظى . ومنه التوكيد بالمصدر فيجاء المجاز في النسبة ، وحيث أن اسناد كلام الله مجاز وللشجرة حقيقة (قوله إذ فيها) أى النسبة ، وقوله : وقع النزاع : أى من جهة الحقيقة والمجاز (قوله وانما النزاع عن وقع) أى فأهل السنة يقولون وقع من الله والمعتزلة يقولون وقع من الشجرة (قوله قلت الخ) حاصله الفرق بين الآية والبيت فالبيت من قبيل الاستعارة التبعية لوجود القرينة والآية من قبيل الحقيقة لعدم وجود قرينة المجاز ، وبهذا الفرق رد قول المعتزلى ان التوكيد لا يمنع المجاز بل يجامعه كما في البيت والآية مثله (قوله من باب الاستعارة التبعية) فشبه عدم ملازمة المطارف لجلد جذام بالعجيج واستعبر العجيج لعدم الملازمة واشتق من العجيج عجت لم تلام وقرينة تلك الاستعارة اسناد العجيج لمن لا يتأتى منه حقيقة (قوله مطلقا) أى تبعية كانت أو غيرها (قوله انها حقيقة لغوية) أى والتجوز انما هو في الاثبات (قوله فيصح الخ) مفرع على قوله والاستعارة مطلقا الخ : أى بخلاف المجاز المرسل فانه هو الذى يدفعه التوكيد (قوله والآية الخ) أى وكل ما كان كذلك فهو حقيقة ، فالآية من قبيل الحقيقة ولا مجاز فيها (قوله إلا أنه لا يسلم هذا الجواب الخ) حاصله أن المعتزلى انه أن يقول ان الكلام حروف وأصوات والله تعالى منزّه عن الحروف والأصوات ، وحيث أن اسناد الكلام له تعالى مجاز والقرينة موجودة وهي اسناد الكلام لمن لا يتأتى منه حقيقة فقد استوى البيت مع الآية فكما صح التوكيد في البيت صح في الآية (قوله بالمصادرة) هى أخذ الدعوى جزءا

في الحروف والأصوات فصيح الاستدلال بها ولا يعترض بالبيت لما سبق ، وأيضا فادعاء هدم قاعدة شهيرة بين علماء اللسان بمجرد بيت شعر يحتمل أموراً لا يخفى ضعفه . والجواب عن الثاني منع أن النزاع إنما هو في النسبة لافي المسند ، وذلك أن المعتزلة موافقون على أن اسناد الكلام الى الله تعالى حقيقة لا مجاز ، وأنه هو الذي كلم موسى لا غيره ، لكن تأولوا الكلام المسند اليه على معنى الخلق للكلام ، فعنى كلم عندهم خلق الكلام والمتكلم عندهم الخالق للكلام ، ولا شك أن استعمال كلم بمعنى خالق الكلام مجاز فتوكيده بالمصدر بدعيه ، وإن زعم المعتزلة أن كلم بمعنى خالق هو الحقيقة وغيره مجاز كان النزاع بينهم لغويا ، ولزمهم أن لا متكلم حقيقة إلا الله تعالى إذ لا خالق سواه ، ومنعهم لذلك بمقتضى أصلهم الفاسد في تأثير القدرة الخادنة في مقدورها لا يسمع لمصادره . وبالجملة فنحن لم نذكر هذه الآية إلا على سبيل التقوية لاثبات الكلام النفس القديم بسمع موسى عليه السلام له والافسكار الكلام النفس وحصره في الحروف والأصوات واضح الطلان عقلا ونقلا ، وإذا ثبت الكلام النفسى ووجد في الكتاب والسنة اسناد الكلام اليه تعالى وجب اعتقاد ظاهره ، وأن المراد كلامه القديم القائم بذاته والتعرض لاحتجاج اللفظ عن ظاهره الصحيح من غير موجب بدعة ومخالفة لاجماع الصحابة وتابعيهم بأحسان ، ولا شك أن المتبادر الى الفهم لغة

من الدليل وهذا غير موجود فيما نحن فيه إذ ماها منع المطلوب فأراد بها ذلك : أى ان هذا الجواب لا يفيد المطلوب من الفرق بين الآية والبيت ، ويدل لذلك قوله أو الخصم الخ (قوله فصيح الاستدلال بها) أى بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى على جهة التقوية للدليل القطعى (قوله ولا يعترض بالبيت) حاشاه أن استدلال الأصحاب بالآية مبنى على أن التأكيدي يدفع المجاز فيرد على هذا البناء البيت السابق ، وقوله : لما سبق : أى من أن البيت جار على الاستعارة التبعية والاستعارة مطابقة مبنية على تسمى التشبيه ، فصح التوكيد فيها فلا يعترض بالبيت لذلك (قوله سواء أيضا الخ) وجه ثان لنفي الاعتراض بالبيت والأول قوله لما سبق (قوله قاعدة) هى هاكون التأكيدي بالمصدر يدفع لمجوز وظاهره كان المجاز مرسلأ أو بالاستعارة (قوله يحتمل أموراً) منها أن يكون على خلاف القياس أو لضرورة الوزن فلا يحتاج به (قوله ليخفى ضعفه) خبر قوله فادعاء الخ (قوله حقيقة) أى حقيقة عقلية لا مجاز عقلية (قوله وانه هو الذى الخ) بيان لكون اسناد الكلام لله حقيقة فهو من عطف السبب (قوله إليه) أى الله (قوله فعنى الخ) أى فعناه التأويل (قوله والمتكلم الخ) مستند للاستدراك فهو تعليل فى المعنى (قوله فتوكيده الخ) أى فتبت تفسيره بحصل منه كلام وهو مدعى أهل السنة (قوله كان النزاع بينهم لغويا) أى راجعا للغة فنحن نقول هذا التفسير غير لغوى وهم يقولون هو لغوى ، وحينئذ فيحتاج إلى اثبات ذلك بالقل مع أن تفسيرهم لم يثبت بالنقل ، وحينئذ في قالوه ليس تفسيراً لغوياً (قوله ومنعهم لذلك) أى للزوم المذكور وهو أنه لا متكلم حقيقة إلا الله (قوله بمقتضى) الباء سببية أو بمعنى على (قوله فى) بمعنى من بيان لأصلهم الفاسد (قوله وبالجملة الخ) لما جرى فى الكلام ما يقتضى ضعف الاستدلال بالآية على ثبوت الكلام لله تعالى أجاب عنه بقوله وبالجملة الخ (قوله له) أى لله والجار والمجرور متعلق باثبات (قوله وإلا الخ) أى وإلا نقول أن ذكر الآية التقوية بل قلنا

وعرفا من قوله تعالى - وكلم الله موسى تكليما - من غير نظر الى التوكيد أنه كلمة من غير واسطة ، بل بكلامه القديم القائم به ، وكذلك قوله - أتى اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي - إنما يقبدر الى ذهن من هذه الاضافة الكلام القائم به جل وعلا لا سيما مع ما اقترنت به من اصطفاء موسى عليه السلام بها على الناس ، ولا موجب لصرفه اللفظ عن ظهريه الا توهم انحصار الكلام في الحروف والأصوات وقيامها بذاته تعالى محال فتعين التأويل وجوابه أنه قد سبق بطلان هذا التوهم فتعين الايمان بالظاهر اذ لا عاقد المرجوح ، وأيضا نقول المعترض ان التوكيد في الآية إنما يحقق المسند ، وليس فيه وقع النزاع بل في النسبة نقول على تقدير تسليمه إن لم يحقق النسبة فلم يقتض خلاف ظاهرها ، فتعين الظاهر لعدم الصارف عنه (قوله : لاستلزام جميع ما ذكر التغير والحدوث) قد ذكرنا وجه ذلك في جميعها مفصلا وبالله التوفيق .

(ص) فصل : ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة ، فتكون قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلمها واحدا وكذا ما بعدها ، ويجب لها عدم النهاية في متعلقاتها ،

انه حصل بها أصل الاثبات فلا يصح لأن انكار الخ : أى ، وحينئذ فلم يظهر أن الأصل الاثبات حصل بالآية (قوله انه كلمة) أى حقيقة (قوله اقترنت) أى تلك الاضافة (قوله بها) أى بذلك الاضافة (قوله وقيامها الخ) حال (قوله وجوابه) أى جواب ما تضمنه قوله ولا موجب لصرف اللفظ الخ لئلا هو مستندهم (قوله بالظاهر) أى بالمعنى الظاهر من اللفظ ، وأما استعمال كلم بمعنى خلق الكلام فليس معنى ظاهرا من اللفظ ، بل هو مجاز مرسى من اطلاق اسم المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر لأن الخلق يتعلق بالكلام (قوله وأيضا الخ) هذا جواب عن السؤال الثانى : أعنى قوله سابقا سلمنا دفع التوكيد الخ ، وقد أجاب عنه أولا بغير ما أجاب به عنه هنا لأن هذا الجواب جار على تسليمه ، وما تقدم جواب بالمنع - وحاصل ما تقدم أن يمنع التجوز في النسبة بل في الطرف : أعنى المسند والتأكيد بالمصدر يدفعه ، وحينئذ فلم يتم مدعا كم من أن التجوز إنما هو في النسبة والتأكيد بالمصدر يجامعه ولا يدفعه إلا التأكيد المعنوى ، سلمنا أن التجوز في النسبة وأن النزاع إنما هو فيها ، وأن أهل السنة يقولون المتكلم هو الله والمعتزلة يقولون المتكلم هو الشجرة فنقول هذا التوكيد كما أنه لم يحقق النسبة وأن المتكلم هو الله كما نقول نحن به فلم يحقق خلاف ظاهرها وهو أن المتكلم الشجرة فقد استوينا في هذا التوكيد ولكن الظاهر من الآية أن المتكلم هو الله حقيقة فتعين الرجوع للظاهر من الآية لعدم الصارف عنه ، وكان الأولى ذكر هذا الجواب عقب ما قدمه أولا من المنع إذ هو غير مناسب لما قبله (قوله لم يحقق) أى التوكيد .

فصل

(قوله ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة) ثم للترتيب الاخبارى ، وهذه اشارة للقريب وهو صفات المعاني ومثلها المعنوية لأن ما ثبت للمتوقع يثبت للتابع (قوله فتكون) أى الصفات وخبر تكون قوله قدرة وما عطف عليه (قوله ويجب لها الخ) أى غالبيتها ، فخرجت الحياة إذ

فتتعلق القدرة والارادة بكلّ ممكن ، والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي ، وهي كل واجب وجائز ومستحيل ، والسمع والبصر والادراك على القول به بكلّ موجود .

(ش) ذكر في هذا الفصل حكيمين من أحكام الصفات . أحدهما : وجوب الوحدة لكلّ واحدة منها . الثاني : وجوب عموم التعلق لما تعلق منها في كل ما تصلح له ، فقولى ويجب لها عدم النهاية : أى للتعلق منها وهو ما عدا الحياة . أما الوحدة في الصفات فهي مما لا خلاف فيها عند أهل السنة في جميعها إلا العلم والكلام . أما العلم نخالف فيه أبوسهل الصعلوكي من الأشعرية وأثبت لله تعالى علوما لانهاية لعددتها كما أن متعلقاتها كذلك ، ورد عليه الجمهور بوجهين : أحدهما أنه يلزم على قوله دخول مالا نهاية له في الوجود وهو محال . الثاني أنه مخالف للاجماع ، لأن القائل قائلان قائل باثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه . أما ثبوت علوم قديمة لا نهاية لها فمجمع على بطلانه . قال ابن التلمساني : والرد الأول فيه نظر فإن الذى قام الدليل على استحالة وجود حوادث لانهاية لها ، وبينوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القدم كتقدير خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجليتين ولزوم تطرق الأقل والأكثر

لاتعلق لها بشيء (قوله فتتعلق القدرة الخ) التعلق طلب الصفة أمرا زائدا على محلها (قوله بكلّ ممكن) خيرا كان أو شرا صلاحا أو أصلح (قوله وهي كل واجب الخ) فيه أن هذه ليست أقساما للحكم العقلي ، بل لتعلقه لأنه الموصوف بكونه واجبا أو جائزا أو مستحيلا ، وذلك نحو الله موجود وخالق لجميع الأفعال والشريك موجود ، فالمحمول في الأول واجب وفي الثاني جائز وفي الثالث مستحيل . ويجب أن قوله : أولا بجميع الخ على حذف مضاف : أى بجميع أقسام متعلق الحكم العقلي أى أنها متعلقان بكل ما يصلح تعلق الحكم العقلي به (قوله بكلّ موجود) فأنه يسمع السواد والياض ويبصر الروائح والطعوم والأصوات . لكن لسكل واحد منهما ، وللادراك على القول به تعلق على كيفية وحالة غير ماعليها الآخر ، ولا يعلم تلك الحالة الا هو جلّ وعلا ، ولا تعلق الثلاثة بالأحوال على القول بها لأنها لم تصل لمرتبة الوجود (قوله في كل ما تصلح له) متعلق بعموم التعلق (قوله إلا العلم والكلام) أى والقدرة (قوله أما العلم) أى والقدرة (قوله فيه) أى في وحدته (قوله كما أن متعلقاتها كذلك) أى لانهاية لها ، وأفاد بذلك أن العلوم متعددة بتعدد المعلومات (قوله دخول) أى انصاف (قوله باثبات) أى ثبوت (قوله بنفيه) أى انتفائه (قوله وجود حوادث لانهاية لها) وأما وجود قديما : كعلوم لا نهاية لها فلم يقم الدليل على استحالة (قوله كتقدير خروج الخ) هذا من جملة الوجوه التي يستدل بها على استحالة وجود حوادث لانهاية لها وهو برهان القطع والتطبيق ، فاذ فرضنا من الحوادث سلسلة أولها الطرفان متسلسلة إلى الأزل وسلسلة أخرى من الآن للأزل ، فاذا طبقنا بين السلسلتين فلا يخلو إما أن يقساويا ، وهذا باطل لما يلزم عليه من مساواة الزائد للناقص ، وإما أن تكون إحداها أزيد ، فإن كانت الطوقانية أزيد لزم زيادة الناقص على الكامل ، وإن كانت الآنية أزيد ، فنقول هذه الزيادة حيث كانت بالقدر الذي من الطوفان للآن كانت متناهية والزائد بالمتناهي متناه ، وإذا كانت الزوازم الثلاثة باطلة بطل المزوم ، وهو وجود حوادث لأول لها ، ثم إن هذا الدليل لا يطرد ولا يتم مع فرض

لما لا ينتهي فان فرض نفي الواجب محال بخلاف الحادث ، وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم
النهاية والانقضاء لا يطرد هنا لوجوبها ، وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه ،
فالكمل مسبوق بعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا . قال فالوجه في الرد الاعتماد على الوجه الثاني
وهو الاجماع انتهى : فان قيل : كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع أنه تعالى عالم بما سيكون
وبالكائن ، والعلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن ، لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم
والعلم بكونه يستلزم وجوده ، فلو كان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشئ على خلاف ما هو
عليه . فالجواب أن الباري تعالى في أزه يعلم وجود الشئ .

قدما لا أول لها ، وذلك لأنه لو فرض من القدماء سلسلة من الآن للأزل ، ثم سلسلة أقل من
الأولى بواحد مثلا من الطوفان للأزل ، ثم طبقا بينهما فلا يتأتى أن يقال : ان الزائد في السلسلة
الأولى وهو الواحد مثلا قد قطع ، وأخرج من الجلة الأخرى حين حصل به الزيادة في جلتها ، لأن
القطع والاخراج له ينافي قدمه ، وقوله : خروج بعضها : أى بعض الأفراد ، وقوله : عن الجلة :
أى عن جلتها ، وذلك كخروج الأفراد التى من الآن للطوفان عن السلسلة التى اعتبرت من
الطوفان للأزل ، وقوله : ونسبة الجلتين : أى ونسبة إحدى الجلتين للأخرى ، وقوله : الأقل
والأكثر : أى القلة والكثرة (قوله لما لا ينتهي) أى وهما يتطرقان للمتناهى (قوله فان فرض الخ)
علة لكونها لا تطرد الخ : أى فان فرض قطع الواجب واخراجه من إحدى السلسلتين محال لأنه
أزلى لأول له ، والأولى اسقاط فرض لأن الأمر الفرضى التقديرى لا محالة فيه ، وانما يلزم المحال
لو كان ذلك أصرا محققا في الخارج (قوله وكذلك الاستدلال) أى على استحالة وجود حوادث
لا أول لها (قوله بالجمع) أى يلزم الجمع (قوله والانقضاء) أى النهاية (قوله لوجوبها) أى
القدماء فلا انقضاء لها (قوله بأن كل واحد) أى من تلك الحوادث التى لا أول لها ، وقوله :
مسبوق بعدم نفسه : أى وحيث فالكمل مسبوق بعدم فلم تعقل عدم الأولية لها فبطل وجود
حوادث لا أول لها (قوله كل ذلك لا يمكن تقريره هنا) أى في وجود قدماء لا أول لها (قوله قال)
أى ابن التلساني (قوله وهو الاجماع) فيه أنه لم ينقد قبل أنى سهل حتى يكون حجة عليه
(قوله فان قيل الخ) من كلام ابن التلساني ، فالأولى تقديمه على قوله انتهى (قوله لأن العلم الخ)
سند لقوله : والعلم بما سيكون الخ (قوله بكونه) أى بوجوده : أى الكائن (قوله يستلزم الخ)
واذا اختلفت اللوازم اختلفت الملزومات (قوله فلو كان عينه الخ) أى فلو كان العلم بما سيكون
عين العلم بالكائن لزم الخ ، لأن التعبير بالكائن يقتضى أن المعلوم له تقرر في الخارج ، فلو جعل
عين العلم بما سيكون لاقتضى أنه متقرر ، والتعبير بما سيكون يقتضى أن المعلوم لا وجود له في
الخارج ، فلو جعل عين العلم بالكائن لاقتضى أنه غير متقرر ، فيلزم أن العلم تعلق بالشئ على
خلاف ما هو عليه ، لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو أنه عينه وثبت التعدد ، ثم ان قوله فلو
كان الخ يصلح أن يكون دليلا مستقلا لوساقه بالواو (قوله أحدهما) الأولى إيداله بالعلم لأن قوله
فلو كان عينه يقتضى وحدة العلم فلا يناسب لفظ أحدهما المقتضى لتعده (قوله فالجواب الخ)
حاصله أن التعبير بما سيكون وبالكائن لم ينظر فيه للعلم ولا لتعلقه ، بل ينظر فيه لحل المعلوم من

مضافا الى وقته المعين كايعلمه مضافا الى محله المعين ويعلم انه معدوم قبل وجوده ، وان كان مما لا يبقى
 فيعلم عدمه بعد وجوده ، فليس علمه مظلوما لزمان ، بل علمه متعلق بايجاد الموجود مضافا الى
 الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم ، فليس علمه زمانيا فيوصف بالماضي والحاضر
 والمستقبل ، وانما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق بخصوص بالقول اللفظي ،
 فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعل سعى الاخبار مستقبلا
 وإن تأخر سعى ماضيا وإن قارن سعى حالا ، فالماضي والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار
 الاخبار عنه . أما تعلق العلم بوجوده في الزمن المعين فشيء واحد ، ويقرر ذلك أما لو قدرنا علمنا
 بقدم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بانباء صادق ، وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن
 يعرض لنا سهو أو غفلة لم نحتاج عند قدومه الى تجديد علم بقدومه ، بل ما وقع هو ما علمناه قبل أن
 يقع فتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شيء واحد وهو قدم زيد في وقت كذا . هذا ما يتعلق
 بالعلم على وجه الاختصار وأما الكلام فالذي عليه أكثر أهل السنة أنه كلام واحد متعلق

حيث تقرر في الخارج وعدم تفرقه فيه حين الاخبار بمعنى أن المعلوم حين الاخبار قد يكون
 ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقباليا ، وأما علم الله فهو واحد وقد تعلق بجميع المعلومات
 في الأزل ، وان كانت تلك المعلومات قد يخبر عنها بأنها ماضية أو حالية أو استقبالية (قوله مضافا)
 أي مفسوبا حال من وجود (قوله الى وقته المعين) فيعلم أولا أن الشيء اللاتى يوجد فيما لا يزال
 في عام كذا وينعدم في عام كذا (قوله وان كان) أي ذلك الشيء (قوله مما لا يبقى) أي
 كذواتنا وصفاتنا : أي وأما ما سبق من الممكنات كالجنة والنار والعرش فلا يعلم عدمها بعد وجودها
 وانما يعلم في الأزل وجودها مضافة لوقتها المعين ، ويعلم عدمها قبل وجودها (قوله فليس علمه
 مظلوما بالزمان) أي فيه فلا يقال انه تعلق علمه بلذا في عام كذا بحيث يكون علمه حادثا ، بل
 علمه بجميع الأشياء في الأزل فهو قديم ، ثم ان قوله فليس الخ لاحاجة له لأنه لم يلتفت في السؤال
 لكون العلم مظلوما في زمان ، لأن الاستعداد من السؤال انما هو تعدد العلم (قوله تعلق) أي
 أولا (قوله مضافا) حال من الموجود (قوله صفة للفعل) أي الذي هو المعلوم لا ظرف للعلم
 (قوله فليس علمه زمانيا) أي مظلوما في زمان بحيث إذا مضى ذلك الزمان يقال لعلمه ماض
 وإذا كان ذلك الزمان حاضرا يقال لعلمه انه حالي وإذا كان ذلك الزمان يأتي يقال لعلمه انه استقبالي
 (قوله وانما منشأ هذا الغلط) أي الذي جرى عليه السؤال ، وهو أن العلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن
 (قوله عن ذلك المتعلق بخصوص هو المعلوم الذي سيكون أو الكائن) (قوله بالقول اللفظي)
 وهو أنه سيكون أو كائن (قوله عن زمن الخ) متعلق بتقدم وعن معنى على (قوله عن زمن وجود
 ذلك الفعل) اظهار في مقام الاضمار (قوله سعى الاخبار مستقبلا الخ) الأخبار كلها حالية والموصوف
 بالاستقبال مثلا في الحقيقة انما هو المعلوم (قوله تسميات) أي أسماء (قوله تعرض) أي
 للمعلوم (قوله أما تعلق العلم) أي أولا (قوله في الزمن المعين) متعلق بوجوده (قوله فشيء
 واحد) أي حالة أزلية قديمة (قوله ويقرر ذلك) أي قوله أما تعلق العلم الخ (قوله سهو أو غفلة)
 أي أو غير ذلك مما ينافي العلم (قوله وهو قدم زيد في وقت كذا) أي وهو الذي يتصف بأنه

بجميع وجوه متعلقات العلم وهو موع وحدته وقدمه أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وغير ذلك من معاني الكلام ، وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو الآخر ، بل عين أمره تعالى هو عين نهيه وعين خبره وعين غير ذلك من معاني الكلام ، وذهب عبد الله ابن سعيد الكلاني إلى تعدده على ما سيأتي تحقيق قوله بعد إن شاء الله تعالى ، هذا ما يتعلق بوحدة الصفات : وأما عموم التعلق لها فعنه أن كل صفة من الصفات المتعلقة فهي تتعلق بجميع ما تصلح له ، وقد فسرنا ذلك في أصل العقيدة . فقولنا فتعلق القدرة والارادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن ، والارادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالنظر إلى ذاته ، وإنما قلنا بالنظر إلى ذاته ليدخل ما لا يتأتى بإيجاده ولا تخصيصه من الممكنات . لكن بالنظر إلى ذاته بل بالنظر إلى غيره ، وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقوعه ، فانه وإن استحال معه وقوع الممكن ، لكن لا يمنع من كونه متعلقا للقدرة والارادة عند المحققين كما لا يمنع ذلك من وصفه بالامكان . وقد اختلفوا في إطلاق تعلق القدرة على ما علم الله تعالى أنه لا يقع كإيمان أبي لُحَب مثلاً على قولين ، وقد وفق الغزالي بينهما على معنى أن من قال بالتعلق فبالنظر إلى إمكانه في ذاته ، ومن قال بنفي التعلق فبالنظر إلى تعلق العلم بعدم وقوعه ، واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لو لم تتعلق القدرة بالشيء لوجب تعلق العلم بعدم وقوعه لزم أن لا يكون للقدرة متعلق ، والتالى باطل بالاجماع فالقدم مثله ، وبيان الملازمة أن الممكن إما واجب الوقوع إن تعلق علم الله تعالى بوقوعه أو مستحيله إن تعلق علمه جل وعلا بعدم وقوعه . فلو منعت الاستحالة العارضة من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض

سيكون أو كان وهو المعلوم وأما العلم فواحد (قوله بجميع الخ) إضافة وجوه لمتعلقات للبيان ووجوه بمعنى أنواع والكلام على حذف مضاف : أى بجميع جزئيات أنواع العلم (قوله وغير ذلك) كالترجي والنهي والدعاء والعرض (قوله وليس الخ) تصريح بما علم التزاما من قوله فهو كلام واحد (قوله بل عين أمره الخ) أى فالصفة واحدة وتقسيمها إلى ما ذكر اعتباري (قوله إلى تعدده) أى الكلام فالأمر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للنهي وهكذا فكل واحد مما ذكر صفة قائمة بذاته تعالى مغايرة للأخرى مغايرة حقيقية (قوله على ما سيأتي تحقيقه بعد) أى في هذا الفصل في شرح قوله ، فإن قلت : العلم الخ (قوله يتأتى بها) أى يتمسرها إيجاد كل ممكن فهي كالقلم للكاتب (قوله بالنظر إلى ذاته) راجع للتعريفين (قوله وذلك) أى الغير (قوله كتعلق الخ) الكاف استقصائية (قوله لكن لا يمنع) أى تعلق العلم بعدم وقوعه (قوله ذلك) أى تعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله وقد اختلفوا الخ) هذا تصريح بما يفهمه قوله : وإنما قلنا بالنظر لذاته إلى قوله عند المحققين من الخلاف في المسئلة (قوله في إطلاق الخ) لاجابة للفظ إطلاق لأن الخلاف في نفس التعلق (قوله تعلق القدرة) أى تعلقا صلوحيًا (قوله على ما علم الله) على معنى الباء (قوله على قولين) فقبل تعلق به تعلقا صلوحيًا وقيل لا ، وهذان القولان يجريان في تعلق الارادة بما علم الله أنه لا يقع أيضا (قوله أمكانه) أى ذلك المتعلق كالإيمان المذكور لا إمكان التعلق (قوله فبالنظر إلى تعلق العلم الخ) الأولى في المقالة أن يقول فبالنظر لاستحالاته لتعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله فالقدم مثله) وإذا بطل لم تعلق ثبت تعلق (قوله العارض)

إذ هما في المنع من تعلق القدرة سواء ، ويدخل في الممكنات التي تتعلق بها قدرة الله تعالى وإرادته الممكنات الصادرة عن الحيوانات بالاختيار فانها عند أهل السنة صادرة بمحض قدرة الله تعالى وإرادته لا تأثير للحيوان في شيء منها . وقد خالفت المعتزلة في ذلك وسيأتي الرد عليهم إن شاء الله تعالى (وقوله : والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي) إنما سوى بين العلم والكلام في المتعلق لما ذكر الأئمة أن كل عالم بمعلوم فانه متكلم بمعلومه ، ولما كان كل من صفتي الكلام والعلم لا يؤثر في متعلقه لم يمنع تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل ، والضمير في قوله : وهي كل واجب الخ يعود على أقسام الحكم العقلي ، وتقسيم الحكم اليها تقسيم الكل إلى أجزائه بدليل إدخاله لفظة كل في الأقسام ، ولو كان من تقسيم الكل إلى جزئياته لقال : وهي الواجب والجائز والمستحيل (وقوله والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود) يعني أن هذه الصفات الثلاثة في حق الله تعالى تتعلق بكل موجود ، وإن كان كل واحد منها في حقنا خلاصا ببعض الموجودات فان ذلك الخصوص عادي لاعقلي . أما البصر فاتفق أهل السنة

أي الذي لم يثبت للشيء لذاته بل بالنظر لشيء آخر ، وإن كان هذا الشيء الآخر قديما (قوله إذ هما في المنع من تعلق القدرة سواء) بيان للعلازمة ، وردة بأننا لانسلم مساراتهما في المنع لأنه لو كان الوجوب العارض يمنع من تعلق القدرة بما علم وجوده للزم عليه إيجاداه بغير موجد وهذا باطل ضرورة بخلاف منع الاستحالة من تعلق القدرة فأما يلزم عليه بقاء المعدوم على ما هو عليه وهذا غير محال إذ لا ضرر في استمرار عدم المعدوم (قوله الممكنات الصادرة الخ) أي كالأفعال الصادرة عن الحيوانات كالإنسان والجل والجار (قوله بالاختيار) لأمانع من أن للبهائم اختيارا لأنها تدرك الأشياء ولا مانع من أن هذا الادراك يقال له علم فلا يقال انها لا اختيار لها لأنها لا علم لها وتعلق الإرادة تابع لتعلق العلم والاختيار هو الإرادة (قوله وسيأتي) أي في محث خلق الأفعال (قوله وقوله) أي المصنف عطف على قوله سابقا ، فقولنا فتتعلق الخ ففيه التفات من التكلم إلى الفية (قوله ان كل عالم) أي قديما كان أو حادثا (قوله متكلم بمعلومه) أي يصح أن يتكلم في نفسه بمعلومه (قوله تقسيم الكل إلى أجزائه) هذا إنما يتم إذا أريد بالحكم الهيئة المجمعة من الأمور (قوله بدليل إدخال لفظة كل في الأقسام) فيه نظر لأن كل إنما تفيد الأفراد وهي محتملة لأن تكون أجزاء أو جزئيات (قوله ولو كان من تقسيم الكل لقال الخ) أي لأن الحكم العقلي جنس وجزئياته أنواع لا أفراد وبعد هذا فالخلق أن هذا تقسيم لتعلق الحكم وهو المحكوم به إذ هو الذي يتصف بالوجوب والاستحالة والجواز وتقسيم متعلق الحكم لما ذكر من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن الكل هو المركب ومتعلق الحكم ليس كذلك (قوله تتعلق بكل موجود) فيسمع ذاته وصفاته الوجودية ويسمع سمعه بسمعه ويسمع بصره بسمعه وببصر بصره وسمعه ببصره (قوله عادي لاعقلي) أي وحيث أنه فيجوز في حق الله أن ينخرق العادة ويحصل زيادا يبصر الروائح والأصوات ويسمع الذوات والروائح (قوله أما البصر) أي مطلقا سواء كان قديما أو حادثا ، وهذا شروع في بيان ما في المسئلة من الخلاف بعد بيان ما هو المختار

على جواز تعلقه بكل موجود ، واختلفوا في جواز تعلق ما عدا الرؤية من الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم : كعبد الله بن سعيد الكلابي والقلاسي الى أن هذا العموم مختص بالرؤية وبقية الادراكات لا يجوز أن تم الموجودات ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن مخالفتهم في ذلك وصار الى جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ أبي الحسن أمام أهل السنة واليه ينسبون سلكت في هذه العقيدة ، ونقل عن عبد الله بن سعيد أنه لما خص تعلق السمع بالأصوات ذهب إلى أن الكلام الأزلي لا يصح أن يسمع : يعنى والله أعلم بل يدرك بصفة العلم ، وفي قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع ، والشيخ أبو الحسن رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يتم كل موجود جواز تعلقه بكلام الله تعالى : وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به في حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ في ذلك ما يأتي تقريره ان شاء الله تعالى في فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الأصحاب

عنده (قوله على جواز تعلقه الخ) الأولى على صحة تعلقه الخ ليشمل القديم والحادث (قوله في جواز الخ) الأولى إبدال جواز بصحة لما سبق ، وأراد بالرؤية البصر (قوله من الادراكات) أى كالسمع والادراك القديمين أو الحادثين (قوله مختص بالرؤية) أى البصر : أى وأما سمعه تعالى فلا يتعلق إلا بالسموعات فقط وهى الأصوات (قوله لا يجوز) أى عقلا أن تم الموجودات أى بل تختص بما كانت عليه عادة فيكون السمع مختصا بادراك الأصوات وهكذا (قوله إلى جواز الخ) أى إلى جواز عموم تعلق الخ فسمع المولى وبصره كل واحد منهما يتعلق بكل موجود ذاتا كان أو صفة وكذلك سمعنا وبصرنا يجوز عقلا تعلقهما بكل موجود ، فان تخلف في البعض فلما نفع عادى ثم ان الأولى إبدال جواز بصحة كما سبق (قوله ومذهب الشيخ) مفعول مقسم لقوله سلكت (قوله ينسبون) أى أهل السنة من أهل اقليمه وإلا فأهل السنة منهم من ينسب لمازى يدى (قوله لما خص تعلق السمع) أى قديما كان أو حادثا (قوله بصفة العلم) أى وبالبصر أيضا لتعلقه بكل موجود ومنه الكلام (قوله لقواطع السمع) أى للدلالة القواطع الواردة من السمع فإنها تدل على أن كلامه تعالى يسمع ، وأراد بالقواطع السمعية الظواهر الكثيرة فان كفرتها تفيد القطع (قوله ان ادراك السمع) أى سواء كان قديما أو حادثا (قوله جواز تعلقه) أى سمع الله وسمع غيره (قوله وقال بوقوع هذا الجائز) هذا أخص من الجواز (قوله على ما ورد الخ) فيه أن الكلام في سمع المولى لكلامه لاني سمع موسى لكلام الله إلا أن يقال إذا كان سمع موسى تعلق بغير الأصوات فمن باب أولى سمع الله (قوله في ذلك) أى في كون السمع يتعلق بكل موجود (قوله من أن الوجود هو المصحح للرؤية) فيه أن الكلام في تعلق السمع بكل موجود حتى بالكلام لاني جواز رؤية الكلام إلا أن يقال إذا صحح الوجود الرؤية فقد صحح السمع لكل موجود لأن كلا من الرؤية والسمع صفة ادراك ، فالمصحح لتعلق أحدهما بشئ يكون مصححا لتعلق الأخرى بذلك انتهى هذا ، وقد يقال ان الوجود إنما صحح جواز الرؤية لا الرؤية بالفعل كما هو المدعى إذ المدعى أن السمع يتعلق بالفعل بكل موجود حتى بالكلام إلا أن يجاب بأن كل ما جاز في حق الله من الكالات فهو ثابت له بالفعل (قوله وقد اختلف الأصحاب)

في ألا كوان التي هي متعلق الرؤية في وقتنا اتفاقا هل هي متعلق اللبس أم لا ، فذهب بعضهم الى أن ادراك اللبس يتعلق بها ، واحتج بأن من لمس شيئا واضطرب تحت يده أدرك حركته وإذا تفرقت أجزاؤه في يده أدرك تفرقتها ، ومن الأصحاب من أنكر ذلك وزعم أنه يعلم ذلك عند اللبس ولم يتعلق إدراك اللبس به . قال المقترح : والتحقيق الأول . وأورد على أهل السنة في قولهم : إن الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل ، وذلك أن الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجودات فيجب أن تصح رؤيتها فإذا لم نر رؤيتها فأنما لم نرها لما منع كما في حق غيرها من الموجودات التي لانراها ثم ننقل الكلام الى ذلك المانع فنقول : هو موجود فيجوز أن يرى ، فيحتاج أيضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيته ، وكذلك الكلام في مانع المانع الى مالا نهاية له . وأجاب القاضى عن ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ماهو مانع منه ومانع من رؤية نفسه ، فلا يحتاج الى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل ، واعترض عليه بأن المانع اذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته ، وذلك مما يقتضيه في طرد دلالة الوجود

أى أهل السنة والكلام هنا في الوقوع وعدمه لافي الجواز وعدمه (قوله في الأكوان) أى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتحقيق أنها أمور اعتبارية لا ترى ، وحيثئذ فلامعنى الحكاية الاتفاق على رؤيتها (قوله في وقتنا) أى الحاضر متعلق بمتعلق : أى وأما ألا كوان التي مضت فلا تتعلق بها الرؤية الحالية (قوله متعلق اللبس) أى متعلق لادراك اللبس (قوله الى أن إدراك اللبس) أى الادراك الناشئ عن اللبس (قوله أدرك حركته) أى وإذا لم يضطرب أدرك سكونه (قوله أدرك تفرقتها) أى وإذا لم تفرق أدرك اجتماعها (قوله ذلك) أى تعلق إدراك اللبس بها (قوله يعلم ذلك عند اللبس) أى يعلمه الله لنا بأن يخفى لنا علما به عند اللبس ، وحيثئذ فالمتعلق به العلم لا إدراك اللبس (قوله والتحقيق الأول) لك أن تمنع دليله بأن تقول لانلم أنه عند الاضطراب يدرك حركته عند اللبس بادراك اللبس إذ من الجائز أن يكون هذا الادراك حصل بالعلم ، وحيثئذ فلا وجه لقوله والتحقيق الأول (قوله لزوم التسلسل) أى وهو باطل لما استلزمه من تعلق الرؤية بكل موجود باطل (قوله وذلك) أى وبيان ذلك : أى لزوم التسلسل لتعلق الرؤية بكل موجود (قوله كما في حق غيرها الخ) كالجح فاهم موجودون ولم نرهم لما منع (قوله فنقول هو موجود) للقاعدة وهي أن المانع لا يكون إلا أمرا وجوديا (قوله فيجوز أن يرى) وهو لا يرى فيكون عدم رؤيته لما منع وكذا الكلام في مانع المانع الى مالا نهاية له (قوله القاضى) أى أبو بكر الباقلاني لأنه هو المراد عند الإطلاق (قوله بأن المانع الأول) أى وهو المانع من تعلق الرؤية بنفسها (قوله يمنع الخ) ما واقعته على رؤية ، وقوله : هو : أى ذلك المانع ، وقوله : مانع منه : أى من رؤية الرؤية ، والمعنى أن المانع الأول يمنع من رؤية ماهو مانع منه الذى هو رؤية الرؤية . ويمنع من رؤية نفسه (قوله واعتراض الخ) وارد على قول القاضى في الجواب ومانع من رؤية نفسه فإن ظاهره العموم وأنه يمنع من رؤية نفسه بالنسبة لمن قام به وغيره (قوله صفة نفسية) أى ذاتية وهي لا تنقل الزوال (قوله تمنع الخ) لاحاجة له بعد ذكر ما قبله (قوله وذلك مما يقتضيه الخ) أى لأن قولهم الوجود مصحح لتعلق الرؤية

على صحة تعلق الرؤية بكل موجود ، وأجاب القاضى بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لاغير من قام به فيجوز أن يراه غير من قام به اذ الحكم لا يثبت في المعنى الا في محل قام به ذلك المعنى ، ولا يناقض ذلك كون الوجود مصححا لرؤية كل موجود . قلت قد اختلف علماءنا في هذه المسئلة على مذاهب . الأول مذهب الشيخ أن الرؤية يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم تر فلما منع ، وما لزمت من التسلسل لجوابه ماسبق عن القاضى . وأجاب غيره بأن الله تعالى ينقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق النوم وهو عنده يضاد الادراك . قلت وهو محدود لأن السلسلة التي لزمت انما هي وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة . فلم يجزى النوم ونحوه من الموت والفتية وما في معناها حتى لزمت المحال ، وهو اجتماع موانع لا نهاية لها في الزمان الفرد ، وانما يصح الجواب بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب بأن يوجد بعد كل مانع مانع على أنه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب لما لزمت محال ، إذ غاية لزوم عدم انقطاع الموانع في المستقبل ، وذلك لاستحالة فيه كنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . الثاني : امتناع كون الرؤية مطلقا مرتبة

بكل موجود يقتضى أن كل موجود يصح أن يرى فبردى على تلك الكلمة أن المانع من الرؤية موجود ومع ذلك لا يصح أن يرى لأن امتناع رؤيته صفة نفسية له لا تتخلف (قوله أن يمنع الخ) رؤيته مفعول ثانٍ ليمنع : يعنى أن من قام به المانع هو الذى يمنعه المانع أن يراه ، وأما غير من قام به ذلك المانع ، فيصح أن يرى ذلك المانع (قوله اذ الحكم الخ) سند لقوله فيجوز الخ ، والمراد بالحكم الامتناع من الرؤية كما أن المراد بالمعنى المانع (قوله في المعنى) في بمعنى اللام (قوله ولا يناقض الخ) كان الأولى التفرع بالفناء لتفرعه على ما قبله ، والاشارة راجعة لضمون قوله فيجوز أن يراه غير من قام به (قوله قلت الخ) لما جرى الكلام في البحث السابق على رؤية الرؤية في الجملة وكان الخلاف فيها واقعا بين العلماء ناسب التعرض لها (قوله في هذه المسئلة) أى مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى رؤيتها من قامت به كأن ترى رؤيتك للغير ورؤيتها من غير من قامت به كأن ترى رؤية الغير لك أو ترى رؤية الغير للغيرك (قوله وما لزمت الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله ماسبق عن القاضى) أى من أن المانع الأول يمنع الخ (قوله بأن يخلق النوم) أى فيمنع من رؤية المانع ، ولا يقال انه مانع لأن المانع هو الذى يكون المحل معه قابلا للادراك والنوم ليس كذلك (قوله وهو) أى النوم ، وقوله : عنده : أى عند ذلك المحجب ، وقوله : يضاد الادراك : أى الذى هو الرؤية ، وحينئذ فلا يقال ان تلك الرؤية لم تر لما منع وهكذا حتى يلزم التسلسل ، وأما عند غير ذلك المحجب فالنوم لا يضاد الادراك ، بل يحاميه غاية الأمر أنه يغطيه فالادراك موجود لكنه مستور بالنوم (قوله لا مرتبة) أى في الخارج بحيث يوجد واحد ثم يوجد آخر عقبه كالحركات المتتالية وكنعيم الجنة حتى يمكن الانقطاع بالنوم ونحوه وهذا لا يناقئ أنها مرتبة ذهنا لأن كل مانع مرتب على الآخر ذهنا (قوله فلم يجزى النوم الخ) أى لم يجزى النوم إلا والموانع التي لانهاية لها موجودة مجتمعة في لحظة ما وهي لحظة الرؤية (قوله الثاني) أى من الأقوال في مسئلة رؤية الرؤية (قوله مطلقا) أى سواء قامت بالرائى أو بغيره (قوله صريحة) تعبيره

وحجته ماسبق من التسلسل . قلت وهو مردود إن كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية .
 الثالث : استحالة أن يرى الانسان رؤية نفسه وتجوز أن يرى رؤية غيره ، وكأنه يرى قائل هذا
 عدم لزوم التسلسل في رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره أولا يدركه لمانع ، ثم
 بعدم الله ذلك المحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة ، فتعدم هي والموانع فينقطع التسلسل
 عند ذلك ، قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه إن كان يجوز رؤية المانع ، فقد لزم من
 التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مصرية ما لزم عند عدم كون رؤية نفسه مصرية
 له ، وإن كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن
 القاضي في تصحيح قول الشيخ الأشعري . وبالجملة فالحق من هذه الأقوال أن يسلم أن الوجود
 هو المصحح للرؤية

بذلك يقتضى أن الخلاف في وقوع رؤيتها وعدمه مع أن الخلاف في الجواز وعدمه ، فالأولى
 أن يقول ترى : أى تجوز رؤيتها ، وأما مربية فيوهم الرؤية بالفعل (قوله وحجته ماسبق
 من التسلسل) أى لأنه لو صح رؤيتها ولم تركان عدم رؤيتها لمانع ثم نقل الكلام لذلك
 المانع فنقول انه موجود فيجوز أن يرى ولم ير بالفعل فيكون عدم رؤيته لمانع وهكذا إلى
 ما لا نهاية له من الموانع ويتسلسل الحال وهو محال وما أدى للمحال وهو صحة رؤية الرؤية
 محال فتعين أنها لا ترى (قوله ان كان يسلم أن الوجود مصحح للرؤية) لاجابة لهذا القيد فالأولى
 حذفه لأن أصل التسلسل مبنى على أن الوجود هو المصحح للرؤية وكان الأولى أن يقول بدله
 وهو مردود لما سبق عن القاضي أن المانع الأول مانع من رؤية الرؤية ومن رؤية نفسه فلا
 يحتاج لتقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل (قوله استحالة الخ) لما يلزم ذلك من التسلسل (قوله
 وكأنه) أى الحال والشأن (قوله لجواز أن يدرك الانسان الخ) يعنى أن زيدا إذا رأى خالدا ،
 فيجوز في حق عمرو أن يرى هذه الرؤية ولا تسلسل لجواز انعدام زيد فتعدم الرؤية والمانع
 فينقطع التسلسل ، وقوله ثم بعدم الله ذلك المحل الثاني : أى محل رؤية زيد خالدا وهو الرائي
 بالفعل وهو زيد وجهه فلا ثانيا باعتبار عمرو الذى قامت به الرؤية المربية الذى ذكره أولا بقوله
 لجواز أن يدرك الانسان الخ (قوله هو محل الرؤية المدركة) أى التى يجوز تعلق الادراك بها
 وإلا فالموضوع أنها غير مدركة بالفعل (قوله لأنه إن كان يجوز الخ) حاصله أنه لاجبه لهذه
 التفرقة لأن المانع ان جازت رؤيته فالتسلسل لازم في الأمرين وإلا فهو منقطع فيهما (قوله
 من التسلسل) بيان مقدم لقوله بعد ما لزم ، وقوله : حال وجودها : أى الرؤية ، وقوله : مربية
 خبر الكون ، وأصل العبارة فقد لزم عند عدم كون رؤية الغير مربية حال وجودها ما لزم عند
 عدم كون رؤية نفسه مربية له من التسلسل (قوله فذلك يقطع الخ) أى وحينئذ فلا وجه
 للتفرقة التى ذكرها صاحب هذا القول الثالث (قوله كما ذكرناه) أى كما يقطعه ما ذكرناه الخ من
 أن المانع الأول كما أنه مانع من رؤية الرؤية مانع من رؤية نفسه فلا يحتاج لمانع يمنع من رؤيته
 حتى يلزم التسلسل (قوله من هذه الأقوال) أى المذاهب الثلاثة المذكورة في مسألة رؤية الرؤية
 (قوله ان يسلم الخ) وأما على القول بأن الوجود ليس مصححا للرؤية بل المصحح لها التحيز

ماذهب اليه الشيخ بضميمة جواب القاضي رحمه الله تعالى ، والله أعلم .
(ص) أما عدم النهاية في متعلقاتها ، فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما علم
جوازه واقتصر إلى محض .

(ش) هذا برهان على المطلب الثاني ، وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأول
وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه ، ويان ما أشار اليه من الدلائل أن تقول :
لو اختصت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصلح له ، لاقاب الجائر مستحيلا والتالي باطل
فالقدم مثله ، ويان الملازمة أن البعض الذي لم تعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به هي
في صحة تعلقها به مثل البعض الذي تعلق به ، فقصر الصفة في التعلق على غيره منع لما علمت
صحته ، وأيضا فتخصيص الصفات ببعض

والرؤية وإن كانت موجودة لكن يتمتع رؤيتها فلا يلزم محذور التسلسل (قوله ماذهب إليه
الشيخ) أى في هذه المسئلة وهو أن الرؤية تجوز رؤيتها مطلقا ، وقوله : بضميمة جواب القاضي :
أى وهو أن المانع الأول كما يمنع من رؤية الرؤية يمنع من رؤية نفسه (قوله أما عدم النهاية في
متعلقاتها) أى أما وجوب عدم النهاية في متعلقات الصفات : أى فيما تصلح له من المتعلقات
فالسمع والبصر والادراك لها تعلق بكل موجود ومن جلته صفات الله الحكاية وهي لانهاية لها
والعلم والكلام يتعلقان بالواجب والجائر والمستحيل وأفراد كل واحد منها لانهاية لها لأن من جملة
أفراد الواجب صفاته تعالى الحكاية ومن أفراد المستحيل أضدادها ومن أفراد الجائر نعيم الجنة وعذاب
النار والقدرة والارادة يتعلقان بأفراد الممكن وأفراده لانهاية لها لأن من جلته نعيم الجنة وعذاب
النار كما علمت (قوله ببعض ما تصلح له) واجبا كان أو جائزا (قوله لاستحال الخ) أى ان قلنا
ان الاختصاص ببعض لذات الصفة ، وقوله : أو افتقر الخ : أى ان قلنا ان الاختصاص ببعض
ليس من ذات الصفة بل لمخصص ، وقوله : جوازه : أى صحته (قوله هذا) أى قول المصنف أما
الخ (قوله عموم التعلق) أى وجوب عموم التعلق (قوله لتوقف الخ) الأولى لتوقفه عليه : أى
لتوقف دليل الأول على دليل الثاني إذ لم يذكر للمطلب الأول أدلة متعددة فتوقف بعضها على
دليل المطلب الثاني وإنما ذكر له فيما يأتي دليلا واحدا (قوله أدلته) أى المطلب الأول (قوله
عليه) أى برهان المطلب الثاني (قوله ببعض الخ) متعلق باختص (قوله مستحيلا) أى لذاته
بدليل قوله والتالي باطل لأن التالي لا يبطل إلا إذا أردنا بالاستحالة الاستحالة الذاتية (قوله
فالقدم مثله) لأن التالي لازم وإذا بطل اللازم بطل المزموم (قوله هي) أى الصفة ، وفي بعض
النسخ هو : أى البعض (قوله فقصر الصفة) أى قصرا ذاتيا ، لأن الاستحالة إنما تكون في
المنع الثاني (قوله وأيضا الخ) هو اللازم الثاني في كلام المتن ، وتعبيره هذا يقتضى أنه دليل
مستقل . واعلم أن ذكر الاعتراض الآتي يوجب حذف هذا الكلام من هنا ، وحذف الأمر
الثاني في المصنف لأن السؤال الآتي مبنى على جواز عدم التعلق ببعض لأمر خارج ، ومتى علم

ماجاز أن تتعلق به بوجوب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة إليها ، وذلك بوجوب حدوثها ، وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته .

(ص) لا يقال جاز التعلق بالجميع . لكن منع منه مانع . لأننا نقول المانع ان ضاد الصفة لازم عدمها وعدم القديم محال وإلا فلا أثر له ، وأيضا فالتعلق بنفسه يستحيل أن يمنع منه مانع ، والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة لتعددتها بالنسبة إلينا بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لاتعلقها .

(ش) هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ، وتقرير الاعتراض أن يقال لانسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ما يصلح له يلزم منه استحالة ما علم جوازه ، لأنه إنما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها بالعصر من ذاتها إذ الفرض حينئذ أن ذلك البعض مما يصلح أن تتعلق به فاستناع تعلقها به لا لموجب جمع بين جواز التعلق واستحالته . أما إذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لامن ذاتها بل لمانع لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالإضافة إذ الجواز إنما هو باعتبار الذات والاستحالة إنما هي باعتبار الغير ، والأولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق

من هنا عدم جوازه فلا يتأني الإيراد (قوله مجاز) أي ما صحح (قوله لاستواء الخ) علة لوجوب افتقارها الى مخصص (قوله وقد سبق البرهان الخ) هذا تعليل لمحذوف : أي وهو باطل لأنه الخ ، وأراد بالبرهان الجنس المتحقق في متعدد ، لأن كلامنا من هذه الصفات له برهان مستقل (قوله لا يقال الخ) محصله أن قوله : لو اختصت صفة من الصفات المتعلقة ببعض ما يصلح له لازم استحالة ما علم جوازه غير مسلم لجواز أن يقال إن هذا الاختصاص لمانع فلا يلزم الاستحالة ، لأن الجائز قد يتخلف لمانع ويتخلف لمانع لا يخرج عن كونه جائزا (قوله جاز التعلق) أي صلح وقوله : بالجميع : أي بجميع ما يصلح له نظرا لذاتها (قوله منه) أي من تعلقها بجميع ما يصلح له (قوله مانع) أي خارج عن ذاتها ، فالاستحالة عرضية لاذاتية ، والاستحالة العرضية لا تخرج الجائز عن كونه جائزا (قوله المانع) أي ما يعتبر مانعا ليصح التفصيل الآتي بعد (قوله وعدم الخ) تعليل للاستثنائية المطوية (قوله والا الخ) أي وإن لم يصاد الصفة فلا أثر لذلك المانع في منع التعلق فتبقى الصفة على عمومها (قوله وأيضا الخ) الأولى تقديمه على الدليل الذي قبله لأن هذا مبني على أن التعلق بنفسه ، وهو الحق بخلاف ما قبله فانه مبني على تسليم أنه غير نفسى وهو خلاف التحقيق (قوله والمانع الخ) سيأتي توضيحه في الشرح (قوله بدليل الخ) راجع لقوله والمانع الخ . لكن المدعى جار على جميع الصفات ، والدليل قاصر على العلم فكأنه لاحظ أنه لا فارق بين الصفات (قوله على الملازمة) أي التي حكمت بها الشرطية في قوله : لو اختصت ببعض ما يصلح له لازم استحالة ما علم جوازه (قوله إذ الفرض الخ) تعليل للمعلل مع علته (قوله حينئذ) أي حين إذ كان امتناع تعلقها ببعض ذاتها (قوله أن ذلك البعض) أي الذي لم يتعلق به (قوله جمع الخ) المناسب لما تقدم أن يقول : يلزم عليه استحالة ما علم جوازه (قوله لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة) أي الذاتيين ، وهذا جواب أمّا ، فالأولى قرنه بالقاء (قوله إذ الجواز) أي جواز التعلق للصفة (قوله والأولى الخ) لما فيه من التضييق على

الاستفسار ، وذلك أن يقال : ما تريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم في تعلق الصفات بالاستحالة والجواز الذاتيين أو ماهو أعم ؟ ، فإن أردتم الأول منعنا الملازمة ، إذ الاستحالة هنا نقول أنها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع ، وإن أردتم الثاني وهو مطلق الاستحالة والجواز منعنا الاستثنائية ، إذ لا تنافي باجماع بين كون الشيء جائزا بحسب ذاته وبين كونه ممتنعاً بحسب غيره . ألا ترى أن إيمان أبي هب ونحوه جائز بالنظر إلى ذاته مستحيل باعتبار غيره ، وهو تعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه . أحاب في العقيدة عن هذا الاعتراض بأن تقدير المانع هنا حتى نكون الاستحالة بالغير لا بالذات لا يصح ، لأن ذلك المانع لا بد وأن يكون معنى قائماً بالذات التي أوجب لها المنع لاستحالة إيجاب المعنى حكماً لما لم يعم به ، وحينئذ نقول : هذا المانع إما أن يضاد الصفة المتعلقة أم لا ، فإن ضاعداً لزم عدم الصفة أصلاً لاستحالة الجمع بين الضدين ، وقد سبق استحالة عدم مطلقاً في صفاته تعالى وإن لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة على عمومها ، وأيضاً فالتعلق عمومياً أو خصوصاً للصفة المتعلقة نفساً لها ، وإلا

المستدل (قوله الاستفسار) أى طلب التفسير للفظ غريب أو مجمل وقع في دليل للمعارض أو دليل المستدل كما هنا ، فإن الجواز والاستحالة يطلقان على الذاتيين والعرضيين (قوله منعنا الملازمة) أى في قولكم لو اختصت الصفات ببعض ما يتعلق به لزم استحالة ما علم جوازه (قوله إذ الاستحالة الخ) الأولى أن يقول لجواز أن يقال هذه الاستحالة لعارض والا فلا وجه للجزم (قوله ليست بذاتية) أى فبطلت ملازمتمكم ، لأنكم أردتم بالاستحالة الذاتية (قوله بل الخ) فالاستحالة عرضية كما ادعينا (قوله مطلق الاستحالة) أى المتحقق في العرضية ومنع الاستثنائية إنما يأتي في العرضية وإن لم يصحح به (قوله منعنا الاستثنائية) أى وهى قولكم لكن استحالة ما علم جوازه باطل ، لأنه إنما يكون باطلاً لو أردنا استحالة لذاته بعد جوازه لذاته فيلزم انقلاب الحقيقة . أما استحالة لعارض مع جوازه لذاته فلا بطلان فيه (قوله إذ لا تنافي بين كون الشيء جائزاً بحسب ذاته) أى وذلك كالبعض الذى لم يتعلق به الصفة مع صلاحيتها له هذا ، والمناسب لكون الكلام في جواز التعلق بالبعض لافى الشيء الجائز أن يقول : إذ لا تنافي باجماع بين جواز شيء لشيء بحسب ذلك الشيء وبين كونه ممتنعاً بحسب ما هو خارج عن ذلك الشيء ، وذلك كتعلق الصفة بالبعض الذى لم يتعلق به المانع مع صلاحيتها للتعلق به (قوله ألا ترى الخ) ترشيح لسند منع الاستثنائية (قوله ونحوه) بالجر ، وقوله : ومعنى : أى صفة وجودية (قوله بالذات) أى التى هى محل الصفة (قوله لها) أى لصفاتها (قوله المنع) أى منع التعلق (قوله لاستحالة الخ) علة لحذوف : أى لا يغيرها لاستحالة الخ (قوله إيجاب المعنى) أى المانع (قوله حكماً) هو هنا منع التعلق (قوله لاستحالة الخ) بيان للملازمة (قوله وقد سبق الخ) تعليل للاستثنائية المطوية القائلة : لكن عدم الصفة محال (قوله عدم مطلقاً) أى سابقاً ولاحقاً (قوله أثر) أى في منع التعلق (قوله عمومياً) أى كما في العلم والكلام (قوله أو خصوصاً) أى كما في القدرة والإرادة والسمع والبصر (قوله نفساً لها) أى ذاتى لها لا تعقل بدونه (قوله وإلا الخ)

لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة بدون أصل التعلق وهو محال ، وإذا كان التعلق مطلقا نفسيا للصفة المتعلقة استحال رفعه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة ، لما فيه إذن مانع من وجود الصفة . لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدما ، فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهذا معنى قولي : وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل أن يمنع منه مانع : أى مع بقاء الصفة المتعلقة كما قرر المعترض ، بل لا يرتفع إلا مع ارتفاع الصفة . لكن ارتفاع صفاته تعالى محال (وقوله : والمانع فى حقا انما منع وجود الصفة لعددها الخ) جواب عن سؤال مقدر ، وتقريره أن يقال لو كان التعلق للصفات المتعلقة نفسيا بحيث لا يمكن نفيه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة كما قررت لم يلزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن بعض ما تصلح له ، والثالى باطل قطعاً بدليل أن علمنا انما يتعلق ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع امكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه الحصر ، وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة انما تعلقت بالزبر اليسير مما تصلح له . أجاب فى العقيدة بمنع الملازمة ، وذلك أن النعدم فى حقا الصفة وتعلقها النفسى معا

وان لم يكن التعلق صفة نفسية بأن كان حالا للصفة ، والحال غير النفسى لا بد أن يكون معنويا تابعا لأمر وجودى (قوله لزم قيام المعنى) هو الحال غير النفسى ، وقوله : بالمعنى هو الصفة الأصلية (قوله مطلقا) أى عموما أو خصوصا (قوله استحال رفعه عموما) أى بحيث لا يتعلق الصفة بشيء ، وقوله : أو خصوصا : أى بحيث تتعلق ببعض دون البعض (قوله فما فيه الخ) لأن رفع النفسى يستلزم رفع الذاتى فما كان مانعا منه كان مانعا من الذات ، لأن المعاهد لصاحب الشيء معاهد لذلك الشيء ضرورة (قوله فتقدير الخ) أى كما قدر المعترض لأنه يقول : ما المانع من أن يكون اختصاصها ببعض ما تصلح له المانع ، فقد قدر المانع مع بقاء الصفة (قوله يرفع وجودها) أى يرفع التعلق فيه فيرتفع وجودها لما بينهما من التلازم (قوله بل لا يرتفع) أى التعلق ببعض أو الكل (قوله لزم الخ) أى مع بقاء الصفة كما يتبادر من آخر كلامه (قوله لزم أن لا يرتفع الخ) أى فيلزم أن يسمع جميع السموعات ويبصر جميع البصيرات ويسم جميع المعلومات والثالى باطل بأقسامه (قوله والثالى باطل) أى حصول الارتفاع (قوله انما يتعلق) أى بالفعل (قوله لا يأخذه الحصر) أى لا يتعلق به (قوله بالزبر) أى القليل وهو معنى اليسير (قوله بمنع الملازمة) أى التى حكمت بها الشرطية القائلة لو كان تعلق الصفات نفسيا لزم أن لا يرتفع عن صفاتنا الحادثة التعلق عن بعض ما تصلح له ، وفيه أن هذه الملازمة مساعة لا تمنع ، لأن التعلق إذا كان نفسيا للصفة لا يرتفع مع بقائها مطلقا قديمة كانت أو حادثة ، فكان المناسب للشارح أن يقول أجاب فى العقيدة بمنع الاستثنائية . وحاصله أننا لنسلم أن التعلق ارتفع عن الصفة الحادثة وانما الصفة نفسها هى المرتفعة ، ولزم من ذلك ارتفاع تعلقها معها لأنها ارتفع عنها التعلق مع وجودها والمحذور هو ارتفاع تعلقها مع وجودها . ثم إن الجواب بمنع الاستثنائية مبنى على أن معنى قوله : لزم أن لا يرتفع الخ : أى مع بقاء الصفة كما هو المتبادر من قول الشارح لا تعلقها النفسى مع بقائها وأما إن كان المعنى لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا : أى مطلقا لانفرادها ولا مع الصفة كان الجواب بمنع

لا تعلقها النفسى مع بقائها ، فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا فقد انعدم في حقنا من آحاد العلوم بقدره ، ومثار الغلط في كلام السائل توهمه أن علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح أن تتعلق بتعدد ، والذي عند اعتنا أن الصفة المتعلقة بالنسبة إلينا إنما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط حيث تعدد المتعلق في حقنا فقد تعددت الصفة بحسبه ، وقد استدلوا على ذلك بأنه لو كان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلومات فأكثر لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والجهول . لكن ذهولنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا إذن فله علم يخصه ، والضمير في قوله لتعدد ما يعود على الصفة ، وقولى لا تعلقها منصوب بالعطف على مفعول منع .

(ص) وأما دليل وحدتها فلائها لو تعددت بتعدد متعلقاتها لزم دخول مالا نهاية له عددا في الوجود وهو محال ، وإلا لم يكن لبعض الأعداد ترجيح على بعض فتفتقر في تعيين بعضها الى شخص وذلك يوجب حدوثها ، وقد تبين وجوب قدمها هذا خلف فتعين إذن وجوب وحدتها . (ش) هذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا ، وتقريره أن يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة ، وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لا يتناهى لم يخل إما أن تتعدد بحسب تعدد المتعلقات التي عرفت أنها لا تتناهى ، وإما أن تخص بعدد متناه ، والتالى بقسميه محال فالقدم مثله والملازمة ظاهرة . أما بطلان القسم الأول من التالى فلائها

الملازمة (قوله لا تعلقها الخ) أى كما توهم المعارض (قوله فكل ما جهلناه الخ) أى وكل ما لم نقدر عليه وكل ما لم نسمعه فقولنا مثلا راجع لقوله ما جهلناه (قوله السائل) أى الذى أتى بالشرطية والاستثنائية السابقتين (قوله ومثار) اسم مكان : أى والمحل الذى ثار : أى نشأ (قوله أن علمنا الخ) الأولى إسقاط مثلا لأنه يثنى عنه المعطوف بعده (قوله حيث الخ) فان كان المتعلق معلوما تعدد العلم بعدده ، وان كان مقدورا تعددت القدرة بعدده وهكذا (قوله على ذلك) أى على تعدد العلم بتعدد المعلوم في حقنا ويحتمل على تعدد الصفات بتعدد متعلقاتها إلا أن الدليل يكون أخص (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله وأما دليل الخ) أى وأما دليل وجوب وحدتها (قوله لزم الخ) لكن التالى باطل (قوله وإلا الخ) أى وإن لم تتعدد بتعدد المتعلقات الغير المتناهية بل اقتصت بعدد متناه (قوله الأعداد) أى المتناهية (قوله فتفتقر) أى الصفات (قوله بعضها) أى الأعداد (قوله هذا) أى وجوب حدوثها ، وقوله : خلف بالضم : أى كذب وباطل أو بالفتح : أى مطروح خلف الظهور لبطلانه لمنافاته لوجوب قدمها الثابت بالبرهان ثم ان قوله قد تبين وجوب قدمها علة لقوله : هذا خلف فالأولى تأخير عنه (قوله وتقريره الخ) جعل الدليل واحدا وجعل التالى متعددا وهما مغايران للتالى فى المتن وكذا المقدم مغاير للمقدم فى المتن (قوله وقد قام الخ) حال ومن هنا يظهر توقف المطلب الأول على المطلب الثانى الذى وجه به فيما سبق تقدم برهان المطلب الثانى على برهان المطلب الأول . فان قلت الذى سبق عموم التعلق بما تصلح له من المتعلقات لا يتعلق بما لا يتناهى . قلنا إذا ثبت عموم التعلق الخ ثبت تعلقها بما لا يتناهى لأن متعلقاتها لا تتناهى (قوله أما بطلان) أى أما وجه بطلان (قوله فلائها) أى القسم الأول

يؤدى إلى وجود صفات لانهاية لها عددا وهو محال ، إذ كل ما يدخل تحت الوجود فلا بد من صفة تميزه وتميز ما لا ينهائى محال ، فوجود ما لا ينهائى محال . وأما بطلان القسم الثانى منه وهو اختصاصها بعدد متناه ، فلا أنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها ، وأيضا يلزم توزيع ما لا ينهائى من المتعلقات على ما ينهائى من الصفات وهو محال ضرورة .

(ص) فإن قلت مثلا العلم فى حقا متعدد بحسب تعدد متعلقه وكذا غيره ، فلو قام العلم مثلا فى حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم فى حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة ، بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها ، وذلك مما يأباه كل مسلم . قلنا الفرق أن التغير فى العلوم الحادثة لأجل التغير فى المتعلق مع الاتحاد فى النوع ، حيث فرضت الوحدة فى العلم مثلا زال التغير . أما العلم والقدرة وسائر الصفات فتغايرة فى حقائقها جنسا ، فلو قام بعضها مقام بعض لزم قلب الحقائق ولزم ما تقدم فى مسئلة سواد حلالة .

(ش) هذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها أن يقال :

(قوله فلا أنه الخ) هذا قد جعله فى المتن تاليا فى الدليل الأول (قوله فوجود الخ) هذا فى الحوادث لامطلقا ، ولذا قالوا مما يجب اعتقاده أن لله كالات موجودة لانهاية لها ، ثم ان قوله أولا فلا بد من صفة تميزه ان أريد التميز من جهة العدد كان ذلك ممنوعا وكان قوله وتميز الخ مسلما وان أريد التميز من جهة العلم مثلا فبالعكس (قوله وذلك الخ) علة لحذف تقديره والتالى باطل (قوله) فإن قلت الخ) اعتراض على دليل وحدة الصفات توجه المصنف لتقريره ودفعه (قوله وكذا غيره) أى العلم كقصوره فانها متعددة باعتبار المقادير ولا حاجة لهذا بعد قوله مثلا (قوله مقام علوم) أى متعددة بالنسبة لنا (قوله أن يقوم) أى العلم (قوله بجامع الخ) بيان للعلازمة التى حكمت بها الشرطية والأولى بجامع القيام مقام صفات متغايرة ، وذلك أن لنا علومنا متعددة متغايرة ، وقد قام علمه تعالى مقامها وسائر صفاته تعالى متعددة متغايرة ، فاذا قام علمه تعالى مقام علومنا المتعددة المتغايرة جاز أن يقوم مقام سائر صفاته بجامع القيام مقام الصفات المتغايرة فى كل (قوله بل ويلزم عليه) أى على قيام علمه تعالى مقام علوم متعددة بالنسبة إلينا (قوله وذلك) أى قيام ذاته مقام سائر الصفات بحيث تسمة مستهها (قوله مما يأباه كل مسلم) لأنه يؤدى إلى تعطيل الذات عن الصفات (قوله الفرق) أى بين قيم العلم مقام علوم وبين قيامه مقام القدرة وسائر الصفات (قوله أن التغير الخ) بأن يكون لهذا المتعلق علم ولهذا المتعلق علم وهكذا (قوله مع الاتحاد فى النوع) هذا محط الفرق ، والمراد بالنوع الحقيقة (قوله فى العلم) أى علم الله (قوله زال التغير) أى فلا تغاير : أى لم يكن هناك علم ثان يغايره وما يوهمه لفظ زال غير مهاد (قوله ولزم ما تقدم الخ) مثلا الصفة الواحدة لو كانت سوادا وحلاوة كانت بالنظر لكونها سوادا تضاد البياض وبالنظر لكونها حلالة لاتضاده ، ويقال هنا مثلا القدرة تضاد العجز باعتبار نفسها ومن حيث قيامها مقام غيرها من الصفات لاتضاده (قوله هذه شبهة) إشارة لكلام المصنف (قوله على سبيل المعارضة) هى دليل منتج خلاف ما أنتجه دليل المستدل من وجوب الوحدة لصفات البارى

العلم قد تقرر في الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته ، فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة اليها والملازمة ظاهرة . أما بطلان التالي فلأن قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرهما بجماع أن التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها في الشاهد ، فإن لم يعتمد عليه في بعضها بالنسبة للغائب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة إليه في سائرهما ، بل إذا لم يوثق بما تقرر وجوبه من ذلك في الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها ، وذلك باطل بإجماع المسلمين . أجب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا ، وإن اختلفت فليس اختلافها في نفس حقيقة العلم ، بل اختلافها لإعماها باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية ، حيث فرض علم واحد بالشخص يعم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توفقه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد العلوم ، وقد زال ذلك بفرض الوحدة . والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف في النوع : كالقدرة والعلم مثلا فإنه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامهما ، لأنه يوجب قلب الأجناس واختلاف الحقائق واجتماع متضادات في شيء واحد كما تقدم في وجه امتناع أن يكون الشيء الواحد سواد حلالة

(قوله العلم) أى مثلا (قوله قد تقرر في الشاهد الخ) أى والشاهد سلم للغائب فيكون الغائب فيه التعمد أيضا (قوله فلو اتحد الخ) هذا دليل آخر غير ما في المصنف لأن المقدم في المصنف هو التالي هنا والتالي في دليل المصنف جعل هنا دليلا للاستثنائية المحذوفة (قوله والملازمة ظاهرة) لأن علمه تعالى متعلق بجميع المعلومات التي من جلتها ما تعلق به علومنا ، وحينئذ فعله تعالى قائم مقام علومنا لتعلقه بما تعلق به علومنا (قوله فلأن قيام العلم) أى القديم (قوله مقام الخ) أى بالنسبة لنا (قوله يوجب) أى يستلزم الخ لكن التالي باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق (قوله لتلك الصفات) أى العلوم بالنسبة اليها والعلم والقدرة وباقي الصفات بالنسبة لله تعالى (قوله وجوبه) أى ما ذكر من التعدد والاختلاف (قوله فإن لم يعتمد عليه) أى على الشاهد بالنظر للتعدد والاختلاف بأن اعتبر ما في الغائب متحدا (قوله في بعضها) كالعلم بالنسبة للعلوم (قوله عليه) أى الشاهد (قوله اليه) أى الغائب (قوله من ذلك) أى من التعدد والاختلاف (قوله وذلك) أى قيام الذات مقام الصفات (قوله وإن اختلفت) الواو للحال (قوله إعماها هو الخ) أى وحقيقتها واحدة (قوله لما) أى حين (قوله حيث فرض علم واحد) أى لله تعالى (قوله زال ذلك الاختلاف) أى لم يوجد لأنه فرع التعدد ، وقد فرض أنه علم واحد ، وحينئذ فلا يلزم على قيامه مقام العلوم قلب الحقائق (قوله توفقه) أى الاختلاف (قوله لأنه) أى القيام المذكور (قوله قلب الأجناس) أى الحقائق فتصير حقيقة هذه هي حقيقة هذه الأخرى (قوله واختلاف الحقائق) أى الحقائق المختلفة عطف تفسير على الأجناس (قوله واجتماع متضادات في شيء واحد) إذ لو قام العلم مثلا مقام القدرة لوجب أن يؤثر وأن لا يؤثر وأن يتعلق بالواجب وأن لا يتعلق به وأن ينكشف به المعلوم وأن لا ينكشف به بخلاف ما لو قام مقام علم آخر فإن التعلق واحد وأحكامهما

وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع فإن نوع الطلب ليس نوع الخبر . أما الأمر والنهي فيندرجان في حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث المتعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك إلى الخبر ، فرجعت الأقسام كلها إلى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور ، فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر ، فكما جاز رد الأقسام إلى القسمين جاز في العقل أن يكون قسم آخر نسبته إلى القسمين في الاندراج تحته كنسبة الأقسام إلى القسمين ، فقليل له وكذا الخصم يدعى أنه لم تنحصر أيضا أقسام المعاني فيما ذكر منها فيجوز في العقل أن يكون ثم معنى نسبته إلى العلم والقدرة كنسبة العلم إلى سائر العلوم . فإن قيل يلزم ثم أن يضاد وأن لا يضاد . قيل وذلك لارم أيضا هنا ، فإن الخبر لا يضاد النهي والأمر يضاده ، فلو كان معنى واحد خبرا طلبا اضاد ولم يضاد ،

متساوية والحقيقة واحدة فلا يلزم قلب حقيقة ولا اجتماع متضادات (قوله وهذا الجواب حسن) أى وما تضمنه هذا الجواب من جواز قيام الواحد مقام المتعدد ان أحد النوع بأن كان نوع ذلك الواحد والمتعدد واحدا ومنعه ان يختلف النوع (قوله ادعاء الخ) تعبيره بالادعاء يقتضى أنه غير مرضى وليس كذلك إذ المرضي القول بوحدة الصفات . ثم إن الكلام على حذف مضاف : أى ادعاء أكثر أئمة السنة (قوله وحدة الكلام) أى بالنسبة للغائب ، وقوله : مع اختلافه : أى مع اختلاف أفراده بالوع بالنسبة للشاهد فيأتى الاعتراض بأن الشيء الواحد لا يقوم مقام متعدد مختلف في الحقيقة (قوله فإن نوع الطلب) الاضافة للبيان (قوله أما الأمر الخ) جواب عن سؤال وارد على الحصر في أمرين (قوله في حقيقة الطلب) أى الحقيقة النوعية (قوله فالاختلاف فيهما) الأولى بينهما (قوله من حيث المتعلق) أى لأن الطلب في الأمر متعلق بالفعل وفي النهي متعلق بالترك (قوله والاستخبار الخ) أى والنداء (قوله لمذهب الشيخ والجمهور) أى من أن الكلام صفة واحدة (قوله فيما ذكر) أى من الطلب والخبر (قوله رد الأقسام) أى أقسام الكلام (قوله أن يكون) فاعل جاز والأولى أن يعبر بمعنى يدل قسم لأن التعبير بقسم ينأى المقصود الذى هو عدم التعدد في الكلام (قوله نسبته الخ) المناسب لأسلوب المقام لوقال نسبتهما إليه من حيث اندرجهما تحته كنسبة الأقسام المذكورة إلى القسمين : أى وإذا كان القسمان المذكوران مندرجين تحت ذلك المعنى كانا متحدين نوعا فتكون صفة الكلام للغائب قامت مقام متعدد متحد نوعا بالنسبة للشاهد (قوله فقليل له) أى لذلك البعض المنتصر (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله ثم) أى في حق الغائب (قوله معنى) أى صفة أخرى تم هذه الصفات فتكون واحدة بالنوع (قوله إلى العلم والقدرة) أى وسائر الصفات (قوله يلزم ثم) أى في مقام المعنى الذى فرضه الخصم شاملا للعلم وسائر المعاني أن ذلك المعنى يضاد وأن لا يضاد بخلاف المعنى الذى فرضناه شاملا للخبر والطلب فإنه لا يتأتى فيه ذلك ، وحيث فلا يتأتى للخصم أن يجعل هذا المعنى مثل هذا المعنى (قوله هنا) أى في مقام المعنى المفروض في الكلام ، وقوله : أيضا : أى كما يلزم ثم (قوله فإن الخبر لا يضاد النهي) أى لأنه يصح أن يخبر عن الشيء وينهى عنه (قوله والأمر يضاده) أى يضاد النهي إذ لا يكون أمرا بالشيء ناهيا عنه : أى طالبا لفعله والكف عنه (قوله خبرا طلبا) المناسب خبرا أمرا لأن الطلب يعم الأمرين وكلامه أولا في الخبر مع الأمر (قوله لاضاد

وذلك هو الحال الذي ذكرتم من حيث المعقول ، ولأجل استقامة الجرى على هذا المسلك العقلى صار قوم إلى التعدد في الكلام هربا من لزوم هذا الحال ، وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال : إن الكلام اسم لسبع صفات : الأسمى والهوى والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والسكلى قديم عنده ، ونقل أيضا عنه قدم الكلام فقط ، وأن هذه السبع من صفات الأفعال إنما تثبت للكلام فيما لا يزال ، وردة عليه بأن تعقل وجود الكلام ألا بدون واحد من هذه السبع محال ، وهو ظاهر إذ وجود الجنس خارجا في غير نوع من أنواعه مما لا يمكن ، وأيضا فالاستخبار والوعد والوعيد آية إلى الخبر فلا يحسن جعلها قسيمة له ، فإن الاستخبار إما أن يكون من الله تعالى تقريرا فهو خبر ، والاستفهام على حكم الاستعلام لا يلبق بعلام الغيوب ، وإن أريد به طلب الاخبار رجع إلى الأسمى والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب

ولم يضاد) لأن المعنى الواحد وهو الكلام القديم من حيث أنه أسمى يضاد النهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده ، ومن حيث أنه نهى يضاد الأسمى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله وذلك) أى كون المعنى الواحد وهو الكلام القديم الذى هو خبر وطلب يضاد ولا يضاد (قوله من حيث المعقول) أى من حيث ما يعقل من المضادة وعدمها ، وإن اختلف ذلك في المحلين لأن الذى يقال فيما سبق لو قام العلم مقام القدرة وغيرها لكان من حيث أنه قدرة لا يضاد الجهل ومن حيث أنه علم يضاده وهكذا ، والذى يقال هنا لو قام الكلام مقام الطلب والخبر لكان من حيث أنه أمر مضادا للنهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله على هذا المسلك العقلى) هو ماسبق من أنه لا يقوم واحد مقام متعدد مختلف في النوع لاستلزام ذلك قلب الحقائق وهو المراد بالحال المشار إليه بقوله هربا من لزوم هذا الحال (قوله صار قوم الخ) لأنه لو قيل باتحاده كان من حيث أنه أسمى يضاد النهى ، ومن حيث أنه خبر لا يضاده (قوله هذا الحال) أى التضاد وعدمه (قوله ذلك) أى القول بتعدد الكلام (قوله كلاب) بوزن رمان (قوله بأن تعقل الخ) فيه أن الموضوع في وجود الكلام الخ لا فى تعقله فالأولى حيزف تعقل (قوله مما لا يمكن) أى لأنه لا وجود للجنس خارجا إلا فى ضمن أفرادها وهى أنواع ، وفيه أن عبد الله بن سعيد لم يجعلها أنواعا حقيقية بل أنواعا إضافية لأنه يقول الكلام صفة واحدة شخصية ، ولكن العلاقات تثبت فيما لا يزال وجبت كانت أنواعا إضافية فلا يلزم محال على وجود الجنس بدونها (قوله وأيضا الخ) هذا رد على المنقول الأول فقط وما قبله رد على الثانى فقط فليس ردين لشيء واحد كما يقتضيه التعبير بأىضا فالتعبير بها غير مناسب (قوله فالاستخبار) نحو ألم نشرح لك صدرك على أنه تقريرى (قوله آية إلى الخبر) فيه تسميح بالنسبة للوعد والوعيد لأن كلا خبر من أوّل الأمر (قوله تقريرا) المقصود به تحقيق المقرر به وإثباته والاخبار بأنه حق (قوله والاستفهام الخ) الأولى تأخيره عن قوله : وإن أريد الخ والواو للتعليل ، (قوله على حكم الاستعلام) الإضافة بيانة والاستعلام طلب الاعلام (قوله وإن أريد الخ) تردده هنا فى الاستخبار يخالف ما تقدم له من الجزم بأنه داخل فى الخبر ، ويحتمل أن قوله : وإن أريد الخ فى مقابل قوله : إما أن يكون من الله الخ ، وحينئذ فالمناسب أن يقول

واختلاف الخبرات لا يغير حقيقة الخبر . وأجاب بعض المحققين عن الرد الأول بأن عبد الله بن سعيد إنما أراد أن الكلام لا يسمى أمراً ولا نهياً إلا عند وجود المأمور والمنهى ، لا أن الكلام لا يتعلق بهما إلا عند وجودهما فإنه أجل من أن يعتقد مثل هذا ، والتزم الأستاذ أبو إسحاق رد جميع أقسام الكلام إلى الخبر لينظم القول بالوحدة ، فقل الأمر خبر عن تحتم الفعل ، والنهى خبر عن تحتم الترك ، وأورد عليه أن خبر الله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع الخبر عنه على ما هو به ، فإذا أخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلا بد وأن تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الأخبار ، فتحتمه إن كان بنفس هذا الخبر دار وإن كان بغيره تسلسل . قال ابن التماسي : ويمكن أن يجيب بأن بعض الأخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط

وأما أن يكون من غير الله طلباً للأخبار الخ (قوله واختلاف الخبرات) أي الخبر عنها ، وهذا جواب عما يقال : الوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب فأين الاتحاد (قوله عن الرد الأول) هو أن تعقل الكلام أزلاً بدون واحد الخ (قوله لا يسمى) أي لا تسمى أنواعه (قوله لا أن الكلام لا يتعلق بهما) أي الأمر والنهى : أي لأن الكلام لا ينقسم إليهما إلا عند وجودهما فيما لا يزال بل الأقسام موجودة في الأزل والحادث إنما هو مجرد تسميتها (قوله وجودهما) أي المأمور به والمنهى عنه (قوله فانه) أي ابن سعيد (قوله أجل الخ) أي منزه عن أن يعتقد مثل هذا فلا يقال مقتضى كلامه تفضيله على اعتقاده (قوله لينظم الخ) أي يصح القول بوحدة الكلام لأنه إذا ردت جميع أقسامه للخبر صار الكلام قائماً مقام متعدد متحد النوع ولا محذور فيه (قوله يتبع الخبر عنه) هو الموضوع (قوله على الخ) أي حال كون الخبر عنه كائناً على حالة هو أي الخبر عنه متلبس بتلك الحالة في الواقع ، والمراد بتلك الحالة وصف المحمول ، فقوانا محمد رسول الله هذا خبر تابع للمخبر عنه وهو كون سيدنا محمد ثابتاً له الرسالة في الواقع وهكذا ، والمراد بكون الخبر تابعا لتأصاف الخبر عنه بتلك الصفة أنه يتوقف على ذلك من حيث الوجود فلا يقال مثلاً الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت لها التحتم قبل ذلك (قوله عن تحتم شيء) أي كالصلاة ، والمراد بتحتمها وجوبها (قوله صفة التحتم) الإضافة للبيان (قوله ثابتة له) أي لذلك الشيء (قوله فتحتمه) أي الشيء (قوله إن كان الخ) توضيحه أن الخبر الصدق يتبع اتصاف الخبر عنه بتلك الصفة وهذا يقتضي توقف الخبر على ذلك في الوجود فلا يقال الصلاة متحتمة إلا إذا ثبت التحتم للصلاة قبل ذلك ثم بعد ذلك نقول اتصاف الصلاة بالتحتم لا بد له من شيء يفيد ، فإذا كان الذي أفاده هو هذا الخبر المتقدم لزم أن يكون الخبر متقدماً على ثبوت التحتم وأن ثبوت التحتم متوقف عليه مع أننا قلنا أولاً أن الخبر متوقف على ثبوت التحتم في نفس الأمر فيلزم الدور وإن كان الذي أفاده غير ذلك الخبر فلا يكون ذلك الغير إلا خبراً لرد الأقسام كلها إلى الخبر فننقل الكلام إلى ذلك الخبر فيكون متوقفاً أيضاً على ذلك الشيء : أعني اتصاف الخبر عنه بالصفة كاتصاف الصلاة بالتحتم وذلك متوقف على خبر آخر ثم نقل الكلام إليه أيضاً ثم كذلك إلى ما لا نهاية له فيلزم التسلسل في الأخبار ولا شيء آخر غير الخبر يفيد حتى يرجع إليه لأن الأمر محصور فيه كما هو موضوع المسئلة (قوله أن يجيب) أي الأستاذ عما أورد عليه (قوله بأن بعض الأخبار الخ) فإذا قيل الصلاة

كونها تلك الصفة قبل تعلقه بها ، بل يثبت معها كقولك طنقت وأعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا على الأستاذ بأن من أقسام الأمر والنهي التندب والكراهة وليس فيهما تحتم ، فقد خرجا عن الكلام بتفسيره ، وذهب الامام الفخر الى مثل ماذهب اليه الأستاذ من رد أنواع الكلام كلها الى الخبر إلا أنه رد الأمر والنهي الى الاخبار بحلول العقاب ، ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الأمر والنهي ، وبهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك ، والقاضي يقول : لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقق الأمر وخالفه الامام والغزالي ، وما صار اليه القاضي هو الجاري على قواعد أهل السنة ، فان الثواب من الله عندهم بمجرد فضل والعقاب بمجرد عدل ، وتعلقهما بالأمر والنهي باخبار الله تعالى لانهما لازمان لهما عقلا . واعلم أن مسألة الوحدة في الصفات تتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق

متحتمة فليس التحتم ثابتا لما قبل الاخبار بها بل انما ثبت لتمام الاخبار ، وحينئذ نقولنا الصلاة متحتمة خبر قصد به الانشاء (قوله كونها) أي بعض الأخبار لكن بمعنى المخبر عنه كالصلاة ، وقوله : بلك الصفة : أي كالتحتم ، وقوله : قبل تعلقه : أي تعلق بعض الأخبار بالمعنى الحقيقي ، وقوله : بها : أي ببعض الاخبار بمعنى المخبر عنه ، والمراد بتعلقه بها دلالة عليها ، وقوله : بل يثبت معها : أي بل كونها بتلك الصفة يثبت مع بعض الأخبار وأنت الضمير باعتبار أن بعض الاخبار جملة ، وفي بعض النسخ معه وهي ظاهرة (قوله كقولك طنقت) فإنه ليس المقصد الاخبار عن طلاق حصل في الواقع بل المقصد إنشاء طلاق حصل بهذا اللفظ لكن قد يقل إن هذا فيه رد للانشاء وحقيقته غير حقيقة الخبر فلا ينهض ما للزمه الأستاذ من رد الأقسام كلها إلى الخبر الذي أريد منه الاخبار لفظا ، ومعنى لينتظم مطلوبه من القول بوحدة الكلام ، وحينئذ فقوله ويمكن أن يجيب الخ لا يتم (قوله وليس فيهما تحتم الخ) للأستاذ أن يقول إنما قصدت تفسير الأمر والنهي الحقيقيين بناء على أن الأمر حقيقة في الوجوب والنهي في التحريم ، ولو سئل عن أمر التندب لقال هو الخبر عن راجحية الفعل أو عن نهى الكراهة لقال هو الخبر عن راجحية التترك (قوله إلى الاخبار بحلول العقاب) أي ان فعل بالنسبة للنهي وان ترك بالنسبة للواجب ، والمراد بالاخبار الخبر (قوله ورد الخ) وحينئذ فلا يصح رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحلول العقاب (قوله وبهذا) أي بقولنا العفو من الله مأمول (قوله بذلك) أي رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحلول العقاب ، وفيه أنهم لم يحدوا الواجب بذلك . وأجيب بأن الكلام على حذف مضاف : أي بضمون ذلك لأنهم حددوا الواجب بما يعاقب على تركه ولا بد وحققوا الحرام بأنه ما يعاقب على فعله ولا بد هذا ، والمعتزلة يقولون بعدم جواز العفو عن العاصي ، وحينئذ فلا معنى لرد تعريفهم المبني على مذهبهم (قوله والقاضي يقول الخ) غرضه بهذا الكلام الاعتراض على من رد الأمر والنهي إلى الاخبار بحلول الثواب والعقاب (قوله وخالفه الامام والغزالي) أي حيث قالوا : ان الأمر والنهي يستلزمان العقاب والثواب فلا يتحققان بدونهما (قوله وما صار إليه القاضي) أي من أن الأمر لا يستلزم الثواب ولا العقاب بل الثواب والعقاب ثبتا بخبر آخر غير الأمر والنهي (قوله باخبار الله) أي بخبر آخر غير الأمر والنهي : أي ان فعلتم أثبتكم وان تركتم عاقبتكم (قوله لأنهما لازمان لهما عقلا) أي

بجمال النظر فيها إلا أن يوفق الله تعالى ، وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية . وبالجملة فباحث الصفات المعنوية والمعاني مقسمة جدا : وهي من مزال الأقدام إلا أن ثبت الله سبحانه : فنسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولايفتا في ديننا بفضله .

(ص) فصل

(ش) هذا فصل الوجدانية ، وينبغي أن يقدم قبل الشروع في شرح مسائله مقدمة في معنى الوحدة وفي أقسامها فنقول : أما معنى الوحدة . فقال ناصر الدين اليعاقبي في طوابعه : هي كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهية ، وتعريفه شامل للواحد الحقيقي وهو لا ينقسم أصلا ، وللواحد الإضافي وهو ما ينقسم . لكن لا إلى أمور مستوية في الحقيقة : كالإنسان المنقسم إلى الأعضاء المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فأنها غير مستوية في الماهية ، ويخرج من التعريف ما انقسم إلى أمور متساويات في الماهية : كجماعة فقط من غسل أوماء أو نحوهما .

ولا عادة لأتهما من خبر آخر (قوله بجمال النظر) أي العقل : أي مواضع النظر : أي أن المواضع التي يفكر فيها العقل لأجل الجواب عن هذه الاشكالات ضيقة ففي التعليل والضمير عائد على الاشكالات ، وإنما احتجنا لذلك لأن المحال محل الجولان فهي المنظور فيها لا في الاشكالات (قوله إلا أن يوفق الله) أي لشيء حسن من عنده فيرتب على ذلك إلهام الجواب (قوله من ذلك) أي من تلك الأبحاث والاشكالات (قوله وهي الخ) جملة حالية (قوله أن يعرفنا به) أي المعرفة التامة التي هي عين اليقين أو حق اليقين لا المعرفة بالدليل لحصولها .

فصل

أي في إثبات الوجدانية

(قوله في أقسامها) أعاد الجار إشارة إلى أنه عطف على معنى (قوله هي كون الشيء الخ) فهي أمر اعتباري (قوله بحيث الخ) هذا صادق بأن لا ينقسم أصلا أو ينقسم إلى أمور غير متشاركة في الماهية بل مختلفة فيها ولذا قال وتعريفه الخ. (قوله الواحد الحقيقي) الأولى للوحدة الحقيقية لأن التعريف للوحدة لا للواحد وكذا يقال في قوله : بعد وللواحد الإضافي (قوله مالا ينقسم أصلا) أي بوجه من الوجوه كالجوهر الفرد والنقطة (قوله لكن لا إلى أمور متساوية) أي بل مختلفة (قوله كالإنسان) أي كما صدقه كزيد لأنه المنقسم للأعضاء المذكورة من انقسام الكل إلى أجزائه لا الإنسان الكلي (قوله المختلفة) أي بالشخص (قوله ونحوها) أي كالعق و الصدر (قوله فأنها غير مستوية في الماهية) فماهية اليد غير ماهية الرجل وهكذا وكذا ماهية الحجر غير ماهية الإنسان وهكذا كله على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم اتحاد الأجسام في الماهية ، وأما مذهب أهل السنة فالأجسام كلها متماثلة في الماهية فماهية اليد مماثلة لماهية الرجل وماهية الإنسان مماثلة لماهية الفرس ، وهكذا فالناهيات كلها متماثلة في التركيب من جواهر فردة متماثلة ، والاختلاف بينها إنما هو بمشخصات خارجة عن الحقيقة (قوله ويخرج من التعريف) من بمعنى عن لأن مالا يشمله التعريف خارج عنه لامنه (قوله كجماعة فقط)

وقال الامام في الارشاد : الواحد في اصطلاح الأصوليين هو الشيء الذي لا ينقسم ، فقوله في اصطلاح الأصوليين احتراز به من اصطلاح الفلاسفة فإنه يطلق عندهم على أمور تعرف مما يأتي بعد في التقسيم ، وقوله : هو الشيء احتراز من المعلوم لأنه ليس بشيء عند أهل السنة ، وقوله الذي لا ينقسم احتراز من المنقسم كالجسم ، فإنه يقبل التقسيم فلا يسمى واحدا في اصطلاح الأصوليين وإن كان يسمى واحدا في اللغة وفي اصطلاح الفلاسفة ، ولو قال الواحد هو الشيء لكان سديدا ، فإن كل منقسم عندنا شيان لا شيء إلا أن قوله : الذي لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجوز . وقد اختلف في الوحدة ، فقيل : هي صفة سلبية ، فهي

الأولى كجملة من عسل ، لأن الجملة منقسمة بالفعل لأنها تنقسم في المستقبل كما هو المراد (قوله وقال الامام) أي امام الحرمين (قوله الواحد) الأولى الوحدة وإن كان تعريف الواحد يتضمن تعريفها لكن عقد المبحث لها (قوله الأصوليين) أي أهل أصول الدين وهم المتكلمون (قوله هو الشيء الذي لا ينقسم) أي فالعمود وزيد والجماعة من نقط العمل لا يقال لشيء منها واحد على هذا التعريف ويقال للجوهر الفرد والنقطة واحد على هذا التعريف وعلى ما قبله (قوله يطلق عندهم على أمور) أي كالواحد بالنوع والواحد بالجنس فيقال زيد وعمرو واحد بالنوع والانسان والفرس واحد بالجنس وهذا الإطلاق يتمتع في حق الله إذ لا جنس له ولا نوع فلم يبق أن يطلق عليه الواحد إلا بمعنى أنه لا ينقسم (قوله تعرف مما يأتي الخ) أي تعرف تفصيلا مما يأتي فلا يناق في أنها تعرف إجمالاً مما تقدم في تعريف اليبضاي لأن مرجع الأمور الآتية إلى الواحد الحقيقي والواحد الإضافي ، وقد ذكر فيها سبق (قوله هو الشيء) الأولى إسقاط الضمير لأنه ضمير المعرف ولا مدخل له في الاحتراز (قوله احتراز الخ) المناسب خرج عنه المعلوم لأن الشيء جنس فليس قيذا للاحتراز ، وفي بعض النسخ احترازا بالنصب معمول للمخوف : أي أتى به احترازا الخ (قوله كالجسم) هو متركب من جوهرين فأكثر وأدخلت الكاف الخط وهو متركب من نقطتين ، والسطح وهو متركب من خطين والخط يقبل القسمة طولا والسطح يقبلها طولا وعرضا ثم إن الأولى قصر الكلام على الجسم لأن الخط والسطح من الأمور الاعتبارية عند أهل السنة (قوله فإنه) أي الجسم ونحوه الداخل تحت الكاف والضمير في قوله فلا يسمى راجع لذلك أيضا (قوله وإن كان يسمى واحدا في اللغة) أي فزيد جسم باتفاق الفريقين وواحد بالشخص باصطلاح الفلاسفة دون اصطلاح أهل الكلام والعمود واحد باصطلاح اللغة وليس واحدا عند المتكلمين ولا عند الفلاسفة (قوله ولو قال الواحد هو الشيء) أي وحذف قوله الذي لا ينقسم وهذا استدراك على الامام (قوله فإن كل منقسم) أي ما قبل الانقسام (قوله شيان) أي أو أشياء فالعمود أشياء لاشي واحد ، والشارح اقتصر على الأقل المحقق : أي وحيث كان المنقسم شيين فأكثر فلا حاجة لقوله الذي لا ينقسم لإخراج ما ينقسم لعدم دخوله في الجنس (قوله إلا أن قوله الخ) اعتذار عن زيادة قوله : الذي لا ينقسم مع كونه مستغنى عنه هو الشيء (قوله للحقيقة) أي لكون اللفظ باقيا على حقيقته (قوله ورفع للتجوز) أي بأن يراد بالشيء

عبارة عن سلب الكثرة ، ونقل عن القاضى وإمام الحرمين أنها صفة نفسية ، والتحقيق الأول
وأما أقسام الوحدة فكبيرة : الواحد الحقيقى ، والواحد بالشخص ، والواحد بالجنس ، والواحد
بالنوع ، والواحد بالفصل ، والواحد بالعرض ، ثم الواحد بالشخص : إما واحد بالاتصال أو واحد
بالاجتماع ، ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، ثم الواحد بالعرض : إما واحد بالمحمول
وإما واحد بالموضوع ، فهذه أقسام سبعة ، ووجه التقسيم اليها أن الواحد إما أن يكون بحيث
لا ينقسم بوجه من الوجوه أم لا ، والأول الواحد الحقيقى ، والثانى إما أن يكون بحيث يتمتع حله
على كثيرين : كزيد فهو الواحد بالشخص ، أو يكون بحيث لا يتمتع حله على كثيرين ، ولا بد
أن يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ، ويجب تغاير الوجهين لتنافيهما ، وإذا كان كذلك
فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة أوجزا منها

جنسه : أى جنس الموجود فيشمل موجودان تركبا (قوله عبارة عن) الأولى حذفهما (قوله
والتحقيق الأول) لأنها لو كانت حالا نفسية لاحتاجت لوحدة لوجوب الوحدة لصفاته تعالى
وتحتاج تلك الوحدة لوحدة وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل (قوله الواحد الحقيقى) الأولى الوحدة
الحقيقية وكذا يقال فيما بعده لأن التقسيم جار على الوحدة لاعلى الواحد ، وإن كان تقسيم الواحد
يستلزم تقسيم الوحدة (قوله والواحد بالشخص) أى الواحد المبين بالشخص لأن الواحد هو
الشخص لا غيره وكذا يقال فيما بعده (قوله بالاتصال) الباء للملابسة أى اتصال أجزائه بعضها
مع بعض ، وكذا يقال فى قوله : بالاجتماع وهذه التسمية اصطلاحية لأن التفسير الآتى يفهم منه
خلاف ما يفهم من التسمية (قوله ويسمى) أى الواحد بالاجتماع (قوله إما واحد بالمحمول)
الباء للتصوير أو للملابسة وكذا يقال فيما بعده (قوله أقسام سبعة) أى غير الواحد الحقيقى
فالمجموع به ثمانية (قوله لا ينقسم بوجه) أى لاعتقلا ولا بالفعل لاطولا ولا عرضا ولا عمقا (قوله
والأول الخ) المناسب إسقاط الواو (قوله والثانى) أى ما ينقسم بوجه من الوجوه (قوله على
كثيرين) أى مختلفين فى الحقائق أم لا (قوله ولا بد الخ) أى وحيث فلا بد الخ وذلك كالإنسان
والحيوان واليابس فإن كلا بالنظر لحقيقته واحد وبالنظر لمصادقه كثير (قوله ويجب الخ) أى
ويجب أن يحكم بتغاير الوجهين لوجود المناقاة بينهما بالقلة والكثرة (قوله وإذا كان) أى الواحد
من وجه كثيرا من وجه ، وقوله : كذلك : أى تلك الحالة وهى وجوب تغاير الوجهين (قوله
جهة الوحدة) الإضافة للبيان (قوله إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة) أى الماهية
الكائنة لمعرض الكثرة : أى الشيء الذى تعرض له الكثرة فالإنسان واحد بالنظر لحقيقته
وتلك الحقيقة ماهية لأفراده التى تعرض لها الكثرة وتنصف بها فالواحد هو الإنسان وجهة الوحدة
هى الماهية : يعنى الحيوان الناطق وهذه الماهية المنفصلة هى عين الواحد غاية الأمر أنهما
مختلفان بالاجمال والفصل ، والمراد بكون الماهية جهة الوحدة أنها جهة لشيء واحد ثم إن
هذه الماهية التى هى جهة الوحدة تمام ماهية ماتحت الإنسان من الأفراد (قوله أو جزاء منها)
أى من ماهية الأفراد المعروضة للكثرة كالحيوان فإنه واحد بالنظر لحقيقته وجهة الوحدة فيه
جزء من ماهية ماتحته من الأفراد فإن الجسم الناهى الحساس ليس تمام ماهية الأفراد التى تحته

أوغاربا عنها ، والأول هو الواحد بالنوع : كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية ، والثاني وهو جزء الماهية اما أن يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس : كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق ، والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد محمولة على المتعدد : كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليهما ويسمى الواحد بالمحمول ، أو نكون جهة الاتحاد موضوعة له : كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما : أي بحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ، ثم الواحد بالشخص . القابل للقسمه إما أن تكون الأقسام التي تحصل بالقسمه متشابهة بالاسم والحد ، وهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمه لذاته كالمقدار

بل جزء من ماهيتها وتتمام الماهية جسم نام حساس متفكر بالقوة (قوله أوغاربا عنها) وذلك كالبياض فإنه واحد بالنظر لحقيقته وهي لون مفرق للبصر وجهة الوحدة فيه وهي كونه لونا مفرقا للبصر خارجة عن ماهية أفرادهِ (قوله والأول) أي ما كانت جهة الوحدة فيه ماهية ماتحت من الأفراد المعروضة للكثرة (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه زيد وعمرو وبكر لأن الواحد بالنوع هو الانسان لا الاتحاد (قوله وهو جزء الماهية) فيه أن جزء الماهية ليس هو الثاني فالأولى وهو ما كانت جهة الوحدة فيه جزء الماهية (قوله حقيقتين) أي متباينتين (قوله كاتحاد الانسان الخ) أي الأولى كالحيوان المتحد فيه الانسان والفرس لأن جهة الوحدة بالنسبة اليهما هو الجنس : أعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وكذا يقال فيما بعده (قوله كاتحاد زيد الخ) الأولى كالناطق المتحد فيه زيد وعمرو ليطابق الممثل له لأن الواحد بالفصل هو ناطق لأن جهة وحدته مختصة بحقيقة واحدة (قوله وهو الواحد بالعرض) تصوير للثالث والمطابق لما تقدم أن يقول وهو ماجة الوحدة فيه خارجة عن ماهية ماتحت من الأفراد نعم . ماقاله يستلزم ذلك (قوله لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد الخ) فيه أن المحمول إنما هو الواحد : أعني الماهية المجملة لاجهة الاتحاد وهي الماهية المفصلة وكذلك الموضوع إنما هو الواحد لاجهة الوحدة ، فساكان الأولى أن يقول لأنه إما أن يكون محمولا على متعدد وذلك كالبياض المتحد فيه القطن والثلج من جهة حمله عليهما ، ويسمى الواحد بالمحمول وإما أن يكون موضوعا لمتعدد ، وذلك كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه ويسمى الواحد بالموضوع (قوله في حمل البياض عليهما) أي بواسطة تقدير مضاف : أي ذوا بياض أو تأويل : أي أبيضان أو مبالغة (قوله أو نكون جهة الاتحاد الخ) فيه ما تقدم لأن الموضوع هو الواحد لا الاتحاد (قوله موضوعة له) أي للمتعدد فهو : أي الواحد جعل موضوعا وحمل الغير المتعدد عليه (قوله كاتحاد الضاحك الخ) الأولى كالانسان المتحد فيه الضاحك والكاتب من جهة وضعه لهما وحملهما عليه : أي بحملان عليه هذا تفسير غير مناسب فالأولى التفريع أو التعليل (قوله القابل للقسمه) صفة كاشفة (قوله كالمقدار) أي الطول والعرض والعمق . واعلم أن الخط متركب من نقطتين فإذا ضم خط لآخر حصل سطح فالسطح مقدار تركب من خطين وكل خط تركب من نقطتين فإذا قسم السطح لخطين فالخط والخط تشاركا في الاسم وهو ظاهر وكذا في .

أو لغيره كالجسم البسيط فإنه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم إلى الأعضاء المختلفة ، وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ، وإذا عرفت هذا : فاعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا نفي قبوله الانقسام ونفي نظيره تعالى في الألوهية وحاصله نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة ، وفي معنى نفي نظيره تعالى في الألوهية نفي شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء ، فهو الواحد في ذاته : أي غير مؤلف من جزءين فأكثر ، والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير ، والواحد في أفعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير ، وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه في الدقة والصغر إلى حد لا ينقسم وإلا لزم أن يكون جوهرًا فردا ، ولا بمعنى أنه معنى من المعاني لأن المعاني لا تقبل الانقسام ، وإلا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه ، بل محتاجا إلى محل يقوم به ، وقد سبق

الحدّ فإن الخلط متركب من نقطتين (قوله أو لغيره) أي أو يقبل القسمة لغير ذاته (قوله كالجسم البسيط) هو متركب من أجزاء غير مختلفة الطبيعة كالخجر والماء والتراب والعسل (قوله فإنه يقبلها بواسطة المقدار) هذا مبني على مذهب الفلاسفة من أن المقدار أمر وجودي ، وأما مذهب أهل السنة فالتقسيم لذاته الأجسام والمقادير أمور اعتبارية لا تنقسم لذاتها (قوله إلى الأعضاء المختلفة) أي بالاسم والحدّ (قوله بالاجتماع) الباء للعلابة : أي المتلبس بأجزاء مجتمعة (قوله وإذا عرفت هذا) أي ما تقدم من معنى الوحدة وأقسامها (قوله في الألوهية) أي كونه معبودا بحق ، وفي الكلام حذف : أي ونفي نظيره في الصفات ونفي أن يكون له شريك في الأفعال (قوله وحاصله) أي المراد المذكور (قوله نفي الكمية إلخ) نسبة إلى كم لأن المراد بها ما يسأل عنه بكم ، وميم الكمية مخففة عند المحققين إذ النسبة إلى الثنائى الصحيح الثاني غنية عن تضعيفه والكمية المتصلة في الذات هي تركب الذات من أجزاء ، وفي الصفات أن يقوم به تعالى قدرتان فأكثر أو علمان فأكثر وهكذا والكمية المنفصلة في الذات أن يوجد ثم إلهان أو أكثر وفي الصفات أن تكون ثم صفة مثل صفة الاله قائمة بذات أخرى ، وفي الأفعال أن يكون ثم من يؤثر شيئا من دون الله (قوله فهو إلخ) تفريع على الحاصل (قوله أي إلخ) تفسير للواحد في ذاته وهو أخص من المفسر فالمطابق أن يقول : أي غير مؤلف من جزءين ولا نظيره في ذاته (قوله فلا مثل له ولا نظير) أي في صفاته كما هو السابق والمثل هو المشارك في جميع الصفات والشبيه هو المشارك في أكثر الصفات ، والنظير هو المشارك في شيء ولو واحدا (قوله في أفعاله) هي جميع الممكنات ، وكان الأولى أن يقول : في الأفعال لأن ظاهر لفظه يوهم انقسام الممكنات إلى قسمين أحدهما أفعاله دون الثاني وهذا قول المعتزلة (قوله فلا شريك له فيها) أي مستقل بحيث يقاسمه في الفعل ويفعل كل واحد منهما على حدته (قوله ولا ضد) أي لا مضاد ومعاوند يمنعه من الفعل (قوله ولا وزير) أي معاون يعاونه على الفعل ، وكان الأولى تقديمه على الضد لأن الوزير غير مضاد كالشريك (قوله لأن المعاني لا تقبل الانقسام) وما سبق من أن المقدار يقبل الانقسام لذاته : أي مع أنه معنى فعلى مذهب الفلاسفة وما هنا على مذهب المتكلمين (قوله وإلا إلخ)

استحالة ذلك في حقه تعالى . وبالجملة فالقطوع به بشهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جلّ وعلا ذات قائم بنفسه : أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجلال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والتغيرات ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة إليه وهو الغنى عن جميعها فى الأزل وقبلها لا يزال وهو على كل شىء قدير كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية إلى ضرورات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الإدراك وانقطع تشوفها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمعة التى لحظت والرمزة التى بهرأغابت عن العوالم كلها وفيها

أى وإلا بأن كان من المعانى (قوله استحالة ذلك) أى ما ذكر من اللازمين (قوله بشهادة) الباء سببية وأطلق الشهادة عن الدلالة مجازا (قوله قائم بنفسه) خبر بعد خبر (قوله من صفات الجلال) أى انقهر . وأما صفات الجلال فهى صفات الاحسان (قوله ليس الخ) الأولى تقريره على قوله موصوفا الخ (قوله الحوادث) أى الصفات الخادثة (قوله ولا تمر عليه الأزمنة) أى لأن الزمان إنما يمر على ما فى جوف الفلك ، لأن الزمن حركته والمولى ليس فى جوف الفلك لاستحالة المسكان عليه (قوله بالجهات) كالشرق أو المغرب (قوله لا يقبل اجتماعا الخ) لأنه لأجزاء له حتى يقبل اجتماعها أو افتراقها (قوله ولا صفرا ولا كبرا) أى لا يحسب السن ولا بحسب المقدار بحيث يكون قليل الأجزاء أو كثيرها (قوله وهو الغنى عن جميعها) لما كان لا يلزم من افتقار انقهر إليه ثبوت الغنى له أتبعه بما ذكر (قوله كل ذلك) أى ما ذكر من أنه جلّ وعلا ذات قائم بنفسه الخ (قوله المنتهية الخ) أى وإن كانت ابتداء نظرية (قوله فيها) أى فى شهادة البراهين بالأمور المذكورة ، وقوله : المعقول مغفول وهو عين البراهين فهو اظهار فى محل الاضمار والأصل وطابقها فيها ، وقوله : المعقول فاعل (قوله ثم عجزت العقول) من باب المجاز التقليل والتنى بوصف بالمعجز حقيقة النفوس . وأما العقل فهو آلة (قوله بعد) أى بعد معرفة البارى ومعرفة صفاته بالبراهين (قوله عن الإدراك) أى لكنه ذاته وصفاته (قوله فيما خرج الخ) أى فى الذات التى خرجت عن جميع التوهمات والتخيلات ، لأن الوهم إنما يدرك الأمور المحسوسة فاضافة دائرة لما بعدها للبيان ، ويجوز أن تكون من اضافة المشبه به للمشبه بجامع الاطاعة فى كل ، وعطف التخيلات من عطف المرادف (قوله وقصارى أمرها) أى وغاية أمر العقول بمعنى النفوس والأرواح أنها صارت الخ ، وهذا شروع فى الكاذم على ما حصل لأهل الخصوصية من العلم فى جانبه تعالى ، بحسب البراهين الربانية والعلوم الدنية بعد الكلام على ما حصل لغيرهم بحسب البراهين العقلية والقواطع السمعية (قوله من أجل اللمعة) هى فى الأصل النظر بمؤخر العين : أى من أجل النظرة الضعيفة التى نظرت بها للذات العلية كما هو مفاد التعبير باللمعة (قوله والرمزة) أى الإشارة من لئله للعقول (قوله بها) أى بسببها (قوله غابت) أى العقول (قوله وفيها)

ناهت وبها ولدت تنظير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقاً إلى ما لا يكيف من جيل
اللقاء وتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ما تروح به على القلب المحترق الأحشاء ، وربما
عظم الشوق بلطف نسيم الميزد فشطحت النوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد
واتسلت بما لانهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد . وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه
فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله
إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا
إذا اهتزت الأرواح شوقاً إلى اللقاء
ترقصت الأشباح يا جاهل المعنى

أى وبسببها (قوله ناهت) أى العقول فلم تهتد إلى طريق تصل به إلى المطلوب (قوله ولدت)
أى حصل لها وله بفتح اللام : الحزن وذهاب العقل حزناً والخيرة والخوف ، يقال وله كورت ووجل
ووله كوعد فهو ولهان وواله (قوله تنظير الخ) خبر صارت والكبرياء عظيمة الرب ولها حجب
تمنع الخلق عن ادراك الرب ، وكذلك العز له أردية تمنع من ادراكه : كرداء الآدى المنافع من
ادراكه . لكن هذه الحجب والأردية إنما تمنع الغير عن رؤية المولى ولا تمنع الرب عن رؤيته
للعالم ، فالقول تشبه الطير التى تحب أن ترى ما حجب عنها (قوله شوقاً الخ) علة لقوله : تنظير
الخ (قوله من جيل اللقاء) أى من لقاء الذات العلية الذى هو جيل ، وهذا بيان لما لا يكيف
(قوله وتنسم) أى تنشق رائحة طيبة (قوله من مواهب الزيادة) أى من المواهب الزيادة
أو من مواهب هى الزيادة (قوله لكشف الغطاء) اللام للتعليل (قوله ما تروح الخ) مفعول
تنسم ، وفيه أن ما تروح به هو آلة الريح لا الريح ، لأنها ينقسم بها إلا أن يقال المراد وتنسم
مسبب ما تروح به (قوله المحترق الأحشاء) أطلق الأحشاء وأراد بها أجزاء القلب لا المصران
والطحال والكبد ونحوها (قوله وربما الخ) أى ربما عظم الشوق بسبب هذا النسيم الطيب
فتخرج الروح من جسدها بسبب ذلك ويصير الجسد ميتاً ، فالشطح حينئذ الخروج : أى خرجت
الذات خروجاً يترتب عليه خروج الروح من سجن الجسد ، والاضافة للبيان أومن إضافة المشبه به
للمشبه (قوله بما) أى بلى الرب ورؤيته بالقلب (قوله نعيمه) أى لذته (قوله على طول
الأبد) أى الأبد الطويل كناية عن عدم الانقطاع (قوله الجامع) أى بين الشريعة والحقيقة
(قوله أبى مدين) مغربى ناعسانى (قوله فى هذا المعنى) أى المشار إليه بقوله : وقصارى أمرها
الخ (قوله عن الوجد) المقصود به ما يقع لأرباب الأحوال من الصراخ وكشف العورة والكلام
المكفر شرعاً مجازاً من إطلاق السبب على المسبب ، لأن ما يقع منهم من هذه الأمور مسبب عن
الوجد ، وفى بعض النسخ عن الحب (قوله شراب الهوى) أى الحب والاضافة للبيان (قوله
دعنا) أى أتركنا من غير اعتراض علينا لأنك لم تدرك ما نحن عليه (قوله إلى اللقاء) أى
لقاء الرب (قوله إذا اهتزت الخ) بيان لسبب الوجد وكيفية وقوعه بأهله (قوله ترقصت) أى
تمايلت (قوله الأشباح) أى الأجسام (قوله يا جاهل المعنى) أى يا غير مدرك للحجب وهو

أما تنظر الطير المقصص يافتي إذا ذكر الأوطان حنّ إلى المعنى
ففرّج بالتفريد ما بفؤاده فتضطرب الأعضاء بالحس والمعنى
ويرقص في الأقفاص شوقاً إلى اللقاء فهتّز أرباب العقول إذا غنى
كذلك أرواح المحبين يافتي تهزها الأشواق للعالم الأسنى
أنلزمها بالصبر وهي مشوقة فهل يستطيع الصبر من شاهد المعنى
فيأحادي العشاق قم واحد قائماً وزمزم لنا باسم الحبيب وروحنا
وصن سرتنا في سكرنا عن حسودنا وإن أنكرت عينك شيئاً فسامحنا
فانا إذا طبنا وطابت عقولنا وخامرنا خمر الغرام تهتكنا
فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عنا

اللهم إني أسئلك نعيماً لا ينفد وقرة عين لا تنقطع ، وأسألك لذة العيش بعد الموت والنظر إلى وجهك الكريم والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة .

يكون بمعاداة النفس بترك المألوفات (قوله أما تنظر الخ) تنظير لهذا المقام ارتكبه للإيضاح (قوله المقصص) أى الموضوع في الققص ، وفي نسخ المقصص (قوله يافتي) هو الشاب وخسه بالذكر لانه هو الذى شأنه انكار ذلك ، ويحتمل أن المراد به ناقص العقل ولو كبيراً فى السن (قوله حنّ) أى مال (قوله إلى المعنى) أى الوطن ففيه اظهار فى محل الاضمار (قوله بالتفريد) أى بتصويته (قوله ما بفؤاده) أى من الحزن (قوله الأعضاء) أى من ذلك الطير (قوله بالحس والمعنى) أى فى الظاهر والباطن (قوله ويرقص) أى ذلك الطير (قوله فى الأقفاص) حال من الطير (قوله إلى اللقاء) أى لقاء محبوبه كأنشاء كما هو مشاهد إذا فارق أثناء (قوله فهتّز) الفاء لجرد العطف : أى وإذا غنى تهتز ولا يست للتفريع (قوله كذلك أرواح الخ) هذا تنظير للطير (قوله تهزها) أى تحركها (قوله للعالم الأسنى) بفتح اللام هم أهل حضرته تعالى من الملائكة وبكرها هو الله ، والأسنى : أى المرتفع العالى (قوله أنلزمها بالصبر الخ) جواب عما يقال لا وجه لتحريك الاشواق لها (قوله وهي مشوقة) أى ملجأة الى ذلك الشوق (قوله فهل الخ) استفهام انكارى (قوله من شاهد المعنى) أى من يريد مشاهدة المعنى وهو العالم الأسنى (قوله فيأحادي) أى يامعنى (قوله واحد) أى غن قائماً : أى من قيام لانه أكثر تهيجاً للسامع (قوله وزمزم) أى ارفع صوتك (قوله وروحنا) أى اجلب لنا الراحة (قوله وصن سرتنا الخ) فلا تذكر الامور التى يبنى اسرارها عن الناس الواقعة منا فى حال سكرنا لحسودنا : كقول بعضهم : ما فى الجبة الا الله من الانفاظ المنكرة فى الشرع (قوله اذا طبنا الخ) أى بسبب الحب (قوله وخامرنا) أى غطانا : أى غطى عقولنا (قوله خمر الغرام) أى الغرام أى الحب الشديد الشبيه بالخر (قوله تهتكنا) أى فى الاقوال التى ينكرها ظاهر الشرع والأفعال كذلك ككشف العورة (قوله لا ينفد) أى لا يفرغ وهو من باب فرح (قوله وقرة عين) أضاف القرة بمعنى السرور للعين مع أن محلها القلب لظهور أثرها فيها (قوله مضرة)

اللهم زيننا في الدنيا والآخرة بزيينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين وتوفنا مسلمين ثابتين على
النسبة لا ذنب علينا ولا تباعة لأحد قبلنا في الآخرة بأرحم الراحمين .

(ص) ثم نقول يجب لهذا الصانع أن يكون واحداً إذ لو كان معه ثان لزم عجزها أو عجز
أحدهما عند الاختلاف، وقهرها أو قهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع استحالة ما علم إمكانه
لكل واحد باعتبار الافراد ونفي وجوب الوجود لكل واحد منهما للاستغناء بأكمل منهما عن
كل منهما فإن لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز

بضم الميم : أى مملكة (قوله هداة) أى نضل غيرنا على الصراط المستقيم (قوله مهتدين) أى
في أنفسنا (قوله لهذا الصانع) أى باسم الإشارة إشارة لاستحضاره له على السوام كما هو شأن
العارفين (قوله أن يكون واحداً) فى الألوهية والوحدة فيها تتضمن نفي الكم انفصال بالنسبة
للدات والصفات ووحدته تعالى فى الأفعال (قوله إذ لو كان معه ثان) أى أو ثلث الخ وإنما فرض
المسئلة فى الاثنين لأن ذلك أدنى صور التعدد فما لزم فيه يلزم فى غيره من باب أولى (قوله لزم
عجزها أو عجز أحدهما) أى أو اجتماع الضدين لأنهما إذا اختلفا إما أن ينفذ مرادهما أو لا ينفذ
مراد واحد منهما أو ينفذ مراد أحدهما دون الآخر فيلزم على الأول اجتماع الضدين وعلى الثانى
عجزهما وعلى الثالث عجز أحدهما ولم يتعرض المصنف للأول لظهور امتناعه (قوله لزم عجزها الخ)
أى وإتالى باطل فكذا المقسم (قوله عند الاختلاف) أى الواجب وكأنه حذفه لدلالة ما بعده
وهو ذكره فى الاتفاق عليه (قوله عند الاتفاق الواجب) أى على كل منهما أو على أحدهما ،
فاذا وجب على كل واحد منهما موافقة الآخر حصل القهر لكل واحد ، وإن وجبت الموافقة على
أحدهما لصاحبه فقط حصل القهر لأحدهما (قوله مع استحالة ما علم إمكانه) لأنه إذا توجه
أحدهما إلى تسكين زيد مثلاً والفرض أن الآخر يجب عليه موافقة صاحبه كن التحريك فى
جانبه مستحيلاً ، وقد كان ممكناً فى حقه قبل أن يتوجه صاحبه إلى التسكين (قوله لكل واحد)
متعلق بمكانه ، وكذا قوله باعتبار الخ . واعلم أن الاستحالة لما علم إمكانه بالنسبة لمن وجب عليه
موافقة صاحبه فهى بالنسبة الاثنين إذا كان كل منهما يجب عليه موافقة صاحبه وبالنسبة لأحدهما
إذا كانت الموافقة واجبة على أحدهما فقط (قوله ونفى الخ) عطف على استحالة واللام فى قوله :
لكل واحد بمعنى عن متعلقة بنفى (قوله للاستغناء الخ) هذا بيان لازوم نفي وجوب الوجود عن
كل واحد عند التعدد مع الاتفاق . وحاصله أن الذى يشل على وجوب وجود الصانع هو افتقار
جميع الحوادث إليه فى وجودها فإذا كان وجودها يتحقق من أحدهما صار الإله الآخر مستغنى
عنه ، وحيفت فلا يجب وجوده . وفيه أن الدليل يلزم من وجوده وجود المدلول ولا يلزم من عدمه
عدم المدلول ، وحيفت فلا يلزم من نفي الافتقار نفي وجوب الوجود فقول المصنف للاستغناء
لا يظهر إلا أن يقال إن فى الكلام حذفاً . والأصل ونفى تحقق وجوب الوجود فاللازم لتعدد الإله
مع الاتفاق إنما هو نفي تحقق وجوب الوجود فقط لأننى حصوله (قوله فإن لم يجب اتفاقهما الخ)
هذا صادق بما إذا استحال اتفاقهما وبما إذا جاز والمقصود الثانى فلذا قال بل جاز الخ ، وأما
الأول فقد تقدم لأن الاتفاق إذا كان مستحيلاً كان الاختلاف واجباً (قوله لزم قبولهما الخ)

وعاد الأول .

(ش) اعلم أن الكلام في هذا الفصل مرتب على ثلاثة مطالب : الأول إقامة البرهان على وحدة الذات بمعنى نفي تركيبها وعدم انقسامها . الثاني نفي نظيره تعالى أو قسيم في الألوهية وفي معناه . انفراده تعالى بإيجاد جميع الكائنات ذواتا كانت أو أفعالا وعدم إسناد التأثير لغيره في شيء من الممكنات . الثالث وحدته تعالى بمعنى مخالفته لجميع الحوادث ، فلا مثل له منها كما أنه لا ضد له فيها . أما المطلب الأول فقد سبق الكلام عليه عند ذكر تنزيهه تعالى عن الجسمية والتركيب فأنظره هنالك ، وأما برهان المطلب الثاني فهو الذي تعرض له هنا

فإذا كان الاختلاف واجبا بالفعل لزم العجز بالفعل كما تقدم لا قبوله وإذا كان جائزا فاللازم قبول العجز لا العجز بالفعل ، وفي الكلام حذف : أي ولزم أيضا قبولهما القهر لأنه يلزم من جواز الاختلاف جواز الاتفاق ويترتب على الأول قبول العجز وعلى الثاني قبول القهر (قوله وعاد الأول) أي ما حصل عند اختلافهما : أي من لزوم عجزهما أو عجز أحدهما ، وفيه أن الازم لجواز اختلافهما قبولهما أو قبول أحدهما العجز وهو غير الازم لاختلافهما بالفعل الذي هو عجزهما بالفعل أو عجز أحدهما ، فالأولى حذف قوله وعاد الأول (قوله أن الكلام الخ) أراد بالفصل المعاني فظرفية الكلام فيه من ظرفية الدال في المدلول (قوله في هذا الفصل) أي فصل الوحدانية ، وليس المراد به خصوص الفصل المذكور هنا لأنه إنما جرى على مطلب واحد ، بل المراد باب الوحدانية في حد ذاته (قوله مرتب) أي مبني وجار على ثلاثة مطالب وهي مداره لا بقيد كونها المذكورة في هذا الفصل (قوله إقامة البرهان الخ) فيه أن المطلب الأول يبان معنى الوحدة من حيث تصوورها بالتعريف ومن حيث الحكم عليها بالوجوب ومن حيث إقامة البرهان على وحدة الذات ، وحيث في كلام الشارح قصور (قوله بمعنى نفي تركيبها) أي اتفاق تركيبها (قوله نفي نظيره) أي مشابهة مستقلة بحيث يضاده (قوله أو قسيم) أي مشارك يشاركه ولا يستقل بأن يقوم بكل واحد منهما بعض الألوهية لانقسامها بينهما (قوله وفي معناه) أي ومن معنى نفي النظر : أي من لوازمه انفراده الخ ، وذلك لأنه إذا اتفق نظيره يقال ثبت انفراده بإيجاد جميع الكائنات وهذا إشارة لنفي الحكم المنفصل في الأفعال (قوله ذواتا) أي أو صفات (قوله أو أفعالا) أي اختيارية أو اضطرارية (قوله فلا مثل له منها) فهذا في الحوادث ، والثاني الذي سبق في نفي نظيره من القدماء (قوله كما أنه) أي الباري (قوله فيها) أي منها (قوله فقد سبق الكلام عليه) أي وكذا ما يتعلق بالثالث (قوله عن الجسمية) أي كون الذات جرما بأن تأخذ قسما من الفراغ كانت جوهرًا فردًا أو مركبة فعطف التركيب من عطف الخاص على العام (قوله فأنظره) أي أن أردت استحضاره (قوله وأما الخ) المناسب لما سبق في ذكر المطالب اسقاط لفظ البرهان (قوله فهو الذي تعرض له هنا) فيه أن المطلب الثاني يشتمل على شيئين : نفي النظر في الألوهية ونفي المشارك له في الأفعال المشار إليه بقوله وفي معناه الخ مع أنه لم يتعرض في الاستدلالات الآتية إلا للأول فقط . وأجيب بأن المقصد من المطلب الثاني الشيء الأول فقط ، وأما الثاني فقد ذكر بالتبعية وبأن الأول منهما مستلزم للثاني قطعا فإذا تعرض للأول منهما فقد تعرض للثاني ضمنا

فنعول الدليل على أني شريك له تعالى في ألوهيته أنه لو كان معه إله آخر لم يخل إما أن يختلفا في الإرادة على حكم التضاد أو يتفقا والتالي بقسميه محال فالقدم مثله أما الملازمة فدليها ماسبق من وجوب عموم تعلق إرادة الإله وقدرته وسائر صفاته المتعلقة فلو كان ثم إلهان لوجب تعلق إرادة كل واحد منهما وقدرته بكل ممكن ومهما تعلق بالفعل إرادتان لم يخل من الاتفاق عليه أو التباين أما بطلان التالى فبطلان طرفيه وهما الاختلاف ولاتفاق فوجه بطلان الطرف الأول وهو الاختلاف أن نقول لاختلغا في الفعل بأن يريد أحدهما وجود الجسم ويريد الآخر عدمه أو يريد أحدهما حركته والآخر تسكينه للزم عجزهما عما أو عجز أحدهما مع زيادة مستحيلات سنذكرها

بل هذا الدليل بعينه كفيل بالجميع كما نبه عليه بعد بقوله وبهذا الدليل بعينه : يعنى دليل التمانع الخ (قوله في ألوهيته) الأولى في الألوهية لأن عبارته تقتضى التخصيص وأن هناك إلهية أخرى لغيره (قوله إله آخر) أى مشارك له في ألوهيته (قوله لم يخل) أى أمرهما فالفاعل ضمير يعود على مايفهم من المقام (قوله إما أن يختلفا في الإرادة على حكم التضاد) أى على جهة التضاد والاضافة بيانية وقيد بذلك لأن الاختلاف على غير هذا الوجه قد يتحقق فيه الاجتماع ، والمراد بالتضاد معناه اللغوى وهو التناقى الشامل للتناقى بين الضدين اصطلاحا كالحركة والسكون وبين التقيضين كالوجود والعدم (قوله محال) الأولى باطل (قوله أما الملازمة) أى أما ياتها (قوله ماسبق) أى في باب الصفات (قوله وقدرته وسائر الصفات) زيادة على الموضوع الذى يخصنا الآن الكلام على وجوب عموم تعلق الإرادة ، وقوله : فلو كان الخ من جملة بيان الملازمة إلى قوله لم يخل الخ (قوله ومهما تعلق بالفعل الخ) فيه أن إحدى الإرادتين قد تعلق بالوجود والأخرى باستمرار العدم واستمرار العدم ليس فعلا فكان الأولى أن يقول ومهما تعلق به : أى الممكن إرادتان الخ ليشمل ذلك إلا أن يقال انه ما شى على أن الترتيب قل (قوله لم يخل الخ) هذا إنما يترتب على توجه الإرادتين للممكن لاعلى تعلقهما بالفعل كما هو ظاهر الشارح لانهما متى تعلقتا بالفعل لم يصح أن يقال إما أن يختلفا أو يتفقا ، فالأولى أن يقول ومهما توجه للممكن إرادتان ، وكذا يقال في قوله قبل لوجب تعلق إرادة كل منهما بكل ممكن : أى الأولى أن يبدل تعلق بتوجه (قوله أما بطلان التالى) أى وأما بيان بطلان التالى وهو عطف على قوله أما الملازمة (قوله فيبطلان طرفيه) أى لأن المركب يبطل ببطان أجزائه (قوله وهما الاختلاف والاتفاق) أى اتفاق الإلهين واختلافهما (قوله وهو الاختلاف) أى اختلاف الإلهين في الإرادة (قوله في الفعل) الأولى في الممكن لأن الاختلاف يجرى في الممكنات المتقابلات (قوله بأن يريد الخ) هذا من قبيل التقيضين ، وقوله : أو يريد أحدهما حركته الخ ، هذا من قبيل الضدين ، وقوله : بأن يريد الخ تصوير للاختلاف في المقام (قوله تسكينه) الأولى سكونه (قوله للزم عجزهما الخ) هذا تالى الشرطية المذكورة قبل وحذف الاستثنائية : أى لكن التالى باطل ، وسيدكر بيان الملازمة وبطلان التالى ، وكان الأولى أن يقول : لازم اجتماع المتنافيين أو عجزهما أو عجز أحدهما ليوافق البيان الذى ذكره بعد بقوله وذلك الخ (قوله مع زيادة مستحيلات) أى بعضها يضم

وذلك لأن نفوذ ارادتهما معا مستحيل لما يؤدي اليه من اجتماع النقيضين أو ما في حكمهما ، فيكون الجوهر في الزمان الواحد موجودا معدوما أو متحركا ساكنا وذلك لا يعقل فاذن لابد من تعطيل النفوذ لأحد الارادتين أو لكليهما فإن تعطلتا معا لزم عجز الالهين . بتعذر الفصل من كل واحد منهما ، ويلزم أيضا عليه خلو المحل عن النقيضين وأيضا فلا مانع من نفوذ إرادة كل واحد منهما وقدرته إلا نفوذ إرادة الآخر وقدرته ، فإذا لم تنفذ الارادتان لزم وجود الفعل بهما وعدم وجوده بهما أن ثبت المانع أو حصول المنع من غير مانع ان لم يثبت المانع فهذه ثلاثة أوجه من الاستحالات كلها تلزم على تقدير تعطيل الارادتين ،

للطرف الأول وهو عجزهما ، وبعضها الآخر للطرف الثاني وهو عجز أحدهما (قوله وذلك) أى و بيان ذلك : أى ما ذكر من الملازمة التى حكمت بها الشرطية القائلة لاختلاف الفعل الخ (قوله من اجتماع النقيضين) ناظر لقوله : بأن يريد أحدهما وجود الجسم والآخر عدمه ، وقوله : أو ما في حكمهما ناظر لقوله : وهو الحركة والسكون ، وإنما كانا في حكم النقيضين لأن الحركة والسكون لا يرتفعان ولا يجتمعان وان كانا غير نقيضين لأنهما ضدان ، ولو قال لما يلزم من اجتماع المتنافيين كان أخصرا وأتم (قوله فيكون الخ) مفرع على قوله : لما يؤدي الخ على طريق الكف والنشر المرتب (قوله فاذن) أى إذ كان نفوذ ارادتهما معا محالا (قوله لزم عجز الالهين) أى وذلك باطل (قوله ويلزم أيضا الخ) شروع في بعض الزيادة التى أشار لها فيما تقدم بقوله مع زيادة مستحيلات سذكرها ، وسيأتى البعض الثانى عند قوله : وأما إن كانت الخ (قوله خلو المحل عن النقيضين) أراد بهما ما يشمل الضدين كالحركة والسكون ، فإذا توجهت إرادة أحد الالهين لحركة الجرم وتوجهت إرادة الآخر لسكونه وتعطل كل من الارادتين صار ذلك الجرم غير متحرك وغير ساكن ، وإذا توجهت إرادة أحدهما لوجود الجرم ، وتوجهت إرادة الآخر لاستمرار عدمه وتعطلت الارادتان صار ذلك الجرم خاليا عن النقيضين لأنه لم يكن موجودا ولا معدوما (قوله وأيضا فلا مانع الخ) معناه أن عدم نفوذ كل من الارادتين إن كان المانع فلا يكون الانفوذ إرادة الآخر بقرينة التفريع بعد ذلك ، فليس غرضه الجزم بوجود المانع حتى ينافى الترديد بعد (قوله لزم وجود الفعل) كالحركة التى أرادها أحدهما والسكون الذى أرادته الآخر ، فالفعل شامل للأمرين ، وقوله : بهما الباء سببية والضمير للارادتين على حذف مضاف : أى وجود الفعل بسبب تخصيصهما وعدمه كذلك ، فاندفع ما يقال إن وجود الفعل وعدم وجوده بالقدرة لا لإرادة وقوله : إن ثبت المانع شرط راجع للطرفين قبله ، والمراد بالمانع نفوذ احدى الارادتين بدليل كلامه السابق . وتوضيح قوله لزم الخ أن تقول : إن كان المانع من نفوذ إرادة كل واحد منهما هو نفوذ إرادة الآخر لزم وجود الفعل بالارادتين وعدم وجوده بهما ، وذلك لأن إرادة الحركة مثلا إذا لم تنفذ فلا يوجد الفعل وهو الحركة إذ لا وجود له إلا بها ، لكن الإرادة الأخرى وهى إرادة السكون لم تنفذ أيضا ، فيلزم أن تنفذ إرادة الحركة إذ لا مانع لها ، فيلزم وجود الحركة بها وعدم وجودها بها ، ومثل هذا التقدير يقال فى إرادة السكون وإن كان كل من الارادتين منع من النفوذ يدون مانع لزم ثبوت المنع بلا مانع وهو باطل (قوله فهذه ثلاثة أوجه من الاستحالات) هى

وأما أن كانت إرادة أحدهما خاصة هي المتعلقة فستحيل من أوجه . أحدها أنه يلزم عليه عدم عموم تعلق إرادة الاله وقدرته ، وقد سبق أن ذلك مستحيل وإذا استحال لم يمكن أن يكون أحد الالهين أقدر من الآخر . ثانيها أنه يلزم عليه عجز من لم تنفذ إرادته مع كونه إلهيا وإنه عجز على الاله محال كما سبأني . ثالثها أنه يلزم عليه عجز الاله الذي نفذت إرادته أيضا لأشياء مثلاً : فيجب لأحدهما ماوجب للآخر ، رابعها الترجيح لأحد المثلين على مثله بصفة من غير مرجح فان فرض المريج لزم حدوثهما ، ونقلنا الكلام الى الثالث ولزم التسلسل ، وأما بطلان الطرف الثاني من التالي وهو الاتفاق من أوجه وذلك أن الاتفاق إما أن يكون واجباً أو بائزاً فيلزم من الاتفاق الواجب أن يكون كل واحد منهما مقهوراً غير مختار أن كان كل واحد منهما لا يقدر على مخالفة الآخر وإن كان أحدهما يقدر عليها دون الآخر لزم قهر الذي لا يقدر عليها وفي كونه مختاراً لأن المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك فإذا كان اتفاقهما معاً أو أحدهما واجباً لم يأت من الجبور منهما ترك ما اختاره الآخر كيف - وربك يخلق ما يشاء ويختار - وأيضا يلزم من قهر أحدهما قهر الآخر لأنه مثله ،

لزوم عجزهما مع قوله : ويلزم أيضا ، وقوله : وأيضا فلا مانع الخ (قوله رأما إن كانت الخ) بمقابل قوله سابقا فان تطلبتا معا ، والأوضح في المقابلة أن يقول : وإن تعطلت إحداهما وتطلبت إرادة الآخر بهذا الشيء . (قوله أحدهما الخ) من جملة اللوازم الزائدة المشار اليها بقوله سابقا مع زيادة مستحيلات (قوله وقد سبق) أي في مبحث وجوب عموم التعلق (قوله أن ذلك) أي التلازم المذكور ، وهو عدم عموم تعلق القدرة والارادة (قوله وإذا استحال) أي عدم عموم التعلق لم يكن الخ ، وأتى بهذا دفعا لما يتوهم من كون أحد الالهين أقدر من الآخر نظرا لقوله : رأما إن كانت إرادة أحدهما خاصة الخ (قوله مع كونه إلهيا) أتى به مع أنه مستغنى عنه لبوضوح به جهة ترتب ما بعده على ما قبله ، وفي بعض النسخ اسقاطه (قوله عجز الاله الذي نفذت إرادته) أي لأن مماثلة قام به الهج ، وهذا الذي نفذت إرادته مثله (قوله أيضا) أي كذا يلزم عجز من لم تنفذ إرادته (قوله فيجب الخ) وكذا يستحيل على أحدهما ما استحال على الآخر ، ويجوز على أحدهما ماجاز على الآخر ، وإنما اقتصر على الوجوب لأن كلامه فيه (قوله بصفة) هي تعلق الارادة (قوله فان فرض الخ) أي لو فرض أن هناك مرجحا رجح أحد المثلين على الآخر ، فيقال في رده أنه يلزم عليه حدوثهما (قوله نقلنا الكلام الى الثالث) أي الى الاله الثالث الذي رجح أحدهما ، فيقال هذا المرجح إله مثل الأولين ، فما الموجب لكونه يرجح أحد المثلين على الآخر . فان قيل الذي جعله يرجح إله رابع فيقال فيه ما ذكر ، وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل (قوله وأما بطلان الطرف الثاني) أي وأما بيانه والمناسب لقوله سابقا ، ووجه بطلان الطرف الأول أن يقول : ووجه بطلان الطرف الثاني (قوله وذلك) أي وبيان ذلك : أي ما ذكر من الأوجه (قوله واجبا) أي على كل منهما أو على أحدهما (قوله فيلزم الخ) أي وذلك باطل لأنه يلزم الخ (قوله الواجب) أي على كل منهما (قوله كيف الخ) أي كيف يتأتى أن يكون الاله مقهورا غير مختار ، وقد قال تعالى - وربك - الخ ، والاستفهام انكارى (قوله وأيضا يلزم الخ)

ويلزم الافتقار إلى المرجح في تخصيص أحد المتلين بما لم يثبت لثله ويلزم أيضا في الانفاق
الواجب انقلاب الممكن مستحيلا لأن كل واحد منهما إذا نظرنا إليه منفردا أمكن أن يوجد
كلاهما من الحركة والسكون مثلا لأنه لا جزء إلا ، فإذا فرضنا تعلق إحداهما بتخصص
الحركة مثلا صار وقوع السكون الممكن من الآخر مستحيلا وذلك قلب للحقائق ، وأيضا
كون المنع له تعلق بإرادة الآخر بضده يلزم منه إيجاب المنع حكم المنع لما لم يعم به وذلك
كله مستحيل ، ويلزم أيضا في الاتفاق الواجب عدم وجوب الوجود لكل واحد منهما لأن
وجوب الوجود إنما يثبت للأله من حيث توقف وجود الحوادث عليه لئلا يلزم التسلسل أو الدور
عند تقدير جريانه فإذا قدر أن ثم الهين لم يتفرد أحدهما عن الآخر بشيء بل هما متفقان
أبدا لزم عدم توقف الحوادث على خصوص كل واحد منهما فلا يتحقق وجوب الوجود لكل
واحد منهما إذ عني تقدير عدمه تستغنى الحوادث عنه بصاحبه والأله متحقق وجوب وجوده ،
وهذا معنى قولى في العقيدة للاستغناء بكل منهما عن كل منهما : أى للاستغناء بكل منهما
على الخصوص ،

الأولى حذف أيضا ، لأن هذا من تحته قوله قبل : لزم قهر الله لا يقدر عليها الخ (قوله
ويلزم الافتقار الخ) هذا لازم آخر لفرض قدرة أحدهما على مخالفة دون الآخر ، فكان المناسب
أن لو أتى فيه بلفظ أيضا (قوله بما لم يثبت لثله) أى من نفوذ التأثير وعدم القهر أو من القهر
وعدم نفوذ التأثير (قوله ويلزم أيضا الخ) هو اللزوم المشار إليه فى المتن بقوله : مع استحالة ما علم
إمكانه (قوله منهما) أى الالهين (قوله منفردا) أى بافراده : أى إذا نظر إليه فى حد ذاته
(قوله أن يوجد كلا الخ) أى يوجد كلا منهما بدلا عن الآخر (قوله مثلا) أى والبياض بدلا
عن السواد وهكذا (قوله بخصوص الحركة) أى بالحركة خاصة : أى فقط (قوله من الآخر)
متعلق بوقوع (قوله صار وقوع السكون الممكن مستحيلا) أى لوجوب الاتفاق على الحركة التى
تعلقت بها إرادة الآخر فصار السكون الذى كان ممكنا بالنظر لذات الله مستحيلا بالنظر لذات الله
أيضا لأن الموافقة واجبة ذاتية (قوله صار وقوع السكون الممكن) الممكن صفة لوقوع ووقوعه هو
إيجاده (قوله وأيضا كون المانع الخ) كون مبتدأ ، وقوله : تعلق إرادة الخ خبر السكون من
جهة النقصان ، وقوله : يلزم منه إيجاب الخ خبر السكون من جهة كونه مبتدأ (قوله حكم المنع)
الإضافة بيانية ، والمراد بالمنع المنوعية (قوله وذلك) أى ما تضمنه قوله ويلزم أيضا في الاتفاق
الواجب انقلاب الخ (قوله عدم وجوب الخ) أى عدم تحقق وجوب الوجود ، وقد يقال لا يلزم
من عدم تحقق الوجوب أن لا وجوب ، فأى محذور فى عدم التحقق (قوله إنما يثبت للأله الخ)
أى وقد ثبت الاستغناء عنه وعدم التوقف عليه عند التمدد والتوافى ، وحينئذ فلم يتحقق ولم يعلم
وجوب وجوده لأنه إذا لم يدل دليل على وجوبه لم يتحقق وجوبه وهذا محط الفائدة (قوله لئلا
يلزم الخ) علة للتوقف (قوله أن ثم) أى فى الوجود (قوله عدمه) أى عدم واحد منهما
(قوله عنه) أى عن ذلك الأحد الذى عدم (قوله وهذا معنى الخ) الإشارة راجعة لقوله لأن
وجوب الوجود الخ (قوله معنى قولى الخ) أى مع قوله قبله : ونفى وجوب الوجود لكل واحد

فان قلت : يكون وجوب الوجود متحققا لأحدهما لا بئس : قلت فثبت جواز الوجود لأحدهما لا بئس ، وتماثلهما يمنع من اختلافهما في الوجوب والجواز . فان قلت : تمنع أن الفعل يستغنى بأحدهما عن الآخر بل لا يوجد إلا بهما فوجودهما معا واجب . قلت فيلزم أن يكون كل واحد منهما جزء الاله لا إلهما فيقوم بكل واحد منهما جزء العلم وجزء القدرة وجزء الإرادة الى غير ذلك مما لا يقول به عاقل ، وإذا كان تركيب الاله من جزئين متصلين محالاً فما بالك بتركيبه من جزئين منفصلين ، ويلزم أيضا من وجوب استغناء الحوادث بكل منهما عن الآخر أن تكون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما غنية عن كل واحد منهما وهو جمع بين متنافيين ، وهذا اللازم أقوى من الذي قبله لأن السابق قد يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل وإن كنا نحن قد قررناه فيما سبق على وجه لا يرد عليه بخلاف هذا (وقوله فان لم يجب اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول) هذا هو النوع الثاني من نوعي الاتفاق وهو الاتفاق الجائر

منهما فهو تفسير للعقل وعلمه لاهله فقط كما هو ظاهر الشارح (قوله فان قلت الخ) وارد على عامر من أن تعدد الاله مع الاتفاق يلزم عليه عدم تحقق وجوب الوجود لكل منهما لأنه يلزم من التعدد مع الاتفاق استغناء الحوادث عن كل واحد من الاثنين بخصوصه ، ويلزم من استغناء الحوادث عن كل واحد منهما بخصوصه عدم تحقق وجوب الوجود لكل منهما (قوله وتماثلهما الخ) في قوة الاستدراك : أي لكن تماثلهما في الألوهية يمنع من اختلافهما في الوجوب والجواز فيكونان جائزين لا واجبين للاستغناء عنهما ، لكن جواز الاله باطل لأن الاله لا يكون إلا واجب الوجود (قوله قلت الخ) حاصله أنه لو كان الفعل لا يوجد إلا بهما كان كل منهما جزء إله وهو باطل لما يلزم عليه من انقسام المعنى ، فثبت أن التعدد مع الاتفاق يوجب الجواز والجواز باطل فثبت أن الاله واحد (قوله إلى غير ذلك) كجزء الحياة (قوله وإذا كان الخ) تقوية لما بعده (قوله ويلزم أيضا الخ) أي كإلزام من الاستغناء نفي وجوب الوجود ، وكان الأولى للشارح حذف لفظ وجوب ، لأن الاستغناء المذكور يلزمه المحال الآتي مطلقا كان الاستغناء واجبا أو جائزا (قوله وهو) أي ما ذكر من احتياجهما واستغنائهما (قوله جمع بين متنافيين) أي وهو مستحيل ، وقد يقال استحالة الجمع بين متنافيين مشروطة باتحاد الجهة ، وهي هنا غير متحدة لأن كون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما مشروط بأن لا تستغنى لأحدهما ، وكونها غنية عن كل واحد منهما مشروط باستغناهما لأحدهما (قوله من الذي قبله) هو قوله : ويلزم أيضا في الاتفاق الواجب الخ (قوله أنه من باب الخ) أي والدليل لا يتمك بعكسه (قوله وإن كنا الخ) فيه أن قوله سابقا فلا يتحقق وجوب الوجود لكل واحد إن اعتبر أن يتحقق مأخوذ من تحقق اللازم بمعنى ثبت كما هو المناسب للسياق السابق لم يكن فيه زيادة على قولنا فلا يجب الوجود لكل واحد منهما لأن تحقق الشيء في نفسه هو وجوده ، وإن اعتبر أنه مأخوذ من تحققه المتعدي بمعنى علمه كان الكلام ظاهرا ولا يرد عليه شيء لكن يابأه السياق السابق ، ففي كلامه مؤاخذه على كل حال (قوله لا يرد) أي التمسك بعكس الدليل ، وهو أنه يلزم من عدمه عدم المدلول (قوله بخلاف هذا) أي اللازم الثاني فإنه لا يمكن أن يدعى فيه أنه من باب التمسك بعكس الدليل (قوله وقوله فان لم يجب الخ) المناسب لقوله سابقا فيلزم في الاتفاق الواجب الخ أن يقول هنا : ويلزم في الاتفاق

فذكر في وجه بطلانه أنه يلزم فيه ما يلزم في الاختلاف من عجزها أو عجز أحدهما : يعنى مع سائر الاستحالات التى قدمنا ذكرها هناك ووجه ذلك ظاهر لأنه كلما كان الاتفاق جائزا كان الاختلاف جائزا لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر لكن التالى باطل لما تقدم من استحالة الاختلاف من أوجه ، فالقدم وهو كون الاتفاق جائزا محال وبعبارة أخرى أن تقول كلما جاز اتفاقهما جاز اختلافهما وكلما جاز اختلافهما جاز لزوم قبولهما العجز لأن الاختلاف ملزوم للعجز . فالقابل للاختلاف قابل للعجز ضرورة أن القابل للزوم الشئ قابل للزومه فينتج إذن كل ما جاز اتفاقهما لزم قبولهما العجز وهذا التقرير أنسب لفظ العقيدة .

(ص) ويلزم أيضا في الاتفاق مطلقا العجز لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتنازعان فيه ، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما كما في الاختلاف والعجز على الاله محال لأنه يضاد القدرة فان قدما لزم استحالة عدمه .

الجائز الخ (قوله فذكر) أى المؤلف (قوله من عجز أحدهما) أى إن تعطلت ارادته عن النفوذ وقوله : أو عجزهما : أى إذا تعطلت ارادتهما معا عن النفوذ : أى ومن الجمع بين المتناهين إن نفذت ارادتهما معا (قوله يعنى) أى المصنف ، وفيه أن التعبير بالعناية إنما يرتكب فيما يدل عليه الكلام ولو بوجه ، وهذه المستحيلات الزائدة لا يشعر بها كلام المصنف أصلا (قوله ووجه ذلك) أى وجه كون الاتفاق الجائز يلزمه عجزهما أو عجز أحدهما اللازم ذلك لاختلافهما (قوله لأن الخ) من باب التنبية للاستدلال ، لأن الأمور الظاهرة لا يستدل عليها (قوله من أوجه) المناسب لكونه بصدد تقرير المتيقن أن لو قال لكن التالى باطل لاقتضائه قبولهما أو أحدهما العجز لأن المتيقن لم يذكر إلا وجه واحد (قوله وبعبارة أخرى) حاصلها استدلال على المطلوب بقياس اقترانى من الشكل الأول مركب من شرطيتين (قوله كلما الخ) لأن جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر (قوله لأن الاختلاف الخ) دليل للكبرى (قوله فالقابل الخ) أى لأن القابل للملزم قابل للزوم (قوله قابل للزومه) الضمير عائد على ملزوم الشئ لاعلى الشئ ، وإلا فسد المعنى ، وكان الأحسن من جهة الأسلوب أن يقول قابل لتلك الشئ وهو اللازم (قوله فينتج) أى ذلك القياس (قوله أنسب الخ) أى من حيث التعبير فيه بالقبول للعجز بخلاف العبارة الأولى فانه عبر فيها بالعجز (قوله ويلزم أيضا) أى كما يلزم في الاختلاف (قوله مطلقا) أى سواء كان واجبا أو جائزا (قوله لأن الفعل الخ) هذا توجيه لشرطية محذوفة ، والأصل فلو حصل الاتفاق منهما كان الاله عاجزا لأن الفعل الخ ، وقوله : والعجز الخ إشارة الاستثنائية : أى لكن التالى وهو عجز الاله محال ، وقوله : لأنه يضاد القدرة : أى لأن العجز يضاد القدرة دليل الاستثنائية (قوله لأن الفعل) أى المفعول (قوله يستحيل) أى قد يستحيل (قوله فيتنازعان فيه) أى يتنازعان في ذلك الفعل فكل واحد منهما يريد إيجاده وحده لأنه لا يقبل تعاق القدرتين به والفرض أنهما متساويان (قوله فيلزم عجزهما) أى عند استمرار التنازع منهما ، وقوله ، أو عجز أحدهما : أى عند عدم استمراره بأن غلبت إحدى القدرتين الأخرى (قوله كما في الاختلاف) راجع لما قبله من التفريع : أى يلزم ما ذكر من العجزين كما لزم ذلك من اختلافهما (قوله فان كان الخ)

فيجب أن لا يقدر هذا الإله على شيء دائما ، وإن كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة فيستحيل عديمها فلا يوجد العجز ، وأيضا فيستحيل اتساف الإله بصفة حادثة .

(ش) يعني أنه يلزم في الاتفاق مطلقا : أى سواء قدر واجبا أو جائزا من التمانع الموجب للعجز ملزم في الاختلاف ، وذلك لأنهما قد ترجحه إرادتهما إلى ما لا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن حينئذ أن تنفذ فيه الإرادة واحدة وقدرة واحدة ، ويجب عدم التنفيذ للإرادة الأخرى والقدرة الأخرى ، وإذا كان كذلك فمن لم تنفذ فيه إرادته ولا قدرته لم يحجزه لأن فرض أنه لم تنفذ فيه الإرادتان لم يحجز الإلهين ثم ذكر في العقيدة برهان استحالة العجز على الإله . وحاصله أن الإله لو اتصف بالعجز لكان ذلك العجز إما قديما أو حادثا ضرورة أن كل موجود منحصر في القسمين لكن كونه قديما محال لأنه يؤدي إلى استحالة اتساف الإله بالضرورة ، وقد عرفت وجوب كونه قادرا وذلك لأنه إن اتصف بها مع العجز لم يجتمع الضدين وإن اتصف بها بعد عدم العجز لم يعدم ما ثبت قدمه وكذلك أيضا كون العجز حادثا محال لأنه إذا كان حادثا فضده وهو القدرة قديمة ، فإن اتصف بالعجز مع وجود القدرة لم يجتمع الضدين وإلا لم يعدم القديم كما سبق

أى وإنما كان يحجز الإله محالا لهذه المضادة ، لأن العجز المضاد للقدرة إن كان إلخ . فمبصر كان عائد على العجز الذى هو انقضاء في المقام (قوله فيجب إلخ) أى لكن التالى باطل فبطل ما استلزمه وهو كون العجز قديما (قوله فلا يوجد العجز) أى وحينئذ ثبت الاستثنائية القائمة . لكن العجز على الإله محال ؛ وإما كان الملازم وهو العجز محالا كان ملزومه وهو اتفاق الإلهين محالا (قوله وأيضا فيستحيل إلخ) هذا الدليل مختص بالعجز الحادث ، وتقريره أن يقول العجز حادث بصفة حادثة ، وكل صفة حادثة يستحيل اتساف إثباتها بها يفتج العجز الحادث يستحيل اتساف الباري به (قوله من التمانع) بيان مقدم لما (قوله وذلك) أى وبيان ذلك : أى كون اتفاقهما يلزمه التمانع (قوله من عرض إلخ) فرض الشارح المثال في العرض والجوهر انقضى توضيحا ، وإلا فاللازم موجود حتى فيما ينقسم ، لأن القدرتين إذا توجهتا إليه فلا بد أن يتوجهتا إلى جزء منه لصوم تعلق كل منهما ، فيلزم فيه ما يلزم في الجوهر الفرد ، وأما تقدير اتسافيه بينهما واختصاص كل واحد بجهة ، فسيأتى جوابه في كلام المصنف (قوله حينئذ) أى حين إذ كان لا يقبل الانقسام (قوله لم يحجزه) أى فلا يكون إلخ ، ويلزم أن لا يكون الآخر الذى نفذ تأثيره إلخ أيضا للتماثل (قوله وحاصله) أى حاصل برهان استحالة العجز عليه تعالى المذكور في العقيدة (قوله وذلك) أى ما ذكر من أن كون العجز قديما يؤدي إلى استحالة اتساف الباري بالقدرة (قوله لم يجتمع الضدين) أى وهو محال وحينئذ فلا يتأتى اتسافه بالقدرة معه (قوله بها) أى القدرة (قوله انعدام ما) أى العجز الذى ، وقوله : ثبت قدمه : أى فرضا (قوله وكذلك أيضا إلخ) شروع في بيان بطلان الطرف الثانى ، والأولى حذف أيضا لايهامه أن هذا دليل ثان لبطلان الطرف الأول (قوله لأنه) أى العجز (قوله مع وجود القدرة) أى التى هى ضده القديم (قوله لم يجتمع الضدين) أى وهو محال فما استلزمه من اتسافه بالعجز الحادث مع وجود القدرة محال (قوله وإلا) أى وإن لم يتصف بالعجز مع وجود القدرة بل يتصف به

وأيضا فأتصاف الاله بالعجز الحادث محال لما سبق من وجوب القدم لجميع صفات ذاته واستحالة أن يتصف بصفة حادثة ، وأيضا يستحيل أن يتصف الاله بالعجز مطلقا لأنه في حق كل شيء نقص واتصاف الاله بالنقص محال عقلا وقلا ، واستدل إمام الحرمين وغيره على استحالة اتصاف الاله بالعجز بأنه لو كان عاجزا لكان عاجزا بعجز قديم : يعني لاستحالة اتصافه بالحوادث ، والعجز القديم محال لأنه يستدعي معجوزا عنه والمعجوز عنه لا يمكن إلا تمكنا ولا يمكن في الأزل فلا عجز في الأزل . لا يقال ما ذكرتموه لازم عليكم في إثبات قدرة أو قاصرة أزل فان إثبات القدرة يستدعي مقدورا أو مقدور لا يكون إلا تمكنا ولا يمكن في الأزل ، فيلزم أن لا قدرة ولا قاصرة في الأزل . لا نقول معنى القدرة صفة تأتي بها إيقاع الفعل ولا يلزم من الوصف بالقدرة وجود المقدور بها بل تأتي أن يفعل بها حيث يمكن الفعل والفعل أزل محال فثبت أن القدرة الأزلية متعلقة بصحة الفعل فيما لا يزال ، وأما العجز فعنه تنذر ما يحاول إيجاده فلا يثبت بمعنى الصلاحية لأن الصالح لأن يعجز لا يكون عاجزا في الحال بل قادرا فالعجز إذن لا يكون إلا بالفعل لا بالصلاحية .

(ص) فان قلت : فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون أحدهما قادرا على أحد القسمين والاخر على الآخر فلا يلزم التمانع ، فالجواب أنه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الاله ومبادئه فيستحيل هذا الفرض الذي ذكر في السؤال ، وأيضا فالقسمان إن كانا معا في الجواهر لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع

مع عندها (قوله وأيضا الخ) شروع في دليل يدل على استحالة اتصافه بالعجز مطلقا قديما كان أو حادثا (قوله يعني) أي المستدل ، وقوله : لاستحالة اتصافه بالحوادث بيان للملازمة (قوله والعجز القديم محال) الواو للتعليل للاستثنائية المطوية (قوله والمعجوز عنه الخ) لأن العجز ضد القدرة ، فهو منها في التعلق بالممكن لأنهما متواردان على محل واحد (قوله ولا يلزم الخ) تفريع فالأولى انتهاء ، وأراد بالوصف بالقدرة الاتصاف بها (قوله بل الخ) أي بل الالتزام من الوصف بالقدرة تأتي الخ (قوله تأتي الخ) مبني على أن القدرة لا تؤثر في الإعدام بل في الإيجاد فقط (قوله متعلقة بصحة الفعل) الأولى متعلقة بالفعل من جهة صحته لأنها ليست متعلقة بالصحة بل بالفعل (قوله فعنه الخ) فيه أن العجز وصف وجودي يضاد القدرة ، فالأولى أن يقول : فهو صفة وجودية تمنع إيجاد ما يحاول إيجاده . لكن قد يتعجزون بإطلاق العجز على نفي القدرة (قوله تنذر الخ) أي تنذر إيجاد ما يحاول إيجاده لأن التنذر متعلق بالإيجاد لا بالممكن (قوله فلا يثبت) أي العجز بمعنى الصلاحية : أي فلا يمكن أن يكون العجز حينئذ في الأزل ، إذ لو كان في الأزل لم يكن إلا بمعنى الصلاحية ، والعجز لا يكون بمعنى الصلاحية وإنما يكون بمعنى الحصول بالفعل (قوله فلا يلزم التمانع) أي المقتضى للعجز ، وحينئذ فالشرطية السابقة في الدليل القائلة لو وجد الاتفاق لزم التمانع ولو وجد التمانع لزم العجز متنوعة (قوله قبل) بالبناء على الضم : أي قبل هذا البحث (قوله استحالة التناهي الخ) معنى كون المقدورات لا تنتهي أنها لا تقف على حد ، لأن الله قادر في هذه اللحظة وفيما بعدها إلى ما لا نهاية له ، والمراد بالتناهي عدم عموم تعلق القدرة والإرادة (قوله هذا الفرض) أي المفروض وهو انقسام العالم قسمين (قوله وأيضا الخ) الزام آخر على طريق التسليم : أي تسليم انقسام العالم قسمين (قوله بالجميع) الأولى بالباقي

للتماثل فيلزم التماثل وان كان أحد القسمين الجوهر والآخر الأعراض فذلك لا يعقل إذ القدرة على إيجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على أعراضها وكذلك العكس للتلازم الذي بينهما ثم ذلك لا يدفع التماثل أيضا عند ما يريد أحدهما أن يوجد الجواهر والآخر لا يريد أن يوجد عرضه .
 (ش) هذا السؤال إيراد على الملازمة التي ذكرناها أولا وهي قولنا في العقيدة اذ لو كان معه ثان لازم عجزهما الخ ، ووجه الإيراد أن يقال لانسلم أنه يلزم من وجود إله ثان عجزهما أو عجز أحدهما لأن ذلك انما يلزم لو كان يجب أن تتعلق ارادة كل واحد منهما وقدرته بمواد الآخر ومقدوره ولم لا يجوز أن يكون أحدهما قسما للآخر بحيث ينقسم العالم بينهما قسمين كل واحد منفرد بقسم فلا تراحم بينهما ولا تماثل حتى يلزم عجزهما أو عجز أحدهما . أجاب في العقيدة بوجهين . الأول أن القسم محال لما عرفت من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته فاذن يجب تعلق ارادة كل منهما وقدرته بكل ممكن فيلزم التماثل كما سبق . الثاني أن أحد النوعين الذي تعلقت به ارادة أحدهما وقدرته إن كان مماثلا للنوع الآخر الذي هو مقدور الاله الثاني وسماده كأن يكون النوعان معا من الجواهر لزم عموم قدرة كل واحد منهما وارادته للنوعين ضرورة أن القادر على أحد المتلين قادر على مثله وإن كان مخالفا له كأن يكون أحدهما جواهر والآخر أعراضا فهو محال من وجهين . أحدهما أن الجوهر والعرض لما لم يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر

(قوله للتماثل) أي فإذا توجهت القدرة لطرف من الجواهر فلا تقف عليه ، بل تنقل للطرف الثاني للتماثل بينهما (قوله للتلازم) أي العقلي الذي بينهما في الخارج ، وقد يقال إن الفرض اتفاق الاثنين ، فإذا كان بينهما اتفاق تام ، وأنه متى أوجد أحدهما الجوهر أوجد الآخر العرض فلا مانع من اختصاص أحدهما بالجواهر والآخر بالأعراض والتلازم بينهما لا يفيد المدعى وهو منع اختصاص أحدهما بالجواهر والآخر بالأعراض اذ قد حصل التلازم مع الاتفاق التام . نعم التلازم العقلي بينهما يفيد المدعى ان كان اتفاقهما ممكنا لأن الممكن قد يتخلف (قوله ثم ذلك) أي كون التقسيم جاريا على أن أحد القسمين الجوهر والآخر الأعراض ، وهذا جواب بالنسليم . وحاصله أناسلم أن العالم يجوز انقسامه قسمين : الأول الجواهر والثاني الأعراض ، وأن قدرة كل واحد متعلقة بقسم دون تعلقها بالآخر ، لكن يجوز أن تنوجه قدرة أحدهما للجواهر والآخر يأتي التوجه للأعراض ، فيأتي التماثل اذ لا يوجد الجوهر بدون العرض (قوله والآخر الخ) جملة حالية (قوله ووجه الإيراد) ظاهره أنه ذكر الإيراد أولا ولم يبين وجهه وهذا وجهه وليس كذلك ، فالأولى أن يقول وتقرير الإيراد (قوله قسما للآخر) المشهور في إطلاق التقسيم هو الشيء الذي ينقسم اليه وإلى غيره شيء آخر كنوع الجنس ، وليس هذا مرادا هنا ، بل المراد مجرد المقاسم مثل كون أحد الشريكين قسما في المال ، وهذا المعنى هو المعروف في اللغة (قوله أن انقسم) أي قسم العالم (قوله من الجواهر) أي والأعراض تبع ويدخل بالكاف ما اذا كان النوعان من الأعراض ويلزمها الجواهر وما إذا كانا من المجردات (قوله لزم عموم الخ) أي وحيث أن فيلزم التماثل ، وقد يقال ان هذا الثاني مبني على التسليم وحيث أنه فلا ينظر فيه للعموم إذ لو نظرنا

استحال تصور القدرة على أحدهما بدون الآخر ثانيهما أن التمانع لا ينتفى بذلك على تقدير تسليمه لأنه من الجائز أن يريد أحدهما وجود الجوهر والآخر يريد عدم العرض وبالعكس ونفوذ الارادتين مستحيل فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما . قلت ويصح أن يجاب أيضا عن هذا الایراد بأن اختصاص أحد الالهين بنوع دون نظيره يلزم فيه التخصيص من غير محصص إذ ليس اختصاص أحدهما بنوع بأولى من اختصاص الآخر به فان فرض ثم محصص لهما بما اختصا به لزم حدوثهما . فان قلت لعل ذلك التخصيص باختيارهما . قلت لو كان باختيارهما لتأتى منهما حركة بأن يتصرف كل واحد منهما في مقدور الآخر ومهاده لكن التالى باطل لما يلزم عليه من التمانع فالقديم وهو كون التخصيص باختيارهما باطل فتعين إذا أن يكون التخصيص اما من الغير فيلزم حدوثهما أولا فيلزم التخصيص من غير محصص وكلا الأمرين محال ، واذا عرفت بطلان أن يكون معه جلّ وعلا قسم عرفت بطلان ما ذهب اليه الثنوية القائلون بالهين اثنين تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وشبهتهم في ذلك أنهم قالوا انا وجدنا في الموجودات الممكنات خيرا ونظاما وفسادا واختلالا ووجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على اختلاف الفاعل بالتضاد فدل على أن فاعل الخير غير فاعل الشر ، وقد سلك المعتزلة هذا المسلك حيث قالوا فاعل الخير يقال له خير وفاعل الشر يقال له شرير قالوا فالشر ليس من فعل الله تعالى . قال ابن التماساني : أجاب المتكلمون بأن الأفعال تنسب الى الله تعالى من حيث تجدها

للعوم لم يكن تسليم . وأجيب بأن العموم لازم انتهاء لأن التمانع يلزمه العموم لكن في الانتهاء (قوله استحال الخ) أراد بالتصور التصديق : أى استحال أن يصدق العقل بأن القدرة على أحدهما غير القدرة على الآخر (قوله تسليمه) أى تسليم أن توجد القدرة على أحدهما دون الآخر (قوله قلت ويصح الخ) هذا زائد على ماى المتن من الأجوبة (قوله عن هذا الایراد) أى قسم العالم قسمين الصادق بكون أحدهما الجواهر والآخر الأعراض ، وبكونهما من الجواهر والأعراض تبع ، وقوله : بنوع : أى قسم ، وقوله : دون نظيره الضمير عائد على أحد الالهين (قوله لعل ذلك التخصيص) أى تخصيص أحدهما بإيجاد الجواهر وتخصيص الآخر بإيجاد الأعراض (قوله بأن يتصرف) أى بأن يمكن أن يتصرف الخ وهذا تصوير للترك ، وعلى هذا فقوله بعد من التمانع : أى من امكانه لأنه المرتب على امكان التصرف ، وليس تصويرا لتأتى الترك ، لأن التأتى المذكور قد لا يكون معه تصرف لجواز الترك منهما معا لمقدور الآخر (قوله أولا فيلزم الخ) صادق بصورتين التخصيص من غير محصص والتخصيص القهرى ، والشارح التفت لا بطلان الأولى وسكت عن ابطال الثانية (قوله الثنوية) فرقة من المجوس (قوله فى ذلك) أى القول (قوله واختلالا) عطف تفسير (قوله ووجه الخ) اضافة وجه لما بعده بيانية والباء فى قوله : بالتضاد بمعنى على ، والمراد بالفعل المععولات (قوله فدل الخ) لأن الخير والشر ضدان والشأن أن الفاعل إنما يفعل أحد الضدين ولا يفعلهما معا (قوله هذا المسلك) هو أن فاعل الخير غير فاعل الشر (قوله ليس من فعل الله) أى بل من فعل العبد فهو الذى يقال له شرير (قوله أجاب المتكلمون) أى عن شبهة الثنوية ويجرد ذلك الجواب ذيله على المعتزلة (قوله من حيث تجدها) أى وجودها

وافتيقارها إلى المخصص وذلك لا يختلف بكونها خيرا أو شرا فانهما اسمان إضافيان ليسا من صفات نفس الأفعال ، فان قيل الشخص المعين شيء واحد قد يكون شرا بالنسبة إلى أوليائه وخيرا بالنسبة إلى أعدائه ، وإذا تحقق أن الحسن والقبيح يرجعان إلى الشرع ، فمعنى الحسن هو المقتول فيه افعلاؤه ، ومعنى القبيح هو المقتول فيه لا افعلاؤه وذلك لا يتحقق إلا بالنسبة إلى العباد فأمّا افعال كلها بالنسبة إلى الله تعالى حسنة إذ معنى الحسن ما لفعله أن يفعله وما ورد الشاء على فاعله والأفعال كلها بالنسبة إلى الله تعالى كذلك لأن له تعالى أن يفعل كل ممكن وهو المتي عليه بكل حال . وأما قول المعتزلة فاعل الشر شرير فليس بالزعم فان أسماء الله توقيفية وله الأسماء الحسنى والصفات العليا فيقال يا خالق كل شيء

بعد عدم ذلك وظيفة القدرة (قوله وافتقارها إلى المخصص) أي التي يخصصها ببعض ما يجوز عليها وذلك من وظيفة الإرادة (قوله وذلك) أي ما ذكر من أن نسبتها : أي الأفعال إليه تعالى من الجهتين (قوله لا يختلف الخ) أي لا يقتضي اختلافها بالخيرية والشرية بحيث يكون بعضها : أي الأفعال خيرا وبعضها شرا فأو بمعنى الواو وضمر كونها للأفعال (قوله فانهما) أي الخيرية والشرية (قوله ليس الخ) أي ليسا من صفات الأفعال النفسية الملقومة لها حتى تكون الأفعال متضادة بل من الأمور الإضافية فلا يكون بين الأفعال تضاد ، وحاشا فلا يصح أن يقال ان اختلاف الأفعال بالتضاد يوجب اختلاف الفاعل (قوله فان قيل الشخص الخ) بين بهذا أن الخيرية والشرية ليستا صفتي نفس ، لأن صفة النفس لا تختلف بالإضافة بل هي ما تقومت بها الماهية (قوله وإذا تحقق) أي من خارج لا مما تقدم (قوله يرجعان إلى الشرع) أي ولا مدخل للعقل فيهما ، لأن أفعال الله لا تصف بالحسن والقبح بالنسبة للعقل ، لأن اسناد الأفعال لله من جهة الإيجاد والتخصيص ، وكل منهما لا يقال فيه إنه ملائم للطبع حتى يكون حسنا مستقلا ولا ساقولا حتى يكون قبيحا عقلا (قوله هو المقتول فيه افعلاؤه) كالصلاة والصوم (قوله المقتول فيه لا افعلاؤه) كالزنا وشرب الخمر والمراد لا افعلاؤه : أي على وجه الجزم ، وأما المكروه فهو وإن كان يقال فيه لا افعلاؤه لكن لا يقال فيه قبيح (قوله وذلك لا يتحقق الخ) لأن الصيغتين اللتين يقال لهما افعلاؤه أو لا افعلاؤه (قوله فأمّا افعال الخ) عملة المخلوق تقديره لا بالنسبة إلى الله تعالى (قوله حسنة) أي لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر ، فالحسن له معنيان معنى يناسب الرب ، ومعنى يناسب الصبد (قوله إذ معنى الحسن الخ) قياسه أن يقال في القبيح : هو ما ليس لفاعله أن يفعله ، وما ورد النعم على فاعله (قوله ما لفاعله أن يفعله) دخل فيه المباح (قوله بالنسبة إلى الله) كذلك لأن للمولى فعلها ، ويستحق الثناء عليها حتى الكفر فيستحق عليه الشاء ، لأن جميع الموجودات ناطقة بأن الرب خلقها ، وهذا معنى ثنائها فقد صدق على الأفعال بالنسبة إليه تعالى أنها كلها حسنة (قوله المتي) بضم فسكون أو فتح فكسر (قوله بكل حال) الأولى بكل حال (قوله وأما قول المعتزلة الخ) جواب عما يقال كيف يكون الباري خالقا لجميع الأفعال حتى الشرور ، مع أن خالق الشر يسمى شريرا كما قالت المعتزلة ، والمولى لا يسمى بذلك (قوله شرير) أي يسمى بذلك (قوله توقيفية) أي فلا نسيمة الإجماع به الشرع ووقفنا عليه وأشار بقوله له الأسماء الحسنى إلى المذهب الآخر وهو أن أسماءه غير توقيفية لكنها مقيدة بكونها لا تعلق به تعالى (قوله والصفات العليا)

ولا يقال يا خالق القردة والخنزير .

(ص) ويصح اثبات هذا العقد وهو الوجدانية بالدليل السمي ، ومنعه بعض المحققين وهو رأي لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا أثر للدليل السمي في ثبوت الصانع ، فكذا ما يتوقف عليه والله أعلم .

(ش) اعلم أن عقود التوحيد على ثلاثة أقسام : الأول ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالدليل العقلي القطعي ، وهو كل ما يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كوجود الله تعالى وقدمه وبقائه وعلمه وقدرته وحجابه وإرادته ، إذ لو استدلت بالسمي على هذه الأمور للزم الدور . الثاني ما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمي ، وهو كل ما يرجع إلى وقوع جائز : كالبعث وسؤال الملوك في القبر والصراف والميزان والثواب والعقاب والجنة والنار ورؤيته تعالى وغير ذلك مما لا يحصى كثرة

هذا مما انجر إليه الكلام والا فاصل الكلام في الأسماء (قوله ولا يقال الخ) أي لعدم وروده ولما فيه من قوat الأدب وان كان في الواقع أنه خالق لهما (قوله ويصح اثبات الخ) في هذا التعبير إشارة إلى أن الأصل في هذا العقد الدليل العقلي وأراد بالعقد المعتقد (قوله ومنعه) أي منع إثباته بالدليل السمي (قوله وهو) أي المنع (قوله رأي) أي معتقدي (قوله لأن الخ) سند للمنع (قوله لا يتحقق) أي لا يعلم ، وقوله : بدونها : أي الوجدانية لأنه لو كان معه ثاب للزم التمانع المقتضي للجهز وهو محال على الإله كما مر (قوله ولا أثر الخ) لأن الدليل المذكور يؤدي إلى الدور ، ويان ذلك أن ثبوت السمع ، وهو الكتاب والسنة متوقف على صدق الرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، وهي فعل فلا تعلل بدون فاعل فهي متوقفة على ثبوت الصانع ، فلو استدلت على ثبوت الصانع بالسمع لكان متوقفاً على السمع ، والحال أن السمع متوقف على ثبوت الصانع فآل الأمر إلى أن ثبوت الصانع توقف على ثبوت الصانع وتوقف الشيء على نفسه دور محال (قوله فكذا الخ) أي فكذلك الوجدانية التي يتوقف ثبوت الصانع عليها لا أثر للدليل السمي فيها فالصلة جرت على غير من هي له (قوله عقود التوحيد) جمع عقد بمعنى معتقد وأراد بالتوحيد الفرق المعالوم الذي يبحث فيه عن المعتقدات ، فالعني أن المعتقدات التي يبحث عنها في علم التوحيد ثلاثة أقسام (قوله كل ما) أي كل معتقد (قوله إذ لو استدلت الخ) هذا سند لما ادعاه من أن الوجود ومأمعه لا يصح الاستدلال على ثبوتها إلا بالدليل السمي (قوله على هذه الأمور) مثلها ما دخل تحت السكاف كالتخالف للحوادث والقيام بالنفس (قوله للزم الدور) بيانه أنه لو استدلت على ثبوت شيء مما ذكر بالسمع لكان ثبوته متوقفاً على السمع ، والحال أن ثبوت السمع متوقف على ثبوت صدق الرسول وصدقه متوقف على المعجزة ، والمعجزة متوقفة على وجود الإله وقدرته وغير ذلك مما ذكر فآل الأمر إلى أن ثبوت ما ذكر متوقف على ما ذكر وهو دور (قوله كل ما) أي معتقد (قوله يرجع) من رجوع الجزئيات إلى كليها (قوله جائز) أي عقلا (قوله كثرة)

لأن غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الأمور جوازها أما وقوعها فلا طريق له الا السمع .
 الثالث ما يصح الاستدلال عليه بالأمسين : أعني السمع والعقل بحيث يستقل كل واحد منهما
 بالدلالة عليه وهو ما ليس بوقوع جائز ولا يتوقف ثبوت المعجزة عليه ، وذلك كاثبات سمعه تعالى
 وبصره وكلامه وكجواز تلك الأمور التي أخبر الشرع بوقوعها . وقد اختلف في معرفة الوجدانية
 فقيل هي من هذا القسم الثالث فيصح الاستناد فيها الى كل واحد من العقل والسمع بمعنى أن
 كل واحد منهما على الانفراد يخرج من وصف التقليد ، وقيل بل هي من القسم الأول الذي
 لا يصح الاستدلال عليه إلا بالعقل . والحاصل أنه لا خلاف في صحة الاستناد إلى العقل وحده في
 عقد الوجدانية ، واختلف في صحة الاستناد فيها إلى السمع وحده ، فقيل نعم ، وقيل لا ، والأول
 رأى الامامين امام الحرمين والامام الفخر . والثاني رأى بعض المحققين ، واليه ميل شرف الدين
 ابن التلمساني ، وهو الذي اخترت في هذه العقيدة لما سذكركه . قال في العالم : اعلم أن العلم بصحة
 البوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا فلا جرم أمكن اثبات الوجدانية بالدلائل السمعية ،
 وإذا ثبت هذا : فنقول ان الكتب الالهية أطبقت على التوحيد ، فوجب أن يكون التوحيد حقا
 قال ابن التلمساني : يعني بالتوحيد اعتقاد الوحدة لله تعالى والافرار بها (وقوله الكتب الالهية)
 يعني الكتب المنزلة التي جاءت بها الرسل ولا شك في اشتغالها

تميز (قوله لأن الخ) علة لقوله : ما لا يصح الاستدلال الخ (قوله بحيث الخ) وليس
 المراد أن الاستدلال على هذا القسم لا يحصل إلا بمجموع الأمسين (قوله وهو ما ليس الخ) أي
 وهو ما لا يكون من القسمين السابقين (قوله وذلك كاثبات سمعه الخ) مثال الواجب ، والمراد
 بالاثبات الثبوت ، وبعد ثبوت السمع وما معه بالسمع ثبت لها القدم والبقاء والوحدة ونحو ذلك
 بالعقل ، وقوله : وكجواز الخ مثال للجائز الذي لم يقع بالفعل (قوله تلك الأمور) أي الحشر
 والنشر وما معها (قوله التي الخ) فقد أخبر الشرع بأنها مستقم ، وهذا يستلزم الاخبار بجوازها
 لأن الوقوع يستلزم الجواز ، فهذه الأمور لها جهتان جهة وقوعها ، وهذه لم تعلم إلا من السمع
 وجهة جوازها ، وهذه تعلم من العقل ومن السمع (قوله في معرفة الوجدانية) فيه أن المعتقد
 الوجدانية دين المعرفة والخلاف فيها لا في المعرفة ، فالأولى اسقاط معرفة إلا أن تجعل الاضافة
 من اضافة الصفة للموصوف : أي الوجدانية المعروفة (قوله من وصف التقليد) الاضافة
 للبيان : أي يخرج من ذلك إلى العلم (قوله فيها) أي في عقد الوجدانية وأنت الضمير ، لأن
 المضاف اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو مراعاة المعنى ، لأن العقد معدوقه الوجدانية
 لأن الاضافة للبيان (قوله قال) أي الفخر (قوله بصحة) أي ثبوت (قوله لا يتوقف الخ) فتعلم
 ان هذا نبي الله بمجرد ظهور المعجزة على يديه ، وان لم تعلم انفراده بالوجدانية (قوله فلا جرم)
 أي غقا وهو في الأصل بمعنى لا فرار (قوله على التوحيد) أي على كون الاله واحدا لا على
 وجوب اعتقاد الوحدة كما فهم ابن التلمساني (قوله فوجب الخ) في الكلام حذف ، والأصل
 والكتب الالهية حق فوجب أن يكون التوحيد : أي كون الاله واحدا حقا (قوله يعني) أي
 الفخر (قوله اعتقاد الوجدانية) المتبادر أن معنى التوحيد كون الاله واحدا (قوله والافرار بها)

على ذلك . قال الله تعالى - واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أبعثنا من دون الرحمن آلهة يعبدون - والمراد بسؤال الرسل سؤال أتباعهم العالمين بذلك الموثوق بنقلهم ، وقال - وما أرسلنا من قبلك من رسول الا بروحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون - فالأخبار من الرسل بأبواب الوجدانية لله تعالى ثابت جزماً ، والبحث في امكان الاستدلال به على منكر الوجدانية ، وقد احتج على ذلك : يعنى المخبر بأن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بذلك ، وتقريره أن يقال اذا حدث حادث ما واستحال وجوده بدون استقاده الى واجب بذاته حتى بذاته علم قادر مرید ، فقد أثبت وجوده فاذا أظهر الرسول معجزة على أنه رسول وأثبت صدقه بتصديقه له فقد ثبت صدقه ، فاذا أخبر بأنه لا اله غيره ولا خالق سواء فقد ثبت الوجدانية ، وهذه المقالة تنقل عن أبي هاشم ويرد عليها أننا لانسلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على ذلك ، ويانه أن القائل بأنه رسول اذا ادعى الرسالة وأقام الخارق على صدقه ، فلا يدل وجرد الخارق ما لم يتحقق أن هذا الفعل الذى جاء به لا يقدر عليه غير مرسله ليكون فعله مطابقاً لتحديه ، وسؤاله نازلاً منزلة قوله صدقت فان لم يكن لنا علم بتقوى فاعلية غيره

قبل شرط في صحة الايمان ، وقيل شرط في اجراء الأحكام الدينية وهو المعتمد (قوله على ذلك) أى على التوحيد (قوله قال الله تعالى) أى في القرآن ، وان كانت الكتب تشمل غيره لكن لا يعرف إلا هو (قوله سؤال أتباعهم) لانقراض الرسل قبل وجوده ثم ان سؤال الاتباع يتيسر في اتباع موسى وعيسى لعدم انقراضهم لا في اتباع غيرهما لانقراضهم قبل وجوده صلى الله عليه وسلم (قوله باثبات) أى ثبوت (قوله والبحث) أى بحث العلماء وتزاعهم (قوله في امكان الخ) أى وعدم امكانه (قوله به) أى بأخبار الرسل (قوله وقد احتج الخ) من كلام ابن التلساني (قوله على ذلك) أى امكان الاستدلال على الوجدانية بالدليل السمعي (قوله بصحة النبوة) أى ثبوتها (قوله بذلك) أى بكون الاله واحداً (قوله حدث حادث) أى وجد أى حادث كان (قوله واستحال وجوده) أى الحادث جملة حاله (قوله فقد أثبت وجوده) أى فقد أفاد حدوث ذلك الحادث وجود الواجب لذاته الخى العالم الخ لاستحالة وجوده بنفسه (قوله على أنه رسول) أى رسول ذلك الموصوف بالصفات المذكورة (قوله وأثبت) أى ذلك الرسول (قوله صدقه) أى صدق نفسه (قوله بتصديقه له) أى بتصديق ذلك الواجب الموصوف بالصفات المذكورة لتلك الرسول (قوله فقد ثبت صدقه) أى صدق ذلك الرسول من غير أن يتوقف على العلم بكون الاله واحداً (قوله فاذا أخبر) أى الرسول (قوله وهذه المقالة) هى أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحداً (قوله تنقل) عبر بالمضارع لحكاية الحال الماضية (قوله ويرد عليها) أى على هذه المقالة (قوله على ذلك) أى كون الاله واحداً (قوله ما لم يتحقق) ما مصدرية ظرفية (قوله ليكون الخ) علة للمنفى وهو يتحقق (قوله فعله) أى فعل مرسله (قوله لتحديه) أى دعواه الرسالة بأن يقول أنا رسول الله أو أنا رسول من أوجد هذا الحادث أرسلنى إليكم (قوله وسؤاله) أى مسئوله (قوله مطابقاً) خبر يكون ، وقوله : نازلاً خبر بعد خبر : أى ويكون فعل مرسله نازلاً منزلة قوله صدقت

فلانعلم أنه فعله ولايتم ذلك الا بعد اثبات أن هذا الخارق كاحياء الموتى مثلا لايفعله غير الله تعالى عزوجل وذلك يتوقف على اثبات الوجدانية . نعم آى القرآن مرشدة الى وجه الاستدلال العقلى على الوجدانية كقوله - لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا - وقال تعالى - إذا ذهب كل - إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض - فالآية الأولى كاشفة لوجه الاستدلال على ابطال إلهين على القدرة والارادة والعلم ، وسائر الصفات لما يقضى إليه من الفساد والتمايع المانع من وقوع الممكنات ، والآية الأخرى مرشدة الى ابطال قول من يدعى فاعلين يقدر كل واحد منهما على غير مايقدر عليه الآخر كما قال الشوبية بتمييز فاعل الخير عن فاعل الشر ، فان كل واحد منهما يذهب بما خلق ، ويلزم علوكل واحد منهما على الآخر للاستغناء عنه بما يفعله الآخر فيكون عاليا عليه بذلك والاله يعلو ولا يعلى عليه ، قيل ولا يعرف أحد من العقلاء ثبت فاعلين على النعت الأول ، بل كل - من أثبت فاعلا غير الله عزوجل لم يثبت له عموم تأييد انتهى كلام ابن التلساني ، فانت ترى كيف مال إلى عدم الاكتفاء بالسمع في معرفة الوجدانية

باعتدى في دعواك أنك رسولى (قوله فلا نعلم أنه) أى ذلك الخارق فعله : أى فعل مرسله لجواز أن يكون فعله غيره فلا يكون الرسول صادقا في دعواه أنه رسول الله أو رسول من خلق ذلك الحادث (قوله ولا يتم ذلك) أى أنه فعله : أى العلم بأنه فعله (قوله اثبات) أى ثبوت (قوله وذلك) أى ثبوت أن هذا الخارق لايفعله إلا الله (قوله يتوقف الخ) أى فأن الأمر الى أن ثبوت النبوة متوقف على الوجدانية وهو المطلوب (قوله نعم الخ) دفع لما يتوهم من أن آى القرآن كما لا يستدل بها لاترشد (قوله الى وجه الاستدلال العقلى) المراد بالوجه الكيفية لا وجه الدليل وهو الحد الذى ينتقل منه الذهن الى المطلوب (قوله لفسدتا) أى لم توجدا لحصول التمايع لكن التالى باطل فبطل المقدم فالآية أفادت كيفية الاستدلال بأن تأتى بمقدمة شرطية وتستقضى التالى فيبطل المقدم فيثبت تقيضه (قوله إذا ذهب الخ) يعنى لو كان معه إله لتوجه كل واحد الى مخلوقه يدافع عنه الغير كما هو عادة ملوك الدنيا ولعلى بعضهم على بعض لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله فالآية الأولى الخ) بيان لكثرة تعداد الآى فى المقام والاقصاى على الآيتين واللام فى لوجه للتقوية (قوله على إبطال إلهين) أى على إبطال ثبوت إلهين (قوله لما) اللام بمعنى الهاء متعلقة بالاستدلال (قوله يفضى) أى ثبوت الإلهين (قوله والتمايع) عطف سبب (قوله كما) ما مصدرية (قوله فان كل واحد الخ) مرتبط بأبطال (قوله ويلزم الخ) فيه أن الذهاب لازم أيضا كما هو ظاهر الآية (قوله على الآخر) هو المستعلى عليه (قوله بما يفعله الآخر) هو المستعلى (قوله فيكون) أى الآخر المستعلى ، وقوله : عاليا عليه : أى على الآخر المستعلى عليه ، وقوله : بذلك : أى بما يفعله ذلك الآخر المستعلى (قوله والاله يعلو الخ) فى قوة قولنا : لكن التالى باطل لأن الاله الخ (قوله على النعت الأول) أى من كون كل منهما عام القدرة والعلم وسائر الصفات (قوله فانت ترى) أى زاه : أى ابن التلساني (قوله كيف مال الخ) أى حيث قال : ويرد على تلك المقالة أننا لانسلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا (قوله فى معرفة الوجدانية) أى فى الوجدانية المعروفة

بما أورده من الحجة على ذلك ، والى قريب منها أشرت في العقيدة بقولي : لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها الخ : يعني أن ثبوت الصانع على سبيل التعيين لفعل من الأفعال لا يتحقق بدون الوجدانية ، إذ على تقدير عدمها لا يدري في كل فعل من فعله ، ومن جهة ذلك الخارق الذي ظهر على أيدي الرسل فإنه لا يدري على تقدير عدم معرفة الوجدانية من المرسل الذي خلق ذلك الخارق على يد الرسول ليصدق به ، فصار ثبوت الصانع المرسل مجهولا فكيف يعرف من هو رسوله ، وقد عرفت أن الرسول لم يعرف إلا من قبل مرسله المعلوم بخلق أفعال على صفة مخصوصة تدل على ذلك ، فإذا كان المرسل مجهولا إنما يعرف من قبل الرسول لزم الدور ضرورة ، وقد اعترض بعض المعاصرين في شرح له على العقيدة المنسوبة لابن الحاجب هذه الحجة التي اعتمدها شرف الدين بن التلمساني ، وأشرنا إليه في عقيدتنا بما نفيه بعد إيراد حكاية شرف الدين قد يقال في جوابه أن دلالة الخارق على صدق من تحدى به عقلية

(قوله بما أورده من الحجة على ذلك) أى على عدم الكفاية وتلك الحجة هي قوله فيما تقدم وبيانه أن القائل الخ . وحاصلها أنه لا يتأتى أن يعلم أحد الوجدانية من النبوة لأن ثبوت النبوة متوقف على ثبوت الوجدانية فلا استدلال على الوجدانية بالنبوة : أى بخبر النبي لزم الدور وهو محال فلا يكون دليل الوجدانية إلا عقليا . وحاصل كلام المصنف في العقيدة أنه لا يصح الاستدلال على الوجدانية بالسمع ، لأن ثبوت النبوة متوقف على الوجدانية ، فلا استدلال على الوجدانية بالسمع لزم الدور فعلمت أن ثبوت النبوة متوقف على الوجدانية بدون واسطة على كلام ابن التلمساني وبواسطة على كلام المصنف ، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وإلى قريب منه أشرت الخ (قوله لفعل) متعلق بالصانع ، وقوله : على سبيل متعلق بثبوت (قوله عدمها) أى الوجدانية (قوله ومن جهة ذلك) أى من جهة كل فعل (قوله فكيف الخ) استفهام إنكارى : أى فلا يعرف من ذلك الخارق رسول ذلك المرسل المجهول فقد تبين بهذا أن ثبوت النبوة يتوقف على ثبوت الصانع على سبيل التعيين وهو يتوقف على الوجدانية ، وحينئذ فلا استدلال على الوجدانية بالسمع لجاء الدور لتوقف الوجدانية على ثبوت النبوة ، والحال أن ثبوت النبوة متوقف على الوجدانية فلزم أن الوجدانية متوقفة على نفسها (قوله من المرسل) مفعول لا يدري وكان الأولى أن يقول من الخالق لذلك الخارق الذي ظهر على يد الرسول هل هو المرسل له أو غيره لأن المترتب على عدم البراية من فعل لا من المرسل (قوله وقد عرفت الخ) كلام مستأنف أتى به ليتوصل إلى إزام الدور على الاستدلال بالسمع على الوجدانية وكأنه قال ومن المعلوم أن الرسول لا يعرف إلا من جهة مرسله فلا علم مرسله منه لجاء الدور (قوله مرسله المعلوم) أى المعلوم من أى حالة كانت وبأى أمر كان (قوله بخلق أفعال) الباء للسببية متعلقة بقوله يعرف ، والمراد بالأفعال الخوارق والمعجزات (قوله على صفة مخصوصة) نعت أول لأفعال وجملة تدل على ذلك : أى على معرفة الرسول نعت ثان لأفعال (قوله وقد اعترض الخ) أراد ببعض المعاصرين ابن زكري (قوله بما نصه) متعلق بقوله اعترض (قوله في جوابه) أى في جواب إيراد شرف الدين على الفخر نظرا لقوله فلا يدل وجود الخارق ما لم يتحقق الخ فإن محصله

على أحد القولين ، وإذا كانت عقلية فلا يصح تخلف المدلول عنها والا انقلب الدليل شبهة أو نقول سلمنا توقفه على ثبوت الوجدانية ، لكن لم لا يكون ظهور الخارق دليلا على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معا ، فالدور اللازم غير ممتنع لأنه دور معية ، والبرهان انما قام على استعالة دور التقدم انتهى . قلت ولا يخفى ضعف جوابه معا في غاية . أما الأول وهو التمسك بقول الأستاذ في أن دلالة المعجزة عقلية فلا يتم له ذلك إلا لو لم يكن الخارق فعلا لله تعالى ركننا من الدليل . أما إذا كان ركنانيه ، وهو لا يتحقق الا بعرفة الوجدانية لم يصح ما ذكر ، وظاهر أنه ركن على كل قول في وجه دلالة المعجزة إذ معنى كون دلالتها عقلية عند من قال به أن خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل

أنه لو استدلل بالسمع على الوجدانية للزم الدور (قوله على أحد القولين) بل الأقوال والثاني أنها وضعية ، والثالث أنها عادية ويمكن أنه جعلها قولين لرجوع الوضعية للعقلية (قوله تخلف المدلول) أي صدق الرسول (قوله عنها) أي الدلالة (قوله وإلا الخ) أي وإلا بأن صح التخلف لزم الخ ، وبيان الملازمة أن الشبهة ما شتبه على الناظر واعتقده دليلا وليس بدليل وهذا كذلك والثاني باطل لما يلزم عليه من قلب الحقائق فالقصد مثله (قوله توقفه) أي توقف صدق الرسول على ثبوت الوجدانية (قوله اللازم) أي للاستدلال على ثبوت الوجدانية بالسمع (قوله لأنه دور معية) دور المعية هو توقف وجود كل من الأمرين في الخارج على مصاحبة الآخر كما في الجوهر والعرض أو في الذهن كالأبوة والبنوة وكالعلم بالوجدانية والصدق في مقامنا . ودور التقدم هو توقف كل من الأمرين في تحققه على تقدم الآخر عليه في الخارج أو في الذهن كأن يكون كل منهما آلة الآخر معا لولا له أو مؤثرا في الآخر أثر له وهذا هو الحال لاستدعائه تقدم الشيء على نفسه (قوله ولا يخفى الخ) أطلق الضعف على الفساد تحسينا للعبارة ، والدليل على ذلك قوله في غاية : أي حال كون ضعفهما في غاية الضعف (قوله وهو التمسك) أي ذو التمسك لأن الأول هو قوله قبل قد يقال في جوابه أن دلالة الخارق الخ ، وهذا غير التمسك المذكور (قوله الأستاذ) أي أبي اسحاق (قوله في) بمعنى من بيان لقوله الأستاذ (قوله فلا يتم له ذلك) أي الأول ، وقوله : ذلك فاعل يتم وهو اظهر في محل الاضمار من غير مقتض (قوله الخارق) هو المعجزة (قوله ركننا من الدليل) أي من المعجزة الدالة على الصدق (قوله كان) أي كون الخارق فعلا لله (قوله فيه) أي الدليل (قوله وهو) أي والحال أن كون الخارق فعلا لله دون غيره (قوله لم يصح ما ذكر) أي ذلك المحجب في جوابه من أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بالوجدانية فظهر ما قاله ابن التلحاني من أن العلم بصحة النبوة متوقف على العلم بالوجدانية (قوله في وجه دلالة المعجزة) إضافة وجه للبيان (قوله إذ معنى الخ) دليل لما ادعاه من أن كون الخارق فعلا لله ركن من المعجزة على كل قول من الأقوال الثلاثة في دلالة المعجزة على الصدق لكن هذا الدليل إنما يثبت الركنية على القول بأن الدلالة عقلية فهو أخص من المتعمى (قوله على وفق دعواه) أي أنه رسول (قوله وتحديه) عطف مرادف (قوله وتخصيصه) عطف على العجز وهو يرجع له في المعنى أو عطف سبب ،

على إرادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل على إرادته تعالى لذلك بالضرورة هكذا قرره الأئمة رضي الله عنهم على ما يأتي فيه من البحث في موضعه إن شاء الله تعالى ، فأنت ترى كيف جعلوا خلق الله تعالى للفعل جزءا من الدليل ، وذلك لا يتم إلا بمعرفة الوجدانية له جل وعلا ، ونفى أن يكون له شريك في ملكه وهو ظاهر لأنه لو جوز أن ثم من يشاركه تعالى في اختراع الكائنات لم يتحقق كون الخارق فعلة تعالى حتى يدلنا أنه تعالى أراد بإيجاده تصديق نبيه ، ولهذا قال الامام الفخر في المعالم : ان المنكرين للنبوة طعنوا في المعجزة من ثلاثة أوجه . أحدها : قالوا لم قلتم ان هذه المعجزات فعل الله تعالى وخلقها ، فانظر الى الطعن بهذا الوجه كيف هو صريح في أن كون الخارق فعلا لله تعالى عز وجل ركن في دلالة المعجزة وإثباته متوقف

وقوله : بذلك : أى بخلق الخارق على وفق دعواه (قوله على إرادة الله) المقام للاضمار (قوله كما يدل الخ) تنظير لما قبله للايضاح (قوله لتصديقه) اللام للتقوية (قوله والمحل) أى المعين (قوله لذلك) أى اختصاص الفعل الخ (قوله بالضرورة) أى وجوباً فهو بيان لكيفية النسبة ، وليس المراد بها البداهة لأن دلالة العقل على إرادة الله له نظرية . (قوله قرره) أى قرر كون دلالة المعجزة على الصدق عقلية (قوله على ما يأتي الخ) سوق الاستدراك على هذا الأسلوب يوهم أنه صلة لما قبله وأن المعنى تقريراً جارياً على ما يأتي الخ ولا معنى له ، فالمناسب أن لو قال على أن فيه بحثاً يأتي في موضعه (قوله فيه) أى في قول هذا القائل ان خلق الله الخارق الخ يدل على إرادة الله لتصديقه ، وقوله : من البحث : أى بأن يقال ان خلق الله للخارق إنما يدل على أن الله أراد به ، وأما التصديق فلا دلالة له عليه (قوله جعلوا) أى الأئمة (قوله لفعل) أى الخارق (قوله من الدليل) أى من المعجزة الدالة على الصدق (قوله وذلك) أى كون الفعل الخارق مخلوقاً لله دون غيره (قوله بمعرفة الوجدانية) أى بالوجدانية المعروفة (قوله وهو) أى مضمون قوله وذلك لا يتم إلا بالوجدانية (قوله ولهذا الخ) الإشارة راجعة لقوله وظاهر أنه ركن الخ : أى ولأجل ما تقدم من أن كون الخارق فعلا لله ركن على كل قول قال الخ فهو دليل ثان لما ادعاه ، وقوله : بعد وقد صرح المقترح الخ ثالث فالأولى أن يقول ولقول الامام الخ وتصریح المقترح الخ وهذان الدليلان يأتیان على كل الأقوال . أما الأول : أعنى قوله إذ معنى كون دلالتها الخ ، فعلى أن دلالة المعجزة على الصدق عقلية كما سبق (قوله ان المنكرين للنبوة) أى على كل حال فلا يقولون بدلالة المعجزة على صدق الرسول لاعقلا ولاعادة ولاوضعا (قوله لم قلتم ان هذه المعجزة فعل الله) أى دون غيره فهذا اعتراف منهم بأن أهل السنة يقولون ان المعجزة فعل الله ، وأما كون دلالتها على الصدق عقلية أووضعية أوعادية فهو شىء آخر فهو صادق على الأقوال الثلاثة ثم إنه يلزم من كونها فعل الله أن يكون ذلك ركناً من أركانها فظهر قول الشارح بعد فانظر الخ (قوله ركن في دلالة المعجزة) أى لأن للمعجزة لا تدل إلا إذا وجدت ولا توجد وتحقق إلا إذا كانت فعلا لله خارقاً مقارناً للتحدى فيكون الخارق فعلا لله يصح اعتباره ركناً في المعجزة وركناً في دلالتها لكن المناسب هنا حذف دلالة لأن السياق في اعتباره ركناً في المعجزة (قوله وإثباته)

على معرفة الوجدانية فوجب توقف معرفة النبوة على الوجدانية ضرورة توقفها على دلالة المعجزة المتوقفة عليها ، وقد صرح المقترح في شرح الارشاد بأن كون الفعل مخلوقا لله تعالى ركن في المعجزة لأنه قال في فصل النبوة وما أتى أحد من منكري النبوة في جحد دلالة المعجزة الامن قبل وجه الجهل بأركانها ، فقد يجهل أن الخارق للعادة فعل الله تعالى ، ثم قال : وقد يعتقد أنه ليس خارقا للعادة ، وأنه مما يجوز التوصل اليه بالخيال والعوض في العلوم ، فأما من سلك هذا المسلك الحق ، وعرف أن الذي وقع به التحدى فعل الله تعالى وهو عالم بدعوى المتحدى ، وأنه لا يتوصل اليه بالخيال ، وأنه خارق للعادة فعليه الله تعالى على وفق دعوى النبي إجابة له لم يسترب في حصول العلم ، ولا يختص ذلك بصورة ولا يفتر في دلالة الى مثال يضرب في الشاهد انتهى . وبالجملة فثار الغلط في جواب صاحبنا عن إيراد شرف الدين جعل بعض الدليل على الانفراد دليلا مستقلا وأما جوابه الثاني ففساد من أربعة أوجه . الأول أن دعواه كون الخارق بدلا على ثبوت الوجدانية غير صحيح ،

أى اثبات كون الخارق فعلا لله (قوله على معرفة الوجدانية) أى على العلم بها (قوله فوجب الخ) أى وإذا توقفت معرفة النبوة على الوجدانية صح ما قاله ابن التلمساني من أن صحة النبوة متوقفة على الوجدانية وبطل ما قاله بعض المعاصرين من أن صحة النبوة لا تتوقف على الوجدانية (قوله على الوجدانية) الأولى أن يزيد معرفة هنا أو يحذفها من النبوة (قوله توقفها) أى النبوة (قوله المتوقفة) أى هى : أى دلالة المعجزة (قوله عليها) أى الوجدانية (قوله الارشاد) لآمام الحرمين (قوله ركن في المعجزة) أى على كل قول (قوله لأنه قال) الأولى فقال إذ لا وجه للتعليل (قوله ما أتى أحد) أى ما وصل أحد إلى هذا الانكار (قوله في جحد الخ) فى معنى باء السببية متعلقة بمنكرى النبوة وضمير أركانها للمعجزة (قوله فقد يجهل الخ) تفريع على الجهل بأركانها أو تعليل (قوله ثم قال) أى المقترح (قوله أنه) أى الخارق للعادة (قوله وأنه) أى ما وقع به التحدى (قوله والنصوص) الواو بمعنى أو (قوله وعرف الخ) تفسير لسلك مسلك الحق (قوله وهو) أى الله تعالى (قوله وأنه) أى ما وقع به التحدى وكذا قوله : وأنه خارق للعادة (قوله لم يسترب الخ) أى لم يشك فى حصول العلم له بالنبوة : أى لم يشك فى أنه حصل له تصديق ذلك الرسول فى دعواه الرسالة ، وهذا جواب أما ، فالأولى قرنه بالفاء (قوله ذلك) أى الخارق (قوله بصورة) أى بخارق معين (قوله ولا يفتر) أى ذلك الخارق الموصوف بما تقدم لأن دلالة على صدق الرسول ضرورية (قوله فى دلالة) أى على صدق الرسول (قوله إلى مثال يضرب فى الشاهد) كمن يدعى أنه رسول ملك إلى جماعة يأمرهم بأمر ، ويستدل على صدقه فى ذلك بقيام الملك أو قعوده فيفعل الملك ذلك ، فمن شاهد الملك يفعل هذا الفعل يقع فى قلبه صدق مدعى أنه رسوله (قوله صاحبنا) أى ابن ذكوى (قوله جعل بعض الدليل) أى وهو ما عدا كون المعجزة فعلا لله ، لجعل المعجزة الأخرى الخارق للعادة المقارن لدعوى التحدى ، ولم يضم لذلك كون ذلك فعلا لله دون غيره وهذا غلط (قوله وأما جوابه الثاني) وهو قوله : سلمنا توقفه على ثبوت الوجدانية الخ (قوله غير صحيح) المناسب

بل الذي يدل عليه التمانع الملزوم لعجز الالهين أو أحدهما وغاية ما يحاول فيه أن يقال التمانع لازم لتعدد الآلهة وعجز الالهين لازم للتمانع إذ عجز أحدهما يوجب عجز الآخر لتمانعهما ، ثم يلزم من عجز الاله عدم وقوع هذا الخارق لاستحالة أن يفعل من ليس بقادر على الفعل ، وقد عرفت أن لازم اللازم لازم ، فاذن كلما تعدد الاله لم أن لا يقع هذا الخارق بل ولا غيره من سائر الحوادث لكن التالي باطل بمشاهدة وقوع هذا الخارق ، فالمقدم وهو تعدد الاله باطل فالخارق على هذا إنما يستدل به على إحدى مقدماتي الوجدانية وهي الاستثنائية لأنه دليل على الوجدانية مستقل . الثاني موافقته على أن دليل الوجدانية والصدق معا الخارق تسليم منه أن دليل الوجدانية عقلي إذ ليست دلالة الخارق عليها بمعنى بالقطع ، كيف وهو في محاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فصار في هذا الجواب نظير من اعتقد أنه ينني شيئا وهو في الحقيقة يهدمه . الثالث قوله ان ظهور الخارق يدل على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معا إن أراد أنه يدل عليهما من وجه واحد

غير صحيحة إلا أن يجعل صفة لموصوف محذوف : أي أصح غير صحيح (قوله بل الذي يدل عليه) أي على ثبوت الوجدانية (قوله التمانع) أي لا ظهور الخارق على يد المتحدي كما قال ابن ذكرى (قوله وغاية ما يحاول فيه) أي في الخارق بالنظر لدلالته على الوجدانية ، فالضمير في فيه راجع للخارق المفهوم من الكلام (قوله أن يقال الخ) تقريره أن تقول تعدد الاله يلزمه التمانع والتمانع يلزمه عجز الالهين وعجزهما يلزمه عدم وجود الخارق ، ومعلوم أن لازم اللازم شيء لازم لذلك الشيء . وحينئذ فكما تعدد الاله لم يوجب خارق ، لكن التالي باطل لوجود الخارق بالمشاهدة فبطل المقدم وهو تعدد الاله فثبت تقيضه وهو وحدته وهو المطلوب (قوله إذ عجز أحدهما الخ) سند للعقيدة الثانية وهي وعجز الالهين لازم للتمانع ، وهو جواب عما يقال يمكن أنه عند التمانع ينفذ مراد أحدهما دون الآخر واللازم للتمانع إنما هو عجزهما أو عجز أحدهما ، فكيف يقول وعجز الالهين لازم للتمانع (قوله أن لازم الخ) أي أن لازم اللازم شيء لازم لذلك الشيء . (قوله فاذن كلما الخ) أي فإذا عرفت ذلك كان الاستدلال بالخارق على الوجدانية أن يقال كلما تعدد الاله الخ (قوله بمشاهدة الخ) هذا محل الشاهد فإنه قد أخذ وقوع الخارق دليلا لأحد مقدماتي دليل الوجدانية وهي الاستثنائية ولم يؤخذ دليلا مستقلا كما قال ابن ذكرى (قوله فالخارق) أي فوجوده ووقوعه (قوله مقدماتي الوجدانية) على حذف مضاف : أي مقدماتي دليل الوجدانية (قوله لأنه) أي الخارق دليل على الوجدانية مستقل : أي كما قال ابن ذكرى ، وقد يقال الدليل بسيط عند الأصوليين ، وعند الاستدلال به يركب فيمكن أن يكون كلام ابن ذكرى جاريا على طريق الأصوليين ، وحينئذ فلا اعتراض عليه ، فالخارق دليل على الوجدانية وعند الاستدلال به يركب (قوله موافقته الخ) فيه أنه لم يوافق على ذلك فالأولى أن يقول ان ما ذكره من أن الخارق دليل على الصدق والوجدانية معا تسليم منه أن دليل الوجدانية عقلي (قوله عقلي) لأن الخارق إنما دل على الوجدانية من جهة حدوثه وهذه الدلالة ليست إلا عقلية (قوله كيف الخ) أي لا يصح جوبه على هذه الموافقة المقنضية لتسليم أن دليل الوجدانية عقلي ، والحال أنه في مقام محالة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فهذا تقيض المقصود (قوله فصار الخ) لأن محاولة الاستدلال

فلا يخفى فساد ، ويلزم منه أن كل من فهم وجه دلالة المعجزة على النبوة فهم منه ثبوت الوحدانية وبالعكس وهو واضح البطلان ، وإن أراد مع اختلاف الوجه بطلت المعية التي ذكرت لأنهما حينئذ نظيران ، وقد تقرر أن كل نظيرين فهما ضدان لا يجتمعان فالدور اللزوم هنا إذن لا يكون الادور تقدم لادور معية كما اعتقد . الرابع أن دور المعية الذي اعتقده فيما بين الصدق وثبوت الوحدانية لا يدفع على تقدير تسليمه دور التقدم اللزوم في الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع بل هو يحققه ، وذلك أن ثبوت الوحدانية إذا كان لا يتأخر عن معرفة صدق النبي للسور المعية الذي بينهما على ما ذكر وجب أن يتقدم على ما يتقدم عليه الصدق ، والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع المتقدم على ما يستفاد

عليها بالسمع نظير من يعتقده أنه يبنى بيتا ، وتسليم الاستدلال عليها بالدليل العقلي حال المحاولة نظير من هدم ذلك البيت حال بانه (قوله فلا يخفى فساد) أى لاختلاف الجهة في نفس الأمر لأن دلالة الخارق على الصدق من جهة كونه خارقا مقارنا للتحدى معجوزا عن معارضته ودلالته على الوحدانية من جهة كونه فعلا حادنا موجودا بعد عدم سواء كان خارقا أم لا إذ لو تعدد الاله لهما فلا يوجد فعل من الأفعال لاهذا الخارق ولا غيره (قوله وهو واضح البطلان) أى لأنه لا يلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على النبوة العلم بالوحدانية ، ولا يلزم من العلم بوجه دلالة المعجزة على الوحدانية العلم بالنبوة (قوله مع اختلاف الوجه) أى فإن الخارق من جهة حدوثه دليل على الوحدانية ومن جهة كونه مقارنا لدعوى التحدى معجزة (قوله بطلت المعية) أى التي ذكرها المحجب (قوله لأنهما) أى الصدق وثبوت الوحدانية (قوله حينئذ) أى حين إذ كانت دلالة الخارق عليهما معا مع اختلاف الجهة (قوله لا يجتمعان) بل متى وجد أحدهما عدم الآخر (قوله فالدور اللزوم هنا) أى للاستدلال بالسمع على ثبوت الوحدانية (قوله لا يكون إلا دور تقدم) لأن صدق الرسول وثبوت الوحدانية كل منهما متوقف في تحققه على تقدم الآخر عليه (قوله لادور معية) لأنه ما توقف فيه وجود كل من الأمرين على مصاحبة الآخر والضدان لا يصطحبان ذهنا ولا خارجا إلا على سبيل الوهم (قوله أن دور المعية الخ) وهو توقف كل من الصدق وثبوت الوحدانية على مصاحبة الآخر (قوله لا يدفع الخ) أى لا يدفع لزوم الدور السابق على تقدير الاستدلال على ثبوت الوحدانية بالدليل السمي ، وذلك لأن الدليل السمي متوقف على الصدق والصدق مقارن للوحدانية فتكون الوحدانية سابقة على الدليل السمي لمقارنتها للصدق السابق عليه فلا استدلال بالدليل السمي على الوحدانية كانت الوحدانية متأخرة عن الدليل السمي ضرورة تأخر المدلول عن الدليل ، وقد كانت الوحدانية متقدمة عليه فيلزم من الاستدلال به عليها أن يكون كل منهما مقدما على نفسه مؤخرا عنها وهذا دور (قوله لا يدفع) خبر أن وقال على تقدير تسليمه لما اقتضاه الوجه الثالث من منع تسليم دور المعية (قوله بل هو) أى دور المعية (قوله يحققه) أى دور التقدم (قوله وذلك) أى ويبان ذلك : أى كون دور المعية لا يدفع الخ (قوله أن يتقدم) أى ثبوت الوحدانية (قوله على ما) أى الدليل السمي (قوله المتقدم) نعم للدليل السمي (قوله على ما) أى الوحدانية (قوله يستفاد)

منه ، فيجب أن يكون ثبوت الوحدانية كذلك متقدما على دليل السمع بحيث لا يثبت الاستدلال بدليل سمعي إلا بعد معرفة الوحدانية ضرورة أن الاستدلال بالدليل السمعي متأخر عن الصدق الموقوف على ثبوت الوحدانية وقف معية ، فلا يستدل على ثبوت الوحدانية بدليل السمع لكأن الوحدانية متوقفة على الدليل متأخرة عنه ضرورة تأخر معرفة المدلول عن معرفة دليله ، لكنه هو أيضا متوقف عليها متأخر ضرورة تأخره عن دليله الذي لا يحصل إلا مع معرفة الوحدانية وهو الصدق لما سلمه المعارض من توقفه عليها وقف معية ، فقد لزم من الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع الدور المستحيل ، وهو دور التقدم ضرورة وإن سلم له دور المعية فيما ذكر والله أعلم وبه التوفيق سبحانه .

(ص) ويصح أن يستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات ، فقول يلزم من تعدد الاله وجود مالا نهاية له عددا إن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج إلى مخصص إن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

(ش) هذا دليل آخر على الوحدانية ، وقد تقدم نظيره في الاستدلال على وحدة الصفات وبيانه أن نقول لو تعددت الاله لم يخل إما أن يتعدد بتعدد الممكنات أولا والملازمة ظاهرة . والقسم الأول

أى الوحدانية (قوله منه) أى من السمع (قوله متقدما) على حذف أى التفسيرية (قوله ضرورة الخ) سند لقوله فيجب الخ (قوله لكنه) أى دليل السمع (قوله عليها) أى الوحدانية (قوله تأخره) أى الدليل السمعي (قوله عن دليله) أى السمع (قوله وهو) أى دليله (قوله ضرورة) أى وجوبه فهو بيان لجهة القضية (قوله ويصح أن يستدل الخ) عطف على قوله ، ويصح إثبات هذا العقد الخ ، وقوله : على الوحدانية إظهار في محل الاضمار لطول الفصل وكان الأولى أن يقدم هذا المعطوف لأنه دليل عقلي على المعطوف عليه لأنه دليل سمعي وعبر هنا بيصح لمناسبة المعطوف عليه وإلا فالأولى حذفها ، وكان المناسب أن يأتي أيضا ليفيد أنه تقدم دليل غير هذا (قوله بما تقدم الخ) أى بما تقدم نظيره في الاستدلال على وحدة الصفات (قوله عددا) تمييز (قوله ان تعدد) أى الاله (قوله والاحتياج) عطف على وجود (قوله ان وقف) أى الاله (قوله دون ذلك) أى أقل من عدد الممكنات (قوله وكلاهما محال) أى وكل من الأسمين : أعني وجود مالا نهاية له عددا ، والاحتياج الى مخصص محال في جانب الاله ، وإذا كان اللازم محالا كان ملزومه وهو تعدد الاله محالا وإذا استحال تعدده ثبتت وحدته وهو المطلوب (قوله هذا) أى كلام المصنف (قوله دليل آخر) أى عقلي (قوله وبيانه) أى ذلك الدليل (قوله لم يخل) أى الاله وتعبيره بقوله لم يخل الخ يقتضى أن القضية منفصلة مانعة خلوق فقط مع أنها منفصلة حقيقة مانع جمع وخلوق معا إلا أن يراد بمانعة الخلوق ما امتنع الخلوق بين طرفيها سواء امتنع اجتماعهما أيضا أولا فالحقيقة من أفرادها (قوله أولا) أى أو لا يتعدد بتعدد الممكنات بأن وقف على عدد دون عدد الممكنات (قوله ظاهرة) أى لأنه ليس هناك قسم ثالث إذ لا واسطة بين النفي ونقيضه (قوله والقسم الأول) هو تعدد الاله

من قسمي التالي محال لما فيه من وجود مالا نهاية لعدده . والقسم الثاني محال لما يستلزم من الجواز والحدوث لتلك الآلهة لافتقار وجودها على عددها المخصوص دون غيره من الأعداد المتساوية عقلا بالنسبة إليها الى فاعل مختار وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح ، لا يقال يلزم مثله في الواحد لأن وجوده على ذلك دون تعدد يفترق الى مخصص بالوجود بدلا عن غيره لأننا نقول قام البرهان على أن الآله واجب الوجود ، ولا يتحقق الوجود دون ذات واحدة فوجبت الذات الواحدة لذلك . أما الزائد فمستغنى عنه فنسبة الأعداد فيه متساوية ، فلجواز عدد منها لجاز غيره ، ولا يمكن وجود جميعها لعدم تنافها ، وتخصيص جائز منها يفترق الى فاعل مختار . فان قلت : ما المانع أن يقال بجواز تعدد الآله بعدد الممكنات ، ولا يلزم منه وجود مالا نهاية له . لأننا نقول المراد بالممكنات ماسبق قضاء الله بأنه يوجد لا كل ما يفرض العقل من الممكنات وان كان لا يوجد أصلا . قلت يلزم من قصر عدد الآلهة وقدرتهم وإرادتهم على ما يوجد من الممكنات دون ما لا يوجد منها انقلاب الحقائق وهو عدد الممكنات التي لا توجد مستحيلة ، إذ لا يصح الحكم بإمكان وجود مع الحكم باستحالة وجود

بتعدد الممكنات (قوله لما فيه الخ) أي ووجود ذلك محال ، وفيه أن تلك الآلهة لا تكون إلا قديمة ووجود مالا نهاية له من القديم غير محال ألا ترى أن الله يتصف بكالات وجودية لانهاية لها ، والدليل إنما قام على استحالة حوادث لانهاية لها (قوله والقسم الثاني) هو وقوف الآلهة على عدد دون عدد الممكنات (قوله وجودها) أي الآلهة ، وقوله : على عددها حال من ضمير وجودها ، وقوله : من الأعداد بيان للغير ، وقوله : عقلا : أي في العقل (قوله بالنسبة إليها) متعلق بالمساوية والمناسب بالنسبة إليه : أي العدد المخصوص (قوله الى فاعل مختار) أي يخصها بذلك العدد كإثباته دون غيره كإثباتين (قوله وإلا الخ) أي وإلا فتفترق في وجودها على العدد المخصوص الى فاعل يخصها به (قوله لزم ترجيح أحد المتساويين) أي أحد العددين المتساويين وهو العدد الذي وقفت عليه الآلهة على غيره من الأعداد التي تحته والتي فوقه (قوله لا يقال الخ) حاصله أن هذا الدليل الذي عادل على استحالة تعدد الآلهة موجود مثله في كون الآلهة واحدا لأن كونه واقفا على هذا العدد . إما المخصص خصصه به فيلزم افتقاره وحدوثه ، وإما لغير مخصص وهو ترجيح بلا مرجح (قوله لذلك) أي لأجل عدم تحقق الوجود بدون ذات واحدة ، وحينئذ فالواحد واجب لا يتعلق به تخصيص لما سبق أن الإرادة لا تتعلق بالواجب ، وإنما تتعلق بالممكن (قوله أما الزائد الخ) هذا راجع للعدد المنتهي : أي أما الزائد المنتهي (قوله فنسبة الخ) تعليل لمخدوف تقديره وهو محال فليس علة للاستثناء لأن التعليل ينتج المحالية (قوله ولا يمكن وجود جميعها) هذا راجع للعدد الغير المنتهي ، وكان المناسب أن يأتي فيه بأداة الانفصال بأن يقول ، وأما الزائد الغير المنتهي فهو محال لأنه لا يمكن الخ (قوله وتخصيص الخ) هذا من تمة قوله . أما الزائد الخ فكان المناسب الاتيان به بالصق فيقول لو جاز عدد منها لجاز غيره وتخصيص جائز منها بالوجود بدلا عن غيره يفترق الى فاعل مختار (قوله لأننا نقول الخ) علة لقوله ولا يلزم منه الخ فهو من جملة مقول السائل (قوله ماسبق قضاء الله الخ)

صافه على أن ما يوجد من الممكنات لا نهاية له أيضا : أعني باعتبار عدم الانقطاع لا أن جميعها في الوجود الاجتماع ، ولا شك أن هذا النوع من عدم النهاية ممكن عقلا موجود شرعا بدليل نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار ، فيلزم إذا وجد لكل واحد منها إله أن يدخل في الوجود من عدد الآلهة ما لا نهاية له ، وعدم النهاية اللازم في الآلهة هو النوع المستحيل منه لأنه يجب أن يكون بحسب الاجتماع لا بحسب عدم الانقطاع كما في الممكنات المذكورة لوجوب قدم الآلهة فيستحيل أن يتأخر في هذا الفرض بعض الآلهة عن بعض وبالله التوفيق .

(ص) وبهذا الدليل بعينه : أعني دليل التماثل يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها ، بل هي موجودة مقارنة لها .

(ث) يعني أن الدليل على رد مذهب القدرية القائلين بأن القدرة الحادثة للعباد هي المؤثرة في أفعالهم على وفق اختيارهم

أى ما تعلقت إرادة الله بأنه يوجد وهذا له نهاية ، وليس المراد جميع الممكنات وان كانت لا توجد فتقولكم في الدليل لو تعدد الآلهة بعدد الممكنات لزم وجود ما لا يتناهى عددا ممنوع (قوله صافه) أى الوجود (قوله على أن ما يوجد الخ) هذا جواب ثان وكان الأولى تقديمه على قوله يلزم من قصر الخ لأنه على التسليم وهذا على المنع وذلك لأن السائل يقول زيد بالممكنات ما أراد الله إيجادها فلا يلزم وجود ما لا نهاية له عددا ، فيجاب بأننا لو قلنا ذلك فالحال لازم لأن ما أراد الله إيجادها من الممكنات لا يتناهى سلمنا أن الحال غير لازم فيلزم عليه انقلاب الممكن مستحيلا وهو باطل (قوله لأن جميعها في الوجود الاجتماع) أى وأنها لا تنفك على حد (قوله أن هذا النوع) هو ما يوجد من الممكنات باعتبار عدم الانقطاع (قوله من عدم النهاية) من للتبعض : أى الذى هو فرد من أفراد عدم النهاية والفرد الآخر عدم النهاية مع الاجتماع في الوجود وهذا محال (قوله وعدم النهاية الخ) جواب عما يقال إذا كان هذا القسم ممكنا في الممكنات فلم لا يجوز أن تكون الآلهة كالممكنات في هذا النوع ، والجواب أن الآلهة لا يعقل فيها إلا كونها من النوع الثانى لأنها لا تكون إلا قديمة والقديم لا يكون إلا موجودا (قوله المستحيل منه) أى من عدم النهاية اللازم في الآلهة (قوله كما في الممكنات) تشبيه في المنفى (قوله وبهذا الدليل الخ) شروع في الكلام على وحدة الأفعال بعد الفراغ من الكلام على وحدة الصفات وأتى بإشارة القريب مع أن دليل التماثل ذكر أول المبحث وذكر بعده غيره لأنه هو العمدة في إثبات الوحدة فهو الذى في البال والخطر (قوله بعينه) آتى بهذا التأكيد تبكيئا للقدريه حيث اعتبروه دليلا على وحدانية الذات دون وحدانية الأفعال (قوله أعني الخ) أى لا الدليل القريب (قوله لأفعال العباد) أى الاختيارية أما الاضطرارية فلا نزاع في أنها مخلوقة لله كصفات العباد من بياض ونحوه (قوله ولا تأثير الخ) توضيح لما قبله وتوطئة لما بعده (قوله بل هي) أى قدرتهم الحادثة (قوله موجودة) تمهيد لما بعده (قولهم لها) أى للأفعال (قوله يعني أن الدليل الخ) آتى الشارح بالضمان لأن كلام المصنف ليس صريحا في أن الدليل للرد على مذهب القدرية هو دليل التماثل بل يقتضيه (قوله للعباد) أى المنسوبة

ولاتأثير للقدرة القديمة أصلا في تلك الأفعال الاختيارية ، ولا جريان لما على وفق إرادته جل وعلا عما يقول الظالمون علوا كبيرا هو دليل التمانع السابق ، ووجهه أن اللازم في تعدد الآلهة ثبوت العجز للآله عند عدم نفوذ إرادته ، وذلك بعينه لازم في مذهب القدرية ، فانهم جعلوا تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بذلك الفعل من جهة الممكنات التي قام بها البرهان القطعي على وجوب تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بوصف العموم لجميعها ، فصار إذن هذا الفعل قد توجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا جل وعلا وإرادة العبد وإرادة مولانا سبحانه وتعالى لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته . ثم زعمت القدرية بحسب هذه الأمة أن الذي نفذ وأثر في الفعل ، والحالة هذه إنما هو أضعف القدرتين وأضعف الإرادتين ، وهما قدرة العبد الفقير الحقير وإرادته ، وهل هذا القول الشنيع إلا قول بائيات الشريك له تعالى ووسم له بنقيصة العجز وغلبة الغير له ، وإذا كان عجز الآلهة بتقدير نفوذ إرادة إله آخر عما ناله قادما في ألوهيته وموجبا لنقصه وعدم ذاته فكيف يعجزه لنفوذ قدرة عبده وإرادته

لهم (قوله ولا تأثير الخ) أي وأنه لاتأثير الخ وهو عطف لازم على لازم (قوله ولا جريان لما) أي للأفعال الاختيارية على وفق إرادته وظاهره سواء كانت خيرا أو شرا لأن مرادهم بعدم جريانها على وفق الإرادة أنه تعالى لا يخصها بل العبد هو الذي يؤثر عندهم في أفعاله الاختيارية بقدرته وإرادته (قوله جل وعلا الخ) من كلام الشارح لامن كلامهم (قوله هو دليل التمانع) خبر أن أتى بضمير الفصل لما وقع بين المبتدأ والخبر من الفصل وتقريره أن تقول لو وجد مؤثر في فعل من الأفعال غير الله تعالى لزم التمانع لكن تمانع الاثنين محال إذ لو حصل تمانعهما لزم عجزهما وعجزهما محال إذ لو عجزا لما حصل فعل من الأفعال لكن عدم فعل من الأفعال باطل لوجوده بالمشاهدة (قوله في تعدد) في بمعنى على (قوله ثبوت العجز) اختصر في الدليل لأن اللازم التمانع والتمانع يلزمه العجز (قوله وذلك الخ) أي وذلك اللازم بعينه وهو العجز (قوله مانعة) مفعول ثان لجعلوا وأنه لأن تعلق اكتسب التأنيث من المضاف إليه والأولى أن يقول مانعين لأن الإرادة لما تعلق مستقل وكذا القدرة (قوله مع القطع الخ) لا يتم الرد عليهم إلا بملاحظة هذا وإن كانوا ينكرون ذلك لكن لقيام الدليل القطعي عليه كان إنكارهم له كالعدم (قوله بوصف العموم لجميعها) أي تعلقا آتيا على وجه العموم لجميع الممكنات (قوله فصار الخ) أي فصار هذا الفعل إذ كانت قدرة الله وإرادته عامتي التعلق قد توجهت إليه قدرة العبد وإرادته وقدرة مولانا وإرادته ، وحينئذ أتى التمانع فأتى العجز فأتى عدم وجود الفعل (قوله لما عرفت الخ) مستفاد من قوله قبل مع القطع بأن ذلك الفعل الخ (قوله بحسب هذه الأمة) تشنيع عليهم وإلا فهم ليسوا بكفار لقولهم أن قدرة العبد التي يتلقى بها أفعاله مخلوقة لله (قوله أضعف القدرتين) أفعل التفضيل ليس على باب (قوله الا قول الخ) هذا تشنيع في الرد عليهم بحسب ما يلزمهم وإلا فهم لا يقولون بذلك (قوله ووسم الخ) أي ووصف له بالنقيصة التي هي العجز ، وأصل الوسم العلامة بالنار (قوله وغلبة الغير) بالجر عطف على نقيصة (قوله وعدم ذاته) أي من حيث هو إله لأن وجود ذاته وهو إله مع كونه عاجزا

ولا ينفعهم ما يحبون به من عدم لزوم مجزئه تعالى عن ذلك الفعل الذي أوجده عبده ، قالوا لأنه تعالى قادر أن يوجد ذلك الفعل بأن يسلب عبده القدرة عليه والارادة له ، ويلجئه الى الفعل كما يفعل بالمرتشع ونحوه ، لأننا نقول عجز الاله وكونه مغلوبا على إيجاد ممكن ما مستحيل مطلقا ، وهذا الجواب منهم قد اقتضى أنه تعالى لا يتمكن من إيجاد فعل العبد إلا عند عدم قدرة العبد و ارادته . أما مع وجودهما فإن ذلك العمل الممكن يتعاضى عليه ولا يتمكن من إيجاديه ويغلبه عليه قدرة العبد و ارادته ، فما أشبه ضلالهم هذا بمن يصف إنسانا بقدرة عظيمة لا يغلبه معها قدرة أحد ولذلك الانسان عبيد ، ويقول إن ذلك السيد القوى في غاية لا يقب واحدا من أولئك العبيد إلا إذا احتال عليه بأن يسلبه أسباب القدرة من الأكل ونحوه حتى لاتكون للعبد قدرة أصلا . أما إذا مكنه من الاتصاف بقدرة ، وإن كانت أضعف بكثير من قدرته و ارادته لم يقدر أن يفعل معه فعلا توجه اليه قدرة ذلك العبد و ارادته ، وصارت قدرة ذلك العبد و ارادته يغلبان قدرة سيده الموصوف بغاية القوة ، هذا نظير ما تخاوه من الجواب فنعود بالله من الخذلان وأن تلب بعقولنا التوهّمات والشيطان ، على أن جوابهم المذكور لا يستقيم على أصلهم الفاسد من وجوب صراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى وأنه يستحيل في حقه تعالى أن يسلب العبد القدرة التي خلق له بعد أن كافه ، بل يجب أن يمدّه بما تيسر به عليه الأفعال ، وإذا عرفت هذا عرفت أن السواب ما قاله أهل السنة ، ودلّ عليه ظاهر الكتاب والحديث ، وأجمع عليه السلف الصالح قبل ظهور البدع من أن الله تعالى هو الخالق بالاختيار لكل ممكن يبرز إلى الوجود ذاتا كان أو قولا لها أو فعلا لا يشاركه تعالى

مغلوبا ناقصا محال . أما وجود الذات عاريا عن وصف الألوهية فلا يمتنع (قوله ولا ينفعهم الخ) سيأتى له ذلك في المتن فكان المناسب أن ينبّه على ذلك هنا بأن يقول وما أجابوا به فسيأتى رده ويؤخر الكلام عليه الى ذلك الموضع (قوله قالوا) أى فى الجواب (قوله القدرة عليه والارادة له) أل فيها بدل من الضمير (قوله كما يفعل) أى الله بالمرتشع ونحوه : أى من سلبه قدرته على ذلك الفعل و ارادته له (قوله وهذا الجواب الخ) أى فلا يكون نافعا لهم فى عدم لزوم العجز (قوله فعل العبد) أراد بفعله ما هو جار على يديه (قوله يتعاضى عليه) أى على الله (قوله ويغلبه عليه) أى ويغلب الاله فى ذلك الفعل فعلى بمعنى فى (قوله قدرة العبد) فاعل يغلب (قوله بمن يصف) أى بضلال من يصف (قوله فى غاية) أى مع كونه فى غاية من القوة (قوله بأن يسلبه الخ) تصوير للاحتيال أشار به الى أن السيد لا يقدر على سلب القدرة وإنما يقدر على سلب أسبابها كالأكل (قوله مكنه) أى مكن السيد العبد (قوله وإن كانت الخ) حال (قوله التوهّمات) أى الأمور الوهمية (قوله على أن جوابهم الخ) أى سلطنا ما ذكره من الجواب وأنه يندفع به ما زعمهم من عجز الاله لكن هذا الجواب لا يستقيم الخ (قوله من وجوب الخ) أى وجوبا عقليا (قوله وأنه الخ) الضمير للشأن والعطف على وجوب من عطف اللازم (قوله بعد أن كافه) أى وقبل تكليفه أيضا كما تقتضيه قواعدهم (قوله بما) أى بقدرة

في ملكه جميع الممكنات شيء أي شيء كان ، وأن التأثير وإيجاد الممكنات خاصة من خواصه تعالى يستحيل ثبوتها لغيره . قال تعالى - إنا كل شيء خلقناه بقدر - وقال - والله خلقكم وما تعملون - إلى غير ذلك من الظواهر التي لا تنحصر ، وما نقل عن إمام الحرمين من أن له قولاً بأن القدرة الحادثة تؤثر في الأفعال ، لكن لأعلى سبيل الاستقلال كما تقول القدرية ، بل على أقدار قدرها الله تعالى ، فهو قول مرغوب عنه لا يصح القول به ولا تقليده في ذلك إن صح عنه لفساده قطعاً وعدم جريه على السنة نقلاً وعقلاً ، لأن القدرة الحادثة على مقتضى هذا القول إما أن يكون من صفة نفسها إيجاد هذا الفعل الذي تتعلق به أولاً ، فإن كان الأول لزم عند تعلّقها بالفعل إما سلب صفتها النفسية إن لم تؤثر في الفعل ، وكان الموجد له هو الله تعالى أو غلبتها لقدرته تعالى إن كانت هي التي أثرت في الفعل وفرضنا أن الله تعالى أراد أن يوجد ذلك الفعل بقدرته وكلا الأمرين محال ولا يدفع محذور ما لزم من العجز والغلبة في الثاني قوله : إن تأثيرها إنما هو على وفق إرادته تعالى ، لأن التأثير إذا قدر أنه صفة نفسية للقدرة الحادثة لم يمكن أن يتوقف ثبوته لها على شيء أصلاً

وارادة تبسر عليه الأفعال بسببهما (قوله في ملكه الخ) الأولى في إيجاد ذلك شيء (قوله وإن التأثير) أي في الإيجاد والاعدام فعطف الإيجاد من عطف الخاص أو في الإيجاد فقط فالعطف للتفسير (قوله إنا كل شيء خلقناه بقدر) بنصب كل بفعل محذوف يدل عليه ما بعده ويرفعه على أنه مبتدأ خبره جملة خلقناه (قوله وما تعملون) مامصدرية : أي وعملكم : أي معمولكم أو موصولة أو نافية : أي وما تعملون شيئاً (قوله إلى غير ذلك من الظواهر) كقوله تعالى - الله خالق كل شيء - وفاته أن يقول والظواهر إذا كثرت أفادت القطع كما فاته التعرض لما يدل على ذلك من ظواهر الأحاديث والاجماع (قوله تؤثر في الأفعال) أي الاختيارية وهذا من الاسناد للسبب لأن المؤثر عنده إنما هو العبد لا قدرته (قوله بل على أقدار) بفتح الهَمْزة : أي تقديرات وتخصيصات خصصها الله بإرادته من حيث وجود الفعل في زمن مخصوص ومكان كذلك على وجه كذلك فالعبد يوجد فعله بقدرته وتخصيص ذلك الفعل بالوجود مثلاً بإرادة الله (قوله لا يصح القول به) أي بالنسبة لمن له اجتهد في الفن ، وقوله : ولا تقليده : أي بالنسبة لغير المجتهد (قوله على السنة) أي على ظاهر ماورد في السنة : أي القرآن والحديث (قوله عقلاً) راجع لفساده قطعاً ، وقوله : ونقلاً راجع لقوله وعدم جريه الخ ، وقوله : لأن القدرة الخ سند لقوله عقلاً (قوله هذا القول) أي قول الامام (قوله فإن كان الأول) كان تامة : أي فإن ثبت الأول وهو أن الإيجاد من صفة نفسها : أي صفة نفسية لها (قوله وفرضنا الخ) حال (قوله أن يوجد) أي العبد (قوله وكلا الأمرين) أي اللّازمين وهما سلب الصفة النفسية وغلبة قدرة مولانا (قوله محال) أي قبطل كون الإيجاد صفة نفسية للقدرة الحادثة (قوله ولا يدفع) بالبناء للفاعل فاعله لفظ قوله الآتي ومحذور مفعول مقدم (قوله في الثاني) أي من الأمرين (قوله قوله) أي امام الحرمين (قوله لم يمكن الخ) أي وحيث فلا يصح قول الامام إن تأثير

وإن كان الثاني ، وهو أن التأثير ليس صفة نفسية للقدرة الحادثة لزم أن تفتقر إلى معنى يقوم بها ويوجب لها التأثير ، وتنتقل الكلام حينئذ إلى ذلك المعنى الذي أوجب لها التأثير هل ذلك أيضا من صفة نفسية أو لمعنى قام به ، ويلزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى ، وكذلك أيضا لا يخفى فساد ما نقل عن القاضي والأستاذ من أن القدرة الحادثة تؤثر في أخص وصف الفعل لافي وجوده الآن القاضي يقول ان أخص وصف الفعل حال والأستاذ ينفي الأحوال ، ويقول ان أخص وصف الفعل وجه واعتبار ، واختار الشهرستاني مذهب القاضي ، وفرق بين وجهي الاختراع والكسب بأن الحركة من حيث هي حركة تنسب الى فعل الله تعالى إجمادا واختراعا ، ويلزم من ذلك علمه بها من جميع وجوهها ، وأنه لا يفعل في ذاته ولا يتصف بها اتصاف قيام فلا تضاف إليه من العبد من حيث خصوصها ،

قدرة العبد على وفق إرادة الله تعالى فلزمت الغلبة المذكورة (قوله وان كان الثاني) هذا قسم قوله فان كان الأول والثاني هو ما أشار له سابقا بقوله أولا (قوله بها) أي القدرة (قوله هل ذلك الخ) أي هل إيجاب التأثير لها من صفة نفس المعنى الذي أوجب لها التأثير أو من أجل معنى قائم بذلك المعنى الذي أوجب لها التأثير فان كان الأول لزم قيام المعنى بالمعنى ، والمراد بالمعنى الأول المعنى الذي أوجب للقدرة التأثير ، وبالمعنى الثاني القدرة ، وإن كان الثاني لزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى فقول الشارح ويلزم التسلسل راجع لقوله أولمعنى قام به ، وقوله : ، وقيام المعنى بالمعنى راجع لما رجع له التسلسل ولما قبله (قوله عن القاضي) أي أبي بكر الباقلاني ، وقوله : والأستاذ أي : أبي إسحاق الأسفرائيني وهما كإمام الحرمين من محقق مذهب الأشعري (قوله في أخص وصف) أي ككونه صلاة أو صوما لافي أعمه ككونه فعلا من الأفعال أو موجودا من الموجودات فان التأثير فيه لله تعالى (قوله لافي وجوده) أي الفعل : أي لافي ذاته بقطع النظر عن وصفه بكونه صلاة مثلا لأن المؤثر في ذلك قدرة الرب (قوله حال) أي أمر ثابت في الخارج لم يصل إلى مرتبة الوجود فالقاضي يثبت الوساطة بين الموجود والمعدوم (قوله ينفي الأحوال) فلا واسطة عنده (قوله واعتبار) عطف تفسير : أي أمر معتبر ذهنا لا خارجا (قوله وفرق) أي الشهرستاني (قوله بين وجهي الاختراع والكسب) المراد بالاختراع تعلق القدرة بذات الفعل وبالكسب تعلقها به على وجه التأثير في أخص وصفه (قوله من حيث هي حركة) أي لامن حيث كونها صلاة مثلا (قوله إلى فعل الله) الأولى حذف فعل (قوله إجمادا) أي لا كسبا ، وقوله : واختراعا مرادف (قوله من ذلك) أي إجماده لها (قوله بها) أي الحركة (قوله وأنه الخ) عطف على علمه : أي ويلزم أنه لا يفعل الحركة في ذاته لاستحالة أن يتحرك سبحانه وتعالى أو يستكن أو يصلى مثلا لأن المخترع مفعوله لا يقوم به بل بمشيئه عند أهل السنة أما عند المعتزلة فقد يقوم به فان العبد يخلق فعله عندهم (قوله ولا يتصف بها) أي الحركة اتصاف قيام بأن يقال إنه متحرك أو مصل مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف اللازم (قوله فلا تضاف إليه) أي الله تعالى وهذا تفريع على قوله : تنسب إلى الله الخ (قوله من العبد)

فيقال أوجدها وأحدثها ولا يقال انه متحرك بها ، وتنسب الى العبد من حيث خصوصها وهو كون تلك الصفة صلاة أو غصبا أو سرقة ولا تأثير لقدرة العبد إلا في ذلك الوجه ، ولا يشترط علمه بالفعل من كل وجه وذاته محل فعله وكسبه وتكون صفة له ، فيقال انه متحرك وساكن ومصل وغاصب وان اتصل به أمر فوق على موافقته سمي طاعة وعبادة ، وان اتصل به نهي فوق على خلافه سمي معصية وجريمة ، وذلك الوجه هو المكلف به وهو الذي توجه الخطاب به ، فقليل صل ولا تنصب ولا تسرق ، وهو المقابل بالثواب والعقاب والمدح والذم لامن حيث انه موجود ، فان ذلك الوجه لا يختلف به الأفعال قال : وهذا أعدل من قول المعتزلة فانهم أثبتوا الأشياء على حقائقها في العدم والفاعل لا يفعل فعلا فيها غير الوجود عندهم ،

أى حال كونها كائنة من العبد (قوله فيقال أوجدها وأحدثها) راجع لقوله بأن الحركة الخ (قوله وتنسب إلى العبد الخ) فيقال انه مصل وسارق مثلا (قوله وهو) أى خصوصها (قوله تكون تلك الصفة صلاة) أى بقوله تلك الصفة وإن كان المناسب للسياق السابق تلك الحركة سرعاعة لقوله صلاة الخ ، ولأن الحركة فرض مثال (قوله ولا تأثير الخ) فى قوة التعليل لما قبله (قوله إلا فى ذلك الوجه) أى الحال الذى هو أخص وصف الفعل (قوله ولا يشترط علمه) أى العبد ، وقوله من كل وجه : أى بل المشترط علمه من حيث الخصوص فقط (قوله وذاته محل فعله) أى وذات العبد محل فعله الذى هو أخص وصف الحركة فمحل الحركة من حيث العموم والخصوص ذات العبد ، وقوله : وكسبه : أى ومحل كسبه وهو التأثير فى أخص وصف الحركة (قوله وتكون) أى الأفعال المفهومة من السياق (قوله وتكون صفة له) أى من حيث العموم والخصوص فقوله إنه متحرك راجع للأول ومصل وغاصب راجع للثانى (قوله وان اتصل الخ) انتقال للكلام على جهة الخصوص بعد ما تكلم على الأمرين (قوله به) أى الفعل ، وقوله : فوق : أى ذلك الفعل ، وقوله : على موافقته : أى الأمر ، وقوله : سمي : أى ذلك الفعل (قوله على خلافه) أى النهى (قوله وذلك الوجه) أى وذلك الحال الذى هو أخص وصف الفعل كالكون صلاة والكون زنى (قوله فقليل صل الخ) أى ولم يقل متحرك ولا يتحرك (قوله وهو المقابل الخ) أى فى الآجل ، وقوله : وبالمدح والذم : أى فى العاجل (قوله لامن حيث إنه موجود) عطف على المعنى : أى والفعل مكلف به من حيث ذلك الوجه : أى كونه صلاة أو نحو ذلك من الخصوصيات لامن حيث انه موجود وضمير انه عائد على الفعل (قوله فان ذلك الوجه) أى الوجود المفهوم من موجود ، وقوله : لا يختلف الخ : أى لا يختلف فيه الفعل فالوجود قدر مشترك يعم الأفعال ، وحينئذ فالأمر بالصلاة من حيث هى فعل موجود لسكان كل موجود مأمورا به ولو نهى عن الغصب مثلا من حيث إنه فعل موجود لسكان كل موجود منهيا عنه ، واللازم فبهما باطل فكذلك الملزوم فوجب أن يكون التكليف إجماعا على الأفعال من حيث خصوصها فقط وهو المطلوب (قوله قال) أى الشهرستانى (قوله وهذا) أى ما قاله القاضى والأستاذ من أن العبد يؤثر فى أخص وصف الفعل (قوله أعدل) على غير بابه إذ لأعدل فى قول المعتزلة (قوله فانهم أثبتوا الخ) حاصله أنهم قالوا بشيئة المعدوم الممكن وان

وهي حال لا يختلف معقولها باختلاف الحقائق والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال بل بخصوصيات
وباعتبارها حسنت الأفعال وقمحت ، وعلى تلك الخصوصية ورد المدح والذم لما توجه به التكليف
غير مقدور للعبد عندهم ، والذي يقدر عليه لم يتوجه به التكليف بخلاف ما ذهب إليه القاضي
فكان ماصرا إليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا . قال شرف الدين بن التلمساني : وما ذكروه وإن
كان فيه خروج عن تشنيعات المعتزلة وعن إلزام التكليف بالحال بتقدير أن لا يكون لقدرة العبد

حقيقته وأوصافه النفسية ومن جعلتها أخص الأوصاف ثابتة له متقرة في حال عدمه والوجود عندهم
زائد على الماهية مشترك بالاشتراك المعنوي لأنه عبارة عن إظهار المعدوم وإبرازه ، فالصلاة مثلا
الواقعة من زيد كانت ثابتة ومتقرة في حال عدمها ولكنها كانت مستورة والشخص إنما تعلق
قدرته باظهارها ، وكذا ذات زيد كانت متقرة وثابتة في نفس الأمر بلحمه وعظمه قبل ولادته
وكانت مخبأة مستورة تشبه ثوبا في صندوق ، والمولى إنما أثر فيها بقدرته الوجود فقط : أي
أظهرها وأبرزها خارج الأعيان فلم يسفوا الرب بالاقتدار على خلق الذات ، وإنما أثر القادرية
عندهم لإخراج النوات إلى الوجود ، فعلى كلامهم يكون المكلف به هو الوجود لأنه متعلق القدرة
ويورد عليهم أنه لو توجه التكليف كما يقولون بطلب الوجود لزم الطلب بكل ما يقبل الوجود
فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل فالتكليف إذن إنما هو بالخصوصيات فلم يؤمر بالصلاة مثلا
من حيث إمكانها ، وإلا لكان الأمر بها أمرا بكل ممكن ولا من حيث كونها حركات وسكنات
وإلا لكان الأمر بها أمرا بكل حركة وسكون وإنما أمر بها من حيث كونها صلاة وهو أخص
أوصافها (قوله وهي) الضمير للوجود وأنت مراعاة للخبر أو نظرا لكونه صفة (قوله لا يختلف
معقولها) أي لا يختلف معناها وهو إبراز المعدوم وإظهاره خارج العيان (قوله باختلاف
الحقائق) أي باختلاف أفرادها (قوله والتكليف لم يتوجه بطلب تلك الحال) أي التي هي
الوجود لئلا يلزم التكليف بكل ما يقبل الوجود فيكلف إذن بكل فعل وهو باطل (قوله
وباعتبارها الخ) فالفعل من حيث كونه صلاة مثلا حسن ، ومن حيث كونه زنى مثلا قبيح
(قوله غير مقدور للعبد) لأن الخصوصية ثابتة مع الحقيقة في حالة العدم (قوله والذي يقدر
عليه) أي وهو الوجود (قوله لم يتوجه به التكليف) لأن الشخص ليس مكلفا بمطلق حركة
بل بقيد كونها زكاة أو صلاة مثلا : أي والشأن أن يقع التكليف بالمقدور (قوله بخلاف ما ذهب
إليه القاضي) أي فإن الخصوصية عنده مقدورة للعبد لأنه لا يقول بشيئة المعدوم ، وحينئذ
فيصح التكليف بها (قوله فكان ماصرا إليه مطابقا للقضايا العقلية والشرعية معا) أما العقلية
فلأنه أسند وجود الحركة واختراعها لله إذ هو العالم بها من كل وجه ، وبذلك يصح تخصيصها
وإيجادها ، وأما الشرعية فلأنه أسند الخصوصية للعبد ، فيصح التكليف الوارد في الشرع بها
بخلاف المعتزلة فانهم لم يوافقوا العقل ولا الشرع لأن ما توجه به التكليف ليس مقدورا وما هو
مقدور لم يتوجه به التكليف هذا ومع كون هذا القول مطابقا لما ذكر سيأتي رده (قوله وما
ذكروه) أي القاضي وأتباعه كالأستاذ (قوله عن تشنيعات المعتزلة) أي التشنيعات الواقعة
منهم على الأشاعرة ، وقوله : وعن إلزام الخ : أي إلزام للأشاعرة (قوله بتقدير) متعلق بتشنيعات

تأثير ألبنة كما صار إليه الأشعري ، ومن وافقه حيث قالوا للأشعرية ان حاصل التكليف يكون على هذا التقدير افعلى من لا فاعله واقعل ما أما فاعله إلا أنه ضعيف ، فان معتمد القاضى وأصحابه فى نسبة سائر الممكنات الى الله تعالى امكانها فليس تخصيص بعضها بأولى من بعض ، وذلك يطرد فيها أضافوه للعبد ، فان هذا الوجه إما أن يكون ممكناً أولاً فان كان ممكناً وجب اضافته إلى قدرة الله تعالى ، وإن لم يكن ممكناً امتنع نسبته إلى قدرة ما وما فروا عنه من الجبر لازم لهم لأن تلك الحال لا يتصور القصد الى إيجادها على حياها فلا يتأتى من العبد فعلها ما لم يفعل الله تلك الذات ومتى فعل الذات فلا يتصور من العبد تركها على زعمهم فكان الجبر لازماً لهم ، وهذا على الأستاذ أشد الزاماً فان الوجه والاعتبار يكون فى العقل ، فكيف يصح توجه القصد إلى فعل ما ليس له وجود فى الخارج انتهى . قلت والحاصل أن الأقوال فى هذه المسئلة خمسة . الأول قول الأشعري ومن تابعه وهو الذى دل عليه الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة إن قدرة العبد لا تأثير لها ألبنة وإعماهى مقارنة لمقدورها فقط . والثانى القول الذى حكى عن الامام أن القدرة الحادثة

والباء بمعنى على (قوله حيث قالوا) أى حيث قال المعتزلة الاشاعرة والظرف متعلق بتشنيات (قوله على هذا التقدير) هو أن الخالق لجميع الأفعال هو الله (قوله واقعل) أى ياعبدي (قوله إلا أنه ضعيف) خبر عن قوله وما ذكره فكان المناسب حذف قوله إلا أنه ثم إن كلامه الآتى يقتضى أن ما ذكره قاسد ، فالأولى أن يقول غير مستقيم (قوله فى نفسه (١)) أى فى جهة نفسه (قوله امكانها) أى فاعله فى التأثير الامكان والامكان يتحقق فى جهة العموم ، وفى جهة الخصوص لمقتضاه تأثير قدرته تعالى فى الجهتين ، وحينئذ فليس تخصيص بعضها الذى هو الوجود فى إسناده إليه تعالى بأولى من بعض الذى هو أخص وصف الفعل فى عدم إسناده له تعالى (قوله وذلك) أى المعتمد (قوله فان هذا الوجه) أى الذى هو أخص وصف الفعل وهذا سند لما قبله وهو غير مناسب لأن الموضوع أنه ممكن وإن كان صحيحاً بمعنى فالمناسب وذلك يطرد فيما أضافوه للعبد ، فيجب إضافته لقدرة الله تعالى وحينئذ تفرقة القاضى تفرقة من غير فارق (قوله استع الخ) فلا يضاف للعبد ولا لله ، وقد قالوا باضافته للعبد (قوله وما فروا) أى القاضى وأصحابه (قوله عنه) أى منه (قوله من الجبر) أى اللازم لأهل السنة (قوله لأن تلك الحال) أى التى هى أخص وصف الفعل (قوله الى إيجادها) أى اثباتها (قوله على حياها) أى على حدثها دون الذات (قوله تلك الذات) المراد بها الفعل الأعم : أى هذا الفعل (قوله وهذا) أى إلزام الجبر (قوله يكون) أى الوجه ولم يقل يكونان إشارة الى أن الوجه تفسير للاعتبار (قوله وجود) أى ثبوت (قوله انتهى) أى كلام شرف الدين ابن التلسانى (قوله والحاصل) أى حاصل تحرير الكلام فى مسئلة الأفعال (قوله لا تأثير لها) أى فى ذات الفعل ولا فى أخص وصفه (قوله مقارنة) أى فى الوجود (قوله لمقدورها) أى وهو الحركة فاذا عزم العبد على شىء خلق الله فيه القدرة والحركة (قوله القول الذى الخ) الذى ذكره غيره كالسعد فى المقاصد والعقد فى المواقف أن الامام يقول ان الفعل حاصل بمجموع القسرتين الحادثة والقديمة فالقدرة الحادثة عنده جزء مؤثر لأنها مؤثرة استقلالاً فلعل له قولان (قوله عن الامام) أى امام

(١) قوله : فى نفسه ليس موجوداً بنسخ المشرح التى بأيدينا .

تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري تعالى . والثالث قول القاضي ومن تابعه أنها تؤثر في أخص وصف الفعل لاني وجوده . الرابع مذهب الجبرية أنه لاقدرة للعبد أصلا ، وإنما الخلق للعبد المقدور فقط : كالحركة والسكون مثلا ولازيادة عليه أصلا ، وساوا بين المضطر : كالتمشيع وبين المختار . والخامس مذهب القدرية بحسب هذه الأمة أن القسرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على سبيل الاستقلال ، وهذه الأقوال كلها باطلة ماعدا الأول وإياه اعتمدت في هذه العقيدة وهو الحق الذي لا شك فيه ، وأنا أعجب من القول الذي نقل عن الامام كيف يصح أن يقوله مع ما أكثر في الارشاد وغيره من الأدلة لتصحيح المذهب الحق ، وهو مذهب الأشعرى ومبالغته في التكبر والتضليل لمن يعتقد أن للقدرة الحادثة تأثيرا ما وكذلك ما نقل عن القاضي والأستاذ مع ما لهما في تأليفهما مما يضافه . وبالجملة فالذي أقطع به من غير تردد نزاهة هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم ، ولعل ذلك إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية لافحام خصم قوي متفترته للحق ، فاحتالوا لسوقه إلى الحق بتدريج ، ولهذا قال المشايخ لاينقل عن العالم ويجعل مذهبا له ما يصدر منه على سبيل البحث ، وقد قال الشريف في شرح الأسرار العقلية نحو هذا قال ما ينسب للقاضي والأستاذ : يعني من كون القدرة الحادثة تؤثر في الحال إنما صدر منهما ذلك على وجه المناظرة للخصم ، وإلا فحاشا القاضي والأستاذ أن يعتقدوا أن لاغير القدرة القديمة ، كيف وقد نقض الاجماع في مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى ، ونقل أيضا اجماع الأمة على كفر

الحرمين (قوله على أقدار) أي تقديرات وتخصيصات قدرها وعينها الله بآرادته كالوجود والكون في مكان كذا وزمن كذا ومقدار كذا (قوله للعبد) اللام بمعنى في (قوله فقط) أي دون قدرة (قوله وساوا) أي الجبرية (قوله في هذه العقيدة) بل وفي غيرها (قوله عن الامام) أي امام الحرمين (قوله مع ما أكثر) أي مع أكثره فما مصدرية (قوله المذهب الحق) أي من أن الأفعال مخلوقة لارب على وفق ارادته (قوله تأثيرا ما) أي أي تأثير كان في ذات الفعل أو في أخص وصفه (قوله وكذلك الخ) الإشارة راجعة لقوله : وأعجب : أي وأعجب من القول الذي نقل الخ (قوله مما يضافه) أي يضاد ذلك القول المنقول عنهما وهو طريقة الأشعرى (قوله عما نقل الخ) أي عن اعتقادهم ما نقل الخ فلا ينافي قوله ولعل ذلك الخ المقتضى صدور ذلك منهم (قوله جدلية) نسبة للجدل وهو مقابلة الحجة بالحجة (قوله لافحام خصم) أي اعجازه (قوله بتدريج) للموافقة له في بعض مدعاه ، لأنه لو خولف في جميعه لنفرض فافترض جره إلى الحق شيئا فشيئا (قوله ولهذا الخ) الإشارة راجعة لضمون قوله والذي أقطع به الخ (قوله تؤثر في الحال) المناسب للنقل عن القاضي ومن وافقه أن يقول تؤثر في أخص وصف الفعل (قوله كيف وقد نقل) أي القاضي والاستفهام للاستبعاد وما نقله من الاجماع غير مسلم لاقتضائه كفر المعتزلة والحق أنهم غير كفار بل مؤمنون (قوله ونقل أيضا الخ) نقله هذا الاجماع ينافي قوله بالتأثير في الأخص وهذا الاجماع عين ما قبله في الحقيقة (قوله على كفر الخ) فيه أن الاختراع هو إيجاد الفعل ، وأصل الكلام في تأثير قدرة العبد في أخص وصف الفعل كما هو مذهب القاضي

من لم يقل بعموم صفات الباري تعالى . قلت وإذا قال هذا في مقالة القاضي والأستاذ مع خفتها بالنسبة الى ما نقل عن امام الحرمين ، فكيف بتلك المقالة الشيعة التي نقلت عن الامام بما لا يرضى أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب كثيرة ، ولقد ابتلينا بأقوال باطلة نسبت لأئمة السنة والله أعلم هل صدرت منهم أم لا ، وعلى تقدير صدورها ، فعلى أى وجه صدرت والله سبحانه وتعالى حسب من نقل مثل هذه الأقوال الفاسدة على وجه يتراخى في بيان فسادها أو دفعها عن من لا يليق به إن أمكنه ذلك وبالله التوفيق .

(ص) وإنما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار .

(ش) أما مقارنة القدرة الحادثة لمقدورها ، فهو الذى عليه امام الحرمين ونص عليه كثير من أئمة السنة ، وهذا الحكم ليس ثابتا لها من حيث كونها قدرة ، بل من حيث إنها عرض ، ومن أحكام العرض انعدامه عقب وجوده واستحالة بقاءه زمين ، وإذ اثبت استحالة بقاءها

ومن تبعه ، وحيفتد فقولہ كيف الخ لا يبطل ما ذهب إليه القاضي ومن معه (قوله من لم يقل بعموم صفات الباري) أى بعموم تعلّقها بأن قصر القدرة مثلا على التأثير في التواتر والألوان والأفعال غير الاختيارية (قوله وإذا قال) أى الشريف ، وقوله : هذا : أى ما ذكر من التبرئة التي هي مضمون مقوله (قوله مع خفتها الخ) لأنهما يقولان ذات الفعل وأوصافه النفسية بإيجاد الله واختراعه وقدرة العبد إنما تؤثر في أخص أوصاف الفعل بخلاف امام الحرمين فإنه يقول ذات الفعل وأخص أوصافه بقدرة العبد فهذا أشنع مما قبله وحيث كان أشنع مما قبله فيكون الاعتذار عنه وتنزعه عن هذه المقالة أخرى (قوله والله الخ) لا يخفى ما فيه مع قوله والذي أقطع به الخ وكذا مع ما نقل عن الشريف (قوله فعلى أى وجه صدرت) أى هل صدرت على أنها مذهب لهم أو على وجه الرد على الخصم (قوله والله سبحانه الخ) أى لأن نقلها مع التراخي عما ذكر يوجب تقليد الغير لهم في ذلك واعتقاده (قوله في بيان فسادها) أى على تقدير صدورها منهم ، وقوله : أو دفعها : أى نفيا عنهم بالمرءة ، وقد شمر المؤلف عن ساعد الجدد فينب أولًا فساد تلك الأقوال على تقدير أنها صدرت منهم على أنها مذاهب لهم . ثم نزههم عنها ونفي أن تكون أقوالا لهم (قوله إن أمكنه ذلك) لأن بيان الفساد إنما يكون من عالم ذي قوة في الافهام ، وكذا الدفع وإن كان يمكن من أى فرد . لكن الدفع المعتد به لا يكون إلا من عالم يقتدى به (قوله وإنما قلنا الخ) سند لقوله سابقا ، بل هي موجودة مقارنة لها (قوله لما نجده) أى معشر العقلاء (قوله من الفرق الضروري الخ) أى من حيث إن حركة الاختيار نحس أنها في الوسع بخلاف حركة الاضطرار ، فإنا نحس أنها ليست في الوسع (قوله أما مقارنة الخ) المراد المقارنة في الوجود فهي مقارنة زمانية لا بحسب التعقل ، لأن القدرة سابقة في التعقل على المقدور (قوله وهذا الحكم) أى المقارنة (قوله ليس الخ) أى ليس ثابتا لها من حيث خصوص كونها قدرة لأنها من هذه الحيثية لا تقتضى ذلك ولا تستلزمه (قوله بل الخ) أى بل من حيث أمر عام يعمها وغيرها وهو أنها عرض (قوله واستحالة الخ) عطف على انعدامه عطف لازم على

لزم من ذلك استحالة تقدمها إذ لو تقدمت لعدمت حال وجود المقدور ، فيكون مقدورا بقدرة معدومة وذلك محال ، ونقرر ذلك أنه اذا عدمت القدرة جاز وجود ضدها وهو العجز فيلزم كونه مقدورا حال وجود العجز ، والعجز يستلزم معجوزا عنه فيقع الشيء في حال وقوعه مقدورا معجوزا عنه وذلك محال قال المقترح : وهذا عندى فيه نظر من حيث إن امتناع التقدم اذا لم يكن مأخوذا الامن حيث استحالة بقائها فالقدرة بالتحقيق ليست علة لوجود المقدور ولا مؤثرة فيه فاذا لم يكن من حكمها وجود المقدور فيجوز وجودها قبل وقوع المقدور وتعدم ويوجد مثالا فالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة ، ويصح أن يقال كانت تلك القدرة متعلقة به فبسل عدمها تم انتفت فانتفى تعلقها ووجد مثالا ، وهذا كما لو علم انسان وجود زيد غدا وقت طلوع الفجر مثلا بأبناء صادق . ثم قدرنا تجديد علمه بوجوده في الوقت المعلوم الى حالة وجود المعلوم في الوقت الذى أخبر عنه فان المقارن متعلق بالوجود والسابق متعلق بالوجود في الزمن الخاص ، فالمعلوم متعلق لهما وأحدهما متقدم والآخر متأخر ، ولو قدر وجود ضد العلم من ذهول أو غفلة أو جهل أو شك حال وجود المعلوم

ملزوم (قوله لزم من ذلك) أى من استحالة بقائها (قوله فيكون مقدورا بقدرة معدومة) الأنسب فيجوز أن يكون مقدورا الخ إذ لا يتعين أن يكون مقدورا بقدرة معدومة لجواز أن يكون موجودا بقدرة مماثلة (قوله وتقرير ذلك) أى تقرير كون المقدورة بقدرة معدومة محالا ، والكلام على حذف مضاف : أى وتقرير سند ذلك (قوله جاز وجود ضدها) إنما قال جاز لأن القدرة على تقدير انعدامها بمجرد وجودها لا يلزم وجود العجز لجواز وجود مثل لها (قوله فيلزم كونه) أى ذلك الشيء (قوله مقدورا) أى عليه (قوله وذلك) أى كون الشيء مقدورا عليه معجوزا عنه (قوله محال) أى لما فيه من اجتماع الفئتين (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدليل على المقارنة (قوله إذا) بالتنوين أى إذا كانت المقدرة عرضا (قوله مأخوذا) أى ملحوظا (قوله فالقدرة) أى فصارت القدرة (قوله بالتحقيق) أى فى الحقيقة ونفس الأمر (قوله ليست الخ) أى حتى تجب المقارنة (قوله ولا مؤثرة فيه) عطف تفسير (قوله وجود المقدور) أى التأثير فى وجوده (قوله فالمقارنة متعلقة) أى تعلقا تنجيزيا ، وقوله : والسابقة متعلقة : أى ولو عدمت وحيفت فدعوى امتناع التقدم لاوجه لها ، ثم إن تعلق السابقة صاوحى (قوله ويصح الخ) مقابل قوله : فالمقارنة الخ والاحتالان مبنيان على أن انعدام القدرة لطرؤ مثلها لا يمنع تعلقها أو يمنعه (قوله تلك القدرة) أى السابقة (قوله به) أى المقدور (قوله ثم انتفت الخ) أى ثم لما انتفت اتنى تعلقها (قوله وهذا) الإشارة راجعة لمضمون قوله : فيجوز وجودها الخ (قوله مثلا) راجع لقوله : طلوع الفجر (قوله بأبناء) متعلق بعلم (قوله ثم قدرنا الخ) أى ثم قدرنا أن ذلك العلم انعدم بمجرد وجوده وتجدد علم مثله بوجود زيد فى الوقت المعلوم وهو طلوع الفجر ، وقوله : الى حالة الخ متعلق بمحذوف : أى واستمر ذلك العلم المتجدد الى حالة الخ (قوله فالمعلوم) هو وجود زيد (قوله وأحدهما) أى العلمين ، وقوله : متقدم : أى على الآخر وقوله : والآخر متأخر : أى عنه (قوله ضد العلم) أراد بالضد القوى لأجل أن يشمل الجهل

لكان مجهولا بما قارنه ، وقد كان متعلقا لما سبق من العلم ، فان نظر الى أنه غير متعلق للعلم السابق في حال الوجود ، فكذلك المقدور ليس متعلقا للقدرة السابقة في حال الوجود ولا يمنع من هذا تقدم وجودها لاسيا على قول من يرى أنها لا تؤثر وانما تتعلق بالمقدور متعلقا لاعلى وجه التأثير كما تقول في تعلق العلم بالعلوم ، فأى شيء يمنع من تعلق القدرة حتى ان الانسان يحس من نفسه تفرقة قبل الفعل بين يديه في حال رعشته وبين يديه في حال سلامته ، وماذا الا أنه وجد قبل الفعل صفة متعلقة به ، واذا صح أن اللون تتجدد أمثاله ، فالقدرة أيضا تتجدد أمثالها الى حالة وجود المقدور ، فتأملوا ذلك يرجم الله انتهى (قوله : لما تجده من الفرق الضروري الخ) هذا دليل على وجود القدرة الحادثة وان كانت لا تؤثر ردا على الجبرية القائلة بنفيها وان الموجود المقدور فقط أى دون القدرة لأنه دليل على مقارنة تلك القدرة للمقدور ، فانا لم تعرض في العقيدة لدليلها ودليلها ما قدمناه قبل وذكرنا ما للمقترح فيه من النظر ، والفسس أميل الى ما ذكره المقترح والله أعلم ، وتقرير الدليل الذى

البسيط الذى هو عدى (قوله لكان) أى المعلوم ، وقوله : مجهولا : أى بسبب ما قارنه من الدهول وما معه (قوله وقد كان) أى المعلوم متعلقا لما سبق من العلم : أى وكذلك القدرة فانها إذا عدمت وطرا مثلها ووجد المقدور مقارنا لتلك المثل لا يمنع ذلك من تعلق القدرة السابقة بذلك المقدور (قوله فان نظر الخ) أى إذا قلنا ان المعلوم لا يكون متعلقا للعلم السابق فكذلك المقدور لا يكون متعلقا للقدرة السابقة لانعدام كل منهما وان كان سبب عدمهما مختلفا ، لأن سبب عدم القدرة طرو مثلها وسبب عدم العلم طرو ضده وهذا التنظير بين العلم والقدرة على الاحتمال الثانى : أعنى قوله سابقا ، ويصح أن يقال الخ (قوله ولا يمنع الخ) وحينئذ فدعوى بعض المتكلمين امتناع تقدمها على المقدور ممنوع ، وقوله : وهذا : أى كون المقدور ليس متعلقا للقدرة السابقة (قوله لاسيا الخ) هو الموضوع فالأولى اسقاطه (قوله كما تقول الخ) فانه تعلق لاعلى وجه التأثير (قوله يمنع من تعلق القدرة) الصواب من تقدم القدرة إذ النزاع فيه لافى التعلق (قوله يحس) أى يجد ويدرك (قوله قبل الفعل) متعلق يحس (قوله بين يديه) فى معنى من نفسه (قوله وما ذاك) أى الاحساس من نفسه بالفرق فى الحالتين (قوله صفة) أى وهى القدرة فى حال السلامة والمعجزى فى حال الارتعاش (قوله فالقدرة الخ) أى فيصح تقدمها (قوله فتأملوا الخ) وحاصل ما يقال بعد التأمل أن الأصحاب ان اعتبروا فى القدرة التعلق التجيزى وهو مقارنتها للمقدور فما ذكره المقترح لا يرد عليهم وان اعتبروا فيها التعلق الصلاحي فالإيراد صحيح لكن سياق كلامهم يقتضى مراعاة التجيزى وقوة كلام المقترح تقتضى أنه اعتبر الصلاحي (قوله انتهى) أى كلام المقترح (قوله وان كانت لا تؤثر) جملة حالية (قوله ردا) أى حال كون ذلك الدليل ردا : أى رادا (قوله وان الموجود المقدور فقط) أى وهو الحركة والسكون ، وفيه أن المقدور يقتضى قدرة وهم لا يعملون للعبد قدرة إلا أن يقال التعبير بالمقدور باعتبار تعلق قدرة الرب به (قوله بنفسها) أى انتفاها (قوله لدليلها) إظهار فى محل الاضرار (قوله من النظر) هو أن القدرة تسبق المقدور (قوله وتقرير الدليل) ظاهره تقريره باصطلاح

أشرفنا إليه لاثبات القدرة الحادثة أنا نفرض حركتين متحدتين في الجهة والحيز إلا أن احدهما ضرورية والأخرى مكتسبة ، فلا شك أنا نجد تفرقة ضرورية بين هاتين الحركتين ، ويبطل رجوع التفرقة الى نفس الحركتين لتمائلهما والى ذات المتحرك لأن معقولها في الحالين واحد ، فتعين أن ترجع التفرقة الى صفة زائدة في المتحرك ، ثم يبطل رجوعها الى حال لأن الحال لا تطرأ بمجردهما على الجواهر ، لأن الحال لا يصح أن تعقل على حيالها

المناطقة مع أنه إنما تعرض لبيان ما جرى عليه في المتن ، فالأولى أن يقول وبيان الدليل : أى المعنوى لا المنطقي (قوله أشرفنا) أطلق الإشارة على الذكر الصادق بالتصريح حقيقة عرفية (قوله أنا نفرض حركتين) أى وقوع حركتين من زيد متحدتين في الجهة بأن تكون الحركتان لجهة واحدة ومتحدتين في الحيز : أى في المكان الذى يصدران منه وفيه فأراد بالحيز ما يشمل الذات القائم بها الحركة والفراغ الحال فيه العضو المتحرك وأراد بالجهات إحداى الجهات الست ، وأما الزمان فلا يعقل اتحادهما فيه كما هو ظاهر لأن الفرض اتحادهما في الحيز ومتى كانت الذات التى صدرت منها الحركتان واحدة فلا بد من اختلاف زمانهما (قوله ضرورية) أى اضطرارية جبرية (قوله مكتسبة) أى اختيارية (قوله تفرقة ضرورية) أى بدسية بين هاتين الحركتين لأنه في حالة الاضطرار لا نجد طاقة وفي الحالة الأخرى نجد طاقة (قوله ويبطل الخ) في الكلام حذف . والأصل ثم لابد للتفرقة بين الحركتين المذكورتين من موجب لامتناع أن تكون لا لموجب ويبطل الخ (قوله رجوع التفرقة) أى رجوع موجبها ، وقوله : لنفس الحركتين : أى بحيث يكون الموجب للتفرقة نفس الحركتين ، وقوله : لتمائلهما : أى والتمائل لا يوجب التفرقة ، وإنما يوجب التساوى (قوله وإلى ذات المتحرك) أى ولا يصح رجوع موجب التفرقة إلى نفس المتحرك وذاته لأنها حاصلة في الحالين المختلفتين وهما حالة الاختيار وحالة الاضطرار والموجب للاختلاف لا يعقل وجوده في الحالين المختلفتين ، وإنما يوجد في أحدهما (قوله لأن معقولها) أى مفهومها في الحالين واحد لأنها توجد كما هي في الحالين (قوله فتعين أن ترجع التفرقة) أى موجبها (قوله إلى صفة زائدة في المتحرك) أى وذلك الزائد إما أن يكون نفياً أو اثباتاً لاجتزأ أن يكون نفياً وعندما لأن العدم لا يحس والموجب يحس فتعين أن يرجع موجب التفرقة الى أمر نبوى ، وهو إما حال أو وجودى لاجتزأ أن يكون حالاً وهو المشار له بقوله ثم يبطل رجوعها الخ ، ففي كلام الشارح حذف (قوله الى حال) أى صفة ثبوتية غير موجودة ولا معدومة ، وهى تنقسم الى نفسية ، وهى التى لا تعقل الذات بدونها ومعنوية ، وهى التابعة لمعنى ، فهى على كل حال لا تعقل بذاتها ، وإنما تعقل تبعاً لتعقل الذات أو المعنى فلا يصح أن يكون الموجب للتفرقة بين الحركتين حالاً نفسية للذات المتحركة لأن الحركة طارئة عليها والنفسية دائمة بدوام الذات والدائم إنما يوجب التفرقة بين الأسمين الدائمين ، ولا يصح أن يكون الموجب للتفرقة حالاً معنوية لما قاله الشارح ، فقوله : لأن الحال : أى المعنوية لأن ما ذكره من الدليل إنما يظهر بالنسبة إليها (قوله لا تطرأ بمجردهما على الجوهر) أى وهو الذات المتحركة : أى وإنما نظراً عليه تبعاً للمعنى الذى أوجبه ، وحينئذ فلا نحصل بها التفرقة

والا لزم أن تميز بحال أخرى تقوم بها ثم حال حالها كذلك ويلزم التسلسل ، وببطل رجوعها الى صحة البنية لأنها غير مفقودة في حال حركة الاضطراب وهي حال كون غيره محركا يده مع وجدان التفرقة ، فتعين أن تكون تلك الصفة عرضا ، ثم لا يخلو إما أن يكون مما يشترط في ثبوته الحياة أولا . والثاني باطل لأنه لا تعلق له بالحركة كالألوان والطعوم والروائح ولأنه مشترك بين الحركتين والمشارك بين شيئين لا يفرق به بينهما ، فتعين الأول وهو ما يشترط في ثبوته الحياة ثم يبطل كونه علما أو حياة أو كلاما لوجود السكل مع ثبوت الحركتين ونفهما ، وببطل كونه ارادة لوجوب التفرقة بين الحركتين حال الذهول فتعين أن يكون عرضا له نسبة وتعلقا بالحركة وهو الذي بين الحركتين وانما تحصل بمجموعها (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن عقلت على حياها : أى حدثها لزم أن تميز بحال آخر يقوم بها : أى بحال معنوية ووجهه أنها حادثة ووجهه احداثها على حدثها يستدعى القصد اليها وذلك يقتضى تمييزها والعلم بها وكونها مميزة حال ثم يقال في هذه الحال كذلك : أى ان صحة احداثها يتوقف على القصد اليها ، والقصد اليها يقتضى تمييزها والعلم بها وكونها مميزة حال وهكذا يلزم التسلسل وهو باطل فما أدى اليه وهو كون الحال تعقل على حدثها باطل (قوله ثم حال حالها) الأولى أن يقول ثم حالها (قوله وببطل رجوعها الخ) أى وببطل رجوع التفرقة بين الحركتين : أى يبطل رجوع موجب التفرقة المذكورة (قوله وهي) أى حال حركة الاضطراب ، وقوله : حال كون غيره الخ : أى مثلا وليس المراد بحركة الاضطراب خصوص حركة الساقط من مكان عال كالجبل (قوله مع وجدان التفرقة) أى انها غير مفقودة في حال حركة الاضطراب ، وحينئذ فلا يصح التفرقة بها لأنها مشتركة مع أنه قد وجدت التفرقة (قوله تلك الصفة) أى الموجبة للتفرقة بين الحركتين (قوله عرضا) أى قائما بالمتحرك : أى عرضا آخر غير صحة البنية إذ هي عرض أيضا : أى معنى وجودى قائم بالشخص ينتفى عند المرض وان لم نطلع عليه كما قالوه في الجوع ، وكان المناسب أولا أن يذكر ما يؤذن بذلك كأن يقول بعد قوله : ويلزم التسلسل فتعين أن يكون ذلك الأمر عرضا وبطل أن يكون صحة البنية لأنها غير مفقودة الخ فتعين أن يكون غيره ثم لا يخلو الخ (قوله ثم لا يخلو) أى ذلك العرض القائم بالمتحرك الموجب للتفرقة بين الحركتين (قوله لأنه الخ) أى ولا يوجب التفرقة بين الحركتين إلا ماله تعلق بهما (قوله كالألوان الخ) مثال للثاني ، فاللون يوجد فيما فيه حركة كالإنسان ومالا حركة فيه كالخجر ، وكذا يقال في الطعوم والروائح ، فلا يقال الموجب للتفرقة بين الحركتين الخلاوة القائمة بالمتحرك لوجودها في العسل الساكن ولا الرائحة الطبية لوجودها في الساكن أيضا (قوله ولأنه) أى ولأن مالا يشترط فيه الحياة (قوله مشترك الخ) الأولى أن يقول لأنه موجود في الحالتين والموجود فيهما لا تصح التفرقة به بينهما وذلك لعدم الاشتراك هنا لأنه ليس موضوعا لهما لفظا وليس موضوعا أيضا لمة در المشترك (قوله أو حياة) الأولى اسقاطه لأن المقام في تقسيم ما يشترط في ثبوته الحياة ، ولا يقال الحياة بشرط في ثبوتها الحياة لأنه يؤدى للتسلسل (قوله لوجود السكل الخ) أى ومن المعلوم أن الموجود في الحالتين لا تصح التفرقة به بينهما (قوله ونفهما) توسيع دائرة لأن أصل الموضوع وجود الحركتين (قوله وببطل الخ) أى وببطل أيضا كونه سمما أو بصرا (قوله وتعلق ما) عطف تفسير وما زائدة

سميانه قدرة ، وإن اختلفنا نحن والمعتزلة في أنها من الصفات المؤثرة أم لا مع الاتفاق على أنها من الصفات المتعلقة ، وتعييننا في أصل العقيدة بحركة الاختيار معناه الحركة التي من شأنها أن يتعلق بها الاختيار والا فالفضل المكتسب قد يقع بغير اختيار ، وذلك حيث وقع مع الفهول أو الغفلة ومع ذلك يحصل التفرقة بينه وبين حركة الاضطرار ، ولهذا لو عبرنا في الحركة الثانية بحركة الاكتساب بدلا عن حركة الاختيار لكان أحسن ، وعبارتنا في العقيدة هي عبارة امام الحرمين في الارشاد ، وانتقدها عليه المقترح بما أشرنا إليه ، وجوابه أن المراد ما فسرنا به قبل ، وأيضا فالرد على الجبرية حاصل بكل تفسير ، فانهم ادعوا عدم الفرق بين الأفعال عموما فيناقضه حصول الفرق بين بعضها خصوصا لأن الكلية السالبة ينقضها جزئية موجبة والله تعالى أعلم .

(ص) وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها

(قوله وتعييننا) أى ومعبيرنا (قوله التي من شأنها الخ) أى سواء تعلق بها الاختيار بالفعل أولا كحركة الغافل والثائم (قوله وإلا الخ) أى وإلا قل معناه ما ذكر ، بل معناه الحركة التي تعلق بها الاختيار بالفعل فلا يصح لأن الفعل المكتسب وهو الذى قارنته قدرة العبد قد يقع بغير اختيار كضرب الثائم فإنه قد يقع بغير اختياره ومكتسب له (قوله ولهذا) أى ولأجل أن الفعل المكتسب قد يقع بغير اختيار (قوله في الحركة الثانية) هي المقابلة للاضطرارية في المتن وهي حركة الاختيار (قوله لكان أحسن) أى لشموله للحالتين (قوله أن المراد) أى بحركة الاختيار (قوله ما فسرنا به) أى من أنها هي التي من شأنها أن يتعلق بها الاختيار (قوله بكل تفسير) أى سواء أردنا الاختيار بالفعل أو التي من شأنها ذلك (قوله فانهم ادعوا الخ) أى فيقولون لا قدرة للعبد على فعل من الأفعال (قوله فيناقضه الخ) أى فيناقضه ما يقوله أهل السنة من أن بعض الأفعال للعبد عليه قدرة وهو ما كان بالقصد والاختيار أو ما كان مكتسبا وبعضها لا قدرة له عليه وهو الاضطرارى (قوله لأن الكلية الخ) أى التي تدعيها الجبرية ، وقوله : ينقضها موجبة جزئية : أى وهي التي تدعيها الأشاعرة ، فالجبرية يدعون أنه لا قدرة للعبد على فعل ، والأشاعرة يدعون أن للعبد قدرة على بعض الأفعال (قوله وعن تعلق الخ) هذا إشارة لتعريف البكسب ، وحقيقة تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير ، والمراد بالمقدور المكسوب ، وقوله : في محلها حال من المقدور : أى حالة كون المقدور في محل القدرة ، فاليد مثلا محل للقدرة والمقدور ، واحترز بالحادثة عن القديمة فإن تعلقها بالفعل لا يسمى كسبا بل اختراعا ، فلا يسمى المولى مكتسبا بل مخترعا ، فالعبد عند أهل السنة مكتسب غير خالق والله تعالى خالق لا مكتسب ، واحترز بالحل عما خرج عن محل القدرة كإنقطاع الرقبة مثلا ، فإن ذلك ليس كسبا للعبد ولا مكسوبا له ، وإنما أثبت أوعقب عليه لكونه ناشئا عن مكسوبه وهو الحركة ، واحترز بقيد عدم التأثير عن مذهب القدرة فان التعلق للقدرة عندهم على سبيل التأثير وإنما أخذ هذا الأخير جزءا من التعريف مع أنه حكم من أحكام القدرة لأن محل امتناع أخذ الحكم في التعريف إذا أخذ من حيث إنه حكم تصديق . أما ان أخذ من حيث أنه وصف يميز كما هنا فلا يتمتع (قوله بالمقدور) أى ما من شأنه أن يكون مقدورا للقدرة الحادثة

مقارنته له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسب ، وهو متعلق التكليف الشرعى وأما على الثواب والعقاب ، فبطل إذن مذهب الجبرية ، وهو إنكار القدرة الحادثة لما فيه من جحد الضرورة وإبطال محل التكليف وأما الثواب والعقاب ومن هنا كان بدعة ، ومذهب القدريية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التى خلق الله له لما علمت من دلائل الوحداية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

(ش) هذا تفسير للكسب الذى قال به أهل السنة رضى الله عنهم ، وهو درجة وسطى بين مذهبي الجبرية والقدريية ، وكثيرا ما يتوهم من لاعلم عنده أن معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثير ما ، وهذا التأثير الذى يفسره الجاهل معنى الكسب إن أراد أن القدرة الحادثة تؤثر فى الفعل كما يحكى عن القاضى والأستاذ ، فقد تقدم فساد هذا القول وعدم جريانه على السنة وتقدم انكار الشريف شارح الأسرار العقلية صدور هذا عن القاضى والأستاذ ، وإن أراد أنها تؤثر فى وجود المقدور ، لكن بمشيئة الله تعالى لاعلى الاستقلال كما يحكى عن إمام الحرمين فى آخر أمره فقد تقدم أيضا فساد هذا القول وتشعبه من مذهب القدريية بحجوس هذه الأمة ، والظن بالإمام

(قوله مقارنة له) حال من القدرة وهو فى الحقيقة بيان للتعلى ، فلو قال وهو مقارنتها له كان أوضح (قوله من غير تأثير) متعلق بتعلق (قوله وهو متعلق التكليف) الضمير عائد على الكسب بمعنى المكسوب ، فى الكلام استخدام (قوله وأما الخ) عطف على متعلق التكليف (قوله فبطل الخ) أى إذا علمت أن للعبد قدرة وأنها غير مؤثرة تعلم أن مذهب كل من الجبرية والقدريية باطل لأن الجبرية تنفى قدرة العبد من أصلها والقدريية وإن كانوا يثبتونها إلا أنهم يقولون بتأثيرها (قوله الضرورة) أى الضرورى وهو وجود القدرة الموجبة للفرقة بين حركتى العبد الاختيارية والاضطرارية (قوله وأما الثواب والعقاب) عطف على محل التكليف عطف مرادف ، لأن الأفعال الاكتسابية هى محل التكليف وأما الثواب والعقاب (قوله ومن هنا الخ) أى من أجل ما فى هذا المذهب من إبطال محل التكليف وأما الثواب والعقاب كان هذا المذهب بدعة قاذحة فى الإيمان فيحرم اعتقاده (قوله ومذهب القدريية) عطف على مذهب الجبرية (قوله بالقدرة الخ) أى على وفق مراده لاعلى وفق مراده الله (قوله أيا كان) أى سواء كان فى السنوات أو الصفات أو الأفعال قديما كان أو حادئا (قوله أهل السنة) أى معظمهم فلا ينافى ما تقدم عن القاضى وغيره فى تفسيره (قوله وهو درجة وسطى الخ) الضمير لما قاله أهل السنة وذلك لأن الجبرية قالوا بنفى القدرة عن العبد رأسا وأنه مجبور ظاهرا وباطنا ، والقدريية قالوا إن له قدرة حادثة يخلق بها أفعاله على وفق إرادته ، وأهل السنة قالوا إن له قدرة حادثة موجودة تقارن أفعاله الاختيارية من غير تأثير فهو بحسب الظاهر فاعل مختار وبحسب الباطن مجبور (قوله أن معنى الكسب) أى الذى يعبر به أهل السنة (قوله لها تأثير ما) أى نوع من التأثير (قوله إن أراد الخ) العائد محذوف : أى إن أراد به (قوله فى الفعل) أى فى أخص وصفه (قوله وإن أراد) أى هذا الجاهل والعائد محذوف كما سبق (قوله لاعلى الاستقلال) تفسير لما قبله (قوله وتشعبه) عطف على فساد : أى وتقدم تشعبه ، وفيه أنه

رضى الله عنه أنه لا يرضى بمثل هذا القول ، وعلى تقدير أن يكون صدر منه ولا حول ولا قوة إلا بالله فزلة العالم لا يجوز أن يقلد فيها في الفرع ، فكيف بالعقائد أصول الدين ، وإن أراد أن القدرة الحادثة خلقها الله تعالى للعبد وملكه أن يفعل المقدور بها كيف شاء على سبيل الاستقلال فهذا عين مذهب القدرية بحسب هذه الأمة ، وإنما مراد أهل السنة بالكسب ما أشرت إليه في أصل العقيدة ، فقولى وعن تعلق بتعلق بعبر ، وإنما قدمنا هذا المجرور عن عامله لافادة الحصر أى لا معنى للكسب إلا هذا لا أن معناه أن للقدرة الحادثة تأثيرا ما كما يعتقد الجهلة الضالون في معنى الكسب الذى هو مذهب أهل السنة ، وقولى : وهو متعلق التكليف الشرعى : أى الكسب ، وهو وجود المقدور مع القدرة الحادثة هو الذى كلف به الشرع فيما كلف به لأن وقوع ذلك المقدور عاريا عن القدرة الحادثة : كحركة الارتعاش مثلا قد تفضل سبحانه بإسقاط التكليف به قويا وإثباتا ، ولو عكس سبحانه وتعالى التكليف أو كلف بالجميع لكان حسنا إذ لا تأثير لقدرة المكلف في الجميع ، وإنما تلك الأفعال المخالفة لله سبحانه وتعالى نفسها الشرع عند اقترائها بأعراض حادثة كالقدرة والارادة أماره على الثواب والعقاب ، فبالوجه الذى صح جعل بعض أفعاله سبحانه عند اقترائه بفعل له آخر أماره على ما شاء

لم يتقدم فالأولى ولا يخفى تشعبه (قوله فزلة العالم الخ) أى بعد انكشاف الأمر وظهور الحق (قوله أصول الدين) بالجربىل أو عطف بيان (قوله وإن أراد) أى به (قوله كيف شاء) أى تبعا لإرادته (قوله على سبيل الاستقلال) تفسير لما قبله (قوله في أصل العقيدة) الإضافة بيانية (قوله تأثيرا ما) الأولى حذف ما لأن المردود عليه هم القدرية وهم يقولون إن قدرة العبد تؤثر استقلال تبعا لإرادته (قوله الجهلة) هم القدرية (قوله في معنى الكسب) متعلق بيعتقده (قوله الذى الخ) صفة لقوله إلا هذا (قوله أى الكسب) مبتدأ ، وقوله : هو الذى الخ خبر ، وأما قوله : وهو وجود المقدور الخ - جملة اعتراضية وإضافة وجود المقدور من إضافة الصفة للموصوف : أى والكسب بمعنى المقدور الموجود المصاحب للقدرة الحادثة هو الذى كلف به الشرع (قوله فيما كلف به) أى في جميع ما كلف به من صلاة وزكاة وصوم وحج وغير ذلك (قوله لأن وقوع الخ) تعليل لما اقتضاه الحصر المستفاد من الجملة السابقة المعرفة الطرفين وهو أن غير المكسب ليس مكلفا به ، والمراد بالمقدور هنا المقدور بالنسبة للقدرة القديمة فلا ينافى قوله عاريا الخ (قوله نفي الخ) أى فليسنا مكلفين به من حيث الترك أو الفعل (قوله ولو عكس) أى بأن جعل غير المكسب متعلقا للتكليف (قوله أو كلف بالجميع) أى المكسب وغيره (قوله لكان حسنا) أى خلافا للمعتزلة القائنين بأن التكليف بما ليس في الوسع قبيح والقيح عندهم ممنوع (قوله نفسها) أى جعلها (قوله الشرع) أى الشارع سبحانه (قوله كالقدرة الخ) مثال للإعراض (قوله أماره) ويصح أن تسمى بالسبب الشرعى (قوله فبالوجه الخ) تفريع على قوله إذ لا تأثير لقدرة العبد في الجميع : يعنى أنه كما صح أن يجعل الاختيارى أماره على الثواب أو العقاب يصح أن يجعل الاضطرارى أماره بجامع عدم التأثير في كل فتقوله بعض أفعاله سبحانه أراد بها المكسبة والضمير في اقترائه عائد عليه ومصدوق الفعل الآخر القدرة

من ثواب أو عقاب أو غيرهما صح جعله مجردا عن غيره أو جعل غيره في مكانه أمانة على ذلك ، لأن الدلالة في ذلك جعلية لاعقلية (قوله : فيطل إذن مذهب الجبرية الخ) مسبب عما سبق قبل من دليل اثبات القدرة الحادثة وإبطال تأثيرها في مقدورها ، وقد أعاد الدليلين هنا على سبيل الاجال ، فقوله : لما فيه من جحد الضرورة : أى الضرورة التي تقدمت في الفرق بين حركة الاضطراب والاكتساب ، وقوله : وإبطال مخفوض بالعطف على جحد : يعنى أنه لو لم يكن في مذهب الجبرية الاثبات جهل بأمر يدرك ضرورة من غير مصادمة للشريعة لسكان أمره سهلا إذ غاية ما يلزم فيه التناهي في الغباوة وضعف العقل ، كيف

والارادة (قوله من ثواب الخ) فجعل فعل الواجب والمنسوب والكف عن الحرام والمكروه بنية الامتثال علامة على الثواب وجعل فعل الحرام والكف عن الواجب علامة على العقاب وجعل فعل المباح والمكروه والكف عن الحرام والمكروه لا بنية الامتثال علامة على عدم الثواب والعقاب إذ لا ثواب ولا عقاب فيما ذكر فقوله أو غيرهما : أى غير الثواب والعقاب ، والمراد بغيرهما عدمهما أو المندح والنم (قوله صح جعله) أى بعض الأفعال أمانة على ما شاء من ثواب أو عقاب حال كون بعض الأفعال المذكور مجردا عن غيره : أى عن مقارنة غيره وذلك كالأفعال الاضطرابية فلمولى أن يجعلها أمانة على ما شاء من ثواب أو عقاب (قوله أو جعل غيره) أى غير الفعل كالألوان مثل البياض والسواد كالمقادير مثل الطول والقصر فلمولى أن يجعل الألوان علامة على الثواب والمقادير علامة على العقاب (قوله لأن الدلالة في ذلك جعلية لاعقلية) علة لصحة الجمل : أى لأن دلالة الفعل الكسبي على الثواب والعقاب لما كان منه طاعة يدل على الثواب وما كان منه معصية يدل على العقاب دلالة بالوضع والجعل ، فيصح فيها التحويل بأن يجعل الدال على الثواب البياض والطول مثلا وعلى العقاب السواد والقصر مثلا أو يجعل الفعل المجرد عن القدرة والارادة كحركة الاضطراب أمانة على الثواب والعقاب ، وليست تلك الدلالة بالعقل حتى لا يصح فيها ذلك لأن الدليل العقلي لا يتصور وجوده غير دال لما يلزم عليه من انقلاب الدليل شبهة والعلم جهلا وقلب الحقائق محال (قوله إلى آخره) أى ومذهب القدرية (قوله من دليل اثبات القدرة الخ) بيان لما سبق وهو راجع للمذهبيين على سبيل اللف والنشر المرتب فالرد على مذهب الجبرية مسبب عن دليل اثبات القدرة الحادثة وهو قوله سابقا ، وإعنا قلنا بوجود قدرة تقارنه لما نتجده من الفرق الضروري بين حركة الاختيار وحركة الاضطراب والرد على مذهب القدرية مسبب عن دليل إبطال تأثير القدرة الحادثة في مقدورها وهو قوله سابقا ، وبهذا الدليل بعينه : أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جلت وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم فيها (قوله وقد أعاد الخ) أى بعد أن ذكرهما سابقا على سبيل التفصيل فأعادة دليل إثبات القدرة بالنظر لقوله لما فيه من جحد الضرورة وإعادة دليل إبطال تأثيرها في مقدورها بالنظر لقوله لما علمت من دليل الوحداية (قوله ما يلزم فيه) أى عليه أى على مذهبهم (قوله كيف) أى كيف يكون أمره سهلا والاستفهام انكارى يعنى النفي : أى لا يصح أن يكون أمره سهلا

والمذهب مصادم للشرعية لأنها قد جاءت بإسقاط التكليف بالأفعال التي لا يمكن العبد فيها عادة من الاتصاف بوجودها وعدمها وبالتكليف بما يسر منها على العبد عادة فعله وتركه ولا تأثير له في شيء من أفعاله حتى يصح لنا التفريق به كما ترعم القدرية فلم يبق ما يفرق به بين ما يكلف به الشرع وبين ما لا يكلف إلا الاكتساب على المعنى الذي سبق في تفسيره وعدمه ، ولو استوت الأفعال كلها كما يقول أهل الجبر لبطل تفريق الشرع بينها وبطل ما أحال عليه التكليف منها ، وهو الفعل الذي في وسع المكلف دون غيره ، وكانت الأفعال حيث لا شيء منها في وسع المكلف عادة ، فلا تكليف إذن بشيء منها لقوله تعالى - لا يكلف الله نفسا إلا وسعها - وهذا إبطال للكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وإلى هذا أشرت بقولي : ومن هنا كان بدعة : أي ومن أجل لزوم إبطال الجبر لحل التكليف الشرعي ولزوم انتفاء أماره الثواب والعقاب كان بدعة مؤثرة في عقد الإيمان (قوله : ومذهب القدرية) معطوف على قوله : مذهب الجبرية : أي وبطل مذهب القدرية .

(ص) ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم أمكانه إذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة ، فلمنعها القدرة الحادثة

(قوله والمذهب) أي مذهبه (قوله من الاتصاف بوجودها) متعلق بالمتكفل (قوله وبالتكليف الخ) معطوف على إسقاط التكليف (قوله بما) أي بفعل ، وقوله : فعله الضمير لما الواقعة على فعل ، وفيه تسمح لأن الفعل لا يتعلق به فعل ولو قال وبالتكليف بما يمكن العبد عادة من الاتصاف بوجوده وعدمه كان أحسن (قوله من أفعاله) اظهار في محل الاظهار (قوله حتى يصح الخ) أي وإنما زدنا هذه الزيادة : أعنى قوله ولا تأثير الخ لأجل أن يصح لنا التفريق بين المكلف به وغيره بما يسر (قوله كما ترعم القدرية) راجع للسني أي كما يزعمونه من تأثيره في أفعاله الاختيارية فالثبت للفرقة بين المكلف به وغيره عند أهل السنة يسر الفعل بسبب مقارنته للقدرة وعدم تيسره والمثبت لها عند القدرية التأثير وعدمه (قوله فلم يبق الخ) أي فلم يبق ما يفرق به باعتبار مذهبنا إلا الاكتساب وعدمه وأما باعتبار مذهب المعتزلة فلم يبق إلا التأثير وعدمه (قوله وهو الفعل الذي في وسع المكلف) أي بحسب العادة والظاهر ، وأما بحسب الحقيقة فنحن نقول بالجبر وليس في وسع العبد شيء أصلا فهو مختار ظاهره مجبور باطنا (قوله فلا تكليف الخ) تفريع على التالي الأخير (قوله وهذا) أي عدم التكليف بشيء منها (قوله أي من أجل الخ) أي من أجل أن الجبر يلزمه إبطال محل التكليف ويلزمه انتفاء الخ ولو عبر الشارح بهذا كان أولى (قوله مؤثرة) أي تأثير كفر (قوله في عقائد الإيمان) من إضافة المتعلق بالفتح للمعلق بالكسر والعقائد بمعنى المعتقدات والإيمان التصديق ، وفي بعض النسخ في عقد الإيمان (قوله ويلزم فيه) في بمعنى على والضمير للمذهب القدرية ، وقوله : أيضا : أي كما لزم عليه العجز كما يقتضيه دليل التمايز السابق (قوله استحالة ما علم أمكانه) أي بالمعنى الأعم وذلك لأن أفعال العباد عدم أمكانها ليس واجبا بل مستحيل (قوله إذ الأفعال) أي الاكسابية (قوله يصح الخ) هذا محل اتفاق بيننا وبين الخصوم وهم القدرية ، وقوله :

للزم ماذ كر وترجيح المرجوح .

(ش) الضمير المحرور بنى عائد على مذهب القدرية : أى يلزم فيه محذوران آخران زيادة على ما لزمهم من عجز القدرة القديمة على ماسبق فى دليل التماخ . أحدهما : لزوم عود الممكن مستحيلا . الثانى ترجيح المرجوح ، وتقرير الأول أن تقول فعل العبد قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ممكن وكل ممكن فهو مقدور للبارئ جلّ وعلا ، فيفتح فعل العبد مقدور للبارئ تعالى فاذا خلق الله سبحانه وتعالى للعبد قدرة حادثة . قال القدرية : انه يزول حينئذ عن الفعل ماثبت له من امكان أن يوجد بالقدرة القديمة ، وصار إذ ذاك يستحيل الوجود بها ، فقد لزم أن ما كان ممكنا باعتبار القدرة القديمة صار مستحيلا بالنسبة اليها . لايقال استحالة عارضة لسبب ، وهو تعلق القدرة الحادثة به ، فاستحال أن يكون الفعل موجودا بقدرتين ، والاستحالة العارضة لا تنقش فى الامكان الدائى . لأننا نقول لم يظهر لهذه الاستحالة سبب يصح فتعين على زعمهم أن تكون ذاتية لأن القدرة الحادثة التى جلاها مانعة من تعلق القدرة القديمة بالفعل لا يصح أن تكون مانعة من ذلك ، بل الذى يصح عقلا ونقلا عكسه ، وقرر المقترح هذا الدليل على وجه آخر ، وذلك ان قال كما هم تعلق قدرته تعالى بمعنى أن كل ممكن يتأتى من الصانع فعلة ، فكذلك أيضا لابد أن يريد

قبل تعلق القدرة الحادثة : أى على سبيل التأثير عند المحصور أو على وجه المقارنة عندنا (قوله للزم ماذ كر) أى من استحالة ما علم امكانه : أى وهذا اللازم باطل فليكن اللزوم وهو مذهبهم باطلا (قوله وترجيح المرجوح) أى وهو القدرة الحادثة على الرجوع وهو القدرة القديمة (قوله فيه) أى عليه (قوله أحدهما لزوم الخ) الأولى حذف لزوم لأنه بصد تفصيل المحذور اللازم (قوله فعل العبد الخ) أطلق عليه فعل العبد نظرا للعامل (قوله وكل ممكن مقدور للبارئ) أى بحسب التأتى والصلاحيية (قوله فيفتح فعل العبد) أى فعلة قبل أن تخلق له القدرة الحادثة ، وقوله : مقدور للبارئ : أى متعلق لقدرته تعلقا صالوحيا (قوله إذ ذاك) أى عند خلق الله (قوله فقد لزم الخ) أى فقد لزم أن وجود الفعل الذى كان ممكنا باعتبار الخ (قوله استحالة) أى استحالة وجود الفعل بالقدرة القديمة (قوله والاستحالة العارضة الخ) ألا ترى إيمان أبى جهل فانه ممكن لذاته وقد استحال وقوعه نظرا لتعلق علم الله بعدم وقوعه (قوله لأننا نقول الخ) حاصله أن الاستحالة العارضة لابد لها من موجب ولا موجب هنا فى هذا المقام والقدرة الحادثة لا تصلح أن تكون سببا موجبا للمنع ، فتعين أن تكون الاستحالة على مذهبهم ذاتية كذا قال الشارح . وقد يقال للخصم أن لا يسلم أن القدرة الحادثة لا تصلح أن تكون مانعة ، بل يدهى أن الاستحالة عرضية ، وأن القدرة الحادثة صالحة لمنع القديمة من التعلق فلا بد من إثبات عدم صلاحية القدرة الحادثة بأمر مما صرّ من أنه لا تأثير لها أبنة (قوله على زعمهم) أى القدرية (قوله لأن القدرة الحادثة الخ) علة لقوله : لم يظهر الخ ، وكان الأولى تقديمها على قوله : فتعين الخ (قوله هذا الدليل) أى دليل المحذور الأول ، وهو عود الممكن مستحيلا ، والمراد دليله من حيث ابطاله لتأثير القدرة الحادثة (قوله بمعنى الخ) بيان للاشمعية أى فليس المراد بعموم التعلق العموم التجيزى لأنه لا يعم كل الممكنات (قوله أن يريد) أى

وجوده أو انتفاءه لعموم تعلق الإرادة ، فإذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلاً وجب أن يكون مراداً ، وإذا قصد إلى إيقاعه وأوقعه غيره كان ذلك تحقيقاً لعدم نفوذ إرادته ونفوذ إرادة غيره ، وذلك الذى منعناه عند إبطال القول بالهين ، وإنما عدل المقترح عن التقرير الأول إلى هذا التقرير لأنه أراد أن يجعل الحجة برهانية لا الزامية ، لأن التقرير الأول إنما تم على المعتزلة لقولهم : إن أفعال العبد الاختيارية غير مقدورة له ، ولو كانوا يقولون بأنها لم تزل مقدورة له تعالى بمعنى تأتي أن يفعلها وأن تعلق القدرة الحادثة بإيقاعها إنما هو بمشيئة الله تعالى لم يرد عليهم بمثل ذلك بخلاف هذا التقرير الذى قرره المقترح بالدلالة فإنه برهان على انفراد تعالى بالتأثير في جميع الكائنات ، وأنه لا تأثير للقدرة الحادثة في شيء من الأفعال على كل حال من الأحوال حتى يرد به ما حكي عن إمام الحرمين وما حكي عن القاضي والأستاذ ، والله أعلم . وأما الوجه الثانى وهو ترجيح المرجوح فهو ظاهر . (ص) قالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة . قلنا : فقد لزم إذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة وأيضاً من أصلكم

بالفعل (قوله وجوده) أى وجود كل ممكن (قوله فإذا كان الخ) الأولى ثم إذا الخ لأنه انتقال (قوله معلوم الثبوت) أى علم الله بأنه يقع (قوله وإذا قصد) أى الله تعالى (قوله كان ذلك) أى قصد إيقاع الفعل الخ (قوله وذلك الخ) أى عدم نفوذ إرادته ونفوذ إرادة غيره هو الذى منعناه : أى وذلك باطل فبطل ما استلزمه وهو إيقاع الغير له . وحاصله أنه لو وقع فعل بغير إرادة الله لكان المولى عاجزاً . لكن التالى باطل فبطل تأثير العبد (قوله أن يجعل الحجة) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة (قوله برهانية) أى مركبة من مقدمات كلها يقينية (قوله لا الزامية) أى مشتملة على مقدمة مسلمة للخصم يذكرها المستدل بحجارة للخصم لأجل الزامه ، ولا شك أن دليل المقترح ، وهو الثانى مقدماته كلها يقينية ، والدليل الأول الزامى لأن المستدل به التف في مقدمة مسلمة عند الخصم ، وهى أن القدرة الحادثة إذا وجدت وتعلقت بالفعل منعت من تعلق القدرة القديمة لأجل الزامه قلب الممكن مستحيلاً (قوله غير مقدورة له) أى لله تعالى : أى بعد وجود القدرة الحادثة ، وأنها بعد وجودها منعت القدرة القديمة من تعلقها بها (قوله بأنها) أى أفعال العباد الاختيارية (قوله لم تزل الخ) أى حتى بعد وجود القدرة الحادثة (قوله وأن تعلق القدرة الحادثة) أى بإيقاعها (قوله بمثل ذلك) أى يعود الممكن مستحيلاً وإنما يرد عليهم بما رده به على إمام الحرمين فيما سبق (قوله الدلالة) أى على بطلان تأثير القدرة الحادثة (قوله على كل حال الخ) أى كانت تابعة لمشيئة الرب أو العبد كانت مؤثرة في الذات أو في أخص وصف الفعل (قوله حتى يرد الخ) أى وإنما عمنها لأجل أن يرد بهذا الدليل ما حكي الخ (قوله قالوا) أى في الجواب عما لزمهم من عجز الإله وانقلاب الممكن مستحيلاً وترجيح المرجوح (قوله لم يزل) أى المولى ، وقوله : عليها : أى على أفعال العبد ، وقوله : بأن يسلب الخ : أى وتعلق قدرته هو بها : أى وحيث كان لم يزل يقدر عليها يدفع ما ألزموا به فلا عجز ولا انقلاب ولا ترجيح مرجوح (قوله فقد لزم الخ) أى وحيث أنه فيلزم في تلك الحالة قلب الممكن مستحيلاً وعجز الإله وترجيح المرجوح (قوله وأيضاً الخ)

وجوب مراعاة الصلاح والأصلح فلا يمكن سلبها عنكم بعد التكليف .

(ش) قد تقدم تقرير هذا الذي أجابوا به وتقرير رده أكل تقرير في شرح قولنا ، وبهذا الدليل بينه : أعني دليل التمايز المسئلة فانظره هناك .

(ص) قالوا فكيف يثبه أو يعاقبه على غير فعله . قلنا يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معالين ، وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما يخلق الله تعالى منها في كل مكاتب ما يبدل شرعا على ما أراد به في عقابه ، فكل مبسر لما خلق له . ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

(ش) هذه شبهة من شبهات القدريية ، وتقريرها أن قالوا : لو لم يكن لقدرة العبد تأثير في فعله لما صح أن ثاب عليه أو يعاقب والتالي معلوم البطلان فالتقدم مثله ، وبيان الملازمة أن الفعل إذا لم يكن أثرا لقدرة العبد صار لافرق بينه وبين ألوانه بل لافرق بينه وبين ذاته وسائر ذوات العالم وأعرضه بجماع أن الجمع لا أثر له فيه فكما أنه لا ثاب ولا يعاقب على وجود ألوانه ووجود ذاته ووجود سائر أجزاء العالم وأعراضه لكونه لا أثر له في شيء من ذلك كذلك يلزم أن لا ثاب ولا يعاقب على شيء من أعماله أيضا لأنه لا تأثير له في شيء منها أصلا . أجاب أهل السنة رضى الله عنهم

جواب بالمنع وما قبله بالتسليم جدلا ، والمناسب تقديم جواب المنع على جواب التسليم لأن الثاني مرتب على الأول ، والمراد بالأصل القاعدة (قوله وجوب الخ) أى وجوبا عقليا يستحيل تخلفه (قوله والأصلح) الواد بمعنى أول لأن بعضهم يقول بوجوب الصلاح وبعضهم يقول بوجوب الأصلح ، والصلاح ما قابل الفساد والأصلح ما قابل الصلاح (قوله فلا يمكن الخ) أى فتأتى الموازم الثلاثة المتقدمة (قوله بعد التكليف) الأولى مع التكليف ، لأن التكليف إذا انقطع بالموت كان الشخص عاجزا إلا أن يراد بالبعديية التحقق (قوله قد تقدم الخ) المناسب تأخير ماسر إلى هذا المحل أو أنه بعيد لطول العهد (قوله أجابوا به) أى عما لزمهم من العجز وانقلاب الممكن مستحيلا ترجيح المرحوح (قوله أكل تقرير) راجع لتقرير الجواب وتقرير الرد عليه (قوله المسألة) أى راجع المسألة (قوله فانظره) أى ما ذكر من تقرير جوابهم وتقرير الرد عليه (قوله قالوا) أى القدريية في تقرير ما تمسكوا به وبنوا عليه مذهبهم (قوله فكيف الخ) الاستفهام إنكارى وهذا إلزام منهم لأهل السنة على دعواهم أن الأفعال لله وأن العبد ليس له فعل (قوله غير معالين) أى ليست الأفعال عللا فيهما (قوله منها) أى الأفعال (قوله فكل الخ) أى فكل شخص مهيا للحالة التى خلق لها : أى للحالة التى هى عاقبته من ثواب أو عقاب (قوله ولو شاء الخ) أى لكن جعلهم على حالتين ، فمنهم من عاقبته للثواب ومنهم من عاقبته للعقاب (قوله حسن الخاتمة) أى الموت على الإيمان (قوله بفضله) أى وذلك من فضله وإحسانه لا وجوبا عليه (قوله والتالي معلوم البطلان) أى لما جاء في نصوص الشرع من الانابة على الأفعال إن كانت طاعة وللعقاب عليها إن كانت معصية (قوله أجاب أهل السنة الخ) اعلم أن المناظر إن كان مانعا فردة بالجواب وإن كان مستدلا فردة بالمنع ، وحينئذ فقوله أجاب الخ غير مناسب ، والمناسب أن

بمنع الملازمة . قولهم في بيانها ان الفعل حينئذ يصير كاللون وغيره مما لا تأثير للقدرة الحادثة فيه أصلا . قلنا هو كذلك عندنا من غير فرق ، قولهم : فيلزم أن لا يثاب عليه ولا يعاقب كما لا يثاب ولا يعاقب على الألوان ونحوها . قلنا لا ملازمة بين الثواب والعقاب وبين كون سببهما فعلا للسبب كيف . وقد علمتم من مذهب خصومكم أن الله تعالى أن يعاقب البريء . ويعطى العامة للذنوب العاصي يفعل ما يشاء ، والأفعال الواقعة على يد العبد أمارات وضعها الشارع على السعادة والشقاوة ، ولو وضع غيرها من الألوان والطعوم ونحوها أمارات عليهما لكانت صالحة لذلك ، وليس للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيها ، وكل ما أطلق عليه في الشرع أنه سبب لهما ، فاعما المراد بالسبب الامارة ، ووقع التسامح بالتعبير عنها بالسبب ، إذ لا مشاحة في الألفاظ اللغوية إذا فهمت المقاصد منها .

(ص) قالوا : كيف يمدح العبد أو يذم على غير ما فصل ، ويلزم أن تكون للعباد الحجة في الآخرة ،

يقول قد منع أهل السنة ذلك لأن هذه الشبهة قرررها الشرح على أنها دليل فالآتي من قبل أهل السنة منع . نعم لو قرررها على وجه الإلزام لأهل السنة لكان الآتي من قبلهم جوابا (قوله بمنع الملازمة) أى ونقول ان الأفعال مخلوقة لله ويعذب ويشب من يشاء ، والأفعال إنما هي أمارات وعلامات على ما يحصل في الآخرة من ثواب وعقاب ، ولا يلزم من عدم العلامة عدم العلم لا أنها علة للثواب والعقاب يلزم من عدمها عدمهما كما فهمتم (قوله هو كذلك عندنا) هذا يناسب الإلزام للاستدلال (قوله سببهما) أى الثواب والعقاب (قوله كيف الخ) أى لا يصح أن يكون سببهما فعل العبد لأنكم قد علمتم الخ : أى وحينئذ فما ذكروا لا يلزم (قوله خصومكم) هم أهل السنة (قوله البريء) أى من الذنوب (قوله والأفعال الخ) هذا جواب عما يقال من طرف القدريّة إذا كانت الأفعال الواقعة من العبد مخلوقة لله وأن له أن يشب ويعذب من يشاء ، فما فائدة تلك الأعمال وما وجه ترتيب الثواب والعقاب عليها في النصوص الشرعية . وحاصل الجواب أن ترتيب الثواب والعقاب عليها لكونها وضعها الله أمارا عليهما باختياره لا لأجل تأثير العبد فيها والألوان ونحوها لم يقب عليها لكونه لم يجعلها أمارا عليهما باختياره لا لأجل عدم تأثير العبد فيها (قوله على السعادة والشقاوة) فيه أن الأفعال إنما جعلت أمارا على الثواب والعقاب لأعلى السعادة : أعنى الموت على الاسلام ، والشقاوة : أعنى الموت على الكفر ، وقد يجب أن المراد بالسعادة والشقاوة هنا الثواب والعقاب (قوله أمارات) مفعول ثان بوضع بتضمينه معنى جعل (قوله وليس الخ) وأما الامارة الشرعية فوجوده (قوله وكل ما أطلق الخ) جواب عما يقال من طرف الخصوم كيف لا يكون للثواب والعقاب علة عقلية تقتضيها مع أنه قد جاءت السببية في النصوص الشرعية (قوله التسامح) أى التجوز ، وقد يقال السبب في كلام الشارع حقيقة عرفية في الامارة (قوله إذا فهمت الخ) أى فهمت بدليل خارجي وان كان هذا المفهوم منها معنى مجازيا (قوله قالوا كيف الخ) هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها القدريّة على مذهبهم كالذى سبق (قوله ويلزم الخ) أى ويلزم على عدم تأثير العبد في فعله أن تكون الخ

وقد قال تعالى - لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل - قلنا من معنى ما قبله ، وأيضا فيبطل بمسئلة خلق الداعي والقدرة الحادثة و بعلمه القديم المحيط بكل شيء ، والحق أن العبد مجبور في قالب مختار ، فحسن فيه رمي الأمرين على تقدير تسليم أصل التحسين والتقيح العقليين .
(ش) احتجت القدرية أيضا بأن العبد لو لم يكن مختاراً لأفعاله لما صح أن يمدح أو يذم على فعل من الأفعال ، وبيان الملازمة ما تقرّر في العرف من بطلان مدح الانسان وذمه بما يفعله غيره فإذا كانت الأفعال إنما صدرت من الله فقط صار مدح العبيد وذمهم إنما هو على فعل الله جل وعلا . والجواب على نهج ما سبق أنه لا ملازمة عقلا بين المدح والتم وبين كون سبهما مختاراً للممدوح أو المذموم والاعتماد في الأحكام العقلية سيما بالنسبة إليه جل وعلا على مجرد عرف اصطلاحى لا ينضبط أمره من أدل دليل على تناهى القوم في الغباوة وكون الأوهام تملكت عقولهم

(قوله وقد قال الخ) تعليل لمخدوف تقديره وذلك باطل (قوله قلنا الخ) أى قلنا بحجج عماد كرجوع جواب من معنى ما قبله وهو منع الملازمة ، وهذا جواب عن الطرفين . وحاصل الجواب عن الأول لانسليم الملازمة : أى لانسلم أن الانسان لا يمدح ولا يذم إلا على فعله المختار له ، كيف والشخص يمدح على البياض واعتدال القامة مثلا مما لا كسب فيه للممدوح أصلا ، ويذم على أضدادها ، والحال أنه لا كسب فيه للمذموم . وحاصل الجواب عن الثانى لانسلم الملازمة بين حجة العباد على الله وبين عدم اختراعهم لأفعالهم ، وإنما هذه الملازمة مبذية على ما اعتقدتموه من أن الثواب والعقاب معللان بالأعمال ، وقد علمت أنهما غير معللين ، وإنما الأفعال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره لا يسلل عما يفعله (قوله فيبطل) أى لزوم كون العباد لهم حجة على الله وكان الأولى عدم تعيينه بأىضا لايهامه رجوعه للطرفين مع أنه راجع للثانى فقط (قوله خلق الداعي الخ) أى خلق أسباب الفعل وهى القدرة عليه ، والداعي له وهو الشهوة له وقوة تصميم العزم عليه : أى الإرادة له ، فالداعي له أمران ، واخصوم يوافقونا على أن البارئ تعالى هو الخالق للداعي للفعل وللقدرة عليه (قوله وبعلمه القديم) الباء بمعنى مع والواو زائدة ، لأن ابطال اللزوم ليس بنفس العلم ، بل بخلق الداعي والقدرة الحادثة مع علمه تعالى في الأزل بما يصدر من العبد طاعة أو معصية (قوله والحق الخ) أى لا ما قل عن الجبرية من أن العبد مجبور ظاهرًا وباطنًا ، وعن المعتزلة من أنه مختار ظاهرًا وباطنًا (قوله قالب) بفتح اللام على الأكثر وبكسرهما : أى صورة (قوله فحسن فيه) أى فى العبد : أى حسن شرعا وعقلا (قوله رمى) أى مراعاة (قوله الأمرين) هما الجبر والنظر للباطن ، فقلنا انه لا تأثير له ، والاختيار بالنظر للظاهر ، فقلنا بقطع حجة واستحقاقه العقاب (قوله أصل التحسين الخ) أى أصل هو التحسين والتقيح العقليين لا الشرعيين ولا الطبايعيين (قوله لو لم يكن الخ) أى لكن الثانى باطل (قوله والجواب الخ) هذا الأسلوب لا يناسب قوله احتجوا الخ ، فالمناسب له أن يقول ويرد عليهم (قوله أنه) أى من أنه : أى الحال والشأن (قوله والاعتماد) مبتدأ خبره قوله بعد من أدل دليل : يعنى أن ما اعتمدوا عليه هنا من بطلان مدح الانسان وذمه بما يفعله غيره مما يدل على تناهيهم في الغباوة لأن بطلان مدح الانسان وذمه بفعله غيره أمر

ولم تركها أن تنفذ لما ارشدها ، على أن لو سلمنا لهم الاعتقاد في هذه المسئلة على العرف لما اقتضى أن سبب المدح أو النعم لابد وأن يكون فعلا للمدح أو المذموم ، كيف وقد تقرر المدح بالجمال وحسن الخلق ونحو ذلك مما لا كسب للمدح فيه أصلا كما تقرر النعم بأضدادها ، وتقرر مدح الجادات وذمها كالتياب والأبنية ونحوها باعتبار ما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها ولم تشعر بها أصلا ، وإذا كان معنى المدح الثناء على الشيء بما اتصف به من المحاسن حالا وما لا والنعم ضد ذلك حسن مدح من خلق الله سبحانه لهم بمحض فضله وإحسانه أمارات تدل شرعا على حصول الكمالات الأخروية لهم ، والمحاسن الجسمانية والروحانية التي هي مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما يحسن ذم من اتصف بأضدادها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، احتجوا أيضا بأن العبد لو لم يكن هو المخترع لأفعاله لكانت للعصاة المعذنين حجة على الله في الآخرة ، وبيان الملازمة أنهم يقولون عند ما يؤمر بهم إلى العذاب ياربنا كيف تعذبنا على شيء خلقته فينا وسبق به علمك وإرادتك منا ونحن لا قدرة لنا على إيجاد شيء مما أمرتنا به أو اعدام شيء مما نهيتنا عنه ، بل ذواتنا وأفعالنا كلها ملكك ومخلوقك لا شريك لك في شيء من ذلك فتحزن ومن أمرت بهم إلى النعيم سواء كل منا منقاد لحكمك وقضائك جار على وفق علمك وقدرتك وإرادتك ، فما بال أولئك يتنعمون في الفرديس ومنازل النعيم ونحن نتردد فيها لا يقدر على وصفه من العذاب الأليم في دركات الجحيم . والجواب أن مثار الغلط

عرفي اصطلاحى غير منضبط : أى غير مطرد وغير لازم إذ قد يمدح الشخص عرفا على فعل غيره كالخلقة الحسنة ، وقد تمدح الجادات كالزوجة والنوب والبناء بما اتصفت به من الأوصاف مع أنها لم تفعلها (قوله ولم تركها أن تنفذ) أى تصل لما ارشدها : أى ولم تركها أن تدرك الأدلة التي فيها ارشدها (قوله على أن لو سلمنا الخ) هذا عين قوله لا ينضبط أمره فهو يقضى عنه (قوله في هذه المسئلة) أى عدم صحة المدح والنعم على فعل الغير (قوله لما اقتضى) أى العرف (قوله كيف الخ) أى لا يصح أن يكون سبب المدح والنعم فعلا للمدح والمذموم لأنه قد تقرر الخ (قوله وحسن الخلق) بفتح الخاء : أى الخلقة الحسنة فهو عطف تفسير (قوله وإذا كان الخ) تقرر لبيان معنى المدح والنعم ليرتب عليه مذهب أهل السنة (قوله حسن الخ) جواب إذا وهذا مذهب أهل السنة (قوله والمحاسن الخ) المحاسن الروحانية كالعلوم والمعارف والمحاسن الجسمانية كاعتدال القامة والجمال وجميع ذلك في الآخرة بدليل قوله التي هي الخ ولا مانع من حصول المعارف والعلوم في الآخرة ، وأما حصول الكمالات الجسمانية في الآخرة فأمره ظاهر ، ويحتمل حصول ذلك في الدنيا فإن لأولياء الله علوما لا عين رأتها ولا أذن سمعتها ولا خطر على قلب بشر (قوله لكانت الخ) أى لكن التالى باطل فبطل المقدم وثبت بقيضه وهو مطلوبهم (قوله أو اعدام شيء) المراد بالاعتماد الكف والترك وعبر عن ذلك بالاعتماد تجوزا لمناسبة الإيجاد (قوله ونحن نتردد الخ) لا يخفى أنهم حين الأسماء بهم إلى العذاب غير مترددين فيه ، والجواب أن هذا بحسب المسأل (قوله أن مثار الغلط) أى المحل الذي نار وهاج منه الغلط : أى الذي نشأ منه الغلط ، والأولى حذف مثار لأن المثار هو نفس ما اعتقدوه لا أنه ناشئ مما

فما توهموه من الحجة انما جاءهم مما اعتقدوا أن الثواب والعقاب معللان بالأعمال ، وقد سبق
أنهما لاعلة لهما وانما الأعمال أمارات والثواب والعقاب بمحض اختياره تعالى فضلا وعدلا لا يستل
عما يفعل ونحن المسئولون . ومما يبطل مذهب المعتزلة أن ما فروا منه هو لازم لهم ، وإن قالوا إن
القدرة الحادثة هي المؤثرة في الأفعال الاختيارية ، وذلك لأنهم وافقوا على أنه جل وعلا هو الخالق
للقدرة الحادثة والداعي للفعل من الشهوة فيه ، وقوة تصميم العزم عليه ونحوه ذلك من أسباب
الفعل ، وإذا كانت أسباب وجود الفعل كلها من الله تعالى ، والفعل معها واجب لا يمكن تركه فصار
إذن هذا العبد الله تعالى هو الذي ألجأ الى ذلك الفعل بأن خلق له جميع أسبابه وما يتوقف عليه
بحيث لا يجرد مع تلك الأسباب انشكاكا عن الفعل ، وهو سبحانه وتعالى مع ذلك عالم بما يفعل
هذا العبد من طاعة أو معصية ، فكان للعاصي أن يحتج أيضا على مذهبهم لو صحت الحجة بشئ
ما احتج به على مذهبنا بزعمهم ، فيقول يارب لم خلقت لي القدرة وأنت تعلم أني أعصى بها ، ولم
خلقت لي الشهوة فيها ، بل ولم خلقتني أصلا إذ علمت أني استعصم بصلح لطاعتك ، وإذا خلقتني
فلم لم تمتني صغيرا قبل أن أبلغ سن التكليف ، وإذا خلقتني سن التكليف فلم لم تجعلني مجنونا لا أميز
الأرض من السماء ، فذلك أسهل على بكثير مما عرضتني له من العذاب الذي لا يطيق ، وإذا جعلتني
عاقلا فلم كلفتني أصلا ، وقد علمت أن التكليف لا يفيدني شيئا بل هو من أعظم المصائب على
وغير هذا مما نشأ عن توهمات فاسدة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : وأيضا يبطل بمسئلة خلق
الداعي الخ : أي يبطل تعليل الثواب والعقاب بالأعمال ، وإن قلنا جدلا ان القدرة الحادثة تؤثر
في مقدورها بمسئلة خلق الداعي الخ ومسئلة العلم مع خلق الداعي والقدرة

اعتقدوه (قوله فيما توهموه) أي من لزوم الحجة للعباد على الله لعدم اختراعهم لأفعالهم (قوله
لا يستل عما يفعل) أي وحينئذ فلا حجة لأحد عليه (قوله ومما يبطل الخ) هذا الخل غير
المبادر من المان إذ المتبادر منه أن فاعل يبطل ضمير عائده على لزوم حجية العباد على الله في
الآخرة لا على مذهب القدرية (قوله مذهب المعتزلة) أي من أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية
(قوله وإن قالوا الخ) حال مؤكدة لأن هذا هو مذهبهم (قوله هي المؤثرة الخ) اسناد التأثير
لها مجاز لأنهم يقولون المؤثر هو العبد بواسطة القدرة (قوله وذلك) أي وبيان ذلك : أي
كون ما فروا منه لازما لهم (قوله من الشهوة فيه) بيان للداعي ، وفي معنى اللام (قوله فصار)
جواب إذا : أي فقد صار (قوله ألجأ) أي قهره فصار للعبد حجة (قوله بأن الخ) الباء
سببية (قوله وما الخ) تفسير (قوله مع ذلك) أي خلقه جميع أسباب الفعل (قوله عالم الخ)
أي وما علمه لابتة من حصوله ، وإلا لانقلب العلم جهلا (قوله من طاعة الخ) أي أو غيرهما
(قوله لو صحت الخ) يظهر أن محله التأخير بعد قوله بزعمهم (قوله فيها) في معنى اللام والضمير
للعاصي (قوله ولم خلقتني أصلا) أي ولم أوقعت على أصل الخلق (قوله فلم كفتني) أي
فلم أوقعت على التكليف (قوله أي يبطل الخ) المتبادر من المان عود الضمير للزوم حجة
العباد على الله في الآخرة (قوله ومسئلة العلم الخ) كلام مستأنف ، والمراد بالعلم علم الله المحيط
بكل شيء ، وإنما كانت تلك المسئلة مفحمة لهم لأنه لو صبح للعبد أن يحتج على ربه لاحتج

هي التي حلقت لحي المعتزلة ، ولهذا قال بعض أذكياهم : لولا مسئلة العلم لمت الدسة لنا .
وأما قولي : والحق أن العبد مجبور في قالب مختار الخ ، فهذا جواب آخر في حسن الثواب والعقاب
على مذهب أهل السنة ، وإن وافقنا المعتزلة على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين ، ووجه
ذلك أنه سبحانه لما أجرى عاداته بامداد العبد بالإرادة والقدرة والمقدور على وجه التوالى بحيث
لا يحسن أنه أكره على الفعل أو ألجى إليه ، ومهما صمم العبد عزمه على فعل أمته سبحانه
بخلقته وخلق القدرة عليه طاعة كان ذلك الفعل أو معصية ، كما قال تعالى - من كان يريد
العاجلة مجلبا له - الآية ، وقال جل وعز - ومن أراد الآخرة - ثم قال سبحانه اثرها - كلا
نعمت هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا - فرتب الامداد على الإرادة
منهم إذا شاء ، وذلك الامداد هو المعبر عنه بالتوفيق والخذلان ، فصار العبد بحسب الظاهر
كأنه موجد لفعله حتى أن الوهم والخيال لا يشكان في ذلك ، وقد ضل بهما كثير من الخلق ، ولولا
أن الله سبحانه أيد عقول أهل السنة ،

بخلق الداعي والقدرة مع العلم بما يقع من العبد حتى على مذهبهم بأن يقول لم خلقت في القدرة
والشهوة للمعصية وأنت تعلم أني أعصى الخ (قوله هي التي حلقت لحي المعتزلة) أى أبطلت كلتهم
بالكفاية لاخامها لهم وإظهارها لتفويضهم فهذا كناية مركبة لأنه يلزم من خلق اللحي التفضيحه
وإبطال الكلمة (قوله ولهذا) أى لأجل كون مسئلة العلم وخلق الداعي حلقت لخاصهم (قوله
لولا مسئلة العلم) أى مع خلق الداعي (قوله الدسة) من الدس وهو الاخفاء والدسة بضم الدال
وفتحها اخفية فهم ضالون وتلك العقيدة دسوها وأخفوها ليفسدوا بها عقائد المسلمين (قوله
فهذا جواب آخر) أى فكأنه يقول سلمنا لكم ما ذكرتموه من الدليل ، لكن لنا جواب عنه
وهو أن العبد مجبور في قالب مختار فهو خالق لأفعاله بحسب الظاهر ويكفي هذا القدر في استحقاق
المدح والنم على أفعاله وفي قطع حجة على الله (قوله في حسن الخ) أى متلبس بحسن تعليل
الثواب والعقاب بالأفعال : أى بحسنه عقلا وصرنا حين الجواب بما ذكر نقول بالتحسين العقلي
كالمعتزلة (قوله وإن وافقنا) أى في هذا الجواب (قوله ووجه ذلك) أى كونه مجبورا في
قالب مختار (قوله بالإرادة الخ) أى بخلقهما فيه (قوله أو ألجى إليه) تنويع في التعبير
(قوله ومهما الخ) عطف على لما ، وجواب لما محذوف : أى صار العبد خائفا بحسب الظاهر
(قوله صمم الخ) فيه أن العزم لا يتعلق به تصميم لأنه نفس التصميم . وأجيب بأنه أراد بالعزم
الإرادة وصمم يتعدى بفي ، فقوله عزمه على إسقاط الخافض (قوله العاجلة) أى الدنيا (قوله
قرب) أى المولى (قوله إذا شاء) أى إذا شاء الله الامداد (قوله بالتوفيق) أى خلق
الطاعة والقدرة عليها ، وقوله : والخذلان : أى خلق المعصية والقدرة عليها (قوله فصار العبد
الخ) أى فلما كان العبد مهما صمم على إرادة شيء أمته الله بخلقته وخلق القدرة عليه صار الخ
(قوله كأنه) الأولى محذوفه (قوله في ذلك) أى في أن ذلك الفعل فعل للعبد (قوله بهما)
أى بسببهما : أى الوهم والخيال والسببية بحسب الظاهر ، وأراد بالوهم والخيال شيئا واحدا وإلا
فالضلال من الوهم (قوله كثير من الخلق) هم القدرية فقالوا إن الأفعال الاختيارية مخترعة

غرقوا حجب التوهّمات المظلمة ، وبرزوا الى شمس المعرفة ، فأدركوا بها الأمر كيف هو لكانوا كغيرهم ، وان كان العبد بحسب الظاهر كأنه موحد له ، وبهذا المعنى فسر بعضهم معنى السكسب فتعلق الثواب والعقاب على فعله حسنا شرعا وعرفا وعقلا ، ولهذا يحسن أن يمدح ويذم على تلك الأفعال . وأما إن نظرنا الى الباطن والى حقيقة الأمر لم يصح جعل فعله سببا لشيء ، اللهم إلا أن يطلق عليه لفظ السبب بمعنى الأمانة الشرعية فصحيح ، وقد جاء القرآن والسنة بملاحظة الأفعال تارة نحو - ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون - ونحوه وتارة بلفظه نحو لا يدخل الجنة أحد بعمله ، ولعل ملاحظة الأمرين : الجبر بحسب ما في نفس الأمر ، والاختيار بحسب الظاهر وعرف التخاطب ، وهو المراد من قولي : فصح فيه رعى الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف للملاحظة كونه أمانة شرعية وملاحظة في الدلالة عنه عقلية والله أعلم . واعلم أن لأهل السنة على المعتزلة الزامات كثيرة يطول تتبعها ، وفيما ذكرناه من ذلك كفاية ، والله أعلم .

للعبء (قوله غرقوا حجب التوهّمات) من اضافة المشبه به للمشبه وخرقوا ترشيح للتشبيه بمعنى جاوزوها وتعدّوا عنها (قوله وبرزوا إلخ) أى ظهوروا الى المعرفة الشبيهة بالشمس فكانت المعرفة وراء التوهّمات المظلمة (قوله بها) أى العقول المؤيدة (قوله كيف هو) أى أدركوا الأمر على حقيقته فكيف ليست للاستفهام (قوله لكانوا إلخ) جواب لولا وأراد بالغير القدرية (قوله وان كان إلخ) معلوم مما تقدّم (قوله وبهذا المعنى) أى كون العبد موحدا لأفعاله بحسب الظاهر (قوله فسر إلخ) ولم يفسره بما تقدّم المصنف من أنه مقارنة القدرة الحادثة للعقدور (قوله فتعلق الثواب إلخ) أى إذا علمت أن العبد موجد لأفعاله بحسب الظاهر فتعلق الثواب والعقاب على فعله حسن عقلا لأنه علة لها ، وأما قوله شرعا وعرفا فلا يترتب على ما قبله نعم علم مما تقدّم أنه حسن شرعا لأنه أمانة على الثواب والعقاب ، وأما كونه حسنا عرفا فلم يعلم مما تقدّم أصلا (قوله والعقاب) ليس عطفًا على الثواب ، وإلا لزم الاخبار بالمتى عن المفرد بل هو معطوف على تعليق على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزء : أى تعليق الثواب وتعلق العقاب على فعله حسنا (قوله ولهذا) أى لكون العبد موحدا لأفعاله بحسب الظاهر (قوله وأما إلخ) أى ما ذكر من أن تعليق الثواب والعقاب على الفعل حسن عقلا ان لم ننظر للباطن ، وأما إلخ (قوله سببا) أى عقليا (قوله ونحوه) يقنى عنه نحو الأول (قوله بلفظه) الأولى بلفظها : أى ملاحظة الأفعال (قوله ولعل) أى ولعل ما ذكر من مجيء القرآن بملاحظة الأفعال ومجىء السنة بعدم ملاحظتها ، وهذا إشارة لوجه الجمع بين الآية والحديث فلا يقال ان بينهما تنادفا (قوله ويحتمل أن يكون ذلك الاختلاف) أى الذى جاء به القرآن والسنة وهذا وجه آخر للجمع بين الآية والحديث (قوله لملاحظة إلخ) أى وعليه درج القرآن (قوله أمانة شرعية) أى على الثواب والعقاب (قوله وملاحظة إلخ) أى وملاحظة عدم دلالة الفعل على الثواب والعقاب عقلا وعليه درج الحديث ، ولا يخفى أن العقل هنا هو مرجع الباطن في الوجه الأول والشرع هنا مرتب على الظاهر في الوجه الأول ، وحينئذ فالأمران متغايران (قوله عقلية) حال .

(ص) فصل : وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة في محلها بطل لذلك تأثيرها بواسطة مقدورها في غير محلها : كرمي الحجر والضرب بالسيف ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا ، وهو المسمى بالتولد عند القدرية بحسب هذه الأمة مع ما فيه على مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين ووجود فعل من غير فاعل أو فاعل من غير إرادة ، ولا علم بالمفعول ونحو ذلك من الاستحالات المذكورة في المطولات ،

قوله : فصل

اعلم أن القدريية نسبوا لقدرة العبد التأثير مباشرة وتولوا ، فتأثيرها مباشرة هو تأثيرها في محلها بدون واسطة ، وتأثيرها بطريق التولد هو تأثيرها في غير محلها بواسطة ، ولما أنهى المصنف الكلام على بطلان تأثيرها مباشرة في محلها أنبئه بالكلام على بطلان تأثيرها بواسطة في غير محلها ، ولما كان هذا مغايرا لما سبق أتى بالترجمة وحذف المترجم له إيجازا (قوله في محلها) أى في الحال في محلها أو في صفة محلها وهى الحركات والسكنات القائمة باليد مثلا (قوله لذلك) أى لما عرفت من الاستحالة المذكورة (قوله في غير محلها) أى في الحال في غير محلها (قوله كرمي الحجرة الخ) مثال للحال في غير محلها . واعلم أن رمى الحجر فيه مقدوران أحدهما حركة اليد والثاني حركة الحجر عند رمية وانفلاته من اليد ، فالأول في محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثاني ليس في محلها بل سبب عن الأول الذى هو صفة لليد ، وكذلك الضرب بالسيف فيه مقدوران حركة اليد وصدم الحديد لما يلاقيه ، والأول في محل القدرة والثاني ليس في محلها ، وكذلك إذا حركت يدك وفيها مفتاح أو خاتم ، فحركة اليد مقدور في محل القدرة لأنه صفة لليد ، والثاني حركة المفتاح أو الخاتم ، وهذا ليس في محل القدرة وهو مسبب عن الأول ، فكل من المقدورين مخلوق لله عند أهل السنة ومخلوق للعبد بقدرته الحادثة عند القدرة . لكن الأول مخلوق له بقدرته مباشرة والثاني تولدا ، والتولد عندهم إيجاد حادث بواسطة مقدور القدرة الحادثة (قوله ونحو ذلك) أى كالحرارة الناشئة عن حك جسم بآخر ، وخروج النار عن اصطكاك الزناد بالحجر (قوله مثلا) أى أو الرجل (قوله وهو) أى ما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا (قوله المسمى بالتولد) فيه أن ما يوجد عادة بواسطة حركة اليد يسمى متولدا إلا أن يقال إن قوله : مما يوجد على حذف مضاف : أى من إيجاد ما يوجد (قوله مع ما فيه الخ) متعلق بقوله بطل لذلك تأثيرها : أى مع ما في التولد زيادة على ما سبق في رد مذهبهم من وجود أثر بين مؤثرين فقدرة العبد وحركة يده أثرا في الضرب مثلا ، فقد صدق أنه وجد أثر وهو الضرب بين مؤثرين وهما القدرة الحادثة وحركة اليد (قوله ووجود فعل من غير فاعل) عطف على مدخول من وتوضيحه أنه إذا فرض أن زيدا رمى سبعا بسهم ومات زيد الراى قبل وصول السهم للسبع المرمى ثم وصل السهم بعد موته للسبع المرمى فجرحه ، فقد وجد الفعل وهو الجرح بدون فاعل لأنه لما مات ذلك الفاعل صار كالعدم (قوله أو فاعل الخ) أى إذا نظرنا لذاته لكنها خالية عنهما ولم يلاحظ أنها صارت بالموت كالعدم ، وهذا عطف على فعل وأو لترديد : أى أنه يلزم على التولد

واتفق الأكثر على عدم تولد الشبع والرئ ونحوهما عن الأكل والشرب وشبههما ، وذلك مما ينقص أيضا على القائلين بالتولد وبالله التوفيق ، وهذا الذي ذكر في أوصافه تعالى إلى هنا هو كله مما يجب في حقه تعالى ، وإذا علم ما يجب في حقه تعالى علم ما يستحيل وهو ضد ذلك الواجب .
(ش) مذهب أهل الحق على ما سبق أن القدرة الحادثة لا تأثير لها في شيء من الممكنات ، وهي تتعلق بمقدورها تعلقا من غير تأثير ، بل نسبتها إليها كنسبة العلم الذي يتعلق بمعلومه ولا يؤثر فيه إلا أن القدرة الحادثة لاتتعلق بمقدورها إلا في محلها وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه وبين القدرة لا تأثيرا ولا غيره . والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد مخترع أفعاله ، ووافقوا على أن القدرة الحادثة لاتتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذي هو في محلها غير أنهم يرون أن ما في محلها سبب يوجده ما هو خارج عن محلها ، وزعموا أن السبب والمسبب مقدوران للعبد إلا أن أحدهما مباشرة والآخر وهو المسبب بواسطة إيقاع السبب ولم يذكروا تولدا في محل القدرة الحادثة إلا العلم النظري فان النظر عندهم يولد

إما كذا أو كذا (قوله واتفق الأكثر) أي من القدرية أما الأقل فعلى أن كلامنا من الأكل والشبع مثلا مخلوق للعبد (قوله على عدم الخ) بل الشبع مثلا مخلوق لله ، وأما الأكل مثلا فمخلوق للعبد (قوله ونحوهما) أي كالحرارة الناشئة عند احتكاك جسم بآخر (قوله وذلك) أي الاتفاق الواقع من أكثرهم (قوله في أوصافه) في معنى من (قوله إلى هنا) أي من أول المباحث المقصودة بالذات إلى هنا (قوله في حقه) أي لذاته أو في حكمه تعالى : أي حالة كون ما يجب معدودا في حكمه : أي في الأحكام الثابتة له تعالى (قوله وهو ضد ذلك الواجب) الواو للتبديل : أي لأن المستحيل ضد الواجب والأشياء تعرف بأضدادها (قوله على ما سبق) أي لأعلى ما نقل عن امام الحرمين والقاضي والأستاذ (قوله من الممكنات) الأولى من الممكنات لأن الممكنات أعم والتي وقع النزاع في أن القدرة الحادثة تؤثر فيه أولا هو السكائن : أي الموجود بالفعل (قوله بمقدورها) أي الفعل المقارن لها (قوله بل نسبتها) أي القدرة وذكر باعتبار أنها وصف ، وقوله : إليها : أي الممكنات (قوله ولا يؤثر فيه) بيان لوجه الشبه (قوله إلا في محلها) أي إذا كان مقدورها في محلها ، وفيه أنه لا معنى لهذا الحصر لأن المقدور الحركات وهي لاتسكون إلا في محلها ، فالأولى أن يقول إلا أن مقدور القدرة إنما يكون في محلها بخلاف متعلق العلم فانه قد يكون في غير محله . وأفاد بهذا الاستدراك دفع ما يتوهم من التنظير بالعلم أن متعلق القدرة وهو مقدورها قد يكون في غير محلها كالعلم (قوله وما خرج عن محلها) أي كالضرب والقتل ، وقوله : فلا نسبة بينه وبين القدرة لا تأثيرا ولا غيره : أي ولا كسبا ولما كان الخارج عن محل القدرة مسببا عن المكسوب وهو الحركات جاء التكليف به تنزيلا له منزلة سببه لأنه لما كان مخلوقا عند مكسوبه عادة جرى فيه التكليف والثواب والعقاب (قوله والمعتزلة) أي والقدرية منهم (قوله مخترع) أي موجد أفعاله بقدرته (قوله الذي هو في محلها) وهو الحركات (قوله ما هو خارج عن محلها) كالضرب والقتل والرئ (قوله إلا أن أحدهما) أي وهو السبب ، وقوله : مباشرة : أي مقدور مباشرة ، وقوله : بواسطة الخ : أي مقدور بواسطة الخ

في محل القدرة عليه ، حقيقة التولد عندهم إجماع حادث بواسطة مقدور للقدرة الحادثة ، وهذا المذهب إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية ، فانهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في معلولها مالم يمنعها مانع ، وليست عندهم كاعل العقلية الموجبة للأحكام لقواتها إذ لا يجوز أن يمنعها مانع ، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا ولم يجعلوا حكم السبب المولد بمثابة العلة العقلية لجواز أن يتمتع التولد للمانع ، ثم غيروا العبارة كيلا يظهر مأخذهم ، فقالوا هو فعل فاعل السبب وهذا إذا حقق لم يكن له حاصل ، لأن الأثر الواحد يتمتع أن يكون تابعا لمؤثرين ، فمن ضرورة تأثير السبب فيه امتناع تأثير القدرة فيه ، وقول القائل

(قوله في محل القدرة عليه) أى وهو العقل فاعقل عندهم يحدث النظر بالقدرة القائمة به وذلك النظر ينشأ عنه العلم النظرى فكل من النظر والعلم قائم بالعقل والنظر مقدور مباشرة والعلم مقدور تولدا وهذا بخلاف الحركة والضرب فإن الحركة قائمة باليد والضرب قائم بغيرها (قوله حقيقة التولد) أى من حيث هو الصادق بتولد العلم النظرى وغيره (قوله إجماع حادث) أى كالضرب والقتل ، وقوله : بواسطة الخ : أى وهو حركة اليد (قوله وهذا المذهب) أى مذهب التولد (قوله فانهم زعموا الخ) فقالوا النار تؤثر في الاحراق بطبعها والسكين تؤثر في القطع بطبعها والأكل يؤثر في الشبع بطبعه : أى ذاته وهكذا وهم كفار (قوله مالم يمنعها مانع) أى وما لم يفت شرط (قوله وليست) أى الأسباب الطبيعية (قوله كاعل العقلية الخ) كحركة الاصبع مع حركة الخاتم فانها مؤثرة فيها عندهم من غير توقف على وجود شرط وانتفاء مانع وكل من الحركتين مخلوق لله عندنا (قوله الموجبة للأحكام) أى المؤثرة في الأحكام : أى في معاللاتها بطريق الإيجاب والازم العقل (قوله إذ لا يجوز الخ) تعليل للنفي أو اقوله الموجبة (قوله فأخذوا المعتزلة ذلك) أى تأثير الطبيعة في مفعولها (قوله ولقبوه تولدا) ثم إن التولد لا يقول به كل المعتزلة في النار ونحوها كالأكل والشرب لأنهم يوافقون أهل السنة في أن الحرق والشبع مثلا من الله (قوله ولم يجعلوا الخ) جواب عما يقال لم جعلوا السبب المولد بمثابة الطبيعة ولم يجعلوه بمثابة العلة العقلية فأجاب بقوله : ولم يجعلوا الخ والمولد بكسر اللام صفة للسبب المضاف إليه حكم إضافة بيانية ، وقوله : بمثابة العلة العقلية : أى بحيث يكون معلولها لازما لها لا ينفك عنها أصلا (قوله لجواز الخ) يؤخذ منه أن الازم في التولد عند القائلين به عادى لا عقلى (قوله ثم غيروا العبارة) أى عبارة الفلاسفة فقالوا الخ ، وظاهره أن التعبير بالتولد ليس فيه تغيير لها مع أنه تغيير لها (قوله فقالوا الخ) أى ولم يقولوا فعل فاعل الطبيعة (قوله هو فعل فاعل السبب) اعترض بأن الحركة التى هى السبب فاعلة لأن السبب عندهم مؤثر في السبب فهو فاعل له ، وقد أسندوا فعله للفاعل فيلزم أن يكون الأثر المولد أثر فيه فاعلان ولا يعقل تأثير فاعلين في أثر واحد وهذا معنى قول الشارح وهذا : أى التعبير إذا حقق لم يكن له حاصل : أى لم يكن له حاصل معقول : أى يحكم العقل بصحته بل بطلانه (قوله فيه) أى في الأثر (قوله تأثير القدرة) أى ذى القدرة وهو العبد (قوله وقول القائل) أى منهم جوابا عن الاعتراض المذكور ، وحاصل ذلك الجواب أنه ليس المراد بقولهم فعل فاعل السبب أن

هو يؤثر فيه بواسطة السبب يؤول حاصل القول به الى أنه فعل سببه كما أن الباري عندهم فعل العبد وهو مخترع أفعاله ، ولم يكن فعله فعلا لله عز وجل إلا أنهم يمنعون إضافته لله تعالى لرومهم في أصلهم قطع نسبة القبايح اليه ، ومذهبهم في التولد يلزمهم ما فروا منه من نسبة فعلها اليه ، وكون التولد فعل فاعل السبب قد نقل امام الحرمين في الشامل اتفاق المعتزلة عليه . قال المقترح ولا يصح فقد ذهب النظام منهم الى أن المتولدات مضافة الى الباري سبحانه لاعلى معنى أنه فعلها ولكن بمعنى أنه خلق الأجسام على طبائع وخصائص تقتضى حدوث الحوادث الناشئة عنها ولم يقل انها فعل لفاعل سببها ، وذهب حنظل القرد الى أن ما يقع مابيننا لعل القدرة على قدر اختيار المسبب ، فهو فعل فاعل السبب كالقطع والفصد والذبح ، وما يقع على قدر اختيار المسبب كالحوى عند الاندفاع ونحوه فليس من فعله ، واختلفوا في وقت تعلق القدرة بالتولد ، فقال قوم منهم لا يزال مقدورا الى حين وقوع سببه

الفاعل كما أثر في السبب وهو الحركة أثر في المولد عنها كالضرب حتى يلزم الأثر لمؤثرين ، بل المراد أن الفاعل أثر في السبب وهو الحركة والسبب الذي هو الحركة أثر في السبب كالضرب مثلا ونظير ذلك العبد مع الرب فإنه خلق العبد والعبد خلق أفعاله ، وحينئذ فلم يكن الأثر ثابتا لمؤثرين (قوله هو) أى فاعل السبب (قوله فيه) أى في الأثر المولد (قوله بواسطة السبب) أى بواسطة تأثيره في السبب (قوله يؤول) حاصل القول به خبر عن قول القائل فكان الأولى يؤول حاصله الخ (قوله انه) أى فاعل السبب ، وقوله : فعل سببه : أى سبب ذلك الأثر : أى ولم يفعل الأثر المسبب عنه (قوله إلا أنهم الخ) الأولى ذكر هذا على وجه التعليل بأن يقول لأنهم يمنعون إضافته : أى فعل العبد (قوله ومذهبهم في التولد) الواو لل الحال (قوله يلزمهم ما فروا منه) أى ، وحينئذ فلا يمنعهم هذا النفي ووجه الازام أن الموجب عندهم لكون العبد فاعلا للمسبب كالضرب والقتل كونه فاعلا للسبب وهو حركة اليد فيلزم لامحالة على مذهبهم الفاسد أن يكون الباري خالقا لكفر العبد وزناه وسرقته مثلا لأنه خالق للعبد وقدرته وتصميمه على الفعل وغير ذلك من أسباب الفعل ويلزمهم بضم أوله وكسر ثالثه (قوله وكون المتولد) أى كالضرب والقتل (قوله ولا يصح) أى ما ذكره من حكاية الاتفاق (قوله مضافة الى الباري) أى تنسب إليه بحيث يقال إنه خلق الضرب والقتل (قوله فعلها) أى أوجدها بقدرته (قوله وخصائص) أى صفات وهو عطف مرادف (قوله تقتضى حدوث الحوادث الناشئة عنها) أى كخلق النار على طبيعة تقتضى الاحراق والسيف على طبيعة تقتضى القطع وهكذا فليس القطع مثلا ناشئا عن الحركة حتى يكون فعلا لفاعل السبب ، فعنى خلق الله القطع مثلا على هذا المذهب أنه خلق الطبيعة المقتضية لذلك في الجسم المقطوع به (قوله مابيننا الخ) أى خارجا عن محلها (قوله على قدر الخ) المراد بالقدر الوفاق وبالاختيار الارادة وبالمسبب بكسر الباء الشخص (قوله ونحوه) أى كذهاب السهم (قوله فليس من فعله) أى بل هو فصل لله تعالى (قوله واختلفوا) أى المعتزلة (قوله في وقت الخ) على حذف مضاف دل عليه السياق : أى في وقت انقطاع تعلقها (قوله لا يزال مقدورا) أى متعلقا للقدرة الحادثة تعلقا صلاحيا ليناسب

فيجب ثبوته فينقطع أثر قدره فيه ، وقال آخرون انما ينقطع كونه مقدورا إذا وقع المتولد ووجد
لا عند وقوع سببه فقط ، واختلفوا في الألوان والطعوم هل يجوز أن تقع متولدة أم لا ؟ وذهب
ثمامة بن أشرس إلى أن هذه المتولدات لا فاعل لها ، ويلزمه بطلان الدليل على إثبات الصانع ،
وذهب معمر إلى أن جميع الأعراض واقعة بطباع الأجسام إلا الإرادة والمولدات عندهم أربعة :
الاعتماد ، والمجاورة على شرائط معتبرة عندهم ، والنظر المولد للعلم ، والوهي المولد للالام ، وقد اختلف
أبرهائم والجبائي في أن المولد الاعتماد

السياق (قوله فيجب ثبوته) أى المتولد : أى فيجب وقوعه (قوله فينقطع أثر القدرة فيه)
أى في المتولد لأنها لاتعلق بواجب . والحاصل أن المتولد الذى ينشأ عن الحركة قبل وقوع
الحركة مقدور للعبد ، فإذا وقعت الحركة صار وقوعه واجبا فلا تصلح القدرة لاتعلق به فينقطع
تعلقها به (قوله ووجد) أى بالفعل وهو تفسير لما قبله (قوله واختلفوا في الألوان) أى المتولدة
عن فعل الصانع كحمرة الثوب الحاصلة بالصبغ والطعوم كطعوم الأثرية والمعاجين (قوله هل
يجوز أن تقع متولدة) أى وحيث تنسب إلى فاعل السبب ، وقوله : أولا : أى وحيث تنسب
إلى الله فكأن الثوب الحاصل بوضعه فيما يصبغ به وتحريك اليد له متولد عن حركة اليد فالعبد
فاعله بواسطة فعله لسببه على القول الأول ، وقيل انه من فعل الله وليس متولدا من حركة اليد
وكذا يقال في الطم الناشئ عن وضع الملح في الطعام مثلا قيل انه ناشئ عن الوضع أو الطبخ
فينسب للعبد ، وقيل انه مخلوق لله ، وليس متولدا عن شيء ، والخلاف في الألوان الناشئة عند
صنع الصانع والطعوم الناشئة عند طبخ أو تركيب ، وأما ألوان الفاكهة وطعومها فن فعل الله
اتفاقا (قوله وذهب ثمامة إلخ) من قبيل كلام النظام والقرطبي فالأولى تقديمه على قوله واختلفوا
إلخ لأنه لا ارتباط له به (قوله إلى أن هذه المتولدات) أى جميعها لا فرق بين المتفق عليه عندهم
منها واختلف فيه (قوله لا فاعل لها) أى لا العبد ولا المولى فهى صنعة من غير صانع (قوله
ويلزمه إلخ) وجهه أن الأعراض إذا وجدت من غير فاعل تطرق ذلك في غيرها من سائر
الحوادث (قوله إلى أن جميع الأعراض) كالإيض والسواد والسمع والبصر (قوله بطباع
الأجسام) أى التى قامت بها تلك الأعراض (قوله إلا الإرادة) أى فأنها مخلوقة لله (قوله
والمولدات) بكسر اللام جمع مولد وهو السبب الذى يتولد وينشأ عنه غيره ، والمراد المولدات
في أفعال العباد ، وأما في أفعال الله فسيأتى الكلام فيها (قوله الاعتماد) هو الاتكاء على
الشيء فتولد عنه حرارة أو كسر أو قطع مثلا للمعتمد عليه (قوله والمجاورة) فإذا جاور الماء
جيفة تولد منها رائحة له ، وإذا جاورت النار شيئا تولد منها حرارته وهكذا (قوله على شرائط
إلخ) على بمعنى الباء وهو راجع للمجاورة : أى ان المجاورة تولد بشرط عدم الحائل وعدم
البعد جذا (قوله والنظر المولد للعلم) نحو العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع
فاعلم بهذه النتيجة تولد عن النظر وهو القياس المتقدم ، ولما كان النظر إنما يولد شيئا واحدا
وهو العلم النظري أضافه إليه (قوله والوهي) هو افتراق الأجزاء كالجرح وقطع اليد مثلا

أو الحركة ، فذهب الجبائي إلى الثاني وذهب ابنه أبوهانم إلى الأول ، والاعتقادات عندهم راجعة إلى شدة العضلات وقوة ارتباط العصب على الأعضاء ، وكل ذلك من مذاهب الطبيعيين الضالين المضلين . ثم اختلف المعتزلة هل يجوز أن يكون في أفعال الباري تعالى تولد ، فصارت جماعة إلى منعه لعموم قدرته تعالى وامتناع أن تتعلق بشيء في محلها ، وانما تتعلق بما خرج عن محلها ونسبتها إلى جميع ما خرج عن محلها نسبة واحدة ، وصار آخرون إلى أن التولد معقول في أفعاله تعالى ، فإن السبب المولد لما جاز وقوعه من الله تعالى لم يجوز أن ينتفي تأثيره في سببه إلا مانع ، وليس صدوره من المانع مانعا والامتناع في الشاهد فيلزم أن يولد ، وهذا القول أقرب إلى قياس مذهبهم . هذا حاصل مذاهبهم في التولد . واعلم أن ردة مذهبهم في التولد قد اتضح في الفصل الذي قبل هذا ، وهو ما قام من البرهان القطعي على اسناد الحوادث كلها للباري جل وعز ، وأنه لا تأثير لكل ماعداه حجة وتفصيلا في شيء منها ، وإلى هذا المعنى أشرنا في أول هذا الفصل بقولنا وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة إلى آخر الكلام . ثم أشرنا في هذا الفصل إلى لوازم تلزمهم مما يخص القول بالتولد ، فمنها أنه يلزمهم وجود أثر واحد عن مؤثرين ، وهما القدرة الحادثة

الحادثة

(قوله أو الحركة) هي المعبر عنها أولا بالوهي (قوله إلى شدة العضلات) أي قوتها في نفسها والعضلة اللحمة المحيطة بالعصب ، فليس المراد بالاعتقاد الذي ينشأ عنه الحرارة مثلا الميلان على الجسم ، بل المراد به الشدة المذكورة (قوله وكل ذلك) أي قوله والمولدات عندهم أربعة الخ (قوله ثم اختلف الخ) ثم لا ترتيب المذكري أو المعنوي إذا كان ذلك الخلاف صدر منهم متأخرا عن تقريرهم التولد في أفعال العباد (قوله هل الخ) أي في جواب هذا الاستفهام مثلا الهواء وحركة الأشجار اختلف فيهما فقبل مخلوقان لله ولا تولد ، وقيل الله خالق للهواء والهواء هو الخالق لحركة الأشجار (قوله لعموم قدرته) لم يقل لعموم قدرته لأن المعتزلة لا ينتنون صفات المعاني بل المعنوية (قوله وامتناع أن تتعلق) أي قدرته بشيء في محلها لأن الشيء الذي في محلها : أعني الذات هو صفاتها وهي واجبة والقادرية لا تتعلق بالواجب (قوله ونسبتها) أي القادرية (قوله إلى ما خرج عن محلها) أي كالريح وحركة الأشجار (قوله نسبة واحدة) أي وحيث فتعلقها ببعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح (قوله معقول) أي يقبله العقل (قوله فإن السبب المولد) أي كالهواء ، وقوله : في سببه : أي كحركة الأشجار (قوله إلا مانع) أي ولا مانع (قوله وليس صدوره) أي السبب المولد ، وقوله : مانعا : أي من تأثيره في سببه (قوله وإلا لمع في الشاهد) أي فكما أن صدور الحركة من العبد ليس مانعا من تأثيرها في القطع مثلا فكذلك صدور الهواء من الله لا يمنع تأثير الهواء في حركة الأشجار (قوله هذا) أي قوله والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد يخترع أفعاله إلى هنا (قوله ان ردة مذهبهم) أي سند ردة مذهبهم بدليل قوله بعد وهو ما قام الخ (قوله وأنه الخ) عطف تفسير (قوله وإلى هذا المعنى) اتضح ردة مذهبهم الخ (قوله أشرنا) حقيقة عرفية في الذكر والنصريح (قوله مما يخص الخ) من تبعية فيكون المقصود من هذا الفصل ذكر هذه اللوازم الثلاثة الملزمة

ومقدورها الذي هو السبب المولد لأنهم ادّعوا أن الحادث واجب عن سببه المولد ومقدور للفاعل بالقدرة الحادثة أيضا ، ومنها وجود الفعل بلا فاعل أو بدون إرادة وشعور بالفعل ، فإن من رمى سهمًا واختارته النية قبل وصول السهم إلى الرمية . ثم اتصل بها وصادف حيا فإنه يحصل به جرح ولا يزال ساريا إلى أن يفضى إلى الزهوق مثلا ، فهذه السرايات والآلام أفعال الرامي ، وقد رمت عظامه ولا مزيد في الفساد على نسبة قتل إلى ميت مع انتفاء مصححات الفعل منه ، وهي الحياة والإرادة والقدرة والعلم ، ولو جاز وقوع الفعل من ميت لبطل دلالة الفعل على كون الفاعل حيا ، ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع أيضا الاستدلال بوجود الحادث على وجود الصانع ، وإن قالوا الفعل يدل على فاعله ولا يلزم منه وجود الفاعل على حالة وجود فعله ، فالجواب أنه لا بد من إضافة الفعل إلى الفاعل ويمتنع صدوره مضافا إليه

للقول بالتولد (قوله ومقدورها) هو الحركات ، وقوله : التي هي السبب المولد : أي لما نشأ عنه من ضرب وقطع ورمى مثلا ، فذلك الشيء عن السبب المولد هو الأثر ، والمؤثران اللذان أثرا فيه القدرة الحادثة ومقدورها وهو الحركات (قوله أن الحادث) أي وهو الأثر المولد بالفتح كالضرب والرمى ، وقوله : عند سببه المولد : أي له وهو الحركات فالمولد بالكسر (قوله ومقدور للفاعل) أي حقيقة ومقدور للقدرة مجازا فلا ينافي مأمرا من إسناد التأثير للقدرة (قوله أو بدون إرادة) أي أو بفاعل بدون إرادة فأوللتنويح (قوله إلى الرمية) أي المحل المرمى له (قوله اتصل) أي السهم ، وقوله : بها : أي الرمية (قوله وصادف الخ) أي وصادف الرمية حال كونها حيوانا حيا كسبع (قوله به) أي بذلك السهم (قوله ولا يزال) أي ذلك الجرح (قوله مثلا) راجع إلى الزهوق : أي أو إلى أن بليت عظامه (قوله السرايات) بكسر السين جمع سرية مصدر سرى (قوله فهذه السرايات الخ) راجع لقوله : سابقا وجود الفعل بلا فاعل (قوله وقد رمت) أي بليت وذهبت بالمرة جملة حالية (قوله ولا مزيد الخ) راجع لقوله سابقا أو بدون إرادة الخ لأنه إنما انتفت المصححات فقط والذات الفاعلة باقية بعد الموت (قوله وقوع الفعل) أي الاختياري (قوله لبطل الخ) لكن التالي باطل (قوله وإن قالوا) أي جوابا عن الإلزام المذكور (قوله ولا يلزم الخ) أي لكفاية وجوده حين وجود سبب فعله ، وحينئذ فيستدل بوجود الحوادث على أن صانعها ثبت له الوجود (قوله فالجواب الخ) حاصله أنه لا بد من إضافة الفعل حال وجوده لفاعله ويمتنع إضافته إليه في حال كونه غير فاعل كحالة الموت لأن إضافته إليه تقتضي صحته : أي حياته ، وموته يقتضي عدم صحته إضافته إليه وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات ، وحينئذ فاضافته للفاعل تنافي موته فلا تجامع موته ، وهذا الجواب لا يتم إلا لو كانوا يسمون أن موته يقتضي عدم الإضافة إليه مع أنهم يقولون بصحة إضافة الفعل للميت اكتفاء بحصول سبب الفعل حال حياته (قوله لا بد الخ) أي لا بد من استناده إليه حال وجوده ولا يكتفى بالسبب السابق (قوله ويمتنع صدوره الخ) أي ويمتنع صدور الفعل حال كون الصدور مضافا إليه : أي إلى الشيء حالة امتناع كون الشيء فاعلا وبما فسرنا به الضميرين في قوله إليه وكونه يندفع ما يرد على ظاهر العبارة من التدافع لأنه أثبت للشيء أولا الفاعلية ، وحينئذ فلا معنى

في حالة امتناع كونه فاعلا إذ الصدور منه يقتضى صحة ذلك والامتناع ينافي الصحة ، ومما يلزمهم أن يكون الموت المستعقب للآثم متولدا عن فاعل الآثم ، فإن نسبة تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة الى فعله كنسبة تعقب الموت له ، وهذا الالتزام لا يتأتى لهم دفعه ولم يتأت للجباثي أن ينفصل عنه الا بالتجاسر على خرق اجماع الأمة بنسبته الى فاعل الآثم ، وقد أجمعت الأمة على أن الباري تعالى هو يحيي ويميت ، وهو قد نسب الامانة الى غيره ، ويلزمه أن يكون قادرا على الاحياء أيضا على الجلة لأنه ضده والقدرة على الشيء عندهم قدرة على ضده . احتجوا على التولد بأننا نجد المسببات واقعة على حسب القصور والدواعي كما أن المقدور المباشر بالقدرة الحادثة كذلك . والجواب أن ارتباط شيء بشيء بحسب مجرى العادة وإن اطرده لا يدل على أن لأحدهما تأثيرا في الآخر ، فإن ارتباط الأصل المقيس عليه

لقوله بعد في حال امتناع كونه فاعلا ، وكان الأولى للشارح أن يقول ويمتنع اضافته اليه في حالة الخ لأنه بنى كلامه أولا على الاضافة : أى وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات ، وحينئذ فاضافة الفعل للفعل تنافي موته ولا تجامعه (قوله في حالة الخ) كحالة الموت (قوله صحة ذلك) أى صحة كونه فاعلا بأن يكون حيا (قوله والامتناع) أى كحالة الموت (قوله ينافي الصحة) أى صحة الاضافة (قوله ومما يلزمهم الخ) حاصله أنه يلزمهم على القول بالتولد أن يكون الموت من فعل العبد واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم (قوله فان نسبة الخ) الأولى العكس في التشبيه بأن يقول فان نسبة تعقب الموت لفعله كنسبة تعقب الآلام له وهم يحملون الآلام فعلا للعبد بالتولد من حركته فكذلك الموت (قوله الى فعله) أى الشخص المفهوم من الكلام ، والمراد بالفعل هنا السبب كالضرب والجوع (قوله له) أى لفعل الفاعل (قوله ويلزمه) أى الجباثي (قوله أن يكون) أى العبد (قوله على الجلة) عبر بذلك لأن الامانة اللازمة في المقام إنما يقدر عليها العبد في بعض الاحيان فليكن الاحياء الذي على شاكلتها كذلك (قوله لأنه) أى الاحياء ، وقوله : ضده : أى الامانة (قوله والقدرة الخ) فالقدرة على الحركة هي القدرة على السكون والقدرة على الايمان هي القدرة على الكفر وهكذا والقدرة عند أهل السنة على أحد الضدين ليست قدرة على الآخر لأنها عرض مقارن للفصل فلو تعلقت قدرة واحدة بالشيء وضده كانت مقارنة لهما فيلزم اجتماع الضدين وهو محال (قوله على التولد) أى على أن الأمور المولدة بالفتح مسندة للعبد وأنه فاعل لها بقدرته (قوله المسببات) أى الأمور المتولدة كالقطع والضرب والرمي (قوله على حسب القصور) جع قصد بمعنى الارادة وعطف الدواعي عليه مرادف (قوله كما أن المقدور) أى الحركات الاختيارية ، وقوله : كذلك : أى واقع على حسب القصور ، فإذا أراد الشخص الضرب مثلا وجدت الحركة : أى والمقدور المباشر بالقدرة الحادثة مسند للعبد وفاعل له بقدرته فليكن المسببات المتولدة كذلك يجامع أن كلا منهما يقع على حسب القصور (قوله والجواب الخ) المناسب لقوله ، واحتجوا الخ أن يقول ويرد عليهم لأن الخصم مستدل لامانع (قوله أن ارتباط شيء بشيء) أى كارتباط القدرة بالمقدور وارتباط المسببات المتولدة بالأسباب المولدة لها (قوله فان ارتباط الأصل المقيس عليه) أى وهو المباشر

والفرع مستويان عندنا في عدم الدلالة على التأثير ، وأيضا مما ينقض عليهم هذه الحجة أننا نجد أمورا واقعة على حسب الدواهي والقصود ، وقد ساعدونا على عدم تولدها : منها الشبع والرى عند الأكل والشرب والسقم والبره والموت عند معظم المعتزلة ، والحرارة عند احتكاك جسم بجسم على تحامل واعتقاد ، وسقط الزناد عند الاقتساح ، وفهم المخاطب ، وخجل الخجل ، ووجل الوجل عند الافهام ، والتخجيل والتخويف ، وبعضهم ألزم التولد في الشبع والرى والحرارة عند الأكل والشرب والاحتكاك ، وهو قول غير معظمهم والمحصلين منهم ، وألزم هذا البعض أن تكون الأجسام متولدة مع أنها ليست من جنس مقدورنا باجتماع ، وذلك لأن سقط النار عند الاقتساح يقع على حسب الدواهي ، فإذا تولد لزم أن تولد سائر الأجسام لتماثلها ، فإن زعموا أن النار كانت كامنة في الجسم فتحركت ، وأن التولد حركة جسم لا وجود جسم كان هذا هوسا لا يرضى بقوله عاقل ، فإن الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدح شيء ، وكذلك المرخ إذا نشر بالمنشار فلانار فيه وعند حكه تظهر النار فيه ، وإن أجابوا عن قولهم بعدم التولد في تلك الأمور التي ألزموها بأنهم إنما قالوا فيها بعدم التولد لعدم اطرادها ، قيل لهم وكذلك ثبت عدم الاطراد فيها ادعيتموه متولدا

بالقدرة الحادثة كالحركات ، والمراد ارتباط ذلك بقدرة العبد (قوله والفرع) أى وارتباط الفرع أى الأمور المسببة عن الحركات ، والمراد ارتباطها تعلقها بالعبد وبفعله (قوله على التأثير) أى تأثير العبد في كل منهما (قوله والسقم) أى عند حصول المرض (قوله والبره) أى عند المعالجة (قوله والموت) أى عند تعاطي أسبابه (قوله عند معظم المعتزلة) المناسب تأخير أو تقديمه (قوله على تحامل) أى بتحامل وعنف وهو الاعتقاد والاتكاء فعطفه عليه مرادف (قوله وسقط الزناد) مثل السين والقاف ساكنة ويصح فتحها مع فتح السين ، وأراد بالزناد هنا مجموع الحجر والحديد ، والمراد بالسقط ما يخرج من البار عند الاقتساح : أى ضرب أحدهما على الآخر (قوله وفهم المخاطب) بالفتح ، فهذا الفهم من الله عند المعظم (قوله وخجل الخجل) بفتح الجيم في الأول وكسرها في الثانى ، فهذا الخجل : أى الحياء من الله عند المعظم (قوله ووجل الوجل) أى خوفه ، فهذا من الله عند المعظم ، فظهر أن الأولى تأخير قوله : عند معظم المعتزلة عن الكل (قوله عند الافهام الخ) لف ونشر مرتب (قوله في الشبع الخ) المناسب في الأمور المذكورة كلها ، لأن هذا البعض جاء به في مقابلة المعظم القائل بعدم التولد في المذكورات كلها (قوله وذلك) أى ووجه ذلك الإلزام (قوله لأن سقط النار) أى النار الساقطه (قوله فإذا تولد) أى سقط النار وهو جسم (قوله حركة جسم) هو النار (قوله ليس فيهما الخ) أى وإذا كسرا فلا نار فيهما وعند القدح تظهر النار (قوله وكذلك المرخ) هو شجر في بلاد المغرب عند حكه تظهر النار وعند كسره لا توجد فيه نار (قوله وعند حكه) أى حكه بعنه ببعض (قوله وإن أجابوا) الضمير لمعظم المعتزلة فأولا ألزم أقلهم ثم شرع في إلزام معظمهم (قوله لعدم اضطرادها) لأن الانسان قد يقصد الى الشبع بأكل قدر من الطعام ولا يشبع ، وإلى الرى بقدر

كالرمي والجرح ورفع الثقل وشبهه ، وغير ذلك مما وقع فيه النزاع . أما الرمي فإن الانسان يرى
ويصيب العرض تارة ولا يصيبه أخرى ، والجرح قد بعضى الى السريان تارة وقد يندمل أخرى ،
ورفع الثقل وشبهه قد يرتفع للشخص تارة ولا يرتفع أخرى . ومذهب المعتزلة في تحريك الأشياء
الثقيلة أن تحريك الثقل يمتنع ويسره بالاعتناء عليه ودفعه ، وإذا أريد رفعه وإقلاقه اختلفوا
فيه ، فذهب المتقدمون الى أن الاعتناء الذي يحركه يمتنع ويسره به يرتفع الى جهة التصعد .
وقال أبو هاشم ومتبعوه : ليس ذلك بصحيح ، بل لابد من زيادة حركات على الحركة التي
تحرك بها في جهة اليمين واليسرة قال : لأن معتمدا في التولد ما نحسه من جريان الأمر على
حسب دواعينا وقصودنا ، ولا شك أننا نجد من شخص قدرة على تحريكه يمتنع ويسره ولا يقدر
على رفعه ، فلزم أن ما به يحركه ليس ما به يرفعه ، وقد اختلفوا أيضا إذا رفع جماعة ثقلا وكل
واحد يستقل على الأفراد بحمله ، فقال الكعبي وعباد الصيمري وأتباعهما : يحمل كل واحد
من الأجزاء ما لم يحمله الآخر ولا يشتركان في حل جزء ، وذهب غيرهم من المعتزلة إلى أن كل
واحد من الجماعة يؤثر في كل جزء

من الماء ولا يروى ، وإلى اسقام أحد بضربه ولا يسم ، وإلى ابرائه بالمعالجة ولا يبرأ ، وإلى احداث
الحرارة بالحك ولا تحدث ، وإلى تفهيم المخاطب ولا يفهم (قوله كالرمي والجرح الخ) ظاهره أن
رمي الحجر والجرح وتولد ، وسأيتي يجمعهما مولدا بالكسر ، فإن الجرح بالمعنى المصدرى مولد للألم
(قوله وشبهه) عطف مرادف ، والمناسب شوله ما لو لأنه واوى (قوله أما الرمي) أى أما عدم
اضطراد الرمي ، وكذا يقال فيما بعده (قوله وقد يندمل) يقال اندمل الجرح ودمل بكسر الميم
إذا برأ (قوله قد يرتفع) أى رفع الثقل وهذا لا معنى له ، فالأولى والثقل قد يرتفع تارة ، وقد
لا يرتفع ، وحينئذ فرفعه لا يطرده . والحاصل أن الثقل إذا حركه إنسان بيده قاصدا رفعه ، فقد
يحصل الرفع وقد لا يصل وحينئذ فالرفع غير مطرد (قوله أن تحريك الثقل) أى تحركه (قوله
يمتنع ويسره) فتح أولهما وسكون ثانيهما (قوله بالاعتناء عليه ودفعه) الباء سببية والضميران
للتثنية والمراد بدفعه تحريكه وعطفه على ما قبله عطف تفسير (قوله وإذا أريد الخ) أى هذا
إذا أريد تحريكه يمتنع ويسره فقط فإذا أريد الخ (قوله رفعه) أى ارتفاعه ، وقوله : وإقلاقه
تفسير (قوله اختلفوا فيه) أى في رفعه بمعنى ارتفاعه : أى اختلفوا فيه من حيث ما يتحقق به
(قوله الى أن الاعتناء) أى الرفع والتحريك (قوله يحركه) أى الثقل (قوله به الخ)
فالاعتناء وهو رفع الثقل وتحريكه واحد والشئ عنه شئ واحد ، وهو حركته : يمتنع ويسره
وجهة العلو (قوله ليس ذلك) أى مذهب إليه الأقسامون (قوله بل لابد من زيادة حركات)
أى من حركات زائدة لجهة العلو تنشأ من اعتناء آخر ، لأن زيادة الحركات تستلزم زيادة الاعتناء
(قوله ما نحسه على) أى على ما نحس به (قوله على تحريكه) أى الثقل (قوله فلزم الخ)
أى فلزم أن الاعتناء الذي به تحركه لجهة اليمين مغاير الاعتناء الذي يحصل به ارتفاعه (قوله
جماعة) أراد بها ما فوق الواحد (قوله وكل واحد) الواحد (قوله الصيمري) بضم
الميم وفتحها (قوله ولا يشتركان) أى الواحد والآخر (قوله يؤثر في كل جزء)

والشركة حاصلة ، وهذا مذهب معظم المعتزلة ، وكلام جميعهم في المسئلتين باطل . أما إذا قلنا بالمذهب الحق ، وهو إبطال أصل التولد واستناد الممكنات كلها ابتداء إلى الله تعالى فلا إشكال ، وإن سلمناه جدلا فيبطل مذهب الأقدمين في المسئلة الأولى بما ذكر أبو هاشم فيها ويبطل ما ذهب إليه أبو هاشم بأن فيه اجتماع المثليين لقوله : لا بد من زادة حركات وهو محال ، سلمنا جواز اجتماع المثليين ، لكن يقال له إذا ولد الرافع حركة واحدة في هذا التولد استحال أن لا يتحرك ، إذ يلزم منه قيام حركة بجسم وهو ساكن بحيزه ، وفي ذلك إبطال حقيقة الحركة إذ الحركة لا بد فيها من تفرغ وإشغال فاشتراطه زيادة حركة في جهة التعمد على ما به يتحرك إلى سائر الجهات اشتراط

أى من حيث رفعه لامن حيث ذاته (قوله والشركة حاصلة) أى بين الجميع في كل جزء (قوله في المسئلتين) أى مسئلة رفع الواحد للثقل ومسئلة رفع الجماعة له (قوله إبطال أصل التولد) أى إبطال مبناه وهو تأثير القدرة الحادثة في السبب المولد لغيره (قوله واستناد الممكنات) عطف على إبطال (قوله ابتداء) قيد به لأن الثاليتين بالتولد يقولون بإسناد المسببات المتولدة إلى الله تعالى لكن بواسطة السبب (قوله فلا إشكال) أى في بطلان كلامهم في المسئلتين لأن رفع الثقل في كل من المسئلتين إنما هو بخلق الله ذلك بقدرته (قوله وإن سلمناه) أى التولد (قوله فيبطل مذهب الأقدمين) أى من أن الرفع الذى به الحركة عينها وشمالا به الارتفاع (قوله بما ذكر الخ) هو قوله سابقا ليس ذلك بصحيح ، بل لا بد الخ (قوله اجتماع المثليين) وذلك لأن الشخص الرافع قد قام به اعتمادان وكل اعتماد نشأ عنه حركة قائمة بالنقل ، فقد اجتمع في الرافع مثلان وكذلك في الثقل (قوله لا بد من زيادة حركات) أى على الحركة التى بحركة بها في جهة اليمين واليسار ، ولا يخفى أن اجتماع الحركة التى تحرك بها يميناً وشمالاً مع تلك الحركات الزائدة اجتماع للأمثال ، فالناسب لما هنا أن يقول فيما تقدم لأن فيه اجتماع الأمثال (قوله وهو) أى اجتماع المثليين (قوله محال) لأنه يؤدى إلى اجتماع الضدين لأشهما إذا اجتماعا جاز أن يعدم أحدهما لأنه يمكن فاجتمع الضدان واجتماعهما محال فما استلزمه من اجتماع المثليين محال (قوله سلمنا الخ) إنما قال ذلك لأن أبا هاشم يلزم اجتماع المثليين ويدهى جوازه (قوله لكن يقال له) أى لأبي هاشم (قوله إذا ولد الرافع) أى عند قصده الرفع للثقل (قوله حركة الخ) أى برفعه له واعتماده عليه (قوله أن لا يتحرك) أى بهذه الحركة ، بل لا بد من تحركه بها ولا يتوقف تحركه على حركة أخرى (قوله منه) أى من عدم التحرك بها (قوله إذ يلزم منه) أى من عدم تحركه (قوله وهو ساكن) حال (قوله وفى ذلك) أى اللزم المذكور وهو قيام الحركة بجسم وهو غير متحرك لإبطال حقيقة الحركة : أى فيكون ذلك اللازم باطلا فيكون ملزومه وهو عدم الحركة للجسم باطلا فثبت وجوب تحركه (قوله لا بد فيها من تفرغ) أى لمكان وهو الحيز الأول ، وقوله : وإشغال : أى لمكان آخر وهو الحيز الثانى لأنها الكون الأول في الحيز الثانى ، وحيث فرض أنه حركة وهو باق في مكانه فلا تفرغ ولا إشغال (قوله فاشتراطه الخ) الضمير لأبي هاشم وهذا تفرغ على الشرطية (قوله على ما به يتحرك) أى على الحركة التى يتحرك بها إلى سائر الجهات ومن جعلتها جهة العلو

لما يتحقق المشروط بدونه وذلك ينافي حقيقة الشرط . وأما اختلافهم في المسئلة الثانية في الجماعة اذا جازوا ثقلا وكل واحد منهم يستقل بحمله ، فقد قيل لعباد الصيمري القائل بالقول الأول فيها الجزء المختص به بعض الحاملين معين أو مبهم وارتفاع الجزء المبهم محال وهو ظاهر ، وارتفاع الجزء المعين أيضا محال إذ ليس تعيين جزء بأولى من جزء ، والفرض أن هذا الحامل ان كان بانفراده يستقل بالحل بجميع الأجزاء ، فما وجه انفراده بجزء دون جزء ، فقال لأعرف وجه الاختصاص وهذه حيرة نشأت من التمسك في أصل التولد بمحض التوهمات الفاسدة . ثم قيل للآخرين القائلين بالقول الثاني ، هل عين ما تولد من فعل أحد الحاملين تولد من الآخر أم لا ،

(قوله لما) أى لشرط (قوله المشروط) هو هنا الارتفاع (قوله وذلك) أى اشتراط ما يتحقق المشروط بدونه ، وقوله : ينافي حقيقة الشرط لأن حقيقة ما لا يتحقق المشروط بدونه . والحاصل أن الرفع لا تثقل إذا ولد فيه حركة من رفعه له وجب أن يتحرك بتلك الحركة إلى أى جهة كانت حتى لجهة العلق فلزم من ذلك أنه يتحقق تصعده وارتفاعه بتلك الحركة فاشتراطه في تصعده وارتفاعه لحركة أخرى اشتراط لما لا يتوقف عليه المشروط ، ولأبي هاشم أن يفصل عن ذلك بقوله لا أسلم قولكم ان الحركة الواحدة التى ولدها الرفع فى الثقل تحرك فى سائر الجهات حتى لجهة العلق بل يتحرك بها لماعداء جهة العلق . وأما لجهة العلق فلا بد من زيادة حركة والزائد والمزيد عليه يجتمعان دفعة ، وقولكم إذا لم يتحرك بها لجهة العلق يلزم عليه إبطال حقيقة الحركة ممنوع ، لأن الحركة التى ولدها الرفع فى الجسم لا يلزم من عدم تحرك الجسم بها تصعدها بطلان الحركة ولا أنه كانت فيه الحركة وهو ساكن وذلك لأنه تحرك بها بمنة ويسرة وهذا يكفى فى حقيقة الحركة (قوله فى الجماعة الخ) بدل من المسئلة الثانية ، وقوله : وكل واحد الخ حال (قوله بالقول الأول) هو أن كل واحد من الجماعة يحمل من الأجزاء ما لا يحمله الآخر (قوله معين أو مبهم) المعين هو الجزء الملاحظ فى فرد ، والمبهم الملاحظ لا فى فرد (قوله وهو ظاهر) الضمير للمحال : أى واستحالة حله ظاهرة لأن الجزء المبهم كلى والسكى لا وجود له فى الخارج وحمل ما لا وجود له فى الخارج محال (قوله إذ ليس تعيين الخ) أى إذ ليس اختصاص جزء الخ : أى إذ ليس حل زيد لهذا الجزء بخصوصه أولى من حمله لجزء آخر وكذا يقال فى عمرو (قوله والفرض الخ) أى والفرض أن كلا من الحاملين الخ ، والواو تعليلية وهذا سند لنفى الأولوية : أى بخلاف ما لو كان كل من الحاملين لا يستقل بحمل الجميع لظهور وجه تعيين الجزء المحمول وهو ما يلى الرأس مثلا لكونه لا يقدر على أكثر منه وكذا الآخر (قوله فما وجه الخ) أى فهو ترجيح بلا مرجح وهو محال فما استلزمه من حمل كل من الجماعة جزء معين محال (قوله فقال) أى عباد (قوله لا أعرف الخ) قيل وجه الاختصاص تعالى قدرة الآخر بغير هذا الجزء وردت بأنه يمكن تنازعهما فى كل جزء فما المرجح (قوله وهذه) أى القضية وهى قوله لا أعرف وجه الاختصاص (قوله حيرة) هى التحير (قوله بمحض التوهمات) هى قولهم إن الرفع خلقه العبد بواسطة تولده من رفعه واعتماده (قوله بالقول الثانى) هو أن كل واحد من الجماعة مؤثر فى حل كل جزء (قوله هل عين الخ) بمعنى أن الرفع الذى هو أثر زيد هو عين الرفع

فإن كان الأول لزم وقوع أثر واحد من مؤثرين وهو محال ، وإن كان الثاني فارتفاع الجسم قد حصل بأحدهما ولزم أن يكون الزائد لا فائدة له . وبالجلة فالخروج عن الحق وتحكيم الأوهام والخيالات يؤدي إلى أنواع من الخيرة والفساد لا حصر لها ، وإته الهادي من يشاء إلى صراط مستقيم .

(ص) فصل : ويجوز في حقه تعالى أن يرى بالأبصار على ما يليق به جل وعلا لا في جهة ولا في مقابلة لقوله تعالى - إلى ربها ناظرة - واسؤال موسى عليه السلام لها ، إذ لو كانت مستحيلة ما جهل أمرها ، ولاجتماع السلف الصالح قبل ظهور البدع على إبتهاهم إلى الله تعالى وطلبهم النظر إلى وجهه الكريم . ولحديث « سترون ربكم » ونحو ذلك مما ورد ، والظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به .

(ش) لما فرغ من ذكر ما يجب

الذي هو أثر عمرو وهذا أثر فيه رفعا وهذا أثر فيه رفعا آخر (قوله فإن كان الأول الخ) قد يقال إن الجماعة المذكورة منزلة منزلة العلة المركبة فالجمل متولد عن جميع الحاملين والهيئة الاجتماعية لها دخل في حصول المقصود فلا يحصل بواحد ، وحينئذ فلا يلزم ما ذكره الشارح (قوله بأحدهما) أي الحاملين (قوله ولزم) الأولى فلزم (قوله الزائد) أي من أحدهما (قوله وتحكيم الخ) المراد بتحكيمها الجري على مقتضاها .

فصل

(قوله ويجوز الخ) شروع في الجائزات بعد الفراغ من الواجبات والمستحيلات ، والمراد بالجواز الجواز العقلي والشرعي والجواز أعم من الوقوع ، وقوله : في حقه : أي لجانبه بمعنى ذاته (قوله أن يرى) أي يراه الخلق بأبصارهم الحادثة : أي سواء كان الرائي مسلما أو كافرا لأن الكلام في الجواز (قوله على الخ) أي على الوجه الذي يليق به جل وعلا (قوله لافي جهة الخ) توضيح لما يليق به (قوله ولا في مقابلة) أي بحيث يكون الرائي مقابلا له وهذا داخل في قوله لافي جهة لأن الرؤية للشيء في جهة تستلزم مقابله وبالعكس ، وإعانة كراهتهما به (قوله إلى ربها ناظرة) أي ووقوع النظر يستدعي جوازه فدلالة الآية المذكورة على المدعى باعتبار اللزوم (قوله ولسؤال موسى الخ) كما يشير لذلك قوله تعالى - رب أرني أنظر إليك - (قوله إذ لو كانت الخ) أراد بعدم الجهل العلم وكأنه يقول لو كانت مستحيلة لعلم أمرها : أي لعلم أنها مستحيلة لكنه لم يعلم أنها مستحيلة يفتش أنها ليست مستحيلة وهو المطلوب ، وبيان الملازمة أنه لا يجهل ما هو مستحيل ، ودليل الاستثنائية أنه لو علم استحالتها ماسألها لكنه سألها ينتج أنه لم يعلم باستحالتها وهو المطلوب (قوله على إبتهاهم) أي رغبتهم . والمراد على طلبهم النظر على وجه الرغبة (قوله سترون ربكم) هذا ظاهر في الرؤية لانص فيها لاحتمال أن المعنى سترون ثواب ربكم (قوله ونحو ذلك) أي مما ورد من طرف الشرع أو من الأحاديث ، والأوّل أفيد والثاني أقرب ، وكلام الشارح يقتضي أن المراد الأول (قوله ما يجب) أي تفصيلا وهو ما ثبت

في حقه تعالى وما يستحيل وهو مقابله شرع في ذكر ما يجوز . واعلم أنه ليس المراد من هذا القسم رجوع الجواز الى صفة من صفات ذاته تعالى عن ذلك ، بل الى تعلقها بفعل من أفعاله جل وعز ، إذ يستحيل أن يتصف سبحانه وتعالى بصفة جائزة لما عرفت من وجوب الوجود لذاته وجميع صفاته ولوانصف تعالى بجائز لكان متصفا بالحوادث إذ الجائز لا يكون الاحداثا ، ويتعالى سبحانه عن ذلك . واذا عرفت هذا فمعنى كون الرؤية جائزة في حقه تعالى أنه يجوز أن تتعلق قدرته تعالى بإيجادها خلقه فيخلقها لهم على وفق مراده ، ويجوز أن لا يخلقها تعالى لهم لا يستحيل في حقه تعالى خلقها ولا يجب . وقالت المعتزلة : بل خلق الله تعالى لهذه الرؤية مستحيل ، احتج أهل السنة على الجواز بالسمع والعقل . أما السمع : فقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة - وذلك لأن النظر إذا تعدى بحرف الى كان ظاهرا في معنى الرؤية ، ويؤكد أن المعنى بهذا النظر الرؤية اسناد هذا النظر الى الوجه الذي هو محل العين الباصرة . وحمل الجبائي النظر في الآية على معنى الانتظار ، وجعل الى اسما بمعنى النعمة مفرد الآلاء مضافا لما بعده لاحرف جر والمعنى عنده منتظرة نعم ربها فالى عنده مفعول بناظرة ، وردبانه لوأريد ذلك لما اختص باسناده الى الوجوه ولم يكن التقييد بالطرف وهو يومئذ معنى ، فان المؤمنين لم يزالوا في الدار الدنيا منتظرين نعمة الله تعالى وآلاءه سبحانه بل الكفار في الدنيا كذلك ، ومن الأدلة السمعية سؤال موسى

بالدليل ، وما عدا ذلك فيجب معرفته إجمالا فنهتقد أنه تعالى يتصف بكل كمال (قوله في حقه) أى لذاته (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله من هذا القسم) أى الذى هو الجائز (قوله رجوع الجواز الخ) أى بأن يكون الجواز صفة له تعالى ، أو تكون صفة من صفاته تتصف بالجواز (قوله بل الى تعلقها) أى بل رجوع الجواز الى تعلق الصفة بفعل الخ ، والضمير في تعلقها عائد على الصفة ومصدوقها في المقام القدرة والارادة (قوله بصفة) أى وجودية أحوال ، أما اتصافه بصفة اعتبارية جائزة فلا ضرر فيه ككونه قبل العالم أو بعده أو معه ، فان هذا أمر جائز لأنه يجوز أن لا يوجد العالم فلا يعتبر حينئذ كون المولى قبل العالم ولا بعده ولا معه (قوله لما عرفت الخ) هذا لا يظهر بالنسبة لصفات الأحوال إلا أن يراد بالوجود الثبوت أو أنه جرى هنا على نفي الأحوال (قوله إذ الجائز) أى المتقرر بعد العدم (قوله ويتعالى الخ) أى لكن اتصافه تعالى بالحوادث باطل لأنه يتعالى الخ (قوله هذا) أى أن مرجع الجواز لتعلق القدرة بالممكنات (قوله بإيجادها) أى الرؤية : أى بخلقها وإيجادها وهو الوجود (قوله بالسمع والعقل) أى بالدليل السمعى والدليل العقلى (قوله وذلك) أى وبيان الاستدلال بهذه الآية على جواز الرؤية (قوله بحرف الى) الاضافة بيانية ، فان تعدى بنفسه كان بمعنى الانتظار ، أو بمن كان بمعنى التفكير ، أو باللام كان بمعنى العطف (قوله أن المعنى) أى المقصود (قوله بهذا النظر) أى الواقع في الآية (قوله الى الوجه) الأولى الى الوجوه (قوله بأنه) أى الحال والشأن (قوله لما اختص الخ) لأن الوجوه ليست منتظرة للنعم وحدها ، بل الذات تمامها ولا مقتضى لكون الوجوه بمعنى التواتر مجازا مرسل ، وفاعل اختص ضمير النظر (قوله يومئذ) أى يوم القيامة (قوله لم يزالوا) الأحسن التعبير بلن أولا بدل لم (قوله ومن الأدلة الخ) عطف على قوله : أما السمع الخ ،

عليه السلام للرؤية إذ معلوم أنه لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى ، والا لكان جاهلا بما أدركت استحالاته خاتمة المعتزلة ، فتعين أنه ما سأل إلا ما هو جائز إذ سؤال ما يستحيل ممنوع ، والأنبياء معصومون من كل زلل على ما أتى تحقيقه إن شاء الله تعالى ، ومن الأدلة إجماع الساف الصالح على الرغبة إلى الله تعالى بأن يتمتع بالنظر إلى وجهه الكريم ، وقد ورد ذلك في بعض أدعية النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها حديث « سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون أو لاتضارون في الرؤية » ووجه التشبيه بالقمر ما أشار إليه آخر الحديث من عدم تضار بعضهم ببعض وقت الرؤية . أما الجهة والجسمية ولوازمهما فتستحيل في حقه تعالى . وبالجملة فالنقص تشبيه الرؤية بالرؤية فيما ذكر لا المرئي بالمرئي ، وهذه الأدلة ونحوها من أدلة السمع وإن كان كل واحد منها ظاهرا ليس بنص فهي أكثرتها وتواطأها على معنى واحد يقيد القطع بالرؤية ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي : والظواهر إذا كثرت الخ ، وقد أشار

والمناصب للأسلوب السابق أن يقول : ومنه سؤال موسى الخ (قوله وإلا) أي بأن كان يجهل ما يستحيل في حقه تعالى (قوله لكان الخ) أي لكن التالي باطل لما في ذلك من غاية الشناعة إذ كيف لا يدرك سيدنا موسى ما أدركته المعتزلة وهذا من باب الإلزام لهم على مذهبهم (قوله خاتمة المعتزلة) أي جهلهم والإضافة للبيان (قوله فتعين الخ) ظاهره أنه مفرع على ما ذكره أولا بقوله : إذ معلوم أنه لا يجهل ما يستحيل في حقه ، والتفريع غير ظاهر لأنه لا يلزم من كونه لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى أنه لم يسأل إلا جائزا لجواز أن يعلم باستحالة الرؤية ويسألها لفرض فكان الأولى للشارح أن يقول إذ معلوم أن موسى عليه السلام لا يجهل ما يستحيل في حقه تعالى وسؤال ما يستحيل ممنوع والأنبياء معصومون من كل زلل فتعين الخ (قوله والأنبياء الخ) حال (قوله ومن الأدلة) أي السمعية (قوله على الرغبة) تفسير للإتهال في المتن وهو لغة الاجتهاد في الدعاء وإخلاصه ، ولم يتعرض لتفسير الطلب وكأنه اعتبره عطف تفسير ، وقوله : أن يتمتع : أي في أن يتمتع (قوله وقد ورد ذلك) أي الرغبة والطلب بالفتح بالنظر لوجهه وهذا إشارة لسند الإجماع (قوله ومنها) أي الأدلة السمعية (قوله لاتضامون) أو لاتضارون بفتح التاء مع تشديد الميم والراء على حذف إحدى التائين والماضي تضام وتضار : أي لاتزدحمون في رؤيته ولا يضر أحدكم غيره في ذلك بسبب مزاحته له ، وبضم التاء مع تخفيف الميم والراء بالبناء للمفعول من الضيم والضمير : أي لا يحصل لبعضكم من بعض ظلم وضم بسبب الازدحام في رؤية الباري لأنه لا يحصل فيها مزاحمة لوضوحها وأول الشك من الراوى ، وقيل هما روايتان . وروى أيضا هل تضامون في القمر بالاستفهام هذا ، وروى تضامون بضم التاء وتشديد الميم ، وأما تضارون بضم التاء وتشديد الزاء فلم يصح رواية وإن صح لغة (قوله ولوازمهما) فلوازم الجهة الحدوث ولوازم الجسمية أخذ الذات قدرا من الفراغ والانقسام (قوله فيما ذكر) أي من عدم تضار بعضهم ببعض وقت الرؤية ، وقوله : لا المرئي بالمرئي : أي حتى يلزم ما ذكر من الجهة والجسمية ولوازمهما (قوله ليس بنص) بيان لما قبله ، فقوله سترون ربكم يجوز أن يكون معناه سترون ثوابه أو نعيمه ، وقوله : رب أرني أنظر إليك يجوز أن يكون معناه أرني آية من آياتك أنظر إليك : أي إلى آيتك (قوله على معنى واحد) هو الرؤية (قوله بالرؤية) أي بجوازها

إلى هذا المعنى شرف الدين بن التلمساني رحمه الله ردّا على الامام الفخر في ميّله إلى عدم القطع بجواز الرؤية لما لم يتضح له الدليل العقلي عليها ، والأدلة السمعية رآها ليست بنص فردّ عليه بما سبق ، وهو ظاهر على أن بعض تلك الأدلة على الانفراد كسؤال موسى عليه السلام للرؤية تكاد أن تكون نصا في جواز الرؤية ، ويقرب منه حديث « سترون ربكم » فإنه نص فيها وهو حديث مستفيض تلقته الأئمة بالقبول .

(ص) ولا يعارضها قوله تعالى - لا تدركه الأبصار - لأن الإدراك أخص لاشعره بالاحاطة ، ولا شك أنها منتفية مطلقا ، سلمنا أنه الرؤية لكن المراد في الدنيا أو هو من باب الكل لا الكفاية ، ولا قوله عز وجل - لن ترآني - لأن المراد في الدنيا إذ هو المسئول لموسى عليه السلام والأصل في الجواب

(قوله إلى هذا المعنى) هو أن الظواهر إذا كثرت أفادت القطع (قوله لما لم يتضح له) أي للامام (قوله والأدلة السمعية) حال (قوله رآها) أي الامام ليست بنص : أي فتد ذلك توقف في القطع بجوازها فقال لا يتقطع بجوازها كالأشاعة ولا يصدمه كالمعتزلة (قوله فردّ) أي شرف الدين (قوله عليه) أي الفخر (قوله بما سبق) أي من أن الظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به (قوله وهو) أي الردّ على الفخر بما ذكر (قوله على أن الخ) أتى بهذا الاستدراك ليفيد أن بعض الأدلة السمعية قد ارتفع عن مرتبة الظاهر وصار قريبا من النص (قوله على الانفراد) المقام في غنى عن ذلك (قوله تكاد الخ) ولم يجعله نصا في جوازها لما يتطرق له من الاحتمال وأنت تكاد لاكتساب المرجع التأنيث من المضاف إليه (قوله ويقرب منه) أي من سؤال موسى ، وقوله : فإنه نص فيها على حذف الكاف : أي كالتص فيها بدليل قوله ويقرب منه ، فإن المراد به ويقرب منه في كونه يكاد أن يكون نصا (قوله وهو مستفيض) لأنه رواه أحد وعشرون صحابيا . واختلف في المستفيض فقيل إنه يفيد القطع لأنه من قبيل المتواتر ، وقيل إنه يفيد الظن لأنه من قبيل الآحاد (قوله ولا يعارضها) أي الأدلة السمعية السابقة (قوله لأن الإدراك أخص) أي من الرؤية ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم (قوله لاشعاره بالاحاطة) هذا وجه كون الإدراك أخص بخلاف الرؤية فإنها قد تقع على سبيل الاحاطة بجانب المرتى وبدونها ، وحينئذ فكل إدراك رؤية ولا عكس (قوله أنها) أي الاحاطة به تعالى (قوله مطلقا) أي في الدنيا والآخرة بدليل ما بعده (قوله أنه الرؤية) أي ان الإدراك بمعنى الرؤية ومرادف لها (قوله لكن الخ) أي لكن لانسلم العموم في الزمان ، بل المراد نفي الرؤية في الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية في الآخرة من الأدلة الشرعية (قوله أو هو) أي نفي الإدراك (قوله من باب الكل لا الكفاية) لأن الأبصار جمع محلي بآل يفيد العموم والسلب إذا دخل على العموم يفيد سلبه لاعموم السلب وسلب العموم من باب الكل لا الكفاية ، وحينئذ فالمعنى لا تدركه ولا تراها الأبصار كلها لأن بعضها محجوبة عنه قطعا قال تعالى - كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون - ولا يلزم من تعلق النبي بالكل تعلقه بكل فرد فيكون المؤمنون خارجين من هذا العموم للأدلة الشرعية الواردة فيهم (قوله ولا قوله الخ) عطف على قوله تعالى (قوله لأن المراد الخ) أي لأن المراد نفيها في الدنيا (قوله إذ هو) أي

المطابقة ، ولهذا قال لن تراني ولم يقل لم أر أولم تتمكن رؤيتي ، وقد يستأنس لذلك بما تقرر في المنطق أن تقيض الوقية يؤخذ فيه وقتها المعين .

(ش) هذا مما استدل به المعتزلة من السمع على استحالة الرؤية . أما قوله تعالى - لا تدركه الأبصار - فقد قال ابن التلمساني : هذه الآية تمسك بها المعتزلة نارة على نفى وقوع الرؤية معارضة لما تمسكنا به من الآي ونارة تمسكون بها في امتناع الرؤية الذي هو نفس مذهبهم وتوجيهها على المقصد الأول أن الرؤية ادراك البصر ، ولا شيء من ادراك البصر يتعلق به تعالى ينتج لاشئ من الرؤية يتعلق به عز وجل ، ودليل الصغرى أن الرؤية هي الادراك لأنه لا يصح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك ، ودليل الكبرى

وقوعها في الدنيا هو المسئول لموسى : أى فليكن ذلك هو المنفى لأن الأصل في الجواب المطابقة للسؤال (قوله ولهذا) أى لكون المسئول عنه وقوع الرؤية لذلك السائل في الدنيا لا الوقوع مطلقا (قوله قال) أى الله (قوله لن تراني) أى يا أيها السائل (قوله وقد يستأنس الخ) لم يقل وبدل الخ لأن التناقض من خواص الاخبار ، وقوله : أرني أنظر إليك من قبيل الانشاء (قوله لذلك) أى لكون المراد نفى وقوع الرؤية في الدنيا (قوله من أن تقيض الوقية) أى المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين نحو كل ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فهذه موجبة كلية وقية مطلقة وتقيضها وقية ممكنة هكذا ليس كل ممكن فعلا لله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه (قوله هذا) الإشارة لما ذكر من الآيتين الواقعتين في المتن (قوله مما استدل الخ) تعبيره بذلك يقتضي أن الآيتين المذكورتين في المتن على سبيل المعارضة بعض ما استدل به المعتزلة من الأدلة السمعية وأن لهم أدلة سمعية غير ذلك ولم يتعرض في المقام إلا لدفع الاستدلال بالآيتين المذكورتين فقط ولا يخفى ما فيه لأنه لا يتم لنا الاستدلال إلا بدفع جميع ما استدلوا به ، وقد يجاب بأن قوله من السمع حال من ضمير كائن المحذوف . والأصل هذا المذكور كائن من جملة أدلة المعتزلة حالة كون ذلك الكائن من السمع فما واقعة على أمم عام والاشكال مبني على أن قوله من السمع بيان لبعض ما استدلوا به (قوله على نفى وقوع الرؤية) أى على نفى أن تقع في المستقبل إذ وقع فيه النزاع (قوله معارضة لما تمسكنا به من الآي) أى الدالة على وقوعها هذا ظاهره مع أن الآيات التي تمسكنا بها دالة على الجواز (قوله في امتناع الرؤية) في بمعنى على (قوله الذي هو نفس مذهبهم) أى وهو يستلزم الوجه الأول لأن استحالة وقوعها تستلزم عدم وقوعها كما أن الوقوع عندنا يستلزم جواز الوقوع (قوله وتوجيهها) أى توجيه التمسك بها على المقصد الأول (قوله أن الرؤية الخ) هذا قياس من الشكل الأول صفراء موجبة جزئية وكبراء سالبة كلية ، وقوله : ينتج الخ . الأولى تفريره بالفاء (قوله ودليل الصغرى) مبتدأ ، وقوله : أن الرؤية هي الادراك بدل من الصغرى ، وقوله لأنه لا يصح اللام زائدة وهو خبر عن قوله دليل الصغرى (قوله لأنه لا يصح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك) أى فهذا يدل على أنه عينها إذ لو كان غيرها لصح ثبوتها مع نفيه ، وقد يقال هذا الدليل لا ينتج المدعى وهو كون الرؤية نفس الادراك لجريانه في الشيتين

عموم نفي الادراك في الآية عن كل بصر ، لأن الجمع المحلى بالأنف واللام يقتضى الاستفراق ، ويلزم من عموميه في الأبصار عموميه في الأزمان ، فيلزم أن لا يراه كافر ولا مؤمن في الدنيا ولا في الآخرة . وأما توجيهها على المقصد الثانى وهو امتناع الرؤية فلأنه تعالى ذكرها في معرض التمدح بها ، فيكون نفي الادراك بالنسبة اليه كالا ، فثبوته في حقه نقص والنقص على الله تعالى محال . والجواب عن الآية من وجوه . أحدها : اما لانسلم أن الادراك بمعنى الرؤية ، بل هو أخص وهو في الحادث عبارة عن ابصار الشيء مع ابصار جوانبه وأطرافه ، وهذا في حق الله تعالى محال ، فيتعين حمله على مجازة ، وهو أنه لا يرى رؤية احاطة

الذين بينهما عموم وخصوص مطلق ، فيقال إنه لا يصح ثبوت الأخص كالانسان مع نفي الأعم كالحيوان ، وحينئذ فيقال إنه لا يلزم من عدم صحة ثبوتها مع نفي الادراك أن تكون هي هو لجواز أن تكون أخص منه (قوله عموم الخ) الأولى حذف عموم لأن نفي الادراك عن كل بصر هو معنى العموم إلا أن يقال إن كل معتبرة بحسب الأشخاص ولنظ عموم معتبر بحسب الأزمان : أى ودليل الكبرى عموم نفي الادراك في جميع الأزمنة عن كل بصر (قوله يقتضى الاستفراق) أى عند عدم القرينة الدالة على العهد أو التبعض (قوله عموميه في الأزمان) وحينئذ فلا يصح ثبوتها في بعض دون بعض (قوله وأما الخ) أى وأما توجيه التمسك بها على المقصد الثانى (قوله ذكرها) أى الآية (قوله في معرض التمدح) أى على وجه التمدح (قوله بها) أى بالرؤية : أى بنفيها والتمدح بنفيها لا يصح إلا إذا اعتبر عموم العام الذى سبق للمدح في الأشخاص والأزمان (قوله فثبوته) أى الادراك ، والمراد به مصدر المبني لمجهول : أى كونه يتجلى ويظهر للخلاق فاندفع بهذا ما يقال إن الادراك وصف للسدر كالا للبارى فكيف يقال فثبوته الخ (قوله نقص) أى ثبوت الرؤية كذلك لما سبق أن الرؤية هي الادراك (قوله وجوه) استعمل صيغة الكثرة في غير محلها (قوله بل هو) أى الادراك ، وقوله : أخص : أى من الرؤية (قوله وهو) أى الادراك في الحادث الخ ، وهذا سند لما قبله قالواو للتعليل ، وإنما كان الادراك في الحادث بهذا المعنى لأن حقيقة التسل والوصول مأخوذ من أدركت فلانا إذا لحقته ووصلت إليه (قوله مع ابصار جوانبه) أى ويلزم منه الاحاطة ، وأما الرؤية فهي مطلق ابصار الشيء . سواء كان مع ابصار جوانبه أم لا (قوله وهذا) أى الادراك بهذا المعنى (قوله محال) أى لاقتضائه أن له جوانب وأطرافا (قوله فتعين الخ) أى كما هو الشأن في كل ما استحال حقيقته على الله أن يحمل على مجازة كالرجة والضحك وحيث حل الادراك في الآية على معناه المجازى وهو الاحاطة الملازمة له كن النفي في الآية منصبا على ذلك اللازم ، والمعنى حينئذ لا تحيط به الأبصار : أى لا تراه على وجه الاحاطة . ان قلت ان الادراك هنا لم يثبت في حقه تعالى حتى يقال ان حقيقته تستحيل وإنما هو منى فاذا قرضا أنه محمول على حقيقته المذكورة ونفيت فأى محذور في ذلك . فالجواب أن المراد البينة على أنه تعالى لما استحال في حقه الجسمية والجوانب والأطراف لم يمكن أن يتصور في حقه حقيقة الادراك حتى يصح إثباته أو نفيه ، وإنما يتعلل فيه لازم الادراك وهو الاحاطة ، وهذا هو الذى ينبغي

كما أخبر عن نفسه أنه لا يعلم علم احاطة بقوله - ولا يحيطون به علما - ونفى الإبصار الخاص لا يوجب نفي أصل الإبصار وهو الذي تدعيه ، وبهنا نعرف أن النصوص الدالة على الرؤية يجب تقييدها بنفي الاحاطة للتوفيق بين النصوص ، سلمنا أن الإدراك بمعنى الرؤية لكن لانسلم العموم في الأزمان بل المراد نفي الرؤية في الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية في الآخرة ، أو ندعى التخصيص في الأفراد وأن المؤمنين خارجون عن هذا العموم للأدلة الواردة فيهم ، أو نقول لفظ الإبصار جمع محلي بالأنف واللام يفيد في الثبوت العموم ، فسلبه يفيد سلب العموم لأن النفي تابع لما أشعر به اللفظ المثبت ، وذلك لا يفيد عموم السلب لأن سلب العموم لا ينافي ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فيتحقق نفي الحكم عن فرد من الأفراد بخلاف عموم السلب فإنه يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد ، ولهذا كذب الله تعالى اليهود حيث قالوا - ما أنزل الله على بشر من شيء -

(قوله كما أخبر عن نفسه) هذا نظير مسلم الثبوت (قوله ونفى الإبصار) الخصاص الذي هو الإدراك على سبيل الاحاطة (قوله لا يوجب الخ) أى لا يوجب انتفاء أصل الإبصار الذي هو الإدراك لأعلى سبيل الاحاطة وإضافة أصل بيانية : أى لا يوجب انتفاء مطلق الإبصار لأن انتفاء الخصاص لا يوجب انتفاء العام فانتفاء الإنسان لا يوجب انتفاء الحيوان (قوله وهو) أى أصل الإبصار (قوله تدعيه) أى تدعى وقوعه (قوله وبهذا) أى بما ذكر من أن المراد نفي اللازم (قوله أن النصوص) أى الأدلة القليلة (قوله على الرؤية) أى على وقوعها (قوله للتوفيق بين النصوص) أى الأدلة الدالة على وقوع الرؤية كما ذكر والأدلة الدالة على عدم وقوعها مثل لا تدركه الأبصار (قوله سلمنا الخ) الجواب المتقدم شرح لقوله في المتن لأن الإدراك الخ ، وقوله هنا : سلمنا الخ توجيه لشرح قوله سلمنا أن الرؤية الخ (قوله لكن لانسلم العموم في الأزمان) فقوله لا تدركه الأبصار لا يجعل عاما في سوى الأشخاص لمعارضة الأدلة في وقوع الرؤية فوجب المصير إلى تخصيص هذا العام بالنسبة إلى الأزمان (قوله بين هذا) أى لا تدركه الأبصار ، وقوله : وبين ما اقتضى الرؤية : أى وهو قوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - والحديث المتقدم (قوله أو تدعى الخ) من زيادات الشارح على ما في المتن (قوله في الأفراد) أى بأن يراد بالأبصار أبصار الكفار (قوله فيهم) أى في رؤيتهم المولى في الآخرة (قوله أو نقول الخ) شرح لقوله أو هو من باب السكك لالكلية وهذا عطف على قوله أو تدعى الخ (قوله بالأنف واللام) أى مجعما (قوله يفيد في الثبوت) وهو تدركه الأبصار ، وقوله : العموم : أى عموم الإدراك لكل فرد من الأبصار (قوله فسلبه) أى الإبصار : أى سلب حكمه (قوله تابع) أى متوجه لما أشعر به اللفظ : أى وهو العموم : أى فالنفي منصب على العموم (قوله وذلك) أى جعل النفي تابعا للعموم : أى منصبا عليه ، فالإشارة راجعة لسلب العموم (قوله لأن سلب العموم الخ) وذلك كقولنا ليس كل حيوان إنسانا فإن نفي الإنسانية عن عموم الحيوان لا ينافي ثبوتها لفرد من أفراد الحيوان (قوله فيتحقق) أى سلب العموم (قوله بخلاف عموم السلب) أى كقولنا لا شيء من الإنسان يكذب فتكذب بثبوت الحكم لفرد كثبوت الكتابة لزيد بخلاف سلب العموم (قوله ولهذا) أى لأجل كون عموم السلب

بقوله - قل من أنزل الكتاب - حيث ادعوا عموم السلب ، والدلالة للمعتزلة بالآية تتوقف على تحقق الثاني دون الأول ، فإن الأشعرية لا تدعى أنه يراه كل أحد ، وإنما يراه المؤمنون دون الكافرين ، ونقيض الموجبة الكلية التي سلبتها الآية هي السالبة الجزئية التي دلت عليها الآية لا السالبة الكلية التي لم تدل عليها ، حينئذ نقول بموجبها وهو أنه لا يراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين ، هكذا قرر الامام الفخر هذا الجواب ، واليه أشرت بقولي : أو هو من باب الكل لا الكلية : أي السلب في الآية

يكذب بثبوت الحكم لفرد من الأفراد (قوله قل من أنزل الكتاب الخ) إشارة لقياس من الشكك الثالث ، تقريره موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ثم ترده الى الشكك الأول بعكس الصغرى بأن نقول : بعض البشر موسى ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه النتيجة موجبة جزئية وهي تناقض ما ادعوه من السلب الكلي (قوله حيث ادعوا الخ) هذا مقرر لما أفادته الإشارة فالمقام في غنى عنه (قوله والدلالة للمعتزلة الخ) أي واستدلال المعتزلة بالآية على استحالة الرؤية يتوقف على تحقق الثاني : أي على الجزم بالثاني الذي هو عموم السلب دون تحقق الأول الذي هو سلب العموم وعموم السلب لم يجزم به ، وإنما جزم بسلب العموم لأن الأشعرية الخ ولأن نقيض الخ ، فقوله فإن الأشعرية الخ تعليل لهذا المحذوف (قوله وإنما يراه الخ) أي وإنما يدعى أن يراه المؤمنون لا الكافرون وهذا هو سلب العموم الممكن حمل الآية عليه : أي لا يراه جميع الأبصار بل أبصار المؤمنين (قوله وإنما يراه المؤمنون) أي على خلاف في البعض كالنساء (قوله دون الكافرين) أي على خلاف ، فقبل يرونه ثم يحجبون بعدها وهذا أشد في الحسرة وقيل لا يرونه أصلاً كما هو ظاهره (قوله ونقيض الموجبة) عطف على الأشعرية : أي ولأن نقيض الخ (قوله ونقيض الموجبة الكلية) أي وهي كل الأبصار تتركه (قوله التي سلبتها الآية) صفة للموجبة الكلية والضمير في سلبتها عائدها على حذف مضاف : أي التي سلبت الآية حكمها : أي حكم الموجبة الكلية التي هي قوله تعالى - لا تتركه الأبصار - (قوله هي السالبة الجزئية) خبر عن قوله ونقيض وأنته مراعاة لما بعده (قوله التي دلت عليها الآية) أي لا تتركه الأبصار لأنها بمعنى ليس كل الأبصار تتركه ، وهذه سالبة جزئية ، لأن النفي إذا تقدم على لفظ كل كان بمثابة لفظ بعض ، فكأنه قيل بعض الأبصار لا تتركه ، والسالبة الجزئية من قبيل سلب العموم (قوله حينئذ) مفرع على مضمون قوله : ونقيض الموجبة الخ (قوله بموجبها) بفتح الجيم : أي بما أوجبه ، وأفادته السالبة الجزئية : أي وحين إذ كان مدلول الآية هو السالبة الجزئية التي هي نقيض الموجبة الكلية تقول بما أفادته الآية ودلت عليه (قوله بل أبصار المؤمنين) جعله الاضراب من مفاد الآية يقتضي أن سلب العموم لا يجمع عموم السلب ، بل يباينه من حيث أنه لا بد في سلب العموم من ثبوت الحكم لبعض الأفراد ، فكأنه قيل في الآية لا تتركه كل الأبصار بل بعضها ، كذا ذكر الفخر . واعترضه ابن التلساني بأن الحق خلافه وأن سلب العموم قد يجمع عموم السلب ، وحينئذ فهذه الآية على هذا الجواب لا تنقيد مدعى أهل السنة (قوله هذا الجواب) هو قوله : أو نقول لفظ الأبصار الخ (قوله وإليه) أي إلى هذا الجواب

من باب السلب المعلق بالمجموع من حيث هو مجموع ، لا من باب السلب المعلق بكل فرد فرد وهذا الجواب الأخير أضعف الأجوبة ولهذا أخرته ، وقد اعترضه ابن التلمساني بأن قال : لا نسلم أن هذه الآية لا تقيس عموم السلب ، ولا نسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدل على عموم السلب فإنه لا ينافيه ، وقوله : إن نقيض الكلية الموجبة الجزئية السالبة . قلنا مسلم أنه يكفي ذلك في تكذيبها لأنه المحقق . لكن إذا كذبت بالسالبة الجزئية كان تكذيبها بالسالبة الكلية بطريق الأولى ، والذي يدل على أن المراد به عموم السلب قرينة التمدح بذلك ، فإنه إذا أردت الوصف بالاحتجاب عن الأبصار كان التمدح بقولك لا يدركه بصرفاً ألبتة لا بقولك بعض الأبصار لا يدركه ، فالاعتماد على الجواب الثاني : يعني للامام الفخر وهو أن الإدراك أخص من الرؤية على ما سبق تقريره .

(قوله من باب الخ) هو سلب العموم ، وقوله : لا من باب الخ : أى حتى يكون من عموم السلب (قوله وقد اعترضه الخ) هذا بيان لضعفه : أى وقد اعترض الجواب المذكور (قوله لا نسلم الخ) أى بل هي مفيدة له خلافاً للفخر (قوله فإنه لا ينافيه) أى وإذا كان كذلك فلا يصح أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدل على عموم السلب ، وحينئذ فقد يجتمعان . فإن قلت كل إنسان حجر فإن نقيضه ليس كل إنسان حجر فهذه سالبة جزئية ويصح أن تكون سالبة كلية بأن تقول لشيء من الإنسان بحجر فقد جامع عموم السلب سلب العموم في هذه المادة في نفس الأمر وقد لا يجامعه ، وذلك فيما إذا ثبت حكم لبعض الأفراد كما إذا قلت ليس كل حيوان بإنسان فإنه لا يجمع قولك لشيء من الحيوان بإنسان بل ينافيه لثبوت الإنسانية لبعض الحيوان (قوله فإنه لا ينافيه) أى وقوله : ونقيض الموجبة الكلية التي سلبتها الآية الخ يقتضى تنافيها وأنهما لا يجتمعان في مادة (قوله وقوله) أى الامام (قوله يكفي ذلك) الإشارة راجعة لما ذكر من السالبة الجزئية (قوله لأنه المحقق) أى إن السالبة الجزئية هي التي يتحقق بها تكذيب الموجبة الكلية ، وذلك لأن الإيجاب الكلي إذا كذب فالسلب الجزئي صادق لا محالة والسلب الكلي تارة يصدق كقولنا في نقيض كل إنسان حجر : كل إنسان ليس بحجر ، وقد لا يصدق إلا السلب الجزئي كقولنا في نقيض كل حيوان إنسان : بعض الحيوان ليس بإنسان ، وأما لشيء من الحيوان بإنسان فهو كذب كالإيجاب فالجزئي إذن هو المحقق والمطرد (قوله بطريق الأولى) أى وحينئذ فالموجبة الكلية القائلة كل الأبصار تدركه التي سلبتها الآية تنافيها السالبة الجزئية والكلية ، والآية محتملة لكل منهما ووجه الأولوية أنه إذا كانت السالبة الجزئية تكذبها مع إفادتها السلب عن البعض فأحرى تكذبها ما فيها السلب عن جميع الأفراد (قوله به) أى بقوله تعالى لا تدركه الأبصار ، وقوله : بذلك : أى السلب ، وقوله : لا بقوله : أى القائل (قوله يعني الخ) من كلام المؤلف وضمير يعني لابن التلمساني أى أن الامام ذكر هذا الجواب الذي بحث فيه ابن التلمساني أولاً ، وذكر الجواب الذي هو أن الإدراك أخص الخ ثانياً ، فلما خدش ابن التلمساني الأول قال : فالاعتماد على الجواب الثاني فكونه ثانياً إنما هو بالنسبة لكلام الفخر

قلت : واعتراض شرف الدين ظاهر . وقد أجاب عنه بعض المعاصرين من النعسانيين في شرح له على عقيدة ابن الحاجب فقال : أما قوله لانسلم أن هذه الآية لا تفيد عموم السلب ففتح لا يصح بشهادة علماء المعاني ، فاسمهم نسوا على أن الجمع المنفي معرقاً أو منكراً لا يفيد عموم النفي ، وإنما يفيد نفي العموم بدليل صدق قولنا لأرجال في الدار أولم يقيم الرجال إذا كان فيها رجل واحد أو رجالان أو القائم رجل أو رجالان ، وأما قوله لانسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تفيد عموم السلب فإنه لا ينافية ، فقولهم أنه لا ينافية فأين ما يقتضيه ، ولو سلم فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح . وأما قوله إذا كذبت بالسالبة الخ فهذا مسلم بعد تكذيب السالبة الكلية ، فتستلزم الجزئية لأن الكلية أخص من الجزئية ، فإذا كذب الأخص من النقيض كذب القبض وإن لم يعم دليل على تكذيب السالبة فلا يصح أخذها كلية بعد أخذ الموجبة كلية وإلا أدى إلى تناقض الكليتين

وإلا فهو أول في كلام المصنف (قوله قلت الخ) تقرير لاعتراض ابن النعساني (قوله بعض المعاصرين) هو أبو العباس أحمد بن ذكرى (قوله ففتح) خسر قوله (قوله إذا كان فيها الخ) راجع للمثال الأول ، وقوله : أو القائم الخ عطف على فيها الخ وهو راجع للمثال الثاني وعلى هذا حق العبارة أو القائم رجلاً أو رجلين فتأمل (قوله فأين ما يقتضيه) أي فأين ما يدل على عموم السلب ، وقد يقل وإن لم يكن في المقام ما يقتضيه فهو ممكن ، وليس في المقام ما ينه عنه على أن شرف الدين ذكر ما يقتضيه بقوله والذي يدل على أن المراد به عموم السلب قرينة المدح (قوله ولو سلم) أي سلم أن هناك ما يقتضيه الخ ثم إنه قد يقال حيث سلم أنه لا ما يقتضيه فقد صار راجحاً ، وحينئذ بطل قولكم فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح (قوله الظاهر) أي سلب العموم (قوله للمحتمل المرجوح) هو عموم السلب (قوله بعد تكذيب السالبة الكلية) أي بعد العلم بصحة السلب الكلي كما في المادة التي المحول فيها مبين للموضوع نحو كل إنسان حجر فهي كاذبة ونقيضها بالسلب الجزئي صحيح وأخرى بالكلي ، وإذا لم تعلم صحة السلب الكلي كما في المادة التي المحول فيها أخص من الموضوع نحو كل حيوان إنسان ، فإن هذه الموجبة كاذبة والسلب الكلي وهو لا شيء من الحيوان بإنسان لم تعلم صحته ، وحينئذ فلا يكون أخرى من السلب الجزئي ، وقوله : الكلية نعت للسالبة والمفعول محذوف : أي بعد تكذيب السالبة الكلية الموجبة الكلية (قوله فتستلزم الخ) العناء للتعليل : أي لأن السالبة الكلية تستلزم الجزئية (قوله لأن الكلية أخص من الجزئية) أي لأنه متى صدقت السالبة الكلية صدقت السالبة الجزئية ، ولا يلزم من صدق السالبة الجزئية صدق السالبة الكلية (قوله فإذا كذب الخ) كذب بفتح الدال المشددة ومفعوله محذوف : أي فإذا كذب الأخص : أي السلب الكلي من النقيض : أي السلب الجزئي شيئاً كذبه النقيض ضرورة أن صدق الأخص من النقيض يوجب صدق النقيض والكلي السالبة إذا كذبت الموجبة الكلية فالجزئية السالبة مكذوبة لها أيضاً (قوله وإن لم يعم دليل الخ) أي وإن لم يعلم صحة ذلك كما في كل حيوان إنسان فلا يكذبها الكلي بل الجزئي ، وقوله : على تكذيب السالبة ، المصدر مضاف للفاعل والمفعول محذوف تقديره الموجبة (قوله فلا يصح الخ) الأولى فلا نسلم الأولوية ولا تلفت إليها

وهو باطل . وأما قوله الذي يدل الخ ، فنقول تلك القرينة حالية لا لفظية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها ، سألنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . لكن لانسلم عمومها في الأزمان لأن صفة العموم مطلقة فيها فتقيد بالذات أوندعى التخصيص في الأفراد لقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - أو نقول هب أن جميع الأبصار لا تدركه . لكن لم قلتم لم يدركه المبصرون أوندعى التقييد في الإدراك بالاحاطة ، فاما نزاه على ما هو عليه من غير إحاطة كما يعلم على ما هو عليه من غير إحاطة أو نقول هذه الآية وردت في معرض المدح كاذكرتم . لكن لم قلتم إنها تدل على نفي الرؤية ونفي الرؤية مطلقا لا تمدح فيها ، بل التمدح في اقتداره على منع الرؤية من يشاء اذا يشاء ويخلفها لمن يشاء وهو أليق بالمدح اهـ . قلت ولا يخفى عليك فساد هذا الرد وما احتوى عليه من أنواع الاختلال فنحن حكايته عن علماء المعاني أنهم نصوا على أن الجمع المنفي معروفا أو منكرا لا يفيد عموم ادنى وانما يقيد نفي العموم ، وهذا شيء لم ينص عليه أحد منهم ولا من غيرهم : أعنى من كل من يقول بالعموم

(قوله وهو) أى تناقض الكليتين (قوله وأما قوله) أى ابن التلساني (قوله سألنا الخ) فيه أن هذا الوجه مع ما بعده من جملة أجوبة أهل السنة عن الآية فهو كلام مع المعتزلة لأمع ابن التلساني فسوقه في المقام لا يناسب (قوله أو ندعى الخ) أى بأن راد بالأبصار القبر المدركة له أبصار الكفار . أما أبصار المؤمنين فتراه بدليل وجوه يومئذ الخ (قوله أو نقول هب الخ) وجه آخر ليس من موضوع المسئلة رأسا فهو وإن كان صحيحا بالنسبة للكلام مع الخصوم جوابا عن هذه الآية التي اعترضوا بها إلا أنه غير مناسب للمقام وهو الخدش في كلام ابن التلساني (قوله لكن لم قلتم الخ) يعنى أن الآية إنما نفت ادراك الأبصار بحيث تكون الأبصار نفسها مستقلة بالادراك وهذا لا ينافي أن النوات تدرك بالأبصار فلم لم يقولوا إن النوات تدرك بالأبصار كما هو ظاهر الآية بل قالوا لا يدركه المبصرون ، فالآية لا تدل لما قالوا فهي حجة لنا لا لهم (قوله أو ندعى الخ) أى فيكون أخص من الرؤية (قوله على نفي الرؤية) أى نفيها مطلقا بدليل ما بعده (قوله لا تمدح فيها) فى بمعنى الباء وأنت الضمير الراجع للنفي لا كفسا به التأنيت من المضاف اليه (قوله في اقتداره) فى بمعنى الباء (قوله وهو أليق بالمدح) أى لأنه أليق بالمدح من منع الإدراك من كل أحد ، وذلك لأن القدرة التي تعطى وتمنع أبلغ من التي تمنع فقط فالتمدح بها أليق وهذا ظاهر على جعل التمدح بالاقتدار ، أما اذا كان بالاحتجاب كما جرى عليه الخصم فلا لأن الاحتجاب عن جميع الأبصار أليق بالمدح من الاحتجاب عن بعضها (قوله قلت ولا يخفى عليك الخ) قد اعتبر الشارح أولا كلام ابن ذكرى جوابا حيث قال وقد أجاب عنه الخ ، واعتبر هنا أنه ردّ وكل من الاعتبارين صحيح (قوله فساد هذا الرد) أى رد ابن ذكرى لاعتراض التلساني (قوله وما احتوى الخ) من عطف العلة على العلول ، وأتى الشارح بهذا ليبين أن فساده من جهات تمهيدا لقوله بعد : فمنها الخ (قوله وهذا شيء الخ) تعليل ، والاشارة راجعة لما حكاه : أى وإنما كانت حكايته عنهم ما ذكر مختلفا ، لأن هذا المحكى شيء الخ (قوله أعنى الخ) أى أعنى بذلك الغير كل من يقول الخ ، وكان الأوضح حذف من الواقعة بعد أعنى (قوله كل من يقول بالعموم) أى بأن له ألفاظا وضعت له تستعمل فيه

بل نصوا على ضده في النكرة ، وأنها إذا كانت في سياق النفي تم ظاهرا مع غير لا الجنسية ، ونصا مع لا الجنسية ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النكرة مفردة نحو لارجل أو مشاة نحو لارجلين أو مجموعة نحو لارجال ، وهذا مما لا يختلفون فيه ، وأما نزاعهم في استغراق المفرد ، هل هو أشمل من استغراق المثنى والمجموع ، وهو الذي نص عليه القزويني تبعا للسكاكي أم هو في الجميع على حد سواء ، وإليه ميل التقاضي وبجته وحججه في ذلك مشهورة في مطوله على التلخيص ؛ وأما المعرف الذي تعلق به النفي فلم ينصوا على أنه ليس بعام ، بل ظاهر كلامهم أنه مع النفي كالمجرد ، وأكثر الاستعمال على ذلك نحو - لا يحب الظالمين - لا يحب المعتدين . وما للظالمين من ولي ولا نصير . ما على المحسنين من سبيل - وفي الحديث « لا تقتلوا النساء ولا العبيان » ومثل ذلك كثير ، وتخرج سلب العموم في تعلق النفي بأل على سبب العموم في تعلقه بكل قياس في اللغة مع ظهور الفارق لاحتمال استعمال أل مع أداة

كالأصوليين ، وقد اختلف في الصيغ المستعملة في العموم ككل وجميع والموصولات وأسماء الشرط هل هي حقيقة في العموم واستعمالها في الخصوص مجاز أو بالعكس أو مشتركة بينهما أقوال (قوله على ضده) أى ضد نفي العموم وهو عموم النفي ، وأراد بالضد المناقاة (قوله وأنها الخ) عطف تفسير للضد في المقام (قوله غير لا الجنسية) هي العاملة عمل ليس (قوله مع لا الجنسية) هي العاملة عمل ان (قوله ولا فرق في ذلك) أى في كون النكرة في سياق النفي تفيد العموم ظاهرا الخ (قوله وهذا) أى كون النكرة في سياق النفي تفيد العموم مفردة أو مشاة أو مجموعة (قوله وهو الذي الخ) فلا رجل في الدار نفي للقليل والكثير بخلاف لارجل ولارجلين ، فإن الأول نفي للجمع والثاني نفي للثنين فقط ، فيصدق الأول عند وجود واحد أو اثنين فيها ، ويصدق الثاني عند وجود واحد فيها فقط (قوله أم هو) أى الاستغراق (قوله في الجميع) أى المفرد والمثنى والجمع فلا رجل ولا رجال ولا رجلين لنفي القليل والكثير (قوله وبجته) أى في القول الأول (قوله وحججه) أى القول الثاني (قوله وأما المعرف الخ) مقابل قوله : بل نصوا على ضده الخ (قوله بل ظاهر كلامهم) أى الأئمة في تقرير القواعد (قوله كالمجرد) أى من النفي أى فيعم كإعم المجرد (قوله وأكثر الاستعمال على ذلك) أى على أن المعرف مع النفي كالمجرد. وهذا ترشيح وتقوية لما قبله ، ومراده الاستعمال في مطلق الكلام (قوله نحو لا يحب الظالمين) أى كل فرد فرد وكذا يقال فيما بعد ، وليس المراد لا يحب المجموع (قوله لا تقتلوا الخ) من المعلوم أن النهي أخو النفي بجامع عدم التحقق في كل فلذا ذكره ها وان كان الكلام في النفي (قوله ومثل ذلك) أى ما ذكر من الأمثلة (قوله وتخرج الخ) مبتدأ خبره قوله : قياس الخ ، وهذا جواب عما يقال من طرف ابن ذكرى إن ما نسباه لعلاء المعاني من أن الجمع المنفي معرفا كان أو منكرا لا يفيد عموم النفي وإن لم يصرحوا به . لكن نصوا على ذلك الحكم في كل فيقاس عليها الجمع المعرف بأل (قوله قياس في اللغة) أى واللغة لا تثبت بالقياس على الأصح (قوله مع ظهور الفارق) هذا جار على سبيل التنازل وارتخاء العنان : أى وعلى تسليم صحة القياس في اللغة ، فالفارق بينهما ظاهر ، ولا شك أن ظهور الفارق بين الأصل والفرع من القواعد المانعة من

العموم للحقيقة للاستفراق على أنه قد استعمل لعموم السلب مع كل أيضا كثيرا ، ومنه - والله لا يحب كل مختال فخور ، والله لا يحب كل كفار أثيم . ولا تطع كل حلاف مهين - وقوله : بدليل صدق قولنا لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان استدلال فاسد ، لأن صدق هذا المثال بوجود رجل أو رجلين إنما هو بناء على أن استفراق المفرد أشتمل من حيث أنه يستغرق الواحد فما فوقه ، والجمع العام إنما يستغرق آحاد الجوع التي كان يصح لها قبل العموم لا الواحد والمثنى لأنهما ليسا من مدلول الجمع ، وفروجهما عند من يقول به لهذا شبه خروج المرأة من عموم الرجل مثلا وبالعكس لا لما فهمه هذا المعترض على ابن التلساني أن خروجهما لأجل أن التني الداخل على الجمع المنكر لسبب العموم ، وهي غفلة عظيمة لا يرضى بمقالتها أصغر صبيان الكتاب إذ يلزمه على هذا صدق التني في قولنا لرجال في الدار وإن وجد فيها آلاف الآلاف من الرجال عند غيبة رجل واحد منها ، لأن القضية عنده جزئية سالبة ، فهي في قوة قولنا بعض الرجال ليس في الدار فيصدق بعبية رجل واحد من الدار أن بعض الرجال ليس في الدار ويريد أن ذلك الرجل الواحد لم يكن في الدار فتصدق إذن

القياس والفارق هو ما أشار له الشارح بقوله : لاحتمال الخ (قوله العموم) حقه التني (قوله للحقيقة) أي والاستفراق من فروعها وإذا انتفت الحقيقة انتفت الأفراد : أي انتفى كل فرد فرد وهذا هو عموم السلب (قوله على أنه) أي حرف التني قد استعمل الخ ، وهذا استدراك على ما يفهم مما تقدم من أن التني قبل كل سلب العموم دائما (قوله أيضا) أي كما استعمل مع أل على ما سبق التمثيل به قبل في الآيات (قوله وقوله) أي ابن ذكرى والمناسب للاستدراك السابق أن يقول ومنها قوله بدليل الخ (قوله بوجود الخ) الباء بمعنى مع (قوله المفرد) نحو لرجل في الدار (قوله والجمع العام) نحو لرجال في الدار (قوله لا الواحد) أي ولا يستغرق الواحد (قوله ليسا من مدلول الجمع) أي فلو كان لا تدركه الأبصار من هذا القليل كان معناه لا تدركه جماعات الأبصار بل بصر أو بصران (قوله وفروجهما) أي الواحد والمثنى (قوله به) أي الخروج (قوله لهذا) أي لأجل أهمال ليسا من مدلول الجمع (قوله مثلا) راجع للمرأة - وقوله : بالعكس هو خروج الرجل من عموم النساء في قولك لا امرأة في الدار (قوله لما فهمه الخ) عطف على قوله لهذا (قوله هذا المعترض) هو ابن ذكرى (قوله أن الخ) أي من أن خروج الواحد والمثنى (قوله وهي غفلة الخ) أي وفهمه أن خروج الواحد والمثنى من الجمع في قولك لرجال في الدار من أجل أن التني الداخل على الجمع المنكر لسبب العموم غفلة عظيمة وأنت المبتدأ مراعاة للخبر (قوله على هذا) أي على قوله : إن عدم شمول الجمع المنكر المتني للواحد والاثنين لكونه من سلب العموم ، وهو قضية جزئية (قوله وإن وجد فيها الخ) أي لأنه سلب العموم على فهمه وهو صادق إذا خرج رجل من الدار (قوله منها) أي الدار (قوله بعبية) الأولى عند غيبة (قوله أن الخ) فاعل يصدق ، وقوله لم يكن الخ خبر أن (قوله فتصدق إذن) أي إذ صدق ما في قوتها : أي وكونها صادقة وإن وجد

القضية وان وجد في الدار رجال الدنيا كلهم سوى ذلك الرجل ، وقوله : نقول هب أنه لا ينافيه فأين ما يقتضيه ؟ نقول يقتضيه ما ذكر من أن الآية وردت في معرض التمدح ، فحملها على خلاف العموم يحل ببلغة الكلام ، وقوله : ان تلك القرينة حالية فلا يترك مدلول اللفظ لأجلها . هذا الكلام يقتضي انحصار قرينة المجاز في القرائن اللفظية ، وفساده ظاهر عند المحققين وان كان في ذلك خلاف ، وقوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة . هذا تسليم منه يوجب اقتطاعه وما ذكر بعد الخ كلام منصوب في غير محله ، وكأنه لم يعرف من يخاطب هذا المخاطب له هو الامام شرف الدين بن التلمساني من أئمة أهل السنة ومحققهم رحمه الله تعالى ورضي عنه ، وقد قدح في بعض الأجوبة عن الآية التي استدلل بها المعتزلة ، ولا يلزم من ذلك أنه يوافقهم على صحة الاستدلال بها على نفي الرؤية

الخ لا يقول به عاقل (قوله القضية) هي لارجال في الدار (قوله وقوله الخ) المناسب للأسلوب الأول الذي صدر به أن يقول ، ومنها قوله نقول الخ (قوله أنه) أي سلب العموم (قوله لا ينافيه) أي لا ينافي عموم السلب (قوله فأين ما يقتضيه) أي فأين ما يدل على عموم السلب في الآية ، وهي لا تترك الأبصار حتى تحمل عليه (قوله فحملها الخ) أي فحملها على خلاف عموم السلب وهو سلب العموم (قوله يقتضي الخ) أي لأنه ألغى القرينة الحالية عن الاعتبار ، فكأنه يرى أن اللفظ لا يصرفه عن ظاهره إلا القرينة اللفظية ، وهذا فاسد على أن قوله فلا يترك الظاهر لأجلها يقال عليه حيث سلمت أنها قرينة . فيلزمك أن مدلول اللفظ يترك لأجلها إذ لا معنى لكونها قرينة إلا أنه يترك مدلول اللفظ لأجلها (قوله في ذلك) أي انحصار قرينة المجاز في اللفظية (قوله هذا تسليم الخ) أي لأنه حيث سلم أن الآية من قبيل عموم السلب ، فقد وافق ابن التلمساني (قوله وما ذكر الخ) أي وما ذكره ابن ذكرى بعد قوله : سلمنا دلالة الصيغة على العموم بهذه القرينة ، والذي ذكره بعده هو قوله : فلا نسلم عمومها في الأزمان لأن صيغة العموم مطابقة فيها فتقيد بالدنيا أو ندعى التخصيص في الافراد . والحاصل أن تسليمه لما ذكره شرف الدين يقطع نزاعه واعتراضه ، وكل من انتقل اليه من الأجوبة بعد ذلك لا يفيد في الاعتراض على شرف الدين شيئا غير اختلال النظام وتناثر الكلام لخروجه عن محل النزاع (قوله منصوب) أي مجعول ومذكور (قوله وكأنه) أي ابن ذكرى (قوله لم يعرف من يخاطب) أي هل هو ابن التلمساني العالم الكبير أو غيره ، لأن هذا الخطاب لا يناسب أن يخاطب به الامن بمنع الرؤية محتجا بالآية كالمعتزلة وابن التلمساني الذي يخاطبه ابن ذكرى سنى لا يحتاج بالآية على منع الرؤية ولا يقول بمنعها أصلا (قوله هذا المخاطب له) كلام مستأنف والاشارة لابن التلمساني ، والمخاطب بفتح الطاء نعت أو عطف بيان أو بدل من اسم الاشارة والضمير في له لابن ذكرى : أي ان المخاطب لابن ذكرى هو ابن التلمساني العالم الكبير ، فلا يليق بابن ذكرى أن يخط في خطابه ، ويأتي بكلام في غير محله لا يليق خطابه به ، وانما يخاطب به غيره كالمعتزلة (قوله وقد قدح الخ) الواو للحال وفاعل قدح ضمير شرف الدين ، والمراد ببعض الأجوبة التي قدح فيها كون الآية من قبيل سلب العموم لا عموم السلب (قوله من ذلك) أي من قدح شرف الدين في بعض الأجوبة عن

كيف وهو قد صرح بما ارتضاه من الأجوبة عنها كحمل الإدراك على ما هو أخص من الرؤية ونحوه ، فشأن المتكلم معه أن يحاول تصحيح الجواب الذي اعترضه أن قدر لا أنه يسلم له ذلك الاعتراض ثم يقول عندنا أجوبة أخرى غير ما اعترضت توجب صرف الآية عن الاستدلال بها على نفي الرؤية لأن ابن التلساني يوافق على ذلك بل صرح به . نعم لو كان الكلام مع المعتزلي المستدل بالآية على مذهبه الفاسد لحسن أن ينتقل معه من جواب يعترضه إلى جواب آخر يسلم من الاعتراض لأن مقصوده هو بالاعتراض تصحيح مذهبه والدفع عنه لخصوصية ذلك الجواب الذي يعترضه ، ومما تمسك به المعتزلة قوله تعالى - لن تراني - ولن قالوا تفيد التأييد بدليل قوله تعالى - قل لن تبعوننا - والمراد هنا التأييد والمجاز والقل على خلاف الأصل ، فوجب أن يقال إن موسى عليه السلام لن يرى الله البتة ، وكل من قال إن موسى لن يرى الله البتة قال إن غيره لن يراه . والجواب أن هذا يدل على كونه تعالى جازئ الرؤية لأنه لو كان متمتع الرؤية لقال لا تصح رؤيتي أو لن تمكن رؤيتي أو لأرى ونحو هذا ، ألا ترى أن من كان في كه حرقطه بعضهم طعاما ، فقال أعطني هذا لآكله كان الجواب الصحيح له إن هذا لا يؤكل . أما إذا كان طعاما يصح أكله ، فحينئذ يصح أن يقول المجيب إنك لن تأكله وهذا واضح . والجواب عن قولهم إن لن للتأييد ممنوع لقوله في اليهود - لن يمتنوه أبدا - وهم يمتنونه في النار ، ثم إن الآية جواب لسؤال موسى عليه السلام وهو إنما سأل رؤية ناجزة في الدنيا ، فالجواب يعود إلى سلب رؤيته في الدنيا

الآية التي استدلت بها المعتزلة (قوله كيف الخ) الاستفهام للاستبعاد : أي بعيد أنه يوافقهم على ذلك والحال أنه : أي شرف الدين قد صرح الخ والضمير في قوله عنها راجع للآية (قوله فشأن المتكلم) هو ابن ذكرى والضمير في معه لابن التلساني ، وقوله تصحيح الجواب : أي الذي أجاب به الفخر سابقا وهو أن الآية من قبيل سلب العموم (قوله الذي اعترضه) أي ابن التلساني حيث قال إن الآية لا تفيد عموم السلب ولا نسلم أنها إذا دلت على نفي العموم لا تدل على عموم السلب فانه لا ينافيه (قوله على ذلك) أي على أن هناك أجوبة عن الآية غير هذا الجواب المعارض (قوله على مذهبه الفاسد) هو نفي الرؤية (قوله يعترضه) أي المعتزلي ، وقوله لأن مقصوده هو : أي المعتزلي (قوله لخصوصية ذلك الجواب) الأولى لخصوصية الاعتراض على الجواب : أي أن مقصوده تصحيح مذهبه لا الاعتراض فإذا قال المعتزلي لا نسلم أن الآية من سلب العموم بل من عموم السلب بقرينة التمدح فليس قصده اعتراض الجواب فقط بل تصحيح مذهبه (قوله ومما تمسك به الخ) المناسب للسياق أن لو قال ، وأما قوله تعالى - لن تراني - الخ (قوله ولن قالوا تفيد التأييد) تعليل لما قبله ، وإفادتها ذلك حقيقة لغوية فيها والقرآن وارد على ذلك (قوله لن تبعونا) أي فلن في هذه الآية مفيدة للتأييد باتفاق فينقل لحل النزاع (قوله والمراد الخ) أي فاللفظ باق على حقيقته وليست إن مجازا في النفي للحال ولا نقلت لذلك على وجه الحقيقة العرفية ، وقوله : والمراد الخ يعني عنه قوله ولن نفيد التأييد لأن المراد نفيدته على وجه الحقيقة بدليل سنده بعد (قوله والنقل) أي الحقيقة العرفية والشرعية كالدابة والصلاة (قوله خلاف الأصل) أي الغالب ، وحينئذ فلا يرتكب إلا لدليل (قوله أن هذا) أي لن تراني (قوله ممنوع) خبر لمبتدأ محذوف أي والجواب عن ذلك أن تقول هو ممنوع الخ (قوله يمتنونه) أي الموت (قوله فالجواب الخ)

إذ الأصل في الجواب المطابقة . ولأن الجواب وقع هنا بنقيض السؤال ، وقد قيد المسئول بوقت معين ، فلا أصل أن نقيضه . يتقيد به ، ولهذا قال أهل المنطق إن نقيض الوقتية كقولك زيد متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة يؤخذ فيه ذلك الوقت بعينه ، فيقال في نقيض هذه القضية زيد ليس متحرك الأصابع بالامكان العام وقت الكتابة ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي وقد يستأنس الخ .

(ص) وأما إثباتها بالدليل العقلي المشهور ، وهو أن مصحح الرؤية الوجود فضعيف لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة .

(ش) تقرير الاستدلال بالوجود على ما حرره ابن التماساني أن يقال : الباري تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى ينتج الباري يصح أن يرى ودليل الصغرى ظاهر . وأماديل الكبرى وهو أن كل موجود يصح أن يرى فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح والإصح تعلقها بالمعدوم كالعلم ، والرؤية تتعلق بالمختلفات بدليل تعلقها بالجوهر والعرض وهما محذوران ، فالمصحح

أى وحيث فلن ليست للتأييد كما قالوا وإلزام عدم مطابقة الجواب للسؤال (قوله إذ الأصل)
 أى القاعدة (قوله ولأن الجواب) مطف على قوله إذ الأصل (قوله بنقيض المسئول) أى بما يناقضه وينافيه ، فالمراد النقيض اللغوي (قوله بوقت معين) هو الآن (قوله ولهذا)
 أى لأجل كون الأصل في المقيد بوقت أن يقيد نقيضه بذلك الوقت (قوله أن نقيض الوقتية)
 أى المطلقة لأنها هى التى يؤخذ فى نقيضها وقتها المعين بخلاف الوقتية الغير المطلقة ، وهى المقيدة بالادوام كقولك بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لادئما فلا يؤخذ فى نقيضها وقتها المعين بل يقال اما ليس بعض الكتاب متحرك الأصابع بالامكان العام ، واما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائما (قوله رأيا إثباتها) أى إثبات جوازها : أى الرؤية فالضمر عائذ على الرؤية على حذف مضاف (قوله المشهور) وصف كاشف للاحتراز (قوله وهو) أى الدليل وهو فى الحقيقة دليل الكبرى كما سيتضح من عبارته فى الشارح (قوله أن الخ : أى أن الوجود علة فى صحة الرؤية : أى جوازها) (قوله فلا يصح أن يكون علة) أى لرؤيته تعالى لأن القاعدة فى العلة أن تكون وصفا قائما بمحل الحكم لا أنها محل الحكم (قوله تقرير الاستدلال) أى على صحة رؤيته تعالى (قوله ظاهر) أى مما صر أول الكتاب من برهان وجوب وجوده تعالى (قوله وأما الكبرى الخ) أى وأما صحة الكبرى فتأبته لأن صحة الرؤية الخ ، وفى بعض النسخ : وأما دليل الكبرى (قوله فلأن صحة الرؤية الخ) المراد بالصحة الجواز ، والمراد بالرؤية الرؤية العقلية وهى كون الشيء صريحا لا بالصفة بمعنى البصر (قوله موقوفة على مصحح) أى لأنها حكم ثبوتى وكل حكم ثبوتى لا يثبت من مصحح : أى علة تصححه (قوله وإلا) أى وإلا تكن موقوفة على مصحح لصح الخ لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو عدم توقفها على مصحح فثبت نقيضه وهو توقفها وهو المطلوب (قوله لصح الخ) أى لأن نسبة الرؤية إلى المعدوم كنفيتها للموجود وصير تعلقها للرؤية لكن بمعنى الصفة لا بالمعنى السابق : أى كون الشيء صريحا فى الكلام استخدام (قوله والرؤية) أى البصر والواو للحال (قوله بدليل الخ) أى عند أهل السنة

لرؤيتهما إذن لا يخلو إما أن يكون مابه الافتراق أو مابه الاشتراك لاجاز أن يكون مابه الافتراق ، وإلا لزم تعليل الأحكام المتساوية بالنوع بالعلل المختلفة ، وأنه محال نعين أن يكون المصحح أمرا وقع فيه الاشتراك ، وذلك المشترك لا يخلو إما أن يكون أمرا ثبويا أو عديميا لاجاز أن يكون أمرا عديميا وإلا يصح رؤية المعلوم وامتنع رؤية الموحود ، ولأن العدم لا يصلح أن يكون علة للأمور الثبوتية نعين أن يكون أمرا ثبويا ، والأمور الثبوتية لا يخلو إما أن يتقيد بالوجود أولا ، فإن لم يتقيد بالوجود امتنع رؤية الموحود ، وإن تقيد بالوجود فلا يخلو إما أن يتقيد بكونه صفة أو موصوفا

أما عند المعتزلة ، فالمرئي الأعراض (قوله لرؤيتهما) أى كونهما مرتبين بالفعل (قوله مابه الافتراق) هو التحيز وعدم القيام بالحل بالنسبة للجوهر والقيام بالحل وعدم التحيز بالنسبة للعرض (قوله أومابه الاشتراك) كالوجود والحدوث والامكان والافتقار إلى محض فان الجوهر والعرض يشتركان في جميع ذلك (قوله أن يكون) أى المصحح لرؤيتهما (قوله تعليل الأحكام) هى صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض فان نوعيهما واحد وهو مطلق صحة رؤية وتحت ذلك النوع فردان صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض (قوله بالعلل المختلفة) كأن تعلق رؤية الجوهر بالتحيز مثلا وتعلق رؤية العرض بالاحتياج إلى المحل مثلا (قوله وأنه محال) أى وأن ذلك اللازم محال ، وإنما أتى بأن ولم يقل وهو محال لتأكيد المحالية ووجه كونه محالا أنه يلزم على تعليل الأحكام المتساوية في النوع بالعلل المختلفة تعليل نوعيات تلك العلل وتعليل الشيء الواحد بالعلل المختلفة باطل لان العلة إنما تقتضى المعلول بالمناسبة والشيء الواحد لا يناسب الأمرين المختلفين بالحقيقة فلا يصح أن تعلق العالمية مثلا في زيد بالعلم وفي عمرو بغير العلم (قوله نعين الخ) المناسب للتفريع (قوله إما الخ) الأولى إما أن يكون ثبويا أو عديميا لأن الأمر الثبوتى أو العدمى هو الأمر الذى تعلقت به الرؤية المعلل تعلقها به بالثبوت أو العدم القائم بالمرئى (قوله أمرا عديميا) الأولى عديميا (قوله وإلا يصح الخ) حاصله أنه لو كان المصحح الذى هو العلة عديميا لاقتضى ذلك أن تكون علة صحة رؤية الشيء الكون عديميا وهذه العلة باطلة لعودها على الأصل وهو رؤية الجوهر والعرض بالإبطال إذ من شرط العلة أن تكون في محل الحكم والكون عديميا إنما يقوم بالعدمى لا بالوجودى ، فهذه العلة إنما تقتضى صحة رؤية المعلوم دون الوجود (قوله ولأن العدم الخ) عطف على قوله وإلا يصح الخ : أى ولا جاز أن يكون عديميا لأن العدم كعدم الحيض لا يصلح أن يكون علة للأمور الثبوتية كوجوب الصلاة لأن من شرط العلة قيامها بمحل الحكم والعدم لم يقد بالثبوتى - واء كان موجودا في الخارج أولا كالأحوال (قوله نعين الخ) الأولى التفريع (قوله أن يكون أمرا ثبويا) الأولى أن يكون ثبويا ، وقوله : والأمور الثبوتية الخ كان الأولى أن يقول والثبوت أما أن يكون وجودا أو حالا (قوله فان لم يتقيد بالوجود) أى بل قيد بعدمه بأن أريد الثبوت الغير الجامع للوجود (قوله أولا) أى أو لا يتقيد بالوجود بأن أريد بالثبوت عدم الوجود لا مطلق الثبوت (قوله امتنع رؤية الموحود) أى وتعين أن المرئى إنما هو الأحوال (قوله أما أن يتقيد) أى الوجود (قوله بكونه الخ) أى بكونه وجود

لأجائز أن يتقيد بأحدهما وإلا لما رُوي الآخر ، فتعين أنه إنما صح رؤيته لكونه موجودا والبارئ تعالى موجود فصيح أن يرى . قال الامام الفخر في المعالم : وهذا عندى ضعيف لأنه يقال الجوهر والعرض مخلوقان ، فصحة الخلقية فيهما حكم مشترك بينهما فلا بد له من علة مشتركة والمشارك اما الحدوث أو الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه تعين الوجود ، فوجب كونه تعالى يصح أن يكون مخلوقا وكان هذا باطلا فكذلك ما ذكرتموه ، وأيضا فانا ندرك باللمس الطويل والعريض وندرك الحرارة والبرودة ، وصحة الموسمية حكم مشترك ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه تعالى ملموسا والتزامه مدفوع ببديهية العقل ،

صفة أو وجود موصوف ، ثم إن عبارته اقتضت أن الوجود يتقيد بالوجود ولا يخفى ما فيه وإن حمل الصمير في قوله إما أن يتقيد للأمر العلل لا العمل به الذي هو الوجود لم يحتج لحذف المضاف ولا يرد عليه ما ذكر من البحث (قوله لأجائز أن يتقيد بأحدهما) أى بأن يقال إنما رُوي الشيء لكون وجوده وجود صفة أو لكون وجوده وجود موصوف وإلا لما رُوي الآخر لا تنفاد العلة في طرفه فتعين عدم تقييده وأن العلة مطلق الوجود المتحقق في كل من الصفة والموصوف (قوله فتعين أنه) أى المذكور الذي هو الجوهر والعرض (قوله لكونه موجودا) أى على الإطلاق لا بقيد كونه صفة أو موصوفا (قوله والبارئ الخ) الأولى أن يقول بعده : وحينئذ فقد جحت الكبرى لأنه هو الذى يسدده (قوله وهذا) أى ما ذكر من السبر الذى أنواه لسان الكبرى (قوله لأنه) أى الحال والشأن (قوله فصحة الخلقية) أى التى هى بمثابة الرؤية فى كونها مشتركة بين الجوهر والعرض (قوله فلا بد له) أى لذلك الحكم (قوله مشتركة) أى بين الجوهر والعرض ، وإنما وجب فى تلك العلة أن تكون مشتركة لأنه لو علات صحة مخلوقية كل بما به يميز عن الآخر لزم تعليل الأحكام المتساوية بالنوع بعلة مختلفة وأنه محال كما مر (قوله اما الحدوث أو الوجود) هذا من كلام الامام والشارح لم يجز عليه فى سببه ، بل قال إما أن يكون أمرا ثبويا أو عدميا ، وكان المناسب له حين قصد جلب كلام الامام من النقض فى المقام الجارى على الحدوث والوجود أن يجزى فى مقام السبر عليها ليجزى طرف السبر وطرف النقض على نفس واحد (قوله لما ذكرتموه) أى من أن العدمية لا يكون علة ، والمراد بالعدمى هنا ما يشمل الحال (قوله فوجب الخ) صرت على محذوف : أى والبارئ موجود فوجب الخ (قوله وكما أن هذا) أى ما أدنى اليه السبر فى هذا المقام وهو كونه تعالى مخلوقا (قوله فكذلك ما ذكرتموه) الخطاب لأهل الفن : أى فكذلك ما ذكرتموه مما أدنى اليه السبر وهو أنه يرى باطلا (قوله وأيضا الخ) هذا نقض ثان فالموسمية بمثابة الرؤية والمخلوقية (قوله وندرك) أى به (قوله مشترك) أى بين الطويل والعريض والحرارة والبرودة (قوله إلى آخره الخ) أى الى آخر الكلام فى السبر فنقول : فلا بد له من علة مشتركة ، والمشارك إما الحدوث أو الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه فتعين الوجود فيلزم صحة كون المولى ملموسا لأنه تعالى موجود (قوله حتى) تفرعية بمعنى الغاء (قوله والتزامه) أى التزام أن المولى يجوز أن يلمس (قوله مدفوع) أى باطل (قوله ببديهية العقل) سياقنى فى كلامه فى توجيهه ضعف جواب الأستاذ

والأول قوى . فان أجيب عنه بأن صحة الخلقية معالة بالامكان والبارى واجب لزوم مثله في صحة الرؤية ، والثاني أيضا قوى وجواب الأستاذ عنه بالفرق بين اللمس والرؤية لوجود التأثير ، والتأثير في الأول بخلاف الثاني ضعيف ، فان الاتصال الثابت مع اللمس عادى لا عقلى ، فلم لا يجوز أن يتعلق هذا الإدراك به تعالى من غير اتصال ولا تكيف . وإمام الحرميين قد ألزم هذا وصحح تعلق الإدراك باللمس به تعالى من غير أن تقارنها الأسباب المتصلة بها عادة ، ونسب هذا أيضا للشيخ الأشعري خلاف ما ذهب إليه عبد الله بن سعيد والقلاسي من منع تعلق باقي الإدراكات به تعالى ، وقد اقتصر الإمام الفخر في المعالم على هذين النقيضين . قال ابن النعماني : وقد أورد عليها

ما يقتضى أن بطلان هذا القول نظري (قوله والأول) أى النقص بالخلقية ، وهذا من كلام الشارح إلى قوله : وقد اقتصر الخ (قوله عنه) أى عن الأول (قوله بأن صحة الخلقية) أى في الجوهر والعرض (قوله معالة بالامكان) أى لا بما ذكرتم من الوجود (قوله لزوم مثله في صحة الرؤية) أى فيقال تدعى أن العلة في صحة رؤية الجوهر والعرض الامكان لا الوجود ، لأن كلا من صحة الرؤية وصحة الخلقية حكم مشترك بين الجوهر والعرض فأى فرق بينهما ، وحيث كانت العلة في صحة الرؤية الامكان فالملو لا يرى لعدم وجود العلة فيه (قوله والثاني) أى النقص بالموسمية (قوله بالفرق الخ) فقياس الموسمية على الرؤية في جعل العلة في صحة كل الوجود قياس مع الفارق (قوله التأثير) أى من اللمس ، وقوله : التأثير أى في اللمس : أى ان اللمس يزمه تأثير وتأثير بخلاف كون الشيء صريحا فلا يقتضى ذلك ، وحينئذ فالملو يرى ولا يصح أن يكون ملموسا (قوله فان الاتصال) أى المقتضى للتأثير والتأثير (قوله فلم لا يجوز أن يتعلق هذا الإدراك به) أى إدراك اللمس : أى فلم لا يجوز عقلا أن يدرك باللمس من غير اتصال اللمس به ومن غير أن يقوم بيد اللمس كيفية حرارة أو رودة أو رائحة أو يبوسة أو نومة أو خشونة (قوله قد ألزم هذا) أى جواز تعلق إدراكه باللمس من غير اتصال ولا تكيف (قوله وصحح تعلق الإدراك باللمس به تعالى) هى السمع والبصر واللمس والنوق والشم ، فيجوز أن يتعلق الشم والنوق به تعالى ، وإن لم يكن طعم ولا رائحة أصلا (قوله من غير أن تقارنها) أى الإدراكات الخمس الأسباب المتصلة بها عادة ، بأن لا يكون هناك اتصال في اللمس ولا رائحة في الشم ولا طعم في النوق وهكذا (قوله ونسب هذا) أى صحة تعلق الإدراكات الخمس به تعالى (قوله خلاف) خبر لمخذوف : أى وهو خلاف (قوله من منع باقي الإدراكات به) المراد بذلك الباقي ماعدا الرؤية من السمع واللمس والشم والنوق لأن الملوى ليس بطعم ولا الطعم من صفاته حتى يتعلق به إدراك النوق وليس برائحة ولا الرائحة من صفاته حتى يتعلق به إدراك الشم وهكذا (قوله وقد اقتصر الخ) فمبيد لقوله مد . قال ابن النعماني (قوله النقيضين) تنية نقيض ، ففعل بمعنى فاعل ، وفى بعض النسخ النقيضين تنية نقص وهو أوضح : أى النقص بالموسمية والنقص بالخلقية (قوله وقد أورد) أى الفخر (قوله عليها) أى على الطريقة السابقة التى سلكها الأصحاب في صحة الرؤية ، أعنى قولنا : الله

في الأر بعين وغيره أسئلة عديدة وأكده ورودها بقوله : وأما غير قادر على الجواب عنها ، فمن قدر على الجواب عنها أمكنه أن يجسك بهذه الطريقة ، وقد تصدى جماعة من الفضلاء للجواب عنها ، وكان شيخنا تقي الدين يقول إن بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفي الغليل . قال ابن التماساني : ونحن نشير إليها على وجه الاختصار وننبه على القوى منها والضعيف وبالله تعالى التوفيق الأول منع أن الصحة حكم ثبوتى . وجوابه أن الصحة نقيض لاصحة المحمول على الممتنع فالصحة أمر ثبوتى لاستحالة تقابل نفيين . الثانى سلمنا أنه حكم ثبوتى ، لكن لانسلم توقفه على مصحح ، وليس كل حكم مفتقرا الى مصحح فان صحة كون النشئ معلوما حكم ولا يفتر إلى مصحح .

موجود ، وكل موجود يصح أن يرى (قوله في الأر بعين) كتاب للفخر ذكر فيه أر بعين من مسائل الخلاف (قوله بهذه الطريقة) أى الطريقة العقلية فى الاستدلال على الرؤية وهى الطريقة السابقة ، أعنى قوله : الله موجود وكل موجود يصح أن يرى (قوله وقد تصدى الخ) من كلام ابن التماساني (قوله شيخنا) أى شيخ ابن التماساني (قوله تقي الدين) أى المقترح (قوله ان بعضها) أى بعض الأسئلة التى أوردها الفخر على هذه الطريقة (قوله الغليل) هو فى اللغة حرارة العطش ، والمراد به هنا ما يوجد فى النفس من أجل تلك الأسئلة (قوله ونحن نشير إليها) أى الى الأسئلة التى أوردها الفخر على تلك الطريقة : أى مع أجوبتها (قوله الأول) أى من الأسئلة (قوله منع أن الصحة حكم ثبوتى) هذا منع للمقدمة القائلة بالصحة حكم ثبوتى ، ولا يجوز أن يعطل بالعدمى ، وتقرير السؤال لانسلم أن الصحة أمر ثبوتى لم لا يجوز أنها عدم ، وإذا كانت عدما فيجوز أن تعطل بالعدمى كالامكان والافتقار وذلك ليس بموجود فى الله (قوله وجوابه) أى جواب هذا المنع أن الصحة الخ . حاصل هذا الجواب أن قولنا لاصحة نفى لأن حله على الممتنع بأن تقول الممتنع كالجمع بين الضدين أو المستحيل لاصحة له يدل على أنه لا يكون ثبوتيا وإلا قام بنفسه ، وحينئذ فلا صحة سلب معنى كما هو كذلك لفظا والصحة نقيضه فتكون أمرا ثبوتيا ، إذ لو كانت سلبا أيضا لتقابل نفيان وذلك باطل لأنهما قد يجتمعان كلاسواد ولا يبيض فى الحجرة ولا فرس ولا انسان فى الجمار ، وإنما التقابل بين ثبوتين كالحركة والسكون أو ثبوت ونفى كالوجود والعدم أو بين أحد النقيضين والمساوى لنقيضه كما فى القدم والحدوث ، وفى هذا الجواب شئ . إذ كون الصحة تقابل لاصحة لا يقتضى أنها أمر ثبوتى إذ وقع فى كلامهم تقابل العدمين ، فيقال عدم لاعدم ، وقدم لاقدم ، وافقار لا افتقار ونحو ذلك ، فقول ابن التماساني لاستحالة الخ غير مسلم وتعليله بأن النفيين قد يجتمعان كلاسواد ولا يبيض فى الحجرة ، وحينئذ فلا يتقابلان ليس بشئ لأن كلامنا فى عديمين . أحدهما سلب للآخر كما مثلنا (قوله المحمول على الممتنع) بالجر نعت لقوله : لاصحة نحو الجمع بين الضدين لاصحة له (قوله فالصحة الخ) مفرع على قوله : نقيض لاصحة ، ومن المعلوم أن نقيض الشئ رفعه فيلزم أن تكون الصحة أمرا ثبوتيا وإلا بأن كانت عدم شئ وقوبلت بلا صحة لزم تقابل النفيين (قوله سلمنا أنه) أى ما ذكر من صحة الرؤية (قوله لكن لانسلم توقفه الخ) أى فبطل ، قوله فى صدر السبر : فلا أن صحة الرؤية موقوفة على مصحح الخ (قوله وليس الخ) تعليل

وجوابه أنه لو لم يفتقر إلى مصحح لم تعلقه الموجود والمعدوم وحيث لم يتم اقتضى مصححا . الثالث سلمنا توقفه على مصحح ، لكن لانسلم صحة التعليل أصلا فإنه عند المتكلمين مبني على ثبوت الحال والواسطة بين الوجود والعدم ، ولانسلم ثبوت الواسطة كيف والشيخ الأشعري امام المذهب لا يقول بها وينفي التعليل العقلي ، وهذا السؤال لازم للشيخ ولن أنزعم مقالته في نفي الحال ، ومن قال بها كالمقاضي أمكنه الاستدلال بها . وأجاب الشهرستاني عنه بأن الشيخ وإن لم يقل بالأحوال فإنه قائل بالوجود والاعتبارات العقلية ، فقد تصور العموم والخصوص ، وبردة عليه بأنه وإن قال بالاعتبارات العقلية فإنه لم يقل بالتعليل ،

(قوله وجوابه الخ) أى جواب السؤال الثاني أن ما ذكر من السحرة التي هي حكم ثبوتى لو لم يفتقر ذلك الحكم الثبوتى إلى مصحح لم تعلقه : أى تعلق الحكم الذى هو صحة الرؤية ، ومعنى عموم تعلقه بالموجود والمعدوم ثبوت ذلك الحكم لكل منهما ، ويحتمل عود ضمير تعلقه للرؤية لكن فيه تشبث للضماير (قوله لم الخ) أى لكن التالى باطل ، وقوله : وحيث الخ صرت على هذا المحذوف (قوله اقتضى) أى التعلق (قوله توقفه) أى توقف صحة الرؤية الخ ، وذكر الضمير باعتبار ما ذكر (قوله لكن لانسلم صحة التعليل) أى لأن المصحح أعم من العلة والشروط ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص فمنع كونه علة ونسلم أن المصحح شرط ، وحيث فنقول إن الوجود شرط في صحة الرؤية ولا يلزم من وجوده وجود الرؤية لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط بخلاف العلة (قوله أصلا) أى بجميع جزئياته لا في هذا المحل ولا في غيره (قوله فإنه) أى ما ذكر من صحة التعليل (قوله والواسطة) عطف تفسير فاذا قبل إنما صححت رؤية الجوهر أو العرض لكونه موجودا مثالا لكون من جملة الأحوال (قوله كيف الخ أى لا يصح ثبوت الواسطة والحال أن الشيخ الخ (قوله بها) أى الحال والواسطة (قوله وينفي الخ) عطف على لا يقول بها ولا مفهوم لقوله العقلي لأنه ينفي التعليل مطلقا عقليا كان أو عاديا أو شرعا لأنه من قبيل الأحوال وهو لا يقول بها (قوله لازم للشيخ) أى فلا يمكنه الاستدلال على صحة الرؤية بهذا المسلك العقلي ، لأنه مبنى على صحة التعليل المبني على ثبوت الحال ولم يقل بذلك (قوله بها) أى الواسطة (قوله أمكنه الاستدلال بها) أى بالطريقة السابقة وهى المسلك العقلي الذى ارتكبه الأصحاب في صحة جواز الرؤية (قوله عنه) أى الثالث (قوله قائل الخ) أى وحيث فبتحقيق التعليل لأن التعليل لا يتوقف على الحال ، فاذا قبل الباري يرى لكونه موجودا فالكون موجودا أمرا اعتبارى وهو يقول به الشيخ وإن كان لا يقول بالأحوال (قوله فقد تصور) بفتح التاء أى فقد أمكن العموم والخصوص بين العلة والمعلول عند ملاحظة الوجه والاعتبار كما يتصور ذلك عند ملاحظة الحال ، مثلا شرب الخمر حرام لكونه مسكرا فالكون مسكرا صادق على الخمر وغيره وهو أمر اعتبارى فالعموم من شأن العلة والخصوص من شأن المعلول . ويصح ضم التاء بمعنى أدرك : أى فقد أدرك المتصور العموم في العلة والخصوص في المعلول بناء على أن العلة من الأمور الاعتبارية ، وهذا تعريض على إثبات الوجه والاعتبار (قوله ويرد الخ) أى ويرد على الشهرستاني (قوله بأنه) أى الأشعري (قوله فإنه لم يقل بالتعليل) أى بل بنفيه مطلقا شرعا

ومعتمدكم فيما تطلبون من أقسام المشترك بين الجوهر والعرض المرئيين معنى على التزام أحكام
العالى العقلية ، وقائم إن الحدوث لا يكون علة لأنه لا يعقل إلا بالشركة بين الوجود والعدم والعدم
السابق لا يجامع الوجود ، والعلة يجب مقارنتها للمعلول ، وصحة الرؤية أمر ثبوتى والأمس العبدى
لا يكون علة للأمس الثبوتى ولا جزءا منها

أو عقليا أو عاديا وجهها واعتبارا أو حالا هذا ، والحق أن الأشعري لم ينف التعليل على أنه وجه
واعتبار ، وحينئذ فيتم جواب الشهرستانى (قوله ومعتمدكم الخ) الخطاب لجامعة الأشعري
والواو للحال ، والمراد بالمتعمد طريق السبر التى سلكها الأصحاب وبالمشترك بين الجوهر والعرض
المصحح لرؤيتهما : يعنى أن الشيخ لم يقل بالتعليل والحال أن طريق السبر التى تعتمدها يا أيها
الأشاعرة فى بيان المصحح لئلا تطلبونه حالة كون ذلك المصحح من أقسام المشترك بين الجوهر
والعرض المرئيين مبنية على صحة التعليل ، والأشعري لا يقول بصحته فما فى قوله فما تطلبون
موصولة : أى فى المصحح الذى تطلبونه ثم بين ذلك المصحح بقوله من أقسام المشترك أو أنه
حال مما يطلبونه (قوله أحكام الخ) الإضافة بيانية (قوله وقائم الخ) تعليل : أى لانكم قاتم
على طريق السبر كذا وقاتم كذا وما قتموه محتو على التعليل وإمامكم ينفى (قوله لا يعقل الخ)
أى إن العدم والوجود مشتركان فى معنى الحدوث ، فالحدوث مركب من الوجود والعدم : أى
السابق (قوله والعدم السابق الخ) حاصل كلامه أن الحدوث لا يصح أن يكون علة لصحة الرؤية
لأن الحدوث معتبر فيه العدم السابق لأن معناه العدم السابق على الوجود ولذا عرفه بعضهم بأنه
عدم كون الشيء قبل كونه ، فلو علات صحة الرؤية بالحدوث لزم تقدم العلة على المعلول بالزمان
وهو باطل ، وبيان ذلك أن من المعلوم أنه إنما يصح أن يرى الموجود والعدم السابق على الوجود
لا يجامع الوجود ، فلو كان الحدوث علة لصحة رؤية الموجود لكانت العلة وهى الحدوث سابقة
على معلولها الذى هو رؤية الموجود بالزمان ، والعلة يجب مقارنتها لمعلولها هذا حاصله . وأنت خير
بأن هذا إنما يلزم على تفسير الحدوث بالعدم نفسه ، وأما على تفسيره بأنه الوجود بعد العدم
أو بالعدم السابق على الوجود ، وهو ما أشار له أولا بقوله لأنه لا يعقل إلا بالشركة بين العدم
والوجود : أى أنه مركب منهما فلا يلزم ذلك إذ العدم جزء من مفهوم الحدوث لانفسه فلا نسلم
عدم حصول المقارنة إذ حصول المركب بآخر أجزائه فقد تحصل المقارنة بين المعلول وآخر جزء
من العلة ولا يلزم أن يقارن المعلول جميع أجزاء العلة وليس كل من تلك الأجزاء علة ، وإنما
العلة مجموعها ، نعم يلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو لا يصح ، والمناسب أن يقول لأن الحدوث
لا يعقل بدون العدم ، فاما أن يكون الحدوث نفس العدم ، وإما أن يكون العدم
جزءا من مفهومه فإن كان نفس العدم لزم تقدم العلة على المعلول بالزمان لأن العدم السابق
لا يجامع الوجود وتقدمها عليه باطل لوجوب مقارنتها له ، وإن كان العدم جزءا من مفهوم
الحدوث الذى هو العلة لزم تركيب العلة العقلية وهو باطل (قوله وصحة الرؤية) عطف على
اسم إن من قوله لأنه لا يعقل (قوله والأمس العبدى الخ) المناسب والعدم لا يكون الخ لأن

وقلت إن الجوهر لا يصح أن يرى لجوهريته ولا العرض لعرضيته لما يلزم عليه من تعليل الحكم المتحد النوع بعائنين مختلفتين وقتلم أن الجوهر لا يصح أن يقال رؤى لأنه على صفة خاصة من كون أو لونه لما يلزم في ذلك من التركيب في العلة العقلية . الرابع سلمنا صحة التعليل ، لكن لم قلت إن صحة الرؤية من الأحكام المعللة . وقولكم في جوابه أنه لو لم يتوقف على مصحح لم يحكمه المعدوم والموجود لا ينتج إلا أنه يتوقف على مصحح وهو أعم من العلة إذ قد يكون شرطا فان الحياة شرط لقيام العلم والقدرة والارادة بالمحل وليست علة لها وهو قوى . الخامس سلمنا .

الحدوث هو العدم السابق على الوجود والعدمى هو الأمر الذى قام به العدم (قوله وقتلم أن الجوهر لا يصح أن يرى لجوهريته الخ) عطف على قلتلم أن الحدث الخ ، وهذا قد جرى عليه السبيل نظرا لقوله لا جاز أن يكون مابه الافتراق الخ (قوله وقتلم أن الجوهر لا يصح أن يقال رؤى الخ) لم يذكره الشارح في السبر المتقدم ، وحاصله أنه لا يصح أن يقال رؤى الجوهر لا يكونه جوهر متحركا أو لكونه جوهر ساكنا أو لكونه جوهر أبيض على أن تكون العلة بمجموع الجوهرية والابيضية أو الجوهرية والمتحركة ، لأن التعليل بشيء مما ذكر يلزم عليه أن لا يرى الآخر ، ويلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو باطل ، لأن العلة لو تركبت لاتفت عند انتهاء جزء منها ، فإذا اتفقت الجزء الآخر انتفت أيضا ويلزم تحصيل الحاصل ، وهذا يقتضى منع التركيب في العلة مطلقا عقلية أو عادية أو شرعية ، وعلى هذا فقول الشارح في العلة العقلية لا مفهوم فيه أقوله العقلية (قوله لما يلزم الخ) أى وذلك باطل على أحد الأقوال لأنه قبل يجوز تركيب العلة مطلقا ، وقيل لا مطلقا وقيل ما لم ترد على حصة أجزاء (قوله سلمنا صحة التعليل) أى في غير محل النزاع وهو غير هذا الموضع لكن نمنع صحته في هذا الموضع الذى هو محل النزاع لأن صحة الرؤية ليست من الأحكام المعللة بدليل قوله : لكن لم قلتلم الخ ، وهذه الأسئلة كلها ما عدا الأول جارية على طريقة التنازل وإرضاء العنان فكل جار على تسليم ما يليه (قوله وقولكم في جوابه) أى في سنده (قوله أنه) أى ما ذكر من صحة الرؤية (قوله لم الخ) إضافة حكم للضمير بيانية ، والمراد بعموم صحة الرؤية للموجود والمعدوم ثبوتها لكل منهما (قوله إلا أنه الخ) معمول ينتج : أى لا ينتج إلا ذلك ولا ينتج خصوص كون المصحح هو العلة (قوله وهو) أى المصحح الذى أنتجه قولكم (قوله إذ قد يكون شرطا) أى ونحن نقول أن المصحح هنا للرؤية شرط فيها لاعلة لها ، وحينئذ فلا يلزم من ثبوت الوجود ثبوت صحة الرؤية إذ لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط (قوله فان الحياة الخ) يعنى فان الحياة مصححة لقيام العلم والقدرة والارادة بالمحل . ومع ذلك هى شرط لصحة قيام المذكورات بالمحل ، ولا يلزم من وجودها في المحل وجود المذكورات فيه لاعلة ، إذ لو كانت علة للزم قيام العلم والقدرة والارادة بكل من قامت به الحياة بحيث يكون عالما قادرا مريدا سمعا بصيرا متكلم ، والمشاهد خلافه فكذلك الوجود مصحح لرؤية الموجود على أنه شرط لاعلة (قوله وليست علة لها) أى المذكورات من العلم وما عطف عليه ، وكان الأولى أن يقول : وليست علة له : أى للقيام المذكور لأنه الحدث عنه (قوله وهو) أى هذا السؤال (قوله قوى) أى لا يمكن الجواب عنه ، وبيان قوته أن دليل السبر إنما أنتج أن مصحح الرؤية الوجود والمصحح أعم من العلة والشرط ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت

صحة تعليله ، لكن لانسلم أن صحة الرؤية حكم مشترك فإن صحة كون الجوهر مرئيا يخالف لصحة كون السواد مرئيا ، ولو تسارنا لقامت احدهما مقدم الأخرى وللإضافة أثر في المخالفة . وجوابه أن صحة الرؤية بما هي صحة رؤية لا تختلف بما تضاف اليه كي لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته . السادس سلمنا أنه مشترك ، ولكن لانسلم امتناع تعليل الأحكام المتساوية بعلم مختلف ، فإن اللونية مشترك ووجودها معلل

الأخص ، والمطلوب كون الوجود علة لأجل أن يلزم ثبوت صحة رؤية كل موجود للزوم طرد العلة ولا يلزم ذلك من كونه شرطا إذ لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت المشروط (قوله صحة تعليله) أى تعليل ما ذكر من الحكم وهو صحة الرؤية (قوله مشترك) أى اشتراكا معنويا بين صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض بحيث تكون صحة الرؤية نوعا لهما (قوله يخالف الخ) أى يخالف لها بالنوع وإلا فالمخالفة بالشخص حاصلة حتى عند اتفاقهما بالنوع (قوله ولو تسارنا) أى الصحتان في النوع مع اختلافهما بالشخص والواو للتعليل لقوله فإن صحة الخ (قوله لقامت الخ) أى لست علة إحداها مقام علة الأخرى كما هوشأن المتحددين نوعا بحيث يقال صحة رؤية الجوهر لكون السواد مرئيا وصحة رؤية السواد لكون الجوهر مرئيا ، فالمراد بقيام إحداها مقام الأخرى كون المعنى القائم باحدهما علة للأخرى ثم إن هذا التالي باطل فبطل المقدم وهو تساويهما في النوع وثبت تقيضه وهو اختلافهما فيه وهو المطلوب (قوله وللإضافة أثر الخ) عطف على معنى قوله ولو تساوتا الخ : أى لأنه لو تساوتا الخ ، ولأن للإضافة أثرا في المخالفة : أى في الحقيقة فإضافة الرؤية للجوهر تصيرها مباينة لرؤية العرض وإضافة الرؤية للعرض تصيرها مباينة لرؤية الجوهر ، وحينئذ فلا تكونان متحددين نوعا (قوله بما هي الخ) الباء بمعنى في متعلقة بلا تخطأ وما واقعة على مقوم ، والمراد بصحة الرؤية صحة كون الشيء مرئيا : أى أن صحة كون الشيء مرئيا لا تختلف بسبب ما تضاف إليه في مقوم هي : أى صحة الرؤية صحة رؤية به : أى بذلك المقوم ففي العارة حذف الرابط للصفة بالموصوف وتقديم : أى أن صحة الرؤية لا تختلف بسبب ما تضاف اليه في مقوم لانتحق صحته خارجا إلا به حتى تختلف حقيقة الأفراد ونظير ذلك أن تقول زيد لا يختلف عمرا بسبب إضافة أحدهما للعلم نحو زيد العلم والآخر للجهل نحو عمرو الجهل في مقوم كالناطقة ذلك المقوم متحقق به نوعهما وهو الإنسان في الخارج . وإذا علمت هذا فقول الباحث فإن صحة كون الجوهر مرئيا الخ بمشروع ، وقوله : ولو تساوتا الخ الملازمة فيه لانسلم لأن الصحتين وإن تساوتا في النوع لكن المضاف إليهما مختلف نوعا (قوله كما لا تختلف الخ) فالعلم بهذه المسئلة لا يغير العلم بالأخرى في الحقيقة ، وهذا نظير في الجهة للإيضاح لأن العلم في طرف التنظير جار على الصفة والرؤية من طرف المنظر له المراد بها الفعل : أى كون الشيء مرئيا (قوله سلمنا الخ) أى سلمنا أن صحة الرؤية حكم مشترك بين أفرادها وهي صحة رؤية الجوهر وصحة رؤية العرض (قوله المتساوية) أى بالنوع (قوله بعلم مختلف) أى كأن تعلل صحة رؤية الجوهر بالتحيز وصحة رؤية العرض بالافتقار للمحل (قوله فإن اللونية مشترك) أى أمر مشترك بين جميع أفراد اللون من يياض وسواد وحمرة وغير ذلك (قوله ووجودها) أى اللونية : أى

بخصوصيات الألوان . وجوابه أن الأحكام العقلية كالعالمية والقادرية لا تتميز باعتبار ذاتها ، وإنما تتميز باعتبار موجباتها من العلم والقدرة ، فلو عالنا العالمية بحقيقة تخالف العلم لزم قلب معقولها وذلك محال . وأما لزوم اللونية لخصوصيات الألوان فسلم والمنوع كون الأخص علة الأعم . السابع ساسا أن المشترك لابد له من علة مشتركة ، لكن لا سلم أن الوجود مقول على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوي ، بل بالاشتراك اللفظي وإلا لكان جنسا للواجب فيحتاج إلى فصل ، ويلزم التركيب في ذات واجب الوجود جل وعلا . كيف ومذهب الشيخ الأشعري أنه مشترك بالاشتراك اللفظي وأن وجود كل شيء هو عين ذاته ،

ثبوتها (قوله بخصوصيات الألوان) أي بالألوان المخصوصة كأن يقال لونية الأبيض معللة بالبياض و لونية الأسود معللة بالسواد و لونية الأحمر معللة بالحرارة ، فاللونية مشتركة بين جميع أفراد اللون ، وقد عالت لونية كل فرد بعلة (قوله موجباتها) أي عللها (قوله فلو عالنا الخ) كما إذا عالت عالمية زيد بالقدرة وعالمية عمرو بالإرادة (قوله معقولها) أي حقيقتها (قوله وأما لزوم الخ) قصد به الشارح إظهار تخطيطه ما جرى عليه الباحث من كون اللونية معللة بالألوان الخاصة وأفادته أن الحق أن اللونية لازمة للألوان الخاصة لأنها معلولة لها فالبياض يستلزم اللونية وكذلك السواد استلزام الأخص للأعم لا أن كل واحد علة في اللونية وذلك لأن مقتضى كون البياض علة للونية انتفاء اللونية عند انتفائه لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها ومقتضى كون اللونية أعم أنها توجد عند انتفاء البياض ، وحينئذ فيلزم انتفاء اللونية عند انتفاء البياض وعدم انتفائها عند انتفائه ، وهذا تهافت فقد بطل كون البياض مثلا علة للونية وثبت أنهما متلازمان فقط ، وحينئذ فما ذكره المعارض من السند بقوله : فإن اللونية الخ ممنوع ، وإذا بطل السند بطل المنع (قوله فسلم) أي لأن الأخص يستلزم الأعم (قوله والمنوع الخ) أي لأن العلة يجب اطرادها وانعكاسها والأخص يطرد ولا ينعكس ، وحينئذ فما ذكرته يابها المعارض من ياب الاستلزام العقلي لامن باب العلة (قوله أن المشترك) أي ان النوع المشترك بين أفراد كصفة الرؤية المشتركة بين صفة رؤية الجوهر و صفة رؤية العرض (قوله مشتركة) أي بين أفرادها (قوله أن الوجود) أي الذي انتهى إليه السبر (قوله مقول الخ) أي محمول عليهما جل اشتقاق بأن يشق منه موجود ويحمل عليهما (قوله بل بالاشتراك اللفظي) كقولية العين على الباصرة والجارية لوضعها لكل واحدة على انفرادها ، فكذلك الوجود وضع لوجود كل واحد من الممكن والواجب بوضع (قوله والا الخ) أي والا يكن مقولا عليهما بالاشتراك اللفظي ، بل كان مقولا عليهما بالاشتراك المعنوي لكان جنسا للواجب كما أنه جنس الممكن فيحتاج لفصل يميزه عن ماشاركه كالحیوان بالنسبة للإنسان (قوله ويلزم) الأولى تفريعه على ما قبله (قوله كيف الخ) أي لا يصح أن يكون الوجود مقولا على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوي لأن مذهب الخ ، وفي الاتيان بهذا الاستفهام الإنكارى عقب ما انتهى إليه الأخص من اللازم قبل بطلانه شيء ، فالمناسب أن يقول : فيلزم التركيب في ذات واجب الوجود وهو باطل ، ثم يأتي بمذهب الأشعري ترشيحا لذلك (قوله أنه) أي الوجود (قوله وأن وجود كل شيء الخ) كالتفسير لقوله : وأنه مشترك

وعلى هذا فلا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجود الباري تعالى علة لصحة رؤيته . والجواب عسير على مذهب الشيخ . وجوابه على الجلة التزام أن الوجود زائد على ماهية الوجود وإن كان لا يفارقها ، وأنه مقول على الموجودات بالاشتراك المعنوي بدليل صحة انقسامه الى الواجب والممكن ، ومورد التقسيم لابد وأن يكون مشتركا ، ولا يلزم أن يكون جنسا إلا لو كان مشتركا ذاتيا وهو ممنوع بدليل عدم توقف فهم الذات على فهمه ، وهذا يتجه على اختيار الامام في الوجود ولا يتجه على رأى من يقول الوجود نفس الموجود ، وإن لم يكن تمام ماهيته كالتقاضى وإمام الحرمين . الثامن سلمنا أن مفهوم الوجود

بالاشتراك اللفظي فاذن الوجود محمول على الواجب والممكن كحمل العين على الباصرة والجارية (قوله وعلى هذا) أى مذهب الأشعري (قوله فلا يلزم الخ) لأن وجوده تعالى عين ذاته وهى مغايرة لنواتنا فى الحقيقة فلا جامع بينهما حتى يلزم ذلك . وأنت خير بأن هذا الاعتراض المشار إليه بقوله : وعلى هذا الخ غير الاعتراض الذى ذكره فى المتن حيث قال لأن الوجود عين الموجود فلا يصح أن يكون علة ، وذكر الشارح هنا هذا الاعتراض واقتصر عليه لسوقه لعبارة ابن النجاشي المقتصر فيها عليه (قوله على الجلة) أى بقطع النظر عن مذهب الشيخ وغيره (قوله وإن كان لا يفارقها) جلة حالية فهو كالضاحكية بالقوة بالنسبة لماهية الانسان (قوله وأنه) أى الوجود (قوله مقول) أى محمول (قوله بدليل الخ) سند لكون الوجود مقولا على الموجودات بالاشتراك المعنوي (قوله ومورد التقسيم) أى ماجوى عليه وهو الوجود هنا (قوله لابد وأن يكون مشتركا) أى اشتراكا معنويا بين الأقسام كالواجب والممكن هنا (قوله ولا يلزم) أى من كون الوجود مشتركا اشتراكا معنويا بين الواجب والممكن ، وقوله : إلا لو كان مشتركا ذاتيا : أى داخلا فى ذاتهما وهو ليس كذلك ، وحيث قد قبطل قول المعارض وإلا لكان جنسا فيحتاج إلى فصل الخ (قوله بدليل الخ) سند لمنع كون الوجود ذاتيا للواجب . وحاصله أنا نتصور الذات العلية ونتعلقها وإن لم نلاحظ وجودها فعدم توقف تعقلها على ملاحظة الوجود يدل على أنه ليس ذاتيا لها (قوله وهذا) أى الجواب (قوله يتجه) أى يتم جوابا (قوله على اختيار الامام) أى الفخر الرازي الباحث بذلك البحث ، وقوله : فى الوجود : أى من أنه زائد على حقيقة الوجود سواء كان الموجود قديما أو حادثا فهو عنده الكون والاستقرار فى خارج الأعيان ، وهذا القول وافق فيه الامام المعتزلة (قوله وإن لم يكن الخ) أى سواء قلنا إنه تمام ماهيته كما قال الأشعري بل وإن لم يكن تمام ماهيته : يعنى أنه ليس زائدا عليها كما قاله القاضى الخ فإمام الحرمين والقاضى ومن وافقهما يوافقون الأشعري فى القول بأن الوجود عين ذات الموجود وغير زائد عليه ، وإنما يختلفون فى أن الوجود تمام ماهية الموجود والموجود متعين ومتميز بذاته وهو ماقاله الأشعري أو جزء من تمام ماهيته : أى أنه جنس لها ولا بد لها من فصل يميزه إما حال أو وجه واعتبار وهو ماقاله القاضى ومن وافقه ، واعتراض عليهم بأنه يلزم عليه تركيب الذات العلية وأما الفلاسفة فيقولون إن الوجود زائد على ذات الموجود فى الحادث وليس زائدا فى القديم لأن الانسان مثاله ماهية وهى الحيوانية والناطقية وله وجود مقارن وهو الكون فى الخارج ، وأما

مشارك لكن لا نسلم أن لامشارك سوى الوجود والحدوث ، وحصرهم منحصر بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره وهذا منع قوى ، والاعتماد على عدم الوجدان لا يفيد العلم ولا يمكن ابطال التعليل بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره بأن الامكان أمر عديم ، فان الخصم يقول ذلك في صحة الرؤية ولا يتمتع تعليل العدمي بالعدمي . قلت : أجاب عنه بعض التلمسانيين في شرحه على عقيدة ابن الحاجب بأن قال : يكفي المستدل بحث فلم أجد ثم ظهور وصف صالح للتعليل بعد ابطال ما حصر من الأوصاف لا يوجب انقطاعه فيتعين ابطاله ، ثم أبطل عليه الامكان منفردا بعدم صحة رؤية كل ممكن ومع غيره باستحالة التركيب في العلة العقلية . قلت : ولا يخفى ضعفه فان قول المستدل بحث فلم أجد إنما يحصل الظن فقط فيصح

الواجب فهو واحد في كل جهة فلاماهية له سوى الوجود الخاص المجرد عن الماهية (قوله مشترك) أى بين الواجب والممكن اشتراكا معنويا (قوله أن لامشارك) أى في المقام بين الجوهر والعرض الذى جرى عليه السبر (قوله وحصرهم) أى الذى جرى عليه في مقام السبر المقضى أنه لامشارك بين الجوهر والعرض سوى الوجود والحدوث (قوله منه) أى من الامكان ، وقوله : ومن غيره : أى الامكان وغير الامكان الوجود والحدوث كجموع الامكان والوجود وجموع الاسكان والحدوث (قوله قوى) أى لا يمكن دفعه (قوله والاعتماد الخ) دفع لما يقال جوابا من طرف المستدل . وحاصله أن يقول لم أجد مشتركا بين الجرم والعرض سوى الوجود والحدوث ولا يصح الحدوث فتعين الوجود فدفعه بأن الاعتماد على عدم الوجدان لا يفيد العلم بعدم ثبوت أمر مشترك غيرهما ، وإنما يفيد الظن والمطلوب في المقام العلم والوجدان لا يفيد إذ لا يلزم من عدم الوجدان عدم الأمر المشترك (قوله ولا يمكن الخ) هذا دفع أيضا لما يقال من طرف المستدل . وحاصله أن تعليل صحة الرؤية بالامكان أو بالمركب منه ومن غيره باطل لأن الامكان أمر عديم وصحة الرؤية أمر ثبوتى ولا يصح تعليل الثبوتى بالعدمي ، فلذا حصرت المشارك بين الحدوث والوجود (قوله الخصم) أى المعتزلى (قوله يقول ذلك الخ) أى يقول انها أمر عديم وانها عدم امتناعها فيصح تعليلها بالامكان العدمي أيضا (قوله أجاب عنه) أى عن هذا المنع (قوله بعض التلمسانيين) هو ابن ذكرى (قوله ثم ظهور وصف صالح) أى كالامكان في المقام وهو مبتدأ خبره قوله لا يوجب انقطاعه ، وهذا مرتب على قوله : بحث فلم أجد الذى قال ابن ذكرى إنه يكفي المستدل هنا ، فاذا كفاه هذا فابداء المعارض لوصف صالح للتعليل كالامكان لم يذكره المستدل لا يوجب انقطاعه ، بل يعود المستدل إلى ذلك الوصف فيبطله ويسلم سبره ، وإلى هذا أشار بقوله : فيتعين ابطاله : أى إذا كان ذلك لا يوجب انقطاعه ، فحينئذ يتعين على المستدل ابطال ما أبداه المعارض ، فان أبطاله فذاك وإلا انقطع حينئذ (قوله ثم أبطل) أى ابن ذكرى المعبر عنه أولا ببعض التلمسانيين ، وقوله : منفردا حال من الامكان ، وقوله : بعدم صلة لا بطل ، وفي بعض النسخ : ثم ابطال فيكون مبتدأ خبره قوله بعدم الخ ، وعلى النسخة الأولى فالسلام من قبل المصنف ، وعلى الثانية يكون من قبل ابن ذكرى (قوله بعدم الخ) لأن من جملة الممكن المعلوم وهو لا تصح رؤيته (قوله قلت ولا يخفى ضعفه) أى ضف ما أجاب به ابن ذكرى ،

قبوله في الأمارات ، وما المطلوب منه الظن لافي البراهين ، وما المطلوب منه العلم كسئلنا هذه ، وإنما يصح الاستدلال بالسبر في مثل مسئلتنا إذا كان الحصر قطعيا لدورانه بين النفي والاثبات والابطال قطعيا لكونه من الضروريات أو ما ينتهي إليها وأين ذلك ، وما ذكره بعد منى على هذا الأساس الذي بان انه داه على أن ابطاله على الامكان منفردا بعدم صحة رؤية كل ممكن فاسد لأننا نقول المتمتع وقوع رؤية كل ممكن لاصحته ، ولا يلزم من صحة الشيء وقوعه . والمعلل بالامكان الثاني لا الأول والله تعالى أعلم . التاسع سلمنا أن لا مشترك سوى الحدوث والوجود ، لكن لانسلم سقوط الحدوث عن درجة الاعتبار (قوله : لا يعقل إلا شركة من عدم) قلنا لانسلم بل الحدوث هو الوجود المقيد بمسبوقية عدم ، والمسبوقية أمر مقارن للوجود وكيفية له وصفة ثابتة ثابتة ، وجوابه أن الحدوث صفة اعتبارية لاحقيقة

والمناسب لقوله الآتي وما ذكره بعد ذلك منى على هذا الأساس الذي بان انه داه أن يقول : قلت ولا ينبغي فساد فان الخ (قوله قوله) أى قول قول المستدل (قوله وما المطلوب الخ) عطف على الأمارات عطف تفسير ، وقوله : وما المطلوب منه العلم عطفه على البراهين عطف تفسير (قوله والابطال) عطف على الحصر (قوله إليها) أى الضروريات (قوله وأين ذلك) أى الحصر القطعي والابطال القطعي والاستفهام للاستعداد (قوله وما ذكره بعد) أى بعد قوله بحث فلم أجد ، وهو قوله : ثم ظهور وصف الخ (قوله على هذا الأساس الخ) هو كون الامكان علة لصحة الرؤية (قوله لأنقول الخ) سند للفساد (قوله لاصحته) الضمير عائد على كل على حذف مضاف : أى لاصحة رؤية كل ، وفي بعض النسخ لاصحتها : أى الرؤية (قوله والمعلل بالامكان الثاني) أى الذى هو طرف الصحة لا الأول الذى هو الوقوع . وأنت خبر بأن ماردبه الشارح على ان ذكرى من أن المتمتع وقوع كل ممكن الصادق بالمعدم لاصحة رؤيته يقتضى جواز رؤية المعدم ، وهو لا يصح رؤيته قطعا ، وقد أجروا على أن بصره تعالى إنما يتعلق بالموجودات (قوله سلمنا أن لا مشترك) أى بين الجوهر والعرض (قوله عن درجة الاعتبار) أى فى العلية بحث لا يكون علة لرؤية الجوهر والعرض ، بل يصح أن يعتبر علة (قوله قوله) أى الفخر ، وقوله : لا يعقل : أى الحدوث (قوله لا يعقل إلا شركة من عدم) هذا توجيه لمنع ما جرى عليه فى السبر من قوله : ولأن عدم لا يصلح أن يكون علة للأمر الثبوتى (قوله بل الحدوث الخ) سند المنع (قوله بل الحدوث هو الوجود) أى - ينتد فيصح أن يكون الحدوث علة لصحة الرؤية - . وحينئذ فالبارئ لا يرى لعدم وجود العلة فيه (قوله المقيد بمسبوقية عدم) أى إن وجوده مقيد بمسبوقية بعدم محذوف الضمير المتصل بمسبوقية والباء المتصلة بعدم (قوله وكيفية له) أى وإذا كان كذلك فيكون صفة (قوله وصفة الثابت الخ) مرتب على محذوف : أى والوجود ثابت وصفة الثابت ثابتة ، وفيه أن المسبوقية من الاعتبارات التى محالها الذهن ، وأبست ثابته فى الخارج (قوله أن الحدوث صفة اعتبارية) أى لأن ما فسر به وهو الوجود المسبوق بعدم أمر اعتباري ، فإذا كان الوجود وصفته ، وهى المسبوقية بعدم كل منهما أمر اعتباري كان الحدوث المفسر بذلك أمرا اعتباريا وحينئذ فقول المعارض : وصفة الثابت ثابتة المفيد أن كلا من الموجود وصفته المذكورة ثابت ممنوع

ثابتة وإلا لسكانت حادثة أيضا ولزم التسلسل . العاشر : سلمنا أن الوجود علة مشتركة ، ولكن لم قلتم إنه يقتضى ذلك مطلقا ، وما المانع من توقف اقتضائه على شرط وانتفاء مانع والحكم متوقف على ذلك ؟ ألا ترى أن الحياة مصححة لكثير من الأحكام : كاللذات والآلام وغير ذلك والبارئ تعالى لا يصح وصفه بذلك . وجوابه أن العلة العقلية لا يصح فيها ذلك لأنها تقتضى حكمها لذاتها فلا يصح وجودها بدونها كالعلم والعالمية والحياة في جميع ما ذكرناه شرط لآلة . الحادى عشر : ما المانع أن يكون الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة إلينا

وإذا كان الحدوث أمرا اعتباريا لا ثبت له فلا يصح أن يكون علة لصحة الرؤية التى هى أصم ثبوتى (قوله ثابتة) أى فى الخارج (قوله وإلا لسكانت حادثة) أى وإلا بأن كان الحدوث حقيقة ثابتة لسكان الحدوث حادثا لكونه من جملة العالم ثم تنقل الكلام لحدوثه وهكذا . والحاصل أن الحدوث إذا كان حادثا بحدوث قام به له ثبوت فى نفسه لسكان حدوثه من جملة العالم فيكون حادثا بحدوث وتنقل الكلام لحدوث الحدوث ويتسلسل (قوله سلمنا أن الوجود الخ) اختصر فى العبارة ، والأصل سلمنا أن الحدوث ساقط عن درجة الاعتبار ، وأن الوجود علة مشتركة بين صحة رؤية الجوهر والعرض ولكن الخ (قوله لم قائم الخ) الاستفهام إنكارى وضهير أنه للوجود والاشارة لصحة الرؤية : أى ولكن لا يصح قولكم ان الوجود يقتضى صحة الرؤية مطلقا : أى من غير توقف على شرط ولا على انتفاء مانع (قوله وما المانع الخ) تعليل والاستفهام للثبوت : أى لأنه لا مانع من توقف اقتضاء الوجود الذى هو علة لمعلوله الذى هو صحة الرؤية على شرط وانتفاء مانع (قوله والحكم) أى صحة الرؤية (قوله على ذلك) أى على الوجود المتوقف على شرط وانتفاء مانع وإذا كان الوجود يتوقف عليه الحكم الذى هو صحة الرؤية وهو متوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع فلا يكون الوجود مقتضيا لصحة الرؤية مطلقا : أى فى القديم والحادث لتطرق احتمال عدم تحقق ذلك فى القديم (قوله ألا ترى الخ) توضيح لقوله لكن لم قلتم الخ (قوله وغير ذلك) كالنوم (قوله والبارئ لا يصح وصفه بذلك) أى بالأحكام المذكورة وإنما لم يتصف بها مع اتصافه بمصححها لأنها متوقفة على الاتصالات والتكيفات الجسمانية وذلك من خواص الأجسام فقد اتنى شرطها ، وإن كان متصفا بمصححها فكذا يمكن أن يقال ان مصحح الرؤية وإن اتصف به لكنه لا يرى لأن الوجود لا يقتضى الرؤية إلا بشرط وهو غير موجود فيه تعالى أو أنه منع من رؤيته تعالى مانع (قوله لا يصح وصفه بذلك) أى لفقد الشرط وهو الاتصال والتكيفات (قوله لا يصح فيها ذلك) أى التوقف على شرط أو انتفاء مانع (قوله لأنها تقتضى حكمها لذاتها) أى فلا تتوقف فى اقتضاءها لمعلولها على شيء ولذا كانت تؤثر بطرق الوجود والعدم (قوله كالعالم الخ) تمثيل للآلة والمعلول (قوله فى جميع ما ذكرناه) أى من الأحكام (قوله شرط لا علة) أى كما توهمه المعترض ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود الحياة فى البارئ وجود اللذة والآلم (قوله الحادى عشر الخ) حاصله سلم أن الوجود يقتضى صحة الرؤية من غير توقف على شرط وانتفاء مانع ،

والعلة إنما تقتضى حكمها إذا وجدت في محلها ، فان صحة خلق الجواهر معلل بإمكانها بالنسبة إلى الله تعالى لأن الخلق إنما يصح منه ولا يصح بالنسبة إلينا . وجوابه أن العلة العقلية لا يتخلف حكمها عنها بحال ، وقد مرتنا لا تؤثر وقدرة البارئ تعالى مؤثرة ، ونسبتها إلى سائر الممكنات نسبة واحدة ، ولذلك قلنا ان البارئ تعالى قادر على كل الممكنات وموجد لها ، وليس للعبد قدرة على إيجاد ممكن ألبته . الثاني عشر : ان هذه الحجة تنتقض بالوجهين اللذين ذكرهما الامام الفخر ، وقد تقدمتا . وزادت البهشية سؤالاً ، وهو أن الرؤية لو تعلقت بالوجود لما أدركنا اختلاف الأشياء ، وجوابه أنا إذا

لكن ما المانع من أن يكون الوجود معتبراً علة لصحة الرؤية في طرف الممكن دون الواجب ، وحينئذ فالواجب لا يرى ، وقوله : والعلة الخ : أى لأن العلة إنما تقتضى الخ : أى انها إنما تقتضى الحكم لمن قامت به ، فالوجود بالنسبة إلينا يقتضى كوننا مرتين بعضنا لبعض ولا يقتضى : أى ذلك الوجود القائم بنا كون المولى مرتياً لما يلزم عليه أن العلة وهى الوجود القائم بنا اقتضت حكماً في غير محلها وهو كون المولى مرتياً واقتضاء العلة حكماً في غير محلها باطل ، وقوله : بالنسبة إلى الله متعلق بالصحة فالمناسب تقديمه على الخبر : وحاصله أن الوجود كما هو علة في صحة رؤيتنا لا في رؤية البارئ كذلك الامكان فانه علة في صحة الخلق بالنسبة إلى البارئ لا بالنسبة إلينا فالتمثيل في الخصوص فقط (قوله وجوابه أن العلة الخ) حاصله أن العلة العقلية متى وجدت وجد معلولها ولا يتخلف حكمها بحال لا في القديم ولا في الحادث والوجود كما ثبت للعبد ثبت للرب وحينئذ فلا وجه لجعل الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة إلينا . وأما قول المعترض والعلة الخ ، فهذا غير متجه لأن المجعول علة الوجود المطلق لا الوجود بالنسبة إلينا وهذا منع للسند . ثم أشار لرد التظير بقوله : وقد مرتنا الخ . وحاصله أنا لانسلم أن الامكان علة لصحة الخلق ، بل العلة لصحة الخلق القدرة المؤثرة ولم توجد إلا في الرب ، وحينئذ فلا يعقل هنا التعميم لأن القدرة المؤثرة خاصة به تعالى بخلاف علة الرؤية فانها الوجود وهو عام ، وعلى هذا فالامكان شرط لا علة كما فهم المعترض . والحاصل أن العلة في الخلق القدرة المؤثرة بشرط كون المخلوق ممكناً والقدرة المؤثرة خاصة به تعالى ، وقد يقال العلة العقلية تقتضى حكمها لذاتها فلا تتوقف في اقتضاها لحكمها على وجود شرط ولا انتفاء مانع (قوله بحال) أى في القديم والحادث (قوله لا تؤثر) أى في كل الممكنات (قوله مؤثرة) أى في كل الممكنات (قوله ونسبتها) أى من حيث التأثير والوالو للتعليل (قوله وموجد لها) أى للممكنات : أى التي تحققت في الخارج (قوله هذه الحجة) أى المسلك الذى ارتكبه الأصحاب في صحة رؤيته تعالى ، وهى المولى موجود وكل موجود تصح رؤيته (قوله اللذين ذكرهما الامام الفخر) أى اعتراضاً على بيان الكبرى بالسبب حيث قال : وهذا السبب عندي ضعيف لأنه يقال : الجوهر والعرض مخلوقان الخ (قوله وزادت) أى على ما عند الامام من الأسئلة (قوله البهشية) أى أتباع أبي هاشم الجبائى (قوله لو تعلقت بالوجود) أى فقط من غير ادراك سواد أو بياض مثلاً (قوله لما أدركنا اختلاف الأشياء) أى عند الرؤية لها لكن التالى باطل ، لأننا إذا رأينا انساناً وحجاراً مثلاً أدركنا اختلافهما بالرؤية قطعاً ، وإذا بطل

شاهدنا شيئا علمنا وجوده وتبعه العلم بتمييزه . قال أبو هاشم : الرؤية تتعلق بالأخص وتبعه العلم بالوجود الأعم قال : وما ذكرناه أدخل في قضية العقل ، فإن العلم بالأخص يستلزم العلم بالأعم ولا ينكس . قلنا نحن لاندعي أن ذلك لازم لاعقلا ولا عادة ، بل نقول ان علم ذلك في بعض الأشياء فهو قضية عادية ، وقول أبي هاشم ان الرؤية تتعلق بالأخص ثم يتبعها العلم بالوجود ، كيف يصح منه مع زعمه أن أخص وصف الشيء حال نفسه ، وقوله : كما أن الحال لاموجودة ولا معدومة فهي لامعومة ولا مجهولة ، وعنى به أنها لاتعلم على حيالها ، وإذا لم تكن معلومة على حيالها ، فكيف تكون محسوسة وكل محسوس معلوم ، وقوله : انا ننقل من ادراك الأخص إلى ادراك الوجود الأعم لا يستقيم مع دعواهم أن الوجود عرض يفارق ، فانهم أثبتوا الماهيات متقررة في العدم بدون الوجود ، والعلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الذاتي وألزمه لالعرض المفارق . قلت : واقتصرنا في هذه العقيدة على أحد هذه الاعتراضات وهو السابع منها ، وبالله تعالى التوفيق .

التالي بطل المقدم وهو تعلقها بالوجود (قوله شاهدنا) أى بأبصارنا (قوله وتبعه العلم الخ) أى تبعه العلم بجهة الاختلاف ، فيكون العلم بالاختلاف الأخص تابعا للعلم بالوجود الأعم ، وزعم بعضهم أنها تتعلق بذلك على العكس ، وإليه أشار بقوله . وقال أبو هاشم : الرؤية تتعلق بالأخص أى بالحال الأخص وهو المميز للشيء ويتبعها العلم بالوجود الأعم ، لأن الرؤية عنده إنما تتعلق بأخص وصف الشيء وهو حال ، وجعل الوجود أعم لأنه شامل لهذا المرتى وغيره ، فاذا رأينا لون العاج مثلا ، فانا نرى البياض لأنها أخص أوصاف هذا اللون ، ويقع ذلك العلم بوجود هذا اللون ، وهو مخالف للمذهب الأشعري من تعلق الرؤية بالوجود (قوله قال) أى ترشيحا وتقوية لما قاله (قوله أدخل الخ) أى أوفق بما يقتضيه العقل (قوله لاندعي أن ذلك) أى تبعية العلم بالمميز للوجود : أى لاندعي أن رؤية الوجود تستلزم العلم بالأخص لاعقلا ولا عادة حتى يتم اعتراضكم علينا (قوله إن علم ذلك) أى المميز بعد رؤية الوجود (قوله فهو قضية عادية) أى فهو أمر عادى ، ويرد على ذلك أنه نفي أولا كون اللزوم عاديا ، وقد يجاب بأنه نفي أولا العادة العامة المطردة التي لا تختلف ، وأثبت هنا العادة الجزئية (قوله وقول أبي هاشم) مبتدأ خبره قوله : كيف الخ : أى لاصح ذلك القول منه (قوله حال نفسية) أى وهى لا ترى ، وقوله : عطف على زعمه ، وقد تفنن في التعبير لأن المراد بالزعم القول (قوله وعنى) أى أبو هاشم بقوله لامعومة ولا مجهولة (قوله أنها) أى الحال (قوله محسوسة) أى مرتبة بحاسة البصر (قوله وكل الخ) حال (قوله وقوله) أى أبي هاشم (قوله مع دعواهم) أى المعتزلة وأبو هاشم منهم (قوله متقررة في العدم) أى فيقولون ان الحقائق أزلية كانت مخبأة ومستورة قبل وجودها ، ثم ظهرت بوجودها شبه ثوب كان في صندوق مغلق عليه ثم ظهر بفتحه (قوله والعلم الخ) أى لأن العلم بالأخص إنما يستلزم العلم بالأعم الذاتي كالعلم بالإنسان فإنه يستلزم العلم بالحيوان أو لازمه (أى لازم الأعم : كالجسمية اللازمة للحيوان (قوله لالعرض المفارق) كالفصاحكية بالفعل (قوله واقتصرنا الخ) أنت خير بأن الذى ذكره في المتن هو قوله لأن الوجود عين

(ص) ومعمد من أحاطا من المبتدعة أنها تستدعي الجهة والمقابلة وهو باطل ، لأن ذلك مفرع على انبعاث الأشعة فتصل بالمرئي ، وذلك لوصح لوجب أن لا يرى الانسان الا قدر حدقته وهو باطل على الضرورة .

(ش) الأشعة عندهم أجزاء مضيئة تنفصل من العين وتثبت بالمرئي فيرى بشرط أن يكون في مقابلة الرائي ويشترط انتفاء القرب والبعد المفرطين ، وإنما تقع الرؤية عندهم بالطرف بطرف تلك الأشعة المتصل بالمرئي ، ويسمونه قاعدة الشعاع ويسمون المتصل منها بالناظر منبعث الشعاع وقالوا ان قاعدة الشعاع إذا لقت جسما صقيلا لا تنضرس فيه كالمرآة لم تثبت به ، بل تنعكس الى الرائي فيرى نفسه ، وقالوا وإنما لم يرد داخل الجفن للقرب المفرط ، فلهذا قالوا لا يصح أن يرى جل وعز لاستحالة اتصال الأشعة به لأنها إنما تتصل بالأجسام والأجرام ، ولاستدعاءها جهة تنبعث اليها والله جل وعلا ليس بجرم ولا في جهة : وأهل الحق رضى الله عنهم يقولون : الإدراك معنى يخلقه الله تعالى في المدرك ،

الموجود فلا يصح علة وقد مر بيانه . وحاصل الاعتراض السابع أنه لا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا أن يكون وجوده تعالى علة لصحة رؤيته لأن وجود الشيء عنه فوجودنا مبين لوجوده تعالى ، ولا يلزم من ثبوت حكم لأحد المتباينين ثبوت مثله للآخر ولا يخفى ما بينهما من المفارقة (قوله من أحاطا) أى رؤية الباري (قوله من المبتدعة) جمع مبتدع وهو من خالف السلف الصالح فهو صادق على المعتزلة (قوله أنها) أى الرؤية مطلقا لا خصوص رؤية المولى (قوله تستدعي) أى تستلزم ، وقوله : الجهة المراد بها هنا جهة الأمام وإن كانت في حد ذاتها صادقة بالجهات الست ، لأن الرؤية إنما تستدعي جهة الأمام فقط (قوله والمقابلة) من عطف الملزوم لأن المقابلة تستلزم جهة لكنها خاصة (قوله وهو) أى معتمدهم وهو أن الرؤية تستلزم عقلا الجهة للمرئي والمقابلة (قوله لأن ذلك) أى استدعاء الرؤية للجهة والمقابلة (قوله على انبعاث الأشعة) أى انفصالها من بصر الرائي واتصالها بالمرئي (قوله وذلك) أى انبعاث الأشعة (قوله لوجب الخ) لأن الأشعة غاية ما تبلغ من الحدقة فيمقتضى ذلك أنه في ساعة الإبصار لا يرى الا قدر حدقته فقط (قوله وهو) أى التالى (قوله عندهم) أى المبتدعة وهم المعتزلة هنا (قوله من العين) أى من ناظر العين (قوله وتثبت بالمرئي) أى تتصل وتتعلق به (قوله أن يكون) أى المرئي (قوله ويشترط انتفاء القرب) أى كجفن العين (قوله بالطرف الخ) الباء الأولى للآلة والثانية للسبية ، والطرف الأول بسكون الراء بمعنى العين والثاني بفتح الراء آخر الأشعة ، وقوله : المتصل بالمرئي نعت للطرف الثاني (قوله ويسمونه) أى طرف الشعاع المتصل بالمرئي (قوله بالناظر) أى إنسان العين (قوله منبعث) أى محل انبعاث (قوله لا تنضرس فيه) أى لا خشونة فيه وهو تفسير لما قبله ، وسبب الخشونة فيه عدم استواء الأجزاء فيه نظرا إلى السطح (قوله فلهذا) أى لما تضمنه المبحث من أن الرؤية عندهم بأشعة تنفصل من ناظر العين وتتصل بالمرئي (قوله والله الخ) تكميل للسند ، وقوله : ولاستدعاءها عطف على قوله : لاستحالة (قوله الإدراك) أى الوصف القائم بالحل (قوله معنى) أى صفة

فإن خلق في جزء من العين يسمى إبصاراً ، وفي جزء من القلب يسمى علماً ، وفي جزء من الأذن يسمى سمياً ، وفي اللسان يسمى ذوقاً ، وفي كل الجسد يسمى حساً ، واختصاص خلقه بهذه الحال إنما هو بحكم العادة ، وكذا اختصاص بعضها بأن يكون المدرك في جهة وغير قريب جداً ولا بعيد جداً إنما هو بحكم العادة ، ويجوز أن تنخرق العادة ، فيتعلق بما هو قريب جداً أو بعيد جداً ، بل بما ليس في جهة كما جرت العادة بذلك في العلم (قوله : وذلك لو صح لوجب الخ) هذا من جملة مardّ به عليهم القول بانبعث الأشعة ، وهو أنه لو كانت الرؤية بانبعث الأشعة للزم أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته إذ لاتسع حدقته من الأشعة أكثر منها . لكنه يرى دفعة أكثر من ذاته كلها بأضعاف مضاعفة فضلاً عن حدقته فدل على أن الرؤية ليست بما يزعمون من انبعث الأشعة .

(ص) قالوا إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضى ، فأعان على رؤية ما قبله كالبلور المعين بإشرافه على رؤية ما فيه . قلنا

(قوله فإن خلق في جزء من العين) أى كالناظر الذى هو انسان العين (قوله يسمى إبصاراً) الاولى بصراً (لأن الابصار مصدر أبصر والمقصود فى المقام الصفة لا الفعل) (قوله وفى اللسان) لم يقل وفى جزء من اللسان على أسلوب ما قبله لأن القوة فيه منبثة فى الجلدة المفروشة على سطحه فحماه لا فى جزء منه (قوله وفى كل الجسد) أى وفى كل جزء من أجزاء الجسد ، وقاته التعرض لادراك الشم فكان عليه أن يقول أوفى جزء من الأنف يسمى شماً (قوله واختصاص خلقه) أى خلق الله سبحانه وتعالى الإدراك فهو من اضافة المصدر لمفعوله ، وهو ضمير الإدراك (قوله بعضها) أى الادراكات (قوله بأن يكون) متعلق باختصاص ، وقوله : فى جهة متعلق بمحذوف خبر يكون (قوله بذلك) أى بالتعلق بالقريب والبعيد جداً وبما ليس فى جهة (قوله فى العلم) أى فكذلك الرؤية لامانع من تعلقها بما ذكر بجامع أن كلا نوع من الادراك فكما تعلق علماً بالبارى لامانع من تعلق رؤيتنا به (قوله وهو) أى المشار اليه (قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله لكنه يرى دفعة) قيد بذلك دفعا لما عساه أن يقال ان الأكثر من الحدة إنما يرى بعد انتشار الأشعة وأدخل لكن على دليل الاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل : أى كون الانسان لا يرى إلا قدر حدقته باطل لأن الانسان يرى دفعة الخ (قوله قالوا) أى فى الجواب عما ألزموا به من كون الانسان لا يرى إلا قدر حدقته ولا يرى أكثر منها (قوله يكون ذلك) أى رؤية الانسان أكثر من حدقته لاتصال الشعاع الخارج من العين بالهواء ، والمراد بالهواء الأجرام الشفافة (قوله لاتصال الشعاع بالهواء) أى ثم يقدم فيه ويتصل بعد ذلك بالجسم المرئى (قوله وهو) أى الهواء حال (قوله فأعان الخ) ضمير أعان للهواء ، وكذا الضمير فيها قابله ، والمراد بما قابله الهواء الشئ المرئى : أى فأعان الهواء على رؤية الشئ المرئى المقابل لذلك الهواء (قوله كالبلور الخ) بهذا تنظير للايضاح : أى كقارورة البلور فانها جسم مضى ، فإذا كان فى جسمها شئ وهى مسدودة فالشأن عدم رؤية ما فى جوفها لعدم اتصال الشعاع به لكنها لصقلتها وصفائها أعانت على رؤية ما فيها فهى بمنزلة الهواء وما فيها بمنزلة

فيلزم أن لا يرى من الهواء الا قدر حدقته ، وأيضا فتحن نرى والهواء مظلم مانرى والهواء مشرق .
(ش) يعنى أنهم أجابوا عما ألزموه من عدم رؤية الانسان أكثر من حدقته بأن منعوا
الملازمة واستندهم أنه إنما يرى الكثير ، لأن أجزاء الهواء مضيئة فيتصل الشعاع بها وهي متصل
بالسما فتعين على الابصار كما أن البلور إذا اتصل الشعاع به وهو جسم لطيف مضيء متصل
بما فيه فيرى ما فيه ، ويرد عليهم بأنه لو كان كذلك لزم أن لا يرى الكثير من السماء وغيرها حين
يكون الهواء مظلماً بالليل مثلاً ، وأيضا فما باله رأى من الهواء نفسه أكثر من حدقته مع أن
الشعاع إنما اتصل ببعضه .

(ص) وما ينقض عليهم عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به ولا يناله من ذلك
وحده إلا ما يناله مع غيره

المرئى المقابل للهواء فكما أن الهواء يعين على رؤية مقابله فكذلك البلور يعين على رؤية ما في
داخله (قوله فيلزم الخ) أى لكن هذا اللازم باطل لأن الانسان يرى من الهواء أكثر من
حدقته (قوله أن لا يرى) أى الشخص الراى ، وقوله : إلا قدر حدقته : أى لأن الشعاع
الخارج من العين إنما اتصل ببعض الهواء وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع المتصل به (قوله
وأيضا الخ) هذا الزام على قولهم وهو مضيء والواو فى قوله والهواء مظلم واو الحال . وحاصله أنه
لو كانت العلة فى رؤية الانسان الشئ الكثير إضاءة الهواء لزم أن الانسان لا يرى الشئ الكثير
فى وقت الظلمة لفقد الإضاءة فى ذلك الوقت مع أن الشئ الكثير الذى تراه فى وقت الإضاءة تراه
وقت الظلمة فأين ما قالوا (قوله بأن منعوا الملازمة) أى التى حكمت بها الشرطية المتقدمة وهي
لو كانت الرؤية بانبعاث الأشعة لزم أن لا يرى الانسان إلا قدر حدقته فقالوا لانسلم الملازمة لجواز
أن تكون الرؤية بانبعاث الأشعة ، ويرى الراى أكثر من حدقته بواسطة (قوله ومستندهم)
أى فى هذا المنع (قوله أنه) أى الشخص الراى (قوله لأن أجزاء الهواء مضيئة الخ) انظر
هذا مع ما سبق لهم ، فإن هذا يقتضى أن ما وراء الهواء لا اتصل به الأشعة ، وما سبق لهم يقتضى
اتصالها به إذ هو مرئى ثم ان الجواب الذى جرى عليه فى المان أخص مما أورده أهل السنة
من أنه يلزمهم أن الانسان لا يرى الا قدر حدقته وهو أعم من أن يكون بواسطة أو بلا واسطة
(قوله وهى) أى الأجزاء الهوائية (قوله بالسما) أى مثلاً ، فالمراد متصل بالمرئى سواء كان
سما أو غيرها (قوله مع أن الشعاع إنما اتصل ببعضه) أى وذلك البعض هو الذى أعان الشعاع
المتصل به الخارج من الحدقة (قوله وما ينقض عليهم) أى فى دعواهم أن الرؤية بانبعاث
أشعة . وحاصله أن الجسم متركب من جوهرين ، وهو مرئى بسبب اتصال الشعاع بكل جزء من
أجزائه هكذا قالوا ، فيقال مقتضى هذا أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى تنهى فى الدقة إلى حد
لا يقبل الانقسام عادة لا يرى منفرداً لأنه لا يناله من الأشعة فى حال اجتماعه مع غيره إلا قدر ما يناله
منفرداً مع أن الجوهر الفرد لا يرى ، وحيث فليست الرؤية بانبعاث أشعة ، وقوله : مما ينقض
عليهم خبر مقدم ، وقوله : عدم الخ مبتدا مؤخر (قوله ولا الخ) الواو للحال ، والاشارة فى
قوله من ذلك للشعاع ووحده حال (قوله الا ما يناله الخ) ما واقعة على القدر من الشعاع ومع

برؤية الكبير مع البعد صغيرا مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعة .

(ش) يعنى أنه مما ينقض عليهم ادعاءهم وجوب رؤية ما اتصل به الشعاع الجوهر الفرد إذا كان فى سمت الشعاع فإنه لامانع على زعمهم من اتصال الشعاع به بدليل أنها اتصل به عند اجتماعه مع غيره ، ولا يناله من الشعاع عند الاتصال إلا ما يناله عند الانفصال ، فكان يجب على قولهم أن يرى عند الانفراد مع أنه لا يرى ، وكذا ينتقض مذهبهم برؤية الكبير مع البعد صغيرا مع أن شرط الرؤية على زعمهم موجود وهو اتصال الشعاع والمقابلة لجميعة .

(ص) قالوا إنما ذلك لأن الشعاع نفذ من زاوية حادة لثلث قاعدته المرئى فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم

غيره حال : يعنى وقد ناله من ذلك وحده ماناله مع غيره الذى هو حال الرؤية للجسم فما باله امتنع منها حال انفراده (قوله ورؤية الكبير الخ) عطف على عدم رؤية الجوهر ، والمراد بالكبير الجسم كثير الأجزاء ، وقوله : مع البعد متعلق برؤية ، وقوله : مع الخ حال من الكبير أى حالة كون ذلك الكبير مساحبا لاتصال الشعاع والمقابلة لجميعة . وحاصله أنه لو كانت الرؤية بانبعث أشعة ما كان الجسم الكبير يرى من بعد صغيرا لاتصال الشعاع بجميعة لكن التالى باطل فكذا المقدم (قوله بجميعة) متعلق بمقابلة وحذف صلة اتصال الشعاع وهى بجميعة بالباء (قوله الجوهر الفرد) مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله : أعنى مما ينقض عليهم (قوله مع أن شرط الرؤية) مفرد مضاف يعم وإليه يرجع الضمير فى قوله وهو اتصال الخ (قوله إنما ذلك) أى رؤية الجسم الكبير مع البعد صغيرا ، وهذا جواب عن النقض الثانى ولم يجيبوا عن النقض الأول وهذا الصنيع يقتضى انقطاعهم بالنسبة للأول كما أن الأسلوب السابق يقتضى أن المعتزلة يقولون بوجود الجوهر الفرد (قوله نفذ) أى خرج وانفصل (قوله من زاوية حادة) الزاوية فى اللغة ركن الشئ كالبيت ، واصطلاحا انفراج بين خطين متلاقين وتسمى نقطة تلاقى هذين الخطين رأس الزاوية ، ويسمى الخطان ضلعي الزاوية ، والزاوية الحادة هى الضيقة وهى فى المقام نقطة العين ، وأعلم أنه إذا قام خط على خط فى وسطه فإنه يحدث زاويتان ضرورة ، فإن كان الخط القائم مستقيما لانحراف فيه هكذا قائمة قائمة سمي الزاويتان الحادتان قائمتين ، وإن كان فيه انحراف الى جانب هكذا سُميت الزاوية التى مال إليها حادة من الحدة وهو المنع لأنها ممنوعة من الانفراج والتى مال عنها منفرجة من الانفراج وهو الاتساع (قوله لثلث) صفة لمحذوف أى لشكل مثلث الجار والمجرور نعت لزاوية (قوله قاعدته المرئى) جملة من مبتدأ وخبر نعت لثلث : أى قاعدة هذا المثلث الجسم المرئى كما قرره فى الشارح ، وقوله : قام : أى ذلك ، وقوله : خطا حال من ضمير قام ، وقوله : بوسط القاعدة متعلق بقام (قوله على زوايا قائمة) المراد بالجمع مافوق الواحد : أى زاويتين قائمتين وهما الحادتان بسبب الخط المستقيم (قوله أنه) أى الخط المستقيم القائم بوسط القاعدة (قوله أصغر الخ) أى وإذا كان كل واحد من وترى المثلث أطول من ذلك الخط الشعاعى الذى قام بوسط القاعدة لزم أن يكون طرفا القاعدة اللذان قام عليهما وترا المثلث أبعد للبصر من وسطها الذى وقع عليه الخط الشعاعى ، وحينئذ فأجزاء الشئ المرئى ليست مستوية

عليها من سائر الخطوط ، فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفي المرئي . قلنا فيلزم إذا
انتقل المرئي الى مقدار تلك الزيادة من البعد أن لا يرى والمشاهدة تكذبه .

(ش) يعني أنهم أجابوا عما نقض عليهم من رؤية الكبير صغيرا بأن قالوا : لانسلم استواء
نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائي حتى يلزم أن يراه على حاله كبيرا ، وذلك لأن الجزء الواقع
في وسط المرئي أقرب إلى الناظر من الجزء الواقع في طرفيه ، ويانه أنه إذا خرج خطان شعاعيان
متوهمان كساقى مثلث ، ونفرض أن قاعدة هذا المثلث : أى الخط الذى يقوم عليه ذانك الساقان
جسم المرئي البعيد ، فيكون هذان الساقان على طرفيه ، وخرج من نقطة العين خط آخر
قسم ذلك المثلث نصفين وقام بوسط تلك القاعدة فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ، ويكون كل
واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا للزاوية القائمة ، وقد تبين

للبصر في القرب والبعد بل بعضها قريب له وبعضها بعيد عنه لأن الجزء الواقع في وسط القاعدة
أقرب للبصر من الجزء الواقع في طرفها فلذا كان الكبير يرى صغيرا لرؤية ما كان قريبا منه
للبصر وعدم رؤية ما كان بعيدا منه عن البصر ولا يتأني أن يكون الكبير كبيرا على حاله إلا
إذا استوت نسبة أجزاء الكبير إلى البصر في القرب (قوله عليها) أى القاعدة ، وقوله : من
سائر الخطوط بيان لما والمقصود بالخطوط وتر المثلث والوتر أى خط قابل زاوية (قوله فزيادة
ذلك البعد لغيره) أى لغير الوسط ، فالمراد بالغير هنا الطرفان : أى فزيادة ذلك البعد الثابت
للغير وهما الطرفان (قوله منعت الخ) أى فلم تر إلا الوسط ومن ثم صار في مرئى العين صغيرا
(قوله قلنا) أى معشر أهل الحق في الرد عليهم (قوله إذا انتقل المرئي) أى الذى هو القاعدة
(قوله إلى مقدار الخ) كزيادة ذراع مثلا (قوله تكذبه) أى تكذب ذلك اللازم (قوله عما
نقض عليهم) بالبناء للفاعل وضمره عائد على ما (قوله وذلك) أى عدم التسليم (قوله في
وسط المرئي) الأولى حذف في (قوله إلى الناظر) أى إنسان العين (قوله في طرفيه) أى
المرئي (قوله ويانه) أى يان تكون الجزء الواقع وسط المرئي أقرب للناظر من الواقع طرفا له
(قوله أنه) أى الحال والشأن (قوله خرج) أى من الحادثة (قوله شعاعيان متوهمان)
إشارة إلى أن المحقق هو خط الوسط فقط وذلك لأن الانسان إذا رأى جسما بعيدا فما وقع عليه
بصره من ذلك الجسم هو ما قابله ذلك الشعاع الخارج من عينه حقيقة ، ونقول إنما لم ير كبيرا
لأنه لم ير جميعه ، وإنما رأى وسطه فقط ولم ير الطرفين لأن الشعاع الخارج من العين إنما بلغ
وسطه (قوله كساقى مثلث) أى شكل مثلث (قوله أى الخط) تفسير للقاعدة (قوله جسم
المرئي) خبر أن (قوله البعيد) بالرفع نعت للمضاف وبالجر نعت للمضاف اليه (قوله على طرفيه)
أى الخط : أى الذى هو القاعدة (قوله وخرج) عطف على خرج قبله (قوله من نقطة العين)
أى انسانها (قوله بوسط) البناء بمعنى على (قوله فانه الخ) الضميران للوسط (قوله وترا
للزاوية القائمة) أى الحادثة في الوسط ، والمراد أن الخط الذى في الوسط يحدث زاوية عن يمينه
بالنسبة الى الرائي يكون الساق الذى على الأيمن وترا لها ويحدث زاوية عن يساره بالنسبة الى

في الهندسة أن وتر الزاوية القائمة التي في المثلث أطول من كل واحد من الخطين المحيطين بها ، فالخطان الواقعان على الطرفين أطول من الخط الواقع على وسط الجسم المرئي ، فتكون الأجزاء التي وقع عليها الطرفان أبعد عن البصر من الأجزاء التي يقع عليها الخط الأوسط ، فنسبة الأجزاء إذن ليست متساوية في القرب والبعد ، فلذلك صح أن يرى بعض الجسم دون بعض ، فيرى الكبير صغيرا ، وهذه صورة المثلث .

أجابهم أهل السنة رضي الله عنهم بأنه إذا كان البعد الحاصل بين المرئي والناظر قدر مائة ذراع مثلا . والذي بين طرفيه زائد على المائة قدر ذراع ، فكان يجب عليه إذا انتقل ذلك الجسم الكبير الذي رؤى صغيرا إلى مسافة الطرفين وهي مائة ذراع وذراع أن لا يرى ألبتة كما لم ير الطرفان السكاتان في تلك المسافة . لكن المشاهدة تكذب ذلك قبطل ما ذكره .



(ص) ومما ينقض عليهم رؤية الأكوان مع أن الأشعة لم تتصل بها قالوا المرئي ما اتصلت به أوقام بما اتصلت به . قلنا فيلزم أن نرى الطعوم والروائح لقيامها بما اتصلت به . قالوا إنما ذلك فيما يقبل الرؤية . قلنا فيها هو البعيد يرى دون لونه .

الرائي يكون الساق الذي على الأيسر و تراها (قوله في الهندسة) علم يعرف به خواص المقادير الخط والسطح والجسم التعليبي ولواحقها وأوضاعها وفائدته معرفة كمية الأشياء (قوله من الخطين المحيطين بها) أي بالزاوية القائمة والخطان المحيطان بها هنا نصف القاعدة والخط الشعاعي الواقع على وسط القاعدة (قوله على الطرفين) أي طرفي المرئي (قوله بين المرئي الخ) أي بين وسط المرئي وهو وسط القاعدة وبين الناظر وهو انسان العين (قوله والذي بين طرفيه) أي والبعد الذي بين كل طرف من طرف المرئي الذي هو القاعدة والناظر زائد الخ فالذي مبتدأ وزائد بالرفع خبر (قوله إذا انتقل ذلك الجسم) أي وهو القاعدة أي ان مقتضى ما قالوه أنه لو نقل ذلك المرئي إلى القدر الذي زاده الطرفان عن الوسط أن لا يرى ذلك المرئي لوجود العلة مع أنه يرى بالضرورة ، وقد يقال ان القاعدة التي هي المرئي إذا انتقلت طال الشعاع وطال الخطان المتوهمان أيضا (قوله وهي مائة ذراع وذراع) يعني المائة الأولى والذراع الزائد لا أنه يزيد في الانتقال عن المائة الأولى مائة ذراع أخرى وذراع (قوله أن لا يرى ألبتة) أي لأن العلة في عدم الرؤية النقل وهو موجود (قوله ومما الخ) أي ومما ينقض عليهم دعواهم أن الرؤية باتصال الأشعة رؤية الأكوان الخ (قوله رؤية الأكوان) أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهي لاتعلق بها الأشعة اذ هي من باب الأعراض والأشعة من باب الأجسام ، ويستحيل أن تعلق الأجرام بالأعراض (قوله قالوا الخ) رجوع عما قالوه أولا إلى ما هو أعم منه (قوله اتصلت) أي الأشعة (قوله أوقام الخ) وان لم تتصل به كالأكوان (قوله قلنا فيلزم الخ) أي نظرا لما رجعوا إليه وجاء به مفرعا على ما قبله لأنه يقتضيه (قوله لقيامها الخ) أي ان الروائح والطعوم وان لم تتصل بها الأشعة ، لكن الأشعة تتصل بما تعلقت به من المطعومات والمشروبات (قوله إنما ذلك) أي رؤية ما قام بما اتصلت به الأشعة فيما يقبل الرؤية كالأكوان والألوان

(ش) هذا مما ينقض عليهم قولهم : بأن سبب الرؤية اتصال الأشعة بالمرئي ، وأنه إنما يرى ما اتصل به الشعاع ، وهذا قول الأقدمين منهم : فقبل لهم قد رويت هيئة الأكران وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والألوان والأشعة لاتصل بها إذ الأشعة أجسام والعرض يستحيل عليه مماسة الأجسام له . فأجابوا بالرجوع عن قولهم الأول ، وقالوا المرتضى ما اتصل به الشعاع أو قام بما اتصل به الشعاع والأشعة لاتصل بها ، فقبل لهم : فيلزم أن ترى الطعوم والروائح لأنها قائمة بما اتصل به الشعاع ، فقالوا إنما نقول ما قام بما اتصل به الشعاع يرى إذا كان مما تجوز رؤيته وهذا الذي أوردتم عندنا لا تجوز رؤيته ، فقبل لهم فالجسم إذا كان بعيدا يرى ولا يرى لونه وإنما يرى على زعمكم لاتصال الشعاع به واللون قائم به ، وهو مما يجوز أن يرى اتفاقا بيننا وبينكم .

(ص) ومما ينقض عليهم رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا في الجو ورؤية النار على البعد دون مادونها ، وأيضا الانبعاث إنما يكون عن اعتماد إلى جهة والسبب يبطله .

(ش) يعني مما ينقض قولهم برؤية ما اتصل به الشعاع أنا نرى قرص الشمس ولا نرى

لا الروائح والطعوم فإنها وإن قامت بما اتصلت به الأشعة لكنها لاتقبل الرؤية (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف (قوله بأن الخ) متعلق بقولهم (قوله وأنه) الضمير للحال والشأن (قوله وهي الحركة الخ) الحركة انتقال الجرم من حيز خيز آخر والسكون بقاءه في حيزه ، وهذا هو المتعارف ، وإلا فمن ثبت الحال يقول إن الحركة والسكون معنيان وجوديان قائمان بمحلها موجدان له حكما (قوله والألوان) عطف على هيئة الأكران (قوله إذ الأشعة أجسام) أي والأكران أعراض والعرض يستحيل الخ (قوله مماسة الأجسام) أي الاتصال بها (قوله عن قولهم) الأول هو أنه لا يرى إلا ما اتصل به الشعاع (قوله أوقام الخ) أي والأكران والألوان وإن لم يتصل بها الشعاع إلا أنها قامت بما اتصل به الشعاع فهي صهيبة بذلك الاعتبار (قوله وهذا الذي أوردتم) أي من الطعوم والروائح (قوله عندنا) متعلق بقوله بعد لا تجوز : أي وأما عند أهل السنة فالطعوم والروائح أعراض موجودة يجوز رؤيتها ، وإن كانت لا ترى بالفعل (قوله وهو الخ) أي وحينئذ فيلزم على مذهبكم أن يرى مع البعد وهو باطل (قوله ومما ينقض الخ) هذا جار على أن ما اتصلت به الأشعة يرى وما قبله جار على أن سبب الرؤية اتصال الأشعة بالمرئي (قوله قرص الشمس) من إضافة العام للخاص (قوله مع عدم الخ) أي مع أن الشعاع إنما يتصل بقرص الشمس بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينه فهذا يدل على بطلان ما ادعوه من أن ما اتصلت به الأشعة يرى (قوله ورؤية الخ) مع أن الشعاع إنما يتصل بالنار البعيدة بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينها (قوله وأيضا الانبعاث الخ) يعني أن انبعاث الأشعة : أي خروجها من الناظر لا يكون إلا باعتماد : أي باخراجها من الناظر إلى جهة فالاعتماد ، وهو الانكاء على ناظر العين لأجل أن يخرج الشعاع فيه إلى جهة سبب في انبعاثه وبه يتحقق الانبعاث المسبب ، وحينئذ فالانبعاث المسبب ملزوم للاعتماد والاعتماد لازم له ، وهذا اللازم باطل لأن الراي لا يخص في عينه باعتماد حين تخرج الأشعة فالملزوم وهو انبعاث الأشعة مثله إذ يلزم

الجوارح التي بيننا وبينها إذا تعالت في الجوّ ، ونرى في البرية النار من بعد ولا نرى ما بيننا وبينها مع أن الشعاع لم يتصل بقرص الشمس ولا بالنار إلا بعد أن يتصل بالأجسام التي بيننا وبينها ، فهذا كله يدلّ على بطلان انبعاث الأشعة وأن اتصالها بسبب الرؤية ، وأيضاً مما يبطل انبعاث الأشعة في الرؤية أن انبعاثها لا يكون إلا باعتماد عليها ، والرأى لا يحس في عينه اعتماداً . فإن قالوا حركة الأجفان توجب خروجها لحقتها ، فأدنى اعتماد يخرجها . قيل الرأى يرى ولا يحرك شيئاً من عينه ولو سلم ذلك ، جهات الاعتماد بحسب السبر منحصرة في الجهات الست ، فإذا خص الاعتماد بجهة منها لزم أن لا تنبعث الأشعة إلى غيرها فلا يرى سوى ما في جهة واحدة ، لكننا نرى دفعة ما في الجهات الست فبطل ما تخيلوه .

(ص) ثم لزوم المقابلة يبطل برؤية الانسان نفسه في المرآة والماء قالوا لم تثبت الأشعة فيها لعدم التضريس فانعكست الى الرأى . قلنا فيلزم أن لا يرى المرآة والماء لعدم قاعدة الأشعة فيهما . قالوا انما يرى صورة منطبعة لانفسه فيهما . قلنا فيلزم أن لا تبعد ببعدة .

من عدم اللزوم عدم الملزوم (قوله الجوارح) أى سباع الطير (قوله الجوّ) أى ما ارتفع من الهواء (قوله في البرية) نسبة للبرضة البحر : أى في الصحراء (قوله مع أن الخ) راجع للطرفين على الف والنشر المرتب (قوله مما يبطل الخ) أى مما يبطل أن في الرؤية انبعاث أشعة ووصولها للرأى (قوله لا يكون إلا باعتماد عليها) أى لا يكون إلا بالانكسار على محل الأشعة لأجل أن يخرج الشعاع منه إلى جهة ، فقله عليها الضمير للأشعة على حذف مضاف هو محل وذلك المحل هو العين (قوله اعتماداً) أى انكسار لاخراج شيء منها (قوله خروجها) أى الأشعة وإليها يرجع الضمير أيضاً في قوله لحقتها (قوله فأدنى اعتماد) أى بالحركة (قوله يخرجها) أى الأشعة لحقتها (قوله قيل الخ) أى قيل في الرد عليهم (قوله من عينه) أى أجفانه (قوله ولو سلم ذلك) أى ما قالوه من أن حركة الأجفان توجبها (قوله جهات الاعتماد) أضاف الجهات الاعتماد نظراً إلى أن الاعتماد وإخراج الشعاع يكون إليها (قوله منها) أى الجهات الست (قوله أن لا تنبعث) أى الأشعة (قوله إلى غيرها) أى غير تلك الجهة التي خص الاعتماد بها (قوله لكننا نرى دفعة) بفتح الهاء : أى مرة ورؤية الجهات الست في مرة إنما يتصور مع الدوران دورة كاملة على غاية الخفة والسرعة والتفات البصر للعقل والسفل وهو على حاله (قوله فبطل ما تخيلوه) أى من كون الرؤية بانبعث أشعة متصلة بالرأى (قوله ثم لزوم المقابلة الخ) لما فرغ من الكلام على بطلان لزوم الجهة للرؤية شرع في بطلان لزوم المقابلة لها ، وثم في كلامه للترتيب الذكري (قوله يبطل الخ) أى ويستحيل أن يكون الشيء مقابلاً لنفسه ، وقوله : برؤية الانسان نفسه الباء سببية (قوله في المرآة والماء) أى مثلاً لأن رؤية الانسان نفسه لا تختص بذلك لعدم ذلك في كلّ ما فيه لمعان وصقالة (قوله لعدم قاعدة الأشعة) أى وهي طرف الشعاع المتصل بالرأى (قوله قالوا الخ) هذا من طرف الحكماء دون المعتزلة ، فكان المناسب أن يقول وقال الحكماء (قوله صورة منطبعة) أى في المرآة والماء على شكل الرأى وتلك الصورة مقابلة له (قوله أن لا تبعد الخ) أى تلك الصورة ببعد الرأى بل ببعد الماء أو المرآة إذ هو محلها المنطبعة فيه مع أنه إذا

(ش) يعنى أنه مما يبطل اشتراط المقابلة فى الرؤية رؤية الانسان نفسه فى المرآة والماء ، ومحال أن يكون مقابلا لنفسه . أجابوا بأنا نشترط أن يكون المرئى مقابلا أو فى حكم المقابل ، والرأى فى هذه الصورة فى حكم المقابل . قالوا لأن الشعاع لما لاقى جسمه صقيلا لم يثبث به ، فانعكس إلى الناظر فرأى نفسه . ورد عليهم بأنه يلزم على ما ذكره أن لا يرى الماء ولا المرآة إذ قاعدة الأشعة التى باعتبارها صح ادراك المرئى لم تتحقق إذ لا تثبت لها فيهما لعدم التضريس كما زعموا فيلزم على قولهم : أن يرى نفسه ولا يرى المرآة ولا الماء وهو خلاف الحس . وأجاب الحكماء عن الالتزام باعتبار اشتراط المقابلة بأن قالوا : لانسلم أن المرئى فى المرآة والماء لم يقابل الرأى ، وتوهمكم ذلك انما جاء من اعتقادكم أن المرئى فيهما نفس الرأى ، ونحن نقول إن المرئى إنما هو صورة منطبعة فيهما موافقة لصورة الرأى لانفس الرأى ، ولا شك حيفئذ أن تلك الصورة مقابلة للرأى . أجاب أهل الحق بأنه لو كان المرئى صورة منطبعة فى جسمى المرآة والماء للزم أن لا تبعد تلك الصورة بعد الرأى منهما ، ولا تقرب بقربه ضرورة قيام تلك الصورة بسطحى المرآة والماء فوجب أن تثبت بمكانتهما ، فدل ذلك على أن المرئى نفس الرأى لا شئ ينطبع فى المرآة والماء ، وكذلك يلزم أن لا تتحرك بحركته وهو ظاهر .

(ص) ومما يلزم على اشتراط المقابلة أن لا يرى الرأى إلا قدر ذاته إذ لا يقابل أكبر منها . قالوا الشعاع أعان على ذلك . قلنا قد تقدم جوابه .

(ش) يعنى أنه مما يبرء عليهم فى اشتراط المقابلة أنه يلزمهم أن لا يرى الرأى من الأجسام ما هو أكبر من جسمه لأنه لا يقابل أكبر منه . فان قالوا الهواء المضىء الذى يئنه وبين ذلك الجسم الأكبر مقابلا لتلك الجسم الأكبر فأعان على رؤيته . قلنا فيلزم أن ما يقابل من الهواء ذلك الجسم العظيم يكون مقابلا للرأى ليعين بعد رؤيته على رؤية ما يقابل ،

بعد الرأى بعدت الصورة ، وإذا تحرك تحركت ، وإذا تحك تحككت وهكذا فلو كان المرئى صورة منطبعة غير ذات الرأى لما حصلت هذه الأمور لكن اللازم باطل فبطل المزموم وهو كون المرئى صورة الرأى لذاته (قوله يعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله ومحال الخ) تعليل (قوله إلى الناظر) أى الشخص الناظر (قوله لم تتحقق) أى فى المرآة والماء (قوله فيهما) الأولى بهما (قوله وأجاب الحكماء) أى يجواب آخر مستقل عن السؤال المذكور أولا لاعتراض الاعتراض الوارد على المعتزلة كما يوهمه كلام المتن ، وقد بين المراد فى الشارح (قوله وهو ظاهر) قد يجاب بأنهم التزموا أن المرئى هو الصورة المطابقة للرأى فلمهم أن يقولوا انها مطابقة فى جميع كفياته ووضعها (قوله ومما الخ) خبر مقدم ، وقوله : أن لا يرى مبتدأ مؤخر (قوله على ذلك) أى على رؤية الأكبر ، والمراد بالشعاع هنا الهواء المضىء لا الأجسام المضئية الخارجة من الناظر المتصلة بالهواء (قوله قد تقدم جوابه) أى جواب كون الشئ المضىء هو الذى أعان على رؤية الأكبر والذى تقدم هو قوله سابقا قلنا فيلزم أن لا يرى الشخص من الهواء إلا قدر حدقه الخ (قوله فان قالوا الخ) المناسب لأسلوب المتن قالوا وتعبيره هنا جار على سبيل القرض والتقدير (قوله فأعان) أى بواسطة نفوذ الأشعة فيه (قوله ليعين) أى ذلك الهواء بعد رؤيته : أى ..

وهو محال ، وقد تقدم مثل هذا عند ذكر جوابهم عما ألزموه من عدم رؤية الانسان أكثر من حدقه .

(ص) ولو سلم ذلك كله فرؤية الله تعالى لكل موجود ولا بنية ولا شعاع وليس في جهة ولا مقابلة يهدم ما أصاوه ، وأيضا لما ثبت من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب الكثيرة يمنع ما تخيلوه من الأشعة والموانع .

(ش) لاشك أنه مما يجب له سبحانه وتعالى كونه بصيرا يتعلق بصره بكل موجود كما سبق ومعلوم استحالة

بعد رؤية الهواء على رؤية ما قبله وهو الجسم الكبير ، وحيفئذ فيلزم مساواة الصغير الذي هو الرائي للكبير . بقى شيء وهو أن المعتزلة صرحوا بأن الهواء لا يرى للطافته لأن من شرط الرؤية كثافة المرئي ، وحيفئذ فلا يعقل الرد عليهم بهذا الكلام (قوله وهو) أى اللزم المذكور (قوله محال) لأنه مساواة الصغير الذى هو الرائي للكبير الذى هو الهواء المعين (قوله وقد تقدم مثل هذا) أى مثل الجواب المذكور ، والمناسب إسقاط قوله جوابهم بأن يقول ، وقد تقدم مثل هذا عند ما ألزموه ومصدق المثل في المقام هو الجواب المتقدم بقوله : وأيضا ما باله رأى من الهواء نفسه أكثر من حدقه الخ (قوله ولو سلم ذلك) أى ما ذكره الخصوم من الأجوبة التي ارتكبوها في دفع ما أورده عليهم الأصحاب (قوله فرؤية الله الخ) المصدر مضاف للفاعل واللام للتقوية وهذا مبتدأ خبره جملة يهدم الخ (قوله ولا بنية) أى حدقة والواو للحال (قوله وليس في جهة الخ) أى وليس ذلك الموجود المرئي في جهة بالنسبة للرائي الذى هو الرب بحيث يكون ذلك المرئي أمام الرب أو خلفه الخ (قوله يهدم) فاعله ضمير الرؤية وذكر الضمير باعتبار ما ذكر (قوله يهدم ما أصاوه) أى ما جعلوا أصلا في الرؤية من اشتراط الحدقة وخروج الأشعة منها وكون المرئي في جهة ومقابل للرائي وعدم القرب والبعد المفرطين ، ولا يخفى عليك أن كلام الخصوم في الرؤية بالحاسة فكيف يهدمه ما هو بالنسبة إليه تعالى فهذا خروج عن موضوع المسئلة (قوله وأيضا الخ) القبض عليهم بذلك إنما ينهض إذا كانوا مسلمون أنه صلى الله عليه وسلم رآها بحاسة بصره وهو في موضعه وهى بموضعها وبينه وبينها تلك الحجب ، وأما إذا قالوا انها نقلت له وقربت له حتى رآها أو قرب موضعه لها فلا ينهض على أنهم لا يقولون بوجود الجنة في دار الدنيا ويحكمون الحديث على أنها صورت له ورأى صورتها وهو في محله ، وحيفئذ فلا ينهض الرد عليهم بذلك (قوله لما ثبت) أى في الحديث (قوله من موضعه) أى وهو في موضعه (قوله مع غاية البعد) أى في الفلك الثامن وهو فوق الأرض (قوله يمنع ما تخيلوه) هو ما عبر عنه أولا بما أصاوه وعبر عنه بالتخيل إشارة إلى أنه لا ثبات له وذلك لأن الخيلة قوة تتعلق بما لا تحقق له في الخارج (قوله من الأشعة) أى من اشتراط الأشعة في مقام الرؤية إذ لو كانت رؤية النبي صلى الله عليه وسلم بأنواع أشعة لما وصلت من هذا البعد العظيم المفرط (قوله والموانع) أى وانتفاء الموانع كالقرب والبعد المفرطين (قوله يتعلق بصره) الأولى كونه بصيرا لأن الكلام مع المعتزلة المنكرين

بنية الحدقة التي جعلوها شرطا في الرؤية عليه ، وكذا يستحيل انبعث الأشعة من ذاته العلية .
لأنها أجسام لا تنفصل إلا من أجسام ، وكذا يستحيل أن يقابل شيء لاستحالة الجهة عليه ، فبطل
بهذا كل ما أصاوه من اشتراط بنية الحدقة المخصوصة وانبعث الأشعة والمقابلة ، وما يبطل أيضا
قولهم : رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب التي بينه
وبينها ، فلو كانت الرؤية بانبعث الأشعة لما وصلت مع هذا البعد العظيم ، وأيضا فالحجب
الكثيرة تردّها ، لاسيما وهم قد قرروا أن من الموانع القرب والبعد المفرطين ، ووجود حجاب
كثيف بين الراي والمرئي .

(ص) وإذا تقرر هذا فالبصر عند أهل الحق عبارة عن معنى يقوم بمحل ما يتعلق بالمرئيات
ويتعقد في حقها بتعدها ، وما لم ير من الموجودات فموانع قامت بالمحل على حسبها ، وهل قام
في العمى مانع واحد يضاد جميع الإدراكات أو موانع تعددت بعدد ما قامت رؤيته من الموجودات
فيه تردّد .

(ش) (قوله : عبارة عن معنى) يعني لاعتنا انبعث الأشعة كما تقول المعتزلة ، وقوله :
يقوم بمحل ما : يعني لأنه يشترط بنية الحدقة كما تقول المعتزلة ، فلو خلقه سبحانه في العقب
أو في أي محل شاء من الجسم لصحّ ، لأن ذلك المعنى إنما يقوم بجوهر فرد ولا أثر للجواهر
المحيطة به ،

للمعاني (قوله بنية الحدقة) الاضافة بيانية (قوله لاشعها) أي الاشعة (قوله كل ما أصاوه)
أي جعلوه أصلا للرؤية تتوقف عليه (قوله وما يبطل) خبر مقدم ، وقولهم مفعول يبطل
ومفعول القول محذوف : أي مما يبطل قولهم باشتراط الحدقة وانبعث الأشعة منها والمقابلة في الرؤية
وقوله : رؤية النبي مبتدأ مؤخر (قوله بينه) أي النبي ، وقوله : وبينها : أي الجنة (قوله
تردّها) أي الاشعة (قوله لاسيما) لامتني له هنا ولوجعل ما بعدها علة لكان ظاهرا (قوله
واذا تقرر هذا) أي بطلان ما اشترط الخصوم في الرؤية من الحدقة وانبعث الأشعة منها واتصالها
بالمرئي وكون المرئي في جهة ومقابلا للمرئي وعدم القرب والبعد المفرطين (قوله عن معنى) أي
صفة موجودة ، وهي الإدراك (قوله وما لم ير الخ) كالجن والملائكة (قوله فموانع) الجمع
باعتبار تعدد الموجودات التي لم تر ، وإلا فكل واحد منع من رؤيته مانع واحد (قوله قامت
بالمحل) أي محل البصر والإدراك وهو إنسان الغيب (قوله على حسبها) أي الموجودات :
أي على قدرها (قوله وهل قام في العمى الخ) أي وهل قام في محل العمى مانع واحد وهو
العمى (قوله مانع واحد يضاد الخ) فالعمى وصف وجودي وأراد بالإدراكات الأبصار (قوله
يعني الخ) فيه أن الانبعث عندهم سبب للرؤية لأنه عينها (قوله في العقب) أي مؤخر القدم
(قوله شاء) أي أراد خلقه فيه (قوله لصحّ) أي لجاز ذلك عقلا (قوله لأن ذلك المعنى)
وهو إدراك المرئيات ، وهذا بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية (قوله إنما يقوم بجوهر فرد)
أي لا بجوهرين فأكثر ، لأن المعنى لا يقوم بمحلين وإلا لزم انقسامه ، والمعنى الواحد لا ينقسم
(قوله ولا أثر للجواهر المحيطة به) أي بذلك الجوهر الفرد الذي قام به المعنى : أي لا أثر لها في قبول

فانه إنما يقبل ما يقوم به من المعاني بنفسه وصفة النفس لا تتوقف على شرط ولا يصح أن تكون احاطة الجواهر شرطاً في قيامه به إذ الشرط لا بد أن يوجد في محل الشروط وإلا لزم وجود الشروط مع انتفاء شرطه (قوله : ويتعدد في حقنا بتعدد) يعني أن بصرتنا بتعدد بحسب تعدد متعلقاته كما سبق ذلك في علمنا ، وأنه يتعدد في حقنا بتعدد المعالوم ، وقوله : وما لم ير من الموجودات فلموانع : يعني أن كل ما يجوز أن يدرك إذا لم يقم بالمحل إدراكه يتعلق به لزم أن يقوم بالمحل معنى يضاد إدراكه وهو المعبر عنه في اصطلاح الموحدين بالمنازع وهو مأخوذ من القاعدة التي سبق بيانها وهي أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده أو مثله وتعدد تلك الموانع بحسب تلك الموجودات التي لم تر ، ولا يلزم من تعدد الإدراكات وتعدد موانعها قيام ما لا يقتضاه عدده بالعين ، لأن إدراك البصر إنما يتعلق بالموجودات والموجودات متناهية ، فادراكاتها وموانعها متناهية ، وأنكرت المعتزلة أن يقوم بالعين هذا المعنى الذي سميناه مانعا ، وجعلوا المعنى على انتقاض البنية إلا أبا الهذيل العلاف فانه اعترف بالمنازع على الوجه الذي نقوله غير أنه يجوز عرق المحل

ذلك الجوهر لتلك المعنى ولا لقيام المعنى به : أي أنها ليست شرطاً في ذلك ، بل الأمر بيد الله فله أن يخلق ذلك المعنى في أي محل من الجسم (قوله فانه) أي الجوهر الفرد ، وقوله : ما : أي معنى ، وقوله : يقوم : أي ذلك المعنى ، وقوله : به : أي الجوهر الفرد ، وقوله بنفسه متعلق بيقبل أي من غير شرط ، لأن قبوله له صفة نفسية له ، وصفة النفس لا تتوقف على شرط ، لأن الصفة النفسية للجوهر من أجزاء حقيقته ، فالجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ القابل لقيام المعنى به ، وحيث كان قبول الجوهر للمعنى القائم به صفة نفسية له والصفة النفسية لا تتوقف على شرط كانت احاطة الجواهر بالجواهر الذي قام به المعنى ليست شرطاً في قبول الجوهر الفرد لتلك المعنى القائم به (قوله ولا يصح الخ) لما أنهى الكلام على إبطال كون الاحاطة شرطاً في قبول الجوهر للمعنى أتبعه بإبطال كونها شرطاً في قيام المعنى به ، فقال ولا يصح الخ (قوله في قيامه) أي المعنى وقوله : به : أي الجوهر الفرد (قوله إذ الشرط الخ) مثلاً الحياة شرط في العلم فلا بد أن تقوم بمحلها ، ولا يصح قيامها بجسم آخر وإلا لوجد العلم في محله بدونها وهو باطل لوجود الشروط بدون شرطه ، واحاطة الجواهر بالجواهر الفرد الذي قام به المعنى غير موجودة في الجوهر الفرد ، وحيث فلا يكون شرطاً في قيام المعنى بالجواهر الفرد ، وإذا بطل كون الاحاطة شرطاً في قبول الجوهر الفرد للمعنى وبطل كونها شرطاً في قيام المعنى به ثبت أنه لا أثر للجواهر المحيطة في قيام المعنى بالجواهر الفرد وهو المدعى (قوله يعني أن بصرتنا الخ) مفهوم الاضافة وهو عدم تعدد البصر في جانب القديم معتبر (قوله وأنه الخ) تفسير للإشارة ونظر مسألة البصر بمسألة العلم لأن مسألة العلم قد تقدم الاستدلال عليها (قوله كل ما) أي كل موجود (قوله أن يدرك) أي بالحدقة (قوله بالمحل) أي الحدقة (قوله وهو) أي المعنى المضاد للإدراك (قوله وهو) أي مضمون الشرطية القائلة كل موجود يجوز أن يدرك الخ (قوله وتعدد الخ) المناسب للتفريع (قوله ولا يلزم الخ) جواب عما يقال انه يلزم من تعدد الموانع بتعدد الموجودات التي لم تر قيام ما لا يقتضاه عدده بالعين من الإدراكات والموانع وهذا باطل (قوله فادراكاتها الخ) أي وعلى هذا فعدم رؤية المعدومات لغير مانع وإلا لزم قيام موانع لانهاية لها بالعين (قوله على انتقاض البنية) أي تغير الحدقة الذي

عنه وعن الإدراك وذلك باطل (قوله : وهل قلم في العمى مانع واحد الخ) يعني أنه مما اضطرب فيه أئمتنا أن العمى هل هو معنى واحد يضاد جميع آحاد الأبصار كما يضاد الموت جميع آحاد العلوم والإدراكات أو هو اجتماع موانع كثيرة بعدد ما فات من آحاد الأبصار ، والأول رأى القاضي والأستاذ والثاني هو التحقيق .

(ص) فصل : ومن الجائزات في حقه تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها لا يجب عليه شيء من ذلك ولا مراعاة صلاح ولا أصلح والأوجب أن لا يكون تكليف ولا محنة دينوية ولا أخروية

لا تتحقق معه الرؤية بأن تذهب كلها أو بعضها (قوله عنه) أي المانع (قوله وذلك) أي جواز العزو عن المانع والإدراك (قوله باطل) أي لما سبق أن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده (قوله آحاد الأبصار) بفتح الهمزة والاضافة بيان (قوله آحاد العلوم) الأولى آحاد الإدراكات ليشمل آحاد السمع والبصر والعلم (قوله أو هو الخ) أي أو هو موانع مجتمعة كثيرة فهو من إضافة الصفة للموصوف .

(قوله : فصل)

أي في الكلام على بعض الجائزات في حقه تعالى (قوله خلق العباد) شامل للعقلاء والمكافئين وغيرهم (قوله وخلق أعمالهم) أي الاكتسابية الاختيارية لأنها هي التي فيها النزاع (قوله عليها) متعلق بالثواب والعقاب على سبيل التوزيع والضبط للأعمال : أي أن الثواب على الطاعات والعقاب على المخالفات مخلوق لله تعالى (قوله لا يجب الخ) أي كما أنه لا يستحيل والإشارة راجعة لما ذكر من الأطراف الثلاثة والمراد لا يجب شرعاً ولا عقلاً (قوله ولا مراعاة الخ) عطف على شيء من عطف الخاص على العام ، والأصلح ما قبله صلاح كالثواب بلا تكليف مثلاً في مقابلة الثواب مع التكليف والصلاح ما قبله فساد كالإيمان في مقابلة الكفر فإذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر فساد وجب عند المعتزلة عليه تعالى أن يراعى لعباده الصلاح منهما فيفعله دون الفساد ، وإذا كان أمران أحدهما صلاح والآخر أصلح منه وجب عليه أن يراعى لعباده الأصلح منهما وبهذا يظهر لك أن المصنف قصد الرد على الطائفتين ، لكن قد يقال أنه لا موقع لنفي الأصلح بعد نفي الصلاح لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، فالمناسب أن لو عكس (قوله وإلا لوجب الخ) هذا سند لنفي مراعاة الصلاح والأصلح على سبيل ألف والنشر المرتب إذ قوله لا محنة دينوية ولا أخروية أخص من لا تكليف لأن لا تكليف يصدق بالحنة ، وحينئذ فيكون رفع التكليف الصادق بالحنة صلاحاً ورفع المحنة رأساً أصلح بالعبد . فالخاص أن المحنة أعم من التكليف والتكليف أخص منها والقاعدة أن تقيض الأخص أعم من تقيض الأعم ، وحينئذ فلا تكليف أعم من لا محنة رأساً لصدقه بالحنة فليكن لا محنة أصلاً أصلح ولا تكليف صلاحاً إذ رفع المحن عموماً أصلح بالعبد من رفع بعضها الذي هو التكليف في المقام ، وإن كان رفعه صلاحاً ، وقوله : وإلا لوجب الخ ، لكن التالي باطل لوجود التكليف بأخبار الصادق ووقوع المحن الديوية وكذا

والأفعال كلها خيرها وشرها نفعها وضرها مستوية في الدلالة على باهر قدرته جل وعز وسعة علمه وفوقه ارادته لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص ، كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان عليه ، فأكرم سبحانه من شاء بما لا يكيف من أنواع النعيم ، بمجرد فضله لا ليليل إليه أو قضاء حتى وجب له عليه ، وعدل فيمن شاء بما لا يطاق وصفه من أصناف الجحيم لا لاشفاء غيظ ولا لضرر ناله من قبله .

(ش) مما يجب على كل مكلف أن يعتقد أن أفعاله سبحانه وتعالى ذوات كانت أو أعراضا كان فيها صلاح العباد أو لم يكن لا يجب عليه شيء منها ، هذا مذهب أهل الحق . وخالفهم المعتزلة ، فأوجبوا صراحة الأصلح للعباد وأوجبوا اللطف ، وهو خلق الشيء الذي يوجب للمكلف ترجيح جانب الطاعة من غير

الأخروية على ما أخبر به الصادق (قوله والأفعال) أراد بها المفعولات لاشتمالها المتصفة بالخير والشر والنفع والضر ، وقوله : نفعها وضرها : أي نافعها وضررها لأن الكلام في المفعولات ولا يرد الخير والشر لاشتمالهما اسمان (قوله والأفعال) أي أفعاله تعالى بالنسبة إلينا (قوله مستوية) أي من جهة حدوثها (قوله على باهر قدرته الخ) أي على قدرته الباهرة : أي الغالبة وعلى علمه الواسع : أي الذي لا يخرج عنه شيء وعلى إرادته النافذة : أي التي لا يرد لها شيء (قوله لا يتطرق الخ) وإذا كان كذلك فلا يجب عليه تعالى فعل شيء منها ولا استحيل عليه عدم فعل شيء منها فمن هنا استفيد سند قوله سابقا لا يجب عليه شيء من ذلك (قوله كان الله الخ) هذا سند لقوله ولا يتطرق الخ ، والتعبير بكان لا يقتضي خصوص الانقطاع ، بل هو محتمل فلذا احتاج لقوله وهو الآن على ما كان عليه : أي كان الله في الأزل بجلاله وعظمته وسائر صفاته العلية وهو الآن على ما هو عليه من الاتصاف بتلك الكمالات وإذا كان كذلك فذلك الأفعال لا يتطرق لذاته منها كمال لأن كماله الذي هو به الآن هو كماله الأزل قبل وجود تلك الأفعال (قوله فأكرم الخ) أي على وجه الفضل والاحسان ، وليست أفعاله تعالى معالة بعقل عقلية كما توهمه الخصوم (قوله بمجرد فضله) تأكيد لقوله أكرم لأن الأكرام إنما يكون على وجه الفضل لا العلة (قوله لا ليليل إليه) أي كمحبة وهذا محترز الفضل ، وقوله : أو قضاء حتى : أي أن يكون للشخص الذي أكرمه الله حتى واجب على الله فأكرمه الله لذلك الحق ، وفي هذا رد على المعتزلة صراحة ، وقوله : لفضله رد التزاما ، وأما قوله : لا ليليل إليه فليس فيه رد إذ ليس هناك من يعتقد أن الاعطاء للمحبة (قوله وعدل) عطف على قوله فأكرم وهو راجع لقوله لا يتطرق إليه نقص ، وقوله : أنواع النعيم : أي حسيا ومعنويا وكذا يقال في الجحيم ، وقوله : ولا لضرر عطف سبب على مسبب لأن الغيظ ينشأ عن الضرر ، وقوله : ولا لاشفاء غيظ لم يقصد به الرد لأنه لم يقل به أحد والأحسن ولا لتشف من غيظ (قوله مما يجب) خبر مقدم ، وقوله : أن يعتقد فاعل يجب ، وقوله : أن أفعاله مبتدأ مؤخر (قوله خلق الشيء الخ) أي خلق كل شيء الخ كالقوة وسلامة الآلات وإكمال العقل ونسب الأدلة ونحو ذلك كالزرق

أن ينتهي إلى حد الاجزاء ، وأوجبوا كمال عقل من يريد تكليفه وإقذاره وإزاحة العلل عنه التي تمنعه من أداء ما كلف به ، حتى إنه لو أحل بذلك لكانت لهم خصومة له ومطالبة بحقوقهم ، تعالى عما يقوله الظالمون علوا كبيرا . ولقد صدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم « القدرة خصماء الله في القدر » ثم دليل فساد مذهبهم ، ودليل صحة ما يقول أهل الحق المعقول والمنقول . أما المعقول فانه سبحانه فاعل بالاختيار لا بالاجاب والطبيعة ، وقد سبق برهان ذلك فلو وجب عليه فعل لما كان مختارا فيه إذ المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك ، ولأن الموحب في حقه ان كان قدما لزم قدم الفعل ، وقد سبق لزوم وجوب الحدوث لما سواه جل وعز وان كان حادثا لزم اتصاف ذاته تعالى بالحوادث وقد سبق استحالتها عليه ، فهو سبحانه لا يتجدد له بفعل من الأفعال كمال ولا يتركه نقص ، بل هو الكامل بذاته وصفاته في أزله وفيها لا يزال ، وإنما الأفعال دلتنا نحن على

والأجل (قوله أن ينتهي) أى المكلف (قوله إلى حد الاجزاء) أى الى الحد الذى هو الاجزاء ؛ أى بأن يسلب الاكتساب والاختيار بحيث يكون العبد مضطرا لأن هذا يخرج عن اللطف وهو قبيح عندهم لأنهم يحلون الاجزاء ويوجبون إقذار العبد المكلف كما ذكره المصنف بعد (قوله وإزاحة) أى اذهب ، وقوله : عنه : أى المكلف (قوله حتى انه) غاية لوجوب كمال عقل الخ ، وضيمر أنه وفاعل أحل يعود على الله (قوله بذلك) أى بكمال عقل الخ (قوله لكانت لهم) أى للعباد (قوله خصومة له) أى لله تعالى ويطلبونه بحقوقهم (قوله عما يقوله الظالمون) أى من وجوب شيء عليه ومخاصمة أحده له إذ لا يجب عليه شيء ولا حق لأحد عليه حتى أنه يخصمه بترك حقه (قوله فى القدر) أى المقدر لأنهم يثبتون مخاصمة العبد لله ومناعتهم له فيما قدره عليهم من عجز ونحوه ومطالبتهم بإياه بحقوقهم فينسبون الظلم للمولى سبحانه فى إزاله العمى مثلا بهذا الرجل ويقولون لهذا الرجل مخاصمة المولى فى إزاله العمى ومطالبته بحقه والظاهر أن هذا الحديث من باب الاخبار بالمغيبات وبما هو آت فهو آية من آياته صلى الله عليه وسلم ويفهم من هذا أن وجه تلقيهم بالقدرية انبأهم المنازعة فى القدر فنسوا اليه (قوله لا بالاجاب) أى العلة وكان المناسب اسقاط قوله : لا بالاجاب والطبيعة لأنه يوهم أن الخصوم يقولون انه فاعل بهما ، وليس كذلك إذ هم يوافقونا على القول بأنه سبحانه فاعل بالاختيار وأن الفاعل بالاختيار هو الذى يتأتى منه الفعل والترك (قوله برهان ذلك) أى كونه فاعلا بالاختيار لا بالعلة والطبيعة (قوله فلو وجب عليه فعل الخ) فإذا كان أصمان أحدهما صلاح أو أصلح تعذر فعل الآخر على زعمهم وتعين أنه يفعل الصلاح أو الأصلح ، وإذا تعين عليه ذلك لم يكن مختارا فى فعله (قوله إذ المختار الخ) بيان للعلازمة (قوله ولأن الموجب الخ) أى الذى أوجب عليه تعالى فعلا من الأفعال (قوله لزم قدم الفعل) أى لأن أثر الموجب القديم قديم . لكن قد يقال قد ينشأ عن القديم حادث (قوله وان كان حادثا) يعنى قلنا انه قائم بذاته تعالى (قوله فهو الخ) أى وإذا علمت أنه لا يجب عليه فعل من الأفعال عملا بما ذكر من الأدلة فهو الخ (قوله بل هو الكامل الخ) راجع لمضمون قوله فى المتن : لا ينطرق لذاته العملية من ذلك كمال ولا نقص وقوله : فى أزله الخ راجع لمضمون قوله فى المتن : كان الله ولا شيء معه الخ (قوله وإنما الأفعال الخ)

معرفة وجوده وصفاته على حسب ماهو مقرر ، وإلى هذا المعنى أشرت بقولي والأفعال كلها خيرها وشرها الخ ، وأيضا لو وجب عليه صلاح العبد لما كلفه لما فيه من تعريضه للمعصية . فان قيل إنما كلفه ليثبه . قلنا هو قادر أن يعطيه ذلك من غير عمل ولا تكليف ، ولو وجب عليه الأصلح لما خلق الكافر الفقير لأن الأصلح له أن لا يخلقه حتى لا يكون معذبا في الدنيا والآخرة وأيضا الأصلح للعباد أن يخلقهم في الجنة فلو وجب عليه لما خلقهم في الدنيا . وبالجملة لو وجب عليه الأصلح لما وجدت محنة دنيوية ولا أخروية وما أحسن مناظرة وقعت بين الشيخ الأشعري والجبائي هي مسألة مراعاة الصلاح والأصلح ، فقال الشيخ للجبائي ما تقول في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والآخرون مات بعد البلوغ كافرا والآخرون مات بعده مؤمنا ؟ فقال الجبائي أما الصغير ففي الجنة وأما الكافر الكبير ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العليا ، فقال له الشيخ ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن ؟ فقال له الجبائي : لأنه لم يعمل قدر عمله ، فقال الشيخ من حجتك على مذهبكم أن يقول يارب كان الأصلح في حق أن تكون أبقيتني حيا حتى أصل بالعمل الدرجة العليا ، فقال الجبائي جوابه أن يقول الله تعالى له علمت أنك لو بقيت على سن التكليف لكفرت فتدخل في النار ،

فتمرة الأفعال دلالتنا على وجوده الخ لا تحصيل كمال له تعالى فلا يتوقف وجوده ولا انصافه بشئ . من الكمالات على وجود الأفعال وإن كانت دالة عليه لأن الدليل لا يلزم انعكاسه ، وعبرة الشارح تقتضي أن ثمرتها الدلالة على المعرفة وفيها تسمح فالأولى حذف لفظ المعرفة (قوله على حسب ماهو مقرر) أى في مقام الاستدلال على ذلك . وحاصله أن وجود الشئ بعد عدمه يستلزم موجودا ، والموجود لابد أن يكون حيا قادرا علما إلى غير ذلك من الصفات التي يتوقف عليها الفعل (قوله وأيضا الخ) هذا الدليل ناف لقول الخصوم بوجوب مراعاة الصلاح والأصلح ، وأتى به وإن كان الدليل السابق شاملا لهما بحسب عمومته اهتماما به ، ولأجل شمول الدليل السابق لنتفهما وبطلان كون مراعاتهما واجبة عليه ارتكبا لفظة أيضا (قوله لما فيه الخ) بيان للملازمة (قوله من تعريضه للمعصية) أى ولا صلاح فيها (قوله فان قيل الخ) وارد على الدليل (قوله أن يعطيه الخ) أى وذلك أصلح له (قوله ولو وجب الخ) عطف على قوله لو وجب عليه صلاح فهو من تمة الدليل أعني قوله وأيضا الخ (قوله لأن الأصلح الخ) فيه أن عدم الخلق بالنظر للعذاب صلاح لا أصلح (قوله وأيضا الخ) إن نظر للدنيا باعتبار ما فيها من الهموم والآلام كان خلقهم في الجنة صلاحا لا أصلح (قوله وبالجملة) أى وأقول قولا مجلا قاطعا النظر عن ماسر من الأدلة المعطلة لمراعاة الصلاح والأصلح (قوله لو وجب عليه الأصلح الخ) بيان للملازمة أن الأصلح لنا إنما هو عدم وقوع الهن والتألي باطل : أما في الدنيا فلمشاهدة الهن ، وأما في الآخرة فلورود النصوص الدالة على وقوعها إن لم يكن من أهل النجاة (قوله والجبائي) أى أبي هاشم (قوله والآخرون مات بعد البلوغ كافرا الخ) قيد البالغ بالموت كافرا أو مؤمنا ، ولم يقيد من مات قبل البلوغ بشئ . كأنه لكونه لا يحكم له بشئ . وفي ذلك نزاع (قوله أما الصغير ففي الجنة) أى في الدرجة السفلى منها بدليل ما بعده ، وهذا خلاف ما في المواقف من أن هذا لا يثاب ولا يعاقب وهو الأنسب بالتحسين العقلي (قوله وأما الكافر الكبير الخ) فيه أن المقابل للصغير إنما هو الكبير لا الكافر

فأصلح في حقتك موتك صغيرا كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار التي هي أعظم غنيمة فكيف وقد زدتك على ذلك مالا يكيف من نعيم الجنة ، فقال له الشيخ : فأذن يقوم الثالث الذي مات كبيرا كافرا بل وكل كافر من دركات لظى فيقول يارب كتنا نرضى منك بأدنى من مرتبة هذا الصبي لما بالنالم تمتنا صفارا قبل التكليف ، وقد علمت منا الكفر بعده كما فعلت بهذا الصبي فهبت الجبائي ولم يقدر أن يجيب بكلمة ، فقال له الشيخ رضى الله تعالى عنه : وقف حمار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى أن توزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال . وأما المنقول فقولته تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقوله تعالى - ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة - ونحو ذلك مما هو كثير (قوله : فأكرم سبحانه من شاء إلى آخره) يشير إلى أن الأعمال ليست علة عقلية لاستحقاق ثواب ولا عقاب لما عرفت من وجوب استواء الأفعال كلها بالنسبة إليه تعالى ، وما أثبت عليه منها أو عوقب فهو بمحض فضله تعالى أو عدله ، وإنما الأفعال علامات مخلوقة لله تعالى

فكان المناسب أن يقول : وأما الكبير فالكافر في النار والمؤمن في الدرجات العلى في الجنة فيجعل المقابل للصغير الكبير ويقسمه لمؤمن وكافر (قوله فلاصلح) الأولى فالصلاح (قوله التي هي) أى السلامة (قوله بل وكل كافر) لأجل لهذا الانتقال ، لأن المقصود هو ذلك وإن كان الفرض في واحد (قوله فيقول) الأولى فيقولون كما في بعض النسخ (قوله فهبت الجبائي) أى انقطعت حجته ولم يقدر أن يجيب بكلمة ، وبهت يستعمل مينا للفاعل والمفعول مثلك العين (قوله وقف حمار الشيخ) أى الجبائي ووقوف حماره كناية عن مجزئه كما يهجز الحمار في العقبة ، ويصح أن تكون الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ثم قال) أى الشيخ (قوله تعالى الخ) أى تنزه وزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال : أى قواعده كقولهم : يجب على الله فعل الصلاح والأصلح ، وأحكام ذى الجلال مثل قولهم : الرزق واجب عليه كمال العقل واجب عليه لأن ذلك صلاح ، فمعنى وزن تلك الأحكام بالقاعدة اثباتها بها بأن يقال : الرزق مثلا صلاح وكل صلاح واجب عليه ، فالرزق واجب عليه وهكذا (قوله وأما المنقول) عطف على أما المنقول (قوله لايسأل عما يفعل الخ) هذا رد قول المعتزلة : لو لم يفعل المولى بعده ما هو أصلح له لكان له الخصومة معه ويطلبه بحقه ، فقولهم هذا باطل لأنه لايسأل عما يفعل (قوله ولو شاء ربك الخ) فيه رد على المعتزلة في قولهم : إن الله لم يترك شيئا مما هو صلاح للعبد عاجلا وآجلا إلا فعله ، وأنه فعل بكل عبد الألفاظ التي يقدر عليها ، وليس في الوسع لطف بعم الناس جميعا : أى ليس له عنده لطف لو خلقه للناس لآمنوا جميعا ، وكأنهم لا يعمدون هذا مجزا ، بل هذا مستحيل عندهم لاتعلق به القدرة (قوله ونحو ذلك) أى ما ذكر من الآيتين ، والحديث السابق : أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « القدرة خصماء الله في القدر » (قوله ليست الخ) بل علامة شرعية عليهما (قوله لما عرفت الخ) أى وإذا كانت مستوية بالنسبة إليه ، فكيف يكون بعضها علة في الثواب وبعضها علة في العقاب كما قال الخصوم ؟ (قوله من وجوب استواء الأفعال) أى أفعال لعبد كلها بالنسبة إليه تعالى من حيث استنادها له تعالى من غير واسطة (قوله منها)

بين الشرع ما اختار سبحانه أن تدلّ عليه من غير أن يكون بينهما رابط عقلي وتسمية الثواب والعقاب جزاء لأنهما في صورة الجزء لسبق ما يدلّ عليهما شرعا ، وقد ورد أنه سبحانه يخلق لفضلة النار قوما يعذبهم بها ولفضلة الجنة قوما ينعمهم بها من غير أن يسبق عمل للفريقين . (ص) وكلا النوعين دالّ على سعة ملكه وانقياد جميع الممكنات لأرادته وعدم تعاصيها على باهر قدرته كلّ منها واقع على ما ينبغي من جزيه على وفق علمه وإرادته من غير أن يتجدّد له بذلك كمال أو نقص لا حالا ولا مآلا فالوجوب إذن والظلم عليه محالان إذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات والظلم يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي .

(ش) مراده بكلا النوعين الثواب والعقاب : أى إذا نظر إلى الثواب وما احتوت عليه الجنة من دقائق النعم الخارقة للعوائد التي لم تخطر قط على بال

أى الأفعال (قوله بين الشرع) أى بها (قوله ما اختار) ما واقعة على الثواب والعقاب وضمير تدلّ الآتي للأفعال ، فالصلة جرت على غير من هي له (قوله بينهما) أى بين الفعل وما تدلّ عليه من ثواب أو عقاب (قوله وتسمية الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على مضمون قوله وما أثبت عليه منها وعلى سنده . وحاصله كيف تقولون ان الثواب بمحض الفضل والعقاب بمحض العذل والأفعال علامة مخلوقة لله تعالى ، وقد جاء تسمية الثواب والعقاب جزاء ، والجزاء إنما يكون في مقابلة الأعمال (قوله لسبق ما يدلّ عليهما) أى لسبق ما يدلّ على الثواب والعقاب وهو الأعمال ، فالطاعة تدلّ على حصول الثواب لفاعليها ، والمعصية تدلّ على حصول العقاب لفاعليها (قوله وقد ورد الخ) ترشيح لقوله سابقا وما أثبت عليه من الأعمال أو عوقب الخ (قوله يخلق الخ) قد نوزع في الشق الأول والمؤول عليه أن النار تنزوي ويضم بعضها لبعض فتصير بمثابة ، وأما الشق الثاني فهو ثابت بلا نزاع (قوله لفضلة النار) أى للبقعة الخالية منها (قوله وكلا النوعين) أى الثواب والعقاب (قوله على سعة ملكه) أى على ملكه الواسع أى على كثرة مملوكاته التي من جعلتها الجنة وما فيها من أنواع النعم والنار وما فيها من أنواع العذاب (قوله وانقياد الخ) أى ان الثواب والعقاب كل منهما يدلّ على انقياد جميع الممكنات ما وجد منها وما لم يوجد لقدرته تعالى وإرادته ، وذلك لأن الممكنات بعضها يثاب بدخول الجنة وبعضها يعاقب بدخول النار وبغير ذلك كالبهايم ، فدلّ ذلك على انقيادها لقدرته وإرادته ، ثم ان انقياد ما وجد من الممكنات لقدرته وإرادته ظاهر . وأما انقياد ما لم يوجد منها للقدرة والارادة فبطريق التماثل بين الممكنات (قوله وعدم تعاصيها) أى الممكنات (قوله على باهر قدرته) أى قدرته الباهرة : أى الغالبة (قوله كل منها) أى الممكنات (قوله على ما ينبغي) أى على الوجه الذي ينبغي وقوعه عليه (قوله بذلك) أى بما ذكر من الممكنات (قوله كمال) أى في ذاته وصفاته (قوله لاحالا) أى في الدنيا ولا مآلا : أى في الآخرة ، فإربّ جلّ جلاله كامل مطلقا (قوله فالوجوب) أى وجوب شيء من الممكنات عليه تعالى (قوله إذ الوجوب الخ) أى لأن وجوب الشيء يقتضى صعوبة معاناته وتعاصيه (قوله وما احتوت الخ) عطف تفسير أو من عطف الخاص اعتناء به (قوله دقائق) أى أنواع (قوله الخارقة للعادة) صفة للدقائق (قوله قط) أى فيما

وإلى مثلها من دقائق العذاب ، وما احتوت عليه جهنم من أنواع العذاب التي لانكيف كل ذلك لا يوجب له سبحانه تجديد كمال لذاته ولا لصفة من صفاته حتى يجب عليه ذلك بل كل كمال يليق به فلم يزل متصفا به في الأزل وما لا يزال ولا يوجب له فعله أو تركه نقصا حتى يستحيل عليه ، وأما فائدتها بالنسبة إلينا فهي مستوية في دلالتها لنا على وجوده تعالى ووجود صفاته العلية وسعة جلاله وعظيم جلاله . بل لم يزدنا وقوع النوعين وخلقه تعالى الأضداد إلا قوة علم بعظيم اختياره وسعة ملكه وأنه ليس مجبورا على فعل من الأفعال .

(ص) ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض لأنه لو كان له غرض في الفعل لأوجبه عليه ، وإلا لم يكن علة له فيكون مقهورا كيف وربك يخلق ما يشاء ويختار ، وأيضا فالغرض إما قديم فيلزم قدم الفعل ، وقد مرّ برهان حدوثه أو حادث فيفتقر إلى غرض ثم كذلك ويسلسل فيؤدى

مضى من الزمان والبال القلب (قوله وإلى مثلها من دقائق العذاب) ظاهر الأسلوب أنه عطف على قوله إلى الثواب ، والمناسب لذلك أن لو قال : وإلى مثله ، وفي إطلاق المثل على المغاير تجوز (قوله جهنم) أراد بهادار العذاب (قوله كل ذلك الخ) المناسب تجديد كل ذلك : أى ما ذكر من أنواع النعيم وأنواع العذاب لأنه لم يأت بجواب ذا (قوله لا يوجب الخ) أى وإنما يكون دالا على الكمال القائم بذاته تعالى وعلى سعة ملكه وإتياد جميع الكائنات إليه (قوله بل كل كمال الخ) اضراب انتقالي (قوله وأما فائدتها) أى الدقائق ، والمناسب للسياق أن لو قال : وفائدتهما : أى النوعين من الثواب والعقاب (قوله وسعة جلاله الخ) مرجع الجلال في حقه تعالى للقهو والغلبة ومرجع الجلال إلى الانعام (قوله بل لم يزدنا الخ) اضراب انتقالي والكلام على حذف مضاف : أى لم يزدنا سبب وقوع النوعين اللذين هما الثواب والعقاب وسببهما هو الطاعة والمعصية ، وإنما قدر المضاف لأن ظاهر العبارة يقتضى وجود النوعين وتحقيقهما الآن مع أنه ليس كذلك (قوله وخلقه تعالى الأضداد) أى الأمور المتضادة ، وهذا عطف تفسير لوقوع سبب النوعين لان الطاعات مضادة للمعاصى (قوله وأنه ليس مجبورا) فيه رد على المعتزلة الذين أوجبوا عليه مراعاة الصلاح والأصلح لأنه لو وجب عليه شيء كان مجبورا فلا يكون فاعلا بالاختيار وصدور الأمور المتضادة عنه بدل على أنه مختار لأنه لو كان فاعلا بالعلة أو الطبيعة لكان الصادر عنه شيئا واحدا ، لأن معلول العلة ومطبوع الطبيعة لا يختلف لأن تأثيرهما بالمناسبة ، والشئ الواحد لا يناسب الضدين (قوله ومن هنا) هو عدم وجوب شيء من الأفعال عليه تعالى : أى من أجل ذلك (قوله لغرض) هو الباعث على الفعل (قوله لأنه) أى الله (قوله لأوجبه) أى لاوجب الغرض بالفعل (قوله عليه) أى الله (قوله وإلا) أى وإن لم يوجبه عليه (قوله فيكون مقهورا الخ) دليل للاستثناية المحذوفة : أى لكن التالى باطل لأنه لو أوجب الغرض الفعل عليه لكان مقهورا كيف يكون مقهورا : أى لا يصح ذلك ، والحال أن ربك يخلق ما يشاء ويختار فالاستفهام انكارى والواو بعده للحال (قوله فيلزم قدم الفعل) لأن الغرض علة وشأن المعلول أن يقارن علة في الخارج وإن كانت هلته متقدمة عليه تعقلا (قوله وقد الخ) الواو للحال (قوله أو حادث الخ) وجهه

إلى حوادث لا أول لها ، وقد مرّ برهان بطلانه ، وأيضا فالفرض إما مصلحة تعود إليه أو إلى فعله ، والأول محال لاستلزامه اتصاف ذاته العلية بالحوادث ، والثاني محال لعدم وجوب صراغة الصلاح والأصلح ولأنه قادر على إيصال تلك المصلحة إلى العبد مثلا من غير واسطة ولأنه يلزم فيه تعطيل الشيء بنفسه أو التسلسل لنقل الكلام إلى تلك المصلحة نفسها .

(ش) يعني أنك إذا عرفت استواء الأفعال بالنسبة إليه تعالى وأنه مختار في جميعها لا يجب عليه منها شيء لزم أن لا يكون له تعالى غرض في شيء منها : أي لآلة لشيء من الأفعال مشتملة على حكمة تبعته على إيجاد ذلك الفعل أو إعدامه بل هو جلّ وعلا مختار في كلا الأمرين ، واستدلّ في العقيدة على هذا المطلب بأوجه الأول . أنه لو كان له غرض في فعل من الأفعال لكان ذلك الفعل واجبا عليه لا يتأتى له تركه ، وبيان الملازمة أن معنى الفرض أن يشتمل الفعل على حكمة تبعته عقلا على إيجاده بحيث يلزم نفسه لولم يفعل هذا معنى الفرض ،

أن الفرض إذا كان حادثا كان من جملة الأفعال فيفتقر إلى غرض ، ثم تنقل الكلام لهذا فان وقف على الفرض الأول لزم الدور وإن لم يقف لزم التسلسل وهما باطلان ، وعلى هذا فالمراد بالتسلسل ما يشمل الدور وإن كان قوله بعد فيؤدي إلخ يقتضي جملة على معناه الأخص (قوله إلى حوادث) أي إلى ثبوت حوادث (قوله وقد مرّ بطلانه) هذا سند للاستثنائية المطوية بالقائلة : لكن التالي باطل وهو إثبات حوادث لا أول لها فالواو تعليلية ، والمناسب بطلانها إذ الضمير عائد على حوادث (قوله وأيضا إلخ) وجه آخر لإبطال الفرض باعتبار ذاته (قوله تعود إلخ) أو مانع خلو تجوز الجمع (قوله والأول) أي كون الفرض مصلحة تعود إليه (قوله بالحوادث) هي المصلحة العائدة عليه (قوله ولأنه يلزم إلخ) هذا سند لإبطال كون فعله تعالى لمصلحة مطلقا سواء كانت عائدة على الخلق أو على الخلق ، ووجه لزوم ما ذكره أن الفرض إذا كان مصلحة فالمصلحة لا بد لها من مقتض خلقها ، وذلك مقتضى أن كان نفسها لزم تعليل الشيء بنفسه وإن كان شيئا آخر نقلنا الكلام لذلك الثاني ، فيلزم أما تعليل الشيء بنفسه أو التسلسل والضمير المنسوب بأن والجورور بني جائدان على الفرض الذي هو المصلحة (قوله لنقل الكلام إلخ) سند للآزم بحسب طرفيه : أعني تعليل الشيء بنفسه والتسلسل (قوله وأنه مختار في جميعها) عطف تفسير لاستواء الأفعال بالنسبة إليه فيكون مرجع الاستواء هو ما ذكره لكن لا يخفى أن ثبوت كونه تعالى مختارا لم يتقدم صراحة ، بل بحسب الاستلزام والذي تقدم صراحة نفي الوجوب ولذا اقتصر عليه في المتن (قوله مشتملة على حكمة) الحكمة ما يحصل من ترتب الحكم على العلة من جلب مصلحة أو دفع مضرة ، وأما العلة فهي الأمر الباعث على الشيء مثلا العمد العدوان علة في القصاص والحياة الحاصلة من ترتب القصاص على القتل العمد العدوان حكمة (قوله تبعته إلخ) وأما مجرد الحكمة والمصلحة فلا تنكر فأفعال الله محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تخصي راجعة لخلقاته لكنها ليست أسبابا باعة على إعدامه ولا عللا مقتضية لفاعليته فلا تكون أغراضا له ولا عللا غائية لأفعاله حتى يلزم استكمالها بها (قوله على هذا المطلب) أي وهو نفي الفرض في أفعاله (قوله لا يتأتى إلخ) نأ كيد للوجوب (قوله أن يشتمل الفعل إلخ) خبران فهو تفسير للفرض وما مرّ يقتضي أن الفرض هو العلة المشتملة

فيكون موجبا للفعل وإلا لم يكن غرضا له علة فيه ، فقولى وإلا لم يكن علة له بيان لللازمة . وأما قولى فيكون مقهورا فهو بيان للاستثنائية وهي قولنا : لكنه لا يكون الفعل واجبا عليه لما يلزم عليه من قهره وعدم اختياره إذ المختار هو الذى يتأتى منه الفعل والتترك والافرض أن هذا الفعل فيه غرض لا يتأتى تركه وقد علمت فيما سبق وجوب كونه جل وعلا مختارا فبطل اذن أن يكون فى فعل من أفعاله غرض يحمله على الفعل . قال تعالى - وربك يخلق ما يشاء ويختار - . الثانى أن الفرض اما أن يكون قديما فيجب قدم الفعل والا كان البارى جل وعلا ناقصا لقوات غرضه أو حادثا فيحتاج هذا الفرض الى غرض حادث إذ هو من جملة الأفعال الحادثة ، ويلزم التسلسل وحوادث لا أول لها ، وقدم الفعل باطل لما عرفت من برهان حدوث العالم والتسلسل ، وهو اثبات حوادث لا أول لها باطل ، وقد سبق برهانه . الثالث الفرض اما مصلحة فى الفعل تعود اليه تعالى أو مصلحة تعود إلى خلقه ، والأول باطل لأنه يوجب اتصاف ذاته بالحوادث ، وقد صرح بطلانه ويوجب أيضا أن يكون ناقصا فى ذاته ، وإنما تكمل بأفعاله ، والثانى باطل لما عرفت من عدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح عليه تعالى ، ولأن غرض العبد إنما هو حصول لذة له أو دفع ألم والله سبحانه وتعالى قادر

على حكمة الباعثة على الفعل ، والتحقيق ما هنا من أن الفرض اشتغال الفعل على حكمة : أى الحكمة التى يشتمل عليها الفعل الباعثة على إيجاده (قوله فيكون) أى الفرض (قوله وإلا الخ) أى وإلا يكن موجبا للفعل لم يكن غرضا له : أى للفعل علة فيه فلفظ فرض ولفظ علة منصوبان ، والثانى بدل من الأول (قوله بيان للاستثنائية) هذا إخراج عن أسلوب المتن ، وإن كان مناسبا للصناعة (قوله وقد علمت الخ) مرتبط بقوله لما يلزم عليه الخ (قوله قال تعالى الخ) سند نقل على بطلان الاستثنائية بعد العلقى (قوله الثانى) أى من الأوجه التى يستدل بها على بطلان الفرض (قوله فيجب قدم الفعل) أى لأن الفرض إذا كان قديما لزم قدم الفعل إذ هو معلول له ، والشأن اقتران المعلوم بعلة (قوله لقوات غرضه) المراد بالفرض هنا المبعوث عليه الذى هو الفعل لا الغرض بمعنى الباعث (قوله إذ هو الخ) توجيه للتفريع ، وقوله : حوادث لا أول لها تفسير للتسلسل (قوله وقدم الفعل باطل) أتى بهذا لتمام الاستدلال وهو استثنائية الدليل من جهة المعنى فكأنه قال : لكن الثانى بقسميه باطل ، أما بطلان القسم الأول وهو قدم الفعل فسنده ما أفاده بقوله : لما عرفت الخ ، وأما بطلان القسم الثانى وهو التسلسل فسنده ما أفاده بقوله : والتسلسل وهو اثبات الخ (قوله وقد سبق برهانه) أى برهان بطلان التسلسل وهو حوادث لا أول لها (قوله الثالث) أى من الأوجه التى استدلل بها على استحالة الفرض (قوله بالحوادث) هى المصلحة العائدة عليه التى تجددت له بتجدد الأفعال (قوله وإنما تكمل بأفعاله) أى بسبب أفعاله : أى خلقها لأن المصلحة إنما تعود عليه إذا فعل ذلك الفعل (قوله والثانى) هو كون الفرض مصلحة تعود على خلقه (قوله لما عرفت الخ) وحينئذ فلا يجب عليه أن يفعل لأجل غرض يعود على الخلق (قوله ولأن غرض العبد الخ) أى ولأن الغرض الباعث للسوى على الفعل إذا كان مصلحة تعود على العبد فاما أن يكون

على إصال ذلك له بغير واسطة فعل ، وأيضاً ننقل الكلام الى هذه المصلحة فنقول : ما الموجب خلقها ووجودها بواسطة الفعل ؟ فان قيل لذات كونها مصلحة لزم تعليل الشيء بنفسه لأنها صارت غرض نفسها ، وان قيل لغرض زائد عليها نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل وكما عرفت وجوب نفي الغرض في أفعاله تعالى كذلك يجب في أحكامه وما يذكروه فقهاء أهل السنة من علل الأحكام إنما هو بالجمال الشرعي ورعيه تفضلاً لا بالحكم العقلي وإيجابه الأحكام ولهذا اعترض على ابن الحاجب قوله في أصوله في باب القياس عند ما تعرض لذكر شروط العلة : ومنها أن تكون بمعنى الباعث

حصول لذة أو دفع ألم والمولى قادر على إصال ذلك للعبد من غير واسطة الفعل ، وحينئذ فلا وجه تخلقه الفعل لأن الممكنات كلها مستندة إليه ابتداء من غير أن يكون بعضها أولى من بعض (قوله على إصال ذلك) أى ما ذكر من اللذة والألم وهما يرجعان للبدن بخلاف السرور والهم فيرجعان للقلب (قوله ننقل الكلام الى هذه المصلحة) أى التى جرى الكلام على تقسيمها باعتبار عودها إليه تعالى وباعتبار عودها إلى الخلق (قوله ووجودها) عطف (قوله بواسطة الفعل) أى بواسطة وجود الفعل الذى حلت على وجوده كحفظ العين من الأذى الموجود بواسطة خلق الجن (قوله لذات) أى نفس ، والمناسب إسقاط اللام (قوله وإن قيل الخ) المناسب إسقاط لام الجر من قوله لغرض : أى وإن قيل الموجب لوجودها بواسطة الفعل لغرض زائد عليها : أى خارج عن ذات المصلحة نقلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل والتسلسل باطل فما أدى إليه من كون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل غرضاً خارجاً عنها باطل وإذا بطل ككون الموجب لوجود المصلحة بواسطة الفعل ذاتها أو غرضاً خارجاً عنها بطل القول بوجوب الغرض مطلقاً سواء كان مصلحة عائدة على الله أو على الخلق وهو المطلوب (قوله وكما عرفت الخ) شروع في إبطال الغرض بالنسبة للأحكام وأشار بالتنظير الى أن ما استدلل به على بطلان الغرض في الأفعال يستدل به على بطلان الغرض في الأحكام (قوله وما يذكروه الخ) جواب عن سؤال نشأ من قوله كذلك يجب في أحكامه ، وتقريره أن يقال كيف تنفني الأغراض في الأحكام وأساليب الفقهاء جارية عليه ؟ فأجاب عنه بقوله وما يذكروه الخ (قوله بالجمال الشرعي) أى بسبب أن الشارع جعلها علامة على الأحكام (قوله ورعيه) عطف تفسير للجمال الشرعي ، والضمير عائد على الشرع المفهوم من الشرعي (قوله تفضلاً) لم يقل حكمة للأئمة التفضل للجمال (قوله وإيجابه الأحكام) عطف على الحكم العقلي عطف تفسير والضمير عائد على العقل المفهوم من العقلي : أى ولا بسبب إيجاب العقل الأحكام لهذه العلة خلافاً لفقهاء المعتزلة فإن تعليل الأحكام عندهم بسبب إيجاب العقل الأحكام لوجود تلك العلة الموجبة لها (قوله ولهذا الخ) الإشارة راجعة لمضمون : قوله وما يذكروه الخ : أى ولأجل كون المراد من علل الأحكام التى يذكروها الفقهاء ما جعله الشارع علامة على الحكم لا ما كان موجباً للأحكام عقلاً (قوله اعترض على ابن الحاجب الخ) أصل الكلام للأمدى وابن الحاجب تبعه (قوله قوله) أى مقوله ، ومقوله المعترض هو قوله : ومنها أن تكون بمعنى الباعث ، ووجه الاعتراض أن المتبادر من قوله الباعث الباعث لله على الحكم وهذا يقتضى أن أحكام الله معلة وأن العقل يوجب

وتؤول بأن مراده الباعث المكلف على الامتثال لا الباعث له تعالى على الحكم ، والحق أنها مع ذلك عبارة موهمة ، فيجب تجنبها ، وكذا ما يوجد في الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى موهمة للتعليل بالأغراض كقوله تعالى - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - فانه يجب تأويله فتجعل اللام في قوله تعالى : ليعبدون لام الصيرورة مثلها في قوله تعالى - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً - أو هو من الاستعارة التبعية على ما نقرر في فن البيان .

(ص) قالوا إذا لم يكن غرض فالفعل سفه . قلنا السفه عرفاً ما فعل مع الجهل بالعواقب أو

ترجيح اللذات الحاضرة

الاحكام لاجلها وهذا مذهب الاعتزال (قوله وتؤول الخ) والمؤول له نقي الدين السبكي واهل مؤلف جمع الجوامع (قوله والحق الخ) من كلام الشارح (قوله أنها) الضمير عائد على القول وأنشئه مراعاة للخبر (قوله مع ذلك) أى مع كونها مؤولة (قوله وكذا الخ) أى لابد من تأويله فهو تشبيه بما تقدم في صدر الكلام بقرينة ما بعده (قوله من أفعال الله) أى من ذكر أفعال الله ، وقوله : موهما حل من الذكر المتقدر (قوله فانه يجب تأويله) بدل من كذا فهو خبر وقرنه بالفاء لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط (قوله فتجعل الخ) أى فان أردت تأويل الآية فتجعل الخ ، وحيث أن المعنى خلقت الجن والانس فصار مآل أمرهما الى الأمر بالعبادة لا الى الإهمال ، وقد يقال لام الصيرورة إنما تستعمل عند الجهل بالعواقب ، وذلك بأن يقصد الفاعل بفعله أمراً يقع خلافه لجهله بعاقبة الفعل وما يصير إليه ، وهذا يستحيل عليه تعالى ، وحيث أن الآية ليست من مواضع لام الصيرورة (قوله مثلها الخ) فانهم التقطوه للتبني والمحبة ثم صارت عاقبتها الى العداوة والحزن (قوله أو هو من الاستعارة التبعية) وصورتها في الحرف أن تعتبر الاستعارة أولاً في متعلق معنى الحرف ، ثم تتبعها الاستعارة في الحرف . وبيانه في الآية أن أصل لام التعليل أن تدخل على الفرض في الشيء والباعث عليه : أعنى هلته الغائية ، فهى متقدمة ذهناً لأنها باعثة عليه متأخرة عنه خارجاً إذ تترتب عليه ، والترتيب في الكلام بواسطة اللام ، والعبادة ليست علة للخلق إذ لا باعث له تعالى على شيء ، فنقول اللام للاستعارة التبعية بأن شبه ترتب مطلق الأمر بالعبادة على مطلق الخلق بترتب علة الشيء الغائية عليه : كترتب السكنى على البناء واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرنا اللام الموضوعية لترتب العلة الجزئية على المعلول الجزئى لترتب الأمر بعبادة الجن والانس على خلقهم استعارة تبعية لجزئان الاستعارة أولاً في العلية والفرضية الذى هو متعلق اللام وتبعيتها الاستعارة في اللام ، وكذا يقال في قوله تعالى - فالتقطه آل فرعون - الآية : أى أنه شبه ترتب العداوة والحزن المطلقين على مطلق الالتقاط بترتب مطلق علة غائية على معلولها ، واستعير اسم المشبه به للمشبه فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت اللام الموضوعية لترتب العلة الجزئية على معلولها الجزئى لترتب العداوة والحزن الجزئيين على الالتقاط الجزئى (قوله قالوا الخ) شروع في ذكر ما للخصوم من السند على دعواهم من ثبوت الفرض له تعالى (قوله سفه) أى ممن صدر منه (قوله إذا لم يكن غرض) أى باعث يحمل الفاعل على الفعل (قوله ما فعل الخ) أى والجهل بالعواقب محال على الله لأن أفعاله جارية على وفق علمه ، وحيث فلا يتأتى السفه في فعله إذا كان لغبر غرض (قوله أو ترجيح) بالجر

حتى يفعل السفه مافيه ضرره أو حثه وهو لا يشعر ، وأين هذا من فعل المتعالى عن تجدد كمال أو نقصان الذى لا يعزب عن علمه شيء على الإطلاق فى سر و إعلان .

(ش) هذه شبهة من جهة المعتزلة القائلين بثبوت الأغراض الموجبة للأفعال والأحكام وتقريرها أن قالوا لو كان الفعل أو الحكم واقعا بغير غرض لازم السفه أو العبث عن صدرا منه لكنه تعالى حكيم يستحيل عليه العبث والسفه فيستحيل إذن أن يفعل أو يحكم لا لفرض . والجواب منع الملازمة ، وذلك أن السفه فى العرف عبارة عن الجهل بالمصالح وخفة العقل حتى أن السفه يفعل مايضره أو يهلكه حالا أو مآلا

عطف على الجهل : أى أو مافعل مع ترجيح الخ : أى أو مافعل مع العلم بالعواقب لكن منع ترجيح اللذة الحاضرة على العقوبة المستقبلية ، ويحتمل أنه عطف على مافعل فهو بالرفع على الخبرية (قوله حتى الخ) راجع للطرفين (قوله أو حثه) أى هلاكه حالا أو مآلا (قوله وهو الخ) أى والحال أنه لا يشعر بأن فى هذا ضرره أو حثه ، وأراد بعدم الشعور ما يشمل عدم الشعور حقيقة كما فى الطرف الأول أو حكما كافى الثانى ، فإن من يزنى مثلا مع علمه بعاقبة الأمر لا يشعر حكما لتزليه منزلة الجاهل بالعواقب (قوله وأين هذا) أى السفه بطرفيه والاستهزام إنكارى : أى وليس فعل المولى من هذا القليل ، وقوله : المتعالى الخ باعتبار قوله : أو نقصان مناسب لقوله أو ترجيح اللذة الحاضرة فهو راجع له ، وقوله : الذى لا يعزب الخ مناسب لقوله مع الجهل بالعواقب فهو راجع له ، وفيه لف ونشر مشوش (قوله على الإطلاق) أى حالا أو مآلا جليلا أو حقيرا فى سر أو إعلان ، فقوله فى سر أو إعلان من جهة الإطلاق ، والسر بمعنى الاسرار ، والإعلان بمعنى الاظهار ، وأنت خير بأنه إذا كان لا ينيب عنه شيء خفى بالنسبة إلينا ، فمن باب أولى ما كان ظاهرا لنا فلا حاجة لقوله وإعلان إلا أن يقال صرح به لأجل السجع (قوله الموجبة للأفعال) أى التى يحكم العقل بوجود الأفعال أو الأحكام لاجلها (قوله والأحكام) زاد الشارح ذلك إشارة إلى أن حجبتهم جارية فى كل من الأفعال والأحكام وأن خلافهم جار فى كل منهما ، ومن هذا تعلم أن فى كلام المتن قصورا اعدم ذكره للأحكام (قوله واقعا بغير غرض) الوصف بالوقوع يقتضى الحذوث وهو ظاهر بالنسبة للفعل لا بالنسبة للحكم لانه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين فهو قديم لا يقبل الوقوع إلا أن يقال ان تعلق الخطاب بأفعال المكلفين تعلقا تنجيزيا معتبرا على أنه جزء من مفهوم الحكم ، وحينئذ فيكون الحكم حادثا ، أو يقال ان وقوع الحكم باعتبار توجهه إلى المكلف بناء على أن التعلق ليس جزءا من مفهوم الحكم وأنه قديم (قوله أو العبث) لم يذكره فى المتن إلا أن يقال أدخله فى السفه بأن أراد به ما يشمل العبث (قوله لكنه تعالى حكيم الخ) أى لكن التالى باطل لانه تعالى حكيم الخ ، فقد طوى الاستثنائية وأدخل لكن على سندها (قوله وذلك الخ) الإشارة راجعة لمنع الملازمة على حذف مضاف : أى وسند ذلك المنع أن الخ ثم انه فى المتن جعل السفه ما فعل مع الجهل بالمصالح ، وهنا جعله نفس الجهل بالمصالح ، ووجهه أنه لما جرى فى المتن على أن تالى الشرطية كون الفعل سفها ناسبه أن يتكلم عليه من حيث انه فعل الشخص وهنا تكلم عليه من حيث ذاته (قوله وخفة العقل) عطف على الجهل فالسفه يطلق

وهو لا يشعر أو يشعر لكنه لجهله وخفة عقله يرجح المرجوح من قضاء لذة حالية لابقاء لها مثلا على عقوبات عظيمة دائمة ، وأما العبث فيطلق في العرف على فعل الشيء مع الذهول أو عدم القصد ، وهذا كله لازوم بينه وبين نفي الغرض . لأننا نقول انه تعالى لاغرض له في الفعل مع أن أفعاله كلها جارية على وفق علمه وإرادته لا يلحقه ضرر من قبلها ولا يتجدد له كمال بفعلها بل هو الغنى في ذاته وصفاته أزلا وأبدا فيما لا يزال ثم الحكمة المنسوبة إليه تعالى عبارة عن علمه بالأشياء وقدرته على إحكامها واتقانها فهي تقتضي العلم والقدرة وهما واجبتان له تعالى لأفعل الشيء لغرض كما زعمت المعتزلة ، وإذا فهمت هذا في أفعاله فافهم مثله في أحكامه فانها أيضا جارية على وفق علمه لا يتطرق له من قبلها نقص كيفما وجهها على عبيده ، وان فسرت المعتزلة السفة والعبث بنفي الغرض سلمنا الملازمة ومنعنا الاستثنائية وقصارى الأمر أما نمنع

على أمرين (قوله لا يشعر) أى بالضرر أو الإهلاك (قوله وخفة عقله) عطف تفسير (قوله من قضاء لذة) أى تمصيلها (قوله لابقاء لها) وصف للذة الحالية ، وقال مثلا لأنه بين ترجيح المرجوح بصورة من صورهِ (قوله على عقوبة عظيمة دائمة) أى مثلا وإلا فمثل ذلك العقوبة غير العظيمة أو غير الدائمة (قوله في العرف) وأما في اللغة فهو اللعب أو الخلط (قوله على فعل الشيء الخ) كالناكت في الأرض والحرك لشيء يسده أو للحبته ذاهلا عن ما يفعل (قوله أو عدم القصد) عطف تفسير : أى وعدم القصد المختبر فلا ينافى أن أصل القصد ثابت ، فاندفع ما يقال إن الذهول عن الشيء يقتضى عدم فعله إذ متى ما فعله كان غير ذاهل عنه ، فإمعنى قول الشارح فعل الشيء مع الذهول عنه (قوله وهذا كله الخ) الإشارة راجعة لما ذكر من معنى العبث ، ومعنى السفة في العرف ، وقوله : لأننا نقول : أى في بيان عدم اللزوم بينهما فهو سند لما ادعاه من نفي اللزوم بينهما (قوله مع أن أفعاله الخ) أى وحينئذ فيكون الجهل بعواقب الأمور منفيًا فلا يكون فعله سفها ، وقوله : وإرادته : أى وحينئذ فيكون عدم قصد الفعل منفيًا فلا يكون فعله عبثا ، وقوله : لا يلحقه ضرر من قبلها في مقابلة قوله : سابقا حتى أن السفة ليفعل ما يضربه . وأما قوله : ولا يتجدد له كمال فهو خارج عن المقام (قوله ثم الحكمة الخ) راجع لقوله : لكنه حكيم الخ (قوله عبارة الخ) أى لا أنها عبارة عن الغرض كما قالوا (قوله فهي) أى الحكمة ، وقوله : تقتضى : أى تستلزم ، وفيه أن هذا التفرع غير صحيح ، لأن الحكمة عين القدرة والإرادة إلا أن يراعى في اللزوم كل واحد على حدته ، فهو من لزوم الكل لأجزائه (قوله لأفعل الشيء) بالجر عطف على علمه ، وكان الأولى أن يقول : لاغرض الشيء لأن الحكمة عندهم هي الغرض الباعث ، فمعنى كونه حكما أنه لا يفضل إلا لغرض (قوله هذا) أى كون الأفعال جارية على وفق علمه الخ (قوله فانها أيضا الخ) جريانها على وفق العلم باعتبار تعاقبها بالمكلفين وإلا فالأحكام وهي الخطابات قديمة (قوله من قبلها) أى من جهتها : أى الأحكام (قوله كيفما) أى في أى حالة (قوله ومنعنا الاستثنائية) أى من جهة المعنى لأننا نقول بنفي الغرض ، فنقولهم لكن التالى باطل ممنوع لأن السفة والعبث عبارة عن نفي الغرض ، وهذا غير باطل إذ السفة والعبث على الله بهذا المعنى غير مستحيل . نعم يمنع إطلاقهما عليه تعالى لأنهما لفظان موهمان للمحال ولم يردبهما

على هذا التقرير إطلاق هذين اللفظين بالنسبة إليه تعالى لايهامهما معنى يستحيل في حقه تعالى وهو ما ذكرنا أنهما يدلان عليه عرفا لالما ذكرناه من دلالتهما على نفي الغرض .

(ص) وإذا عرفت بما ذكر عدم رجحان بعض الأفعال على بعض بالنسبة إليه تعالى عرفت جهالة من تسور على الغيب ، ورأى أن العقل يتوصل وحده دون شرع إلى إدراك الحسن والقيح عنده جل وعلا ، على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يحزم العقل بشيء من ذلك لتعارض أوجه من النظر في ذلك متضادة ، فانا لم نعرف وجوب الإيمان ولا تحريم الكفران إلا بعد مجيء الشرع .

(ش) لما حقق أن مذهب أهل السنة أن الأفعال كلها مستندة إلى الله تعالى ابتداء

سماع ، وإلى هذا أشار بقوله : وقصارى الامرالخ (قوله على هذا التقرير) أي الذي جرى عليه المعتزلة المشاره بقوله : وإن فسراخ (قوله هذين اللفظين) أي السفه والعبث (قوله بما ذكر) أي من أن الأفعال كلها مخلوقة لله من غير غرض يبعثه على خلقها (قوله عدم رجحان بعضها) أي الأفعال على بعض بالنسبة إليه لأنه إذا كانت الأفعال كلها مستندة إليه من غير واسطة كانت كلها مستوية بالنسبة إليه ، وليس بعضها حسنا وبعضها قبيحا بالنظر لذاته أو صفته ، وحيفئذ فلامجال للعقل في إدراك حكم شرعي لها (قوله من تسور الخ) التسور في الأصل الانيان من أعلى السور لأجل الاطلاع على ما في داخله ، والمراد به هنا التجاسر ومصدوق من : المعتزلة ، والمراد بالغيب الأمر الغيب عنا وهو ما عنده تعالى (قوله ويرأى الخ) تفسير للتسور ، والمراد بالرأى الاعتقاد (قوله يتوصل الخ) لكن تارة يدرك ذلك بدون نظر كما في حسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وتارة يدرك ذلك بواسطة نظر كما في حسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، ويعملون الشرع في ذلك كله مؤكدا للعقل وبقى قسم يتوقف فيه العقل ولا يدركه بنفسه بل بواسطة الشرع خلفائه عليه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وكلام المصنف لا يشمل هذا القسم . واعلم أن الحسن والقيح للشيء بمعنى ملائمة الطبع ومتافرته كحسن الحلو وقبح المر ، وبمعنى صفة الكمال والنقص : كحسن العلم وقبح الجهل لا نزاع فيه بيننا وبين المعتزلة ، بل يحكم العقل بذلك باتفاق منا ومنهم ، والنزاع بيننا وبينهم فيهما بمعنى ترتيب الثواب والعقاب آجلا والمدح والذم عاجلا : كحسن الطاعة وقبح المعصية ، فهو عندنا لا يعلم إلا من الشرع وعندهم يدرك بالعقل لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله (قوله دون شرع الخ) تفسير لقوله وحده (قوله إلى إدراك الحسن والقيح) أي في الأفعال المكتسبة (قوله على أنه الخ) الضمير للحال والشأن والاشارة راجعة لما رأى على حذف مضاف : أي مبنى مراءه واعتقده من أن التحسين والتقيح عقليان (قوله لم يحزم الخ) أي وحيث كان العقل قد لا يحزم بحسن الشيء ولا يقيحه لتعارض أوجه النظر في ذلك فقد ظهر فساد مذهبهم من أن كل فعل اختياري يدرك العقل حسنه أو قبحه (قوله في ذلك) أي الحسن والقيح (قوله فانا لم نعرف الخ) تفريع على ما ظهر من فساد مذهبهم : أي فاذا ظهر لك فساد مذهبهم علمت أننا لا نعرف الخ ، وجرى على خصوص الإيمان والكفر لأنهما كالأصلين لما سواهما

من غير واسطة لا تأثير لغيره في شيء منها لزم أن الأفعال كلها مستوية لا يتصف بعضها بالحسن من حيث ذاته أو صفته ولا يتصف بعضها بالقبح من حيث ذاته أو صفته فلا مجال للعقل اذن في ادراك حكم شرعي لها اذ لا سبب له على ما عرفت فليس الحسن شرعا عند أهل الحق إلا ما قيل فيه افعلاه ، وليس القبح شرعا إلا المقول فيه لاتفعلاه وتخصيص كل واحد منهما بما اختص به من الأفعال لاعلة له . وقالت المعتزلة الأفعال الاختيارية حسنة وقبيحة من جهة العقل وزعموا أن منها ما يدركه العقل بالضرورة كحسن الصدق النافع والإيمان وقبح الكذب الضار والكفران ومنها ما يدركه العقل بالنظر كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع ، ومنها ما يقف عن ادراكه إلا بأبناء الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وقضوا أن الشارع في هذا النوع مخبر عن حال المحل لا أنه أنشأ فيه حكما قالوا كالحكيم الذي يخبر أن هذا العقار حار أو بارد ، ثم اختلفوا فذهب القدماء منهم إلى أن الأفعال حسنة وقبيحة لذاتها ، وقال قوم منهم هي حسنة وقبيحة لصفة لازمة كالصوم المشتمل على كسر الشهوة المقتضى عدم المفسدة وكالزنا المشتمل على اختلاط الأنساب المقتضى ترك تعاهد الأولاد ، وقال قوم منهم بالفرق بين القبيح فهو قبيح لصفته والحسن فهو حسن لذاته وحجبتهم أن الذوات كلها مستوية

من التكاليف ، فتلهما وجوب الصلاة وحرمه الزنا . هذا والماسب للسياق اجراء التفرع على الحسن والقبح بأن يقول : فاذا لم يعرف حسن الإيمان وقبح الكفر إلا بعد مجيء الشرع لأن ذلك محل النزاع لاعلى الحكم الذي هو الوجوب والتحريم ، لكن سهل ذلك كون الحسن يستدعي الوجوب والقبح يستدعي التحريم (قوله من غير واسطة) تفسير لقوله ابتداء (قوله أو صفته) أي حقيقة أو وجودية أو اعتبارية لأجل أن يطابق المذاهب الآتية (قوله افعلاه) أي على جهة الوجوب أو الندب ، وقوله : لاتفعلاه : أي لكونه حراما أو مكروها أو خلاف الأولى وبقى واسطة وهي المباح (قوله منهما) أي افعلاه لاتفعلاه (قوله لاعلة له) خبر عن تخصيص أي إن تخصيص افعلاه بالصلوات الحس والزكاة مثلا وتخصيص لاتفعلاه بالزنا مثلا لاعلة له (قوله الاختيارية) أي التي من شأنها الاختيار (قوله من جهة العقل) بمعنى أن العقل وحده إذا خلى ونفسه يدرك حسنها أو قبحها لما يجده فيها من المصلحة أو المفسدة ، فالفعل الذي يجد فيه مصلحة يدرك حسنه عند الله ، وأنه يترتب عليه الثواب آجلا والملاح عاجلا ، والذي يجد فيه مفسدة يدرك قبحه (قوله أن منها) أي الأفعال (قوله ما يدركه) أي ما يدرك وصفه (قوله ومنها) أي الأفعال (قوله ما يقف) أي العقل (قوله عن حال المحل) أي عن وصف الموصوف ، والوصف كالحسن والقبح والموصوف هو الفعل (قوله فيه) أي في هذا النوع الأخير حكما : أي وصفا (قوله العقار) بفتح العين وتشديد القاف ككتان مفرد عقاير ، وهي أصول الأدوية (قوله ثم اختلفوا إلخ) يشير إلى أن المعتزلة بعد اتفاقهم على أن الحسن والقبح عقليان لاشريعان ، اختلفوا في سبب ذلك على مذاهب أربعة (قوله لذاتها) أي لا لمعنى آخر ، فالحسن والقبح وصفان ذاتيان لاعرضيان (قوله لصفة لازمة) فهي حسنة لما قام بها من حسن لازم وقبيحة لما قام بها من قبح لازم فهما عرضان لازمان وجوديان ، وفيه قيام المعنى بالمعنى لأن الفعل عرض (قوله المقتضى) وصف للاختلاط : أي المقتضى عدم تمييزهم عن غيرهم (قوله وحجبتهم إلخ)

والتمييز إنما هو بالصفات فلو قبح الفعل لذاته لزم قبح فعل الله تعالى ، وقال الجبائي وأتباعه :
 الفعل يقبح أو يحسن بوجه واعتبار كضرب اليقيم يحسن ان كان لتأديب ويقبح ان كان لغیره
 والرد على الجميع ماضى من كون الأفعال لا تأثير للعباد فى شىء منها حتى يحسن عقلا طلبها منهم
 أو النهى عنها ، وإنما مرجع الأحكام الشرعية إلى بيان كون تلك الأفعال أمانة على ما جعلت
 عليه من ثواب أو عقاب أو عدمهما ، ولو آسف الفعل بالحسن أو القبح لذاته أو لصفة لازمة لما
 كاف الله الكافر بالإيمان والنالى باطل بالاجماع ، وبيان الملازمة أنه تعالى علم أن الكافر لا يؤمن
 فتكليفه بالإيمان تكليف بمستحيل وهو قبيح عندهم ، وأيضا لو كان الفعل حسنا أو قبيحا
 لذاته أو لصفة لازمة لما اختلف بأن يكون تارة حسنا وتارة قبيحا ولاجتمع النقيضان فى قول
 القائل لا كذب غدا صدق أو كذب والبحث فى المسئلة طويل ، وقد بان الحق فيها فلا حاجة
 الى التطويل (قوله : على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا لم يجزم العقل بشىء لتعارض أوجه من
 النظر فى ذلك متضادة) يعنى أنه لاختفاء فى فساد مذهب المعتزلة

الظاهر أنه راجع للثالث (قوله والتمييز إنما هو بالصفات) أى فالزنا مثلاً حسن من حيث ذاته
 وقبحه عارض له (قوله فلو قبح الفعل) أى لو قبح الفعل الكلى من حيث ذاته لقبح فعل الله
 لأن فعل الله وهو الإيجاد من أفراد الفعل الكلى (قوله والرد على الجميع) ماضى مبتداً وخبر
 وفيه أن ماضى خبر الرد فاذن المصدر مؤول باسم الفاعل : أى والراد على جميع العرق أو الكلام
 على حذف حرف الجر : أى بما مضى ومراده بالجميع جميع الفرق المذكورة عن يقول بالحسن
 والقبح الذاتيين والوصفيين والاعتباريين ، وقوله : ماضى : أى فى صدر الشارح (قوله حتى
 يحسن الخ) تفریع على التثنية ، فالعقل إنما يدرك حسن الفعل أو قبحه لو كان الفعل مخلوقاً للبعد
 لكنه غير مخلوق له (قوله وإنما مرجع الخ) جواب عما يقال حيث كانت الأفعال لا تأثير للعباد
 فى شىء منها فما وجه طلبها منهم (قوله وإنما مرجع الأحكام الخ) أى متعلق الأحكام الشرعية
 وهى الأفعال (قوله من ثواب الخ) بيان لما فالمجوعول أمانة على الثواب منها فعل الواجب والمندوب
 وترك المحرم والمجوعول أمانة على العقاب فعل المحرم والمجوعول أمانة على عدمهما كفعل المباح (قوله
 لما كاف الله الكافر بالإيمان) أى ولا المعاصى بترك المعاصى ولا بالطاعات ، حيث علم أن الطاعات
 لا تنفع وأن المعاصى لا يتركها (قوله تكليف بمستحيل) أى استحالة عارضة لتعلق العلم بعدم
 وقوعه (قوله وهو قبيح عندهم) أى والقبيح لا يقع منه تعالى (قوله ولاجتمع النقيضان الخ)
 عطف على قوله لما اختلف ، وأراد بالنقيضين المتنافيين ، وبيان اجتماعهما فى قوله : لا كذب
 غدا أن ذلك الخبر إن طابق الواقع بأن كذب فى الغد كان حسناً صدقه بالمطابقة وقبيحاً لاستلزامه
 وقوع متعلقه الذى هو صدور الكذب عنه فى الغد وإن لم يطابق الواقع كان قبيحاً لكونه كذباً بعدم
 المطابقة وحسناً لاستلزامه انتفاء متعلقه الذى هو الكذب القبيح ، ولهم أن يقولوا انه لا تناقض
 لاختلاف الاعتبار (قوله فى المسئلة) أى مسئلة الحسن والقبح بمعنى ترب الثواب والعقاب والمدح
 والذم (قوله على أنه لو سلم لهم ذلك الخ) قد تقدم أن مرجع اسم الإشارة مارؤى على حذف
 مضاف : أى مبنى ذلك من التحسين والتقبيح الى آخر ما سبق ، وقضية قوله هنا يعنى الخ أن قوله

على أصول أهل الحق كما سبق ، وكذا أيضا يستبين فساد مذهبهم في أن العقل يدرك حكم الشرع في الأفعال ، وإن لم يبعث نبي على تقدير أن يسلم لهم جدلا أصل التحسين والتقيح عقلا لتضاد أوجه النظر بحيث يستبين بها فساد رأيهم في ذلك فإنا لو نظرنا قبل مجيء الشرع في شكره تعالى على انعامه علينا لكان العقل يقتضي عند المعتزلة أن شكره تعالى واجب من إغدير أن يتوقف في ذلك على مجيء شرع لأن معرفته تعالى ومعرفة كونه منعما يدركهما العقل بدون شرع وكذا يدرك بدونه حسن شكر المنعم وقبح كفرانه فيدرك اذن وجوب الشكر ونحریم الشكران بدون شرع فيقال لهم هذا الشكر لو وجب قبل الشرع لكان له فائدة اذ مالا فائدة له ليس بحسن حتى يجب لكن ثبوت الفائدة قبل الشرع باطل لأن الفائدة فيه اما أن ترجع الى العبد الشاكر أو الى الرب المشكور وعودها الى العبد إما في العاجل أو في الآجل والأقسام كلها باطلة أما بطلان عودها الى العبد عاجلا فلأنه إنما يحصل في العاجل التعب فقط ، وأما بطلان عودها الى آجلا لأن العقل لا يحال له قبل الشرع في شيء من أمور الآخرة اجماعا ، وأما بطلان رجوعها الى الرب تعالى فلتعالیه جل وعلا عن أن يتجده له كمال بل هو الكامل بذاته وصفاته الاولية والفني عن الخلق وأعمالهم فهذا الوجه من النظر العقلي يدفع وجوب الشكر ويعارض الوجه الذي أوجبه عندهم

بشيء ، وقوله : في ذلك كل منهما جار على الأحكام ، فيكون الكلام جاريا على مسألتين مسألة الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم عاجلا وترتب الثواب والعقاب آجلا ، هل العقل يدرك ذلك وحده إذا خلى ونفسه بدون الشرع أولا ؟ ، ومسألة هل العقل بدون شرع يدرك الأحكام الشرعية المتعلقة بالأفعال أولا ، ولا شك أن كلا من المسألتين وقع فيه النزاع بيننا وبين الخصوم إلا أن هذا خارج عن الظاهر من كلام المتن لعدم التعرض فيه لمسألة الأحكام (قوله على أصول أهل الحق) أي بالنظر لقواعد أهل الحق وهم أهل السنة (قوله كما سبق) أي من أن الأفعال كلها مستوية بالنسبة إليه تعالى من حيث إيجادها اختيارا لا لفرض ، وحينئذ فلا يعلم حسن الفعل ولا قبحه إلا من قول الشارع أفعاله أولا تفعله ، وكذلك لا يعلم حكمه من وجوب أو نهي أو حرمة أو كراهة إلا منه (قوله حكم الشرع) أي الحكم الشرعي (قوله على تقدير الخ) متعلق بفساد (قوله لتضاد الخ) علة لاسقانة فساد مذهبهم ، وقوله : بحيث يستبين الخ لاحاجة له (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بتضاد (قوله في ذلك) أي ذلك المذهب الذي ذهبوا اليه من ادراك العقل لأحكام الأفعال وإن لم يبعث نبي (قوله فيدرك اذن الخ) مترتب على مقبله في المعنى وكذا في اللفظ ، لأن العقل إذا أدرك حسن الفعل أو قبحه أدرك حكمه المترتب عليه كذا يقولون (قوله لكان له) أي لذلك المشكور قبل الشرع (قوله باطل) أي فبطل المقدم وهو وجوب الشكر قبل الشرع فثبت تقيضه وهو عدم الوجوب قبل الشرع (قوله فيه) أي الشكر قبل الشرع (قوله والأقسام كلها) أي الثلاثة وهي عود الفائدة للرب المشكور وعودها للعبد في العاجل أو في الآجل (قوله التعب) أي بالتكليف بذلك الشكر وهذا ليس بفائدة (قوله لأن العقل الخ)

وهو ادراك كونه تعالى منعما ، فان قالوا لانسلم أنه ليس في الشكر فائدة قبل الشرع بل فيه فائدة للعبد وهو الأمن من العقوبة التي يحتمل ثبوتها على تقدير الاعراض عن الشكر . قلنا وكذلك يحتمل أن يعاقب على فعل الشكر من وجهين . الأول أنه أنعب فيه الذات المملوكة لله تعالى وتصرف في ذلك بغير اذنه فصار كمن شكر ملكا أوصل له نعمة بأن يتعب عبيد الملك في أداء شكرها بغير اذنه فلا اشكال أنه قد تعرض بنفسه بشكر الملك على هذا الوجه للعقوبة الثاني أن من أعطاه ملك جواد في غاية الجود كسرة صغيرة من خبز الشعير مثلا وله من خزائن أنواع الأطعمة وأجناس الأموال مالا نهاية له ولا تنقص بما يعطى منها ، ثم صار ذلك الفقير المحتاج يذكر الملك ويثني عليه في المحافل على اعطاء تلك الكسرة من الشعير لاستحق العقوبة منه لاستنزائه بالملك واستغفاره قدره حين يمدحه بما لا بال له عنده ولا شك أن نعيم الدنيا والآخرة كلها بالنسبة الى عظيم قدرة الله تعالى وسعة ملكه وجلاله كلاً شيء ، فقد بان لك بهذا أن دخول العقل الى طلب أحكام الله تعالى في الأفعال بميزان التحسين والتقيح دخول بميزان مختل ينقلب به صاحبه - خاصاً وهو حسير - فالحق وقف ذلك على الشرع

أى وحينئذ فكيف يدرك وجوب الشكر مع عدم علمه بفائدته (قوله وهو ادراك الخ) الضمير للوجه الأول الذي أوجب الشكر عندهم ، وكان عليه أن يقول : وهو إدراك كونه تعالى منعماً وإدراك حسن شكر النعم وقبح كفرانه (قوله فائدة للعبد) أى عاجلاً (قوله وهو الأمن) أى في الحال من العقوبة التي يحتمل حصولها له في الآجل (قوله قلنا) أى على سبيل المعارضة (قوله وكذلك يحتمل الخ) أى وحينئذ فلا يحصل الأمن (قوله أنه) أى الشخص بمعنى الروح (قوله أنعب فيه) أى في فعل الشكر (قوله الذات) أى الجسم (قوله في ذلك) أى الذات المملوكة (قوله إذنه) أى الله المالك لها (قوله بأن يتعب الخ) هذا تصوير لشكر الملك أى كمن شكر ملكاً شكراً مصوراً باتعاب عبيده في أداء شكرها . والحاصل أنه إذا أنعب أعضاءه في الشكر كان شكره هذا بمنزلة قولك لعبيد ملك من غير إذنه قوموا واحمدوا سيديكم بسبب انعامه على (قوله قد تعرض الخ) أى قد عرض نفسه للعقوبة بسبب شكره للنعم على هذا الوجه : أى من حيث إنه أنعب عبيده وأذاهم بغير اذنه (قوله كسرة) بكسر الكاف اسم للقطعة من الشيء المكسور (قوله وله الخ) حال (قوله ولا تنقص) أى تلك الخزائن (قوله في المحافل) أى المجالس جمع محفل (قوله يذكر الملك) أى بغير إذنه (قوله لاستنزائه) أى في المعنى وإن لم يقصد ذلك (قوله الى عظيم الخ) أى قدرته العظيمة وملكه الواسع (قوله كلاً شيء) أى وحينئذ فشكر النعم قبل الشرع على نعمه بمثابة من شكر الملك على نعمة صغيرة بغير إذنه (قوله بهذا) أى الكلام المتقدم (قوله أن دخول العقل) أى توجهه (قوله إلى طلب الخ) أى إلى ادراكه لأحكام الله (قوله في الأفعال) أى المتعلقة بالأفعال (قوله بميزان) متعلق بدخول واضافته لما بعده بزيادة ، وقوله : دخول : أى توجهه (قوله مختل) أى فاسد (قوله خاصاً) أى ذليلاً (قوله حسير) أى منقطع (قوله وقف ذلك) أى وقف الأحكام على

واللجأ في معرفته إلى السمع فوجب البحث عن النبوة وتحقيق شروط الرسالة وهو الفصل الذي نشرح فيه الآن .

(ص) (فصل) ومن الجائزات ويجب الإيمان به بعث الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه وإباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما .

(ش) لما فرغ من الالهيات وما يتعلق بها شرع في النبويات وينحصر الكلام فيها في ثلاث مسائل . الأولى في معنى النبوة والنبي والرسالة والرسل . والثانية في حكم الرسالة .

الشرع بمعنى الشارع بمعنى أنها لاتعلم إلا منه وأن العقل لا يدركها وحده (قوله واللجأ في معرفته) أى معرفة ما ذكر من الأحكام : أى والطريق في معرفة تلك الأحكام من الشارع السماع من الرسل (قوله على النبوة) أى الرسالة وعلى بمعنى عن كما في بعض النسخ (قوله وهو) أى البحث عن النبوة وما عطف عليه الفصل : أى مضمون الفصل الذي الخ فصح الاخبار .

فصل

(قوله ومن الجائزات الخ) شروع في النبوات والجار والمجرور خبر مقدم ، وقوله : بعث الرسل مبتدأ مؤخر والمصدر مضاف للمفعول والفاعل هو الله ، وجلة ويجب الإيمان به : أى بوقوعه اعتراضية أو حالية (قوله إلى العباد) أى جنسهم من انس وجن وملاك على قول والبعث جنس من ذكر صادق بالبعث لجميعهم كما في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبالبعث لبعضهم كما في حق غيره (قوله ليبلغوهم أمر الله الخ) متعلق ببعث وهذا من فوائد الارسال والأمر شامل للواجب والمنذوب والنهي شامل للتحريم والكرهية وخلاف الأولى على القول به والاباحة قسم سادس على القول بخلاف الأولى وخامس على عدم القول به (قوله وما يتعلق بذلك) أى بما ذكر من أمر الله ونهيه وإباحته الذي هو خطاب التكليف وما في محل نصب عطف على أمر الله (قوله من خطاب الوضع) يان لما ، وخطاب الوضع هو الكلام الهال على جعل الشيء شرطاً كالطهارة لصحة الصلاة أو سبياً كدخول الوقت لوجوب الصلاة أو مانعاً كالخض بالنسبة لصحة الصلاة والصوم (قوله لما عرفت) متعلق بمقدر : أى وإنما بعثوا لتبليغهم الأحكام التكليفية وما يتعلق بها لما عرفت الخ فهو علة للمعلول مع علته (قوله أن العقل لا يدرك الخ) لما مر أنه لا يدرك حسن الفعل ولا قبحه حتى يدرك أنه طاعة أو معصية (قوله طاعة الخ) الطاعة مارتب عليه عاجلاً المذبح وآجلاً الثواب والمعصية مارتب عليه عاجلاً النعم وآجلاً العقاب وما بينهما هو ما لا يرتب عليه شيء من ذلك وهو فعل المباح والمكروه وخلاف الأولى (قوله من الالهيات) أى الأمور المتعلقة بالاله كالصفات الواجبة له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه (قوله وما يتعلق بها) أى بالالهيات كبحاث الأفعال والنظر وكضمون الفصل المفروغ منه : أعنى قوله وإذا عرف بما ذكر عدم رجحان بعض الأفعال على بعض الخ (قوله في النبويات) جمع نبوى : أى الأمر المتعلق بالنبي وفي نسخة النبوات جمع نبوة ، والأولى أنسب بالالهيات (قوله في حكم الرسالة) أى وفي حكم

والثالثة فى اقامة الدليل على ثبوتها وما يتعلق بذلك . المسئلة الأولى : فى معنى النبوة والنبي لغة . لفظ النبوة فى اللغة على وجهين مهموز وغير مهموز ، فأما فى لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ وهو الخبر ، ويحتمل أن يكون فعيل بمعنى مفعول : أى هو منبأ بالغيوب أو بمعنى فاعل أو مفعول : أى هو منبأ بما أطلعه الله تعالى عليه ، ويصح ترك الهزمة فى هذين الوجهين تسهيلا ، وأما فى لغة من لم يهمز من أصله فهو مأخوذ من النبوة بفتح النون وهو ما ارتفع من الأرض يقال نبأ الشيء إذا ارتفع ، فالمعنى على هذا أن النبي صرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحى وخطاب الله تعالى ، وليست النبوة صفة ذاتية للنبي كما صار إليه الكرامية ولا مكتسبة كما صار إليه الفلاسفة فافهم يرون

النبوة (قوله وما يتعلق بذلك) أى بما ذكر من ثبوت الرسالة ، والذي يتعلق بما ذكر باقى النبوات من تصديق النبي فيما جاء به من الحشر والصراط والحوض والجنة والنار وتطائر الصحف ونحو ذلك (قوله فى معنى النبوة والنبي) أى والرسالة والرسول لأجل أن يطابق صدر الكلام (قوله لفظ النبوة الخ) الأولى لفظ النبي فى اللغة الخ ، لأن سياق الكلام بعد فيه لأنه هو الذى يقال فيه إنه مأخوذ من النبأ ، ويقال فيه فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله ويحتمل الخ) الأولى حذف الواو ، وقوله : فهو منبأ بفتح الباء ، ويصح فيها التضعيف والتخفيف (قوله أو بمعنى فاعل) أى فهو منبأ بالغيوب ، وقدم معنى مفعول على معنى فاعل لأنه مقدم عليه فى الواقع . (قوله أو مفعول) ظاهره أنه إذا كان مأخوذا من النبأ الذى هو مصدر الثلاثى يكون بمعنى مفعول أيضا وليس كذلك فكان الأولى أن يقول أو مأخوذ من الأنباء ، وحيثئذ فهو بمعنى مفعول بضم الميم وكسر العين اسم فاعل أو بمعنى مفعول بفتح العين اسم مفعول (قوله أى هو منبأ الخ) هذا لا يظهر إلا إذا كان النبي رسولا (قوله ترك الهزمة) أى من نبأ المهموز (قوله فى هذين الوجهين) أى كونه اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله تسهيلا) أى لأجل التسهيل بقلب همزته ياء ، ويحتمل لأجل التسهيل بحذفها لأن التسهيل يطلق على كل منهما (قوله فهو) أى لفظ النبي أو لفظ نبوة (قوله صرتفع على طور البشر) هذا على أن لفظ نبى الغير المهموز اسم فاعل وفى نسخة صرفع بضم الميم وفتح الراء وعليها فيكون اسم مفعول ، والطور بمعنى الحد وبمعنى القدر وكلاهما صالح هنا (قوله باختصاصه) الباء سببية ، وقوله : بالوحى الباء داخلية على المقصور عليه أو المقصور وكل محيى (قوله وخطاب الله تعالى) اختصاص النبي بخطاب الله بالنظر للجملة لأن خطاب الله ليس لكل الأنبياء بل لبعضهم (قوله وليست النبوة الخ) لأن النبي من نوع البشر ويستحيل اختصاص بعض أفراد النوع بأصداق كالتأطيقية للإنسان لاستواء أفراد النوع جميعا فى الحقيقة ولوازمها (قوله الكرامية) نسبة لمحمد بن كرام السجستانى بوزن حزام ومقتضى هذا كسر الكاف فى المنسوب وتخفيف الراء (قوله ولا مكتسبة الخ) قضية كلامه أن النبوة عندما هى النبوة عندهم لأنه جعل قولهم خلافا وليس كذلك بل النبوة التى زعموا أنها مكتسبة بالرياضة هى صفاء صمارة القلب الى أن يتهاى لما لا يتهاى لأدراكه غيره ، ونحن نقول باكتساب هذا المعنى لكن لانسميه نبوة بل النبوة عندنا هى اختصاص الشخص بسماع وحى من الله تعالى بواسطة ملك أو دونه ، ولا شك فى عدم اكتسابها بهذا المعنى ، وحيثئذ

التركيزية والتجلية صقالا في مرآة النفس الى أن تنهيا لما لا تنهيا لادراكه غيرها ، وإنما مرجع النبوة الى اصطفاء الله تعالى عبدا من عبده بالوحي اليه ، فالنبوة عندنا هي اختصاص بسماح وحى من الله بواسطة ملك أو دونه ، فإن أمر بتبليغه فرسالة ، فالتخص بالاول والثاني رسول فقط والاول نبي ، فالرسول اذن اخص من النبي مطلقا فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا وقيل هما بمعنى ، وقيل بينهما عموم وخصوص بوجه فيجتمعا في الرسول من البشر ، وينفرد النبي فيمن أوحى اليه من البشر ولم يؤمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه من الملائكة وبعث الى غيره ، وقيل هما متباينان وأن الرسل هم اصحاب الكتب والشرائع ، والنبيون هم الذين يحكمون بالمنزل على غيرهم مع أنهم يوحى اليهم . المسئلة الثانية : في حكم الرسالة . مذهب أهل الحق أن الرسالة ممكنة بفضل مولانا جل وعلاهما ، وأوجبها المعتزلة عقلا على أصلهم في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ،

فاختلاف بيننا وبينهم لفظي راجع للتسمية ، فالمعنى الذي قالوه لا نسميه بالنبوة ، ولذا لا نقول بالاكتساب ، وهم لا يسمون ما قلنا بالنبوة ، فلذا لا يقولون بعدم الاكتساب (قوله التركيزية) أى تركيزية النفس وتطهيرها من الصفات النعمية (قوله والتجلية) أى التزین بالأوصاف الشريفة (قوله صقالا) على وزن كتاب : أى جلاء فالنفس كالمرآة المصدية والبعد عن الأوصاف الذميمة والتلبس بالأوصاف الشريفة يجليها (قوله في مرآة النفس) من إضافة المشبه به للمشبه (قوله لما) أى لادراك ما الخ (قوله وإنما مرجع النبوة) أى رجوعها عندنا ، وقوله : الى اصطفاء الله عبدا : أى اختياره عبدا وتخصيصه بالوحي اليه (قوله فرسالة) أى أيضا (قوله بالاول) أى بالطرف الاول وهو سماح الوحي من الله ، وقوله : والثاني : أى وبالطرف الثاني وهو الأمر بالتبليغ (قوله فالرسول الخ) انظر هذا التفرع مع ما فرع عليه ، فإن المفرع عليه الذى هو المختص بالاول والثاني الخ لا يقتضى نسبة بين الرسول والنبي ، بل الذى يقتضيه هو التباين ، فالمناسب أن لوجاء بالمفرع عليه في أسلوب يقتضى ما ذكره من التفرع كأن يقول فالتخص بالاول نبي وإن اخص بالاول والثاني فرسول أيضا (قوله وقيل هما بمعنى) هو انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه (قوله بوجه) أى لأنه لا يشترط في الرسول على هذا القول أن يكون من البشر لقوله تعالى - جاعل الملائكة رسلا - وإنما يشترط ذلك في النبي (قوله فيجتمعا الخ) أى فيجتمعا فيمن أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه من البشر (قوله مع أنهم يوحى اليهم) أى بأحكام يختصون بها في أنفسهم ، وانظر هذا القول مع أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم قد وصفه الله في التنزيل بالنبي والرسول ، وكذا قال في حق غيره - وكان رسولا نبيا - فالقول بالتباين يدافع ما في التنزيل من اجتماعهما (قوله أن الرسالة) أى التى هي تخصيص بعض البشر بسماح وحى وأمره بتبليغه للخلق (قوله ممكنة) لأن ارسال الرسل وإن اشتمل على حكم ومصلح ، لكن تلك الحكم غير باعثة له تعالى على ذلك ، بل وجود الارسال وعدمه بالنسبة اليه تعالى سواء فلا يجب عليه رعاية تلك الحكم حتى يكون الارسال واجبا عليه ، وإنما تلك الحكم مرتبة على الارسال وغاية له (قوله وأوجبها المعتزلة) قالوا العقول وإن كانت تستقل بأدراك الأحكام من غير حاجة

ومنعها البراهمة عقلا ، ولا يخفى فساد المذهبين إن حقق ما مضى من بطلان أصل التحسين والتقيح وصرعاة أصل الصلاح والأصلح فلا حاجة لنا إلى التطويل بكثرة الحجج ، وقد اتضح الحق وصار نهارا ، وأما المسئلة الثالثة ، فنذكر ما يتعلق بها مع لفظ العقيدة ، وقولى ليلغوههم عن الله إلى آخره إشارة منه إلى بعض فوائد بعثة الرسل ، وخص هذه الفوائد لأنها مقصورة عليهم لا يمكن وصول العقل إليها بدونهم . وأما غيرها مما أوضحوه من الأحكام العقلية وأدلتها القطعية فقد يتوصل العقل بدونهم إلى شئ منها . لكن ظهرت الفائدة في هذا النوع وشبهه أنهم أرشدوا العقول إلى الحق فيه بدون كبير تعب ، وفطنوها إلى دقائق من الأنظار لم تكن تستقل بإدراكها وقطعوا معاذر الخلق من كل وجه (قوله : وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع) الإشارة راجعة

إلى الشرع لكن آراء الناس تختلف ، وهذا موجب للتنازع فكان الأصلح بهم أن يقيم الله لهم خليفة فى الأرض مؤيدا بمجوزات يعلم بها أنه من عند رب العالمين لينقاد إليه الكلى ويسمعوا ويطيعوا ، فيؤلف بين الناس ويوقفهم على ميزان العدل والانصاف ، فيستقيم التعامل والتحاكم وينقطع التحامل والتظالم ، وإذا كان هذا هو الأصلح فى حقهم وجب على الله بناء على رأيهم من وجوب الصلاح والأصلح عليه لعباده (قوله ومنعها البراهمة) هم جماعة من المخذى ينسبون لرجل يقال له برهم كان فى الأصل مجوسيا ، ثم انتقل للقول بهذه الطريقة ، وهى امتناع بعثة الرسل عقلا واحاتها ويكذبون جميع الرسل ، وشبهتهم أن العقل يكفى عن البعثة ، لأن ما حسنه العقل حسن وما قبحه فقيح ومالم يحكم فيه بحسن ولا قبح يفعل عند الحاجة إليه وحيفئذ فارسل الرسل عبث وهو على الله محال (قوله إن حقق الخ) تحقيق بطلان أصل التحسين والتقيح يقتضى فساد مذهب البراهمة وتحقيق بطلان صرعاة الصلاح والأصلح يقتضى فساد مذهب المعتزلة (قوله وأما المسئلة الثالثة) هى إقامة الدليل على ثبوت الرسالة (قوله ما يتعلق بها) أى الكلام الذى يتعلق بشأنها الشامل لها ولما يتعلق بها من باقى النبوات (قوله مع لفظ العقيدة) يعنى قوله الآتى وتفضل سبحانه الخ (قوله عن الله) كذا فى بعض النسخ والمطابق للفظ المثنى عن أمر الله (قوله إشارة منه) هذا تصريح منه لا إشارة (قوله إلى بعض الخ) وإن كان فى المثنى جرى على أن نبليغ الأحكام هو الفائدة فى بعث الرسل لابعضها والحق ما هنا (قوله وخص الخ) جواب عما يقال حيث كان لبعث الرسل فوائد فلا شئ شىء خص هذه الفائدة وهى التبليغ للأحكام التكليفية والوضعية بالفكر دون غيرها من القوائد (قوله عليهم) أى على الرسل (قوله من الأحكام العقلية) هى الاعتقادية كشبوت القدرة والارادة لله (قوله وأدلتها القطعية) نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - وكان ربك بصيرا ، فعال لما يريد إلى غير ذلك (قوله فقد يتوصل الخ) ظاهره أن الأحكام الاعتقادية بعضها قد يتوصل إليه العقل وبعضها لا يتوصل إليه مع أن الأحكام العقلية التى تتوقف دلالة المجزة عليها وكذلك التى لاتتوقف دلالتها عليها يدركها العقل ، فكان الأولى أن يقول فقد يتوصل العقل بدونهم إليها (قوله فى هذا النوع) أى ما أوضحوه من الأحكام العقلية (قوله وشبهه) كالأحكام الطبية والسياسية (قوله أنهم الخ) بدل من الفائدة (قوله وقطعوا الخ) فلا عذر للإنسان فيما يتعلق بالاله ولا فيما يتعلق بالأحكام التكليفية أو

إلى الأمر والنهي والاباحة ، وخطاب الوضع هو الحكم على أمر بأنه سبب أو شرط أو مانع لتلك الأشياء المذكورة ، فالسبب حكم الشرع على دخول الوقت بأنه سبب لوجوب الصلاة والأمر بها وعدة المرأة بأنها سبب لنزع النكاح وانفقاد البيع بأنه سبب لاباحة التصرف في المبيع (وقوله ولا ما بينهما) وهو ما ليس بطاعة ولا معصية كاللباح وخطاب الوضع ، إذ كل ذلك لا يعرف إلا من قبل الشرع .

(ص) وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم ، وهي فعل الله سبحانه الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز من يبغى معارضته عن الاتيان بمثله .

(ش) المعجزة اسم فاعل مأخوذ من الإعجاز مصدر أعجز ، وهي لفظ أطلق على الآية الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر إمام الحرمين أن في إطلاق لفظ المعجزة عليها توسعا من وجهين أحدهما : أن اللفظ يشعر بحقيقة المعجز

الطبية وغير ذلك ، فإن الرسالة مشتملة على ذلك (قوله هو الحكم) المراد به خطاب الله : أي كلامه النال على أن هذا الشيء سبب أو شرط أو مانع (قوله لتلك الأشياء) أي الأمر والهي والاباحة فالجور تنازع فيه كل من السبب والشرط والمانع (قوله دخول الوقت) أي وقت الصلاة (قوله وعدة المرأة) عطف على دخول ، وكذا قوله بعد وانفقاد البيع (قوله بأنها سبب الخ) علة لتمثيل بالعدة وكذا يقال فيما بعده (قوله كاللباح) دخل بالكاتب المكروه وخلاف الأولى (قوله إذ كل ذلك الخ) الإشارة راجعة للأطراف الثلاثة وهي الطاعة والمعصية وما بينهما وهو بيان لقول المصنف لما عرفت ، فكان المصنف قال لأن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما لما عرفت من أن كل ذلك لا يعرف إلا من الشرع (قوله وتفضل) أي الله عليهم وعلينا حيث بين لنا طريق الاستدلال على ما كلفنا به من اعتقاد صدقهم ليثبت المستدل ، وأشار بقوله تفضل إلى أن خلق الله المعجزة ليس واجبا عليه ، بل هو إحسان منه (قوله على صدقهم) أي في دعواهم الرسالة وما أتوا به من الأحكام (قوله متحدى) أي محصولا ذلك الخارق دليلا على الصدق حقيقة كأن يقول آية صدقي كذا أو حكما كأن يفهم منه مثل ذلك من غير تصريح (قوله غير مكذب) أي لمدعيه : أي لمدعى أنه آية صدقه (قوله أطلق) أي مجازا من إطلاق اسم الخاص على العام لأن الآية الدالة على صدق الرسول أعم من أن تكون معجزة أو غير معجزة لصدقها بالخارق الذي ليس مقارنا لدعوى الرسالة فصدق المعجزة بعض مصدوق الآية الدالة على صدقه . واعلم أن المعجز في الأصل اسم مثبت المعجز ثم استعمل في مظهر المعجز ثم استعمل فيما هو سبب للمعجز ، وحيث قلنا في معجزة للنقل من الوصفية للاسمية (قوله على صدق النبي الخ) هذا مناسب للقول بالترادف والأقصد أن لو عبر بالرسول إلا أن يقال أراد جنس النبي (قوله عليها) أي الآية الدالة على صدق الرسول (قوله يشعر بحقيقة المعجز) الإضافة للبيان ، ومعنى الأشعار بالمعجز الدالة عليه فلفظ معجزة يدل على أنها أثبتت المعجز لمعارض لأن اللفظ إذا أطلق ينصرف لعناه الحقيقي ، ومعنى المعجز الحقيقي

ولا يصح ثبوت المعجز لأنه إن كانت الآية ليست من جنس مقدور البشر فلا يصح لفظ المعجز حقيقة عما ليس بمقدور وإن كانت من جنس مقدور البشر ، فالمعجز عندنا يقارن المعجوز عنه والمعارضة متفية فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها فقد تسويع ، وأطلق المعجز على انتفاء القدرة كما يتساع في الجهل ، ويطلق على انتفاء العلم ، الوجه الثاني في التوسع أن لفظ المعجزة يشعر بفاعل المعجز ، والله تعالى هو فاعل المعجز وأنه مسمى مافعل المعجز عنده معجزا مجازا . وأما قوله : وهي فعل الله سبحانه الخ ، فشرح هذا يستبين ببيان ما احتز منه بكل قيد من تلك القيود ، واليه الإشارة بقوله :

(ص) فاحترز بالأول من القديم ، فليس فعلا لله تعالى فلا يكون معجزة ، ودخل فيه الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به كتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره إذ غيره إذا تلاه إنما يحكيه ،

الثبت للمعجز (قوله ولا يصح ثبوت المعجز) أى ولا يصح الحمل على المعنى الحقيقي بحيث تكون الآية مثبتة للمعجز المعارض (قوله فلا يصح الخ) أى لأن إطلاق اللفظ فرع عن إمكان معناه (قوله يقارن المعجوز عنه) هو هنا المعارضة : أى الاتيان بالمثل وهي متفية ، وحينئذ فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها (قوله وأطلق المعجز الخ) من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم فانتفاء القدرة على المعارضة لازم للمعجز عن المعارضة لأن المعجز عن المعارضة وصف وجودى يمنع منها فيفتنى معه القدرة عليها (قوله في الجهل) أى المركب وهو إدراك الشيء على خلاف ماهو عليه وقوله : ويطلق على انتفاء العلم : أى ويطلق مجازا مرسلا من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على الجهل البسيط الذى هو انتفاء العلم لأنه يلزم من ادراك الشيء على خلاف ماهو عليه عدم العلم بذلك الشيء هذا . وقيل الجهل اسم للقدر المشترك وهو انتفاء العلم بالمقصود ، وقيل إنه مشترك بين الأسرين وهو المشهور والشارح جرى على أنه حقيقة فى المركب مجاز فى البسيط لأنه قال كما يتساع الخ (قوله فى التوسع) أى فى وجهى التوسع (قوله يشعر الخ) أى يشعر بأن ذلك الخارق المسمى معجزة هو فاعل المعجز ، والحال أنه تعالى هو الذى أوجد المعجز (قوله وأنه مسمى الخ) ما وافقة على الخارق : أى وأنه مسمى الخارق الذى فعل الله المعجز عنده معجزا (قوله يستبين) أى يبين (قوله واليه) أى البيان (قوله فاحترز الخ) أى إن أردت ما عنى بذلك التعريف فاحترز الخ ، والمناسب لكون الأول جنسا فى الحد أن يقول غفر عن الأول (قوله فليس فعلا لله) الفاء للتعليل ، والمراد ليس فعلا أصلا ، فالتنى منصب على المقيد (قوله ودخل فيه) أى فى الأول الذى هو فعل الله سبحانه (قوله الفعل الخ) هو الفعل الكسبي (قوله كتلاوة الخ) المراد بالقرآن الألفاظ المخصوصة ، والمراد بتلاوته الحركة المتعلقة بهذه الألفاظ : أى بالحروف المتلفظ بها (قوله لرسول الله) أى اليهود وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله دون غيره) أى دون تلاوة غيره فليست تلاوة غيره معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا للتالى (قوله إذ غيره الخ) سند لكون تلاوة النبي للقرآن معجزة له

وليس هو الآخذ له عن الملك ، ودخ فيه مالا تتعلق به القدرة الخادئة كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك . وعين بعض أصحابنا في المعجزة أن تكون من النوع الثاني لا الأول ، فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص ، وإطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من فعله ولا من كسبه ، وهذا الثاني أظهر ، والله أعلم .

(ش) يعنى أنه احتراز بالشرط الأول وهو كون المعجزة فعلا لله تعالى من مالا يكون فعلا له تعالى كالصفة القديمة ، وإنما لم يصح أن يكون القديم معجزة لعدم اختصاص بعض المتقدمين به دون بعض ، ثم ذكرت قولين في اشتراط أن لا تكون المعجزة مكتسبة ، وقد ذكرهما ابن دهاق في شرح الارشاد ، ومثله بتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، ونظير ذلك أيضا المشى على الماء ، والتخلق في جو السماء إذا وقع التحدى بهما ، فان تلك الحركات فعل الله تعالى ، وهى أيضا مقدورة للعباد بمعنى أن القدرة الخادئة تتعلق بها

وتلاوة غيره ليست معجزة لا للنبي ولا للتالى (قوله وليس الخ) الواو تعليلية لأنه توجيه لمضمون قوله إذ غيره الخ : أى ان الحاصل من الغير إنما هو مجرد الحكاية لأنه ليس آخذاه عن الملك بخلاف النبي فإنه وان كان حكا له لكن بعد أن أخذه عن الملك فالتلاوة مشتركة بينهما وكذلك الحكاية للقرآن والمحتص بالنبي هو الاخذ للقرآن عن الملك ، وحينئذ فيكون هو : أى أخذه عن الملك هو المعجزة في الحقيقة لانفس التلاوة كما يقتضيه أول الكلام (قوله وانقياد الخ) أى الاذعان له بالرسالة وامثال أوامره (قوله وغير ذلك) أى كانشقاق القمر (قوله من النوع الثانى) أى مما لا تتعلق به القدرة الخادئة (قوله لا الأول) أى الفعل الاكتسابى فلا تكون المعجزة منه أصلا ، وقوله : على هذا : أى القول المشار له بقوله وعين بعض الخ ، وقوله : فى نظمه : أى فى نظم هو هو : أى لا فى تلاوته لأن التلاوة مكتسبة للنبي ، وأما ذات اللفظ فليس مكتسبة له (قوله وإطلاع) عطف على نظمه : أى وفى إطلاع الله النبي على ذلك النظم من الملك والإطلاع هو تعلق قدرة الرب بكون النبي يطلع على ذلك ويتلقاه ويأخذه من الملك ، وحينئذ فهو من أفعال الله (قوله وكلا الأمرين) أى النظم المخصوص والإطلاع عليه (قوله ولا من كسبه) لأن الإطلاع كما علمت عبارة عن تعلق قدرة المولى ولا شك أن هذا ليس فعلا للنبي (قوله وهذا الثانى أظهر) فيه أن المدار على المحصل للصدق كان مكتسبا أو غير مكتسب (قوله يعنى الخ) تقدم ما فى التعبير بالاحتراز (قوله بالشرط الأول) أراد بالشرط مالا به منه فيصدق بالركن الذى هو مراد (قوله وهو كون المعجزة الخ) الأنسب وهو فعل الله الخ (قوله كالصفة القديمة) أدخلت الكاف الذات القديمة (قوله لعدم اختصاص الخ) هذا وجه كون القديم ليس معجزة (قوله ثم ذكرت الخ) ثم للترتيب الذكرى (قوله فى اشتراط الخ) أى وعدم اشتراط ذلك فى الكلام حذف (قوله ومثله) أى مثل ابن دهاق القول بعدم الاشتراط بتلاوة النبي الخ فالضمير المنسوب عائد على القول بعدم اشتراط أن لا تكون المعجزة مكتسبة المفهوم من القولين (قوله ونظير ذلك) أى مامثل به ابن دهاق . وأنت خير بأنه لم يتقدمه نظير فلا موقع لكلمة أيضا (قوله والتخلق) أى الدوران والطيران (قوله إذا وقع الخ) وأما إذا لم يقع

لاعلى سبيل التأثير . وجعلها امام الحرمين معجزة من حيث فعلها البارى تعالى لامن حيث كونها مكتسبة . ومال الى أن القدرة على ذلك معجزة وأورد عليه بأنه إذا وقع التحدى بنفس الحركة الخارقة للعادة فلا يمكن أن تكون القدرة معجزة ، وإن كانت فعلا لله تعالى خارقة للعادة غير مكتسبة ، لأن شرط ثبوت كون الخارق معجزة أن يكون مسبوقا بدعواه آية ، فيبقى أن لا تكون القدرة معجزة إلا أن يتحدى بها النبي وباقي العقيدة واضح .

(ص) فإن قلت : قد يتحدى النبي بعدم الفعل كما قال عليه الصلاة والسلام « قد عصمى ربي » وكما قال نوح عليه السلام - ثم اقضوا إلى ولا تنظرون - فقد وقع التحدى بعدم الفعل كالضرب والقتل . فالجواب أن اعلامه واخباره بذلك على وفق مظهر هو المعجزة وهو فعل الله خلقه له ، ومنهم من قبل هذا الاعتراض فزاد لادخال ماورد بعد قواه في شروط المعجزة وهو فعل الله أو مايقوم مقامه .

(ش) هذا سؤال يتوجه على اشتراط كون المعجزة فعلا ، وذلك أن المعجزة قد تكون عدم فعل لافعل كالتحدى بالعصمة من اذابة الخلق

التحدى بهما فليسا بمعجزة (قوله لاعلى سبيل التأثير) أى بل على سبيل الكسب (قوله وجعلها) أى الأفعال الاكتسابية ومن جعلها ماجرى عليه الكلام (قوله من حيث الخ) أى من حيث تعلق قدرة البارى بها ، وقوله : لامن حيث كونها مكتسبة : أى لامن حيث تعلق قدرة العبد بها (قوله ومال) أى امام الحرمين : أى ثم مال بعد ذلك : أى بعد قوله بأن المعجزة نفس الفعل الكسبي من حيث خلق البارى له إلى أن المعجزة قدرة العبد على الفعل الكسبي (قوله ثبوت) الأولى حذفه (قوله أن يكون مسبوقا بدعواه الخ) أى والفرض أن القدرة لم يتحدى بها (قوله إلا أن يتحدى بها النبي) أى والفرض أنه لم يتحدى بها فليست بمعجزة (قوله قد يتحدى النبي) أراد بالنبي الجنس ، وكان الأنسب أن يعبر بالرسول (قوله كما قال عليه الصلاة والسلام الخ) أى قال ذلك لما نزل قوله تعالى - والله يعصمك من الناس - فقد وقع التحدى بالعصمة : أى عدم قتله (قوله ثم اقضوا إلى) أى امضوا الى أذيتي ولا تنظرون : أى ولا تمهلوني فلا تحصلون مقصودكم (قوله كالضرب والقتل) أى فقد نحدى كل من سيدنا محمد وسيدنا نوح بعدهما (قوله فالجواب الخ) حاصله أن المعجزة التي يتحدى بها ليست هي العصمة ، بل اخباره بها على وفق ماهو حاصل في الحال اخبارا ناشئا عن علمه (قوله أن اعلامه الخ) الضمير للنبي الشامل لسيدنا محمد وسيدنا نوح ، وقوله : بذلك : أى بعدم الفعل ، وفي بعض النسخ أن علمه : أى ادراكه وقد يقال العلم أمر خفي فلا يقع التحدى به ، فالذي يقع التحدى به في الحقيقة الاخبار الناشئة عن علمه (قوله على وفق مظهر) أى في الحال والاستقبال ، فالمعجزة إخباره بعدم قتله في الحال والاستقبال ، لأن شرط المعجزة أن لا تكون ماضية (قوله بعد قوله) أى المهرف للمعجزة (قوله أو مايقوم مقامه) فيدخل بهذه الزيادة عدم الفعل (قوله يتوجه الخ) في التعبير بالاشتراط شئ ، إذ الفعل من ماهية التعريف ، لأن المعجزة لا تتحقق بدونه فالمناسب أن يقول : يتوجه على أخذ الفعل في التعريف (قوله قد تكون الخ) تعليل (قوله كالتحدى الخ) الأولى أن يقول :

في المثاليين المذكورين ، فان المتحدى به عدم الفعل منهم كالضرب والقتل ، ومثله إذا قال المتحدى
المدعى للنبوّة آتيت أن لا يقوم أحد من هذا الاقليم مدّة ضربها ، ولأجل هذا السؤال قال الشيخ
أبو الحسن الأشعري رحمه الله : المعجزة فعل أو ما يقوم مقام الفعل . أجاب ابن دهاق بالجواب الذي
ذكرته في العقيدة ، وهو ردّ المعجزة إلى العلم بذلك والاخبار به على وفق الواقع . وأجاب إمام
الحرمين بأن القعود المستمر على خلاف الاعتقاد في مثل آتيت أن لا يقوم أحد هو المعجز ، وكذا
يقول ان الترك على خلاف المعتاد في المثاليين الآخرين هو فعل وهو المعجز ، وكلا الجوابين غير
مستقيم لوجهين . أحدهما أن المتحدى لم يقع بما ذكر في الجوابين ، وإنما وقع في الفرض بعدم
الفعل . الثاني وهو خاص بالامام أنه لو تحدى نبيّ بأن بعدم الله هذا الجبل العظيم لكان المتحدى
به هنا عدما . فان أجاب بأن عدم الاضافي فعل تؤثر فيه القدرة كما يقول القاضي ومن تبعه ، وأن عدم

كالعصمة إذا تحدى بها ، لأن ظاهره أن المعجزة هي التحدى وليس كذلك (قوله في المثاليين)
المراد بهما قوله صلى الله عليه وسلم وقول نوح عليه السلام (قوله عدم الفعل منهم) أى من
الخلق ، وقوله : كالضرب والقتل مثال للفعل المعدوم من الخلق (قوله ومثله) أى مثل المذكور
وهو العصمة في كون المتحدى به عدم فعل (قوله المدعى للنبوّة) الأولى للرسالة (قوله ضربها)
أى عينها (قوله أجاب ابن دهاق) الأولى وأجاب عطفاً على قوله : قال الشيخ : أى ولأجل هذا
السؤال قال الشيخ الأشعري الح ، ولا جله أجاب ابن دهاق الح ، فالأشعري قبل الاعتراض الوارد
على الحد فزاد تلك الزيادة لدفعه ، وابن دهاق لم يقبل هذا الاعتراض ويمنع وروده على الحد
(قوله على وفق الواقع) أى الحاصل في الحال والاستقبال ، ولا شك أن الاخبار بهذا الأمر
المغيب ناشئ عن علم لم يحصل من غيره ، فهو معجزة لأنه فعل لله خارق للعادة (قوله وأجاب
إمام الحرمين الح) هذا جواب عما استدركه المصنف من قوله : ومثله إذا قال المتحدى الح .
وأما جواب ابن دهاق ، فهو جواب عن التحدى بالعصمة عن الاذية والقتل (قوله بأن القعود
الح) أى والقعود فعل (قوله وكذا يقول) أى امام الحرمين ، وهذا من عند المصنف لا أنه
ناقل له (قوله ان الترك) أى الايذاء (قوله في المثاليين الآخرين) أعنى قوله عليه الصلاة والسلام
قد عصمتي ربي وقول نوح ثم اقضوا إلى ولا تنظروا (قوله وكلا الجوابين) أى جواب ابن
دهاق ، وجواب امام الحرمين (قوله بما ذكر في الجوابين) هو الاخبار بعدم الايذاء على وفق
الواقع والقعود المستمر على خلاف العادة وترك الايذاء على خلاف المعتاد (قوله بعدم الفعل)
متعلق بوقع ، وقوله : في الفرض : أى في المسئلة المفروضة وهي الممثل لها بقوله : عصمتي ربي
وبقول المتحدى المدعى للرسالة آية صدق أن لا يقوم أحد من أهل هذا الاقليم مدّة كذا ونحو
ذلك (قوله وهو خاص بالامام) فيه أن هذا يناق قوله أولاً وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين
فان ظاهره أن كل واحد من الجوابين ردّ عليه الوجهان ، وكلامه هنا يقتضى أن كلام الامام
غير مستقيم لوجهين ، وجواب ابن دهاق غير مستقيم لوجه واحد فتأمل (قوله لكان المتحدى
به هنا عدما) أى ومذهبه أن القدرة لا تؤثر في عدم فلا يكون فعلاً (قوله فان أجاب) أى امام
الحرمين (قوله فعل) أى كالفعل في تعلق القدرة بكل (قوله وأن عدم) أى الطارىء على

ليس بقطع الأعراض لم يستقم له ذلك ، لأن رأيه أن العدم الطارىء لا يصلح أن تؤثر فيه القدرة ، فبطلت حيلته وزمه اتباع تقييد الشيخ . وأما جواب ابن دهاق فهو مطرد في جميع الصور فهو حسن لو سلم مما أشرنا إليه في الرد الأول . وقد يجاب عنه بأن التحدى في المعجزة إما مطابقة وهو واضح أو لزوما كالعلم والخبر في المثل المذكورة وفيه نظر (قوله كالضرب والقتل) مثال للفعل الذي وقع التحدى بعده .

(ص) واحتراز بقوله خارق للعادة من المعتاد فإنه يستوى فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد

الجواهر (قوله ليس بقطع الأعراض) أى ليس بسبب قطع الأعراض وجبها (قوله لم يستقم الخ) جواب الشرط (قوله لأن رأيه) أى امام الحرمين (قوله أن العدم الطارىء) أى على الجواهر أو الأعراض (قوله فبطلت حيلته) أى امام الحرمين وهي ما تحيل بها في مسألة التحدى بالعصمة حيث قال : ان التحدى به فعل وهو ترك الايذاء على خلاف المعتاد وترك الايذاء عدم إضافي تتعلق به القدرة فيكون فعلا ، وليس التحدى به عدم الفعل (قوله وزمه اتباع تقييد الشيخ) أى وهو قوله أو ما يقوم مقامه وفيه أنه زاد تلك الزيادة لأجل تعميم الحد وشمله للفعل وعدمه وليست تلك الزيادة تقييدا ، فكان الأولى أن يقول وزمه اتباع تعميم الشيخ وهذا مع ما قبله كلام المقتراح (قوله في جميع الصور) أى صور المسئلة المقامية : أى في كل صورة وقع التحدى فيها ظاهرا بعدم الفعل بخلاف جواب امام الحرمين ، فليس بمطرد في جميع الصور (قوله مما أشرنا إليه) أى مما ذكرناه من أن التحدى لم يقع بما ذكر (قوله عنه) أى ابن دهاق (قوله إما مطابقة) أى إما فعل مدلول على التحدى به مطابقة كما لو قال آية صدقي انشاق القمر فان الانشاق متحدى به وهو فعل مدلول على التحدى به مطابقة (قوله أو لزوما) أى أو فعل متحدى به مدلول على التحدى به لزوما كما إذا قال معجزتى أن لا يقوم أحد من أهل الاقليم مدة شهر ، فان المدلول عليه مطابقة هو التحدى بعدم قيام أحد من أهل الاقليم مدة الشهر لكن التحدى بذلك يستلزم التحدى بعلمه بذلك وإخباره به على وفق الواقع ولا شك أن علمه بما لم يعلم به سائر الناس وإخباره المطابق عنه مالم يخبروا به من الغيب فعل فصار التحدى بالعلم والخبر مدلولاً عليه بالالتزام لا بالمطابقة إذ لم يقل آية صدقي علمي وخبري المطابق للواقع وكذا يقال في قول النبي عصمى ربي ، فان المنحدى به مطابقة عدم الايذاء والقتل والتحدى بذلك يستلزم التحدى بعلمه بذلك وإخباره به على وفق الواقع فصار التحدى بالعلم والخبر مدلولاً عليه بالالتزام ، وهذا الجواب يتجه لامام الحرمين أيضا بأن يقال متى كان التحدى بأن لا يقوم أحد مطابقة كان بالعود المستمر التزاما (قوله وفيه نظر) أى في كون التحدى به في المعجزة فعلا مدلولاً على التحدى به استلزاما نظر لأن هذا التعميم لا يفيد كلامهم ، فان المشعر بهم كلامهم الاقتصار على الأول ، ولأن لزوم إما أن يكون ظاهرا أو خفيا ، والثاني لا يقع به التحدى لأن شرط التحدى به أن يكون وانما حتى لا يكون فيه التباس ولا خفاء والأول غير مضطرد لعدم انضباط لتفاوت أذهان العقلاء ، فقد يكون لزوم بينا ظاهرا عند شخص وخفيا عند شخص آخر (قوله من المعتاد) هو ما يقع بين الناس دائما أو غالبا كأن يقول آية

السحر ونحوه ، وإن كان سببه العادى نادرا خلافا لمن جعل السحر خارقا . لكن لسبب خاص به ومن المعتاد أيضا ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص : كجذب الحديد بحجر المغناطيس . (ش) إنما اشترط كون الفعل خارقا لعدم ثبوت الإعجاز بدونه . وأيضا فإن المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول ، ومعتاد الوقوع لا يدل على ذلك لعدم اختصاصه ، ولا يشترط كون الخارق معينا من جهته اتفاقا (قوله : ومن المعتاد ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص) يشير إلى أن المعجزة لا بد وأن يسرى وقوعها عن جميع الحيل المعتادة في الكثرة أو الندور ، ولأجل أن هذا النوع النادر من المعتاد ، ولا يدل على شيء . أوردت البراهمة على هذه الشريطة أن قالوا قد استقر في أذهان العقلاء ما توصل إليه الحكماء من العالم : كالطلسمات وأنواع الحيل

صدق طالع الشمس من المشرق أو امطار السماء في هذه السنة فلا يكون هذا معجزة (قوله السحر) علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس على ظهور التأثير في عالم العناصر بلا معين وفائدته التغير من حال إلى حال (قوله ونحوه) أى كاشعوذة ومرجعها لسرعة اليد مع إخماء السبب في نحو اظهار القطع والقتل (قوله لكن لسبب خاص) اللام بمعنى مع ، وفي نسخة لكن له سبب خاص . والحاصل أن السحر خارق مصاحب لسبب خاص مرتبط به فهو وإن كان خارقا لكنه مخالف للخوارق التي لا تستند إلى أسباب خاصة لها ، بل إلى قدرة الفاعل المختار كخوارق الأنبياء والأولياء (قوله بحجر المغناطيس) الاضافة لليان (قوله إنما اشترط الخ) في التعبير بالاشترط شيء لأن الخارق من ماهية التعريف لأنه شرط فيه (قوله لعدم ثبوت الإعجاز) أى عجز المرسل إليهم عن المعارضة ، ويصح أن يراد بالإعجاز ظهور صدق الرسول (قوله بدونه) أى الخارق (قوله وأيضا فإن المعجزة الخ) هذا توضيح لما قبله ، وليس متابرا له فلو حذف لفظ أيضا كان أولى (قوله منزلة التصديق) أى تصديق الله له ، وقوله : بالقول : أى بقوله صدق عبدى في كل ما يبلغ عنى ، وهذا يقتضى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول وضعية ، وسبأني ما فيه (قوله على ذلك) أى التصديق أو الصدق المفهوم من التصديق (قوله لعدم اختصاصه) أى المعتاد (قوله بالصادق ^(١)) بل يجرى في الكاذب أيضا (قوله ولا يشترط الخ) بل يجوز أن يقول آية صدق أن يحرق الله عادته اليوم أو غدا من غير أن يعين الخارق ، وإنما يتعين بفعل الله فإذا حرق الله عادته اليوم أو غدا بأن فلق البحر أو شق القمر فقد صدقه بذلك وهو معجزة له (قوله من جهته) أى جهة مدعى الرسالة (قوله المعتادة) وصف كاشف للحيل ، وقوله : في الكثرة : أى اعتيادا مصاحبا للكثرة أو مصاحبا للندور ، فالأول كحجر المغناطيس والثاني كالسحر (قوله على هذه الشريطة) أى الشرط وهو قوله خارق للعادة وجمع الشريطة شرائط وجمع الشرط شروط وأشرط (قوله كالطلسمات) بكسر الطاء والسين وسكون اللام وبكسر الطاء واللام المشددين وسكون السين بعدهما ، وهى علم بكيفية استعدادات تقتدر بها النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر بواسطة حالات سماوية كطالع الكوكب الفلانى أو توسطه أو غروبه أو قطعه من البرج الفلانى كذا أو حلوله فيه أو اقترانه مع الكوكب

كجبر الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر في أسرار الموجودات عجائب حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس في جذب الحديد فرآه تعجب من ذلك في أول رؤيته ، وقضى بأنه مما يخالف العادات فما الذي يؤمنكم أن مدعى النبوة اطلع على علم من العلوم وظهر له من أسرار الموجودات ما إذا أتى به لمن لا يعرف ذلك عده خارقا . والجواب أنا انما نستدل بالخارق إذا علمنا أنه من قبيل المعجزات ، ونحن نعلم قطعا أن احياء الموتى وقلب العصي حية وإبراء الأكمه والأبرص من غير معاناة ليس مما يدخل تحت الحيل ولا مما يتوصل اليه بغوص في هذه العلوم ، وقد يقتزن بالشئ قرائن تفيد العلم واليقين بأن ما أتى به ليس من القبيل الذي ذكرتموه ، وقد طرد الله عاداته في حق أنبيائه وأصفياه بأنه يقطع عنهم الوهم بعدهم عن أرباب هذه العلوم ، فستخص يخرج الى شعب شعيب بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة وآخر يخلفه أميا يمنعه من المخالطة لأرباب العلوم وتعلم الكتب - وما كنت تلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذا لارتاب المبطلون - وقرائن الصدق المقترنة بما يرفع اللبس ، والمخالطون للأنبياء الباحثون عن أحوالهم والساعون في ابطال دعواهم يجلسون من أحوالهم ما يحيل نسبتهم الى ذلك حتى ينتهوا

القلاني في برج كذا ، وبهذا التيد فارق السحر إذ هو بلا معين (قوله كجبر الثقيل بالخفيف) هذا من جملة الخارق الذي يتسبب عن الحيل لا أنه نوع من الحيل التي يترتب عليها الخارق كما هو ظاهره ، وحيفئذ فيقدر في الكلام شيء . والأصل وأنواع الحيل التي يترتب عليها أمور خارقة للعادة كجبر الثقيل بالخفيف : أي كسبب جو الخ (قوله في أسرار الخ) أي في مقام بيان أسرار الموجودات والسر كاختصاص المغناطيس بجذب الحديد ، واختصاص الزرنيخ بخطف أبصار الأفعى (قوله فما الذي الخ) أي فما الذي يجعلكم آمنين من أن يكون هذا الخارق ليس مما ينشأ عن الحيل ولا عن علم الطلاسم ولم لا يجوز أن يكون مما ينشأ عنها وأن مدعى الرسالة اطلع على علم من العلوم كالسميا أو لطلسمات أو ظهر له سر من أسرار الموجودات فأقى بأمر لمن لا يعرف أن ذلك الأمر لا يعد خارقا وهذا لا يفيد صدقه في دعواه الرسالة (قوله وظهر له) الواو بمعنى أو (قوله والجواب الخ) ملخصه أن تلك الأشياء الناشئة عن تلك العلوم والحيل ، وإن كانت من الخوارق لكن لا يستدل بها الرسول لأنه لا يستدل بالخارق إلا إذا علم أنه معجز لا تتأتى معارضته وهذه تتأتى معارضتها ، وفيه أن المتن أفاد أن هذه الأشياء من المعتاد لامن الخارق . وأجيب بأن البراهمة لا يقولون انها معتادة ، بل يقولون انها من الخارق ويعترضون بعدم الدلالة فما ذكره في الجواب من أنها من الخارق على طريق التسليم والتنازل (قوله ونحن الخ) الواو تعليلية : أي لأننا نعلم الخ (قوله بالشئ) كدعوى الرسالة (قوله بأن ما أتى به) أي من الآيات الدالة على صدقه (قوله الوهم) أي وهم الناس (قوله فشخص الخ) أي فمنهم شخص يخرج الخ كوصي عليه السلام (قوله إلى شعب شعيب) الشعب الطريق في الجبل ، وشعب اسم للنبي المعروف (قوله وآخر الخ) كمحمد صلى الله عليه وسلم (قوله وما كنت الخ) ترشيح لما ذكره (قوله وقرائن الصدق الخ) أي وقرائن الصدق المقترنة بالشئ . مما يرفع اللبس عنه (قوله والمخالطون) أي من الكفار (قوله عن أحوالهم) أي في أنفسهم (قوله نسبتهم) أي الرسل (قوله إلى ذلك)

الى البوح بأنهم في عناد في انكار نبوتهم وجحدهم ، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحساد ما يحرك الدواعي الى البحث والتفتيش ، والعادة تحيل أن يكون لشخص نسبة الى ما ذكره الا ويعلم ويقر به ، وبهذا تعرف الفرق بين المعجزة والسحر ، وهو أن السحر له سبب عادي مرتبط به بخلاف المعجزة ، ولهذا عرف الشيخ ابن عرفة السحر بقوله : أمر خارق للعادة يطرد الارتباط بسبب خاص به قال : وزعم القرافي أنه غير خارق للعادة وغرابته انما هو بجهل أسبابه لأكثر الناس كصناعة الكيمياء بعيد .

(ص) وبقوله مقارن لدعوى الرسالة مما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية .

(ش) هذا الذي ذكرت مما تميز به المعجزة عن الكرامة ، وذلك أن الكرامة وان كانت أصرا خارقا للعادة فانها لا تكون مقارنة لدعوى النبوة ، وبهذا يزول اللبس بينهما ، ومن أمتنا من ذهب الى أن الفرق بينهما أن الكرامة لا تقع عن اختيار وقصد من الولي بخلاف المعجزة ، والمراد بالاختيار والارادة هنا الشهوة والتمنى اذ الفعل الخارق

أى الى مضمون ما عترض به البراهمة (قوله الى البوح) أى الاظهار مصدر باح بـسره إذا أظهره (قوله وجحدهم هذا) أى لهذا : أى ما ذكر من نبوتهم ، ويحتمل أن هذا مفعول لحدوف : أى افهم هذا أولاخظه (قوله ما يحرك) ما واقعة على عداوة وحسد (قوله والتفتيش) أى عن حال المدعى (قوله الى ما ذكره) أى من السحر والكهانة (قوله إلا الخ) أى لم يحصل تقرير ولا اعلام ، والمراد بالتقرير التعنيف وقع ذلك المدعى وإبطال دعواه ويعلم ويقر ببناء للمفعول ويقر بتشديد الراء (قوله وبهذا) أى بما ذكر من أن المعجزة فعل خارق للعادة لارتباط له بسبب ، وان السحر فعل عادي أو خارق له ارتباط بسبب نادر ، ثم وضع ذلك الفرق بقوله : وهو أن السحر الخ (قوله ولهذا) أى لأجل الفرق المذكور عرف الخ (قوله سبب عادي) كالعزائم وكتابة الأسماء السريانية في الأوقات معينة (قوله كصناعة الكيمياء) أى فان غرابتها بسبب جهل الناس أسبابها (قوله بعيد) خبر زعم (قوله وبقوله) أى واحتز بقوله (قوله عما وقع بدون الخ) هذا خارج بقوله : مقارن لدعوى ، وقوله : أو بدعوى الخ خارج بقوله دعوى الرسالة (قوله كدعوى الولاية) أى وكدعوى النبوة فغير دعوى الرسالة يشمل ذلك فيقتضى أن مظهر على يد النبي غير الرسول ليس معجزة والحق أنه معجزة فكان المصنف هنا لاحظ ترادف النبي والرسول (قوله هذا الذي ذكرت) هو قيد المقارنة لدعوى الرسالة (قوله عن الكرامة) أى وعن مائثلها من الخوارق كالارهاص والمعونة والاستدراج (قوله لدعوى النبوة) الأولى الرسالة (قوله وبهذا) أى بقولنا فانها لا تكون الخ (قوله بينهما) أى بين المعجزة والكرامة وما مائثلها (قوله وقصد) عطف تفسير كما يدل عليه قوله : والمراد بالاختيار الخ (قوله بخلاف المعجزة) أى فانها قد تقع باختيار الرسول وقصده (قوله الشهوة والتمنى) الأولى أن يقول المراد بالاختيار والارادة ما يشمل الشهوة والتمنى بدليل التعليل بقوله : اذ الفعل الخارق قد يكون من غير جنس مقدور العبد : أى وقد يكون

قد يكون من غير جنس مقدور العبد وصراده ، ومن الأئمة من فرق بينهما بأن كل ما وقع من الخوارق معجزة لنبي لا يقع كرامة لولي : كاحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وقلب العصا حية وخلق البحر أطوادا ، والأستاذ يصرح بمنع هذا ومنع غيره من الخوارق على يد الأولياء ، وإنما يجوز مايجرى بحرى إجابة الدعوى : كوجود ما فى البرية وغير ذلك مما يكرم الله تعالى به عباده ولا يبلغ خوارق العادات ، وهؤلاء يزعمون أن قول النبي لا يأتي أحد بمثل ما أتيت به يمنع من وقوع شئ من معجزات الأنبياء على أيدي الأولياء لئلا يؤدى إلى تكذيب من ثبت صدقه ، وهذا مندفع بأن تحدى النبي مقيد بأنه لا يظهر ما أتى به على يد من يبنى معارضته ومناقضته ولا على يد مفتر كذاب ، ويدل على هذا التقييد أن ظهور ما أتى به على يدي نبى آخر لا يقدر فى معجزته اتفاقا ، ومذهب المحققين جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي باختياره وبغير اختياره ، وأن الفرق بينها وبين المعجزة ما قدمناه أولا من دعوى النبوة وعدمها ، والولي إنما يظهر على يده ما يظهر من الكرامات ببركة متابعتة للرسول والافتدائه به ، فهو أحق بالدلالة على صدق التبوع وعاضده ، وأما الفرق بين الكرامة وبين السحر فهو أن الكرامة ظهور الخارق على يد عبد ظاهر الصلاح بخلاف السحر ،

من مقدوره ، فالاختيار والارادة بالنسبة للأول المراد بهما الشهوة والغنى وبالنسبة للثاني المراد بهما التقصد للشيء (قوله قد يكون من غير جنس مقدور العبد) أى وغير مقدور العبد لا يتعلق به ارادته وقصده : أى وقد يكون من جنس مقدوره ومكتسبه فيتعلق به قصده و ارادته لأن ارادة الشخص إنما تتعلق بفعله لا بفعل غيره والذي يتعلق بفعل غيره الشهوة والغنى ، فقولك لآخر أريد منك أن تفعل كذا : أى أشتى وأمنى منك ذلك (قوله أطوادا) جمع طود وهو الجبل والمعنى على التشبيه : أى كالأطواد (قوله بمنع هذا) أى بمنع حصول هذا : أى الخارق الذى ثبت أنه معجزة لنبي كاحياء الموتى وإبراء الأكمه وقلب العصا حية ، وقوله : ومنع غيره : أى الخارق الذى لم يثبت أنه معجزة لنبي (قوله وإنما يجرى الخ) أى وإنما يجرى الحاصل على أيديهم بحرى إجابة الدعوى : أى الدعاء وإجابة الدعاء ليس بخارق ، بل معتاد يشترك فيه الولي والافاسق (قوله كوجود ما فى البرية) أى ووجود الماء أو الطعام فى البرية يحصل بإجابة الدعوة (قوله وهؤلاء) أى أصحاب القول الثالث والرابع (قوله بأن تحدى النبي) أى قوله آية صدق كذا (قوله ولا على يد مفتر كذاب) أى وحينئذ فوقع شئ من معجزاته على يد ولي لا يؤدى إلى تكذيبه صلى الله عليه وسلم لأن الولي لا يبنى معارضة النبي وليس كذابا (قوله ويدل على هذا التقييد) أى على أنه لا بد منه وأنه لا يصح ترك الكلام على عمومته (قوله من دعوى النبوة) الأولى الرسالة (قوله والولي الخ) ترشيح لما جرى عليه المحققون من جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي فهو فى معنى التعليل له (قوله فهو) أى ما يظهر على يد الولي (قوله أحق بالدلالة الخ) أى من الدلالة على كذبه الذى ادعاه المحتجون على منع الكرامة (قوله فهو أن الكرامة الخ) هذا الحد غير مانع لدخول الارهاص فيه والمعجزة . ويجب أن هذا تعريف بالأعم التقصد منه تمييز الكرامة عن السحر وهذا كاف فيه (قوله ظاهر الصلاح)

فإن الخارق فيه إنما يظهر على أيدي الكفرة والفساق ، وحدث بعضهم الكرامة فقال هي عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المآل ، نخرج بقوله على يد عبد ظاهر الصلاح السحر والاستدراج ، وهو خلق الخارق على يد الأشقياء ؛ كالسجالات وفرعون والجهلة الضالين المضلين ، وبقوله ليس بنبي خرجت المعجزة ؛ وبقوله لا في الحال ولا في المآل خرج الارهاص ، وهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثة كالنور الذي كان يظهر في جبين عبد المطلب مأخوذ من الرهص بكسر الراء وهو أساس الحائط ، فأطلق على هذه العلامات الارهاص لأنها تأسس لقاعدة النبوة (قوله : كدعوى الولاية) يعني على القول بجواز ادعائها وفيه خلاف .

(ص) وبقوله متحدى به قبل وقوعه : أى يقول آية صدق كذا مما وقع

أى صالح شرعا صلاحا ظاهرا لا خفاء فيه : أى بأن يكون ظهوره مع تكرار يفيد عادة أنه ليس باستعمال وتصنع (قوله فإن الخارق فيه) أى المتحقق فيه من تحقق العام في الخاص أو الكلي في جزئي ، وقد جرى الشارح على أن السحر من باب الخارق لا المعتاد (قوله هي عبارة الخ) أى لفظ معبر به عن ظهور الخ ، وفيه أن الكلام في حدث الكرامة وبيان ماهيتها وذلك غير اللفظ المعبر به ، فالأولى حذف لفظ عبارة ويقول هي ظهور خارق للعادة : أى الخارق للعادة الظاهر الخ (قوله السحر والاستدراج) أى والمعونة والاهانة ، والمعونة ظهور الخارق على أيدي العوام المستورين الحال ، وأما الاهانة فهي الخوارق التي تظهر على يد من كان دينه غير مستقيم على خلاف مقصوده ، وذلك كما روى أن مسيلة ثقل في بر ليغذب مأزها فصار أجابا (قوله وبقوله) أى واحتز بقوله (قوله الدالة على بعثة نبي قبل بعثة) أى أعم من أن يكون بعد ولادته كظلال الغمامة له وسجود الأشجار له قبل بعثته صلى الله عليه وسلم أو قبل ولادته كالنور الذي كان يظهر في جبين عبد المطلب لأن القبلية ظرف متنع (قوله لقاعدة النبوة) الاضافة بيانية (قوله وفيه خلاف) أى في ادعائها خلاف بالجواز والمنع . واعلم أن الخلاف المذكور فرع عن العلم بها . والحاصل أنه وقع خلاف هل يجوز أن يعلم الولي أنه ولي أولا وإذا علم ذلك فهل يجوز أن يدعى أنه ولي أولا والصحيح عند المقترح أنه يجوز ادعاؤها ويعلم الولي أنه ولي بخلق علم ضروري له بذلك ، وأى مانع من هذا ؟ فيثبت متحدى بها ويقول أنا ولي الله وآية ولايتي أن أطير في الهواء مثلا وتفرق المعجزة من الكرامة بدعوى الرسالة فقط على الصحيح ، وأما على القول بمنع ادعائها فالافتراق بمطلق الدعوى ، هذا والمصنف لم يتعرض في هذا المقام لذكر شروط الولي مع أنه سبق له الوعد بذلك أول الكتاب عند شرح قوله فلا يفتقر انقلد الخ . ولذكرك بيان حقيقته المتضمنة لذكر شروطه المناسبة للمقام فنقول : هو العارف بالله تعالى وصفاته بحسب الامكان المواظ على الطاعات المحتجب المعاصي المعرض عن الانهماك في الشهوات واللذات (قوله أى يقول الخ) تفسير لتحديث المفهوم من قوله متحدى به . وأما متحدى به فهو المتقوى به لدلائله على صدقه (قوله مما وقع) أى بعد دعوى الرسالة : أى واحتز بقوله متحدى به مما وقع الخ ، فقوله : مما وقع متعلق بقوله : احتز

بدون تحديه كالارهاص ونحوه أو تحدى به ، لكن بعد وجوده .

(ش) التحدى هو طلب المعارضة ، وأصله من الحداء ، وأن يجارى فيه الحاديان ، ويقال تحدى فلانا إذا ماربته ونازعته للغبلة ، وهو هنا عبارة عن قول النبي آية صدق كذا ، وليس من شرط التحدى أن يقول لا يأتى أحد بمثلها ، بل يكفي أن يقول آتيني أن يفعل الله كذا فيفعله له ، ففي إجابة دعواه دليل على صدقه في مقالته . نعم تعذر صدورها عن مثله إذا كان يبغى معارضته لا بد منه لأجل التحدى ، بل لأجل ثبوت الاختصاص ، فإن المعجزة لا بد أن تكون مختصة بنبي ، ولهذا شرط أن تكون خارقة للعادة واقعة على وفق دعواه ، فإن المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق لا اختصاص له به ، وإذا كان لا بد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تساوى فيه الأقوال وتكافأ فيه الدعاوى ، وكذا الواقع بعد دعوى الرسالة ، ولكن لم يتحد به أصلا . ثم المعجزة إن ادعت معينة فشرط المعارض مماثلته لها وإن كانت غير معينة ، فقال سيف الدين الأمدى أكبر أصحابنا اشتراط المماثلة ، والذي اختاره القاضي أن المماثلة غير مشترطة

المقدر (قوله كالارهاص الخ) الارهاص هو العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثته فهو خارج بقوله مقارن لدعوى الرسالة ، فالمثيل به غير مناسب إذ الكلام فيما وقع بعد النبوة (قوله أو تحدى به) عطف على قوله بدون تحديه (قوله هو طلب المعارضة) بيان للأصل الثالث للتحدى وسيأتى الأول والثاني والرابع ، فقد ذكر الشارح الأصول الأربعة إلا أنه لم يرتبها (قوله وأصله من الحداء) أى وأصل التحدى من الحداء ، وهذا بيان للأصل الأول ، وقوله : من الحداء مقحم لامعنى له في المقام فللمناسب اسقاطه ، ويقول وأصله أن يجارى الحاديان في الحداء : أى الفناء للابل بأن يأتى أحد الشخصين بفناء للابل لأجل راحتها من التعب ففسير بسرعة ، ثم يأتى الآخر بعد فراغ الأول بفناء آخر ، والحداء بضم الحاء ويمد ويقصر (قوله ويقال الخ) بيان للأصل الثاني ، وقوله : ونازعته عطف تفسير ، وقوله : للغبلة : أى لأجل الغلبة (قوله وهو هنا) أى في مقام حدّ المعجزة ، وهذا بيان للرابع المنقول اليه . والحاصل أن التحدى في الأصل اسم للمارة والنزاع والمعارضة في الفناء للابل ، ثم نقل لمطلق المارة والنزاع في أى شيء ، ثم نقل لطلب المعارضة ، ثم نقل لقول الرسول آية صدق كذا (قوله لا يأتى أحد بمثلها) أى بمثل تلك الآية : أى لا يشترط في التحدى أن يقول ذلك ، بل المراد ما هو أعم من أن يقول ذلك أو لايقوله (قوله فيفعله له) هذا التفريع مقحم ، لأن المقام في الكلام على التحدى فالمناسب تركه ووصل ما قبله بقوله نعم الخ (قوله صدورها) أى الآية (قوله من مثله) الأولى من غيره (قوله فإن المعتاد الخ) محترز الأول ، وقوله : وما لا تسبقه الخ محترز الثاني (قوله لا اختصاص له) أى المذكور من المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق ، وقوله : به : أى بالنبي ، وكأن المطابق أن يقول لا اختصاص لها به (قوله وتكافأ الخ) عطف تفسير (قوله معينة) كما إذا قال آية صدق أن ينشق القمر فلا يعارضه إلا من ينشق القمر (قوله غير معينة) كما إذا قال آية صدق أن يخرق الله عادته في غد ولم يعين خارقا ، ثم إن الله فعل له خارقا معينة كما إذا شق له القمر ، وقوله :

وهو الحق ، وإنما لم أستغن بما قدمت من اشتراط كون المعجزة مقارنة لدعوى الرسالة عن هذا الشرط ، وهو التحدى بها لأنها قد تقتزن بدعوى الرسالة : أى ولا يتحدى بها : أى لا بدعيا آية صدقه .

(ص) وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته قولان للشعري ، وقال بالثاني أبو بكر الباقلاني وهو الظاهر ، فإن حفظ مانص عليه من أحكام شرعه في حياته لا باعث على تلقيه منه .
(ش) هذه المسئلة إنما تعرض في حق الرسول ، ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق بمتابعته لجاز ذلك . وأما الرسول فإذا وصف شرعه وبلغه ، وقال آية صدق أن يظهر بعد موته من الخوارق كذا وكذا فهل يجوز ذلك ؟ صرحت المعتزلة بمنع ذلك ووافقهم القاضي إلا أن مأخذه غير مأخذ المعتزلة إذ المعتزلة بنوا ذلك على القول بالتحسين والتقيح ، فقالوا لو تأخرت حجته الى بعد وفاته لكان في حال حياته لا يجب توقيره وتعظيمه ،

اشتراط المماثلة : أى فلا يعد معارضا إلا من شق له القمر نظرا لما وقع في الخارج من التعيين ، وقوله : غير مشترطة : أى فيعارض بأى خارق كما إذا فلق له البحر ، فيعد معارضا نظرا لما وقع به التحدى من الاطلاق (قوله وهو الحق) لأن من عهم وقال آية صدق أن يخلق الله خارقا كان معنى قوله : لا يأتى أحد بمثل ما أثبت به أنه لا يأتى أحد بمطلق الخارق لأنه الذى تحدى به ولا شك أن من أتى بخارق مافى معارضته فقد أتى بمثل ذلك (قوله وإنما لم أستغن الخ) جواب عما يقال لم لم يستغن بقوله مقارن لدعوى الرسالة عن قوله : يتحدى به (قوله من اشتراط الخ) الأولى من اشتراط كون الخارق مقارنا فى المعجزة ، فالشرط فى المعجزة لا أن المعجزة مشترطة (قوله لأنها قد تقتزن الخ) الأولى أن يقول : لأن الخارق قد يقتزن ولا يتحدى به والا فكلامه يقتضى أنها معجزة عند فقد هذا الشرط وهو التحدى بها وليس كذلك (قوله فإن حفظ الخ) الأولى إسقاط حفظ لأن الحفظ لا يتلقى وإنما الذى يتلقى الأحكام (قوله من أحكام شرعه) الاضافة بيانة (قوله فى حياته) متعلق بنص (قوله لا باعث) أى عادة ، وقوله : على تلقيه : أى الحفظ ، وقوله : منه : أى من ذلك الرسول الذى تأخرت معجزته لموته : أى وإذا انتفى الباعث عادة على تلقى الأحكام منه انتفت فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله ، وإذا انتفت فائدة البعثة انتفت البعثة (قوله هذه المسئلة) أى مسئلة تأخير المعجزة عن الموت (قوله ولم يأمر الخلق بمتابعته) حال لازمة (قوله لجاز ذلك) أى التأخر (قوله ووافقهم القاضي) أى ووافق المعتزلة (قوله على القول بمنع ذلك ثم ان مافى المتن يقتضى أنه تابع للشعري للمعتزلة ، وقد يقال إن القول بالمنع قول للشعري أيضا صحيح عنه وافقه عليه المعتزلة والقاضى (قوله إذ المعتزلة بنوا ذلك) أى امتناع تأخير المعجزة عن الموت وانظر هذا الاستدلال على امتناع التأخير فانه يجرى فى النبي كما يجرى فى الرسول ، وكذا استدلال القاضى الآتى وقضية كلامه فى صدر الشارح أن الخلاف فى الرسول فقط (قوله على القول بالتحسين والتقيح) أى فيقولون إن العقل يدرك حسن تقدم المعجزة على موت الرسول ويستقيح تأخيرها بعد موته فالأصلح للناس تقديمها ورعاية الأصلح لهم واجبة على الله (قوله إلى بعد وفاته) الصواب إسقاط إلى لأن بعد لا تخرج

والوفاء بحرمته ورعايته حتى النبوة والرسالة له ، وذلك منع للخلق من الرتب السنية والمقامات العلية وهذا لا يحسن ممن وجب أن يكون حكيما لطيفا راعيا لصلاح البرية وإبطال قولهم بوجهين . أحدهما : من جهة إبطال التحسين والتقيح ومراعاة الصلاح والأصلاح ، وقد سبق تحقيق ذلك . الثاني : على تقدير تسليم هذا الأصل الفاسد لهم ، قد يقال لا يمتنع أن يكون صلاح بعض الخلق في ذلك إذ قد يعلم الله من طائفة حسد الأحياء ومنافستهم واستحكام هذا الخلق في قولهم ، ويزول عنهم هذا الخلق بموت محسودهم ، وينلقون حينئذ ما يكون منه بالقبول وأكثر الكفرة والمجرة إنما أوتوا من حسد وحب رياسة وأنفة من التبعية فلا يمتنع في المعلوم على أصل التحسين والتقيح أن يكون صلاح قوم في تأخير المعجزة . وأما القاضى رضى الله عنه فقد يحتج بأن الرسالة مرجعها الى تعلق الخطاب بالرسول ، وذلك ممتنع بعد الموت ، فكيف تكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع ما هي آية عليه

عن النصب على الظرفية إلا للجر بمن (قوله والوفاء) أى ولا يجب الوفاء (قوله ورعاية) عطف على خرمة (قوله وذلك منع الخ) سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالى باطل فالواو تعليلية والمراد بالناس المرسل إليهم لأن الرتب السنية وما معها واجبة لهم على الله عند المعترلة إذا حصل منهم توقيف الرسول المرسل إليهم وتعظيمه (قوله ممن وجب الخ) أى ممن وجب له أن يكون حكيما لطيفا ووجب عليه أن يكون راعيا لصلاح الرعية فحذف الشارح صلة وجب ليقدر في كل طرف ما يناسبه (قوله أحدهما الخ) المناسب حذف قوله من جهة إذ لا معنى لها في المقام وإضافة أصل للتحسين بيانية ، وقوله : ومراعاة : أى وإبطال وجوب مراعاة الخ (قوله في ذلك) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت (قوله إذ قد الخ) سند لمنع الصلاح الجارى على تسليم أصلهم الفاسد جدلا (قوله واستحكام) عطف على حسد ، وقوله هذا الخلق بضم الخاء واللام : أى الحسد والمنافسة (قوله ويزول) بالنصب عطف على حسد من عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح (قوله بموت محسودهم) أى وهو الرسول (قوله ما يكون منه) الأنسب ما كان منه : أى ما بلغه من الأحكام (قوله وأكثر الخ) تعليل (قوله إنما أوتوا) أى أعطوا الامتناع فالمفعول محذوف ، وقوله : من حسد : أى من أجل حسد ، وقوله وأنفة بالجر : أى تكبر ، وقوله : من التبعية متعلق بالأنفة ومن للتعدية : أى إنما أعطوا الامتناع لأجل حسدهم من وجبت : أى ثبتت رسالته ومن أجل الأنفة من تبعيته (قوله فلا يمتنع الخ) كاستنتاج لما قبله : أى فلا يمتنع أن يكون من معلومات الله صلاح قوم في تأخير المعجزة (قوله وأما القاضى الخ) حاصله أن المعجزة دليل على الرسالة ، والدليل إنما يؤتى به لتحقيق المدلول والمدلول وهو الرسالة معدومة بعد الموت لأن الرسالة ترجع لتعلق الخطاب بالرسول ولا خطاب للرسول بعد الموت ، وحيث كان المدلول معدوما بعد الموت فليكن الدليل كذلك (قوله مرجعها) من رجوع الجمل للمفصل (قوله وذلك) أى تعلق الخطاب بالرسول بعد الموت (قوله فكيف الخ) استفهام إنكارى : أى لا يصح ذلك : أى كيف تكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع الرسالة التى هي : أى الآية دليل عليها وذلك بعد الموت لأن الرسالة ممتنعة حينئذ لأنها خطاب متعلق

وردة بأنه تبين بعد موته أنه كان مخاطبا ببليغ ما بلغه ولا يضرب امتناع تعلق الخطاب عنه وجود الآية فانها تدل على ماسبق من دعواه ، وقد جوزنا تأخير الآية الى زمن مضروب في حال الحياة فينتج أن تناخر الى أجل مضروب بعد الوفاة ، فيستبين بذلك صدقه في الدعوى السابقة ، وربما احتج القاضى بأن القول بذلك يؤدى الى ابطال الكرامة ، إذ مامن كرامة الا ويجوز على هذا أن تكون معجزة لنبي تأخرت بعد وفاة . وأجيب بأن غايته بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده لتطرق هذا الاحتمال فيها ، ولا ريب أنا نقول بموجبه ، فان دلالة الكرامة على الولاية ليست قطعية ، ولو انما فيها من هذا الاحتمال الذى ذكر لاحتمال كونها استدراجا ، ويكون من ظهرت على يده من أهل عدواة الله تعالى ، ومن سبق القضاء بأنه لا يختم له بالسعادة ، ولهذا كان الأولون لا يثقون بها بل لا يزدادون معها الا خوفا ، واحتج أيضا القاضى بما أشرنا إليه في أصل العقيدة من أن تأخير ما يدل على الرسالة الى الوفاة قد تضيع معه فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله تعالى لعدم وجود الباعث لهم عادة على حفظ ذلك عنه ، وهو محدود لأن قصاره استبعاد وجود الحفظ منهم لشرعه ، فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز

بالنبي ويمتنع تعلق الخطاب به بعد موته ومصدوق الآية في المقام المعجزة (قوله وردة) أى ذلك الاحتجاج ، وحاصل الرد أن الدليل وان كان يؤتى به لتحقيق المدلول لكن ليس بالزم مقارنته له لجواز تأخر الدليل عن المدلول لثمرة وهى بيان صحة ما كان حاصله قبل الموت من دعواه بأنه : أى الحال والثشان (قوله انه) أى الرسول (قوله على ماسبق) أى على صحته (قوله مضروب) أى معين وهذا فرض مثال إذ من جوز تأخيرها بعد الموت لافرق عنده بين أن تناخر لأجل معين أم لا (قوله صدقه) أى الرسول (قوله السابقة) أى على الموت (قوله بذلك) أى تأخير المعجزة لما بعد الموت (قوله يؤدى الى ابطال الكرامة) أى وكل ما أدى الى ابطال الكرامة باطل ينتج القول بتأخير المعجزة بعد الموت باطل ، وقوله : إذ ما لم يبين للصغرى ودليل الكبرى الاجماع على وقوع الكرامات من الأولياء (قوله بأن غايته) أى الاحتجاج المذكور (قوله بموجبه) بفتح الجيم : أى بما أوجبه هذا القول من بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده (قوله فان دلالة الكرامة) أى الحقيقة التى لا احتمال فيها (قوله لاحتمال كونها استدراجا) أى فى نفس الأمر بأن كان ذلك الصالح الذى ظهر الخارق على يده سبق القضاء بأنه لا يختم له بالسعادة ، فذلك الخارق فى الظاهر كرامة وفى نفس الأمر استدراج (قوله ولهذا) أى لأجل كون الكرامة يحتمل أن تكون استدراجا (قوله كان الأولون) أى وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين (قوله واحتج أيضا للقاضى) هكذا فى بعض النسخ وهو المناسب لأن الاحتجاجات السابقة احتج بها غيره له ، وفى بعض النسخ واحتج أيضا للقاضى بالبناء للفاعل وذلك يؤهم أن القاضى جرى على ما ذكر من الاحتجاج ، وليس كذلك (قوله قد تضيع الخ) قد للتحقيق (قوله لأن قصاره) أى غاية ما يفيد هذا الدليل (قوله فلا يصلح أن يكون دليلا على عدم الجواز) أى على عدم جواز تلقيهم الأحكام عنه الذى تضيع مغه فائدة البعثة . والحاصل أن فائدة البعثة وهى العلم بأحكام الله إنما تضيع

على أنه يمكن تدوينه على وجه يتأتى حفظه بعد موته . هذا إن قلنا بأن تكليف ما لا يطاق غير سائغ ، وأما إن سوغناه فالأمر في ذلك واضح ، وبالله التوفيق .

(ص) وبقوله غير مكذب مما إذا قال : آية صدق أن ينطق الله يدي فطقت بتكذيبه ، وفي تكذيب الميت المتحدى بأحيائه قولان للقاضي وإمام الحرمين ، واختار بعض المتأخرين عدم القدح في تكذيب اليد وشبهها لعدم التحدى بتصديقها .

(ش) مذهب القاضي في تكذيب الميت الذي يتحدى بأحيائه أنه قاذح . لكن بشرط أن لا تطول مدته في عودته إلى الحياة بل يموت عقب تكذيبه ، ومذهب الإمام أن ذلك غير قاذح

لو كان اللازم على تأخير المعجزة لما بعد الموت عدم تلقى الأحكام عنه تحقيقاً وهذا غير لازم للتأخير المذكور ، بل اللازم له إنما هو استبعاد تلقيهم عنه واستبعاد تلقيهم عنه بجماع جواز تلقيهم ، وحينئذ فلا تضييع فائدة البعثة هذا والعجب من المصنف كيف استظهر في المتن مذهب القاضي واستدل به بهذا الدليل ، وقد ذكر بطلانه في الشارح ولم يذكر وجهها لصحة هذا الدليل ولا جواباً عن هذا الرد ، وكان حقاً عليه حيث استظهر مذهب القاضي أن يوجهه (قوله على أنه يمكن الخ) أي سلمنا أن تأخر المعجزة لما بعد الموت يمنع من تلقيهم عنه الأحكام وقولها والعمل بمقتضاها تحقيقاً فنقول لا نسلم ضياع فائدة الرسالة لأنه يمكن تدوين شرعه في حال حياته على وجه يكون فيه حفظه لما بعد الموت من غير عمل به ، فإذا ظهرت المعجزة بعد الموت عمل بذلك الشرع المدون (قوله هذا) أي رد الاحتجاج المذكور (قوله ان فلنا الخ) بيان التكليف بما لا يطاق في المقام هو أن الرسول إذا قال آية صدق كذا وهو يحصل بعد موتي وبلغهم الأحكام ولم يحفظوها لعدم الباعث العادي على قبولها منه فإذا مات وظهر الخارق وثبت أنه رسول كان ذلك مقتضياً للتكليف بما جاء به من الأحكام التي سبقت ولم تكن محفوظة ، فإن قلنا بجواز التكليف بما لا يطاق فلا مانع من التكليف بها ، وإن قلنا بعدم الجواز فيلزم على تأخير المعجزة ضياع فائدة البعثة ويرد بما ذكره الشارح (قوله بأن تكليف ما لا يطاق) الأولى التكليف بما لا يطاق لأنه محل الخلاف ، وأما تكليف ما لا يطاق وهو التكليف المستحيل فلا خلاف في منعه (قوله مما إذا قال الخ) أي من نحو ما إذا قال الخ ليشمل سائر الجادات لأنه كما يتحدى بما ذكر من نطق اليد كذلك قد يتحدى بنحو نطق الحجر (قوله وفي تكذيب الميت) من إضافة المصدر لفاعله لأن الميت هو المكذب فاتفق القولان على أن نطق اليد قاذح والخلاف في الميت (قوله للقاضي وإمام الحرمين) متعلق بمحذوف صفة لقولان : أي كائنان للقاضي وإمام الحرمين على اللف والنشر المرتب ، فالأول وهو كون تكذيب الميت المتحدى بأحيائه قاذماً للقاضي ، والثاني وهو عدم كون تكذيبه قاذماً المفهوم من قوله : قولان لإمام الحرمين فهذه الصورة ليست محترزا عنها على مذهبه (قوله أيضاً (١)) أي كما اختار إمام الحرمين عدم القدح بتكذيب الميت (قوله لعدم التحدى بتصديقها) أي لأن التحدى إنما هو بنطقها وقد حصل (قوله في عودته) أي في حال عودته (قوله بل يموت عقب تكذيبه) أي فهذا يكون تكذيبه قاذماً عند القاضي لأنه لم يحى على هذا إلا للتكذيب ، وأما لو طالت حياته فلا

(١) قوله : أيضاً هذه الكلمة ليست بنسخ الفرج التي بأيدينا اه مصححه

مطلقا وحيثه أن التحدى وقع بالاحياء وقد حصل ، وهذا حتى كفر والفرق عنده بين تكذيب الميت وتكذيب اليد والجاد ونحوهما أن نفس النطق في اليد والجاد مكذب وهو نفس الآية ، والنطق في إحياء الميت هو المكذب وليس هو المدعى آية ، فافترقا من جهة أن المكذب هو المدعى آية الصدق في إحدى صورتين ، وليس المكذب في الأخرى هو المدعى آية . ورأى بعض المتأخرين وهو ابن دهاق في شرح الارشاد أن تكذيب اليد ونحوها لا يقدر أيضا لما أشرنا إليه في الأصل من أن التحدى إنما وقع فيه أيضا بمجرد النطق ، وقد وقع والتسديق لم يقع التحدى به حتى يضر تخلفه . قال المقترح : والتحقيق في هذه المسئلة مبنى على البحث في وجه دلالة أدلة المعجزة ، وأنها لا تدل دلالة المعقول ، وإنما هي مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة ، فإذا عهد ذلك قلنا في المسئلة ليراجع العاقل نفسه أن ما يجده من نزول هذا الفعل من الله منزلة قوله لمدعى النبوة صدقت هل يجده ضرورة ضد كون الآية الخارقة مكذبة أم لا ، فإذا لم يجده علم أن

يكون تكذيبه قادحا لأنه لما طالت حياته علم أن إحياءه ليس لأجل التكذيب وأنه من جملة الأحياء الكافرين فلا يضر تكذيبه (قوله مطلقا) أى سواء طالت مدة حياته أم لا (قوله وهذا حتى كفر) أى بالتكذيب ولو فرض أنه مات أولا على الاسلام (قوله والفرق عنده) أى عند امام الحرمين ، وهذا جواب عما يقال بماذا يفرق الامام حيث حكم بعدم القدرح في الميت وبالقدرح في اليد ونحوها ، وخص الفرق بامام الحرمين لأن تكذيب الميت عنده غير قادرح في جميع الحالات وعند القاضي غير قادرح إذا طالت حياته (قوله وليس الخ) بل المدعى آية هو الأحياء (قوله فيه) أى المذكور من صورة اليد ونحوها (قوله بمجرد النطق) أى بذات النطق بقطع النظر عن كونه مكذبا أو مصدقا (قوله لا يقدرح أيضا) أى كما لا يقدرح تكذيب الميت (قوله قال المقترح الخ) هذا ترشيح للقول بأن نطق اليد بالتكذيب قادرح (قوله في هذه المسئلة) أى مسئلة نطق اليد بالتكذيب (قوله وأنها لا تدل دلالة المعقول) أى لا تدل دلالة الأدلة العقلية المفتقرة الى مقدمات ونتيجة ، بل تدل ضرورة ، وأشار بهذا الكلام إلى أن دلالة المعجزة على صدق الرسول غير عقلية بل عادية ضرورية . (قوله ضرورة) معمول لمرتبة : أى وإنما هي مرتبطة بالصدق ارتباط الحال بالمدلول ارتباطا ضروريا : أى وإنما هي دالة على الصدق دلالة ضرورية إذا وجدت شرائطها (قوله فإذا عهد ذلك) أى وهو أن الحق أن دلالة المعجزة على الصدق عادية (قوله في المسئلة) أى مسئلة النزاع ، وهى مسئلة اليد . وحاصله أنه إذا كانت دلالة المعجزة عادية كما هو الحق فلنرجع لمسئلتنا وهى أن النبي إذا قال آية صدق نطق هذه اليد فنطقت بأنه كذاب فراجع العاقل نفسه هل العلم الضرورى بالصدق الحاصل عند وجود الخارق المنزل منزلة قول الله لمدعى الرسالة صدقت يحصل عند كون الآية الخارقة مكذبة أو لا يحصل ، فإذا لم يحصل ذلك العلم الضرورى تعين أن المعجزة المستلزمة للصدق لم تحصل ، وإذا حصل ذلك العلم كانت المعجزة حاصلة والحق أن دلالة المعجزة عادية وعند نطق اليد بالتكذيب لا يحصل العلم الضرورى بالتصديق عادة ، وحيث لا يكون قادحا خلافا لابن دهاق (قوله أن ما يجده الخ) أى في أن ما يجده الخ فهو على إسقاط الخافض ، والمراد بهذا

المعجزة المستعينة للعالم الضروري لم تحصل ، وهذا مأخذ الكلام .

(ص) وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن أقوال . أما على الأولين فيستحيل صدورهما على يد الكاذب لما يلزم على الأول من نقض الدليل العقلي ، وعلى الثاني من الخلف في خبره جل وعلا إذ تصديق الكاذب كذب والكاذب عليه جل وعلا محال ، لأن خبره على وفق علمه فيكون صدقا فلو اتفق لاتنفي العلم ملزومه ، وهو محال لما عرفت من وجوبه .

الفعل الخارق (قوله وهذا) أى مقاله المقترح (قوله مأخذ الكلام) أى الخلاف في المسئلة : أى محل أخذه (قوله وهل دلالة المعجزة) من اضافة المصدر لفاعله لأن المعجزة هي الدالة على صدقهم والصدق مدلولها وهو مطابقة الخبر للواقع (قوله بحسب القرائن) راجع لما يليه وهو كونها عادية ومرجع القرائن القيود التي تضمنها التعريف السابق وذكرها في القول الثالث ، وان كانت معتبرة في القولين قبل أيضا اظهرا لجهة دلالة العادة لأن دلالة المعجزة نظرا للعقل والوضع مع كونها بحسب القرائن ظاهرة بخلاف دلالتها نظرا للعادة (قوله لما يلزم الخ) أى ونقض الدليل العقلي باطل فبطل المقدم وهو صدورهما على يد الكاذب وتقرير هذا الدليل أن تقول لو صدرت المعجزة على يد كاذب لاتنقض الدليل العقلي لكن نقضه باطل فبطل المقدم ، بيان الملازمة أنه لو صدرت المعجزة على يد الكاذب لوجد الدليل العقلي ولم يوجد مدلوله وهو الصدق فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذي استلزمه جهلا مركبا وذلك قلب للحقائق (قوله من الخلف) أى الكذب (قوله في خبره) أى الحكمي لا الحقيقي (قوله والكذب الخ) في قوة الاستثنائية وتقريره أن تقول لو صدرت المعجزة على يد الكاذب للزم الكذب في خبره تعالى لكن التالي وهو كذبه في خبره باطل فبطل المقدم وهو ظهور المعجزة على يد الكاذب بيان الملازمة أن اظهار المعجزة على يد الكاذب تصديق له وتصديق الكاذب كذب ، وأما دليل الاستثنائية فهو أن خبره تعالى على وفق علمه ، وكل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ينتج خبره تعالى لا يكون إلا صدقا ، وحيث أن الكذب في خبره باطل ، فقول الشارح لأن خبره على وفق علمه إشارة للصغرى وحذف الشارح الكبرى ، وقوله : فهو صدق إشارة للنتيجة (قوله لأن خبره على وفق علمه) أى لأنه تعالى عالم وكل عالم خبره على وفق علمه ينتج أنه تعالى خبره على وفق علمه فنبت الصغرى ، وقوله : فلو اتفق : أى الصدق ، وقوله : لاتنفي العلم ملزومه : أى ملزوم الصدق فالصدق لازم والعلم ملزومه ، ومتى اتفق اللازم اتفق الملزوم وانتفاء الملزوم الذي هو العلم باطل بالأدلة العقلية ، فليكن اللازم الذي هو الصدق غير متنفذ ، وعبارة المصنف تقتضي أن قوله : فلو اتفق الخ تفريع على النتيجة : أعني قوله فيكون صدقا ، والمناسب للقواعد أن يجعل هذا دليلا لكبرى القياس وهي القائلة كل خبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا ، وتقريره أن الصدق لازم للعلم فلو اتفق الصدق لاتنفي العلم . لكن انتفاء العلم محال فليكن انتفاء الصدق محالا ، فنبتت الكبرى فتم الدليل ، فنبت المدعى وهو أن كذبه تعالى محال (قوله وهو محال) في قوة الاستثنائية القائلة : لكن التالي باطل ، فالضمير

فان قلت : قد وجدنا العالم منا بالشئ . يخبر عنه بالكذب . قلنا كلامنا في الخبر النفسى لافى الألفاظ لاستحالة انصاف البارى تعالى بها ، والعالم منا بالشئ يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه الذى قام به العلم بخبر كذب على غير وفق علمه ، غايته أن يجد في نفسه تقدير الكذب لا الكذب ، وأيضا لو انصف البارى تعالى بالكذب ولا تكون صفته لإلحادية لاستحالة انصافه بالصدق مع صحة انصافه به لأجل وجوب العلم له تعالى ، ففيه استحالة ما علمت صحته .

(ش) اعلم أن دلالة المعجزة لا يصح أن تكون من جملة الأدلة السمعية إذ يستحيل أن تثبت صحة الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ، ثم اختلف الأئمة

راجع لنفى العلم دليلها ما أفاده بقوله : لما عرفت من وجوبه : أى العلم والواجب لا يقبل الانتفاء وإذا بطل التالى وهو نفى العلم ، فالقدم وهو انتفاء الصدق في خبره باطل ، فاذن ثبت المطلوب الذى هو استحالة الكذب في خبره تعالى (قوله فان قلت الخ) وارد على الكبرى المتضمنة أن العلم مستلزم للصدق ، فان مقتضاها أن العالم لا يكون إلا صادقا مع أن العالم قد يخبر بالكذب . وحاصل الجواب أن محل استلزام العلم للصدق إذا كان محل العلم ، والخبر المتصف بالصدق واحدا وما أورد اختلف فيه محلها ، لأن محل العلم القلب ومحل الخبر اللسان (قوله في الخبر النفسى) يعنى الذى محله محل العلم ، وقوله : لافى الألفاظ : أى التى محلها مغاير لمحل العلم .

(تنبيه) الخارق منزل منزلة الكلام النفسى المستحيل فيه الكذب فيستحيل فيه أيضا (قوله العالم الخ) توجيه لما أفهمه الكلام السابق من أن الخبر النفسى تابع للعلم (قوله الجزء الخ) وهو جوهر فرد لأن العلم لا يقوم إلا بجوهر فرد (قوله غايته) أى العالم منا يجد من نفسه تقدير الكذب : أى أنه على فرض أنه يلاحظ الكذب ، فاعلم هذا أمر تقديرى لا تحقيقى والراسخ في قلبه إنما هو الصدق لأن النفس لا تتحدث فيما علمت إلا بالصدق (قوله وأيضا الخ) وجه آخر من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى (قوله ولا تكون صفته لإلحادية) جملة اعتراضية بين مقدم الشرطية وتاليها ، وهى بيان للعلازمة التى اشتملت عليها الشرطية قدمها قبل تمامها اعتناء بها ، وحينئذ قالوا تعليلية وحذف الاستثنائية وذكر دليلها ، وكأنه قال لو انصف البارى بالكذب لاستحال انصافه بالصدق . لكن التالى باطل لأنه يصح انصافه بالصدق ، وذلك لأنه عالم وكل عالم يصح أنه يخبر على وفق علمه (قوله ففيه) أى اللازم المذكور الذى هو استحالة انصافه تعالى بالصدق الذى علمت صحته ، وهذا زيادة توضيح وإلا فهو معلوم مما قبله (قوله أن دلالة المعجزة) أى على صدق الرسل ، وقوله : لا يصح الخ على حذف مضاف : أى لا يصح أن تكون من جملة دلالة الأدلة السمعية ، فاندفع ما يقال الاخبار عن دلالة المعجزة بقوله : لا يصح الخ غير مستقيم ، لأن الدلالة ليست من جملة الأدلة (قوله إذ يستحيل الخ) فيه أن الاستحالة فى المقام متعلقة بثبوت الأدلة السمعية لا بثبوت صحتها ، فالمناسب اسقاط لفظ صحة واغنى دلالة ، ويقول إذ يستحيل أن تثبت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة ، لأن الأدلة السمعية فرع ثبوت الرسالة التى هى فرع ثبوت المعجزة ، فلو ثبتت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة لزم الدور ، وإذا استحال ثبوت الأدلة السمعية قبل ثبوت المعجزة استحال أن تكون دلالة المعجزة من جملة دلالة الأدلة

بعد ذلك في وجه دلالتها على ثلاثة أقوال : الأول أن دلالتها عقلية واليه ميل الأستاذ . قالوا لأن خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل على إرادة الله تعالى لتصديقه كما يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين ، والمحل المعين على إرادته تعالى لذلك بالضرورة . وبالجملة فقد جعلوا التصديق في هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص مع جواز أن يعزى ذلك الخارق عن صفة التصديق بانعدام شرط من شروط المعجزة فصارت صفة التصديق للخارق الحادث كسائر صفات الأفعال الحادثة ، وقد علمت أن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن نقيضها الجائز يدل عقلا على إرادة الفاعل ، وهو البارئ تعالى

السمعية وهو المطلوب (قوله بعد ذلك) أى بعد اتفاقهم على أن دلالتها ليست من جهة دلالة الأدلة السمعية ، ويحتمل أن المراد بعد اتفاقهم على أن دلالة المعجزة على صدق الرسل ليست سمعية (قوله في وجه دلالتها) أى على صدق الرسل (قوله قالوا) أى أرباب هذا القول سندا له ، وأنى بالسند في أسلوب التبرى لكونه معترضا كما يأتي بيانه (قوله لهذا الخارق) أى الدال على صدقه (قوله على وفق دعواه) أى إن آية صدقه كذا (قوله على وفق دعواه) أى من جرت المعجزة على يديه ، وقوله : وتحديه تفسير لدعواه (قوله وتحديه) بالجر عطف على دعواه ، وقوله : وتخصيصه بالنصب عطفا على خلق الله : أى وتخصيص الله إياه بذلك الخارق (قوله كما يدل الخ) هذا تنظير طلبا للايضاح . وحاصله أن المعجزة دلت على إرادة التصديق كما أن اختصاص الفعل بالزمان المعين يدل على إرادة الله لذلك ، وقد يقال لانسليم أن صدور الخارق يدل على إرادة التصديق إذ غايته أنه يدل على إرادة الله وقوعه فقط ، وأما كونه أراد تصديقه أولا فشيء آخر (قوله لذلك) أى اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل المعين (قوله بالضرورة) أى لا بالنظر (قوله وبالجملة الخ) توجيه للقول المذكور وتمهيد للاعتراض الآتي (قوله فقد جعلوا) أى أصحاب القول الأول (قوله صفة للخارق) أى فتي وجد الخارق وجد التصديق (قوله على الوجه المخصوص) أى من كونه مقارنا لدعوى الرسالة ومتحدى به ومعجوزا عن معارضته ، وقوله : مع جواز الخ حاجة لهذا أصلا ، لأن التصديق لازم للخارق الموصوف بالصفات السابقة ومعلوم أنه إذا لم يوجد متصفا بصفاته فلا يوجد التصديق ، وقوله : بانعدام شرط أراد به ركنا من أركان المعجزة (قوله فصارت صفة التصديق) الإضافة بيانية ، وهذا مفرع على كون التصديق صفة للخارق : أى وحيث كان التصديق صفة للخارق صار مماثلا لسائر صفات الأفعال الحادثة من جهة الدلالة على إرادة الفاعل المختار على الانصاف بتلك الصفة بدلا عن ما ينافيها (قوله وقد علمت الخ) بيان لوجه الشبه ، وقوله : ان اتصاف الحادث بصفة : أى كاتصاف الخارق بالصدق واتصاف وقوع المطر بالكون في الزمان المعين ، وقوله : عن نقيضها أراد به مطلق المنافي وقوله : على إرادة الفاعل : أى المختار بدليل التعليل ، وقوله : وهو البارئ ، الأولى أن يقول : ومعلوم أنه البارئ ، وذلك لأن اتصاف الحادث بصفة بدلا عن نقيضها الجائز إنما يدل على إرادة الفاعل لذلك ، ولا يدل على أن ذلك الفاعل هو الله كما يوحى كلامه ، وإنما يستدل على ذلك ببرهان الوجدانية (قوله كسائر صفات الأفعال) أى مثل وقوع المطر في الوقت المعين ، وقوله :

لذلك لما تقرر أن الطبيعة والعلة لا يختصان جائزا بالوقوع بدلا عن جائز يساويه ، واعترض على هذا القول بأن التصديق عندنا خبر عن الصدق ، وخبر الله تعالى أرلى لا يصح أن يكون حادثا ، ولا صفة لحادث فلا يصح أن تتعلق به الإرادة لأنها كالأقدرة لا تتعلق إلا بالممكن . وقد يجاب بأن التصديق الذي تعلقت به الإرادة هو التصديق لهذا الخارق : أى خلقه له دالا على خبره تعالى بصدق رسله ، فيكون خبره الدال على صدق رسله مدلولاً لهذا التصديق الحادث الذى هو متعلق لإرادته جل وعز . ويجاب بأن الكلام فيه حذف مضاف : أى الخارق بالشروط المذكورة يدل على إرادة الله تعالى صدق التصديق : أى صدق الرسل الناشئ عن تصديقه تعالى لهم بذلك الخارق ، والله أعلم . وقد قرر امام الحرمين أن المعجزة لا تدل دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصور وجود الخارق

الحادثة صفة للأفعال (قوله لذلك) أى الاتصاف بتلك الصفة بدلا عن تقيضها (قوله لما تقرر الخ) سند لقوله : يدل عتلا الخ (قوله لا يختصان) أى وحيداً فالتخصيص بإرادة فاعل مختار (قوله واعترض الخ) شروع فى تقرير الاعتراض الذى أشعر به سوق التوجه السابق فى أسلوب التبرى ، وهذا هو الاعتراض الذى وعده به الشارح فى مبحث الوحدةانية (قوله عندنا) أى معشر أهل السنة المبتئين للكلام النفسى (قوله خبر عن الصدق) أى عن مطابقة الخبر المصدق بفتح الدال للواقع ، فإذا سمعت كلاماً مطابقاً للواقع . فقلت هذا الكلام صدق كان قولك تصديقا لأنه خبر عن مطابقة الكلام المصدق للواقع (قوله فلا يصح أن تتعلق به الإرادة) أى ولا يصح أن يكون التصديق صفة للخارق كما قالوا (قوله أى خلقه له) تفسير لقوله : هو التصديق بهذا الخارق ، والضمير فى خلقه عائده على البارئ تعالى وفى له عائده على الخارق (قوله بصدق رسله) متعلق بخبره : أى دالا على إخبار الله بصدق رسله (قوله مدلولاً لهذا التصديق الحادث) أى المفسر بالخلق لا بالخبر عن الصدق . (قوله الذى هو متعلق لإرادته جل وعلا) لا يخفى ما فيه من القسح ، لأن الخلق عبارة عن تعلق القدرة بذلك الخارق والإرادة إنما تتعلق بالممكن كالخارق لا بتعلق القدرة به (قوله ويجاب) أى أيضا فهو جواب ثان عطف على قوله : يجاب (قوله فيه حذف مضاف الخ) فالأصل يدل اصدق تصديقه : أى يدل على صدق الرسل الناشئ عن تصديقه فالتصديق على هذا الجواب باق على حقيقته بخلافه على الجواب الأول (قوله أى الخارق بالشروط المذكورة الخ) هو مضمون قوله قيل لأن خلق الله تعالى للخارق إلى قوله يدل الخ ثم بين المقصود من هذا فقال : أى صدق الرسل الناشئ الخ فإضافة صدق إلى التصديق لكونه منشأ له (قوله الناشئ) هو بالنسب نعمنا لصدق المضاف للرسل وحاصل كلامه أن الله إذا صدق فعناه أن الله أراد صدق تصديق الرسل : أى أراد صدقهم الناشئ عن تصديقه لهم فإضافة صدق للتصديق من إضافة المسبب للسبب ولا شك أن صدقهم الناشئ عن تصديق الله لهم حادث تتعلق به الإرادة وهذا واضح فلا إشكال (قوله وقد قرر الخ) اعتراض آخر على القول السابق (قوله لا تدل الخ) أى بحيث متى وجدت وجد الصدق كما أنه متى وجد الدليل وجد المدلول لأن الخارق قد يوجد ولا يوجد الصدق كالسحر والاهانة والكرامة ، وإذا وجد الدليل

بدون دلالة النبوة ، والدليل العقلي لا يصح أن يوجد عاريا عن دلالته . وقال المقترح : وهذه مغالطة فإن الدليل ليس مجرد وجود الخارق بدون دلالة النبوة ، وإنما الدلالة من حيث إجابة دعوى المتحدث بالخارق ، فمجرد الخارق لا يدلّ إذن فلم يكن هذا نقضا على من أجراها مجرى الأدلة العقلية . الثاني أن دالاتها وضعية كدلالة الألفاظ بالوضع على معانيها . قالوا لأن المواضعة قد تعرف بصريح يدل على التواضع كما لو قال شخص لشخص إن فعلت كذا فأعلم بذلك قصدى في طلبك ، ففعل ما واصله عليه ، فإن من وقعت معه المواضعة يفهم طلبه على حسب ما واصله عليه وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين ، وبفعل من الثانى من غير أن يسمع كلامه ، فإذا قال شخص

ولم يوجد مدلوله كان ذلك نقضا للدليل فيبطل الاستدلال به فقوله من حيث الخ تعليل : أى لأنه يتصور الخ وهذا بيان لجهة الاعتراض (قوله بدون دلالة النبوة) أى بدون الدلالة على لازم النبوة وهو الصدق (قوله وهذه) أى قضية ماقرره امام الحرمين (قوله فإن الدليل) أى على الصدق (قوله ليس مجرد وجود الخارق) أى ليس وجود الخارق المجرد عن القيود السابقة بل خارق الدليل على الصدق خارق مخصوص وهو المقيد بالقيود السابقة ودلالته من جهة إجابة المتحدث بذلك الخارق مع عجز المعارض عن الاتيان بمثله فقول الشارح وإنما الدلالة الخ الأولى أن يقول ، وإنما الدليل خارق مقيد بالقيود إلى آخر ما قلناه (قوله فمجرد الخارق الخ) أى بل لا بد من التحدى والعجز عن المعارضة وذلك لا يكون إلا للنبي (قوله فلم يكن هذا الخ) الإشارة للقول المتقدم وهو أن المعجزة لا تدلّ دلالة الأدلة العقلية من حيث يتصور الخ (قوله على من أجراها) أى المعجزة (قوله الثانى) أى من الأقوال الثلاثة (قوله أن دالاتها) أى على الصدق (قوله كدلالة الخ) أى كدلالة الألفاظ على معانيها بسبب وضعها لها فكما أن لفظ إنسان يدلّ على معناه بسبب وضعه له كذلك المعجزة تدلّ على الصدق لوضعها له ، وقوله : بالوضع مخرج لدلالة الألفاظ بحسب العقل والطبع كدلالة اللفظ على حياة لافظه ودلالة الصراخ على المصيبة (قوله لأن المواضعة) أى المجاملة والموافقة بين الدال والمدلول ، وقوله : بصريح : أى بكلام صريح ، وقوله : يدل على التواضع : أى التوافق ، ولو قال لأن الموافقة بين الدال والمدلول تكون بكلام صريح يدل عليها كان أوضح (قوله كما لو قال شخص الخ) تمثيل طلبا للإيضاح : أى كما لو قال زيد عمرو إن ذهبت من الطريق الفلانية ، فأعلم أن قصدى طلبك في حاجة كذا ويوافقه عمرو على ذلك ثم فعل زيد ما واصله : أى وافقه عمرو عليه بأن ذهب من الطريق الفلانية ، فإن عمرا الذى وقعت منه المواضعة : أى الموافقة يفهم طلب زيد على حسب ما واصله ووافقه عليه (قوله وقد تعرف الخ) عطف على قوله قد تعرف الخ ، وهذا يخالف الوجه الأول لأن الأول يتكلم فيه أحد المتواضعين مع الآخر ففيه مواضعة بالفعل ، وهنا يتكلم أحد المتواضعين لا مع الآخر وبفعل الآخر من غير أن يسمع المتكلم كلام الفاعل ، وإنما يفهم من الفعل أنه واصله ووافقه والمعجزة من قبيل الثانى لا الأول لأن الرسول يتكلم ويفعل الله من غير أن يسمع الرسول كلام الله (قوله من غير أن يسمع كلامه) عبارته تصدق بوجود كلام

في محفل بمجلس ملك ، وقد تآزر مجلسه بجمع أنا رسول الملك اليكم وآبى أن يخرق عادته وهو
يمرأى من الملك ومسمع ، ثم قال : أيها الملك إن كنت صادقاً فأخرق عادتك وقم واقعد .
فأجابه إلى القيام كان ذلك كالتصريح بالمواضعة على أن خرق عادته بقيامه يدل على إرساله ،
وظاهر كلام المقترح وكثير أن هذين الرأيين يرجعان إلى قول واحد ، وهو أن الدلالة عقلية ،
وإنما اختلفا في تقرير كونها عقلية والأمس في هذا قريب . الثالث : أن دلالتها عادية كدلالة
قرائن الأحوال على خجل الخجل ووجل الوجل وخوف الخائف . قالوا فإن خلق الله تعالى
لهذا الخارق

وأنه لم يسمع ، والمراد عدم الكلام من الثاني بالسكينة وضمير كلامه للثاني ، وقوله : يسمع بالبناء
للمجهول (قوله في محفل) كمجلس الجمع من الناس (قوله وقد تآزر مجلسه بجمع) أى تقوى
لكونه امتلاً به ، والواو للحال وهو قيد فيما قبله أتى به لافادة أن المجلس قد امتلأ بالناس
(قوله أنا رسول الخ) مقول قول الشخص بالمحفل (قوله وهو الخ) الواو للحال : أى وذلك
الشخص القائل بمرأى من الملك الخ : أى بحيث يراه الملك ويسمع كلامه وإلا فلا يدل خرق الملك
عادته على تصديق الشخص القائل لجواز أن يكون حرق الملك لاعادة أمرها اتفاقاً ولا شك أن الله
يسمع الرسول ويراه فالرسول بمرأى من الله تعالى ومسمع ، وقوله : بمرأى زيادة في المقصود وإلا
فالمدار على كونه يسمعه وإلا جاز أنه اتفاقاً ان قيل أثبات السمع والبصر لله يتوقفان على الدليل
السمعى فأخذ السمع والبصر في مقدمات دليل المعجزة يؤدي للدور . قلنا أما من أثبت البصر
والسمع بالعقل فلا إشكال عنده ، وأما من أثبتهما بالسمع فالعالم يغني عنهما ، فإن علم الله بتحدى
الرسول وتصديقه له قائم مقام السمع والبصر المذكورين في المثال لاستحالة أن يعزب عن علمه
مثقال ذرة وما ذكر في المثال من المسمع والمرأى إنما هو توضيح للمقام (قوله إلى القيام)
أى والعودة ليطابق ماسبق (قوله كان ذلك الخ) جواب إذا (قوله بالمواضعة) أى الموافقة
(قوله يدل على إرساله) خبر أن والضمير للمدعى الرسالة : أى وإذا كان يدل على إرساله فكأنهما
اتفقا على ذلك أولاً ، وقوله : بقيامه متعلق باسم أن وهو خرق (قوله أن هذين الرأيين) أى
القولين السابقين : أعنى القول بأن الدلالة عقلية والقول بأنها وضعية (قوله وإنما اختلفا الخ)
أى فقال بعضهم معنى كونها عقلية أن ظهور الخارق على وفق دعوى المدعى مع العجز عن
معارضته يدل عقلاً على إرادة الله تصديقه ، وقال بعضهم : معنى كونها عقلية أن الخارق موضوع
للسدق والموضوع يدل عقلاً على الموضوع له بعد ملاحظة الوضع (قوله والأمس في هذا الخ)
أى أن رجوع الرأيين لقول واحد أو جعلهما متغايرين نظراً إلى أن الدلالة العقلية في نفسها غير
الوضعية أمر سهل لافائدة فيه . واعلم أن ما ذكره المصنف من أن كلام المقترح ظاهر في رجوع
القولين لقول واحد لا يسلم بل كلامه ظاهر في نباينهما وعدم رجوعهما لقول واحد (قوله قرائن
الأحوال) الاضافة بيانية والأحوال مثل الحرة والصفرة فحمرة الوجه قرينة على الخجل وصرته
قرينة على الوجل (قوله على خجل الخجل ووجل الوجل) الأول من كل منهما مصدر بفتح
الجيم ، والثاني من كل منهما وصف بكسر الجيم وأضيف المصدر للوصف فيهما (قوله قالوا) أى

على هذا الوجه المفروض يدل على صدقه بالضرورة عادة ، فعلى الرايين الأولين استحليل عقلا صدور المعجزة على أيدي الكذابين . أما على الأول فلما يلزم من نقض الدليل العقلي بأن يوجد ولا يوجد مدلوله ، فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذي استلزمه جهلا مركبا ، وذلك قلب للحقائق ولا خفاء في استحالة . وأما على الثاني وهو المواضة فلما يلزم من الخلف في خبره تعالى ، لأن حكم المواضة في الفعل حكم الكلام الصريح . ثم لما كان هذا يتوقف على معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ذكروا في بيان استحالة عليه أوجها أشرنا إلى بعضها في أصل العقيدة . أحدها للاستاذ والامام قالا : كل عالم يجد في نفسه حديثا يطابق لمعلومه ، وهذا هو عين الخبر الصدق ، والله جل وعلا عالم بالأشياء كلها على ما هي عليه ، فيكون كلامه على وفق ذلك فاستحال عليه الكذب ، وهو الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه لأنه لا يكون في حقه إلا عن جهل ما هو عليه ذلك الشيء ،

أرباب هذا القول في بيان وضوحه (قوله على هذا الوجه المفروض) أى من اشتد على القبول المتقدمة (قوله فعلى الرايين الخ) توجه لشرح قول المتن . أما على الأولين فيستحيل الخ (قوله على أيدي الكذابين) الأولى الكذابين جمع كاذب لأن المقصود الكذب فقط لا المبالغة فيه (قوله بأنه يوجد ولا يوجد مدلوله) تصوير لنقض الدليل العقلي ومدلوله هو الصدق في المقام ثم فرع عليه ما يقتضى بطلانه (قوله فيصير ذلك الدليل شبهة) أى لظن أنه دليل وليس بدليل لعدم انتاجه المطلوب (قوله جهلا مركبا) لأنه إذا قال أنا رسول ، والدليل على صدق كذا ، فلو كان الدليل لادلالة فيه لزم أن الرسول يعتقد الصدق ، والحال أنه لا صدق فيصير مقامه من العلم جهلا (قوله وذلك قلب للحقائق) يعنى في كل من الدليل والمدلول ، وذلك لأن حقيقة الدليل تنافي حقيقة الشبهة فيستحيل انقلاب الدليل شبهة وكذلك العلم يباين الجهل فيستحيل انقلاب العلم جهلا (قوله ولا خفاء في استحالة) أى استحالة قلب الحقائق لأن كون الشيء مبينا لشيء آخر ثم يصير عينه فيه جمع بين متناقضين ، وفيه زوال الأوصاف النفسية عن الشيء مع بقاءه ، وهذا يستلزم أنه باق وغير باق والكل محال (قوله وهو المواضة) الأولى أن يقول وهو أن الدلالة وضعية لأن هذا هو الثاني لا المواضة (قوله من الخلف الخ) أى والخلف : أى الكذب في خبره تعالى محال (قوله لأن حكم الخ) في بمعنى الباء : أى لأن حكم المواضة بالفعل حكم المواضة بالكلام الصريح فكما يلزم الكذب من عدم وجود مدلول الثاني فكذلك الأول (قوله ثم لما كان الخ) ثم للترتيب الذكري ، والاشارة راجعة لتوجيه القول الثاني : أعنى قوله فلما يلزم الخ (قوله على معرفة) الأولى على بيان (قوله أوجها) أى ثلاثة وقوله : أشرنا إلى بعضها : أى وهو اثنان وزاد الشارح واحدا (قوله وهذا) أى مافى نفس العالم من الحديث المطابق لمعلومه (قوله فيكون كلامه) أى النفسى ، وقوله : على وفق ذلك : أى عامه المحيط بالأشياء ، وقد علمت أن مافى نفس العالم من الخبر المطابق لمعلومه عين الخبر الصادق (قوله لأنه) أى الكذب ، وقوله : لا يكون في حقه : أى البارى بخلاف العالم منا

وذلك في حق من عمّ علمه ما لا ينهيه محال ، واعترض على هذه الحجة بما أشرنا إليه في الأصل وهو أن قيل قد وجدنا العالم من بشي . قد يخبر عنه بالكذب ولم يلزم من كذبه جهله ، فليس العلم بشي . إذن ملزوما للصدق ولا الكذب ملزوما للجهل . وأجيب عنه بمنع أن العالم بالشئ يخبر المحل الذي قام به العلم منه بالكذب ، والكذب الذي يوجد للعالم من إنعماؤه في خبر لسانه اللفظي أما كلامه النفسي فلا يكون أبدا إلا على وفق عقده ، وغاية ما يجد في نفسه تقدير إخبار ووسوسة بالكذب لا إخبار بالكذب ، والا فأنه جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب بمحل آخر ، ويستحيل عليه الوسواس والتقدير الحادثة . الثاني من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى أن كل مخبر تجرد النظر إليه فإنه يصح من العالم به أن يخبر على وفق علمه فلو صح الكذب عليه تعالى لوجب أن لا يتصف بجائر ، وذلك بمنع أن يتصف بنفسه الذي هو الصدق وفيه منع لما علمت صحته وهو محال . الثالث قد ثبت اتصافه تعالى بالكمال ، والصدق صفة كمال

فانه يوجد الكذب في خبر لسانه (قوله وذلك) أي الجهل بما عليه ذلك الشيء (قوله فليس العلم بشي . إذن ملزوما للصدق) أي كما اقتضاه هذا الدليل ، فإن قوله : كل عالم في نفسه حديث يطابق معلومه الخ يقتضي أن العلم يستلزم الصدق (قوله ولا الكذب ملزوما للجهل) هذا معلوم مما قبل بطريق القياس والمقصود بالذات الأول ، فالأولى الاقتصار عليه (قوله عنه) أي الاعتراض (قوله بمنع الخ) الأوضح بمنع أن المحل الذي قام به العلم من العالم يخبر بالكذب لأن العلم محله من القلب ومحل الخبر الكاذب اللسان (قوله اللفظي) نسبة للفظ من نسبة الجزئي لكتبه (قوله عقده) أي اعتقاده : أي علمه (قوله وغاية الخ) جواب عما يقال قد يتفق أن الانسان يعلم أن زيدا حي ، ويعتقد ذلك اعتقادا جازما ويجرى على قلبه أنه مات فلم يطابق كلامه النفسي علمه . وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا الجاري على القلب وهو تقدير موته تقدير خبر : أي وتقدير الخبر ليس بخبر ، وإذا لم يكن خبرا لم يكن كذبا كما لا يكون صدقا فتبين أنه ليس للعالم خبر نفسي يكون كذبا (قوله ووسوسة بالكذب) أي بعندم الرسوخ وهو بالرفع عطفا على تقدير ، والباء للملابسة (قوله لا إخبار بالكذب) أي أن لا الذي يجده خبر حقيقة ملابس للكذب (قوله حتى يقوم الخ) أي بل كل منهما قائم بذاته (قوله والتقدير الحادثة) أي لأنها لا تقوم إلا بحادث ، والله ليس بحادث ولا محلا للحوادث (قوله الثاني الخ) هو شرح لقول المتن وأيضا لو اتصف الخ (قوله أن كل مخبر) فيه حذف الصلة : أي يخبر به (قوله لا تجرد) أي توجه (قوله لوجب) أي لكان الكذب واجبا . لكن التالي باطل ، لأن وجوب الكذب يمنع صحة الاتصاف بالصدق وهذا يناق مائت بالأدلة من صحة اتصافه بالصدق (قوله بجائر) أي بصفة ذات جائزة ، وهذا لا يناق أن صفات الأفعال جائزة (قوله وذلك) أي وجوب الكذب عليه وهذا بيان للاستثنائية المطلوبة (قوله وفيه) أي في اللازم المذكور (قوله منع لماعامت صحته) أي من اتصافه بالصدق وهذا يقتضي بطلان التالي فالقديم مثله ، وإذا بطل القديم ثبت نقيضه الذي هو استحالة الكذب عليه تعالى وهو المطلوب (قوله وهو) أي المنع لما علمت صحته (قوله الثالث) أي من أدلة استحالة الكذب عليه تعالى وهذا لم يذكره في المتن (قوله والصدق صفة كمال) أي لمن اتصف

ضدها نقص ، والقص على الله تعالى محال فوجب كونه صادقا .

(ص) وأما ان قلنا ان دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن ، فثبت حصول العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها فإنه يستحيل أن يكون كاذبا . والا انقلب العلم الضروري جهلا ولم يجز سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيا الى الآن الابدع تمكين الكاذب من المعجزات ، واذا خيل بسحر ونحوه أظهر الله فضيخته عن قرب ، فله الحد على معاملته في ذلك ونحوه بمحض الفضل والكرم ويجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة ولا يحصل حينئذ بها علم صدقه والا لكان الجهل علما وتجوز خرق العادة

بالكلام (قوله ضدها نقص) أى بالضرورة كما يعلم أن العلم كال والجهل نقص من غير احتياج إلى قياس ، وحينئذ فلا يقال إنه لا يلزم من كونه نقصا في الشاهد أن يكون نقصا في الغائب (قوله وأما الخ) عطف على قوله : أما على الأولين ، وهذا توجه إلى الكلام على صدور المعجزة على أيدي الكاذبين على القول الثالث ، وهو أن دلالتها على الصدق عادية ، وقد سبق أن مصدق القرائن ما اشتمل عليه التعريف من القيود فلا حاجة لقوله : بحسب القرائن لأنه لا يقال لها معجزة إلا بشرطها (قوله ثبت الخ) جواب إما ، وحصول العلم بالشيء إما ضرورى أو نظرى ، والعلم الحاصل من العاديات ضرورى فلما قيد الشارح به (قوله فإنه يستحيل) أى عادة ، وقوله : أن يكون كاذبا : أى في الواقع (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن كان كاذبا لانقلب العلم الضروري جهلا : أى مركبا إذ يصدق على ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع . فان قلت مقتضى هذا أن الاستحالة عقلية مع أنها على هذا القول عادية . فالجواب أن المستحيل العقلى انقلاب العلم الحاصل جهلا ، وأما حصول العلم من أصله عنها فهو عادى ، وحينئذ فيستحيل عادة أن يكون كاذبا ، فقول الشارح وإلا لانقلب العلم الخ : أى وإلا بأن كان كاذبا اصار ما شأنه أن يصدر عنها من العلم الضروري جهلا مركبا ، وليس المراد أن هناك علما موجودا قبل حصولها على يد الكذاب فانقلب جهلا بعد ظهورها على يده (قوله من أول الدنيا الى الآن) الأولى أن يقول : من ابتدأ بعث آدم الى ختم النبوة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن لفظ الآن يصدق بالزمان الحاضر ، ومعلوم أن مدعى النبوة فيه كاذب قطعا (قوله من المعجزات) آل للجنس الصادق بواحدة (قوله وإذا خيل) أى الكاذب (قوله ونحوه) أى كشعوزة (قوله أظهر الخ) أى صونا لمنصب النبوة ولا يترك للمتشدق بذلك (قوله على معاملته) أى عمله وفعله (قوله في ذلك) المشار اليه الأمران معا ، أعنى عدم تمكن الكاذب من المعجزة واطهار فضيخته إذا خيل بسحر ، فالضمير في قوله : ونحوه عائد على المشار اليه ، والمراد بالفضل مطلق الاحسان وبالكرم الاحسان الكثير الذى لم يكن عن سؤال فهو أخص من الفضل (قوله ويجوز الخ) هذا تجويز وقوى وكأنه قال وقد تظهر المعجزة على يد الكاذب (قوله ولا يحصل الخ) أى ولا يحصل حين إذ انخرقت العادة بالمعجزة بأن ظهرت على يد الكاذب علم بصدق الكاذب الذى ظهرت على يده (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن حصل العلم بصدق الكاذب لكان الجهل المركب الذى هو اعتقاد صدق الكاذب علما . لكن التالى باطل فبطل المقدم وهو حصول العلم بصدق الكاذب ، وثبت نقيضه

عند حصول العلم بالصدق في حق الحق لا يقدح في العلم اذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه . ألا ترى .
أنا نجوز استمرار عدم العالم مع علمنا ضرورة بوجوده اذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه
محال لذاته لأنه محتمل الوقوع .

(ش) هذا الكلام في غاية الوضوح ، وحاصله أنه يجوز على القول بأن دلالة المعجزة عادية
أن تظهر المعجزة على أيدي الكذابين ولا يكون العلم حينئذ حاصلا بنبوتهم والا انقلب العلم جهلا
الا أنه سبحانه تفضل بعدم خرق العادة في هذا الأمر ، فلم يظهر المعجزة قط على يد كذاب بل
عادته أن يفضح كل من أراد أن يعز بمنصب النبوة وليس من أهلها ، هذا فيما علم بالاستقراء من
عادته تعالى فيما مضى ، وأما في المستقبل فقد كفانا الله هذه المؤنة بحصول العلم القطعي بأن النبي
صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فكل من ادعى بعده منصب النبوة فليس الا الاسلام أو السيف
ولا يلتفت الى قوله ولا الى الخارق الذي يظهر على يده ، وقد ألزم المعتزلة الأصحاب جواز صدور
المعجزة على أيدي الكذابين من جهة أخرى ، وهي أن قالوا : من مذهبكم أن الله يضل من
يشاء ولا يتعين في حقه مراعاة صلاح ولا أصلح ، فما الذي يؤمنكم من خلق خوارق العادات على
وفق دعوى المتعين للنبوة ، ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات ، فأما القائلون بالرأيين
الأولين في وجه دلالة المعجزة

وهو عدم حصول العلم بصدق الكاذب الذي ظهرت المعجزة على يده وهو المطلوب (قوله عند
حصول العلم) متعلق بنجوز ، وقوله : في حق الحق راجع لخرق العادة ، فالظرفان راجعان
للطرفين على اللف والنشر المرتب (قوله اذ معنى الجواز) أي جواز استمرار عدم العالم ، وقوله
أنه لو قدر واقعا : أي ولم يوجد العالم أصلا ، وقوله : لأنه الخ : أي وليس معنى جوازه أنه محتمل
للوقوع وعدمه إذ لا يتأتى احتمال ذلك مع العلم بوجود العالم (قوله في غاية الوضوح) أي فلا
حاجة لتتبعه كلمة كلمة ، وأما ما ذكره من الحاصل فهو بالنظر الى بعض أطراف النص المذكور في
المقام : أي أنه ليس حاصلا لجميع ما ذكره بل حاصل لبعضه (قوله ولا يكون العلم حينئذ أي حين
إذ ظهرت المعجزة على أيدي الكذابين حاصلا بنبوتهم : أي لأنه لا نبوة لهم حتى يحصل العلم بها ،
وقوله : وإلا الخ : أي وإلا بأن كان حاصلا انقلب العلم جهلا : أي لصار ما شأنه أن يصدر عن
المعجزة من العلم الضروري جهلا صريحا . والحاصل أن المعجزة شأنها افادة العلم الضروري بالصدق
فلو ظهرت على يد الكاذب ، وأفادت صدقه كانت مفيدة للجهل المركب اذ لا صدق عنده في الواقع
(قوله الا أنه سبحانه الخ) أتى بهذا دفعا لما يتوهم أن هذا الجائز قد وقع في وقت ما (قوله
بل عادته الخ) اضرب انتقالي (قوله هذا) الاشارة راجعة لمضمون قوله : الا أنه سبحانه الخ
(قوله هذه المؤنة) أي من البحث عن حال الخارق وحال مدعى النبوة فلا يبحث عن ذلك
الخارق من كونه سحرا أو معجزة ، ولا عن حال ذلك المدعى من كونه صالحا أو غير صالح (قوله
بحصول الخ) الباء سببية والوصف بالقطعي كاشف (قوله فليس الخ) لأنه اما كافر بالاصالة أو
بالارتداد لتكذيبه بالقرآن (قوله أو السيف) أي ان لم يسلم (قوله ولا الخ) الأولى التفريع
(قوله من جهة أخرى) أي غير الجهة التي هي كون الدلالة عادية (قوله يؤمنكم) أي يجعلكم

فأجابوا على مقتضى الوجهين . أما على الأول فقالوا : نعم يجوز للبارئ تعالى الاضلال ، لكن لا بالمعجزة لاستحالة ذلك معها كما يجوز خلق السواد في محل معين ، ولكن لامع وجود البياض والمعية في النقيضين محال ، والاضلال بالدليل قلب الدليل شبهة ، والعلم الحاصل عنه جهلا وذلك محال . وأما على الثاني وهو أن الدليل من جهة المواضع فقالوا : يجوز أن يضل لابلخلق في القول وإذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق فلا يصح الاضلال به لاستحالة الخلف في خبره تعالى ، فكذا لا يصح الاضلال بما يدل على التصديق وإن كان يحكم المواضع . وأما على الرأي الثالث وهو أن دلالة المعجزة عادية فأمر الجواب أيضا سهل ، وهو أن آية صدق النبي صلى الله عليه وسلم حصول العلم لنا عن تلك المعجزة ، فإذا حصل اتفق معه احتمال عدم الصدق لأن العلم لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه والا انقلب جهلا ، وتجوزنا عقلا كذب الحق الذي نيقنا صدقه لا يقدح في العلم بصدقه ، لأن معنى جواز الكذب في حقه أنه لو وقع بدلا عن الصدق الواقع في حقه لم يلزم منه محال لا أن معناه احتمال وقوع الكذب في حقه ، وكثيرا مانع وقوع أشياء علما ضروريا مع تجوزنا عقلا نقيض ذلك الواقع ، وذلك كعلمنا بوجودنا فانه لا يستريب فيه عاقل ، وإن كنا نجوز عدمنا بمعنى لو استمر عدمنا ولم توجد أصلا لم يلزم منه محال لا بمعنى أن عدمنا يحتمل الحصول لنا حال علمنا بوجودنا (قوله : في حق الحق) الأولى تعلقه بخرق العادة : أي تجوزنا عقلا خرق العادة في حق الحق بمعنى لو كان الواقع في حقه الكذب بدلا عن الصدق

آمين (قوله فأجابوا الخ) أي أجاب أهل كل رأى على مقتضى رأيهم لا على مقتضى رأى غيرهم (قوله فقالوا) أي أرباب القول الأول (قوله لكن لا بالمعجزة) أي فليس مع المعجزة الا الاهتداء (قوله والمعية الخ) تعليل والمراد بالنقيض الثاني (قوله والاضلال الخ) توجيه لاستحالة الاضلال مع المعجزة فالواو تعليلية . وحاصله أن الدليل لا يفتج الا العلم ، والشبهة لا تفتج الا الجهل المركب فالوحصل الاضلال بالدليل لانقلب الدليل شبهة والعلم الحاصل عنه جهلا ، وذلك محال لما فيه من قلب الحقائق (قوله والعلم) عطف على الدليل (قوله فقالوا) أي أصحاب القول الثاني (قوله وإذا كانت الخ) توجيه لما قبله فالواو تعليلية (قوله حصول العلم الخ) الأولى أن يقول المعجزة بشرط حصول العلم لنا منها (قوله عن تلك المعجزة) أي الناشئة عن تلك المعجزة (قوله اتفق الخ) أي لأن العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ، وحينئذ فلا يحتمل النقيض بوجه لا باعتبار الخارج لوجود المطابقة ولا باعتبار الذهن لوجود الجزم ولا باعتبار تشكيك مشكك لوجود الثبات (قوله النقيض) أي الثاني (قوله انقلب) أي العلم جهلا ، وهذا يدل على أن معنى قوله : اتفق معه احتمال الصدق : أي بحسب الذهن ووجود الاحتمال لوجود الشك فأراد بالجهل الشك (قوله لأن معنى الخ) حاصله أن الصدق واجب عرضي وجواز الكذب جواز ذاتي والجواز الذاتي لا ينافي الوجوب العرضي (قوله وتجوزنا الخ) شرح لقوله : في المن وتنجوز خرق العادة الخ مع الاختصار (قوله في حقه) أي الحق (قوله نقيض ذلك) أي نقيض ما علمنا وقوعه ضرورة (قوله الأولى الخ) أي أقرب منه : أي وأما تعلقه بتجوز خلاف الأولى

الذى علمنا وقوعه في حقه كما علمت لما لم يقدح في علمنا بصدقه .
 (ص) واذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام بدلالة المعجزة وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله تعالى ، ويستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصي شرعا ، لأنهم مأمورون بالاعتداء بهم ، فلو جازت عليهم المعصية لكننا مأمورين بها - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - وبهذا نعرف عدم وقوع المكروه منهم أيضا ، بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم ، وبالله تعالى التوفيق .

(قوله لا يقدح في علمنا بصدقه) أي بصدق الحق ، والجللة في محل رفع خبر عن قوله وتجيرونا (قوله وإذا علم الخ) الواو استئنافية (قوله صدق الرسل) أي فيما أخبروا به وجاءوا به من عند الله (قوله بدلالة المعجزة) متعلق بعلم (قوله وجب تصديقهم) أي اعتقاد صدقهم : أي اعتقاد أن أخبارهم بكل ما أتوا به عن الله مطابق للواقع (قوله ويستحيل الخ) معلوم عما قبله ، فالأولى تفريره عليه ، والمراد أنه يستحيل منهم الكذب في الأحكام ، وأما الكذب في غيرها فيدخل في عموم للمعاصي (قوله عقلا) راجع لكل من الوجوب والاستحالة ثم إن أريد بالعقل ما قابل السمع كان الكلام جاريا على الأقوال الثلاثة في دلالة المعجزة من كونها عقلية أو وضعية أو عادية (قوله والمعاصي شرعا) عطف على الكذب على حذف مضاف من باب عطف العام على الخاص : أي ويستحيل وقوع المعاصي منهم شرعا لا عقلا ، والمراد بالاستحالة بالنسبة للمعاصي المنع لا عدم تصور الوجود ، لأن العقل يجوز وقوع المعصية منهم من حيث أنهم ذوات (قوله لأننا مأمورون الخ) قال تعالى في حق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم - واتبعوه لعلكم تهتدون - وقال تعالى - قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله ويغفر لكم ذنوبكم - فلو أتى بالمعصية لوجب علينا بمقتضى هذه النصوص متابعتها في فعل ذلك الذنب . لكن وجوب متابعتها فيه باطل فبطلان المقام ، والأمس بالاعتداء بهم محله فيما ليس خاسا بهم وفيما كان غير جلي كالشئ والتعود وفيما كان غير مباح (قوله فلو جازت الخ) مراده بالجواز الجواز الوقوعي أو أن في الكلام حذف : أي فلو جازت عليهم لربما وقعت منهم ولو وقعت منهم لكننا مأمورين بها ، فاندفع ما يقال لا يلزم من جواز المعاصي عليهم أمرنا بها (قوله لكننا مأمورين بها) أي المعصية (قوله قل إن الله لا يأمر الخ) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة : لكن التالي باطل ، وهذا الدليل وإن كان على صورة العقلي لكن المثبت له السمع ، وحيث فلا ينافي كون الاستحالة سمعية ، وكذا يقال في دليل امتناع وقوع المكروه منهم والمباح الآيتين (قوله وبهذا) الإشارة زاجعة لدليل منع وقوع المعاصي على حذف مضاف : أي وبمثل هذا فنقول لو وقع منهم المكروه لكننا مأمورين بالاعتداء بهم لماسبق . لكن التالي باطل لأنه يقتضي الجمع بين متناقضين ، وذلك كونه مأمورا به منيها عنه لأن وجه بطلان التالي قوله - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - كما يوحى كلامه (قوله بل والمباح الخ) معطوف على المكروه : أي وتعرف عدم وقوع المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم ، وهو وقوعه بحسب مقتضى الشهوة ، بل يقع منهم لقصد التأسي بهم أو التقوى به على الطاعة إذ أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب . وحاصله أن

(ش) الكلام في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في موضعين : أحدهما قبل النبوة والثاني بعدها . أما حكمها قبل النبوة فالنبي ذهب إليه أكثر الأشاعرة وطائفة كبيرة من المعتزلة إلى أنه لا يتمتع عقلا على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل البعثة معصية كبيرة كانت أو صغيرة . وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتمتع بذلك ، وهو مختار القاضي عياض على أنه قال : تصور المسئلة كالممتنع ، فإن المعاصي إنما تكون بعد تقرير الشرع إذ لا يعلم كون الفعل معصية إلا من الشرع وقال بعض أصحابنا الامتناع بالسمع إذ لا مجال للعقل . لكن دلّ السمع بعد ورود الشرع على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الروافض إلى امتناع ذلك كله عليهم عقلا قبل البعثة ووافقهم أكثر المعتزلة في امتناع وقوع الكبار منهم عقلا قبل البعثة ، ومعتمد الفريقين التقيح العقلي ، لأن صدور المعصية منهم مما يحقرهم في النفوس وينفر الطباع من اتباعهم ، وهو خلاف ما اقتضته الحكمة من بعثة الرسل

تقول لو وقع منهم المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم لكننا مأمورين به لما سبق . لكن التالي باطل لأنه حينئذ يصير مأمورا به مباحا ، وذلك يستلزم الجمع بين متنافيين ، وظاهر كلامه يقتضي أن دليل عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم هو قوله - قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - وليس كذلك بل الجمع بين متنافيين كاعلمت (قوله الكلام) أي هنا في هذا المقام (قوله أكثر الأشاعرة) الأولى أكثر أهل السنة الشامل للأشاعرة والماتريدية (قوله إلى أنه) أي الحال والشأن والأولى إسقاط لفظ إلى (قوله قبل البعثة) الأولى قبل النبوة ، بل الأولى إسقاط ذلك لأن المقام في الكلام على حكم المعصية قبل النبوة (قوله إلى أنه) أي الحال والشأن ، وقوله يتمتع ذلك : أي وقوع المعصية منهم ، والمراد يتمتع عقلا كما يقتضيه السياق ، وذلك لأنه لو وقع منهم معصية لاستحققوا التقيح ساعة ما ، لكن التالي باطل فكذا المقدم (قوله على أنه قال) أي لكنه قال (قوله تصور المسئلة) أي تصورها وقوعا وتحقيقا ، وانظر هذا فإنه لا يتم إلا لو كان الكلام في أول رسول فقط كآدم عليه السلام أو في النبي المبعوث بعد الفترة ، والأمر ليس كذلك إذ الكلام في حكم الأنبياء كافة قبل البعثة وتصور وقوع المسئلة حينئذ لا امتناع فيه إذ قد يكون النبي قبل البعثة مكلفا بشرية من قبله . ألا ترى لهارون ويوشع بن نون فتى موسى فأنهما كانا قبل البعثة مكافئين بشرية موسى (قوله وقال بعض أصحابنا) الذي يحسن في المقابلة ، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتمتع محمدا (قوله الامتناع) أي امتناع صدور المعصية منهم صغيرة أو كبيرة (قوله بالسمع) أي لا بالعقل (قوله لكن الخ) لامعنى لهذا الاستدراك فالأولى فقد دلّ السمع الخ : أي فقد دلت الألفاظ المسموعة بعد ورود الشرع الخ (قوله وذهب الروافض) مأخذ الروافض ومن وافقهم من المعتزلة التقيح العقلي ، ومأخذ المذهب الثاني الذي اختاره عياض مأخذهم من الدليل العقلي (قوله قبل البعثة) الأولى حذفه لأن المقام يغني عنه (قوله ومعتمد الفريقين) يعني الروافض وأكثر المعتزلة (قوله لأن صدور الخ) توجيهه لمأخذ الفريقين وهو إنما يناسب مقول الروافض الجاري على ما هو أعم بخلاف مقول أكثر المعتزلة الجاري على الكبار فقط (قوله وهو خلاف الخ) الحكمة في بعثة الرسل كمال الخلق ، وهذا يقتضي تعظيمهم .

فيكون قبيحا عقلا ، وقد سبق الكلام على فساد أصل التحسين والتقبيح العقليين . وأما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكذب في الأحكام ، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله تعالى ، فلو جاز تعدد الكذب عليهم ابطلت دلالة المعجزة على الصدق ، وأما جواز صدور الكذب منهم في الأحكام غلطا أو نسيانا ، فمنعه الأستاذ وطائفة كثيرة من أصحابنا لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة ، وجوزه القاضي وقال : إن المعجزة إنما دلت على صدقهم فيما يصدر عنهم قصدا واعتقادا . قال القاضي عياض : لاختلاف في امتناعه سهوا أو غلطا . لكن عند الأستاذ بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى صدق عبدي وعند القاضي بدليل الشرع . وأما غير المذكور من المعاصي القولية والفعلية ، فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكبائر وصغائر الخسة خلافا لبعض الخوارج . وأما إتيان ذلك نسيانا أو غلطا فقال الآمدي : اتفق الكل على جوازه سوى الروافض ، وهذا الذي ذكره لا يصح بل اتفقوا على امتناعه . فقال القاضي والمحققون بدليل السمع ، وقال الأستاذ وطائفة كثيرة منا ومن المعتزلة ، وبدليل العقل أيضا . وأما الصغائر التي

وقوله : من بعثة الرسل من بمعنى في (قوله فيكون) أي الصدور عنهم (قوله في الأحكام) الأولى حذفه لأن الاجماع على عصمتهم فيما يبلغونه من الله مطلقا (قوله لأن المعجزة الخ) علم من هذا التعليل أن مستند الاجماع المعجزة لادليل من قبل الرسل (قوله وأما جواز الخ) المراد الجواز العقلي (قوله فمنعه الأستاذ الخ) خبر عن قوله : وأما جواز الخ ، وفيه أن المنع إنما يتعلق بالصدور لا بالجواز فالأولى حذف لفظ جواز أو إبدال لفظ منعه بنقاه (قوله وجوزه) أي صدور الكذب منهم غلطا (قوله القاضي) أي أبو بكر الباقلاني (قوله في امتناعه) أي امتناع صدور الكذب في الأحكام الخ : أي امتناعه من جهة الوقوع بالفعل أعم من كونه جائزا عقليا أو ممتنعا عقليا ، والصواب أن الكذب لم يقع منهم مطلقا لاعتمادا ولا نسيانا ولا غلطا ، وأما الجواز العقلي وعدمه فشيء آخر علمت ما فيه من الخلاف ، وهذا كله في الكذب في الأحكام . وأما الكذب في غيرها ووقوع المعاصي غير الكذب ، فأشار إليه بقوله : وأما غير المذكور الخ (قوله وأما غير المذكور الخ) غير المذكور هو غير الكذب في الأحكام ، وقوله : القولية شامل للكذب في غير الأحكام ، وقوله وصغائر الخسة : أي التي تدل على خسة فاعلمها ودناءته كسرقة لقمة ، وقوله : والاجماع على عصمتهم هذا يدل على أن المنع شرعي ، وقوله : خلافا لبعض الخوارج : أي حيث جوزوا وقوع الكبائر وصغائر الخسة عمدا (قوله على جوازه) أي جوازا وقوعيا (قوله سوى الروافض) أي فأنهم منعوا وقوع جميع ذلك منهم عملا ولو سهوا أو غلطا (قوله وهذا الذي ذكره) أي الآمدي (قوله بل اتفقوا على امتناعه) أي امتناع إتيان الكبائر وصغائر الخسة مطلقا عمدا أو غلطا أو نسيانا ، وضمير اتفقوا راجع لكل من أهل السنة والروافض (قوله فقال القاضي) أي أبو بكر الباقلاني (قوله بدليل السمع) المراد بالسمع الاجماع والجرور متعلق بامتناع (قوله وبدليل العقل أيضا) فالدليل عند أهل السنة أنه لو وقعت منهم معصية لكانا مأمورين باتباعهم فيها ، لكن التالي باطل لقوله تعالى - إن الله لا يأمر بالفحشاء - ولما يلزم عليه من كون

لاخسة فيها ، بقوتها عمدا وسهوا الأكترون ، وبه قال أبو جعفر الطبري من أصحابنا ، ومنعه طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمدا أو سهوا ، قالوا لاختلاف الناس في الصفات لأن جماعة ذهبوا إلى أن كل ماعصى الله به فهو كبيرة ، ولأن الله أمر باتباعهم وأفعالهم يجب الاقتداء بها عند أكثر المالكية وبعض الشافعية والخنفية ، فلو جازت منهم المعصية لكانت مأمورين باتباعهم فيها . قلت : وبهذا تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والتدب والاباحة وليس وقوع المباح منهم كوقوعه من غيرهم ، وهو أن يقع منهم بحسب مقتضى الشهوة ، بل لعظيم معرفتهم بالله تعالى وخوفهم منه وإطلاعهم على ما لم يطلع عليه غيرهم لا يصدر منهم المباح إلا على وجه يصير في حقهم طاعة وقربة كقصدتهم تشريعه أو التقوى به على طاعة الله ونحو ذلك مما يليق بمقاماتهم الرفيعة ، وإذا كان أهل المراقبة من أولياء الله تعالى بلقوا في الخوف منه تعالى ورسوخ المعرفة ما منعهم أن تصدر منهم حركة أو سكون في غير رضاء تعالى فكيف بأنبيائه تعالى ورسله صلوات الله وسلامه على جميعهم .

(ص) (فصل) ونينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة ادعائه الرسالة وتحدي بمعجزات لا يحاط بها .

(ش) نظم الدليل في إثبات نبوة نينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن يقال : نينا ومولانا

الشيء مأمورا به ومنهيا عنه ، وعند المعتزلة أن صدور المعصية عنهم مما يحقرهم في أعين الناس ويمنع من اتباعهم ، وهذا خلاف ما تقتضيه الحكمة في بعثة الرسل فيكون صدورها عنهم قبيح عقلا (قوله لاختسة فيها) أي لادناءة كقبلة أجنبية (قوله لاختلاف الناس في الصفات) أي في حقيقتها ، فالشيء ربما رآه البعض صغيرة والبعض كبيرة فلا تتحقق الصغيرة بالنظر للناس كلهم فكان الأسلم منع الجميع ونزاهة منصبهم الرفيع عنه (قوله فهو كبيرة) أي نظرا لمن عصى بذلك ، وليس عند هؤلاء الجماعة شيء من الذنوب صغيرة (قوله وأفعالهم الخ) مبتدأ وخبر وهو عطف على قوله ولأن الله الخ (قوله فلو جازت منهم الخ) الأولى فلو وقعت منهم (قوله وبهذا) أي التعليل الأخير ، وهو أنه لو وقعت منهم معصية لأمرنا باتباعهم فيها ، فنقول أيضا لو وقع منهم مكروه لأمرنا باتباعهم فيه فينقلب طاعة . لكن انقلاب المكروه طاعة محال لأنه يصير مأمورا به منها عنه (قوله أن أفعالهم) أي صفتها (قوله والاباحة) أي إباحة الفعل في حد ذاته فلا ينافي كونه طاعة منهم (قوله وإذا كان الخ) هذا تأكيد لما قبله ، والمراقبة دوام استحضر المرء اطلاع الله سبحانه على جميع أحواله ظاهرة كانت أو باطنة .

(قوله : فصل)

أي في بيان إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهي تستلزم النبوة (قوله ونينا) أي أمة الاجابة (قوله ومولانا) أي ناصرنا (قوله قد) للتحقيق (قوله علم) أي عرف (قوله ضرورة) أي بالضرورة وسند ذلك التواتر (قوله بمعجزات) أي خوارق (قوله لا يحاط بها) إذ من جملة ما تحدى به القرآن وهو باعتبار ما اشتمل عليه لا يحاط به (قوله في إثبات)

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وظهر الخارق على وفق دعواه مع العجز عن معارضته ، فهو رسول الله تعالى ينتج أن نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله جلّ وعلا . أما الصغرى فهي معلومة بالتواتر الذي ينقله الموافق والمخالف ، والتواتر يفيد العلم ضرورة على ما تقرر في أصول الفقه ، وأما دليل الكبرى فقد تقدم في وجه دلالة المعجزة . واعلم أن من المنكرين لنبوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اليهود ، وهم فرقتان فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى صلى الله عليه وسلم ، وزعموا أن النسخ محال ، وتمسكوا في حالته على أن النسخ يستلزم البداء ، وبعضهم تمسك في حالته على النقل ، فقالوا إن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تنسخ وأنه قال تمسكوا بالسبأ أبدا . الفرقة الثانية تعرف بالعیسوية قالوا : محمد عليه الصلاة والسلام رسول لكن إلى العرب خاصة ، والرد على من أحال النسخ للبداء أن يقال ما عني بالبداء إن عنت أن الله تعالى ظهر له من الحكمة ما كان خافيا عليه عند شروع الحكم الأول ولذلك نسخه ، فلأنه لزوم ذلك في النسخ فانه لو استلزم تصرفه في أفعال عباده يمنع ما أطلقه في وقت وإطلاق ما منعه في وقت البداء لاستلزم تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة إلى المرض ومن المرض إلى الصحة ومن الغنى إلى الفقر ومن الفقر إلى الغنى ومن الحياة إلى الموت ، وإذا لم يدل الثاني فلا يدل الأول كيف ، ومن المعلوم أنه لا يمتنع في الحكمة أن يأمر الحكيم مريضا باستعمال

في معنى على (قوله بالتواتر) أى الكلام المتواتر (قوله الموافق) أى من يعترف له بالرسالة والمخالف هو الذى لا يعترف له بها (قوله والتواتر) أى والخبر ذو التواتر : أى المتواتر (قوله وأما دليل الكبرى) أى المحذوفة وهى وكل من كان كذلك فهو رسول الله (قوله فقد تقدم الخ) أى نظرا لقوله قبل وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل الخ (قوله أن من المنكرين الخ) فيه أن الفرقة الثانية لا تنكر نبوته وإنما تنكر عموم بعثته ، فكان الأولى أن يقول إن من المنكرين لرسالته ولعمومها اليهود (قوله يستلزم البداء) أى ظهور شيء كان خفيا عليه سبحانه (قوله وبعضهم تمسك الخ) أى زيادة على الدليل العقلى الذى اتفقوا عليه (قوله نوأنه قال الخ) عطف على قوله نص (قوله بالسبأ) أى باحترامه وتعظيمه وحرمة العمل فيه (قوله تعرف بالعیسوية) المناسب للربط أن يقول : وتعرف بالواو والعیسوية نسبة لعيسى لتواطئهم على قتله (قوله إلى العرب) أى لآلئى امرا ئیل (قوله إن عنت الخ) مقابلة محذوف : أى وإن عنت به شيئا آخر غير هذا فعليك ببيان ، فقد سلك في هذا الرد طريق الاستفسار (قوله ولذلك نسخه) أى ولأجل ظهور ما كان خافيا عليه نسخ الحكم الأول (قوله في النسخ) فى معنى اللام (قوله فانه) أى الله أو الحال والشأن (قوله يمنع الخ) الباء للتصوير : أى التصرف المصور بمنع الخ (قوله تصرفه) أى الله (قوله ما أطلقه) أى جوزه (قوله وإطلاق) أى تجويز (قوله البداء) معمول لاستلزم (قوله لا استلزم) أى البداء ، وقوله : تصرفه : أى الله ، وقوله فيهم : أى العباد ، وقوله : بأفعاله : أى التى ليست مكفوعة للعباد (قوله وإذا لم يدل الخ) الأولى وإذا لم يستلزم الثانى البداء فلا يستلزمه الأول ، والأول هو قوله تصرفه فى أفعال عباده الخ والثانى هو قوله تصرفه فيهم بأفعاله الخ (قوله كيف الخ) الاستفهام انكارى : أى لا يصح أن يكون

الدواء في وقت ، ثم ينهاء عنه في وقت آخر لعلمه بصلاحه في الحالين ، فمن الحكمة نهيهم عن القتال في أول الاسلام لقاتهم وإيجابه عليهم عند كثرتهم إذ قال الله تعالى - قاتلوا المشركين كافة - هذا إذا تزلنا إلى القول باعتبار الصلاح والأصلح ، وإلا فاعتقدنا أن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يستل عما يفعل وهم يستلون ، ثم نقول لليهود وقوع الخارق على وفق دعوى المتحدى مع العجز عن معارضة من تحدى عليه لا يخلو إما أن يدل على صدق مدعى الرسالة أولا ، فإن لم يدل لزم أن لا تقوم دلالة على صدق موسى عليه السلام على زعمكم ، وإن دل - وجب تصديق محمد وعيسى عليهما السلام . وأما النسخ فهو لازم في شرعهم أيضا إذ قد ثبت من نص التوراة أن الله تعالى قد قال لنوح عليه السلام حين خرج من السفينة « إني جاعل كل دابة مأكلا لك ولزيتك » وأطلقت ذلك لكم كسائر العشب ما خلا الدم » وقد حرم بعد ذلك في التوراة أشياء كثيرة ، وفي التوراة : أن من شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرموا ذلك . وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الأختين ، وقد حرموه . وقد كان العمل في السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ، ثم حرمه موسى عليه السلام ، ولم يكن الختان واجبا لنزوى الولادة وقد أوجبه . وأما دعوى أن موسى عليه السلام نص على أن شريعته لا تفسخ ، فهذا مما لقنه لهم ابن الراوندي ، وقد كان يعلم الفرق الشبه طلبا للدنيا ، ولا يخفى كذب هذا النقل إذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة على يد عيسى عليه السلام ولا على يد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كما لم تظهر ولا تظهر على يد أحد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم إذ قال « لا نبي بعدي » وأيضا لو كان ذلك النقل حقا لكان أولى الأزمنة بذكره والاحتجاج به الزمان الذي دعاهم فيه نبينا صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام .

الثاني مستلزما للبدء لأن من المعلوم الخ (قوله نهيهم) أي نهى الصدر الأول من الصحابة (قوله هذا الخ) أي والرد على من أحال النسخ للبدء بما ذكر إذا تزلنا الخ (قوله لا يستل) أي سؤال تعنت فلا ينافي أنه يسأل سؤال تفهم وأدب (قوله ثم نقول الخ) هذا الزام للفرقة الأولى المستندة في إحالة النسخ على السمع والنظر العقلي (قوله وقد حرموه) أي حرم عليهم : أي اليهود فهو بضم الحاء وكسر الراء المشددة أو اعتقدوا تحريمه فهو بفتحهما (قوله لنزوى الولادة) يحتمل أن المراد من يمكن منه الولادة بأن كان بالغا فلا تجب لإعالي البالغ دون الصغير ويحتمل أن المراد من ثبت له الولادة صغيرا كان أو كبيرا (قوله وقد أوجبه) أي حكموا بوجوبه ونسبة الحكم لهم مجاز لكونه ظهر فيهم ، ويحتمل أن ذلك باجتهاد منهم (قوله ابن الراوندي) بفتح الواو كان من الزنادقة خلافا لبعضهم القائل إنه كان من أولياء الله كالنصارى في حاشية المطول (قوله إذ لو كان حقا الخ) أي لأن كلا من شريعة سيدنا محمد وعيسى قد وقع فيها النسخ لبعض ما في التوراة من شريعة موسى (قوله كما لم تظهر) أي فيما مضى ، وقوله : ولا تظهر : أي في المستقبل بالنظر لزمان المصنف (قوله لكان أولى الأزمنة منه) أي أحقها وفيه أن ما يأتي يقتضي أن يكون متعينا لا أولى كما اقتضاه كلامه ، فالمناسب أن يقول اتعين ذكره

وقد بالغوا حينئذ في إخفاء نوره جهدهم حتى غيروا صفته في كتبهم وفي غيرها ، ولم يحتاج أحد منهم بذلك مع شدة حرصهم عليه وتوفر السواحي على نقله لو كان موجودا حقا . وأما العيسوية فإذا سلموا أنه عليه الصلاة والسلام مرسل إلى العرب خاصة لزمهم تصديقه في جميع ما أخبر به ، وقد أخبر أنه رسول إلى الكافة ، وأنه مبعوث إلى الأحمر والأسود فأقارهم بنبوته ثم تكذبه في أنه رسول لجميع أهل الأرض لا يخفى تناقضه لكل عاقل .

(ص) وأفضلها القرآن العظيم الذي لم تزل تقرأ أسماع البلغاء بتضليل كل دين غير الاسلام آياته ، وتحرك لطلب المعارضة على سبيل التعجيز حجة اللسن المتوقدى الفطنة الأقوياء المعارضة نظما ونثرا الخاضعين في كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا بحيث لا تغفل عن معارضتهم أمتع كلمة وإن لم يعرض فيها بعجزهم ،

الحج (قوله وقد بالغوا الحج) ترشيح لقوله : وأيضا لو كان ذلك النقل الحج (قوله حتى غيروا الحج) فكان فيها أيض مشرب بحمرة فغيروا ذلك إلى أسود (قوله بذلك) أي النقل المتقدم عن موسى (قوله وأما العيسوية) أي القائلون إنه مرسل للعرب فقط (قوله لا يخفى تناقضه) أي لأن قولهم لم يكن رسولا إلى كل الخلق سالبة جزئية ، وقد اعترفوا بأنه رسول للعرب وهذا يتضمن وجوب تصديقه فيما قاله وهو أنه رسول إلى الخلق كافة وهذه موجبة كلية والموجبة الكلية تناقضها الشالبة الجزئية (قوله وأفضلها القرآن) الضمير للمعجزات المقدمة في قوله وتحدي بمعجزات لا يحاط بها ، وإنما كان القرآن أفضلها لبقائه معجزة إلى غاية الدهر بخلاف غيره كأنشقاق القمر فانه معجزة في وقت معين (قوله تقرأ) من القرع وهو خط الباب أريد به لازمه وهو الوصول وهو خبر تزل واسمه قوله آياته وفاعل تقرأ ضمير يعود على آياته : أي الذي لم تزل آياته تصل لأسماع البلغاء جمع بليغ وهو ذو الملكة الذي يقتدر على التعبير عما يقصده بكلام بليغ : أي مشتمل على ما يقتضيه الحال (قوله بتضليل) متعلق بتقريع والباء للابسة (قوله وتحرك) ببناء عطف على تقرأ وبالباء عطف على لم تزل (قوله المعارضة) أي بالآيتين بمثله ، وقوله : على سبيل التعجيز : أي لأجل تعجيزهم : أي ظهور عجزهم (قوله حجة اللسن) مفعول تحرك من الحاية : أي الدفع والحفظ واللسن بضم اللام وسكون السين جمع لسن بفتح فكسر : أي فصيح وإضافة حجة للسن من إضافة الصفة للموصوف : أي وتحرك الفصحاء الذين لهم قدرة على الدفع والمعارضة وحفظ ما يقولونه (قوله المتوقدى الفطنة) جمع متوقد والتوقد اشتعال النار أريد به لازمه وهو الكمال والفطنة العقل (قوله الأقوياء المعارضة) أي الموصوفين بأن معارضتهم قوية (قوله نظما ونثرا) نصب بنزع الخافض متعلق بالمعارضة (قوله الخاضعين) من الخوض بمعنى التصرف ، والمراد بفنون البلاغة أساليبها وطرقها وهي مقتضيات الأحوال والمراد بتصرفهم في مقتضيات الأحوال أنهم متى عبروا عن شيء أتوا في عبارتهم بما يقتضيه الحال لاحظتهم بمقتضيات الأحوال وآتى بقوله طولا وعرضا للبالغة في كمال تصرفهم في أساليب البلاغة وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف : أي الخاضعين في طول كل فن وعرضه (قوله لا تغفل) بضم التاء وفتح اللام : أي لا تخرج (قوله أمتع كلمة) أي أقواها وأنت الفصل لاكتساب

فكيف وهم يسمعون في تعجيزهم صريح قوله تعالى - فأتوا بعشر سور مثله مفتريات - ثم نزل معهم فقال - فأتوا بسورة من مثله - ثم صرح بعجز الجميع عنهم وانسهم مفترقين أو مجتمعين فقال - قل لأن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا - ومع ذلك لم تتحرك أنفسهم وهم المجبولون عليها ، ومن عادتهم أنهم لا يمتالكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى معارض يقدح في مناصبهم ، وإن كان في ذلك حنف أنفسهم ، فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم وتذب فيه ديبا حتى إنهم بها في كل واد يسمون . لكن القوم أخسهم أنهم أحسوا أن الأمر الملقى لا تمكن مقاومته إما لأنه ليس في طوقهم وهو الأصح أو للصرفة ومما قولان ، ومن لم يستح منهم وانتدب لمقاومة هذا الأمر الالهى كسياسة افتضح ، وأتى بمنحرفة بتضاحك منها إلى قيام الساعة ، ولو أنهم قل لهم القرآن نقل غيره من الكلام

الفاعل التأنيث من المضاف اليه وأطلق الكلمة على الكلام : أى بحيث لا يخرج عن معارضتهم أقوى كلام بليغ ، وعبر بأمع بمعنى أقوى لأن الكلام البليغ يتفاوت في البلاغة (قوله فكيف الخ) أى فكيف يتركون معارضة القرآن والحال أنهم يسمعون في تعجيزهم : أى في شأن تعجيزهم : أى اثبات عجزهم صريح الخ : أى أن تركهم للمعارضة في تلك الحالة بعيد غاية البعد (قوله مثله) أى القرآن في الأسلوب والبلاغة (قوله بعجز الجميع) أى جميع من تحدى عليه بالقرآن وهم المبعوث لهم والمرسل اليهم ومراده بالتصريح ما يشمل ما فهم بطريق اللزوم لأن المعجز في حال الانفراد غير مصرح به ، بل مفهوم من الآية بطريق الأولوية (قوله ومع ذلك) أى ومع قرع الآيات أسجاع البلغاء الموصوفين بما تقدم بتضليل دين غير الاسلام وتحريكها لهم في طلب المعارضة وتصريحها بعجزهم عن معارضة شئ منه والاثبات بمثله (قوله لم تتحرك أنفسهم) أى لمعارضته ، والمراد بأنفتهم هنا همهم العلية (قوله وهم المجبولون الخ) أى والحال أنهم هم المطبوعون على الأنفة لا غيرهم كالعجم (قوله معها) أى الأنفة (قوله ضبط أنفسهم) أى عن المعارضة (قوله في ذلك) أى في معارض ذلك المعارض (قوله حنف) أى هلاك (قوله فكيف الخ) أى فكيف يعقل تمالك أنفسهم عن المعارضة حيث قدح في مناصبهم بالعجز ما هو من نوع البلاغة (قوله التي هي كلامهم) أى صفته (قوله وتذب) أى البلاغة : أى تمشى وتتحرك (قوله بها) أى البلاغة (قوله في كل واد) أى من أودية الكلام مدحا أو هجاء أو رثاء أو غزلا أو غير ذلك (قوله أخسهم) أى أسكتهم (قوله أحسوا) أى أدركوا (قوله مقاومته) أى معارضته (قوله إما لأنه) أى ما يقع به المعارضة من القرآن وهو السورة من مثله (قوله ليس في طوقهم) لكونه في الطبقة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة ولم يعط أحد من البشر تلك الطبقة (قوله أو للصرفة) أى أنهم كانوا يقدرون على أسلوبه والاثبات بمثله أولا ، ثم صرفوا عن ذلك : أى سلبهم الله القدرة على ذلك بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانتدب) أى تحرك (قوله لمقاومة) أى لمعارضة هذا الأمر العظيم وهو القرآن (قوله بمنحرفة) بضم الراء بعدها قاف من الخرق بضم فسكون ، وهو الحق : أى بشئ يضحك منه

نقل آحاد لا يمكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول كلابل امتلات بحملته ومحفه وإشادة أمره الأرض كلها سهلها وجبلها بدوها وحضرها برها وبحرها مؤمنها وكافرها جنها وإنسها وتطاوت أزمنتها على تلك الصفة قريبا من تسعمائة سنة أفيستريب عاقل بعد هذا في كونه من عند الله جل وعلا صدق به نبيه صلى الله عليه وسلم ، هذا مع ما فيه من الاخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المشتمة على ما لا يقدر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والأخروية وتحرير الأدلة والرد على المخالفين بالبراهين القطعية وسرد قصص الماضين وتركيز النفس بمواعظ يفرق في أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين ، هذا كله على يد نبي أمي لم يخط قط كتابا ولا حصلت له مخالطة لذوى علم ما يمكن بها تحصيل أدنى شيء من ذلك

ناشيء عن الحاقة ، وقلة العقل (قوله نقل آحاد) بدل من نقل غيره (قوله لا يمكن الاعتذار عنهم) أى بأن يقال السبب في عدم معارضتهم له عدم وصوله لهم متواترا (قوله كلاً) كلة ردع : أى انكف عن هذه المقالة (قوله بحملته) جمع حامل بمعنى حافظ (قوله ومحفه) أى محال كتبه (قوله وإشادة) بالدال المهملة : أى إشاعة (قوله سهلها الخ) بدل مفصل من مجمل ، والمراد بالسهل ما قابل الجبل ، والمراد بالبدو البادية وبال حاضر الحاضرة (قوله مؤمنها الخ) ظاهره أن هذا من جملة البدل مع أنه تفصيل في ساكن الأرض (قوله قريبا من تسعمائة سنة) هذا يدل على أنه وضع هذا الكتاب قريبا من وفاته إذ وفاته كانت سنة خمس وتسعين وثمانمائة (قوله أفيستريب) الاستفهام إنكارى بمعنى التفي : أى فلا يشك عاقل بعد هذا الذى سبق في شأن القرآن الخ ، وقوله : صدق الخ : أى بل هو من عند الله صدق الخ (قوله مع ما فيه) أى القرآن (قوله بالغيوب) أى الأمور المنفية عنا : أى مع ما فيه من الأخبار المطابقة بالأمور المنفية عنا قبل وقوعها (قوله ومحاسن الخ) أى ومن علوم الشريعة المحاسن : أى الحسان ، وقوله : المشتمة الخ بيان لوجه كونها حسانا (قوله من المصالح الدنيوية) أى كالأيات المتعلقة بحل البيع وحرمة الربا والآيات المتعلقة بحل النكاح وحرمة الزنا ، وقوله : والأخروية : أى كالأيات المتعلقة بالصلاة والحج والزكاة والصوم (قوله وتحرير الأدلة) أى كما في قوله تعالى - فاما رأى الشمس بازغة الخ ، وكما في قوله تعالى - ان الله يأتى بالشمس من المشرق - الآية ، وكما في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - وقوله : وتحرير الأدلة عطف على محاسن أو على الأخبار (قوله وسرد قصص الماضين) عطف على ما يثبت به ما ، وإعما سردت فيه قصص الماضين وان كانوا قد مضوا تحذيرا لهذه الأمة عن تعاطي المعاصي المقتضية للنتقم المذكورة في تلك القصص (قوله وتركيز النفس) أى تظهيرها بمواعظ نحو - ومن يتق الله يجعل له مخرجا - فمن عفى وأصلح فأجره على الله - فمن يعمل مثقال ذرة - الخ وهذا عطف على أخبار (قوله أدنى بحارها) المراد بها العلوم التى يفتح بها على العبد من تلك المواعظ (قوله هذا كله الخ) ترشيح لما اقتضاه المقام من إعجاز القرآن ، والإشارة راجعة لما تضمنه شأن القرآن (قوله يمكن الخ) فى محل رفع صفة لمخالطة وباء بها للسببية (قوله من ذلك)

علم ذلك كله بالضرورة - وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذا التراب المبطلون - (ش) اعلم أن لدينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات كثيرة لاحصر لها ، والفرق بين الآية والمعجزة أن الآية تدل على صحة ما جاء به وإن لم يتحد بها والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدي ومعجزته العظمى التي تحدى بها على الكافة القرآن ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على أنه معجز - واختلفوا في تعيين الوجه المعجز الذي به تحدى منه وإن اشتمل على وجوه من الإعجاز ، فقال بعض المعتزلة : إعجازه أسلوبه ونظمه الخاص فقط ، وقال قوم إعجازه فصاحته وجزالته فقط ، وقال إمام الحرمين والقاضي : إعجازه بالمجموع ، وقال قوم إعجازه بالصرفة عن معارضته وإن كان في مقدورهم ، وهو قول لأبي الحسن الأشعري ، وهو قول النظام من المعتزلة قال النظام : كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل مبعثه عليه السلام ، فلما بعث سلبوا هذه القدرة ، وقال قوم إعجازه في جلته عدم مناقضته في آياته وتصديق بعضها بعضا ، وقال قوم إعجازه أنبأؤه عن الغيبات فيما مضى وفيما هو آت ، وقال قوم إعجازه موافقته لقضايا العقول ، وقال بعض المحدثين إعجازه

أى مما تضمنه شأن القرآن (قوله علم ذلك الخ) ببناء علم للفاعل وضميره للنبي صلى الله عليه وسلم ، والاشارة راجعة لعالم القرآن : أى علم النبي صلى الله عليه وسلم ما احتوى عليه القرآن من العلوم بالضرورة : أى البدهة ، ويحتمل بناؤه للمفعول ، والاشارة على هذا راجعة لمضمون قوله على يد نبي أى الخ وسياق قوله بعد - وما كنت تتلوا - الآية يدل على الأول (قوله وما كنت الخ) دليل لكون ذلك على يد نبي أى (قوله لاحصر لها) أى بالتفصيل لاجتساب الواقع إذ هي من الموجودات وكل ما دخل في الوجود فهو منحصر بحسب الواقع (قوله مع ذلك) أى مع الدلالة على صحة ما جاء به فالآية تجماع المعجزة في الدلالة على صحة ما جاء به ولكن المعجزة تختص بالتحدى ، وأما الآية فلا يشترط فيها ذلك فهي أعم من المعجزة (قوله واختلفوا الخ) أى بعد الاتفاق على أنه معجز (قوله وإن اشتمل الخ) حال (قوله فقال بعض المعتزلة إعجازه أسلوبه) المناسب أن يقول : فقال بعض المعتزلة هو أسلوبه الخ ، فيكون الضمير عائدا على الوجه المعجز الذي وقع التحدى به فأطلق الإعجاز في المقام على الوجه المعجز بسببه الذي وقع به التحدى ، وكذا القول فيما بعد من الأقوال إذ عبر فيها بالإعجاز مقام الوجه لأن المنفرد تفصيل الوجه الذى به إعجازه لا تفصيل الإعجاز (قوله ونظمه الخاص) تفسير لما قبله : أى نظمه الخاص الذى ليس على سبيل النظم ولا السجع فهو ليس نظما ولا سجعا (قوله بالمجموع) أى مجموع ما ذكر من النظم الخاص والفصاحة (قوله وإن كان في مقدورهم) الضمير عائدا على القرآن على حذف مضاف : أى وإن كان مثل القرآن الخ وهو المثل المفهوم من الكلام قبل وهو ما يكون به المعارضة (قوله وهو قول لأبي الحسن الخ) أفاد أن لأبي الحسن قوانين وأن النظام له قول واحد (قوله عدم مناقضته) بالجبر يدل من جلته : أى إن إعجازه كائن من جهة عدم تناقض آياته ، فإن الكلام الطويل شأنه التناقض وتكذيب بعضه بعضا ، وقوله : وتصديق الخ تفسير لما قبله (قوله إعجازه) أى الوجه المعجز الذى تحدى به أنبأؤه (قوله لقضايا العقول)

أنه قديم ، وقال قوم إعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم ، وأحسن هذه الأقوال القول الذي اختاره القاضي وإمام الحرمين ، فإنه عليه الصلاة والسلام تحدى بسورة من القرآن ، وهي مشتملة على الأمرين معا الجزالة والأسلوب الخاص ، وإنما يتحقق الاثنان يمثلها عند الاثنان بالمشتمل على الوجهين معا ، فإن الشاعر المقلد إذا سرد قصيدة بليغة ، ودعى إلى المعارضة يمثلها فعورض بخطبة بليغة أو ترمرسل بالغ أقصى الفصاحة لم يكن الآتي بذلك معارضا لها ، ولو أتى شاعر بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته لم يكن معارضا له ، وهو نظير معارضته مسيامة الكذاب له بترهاته التي يتضاحك منها . وأما من ذهب إلى أن إعجازه بالصرفة ، فقد ذهب التنبية على ضعفه فإنه لو كان لنقل عنهم شيء من ذلك فيما مضى ، ولو نقل لوجدناه مما تتوفر الدواهي على نقله ، وأيضا فلو كان إعجازه بالصرفة لكان كونه في أدنى مراتب الفصاحة أنسب لظهور إعجازه ، كيف ولا خلاف أنه في أعلا مراتب البلاغة ، وأما من قال إعجازه في جلته بعدم التناقض فيه

أى لما حكم به العقل من النسب التامة مثلا العقل يحكم بأن العدل حسن والظلم قبيح وهذا قد جاء به القرآن فكل قضية وردت في القرآن يسلمها العقل ولا يحيلها (قوله أنه قديم) أى من جهة أنه قديم (قوله انه عبارة) أى من جهة انه عبارة : أى معبر به (قوله وأحسن الخ) مراده بأحسن هذه الأقوال الحسن منها وهو يفيد أن غير هذا القول ليس بحسن وغير الحسن صادق بالضعيف وغير الصحيح فلا ينافى ما سيأتى له من التصريح في نقضها بعدم الصحة (قوله القول الذي اختاره القاضي) وهو أن إعجازه من جهة نظمه الخاص وفصاحته (قوله فإن الشاعر الخ) ترشيح لهذا القول الذى اعتمده فى المتن أيضا (قوله الجزالة) هى الفصاحة (قوله والأسلوب الخاص) هو النظم الخاص (قوله المقلد) يسكون الفاء وفتح اللام : أى الماهر فى شعره (قوله لم يكن الآتى بذلك معارضا لها) أى لأن المعارضة إنما تكون بمجموع الأمرين ولم يوجد هنا إلا واحد وهو الفصاحة دون النظم الخاص فى الأول والنظم الخاص دون الفصاحة فى الثانى (قوله وهو نظير الخ) الضمير لمعارضة الشاعر الذى سرد قصيدة بليغة بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته (قوله بترهاته) جمع ترهة فارسي معرب اسم للباطل : أى أموره الباطلة (قوله فقد ذهب) أى فى قول المتن وهو الأصح على أن يراد بالأصح الصحيح (قوله فإنه) أى الحال والشأن وكان تامة : أى فإنه لو ثبت صرفهم بعد إتيانهم بما ماثله (قوله ولو نقل لوجد) أى وأما ما نقل عن امرئ القيس ، فهذا لم يقع به إعجاز لقلته ، وذلك مثل قوله :

يمنى المرء فى الصيف الشتا حتى إذا جاء الشتا أنكره

المرء لا يرضى بحال واحد قتل الانسان ما أكره

(قوله مما تتوفر الدواهي على نقله) أى للرغبة فى نقله ألا ترى للعلاقات السبع فاتها قد نقلت رغبة فيها (قوله لكان كونه فى أدنى الخ) أى ان مقتضى صرف قدرتهم عن معارضته أن يكون فى أدنى مراتب الفصاحة إذ لا داعى إلى كونه فى أعلاها مع أنه فى أعلاها (قوله لظهور) اللام بمعنى فى (قوله كيف الخ) أى لا يصح ذلك والحال أنه لا خلاف الخ (قوله بعدم) الباء

على طوله وتصدق بعضه بعضا فلا تنكر أن ما ذكره من أعظم دليل على أنه - من لدن حكيم عليم - ولنا وصفه تعالى بأنه - لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد - إلا أن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه إنباؤه عن المغيبات فلا تنكر أيضا اشتغاله على ذلك وأنه من أصدق الآيات إلا أنه لم يقع التحدى به إذ لا تحقق له في كل سورة ، والتحدى وقع بمطلق سورة وإن لم تشمل على المغيبات . وأما من قال إعجازه بموافقة لقضايا العقول فلا تنكر أيضا أن ذلك وصفه لكن التحدى لم يقع بذلك . وأما من قال إعجازه لأنه قديم فلا يصح لأنه إن أراد بالقديم مادل عليه ، فقد سبق أن من شروط المعجزة أن تكون فعلا لله تعالى ، وإن أراد العبارات الدالة فلا يخفى أنها حادثة . وأما من قال إعجازه أنه عبارة عن الكلام القديم فلا يصح أيضا فإنه لا يتمتع أن يعبر بالكلام القديم بلفظ غير معجز ، وإذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدى به البلاغة وأن التحدى قد استقر بالاثنيان بسورة ، فقد قال بعض أصحابنا هذه السورة هي المشتملة على آى التعجيز ، وهذا ضعيف لأن لفظ سورة فيها منكر مطلق فلا يقيد بمثلا قدرا ، وقال الجمهور من أصحابنا يكفي

سبية (قوله على طوله) أى مع طوله (قوله ولذا) أى لأجل كونه من لدن حكيم عليم (قوله لم يقع بذلك) أى المذكور من جملة القرآن بل وقع بسورة منه (قوله إذ لا تحقق له) سند لما يليه والضمير للأنباء (قوله بذلك) أى بموافقة لقضايا العقول (قوله إن ذلك وصفه) أى فكل قضية منه يسلمها العقل ولا يحيلها (قوله لأنه إن أراد الخ) الأولى إن أراد أنه قديم من حيث مادل عليه (قوله فقد سبق الخ) أى ومدلول القرآن ليس فعلا لله ، وقوله : وإن أراد الخ : أى وإن أراد بكونه قديما أنه قديم من حيث ذاته فلا يصح لأنه عبارات وألفاظ حادثة ، وحينئذ فلا يصح القول بأن إعجازه من جهة كونه قديما (قوله أنه الخ) أى من جهة أنه عبارة الخ (قوله فإنه لا يتمتع الخ) أى وحينئذ فمقتضى ذلك القول أن كل كلام حادث عبر به عن الكلام القديم يكون معجزا والتالى باطل ، فإن التوراة والإنجيل مثلا عبارة عن الكلام القديم ولا إعجاز فيهما (قوله البلاغة) خبر أن المناسب لما سبق أن يقول بدل البلاغة نظمه الخاص وفصاحته (قوله وأن التحدى الخ) عطف على أن مع مدخولها (قوله قد استقر الخ) أى بعد أن كان أولا بالقرآن كله ثم بعشر سور من مثله الخ (قوله فقد قال الخ) جواب إذا ، وقوله : هذه السورة : أى التى استقر التحدى بمثلا (قوله هي المشتملة الخ) كسورة البقرة فإنه صرح فيها بآى التعجيز قال تعالى - وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله - وكسورة يونس . قال تعالى فيها - فأتوا بسورة مثله - وكسورة هود . قال تعالى فيها - قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات - وكان المناسب للشارح أن يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلا قدرا لأجل أن يطابق الواقع لأن صاحب هذا القول يقول المشتملة على آى التعجيز أو مثلا قدرا (قوله وهذا) أى قول بعض الأصحاب (قوله فيها) أى السورة التى ذكر فيها آى التعجيز (قوله منكر مطلق) أى فيصدق بآى سورة كانت طويلة أو قصيرة (قوله فلا يقيد الخ) أى ولا يقيد أيضا بالسورة التى ذكر فيها : أى التعجيز (قوله بمثلا) أى السورة المشتملة على آى التعجيز (قوله قدرا) أى فى القدر : أى الطول (قوله يكفي) أى

أقصر سورة كالعصر والكور ، والذي ارتضاء القاضي في كتاب النقص وارتضاء أبو إسحاق أن
الاعجاز إنما يتعلق بقدر ما من الكلام بحيث يقين فيه تفاضل ذوى البلاغة ، وهذا لا يقين إلا فيما
طال من السورة بعض الطول قال : وهذا لا ينضب بحروف وكلام وإنما يصار في مثله إلى المتعارف
بين أهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم ، وقد اعترض بعض أهل الزبغ والفضال على معجزة
القرآن فقال : أنكم زعمتم أن وجه إعجازه فصاحته وجزالته ونظمه وبلاغته ، ثم اختلفتم اختلافا
كثيرا على ما قلتموه من تفاصيل الأقوال في ذلك ، فإن من يزعم أن ذلك هو النظم فقط ،
فقد أنكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة وبالعكس ، ومن زعم أنه الصرف فقد أنكر الوجهين
جميعا ، ومن قال بغير الصرف فقد أنكر كون الصرف معجزا وحق المعجزة أن تكون ظاهرة
للكل بحيث لا يستراب فيها البتة . والجواب أن عجز الخلق عن معارضته بسورة من مثله معلوم
ظاهر لا يستراب فيه البتة ولم يختلف فيه أحد ، وبهذا يعرف كونه معجزة والاختلاف بعد ذلك
في وجه إعجازه لا يقتضى الخلاف في كونه معجزة ولا في عدم ظهور ذلك ، وإنما هو خلاف في
تحقيق الوجه الذى جاء منه الإعجاز ، وقد بينا في أصل العقيدة عجز البغاء عن معارضته بيانا شافيا
لا يحتاج إلى شرح (قوله الأقوياء المعارضة) هي القوة والقدرة على الكلام (قوله وآتى بمعجزة)
أى مضحكة وحتى لدلائها على خرقه ، وهذا كقوله عند مسمع سورة الفيل الفيل ما الفيل وما أدراك
ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل وإن ذلك في خلق ربنا قليل ، والواو في قوله وثيل للعطف
والثيل الذكر ، وحكى عنه ما هو أسخف من هذا مما هو معروف مشهور .

في التحدى أقصر سورة للعجز عن معارضتها فضلا عن السورة المستطيلة (قوله كالعصر
والكور) أى أو قدرهما من غيرهما والكاف استقصائية (قوله بعض الطول) وعلى هذا
فيخرج أقصر سورة وهي العصر والكور (قوله قال) أى القاضي (قوله على معجزة القرآن)
أى على كون القرآن معجزة (قوله ثم اختلفتم الخ) ظاهر عبارته أنهم اتفقوا على أن وجه
إعجازه فصاحته وجزالته ونظمه ، واختلفوا في غير ذلك وليس كذلك بل كل من فصاحته وجزالته
ونظمه من جهة مختلف فيه ، فكان الأولى في تقرير الاعتراض أن يقال قد اضطربتم في المعجز
من القرآن بعد اتفاقكم على أنه معجز وكل قول يقتضى بطلان غيره من الأقوال ، فإذا اعتبرنا
جملة أقوالكم انتفت معجزة القرآن : أى كونه معجزا لأن حتى المعجز أن يكون ظاهرا لكل
الناس (قوله في ذلك) أى وجه إعجازه (قوله والجواب الخ) لا ينبغي ما في الكلام من الاطناب .
وحاصل الجواب أن الخلاف لم يتعلق بكونه معجزا حتى يأتى الاعتراض بل هو متعلق بتعيين
الوجه الذى وقع به الإعجاز وحصل به التحدى ، وأما كونه معجزة فهو ثابت بالاتفاق (قوله
وبهذا) أى عجز الخلق عن معارضته (قوله في كونه) أى القرآن (قوله ولا في عدم الخ)
أى ولا يقتضى عدم ظهور كونه معجزة (قوله الذى جاء منه الإعجاز) أى وقع به التحدى
وإن حصل الإعجاز بالكل (قوله على خرقه) أى حقه (قوله وهذا) أى ما ذكر من الخفة
التي أتى بها معارضا للقرآن (قوله وثيل) الواو للعطف على الذنب والثيل الذكر ولا جامع في المقام
بين المعطوف والمعطوف عليه في كلامه ركافة (قوله أسخف) أى أقبح كقوله عند مسمع

(نفيه) قال ابن النحاسي : الفصاحة عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى بشرط إيضاح الغرض منه ، والجزالة عبارة عن دلالة على معناه بشرط قلة حروفه وتناسب مخارجها ، والنظم عبارة عن الأسلوب الخاص في ترتيب الأقوال بعضها مع بعض ، ثم الحسن فيه بحسب تناسب الكلمات في مواردها وذلك أنواع وأصناف ومجموع الجزالة والنظم هو البلاغة . قلت : والمشهور بين اللغويين أن الفصاحة يوصف بها الكلمة والكلام والمنكلم ، فعنها في الكلمة أن تكون خالصة من تنافر الحروف احترازاً من نحو قوله * غداؤه مستشزرات إلى العلا * والمنكلم في ذلك النطق السليم ، ومن الغرابة احترازاً من قوله ما لم تكأ كأم على كتكأ كتكم على ذي جنة افرقعوا عني ومن ضعف القياس احترازاً من قوله * الحمد لله العلي الأجل * إذ قياسه الأجل بالادغام ، وبعضهم يزيد ، وأن تكون غير مكروهة في السمع احترازاً من قوله :
* كريم الجرشي شريف النسب * وأما معناها في الكلام فأن تكون كلماته فصيحة على ما سبق

سورة الكوثر إنا أعطيناك العقيق فصل لربك وازعق ان شئت هو الأبقى (قوله عبارة الخ) مخالف لما عند اللغويين (قوله الغرض) أي المعنى ، وقوله : منه : أي من اللفظ وظاهره . قلت حروف اللفظ أو كثرت (قوله والجزالة الخ) هذا يقتضي المغايرة بين الفصاحة والجزالة وكذا بين أسلوب القرآن ونظمه ، وقد تقدم ترادف الفصاحة والجزالة وترادف نظم القرآن وأسلوبه (قوله بشرط قلة حروفه) ظاهره كانت الدلالة على المعنى واضحة أم لا فين الفصاحة والجزالة حينئذ عموم وخصوص وجهي (قوله وتناسب مخارجها) أي بأن يكون مخرج كل حرف قريباً من مخرج ما يليه (قوله عن الأسلوب الخاص) في هذا إشارة لمغايرة النظم والأسلوب ، فالأسلوب جمع الأقوال مطلقاً جعل كل قول في مرتبة أولاً والنظم جمع الأقوال مع جعل كل قول في مرتبة فالأسلوب أعم من النظم (قوله في ترتيب الخ) المراد بترتيب الأقوال جعل كل قول في مرتبة بأن يقدم ما دل على السبب على ما دل على المسبب ويقدم الدليل على المدلول والعلّة على المعلول . وكون ذلك مطابقاً لمقتضى الحال أم لا شيء آخر وفي معنى من البيانية فهو بيان للأسلوب الخاص (قوله فيه) أي النظم (قوله في مواردها) أي مواقعها ، والمراد بناسبتها في مواقعها أن يكون ذكرها في موقعها مناسباً للحال المقتضى لذكرها كأن يؤكّد الكلام الملقى للشاك أو المنكر دون خالي الذهن (قوله وذلك) أي تناسب الكلمات في مواقعها (قوله أنواع وأصناف) هما شيء واحد ، والمراد به مقتضيات الأحوال كالتأكيّد وعدمه والتقديم والتأخير والحصر وعدمه (قوله ومجموع الخ) أي ومجموع الجزالة والنظم دون الفصاحة هو البلاغة عند ابن النحاسي (قوله غداؤه مستشزرات) أي فأنها متنافرة الحروف والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها والغدائر جمع غديرة : أي ذؤابة والضمير للفرع في البيت السابق ، وقوله : مستشزرات : أي مرتفعات أو مصفوعات (قوله في ذلك) أي تنافر الكلمات (قوله ومن الغرابة) هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (قوله تكأ كأم) أي اجتمعتم (قوله ذي جنة) أي جنون (قوله ومن ضعف القياس المناسب) ومن مخالفة القياس وكلامه بعد مقتضى لذلك (قوله الجرشي) أي النفس (قوله على ما سبق)

لاتنافر بينها احترازا من نحو قوله :

وقبر حوب بمكان قفر وليس قرب قبر حوب قبر

سالما من ضعف التأليف احترازا من ضرب علامة زيدا ومن التعقيد المعنوي احترازا من نحو قوله :

وما مثله في الناس إلا ملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وأما معناها في المتكلم فهو أن تكون له ملكة يقدر بها على التغير باللفظ الفصح عما يقصده

أى جارية على ما سبق من اعتبار الخلو من التنافر ومن الغرابة ومن مخالفة القياس (قوله لاتنافر بينها) التنافر كون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كانت فصيحة كما في البيت المذكور (قوله قفر) أى خال عن الماء والكلأ (قوله قرب) خبر مقدم (قوله حوب) اسم رجل (قوله من ضعف التأليف) هو كون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى كالإظهار قبل الذكر لفظا ومعنى (قوله ومن التعقيد) المراد به كون الكلام معقدا غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد إما لخلل واقع في التركيب بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة في فهم المراد ، وهذا يسمى بالتعقيد اللفظي ، وأما لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى المفهوم من الكلام بحسب اللغة إلى المعنى المقصود وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة من اللزومات المنتقاة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ، ويسمى هذا بالتعقيد المعنوي . واعلم أنه يشترط في فصاحة الكلام السلامة من كل من التعقيدين فقول الشارح ومن التعقيد المعنوي الأول أن يقول ومن التعقيد مطلقا ، وقوله : وما مثله الخ من التعقيد اللفظي لأن فيه فصلا بين المبتدأ والخبر : أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي وهو حتى وبين الموصوف وصفته : أعني حتى يقاربه بالأجنبي وهو أبوه وتقديم المستثنى : أعني ملكا على المستثنى منه وهو حتى وبين البديل وهو حتى ، والمبدل منه وهو مثله الذي هو اسم ما وفي الناس خبرها ومثال التعقيد المعنوي قوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ونسكب عيناى الدموع لتجمدا

وذلك لأن معنى البيت أطلب بعد دارى عنكم لتقربوا منى وأحمل الكآبة والحزن من فراقكم لأنسب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لاتزول لأن السبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسروا لكل بداية نهاية فجعل الشاعر سكب الدموع كناية عن الكآبة والحزن اللازم لفراق الأحبة وأصاب في ذلك لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع وأخطأ في جعل جود العين كناية عن الفرح والسرور ، وذلك لأن جود العين لا ينتقل منه للفرح والسرور ، وإنما ينتقل منه إلى بخلها بالدموع حالة الحزن وينتقل من بخلها بالدموع حالة الحزن إلى بخلها بالدموع مطلقا وينتقل منه إلى انتفاء الحزن وينتقل منه إلى الفرح والسرور (قوله من نحو قوله) أى الفرزدق في خاله هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي (قوله إلا ملكا) أى رجلا أعطى الملك : يعنى هشاما ، وقوله : أبو أمه : أى أم ذلك الملك ، وقوله : أبوه : أى أبو إبراهيم المدوح : يعنى لايمثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام (قوله حتى) أى أحد ،

من كلمة أو كلام . وأما البلاغة فلا يوصف بها إلا الكلام والشكلم . أما معناها في الكلام فهو أن يكون فصيحاً جارياً على ما يقتضيه الحال : أى السبب الذى ورد الكلام لأجله كالكلام الوارد لدفع انكار منكرفه يناسبه أن يؤكد بحسب مراتب الانكار ، والوارد لإفادة خالى الذهب من الحكم الذى يناسبه أن يلقي إليه الكلام غير مؤكد ، والوارد لإفادة من هو مشعر بالحكم شك فيه يستحسن أن يؤكد له الكلام من غير وجوب ، وقد يعكس الأمر في هذه الثلاثة لعوارض تقتضى ذلك والأحوال ، وما يليق بها متسعة جداً مقررة قواعدها في فن علم المعاني . وأما معناها في المتكلم ، فهي ملكة يقدر بها على التعبير بكلام بليغ ، فعلم من هذا أن البلاغة أخص من الفصاحة ، فكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغ ، وقد تطلق احدهما على الأخرى توسعاً وللبلغة طرفان : أعلا وهو الإعجاز والمحكم فيه الذوق . وأدنى وهو ما إذا بدل عن حاله التحق عند البقاء بأصوات الحيوانات وبينهما مراتب لا تكاد تنحصر .

(ص) ثم هذا إلى ماله من المعجزات التى لا تحصى ، ثم إلى ما جبلت عليه ذاته الكريمة من الكلمات التى كادت أن تفصح ، بل أفصح قبل مبعثه برسالة خلقا وخلقاً ، ثم

وقوله : يقاربه : أى يشابهه في الفضايل (قوله من كلمة الخ) بيان للفصيح (قوله جارياً الخ) أى مشتملاً على ذلك (قوله وقد يعكس الأمر الخ) هذا توجه لتخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (قوله لعوارض) أى وذلك بأن ينزل المنكر منزلة غير المنكر لأمارات موجودة عنده بحيث لو تأمل فيها رجع عن انكاره فيلقى له الكلام غير مؤكد وكذلك ينزل الشاك منزلة غيره والعالم بالحكم منزلة المنكر له لعدم عمله بمقتضى علمه فيلقى له الكلام مؤكداً (قوله والأحوال) بالرفع مبتدأ (قوله وما يليق بها) أى وما يناسب تلك الأحوال من مقتضيات (قوله أن البلاغة) أى بلاغة الكلام أخص من فصاحته لأخذ فصاحته قيدها في بلاغته فلا توجد بلاغته إلا إذا وجدت فصاحته ، وأما فصاحته فلا تتوقف على بلاغته إذ مدار فصاحته على سلامته من التعقيد ومن تنافر كلماته ومن تعقيد مع فصاحة كلماته سواء طابق مقتضى الحال أم لا (قوله وهو الإعجاز) أى ذو الإعجاز الذى لا يمكن معارضته (قوله والمحكم فيه الذوق) أى المحكم في معرفة الإعجاز هو الذوق فلا قدرة لأحد على الإفصاح عنه (قوله وهو ما إذا بدل عن حاله) عبارة القزويني وهو ما إذا غير عنه إلى مادونه الخ (قوله التحق الخ) أى لعدم مطابقته رأساً لمقتضى الحال (قوله ثم هذا) أى ما ذكر من معجزة القرآن (قوله إلى ماله) أى يضم إلى ماله ، وقوله : من المعجزات : أى الدالة على صدقه (قوله لا تحصى) أى بالفعل لكثرتها ، وإن كانت في الواقع محصورة (قوله ثم إلى ما جبلت الخ) هذا انتقال إلى طرف آخر وهو ما يدل على صدقه في دعواه الرسالة من الآيات إذ أوصاف الذات لم يقع بها التحدى حتى تكون من الطرف الأول وهو المعجزات ، والكلمات جمع قلة استعمل في جمع الكثرة (قوله بل أفصح) أى بلسان الحال ، وإن كان يتصور فيها لسان المقال (قوله خلقا وخلقاً) تميز للكمال ، والكمال من جهة الخلق يفتح الخاء يرجع إلى الكلمات الحسية كحسن

مع ذلك كله أكد الله تعالى صدقه بذكره باسمه وبجميع وصفه في الكتب الماضية . قال تعالى - الذين يقعون الرسول انبي الأمي - الآية ، وأطلق السنة الأخبار قريبا من مبعثه بجميع ذلك حتى إنه سبحانه بفضل مما أكد به زوال اللبس عن نبوته أن منع العرب قبله من التسمي باسمه الخاص به إلا أناسا قليلين تسموا قريبا من مولده باسمه رجاء حصول النبوة لهم لما سمعوا من الأخبار ، ثم من عظيم فضل الله تعالى في إزالة اللبس أنه لم يطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوة .

(ش) يعني أن الحال على نبوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أشياء كثيرة كل واحد منها يصلح لأن يكون دليلا مستقلا لو انفرد . كيف وقد اجتمعت كلها فيه ومرجعها الى طريقين عقلي ونقلي . أما العقلي فوجوه : أحدها معجزة بلاغة القرآن على ماسبق . وثانيها أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن المغيبات فطابقت خبره ، فمنها ما ورد في القرآن العظيم ومنها ما ورد في الأخبار . أما الذي ورد في القرآن فمنه قوله تعالى - وهم من بعد غلبهم سيغلبون - وكان كما أخبر لأن الروم غلبوا فارس بعد غلبهم على الروم ، وقوله تعالى - إن الهى فرض عليك القرآن فادك الى معاد - أى الى مكة وقد رده الله تعالى إليها ، وقوله تعالى - قل للمخلفين من الأعراب ستدعون الى قوم أولى بأس شديد -

طلعت ، وأما الكمال من جهة الخلق بضم الخاء فيرجع الى الكمالات المعنوية ككمال حاله وتواضعه وعلمه (قوله مع ذلك) أى مع ماله من المجهزات والكمالات التى جبلت عليها ذاته المفصحة برسالته (قوله صدقه) أى فى دعواه الرسالة (قوله باسمه) أى بجنسه لا بخصوص محمد لأن اسمه المذكور فى الكتب الماضية أحد (قوله وأطلق الخ) عطف على أكد والأخبار جمع خبر بفتح الخاء على الألفصح وبكسرهما وهو العالم ولاشارة راجعة لذكر اسمه وصفاته (قوله حتى إنه سبحانه الخ) يفنى أن يعتبر هذا اغيائه لما أفهمه الكلام السابق من زوال اللبس وإلا فالتناسب لما قبله أن لا يأتى به فى أسلوب الاغيا ، بل يقول وأكّد زوال اللبس عن نبوته بأن منع الخ ، وقوله : عن نبوته . الأولى عن رسالته وأتى بقوله بفضل لمطابقة أهل الحق وردا على أهل البدع القائلين بوجوب الصلاح والأصلح (قوله باسمه الخاص به) وهو محمد والخصوص فى المقام إضافي بدليل قوله إلا أناس قليلون (قوله لما سمعوا من الأخبار) أى من أن نبى آخر الزمان الذى آن ظهوره يسمى بمحمد (قوله ومرجعها) أى تلك الأشياء (قوله عقلى) هو ما ليس للنقل فيه مدخل فيصدق بالوضعي والعادى (قوله فوجوه) أى خمسة (قوله معجزة الخ) اضافة معجزة لما بعدها بيانية (قوله على ماسبق) أى فى المتن والشرح (قوله انه أخبر عن المغيبات) أى بحسب ماضى وبحسب ما هوآت (قوله فطابقت) أى المغيبات خبره : أى مدلوله (قوله فمنها) أى من اخباره بالمغيبات (قوله فى الأخبار) أى فى السنة كما يقتضيه السياق (قوله أما الذى ورد فى القرآن) أى أما الاخبار بالمغيبات الواردة فى القرآن (قوله وكان كما أخبر) الكاف زائدة : أى وكان الأمر الواقع ما أخبر به (قوله بعد غلبهم) أى بعد غلب فارس للروم (قوله الى معاد) أى الى الموضع الذى اعتاده وهو مكة فمعاد من الاعتقاد (قوله للمخلفين) أى عن الخروج معك الى مكة عام الحديبية (قوله من الأعراب) أى الكاتين

وقد وقع ذلك لأن المراد بقوم أولى بأس عند بعضهم بنو حنيفة ، وقد دعا أبو بكر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وعند آخرين هم فارس وقد دعا عمر رضى الله عنه إلى قتالهم ، وقوله تعالى - وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض - والمراد بهم الصحابة رضى الله عنهم بدليل قوله منكم وبدليل قوله - وليقتلهم من بعد خوفهم أمنا - وكانوا هم الخائفين في صدر الاسلام . وأما الذى ورد في الأخبار : فنه قوله عليه الصلاة والسلام « الخلافة بعدى ثلاثون سنة » وكانت خلافة الخلفاء الراشدين هذا القدر ، وقوله عليه الصلاة والسلام « اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر » وهذا إخبار عن بقائهما بعده فكان ذلك ، وقوله : عليه الصلاة والسلام لعمار بن ياسر رضى الله عنه « تقتلك الفئة الباغية » فقتل مع علي رضى الله عنه يوم صفين ، وهذا أيضا يدل على خلافة علي رضى الله تعالى عنه بعده ، وقوله : عليه الصلاة والسلام للعباس حين أسره العدو « افند نفسك انك ذرمان ، فقال لامال عندي ، فقال صلى الله عليه وسلم أين المال الذى وضعت عند أم الفضل وليس معك آخر ، فقلت إن أصبت في سفرى فالفضل كذا ولعبد الله كذا ؟ فقال العباس والذى بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيرى وانك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ، ومنها أخبارة عن موت النجاشي حين موته ، ونحو هذا مما هو كثير مشهور . الوجه الثالث : أنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ في الحكمة النظرية كعرفة الله وصفاته

حول المدينة (قوله وقد وقع ذلك) أى الدعاء للقوم أصحاب البأس الشديد (قوله بنو حنيفة) هم أهل الجبالة (قوله ليستخلفنهم في الأرض) أى بدلا عن الكفار ، وقوله : كما استخلف الذين من قبلهم هم بنو اسرائيل بدلا عن الجبابرة (قوله وأما الذى ورد في الأخبار) أى وأما الاخبار بالمغيبات التى وردت في الأخبار : أى السنة (قوله هذا القدر) أى ثلاثين سنة وذلك بزيادة ستة أشهر مدة خلافة الحسن بن علي وعلى هذا هو من الخلفاء وهذا خلاف المتعارف من أنهم الأربعة فقط وفي بعض النسخ ، وكانت خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين هذا القدر وفيه أنها لم تبلغ هذا القدر إلا بزيادة ما ذكر (قوله فكان ذلك) كان تامة واسم الإشارة راجع لمقامهما بعده والكاف زائدة : أى ثبتت اقامتهما بعده (قوله الفئة الباغية) أى الجماعة الخارجة عن خلافة سيدنا علي ، والمراد جماعة معاوية (قوله فقتل مع علي) أى فقتل إذ كان في فئة علي (قوله يوم صفين) يعرب بالحركات على النون وربما أعرب بالحروف : موضع بشاطي الفرات كانت فيه الواقعة العظيمة بين علي ومعاوية رضى الله عنهما في غرة صفر سنة اثنتين وثلاثين (قوله وهذا) أى الحديث (قوله يدل الخ) لأن جماعة معاوية أهل الشام قد ثبت بهذا الحديث أنهم بغاة والبغاة هم الخارجون عن الامام فعلم بذلك أن عليا كرم الله وجهه هو الامام الحق (قوله حين أسره العدو) وهم المسلمون وكان أسر المسلمين للعباس قبل اسلامه (قوله فالفضل الخ) هما ولدان للعباس (قوله ومنها) أى من جملة أخبارة بالمغيبات الواردة في السنة (قوله النجاشي) بفتح النون ، وقد تكسر سلطان الحبشة أسلم على يد بعض الصحابة ولم يجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله مما هو كثير) أى في كتب الأخبار (قوله الوجه الثالث) أى من الوجوه العقلية الصالحة لأن تكون دليلا على صدق سيدنا محمد صلى الله عليه

وأسمائه وأحكامه ، وفي الحكمة العلمية وهي علم الأخلاق وسياسة البدن وتدير أمر الخلق المبلغ العظيم الذي لا يمكن للعقل الوصول اليه في مئين من السنين ، ووصل اليه بقة من غير تعلم ولا تخالطة لأحد معروف بالعلم . الوجه الرابع : أنه نقل عنه معجرات كانشقاق القمر وتسليم الحجر وانقياد الشجر وتسبيح الحصى واحياء الموتى وتكثير الطعام القليل ونبوع الماء من بين أصابعه وحنين الجذع وشكاية الناقة وشهادة الشاة السمومة إلى غير ذلك مما لا يحصر ، وهو مشهور مستفيض في كتب الأحاديث وبعض وصل التواتر . الوجه الخامس : الاستدلال بسيرته وأوصافه التي تواترت إلينا وهي كثيرة . أحدها ملازمة الصدق من أول عمره إلى آخره ، فإن أحدا ما سمع منه كذبة قط ، وقد اعترف له أعداؤه بذلك ، وأيضا لو صدر منه الكذب ولو مرة في عمره لنبزه أعداؤه بذلك . وثانيها ترك الدنيا والاعراض عن زخارفها على الدوام حتى إن قريشا عرضوا عليه المال والزوجة والرياسة لترك هذه الدعوى فلم يلتفت إليها . وثالثها كان في أعظم الدرجات في السخاوة حتى إنه سبحانه عاتبه عليها بقوله - ولا تبسطها كل البسط - والشجاعة حتى إنه لم يفر قط ولا ترحز للفرار في معركة قط حتى في يوم أحد ونحوه مما عظم فيه العجب . ورابعها كان في غاية الفصاحة والبلاغة حتى إن فصاحته قد أعيت بلغاء الخطباء من العرب العرباء ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « أوتيت جوامع الكلام » . وخامسها أنه عليه الصلاة والسلام تحمل في أداء الرسالة أنواعا من المشاق والمتاعب لا يثبت معها إلا من هو على الحق من الله تعالى ، وهو مع ذلك مصرّ على دعوى الرسالة ولم يظهر في عزمه فتور ولا في إصراره قصور . وسادسها أنه عليه الصلاة والسلام كان مع أهل الدنيا في غاية الترفع ومع الفقراء والمساكين في غاية التواضع . وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق حتى إنه لا يزداد مع الغضب إلا حملا . وثامنها حسن ذاته الكريمة وما اشتملت عليه من المحاسن التي هي خرق عادة ولم توجد لبشر سواء ، وما أحسن قول عبدالله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه في ذلك يشير إلى محاسنه صلى الله عليه وسلم خلقا وخلقاً :

لوم لم يكن فيه آيات مينة - لكان منظره فيفك بالخير

وسلم في دعواه الرسالة (قوله وأسمائه وأحكامه) فيه أنه لا مجال للعقل فهما بل المرجع فهما للتوقيف (قوله وهي علم الخ) هذا تصوير للحكمة العلمية كما أنه صور الحكمة النظرية بالمثل (قوله معجزات) أي غير مألوف ، وإلا فما من من الأخبار عن النبيات معجزات أيضا وقضية كلامه أن كل واحد من الأطراف المذكورة معجزة وليس كذلك بل بعضها ليس بمعجزة بل آية دالة على صدقه صلى الله عليه وسلم فقد توسع المصنف في ذلك ولو عبر بالآيات لكان أولى فأنها أعم من المعجزات (قوله واحياء الموتى) كأبويه صلى الله عليه وسلم (قوله وشهادة الشاة) أي نطقها فهو من اطلاق المألوف واردة اللازم (قوله مما لا ينحصر) أي لكثرت (قوله الوجه الخامس الخ) الأولى الوجه الخامس بسيرته وأوصافه وعطف الأوصاف على ما قبله للتفسير (قوله بذلك) أي بصدقه من أول عمره إلى آخره (قوله من العرب العرباء) المراد المخلص من العرب (قوله جوامع الكلام) من إضافة الصفة للموصوف (قوله ولا في إصراره) أي على الحق (قوله في غاية الترفع) هو رفع الهمة على أبناء الدنيا لأجل ما في أيديهم (قوله مع الغضب) أي مع وجود أسبابه (قوله ولم توجد) أي تلك المحاسن (قوله مينة) بكسر الياء اسم فاعل

ولهذا لما أسلم أبو ذر رضي الله عنه عند رؤيته إياه قال : لما رأيت وجهه عرفت أنه ليس وجه كذاب ، ولا خفاء أن مجموع هذه الأوصاف ، بل بعضها لا يكون لغير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وأما النقلى فهو نفسه تعالى على نبوته في الكتب الماضية ، وذكر الأنبياء له وإيصاؤهم على اتباعه ، وهذا الدليل وحده كاف بدون المعجزة ، فإن شهادة من ثبتت نبوته لأحد بالنبوة دليل قاطع على ثبوت نبوته وإن لم تظهر معجزة على يده ، وقد تواترت عن الأجبار الأخبار عن كتبهم وأنيائهم بنبوته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته ، وأيضا فلم يزل نص ثبوته ، والحمد لله موجودا في التوراة والإنجيل والزبور إلى الآن مع مبالغتهم في تبديلها ، وذلك يدل على الاعتناء بأسمه فيها وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لا يزيل جميعه التبديل ، وقد اطلع علماءنا رضي الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيها بأيدي اليهود والنصارى من الكتب الآن ، فمنها أن في المصحف الخامس من التوراة التي بأيديهم إلى الآن . قال الله تعالى لموسى بن عمران «إني أقيم لبني إسرائيل من بني اخوتهم نبياء مثلك أجعل كلامي على فيه فمن عصاه انتقمته منه » فقله تعالى من بني اخوتهم نبياء يدل على أن هذا النبي ليس من بني إسرائيل فلا محالة أنهم إما من العرب أو الروم فأما الروم فلم يكن منهم نبي سوى أيوب عليه السلام .

(قوله ولهذا) أى لأجل محاسنه خلقا وخلقاً (قوله وأما النقلى) أى وأما الدليل النقلى الدال على نبوته صلى الله عليه وسلم (قوله الكتب الماضية) أى الكتب الالهية المنزل ، قيل ستون على شئت ، وثلاثون على الخليل ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والتوراة والإنجيل والزبور (قوله وذكر الأنبياء له) عطف على نفسه (قوله وإيصاؤهم) أى الأنبياء وهو محتمل لأن يكون مضافا للفاعل وللمفعول (قوله معينين اسمه) أى بأنه محمد أو أحد كما يأتي (قوله نص ثبوته) أى النص الدال على نبوته (قوله والزبور) الأولى تقديمه على الإنجيل لتقدمه عليه نزولا (قوله في تبديلها) أى التبديل فيها : أى الكتب المذكورة (قوله وذلك) أى بقاء النص الدال على نبوتهم فيها مع مبالغتهم في تبديلها (قوله فيما الخ) أى الكائنة فيما الخ صفة للنصوص (قوله من الكتب الآن) أى حال كون ما بأيدي اليهود والنصارى من تلك الكتب الموجودة الآن التي وقع فيها التغير والتبديل (قوله فمنها) أى فمن تلك النصوص الكائنة فيها التي اطلع عليها علماءنا (قوله قال الله الخ) هذا هو ما في المصحف الخامس من التوراة بالمعنى (قوله إني أقيم) أى أجعل بعدك (قوله لبني إسرائيل) هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل واسماعيل أخو اسحاق ، واسماعيل عم يعقوب ، فأولاد اسماعيل وهم العرب وأولاد اخوة اسحاق وأولاد عم يعقوب ، فقله من بني اخوتهم : أى من بني اخوة جدهم وهو اسحاق ، وليس المراد ظاهر العبارة ، والمراد من الاخوة الجنس ، لأن اسحاق ليس له إلا أخ واحد وهو اسماعيل ، فليس الجمع في اخوة على حقيقته (قوله على أن هذا النبي) أى الذي يقيمه الله لبني إسرائيل (قوله ليس من بني إسرائيل) أى ليس من أولاد إسرائيل (قوله أنهم) أى بني الاخوة المذكورين (قوله إمامن العرب) هم أولاد اسماعيل ، وقوله : أو الروم هم أولاد العيص ابن اسحاق (قوله سوى أيوب) أى ابن أبرص بن رزاح بن روغابيل بن العيص بن

وكان قبل موسى زمان ، فتعين أن المراد بالاخوة العرب ، فالذى بشرت به التوراة إذن نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم . قال بعض علماء قرطبة : ناظرني يوما أحد أحبار اليهود وأهل الذكاء منهم في هذا ، فقال هذا كله صحيح لا أجد فيه اعتراضا عليه غير أنه قال تعالى « سأقيم لبني اسرائيل » ولم يكن محمد صلى الله عليه وسلم رسولا إلا إلى العرب ، فقلت له ماعلى وجه الأرض من يجهل أمر محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه قال « بعثت إلى الأحمر والأسود والحمر والعبد والذكر والأنثى » وهذا كتابه يطاق أنه مبعوث إلى الخلق كافة . قلت وليس في قوله تعالى « سأقيم لبني اسرائيل نبيا » ما يقتضى انحصار بعثته لهم فقط إذ ليس فيه شيء من أدوات الحصر ، وإنما عينوا بالذكر لدفع ما يتوهمون أنه لا يبعث إليهم من ليس منهم ، ثم قال هذا العالم القرطبي ، فقال هذا الخبر ما يمكنني ولا غيري دفع ذلك ، وبذلك أخبرنا أسلافنا اليهود عنه أنه قال « بعثت إلى الخلق كافة الأفرقة من فرق اليهود يقال لها العيسوية » تقول بذوته ومعجزاته وتنسكروا أنه بعث إلى غير العرب ولسنا على شيء مما هم عليه ، ثم عطف على يهودى إلى جنبه وقال له : نحن قد نجرى نشأتنا على اليهودية ، وتالله ما أدري كيف يكون الخلاص من أمر هذا العربى . وفي التوراة أيضا جاء الله من جبل سيناء

اسحاق (قوله وكان قبل موسى زمان) يقال إنه كان في عصر يوسف (قوله بالاخوة) الأولى يعنى الاخوة (قوله وأهل الذكاء) الأولى من أهل الذكاء ، وفي بعض النسخ أهل بدون واو وهي ظاهرة ، والذكاء بالمذ الفطنة المتوقدة (قوله في هذا) أى في قول التوراة : إني سأقيم لبني اسرائيل الخ (قوله هذا) أى المذكور في التوراة (قوله إلا إلى العرب) أى وحيث لم يكن مقاما لبني اسرائيل فإني التوراة ليس نصا في أنه هو (قوله ماعلى وجه الأرض) أى من الفرق وأرباب الملل (قوله من يجهل أمر محمد) أى من حيث رسالته لجميع الخلق ، وحيث فكلام التوراة نص في أنه هو (قوله وأنه قال الخ) تعليل (قوله وهذا كتابه الخ) هو الفرقان ، وقد صرح فيه بأنه مبعوث إلى الخلق كافة . قال تعالى - وما أرسلناك إلا كافة للناس - (قوله قلت الخ) من كلام المصنف جواب عما يقال : كيف تكون رسالته عامة مع أن كلام التوراة يقتضى أنها خاصة لبني اسرائيل (قوله وإنما عينوا الخ) جواب عما يقل حيث كان المراد من الكلام عدم الحصر ، فلم عين بنو اسرائيل بالذكر دون غيرهم (قوله لدفع ما يتوهمونه) أى ففهوم بني اسرائيل مفهوم موافقة بالأحرى (قوله دفع ذلك) أى الخبر السابق : أى دفع مضمونه ، وهو أنه ليس على وجه الأرض من يجهل أمر محمد من جهة عموم رسالته (قوله وبذلك الخبر) أى وبمضمون ذلك الخبر السابق (قوله أخبرنا أسلافنا) أى ولكن لا نفتقده (قوله أنه قال) بدل من قوله وبذلك (قوله ثم عطف) أى هذا الخبر اليهودى : أى مال إليه (قوله نشأتنا) أى خلقنا (قوله على اليهودية) أى وقد وجد ما يدل على بطلانها (قوله جاء الله) أى جاء شرع الله لأمسى ، وقوله : من جبل سيناء : أى الجبل المسمى بهذا الاسم لأنه أنزل عليه

وأشرق من جبل ساغين واستعلن من جبل فاران ومعه جماعة من جبال فاران ، فجيئه تعالى من جبل سبناء عبارة عن مجيء أمره وشرعه لموسى عليه السلام وانزله التوراة عليه فيه إذ عليه كلام الله موسى عليه السلام ، فهو على حد قوله تعالى في القرآن - وجاء ربك والملك صفا صفا - واشراقه من جبل ساغين عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى عليه السلام واطهار دينه لأن ساغين من جبال الروم ، واستعلانه من جبال فاران عبارة عن انزاله القرآن وبعثه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم منها إذ لاخلاف أن فاران هي مكة ، وقد قال الله تعالى في التوراة «إن الله تعالى أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران» وانظر تعبيره في التوراة عن ظهور شرع نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان المؤذن بكمال الظهور فهو نظير قوله في القرآن - ليظهره على الدين كله - وقال في التوراة أيضا لهاجر أم اسماعيل حين دعته « قد سمعت خشوعك في اسماعيل وستكون يده فوق يد الجميع » ومعلوم أن اسماعيل عليه السلام وولده لم تكن أيديهم إلا تحت يد اسحاق لأن في ولد اسحاق كانت النبوة ، فلما بعث الله نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم جعل يد بنى اسماعيل فوق يد الجميع ورد النبوة فيهم فأغناهم وأعظمهم وبارك عليهم جدا كما قال في التوراة وفي الزبور التي بأيديهم الآن ذكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه : ويحوز من البحر الى البحر ومن منقطع الأنهار الى منقطع الأنهار ، وأنه يخرأهل الجزائر بين يديه على ركبهم ويجلس أعداؤه بالتراب وتأتيه ملوكهم بالقرايين وتسجد له وتدين له الأمم بالطاعة والانقياد ، لأنه يخلص المضطر البائس عن هو أقوى منه ، ويتخذ الضعيف الذي لاناصر له ويرأف بالضعفاء والمساكين ، وأنه يعطي من ذهب بلاد سبأ ويصلى عليه في كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر ، وفي الزبور أيضا إن الله أظهر من صهيون اسكيلا محمودا فالاسكيل كناية عن الرياسة ، ومحمود هو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي الزبور أيضا ليفرح اسرائيل بخالفه

التوراة فيه (قوله وأشرق الخ) أى وأشرق الله من الجبل المسمى بهذا الاسم (قوله وقد قال الخ) هذا استدلال على أن فاران هي مكة لأنه قد علم أن الله إنما أسكنهما مكة ، فتكون مكة هي فاران (قوله لهاجر) أى في شأن هاجر ، وقوله : حين دعته : أى دعت المولى لاسماعيل ، وقوله : خشوعك : أى دعائك (قوله ويحوز) بالحاء المهملة : أى يملك ، وأراد بالبحر البحر المحيط ، فأراد بالبحر أو لاشقه اليمن ، وثانيا شقه اليسار فهو إشارة الى أن ملكه وأمره عام ، وفي نسخة ويحوز بأخيم أى يمر من البحر الى البحر ، وهذا كناية عن عموم رسالته (قوله ومن منقطع الأنهار الخ) أى ومن الأنهار المنقطعة كنهر الفرات والنيل والدجلة ، والمراد بكونها منقطعة أنها غير محيطية فهي منقطعة عن الاحاطة (قوله ويجلس الخ) كناية عن إهانتهم وإذلالهم والباء بمعنى على (قوله بالقرايين) جمع قربان ما يتقرب به الى الله ، ويطلق على من يتقرب من الملك ويجلس معه كالوزير ، وهو المراد هنا : أى وتأتيه ملوكهم بجلستهم الخاصين بهم كالوزراء (قوله وتسجد له) أى تعظمه (قوله وتدين أى وتدين له تدينا مصورا بالطاعة والانقياد (قوله من صهيون) أى اسماعيل ، وقوله : كناية عن الرياسة : أى صاحبها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، وقوله : محمودا بدل من اسكيل أو نعت له (قوله بخالفه) أى بمن يخلفه في الرياسة

وبنو صهيون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة وأعطاهم النصر وشدد الصالحين منهم بالكرامة يسبحون الله على مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة ، بأيديهم سيوف ذوات شفرين لتنتقم من الأمم الذين لا يعبدونه ، يوقفون الأمم بالقيود وأشرافهم بالأغلال ، فانظر من هذه الأمة التي سيوفها ذوات شفرين ينتقم الله بها من الأمم الذين لا يعبدونه ، ومن المبعوث بالسيف من الأنبياء ومن الذين يكبرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم بأصوات مرتفعة بالأذان ، وفي الزبور أيضا « تقلد أيها الجبار السيف فان ناموسك وشرائعك مقرونة بيمينك وسهامك مسنونة والأمم يخرون تحتك » وفيه أيضا يقول الله لداود عليه السلام « سيولد لك ولد أدعى له أبا ويدعى لي ابنا » فقال داود عليه السلام : اللهم ابث جاعل السنة كي يعلم الناس أنه بشر ، فولد داود الذي دعى ابنا لله تعالى هو عيسى عليه السلام لأنه من أحفاد داود عليه السلام ، فاعتبر كيف دعا داود عليه السلام الله تعالى حين أفزعه ما أخبره به من شأن ولده عيسى عليه السلام أن يبعث الله تعالى جاعل السنة وكشف الغمة نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس أن عيسى عليه السلام بشر عبد لله تعالى وليس بابن لله ، وكذا قال المسيح في الإنجيل التي بأيدي الكفرة اليوم « اللهم ابث البارقليط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر ، وقال أيضا في الإنجيل الذي بأيديهم عن يوحنا البارقليط لا يجيئكم مالم أذهب ، فاذا جاء وبخ العالم على الخطيئة ، ولا يقول من تلقا نفسه شيئا ولكنه مما يسمع يكلمكم ، ويسوى بينكم بالحق ويخبركم بالحوادث والغيوب إلى أن قال عنه : وسيعظمني ، ثم تمادى على وصفه بكلام بين ، وقال أيضا هو يشهد لي كما شهدت له وأنا أجيبكم بالأمثال وهو ياتيكم بالتأويل ، وفي الإنجيل أيضا أن المسيح قال للحواريين « من أبغضني فقد

والنبوة وليس من ذريته وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الرسالة انتقلت من ذرية إسرائيل إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وليس من ذريته (قوله وبنو صهيون) أي وليفرح بنو صهيون وهم العرب ، لأن صهيون هو اسماعيل وهو أبو العرب (قوله اصطفى لهم أمة) أي اختار للنبى الذى هو منهم أمة شاملة للأحر والأسود (ذوات شفرين) الشفر بضم فسكون جانب الشيء وبفتح فسكون جانب النصل وحت السيف وهو المراد هنا : أى ذوات حدين (قوله أيها الجبار) أى صاحب الجبر والقهر ، والمراد به محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وشرائعك) كأنه تفسير لناموسك والناموس الوحى ، وقوله : مقرونة بيمينك : أى بتحريك يمينك بالسيف (قوله يخرون تحتك) أي يذلون ويدخلون في الاسلام طوعا أو كرها أو يؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله كي يعلم الناس) أى لأجل أن يعلم الناس أن هذا الولد وهو عيسى بشر وليس ابنا لك يارب (قوله فولد داود) مبتدأ خبره قوله عيسى . وقوله : الذى ادعى الخ نعت لولد داود (قوله لأنه من أحفاد داود) أى لأن أمه من ذريته (قوله البارقليط) أى كاشف الخفيات ومظهرها وهو محمد صلى الله عليه وسلم ومصدوق الابن في قوله ابن الانسان هو عيسى ومصدوق الانسان مريم (قوله يوحنا) بكسر الحاء : أى تقلا عنه وهو أحد الأربعة الذين عرب كل واحد منهم الإنجيل ونقلوه من السريانية للعربية ، وتعريب يوحنا هو المفعول عليه عندهم ، وقوله : البارقليط الخ ، هذا مقول القول لا بدل من يوحنا (قوله وبخ) من التوبيخ (قوله إلى أن قال) أى في الإنجيل تقلا عن يوحنا (قوله بالأمثال) نحو الدنيا مثل كذا (قوله بالتأويل)

أبض الرب ، ثم تمادى إلى أن قال : فلا بد أن تتم الكلمة التي في الناموس لأنهم أفيضوني مجانا
فلوقد جاء المنحما هو الذي يرسله الله اليكم من عند الرب روح القدس ، فهو شهيد على وأنتم أيضا
لكنكم قديما كنتم معي ، هذا قولي لكم لكيلا تشكوا إذا جاءكم » والمنحما بلسان السريانية
وهو بالرومية البارقليط ، وبالعرية محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي الانجيل أيضا عن المسيح أنه
ضرب مثلا للدنيا . فقال : مثل الدنيا كمثل رجل اغترس كرما ومضى على ذلك ، ثم ضرب مثلا
للا نبياء ولنفسه في كلام كثير ، ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله الموكل آخر بالكرم ، وأفصح
عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم فقال : أقول إنه سيزاح عنكم ملك الله تعالى ونعطاه الأمة
المطبعة العاملة ، ثم ضرب مثلا بصخرة فقال : من سقط على هذه الصخرة سينكسر ، ومن
سقطت عليه سينهزم يريد بذلك محمدا صلى الله عليه وسلم ، ومن ناوأه وحارب به أظهره الله عليه
وقال أشعياء النبي عن الله « عبيدى الذى سرت به نفسى أزل عليه وحى ، فيظهر فى الأمم
عدلى ويوصى الأمم بالصواب لا يضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته فى الأسواق ، ويفتح العيون
المور ، ويسمع الآذان الصم » ، ويحيى القلوب الغلف ، وما أعطيه لأعطيه غيره أحد يحمد الله
جدا ، ثم أشار إلى بلده مكة ، فقال لتفرح البرية وسكانها بهلاون الله على كل شرف ، ويكبرونه
على كل راية ، ولا يضعف ولا يفلب ولا يميل إلى الهوى ، ولا يسمع فى الأسواق صوته ، ولا يذل
الصالحين الذين هم كالقصبه الضعيفة ، بل يقوى السديقين ، وهو ركن للتواضعين ، وهو نور
الله الذى لا يطفأ

أى تأويل تلك الأمثال وتبيينها : أى إنه بآتيكم بمعنى هذه الأمثال (قوله أن تتم الكلمة) أى
النبوة وتتمامها ختمها (قوله التى فى الناموس) أى الوحي : أى التى هى من الوحي (قوله لأنهم
أفيضوني مجانا) أى من غير موجب : أى لأنهم كفروا به ، فاذاعت الكلمة فيظهر بتمامها جوارهم
وكفروهم بعد ما كان خافيا (قوله فلواخ) أى فأتى مجبه ليظهر صحة ما قلت لكم (قوله من عند
الرب) أى من عنده فهو اظهار فى محل الاضمار (قوله روح القدس) أى الروح المطهرة وهو سيدنا
محمد وهو بدل من المنحما (قوله كرما) بسكون الراء شجر العنب (قوله على ذلك) أى على ذكر
ذلك التمثيل حتى تم (قوله ثم لمحمد الخ) أى ثم ضرب مثلا لمحمد (قوله وجعله الموكل الخ)
أى فالموكل بسقيه واصلاحه آدم أولا وهكذا إلى سيدنا محمد (قوله سيزاح) أى يعبد ويزال
(قوله ملك الله) أى الرياسة (قوله من سقط الخ) أى من تعرض لها بسوء (قوله يريد
بذلك) أى بالصخرة الموصوفة بما ذكر (قوله ومن سقطت) أى سلطت (قوله من ناوأه)
أى باغضه وعاداه (قوله أظهره الله عليه) أى جعل الله له الغلبة عليه (قوله ولا يسمع صوته)
تفسير لما قبله (قوله النور) بضم النون المعجمة وفتح الواو ، وفى بعض النسخ بضم العين
المهملة وسكون الواو وعلى كلا النسختين فهو كناية عن العمى المعنوى : أى انه يزىل الجهل
(قوله الثالث) أى التى عليها غلاف وغطاء بحيث لا يصل شيء من المواعظ إليها (قوله أحد)
خبر عن عبيدى ، وقوله : يحمد الله تعليل لتسميته أحد (قوله شرف) أى محل مرتفع
(قوله ولا يضعف) أى عن مقابلة من عاداه (قوله كالقصبه الضعيفة) أى لنورهم من الله

ولا يخصم حتى ثبت في الأرض حجتى وينقطع به العذر ، والى توراته ينقاد الخلق » فانظر الى هذا التصريح ببنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ماوجه ، فمن ذلك قوله يوصى الأمم ، وفى الانجيل أن المسيح قال « إني لم أبعث الى جميع الأجناس ، وانما بعثت الى القوم الراضة من نسل بنى اسرائيل » فلا يجوز أن يكون الى الأمم جميعا غير بنينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى صحف حقبوق النبي « جاء الله من التين ، وتقديس من جبال فاران ، وامتلأت الأرض من توحيد أجد وتقديسه ، وملك الأرض بهيته الى أن قال فى آخره : وترتوى السهام بأصرك يا محمد ارتواء » وفى صحف أشعياء « لنفرح أرض البادية العطشى ولتبهج البرارى والفلوات لأنها ستعطى بأجد محاسن لبنان ، وكمثل حسن الدساكر والرياض » وفى صحف أشعياء أيضا « أنت أيام الافتقاد وأنت أيام الكمال » ثم قال لتعلموا يا بنى اسرائيل الجاهلين أن تسمونه ضالا ، وهو صاحب النبوة تفترقون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظم جفورك » وفى صحف أشعياء أيضا يقطع « قيل لى قم فانظر فأتري تخبر به . قلب أرى راكبين مقبلين أحدهما على حمار والآخر على جمل يقول أحدهما لصاحبه سقطت بابل وأصنامها النخرة ، فصاحب الجمل هو محمد صلى الله عليه وسلم كما أن صاحب الحمار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك ، وانما سقطت عبادة الأصنام ببابل من دون الله وهتت

(قوله ولا يخصم) أى لا يقلب بالحجة بل هو الغالب بها (قوله حجتى) أى شريعتى (قوله والى توراته) أى فرقانه فأطلق التوراة على الفرقان (قوله من غير ماوجه) ما زائدة : أى فى أكثر من موضع (قوله فمن ذلك قوله يوصى الأمم) يعنى فعلم من ذلك أنه مبعوث للأمم عموما ولم يكن البعث عاما إلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله الى القوم) مجاز عن بنى اسرائيل بجامع الضعف (قوله الراضة) أى الماكنة فى أماكنها وهذا كناية عن قصور رسالته وعدم عمومها (قوله وفى صحف حقبوق) هذه زائدة على عدد الصحف المنزلة المشهورة (قوله من التين) أى من جبل التين وهو جبل سيناء : أى جاء شرعه وأنزل على موسى فى ذلك الجبل (قوله وملك) أى أجد (قوله الى أن قال) أى فى شأن سيدنا محمد (قوله بأصرك) أى بسبب أصرك بالقتال : أى ترتوى السهام بدم الأعداء (قوله أرض البادية) أى مكة ، وقوله : العطشى : أى من النبوة لأنها كانت مهملة من النبوة من عهد اسماعيل (قوله ولتبهج) من الابتهاج : أى تزين (قوله والفلوات) جمع فلاة وهى البرية : أى الأرض الفقراء (قوله لبنان) جبل بالشام صاحب حسن وماوى للصالحين ومتعب الأولياء (قوله وكمثل) عطف على محاسن والكاف زائدة : أى ان مكة ستعطى بأحمد حسنا مثل الحسن والنور الذى فى جبل لبنان وحسنا مثل حسن الدساكر والرياض ، والدساكر جمع دسكرة بيوت الأعاجم يكون فيها الشراب والملاهى أو بناء كاتقصر حوله بيوت (قوله أنت أيام الافتقاد) أى الأيام التى يتفقد فيها الناس الفقراء بالمعروف والاحسان (قوله تفترقون ذلك) أى تسميته ضالا (قوله على كثرة الخ) على بمعنى مع (قوله قيل لى) أى على لسان ملك (قوله تخبر به) أى فأخبر به (قوله أرى) أى أبصر وكأنه مثل له ذلك فرآه يبصره (قوله بابل) موضع بالعراق ينسب له السحر والخمر (قوله النخرة) أى البالية المتهشمة (قوله فصاحب الجمل) هذا من كلام المصنف (قوله ببابل) متعلق بسقطت ، وقوله : من دون الله متعلق بعبادة الأصنام

أولها بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمه لابعسى عليه السلام ولاغيره ، فإزالت ملوك
بابل يعبدون الأصنام من لدن إبراهيم الى زمان بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأمه ، وفي
صحف حزقيال النبي يقطع عن الله عز وجل بعد ما ذكر معاصي بني اسرائيل وشبههم بكومة وقال
« لم تلبث تلك الكومة أن قلت بالسخطة ورمي بها على الأرض وأحرقت السهام ثمارها ، فعند
الكومة حتى لم يوجد فيها غصن قوى ولا قضيب » فاعتبر هذا التصريح به وبصفة يلد كاهها ، وقوله
الأرض المهمة البدو العطشى ، وتلك صفات مكة لأنها صحراء ، ولأنها كانت مهمة من النبوة
من عهد اسماعيل عليه السلام ، وفي صحف دانيال النبي عليه السلام ، وقد نفت الكذابين وقال

لا تمتد دعوتهم ولا يتم قربانهم ، وأقسم الرب بمساعدته لا يظهر الباطل ولا يقوم بالذبح كذاب دعوة
أكثر من ثلاثين سنة . فاعتبر من هذا الكلام عدم طول دعوة الكذابين ، وهذه دعوة بنينا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قائمة ظاهرة قريبا من تسعمائة سنة وهي باقية إلى يوم القيامة
وقال أيضا دانيال النبي على بنينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، وقد سأله الملك يختصر عن منامة
رآها وطلب منه أن يخبره بها ثم بتفسيرها فقال « أيها الملك رأيت صنما بارعا في الجبال أعلاه من
ذهب ووسطه من فضة وأسفله من نحاس وساقاه من حديد ورجلاه من نثار ، فبينما أنت تنظر إليه
قد أعجبك إذ نزل حجر من السماء ، فضرب رأس الصنم فطحنه حتى اختلط ذهبه وفضته ونحاسه
وحديده ونثاره ، ثم إن الحجر ربا وعظم حتى ملا الأرض كلها ، فقال له يختصر صدقت فأخبرني
بتأويلها ، فقال دانيال عليه السلام : أما الصنم فأمم مختلفة في أول الزمان وفي وسطه وآخره ،
فالرأس من الذهب أنت أيها الملك ، والفضة أدلك من بعده ، والنحاس الروم ، والحديد الفرس

(قوله بنينا) أي بسببه لابعسى عيسى (قوله لم تلبث) أي تمسكت ، وقوله : أن قلت تصوير
لعدم اللبث (قوله بالسخطة) أي بسخطة وغضب من الله (قوله السهام) جمع سهام : الرمح
الحارة تكون نهرا غالبا (قوله فعند ذلك الخ) إشارة لظهور شريعته صلى الله عليه وسلم
(قوله العطشى) أي من النبوة (قوله نار) هذا إشارة لاصناديد الصحابة وشذتهم في الحرب ،
وقوله : من أغصانها : أي الأشجار المفروسة المفهومة من الفرس . (قوله تلك الكومة) أي
المشبه بها بنو اسرائيل (قوله فاعتبر الخ) من كلام المصنف (قوله وقوله الأرض الخ) عطف
على قوله هذا التصريح (قوله وقد نفت الخ) حال (قوله لا تمتد دعوتهم) أي بل يفضحوا
ويظهر كذبهم بالقرب (قوله قربانهم) أي ما يقرّبون به (قوله بمساعدته) أي قوته وقدرته
(قوله أكثر) تنازعه قوله لا يظهر ولا تقوم الخ (قوله فاعتبر الخ) من كلام المصنف ، وقوله :
صنم علم مركب تركيبا إضافيا سمي به لأنه وجد لقيطا عند ذلك الصنم ولم يعرف له أب وهو الذي
سبى بني اسرائيل وخرب بيت المقدس . (قوله وطلب منه أن يخبره بها) لأن ما رآه أفزعته ، وقد
نفسه بعدما أخبر به دانيال (قوله وعظم) تفسير لقوله ربا (قوله صدقت) أي هذا هو

والفخر أمتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام ، والحجر النازل من السماء دين نبي
وملك أبدى يكون في آخر الزمان يغلب الأمم كلها ، ثم يعظم حتى يملأ الأرض كلها كما ملأها
ذلك الحجر ، فانظر هل كان نبي غير نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الأمم ،
وجعل جميع أجناسها على اختلاف أديانها ، واختلاف لغاتها جنسا واحدا وعلى لغة واحدة
إذ كلهم يقرءون القرآن بلغة العرب ويدينون بدين واحد . وبالجملة فنصوص الكتب الماضية
في اثبات رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبشارات الأنبياء والأخبار ، والأخبار به
لا تكاد تنحصر ، ويكفي هذا الذي أشرنا اليه منها في هذا المختصر لئلا يخرج فيه عن الغرض
(قوله : إلا أناسا قليلا) نسما قريبا من مولده باسمه عددهم سبعة : محمد بن مسلمة
الأنصاري ، ومحمد بن أبيجة بن الجلاح بضم الهزة وحاء بن مهملتين مفتوحتين بينهما ياء
ساكنة ، والجلاح بضم الجيم ولام مخففة وآخره حاء مهملة ، ومحمد بن حمزان الجعفي ، ومحمد بن
براه البكري بتخفيف الراء ، ومحمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن خزاعة السلمي ، ومحمد بن
اليحمدي بفتح الياء وضم الميم وفتحها .
(ص) وإذا وقعت لعل هذا كله حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى
الله عليه وسلم ، فوجب الإيمان به في كل ملأ جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا كالخشر والنشر
لعمري هذا البدن لا مثله أجاء ، وفي كونه عن تفریق أو عدم محض تردد باعتبار ما دل عليه الشرع
أما الجواز العقلي فهما فائقان ، وفي إعادة الأعراس بأعيانها طريقتان : الأولى تعاد بأعيانها
بإتفاق . والثانية قولان والصحيح

الذي رأيناه (قوله باليمن والشام) أي إحداهما باليمن والأخرى بالشام (قوله وملك) بضم
فسكون عطف على دين (قوله على اختلاف أديانها) على معنى مع (قوله الماضية) بالجر
نعت للكتب أو بالرفع نعت لنصوص (قوله لئلا يخرج هذا) أي ولا يزيد عليه لئلا يخرج هذا
المختصر عن غرضنا ومقصودنا فيه من الإيجاز (قوله لعل هذا كله) أي للعلم بهذه الخوارق كلها
الدالة على رسالته التي تضمنها المبحث من قوله أول الفصل ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إلى
هنا (قوله حصل لك الخ) في الكلام حذف : أي وإذا وقعت لهذا كله وحصل لك العلم به
حصل لك العلم الخ (قوله ضرورة) أي وجوبا : أي قطعا كان العلم بدينها أو نظريا (قوله
فوجب الخ) أي فترتب على حصول العلم الضروري بصدق رسالته وجوب الإيمان به (قوله
جملة) بأن يصدق بأنه رسول الله ، وقوله : وتفصيلا : أي بأن يصدق بكل فرد جاء به على حدته
(قوله والنشر) مستغنى عنه بناء على ما فسر به في الشارح الخشر ولكه ورد في الشرع كالخشر
(قوله إجماعا) أي بإجماع من يعتد بإجماعه ولبعض أهل الزيغ إعادة الشك (قوله محض) راجع
للأمرين أما رجوعه للثاني فظاهر ، وأما رجوعه للأول فالمراد بكون التفریق محضا أن يسير
الجسم جواهر فردة (قوله باعتبار ما دل عليه الشرع) فقولته تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه -
محتمل لأن المراد بهلاكه تفریق أجزائه أو عدمه عدما محضا ، لكن تغيير الشارح بالدلالة يقتضي
أن القرآن صريح في الأمرين مع أن دلالة على العدم ظاهرة ، وأما دلالة على التفریق فهي

منهما اعادتها بأعيانها ، وفي اعادة عين الوقت قولان : وكالصراط وكالميزان ، وفي كون الموزون
صنف الأعمال أو أجساما تخلق أمثلة لها تردد وكالجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله .

(ش) الحشر عبارة عن جمع الأجساد وأحيائها وسوقها الى الموقف وغيره من مواطن الآخرة
والنشر عبارة عن أحيائها بعد مماتها . وأجمع أهل الحق والمسلمون على أن الله تعالى يحيي الأبدان
بعد موتها ، والدليل عليه أن الاعادة إما أن تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها أو بمعنى
ضمها وجمعها بعد تبديدها ، وكلاهما ممكن وكل ممكن أخبر الصادق بوقوعه فهو حق فالاعادة
حق ، وإما قلنا إن الاعادة بالمعنى الأول فمكنة لأن ماهية الجواهر والأعراض تقبل الوجود والعدم
لذاتها لما عرفت أن القبول لا يكون إلا نفسيا ، وإلا لزم التسلسل وذواتها لا تنقلب بعد عدمها ،
فكما قبلت الوجود والعدم ابتداء قبلهما انتهاء ، وإما قلنا إنها تقبل الوجود والعدم لأنها لو لم
تقبل إلا الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود ، وهو باطل لما سبق من برهان حدوثها ولو لم تقبل
إلا العدم لكانت مستحيلة الوجود والعيان يكذبه . وأما إمكان الاعادة بالمعنى الثاني ، وهو جمع
الأجزاء بعد تفريقها وخلق الحياة فيها ، فواضح هذا إذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابليها ، وإن
نظرنا اليها بحسب فاعلها وهوائه جل وعلا فلا خلاف أن قدرته لا يتعاضى عليها يمكن وعلمه محيط
بكل شيء فلا تعذر اذن لامن جهة القابل ولا من جهة الفاعل ، والى نفي التعذر ين أشار القرآن

خفية (قوله منهما) أى القولين (قوله وكالصراط) عطف على الحشر والنشر ، وهو جسر
ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون ولا طريق للجنة إلا عليه (قوله وكالجنة) لقب
لدار النعيم ، وهي موجودة الآن ، والنار لقب لدار العقاب وهي موجودة الآن ، وقالت المعتزلة يوجدان
يوم القيامة (قوله وسوقها الى الموقف وغيره) أى كالسوق إلى الميزان والصراط ، وظاهره أن الحشر
عبارة عن مجموع الأمور المذكورة ، وأما النشر فهو عبارة عن الأحياء ، وحينئذ فعطف النشر على
الحشر في المتن من عطف الجزء على الكل ، ولكن المشهور أن النشر هو إيجاد الأبدان بعد
فنائها أو جمعها بعد تفريقها مع أحيائها وإخراجها من القبور ، وأما الحشر فهو سوق الناس
للموقف وغيره من مواطن الآخرة (قوله وأجمع الخ) في بعض النسخ وأجمع المليون : يعنى
أرباب الشرائع وهو الذى يناسب الخارج فان الملل كلها من لدن آدم إلى سيدنا محمد مجمعة على
أن الله يحيي الأبدان بعد موتها (قوله والدليل عليه) أى على الأحياء (قوله وكلاهما ممكن)
أى فالاعادة ممكنة وأخبر الصادق بوقوعها فقد طوى هذه النتيجة لظهورها وعليها يترتب قوله
وكل ممكن الخ (قوله وإلا لزم الخ) أى وإلا يكن ذاتيا بأن كان قبول الجوهر والعرض للوجود
والعدم معلا احتاج لقبول آخر لأن العلة تؤثر في معلولها ما قبله فلا تؤثر في القبول إلا إذا كان
قابلا لقبول آخر وكذا يقال في القبول الآخر وهكذا ، وقوله لزم التسلسل : أى أو الدور (قوله وذواتها)
أى الجواهر والأعراض (قوله لا تنقلب بعد عدمها) أى بحيث تكون مستحيلة الوجود بل
هى في حالة الوجود قابلة للعدم ، وفي حالة العدم قابلة للوجود ولا نقل أنها بعد انعدامها انقلبت
وصارت مستحيلة الوجود (قوله فواضح) لأن الأجزاء قابلة للجمع بدليل النشأة الأولى
(قوله إذا نظرنا الخ) زيادة في البيان (قوله فلا تعذر) أى في جمع الأجزاء بعد افتراقها

في قوله تعالى - قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم - فتنى التعذر من جهة المعاد القابل بقوله - أنشأها أول مرة - أى ذاته قابلة للوجود بدليل النشأة الأولى ، ويستحيل أن تنقلب الحقيقة من امكان شىء الى استحالة ، ونفى التعذر من جهة المعامل بقوله - وهو الخلاق العليم - بصفتى المبالغة ، وبقوله أنشأها ، ثم أرشد الى الجواب من شبه المنكرين ، ومن شبههم استبعاد جمع الأجزاء الى بدنهما المخصوص بعد اختلاطها بغيرها كما قالوا - أنذامتنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد - والجواب أنه تعالى عالم بجميعها غير عاجز عن تأليفها وخلق الحياة فيها كما قال تعالى - قد علمنا ما تنقص الأرض منهم - الآية ، ومن شبههم أيضا أنها إذا صارت ترابا ، فقد تغير طبعها عن طبع الحياة التى هى الحرارة والرطوبة ، فرد هذا الاستبعاد بقوله تعالى - الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا - وأما أن الصادق أخبر بوقوع هذا الممكن فهذا مما علم من الدين ضرورة ، واحتج المنكرون لبعث الأجساد بوجهين الأول أن انسانا لو أكل كل انسانا آخر وصار المأكل جزءا من بدن الآكل ، فلو أعادهما الله بينهما فلما أن تكون الأجزاء المأكله معادة في بدن المأكل أو في بدن الآكل وأيا ما كان فلا يكون أحدهما معاداه لبيته وجماعه وهو خلاف الفرض ، وأيضا جعل المأكل جزءا من بدن أحدهما ليس بأولى من جعله جزءا لبدن الآخر لأنه كان جزءا لبدن كل واحد منهما قبل العدم في الجلة . وبالجملة فيستحيل جعله جزءا منهما معا لاستحالة حلول الشئ الواحد بالشخصين في محلين . الوجه الثانى : لو أعيد البدن لم يخل إما أن يكون المقصود أولا لمقصود وكلاهما باطل . أما الثانى فلائنه يؤدي الى العيب والسفه . وأما الاول فلائنه

(قوله أى ذاته) أى المعاد وهذا ناظر للقابل (قوله ثم أرشد) أى القرآن (قوله بعد اختلاطها بغيرها) هذا ظاهر على القول بأن الاعادة عن تفریق لاعلى القول بأنها عن عدم (قوله والجواب أنه الخ) هذا الجواب غير مناسب لأسلوب الكلام إذ المناسب لقوله ثم أرشد الخ أن يقول : والجواب ما أرشد به بقوله قد علمنا ما تنقص الأرض منهم ثم يأتى بقوله : أى أنه تعالى عالم الخ (قوله عالم بجميعها) أى وحيث فلا استبعاد لرجوع جميعها (قوله قد علمنا الخ) قال ابن عطية : أى قد حفظنا ما تنقص الأرض منهم ليعود إليهم بعينه يوم القيامة (قوله فقد تغير طبعها) أى لأن طبع الحياة الحرارة والرطوبة وطبع التراب البرودة واليبوسة ، وحيث أنهما متباينان فكيف ينقلب أحدهما الى الآخر ورد ذلك بأن الأشجار طبعها البرودة والليونة ويخرج منها الحار اليابس وهو النار (قوله هو الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا) هو شجر المرخ ونحوه من العبدان التى يحك بعضها ببعض فتخرج منها النار (قوله واحتج المنكرون) هم الفلاسفة (قوله لبعث الأجساد) أى إحيائها وإخراجها من قبورها (قوله جعل المأكل كقول) أى بعد اعادته (قوله في الجلة) إنما قال ذلك لأن ذلك المأكل حين كان جزءا للأكل لم يكن جزءا للمأكل منه وبالعكس لأنه كان جزءا للأكل بعد الأكل وكان جزءا للمأكل كقول منه قبل الأكل (قوله فيستحيل جعله) أى بعد الاعادة (قوله لاستحالة الخ) وأما حلول الشئ الواحد بالنوع في محلين فهو جائز كحلول الانسان في زيد وعمرو بناء على أن الكلى له تحقق في جزئياته (قوله لمقصود) أى لأجل تحصيل أمر مقصود (قوله أولا لمقصود) أى أو ليس

ذلك المقصود إما للإيلام أو لتحصيل لذة أو لدفع ألم ، والاول لا يصلح أن يكون مقصودا للحكيم ، والثاني باطل لأنه ليس في هذا العالم لذة بالحقيقة ، بل كل ذلك خلاص عن الألم . والثالث أيضا باطل لأنه يحصل بالبقاء على العدم . والجواب عن الاول أن السكل بدن أجزاء أصلية وأجزاء فضلية ، فالمعاد لكل واحد هي أجزاؤه الأصلية ، والمأ كول فضلية من المتغذى فلا تعاد فيه . والجواب عن الثاني أن أفعاله تعالى يستحيل أن تعطل بالأغراض وقد سبق بيانه ، ولو سلم الغرض على سبيل الجدل فنقول : لم لا يجوز أن يكون الغرض الاستلذاذ ؟ (قولهم : الاستقراء دل على أن اللذة دفع ألم) ممنوع بدليل أن الشيء الملتذ به قد يحصل فجأة فيلنذ به من غير أن يسبق ألم الشوق إليه ولا الشعور به أصلا ، وعلى تقدير تسليم كون اللذة في هذا العالم دفعا للألم فلا سلم أن لذات الآخرة كذلك . فإن قبل قد دل السمع على أن لذات الآخرة من جنس لذات الدنيا كالأكل والشرب والاستمتاع وغيرها

لتحصيل أمر مقصود (قوله إما للإيلام الخ) أى بالنسبة للمعاد (قوله والاول) أى الإيلام (قوله لا يصلح) أى بناء على أصل التحسين العقلي لأن العقل يقتضى أن إعادة العبد لآيلائه قبيح والحسن إنما هو إعادته لا كرامه لأنه الأصلح للعبد وزك الأصلح قبيح (قوله والثاني) أى تحصيل اللذة بالمعاد (قوله العالم) أى عالم الدنيا (قوله بل كل ذلك الخ) الإشارة للذة لا بقيد قوله بالحقيقة : أى بل كل اللذات الحاصلة لعالم الدنيا سواء حصلت له في الدنيا أو في الآخرة خلاص عن الألم : أى والخلص عن الألم ليس لذة حقيقة عند الجمهور (قوله خلاص عن الألم) فلاة الأصلح خلاص عن ألم الجوع ولذة الشرب خلاص عن ألم الظما وقد تكون اللذة خلاصا عن ألم التشوق إلى الشيء ، وحينئذ فلا يتأتى أن يكون الترض في الاعادة حصول اللذة للمعاد لأنه لا لذة أصلا (قوله والثالث) هو دفع ألم بالنسبة للمعاد ، وقوله : لأنه : أى دفع ألم عن المعاد (قوله عن الاول) هو قوله ان إنسانا الخ (قوله أجزاء أصلية) هي التي تكون باقية من أول العمر الخ ، والمراد بها العناصر الأربعة التي يتركب منها الجسم أو الأجزاء التي تعلقت بها الروح في الرحم (قوله وأجزاء فضلية) أى فاضلة وزائدة على الأجزاء الأصلية وهي التي تتغير بتغير الغذاء فتزايده بسببه وتقص بسببه (قوله والمأ كول فضلية) أى أجزاء فاضلة بالنسبة للمتغذى زائدة على أجزائه الأصلية فهي وإن كانت أصلية في المأكول إلا أنها فضلية في الآكل : أى زائدة فيه على أجزائه الأصلية وليست أصلية له لأنها حادثة فيه وطارئة عليه لأنه كان إنسانا بدونها حيث كانت فضلية في الأكل وأصلية في المأكول فلا تعاد في الآكل وإنما تعاد في المأكول (قوله أن أفعاله تعالى يستحيل الخ) أى وحينئذ فيختار أن يعود لا يفرض ولا لتحصيل مقصود وقواكم إنه يؤدي للعبث والسفه ممنوع (قوله وقد سبق بيانه) أى بيان استحالة تعليل أفعاله بالأغراض (قوله أن يكون الغرض) أى في إعادة المعدوم (قوله الاستلذاذ) أى إلذاذ المعدوم (قوله من غير أن يسبق ألم التشوق إليه ولا الشعور به أصلا) أى كمن عثر على مسألة علم من غير سبق ألم التشوق إليها ولا شعوره في قلبه بها وكذا من عثر على كنز فجأة من غير طلبه إياه ولا شعوره به (قوله أن لذات الآخرة كذلك)

فيكون أيضا دفعا للألم . فالجواب أن لذات الآخرة يشبه بعضها لذات الدنيا في الصورة وبخالفها في الحقيقة كما أنه لا شركة بينهما إلا في الأسماء ، وحينئذ لا يلزم اشتراكهما في دفع الألم .

(نسيان : الأول) ذهب الامام الفخر الى أنه لم يثبت بدليل قطعي عقلي أو نقلي أن الله سبحانه يعدم الأجزاء ثم يعيدها ، واحتج غيره ممن جزم بعدمها بقوله تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - والهلاك الفناء ، والأجزاء من جملة الأشياء فتكون فانية . وجوابه : لا نسلم أن الهلاك هو الفناء فقط ، بل التفريق أيضا هلاك . الثاني إذا قلنا بعدم الأجسام ، فالمعاد عين تلك الأجسام المعدومة لامتناعها ، وإلا لزم أن المثاب أو المعذب غير هذه الأجسام التي أطاعت أو عصت ، وهو باطل بالاجماع ، واختلف أصحابنا في إعادة أعيان الأعراض والصحيح إعادة أعيانها . وقال ابن العربي في سراج المريدين : الذي عند أهل السنة أن تلك الأجسام الدنيوية تعاد بأعيانها وبأعراضها بلا خلاف بينهم . قال بعضهم بأوقاتها ، فيعاد الوقت أيضا كما يعاد الجسم واللون ، وذلك جائز في حكم الله وقدرته وهين عليه جميعه . ولكن لم يرد بإعادة الوقت خبر ، وقد قال الله تعالى في القرآن ما يدل على أن الوقت لا يعاد ، وهو قوله تعالى - كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها - يعني به غيرها في الوقت ، وإلا فالجلود الأوائل بأعيانها التي فضجت هي التي يعاد أبدا ناليفها إذا تفرقت وأعيانها إذا عدمت .

أى لأنها جارية على هذا الشيع الديوى (قوله فيكون أيضا دفعا للألم) أى كما أن لذات الدنيا لدفع الألم (قوله بينهما) أى لذات الدنيا ولذات الآخرة وكأنه أطلق اللذات على اللذوذات كالعسل والخمر والعنب والرمان (قوله ثم يعيدها) أى بوجودها : يعنى ولم يثبت نفي ذلك ولا ثبت أنه يفرقها ثم يجمعها فوجب الوقف ، وهذا مختار امام الحرمين وهو أننا نقطع بأن الأجسام تعاد كما هو العقيدة ولا تجزم بعد ذلك بأنه عن عدم محض أو عن تفريق بل تنوقت لعدم دليل يعين أحدهما وتبعه المحققون (قوله بل التفريق أيضا هلاك) أى لانه ارالة للجملة والهيئة التركيبية فصدق عليه الهلاك ، وحينئذ فلا يتم ذلك الاحتجاج (قوله فالمعاد الخ) الذى انحط عليه كلام حواشى العقائد أن المعاد هو الأجزاء الأصلية من العناصر الأربعة اسكن في قالب وهيكل آخر مماثل للأول لأنه عينه (قوله أصحابنا) أى أهل السنة (قوله والصحيح إعادة أعيانها) مقابله القول بأنها لا تعاد (قوله وهين عليه) غطف على جائز (قوله يعنى به غيرها الخ) لما كان المتبادر من قوله جلودا غيرها أن المراد جلودا غير الجلود بحسب الذات وهذا غير مراد أتى بالعناية لاقادة أن الجلود الثانية عين الأولى بحسب الذات والغيرية إنما هي باعتبار الزمان فالزمان الذى أعيد فيه الجلد ثانى إعادة أو ثالث إعادة مثلا غير الزمن الذى حصل فيه أول إعادة وإن كان المعاد ثانيا وثالثا هو شخص الأول فلو كان الوقت يعاد لساكن الجلد الأول فيه بوقته فلا يكون ذلك المعاد غيرا لا بحسب الذات ولا بحسب الوقت والمولى قد قال جلودا غيرها والغيرية بحسب الذات باطلة فتعين أنها بحسب الوقت والغيرية بحسب الوقت لا تتأتى إلا عند عدم إعادة الوقت ، وحينئذ فالوقت لا يعاد وإذا كانت أوقات الآخرة لاتعاد فكذا أوقات

وقد بين ذلك في كتب الأصول ، هذا ما يتعلق بالخسر والنشر على اختصار . وأما الصراط فهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون ، وورد أنه أدق من الشعرة وتكون سرعة الناس عليه على قدر أعمالهم ، ومن أمسك السموات والأرض أن تزولا قادر أن يسير العباد معتمدين على شيء وعلى غير شيء ، فلا معنى لتلجج الشك في ثبوته أو التعرض لتأويله على خلاف الظاهر كما سلكته المعتزلة . وأما الميزان فهو حق ورد به القرآن والسنة وهو بعمود وكفتين عند أهل السنة والموزون فيه صحف الأعمال أو مثالات يخلقها الله تعالى ويزنها الله جل وعلا على قدر أجور الأعمال وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها ، وأنكر معظم المعتزلة ذلك ، وأولوا الوزن على اعتبار الحسنات ، وقالوا وزن كل شيء بما يليق به . وقال ابن المعتز منهم يجوز ولا تقطع به سمها ، ولا يخفى بطلان القولين ، وقال الجبائي : يخلق الله تعالى جواهر على أعداد

الدنيا (قوله وقد بين ذلك في كتب الأصول) هذا من كلام ابن العربي وهنا انتهى كلامه ، وأما قوله هذا ما يتعلق الخ فهو من كلام المصنف (قوله فهو) أى شرعاً وأما لغة فهو الطريق (قوله ومن أمسك الخ) تمهيد لقوله : فلا معنى الخ ودفع لما يستبعد من مشى الانسان على أرق من شعرة لأن ذلك ممكن ولا أثر لقدرة العبد فيه ، وإنما الفاعل له هو الله تعالى ولا يتعاضى على قدرته ممكن (قوله لتلجج الشك) الاضافة بيانية والتلجج التحرك (قوله كما سلكته المعتزلة) راجع لقوله والتعرض لتأويله فأولوا الصراط بطريق الجنة والأدلة الواضحة وبالعبادات كالصلاة والزكاة (قوله ورد به القرآن والسنة) قال تعالى - ونضع الموازين القسط ليوم القيامة - وقال تعالى - فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون - وكان عليه أن يقول في وصف الصراط مثل ذلك لأنه ورد به أيضا الكتاب والسنة (قوله وكفتين) بكسر الكاف وفتحها إحداهما منيرة والأخرى مظلمة (قوله والموزون فيه صحف الأعمال) أى فتوضع جميع الأعمال الحسنة في كفة وجميع صحف السيئات في كفة ويخلق الله لكل انسان علماً يدرك به رجحان حسناته أو سيئاته كذا قيل ، وعلى هذا فليس هناك صنع يوزن بها وقيل بصنع وهي مثاقيل الذر بمبالغة في تحقيق العدل (قوله أو مثالات الخ) أى للأعمال : أى ان الأعمال التي هي أعراض نجسم وتوزن (قوله على قدر الخ) على تعليلية (قوله وما يتعلق بها) فيه أنه عين الأول وكان الأولى أن يزيد في الأول على قدر أجور الأعمال وعقابها ، وقوله : وما يتعلق الخ تفسير لما قبله (قوله وأنكر معظم المعتزلة ذلك) أى الميزان والوزن الحسين (قوله وأولوا الوزن الخ) أى وأول بعضهم الوزن باعتبار الحسنات : أى واعتبار السيئات ، والمراد باعتبارهما تعداد أفرادهما وعدم تضييع شيء منها (قوله وقالوا الخ) أى وقال بعضهم تأويلاً ثانياً المراد بالوزن الادراك ، فميزان الألوان البصر والاصوات السمع والطعام التوق وكذا سائر الخواص وميزان المعقولات التي من جلتها الافعال العلم والعقل (قوله يجوز) أى عقلاً أن يكون المراد بالوزن والميزان الواردين معانها الحقيقي المتعارف (قوله ولا تقطع به سمها) لاحتمال أن يكون المراد بالوزن اعتبار الحسنات والسيئات وعدم تضييع شيء منهما (قوله ولا يخفى بطلان القولين)

الأعمال الصالحة وضدها . قيل وما ذكره غير بعيد إلا أنه ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك ، فقال توزن الصحف ، وهل الوزن خاص بالمؤمنين أو عام لهم وللكافرين ، ويكون معنى قوله تعالى - فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا - أى نافعا فيه تردد . وأما الجنة والنار فثبتتهما معاملة من الدين ضرورة ، وهما مخلوقتان بدليل قوله تعالى - أعدت للمتقين - وهبوط آدم منها ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لهما في الاسراء وفي غيره ، وقد أنكر جماعة من المعتزلة خلقهما ، وزعموا أنه لا فائدة في خلقهما قبل الثواب والعقاب ، وحلوا أعدت على أنه من باب التعمير عن المستقبل بالماضى لتحقق وقوعه ، وحلوا الجنة في قصة آدم عليه السلام على بستان من بساتين الأرض وهذا تلاعب بالدين ، وأفعال الله تعالى لا تتوقف على الأغراض ، بل يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ، ولو تنزلنا معهم في إيقافها على الأغراض فما المانع من اشتغالها على فائدة عجزت عقولنا عن الوقوف عليها ؟ أو تقول ما المانع أن يكون في أعدادها

الأول هو ما أشار له بقوله وأولوا الوزن ، والثاني هو قول ابن المعتز ، ووجه بطلانها أنه قد وردت ظواهر النصوص بالوزن والميزان فلا وجه للعدول عنها وصرفها عن ظاهرها لغبر موجب (قوله الأعمال الصالحة) أى وتوزن تلك الجواهر (قوله عن ذلك) أى عن الذى يوزن (قوله فقال توزن الصحف) هذا اللفظ لا يقتضى أنه لا يوزن غير الصحف إذ ليس فيه حصر فلا يرد به قول الجبائى لكن لما كان الحديث في معرض بيان ما يوزن بقرينة السؤال كان فيه معنى الحصر وأن الموزون هو الصحف لاجواهر أخرى ، وحينئذ ان صح هذا الحديث كان تخطئة للجبائى ويكون القول الثانى وهو أن الموزون مثالات باطلا أيضا سواء قلنا انه عين قول الجبائى أو قلنا انه غيره إذ لا فرق بينهما (قوله فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا الخ) أى بدليل - فمن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون - الآية ولا يصلح إلا للكفار . وأجيب بأنه كفى بخفة الميزان عن قلة الحسنات وهو بعيد (قوله فيه تردد) أى قولان (قوله وهما مخلوقتان) أى الآن قبل يوم الجزاء (قوله وهبوط الخ) أى وبدليل هبوط آدم من الجنة وهو أبر البشر خلقه الله يوم الجمعة بأرض عدن وعاش ألف سنة ومات ودفنه ابنه شيث . ودليل خلق النار قبل يوم الجزاء قوله تعالى - وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين - وقوله - إما أعتدنا للظالمين نارا - ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لها ليلة الاسراء كالجنة وكان المناسب للشارح أن يذكر الدليل المذكور (قوله خلقهما) أى قبل يوم الجزاء (قوله على أنه الخ) رد هذا بأنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بقرينة (قوله من بساتين الأرض) أى كان فيها رجل يقال له آدم غير أبى البشر ثم أخرج من ذلك البستان . قالوا وكان ذلك البستان بعدن . (قوله وهذا) أى جعلهم الجنة الخ (قوله بالدين) أى فيه (قوله وأفعال الله الخ) هذا رد لزعمهم أنه لا فائدة في خلقهما قبل الثواب والعقاب (قوله ولو تنزلنا الخ) هذا رد عليهم بحسب قاعدتهم (قوله في إيقافها) أى أفعال الله (قوله فما المانع من اشتغالها) أى الأفعال التى هي هنا خلق الجنة والنار الآن والاستفهام إنكارى (قوله في أعدادها) أى الأفعال بمعنى

لطف في الإيمان باكمال تحقيق الوعد والوعيد ، ونفع من كان بها من الخور والولدان ومن يرد عليهم من أرواح الشهداء والأولياء والأطفال ، وكذلك أرواح الكفار بالنسبة إلى النار ، واحتجوا بأنها لو كانتا مخلوقتين لوجب أن لا ينقطع نعيم الجنة لقوله تعالى - أكلها دائم وظلها - وقد قال تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - والجواب أن ذلك بعد دخولهما في الآخرة ، أو تقول قوله تعالى - كل شيء هالك إلا وجهه - عام مخصوص . وأما عذاب القبر وأحياء الموتي فيه وسؤالهم فيه فهو حق عند جميع أهل السنة ودليله القرآن الكريم . أما في حق السعداء ، فقوله تعالى - ولا تحزن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون - وأما في حق الأشقياء فقوله تعالى - النار يعرضون عليها غدوا وعشيا - ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لعدم تقييده بالغدو والعشى ، ولقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فيز بين العذابين ، ولقوله تعالى - أغرقوا فأدخلوا ناراً - والفاء للترتيب باتصال ، ووردت أخبار بلغت حد الاستفاضة باستعاذته عليه السلام من عذاب القبر ، وقال القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ، ثم لم يزل ذلك مستقبضا بين السلف قبل ظهور البدع ، وقد نقل عن ضرار وبشير المريسي وجاعة من المعتزلة انكار عذاب القبر

المنفعل بخلاف ما تقدم فإن المراد بها فيه حقيقتها (قوله لطف في الإيمان) أي لطف للأشخاص ذوي الإيمان بسبب اكمال الوعد والوعيد : أي أو تقول ما المانع من أن يكون في إعدادهما الآن لطف وهو الغرض بدليل السياق ، وكان المناسب أن يقول أو تقول ما المانع من أن يكون الغرض من اعدادهما اللطف بذوي الإيمان بسبب اكمال الخ (قوله وقد قال تعالى) هذا سند للاستثنائية المطوية القائلة لكن التالي باطل وهو وجوب عدم انقطاع نعيم الجنة ، فالقدم الذي هو كون الجنة والنار مخلوقتين الآن مثله ، وإذا بطل المقدم ثبت تقيضه الذي هو ليستا مخلوقتين وهو المطلوب (قوله والجواب) أي عما تمسكوا به ، وقوله : أن ذلك : أي دوام الأكل والظل وقوله : بعد دخولهما في الآخرة : أي بعد دخول الجنة والنار في الآخرة فالصدر مضاف للمفعول (قوله عام مخصوص) معنى التخصيص الذي ذكره أن تجعل الجنة والنار من المستثنيات (قوله ودليله) أي المذكور من عذاب القبر وسؤال أحياء الموتي فيه (قوله ولا تحزن الخ) هو دليل على الأحياء فيه (قوله فقوله تعالى النار يعرضون الخ) دليل على عذاب القبر والأحياء فيه لأن عرضهم عليها يقتضي أحياءهم حتى يعذبوا (قوله ولا يصح الخ) جواب عما يقال المراد بالعذاب في الآية عذاب الآخرة (قوله لعدم تقييده الخ) فيه أنه معارض بقوله تعالى - ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا - فكما تصور ذلك في الجنة يتصور في النار نعم قوله بعد - ويوم تقوم الساعة - الآية يقتضي أن قوله النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ليس في الآخرة ولذا جاء به المصنف ولو اقتصر عليه بأن قال ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة لقوله تعالى - ويوم تقوم الساعة الخ كان أولى (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله لعدم تقييده (قوله والفاء للترتيب) أي ومعلوم أنهم لما أغرقوا أقبروا فتكون النار حاصلة لهم وهم في قبورهم (قوله ثم لم يزل ذلك) أي ما ذكر من الاستعاذة من عذاب القبر (قوله وبشير الخ) هو بشر

والمسئلة فيه وردة الأرواح فيه إلى الأجساد ، وقالوا من مات فهو ميت في قبره إلى يوم القيامة ، وزعم أبو الهذيل من المعتزلة أن من خرج من الدنيا على غير صفة الإيمان فانه يعذب بين النفختين ويسئل إذ ذاك . وأثبت البلخي والجبائي وابنه عذاب القبر للكافرين والفاسقين دون المؤمنين ، وأنكروا تسمية الملكين بمنكر ونكير ، والشرع ورد بتسميتهما بذلك . وقال صالح قبة من المعتزلة عذاب القبر جائز ، ويجرى على المؤمنين من غير ردة الأرواح إلى أجسادها . وقال إن الميت يجوز أن يحس ويألم وهو خلاف الضرورة . وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة : إن الله يعذب الموتى في قبورهم ويحدث فيهم الألم وهم لا يشعرون ، فإذا أحيوا وجدوا تلك الآلام ، قالوا كالسكران إذا ضرب فانه يحس ألمه بعد إذا رجع إليه عقله ، ومنع أصحابنا أن السكران لا يتألم ، وإعنا منعه من الأبن والتأوه حاله . واعلم أنه لا مانع في العقل من ردة الحياة إلى بعض أجزائه ، ويحصل له من العقل والفهم ما يفهم به ويجب ويدركه المكان منه ، وإن لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من سلم عليه وكل ذلك جائز ، وقد ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة إلى تكلف تأويله والله تعالى على كل شيء قدير . قالوا وليس في إحياء الأطفال خبر مقطوع به ، وظاهر الخبر يدل على التعميم إلا أنه لا بد في ذلك من تكميل فهمهم ليعرفوا بذلك

ابن قيات المريسي بفتح الميم وكسر الراء المشددة نسبة إلى مريسة قرية (قوله والمسئلة) أي السؤال فيه (قوله وردة الأرواح) أي وأنكروا ردة الأرواح فيه اللازم للسؤال (قوله فهو ميت في قبره) أي فهو مطروح في قبره لا يتعلق به سؤال إلى يوم الحشر (قوله على غير صفة الإيمان) إضافة صفة بيانية : أي على غير صفة هي الإيمان بأن مات كافرا أو فاسقا ، وقوله : فانه يعذب : أي في القبر بين النفختين ويسأل إذ ذاك ، وأما من مات على صفة الإيمان فلا يعذب في قبره ولا يسأل فيه (قوله عذاب القبر للكافرين) أي فيعذبون فيه بمجرد إقبارهم (قوله دون المؤمنين) أي لأن الفاسق عندهم يخلد في النار لكن لا يعذب عذاب الكفر ، وأما المؤمن فلا يعذب أصلا فالمراتب عندهم ثلاثة (قوله وأنكروا) أي البلخي والجبائي وابنه (قوله صالح) بالتووين ، وقبة بكسر القاف لقب له (قوله جائز) أي جوازا وقوعيا (قوله ويجرى على المؤمنين) أي كما يجري على غيرهم (قوله ويألم) أي وإن كانت الروح لم ترد إليه (قوله خلاف الضرورة) أي خلاف الأمر الضروري من أن الحياة بردة الروح سبب في الاحساس والتألم فإذا انتفت الحياة انتفى ما ذكر منهما (قوله إذا رجع الخ) أي وأما قبل ذلك فلا يحس بالألم (قوله أن السكران لا يتألم) أي لا يحس بالألم حال الضرب قبل أن يرجع إليه عقله (قوله إلى بعض أجزائه) أي الميت كقلبه وقبل نصفه الأعلى ، وقال الحيمي تحل الحياة في جميعه (قوله ويدركه) أي الجواب المفهوم من يجب : أي ويدرك المكان منه الجواب الذي يجب به (قوله كلامهم) أي كلام كل من الميت والمسكرين (قوله أن يسمع) أي الميت (قوله قالوا) أي العلماء (قوله وليس في إحياء الأطفال) أي في قبورهم لأجل السؤال عن الميت الذي أقرأ به في صلب آدم (قوله على التعميم) أي تعميم السؤال لكل من مات ولو

سعادتهم وشقاوتهم ، وكذا المعصومون من الذنوب ويكون تعريفاً بسعادتهم . وقيل في قوله تعالى - ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين - أن إحدى الحياتين حياة القبر ، وأورد عليه أنه يلزم أن تكون ثلاثاً . وأجيب بأن نبي الثالثة أعما هو بطريق المفهوم وهو ضعيف فيسقط لمعارضة القاطع ويحتمل أنه إنما خص الحياتين بالذكر لأنهما اللتان أنكروهما بعد الموت . أما الحياة الأولى المحسوسة فلا يحتاج إلى النص عليها ، فإن تمسكوا بقوله تعالى - لا يدقون فيها الموت إلا الموتة الأولى - قلنا المنفى أن يدقوا في الجنة غصص الموت التي لم تثبت إلا الأولى ، فمن خصت بالذكر وإن تمسكوا بقوله تعالى - إنك لا تسمع الموتى - قلنا المراد ماداموا موتى . فإن قالوا نحن نرى من تدفنه على حاله ونعلم بالضرورة كونه ميتاً . قلنا هذا يؤذن من قائله بعدم طمأنينته إلى الإيمان ، وهو بمثابة استبعاد الكفرة حشر العظام البالية ، ومن يسلم اختصاص الرسل برؤية الملك دون القوم وتعاقب الملائكة فينا ، وقوله تعالى في إبليس وجنوده - إنه يراكم هو وقييله من حيث لا ترونهم - لا يشك في التصديق بذلك ، كيف والنائم يدرك أحوالاً من السرور والغموم والآلام من نفسه ، ونحن لانشهد ذلك منه ، والبرزخ أول منزل من منازل الآخرة وفيه تغير العادات وخرقها فيصح

صغيراً (قوله سعادتهم) أى سعادة أنفسهم وأنهم من أهل الجنة (قوله وكذلك المعصومون) أى الأنبياء ففي سؤالهم خلاف والمعتمد أنهم لا يسألون وكذلك الأطفال (قوله ويكون) أى سؤالهم واجابتهم ، وقوله : تعريفاً : أى للملائكة أو لأنفسهم (قوله ان إحدى الحياتين حياة القبر) أى فهذه الآية عند هذا القائل تدل على حياة الميت في قبره (قوله وأورد عليه) أى على القائل ان إحدى الحياتين حياة القبر (قوله يلزم عليه أن تكون ثلاثاً) لأن الحياة في القبر حينئذ تنضم إليها الحياة في الدنيا والحياة يوم الجزاء وهو باطل لأن الآية دلت على أنهما ثنتان (قوله لمعارضة القاطع) أى وهو منطوق الحديث الدال على أن الحياة ثلاث (قوله إنما خص الحياتين) أى الأخيرتين (قوله ويحتمل الخ) هذا جواب ثان عن الآية (قوله فإن تمسكوا) أى المعتزلة المنكرون للحياة في القبر والسؤال فيه (قوله لا يدقون الخ) أى لا يدقون في الجنة الموت لكن ذاقوا الموتة الأولى في دار الدنيا ، فلو كان في القبر حياة لزم موتنا مرتين لكن التالي باطل لأن الله تعالى قال - إلا الموتة الأولى - (قوله التي لم تثبت إلا للأولى) أى وهذا لا ينافي حصول الموت في القبر لكنه خال عن الفحص لأنه زال الاشتباك بين الروح والبدن بالموتة الأولى ، وذلك هو سبب الألم في خروج الروح ففي القبر تدخل الروح وتخرج من غير ألم في ذلك (قوله إنك لا تسمع الموتى) أى فلوردت الحياة لهم وصاروا أحياء لسمعوا (قوله ماداموا موتى) أى فلا ينافي أن الحياة إذا ردت إليهم يسعون كلامه (قوله فإن قالوا) أى النافون لأحياء الموتى وهم المعتزلة في المقام (قوله هذا يؤذن الخ) أى ان صدور هذا السؤال من هذا السائل بعد أن سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن الخ . وأنت خير بأن هذا لا يحسن جواباً والمناس أن لو أحوال جوابه على ما يأتي وهو قوله ولا يقدح الخ (قوله ومن يسلم الخ) مبتدأ خبره قوله لا يشك الخ (قوله وتعاقب) أى ويسلم تعاقب (قوله وقوله) أى ويسلم قوله (قوله بذلك) أى بأحياء الموتى في القبور (قوله والبرزخ الخ) هو لغة الحاجز ،

أن يكون الميت حال مشاهدتنا له ، والقبر حال نظرنا إليه على غير الحالة التي نشاهدها ولم نشعر بشئ مما هنالك ، والأمر بيد الله تعالى يظهر ما يشاء ويحجب ما يشاء .
نسأله سبحانه أن يجعلنا من آمن به وبلائكته وكتبه ورسله ، ويختم لنا بنحوات السعداء ، ويؤمن روعتنا في الدنيا والآخرة .

(ص) ولا يقدح فيه مشاهدتنا للميت على نحو ما وضع في قبره لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهي جائزة ، فوجب الإيمان بها على ظاهرها .

(ش) يعني ولا يقدح في الإيمان بعذاب القبر والاحياء فيه والسؤال ، ولا يقدح في حله على ظاهره مشاهدتنا الخ ، وقد سبق شرح هذا المعنى قريبا من هذا النص وبالله التوفيق .

(ص) وأما ما استحال ظاهره نحو .. على العرش استوى .. فإنا نصرفه عن ظاهره اتفاقا ، ثم إن كان له تأويل واحد تعين الجمل عليه ، وإلا وجب التفويض مع التنزيه ، وهو مذهب الأقدمين خلافا لآمام الحرمين .

(ش) لما ذكر أن ما يجوزه العقل إذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن يؤمن به على ظاهره ، ولا يجوز تأويله ، والتعرض لتأويله بدعة ذكر ما أخبر الشرع به ، وكان ظاهره مستحيلا عند العقل ، فإنا نصرفه عن ظاهره المستحيل ، لأننا نعلم قطعا أن الشرع لا يخبر بوقوع ما لا يمكن وقوعه ولو كذبنا العقل في هذا ، وعملنا بظاهر النقل المستحيل لأذى ذلك إلى انهدام النقل أيضا ، لأن العقل أصل

والمراد به هنا المدة التي بين موت الانسان وبعثه وذلك عند النفخة الثانية وهذا هو البرزخ باعتبار الزمان ، وأما باعتبار المكان فهو من القبر لأعلى عليين وتعمره أرواح السعداء ومن القبر إلى سبعين تحت الأرض السابعة وتعمره أرواح الأشقياء (قوله ولا يقدح فيه) أى في الإيمان بعذاب القبر وسؤاله هذا ما يقتضيه السياق أو أن الضمير عائذ على المذكور من عذاب القبر وسؤاله وهو القريب ووجه القدح عندهم هو أن من حل به العذاب لا يبقى على حاله قبل ذلك كما هو مشاهد (قوله على نحو ما وضع الخ) الأحسن إسقاط لفظة نحو ومصدق ما الحال والعائد على ما محذوف : أى على الحال الذي وضع عليه في قبره (قوله أخبر بها) أى بوقوعها (قوله وهي جائزة) أى عقلا فما جاء من تعذيب الميت وحياته وسؤاله صحيح مع مشاهدتنا له على حاله (قوله في حله) أى المذكور من العذاب والاحياء والسؤال (قوله هذا المعنى) أى الذي جرى عليه في المتن وشرحه الذي سبق وهو المقاد بقوله والبرزخ الخ (قوله وأما ما استحال) أى عقلا والحال أن الشارع أخبر بوقوعه فهذا تعرض لمفهوم قوله وهي جائزة لكن لا باعتبار خصوص ما جرى عليه المقام الذي هو خوارق عادات في الموت وما بعده (قوله فإنا) أى معشر أهل السنة (قوله اتفاقا) أى من السلف والخلف (قوله وإلا الخ) أى وإلا بأن كان له تأويل متعددة ومعاني متعددة (قوله وجب التفويض) أى تفويض الأمر الى الله تعالى في تعيين واحد من تلك التأويل ولا تعين واحدا منها (قوله خلافا لآمام الحرمين) أى فإنه يعين الجمل على واحد منها ليندفع الالتباس والاشتباه على العوام (قوله والتعرض لتأويله بدعة)

الثبوت النبوت التي يتفرع عنها صحة النقل ، فيلزم إذن من تكذيب العقل تكذيب النقل ، ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل ، فإن لم يكن له بعد ذلك إلتاويل واحد صحيح تعين الحل عليه لعدم وجود غيره ، وذلك مثل قوله تعالى - وهو معكم أينما كنتم - فإنه يستحيل حمله على ظاهره من المصاحبة بالذات ، ولم يبق بعد ذلك إلا حمله على المعية بالعلم والرعاية ، ونظيره - إلا هو رابعهم - الآية ، ونحو ذلك مما هو كثير ، وإن كان له بعد ذلك تأويلات كل واحد منها مستقيم ، فهل يتعين واحد منها ليندفع اللبس عن العوام ، وهو مذهب امام الحرمين أو يوقف عن التعيين ويفوض الأمر فيه الى الله تعالى دفعا للشك ، وهذا مذهب الأقدمين ، وذلك مثل قوله تعالى - على العرش استوى - فإن الاستواء بمعنى الاستقرار المكاني محال في حقه تعالى ، ويبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة . أحدها : أن يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصرفه له كيف شاء . الثاني : أن يكون استوى بمعنى قصد إلى خلق شيء هنالك . الثالث : أن تكون على بمعنى البقاء واستوى بمعنى كمال : أى كمال الخلق بالعرش . الرابع : أن المستقر فوق العرش مخلوق من مخلوقاته يسمى استوى إلى غير ذلك مما قيل ، والأظهر مذهب الأقدمين في ترك تعيين بعضها وتفويض المقصود منها إلى الله تعالى مع القطع بتزويده جلالة وعلا عما لا يليق به ، لأن تعيين أحد المحتملات الجائزة بغير دليل بدعة في الدين وتجاسر عظيم ، وتعيين من عين شيئا منها كالامام إنما كان لدليل يرجعه من جهة اللغة أو غيرها ، والله تعالى أعلم .

(ص) (فصل) وما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الإيمان به

تعليل لقوله ولا يجوز تأويله (قوله لثبوت النبوت) أى وذلك لأن النبوة ثابتة بالمعجزة وهي فعل لله حاصل بعد عدم فلا بد لها من قدرة وإرادة وعلم وحياة فيستفاد من ذلك الفعل بطريق العقل أن الله متصف بتلك الصفات ، وإذا كان الأصل هو العقل والنقل فرعه لازم من كذب الأصل كذب قرعه (قوله تأويلات) في مقابلة ماله تأويل واحد فيحمل الجمع على ما فوق الواحد (قوله اللبس) أى الالتباس والاشتباه (قوله ويفوض الأمر فيه) أى في التعيين الى الله تعالى : يعنى أن ذلك الأمر المتشابه بصرف عن ظاهره المستحيل ثم بعد ذلك يفوض الأمر الى الله في المراد منه ولا يؤولون أصلا ولا يلتفتون لتأويل (قوله بمعنى قصد) أى الرحن قصد إلى خلق شيء هنالك : أى في العرش (قوله بمعنى كمال) أى الرحن بالعرش كمال الخلق (قوله يسمى استوى) فالوقوف على الرحن الذي هو بدل من ضمير خلق السموات والأرض فتقوله استوى مبتدأ وعلى العرش خبر : أى الشيء الذي يسمى استوى كائن على العرش ومستقر عليه (قوله لأن تعيين الخ) هذا بيان لوجه الأظهرية إلا أنه يناق ما بعد من قوله إنما كان لدليل الخ ، والمناسب أن لو وجه الأظهرية بأنه أحوط .

فصل

(قوله وما جاء به الخ) هذا من جملة ما جاء به من أمور المعاد فالأولى إسقاط الترجمة والعطف

نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ، ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم ، والخوض وهل هو قبل الصراط أو بعده ، أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده ، وهو الصحيح أقوال ، وتطائر الصحف الى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعلمه مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة .

(ش) اعلم أن نفوذ الوعيد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب : الأول أن الوعيد الوارد في الكتب الالهية إنما جاء للتخويف فقط . وأما فعل الآلام فلا وهو قول الباطنية ، واحتجوا بقوله تعالى - ذلك يخوف الله به عباده - ولا يخفى فساد ، فان التخويف المذكور في الآية إنما هو في الدنيا وفي الآخرة يقع المخوف به ، واحتجوا أيضا بأن الحكيم أرحم الراحمين كيف يعذب حيوانا ضعيفا وغايته أنه بمعصيته إنما قصر في حق نفسه لاستحالة أن يكون لله تعالى نفع في عمل أحد أو ضرر به ، وأيضا فالأفعال كلها واقعة بإرادته تعالى وخلقه لا أثر للعبد في شيء منها ، وهذا الكلام منهم مبنى على التحسين العقلي وهو باطل وعلى طلب الاطلاع

على ما سبق من قوله كالخشر والفسر بأن يقول وكنفوذ الوعيد الخ (قوله نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته) أى من أهل الكبار منهم الذين لم يتوبوا ، والمراد بالأمة أمة الاجابة ثم ان ظاهره أن الوعيد ينفذ في طائفة اما من الزناة أو غيرهم وليس كذلك ، بل المراد أن فرقة الزناة لا بد في نفوذ الوعيد من طائفة منهم وهكذا فكان الأولى أن يقول في طائفة من كل نوع من أنواع عصاة أمته وغير تلك الطائفة يغفر له هذا ، والتحقيق أنه يكفي تحققه ولو في واحد (قوله بشفاعته) خصه بالذكر دون غيره ممن يشاركه في هذه الشفاعة كالأنبياء والعلماء اعظم شأنه (قوله هل هو قبل الصراط) أى في أرض الموقف ، ومن دخل النار بعده كان شربه منه أمانا من أن تحرق النار جوفه وأمانا من أن يتركه الجوع والعطش (قوله وتطائر الصحف) أى من خزائن تحت العرش جمع صحيفة وهي الكتب المكتوب فيها أعمال المكافين من خير أو شر (قوله الى غير ذلك) أى من قواعد الاسلام (قوله وعلمه مفصل) أى وعلمه مفصل : أى وعما دال علمه مفصل لأن المفصل في الكتب إنما هو دال ذلك العلم وذلك كقوله تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - الآية (قوله وأما فعل الآلام) أى وأما حصول الآلام بالفعل (قوله فلا) أى فلا يقع ذلك أصلا (قوله وهو قول الباطنية) نسبة للباطن لأنهم عدلوا عن الظاهر وهذا رفض للشرعية وإبطال لها وقالوا نصوص الشرع كأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ظاهرها غير مراد ، بل المراد معنى باطنى غير الصلاة والزكاة للمعهودتين (قوله ذلك يخوف الله به عباده) قالوا فقد أطلق الظلل ولم يرد لاحقيقة ولا مجازا غير ذلك بل مجرد وهم الشخص كاف في التخويف المقصود من الآى (قوله يقع المخوف به) أى المصرح بلحقوقه للعصاة في النصوص الشرعية (قوله أنه) أى ذلك الحيوان الضعيف (قوله إنما قصر في حق نفسه) أى ولم يفوت على المولى شيئا لاستحالة الخ فقولوه لاستحالة الخ علة لذلك المحذوف (قوله وخلقه) أراد به تعلق قدرته (قوله لا أثر للعبد) أى وحينئذ فلا يحسن ترتيب العقاب على شيء منها (قوله وهذا الكلام الخ) جواب عن تلك الشبهة المذكورة ، وقوله : وعلى طلب الخ عطف

على سر القدر ، وهو عما نهينا عن الخوض فيه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ذكر القدر فأمسكوا » والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا علم لنا بشيء إلا أن يعلمنا جل وعلا بفضل . المذهب الثاني أن العذاب إنما يحسن في حق الكافر دون المسلم وهو مذهب المرجئة ، وجزعوا بنبي عقاب من مات من أهل الكبار قبل أن يوفق للتوبة ، واحتجوا بقوله تعالى - إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين - ودخول النار خزي بدليل - من تدخل النار فقد أخزيته - فهو خاص اذن بالكافرين ، وبقوله تعالى - إنا قد أوحى إلينا أن العذاب على من كذب وتولى - والألف واللام في العذاب للعموم ، وبقوله تعالى - كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها - الآية ، وبقوله تعالى - لا يصلها إلا الأشتى الذي كذب وتولى - وبقوله جل وعز - وهل يجازى إلا الكفور - والكفور لفظ مبالغة ، فوجب أن يختص بالكافر . لا يقال يعارضه قوله تعالى - من يعمل سوءا يعزبه - لآما نقول يرجع عند التعارض آى الوعد على آى الوعيد لأن رحمة تعالى وفضله أغلب ، وبقوله تعالى - يوم تبيض وجوه وتسود وجوه - الآية ، وبقوله تعالى - وجوه يومئذ مسفرة - الآية ، وبقوله عز وجل - يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا - الآية ، والمراد المؤمنون لأن الاضافة تشعر بنشريف ما ولا شرف للكافرين . والحواب عن الجيع أن الآيات المخصصة العذاب بالكافر مراد بها عذاب وخزي خاص ، وهو الذى يقتضى الخلود ولا فلاح بعده والعباد بالله ، ولا خفاء أن ذلك خاص بالكافرين . وأما قوله تعالى - يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم -

على التحسين (قوله سر القدر) أى حكمته مثل الحكمة في كون الصلوات خسا وفي كون هذا غنيا وهذا فقيرا وهكذا ككون هذا عالما وهذا جاهلا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج من الدنيا حتى أطلعته الله على جميع ذلك ونحن في الآخرة نعلم سر القدر أيضا (قوله والله سبحانه الخ) هذا من كلام المؤلف (قوله المرجئة) سموا بذلك لارجائهم المعصية : أى عدم اعتبارهم لها من حيث إنها لا يترتب على فعلها عذاب (قوله ان الخزي الخ) أى وتعريف المسند إليه يقتضى الحصر وبهذا يتم لهم احتجاجهم فلا بد منه (قوله فهو) أى الخزي (قوله أن العذاب الخ) أى كل عذاب لا يكون إلا لمن كذب وتولى ، وحيث فرتكب الكبيرة لا يعذب (قوله سألهم خزنتها الآية) أى - ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير - الخ فدل هذا على أن كل من دخل النار فهو مكذب ومقتضاه أن من لم يكن مكذبا فلا يدخل النار (قوله فوجب أن يختص بالكافر) أى وهو الذى تحقق فيه هذا المعنى الجارى على المبالغة فيخرج كفر النعم (قوله لا يقال الخ) واردة على المرجئة (قوله يعارضه الخ) أى ما ذكر من الآيات على وجه الاستدلال بها قوله تعالى الخ : أى وحيث كانت هذه الآية معارضة لما ذكر سقط احتجاجهم به (قوله لأننا نقول) أى على لسانهم (قوله لأن رحمة الخ) وجه لترجيح آى الوعد على آى الوعيد (قوله وبقوله الخ) عطب على بقوله السابق ، وأنت خير بأن السؤال المتقدم وارد على جميع ما احتجوا به فكان الأولى تأخيره عن الجميع (قوله المخصصة الخ) أى التى جعلت العذاب خاصا بالكافر (قوله مراد بها) أى الآيات والاسناد مجازى (قوله وخزي خاص) أى وليست باقية على عمومها لكل عذاب (قوله أن ذلك) أى الذى يقتضى الخلود

فهو عام يقبل التخصيص ، وأيضاً فيحتمل أن المراد حصص العصاة على التوبة والرجوع إلى الله تعالى ، وأن لا يقتصروا الواقعة الذنب من رحمة الله تعالى حتى يصدّهم ذلك عن التوبة وبذل عليه قوله تعالى إثر هذه الآية - وأنبيوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب - الآية . المذهب الثالث أن العذاب ثابت حسن في حق الكفار وعصاة المؤمنين ، وهذا هو الذي أجمع عليه أهل السنة والمعتزلة إلا أن حسنه عند أهل السنة بالشرع وعند المعتزلة بالعقل ، وأيضاً فليس هو دائماً في حق من نفذ فيه من عصاة المؤمنين عند أهل السنة ، ولا شاملاً عندهم لجميع العصاة لثبوت عقوه تعالى عن كثير وخالف المعتزلة في الأمرين . وبالجملة فذهب جميع أهل الحق وأهل السنة أن الناس على قسمين مؤمن وكافر ، فالكافر مخلّد في النار باجتماع ، والمؤمن على ضربين محفوظ من المعاصي عمره وغير محفوظ ، فالأول في الجنة بالاجتماع ، والثاني صاحب صفائر فقط وصاحب كباثر فقط ، وصاحب الكباثر نائب وغير نائب ، فالقسمان الأولان أيضاً في الجنة أبداً بالاجتماع ، وربما تكون بعد أهوال ثم يغفر الله سبحانه ، وغير النائب في مشيئة الله مع اجتماعهم على نفوذ الوعيد في بعضهم وهم جماعة من كل نوع من أنواع المعاصي . وأما شفاعة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في إخراج عصاة المؤمنين من النار فلا يخفاء في نبوتها عند أهل السنة وأنسكرها المعتزلة على أصلهم في أن الفاسق مخلّد في النار كالكافر ، ولنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر مشهورة في كتب الحديث ، نسأله سبحانه أن لا يحرمنا منها . وأما ثبوت الحوض له صلى الله عليه وسلم فمشهور مستفيض ، نسأله سبحانه أن يجعلنا في الرغيل الأول من الواردين منه . واختلفوا هل هو قبل الصراط أو بعده والتحقيق أن له

(قوله فهو عام) أى لصدقه بكل مؤمن مرتكب للكبيرة أراد الله نفوذ الوعيد فيه أولاً
(قوله يقبل التخصيص) أى بأن يخرج منه من أراد الله نفوذ الوعيد فيه من مرتكبي الكباثر
وحيث فلا يصح استدلال المرجئة به (قوله وأن لا يقتصروا) أى العصاة (قوله ذلك) أى القنوط
(قوله ثابت) أى لاخبار الشارع بوقوعه (قوله حسن) أى لا يلحق المولى سبحانه يوم في إيصاله
لكل من الكافر والمؤمن المعاصي (قوله أيضاً الخ) ارتكب لفظ أيضاً صراحة لمعنى الاستثناء
قبل (قوله في الأمرين) أى اللذين هما عدم الدوام وعدم الشمول (قوله وأهل السنة) عطف
تفسير (قوله باجتماع) أى من أهل السنة والمعتزلة وكذا يقال فيما بعد (قوله وصاحب كباثر
فقط) أى جنس الكباثر الصادق بالكبيرة الواحدة فأكثر (قوله فالقسمان الأولان) هما
صاحب الصفائر وصاحب الكباثر الذي تاب منها (قوله وربما نكون) أى الجنة (قوله بعد
أهوال) كالعرض والحساب وهذه الأهوال ليست من الوعيد (قوله مع اجتماعهم الخ) لأجل
أن يتحقق بذلك صدق الوعيد ، وظاهر العبارة يناول الكباثر والصفائر (قوله من أنواع
المعاصي) الأحسن من أنواع العصاة فالظلمة نوع من أنواع العصاة وأسكنة الربا نوع والزناة نوع
وهكذا (قوله شفاعات أخر) كشفاعته العظمى التي لتعجيل الحساب وإراحة الناس من هول
الموقف وهذه خاصة به وشفاعته لمن رآه أو زاره محسباً وشفاعته في أهل بيته أن لا يدخل أحد
منهم النار (قوله في الرغيل الأول) هو الطائفة السابقة من الخليل أو البقر استعاره الشارح

حوضين قبل و بعد . وأما تطاير الصحف فمشهور أيضا ، واختلفوا فيمن ينفذ فيه الوعيد من عصاة المؤمنين هل يأخذ كتابه يمينه أو هو موقوف وهو أقرب والله أعلم .
 (ص) واعلم أن أصول الأحكام التي منها تتلقت : الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأئمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم نجاة ابن تمسك به ، وأفضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ، ومختار مالك الوقف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما وعمن قبلهما ، والصحابة رضي الله عنهم كلهم أئمة عدول بأيهم اقتديتم اهتديتم نفعنا الله بحبهم وأمانتنا على سنتهم ، وحشرنا في زميرهم آمين يارب العالمين ، فهذه عقيدة أهل التوحيد المخرجة بفضل الله من ظلمات الجهل والتقليد ، المرغمة بعون الله أنف كل مبتدع عنيد ، نأله سبحانه أن ينفع بها بفضلته ويشرح بها صدر كل من يسعى في تحصيلها

للطائفة الأولى من الناس ، وقوله : الأول وصف كاشف (قوله حوضين الخ) وهل الحوض خاص به صلى الله عليه وسلم أو لكل نبي حوض ترده أمته أو لكل نبي حوض ماعدا صالحا حقوضه ضرع ناقته أقوال ثلاثة (قوله واختلفوا الخ) أما المؤمن الطائع فيأخذ كتابه يمينه وأما الكافر فبشماله بلا نزاع في ذلك (قوله هل الخ) وقيل بيساره أو هو موقوف أي لا يعين فيه شيء .
 (قوله وهو أقرب) أي لأن هذه المباحث لاتدرك بالقياس فإذا لم يرد نص تعين الوقف (قوله أن أصول الأحكام) المراد بالأصول الأدلة ، والمراد بالأحكام الوجوب والتدب والاباحة والكرهية والتحريم (قوله واتباع الخ) مبتدأ خبره قوله نجاة وعطف اقتفاء على ما قبله مرادف فلذا لم يقل نجاتان (قوله آثارهم) جمع أثر وهو ما نقل عنهم (قوله وأفضل الخ) مسألة اعتقادية فكان المناسب تقديمها على قوله . واعلم الخ لكنه قصد ختم كتابه بمسألة الصحابة رضي الله عنهم ليكون من باب ختامه مسك (قوله بعد نبينا) أي وبعد الأنبياء أيضا (قوله وعمن قبلهما) أي من أبي بكر وعمر (قوله عدول) أي من لا بس الفتنة ومن لم يلبسها (قوله نفعنا الله بحبهم) أي بسببه ، والمراد بالنفع ما يشمل التوفيق في دار الدنيا للطاعات وحصول الثواب في الآخرة (قوله في زميرهم) الزمرة الحزب والجماعة وإضافتها بيانية (قوله آمين) اسم فعل أمر بمعنى استجب ولم يبين على السكون لسكون ما قبل آخره وخست الحركة بالفتح لخفتها (قوله فهذه عقيدة الخ) الإشارة للعولف ، وأشار المصنف بذلك لبيان اسم ذلك المؤلف وما شاع من تلقبيه بالكبرى فليس من وضع المصنف ولتضمنه معتقد أهل الإيمان لقبها المصنف بعقيدة أهل التوحيد والمراد بأهل التوحيد المؤمنون ثم أتبع المصنف لقبها بأوصاف تظهر عظم شأنها فقال المخرجة الخ (قوله المخرجة الخ) أي لأجل ما انطوت عليه من العقائد المسحوبة ببرايتها وإضافة ظلمات للجهل من إضافة المشبه به للمشبه (قوله والتقليد) عطف خاص على عام (قوله المرغمة) اسم فاعل من الإرعام وهو الاصاق بالتراب : أي المصقة لأنف كل مبتدع في التراب : أي المذلة له بسبب انقطاع حجته (قوله بعون الله) أي بإعانتة (قوله عنيد) أي مخالف لأهل السنة (قوله أن ينفع بها) أي جميع المسلمين أو أحياءه أو تلامذته (قوله ويشرح بها) أي بسببها

بطوله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ماذ كرك وذكركم الناكرون وغفل عن ذكر كرك وذكركم الغافلون ، ورضى الله تعالى عن أهله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

(ش) مراده بالأصول الأدلة وبالأحكام الأحكام الشرعية جمع حكم ، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكافين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع ، فيدخل في الافتضاء الإيجاب والتحريم والندب والكراهة ، والمراد بالتخيير الإباحة ، والوضع عبارة عن الحكم على الشيء بأنه سبب لأحد الأحكام الخمسة أو شرط فيه أو مانع منه ، فالمنع أن الأدلة التي يستند إليها في إثبات هذه الأحكام منحصرة في الأربعة التي ذكرت وهي الكتاب ، والمراد به القرآن المنزل على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، والسنة والمراد بها هنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم عما ليس بمتلو ، وينحصر ذلك في أقواله عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقاريره ، والاجماع والمراد به اتفاق المجتهدين من أمة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

(قوله بطوله) بفتح الطاء : أى فضله ويطلق على القدرة أيضا (قوله وصلى الخ) لما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى في كل خير وصل إلينا ناسب أن يصلى عليه مكافأة له ، والسيد هو الذى ينزع إليه عند الشدائد والمولى هو الناصر ، ولما كان الفرع عند الشدائد مقدما على النصرة ناسب تقديم السيد على المولى (قوله عدد) منصوب على أنه مفعول مطلق وهل يحصل المتلفظ بهذه الصيغة بواب هذا العدد : أى ثواب بعدد كل فرد من الناكرين ومن الغافلين أو يعطى ثواب صلاة واحدة ، والتحقيق الثانى لكن مع زيادة الكثير من الثواب دون العدد المذكور . واعلم أن الناكرين لله أكثر من الناكرين للنبي والغافلين عن ذكره النبي أكثر من الغافلين عن ذكر الله ، وحينئذ فكان الأنسب أن يقول وغفل عن ذكره وذكرك الغافلون (قوله ورضى الله الخ) خبرية لفظا انشائية معنى (قوله والحمد لله الخ) ختم كتابه بذلك طلبا لمشاكسة أهل الرضوان قال تعالى - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - (قوله الأحكام الشرعية) نسبة للشرع بمعنى الشارع ، وحينئذ فلم يتحد المنسوب والمنسوب إليه (قوله خطاب الله) أى كلامه المخاطب به (قوله المتعلق بأفعال المكافين) مثله الخطاب المتعلق بفعل الواحد كخصائمه صلى الله عليه وسلم ، ثم إن الخطاب قد يتعلق بفعل غير المكاف كالصبي وقد يتعلق بما ليس بفعل أصلا كالزوال والحيض فلو أسقط قوله المتعلق بأفعال المكافين لكان أولى (قوله بالافتضاء) أى الطلب متعلق بخطاب والباء للملابسة من ملابسة الكلى لجزئياته ، فالإيجاب جزئى اعتبارى للخطاب وكذا التحريم والندب والكراهة (قوله أو الوضع) عطف على الافتضاء (قوله الإباحة) هى الإذن فى الفعل والترك على حد سواء (قوله عبارة الخ) الأولى عبارة عن جعل الشيء سببا لأحد الأحكام الخمسة أو شرطاً فيه أو مانعا منه (قوله لأحد الأحكام الخمسة) أعنى أنواع الافتضاء الأربعة مع الإباحة (قوله والمراد به القرآن) وهو اللفظ المنزل على محمد للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ، والقرآن والكتاب مترادفان وما ذكره الشارح تفسير لفظي لأشهرية القرآن (قوله ما صدر الخ) وأما المتوفى هو القرآن السابق فكل ما ليس بقرآن فهو غير متلو ، فالأحاديث القدسية من السنة (قوله اتفاق المجتهدين) الجمع لما فوق

في عصر على أمر ، ومن يرى أنه لا ينعقد إلا بقاء اجاعهم الى اقراض عصرهم يزيد في التعريف الى اقراض العصر ، ومن يرى أن الاجاع لا ينعقد مع سبق خلاف مستقر من حي أوميت وجوز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر ، والقياس والمراد به مساواة فرع لأصل في علة حكمه وإنما أضاف القياس الى الأئمة للتنبيه على أنه ليس كل قياس يعتبر ، بل الذي يقع من الأئمة المجتهدين لاتساع مقدماته وكثرة الغلط فيه ، والعلم المتكفل بمعرفة هذه الأدلة ومساواتها ومعرفة وجه استنباط الأحكام الشرعية منها هو العلم المسمى بأصول الفقه ، وإنما مرادنا نحن بهذا الكلام هنا بيان مذهب أهل السنة في أن الأحكام الشرعية لا تثبت بالعقل المحض ، بل بالنقل أو العقل المستنبط منه خلاف مذهب المعتزلة المحكمين العقول في اثبات الأحكام الشرعية ، وقد سبق ردّ مذهبهم في فصل التحسين والتقييح (قوله : واتباع السلف الصالح الى آخره) نبه به على ترك البدع التي لا يشهد لها أصل من أصول الشريعة والفرار منها غاية المقذور

الواحد ولا يتصور الاتفاق من واحد والاتفاق إنما يكون حجة إذا وقع بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وثما في حال حياته فالحجة أقواله وأفعاله (قوله في عصر) أي في أي عصر كان ولا يخص عصر الصحابة على الصحيح ، وعلى أي أمر كان سواء كان إيجاباً أو نفيًا وسواء كان شرعياً أو لغوياً أو عرفياً (قوله لا ينعقد) أي الاجاع الذي شأنه الحجة (قوله إلى اقراض العصر) أي اتفاقاً مستمرا إلى اقراض العصر (قوله يزيد الخ) أي لأن التعريف جار على الاجاع الذي هو حجة ثبوت الأحكام وهو قبل اقراض العصر ليس بحجة عند ذلك القائل فوجبت تلك الزيادة ليكون التعريف مطردا مانعا (قوله ومن يرى أن الاجاع الخ) مفهومه أن من يرى انعقاد الاجاع أولم يجوز وقوعه فلا يزيد ذلك (قوله لا ينعقد مع سبق الخ) أي لا ينعقد إذا وقع مع سبق الخ ، وقوله وجوز وقوعه : أي والحال أنه يجوز وقوعه عقلا وفاعل يجوز من يرى أن الاجاع لا ينعقد والضهير في وقوعه عائد على الاجاع مع سبق خلاف مستقر (قوله مع سبق خلاف) أي خلاف مجتهد (قوله مستقر) بالرفع نعت لخلاف ، وإنما قيد الخلاف بالاستقرار لأنه قبل أن يستقر يجوز الاتفاق على أحد القولين فإن الصحابة أجمعوا على قول الصديق بقتال أهل الردّة بعد خلافهم من غير استقرار وعلى دفنه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم من غير استقرار (قوله مساواة الخ) هذا هو سبب القياس ، وتعريفه حمل مجهول على معانٍ مساواته في حكم علة (قوله لاتساع مقدماته) مقدمات القياس ما يتوقف عليها ، فمنها حكم الأصل وكونه معللا وأن العلة كذا ووجودها في الأصل ووجودها في الفرع وعدم معارض في الأصل وعدم معارض في الفرع (قوله وكثرة الغلط فيه) من عطف السبب على السبب (قوله وإنما مرادنا الخ) جواب عما يقال قولك والعلم المتكفل الخ يقتضى أن محل هذه المسئلة علم الأصول فما وجه ذكرها هنا (قوله أو العقل) أراد به القوة ، وقوله : المستنبط بصيغة اسم الفاعل ، وقوله : منه : أي النقل ويصح أن يراد بالعقل الدليل العقلي وعلى هذا فالمستنبط بصيغة اسم المفعول (قوله التي لا يشهد لها أصل الخ) هذا وصف مخصص للبدع احترازه من البدع المستحسنة التي تشهد لها أصول

الى ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم سواء تعلقت تلك البدع بالعقائد ككثير من عقائد المعتزلة ومن في معناهم ، أو بأحد الأعمال الظاهرة ككثير مما هو مشاهد في أزمنتنا وفي ماقبلها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وقوله : والصحابة كلهم أئمة عدول ، هذا هو الذي عليه جمهور العلماء والمحققون من أهل الأصول ، وأن كل من ثبتت صحبته لا يستل عن عدالته ولا يتوقف في روايته عرف أولم يعرف ، ودليلهم ظاهر الكتاب والسنة كقوله - والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم - الآية ، وقوله تعالى - وكذلك جعلناكم أمة وسطا - الآية ، وقوله - كنتم خير أمة أخرجت للناس - الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم « أحبائي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم » وقوله صلى الله عليه وسلم « خير القرون قرني » وقوله صلى الله عليه وسلم « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » وفي المسئلة أقوال أخر غير مرضية ومحلها علم الأصول ، والذي عليه الكتاب والسنة واجماع من يعتد باجماعه ما تقدم وهو أنهم كلهم عدول من غير تفصيل ، والصحابي عند الجمهور من اجتمع مؤمننا مع النبي صلى الله عليه وسلم

الشريعة كجمع القرآن وتدوين المذاهب ، فان قواعد الشريعة تقتضى وجوبها وكتحمل العلماء بالملابس الفاخرة لأجل عدم إهاتهم والأخذ عنهم فان قواعد الشريعة تقتضى ندب ذلك (قوله إلى ما كان عليه السلف الصالح) أى القرون الثلاثة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه عليه وسلم بالخيرية (قوله كلهم أئمة عدول) أى ما لم يطرأ قاذح (قوله ان كل الخ) بدل من قوله الذى وفى بعض النسخ وان كل بانوا وعليها فالعطف تفسيري (قوله لا يستل عن عدالته) أى لأنهم محمولون على العدالة حتى يظهر قاذح بخلاف غيرهم فانه لا يحمل على العدالة عند جهل حاله (قوله عرف) أى حاله (قوله أولم يعرف) أى حاله بأن كان مجهولاً (قوله ودليلهم) أى الجمهور والمحققين (قوله وكذلك جعلناكم الخ) فيه أن الكلام فى الصحابة والخطاب فى الآية للأمة بتمامها وكذا يقال فى الآية بعد (قوله لو أنفق الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لخالد بن الوليد لما وقع بينه وبين أبى عبيدة نزاع ، وحينئذ فالعنى بالمذبح هم الصحابة السابقون كأبى عبيدة فالزوية لبعضهم فلا يكون فى ذلك دليل للمدعى . وأجاب بعضهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى فى بعضها سائر أمته الآتين بعده فقال مخاطباً لهم لا تسوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه (قوله نصيفه) لغة فى النصف (قوله وفى المسئلة) أى مسئلة عدالة الصحابة (قوله أقوال أخر) منها أنه يبحث عن عدالتهم كغيرهم إلا من يكون ظاهر العدالة أو مقطوعها كالشيخين ، ومنها أنهم عدول إلى قتل عثمان ويبحث عن عدالتهم بعد قتله لوقوع الفتن بينهم حينئذ ، ومنها أنهم عدول إلا من خرج على علي وقائله (قوله والذي عليه الكتاب والسنة) أى ظاهرهما ليطابق ماسبق (قوله كلهم عدول) أى من غير تفصيل بين من بقى إلى قتل عثمان وغيره وبين من قاتل علياً وغيره (قوله والصحابي) نسبة للصحابة ، وإنما نسب للجمع لاخصاص هذا الجمع بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صار كالعالم بالقلبة عليهم ، وحينئذ فقد أشبه هذا الجمع الممرد (قوله من اجتمع) أى يquette

في حياته ، ثم مات مؤمناً وان لم يرو عنه وان لم يطل ، وقوله : من اجتمع أحسن من قول ابن الحاجب من رآه لأنه يخرج عنه مثل عبد الله بن أم مكتوم رضى الله عنه ، وإنما لم يشترط طول الاجتماع في حق صاحب النسبة إليه صلى الله عليه وسلم مع اشتراط ذلك فيه لغة وعرفاً بالنسبة إلى غيره ، لأن اجتماع المؤمن معه صلى الله عليه وسلم وان كان لحظة يحصل له من البركة ونور الباطن ما لا يدخل تحت حصر ، وإذا كان كثير من الأولياء شهود عظيم ارتقاء من اعتنوا به بنظرة واحدة أو توجهوا إليه بهمة مفردة ، فكيف بالاجتماع مع أشرف الخلق ومن نوره أصل الأنوار كلها ، وفي أدنى أنواره تفرق جميع أنوار الأولياء ومعارفهم ، صلى الله عليه وسلم ما ذكره الذاكرون وحفل عن ذكره الغافلون (قوله : وأفضلهم أبو بكر ثم عمر الخ) هذه المسئلة اختلف الناس فيها ، فقال فرقة لا تتعرض للتفضيل بينهم ، وقالوا هم كالأصابع في الكف ، وقال غير هؤلاء بالتفضيل . ثم اختلفوا ففضلت الخطابية عمر رضى الله عنه ، وفضلت الراوندية العباس رضى الله عنه ، وفضلت الشيعة علياً رضى الله عنه ، وفضلت أهل السنة أبا بكر رضى الله عنه . قال القرطبي في شرح مسلم : لم يختلف السلف والخلف في أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ، ولا عبرة بقول أهل الشيع والبدع . وقال القاضي عياض في الإكمال : قال أبو منصور البغدادي : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على ترتيبهم في الخلافة ، ثم تمام العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم أهل أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان ، ومن له منزلة من أهل العقبتين من الأنصار ،

وعبر باجتماع دون رأى ليدخل العميان كابن أم مكتوم (قوله في حياته) خرج من رآه من الصالحين بقطة بعد وفاته (قوله ثم مات مؤمناً) الأولى اسقاطه إذ المراد تعريف من يقال له صحابي في الحال (قوله وان لم يطل) بضم أوله من الاطالة : أى وأن لم يطل في اجتماعه به (قوله لأنه يخرج عنه) أى عن تعريف ابن الحاجب حيث عبر بالرؤية فيكون التعريف فاسد العكس : أى غير جامع لكن هذا التعليل يقتضى فساد المقابل الذى هو تعريف ابن الحاجب فكان الأولى التعبير بالصواب إلا أن يقال المراد بالرؤية في كلام ابن الحاجب الاجتماع وإطلاق الرؤية على الاجتماع شائع في العرف حتى صار حقيقة عرفية (قوله بالنسبة إليه) أى بالنسبة لاجتماعه ، وقوله : مع اشتراط ذلك : أى الطول في صاحب (قوله مفردة) أى واحدة (قوله تفرق) أى تنحى وتقب (قوله كالأصابع في الكف) أى ولم يثبت أن بعض الأصابع أفضل من بعض (قوله الخطابية) قوم من الروافض نسبة لكثيرهم أبى الخطاب كان يأمرهم بشهادة الزور على من خالفهم (قوله وفضلت الشيعة) الشيعة في اللغة الفرقة تكون على حدة ويقع على الواحد وغيره ، وشيعة الرجل أنصاره وأتباعه ثم غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته فصار اسماً خاصاً به (قوله ولا عبرة بقول أهل الشيع) الأولى التشييع لأجل إضافة أهل ولأجل عطف البدع والعطف من عطف العام على الخاص (قوله أصحابنا) أى البغداديون من أهل السنة (قوله ثم أهل بيعة الرضوان) هم الذين يأمروهم صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة في الحديثية حين صدته المشركون عن دخول مكة وهو في الحديثية (قوله ومن له منزلة) عطف على قوله ثم أهل بيعة الرضوان . وقوله : من الأنصار حال من أهل العقبتين ومفاده أن أهل بيعة الرضوان ومن له منزلة في مرتبة

وكذلك السابقون الأولون . واختلف فيهم ، فقيل هم من صلى للقبليتين ، وقيل هم أهل بيعة
الرضوان ، وقيل هم أهل بدر . واختلف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما ، فقيل هما على
ترتيبهما في الخلافة ، وإليه مال الأشعري ، وقيل فيهما بالوقف ، وإليه نحا مالك رحمه الله فقيل له
في المدونة من أفضل الناس بعد نبيهم ، فقال أبو بكر ثم عمر أو في ذلك شك ؟ وسقط عمر في بعض
الروايات ، قيل فعلى فعثمان فقال ما أدركت أحدا ممن أقتدى به بفضل أحدهما على الآخر ، ولأبي
المعالي قريب منه . وقال ابن العربي : وقد كان شيخنا الفهرى يقدم عمر كثيرا ، ويقول لو قال
أحد بتقديمه على أبي بكر لقلته ، ويرحم الله الفهرى لم يصب وجه النظر بل غاب عنه ، إذ لو نظر
لعلم أن أبا بكر رضى الله عنه سيد الأمة من غير مدافع ، ثم اختلف في تأويل وقف مالك رحمه
الله تعالى ، فقيل هو وقف على ظاهره ، وقيل هو راجع للقول الأول أنهم على ترتيبهم في الخلافة
ومحتمل وقفه

واحدة . واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم عليه من المدينة وهو في مكة قبل الهجرة ستة
أشخاص فتعاقدوا معه على النحر عند عقبة منى ، ثم في العام الثاني قدم عليه اثنا عشر فقط
فتعاقدوا معه عند العقبة المذكورة ، وفي العام الثالث وهو عام الهجرة قدم عليه نحو المائة من
المدينة فتعاقدوا معه وتحلفوا على نصره عند العقبة المذكورة فالكل من الأنصار الذين هم
من أهل المدينة فلم تظهر التفتة في قوله من أهل العقبتين إلا أن يقال المبايعة مع فرقتين كانت
عند عقبة والمبايعة مع الفرقة الثالثة كانت عند عقبة أخرى (قوله وكذلك السابقون) ظاهره
أنهم في مرتبة أهل بيعة الرضوان وأنهم مساوون لهم في الفضل ، وهذا ظاهر على القول الأول
فيهم (قوله بالوقف) أى لا يجزم بتفضيل أحدهما على الآخر (قوله فقيل له) أى لمالك في
المدونة وفي الكلام تقديم وتأخير : أى ففي المدونة قيل لمالك من أفضل الناس الخ : أى ففي
المدونة أن ابن القاسم قال لمالك من أفضل الناس الخ (قوله أو في ذلك شك) الحمزة للاستفهام
الانكارى والواو مفتوحة وهى للعطف : أى ولا شك في ذلك (قوله ولأبي المعالي) هو امام
الحرمين ، وقوله : قريب منه : أى من كلام مالك وهذا آخر كلام القاضى عياض في الاكمال
(قوله كان شيخنا الفهرى) المراد بالفهرى هنا أبو بكر الطرطوشى الأندلسى تزيل سكندرية
والمدقون بها ، وليس المراد به ابن التلمسانى لأنه متأخر عن ابن العربي (قوله يقدم عمر كثيرا)
أى يعظمه ويحله ويعترف له بأفضل المعظم والفخر الجسيم (قوله ويرحم الله الخ) هذا من
كلام المصنف (قوله بل غاب) أى وجه النظر : أى النظر الوجه الصواب (قوله مدافع) أى
منازع (قوله ثم اختلف الخ) الأولى إسقاط تأويل لأن بعض الأطراف من الاختلاف لا تأويل
فيه (قوله هو وقف على ظاهره) أى انه وقف حبرة بمعنى أنه تردد وتخير في أيهما أفضل
لتعارض الأدلة عنده (قوله وقيل هو) أى مالك ، وقوله : راجع : أى عن الوقف للقول
الأول وهذا الكلام بمنزلة الاعتراض بين القول الأول الذى يقول ان الوقف على ظاهره وبين
القول الثانى وهو أن وقفه إنما كان لما وقع من الاختلاف والنصب لأنه لا يقول بالقول
الأول . وحاصل القولين أن الوقف الصادر من مالك قيل وقف حقيقة بمعنى التردد فى الأنضل

وم من يشتد به لما وقع من الاختلاف والتعصب ، حتى صار الناس فرقتين علوية وعثمانية ، وقد قيل ان سبب قوله بالتمييز بينهما طلبته العلوية حتى امتحن رحمه الله ، ومعنى التفضيل كثرة الثواب ورفع الدرجة ، وذلك لا يدرك بقياس ، وإنما يثبت بالقل ولا يستدل عليه بكثرة الطاعات الظاهرة ، إذ قد يكون عمل اليسير من عمل السر أكثر من الكثير الظاهر ، وإن كانت الأعمال الظاهرة فيها مجالاً لعلية الظن بالتمييز ، واختلاف القائلين بالتمييز ، فقيل هو قطعي ومال إليه الأشعري ، واليه يشير قول مالك في المدونة في تفضيل أبي بكر : أوفى ذلك شك . وقال القاضي : هو ظني قال : لأن المسئلة اجتهادية لو ترك أحد النظر فيها لم يأنم ، وكذلك اختلف هل التفضيل في الظاهر والباطن ، أوفى الظاهر خاصة ، والقاضي

لتعارض الأدلة وقيل معناه الامساك عن التصريح بما هو الحق مع معرفته لمقتضى (قوله وقف من يقتدى به) أي الأشياخ الذين يقتدى بهم مالك رحمه الله تعالى فيقتدى بالبناء للفاعل ثم ان قوله وقف هكذا في بعض النسخ بواو واحدة وهو على إسقاط واو العطف (قوله أنه الخ^(١)) أن ومعمولاها مفعول محتمل وضمير أنه للحال والشأن ، وقوله : لما : أي لأجل ما (قوله بالتمييز بينهما) أي بتفضيل عثمان على علي ورجوعه عن الوقف ، وقوله : طلبته : أي أن طلبته فهو على تقدير أن : أي طلب العلوية منه أن يقول بأفضلية علي على عثمان حين امتحن عند مخالفتهم (قوله حتى امتحن) أي بالسجن وضرب بالسياط ثلاثين سوطاً فأزيد ، واختلف في الزائد على الثلاثين إلى المائة وصارت يداه لا يقدر على رفعهما ولا على تحريك ثوبه بهما ، واختلف في سبب ذلك فقيل ان والى المدينة جعفر بن سليمان نهى الامام أن يحدث أنه لبس على المكروه طلاق مخالفته وحدث بذلك ، وقيل ان الذي نهى أبو جعفر المنصور ، وقيل ان سبب الامتحان أن جماعة من العلوية سألوه من الأفضل عثمان أو علي ففضل عثمان فأمره بالرجوع عن ذلك والقول بتفضيل علي فامتنع فضربه فقول الشارح حتى امتحن : أي ضرب بناء على القول الأخير (قوله وذلك) أي كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله ولا يستدل عليه) أي على ما ذكر من كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله إذ قد يكون) أي الثواب (قوله من الكثير الظاهر) الأنسب مما هو كثير ظاهر (قوله وان كانت الخ) جملة حالية (قوله وإليه) أي إلى كونه قطعياً (قوله اجتهادية) أي مما ينتجه الاجتهاد من غير تعيين النظر فيها (قوله لو ترك الخ) أي لأنه لو ترك الخ : أي كما هو شأن مسائل الاجتهاد (قوله في الظاهر والباطن) التفضيل في الظاهر يرجع لكثرة الطاعات والتفضيل بالباطن يرجع لكثرة الثواب وعلو الدرجات ، وكان المناسب للشارح أن يقدم قوله : واختلف هل التفضيل الخ على قوله سابقاً ومعنى الخ ويرتب ما تقدم من قوله ومعنى التفضيل الخ على القول بأن التفضيل في الباطن لأن التفضيل في الباطن هو المناسب لأن يجري عليه المعنى السابق من كون التفضيل

(١) قوله : أنه الخ ، ليست هذه الكلمة موجودة بنسخ الفرح التي بأيدينا اه مصححه

نصر كلا من القولين واحتج له وتوحيده على أنه في الظاهر فقط قال : لأنه قد يكون في الباطن على خلاف ما عندنا ، وذهب طائفة الى أن من مات في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقي بعده ، واختاره ابن عبد البر حديث « أنا شهيد على هؤلاء ، وتركته بعضهم وصلاته عليه ، واختلف فيما بين عائشة وفاطمة رضى الله عنهما واحتج كل بأحاديث وتوقف الأشعرى في المسئلة وتروى فيهما . وبالجملة فكلمهم سادات أجلة مختارون عند الله عز وجل ، نفعنا الله بجميعهم وحشرنا في زميرتهم ، وأمانتنا على محبتهم والافتداء بهمديهم . وهذا أوان الفراغ من هذا التعليق المبارك إن شاء الله تعالى ، ففسأله تعالى أن يختم لنا بالإيمان والاسلام ، واتباع السنة والمغفرة لجميع ذنوبنا بلا محنة في الدنيا والآخرة ، وأن يثبتنا مع الآباء والأمهات والاخوة والذرية والأحبة من أعلى الفردوس المنازل الفاخرة ، وأن يسهل الفهم على كل من يتعاطى هذا الشرح أو أصله ، ويختم له بخواتم السعداء

كثرة الثواب ورفع الدرجات (قوله نصر الخ) وفي بعض النسخ نص كلا الخ : أى نص على كل منهما وذكره وعطف واحتج الخ مغاير (قوله واحتج الخ) عطف تفسير على نصر الخ (قوله وتوحيده) أى القاضى (قوله على أنه) أى التفضيل : أى على القول بأن التفضيل الخ (قوله فقط) أى وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله (قوله لأنه) أى التفضيل (قوله قد يكون في الباطن) أى في نفس الأمر ، وذلك بكثرة الثواب وعلو الدرجات ، وقوله : على خلاف ما عندنا : أى بأن كان عمله في الظاهر قليلا (قوله أفضل ممن بقي عنده) هذا فيما سوى الخلفاء الأربعة لأنه لم يمت أحد منهم في حال حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويبعد أن يقصده العموم للأحاديث الواردة في تفضيل الخلفاء (قوله وتركته) أى النبي صلى الله عليه وسلم فالصدر مضاف للفاعل ، وفي نسخة وتركته بعضهم من غير ضمير فالصدر مضاف للمفعول مع حذف الفاعل (قوله على هؤلاء) على بمعنى اللام وعبر بعلی اتضمنين شاهد معنى مراقب (قوله واختلف الخ) فقيل فاطمة أفضل من عائشة ومن غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن لقوله عليه الصلاة والسلام في شأنها أنها سيدة نساء العالمين إلا مريم ، وقال بعضهم عائشة أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفصل بعضهم فقال عائشة أفضل من حيث إنها زوجته وفاطمة أفضل من حيث أنها بضعت ، وحكى بعضهم الاجماع على أفضليته فاطمة على عائشة ، وأن الخلاف إنما هو بين عائشة وخديجة واتفقوا على أن فاطمة أفضل من اخوتها لأنهم ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم فهم في ميزانه لأنهم رزقته ، وأما فاطمة فقد مات صلى الله عليه وسلم في حياتها فهو في ميزانها لأنه رزقها (قوله من هذا التعليق) أى الذى هو شرح عقيدة أهل التوحيد (قوله بالإيمان) هو تصديق القلب بما علم بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة مع عدم الامتناع من النطق ، وأما الاسلام فهو الانقياد لأعمال الطاعات (قوله والمغفرة) عطف على أن يختم (قوله بلا محنة) المحنة باعتبار الدنيا الدواهي المهلكة ، وباعتبار الآخرة ما يجوز أن يمتحننا الله به فيها كأن يقول ادخلوا النار فإن امتثلنا أدخلنا الجنة وإلا فلا (قوله وإن يثبتنا) أى يسكننا (قوله أو أصله) المراد به المثل (قوله بخواتم السعداء) هو الموت على الإيمان وما يترتب عليه من دخول الجنان

و يشرح صدره ويزكي في الدنيا والآخرة فعله وقوله : آمين يارب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ورضى الله عن آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين ، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والنظر لوجه الكريم المنان (قوله ويشرح صدره) أى يوسع قلبه : أى يهينه لقبول العلوم والمعارف (قوله ويزكي الخ) أى يطهر فعله من الأدناس المعنوية بأن يجعله خالصا من الرياء والسمعة والعجب (قوله وآخر دعوانا الخ) ختم دعاءه بهذا لمشكلة أهل الرضوان فانهم يختمون دعاءهم بذلك قال تعالى حكاية عنهم - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فهو اختتام حسن وبراعة مقطع لدلالته على الختم والفراغ كما يدرك بالذوق السليم ، والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم .

وكان الفراغ من هذه الحاشية المهمة النافعة على يد جامعها الفقير إليه تعالى [اسماعيل الحامدي المالكي الأزهرى] في يوم الخميس رابع عشر شهر ذى القعدة سنة ١٣٠٤ هـ وأسأل الله تعالى متوسلا اليه بنبيه وحبيبه صلى الله عليه وسلم أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها كل من طالعها أو كتبها أو حصلها أنه جيد مجيد منعم كريم ، وصلى الله على النبي وآله وصحبه . آمين

تم نسخ هذه الحاشية المباركة على يد العبد الفقير إلى مولاه الفقي القنير [حسن الحامدي الحنفي الأزهرى] بحبل مؤلف هذه الحاشية البهية في ليلة الخميس الموافق ١٩ من شهر محرم سنة ١٣٣٢ هـ



فهرس

صحيفة :

- ٢ ترجمة حياة المرحوم الشيخ الحامدي
- ٩ مقدمة في التعريف بالامام السنوسي لبعض تلامذته
- ١٠ خطبة الامام السنوسي لشرحه
- ١٣ خطبة المآل للامام السنوسي
- ١٥ الكلام على أول واجب شرعي وذكر الخلاف فيه
- ١٧ الكلام على حقيقة النظر وتقسيمه الى قول شارح ونصديق
- ١٨ التمثيل لأقسام النظر
- الكلام على الربط بين الدليل والنتيجة هل هو عادي أو عقلي أو بالتولد
- المذاهب الأربعة في الربط وذكر الأول والثاني والثالث
- ١٩ المذهب الرابع مع الرد على الآخرين
- الرد على مذهب السمنية والمهندسين بظهور فساد مذهبهم
- الفرق بين الضروري الذي له سبب والضروري الذي ليس له سبب
- ٢٠ احتجاج المهندسين والرد على مذهبهم بالدليل
- ٢١ ذكر الخلاف في افادة العلم بالنتيجة هل هو عقب العلم بوجه الدليل أم معه
- زعم ابن سينا أنه لابد من علم ثالث في حصول النتيجة
- ٢٣ النظر الفاسد لا يستلزم شيئاً اتفاقاً الخ مع التفصيل فيه من حيث نظمه ومادته
- ٢٤ المناظر في النتيجة وذكر أحواله
- ٢٥ واعلم أن للنظر في الشيء أضداداً الخ وتفصيل حالاته
- ٢٧ تنبيه في بيان أصحاب الأقوال المذكورة في أول واجب
- ٢٩ تقسيم الحجة بحسب مادتها إلى عقلية وتقنية وأقسام الأولى
- ٣٢ بيان الأقسام التي يتركب البرهان منها
- ٣٦ بيان مذهب الامام البيضاوي في تقسيم الحجة
- ٣٧ ولا يرضى البالغ لعقائده حرفة التقليد
- بيان ما ينشأ عن الحكم الحادث خسة أمور مع بيانها
- ٣٨ تقسيم الاعتقاد
- ٣٩ المقلد على ثلاثة أقسام
- ٤٠ الفرق بين الدليل الاجمالي والدليل التفصيلي
- ٤١ وفي وجوب المعرفة على الأعيان بالدليل الاجمالي وعلى الكفاية بالتفصيلي

- ٤٢ بيان أن إيمان المقلد لا يكفي
- ٤٣ الاستدلال على عدم كفاية التقليد
- ٤٤ الاستدلال بقول القاضي التقليد في علم التوحيد محال مع بحث المحشى فيه
- ٤٦ الاستدلال : بقول الغزالي لا تحرك عقائد القوم الخ مع بحث المحشى فيه
- احتجاج من يميل الى صحة القول بالتقليد مع ذكر الدليل الأول
- ٤٧ الدليل الثانى والثالث
- الموافق الرد على الدليل الثالث
- ٤٨ الذى جرت به العادة وأصر به الشرع تحصيل العلوم من طرقها المألوفة
- ٤٩ اختلاف العلماء فى إيمان المقلد
- ٥٤ مبالغة العلماء فى الاحتياط للدين لما كثرت البدع والأوهام
- ٥٨ بيان الكلمات التى تفوق بها الفضلاء حين هيجان البدع
- ٨١ نهى المقلد عن الاغترار بقوة تصميمه الخ
- ٨٤ طريق المعرفة عند الهنود الاطهام
- ٨٩ ما نقل عن القاضي أبى بكر من قوله لا يوجد مؤمن إلا وهو عارف بالله
- ٩٦ فصل فى مبادئ علم الكلام
- معنى الألوهية وأحكامها
- ٩٨ الفرق بين الممكن والحادث
- ٩٩ الفرق بين الكون والحركة والسكون والاجتماع والافتراق
- ١٠٠ اطلاق التصور على التصديق
- ١٠١ أنواع الاستدلال
- ١١٣ الاستدلال بثبوت الزائد على الذات على حدوث سائر العالم
- ١٣٣ الملل كلها أجمعت على حدوث كل ما سوى الله جل وعلا
- ١٣٨ الاستدلال على إبطال حوادث لا أول لها
- ١٤٥ فصل فى الكلام على صفة القدم
- ١٥٢ فصل فى الكلام على صفة البقاء
- ١٦٨ فصل فى الكلام على كونه قادرا
- ١٧٠ الكلام على كونه مريدا
- ١٧٥ استحالة كون الصانع لمبيعة أو علة موجبة
- ١٨٥ الكلام على كونه عالما
- ١٩٣ الكلام على كونه حيا وسميعا وبصيرا ومتكلما

- ٢٠٠ لا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا
- ٢٠٦ الخلاف في إطلاق الإدراك عليه تعالى
- ٢٠٩ فصل في الكلام على صفات المعاني
- ٢٢٠ الاستدلال على ملازمة الصفات المعنوية لصفات المعاني
- ٢٢٧ احتجاج القائلين بنفي الصفات والرد عليهم
- ٢٥٠ فصل في الأحكام الثابتة لصفات المعاني
- ٢٧٩ فصل يجب لصفات المعاني الوحدة
- ٢٨٩ يجب عموم التعاطق للصفات
- ٢٩٣ الدليل على وحدة الصفات
- ٣٠٠ فصل في إثبات الوحدةانية
- ٣٢١ عقود التوحيد من حيث الاستدلال على ثلاثة أقسام
- ٣٣٣ الاستدلال على أنه جل وعلا الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها
- ٣٦١ فصل في الرد على القائلين بأن الأفعال توجد بالتولد
- ٣٧٣ فصل في بيان الجائزات مثل رؤية الله تعالى
- ٣٨٨ إثبات الرؤية بالدليل العقلي المشهور
- ٤٠٤ استدلال من أحال رؤية الله تعالى والرد عليهم
- ٤١٦ فصل من الجائزات في حق الله تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها
- ٤٢٢ ومن ذلك تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض
- ٤٣٤ فصل ومن الجائزات بعث الرسل إلى العباد ليلقوهم أمر الله ونهيه وإباحته
- ٤٣٨ الكلام على المعجزة
- ٤٥٠ هل يجوز تأخير المعجزة عن موت الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٤٥٥ هل دلالة المعجزة على صدق الرسل عقلية أو وضعية أو عادية
- ٤٦٩ فصل في إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
- ٤٩٢ يجب الإيمان بكل ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلا
- ٤٩٣ الكلام على الحشر والنشر
- ٤٩٦ تنبيهان فيما ذهب إليه الفخر وغيره في إعادة الأجسام يوم القيامة
- ٤٩٧ الكلام على الصراط
- » » الميزان ، وفي كيفيته ، وفي الموزون
- ٤٩٨ » » الجنة والنار
- ٤٩٩ » » نعيم القبر وعذابه
- ٥٠٠ » » سؤال المسكين للميت

٥٠٢ بيان أن ما أخبر الشرع به وكان ظاهره مستحيلا عند العقل فانا نصرفه عن ظاهره المستحيل

٥٠٣ فصل : وما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الإيمان به نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته ، وبيان المذاهب في ذلك

٥٠٦ الكلام على شفاعته صلى الله عليه وسلم في إخراج عصاة المؤمنين من النار الكلام على حوضه صلى الله عليه وسلم

٥٠٧ بيان أن الأحكام الشرعية إنما تنافي من الكتاب والسنة واجماع الأمة وقياس الأئمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم

٥١٠ بيان أن الصحابة رضی الله عنهم كلهم عدول

٥١١ بيان مصراتب الصحابة في الفضل والخلاف في ذلك

٥١٣ معنى التفضيل وهل هو قطعي أو ظني ؟

[تم]

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب [حواش على شرح الكبرى للسبكي للعلامة الحامدي]

بعد مقابلتها على النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده رحمه الله

مصححاً بمعرفة

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

القاهرة في يوم السبت ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥ هـ الموافق ١١ يولييه سنة ١٩٣٦ م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

يطلب من :

مكتبة مصطفى الباني الحلبي واولاده

نصر . ص . ب الغورية رقم ٧١

التحفة الخيرية

على

الفوائد الشنشورية

تأليف

إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري الشافعي

(١١٩٨ - ١٢٧٧ هـ)



وبالهامش :

الفوائد الشنشورية ، في شرح المنظومة الرحبية

للشيخ عبد الله بن بهاء الدين محمد بن عبد الله بن علي

العجمي الشنشوري الشافعي القرضي

يوجد بالمكتبة { مجموعة قيمة من كتب الفرائض والمواarith وجدواها
موضحة بفهرسها العام الذي يرسل لمن يطلبه « هدية »